مجموعة مؤلفين

العرب والقرن الأفريقي

جدلية الجوار والانتماء



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

العرب والقرن الأفريقي

جدلية الجوار والانتماء

العرب والقرن الأفريقي

جدلية الجوار والانتماء

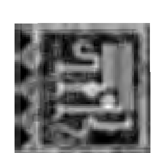
إجلال رأفت
أماني الطويل
إيرما تاديا
الباقر العفيف
بيتر وودوارد
تيكيستي نيغاش
ستيف هوارد

الطيّب زين العابدين
عبد الله حمدوك
عبد الله علي إبراهيم
عبد الله الفكي البشير
عبد الوهاب البشير
عدلان الحردلو

كيداني منغستيب
محمد أحمد الشيخ علي
محمود محارب
مضوي التّرابي
ميهاري تاديلي مارو
النّور حمد
يوسف فضل حسن

تحرير

النّور حمد
عبد الله الفكي البشير
عبد الوهاب القصّاب



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
العرب والقرن الأفريقي : جدلية الجوار والانتماء/ إجلال رأفت... [وآخ.] ؛ تحرير النور حمد، عبد الله الفكي البشير، عبد الوهاب القصاب.
847 ص. : ايض، خرائط ؛ 24 سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2821-7
1. القرن الأفريقي - تاريخ - القرن 20. 2. البلدان العربية - العلاقات - القرن الأفريقي. 3. القرن الأفريقي - العلاقات - البلدان العربية. 4. الحوار العربي الأفريقي. 5. القرن الأفريقي - أحوال اقتصادية. 6. القرن الأفريقي - أحوال اجتماعية. 7. الأمن القومي - القرن الأفريقي. أ. رأفت، إجلال. ب. حمد، النور. ج. البشير، عبد الله الفكي. د. القصاب، عبد الوهاب. هـ. مؤتمر العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء (2011 : الدوحة).
963.05

العنوان بالإنكليزية

The Arabs and the Horn of Africa
Dialectic of Neighborhood and Identity

Compilation edited by Elnour Hamad,
Abdullah al-Fakki al-Basheer and Abdulwahab al-Qassab

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر




شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2013

المحتويات

القسم الثالث:
المحور الاستراتيجي الأمني

القسم الرابع
المحور الفكري الاجتماعي

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

الخرائط

المساهمون

إجلال رأفت

أستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عملت أستاذة مساعدة في ثمانينيات القرن الماضي في معهد البحوث والدراسات الأفريقية في الكلية ومديرة برنامج الدراسات المصرية الأفريقية في الكلية نفسها منذ عام 2006. عضو الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية (AAPS) ومجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا (CODESRIA). وعضو مؤسّس للمنتدى الأهلي مصر والسودان: فرع القاهرة.

لها العديد من الأبحاث والدراسات عن غرب أفريقيا والقرن الأفريقي والعلاقات المصرية - الأفريقية والعلاقات الفرنسية - الأفريقية، وعن أزمات السودان، وبخاصّة جنوب السودان ودارفور، وعن العلاقات المصرية - الأفريقية، وبخاصّة المصرية - السودانية.

أماني الطويل

حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس. مديرة الوحدة الأفريقية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. عضو المجلس المصريّ للشؤون الأفريقية، وعضو مجلس إدارة مركز الدراسات السودانية في معهد البحوث والدراسات الأفريقية، في جامعة القاهرة. عملت سابقًا استشاريّة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان (2005 – 2006)، وأستاذة زائرة

في مدرسة إليوت للشؤون الخارجية في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتّحدة الأميركية (2009 – 2010).

من مؤلفاتها:

- مؤلّفة مشاركة في **التقرير الاستراتيجيّ العربيّ**، و**تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجيّة**، الصّادرين عن مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية، وفي **التقرير الاستراتيجي الأفريقي** الصّادر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة، وفي كتاب **الأمن المائيّ والمتغيّرات الإقليميّة في حوض النّيل**.

- **العلاقات المصرية – السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح: قراءة وثائقية** (بيروت؛ الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

إيرما تاديا

أستاذة تاريخ أفريقيا الحديث في جامعة بولونيا، إيطاليا. كتبت كثيرًا عن منطقة القرن الأفريقي، مولية اهتمامًا خاصًا ب إريتريا في العهد الاستعماري. نظّمت العديد من المؤتمرات الدولية حول أفريقيا. شاركت في تحرير عدد من الوثائق التي تتناول المصادر الأمهرية/ التيغريانية في أربعة مجلّدات نشرتها دار لارماتان (إيطاليا 1997 و2000 و2001 و2005).

من مؤلفاتها:

- **مستعمرة إريتريا، المشهد الاستعماري وهياكله 1890 – 1952**.

- **ذاكرة الإمبراطورية**.

- **السيرة الذاتية لأفريقيا الشرقية**.

- **السيرة الذاتية لأفريقيا**.

- **الاستعمار في الذاكرة الشفوية**.

الباقر العفيف

حاصل على دكتوراه في علوم الشّرق الأوسط، جامعة مانشستر (المملكة المتحدة) في عام 1996، وعلى زمالة المعهد الأفريقي للعلوم الإنسانيّة جامعة نورث وسترن، إفانستون، الولايات المتحدة الأميركية في عام 1999، وزمالة معهد السلام الأميركي وكبير الباحثين (2005 – 2006). عمل أستاذًا في جامعة الجزيرة، كلية التربية، قسم اللغة الإنكليزية (1988 – 1990). وأستاذًا في جامعة مانشستر (1996 – 2001). منسّق إقليميّ للحملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لندن (2001 – 2005). ومدير مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشريّة، الخرطوم السودان منذ عام 2007.

من مؤلّفاته:

– حقوق الإنسان في فكر الإسلاميّين (1998).

– تحرير كتاب: الرّهان على المعرفة: التربية على حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2001).

– ما وراء دارفور: الهويّة والحرب الأهلية في السودان (2006).

– وجوه خلف الحرب: الهويّة والنّزاعات الأهلية في السودان (2011).

بيتر وودوارد

حاصل على دكتوراه من جامعة ريدنغ منذ عام 1975؛ عمل متطوّعًا في منظّمة «متطوّعون ما وراء البحار» في كوستي، السودان في عامي 1966 و1967؛ حاضَر بالعلوم السياسيّة في جامعة الخرطوم بين عامي 1968و1971، وأستاذًا في قسم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة ريدنغ؛ ومحاضرًا زائرًا في جامعة ناتال، ديربان بين عامي 1991 و1993؛ وفي الجامعة الأميركية بالقاهرة في عام 1999. مستشار لدى جهات دولية وحكومية عدّة في القضايا الأفريقية، منها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ وفي

اللجنة الفرعية لشؤون أفريقيا في مجلس النوّاب الأميركي، ووزارة الخارجية الأميركية.

من مؤلفاته:

- السيادة المشتركة والقومية السودانية.
- السودان 1898 - 1989: الدولة اللامستقرّة.
- القرن الأفريقي: سياسة وعلاقات دولية.

تيكيستي نيغاش

حاصل على الدكتوراه عن أطروحة حول الاستعمار الإيطاليّ في إريتريا في عام 1987 من جامعة أوبسالا في السويد. مؤسّس للماجستير الدوليّ في الدراسات الأفريقية في جامعة دالارنا الأفريقية، وأوّل مدير للبرنامج في الفترة بين عامي 2006 و2008. يعمل على بحث حال التربية في البلدان الأفريقية الشرقيّة والجنوبيّة.

من مؤلفاته:

- الاستعمار الإيطاليّ في إريتريا (1987).
- ليس هناك دواء للدغة أفعى بيضاء: القوميّة والمقاومة في إريتريا 1880 - 1940 (1986).
- إثيوبيا وإريتريا: التجربة الاتّحادية (1996).
- إخوة في الحرب: ما يستفاد من الحرب الإثيوبية الإرتيرية (2000).

ستيف هوارد

حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع والدراسات الأفريقية من جامعة ميشيغان. مدير برنامج الدراسات الأفريقية، وأستاذ تقنيات ودراسات وسائل الإعلام في جامعة أوهايو. مدير معهد الطفل الأفريقي الذي أسّسه في عام 1999.

له كتابات عديدة عن الحركات الاجتماعيّة والتنمية الريفيّة في السّودان والدّين ووسائل الإعلام في نيجيريا. ومؤلّف مشارك لكتاب **تغلّب الأطفال الأفارقة على مرض الإيدز** (2002).

الطيّب زين العابدين

أستاذ في العلوم السياسية، حاصل على دكتوراه في التاريخ السياسيّ من جامعة كامبريدج 1975 مستشار مدير جامعة الخرطوم، درّس في جامعة الخرطوم، جامعة الإمام محمد بن سعود (السعودية)، جامعة بيرمنغهام (بريطانيا)، الجامعة الإسلامية العالميّة في إسلام آباد. شغل منصب أمين عامّ مجلس التعايش الدينيّ السوداني (2003 - 2007).

من مؤلفاته:

شارك في تحرير كتب عدة، منها:

- **أبحاث مؤتمر العلوم السّلوكية والمنهجية** (4 مجلّدات).
- **الإسلام في السودان.**
- **القانون الجنائيّ السوداني.**
- **وثيقة السودان لحقوق الإنسان.**
- **الإسلام والتطرّف الدينيّ.**

عبد الله حمدوك

محلّل سياسيّ واقتصاديّ حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الدراسات الاقتصادية في جامعة مانشستر، المملكة المتحدة. يهتم بقضايا الحوكمة، والتحليل المؤسسي وإصلاح القطاع العامّ، والتكامل الإقليمي وإدارة الموارد. شغل مناصب عدة، منها: مدير شعبة الحوكمة والإدارة العامّة، في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2009 - 2011)، ومدير شعبة «نيباد» والتكامل

الإقليمـي، الأمـم المتحـدة واللجنـة الاقتصاديـة لأفريقيـا (2008 - 2009)، والمدير الإقليمي لأفريقيا والشّرق الأوسط (IDEA) الدولية (2003 - 2008).

عبد الله علي إبراهيم

أسـتاذ شـرف تاريـخ أفريقيـا والإسـلام فـي جامعـة ميسـوري والولايات المتحـدة، كاتـب وأكاديمـي وصحفي ومسـرحي. درّس فـي معهد الدراسـات الأفريقيـة فـي جامعـة الخرطـوم ورئـس شـعبة الفلكلـور، وهـو رئيـس تحرير مجلّة الدراسـات السـودانية. ينهج نحو تأسـيس دراسـاته عـن التاريـخ الثقافي والاجتماعي للسودان وأفريقيا على دراسات حقليّة.

من مؤلفاته:

- **الصّحـوة الإسـلامية في السـودان منظـورًا لها مـن زاوية ثنائيـة القضائية السـودانية بين قسـم شـرعيّ ومدنيّ طوال عهد الاسـتعمار البريطانـيّ وما بعده.** هولندا، دار بريل، 2008.

- يصدر حاليًّا كتابًا غير دوريّ في الفكر النقدي التاريخيّ بعنوان «كاتب الشـونة»، تخليـدًا لاسـم المـؤرّخ السـوداني الأوّل، صـدر منه **بخـت الرّضا: الاستعمار والتعليم** (الخرطوم، 2010)؛ ويليه كتاب **انقلاب 19يوليو 1971: مـن دفتـر التّحـرّي لرحـاب التّاريخ**، ثـمّ **محمـد عبد الرحمـن شـيبون: قيثارة الشّعب.**

عبد الله الفكي البشير

نال درجتـي الماجسـتير والبكالوريوس (مرتبة الشـرف) مـن كلية الآداب جامعـة الخرطوم - السـودان. باحث مهتم بشـؤون السـودان والقـرن الأفريقي والمنطقـة العربيـة. يعمـل منـذ عـام 1999 فـي وزارة الخارجيّة القطريـة. قدم العديـد مـن الأوراق العلمية في النـدوات والمؤتمرات حول شـؤون السـودان والقرن الأفريقي، ونشـر كثيرًا من المقالات الصحفية التي تتنـاول برؤية نقدية، شؤون الفكر والثقافة والإرث السياسي السوداني.

يعمل على بحث بعنوان: «مَحْمُود مُحَمَّد طه والمثقفون السُّودَانِيُّون: قِرَاءة في المَوَاقِفِ وصُنُوفِ العَمْدِ في تَزْوِيرِ التَّأْرِيخِ».

عبد الوهاب الطيّب البشير

حاصل على دكتوراه في الدراسات الأفريقية منذ عام 2008 من جامعة أفريقيا الدولية - مركز الأبحاث والدراسات الأفريقية. يعمل أستاذًا مساعدًا في الجامعة الدولية - مركز الأبحاث والدراسات الأفريقية في السّودان. نشر عددًا من الكتب والأوراق الأكاديمية، وشارك في العديد من المؤتمرات العلميّة وورش العمل. أجرى العديد من الأبحاث الميدانية في مناطقَ وبلدان مختلفة حول موضوع دراسة الصّراعات والقضايا ذات الصّلة، بخاصّة في دارفور، وفي ولاية النّيل الأزرق؛ إثيوبيا؛ تشاد؛ إيران ومصر.

عدلان الحردلو

حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كارل ماركس في ألمانيا الديمقراطية (سابقًا). ويعمل أستاذًا في جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية. عمل سابقًا رئيسًا لقسم العلوم السياسية، وعميدًا لكلية الدراسات الاقتصاديّة والاجتماعية، ومديرًا لدار النشر في جامعة الخرطوم حتى عام 2002.

من مؤلفاته:

- السودان في الاستراتيجية العربية والشّرق الأوسط الكبير.
- المجتمع المدنيّ في السودان.
- الحوكمة البيئية في السودان.
- النزاعات وميكانزمات حلّها في شرق السودان.
- شارك في تحرير كتاب السودان منذ الاستقلال.

كيداني منغستيب

حاصل على دكتوراه من جامعة دنفر في عام 1984. أستاذ الدراسات الأفريقية والعلوم السياسيّة في جامعة ولاية بنسلفانيا منذ عام 2005. شغل سابقًا منصب أستاذ ورئيس قسم الدراسات الأفريقية في جامعة ولاية بنسلفانيا؛ أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة أولد دومينيوم في نورفولك، بولاية فيرجينيا.

من مؤلفاته:

- تشريح مأساة أفريقية: أزمة السياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية في إريتريا ما بعد الاستقلال.

- العولمة والمركزية التلقائية في النمو الأفريقي في القرن 21.

- إثيوبيا: فشل الإصلاح الزراعي والأزمة الزراعية.

- شارك في تحرير: بناء الدولة وإرساء الديمقراطية في أفريقيا: الإيمان، الأمل والواقع.

محمد أحمد الشيخ علي

باحث وأستاذ جامعيّ في كلية ثيكا للشريعة والدراسات الإسلامية، في كينيا. حاصل على دكتوراه الدراسات الأفريقية من معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية في جامعة الخرطوم 2004. عمل أستاذًا للعلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية في جامعة أفريقيا العالمية (2005 - 2008). باحث في مركز الراصد للدراسات، ورئيس تحرير مجلة الراصد (مجلة علمية نصف سنوية تعنى بعلاقات أفريقيا الدولية، 2005 - 2008). عضو منذ عام 2005 في رابطة الدراسات الأفريقية في الولايات المتحدة الأميركية.

محمود محارب

أستاذ متخصّص بالشؤون الإسرائيلية، عمل أستاذًا للعلوم السياسية والدراسات الثقافية في جامعة بيت لحم بين عامي 1990 و2000، وأستاذًا للعلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية في معهد الدراسات الإقليمية للدراسات العليا في جامعة القدس منذ عام 2001، ومديرًا لمعهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس بين عامي 2003 و2006. شغل منصب مدير مركز الأبحاث التابع لجمعية الدراسات العربية في القدس المحتلة بين عامي 1987 و1990. رئس تحرير مجلة قضايا البحثية في القدس المحتلة بين عامي 1989 و1992.

من مؤلفاته:

- **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية 1948-1981، دراسة نقدية** (القدس، 1989).

مضوي التّرابي

أكاديمي وناشط سياسيّ، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسيّة، وزمالة أبحاث الدّفاع. عضو في ثلاثة مراكز أبحاث أميركيّة (مركز أبحاث السلام ومركز بروكينغز ومعهد أبحاث الدّفاع الأميركي)، وعضويّة ثلاثة من مراكز البحث البريطانيّة (مدرسة العلوم الأفريقية والشرقية ومعهد أكسفورد لدراسة أبحاث الديمقراطية ومركز دراسات بحوث الخليج)، إضافة إلى عضويّة مركزين في العالم العربي. مشارك في مراكز البحوث المدنيّة والعسكريّة السودانية.

مارس العمل السّياسي منذ عام 1968 بصورة متواصلة. عضو المكتب القياديّ للحزب الاتحادي الديمقراطي في السودان، وعضو برلمان سابق (2005 - 2010)، وكان نائبًا لرئيس لجنة الأمن والدّفاع في البرلمان.

ميهاري تاديلي مارو

حاصل على درجة دكتوراه في العلوم القانونيّة من جامعة غيسن في ألمانيا، رئيس برنامج الوقاية من النزاعات في أفريقيا. زميل باحث سابق في جامعة هارفرد. عمل منسّقًا لبرنامج الهجرة في مفوّضيّة الاتحاد الأفريقي، ومديرًا لمكتب جامعة أديس أبابا لإصلاح الجامعة. صمّم ونفّذ حملة لجنة مكافحة الاتّجار بالبشر في الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى مساهماتٍ أخرى عديدة في صياغة المعاهدات ووضع المعايير وتوزيع الأنشطة وإدارة الشراكة والتحضير والتّنفيذ لبرامج الاتّحاد الأفريقي حول الهجرة والتنمية. أشرف على الأعمال الخلفية لإنشاء معهد الفدراليّة، ومعهد دراسات السّلام والأمن، ومكتب المراقب العامّ في جامعة أديس أبابا، كجزء من برنامج الإصلاح في الجامعة: من أجل مؤسّسة للتعليم العالي متقدمة.

النّور حمد

كاتب وفنّان تشكيليّ وباحث، وناشط مجتمع مدنيّ، يحمل درجة الدكتوراه في التربية الفنّية من جامعة إيلينوي. عمل أستاذًا في كلية التربية الفنية في جامعات شرق واشنطن، ومانسفيلد. يشغل حاليًا منصب رئيس قسم التربية الفنّية في جامعة قطر.

من مؤلفاته:

- مهارب المبدعين: قراءة في السير والنصوص السودانية، بيروت، دار مدارك، 2010.

- ساهم بتحرير كتاب نحو مشروع مستقبلي للإسلام: ثلاثة من الأعمال الأساسية للمفكر الشهيد محمود محمد طه.

- قام بتحرير كتاب انفصال جنوب السودان: المحاذير والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يوسف فضل حسن

أستاذ متخصص بالتاريخ الإسلامي. يشغل منصب رئيس كرسيّ الدراسات التركيّة في معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية منذ عام 2002 حتى الآن. عمل مديرًا (مؤسّسًا) لجامعة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة (1997 - 1998)، ومديرَ جامعتي الخرطوم وأمّ درمان الإسلامية بين عامي 1983 و1985. تقلّد منصب عميد كلية الآداب، إضافة إلى منصب مدير معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، وهو عضو المجلس التنفيذي للمعهد الأفريقي الدولي 1969 - 1977 و1993 - 1994. وعضو المكتب التنفيذي لمركز شرقيّ أفريقيا للبحوث في اللغات الوطنية والروايات الشفوية في أفريقيا بين عامي 1977و1983. ورئيس المؤتمر العالمي للدراسات الأفريقية بين عامي 1983 و1991.

من مؤلفاته:

- مقدّمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي،

- دراسات في تاريخ السودان، (الجزء الأوّل)، ودراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب، (الجزء الثاني).

مقدمة

يصدر كتاب العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء ضمن جهد «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الهادف إلى استدامةِ تسليط الضوء على دول الجوار العربي التي تتأثر بما يجري في الوطن العربي، وتؤثر فيه. فهذا الكتاب، كغيره من كتب «المركز العربي» التي سبقته في معالجة قضايا الجوار العربي، يحوي الأوراق التي جرى تقديمها في المؤتمر الذي عُقد في الدوحة، في الفترة بين 27 و29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، تحت العنوان نفسه الذي يحمله هذا الكتاب.

ينظر «المركز العربي» إلى الوطن العربي باعتباره حقلًا بحثيًا واحدًا مترابطًا ومتكاملًا. كما يهتم في السياق ذاته، بالجوار الإقليمي للوطن العربي؛ المتمثل بتركيا من جهة الشمال، وإيران من جهة الشرق، والقرن الأفريقي من جهة الجنوب الغربي لتداخلها مع الوطن العربي. وبطبيعة الحال هناك جوارٌ عربيٌّ آخر، لكنّ صلته بالوطن العربي أقل عضويةً وتفاعليةً وتأثيرًا وتأثرًا، مقارنةً بالجوار التركي والإيراني والقرن أفريقي. يتمثل هذا الجوار بدول شمال المتوسط الأوروبية والجوار الأفريقي عبر نطاق الصحراء الكبرى، ابتداءً من تشاد، مرورًا بالنيجر ثم مالي فالسنغال. ولهذين الجوارين تداخلاتهما مع كل دول المغرب العربي الكبير تقريبًا. وهناك أيضًا الجوار الباكستاني والهندي الذي له ترابط تاريخي ومصالح حاضرة مختلفة مع دول الخليج العربية. لكن يبقى الجوار الثلاثي المتمثل بتركيا وإيران والقرن الأفريقي، هو الأهم من حيث التأثير والتأثر، لكونه جوارًا ربطته بالعالم العربي الأحداث الكبرى في التاريخ الإسلامي، عبر مراحله المختلفة، كما ربطته قضايا الجيوستراتيجيا

والجيوبوليتيكا المعاصرة بالمشرق العربي، وجعلت قضاياه مع الوطن العربي أكثر تشابكًا، بخاصة أن ثلاثًا من دول القرن الأفريقي تتمتع بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية. كل تلك الأمور مجتمعةً جعلت من هذا الجوار الثلاثي، امتدادًا طبيعيًا للحقل البحثي الذي يُعنى به المركز العربي.

عقد «المركز» مؤتمرين عن الجوار العربي سبقا مؤتمر «العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء». ناقش هذان المؤتمران قضايا الجوار العربي؛ أحدهما عن العرب وتركيا، صدرت دراساته في كتابٍ حمل عنوان: **العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل**. وثانيهما عن العرب وإيران، صدرت دراساته في كتابٍ حمل عنوان، **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**. وبصدور هذا الكِتاب الثالث عن الجوار العربي، الموسوم: **العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء** يكون «المركز» قد أكمل تغطية هذا الجوار الثلاثي في جولةٍ أولى، سوف تعقبها حتمًا جولاتٌ أُخر. ويأمل «المركز» أن تكون هذه الكتب التي ضمت الدراسات التي جرى تقديمها في هذه المؤتمرات الثلاثة، ذات قيمةٍ مرجعيةٍ للباحثين، وفي الوقت نفسه مرتكزًا لتطوير أجندةٍ بحثيةٍ جديدةٍ، تسير نحو مزيدٍ من العمق ومن السعة في تناول قضايا هذا الجوار وتداخلاتها مع قضايا الوطن العربي.

مع كل ما تقدّم ذكره من الأهمية الخاصة للجوار التركي والجوار الإيراني، وجوار القرن الأفريقي، إلا أنه يمكن القول إن الجوارين التركي والإيراني ظلا يستقطبان القدر الأكبر من الاهتمام العربي مقارنةً بجوار القرن الأفريقي. هذا هو واقع الحال منذ أن بدأت الدول العربية تنال استقلالها، ومنذ قيام جامعة الدول العربية، قُبَيْل منتصف القرن الماضي. رجحت كفة الاهتمام بتركيا وإيران على كفة القرن الأفريقي، على الرغم من أن ثلاثًا من دول القرن الأفريقي تتمتع بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية، كما سلفت الإشارة. هذه الدول هي: السودان والصومال وجيبوتي. لكن لعل ما يجعل الانشغال بالشأنين الإيراني والتركي أكبر من الانشغال بشؤون القرن الأفريقي، كونُ كلٍّ من تركيا وإيران دولة تحمل ثقلًا خاصًا في السياسة الدولية. فما يجري فيهما

له انعكاساته في مجريات السياسة العربية وتفاعلاتها اليومية أكثر مما للقرن الأفريقي، بخاصة في ما يتعلق بالقضية المركزية للعرب في فلسطين، وهي القضية التي ظلت، بحكم مركزيتها وتجسيدها للتحدي الحضاري الكلي الذي يواجه العرب، بؤرةً لاستقطاب الحراك السياسي والتغطية الإعلامية. وما من شك في أن اهتمام السودان والصومال وجيبوتي بالقضية الفلسطينية ليس أقل من الاهتمام الإيراني والتركي، لكن الوزن السياسي والاقتصادي والعسكري لإيران وتركيا أكبر وبما لا يقاس مقارنًا بوزن دول القرن الأفريقي.

يُضاف إلى ذلك، أن لإيران وتركيا مشاكلهما وتدخلاتهما في الشأن العربي، وهو أمرٌ ترى كلتا الدولتين أن مصالحها تمليه عليها، الأمر الذي يجعلهما بؤرتين جاذبتين للاهتمام العربي والتغطية الإعلامية العربية. لذلك، لا غرابة أن يضع الجوار التركي والإيراني جوار القرن الأفريقي، هونًا ما، في دائرة الظل. وبطبيعة الحال فإن لكل جوارٍ من جوارات الوطن العربي أهميته الجيوستراتيجية والجيوسياسية. غير أن لكل مرحلةٍ أولوياتها، ما يجعل أحد الجوارات أو بعضها، يستقطب الاهتمام أكثر من الجوارات الأخرى. فلو تغير المشهد السياسي الراهن، وتغير جدول الأولويات لربما احتل القرن الأفريقي موقعه الطبيعي في السياسة العربية.

أولًا: القرن الأفريقي ومستقبل الاقتصاد العربي

ربما يكون من العسير في المرحلة الراهنة التحدث عن رؤية عربية موحدة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الاقتصاد العربي والخيارات المتعلقة بمساراته. غير أن المؤشرات تشير إلى أن هناك نزعة نحو التحرر من الهيمنة الاقتصادية الغربية آخذة بالتخلق في الفضاء العربي، بخاصة الفضاء الخليجي، حيث ثقل رأس المال العربي الباحث عن الاستثمار في الخارج. وأفرزت نهاية الحرب الباردة تحولاتٍ كبيرةً في المفاهيم السياسية، وفي تحديد وجهات الحراك السياسي، وفي ترتيب الأولويات في ما يتعلق بأجندة العمل الوطني لدى كثيرٍ من دول العالم. وبشكلٍ عام ازداد الاهتمام وسط الدول النامية، في

العقدين الأخيرين، بتسريع وتيرة التنمية وتحقيق الاستقرار. وتبعت ذلك زيادةٌ في الاهتمام بالأمن المائي والأمن الغذائي. فمع الانفجار السكاني، بخاصة في الدول النامية، أصبحت مسألة الغذاء تشغل المخططين الاستراتيجيين والدوائر الحاكمة بقدرٍ غير مسبوق. أجمع الاستراتيجيون أيضًا على أن المياه سوف تكون أحد أهم أسباب الحروب في العالم في المستقبل المنظور. كذلك أفرزت تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 تغيُّراتٍ وتبدُّلاتٍ سياسيةٍ انعكست على مناخ الاستثمار الدولي ووجهاته، ما أحدث نقلةً كبيرةً تمثّلت في توجه المستثمر العربي نحو محيطه الإقليمي، أو على الأقل، جعلته يفكر في محيطه الإقليمي بالقدر نفسه الذي يُفكر به في الاستثمار خارجه.

الشعار القائل: «من لا يملك غذاءه لا يملك قراره»، ظل يتردد منذ وقتٍ ليس بالقصير. وأصبح واضحًا، أكثر من أي وقتٍ مضى، أن حرية القرار السياسي وخدمة الأجندة الوطنية ترتكزان في بعض جوانبهما على الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء. ومعلومٌ أن إنتاج الغذاء مربوطٌ ربطًا وثيقًا بوفرة الماء، وبحسن إدارته واستخدامه. وأخذت هذه التطورات تجر القرن الأفريقي إلى دائرة الاهتمام العربي، بصورةٍ غير مسبوقة، لتجعل منه أحد أهم المخارج المحتملة من إشكالية فقدان الأمن الغذائي لدى كثيرٍ من الدول العربية التي لا تملك، بحكم الجغرافيا، المقوّمات الطبيعية لإنتاج الغذاء بقدرٍ كافٍ، وبكلفةٍ معقولة. وفي الوقت نفسه يُمثل اجتذاب القرن الأفريقي لرأس المال العربي مخرجًا لدول القرن الأفريقي من إشكالات التمويل لمشاريع التنمية الاقتصادية التي على الرغم من جدواها الاقتصادية العالية، تفتقر إلى رأس المال. كما يمثل الاستثمار العربي مخرجًا للقرن الأفريقي من البطالة العالية التي يعانيها مواطنوه (يصل عدد سكان القرن الأفريقي إلى ما يقارب المئة وخمسين مليونًا، أي ما يُعادل قرابة نصف عدد سكان الوطن العربي مجتمعًا). بشكلٍ عام يمكن القول إن مختلف الظروف في البيئة الكوكبية التي عرتها تغيراتٌ كثيرةٌ في العقدين الأخيرين، أخذت تجر كلاً من الوطن العربي والقرن الأفريقي نحو بعضهما بعضًا.

ظل الحديث يتردد منذ وقتٍ ليس بالقصير عن أهمية إنشاء تكتُّلاتٍ

اقتصادية إقليمية، وأن عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبيرة. فلو قُدِّر للوطن العربي أن تسير فيه الأمور كما يجب أن تسير، وأصبح الوطن العربي كتلةً اقتصاديّةً متجانسةً ومترابطة، فإن القرن الأفريقي هو أكثر الفضاءات قابلية للتكامل مع هذا التكتل العربي. ومما يقوي الآمال في هذه الوجهة، أن الإحصاءات أخذت تشير مؤخرًا إلى ارتفاعٍ كبيرٍ في مقدار الأموال المستثمرة من جانب مستثمرين خليجيين في كل من السودان وإثيوبيا في قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني، وقطاعات أخرى. فوفقًا لما أوردته صحيفة **الشرق الأوسط**، فإن جملة الاستثمارات السعودية بلغت في إثيوبيا 13 مليار دولار، فيما بلغ الاستثمار الخليجي مجتمعًا في السودان حوالى 30 مليار دولار. الشاهد هنا أن قفزة غير مسبوقة حدثت، ومع ذلك تبقى قدرة القرن الأفريقي، بخاصة السودان وإثيوبيا، على استقطاب رأس المال الخليجي أكبر من ذلك بكثير. أما إذا ما استقر الوضع في الصومال وتحسّن المناخ السياسي في إريتريا وحدث تناغمٌ سياسي بين إريتريا وإثيوبيا من جهة، وبينهما وبين السودان من الجهة الأخرى، فإن فرص الاستثمار سوف تتضاعف.

يمثل القرن الأفريقي أحد أكبر مخازن المياه في العالم، بخاصة إذا ما قورن بالدول العربية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط من جهة الجنوب أو من جهة الشرق أو تلك التي تضمها جزيرة العرب. يمثل السودان أيضًا مخزنًا كبيرًا للمياه الجوفية، فهو ثاني أكبر مخزن للمياه الجوفية في الوطن العربي بعد ليبيا. كما يضم القرن الأفريقي أراضيَ شاسعةً جدًا، بخاصة السودان. وتفوق أعداد الثروة الحيوانية في كل من السودان وإثيوبيا والصومال ربع مليار رأس. كما أن قرب المسافة بين القرن الأفريقي والجزيرة العربية يعطي القرن الأفريقي أفضلية أكبر على الدول الأخرى التي يمكن أن تستقبل الاستثمارات الخليجية ضمن خططها لتحقيق الأمن الغذائي. وبطبيعة الحال يصبح من غير المعقول أن يهاجر رأس المال العربي الخليجي ليحرز أمنه الغذائي في الدول الغربية مثل أستراليا. وإضافة إلى بعد المسافة، وتباعد المصالح وربما تضاربها، يصبح القرن الأفريقي هو الخيار الأفضل من الوجوه كلها. وعمومًا، المنظومة الغربية منظومةٌ واحدة، وظلت تحرص حرصًا شديدًا على ألا يحقق كل من لا ينصاعون لرؤية مركزها المسيطر،

أمنهم الغذائي. فعدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي لدى الدول النامية عاملٌ مهمٌ من عوامل الهيمنة لدى الدول الغربية. والقمح الأميركي، على سبيل المثال، ظل منذ وقتٍ ليس بالقصير سلاحًا سياسيًّا وأداة لسلب القرار الوطني لعدد من الدول من بينها مصر.

كان القرن الأفريقي امتدادًا طبيعيًّا للوطن العربي منذ غابر الحقب. وتاريخ المنطقة كله يدل على هذه التكاملية التي شهد عليها في الماضي تبادل المد الحضاري بين ساحلي البحر الأحمر، وتبادل الهجرات البشرية بأعدادٍ كبيرةٍ جدًا. كما يشهد عليها اليوم الانتشار الواسع للغة العربية، وللثقافة الإسلامية في القرن الأفريقي. هذا فضلاً عن الجذور السامية والحامية والكوشية لأكبر الإثنيات واللغات الحية الموجودة في القرن الأفريقي. هذه التكاملية الطبيعية أربكتها في القرون الأربع الأخيرة الهجمات الاستعمارية، وتشكُّل منظومةٍ جديدةٍ للمصالح الدولية في المنطقة وما تبعها من سياسات الهيمنة الدولية. وبطبيعة الحال فإن وجود المسيحية في إثيوبيا منذ القرن الرابع الميلادي خلق توتراً بينها وبين الوطن العربي في فترات المد الإمبراطوري الإسلامي. وأدّت المفاهيم الدينية القاصرة، مضافًا إليها سياسات القوى الاستعمارية، دورًا كبيرًا في خلق حالٍ من التوتر وتضارب المصالح، لا تزال آثارها باقيةً حتى اليوم. غير أن التطورات الأخيرة في المشهد الدولي وفي ازدياد الوعي العربي بأهمية جواره وفي تنامي الوعي بالتنوع وبضرورة التعايش السلمي، أخذت تُعيد القرن الأفريقي بشكلٍ وئيدٍ إلى وضعيته الأولى. لكن هذه العودة خلقتها الظروف بأكثر مما خلقها العقل المدبِّر، المُخطِّط. وفي انتظار أن تحدث الظروف التغيير، ضاع وقتٌ ثمينٌ جدًّا على الدول العربية وعلى دول القرن الأفريقي. فقيمة البحث العلمي إنما تكمن في كونه الوسيلة الأقدر للاستشراف وتلمّس المسارات، وعلى تمليك متخذي القرار زمام المبادرة، ومن ثم تسريع إيقاع التطور الطبيعي للنمو عن طريق استخدام العقل البشري بدلًا من انتظار ماكينزمات التطور الطبيعي. فالحياة في مجملها، وبشكل عامٍ، تتطور بفرضها خيار التطور على الناس، لكن العقل الحاذق المدرك هو الذي يحدِث فيها القفزات النوعية، أو قل، هو الذي يُسَرِّع من إيقاع التحولات فيها، فيختصر الزمن ويختصر فيها الجهد ويقلل الخسائر.

ثانيًا: القرن الأفريقي والأمن القومي العربي

من الناحيـة الأمنية، يُشـرف القرن الأفريقي علـى أحد أهم الممـرات المائية في العالم، وهو البحر الأحمر الذي يربط بين أوروبا وآسـيا، وبين أوروبا وساحل أفريقيا الشرقي. وتعبر البحر الأحمر سنويًا حوالى عشرين ألف سفينة. هذا الحجم الكبير من التجارة الدولية المنقولة فوق سـطح الماء أصبح يعاني وبشـدة القرصنة البحريـة في عقـب انهيار الدولـة الصومالية. ولربمـا أدّى تفاقم القرصنـة وإرباكها الحركـة التجاريـة الدوليـة إلـى وضـع البحر الأحمـر وخليج عـدن تحـت الرقابة الدوليـة، وهذا أمـر تنتج منـه مخاطر جمة علـى الـدول العربية وعلـى دول القرن الأفريقـي؛ العربيـة منها وغيـر العربيـة. فوضع هذه المسـطحات المائيـة في قبضة اليـد الدولية قد يُفقـد دول المنطقـة حقوقها في هذه الميـاه، ويفقدها، مـن ثَمّ، ما يمكـن أن تحويه من ثروات، إضافةً إلى ازدياد عسـكرة هذه المياه بواسـطة القوى الكبـرى، وما ينتج من ذلك مـن اختراقات للأمن القومـي العربي، ومن اختلالات في الموازين لن تكون في مصلحة الدول العربية ودول القرن الأفريقي العربية منها وغير العربيـة. يُضاف إلى ذلك، أن دولة إسـرائيل أخذت منذ حـرب 1973 تعمل علـى إخراج البحر الأحمر من أن يكون بحيرةً عربيةً، عن طريق التغلغل في الدول الأفريقية المطلة عليه بخلق شـبكة مصالح مع تلك الدول وإثارة هواجسها الأمنية أيضًـا. لذلك يصبح ربط القـرن الأفريقي بمنظومـة المصالح العربيـة وجعله جزءًا متكامـلًا منها أحـد أهم عوامـل إجهاض الحراك الإسـرائيلي المحمـوم في وجهة إخراج البحر الأحمر من اليد العربية والأفريقية. أما مصر أكثر الدول العربية سكانًا وأكبرها ثقلاً من حيث الوزن الجيوسـتراتيجي والجيوسياسي فإن 85 في المئة من مياه النيل الواصلة إليها تأتيها من الهضبـة الإثيوبية. لذلك، فإن ربط مصالح القرن الأفريقي الاقتصادية والسياسـية والاجتماعية بالدول العربية يساهم في تدعيم أمن مصر، ومن ثم أمن الوطن العربي الذي تمثل مصر مركز ثقلٍ كبيرٍ فيه.

لا ينحصر أمن منطقة القرن الأفريقـي وجنوب الجزيرة العربية في ضرورة تحصينهما فحسب من تدخلات القوى الدولية والإقليمية التي تهدف إلى إيجاد موطـئ قدمٍ ثابـتٍ لها فيهمـا، وإنمـا أيضًا تحصينهمـا من الحركات الإسـلامية

الجهادية عابرة الحدود ومشـايعيها المحليين. فلهذه الحركات وجودٌ فاعلٌ جدًّا الآن فـي كلٍّ من الصومـال واليمن اللذيـن يفصلهما بعضهما عـن بعض خليج عدن. ويعيش خليـج عدن ومخرجه المطل على بحر العـرب والمحيط الهندي حالةً من انعدام الأمن بسـبب القرصنـة البحرية، ما يعطي هـذه الحركات بعضًا من حرية التنقل بين السـاحلين الصومالي واليمني. يُضـاف إلى ذلك، ما يخلقه نشـاط هذه الحركات، والحروب التي تنخرط فيها، من حالات عدم الاسـتقرار ومن موجات نزوحٍ بشـرية، وكل ذلك، يهدر الطاقات والموارد ويعطل التنمية. أصبحت هذه الحـركات الجهادية أيضًا أداةً لتصفية الخلافـات بين الأنظمة في القرن الأفريقي، وأخذت تخلق صنفًا جديدًا من حروب الوكالة في هذه المنطقة التي طالما عانت حروب الوكالة.

ثالثًا: التبشير الإسلامي في القرن الأفريقي

ظل القرن الأفريقي فضاءً للتبشـير الإسـلامي منذ صدر الإسـلام. وباشـر هذا النشـاط، في التاريـخ القديم، الدعاة الذيـن انحصر همهم في نشـر العقيدة الإسـلامية باعتباره واجبًـا دينيًا ملقى علـى عواتقهم. وكان الغـرض هو إحلال العقيدة الإسـلامية الجديدة محل العقائـد القديمة الأخرى، الكتابيـة منها وغير الكتابيـة. وكان المبشـرون بالديـن الإسـلامي في القـرن الأفريقي مـن التجار. فانتقلـت أعدادٍ من شـعوب القـرن الأفريقي إلى الإسـلام في هدوء شـديد عن طريق المعيشة وتبادل المنافع، وعن طريق المصاهرة أحيانًا أخرى. وفي القرون القريبة الماضية ارتبط التبشير بالتوسع الإمبراطوري، بخاصة في الحقبة العثمانية حيث توسـع العثمانيون على طول سـاحل البحـر الأحمر الغربـي، وامتد معهم المد الإسـلامي. ثم جاء الخديويُّون ليدفعوا هذا المد أكثر صوب جنوب البحر الأحمـر. ودعم العثمانيون في القرن السـادس عشـر إمارات الطراز الإسـلامي في حربها الشرسة مع أباطرة الحبشـة، بخاصة الحرب الدينية الكبيرة التي شنّها على قلب الهضبة الإثيوبية، أحمد بن إبراهيم، الملقب بـ «قران» أو «الأعسـر». شـمل التبشـير العثماني والخديـوي أيضًا تغييـر المـزاج الديني في بلـدان مثل السـودان. إذ أحلت الخديوية مؤسسـتها الدينية الفقهية التي تعمـل ذراعًا داعمًا

لسلطتها محل التصوف الإسلامي الشعبي السوداني. وكان التصوف الإسلامي السوداني الشعبي في سلطنة سنار أقرب إلى ما نُسمّيه اليوم «منظمة مجتمع مدني». واكتسب شيوخه احترام الشعب واحترام الحكام في آنٍ واحدٍ، ما جعله حائلًا بين الشعب وبطش الحكام. غير أن الخديوية أضعفته لتقوى مؤسستها الدينية الرسمية التي هي مجرد ذراع من أذرع السلطة. باختصارٍ شديد، كانت التدخلات الدينية الخارجية، على الدوام، خصم الدور الإيجابي للدين في هذا الإقليم.

لا بد أيضًا من تسليط الضوء على جانبٍ مهم من جوانب الغزو التبشيري الإسلامي للقرن الأفريقي، وهو أن الاستعلاء العرقي والديني والمذهبي، كان أحد أسباب استهداف البنية الدينية الأرواحية والمسيحية والإسلامية القائمة في دول القرن الأفريقي. فالقرن الأفريقي كان مصدرًا للرقيق الذي ظل يُرسل إلى أسواق الجزيرة العربية لقرونٍ طويلة. فالنظرة نحوه من جانب المبشرين الإسلاميين العرب، كانت منذ البداية نظرةً إلى فضاءٍ يحتل مكانًا أدنى، من حيث الروحانية ومن حيث العقل، حتى التبشير الإسلامي الخليجي الذي ارتفعت وتيرته حديثًا في عقب الطفرة النفطية الخليجية انطلق من إحساسٍ بالمركزية الدينية والامتلاء بالشعور بصحة المعتقد المذهبي الوافد، هذا مع اختلاطٍ بكل تلك الرؤى القديمة المشوبة بإشكالات التفوق. فطالما تم النظر إلى إسلام أهل القرن الأفريقي، حتى بعد أن أسلم أهله، على أنه إسلامٌ مليءٌ بالخرافات والشعوذة. أردت من هذه الإشارات المبتسرة كلها القول إن علاقة القرن الأفريقي والعالم العربي علاقةٌ مستشكلةٌ، ولاستشكالها جوانبُ عديدة. ولذلك، فإن إعادة إنتاج هذه العلاقة في أفق معاصرٍ يتسم بالندية وبروح الشراكة والمساواة في القيمة الإنسانية، ومن ثم في الاستحقاقات، يقتضي نظرةً نقديةً تعالج إشكالات التاريخ وإشكالات التثاقف وإشكالات النظرات السالبة المتبادلة. وهذا هو دور البحث العلمي ودور مراكز الأبحاث الجادة ودور القادة السياسيين المبصرين ودور الإعلام المثقف. وشمل هذا الكتاب دراسات اتجهت إلى معالجة هذه القضايا، ما يعطيه فرادةً وتميزًا.

المسلمون في القرن الأفريقي أغلبية ساحقة جدًّا، غير أن إثيوبيا وإريتريا

تحكمهما نخبٌ مسيحية مكَّنتها ملابسات التاريخ من تلك الوضعية. ويجمع المؤرخون، بخاصة المسلمين منهم، على أن مسلمي إثيوبيا ظلوا زاهدين في التعليم ومنشغلين أكثر بالتجارة، ما أضعف حصصهم في القيادة. وبطبيعة الحال كان هناك جهد مسيحي ممنهج لإقصائهم وتحجيمهم، لكنهم ساعدوا هذا الجهد من جانبهم في الزهد بالتعليم. ليس هناك مشكلةٌ، في تقديري، في أن تحكم النخب المسيحية إثيوبيا وإريتريا إن هي سعت جادةً إلى التقليل من الإقصاء والتهميش التاريخيين للمسلمين. وطالما فهمت جميع الأطراف أن هذا الوضع وضعٌ خلقته ملابسات التاريخ، ولا بد من إصلاحه، وسوف يتم إصلاحه. فالدولة العصرية ينبغي ألا تقوم على أساسٍ ديني، يكرِّس سيطرةً مسيحيةً أو إسلاميةً، وإنما تقوم على أساس المواطنة المتساوية. وبطبيعة الحال لمسلمي إثيوبيا وإريتريا تظلماتٌ تتعلق بالحقوق في السلطة والثروة، وفي الفرص بشكلٍ عام، مثلما للمسيحيين وغيرهم من أهل المعتقدات تظلمات مماثلة في السودان تظلمات. فالتحول الديمقراطي وتحقيق دولة القانون والمؤسسات هما ما يكفل تغيير الصورة، ومن ثَمّ التوزيع العادل للسلطة والثروة وسائر الفرص بعيدًا من عامل الانتماء الديني أو المذهبي. فالسبيل الصحيح ليس تمكين المسلمين من الحكم في إثيوبيا وإريتريا وتهميش المسيحيين، وخلق دولةٍ إثيوبية مسلمة بزعم أن الأغلبية هناك من المسلمين، كما قد يرى الرساليون المتعصبون من المسلمين، وإنما السبيل هو إقامة الوزن بالقسط بإقامة الدولة الديمقراطية المبنية على حقوق المواطنة المتساوية. والعكس بالعكس، محاولة حصر السلطة والثروة والفرص وسط المسيحيين وإقصاء المسلمين، على غلبة أعدادهم، لا ينتج منها سوى الانقسامات التي لن تلبث أن تتحول إلى عنف وإلى حالةٍ من عدم الاستقرار. فالأجندة الوطنية في النظام الديمقراطي السوي ينبغي ألا ترسم على خطوط الدين أو المذهب، وإنما على خطوط البرامج السياسية، وأيها الأنجع في خدمة الوطن والمواطنين. ومعلوم أن الديمقراطية تصبح صَدَفةً مفرَّغةً من معناها إن هي قامت على أساس ديني أو طائفي، لأن البرنامج يتحول من برنامج سياسي هدفه العدالة للجميع إلى برنامج قهرٍ ديني، لا يثمر سوى التهميش وسلب الحقوق.

بما أن الأغلبية الساحقة من سكان القرن الأفريقي هي من المسلمين، فإن التبشير الإسلامي الخليجي في القرن الأفريقي لا يهدف، وبالضرورة، إلا إلى تغيير الخريطة المذهبية للإسلام هناك. هذا النوع الجديد من التبشير الذي أعقب صور التبشير السابقة، أعطته الطفرة النفطية ذراعًا ماليةً قوية، وأخذ يُحدث شروخًا في دول القرن الأفريقي. هذا النوع من العمل الذي تدفعه العاطفة الدينية وحدها، دون استصحاب لفهم عميق للظواهر الثقافية والاجتماعية، خطيرٌ جدًّا. هو عملٌ لا مردود منه، اللّهم إلا في نظر أصحابه الذين لا يحسبون المردود بأكثر من مجرد إطلاق اللحى وتقصير الجلابيب. هو عملٌ مضرٌّ، لأنه يهدف إلى تغيير البنية المذهبية ونمط التدين، وهو نمط مختلف أصلًا في القرن الأفريقي عنه في جزيرة العرب. ذلك لأن التاريخ الذي شكلّه تاريخٌ مختلفٌ. والبنية الثقافية التي ساهمت في تشكيله هي أصلاً بنية ثقافية مختلفة. فالمزاج الروحاني السائد في القرن الأفريقي يغلب عليه أصلًا الاعتراف بالتنوع واحترام خيار الآخر والقبول بمبدأ التعايش السلمي بين الديانات والمذاهب. كل تلك السمات سمات مستقبلية، وهي مطلوبةٌ، بل ضرورية في رسم المستقبل، بل هي ثروةٌ حقيقيةٌ تخدم إنشاء الدولة العصرية معافاة البنية. وكل الاختلالات التي حدثت في تاريخ القرن الأفريقي وقادت إلى العنف الديني والمذهبي، كان سببها تدخلات خارجية انشغل مهندسوها بتغليب الإسلام على المسيحية، أو تغيير البنية المذهبية وسط المسلمين أنفسهم. وكان سببها في الجهة المقابلة إحساسًا شديدًا بالخطر وسط أباطرة وملوك إثيوبيا التاريخيين الحريصين على المرجعية العقدية لمملكتهم، ما دفع بهم إلى اضطهاد المسلمين وتهميشهم.

هذا الكتاب

تندرج فصول هذا الكتاب، كما كانت جلسات المؤتمر، تحت أربعة محاور: المحور التاريخي؛ المحور السياسي الاقتصادي؛ المحور الأمني الاستراتيجي؛ والمحور الفكري الاجتماعي. كما انعقدت في هذا المؤتمر جلسةٌ إضافيةٌ ناقشت قضايا الإعلام؛ هدفت إلى مناقشة مقدار ونوعية التغطية الإعلامية العربية للقرن

الأفريقي. ويمكن القول باطمئنانٍ شديد إن هذا المؤتمر مسح أرضيةً واسعةً في ما يتعلق بقضايا العرب والقرن الأفريقي. والباحثون الذين شاركوا فيه ويضم هذا الكتاب دراساتهم، ينتمون إلى أقطار القرن الأفريقي، مضافًا إليهم مصريون من المهتمين بشؤون هذه المنطقة. كما شارك في المؤتمر بعض الباحثين والأكاديميين الغربيين المتخصصين بدراسات القرن الأفريقي. فمؤتمر العرب والقرن الأفريقي، وهذا الكتاب الذي ضم دراساته، ليسا سوى ضربة البداية في جذب القرن الأفريقي إلى دائرة البحث الجاد، ولَفْت نظر الأكاديميا العربية ومراكز البحوث العربية وصناع القرار العرب إلى أهمية هذا الجوار. وبالقدر نفسه، لَفْت نظر الأكاديمية القرن أفريقية ومراكز البحث القرن أفريقية، وصنّاع القرار في القرن الأفريقي إلى أهمية جوارهم العربي أيضًا. هذان الفضاءان المتجاوران المتداخلان عبر حقب التاريخ لديهما من فرص التكامل والاعتماد المتبادل الكثير والكثير جدًا. وحانت اللحظة الأمثل لإعادة تركيب وإعادة تفعيل هذه العلاقة في أفق اللحظة الكوكبية الراهنة. وفي تقديري المتواضع، إن هذا الكتاب سوف يُلهم أجندةً بحثيةً متعددةً، متنوعة الوجهات. ولسوف تتناول تلك الأجندة، على صعيدي السعة والعمق، هذه العلاقة شديدة التركيب، بالغة الثراء لتدفع بمسارات الفهم المتبادل إلى فضاء أرحب.

النور حمد

شباط/ فبراير 2013

القسـم الأول

المحور التاريخي

الفصل الأول

بعض ملامح الروابط التاريخية
بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي
منذ فجر التاريخ حتى مطلع القرن التاسع عشر

يوسف فضل حسن

العلاقة بين القرن الأفريقي وشبه جزيرة العرب قديمة ثرَّة، وترجع إلى أكثر من ألفي عام. ولتشعّب هذه العلاقة وطول حِقَبِها، أكتفي برصد أهم تلك الروابط، وإبراز تفاعلها البشري على مستويات عدة: الاجتماعي والثقافي والاقتصادي منذ فجر التاريخ حتى القرن التاسع عشر، ويتضمن ذلك: الهجرات البشرية، والعلاقات التجارية، والمؤثرات الدينية، خصوصاً انتشار الإسلام والصراع المسيحي - الإسلامي في المنطقة، وتأثير كلٍّ من التوسع البرتغالي والعلائق التجارية الرأسمالية الحديثة في التواصل بين المنطقتين.

تدور الدراسة حول دول القرن الأفريقي الأربع: إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا. ولتداخل هذه الدول جغرافيًا وسياسيًا في معظم الأحيان، تصعب معالجة كلٍّ منها على انفراد. وتتسع الدراسة في بعض المراحل لتشمل الجزء الشمالي من سودان وادي النيل والمناطق الساحلية (وما فيها من جزر) من كينيا وتنزانيا؛ وهي المنطقة نفسها التي أطلق عليها العرب

اسم بلاد الحبشة، باستثناء كينيا وتنزانيا. ويروى أن كلمة «حبشة» ترجع إلى قبيلة حبشت التي هاجرت (مثل غيرها من المجموعات السامية) من جنوب الجزيرة العربية إلى ساحل البحر الأحمر المقابل لها. وباسم بلاد الحبشة عُرفت تلك البلدان عند مواطني الجزيرة العربية، وبه اشتهرت في القرون الوسطى عند الجغرافيين العرب. واكتسب الاسم سيرورة امتدت قرونًا كثيرة. ويكاد مفهوم «بلاد الحبشة»، بمعناها الجغرافي، يُطابق معنى القرن الأفريقي، ويضم هذا التعريف إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا وبلاد البجة - أو سودان وادي النيل.

لعل التواصل بين سكان شبه الجزيرة العربية وأفريقيا أقدم ممّا ذكرنا؛ فقد كانت أفريقيا وشبه جزيرة العرب رقعة واحدة حتى انفلقت قشرة الأرض، مكوِّنة البحر الأحمر الذي فصل بينهما. وعلى الرغم من وعورة مسالك البحر الأحمر، فإنها لم تقف حائلًا دون التواصل البشري بين ساحليه. كما أن قدرًا كبيرًا من ذلك التواصل كان متيسّرًا عن طريق مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء، وكانت سواحل المحيط الهندي، العربية والأفريقية، تمثّل نقاط تواصل مهمة بين المنطقتين[1].

إن ما يعكس عراقة الصلة بين المنطقتين هو شدّة التشابه العرقي واللغوي والثقافي بين الشعوب الناطقة باللغات الحامية أو الكوشية، مثل القالا والبجة، والشعوب الناطقة باللغات السامية، مثل الأمهرة والتقري والعرب. ونسبة إلى هذا التشابه، رجَّح بعض الباحثين أن هاتين المجموعتين عاشتا في موضع واحد، وربما تنتميان في أصولهما البعيدة إلى شعب واحد. وتنتشر المجموعات الناطقة باللغات الكوشية على السواحل الشرقية والشمالية لأفريقيا، وتتكوّن من الصوماليين والعفار، والقالا وبعض الإريتريين والبجة والنوبيين وقدماء المصريين والبربر. ويحوي بعض هذه اللغات قدرًا طيبًا من الكلمات السامية عامة، والعربية خاصة.

---

(1) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية= *Afro-Arab Cultural Relations*، أعده للنشر يوسف فضل حسن (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1985)، ص 33.

وتؤكد هذه الصلات العرقية واللغوية، أيًا كانت درجة التواصل بين سكان جزيرة العرب والقرن الأفريقي، أن أثر التبادل الثقافي بين المجموعتين ذو جذور عميقة[2].

أولًا: صلة دويلات جنوب الجزيرة العربية بمنطقة القرن الأفريقي (500 ق. م - 300م)

شهد النصف الثاني من الألف الأخير قبل الميلاد ازدهار حضارة متطورة. كما شهد نشأة دويلات منظمة في جنوب الجزيرة العربية، أهمها أربع دويلات: سبأ وهي أعلاها شأنًا، ومعين وقتبان وحضرموت. وكانت مأرب المركز الأساس لهذه النهضة، وكان قوام ازدهار هذه الدويلات الزراعة والتجارة[3].

في الواقع، ولقرون عديدة خلت، كان تجار جنوب الجزيرة العربية يحتكرون تجارة اللبان والعطور، ويسيطرون على التجارة الشرقية بين الهند ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وما بعدها. وكان موقع «اليمن السعيد» الاستراتيجي يُساعد هذا البلد في السيطرة على طرق القوافل التجارية المتجهة شمالًا، خصوصاً طريق مكة إلى الشام وما وراءها، وعلى طريق البحر الأحمر المائية. وكان مضيق باب المندب، الواقع تحت سيطرة مملكة سبأ، طريقًا مائية مهمة تربط بين البحر الأحمر والخليج الفارسي والهند وغيرها من بلاد المشرق، وكان يتفرع منها عند خليج عدن طريق مائية أخرى تسير بمحاذاة ساحل الصومال وساحل أفريقيا الشرقي. وفي القرون الأولى بعد الميلاد، صارت هذه الطريق معبرًا مطروقًا بعد اكتشاف نظام هبوب الرياح الموسمية واستخدامه من جانب الملاحين الآتين من جنوب الجزيرة العربية، من عرب وهنود ورومان[4].

---

(2) المصدر نفسه، ص 34 - 35.

(3) *The Encyclopaedia of Islam*, Edited by an Editorial Committee Consisting of H. A. R. Gibb [et al.], 12 vols., New ed. (Leiden, Brill, 1960-2008), vol. 1, Djazirat Al- Arab, p. 548.

(4) المصدر نفسه، ص 548، وهـ. د. كتسون، «حضارة فترة ما قبل أكسوم،» في: تاريخ أفريقيا العام، إشراف جمال مختار (باريس: اليونسكو، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام، 1985)، ج 2، ص 347.

خلال القـرون الثلاثة الأولـى من التقويم المسـيحي، صارت مملكة سـبأ دولة ذات شـأن على النطاقين المحلي والإقليمي، ثم وجدت نفسـها في تنافس وصراع شـديدين مع مملكة حِميَر التي غلبت على المسـرح السياسي في الفترة الممتدة بين القرن الرابع والقرن السادس. إلّا أن الثقافة السبئية ظلت سائدة في مجال اللغة وكتابـة النقوش وطرائق العبادات في جنـوب الجزيرة العربية، وفي القـرن الأفريقي في إثـر الهجرات السـامية إلى إثيوبيـا. وفي زمـان باكر، هاجر كثيرون من مواطني جنوب الجزيرة العربية في مجموعات صغيرة، نتيجة ضغط اقتصـادي أو سـكاني، وربمـا بحثًا عن أرض أغنـى ومراع أخصب مـن ديارهم الصحراوية. ويروى أن السـاميين الذين وفدوا من جنـوب الجزيرة العربية كانوا أسلاف الأمهرة والتقري[5].

لا شك في أن هذه الهجرات التي امتدت قرونًا عدة من التغلغل الصامت، وبلغت مداها في إبّـان القرنين الخامس والرابع ق. م، تدل على ما كان لجنوب الجزيرة العربية من تأثير قوي. ويتبين هذا الأثر من المعلومات الثرّة التي خلّفها المهاجـرون فـي نقوش صخريـة، وفي بعـض مظاهر الفـن المعمـاري والثقافة والمعبـودات. وأدّى ذلـك كله إلى قيـام حضارة ذات طابع خاص تكشـف عن تأثيرات قوية من جنوب الجزيرة العربية في مناطق القرن الأفريقي[6].

ثانيًا: أثر الجزيرة العربية في شمال إثيوبيا

تكثر في شـمال إثيوبيا، أو أكسـوم التـي يمكن إرجاع تاريخ تأسيسـها إلى القرن الثاني ق. م، المباني الأثرية والنقوش المماثلة لما كان مزدهرًا في جنوب جزيرة العرب في عصر مملكة سـبأ. ولعل خير مثـال على ذلك معبد يحا، وهو مبنى شـديد الشـبه بالمباني التي اكتُشـفت في مأرب، كمـا أن محاريب البخور المنحوتـة علـى الحجر، والمكتشـفة فـي شـمال إثيوبيا تتبـع نمطًـا معروفًا في جنوب الجزيرة العربية[7].

---

(5) تكلي صادق ميكوريا، «أكسوم المسيحية،» في: تاريخ أفريقيا العام، ج 2، ص 408.

(6) كتشـون، ص 347 - 348 و353.

(7) المصدر نفسـه، ص 355 - 356، ويوري، م. كوبيسـكانوف، «أكسـوم: النظام السياسـي والاقتصادي والثقافة، القرن الأول حتى الرابع،» في: تاريخ أفريقيا العام، ج 2، ص 388 - 389.

تشـمل الزخرفة في بعض تلك المحاريب هـلالًا (وهو رمز مقدس) يعلوه قـرص وإفريـز من المثلثـات. وتـدل الوثائق المنقوشـة علـى الحجر علـى أنها مكتوبة بخط يشـابه حروفًا ازدهرت في جنوب الجزيرة العربية. ويمكن تقسـيم تلـك النقوش إلـى فئتين: تشـمل الفئـة الأولى منهـا آثارًا كُتبـت باللغة السـبئية الأصيلـة. أمّا الفئـة الثانية، فتحوي نقوشًـا صخرية مدوّنة بخط شـبيه جدًا بخط المجموعـة الأولى في حروفـه، لكن لغته سـامية يُعتقد أنها ذات صلة بالسـبئية فحسب. وتكشـف تلك النقوش أن أولى الحروف الأبجدية التي استُعملت في أكسوم كانت من أصل جنوبي عربي، وأن لغتها شديدة الشبه باللهجات السامية المنتشـرة في تلـك المنطقـة. وبعد تطور تلـك الحـروف، إضافة إلـى المقاطع الهجائية، أُطلق على تلك اللغة اسم الجعزية، وهي لغة الأكسوميين. وتورِد هذه النصوص المنقوشـة بعض الألفاظ الدالة على مسـتلزمات العبـادة، مثل مباخِر العطور وموائِد القرابين، وأسـماء عدد من المعبودات اللاتي تتطابق مع أسـماء الآلهة المنتشـرة في سـبأ مثل: عشـتر وهوبـس والمقـه (أو المقاه - إلـه القمر) وذات حميم وذات بعدن. وكانت وثنية الأكسـوميين شديدة الشبه بما كان يدين به أهل جنوب الجزيرة العربية[8].

ثالثًا: علاقة مملكة أكسوم بالجزيرة العربية ومسار التجارة الدولية

لعـل مملكة أكسـوم كانت في القـرن الأول الميـلادي مجرد إمـارة ترجع عناصر تكوينها إلى القرون الخمسـة قبـل الميلاد، إلّا أنها تطـوّرت خلال ألف عـام حتى صـارت مملكة قويـة، ونُسـبت إلـى حكامها إنجـازات عـدة، أهمها بسـط سـيطرتهم على دويلات شـمال إثيوبيا ومملكة مروي. ويبـدو أن التنظيم السياسي في شمال إثيوبيا تأثر بما كان سـائدًا في جنوب الجزيرة العربية، فكان نظامًا ملكيًا وراثيًا، كما تبيّن بعـض النقوش. وحمل اثنان من الملوك، هما ربح وابنه لمم، لقب «ملك سـثرى من قبيلة يجعد، مكارب دئيمت وسـبأ». وأضاف الملك الأول إلـى لقبه في نقش آخر أنه «سـليل قبيلة وارن في ريـدان». ويعلّق

(8) كتشـون، ص 347، 369 و384.

هـ. د. كنتسون: «إن هذه الإشارة الصريحة إلى صلة هذين الملكين بقبيلة وارن في ريدان إنما توضح الأهمية التي كان يوليها هؤلاء الملوك لنسبهم العربي وانحدارهم أصلًا من جنوب الجزيرة العربية»[9].

خلال القرن الثالث الميلادي اشتركت أكسوم في الصراعات الدبلوماسية والحربية التي دارت بين دويلات جنوب الجزيرة العربية. وفي القرن الرابع الميلادي، ولفترة قصيرة، احتل الأكسوميون اليمن في عهد الملك عيزانا، أول ملك مسيحي لأكسوم. وفي اليمن، أعلن عيزانا نفسه ملكًا على حِميَر وريدان وسبأ... إلخ[10]. ويرى بعض الدارسين أن الوشائج الإثنية والثقافية التي ألمحنا إليها تُفسّر إلى حد كبير هدف الغزو الأكسومي لجنوب الجزيرة العربية، حيث كان الأكسوميون يعتبرونها موطن أجدادهم[11].

دفع موقع مملكة أكسوم الاستراتيجي، على طريق التجارة الدولية بين الهند والإمبراطورية الرومانية، أن تلج أكسوم المجال التجاري، خصوصًا بعد أن بسطت نفوذها على اليمن. ولعل ممّا هيأ لها أن تتبوأ مكانة مهمة في التجارة الدولية أنها كانت أول دولة أفريقية مدارية تملك عملة خاصة بها، في وقت لم تكن دويلات جنوب الجزيرة العربية، المنافسة لها في المجال التجاري الدولي والموقع الاستراتيجي، قد ضربت عملة بعدُ. وكان ملوك أكسوم والولاة التابعون لها، ولا سيما في ميناء عدول (أدوليس) ودويلات جنوب الجزيرة العربية، هم المعتمدين الرئيسين للتعامل مع التجار الأجانب من هنود ورومان وعرب. وكان هؤلاء الولاة يملكون مواد كافية للتصدير من اللبان والبخور والعاج والرقيق الذي كانت إثيوبيا من أهم مُصدّريه، وكانت بلاد العرب من أهم أسواق الرقيق، خصوصاً الرقيق الحبشي، وكان لسيطرة أكسوم على مضيق باب المندب الفضل في إحكام هيمنتها على التجارة الدولية. وبحلول القرن

---

(9) فرانسيس أنفري، «حضارة أكسوم من القرن الأول حتى القرن السابع،» في: تاريخ أفريقيا العام، ج 2، ص 358.

(10) المصدر نفسه، ص 387.

(11) كوبيسكانوف، ص 387 و419.

السادس الميلادي، أضحت عدول الميناء الرئيس بين بحر القلزم وموانئ الهند.

تطورت عدول، منفذ أكسوم الرئيس، وقلّ في الوقت نفسه ذكر الموانئ الأفريقية الأخرى في المصادر المكتوبة. وبلغت عدول التي صارت بمنزلة السوق الرسمية للتجارة الخارجية للمملكة، درجة كبيرة من الرخاء والازدهار، وتمكّنت من الصمود أمام شتى ضروب المنافسة الخارجية. وحقيقة الأمر أن مملكة أكسوم جمعت بين السيطرة على طرق التجارة الدولية والمشاركة النشيطة في هذه التجارة ذاتها[12].

تذكُر المصادر العربية أن من بين من كانوا يتاجرون مع مملكة أكسوم، غير عرب الجنوب، قبيلة قريش من الحجاز، التي كانت تسيطر على طريق القوافل التجارية بين سبأ ومكة فالشام؛ فكانت بلاد الحبشة، كما يروي الطبري، «متجرًا لقريش يتاجرون فيها، ويجدون فيها رفاهة من الرزق، ومتجرًا حسنًا»[13].

رابعًا: دور مملكة أكسوم في الصراع بين النصارى واليهود في جنوب الجزيرة العربية

ظلّت صلة دويلات جنوب الجزيرة العربية بمملكة أكسوم تشكّل محورًا مهمًّا في التجارة الشرقية. وحاول البطالمة الذين حكموا مصر، والرومان من بعدهم، أن يبسطوا نفوذهم على البحر الأحمر كي ينالوا نصيبًا من تلك التجارة. ومع أن الرومان نجحوا نسبيًا في تحقيق مبتغاهم الاقتصادي، فإنهم سعوا أيضًا إلى التحالف مع مملكة أكسوم المسيحية، فتوطدت العلائق بينهما، وصارت أكسوم حليفًا مهمًّا ينوب عن الدولة البيزنطية في حماية تجارتها والدفاع عن سياستها في تلك المنطقة[14].

---

(12) للتوسع في موضوع نشر المسيحية في الحبشة ونتائجه انظر: ميكوريا، ص 207 - 429، خاصة 412 - 413 و416.

(13) كوبيسكانوف، ص 389 - 390، 394 و397.

(14) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تأريخ الرسل والملوك، تحقيق ميخائيل جان دو غوجه، 15 ج (ليدن: مطبعة بريل، [1879 - 1901])، ج 2، ص 328.

لم يقف الصراع بشأن اليمن عند احتكار التجارة الشرقية، بل اتخذ بُعدًا عقائديًا؛ إذ بعد أن انتشرت اليهودية والمسيحية بين عرب جنوب الجزيرة العربية، دخل أتباعهما في صراع ديني استغلته إمبراطوريتا الفرس والرومان لمصلحتيهما خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين. فنحو عام 523م، تمكّن اليهود، بمعاونة آخر ملوك حِميَر ذي نواس الذي اعتنق العقيدة اليهودية، من ذبح المسيحيين في ظفر ونجران، فاستنجد المسيحيون بالإمبراطور جستنيان الأول (518 – 527م)، إمبراطور بيزنطة، وبكالب ملك أكسوم. فسارع الأخير، بدعم كبير من بيزنطة، إلى قيادة جيش جرار لتأديب الحِميَريين. وفي اليمن دارت معركة حامية الوطيس انتصر فيها الجيش الأكسومي، وتمكّن من ذبح أتباع الديانة اليهودية وتخريب ديارهم. وقبل عودة الملك كالب إلى أكسوم، ترك حامية عسكرية مكوّنة من عشرة آلاف مقاتل تحت إمرة أشهر قواده، أبرهة[15].

لم تكن دوافع هذه الحملة الأكسومية دينية بحتة، بل كانت تخفي وراءها مطامع الدولة البيزنطية لبسط نفوذها على القبائل العربية لتستغلها في محاربة النفوذ الفارسي المتزايد في الشرق الأوسط. وحقيقة الأمر أن كلًّا من الأكاسرة الساسانيين والقياصرة الرومان كان قد أنشأ إمارة تابعة له، هما على التوالي: إمارة اللخميين (أو المناذرة) في الجزء الشرقي من بلاد العرب، وإمارة الغساسنة إلى الشمال منها، لحماية ممتلكاتهما ودوائر نفوذهما من هجمات بدو الصحارى العربية[16].

قبل ظهور الإسلام بنحو ثلاثة عقود، استنجدت القوى السياسية اليمنية بقيادة سيف بن ذي يزن بالملك الساساني كسرى أنو شروان، فسارع هذا الأخير إلى إرسال جيش فارسي في عام 575م، ونجح في طرد الأحباش. لكن فرحة عرب الجنوب بالاستقلال لم تطُل؛ إذ ضم السيد الجديد بلادهم إلى الإمبراطورية الفارسية. وبذلك انتهت دولة حِميَر، وتحوّل البحر الأحمر

---

(15) كوبيسكانوف، ص 397.

(16) ميكوريا، ص 420 – 423 .

مرة أخرى إلى ميدان صراع بين قوتين عالميتين: فارس الزرادشتية في الشرق، وبيزنطة المسيحية، وحليفتها مملكة أكسوم المسيحية، في الغرب. وظل الفرس يسيطرون على اليمن حتى عام 628م/ 6هـ حين أعلن باذان الحاكم الفارسي إسلامه، وصار اليمن جزءًا من الدولة الإسلامية النامية. ومن ثم أُسدل الستار على حقبة طويلة من صراع أخذ في البدء منحى اقتصاديًا بين ممالك البحر الأحمر، ثم سرعان ما حوّلته القوى العالمية آنذاك، إضافة إلى التنافس الاقتصادي، إلى صراع ذي أبعاد سياسية ودينية، معتمدة على أعوان محليين يُديرون لها معاركها.

أيًا كان الحال، ظل الأحباش يحكمون اليمن قرابة خمسين عامًا قبل أن يبسط الفرس نفوذهم عليه، وفي تلك المدة شيَّد أبرهة كنيسة عظيمة، اتسمت بالفخامة وروعة البناء، وسعى الأحباش عن طريقها إلى تنصير حِميَر لصرف العرب عن الحج إلى مكة التي تأوي آلهتهم، وإلى تحويل تجارة قريش المزدهرة إلى اليمن. وفي هذا الإطار يمكن تفسير بعض دوافع أبرهة لغزو مكة بجيش كبير في عام 570م، حين مُنِيَ بفشل ذريع. وفي ذلك العام الذي اشتهر بعام الفيل (إشارة إلى الفيَلة التي كانت قد شاركت في تلك الحملة)، ولد رسول الإسلام محمد بن عبد الله (ﷺ)، وبظهور الإسلام انتقل مركز الثقل السياسي في بلاد العرب من جنوب الجزيرة إلى الحجاز أولًا، ثم إلى الشام ثانيًا، وإلى بغداد من بعدهما[17].

خامسًا: أثر شعوب القرن الأفريقي في مجتمع الجزيرة العربية

لم يكن التبادل الثقافي وقفًا على أثر العرب في منطقة القرن الأفريقي، بل كان مجتمع الجزيرة العربية الجاهلي يزخر ببعض مواطني القرن الأفريقي الذين وفَدوا إلى جزيرة العرب طوعًا أو قسرًا (عن طريق الرق). وكان الأحباش (بالمدلول الواسع للكلمة) أكثر من وفَد إلى جزيرة العرب قبل

(17) Philip K. Hitti, *History of the Arabs: From the Earliest Times to the Present*, 6th ed. (London: MacMillan and Co., 1958), p. 52.

الإسلام، وهو استقراء ينبع من كثرة تردد ذكرهم، بهذا الاسم، في ما بلغنا من أخبارهم. وكان الرقيق الحبشي، والجواري منه بخاصة، سوقًا رائجة. وانتشرت المؤثرات الحبشية في اليمن أولًا، وفي الحجاز بصورة أقل ثانيًا، ومنهما عمّت باقي أجزاء الجزيرة العربية[18]. وألمحنا إلى الغزو الحبشي، ثم نشر المسيحية، وتشييد الكنائس بدعم من مملكة أكسوم. ويلاحَظ أن عدد من وفَد إلى الجزيرة العربية لم يكن كبيرًا، بدليل أنهم انصهروا في بوتقة القبائل العربية، أكان عن طريق الرق أم عن طريق الولاء أو الانتماء الكامل؛ إذ تمثّل الوافدون الثقافة العربية تمثّلًا كاملًا، ولم يبق ما يدل على أصولهم الأولى سوى سواد البشرة الذي يغلب على كثير منهم. وأشار العرب إلى هذا السواد بالأدمة أو الخضرة. وممن اشتهروا بالسواد من عرب الحجاز: خضر حارب، وخضر بني مخزوم، وخضر بني عكيم، وخضر غسان بنو جفنة الملوك[19].

تورد كتب الأدب العربي شذرات ممّن نبغ في قول الشعر من الأفارقة بعد انصهارهم في المجتمع العربي، وعُرف هذا النفر بـ «أغربة العرب»، ومن أشهرهم عنترة بن شداد وخفاف بن ندبة والسليك بن السُّلُكة[20].

لعل أفضل مثال للتبادل الثقافي في هذه المرحلة هو الأثر اللغوي - الذي تمثّل في بعض الألفاظ والمصطلحات الحبشية (بالمدلول الضيق للكلمة) التي شقت طريقها إلى اللغة العربية. ومع أن معظم هذه الكلمات ذات جذور سامية، فإن علماء اللغات يرجّحون أنها دخلت إلى اللغة العربية عن طريق إحدى اللغات الحبشية ذات الأصل السامي، ومن هذه الكلمات: حواريون ومنافق ومنبر ومصحف وبرهان وصرح وجلباب ووقف وزريبة وتاريخ وساعة وزمن وزرافة وبخل ومائدة ومشكاة وأخدود. وبعض هذه الألفاظ ذو دلالة دينية كما

---

(18) يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر، 1980)، ج 3، ص 176.

(19) عون الشريف قاسم، «السودان في حياة العرب وأدبهم،» مجلة الدراسات السودانية، السنة 1، العدد 1 (1968)، ص 84.

(20) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 42.

يـدو. كما كـان للأحبـاش أثـر واضح في صناعـة الغنـاء عنـد العـرب[21].

سادسًا: التبادل الثقافي بين القرن الأفريقي وجزيرة العرب بعد ظهور الإسلام

أمدّ الإسـلام مجتمع الجزيرة العربية بسـياج ديني وفكـري مكّنه من خلق وحـدة داخليـة. وتحت رايـة الإسـلام خرجـت الجيـوش الإسـلامية ونازعت الإمبراطورية الساسانية نفوذها في الشـرق، والإمبراطورية البيزنطية في الشمال والشـمال الغربي. وفي الغـرب والجنوب الغربـي، عبَر الإسـلام البحر الأحمر والمحيـط الهنـدي، ومنـه انتقل شـيئًا فشـيئًا حتى عـمّ أجـزاء كبيرة مـن القارة الأفريقيـة. ولا شـك فـي أن أفريقيا، والقـرن الأفريقـي على وجـه الخصوص، هما الامتداد الطبيعي للإسـلام بعد جزيـرة العرب، بل إن الإسـلام دخل القرن الأفريقي قبل أن يبلغ بعض مناطق الجزيرة العربية.

كان ظهـور الإسـلام دينًـا عالميًـا وثـورة إنسـانية وفكرية كبرى اسـتهلالًا لصفحـة جديدة فـي تاريـخ العلائـق الثقافية بيـن العـرب وجيرانهم فـي القرن الأفريقـي. وقد أدّى إلى نقلـة نوعية عظمى في تاريخ ذلـك التواصل التاريخي، حيث صار الإسلام الدعامة الأسـاس للثقافة العربية، وكانت اللغة العربية لسان العقيدة الإسـلامية ومسـتودع فكرها، وصار الحرف العربي وعـاء تلك الثقافة. ومهّد انتشار الإسلام لبسـط اللغة العربية ذاتها، وكان سندًا لظاهرة تمثّل النسب العربي[22].

عندما أعلن رسـول اللـه محمد بن عبد الله (ﷺ) رسـالة الإسـلام، ووجد معارضة شـديدة من ذويه، مواطنـي مكة، تذكّـر الصلة الحميمة التـي تربط بين تجار قريش وأرض الحبشة. ولعل هذا ما حدا به أن يشجع أصحابه على الهجرة إلى الحبشـة فرارًا بدينهم من إيـذاء قريش لهم، وحثّهم بقولـه: «لو خرجتم إلى

---

(21) عبـد المجيد عابدين، بين الحبشـة والعرب (القاهرة: دار الفكـر العربي، [د. ت.])، ص 98 - 105.

(22) قاسم، ص 86 و88، والعلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 43.

أرض الحبشة، فإن بها ملكًا لا يُظلم عنده أحد، وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجًا ممّا أنتم فيه»[23]. وهاجر إلى مملكة أكسوم المسيحية 132 من الصحابة. ووجد المهاجرون معاملة حسنة ورعاية كريمة من النجاشي، ملك أكسوم، فعاشوا في بلاده 14 عامًا. وبسبب هذه الرعاية الكريمة، لم يُنزل المسلمون بلاد الحبشة منزلة أرض الجهاد، بل اتسمت علاقتهم بها بالسلم عامة[24].

سابعًا: التجار المسلمون وسلطنات الطراز الإسلامي

كثر في العصر الإسلامي تردّد التجار العرب المسلمين على الحبشة، ونجح هؤلاء في تأسيس مراكز تجارية جديدة. ومع نمو نشاطهم الاقتصادي، كثر استقرارهم وعظم اختلاطهم بالسكان الأصليين. وعلى الرغم من أن العرب لم يُعرفوا بأنهم دعاة تبشير ملتزمون، فإن نشرهم الثقافة العربية كان يلازمه عادة نشر الإسلام، وكان لهؤلاء التجار (والبدو في مواقع أخرى) دور رائد في وضع اللبنات الأولى للعقيدة الإسلامية، حيث مهّدوا بهذا التواصل والاستقرار في بعض الأحيان لانتشار الإسلام تدريجًا. ووفدت مجموعات عربية من زرّاع اليمن وتجار حضرموت وعُمان والحجاز. ومع اختلاف دوافع الهجرة من مجموعة إلى أخرى، فإن العامل الاقتصادي كان المحرك الأساس لمعظم هذه الهجرات. إلّا أن جماعة منهم، ولا سيما أتباع المذهب الشيعي، هاجرت لأسباب سياسية. ولم يضرب الإسلام بجذور عميقة حتى القرن العاشر الميلادي، وظل النفوذ العربي الإسلامي رهين الساحل. وتحقق أكبر انتشار للإسلام في وقت غلب فيه الضعف على مملكة أكسوم[25].

يبدو أن النشاط التجاري الواسع الذي اتّسم به البحر الأحمر شجّع بعض الأحباش على احتراف القرصنة، فأخذوا يعتدون على سفن المسلمين. فخلال

(23) أبو محمد عبد الملك بن هشام، سيرة رسول الله (القاهرة: [د.ن.: د. ت.])، ج 1، ص 3.
(24) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 50.
(25) المصدر نفسه، ص 50.

خلافة عمر بن الخطاب، هاجموا ميناء جدة، فأرسل الخليفة حملة لتأديبهم هاجمت ميناء عدول، لكنها لم تُكلل بالنجاح. ولم يتابع الخليفة عمر بن الخطاب حملاته ضد القراصنة الأحباش خشية أن يُعرّض المسلمين لمخاطر أكبر عند ركوبهم البحر. ولمّا تفاقم خطر القرصنة أمر الخليفة الأموي آنذاك، عبد الملك بن مروان باحتلال أرخبيل دهلك واتخاذه قاعدة للعرب. وفي القرن التاسع آل أمر الأرخبيل إلى حكام زبيد اليمنيين، ومن بعدهم إلى بني نجاح الأحباش الذين امتد نفوذهم إلى اليمن نفسه.

كان أرخبيل دهلك (ومیناؤه مصوع) وميناء زيلع الواقع إلى الجنوب منه، أولى المدن الساحلية تأثرًا بالإسلام والثقافة العربية. ومنهما تسرّبت تلك المؤثرات عبر الطرق التجارية، خصوصًا على السهول الساحلية بين بدو العفار (أو الدناكل) والساهو. ومن مرافئ مصوع وباضع وسواكن تدفق تيار عربي آخر عبر بلاد البجة، في إريتريا وشرق سودان وادي النيل[26].

في الجنوب، في المنطقة الواقعة بين الحبشة والصومال، أدى انتشار الإسلام إلى قيام عدد من الإمارات التي أسستها أُسر عربية مسلمة، عُرِفَت بين المؤرخين العرب بـ«إمارات الطراز الإسلامي» لأنها كانت على جانب البحر كالطراز للساحل. ومن أشهر تلك السلطنات أوفات وعدل وفتجار وجديه وهوبت ودوارو، وهدية وبالي وموره وهرر، وظلت الأخيرة معلمًا باقيًا للثقافة الإسلامية. وكانت أوفات أقوى هذه الإمارات، وقد أسستها جماعة من بني مخزوم القرشيين الذين صاهروا الأسرة الحبشية الحاكمة في أواخر القرن التاسع الميلادي، واتسعت رقعة هذه السلطنة وزاد نفوذها في ظل بني ولشع، وهم من أصل حبشي. وتمكن مؤسسو هذه الإمارة، وهم مشتغلون بالتجارة، من الوصول بنفوذهم إلى هضبة شوا، والسيطرة على الطريق التجارية التي تربط بين زيلع ومنطقة الظهير. ونجحت أوفات بقيادة بني ولشع في إقامة حلف إسلامي ضم معظم الإمارات الإسلامية التي أسلفنا ذكرها. وسيطر هذا الحلف على جزء كبير من جنوب شرق الحبشة وشمال الصومال وساحل البحر

---

(26) المصدر نفسه، ص 53.

الأحمر. وكانت قبضته على مواد الإقليم وتجارته الخارجية شبه كاملة. وحقيقة الأمر أن أراضي الحلف كانت أكبر من الأراضي التي يسيطر عليها الإمبراطور الحبشي نفسه[27].

أثار هذا التوسع الإسلامي حفيظة إمبراطورية الحبشة النصرانية، بقيادة الأُسرة السلمانية، وكان ردُّها عنيفًا؛ إذ استطاعت أن تعيد إلى البلاد وحدتها، وأن تنشر الدين المسيحي بين الوثنيين في الهضبة الحبشية. وسعت مملكة الحبشة إلى الخلاص من العزلة التي فرضتها عليها الإمارات الإسلامية وهي تحيط بها من الشمال والشرق والجنوب، كما ضاقت ذرعًا بسيطرة المسلمين على التجارة من عيذاب حتى زيلع. ولعل ممّا أقلق أباطرة الحبشة أن سلاطين أوفات عندما شعروا بالقوة تجاهلوا أمر تبعيتهم لملك الحبشة[28].

منذ منتصف القرن الرابع عشر وجدت الإمارات الإسلامية نفسها في حروب متواصلة مع أباطرة الحبشة، كان من نتائجها استيلاء الأحباش على زيلع في عام 1315م. وانتهت تلك الهجمات بتقلّص الحلف الإسلامي الذي كان يعاني الضعف والتفكك في تلك المرحلة، على الرغم من تفوّقه اقتصاديًا وحضاريًا. ومنذ منتصف القرن الرابع عشر، ظل النجاشي يُدير دفة الحكم من دون منازع، حتى ظهور الإمام أحمد القِران (أو القرانج - أي الأشول).

كانت نتيجة تفوّق الأُسرة السلمانية أن فرض النجاشي الجِزيّة على كل أمير مسلم، وأمر بألّا يلبس المسلمون لباس الحرب، وألّا يستخدموا السيوف، بل حرّم عليهم تبوُّء وظائف قيادية في الدولة. وأدّت تلك الانتصارات المسيحية إلى اعتناق بعض المسلمين النصرانية[29].

---

(27) المصدر نفسه، ص 51 - 52، وأبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1915)، ج 5، ص 331.

(28) حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1958)، ج 1، ص 453، ويوسف فضل حسن، انتشار الإسلام في أفريقيا (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر، 1979)، ص 10 - 11.

(29) محمود، ص 459 - 460، والعلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 55.

في هـذه الظـروف الحالكـة، وخاصـة عنـد ازديـاد اضطهـاد النصـارى للمسـلمين، اسـتنجد المسـلمون بملـوك اليمـن والمماليـك في مصـر، طالبين العون والحماية، لكن الحماية المرجوّة لم تبلغ درجة التدخّل العسكري. ولأن المجـال هنا لا يسـمح بالتفاصيـل، أكتفي بالإشـارة إلـى أن الأحبـاش كثيرًا ما لوّحوا بقتل مسـلمي الحبشة، وتحويل مجرى النيل لإلحاق الضرر بمصر. ومن هذا المنطلق نفسـه كان الأحباش يشـجعون القوى الأوروبيـة على تطويق مصر اقتصاديًا من أجل كسر سـيطرتها على تجارة الشرق. وكان الأحباش على دراية تامة بمحاولة دولـة البرتغال الوصول إلـى مملكة القديس يوحنا (أي الحبشـة) لتحقيق نوع من التعاون لوقف الزحف الإسلامي[30].

وجاءت ردة الفعل من أمراء هرر التي صارت معقل الإسـلام في الحبشة، واسـتطاع أحد قواد جيشـها، الإمام أحمد إبراهيـم القِـران (1506 – 1543)، تولّي زمام السـلطة بتأييد كبير من الجنود الصوماليين والدناكل الذين كوّنوا قوة ضارية، مُعلنين الجهاد في سـبيل الله. وعندما كثُر أتباع أحمد القِران، امتنع عن دفع الجزية التي اعتاد سـلاطين عدل دفعها إلى ملك الحبشـة. وفي عام 1529 أحرز أحمد القِران نصرًا عسكريًا حاسـمًا في معركة شنير كوري، ثم بدأ حملته الجهادية على بلاد الحبشـة، وفي زمـن وجيز أتعب الحكومة الحبشـية وتمكّن من استرداد إمارات «الطراز الإسـلامي». وبذلك تمّت للمسلمين السيطرة على جنوب الحبشة ووسطها، واعتنق عدد كبير من سـكان الهضبة الحبشية الإسلام رغبـة أو رهبة. لكن ما حققـه المجاهدون من انتصارات تبخّـر بعد مقتل الإمام أحمـد القِـران مـن جهـة، وتدخّـل البرتغاليين الحاسـم فـي المعركـة لمصلحة الأحباش من جهة أخرى.

كانت استراتيجية ملوك الحبشـة، كما نوّهنا من قبل، تهدف إلى استقطاب الـدول الأوروبية، بخاصـة البرتغـال، لاحتلال أحـد المواقع المهمـة في البحر الأحمـر، مثـل زيلـع أو مصـوّع أو سـواكن، والانقضـاض منهـا علـى المـدن

(30) إنريكو تشـيرولي، «العلاقات بين إثيوبيا الحبشـة،» في: تاريـخ أفريقيا العام، ج 3، ص 639 – 642.

الإسلامية المهمة. أمّا البرتغاليون، فكانوا يهدفون إلى اتخاذ الحبشة قاعدة عسكرية، واستغلال ثرواتها، ثم تحويل الأحباش من المذهب الأرثوذكسي إلى المذهب الكاثوليكي. ولما تكشّفت هذه النيات للأحباش وانهار التحالف، سعى الأحباش إلى قطع صِلتهم بالبرتغاليين، وتمكّنوا من طردهم في أوائل القرن السابع عشر. ولعل ممّا دفع الأحباش إلى تغيير سياستهم دخول الأتراك إلى مسرح الصراع بشأن البحر الأحمر بصفتهم قوّة إسلامية كبرى، متخذين سياسة مناهضة للوجود البرتغالي في المنطقة[31].

إلّا أن هذه النكسات لم تصرِف المسلمين عن محاولة نشر الإسلام بالطرق السلمية بواسطة التجار والعلماء، فنجحوا في بثّه بين قبائل القالا البدوية أوّلًا ثم انتشر هؤلاء البدو في الهضبة الحبشية، وعملوا بدورهم على نشر تعاليم الإسلام. لكن على الرغم من أن نفوذ المسلمين امتد حتى عمّ بلاد الحبشة، فإن تلك البلاد ظلت بعيدة من السيطرة الإسلامية الكاملة.

على الرغم من تعصّب المملكة الحبشية وإصرارها على إقصاء المسلمين من الوظائف القيادية، لم يتوقف تيار كسب مسلمين جدد. وفي الشمال، في منطقة إريتريا، دخل البدو من قبائل التقري والحباب في الإسلام أفواجًا نتيجة الهجرات العربية ومجيء بعض الدُعاة ورجال الطرائق الصوفية، خصوصاً الختمية الذين كسبوا أتباعًا كثيرين. غير أن توحيد المملكة الحبشية على أيدي ثيودور ويوحنا ومنليك، واتّباعهم سياسة تبشيرية قوية حدّا من انتشار الإسلام على نسق جماعي، وحالا دون أن يعمّ هذا التأثير بقية أجزاء الحبشة[32].

مهما يكن من أمر، وعلى الرغم من انتشار المسلمين وانتصاراتهم المتباعدة، ما عاد المسلمون يشكّلون خطرًا كبيرًا على كيان الدولة المسيحية. وعند منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وبعد إزالة ما حققه الإمام أحمد بن إبراهيم القران، تضاءلت فرصة قيام دولة مسلمة في إثيوبيا.

طوال هذه المدة، داوم مسلمو الحبشة الذين غلبت على تعاليمهم الدينية

---

(31) محمود، ص 459 – 460، وحسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 83.

(32) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 55.

الثقافة الفقهية، على التردد إلى مراكز العلم في اليمن والحجاز ومصر. وكان الجامع الأزهر موضع جذب خاص؛ إذ كان للأحباش أروقة خاصة بهم، أهمها رواق الجبرت. والجبرته (أو الجبرتة) هو الاسم الذي عُرف به مسلمو الحبشة. ومن علمائهم الذين عاشوا في مصر بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر: الإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، والمحدث الزيلعي جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد، والشيخ علي الجبرتي الصوفي، والشيخ إسماعيل بن سودكين الجبرتي تلميذ ابن عربي، ومنهم عبد الرحمن الجبرتي، الجد السابع لمؤرخ مصر عبد الرحمن الجبرتي. كما استقرت جماعة أخرى منهم في الحجاز.

يُلاحَظ أن سياسة المملكة المسيحية كانت ثابتة على مبدأ معارضة جهد الدُعاة المسلمين لنشر الإسلام، وكانت تقابله بجهد تبشيري فاعل، كما حدَّت من تولّي المسلمين وظائف قيادية في الدولة، إضافة إلى سعي المملكة المتواصل إلى تحجيم دور المسلمين في المجتمع. وفي الوقت نفسه تضاءل تدريجًا تواصل المسلمين الأحباش مع جيرانهم المسلمين، خصوصًا على المستوى السياسي، ولعل مردّ ذلك إلى أن الثقافة العربية لم تضرب بجذور عميقة بين شعوب الساحل المسلمة من الصومال وعفار وقالا والإريتريين وبجه، مثل ما حدث في المنطقة الوسطى من سودان وادي النيل. وعلى الساحل الحبشي، ظلت المجموعات المسلمة محافظة على لغاتها وكثير من موروثاتها التقليدية. وكان ما انتشر من موروثات ثقافية ولغوية عربية كمًا مقدّرًا في بعض المناطق الساحلية إلى درجة مكّنتها من الانضمام إلى جامعة الدول العربية[33].

ثامنًا: صلة الجزيرة العربية بديار البجة

تمتد ديار البجة، اليوم، في المنطقة الواقعة بين البحر الأحمر شرقًا ونهر أتبره، ثم نهر النيل غربًا، ومن المنحدرات الشمالية للهضبة الإثيوبية في الجنوب إلى حدود مصر مع سودان وادي النيل في الشمال. ولم يكن اسم

(33) المصدر نفسه، ص 53، وعابدين، ص 250 - 252.

البجة هـو اللفظ الوحيد الذي عُرف به سـكان هـذا الإقليم، بـل أُطلِقت عليهم أسـماء عدة اشتهر منها اسـم «البلميون»، أو «البلو»، كما شـملهم لفظ «إثيوبيا» الذي يعني «ذوو الوجوه المحروقة» في المؤلفات اليونانية، ولفظ «الحبشة» في المصادر العربية.

يتكـوّن البجة فـي الوقـت الحاضر، بـدءًا من الشـمال إلى الجنـوب، من: البشـاريين والأمرار والأرتيغة والأشـراف والكمالاب والهدندوة والملهيتكناب والحلنقـة والبنـو عامـر والحباب. يتحـدّث البجـة الشـماليون لغتهم الكوشـية المُسـمّاة التبداوي، وفي الجنوب يتحـدث البنو عامر والحبـاب والمجموعات القبليـة الملحقة بهم في إريتريا وشـرق السـودان لغـة التغـري والتغرينة، وهـما لغتان ساميتان[34].

منـذ أمد بعيد وفدت إلـى بلاد البجة وسـودان وادي النيل هجـرات عربية عبر ثلاث طرق: أولها عبر البحر الأحمر مباشـرة، وثانيها عن طريق مضيق باب المندب، وثالثها عن طريق صحراء سيناء إلى مصر فالسودان.

لعـل أقدم إشـارة إلـى وجـود عربي فـي بلاد البجـة، فـوق الآثار السـبئية والحِميَريـة، مـا ذكـره المـؤرخ الرومانـي سـترابو (66 ق.م - 24م) مـن أن الصحراء الواقعة شـرق النيل كانـت موطنًا للقبائل العربية التـي كانت تعمل في نقل التجارة بين صعيد مصر وموانئ البحر الأحمر[35].

مـن معالـم الوجود العربـي فـي المنطقة، قبـل الإسـلام، قبيلـة الحداربة، وهو الاسـم الذي أطلقـه البجة علـى الحضارمـة، أي العرب الذيـن وفدوا من حضرموت. ومـن الراجح أن هؤلاء الحضارمة كانوا أقل عـددًا من البجة الذين صاهروهـم واسـتوعبوهم اجتماعيًا ولغويًـا، واندمجوا فيهم إلـى درجة يصعب

---

(34) محمـد عـوض محمـد، السـودان الشـمالي: سـكانه وقبائلـه، ط 2 (القاهرة: لجنـة التأليف والترجمة والنشر، 1956)، ص 22 - 66، ومحمّد أدروب أوهاج، من تاريخ البجا، الكتاب الأول، ط 2 (الخرطوم: شركة مطابع العملة المحدودة، 2008)، ص 41 - 42.

(35) Strabo, *The Geography of Strabo*, with an English Translation by Horace Leonard Jones (London: [s. n.], 1959), pp. 70-71, 85 and 135.

فيها تمييز الوافد ممّن سبقه من المواطنين[36]. ومع قلة عدد هؤلاء الحداربة، كانوا أصحاب شوكة على سكان المنطقة، وربما سادوا عليهم، وهو ما ذكره الرحّالة الفاطمي ابن سليم الأسواني: «ومنهم جنس آخر يُعرفون بالزنافج، وهم أكثر عددًا من الحدارب غير أنهم تبع لهم...»[37].

يبدو أن قبيلة بلّي كانت من أولى القبائل العربية التي عرفها البجة، ومنها جاءت كلمة «بلوي»، وتعني عندهم رجلًا عربيًا، كما تشير كلمة «بلويت» إلى لغة العرب. والراجح أن هذا الاتصال مع قبيلة بلّي العربية قد جرى قبل ظهور الإسلام[38].

تابع العرب اتصالهم بالساحل الغربي عبر طرق سلكها أسلافهم من التجّار والمهاجرين، ومنهم الصحابي أبو محجن الثقفي الذي أتى إلى ميناء باضع (بالقرب من عقيق) في عام 16هـ/ 637م، كما نفى الخليفة أبو بكر الصديق جماعة من الأعراب إلى منطقة ميناء عيذاب[39].

بعد امتداد النفوذ العربي الإسلامي على مصر في عام 641 - 642م، أخذ البجة، على عادتهم، ومثلما فعل النوبة من قبلهم، التحرش بصعيد مصر. وأفلح العرب في ردعهم ثلاث مرات، وفرضوا عليهم عهدًا شبيهًا بمعاهدة البقط، يُنظّم العلائق بين الطرفين. وفي أثناء تلك الحملات، اكتشف العرب معادن الذهب والزمرّد في أرض البجة، وصارت تلك المعادن مصدر جذب لمعظم الهجرات العربية؛ إذ أعقب ذلك الاكتشاف تدافع عربي كبير محوره الفرص

---

(36) D. A. Cameron, «On the Tribes of the Eastern Sudan,» *Journal of the Royal Asiatic Society*, vol. 16 (1887), pp. 287-288.

(37) أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق جاستون فيت (القاهرة: [د. ن.]، 1923)، ص 272 - 273.

(38) محمّد بن عبد الله بن إدريس الشريف الإدريسي، صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس (ليدن، هولندا: مطبعة بريل، 1864)، ص 21 - 22، و Yusuf Fadl Hassan, *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh U.P., [1967]), pp. 14-15.

(39) الطبري، ص 2379 - 2480، وعبد الله بن عبد العزيز البكري، الممالك والمسالك (مخطوط؛ رقم 9577، المتحف البريطاني، لندن).

الاقتصادية الواسعة التي أحدثها النشاط التعديني مثل: التعدين نفسه؛ نقل المؤن إلى العاملين من المعادن؛ الاشتغال بالتجارة الهندية؛ نقل الحجاج المسلمين الوافدين من بلاد المغرب وصعيد مصر. وصاحَب هذا الحراك الاقتصادي الكبير تطور وازدهار الموانئ السودانية الثلاثة باضع وسواكن وعيذاب، واشتهر الأخير بميناء الذهب لكثرة ما صُدِّر عبره من هذا المعدن النفيس الذي صار مصدر دعمٍ أساس لخزينة الدولة الإسلامية في بغداد.

كان ممّن تقاطر من القبائل العربية، زرافات وفرادى، قبائل مضر وبلَّي وتميم وبنو يشكر ورفاعة وبنو سليم ويمن وسعد العشيرة وجهينة وبنو كاهل ورفاعة وربيعة وغيرهم. وقامت ربيعة، على سبيل المثال، بدور رائد في نشر الثقافة العربية والدِّين الإسلامي بين البجة في أرض المعدن، وكان زعيمها بشر بن مروان بن إسحاق، الملقّب بصاحب المعدن، يركب في ثلاثة آلاف مقاتل من ربيعة وأحلافها من مضر ويمن، وثلاثين ألف جمّالة من الحداربة، والراجح أنهم كانوا على الإسلام. ثم نالت أُسرة بشر هذه حظوة عند الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله عندما ألقت القبض على ثائر أموي ضد الخلافة الفاطمية، فأسبغ على زعيمها لقب كنز الدولة. وتمكّن أحفاده، بنو الكنز، من بسط نفوذهم على صعيد مصر وصاهروا الأُسرة النوبية الحاكمة، وتمكّن أحد أحفاد كنز الدولة من اعتلاء عرش النوبة في نحو عام 1323م.

في أرض المعدن، نجح عبد الحميد بن عبد الله العمري، أحد كبار مموّلي عمليات التعدين، في إنشاء ما يقارب نواة أول إمارة عربية ذات نفوذ اقتصادي وسياسي في وادي العلاقي، إلا أن الإمارة لم تدُم طويلًا، إذ خرج عليه حلفاؤه من العرب[40].

لم يقف المد العربي في شمال أرض البجة، بل امتد جنوبًا إلى منطقة خور نُبُت (الواقعة شمال غرب محطة هيا)، حيث اكتُشفت نقوش قبور لما يُعتقد أنها أقدم مستوطنة عربية في العصر الإسلامي، امتد عمرها نحو مئة وعشرين عامًا،

(40) Hassan, pp. 31-32, 52-63 and 66-67.

بين عامي 815 و941م. ولعل الذين عمّروا تلك المستوطنة من العرب وجدوا في قرية بخته سوقًا رائجة لتصدير الإبل البختية التي احترف البجة تربيتها لتلبية حاجات عمليات التعدين ونقل المؤن والحجيج وتجارة الهند. وكان العرب والبجة قوام هذا الحراك الاقتصادي[41].

لا شك في أن الوجود العربي المكثف في أرض المعدن، واتصال المسلمين الوثيق بالبجة خلّفا تأثيرًا عرقيًا وثقافيًا يمكن رصده بوضوح في انتشار الإسلام، وفي اتخاذ القبائل البجاوية أنسابًا عربية، وفي استيعاب اللغة التبداوية لبعض الكلمات العربية والمصطلحات العربية الإسلامية[42].

عندما نضب معين المعادن وضعُف الناتج منها، وتضاءل الحراك الاقتصادي في أرض البجة، اضطرت القبائل العربية التي كانت عماد هذا النشاط إلى التوغل في سهول سودان وادي النيل حيث المياه الوفيرة والمراعي الواسعة، وعلى شواطئ النيل وفي أرض البطانة والجزيرة وما وراءهما في سهول كردفان، وسهوب دارفور، حيث التقت بتيار هجرات عربية أخرى موازٍ وافد من مصر عن طريق شاطئ النيل الغربي في الزمان نفسه.

تاسعًا: تسرّب المؤثرات العربية إلى سودان وادي النيل في فترة مملكتي النوبة وعلوه المسيحيتين

بعد سقوط مملكة مروي (750 ق. م – 350م) على يد الملك الأكسومي عيزانا، تردّت البلاد إلى حالة من الفوضى، أعقبها قيام ثلاث ممالك هي نوباديا (أو المريس) والمقره، وبعد اتحاد المملكتين في النصف الأول من القرن السابع الميلادي اشتهرتا باسم مملكة النوبة المسيحية. أمّا المملكة الثالثة فهي علوه. ومن أواسط القرن السادس تأثرت هذه الممالك بمحاولات تبشيرية قادتها أولًا بعثات المذهب الملكاني التابع لكنيسة القسطنطينية، وهو المذهب المعترَف به رسميًا من الإمبراطورية البيزنطية، وثانيًا بعثات منافسيهم

(41) المصدر نفسه، ص 44 و52 – 60.

(42) المصدر نفسه، ص 61 – 63 و70 – 75.

من أنصار المذهب اليعقوبي، القائلين بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح، أتباع كنيسة الإسكندرية. وفي نحو عام 580م، كانت المسيحية قد غلبت على الممالك الثلاث حتى صارت الدِّين الرسمي للبلاد. ومع أن المبشرين الأوائل كانوا من أتباع المذهبين الملكاني واليعقوبي، فإن الغلبة كانت للطائفة الثانية في نهاية الأمر، وظلت كنيسة الإسكندرية ترسل المطارنة إلى هذه الممالك حتى منتصف القرن الرابع عشر الميلادي. ولعل هذه الصلة الروحية بين كنيسة الإسكندرية ومسيحيي بلاد النوبة تفسر لنا شيئًا من أسباب تعاطف النوبة مع أقباط مصر عندما هزمتهم الجيوش العربية في عام 20 هـ/ 640م، وأسباب تحرّش النوبيين بحدود مصر الجنوبية، وهو ما دفع المسلمين إلى إرسال غزوات لتأديبهم، وكان أهمها في عام 31هـ/ 651 - 652م[43].

عمّت المؤثرات العربية شعوب سودان وادي النيل وممالك النوبة الثلاث بصورة واضحة جلية، خصوصًا بعد ظهور الإسلام وغلبة شوكته وازدهار حضارته. وتدفّقت تلك المؤثرات من بلاد العرب عبر البحر الأحمر مباشرة، أو عن طريق صحراء سيناء - عبر مصر، إلى الجزء الشمالي من سودان وادي النيل. وكانت مصر من أول الأقطار الأفريقية تمثّلًا للعقيدة الإسلامية والثقافة العربية، وصارت نتيجة موقعها الاستراتيجي بمنزلة مستودع كبير للقبائل العربية المتوجهة إلى الشمال الأفريقي وبلاد المغرب، أو دعمًا للولاة الذين أداروا شؤون مصر قبل غلبة العنصر التركي على إدارتها وحكمها. ومن مصر تسرّبت المؤثرات العربية الإسلامية مثلما خرجت من جزيرة العرب للبلاد المجاورة[44].

بدأ تسرب النفوذ الإسلامي بتوقيع اتفاق البقط في عام 651 - 652م بين المسلمين ومملكة النوبة المسيحية. وكان الاتفاق بمنزلة معاهدة عدم اعتداء. كما نظمت العلائق الاقتصادية بين الطرفين، والتزمت النوبة بموجبها

(43) Yusuf Fadl Hassan, «A Cultural History of Nubia and the Nilotic Sudan: A.D. 580- A.D. 1600,» in: Peter Gwynvay Hopkins, ed., *The Kenana Handbook of Sudan*, Preface by Galal Y. El Degair; Foreword by Osman A. El Nazir (London: Kegan Paul, 2007), pp. 99-101.

(44) Hassan, *The Arabs and the Sudan* pp. 32-36.

مد المسلمين بـ 400 رقيق سنويًا في مقابل مؤن وثياب يتسلمها النوبيون من المسلمين. كما كفلت المعاهدة حق الترحال من بلد إلى آخر لكن من دون إقامة دائمة، إلّا أنها أمّنت للتجار حق التوغل التجاري. ويبدو أن تجارة الرقيق نالت قسطًا وافرًا من هذا النشاط التجاري[45].

كان التجار المسلمون الذين توغلوا في مملكتي النوبة وعلوه أول من ساهم في نشر الإسلام. إلّا أن الدور الأكبر في نشر العقيدة كان للقبائل العربية التي ضاقت بها سُبُل كسب العيش في مصر نتيجة شطب أسماء المقاتلين العرب من ديوان العطاء في عهد الخليفة العباسي المعتصم. ومنذ القرن التاسع الميلادي خرجت هجرات سلمية إلى سودان وادي النيل بحثًا عن المراعي الخضراء، وهربًا من ضغط الحكومات المركزية في مصر. وبلغت هذه الهجرات قمّتها عند اشتراك الأعراب في حملات دولة المماليك الأتراك ضد ملوك النوبة المسيحيين في أواخر القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر الميلاديين. وأضعفت تلك الحملات العسكرية السياج السياسي لمملكة النوبة، ومن ثَمّ صارت دولة تابعة لحكومة مصر، كما أن الأسرة الحاكمة صارت نوبية مستعربة مسلمة بدءًا من عام 1317م. وكان ذلك إيذانًا بتدفق العرب في أعداد كبيرة من دون رقيب، حتى بلغوا كردفان ودارفور، مسالمين في معظم الأحيان. ولما زاد عددهم وقويت شوكتهم أنهى حلف عربي، بقيادة عبد الله جمّاع، الوجود السياسي لمملكة علوة في نحو عام 1405م.

كان تسرب القبائل العربية بأعداد كبيرة من الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر مباشرة ومن أرض المعدن في الصحراء ومن مصر، هو العامل الأساس في نشر الإسلام وغلبة الثقافة العربية في سودان وادي النيل، إذ انفتح المهاجرون على النوبة والبجة والعنج وغيرهم من شعوب سودان وادي النيل ممّن كانوا على النصرانية والمعتقدات الأفريقية، واختلطوا بهم، فصبغوا البلاد بثقافتهم، ومنحوهم اللغة العربية، واعتنق المولدون دين الآباء، وتمثّلوا نسبهم وثقافتهم العربية، واتخذ كثير منهم اللغة العربية لسانًا لهم. ولم تكتمل

(45) المصدر نفسه، ص 37 - 38، 90 - 134 و142 - 143.

حركة الأسلمة والاستعراب بين كثير من شعوب البلاد إلّا عند قيام الممالك الإسلامية؛ فعند قيام مملكة العبدالّلاب (1450 – 1821)، وسلطنات: الفونج (1504 – 1821)، وتقلي (1570 – 1827)، والفور (1650– 1874، 1898– 1916)، تدفق الفقهاء ورجال الطرائق الصوفية من الحجاز واليمن وبغداد ومصر والمغرب، مساهمين في تعميق تعاليم الإسلام بطريقة أعمق وأشمل. ووجد التصوف قبولًا حسنًا عند عامة السودانيين، ومن ثَمَّ غلبت روح التصوف على الثقافة الإسلامية في البلاد. وقام من تمثّل الثقافة الإسلامية من النوبة والمولدين بنشر الإسلام في باقي أجزاء البلاد. ولكن ذلك الجهد توقف عند أطراف الغابات الاستوائية حيث تكثر الأمطار والأنهار على الحدود الشمالية لجنوب السودان. ومن هذه السلطنات السودانية خرج الطلاب لينهلوا العلوم الإسلامية من مراكز العلوم الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة والجامع الأزهر الشريف، كما زاد التواصل مع بلاد المغرب عبر طريق الحج، ومجيء كثير من علماء المذهب المالكي والمتخصصين بعلوم القرآن. وتدريجًا انتشرت الثقافة العربية الإسلامية حتى عمّت أجزاء كبيرة من البلاد، وغلبت ثقافة العروبة عليها[46].

عاشرًا: أثر العرب في التكوين الاجتماعي والثقافي لشعوب ساحل أفريقيا الشرقي

أطلق الجغرافيون العرب اسم ساحل الزنج على ساحل أفريقيا الشرقي. ولعل أقدم إشارة خطية إلى تلك الصلة ما أورده ملاح إغريقي عاش في مصر في نحو القرن الأول الميلادي، في كتابه **دليل البحر الأحمر (أو البحر الإريتري)** (*Periplus of the Erythrean Sea*) من أن مدخل البحر الأحمر من الجنوب كان يموج بالتجار العرب إلى جانب التجار الإغريق والرومان والمصريين.

وممّا يسّر ذلك التواصل عبر المحيط الهندي ظاهرة الرياح الموسمية التي

(46) محمّد النور بن ضيف الله، كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، حققه وعلق عليه يوسف فضل، مكتبة الدراسات السودانية (الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر، 1978)، ص 2 – 11.

ربطت بين ساحل أفريقيا الشرقي وأجزاء من آسيا، ولا سيما سواحل الخليج وجنوب اليمن؛ فقوة الرياح الموسمية تهب من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ ديسمبر ونيسان/ أبريل، وينعكس مسارها في الفترة بين نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر. واستفاد الملاحون العرب من هذه الظاهرة في وقت يتعذّر تحديده بدقة، لكن المؤكد أنها أدّت إلى حراك سكاني ونزوح موسمي ترك أثرًا بيّنًا في التكوين البشري والثقافي لساحل أفريقيا الشرقي منذ بداية التقويم الميلادي، وهو ما أشار إليه مؤلف دليل البحر. ويكشف هذا الدليل عن تردد السفن العربية على الساحل الأفريقي، كما يتحدث عن استقرار بعض التجار العرب في رهابتا (Rhapta) الواقعة على الساحل الأفريقي الشرقي، وعن تزوجهم من نساء محليات عند إقامتهم بضعة أشهر، وكانوا يترددون على زوجاتهم وأسرهم متى عادوا من رحلاتهم التجارية المتكررة؛ وصارت الزوجات يتحدثن لغة أزواجهن، ولعل هذا الاختلاط هو نواة نشأة الثقافة السواحيلية. ولا شك في أن التجارة كانت عماد ذلك التواصل الباكر[47].

بعد قيام الدولة الإسلامية، ازداد تردد العرب على ساحل أفريقيا الشرقي، بقصد الاتجار بالعاج والذهب والرقيق أو هربًا بمعتقداتهم الدينية وخوفًا من بطش الحكومات الإسلامية في جزيرة العرب. وكان أول من جاء جماعة من الزيدية الشيعية، تلتهم في القرن العاشر جماعة من أهل السُنّة أتت من منطقة الأحساء، وإلى هذه المجموعة يرجع الفضل في إنشاء مدينة مقديشو. ثم تبعتها جماعة من الإباضية من عُمان. وأدّى توافد هذه الجماعات العربية من جنوب الجزيرة العربية، ومن منطقة الخليج إلى اختلاطها بالسكان الأصليين، وإلى قيام عدد من المراكز التجارية العربية في كلوة وزنجبار وممباسا وبمبا واتوندو. وتمركز هذا النشاط في المنطقة الساحلية في أول الأمر، إلّا أنه كان موجّهًا نحو المحيط الهندي وما وراءه من تجارة مزدهرة[48].

---

(47) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3.

(48) المصدر نفسه، ص 152، و«A. Sherif, «Oman and the East African Coast، في: العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية.

شـهدت منطقة السـاحل الأفريقي بين القرنين الثاني عشـر والخامس عشر ازدهار ثقافة عربية إسـلامية عُرفـت بالثقافة السـواحيلية. وكان ذلك التطور من أهم نتائـج التواصـل العربي - الأفريقـي لبضعة قـرون تطوّرت خلالهـا الثقافة السـواحيلية، ونشـأت اللغـة السـواحيلية، وكان أول ظهـور لهـذه الثقافـة فـي نحو القـرن الثامن الميـلادي، وتمركز في منطقة شـرق أفريقيـا وبعض جزرها، واتسـعت دائـرة اللغة السـواحيلية في عهـد الاسـتعمار الأوروبـي وامتدت إلى أجزاء من وسط أفريقيا.

تكوّنت الثقافة السـواحيلية نتيجـة تلاقح مؤثرات أفريقية وعربية وفارسـية إلى حد ما، في جو إسـلامي. والمجتمع السواحيلي هو هجين عربي - أفريقي. أمّا اللغة السـواحيلية، فالأرجح أنها لغة أفريقية تركيبًا، لكنها اقتبسـت كثيرًا من الكلمات والمصطلحـات الأجنبية التي يبدو أن جُلّها مقتبـس من اللغة العربية. وبذل العُمانيون والحضارمة والفرس دورًا بارزًا في نشرها، بخاصة بعد توغّلهم إلى الداخل بحثًا عن العاج والرقيق.

وقـد كُتبتْ اللغة السـواحيلية بالحرف العربـي أولًا، مثل كثيـر من اللغات الأفريقية ذات المنبت المماثل، لكن بعد وقوع شرق أفريقيا تحت نير الاستعمار الأوروبي، استُبدل الحـرف العربي بالحـرف اللاتيني، وهو ما باعـد بينها وبين جذورها العربية، كما بذل الاسـتعمار جهدًا حثيثًا لتقليل الأثر العربي في الثقافة السواحيلية ولغتها[49].

حادي عشر: عُمان وساحل أفريقيا الشرقي

ظل عـرب عُمان علـى صلة وثيقـة بسـاحل أفريقيا الشـرقي منـذ أكثر من ألفـي عام، وكانت تلـك الصلة، كما سـبق أن ألمحنـا، ذات صبغـة تجارية، إلّا أنها أفرزت، تدريجًا، نتائج اجتماعيـة وثقافية ولغوية، وقادت مجريات حوادث أخرى إلى توسع عُمان تجاريًا، وامتداد نفوذها سياسيًا في هذه المنطقة.

---

(49) سيد حامد حريز، «الثقافة السواحيلية: أصولها ومقوماتها وتطورها،» في: العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 147 - 163.

أدّت الكشوفات الجغرافية التي قادها البرتغاليون عن طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر إلى بسط نفوذهم السياسي على أجزاء كبيرة من ساحل أفريقيا الشرقي، وإلى احتكارهم التجارة الشرقية في المحيط الهندي، وإلى سلب العرب أساس ازدهار تجارتهم. وبعد نحو قرنين من الزمان، ونتيجة اضمحلال السلطة البرتغالية، تمكّن العرب من طرد البرتغاليين واسترداد نفوذهم الاقتصادي والسياسي على المنطقة[50].

ففي عام 1563، ساعد إمام سلطنة عُمان حكام بمبا وزنجبار واتوندو في ثورتهم ضد البرتغاليين. وفي عام 1689 سقطت مومباسا في يد العُمانيين، غير أن صلة العُمانيين بالساحل الأفريقي، القائمة على التجارة، ظلت محدودة حتى عهد الإمام سعيد بن سلطان (1806 – 1856) الذي تمكّن من توسيع دائرة النفوذ العُماني حتى شمل المنطقة كلها الواقعة بين مقديشو وراس دلقادو، وظلت تلك المنطقة تحت سيطرة العُمانيين حتى عام 1890، عندما آلت إلى الإدارة البريطانية.

في هذه الفترة تجددت الهجرة العربية من العُمانيين أتباع المذهب الإباضي، والحضارمة أتباع المذهب الشافعي، وأدّت هاتان المجموعتان العربيتان دورًا بارزًا في دعم الثقافة السواحيلية ونشرها. وكان ذلك نتيجة حراكهم التجاري الواسع على الساحل، وعند توغّلهم في الداخل للحصول على العاج والرقيق. كما أنشأ العرب على الساحل عددًا من المزارع الكبرى لإنتاج القرنفل. وأدى هذا النشاط الاقتصادي إلى استتباب الأمن وزيادة فرص الاختلاط والتصاهر، وعبرها تسرّب الإسلام إلى قبائل الديقو والزرمو وقبائل دلتا الروفيجي.

صادف هذا التوسع التجاري والسياسي العُماني قيام الرأسمالية باعتبارها نظامًا عالميًا في أواخر القرن الثامن عشر. ودفعت حاجة الحكام العُمانيين إلى التجارة الساحلية، وخاصة في أسواق الهند البريطانية، إلى وقوعهم تحت نفوذ أقوى دولة رأسمالية في ذلك الحين، بريطانيا. وحددت المصالح البريطانية

(50) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 180 – 183.

مصيـر الدولـة العُمانيـة، وأجبرتهـا على تـرك نشـاطها الاقتصادي فـي الخليج والتركيز على ساحل أفريقيا الشرقي.

سـعت عُمان إلـى ملء الفـراغ الذي نتـج من ضعـف السـيطرة البرتغالية، وكان امتداد نفوذها إلى زنجبار خطوة باتجاه الاسـتيلاء على السـاحل الأفريقي الشرقي وجعله محور إمبراطوريتها التجارية النامية. لكن استيلاءها على ممباسا أوقعها في دائـرة النفـوذ البريطاني وفرض عليهـا خدمة الأطمـاع البريطانية في سـاحل أفريقيا الشـرقي، وبذلك دخلت منطقة شـرق أفريقيا بحكّامها العُمانيين في إطار النظام الرأسمالي البريطاني.

خاتمة: القرن الأفريقي والجزيرة العربية: جدلية الجوار والانتماء

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نرسم الخطوط العريضة لتاريخ الأواصر الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافية والسياسـية التـي جمعت بين شـعوب القرن الأفريقـي ومجتمعات الجزيـرة العربية، وهي صِـلات لا مفرَّ منها فـي ما يبدو؛ فأفريقيا تلتحم بجزيرة العرب في جزئها الشـمالي الشـرقي عند برزخ السويس، ولعله مـن المعابر الرئيسـة التي وفـدت من طريقهـا الهجرات العربيـة الأولى، واتجهت منه إلى شمال أفريقيا وشرقها ومنطقة القرن الأفريقي.

أمّـا البحـر الأحمر فـكان أداة وصـل، ولـم يكن عامـل فصل بين سـاحليه في يوم مـن الأيـام[51]. تتناثر الجـزُر في أوسـع مناطقـه عرضًا، وهو ما يُسـهّل عبوره[52]. وبذلك، فـإن هذا الجوار عبر البحر الأحمر يسّـر مهمة التواصل بين الجزيـرة العربية والقرن الأفريقـي، وعبره وفدت الهجرات السـامية الأولى إلى القرن الأفريقـي، ومن آثارها الشـبه الواضح فـي الطرز والفنـون المعمارية بين شـمال إثيوبيا وجنوب الجزيرة العربية، وهو ما فصّلناه في هذه الدراسـة، ولعل نتائج هـذه الهجرات الاجتماعيـة والثقافية تجذّرت مع خـروج هجرات أفريقية معاكسة أمّها الأكسوميون بحثًا عن جذورهم في جزيرة العرب.

---

(51) محمّد موسى البر، «الإسـلام والمسلمون في أفريقيا،» في: الإسـلام في أفريقيا (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2006)، ج 11، ص 175 - 177.

(52) المصدر نفسه، ص 77.

عبر هذا الجوار شق الأفارقة طريقهم إلى الجزيرة العربية منذ وقت مبكر، طائعين أو مجبَرين، غزاة أو أرقاء، وتمثّلوا ثقافة مجتمع الجزيرة العربية الذي استوعبهم عرقيًا وثقافيًا، وظهر جيل جديد يحمل الدماء العربية واللون الأفريقي، كما دخلت مفرداتهم في اللغة العربية، وأمدوا ثقافة مجتمع الجزيرة العربية بفنون الموسيقى والغناء. ومع ذلك، فإن أثرهم في مجتمع الجزيرة العربية لم يرقَ إلى الأثر الذي أحدثه العرب في شعوب القرن الأفريقي.

ارتاد العرب سواحل القرن الأفريقي لدوافع اقتصادية في المقام الأول، وسياسية ودينية، وكانوا في أثناء ذلك يحملون قيمهم وثقافتهم السامية في البداية، والعربية ثانية، والإسلامية في فترة لاحقة، وأحدثوا تغييرات لا تُخطئها العين في مجريات تاريخ شعوب المنطقة من نشوء للمدن والدويلات والكيانات الاجتماعية، وهو ما فصّلناه في هذه الدراسة. وكان من إفرازات هذا التأثير ظهور ما يمكن أن نُسمّيه تماهي الذات الأفريقية في الهوية العربية.

كان الوافدون من العرب المتمتعون بخبراتهم التجارية ومهارتهم في ركوب البحر ودينهم الإسلامي وقوة شوكتهم، في ما يبدو، محل إعجاب شعوب المنطقة وتقديرها، وصار الانتماء إليهم جزءًا من أشواق الأفارقة وتطلعاتهم. وعزز انتشار الإسلام بين الأفارقة ووجود المزارات والرموز الدينية الإسلامية في الجزيرة العربية من هذه الأماني. ولعل في ظاهرة تبنّي النسب العربي، المنتشرة بين شعوب القرن الأفريقي، أبلغ مثال لتماهي الذات الأفريقية بالهوية العربية التي صُورت دراميًا في الثقافة الشعبية الأفريقية في ما عُرِف بين المؤرخين بأسطورة الغريب الحكيم.

تنتشر أسطورة الغريب الحكيم في منطقة القرن الأفريقي بين شعوب الصومال وإريتريا وجيبوتي وأجزاء من الحبشة وسودان وادي النيل والسواحل الشرقية لأفريقيا، وتتغير نصوصها من جماعة إلى أخرى مع ثبات عناصرها الأساس. ولما كان المجال لا يسمح بعرض مختلف النماذج والنصوص التي توافر على جمعها عدد من الباحثين من مجتمعات وقبائل منطقة القرن الأفريقي، أكتفي هنا بذكر عناصرها (موتيفاتها) الأساس التي يمكن تلخيصها

في: مجيء رجل غريب، عربي في الأغلب، ومسلم في بعض الأحيان، يحمل للمجتمع الأفريقي الذي يعيش فيه معرفة وحكمة لم يألفوها، فتتحسن أحوالهم بفضله، فيعجب به قائد القبيلة أو زعيمها فيزوّجه ابنته، ثم يرث ابن هذا الغريب الحكم، مستفيدًا من عادة الوراثة عن طريق الأم السائدة بين الشعوب الأفريقية، ثم يتوارث أحفاده المُلْك. وبمرور الزمن تدّعي القبيلة كلها انتسابها إلى هذا الغريب.

فرض التواصل نفسه بين شعوب المنطقتين من واقع تجاورهما، وخلّف هذا التواصل آثارًا في المنطقتين، هي أكثر وضوحًا في القرن الأفريقي، وأبلغها انتشار الإسلام وادّعاء الانتماء إلى أمة العرب.

مع ذلك كله، لم يخلُ هذا التواصل من بعض المرارات نتيجة تجارة الرق العربية؛ ففي إطار التواصل العربي الأفريقي الذي حاولنا توضيحه في هذه الدراسة، كانت تجارة الرقيق تحتل حيّزًا مهمًا، حتى أن هناك من ظن أنها كانت القاسم المشترك في التعامل التجاري، حيث ازدهرت «تجارة القرن» هذه في عهد أحمد بن طولون والإخشيديين والخلافة الفاطمية في مصر، وكان الرقيق قوام جيوش تلك الدول. كما ازدهرت تجارة الرقيق في فترتين مهمتين، في إطار العلاقة بين بلاد العرب والقرن الأفريقي، أُولاهما بين القرن الثامن والقرن العاشر الميلاديين، حيث نُقل خلالهما عدد كبير من الأفارقة لاستصلاح الأراضي الزراعية في المنطقة الجنوبية من العراق. وأدى ذلك الوجود الأفريقي الضخم إلى «ثورة الزنج» المشهورة. وارتبطت الفترة الثانية بالتوسع العُماني في شرق أفريقيا وولوجه إلى الداخل، إلى قلب القارة، خلال القرن الثامن عشر وما بعده. وفي إبّان تلك الفترة، استغل العُمانيون أعدادًا كبيرة من الزنوج للعمل في مزارع القرنفل الكبرى التي يمتلكونها على الساحل والجزر المجاورة. ولمشاركة العرب في هذه التجارة وُصِمُوا بكل منقصة، لكن العرب ليسوا أول من ابتدر الرق، بل مارسه الأفارقة قبل مجيء العرب، ولما وفَد الأوروبيون وسّعوا دائرته.

حقيقة الأمر أن عمليات الاسترقاق التي اجتاحت أجزاء من مناطق القارة

الداخلية خلّفت مرارة شديدة عند الأفارقة ضد الأقلية العربية التي عاشت في الساحل. وكان من نتائج ذلك الإحساس ثورة زنجبار في عام 1964. واستغل الإعلام الأوروبي سلبيات تلك التجارة في تعميق الفجوة بين العرب والأفارقة، متناسين، عمدًا، أن الأوروبيين كانوا أكبر النخاسة في أفريقيا. وبما أن موضوع دور العرب في تجارة الرقيق يُعكّر صفو العلاقات العربية الأفريقية ويلوّنها، فإني أكرر ما اقترحته منذ 25 عامًا بضرورة السعي الجاد إلى دراسة هذه القضية بشجاعة وموضوعية[53]، فتردّ هذه الظاهرة إلى أسبابها الرئيسة، ومن ثمّ تشيع المناخ الملائم لتعاون خلّاق ومثمر بين حكومات المنطقتين في النواحي الاقتصادية.

إن التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي المنشود بين المنطقتين ضرورة في هذه الفترة التاريخية لفائدة شعوب المنطقتين معًا أولًا، ولمجابهة المصالح والأطماع الإمبريالية في المنطقة ثانيًا، وأخيرًا لمناصرة بعضهما بعضًا في القضايا الدولية لمواجهة التحديات المعاصرة. ولن ينهض هذا التعاون المبتغى إلّا على الروابط التاريخية الاجتماعية والثقافية التي تجمع بين المنطقتين، وما أكثرها.

المراجع

1 - العربية

كتب

ابن ضيف الله، محمد النور. كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان. حققه وعلق عليه يوسف فضل. الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر، 1978. (مكتبة الدراسات السودانية)

ابن هشام، أبو محمد عبد الملك. سيرة رسول الله. القاهرة: [د.ن.: د. ت.].

---

(53) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 60 - 61.

الإسلام في أفريقيا. الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2006.

أوهاج، محمد أدروب. من تاريخ البجا، الكتاب الأول، ط 2. الخرطوم: شركة مطابع العملة المحدودة، 2008.

تاريخ أفريقيا العام. إشراف جمال مختار. باريس: اليونسكو، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام، 1985.

حسن، يوسف فضل. انتشار الإسلام في أفريقيا. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر، 1979.

ـــــــ. دراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر، 1980.

الشريف الإدريسي، محمد بن عبد الله بن إدريس. صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس. ليدن، هولندا: مطبعة بريل، 1864.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تأريخ الرسل والملوك. تحقيق ميخائيل جان دو غوجه. 15 ج. ليدن: مطبعة بريل، [1879 - 1901].

عابدين، عبد المجيد. بين الحبشة والعرب. القاهرة: دار الفكر العربي، [د. ت.].

العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية= *Afro-Arab Cultural Relations*. أعده للنشر يوسف فضل حسن. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1985.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة: المطبعة الأميرية، 1915.

محمد، محمد عوض. السودان الشمالي: سكانه وقبائله. ط 2. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956.

محمود، حسن أحمد. الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا. القاهرة: دار النهضة المصرية، 1958.

المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي. كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. تحقيق جاستون فيت. القاهرة: [د. ن.]، 1923.

دورية

قاسم، عون الشريف. «السودان في حياة العرب وأدبهم.» مجلة الدراسات السودانية: السنة 1، العدد 1، 1968.

2 - الأجنبية

Books

Hassan, Yusuf Fadl. *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century*. Edinburgh: Edinburgh U.P., [1967].

Hitti, Philip K. *History of the Arabs: From the Earliest Times to the Present*. 6th ed. London: MacMillan and Co., 1958.

Hopkins, Peter Gwynvay (ed.). *The Kenana Handbook of Sudan*. Preface by Galal Y. El Degair; Foreword by Osman A. El Nazir. London: Kegan Paul, 2007.

Strabo. *The Geography of Strabo*. With an English Translation by Horace Leonard Jones. London: [s. n.], 1959.

The Encyclopaedia of Islam. Edited by an Editorial Committee Consisting of H. A. R. Gibb [et al.]. 12 vols. New ed. Leiden, Brill, 1960-2008.

Periodical

Cameron, D. A. «On the Tribes of the Eastern Sudan.» *Journal of the Royal Asiatic Society*: vol. 16, 1887.

الفصل الثاني

ثورة زنجبار 1964
هل العرب مواطنون في أفريقيا أم مستوطنون؟

عبد الله علي إبراهيم

أريد بهذه الدراسة تجديد البحث في «هولوكوست» العرب في زنجبار التي أنزلتها بهم ثورة «الأفارقة» في العاشر من كانون الثاني/ يناير 1964، فقضت على سلطانهم في الجزيرة، وتعقّبتهم قتلًا واعتقالًا واغتصابًا وتهجيرًا على الهوية. وما حثّني على هذا هو صدور ثلاثة كتب في عام 2011 تطرّقت إلى محنة زنجبار بصورة إيجابية أو سلبية. تناول كتابان من الثلاثة وقائع تصفيات عرقية مسكوت عنها، فعرض كتاب الأكاديمي الأميركي رينيه لمارشان (R. Lemarchand) حوادث ثمانية منها، وصفها بـ «المنسية»، ولم تكن بينها محنة زنجبار. وهكذا، لا تُذكر المأساة العربية الإنسانية حتى حين يفتح الله لكاتب أن يرفع الغطاء عن مِحَن البشر المطوية، فهي من منسي المنسيات. لكن وجدت أن الأكاديمي الكندي هربرت آدم أفرد لها فصلًا في كتابه **أصوات مخرسة: فظائع مجهولة في القرن العشرين**. أمّا الكتاب الثالث الذي حفّزني على النظر إلى المحنة مجددًا، فهو للأكاديمي جوناثان غلاسمان، الاختصاصي بتاريخ ساحل شرق أفريقيا في جامعة نورثوسترن، الذي وضعها في سياق تحليل متعمّق للفكر العرقي والعنف في زنجبار.

استبق بالدراسة حلول الذكرى الخمسين لهذه النكبة العربية في عام 2014 لأميط، نافذًا بمدخلها السالب الصعب، الأذى عن طريق العلاقات العربية - الأفريقية. فالمحنة هي، بتعبير الفرنجة، «عظام نخرة» في دولاب القومية الأفريقية التي تضيق واسع القارة فتُقصِرُها وطنًا للزنج السود لا غير. وهي ذروة في عقيدة أفريقيا الزنوجية التي لم تتواضع بعدُ على الاعتراف بأن أفريقيا حمّالة أوجه وثقافات وشعوب. فإن لم تكن زنجيًا قُحًا، في منظور هذه العقيدة، فأنت «مستوطن» عتوت على أهل البلد، وسيأتي يوم تعود فيه إلى أهلك الأولين مهما يطلْ مكوثك في القارة، أو تُباد دون ذلك.

تريد هذه الدراسة أن تتدراك باستراتيجيا عربية ناجعة هذه المهلكة التاريخية بهجمة فكرية رصينة على الاعتقاد الخطِر السائد بأن العرب غُزاة لأفريقيا، وجماعة من المستوطنين يدخلِ اقتلاعها في باب الثورة وصالح الأعمال. وكانت هذه العقيدة إطارًا قلَّ التصريح به في مسألة جنوب السودان[1]؛ إذ ادّخرت الدوائر المتطرفة من القوميين الجنوبيين «الأفارقة السود» في نزاعهم مع «عرب الشمال» مصيرًا لأولئك العرب كمثل يوم الأندلس وزنجبار. وعالج محمود ممداني، الأنثروبولوجي الأفريقي المعروف، هذه العقيدة الفاسدة التي اكتنفت الصراع في دارفور في كتابه **منقذون وناجون** (2009). فعرض كيف صوّرت دوائر متنفذة في دارفور والغرب مسألة دارفور باعتبارها نزاعًا بين عرب طارئة وأفارقة قارين. ولما كانت دراسة عرب السودان لم تتجاوز محطة حلولهم في السودان في ما بين القرنين التاسع والخامس عشر كثيرًا في دراسات الغرب عنهم ومن تبعهم بغير

(1) استنكرت الحركة الشعبية في بيان أخير استهداف الجيش السوداني، العربي في نظر الحركة، «السكان الأصليين» في جبال النوبة بجنوب كردفان والنيل الأزرق (سودانايل، 17/ 9/ 2011). راجع أبو بكر القاضي، القيادي بحركة العدل والمساواة الدارفورية ناشطًا من جبال النوبة بولاية جنوب كردفان لتأكيده أن شعب النوبة هم «أصحاب الأرض الأصليون»، بينما المسيرية العرب وافدون. وقيل له إن التجمّل بالأصالة على الأرض فكرة خطِرة بجعلها «المواطنة درجات ربما بحسب الأقدمية في التواجد على الأرض، أو بحسب النقاء العرقي الزنجي للأشخاص الموجودين على الأرض»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sadaalahdas.com/news-action-show-id-3847.htm>.

إحسان، صار أولئك العرب، وقد تجمدوا في التاريخ، «مستوطنين» عتوا على أهله الأصليين وأخرجوهم عن ديارهم[2].

أولًا: أسقف كانتربري: شخير التاريخ

زار أسقف كانتربري روان وليامز زنجبار في عام 2007، وغَشِي الكاتدرائية الإنجيلية المبنية فوق سوق أثرية للنخاسة العربية في القارة في القرن التاسع عشر. ومر على زنازين أولئك الرقيق وحمل قيودهم بين يديه وقال: «ولكأن الرق نوع من الجبر على المجتمع الإنساني. بوسعك العودة مرة بعد مرة لتجعل من الناس أدوات أو ممتلكات. ولا أحسب أننا سنجلس حيث نحن ونقول إن ذلك كان في الماضي وانقضى. فكل صور النخاسة الحديثة، الرق الاقتصادي، ورق المَدين، ونخاسة التبضع في الجنس كلها حاضرة معنا في زمننا»[3].

لو كان لضحايا «هولوكوست» العرب في زنجبار بعد ثورة 1964 نصبٌ في الجزيرة لربما رأى الأسقف وليامز، متى زاره، أن بعضنا من مثل قوميي ثورة 1964 الزنوجية لم يكن جالسًا على عجيزته حيال الرق، مكتوف الأيدي. غُبِن أولئك القوميون من نصب الرق مثل كنيسة زنجبار التي أنشئت في عام 1870 لتدشين «المهمة الحضارية» الاستعمارية الأوروبية على خرائب الرق العربي، وأوغرت صدورهم بالتذكير الوحيد الجانب بذلك الرق، حتى واتاهم الظرف فأفسدوا في الأرض. واستنكر غلاسمان هذا الصوت الغربي المبرمج لإذكاء ذكرى الرق العربي في شرق أفريقيا، فذكر في السياق مسلسلًا للأكاديمي الأميركي الأفريقي البارز في جامعة هارفرد، هنري لويس غيتس (H. L. Gates)، وعنوانه «عجائب أفريقيا»، الذي خصص حلقة منه لأهل ساحل أفريقيا الشرقي

---

(2) Mahmood Mamdani, *Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror* (New York: Doubleday, 2009), p. 93.

(3) Sandra Lockwood, «Nightmare in Paradise: The 1964 Zanzibar Revolution and Genocide,» in: Heribert Adam, ed., *Hushed Voices: Unacknowledged Atrocities of the 20th Century* (Highclere, Berkshire, UK: Berkshire Academic Press, 2011), p. 24.

وثقافاتهم. فزار زنجبار، وساءه أن يزعم بعض أهلها نسبة شيرازية فارسية، وهم سود مثله. وزار غيتس كنيسة سوق النخاسة العربية المار ذكرها، وكانت قد صارت منذ الثورة مزارًا يُعاد فيه إنتاج تاريخ النخاسة العربية وأساطير وحشيتها. وعاب غلاسمان على هنري أنه سمح لسدنة النصب أن يرووا له تلك الأساطير وكأنها حقائق تاريخية مؤكدة[4].

مزارات الرق العربي في شرق أفريقيا عديدة. غَشِيَ محمد فايق، الدبلوماسي المصري، حرمًا من حرمات الشحن التاريخي ضد العرب، فرأى لوحة نصبها الإنكليز في جامعة ماكريري في أوغندا على موضع بارز أظهرت إنسانية الإرساليات المسيحية التي جاءت إلى أفريقيا لتحرّرهم من أغلال الرق التي شكمهم العرب بها. كما حوى متحف ليفنغستون في زامبيا عرضًا عن إنسانية المسيحية ونخاسة العرب[5].

بلغت رسالة تلك النصُب من أوغرته فلم يرحم. فجون أوكيلو، قائد ثورة 1964 الزنجبارية وسفّاحها، موضوع دراستنا هذه، هو ممّن أثار حفيظتهم واحد من تلك المزارات. إنه أوغندي الأصل، شريد آفاق ساقته المعايش إلى زنجبار عبر كينيا في عام 1959، كما سنرى. قال إنه كان في كينيا فأحسن له عربي بموضع للمبيت، لكن حذره من الشخير بعد وصفه بـ «العبد». وحلم ليلتها بمن قال له إنك ستعبر إلى جزيرة في المحيط الهندي، ونبّهه إلى أن يحذر لأنه سيعاني الأمرّين على يد أجانب[6]. وزار في سياحته قلعة المسيح في مومباسا بساحل كينيا الشرقي، وقال إن جُدُرها شاهد يُخجِل تجار الرقيق العرب. فسجد على بلاطها من فرط الغبن، وأقسم أن يُزيل تجارة الرقيق التي

(4) Jonathon Glassman, *War of Words, War of Stones: Racial Thought and Violence in Colonial Zanzibar* (Bloomington: Indiana University Press, 2011), p. 310.

(5) محمد محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982)، ص 184، وناصر بن عبد الله الريامي، زنجبار: شخصيات وأحداث، 1828 - 1972م (لندن: دار الحكمة، 2009)، ص 515.

(6) John Okello, *Revolution in Zanzibar* ([Nairobi]: East African Pub. House, [1971]), p. 62.

يرزح تحتها الأفارقة في المستعمرات البرتغالية وجنوب أفريقيا[7]. وصدق أوكيلو وعده، كما سنرى.

ثانيًا: أن تُقتَل العرب

تحتفل زنجبار كل عام بثورة 1964، ولا يذكر أحد «الهولوكوست» التي ارتكبها الثوار في حق شعبها العربي. وهي إبادة جماعية بدا فيها أن جماعة إثنية ما كادت تطهر الوجود من إثنية أخرى[8]. وتاريخ المذبحة لا يزال ناقصًا بعد نحو نصف قرن من حدوثها حتى قال غلاسمان، على سعة اطّلاعه في هذا الشأن، إنه ممّا يستحق أن يكتب في سجل شامل للثورة لم يقع لنا بعدُ[9]. ودأب على إنكار هذه المحرقة الأدب الأفريقي بالذات الصادر عن مؤرخين من بر تنزانيا. فقلَّ خوضهم في دقائق تلك المذبحة، وعوّضوا عن ذلك بتكذيب «تخرصات العرب عنها. إذ يزعم عمر مابوري[10] أن مسألة ضحايا الثورة حبل على غارب لأنه لم نقع على إحصاء موثوق به لعدد القتلى والجرحى»[11]. وقال مابوري إن هذا الفراغ ملأته الحدوس والتزوير؛ فالعرب توارثوا زعم أن الثورة قد قتلتهم بالجملة. وهذه قصص لا طائل من ورائها سوى تأجيج الفتنة بين أعراق الجزيرة. ونُسِبت المبالغة في أرقام ضحايا العرب إلى جون أوكيلو، الأوغندي الغامض الذي قاد الثورة، بما ظل يذيعه

---

(7) المصدر نفسه، ص 64.

(8) Lockwood, p. 13.

(9) Glassman, p. 284.

(10) Omar R. Mapuri, *Zanzibar: The 1964 Revolution: Achievements and Prospects* (Dar es Salaam, Tanzania: TEMA Publishers Co., 1996).

(11) استغربت لوكوود كيف أنه ليس بيدنا تغطية موثوق بها لمقتلة زنجبار ومرور هذا القتل المجاني بغير أن يلحظه أحد ويسجل وقائعه. وزادت أنه لا بد هناك من عاش تلك الفظائع وسَلِم ودوّن وقائعها. لماذا لم تقع بيدنا تغطية مباشرة من شاهد عيان؟ هناك عرب هربوا وأنشأوا جماعات مغتربة في عُمان وغيرها من بلاد العرب. فإذا لم يخرج شهود العيان هؤلاء بروايتهم ستظل هذه الإبادة حادثة غامضة أو أسيء فهمها، انظر: Lockwood, p. 23.

وربما غاب عن الكاتبة السجل العربي في هذا الخصوص. ووجدت الريامي قد جاء بعيّنات ناضجة من تلك الذكر. انظر: الريامي، زنجبار.

على الراديـو خلال الثورة مـن قتل مجاني للعـرب بقصد الترويـع. ثم تخلّص مابوري من الوزر بتخليط المسـألة بقوله إن الضحايا كانـوا عربًا وأفارقة، وهذا تفريق لئيم للدم بين القبائل[12].

واحد من سـبل التغطية على المذبحة وتغييبها هـو الإنكار المتفاوت لدور أوكيلو في الثورة على الرغم من أنه الشاهد المستميت عليها؛ إذ أحصى ضحايا العرب عدًّا في كتابه ثورة زنجبار (1971) ساعة بساعة، ويومًا بيوم، بل قال إنه طلب عن طريق الإذاعة في الثانية بعد ظهر يوم الثورة 11 كانون الثاني/ يناير من قادة فرَقه المسـلحة أن يوافوه بخسـائر العدو في الأرواح والجـراح والاعتقال، وطلب منهـم تقديم المعلومات نفسـها عن ضحايـا الثوار[13]. واسـتنتج أنتوني كلَيْتون أن أوكيلو ربما عمل شـرطيًا في زنجبار قبل الثورة مع أنه لم يذكر ذلك ضمن أشـغاله في كتابه. فطلبه من عصبتـه الثورية التبليغ عـن الضحايا بعد كل معركة مـع العدو تدريـب نظامي بريطانـي، علاوة على مـا بدا عليه مـن ارتياح في زيه العسـكري في الصور التي أُخذت له بعد الثـورة. فصورته في زي الفيلد مارشال هي لشخص مرتاح في ملبوس واضح أنه لم يرتده أول مرة[14].

تواتـرت التقاريـر. جـاءه التقريـر الأول فـي الثالثة بعـد الظهر عـن هجوم عصبته على رئاسة شرطة زيوان أسـفر عن 39 قتيلًا و81 جريحًا و430 أسيرًا. وقتلت عصبته 21 شخصًا في رئاسة الجيش في متوني، وجرحت 75، وأسرت 228. وكان ضحايا هجومها على رئاسـة السـجون 17 جريحًا، وأسـرت 160 شـخصًا[15]. وبلغته تقارير من الريف تفيد أن ضحايا المواجهات كانوا 7915، منهم 1417 من الأفارقة والبقية من العرب[16]. وذكر أنه تلقى في التاسعة مساء يوم 12 كانون الثاني/ يناير تقريرًا باحتجاز عصبته 14716 شـخصًا فيهم نسـاء

---

(12) Mapuri, pp. 54-55.

(13) Okello, pp. 148-149.

(14) Anthony Clayton, *The Zanzibar Revolution and its Aftermath* (London: C. Hurst, 1981), p. 52.

(15) Okello, pp. 149-150.

(16) المصدر نفسه، ص 150.

العـرب وكبارهـم وأطفالهـم[17]. وقال إنه طوق بنفسـه واعتقـل 41 من العرب (18 من النسـاء و10 أطفـال) فطلب ترحيلهـم إلى زنجبار، لكـن طاقم عصبته قتلهـم[18]. وقـال إنه علم عـن ثورة للعـرب مُدبّرة يـوم 13 كانـون الثاني/ يناير من صبـي رتبت عصبته لشـنقه بعد أن قتل 40 شـخصًا من أهلـه. وجاء أوكيلو في الوقت المناسـب لينقـذ الصبي مـن المـوت[19]. وقـال إنهم صـاروا في يوم الأحـد يبحثون عن العرب «دار دار»، بصورة شـاملة، وإذاعة إحصاءات قتلاهم وجرحاهم ومعتقليهم[20].

مـن الجهـة الأخـرى، وجّـه أوكيلـو جنـده ألّا يتعرضـوا للأوروبيين أو الهنود، بل أذن لهـم بالتحرك في أرجاء الجزيرة بصحبـة جند منهم[21]. وقال إنـه وجّـه عصبتـه الثورية مرة لكسـر مقاومـة العرب بإطـلاق النيـران في كل اتجاه، وقتل كل ما يعرض لهم «رجالًا، نساء، أطفالًا، عرجى ومكاسير، حتى الدجاج والمعيز». وصـب البنزين على بيوتهم وأحرقها عن بِكرة أبيها بحريق عظيم، ثـم وجّه ضباطه لحصر الضحايـا لاحقًا[22]. وقال فـي موضع آخر إنه وجـه عصبته لحرق بيوت العـرب من دون قتلهم. لكن رجالـه خالفوه وقتلوا بالنظر، فـي قوله، إلى مضاضـة الأفارقـة القديمة من العرب. فهـم قد عصوه حين وجههـم للاحتفاظ بـ 41 عربيًا انكشـف لـه مخبأهم فعيّن لهم حراسـة بعد أن اعتقلهم بنفسـه، وطلب ترحيلهم أحياء إلى مدينـة زنجبار[23]. وجمع إزموند مارتن حصيلة أوكيلو فقال إن ضحاياه في يومه الثالث كانوا 11.995 محاربًا مقتـولًا، وهلك 1631 مدنيًا، ولم يمت سـوى 9 مـن عصبة أوكيلو. واعتقلـت الثـورة 21.462 شـخصًا. وقال مـع أن القتـال والذبح لـم يدوما

---

(17) المصدر نفسه، ص 151.

(18) المصدر نفسه، ص 153.

(19) المصدر نفسه، ص 150.

(20) المصدر نفسه، ص 151.

(21) المصدر نفسه، ص 155.

(22) المصدر نفسه، ص 151.

(23) المصدر نفسه، ص 153.

طويلًا، صارت زنجبار أعنف الثورات في أفريقيا الاستوائية حتى تاريخه[24].

يستغرب المرء لمنكري محرقة زنجبار وشواهدها باعتبارها قديمة؛ إذ خلّدها فيلم «أفريقيا: الدم والبأس» للتلفزيون الإيطالي الذي صوَّر، على الطبيعة، مشاهد القتل على «الدشداشة». وحملت صوره عن زنجبار رعبًا محضًا: صفوف طويلة من رجال ونساء في طرقهم لحفر المثاوي الأخيرة لهم، وعربات تراكمت عليها الجثث، ومقابر جماعية، وجثامين بلا حصر طافحة في المحيط هلكت قبل أن تهرب بالقوارب من ويل «الهولوكوست». وترى في الفيلم كل ما يصم الثورة بالمحرقة. وأنتج الفيلمَ السينمائيان الإيطاليان غواتيرو جاكوبيت وفرانكو بروسبري اللذان طافا بالجزيرة على متن طائرة في يوميّ 13 و14 كانون الثاني/ يناير يصوّران وقائع «الهولوكوست» تصويرًا حيًّا، والثوار يرجمونهما بالسلاح لزجرهما عن فعلهما. وشكك القوميون الأفارقة في صدق رواية الفيلم عن الحادثة[25]. بل أدانه سفراء 20 دولة أفريقية في إيطاليا. وتسبب ذلك الضغط القومي الأفريقي في غياب وزير الثقافة الإيطالي عن الحفل الذي أقيم في عام 1966 لمناسبة منح منتجي الفيلم جائزة دوناللتو ديفيد. وما أزعج أولئك السفراء أن الفيلم لم يقل كلمة طيبة واحدة عن أفريقيا، وحشد صور الفظاعات الأفريقية التي تمثلت بقتل واحدهم الآخر، وتخريب البيئة في أعقاب تحرر القارة[26]. وليس من بين تلك الصور واحدة مختلقة، بما فيها واحدة عن قتل للعرب والمسلمين بدار السلام[27]. وقال كليتون إن مشهد زنجبار الدموي صعب التشكيك فيه بواقع طبيعة الأرض في الفيلم التي لا شك في زنجباريتها[28].

---

(24) Esmond Bradley Martin, *Zanzibar: Tradition and Revolution* (London: Hamilton, 1978), p. 58.

(25) Clayton, p. 78, footnote 55.

(26) Lockwood, endnotes 26 and 27.

(27) اسم الفيلم هو «أفريقيا الدم والبأس» (Africa Blood and Guts) أو «وداعًا أفريقيا» (Africa Addio). واقتطع منتجون أميركيون 45 دقيقة منه لم تنقص من بشاعته واحتج عليها منتجوه الطليان. وتجد الجزء عن مقتلة العرب في زنجبار وتنجانيقا على اليوتيوب متى أدخلت «زنجبار» ومترادفاتها.

(28) Clayton, p. 78.

لربمـا بالـغ أوكيلو فـي الإبلاغ عـن ضحاياه، لكـن إحصاءات مـن تحروا «الهولوكوسـت» من المؤرخين مزعجة؛ إذ على الرغم مـن خلوّ يدهم من ثبت بضحايا ثورة 1964، فإنهم اتفقوا على أن القتـل فيها كان مُفرطًا وعلى الهوية، وتعقّبـت العُصَـب الثورية العائـلات العربية، ومـن المحتمـل أن الآلاف قُتلوا. وسـيق آخرون إلى معسكرات الاعتقال، ثم هُجِّروا من البلد في آخر العام الذي فقدت فيه زنجبار ربع سكانها العرب أو أكثر[29].

تتـراوح تقديـرات المؤرخيـن لضحايـا «هولوكوسـت» العرب بيـن 5000 و11000، وربما كان الحد الأدنى أكثر قليلًا. فكان مدير شركة سميث ماكينزي الإنكليـزي، أ. لدجـر، فـي أونقوجـا (اسـم الجزيـرة التي عليهـا مدينـة زنجبار، وتشـكل معًا مع جزيرة بمبا دولة زنجبار)، وقُـدّر الضحايا بـ 8000 ضحية على أسـاس البيوت المحروقة التي مر بها. وهو عـدد قال كليْيتون إنـه ربما زاد قليلًا جـدًا على عدد القتلـى الفعلي، لكنه مقبـول. وحدث موت لاحـق خلال ترحيل العرب والهنود قسـرًا مـن الجزيرة[30]. وذكـر غيتس في مسلسـله التلفزيوني عن أفريقيا، حلقة سـاحل أفريقيا الشـرقي، إنه جاء إلى زنجبار فـي عام 1970 والدم العربي الراعف لا يزال هاجسًـا. وقدّر القتلى بـ 5000. وقدّرت ساندرا لوكوود أن القتلى منهم والمهجرين عُنوة هم بين 5000 و 12.000 زنجباري، معظمهم من أصل عربي[31]. أمّا كليْيتون، فيُقدّر أن القتلى كانوا بين 3000 و11.000[32]. ولو حصلنـا على تقديـر لقتلى جزيـرة بمبا غيـر المحصورين، ولو حدسًـا، لزاد الضحايا عددًا. كما قد يزيد من عددهم أولئك الذين ماتوا في وقت متأخر نتيجة جراحهم، أو مـن عذاب معسـكرات الاعتقـال[33]. والخلاصة أن العـرب الذين كان تعدادهـم 50 ألفًـا في زنجبـار في عام 1963، أي سُـدس السـكان، نقصوا فصاروا بحدود 12 ألفًا و15 ألفًا، بسـبب القتل والتهجيـر والهروب[34]. وتفرق

---

(29) Glassman, p. 282.

(30) Clayton, p. 81.

(31) Lockwood, p. 13.

(32) Clayton, p. 81, footnote 63.

(33) المصدر نفسه، ص 81.

(34) المصدر نفسه، ص 99، هامش 99.

عـرب زنجبار، فمنهم مـن هاجر إلى مصـر ودبي والكويت. ولـم ترحب عُمان بهم إلا بعد انقلاب 1970، ونجح أكثرهم في مقاماتهم الجديدة رغم أن لغتهم كانت السـواحيلية لا العربيـة. وبلغ عددهم فـي عُمان بيـن 8000 و10.000. وبقـي من العرب فـي زنجبار مـن تصالح مع ضيـاع مجده السـالف. ووصفهم صحافي: «غاض الغرور الذي اتسموا به أيام حكمهم الجزيرة. فالتخجيل الذي رماهـم بطرف غضيـض والخمول الطـارئ على طريقـة حملهم أنفسـهم يخيم على غدوهـم ورواحهم في الأزقـة الضيقة ويطبع وسـط المدينة بجـو الغيتو». واسـتعادوا لحمتهم بالمجتمع بجامع الإسـلام والتـذرّع بأصل أفريقـي وبعناية مصر بهم[35].

كان القتـل على الهويـة العربية ونقـل كليْيتون عـن عربي رواية مـا وقع له فقـال: «قامـوا بقتل جميـع العرب الذيـن طالوهم. وشـقوا حناجرهـم وهم في نومهـم. وهرب منا من هرب إلـى المراكب. لكن طارد والـديّ جمع من الثوار على شـاطئ البحـر على الرغـم مـن أن والدتي أفريقيـة. فخاض والـداي الماء إلـى المراكـب، لكن بعـض المطارديـن لحق بهمـا وأمسـكهما من شـعورهما وأغرقهمـا»[36]. وتسـابق العرب إلـى البحـر للنجاة كما أثبـت الفيلـم الوثائقي «وداعًا أفريقيا».

وصـف كليْيتون «حقول المـوت» الزنجبارية وصفًا مؤثـرًا؛ إذ وجّه أوكيلو عصبتـه الثوريـة ألّا تأخذهـا شـفقة بالمانقا (أي العـرب الحديثـي الوصول إلى زنجبـار) بالـذات. وكان الأوفـق حظًـا مـن اعتُقلـوا ووُضِعـوا فـي معسـكرات للغـرض، ثم حُملوا بعدها إلى جزر مطرفة، وعانوا الشـمس والجوع والعطش. وصاروا يدفنون كل خمسة في قبر من حجم متوسط في مدافن ما. وهناك جثث رُميت في الآبار. ودُفن الباقون في مقابر جماعية جاءوا بطبيب من البر الأفريقي للإشـراف عليها. وانتهز أهل الثأر الوضع لتصفية ما بهم من مشاعر. وهُوجمت منازل الآسيويين وسُلبت. وقُتلت عائلات عربية بأكملها في الأكمة. وفي أحياء

(35) المصدر نفسه، ص 99.

(36) المصدر نفسه، ص 78.

العرب في غرب جزيرة أونقوجا (كبرى جزائر زنجبار) ترى خرائب البيوت صفًا صفًا، وعلى النوافذ الهشيم رايات بيضًا طلبًا للاستسلام. وهكذا أُضرمت نار الكراهية التي هي إرث من الماضي، وتناغمت بتطرف مع حُمّى السياسة الانتخابية للسنوات العشر الماضية التي سبقت استقلال البلد في عام 1963، وأخرجت أثقالها في مذابح بالجملة، وكلما تعاظم العنف صار قدرًا[37]، لا منجاة لأحد منه. وصار الجميع شركاء فيه كمن تواثقوا فيه بذنب مشترك إلى حد ما. وحملت المذابح والحرائق طابع «البوغرمز» (pograms) في التاريخ الأوروبي، وبلغ عدد القتلى آلافًا عدة[38].

لرسم شراسة «الهولوكوست» العربي، وصف كليتون زيارة أوكيلو إلى جزيرة بمبا في 22 كانون الثاني/ يناير. وكانت بمبا غير متحمسة للثورة بعدُ، بل عرضت على السلطان والحكومة المخلوعين ممارسة عملهما من أرضها. فركب لها أوكيلو مركب «سيد خليفة» السلطاني الذي صار اسمه «جمهوري»، فيما فرقة تعزف الموسيقى العسكرية البريطانية[39]. وأعمل قتلًا وضربًا في أهلها. واستعمل في عرب بمبا أسلوب الإزراء؛ فعصبته تهين الناس وتجلِدهم على الملأ فيبطحون الهنود والعرب على الأرض، ويقصّون لحاهم، ويجزّون شعورهم، علاوة على اغتصاب النساء والفتيات ونهب الدور والمتاجر. وكان الموكندي، وهم عمال وافدون من شعب موزمبيق، شرسين في كل ذلك. ولم يسلم من الإزراء حتى أحد كوادر الحزب الأفروشيرازي (المفروض أن الثورة تمت باسمه كما سنرى)، وهو من الهنود، إذ صادروا داره وحلقوا رأسه، وجعلوه يمسح الطرقات لينظّفها في الظهيرة مثل بقية الآسيويين[40].

سنقف بعد قليل عند الطريقة التي تخلّص بها الشيخ عبيد كرومي، رئيس مجلس الثورة رئيس زنجبار لفترة 1964 - 1972، وحزبه الأفروشيرازي من

(37) Clayton, p. 80.

(38) المصدر نفسه، ص 81.

(39) المصدر نفسه، ص 88.

(40) المصدر نفسه، ص 90.

الفيلد مارشال السفّاح أوكيلو فوقفت حمامات الدم. لكن الأذى لم يرتفع بالكلية عن العرب والهنود. فتواصل في عهد كرومي تطهير الخدمة المدنية من الآسيويين والعرب، وأُغلقت المدراس الخاصة بهم. وهاجر كثير منهم أو أعدّ نفسه للهجرة. ونجح بعضهم في تسفير جواهره وأمواله إلى الخارج، لكن في معظم الحالات تركوها أو صادرها الجمرك حين تفتيشهم. وأحلّوا تلامذة أفريقيين محل التلامذة العرب والآسيويين في مدارس الحكومة. وأُعيدت تسمية تلك المدارس بأسماء قادة الحركة الوطنية الأفريقية مثل لومبا ونكروما وأبوتي وكاسترو وناصر وبن بلة بدلًا من أسماء الإنكليز والسلاطين[41].

استمر التضييق على العرب والهنود. وقال غيتس في فيلمه عن زنجبار إنه صُدِم لقرار من مجلس الثورة سمح لقائدها وآخرين بنكاح بنات الهنود والعرب، أو الزواج منهن على المشيئة. ووصف الإجراء بأنه «شاذ»، وشهد بأن في وسع الأفارقة ارتكاب العنصرية والنخاسة المعاكسة. وتوالت الأوامر، مثل قانون الاعتقال التحفظي الذي قنن معسكرات العرب القائمة التي حوت 2200 معتقل. ولم يكن بين المعتقلين آسيويون لأنهم تركوا زنجبار وجرى تجريدهم من مالهم، سوى 10 جنيهات إسترلينية. ورتب مجلس الثورة لتهجير العرب والمانقا بخاصة. وكان المأمول أن تُرحّلهم البحرية البريطانية، وخيبت الظن. وأوكل ترحيلهم لمقاولين ينال الواحد 9 جنيهات إسترلينية على الرأس. وزحم المقاولون المراكب فوق ما تحتمل حتى أن موظفًا بريطانيًا في الميناء لم يوقّع تصريح السفر لها، ولم يُسمح للصليب الأحمر بالإشراف على التهجير. وزوّدوا المراكب بـ 600 غالون ماء لرحلة تمتد ستة أسابيع. وطلبوا من سفن التجار الغربيين أن تراقب المراكب وتُعين بالأكل والشراب متى احتاجوا إليه، لكن لا شيء عدا ذلك. وأنقص هذا التهجير سكان زنجبار[42] العرب 5000 نسمة أخرى غير الذين أخذوا الزوارق قبل التهجير في ما سُمّي تفكّهًا VC10s (وهي نوع الطائرات التي كانت للخطوط الجوية البريطانية وقتها)[43].

---

(41) Clayton, p. 110, footnote 138.

(42) المصدر نفسه، ص 98.

(43) المصدر نفسه، ص 99.

ثالثًا: رب الأفارقة: ثورة أم غزوة؟

لم تكن الثورة في عام 1964 وطنية زنجبارية بالمعنى المعروف للوطن - الأمة ككيان لشعب ذي سيادة على رقعة جغرافية. قام بها يوغندي هو الفيلد مارشال أوكيلو في عصبة من أهل بر أفريقيا. وعليه، ربما كان وصف تلك الثورة الأقرب إلى واقعها هو أنها «غزوة»[44] للجزيرة من البر الأفريقي، استعاد بها قطعة منه سادها المستوطنون العرب والهنود وغيرهم. فقال كليتون إنها ثورة صنعها البر الأفريقي لمصلحة آخرين، ويعني بهم أفارقة زنجبار[45].

لم يألُ الفيلد مارشال أوكيلو حرصًا على أن تكون عصبته العسكرية خالصة من أهل بر أفريقيا. وكان اعتقاده أن أفارقة زنجبار ممن لا يوثق بهم لرابطتهم الوثيقة بالعرب، بل لقرابتهم بهم، فيُمكن لهم أن يكونوا جواسيس يفسدون التآمر. وأفارقة القارة البر الأصل، في نظره، براء من هذه الخساسة[46]. ولذا اختار ممن تطوّعوا للانقلاب معه 30 زنجباريًا من بين فريقه المكوّن من 330 متطوعًا[47]. وانضمت إليه شرطة الجزيرة التي قوامها أفارقة البر (27 من كينيا، 4 من تنجانيقا، 3 من أوغندا، 2 من ملاوي، 3 من روديسيا، وواحد من موزمبيق و2 فقط من زنجبار) الذين كانت حكومة زنجبار الجديدة المستقلة فصلتهم في نهاية عام 1963 شكًا في ولائهم، ولم تحرص على دفع مستحقاتهم لإخراجهم من الجزيرة. وكان من أشرس عصب أوكيلو الماكندي وهم من موزمبيق، ولهم تاريخ في التمرد والاحتجاج[48].

لم تكن الثورة إحسانًا لأفارقة زنجبار فحسب، بل إنهم فوجئوا بها؛ فصنّاعها لم يستأذنوا أصحاب المصلحة الحقيقية للقيام بها. ولم يعلم رموز المعارضة الزنجبارية بخبرها، فضلًا عن تنظيمها. وقيل إن كرومي سمع بها

---

(44) الريامي، ص 504.

(45) Clayton, p. 51.

(46) Okello, p. 177.

(47) المصدر نفسه، ص 50.

(48) Clayton, p. 90, footnote 57.

همسًا، فأبلغ قيادة الشرطة الإنكليزية في الجزيرة لتبرئة ساحته متى قامت وانتكست[49]. وكان يغط في نومه حين أيقظه رجال أوكيلو وأخذوه صباح يوم الثورة الباكر إلى دار السلام بزعم سلامته متى أخفقت الثورة. وحدث الشيء نفسه لعثمان شريف، غريم كرومي في الحزب الأفروشيرازي، إذ أيقظه مسلحون وطلبوا منه أن يبقى معتزلًا الناس لساعات. كما وضعت عصبة أوكيلو قادة حزب كرومي تحت الحماية الثورية[50]. أمّا الشخص الذي أيقظ عبد الرحمن بابو، زعيم حزب الأمّة الماركسي، فهو السفير الكوبي لدى تنجانيقا. وكان بابو الثوري قد أرسل نخبة من حزبه للتدرّب على السلاح في كوبا بتنسيق مع ذلك السفير. ووصلوا قبل الثورة بأيام في دار السلام التي جاءها بابو نفسه يوم 8 كانون الثاني/ يناير ملاحَقًا من حكومة زنجبار. لكن كليتون لا يعتقد أن بابو كان لديه الوقت، والحال على ما هي عليه، كي يدبر ثورة مسلحة. كذلك استبعد أن يكون عبد الله قاسم هنقا، أمين عام الحزب الأفروشيرازي، مدبرًا للثورة على الرغم من أنه كان وثيق الصلة بكامبونا، وزير الدفاع القوي في تنجانيقا. وخصص كامبونا بعض السلاح الآتي من الجزائر لمساعدة ثوار موزمبيق، حركة فريليمو، ليكون في أيدي هنقا في زنجبار. لكن لم يظهر من ذلك السلاح شيء في الجزيرة[51]. وربما استغربت السفارة الكوبية قول كليتون عن إيقاظ فتاها بابو لنبأ ثورة لا يعرف عنه شيئًا[52]. ووجد كرومي نفسه، مثله في ذلك هنقا وبابو، في دار السلام مضطربين حيال الحوادث التي تجري في بلدهم[53]. وروى عن فرط «هامشية» كرومي خلال أيام الثورة الأولى أن مسؤولًا بريطانيًا، جي ريمر، ضابط التعليم في الجزيرة، رآه يزحف على ركبتيه على الأرض بأمر أوكيلو ليقبّل قدم الفيلد مارشال[54]. واتفق بابو وكرومي وهنقا أن يعودوا إلى زنجبار في 13 كانون الثاني/ يناير بعد سماعهم

(49) المصدر نفسه، ص 68.
(50) المصدر نفسه، ص 75.
(51) المصدر نفسه، ص 70.
(52) المصدر نفسه، ص 82.
(53) المصدر نفسه، ص 75.
(54) المصدر نفسه، ص 85 - 86، الهامشان 71 و86.

أسـماءهم تُـذاع بصفتهم أعضـاء في مجلس قيـادة الثـورة، وكان حـظ كرومي الرئاسة. وبعودة كرومي صار للثورة وجه زنجباري[55].

ليس أدلّ على عزلة كرومي وهنقا عن الثورة التي جرت باسـمهم، وصاروا على رأس هرمهـا الحاكم، من اللقـاء التلفزيوني الذي عقـده صحافي إنكليزي، وجمعهمـا مع الفيلد مارشـال أوكيلو في زنجبـار والثورة على أشـدّها في أيامها الأولـى[56]. ولـن يخطـئ المشـاهد أن أوكيلـو كان فـي مركـز المقابلـة، وتـرك للآخرين الأطراف. وأظهر بابو الذي كان يترجم لكرومي وأوكيلو من الإنكليزية إلى السواحيلية وبالعكس، حسّـا فكاهيًا فرقع فيه بضحكات حسبتها نابئة بالنظر إلى مـا كان يجري من تقتيـل فظ خارج قاعـة المقابلة. وقال فـي المقابلة إنه لم يدرِ بالثـورة إلّا في صباحها. وحين لفتـه الصحافي إلى صلة شـيوعية كوبية قال إن السـفير الكوبي سـأله، حين علم بالثورة، إن كانت لديه فكـرة عما يجري في الجزيرة. وقال إنهما كانا شريكين في الجهل بالواقعة. ولـم يطرف جفن لكرومي الـذي علِم بخبر الثـورة وتحوّط لانكشـافها بذريعة، كما تقـدم، وهو يجيب عن سؤال للصحافي عمّا دفعه إلى خيار الثورة. فاشتكى أن حزبه، الأفروشيرازي كما سنرى، نال أكثر أصوات الناس (54 في المئة) في آخر انتخابات في عام 1963 ولـم يحكم. وعليه، فالحكومـة المخلوعة كانت حكومة أقليـة. وجاء بابو بعبارة «hanky-panky» (خداع وغش) فـي ترجمته ليصف لعب الحكومة الماضية بإرادة الناخب. ثم سـأل الصحافي أوكيلو الذي وصفه بأنه لا يثق بغيره إن لم يكن دمه زنجيًا حرًا، عن سـابق خبرته التي جعلته على رأس الثورة وكيف اكتسبها، فكان ردّه أن من درَّبه هو رب الأفارقة، ومن زوّده بالخبرة هو رب الأفارقة، وأنه نجح بفضل رب الأفارقة. وأثارت العبارة الدبلوماسـية، التي أخفى فيها نفسه بالكلية، الضحك. واستحسـنها بابو إلى درجة أنه أعاد إنتاجها في المقابلة نفسـها. فحين سُئل هل كان الشيوعيون قد ساعدوه في حزبه، حزب الأمّة، نفى ذلك، وقال إن إله الأفارقة وحده من أعانه. ولـم ينتبه لتدوير العبارة الذكي من كانوا من حوله.

---

(55) المصدر نفسه، ص 82.

(56) <www.youtube.com/watch?v=sMDkCSC-5g>.

يثير فهمنا لثورة 1964 باعتبارها «غزوة» لا «ثورة»، مسائل دقيقة في دينامية القومية الأفريقية الزنجية التي تقصر القارة على الزنج دون الأقوام التي تداخلت معهم عبر التاريخ. فنجد غلاسمان قلّب النظر في نفع التضاد الذي يفرق بين «عرب» و«أفارقة» الذي هو أس القومية الأفريقية العرقية. ففي أفريقيا يتعمق مطلب الانتساب إلى قوميتها (أي مواطنتها) عن طريق الانتماء إلى أرضها كما لم يكن الأمر في أوروبا. والسبب أن حس أفريقيا القومي تكوّن في مواجهة غزاة استعماريين، أي أجانب[57]. فالقومية العرقية للأفارقة الذين عانوا ويل الاستعمار، كانت أفضل خياراتهم لمصادمة السيادة البيضاء المذلة. لكن ما يعترض عليه غلاسمان هو تجميد مصطلح هذه المواجهة مع الاستعمار الأوروبي وكأنه جوهر الماضي الأفريقي كله؛ فبدلًا من تحري كيف دخلت هذه المصطلحات في الحوار في ظرفها المحدد، وكيف تبنّاها جيل الأفارقة النشطاء في التاريخ، تجدنا سلّمنا بها باعتبارها أمرًا لا محيص عنه.

إن تقسيم شعب السواحيلي على ساحل شرق أفريقيا إلى عرب وأفارقة هو ثمرة مباحث نشطت خلال الفترة الاستعمارية، ساد فيها السؤال: «من هم السواحيليون؟»، فوجد الباحثون أنهم سود ويتحدثون لغة أفريقية من أسرة لغات البانتو في أصلها، لكنهم مسلمون حنفاء (كسموبوليتان)، وجهتهم الثقافية المحيط الهندي. واتفق الباحثون على تصنيف للسواحيليين فحواه أنهم لا عرب ولا أفارقة. ولبلوغ هذه النتيجة، حكّم الباحثون استقطابهم لهوية «العرب» في مقابل «الأفارقة»[58]. لكن منذ الستينيات مال دعاة العرقية الأفريقية إلى تصنيف ثقافة الساحل وشعبه بصفتهم أفارقة، وغضّوا الطرف عن «العرب» بصورة كاملة. وصارت مشكلة الأفارقة الزنوج كيف يصرفون النظر عن تأثير المحيط الهندي، من مثل الإسلام واللغة العربية، الذي كان مصدر هوية مثقفي الساحل الأفريقي وزنجبار واعتزازهم.

لا مغالطة أن ثورة زنجبار في عام 1964 واقعة أسفرت فيها العنصرية

---

(57) Glassman, p. 299.

(58) المصدر نفسه، ص 300.

الأفريقية بجلاء جلي، حيث غلبت السيادة العرقية على السيادة الوطنية في زنجبار. وشخّص ملحمة السيادتين الدموية علي مزروعي بملكَته غير العادية لـ «درمجة» (من دراما) السياسة، بقوله إن تمكين السيادة العنصرية الأفريقية صادم حقائق زنجبار الوطنية صدامًا استدعى قيام أجنبي هو الفيلد مارشال بقيادة ذلك التمكين وتنفيذه بثمن باهظ. فأوكيلو أجنبي في زنجبار كما ذكرنا أكثر من السلطان الذي أطاحه بتهمة أن جلالته عربي غريب ديار. فالسلطان مولود بصفته زنجباريًا، وكذلك كان أبوه وجده وجده لأبيه. ولكن من جهة الهوية الإثنية الزنوجية، فالسلطان هو الأجنبي المرتجل: بعض عربي، وبعض أفريقي، وأكثر زنجبارية من الرجل الذي أنهى دولته لكنه أقل أفريقية من أعدائه. فإذا كان «الغريب الحكيم» في الأساطير مُدَّخر لحل العُقد وتأليف الناس بعد خصام، وحقن الدم في شرايين التاريخ، فـ «الغريب الزنيم» مثل الفيلد مارشال أوكيلو، من شعب اللانقا الأوغندي، قادم برايات الثأر ومنطوياته وتأجيج نار التاريخ ودفق الدم من شرايينه على الأرض.

لم يكن في وسع أفارقة زنجبار القيام بما قام به الفيلد مارشال لأن أفارقة الجزيرة تداخلوا واحدهم في الآخر. فلغتهم السواحيلية ودينهم الإسلام وثقافتهم ساحلية. لكنهم باتوا عند ثورة 1964 ينكرون هذه الخصائص التي جمعتهم بالعرب. وساغ أن يكون المنكر الأعلى صوتًا في الأطوار الأولى من الثورة من موضع بعيد من زنجبار ليرمز إلى نقاء التحدي الأفريقي القح للعرب. فالغريب الفيلد مارشال لا تربطه رابطة ثقافة أو دين أو تزاوج بأفارقة زنجبار، فما يجمع بين أغلبية الزنجباريين الأفارقة والزنجباريين العرب فوق ما يجمعهم مع الثوري من شعب اللانقا اليوغندي. لكن الذي كان على المحك في تلك الثورة هو السيادة العرقية لا السيادة الوطنية. فإذا ما حكّمنا قواعد السيادة الوطنية كان الشيخ علي محسن، قائد حزب زنجبار الوطني الذي أطاحت الثورة حكمه، أكثر زنجبارية من أوكيلو. لكن متى طبّقنا قواعد السيادة العرقية؛ فحقيقة أن أوكيلو أفريقي بمعنى أنقى وأدق من محسن والسلطان كليهما هي الحقيقة

المقدمـة. واللانقي الأوغندي الفيلد مارشـال فـي جزيرة القرنفـل كان رمز الأفريقية الخالصة[59].

كانت سياسـة زنجبار من فرط استـقطاب «العرب» «الأفارقة» قد تجمّدت علـى خلاف عظيم تهيأ غريـب زنيم لفض عقده بإراقة الـدم على جوانبه. وكان ذلك هو الفيلد مارشال أوكيلو.

رابعًا: الفيلد مارشال: الغريب الزنيم

أعرض فـي هـذا المبحث مـن الدراسـة «بروفايـلَ» للفيلد مارشـال جون أوكيلـو بصفته «غريبًا زنيمًا» اسـتدعاه تاريـخ زنجبار ليـؤدي دورًا ثالثًا لا مكان له فـي دراما مفروض أن تقتصر على لاعبين اثنيـن: أفارقة زنجبار وعربها. ولن نرى فـي هذا «البروفايـل» طفيليـة الفيلد مارشـال الفادحة الدامية فحسـب، بل كيف انتهى دوره الزائف في لمح البصر، وخرج من المشهد يجر أذيال الخيبة.

جـون أوكيلـو أوغنـدي الأصـل، هجـر التعليـم فـي بدايـة الصـف الرابع الابتدائـي بسـبب وفاة والديه. ثـم تقلّبت به المهـن وترحّل في البـلاد حتى بلغ زنجبار عبر كينيا في عام 1959. واحتك في كينيا بالحركة الوطنية على أشـدها خلال خمسـينيات حركة الماو ماو بعنفها وعنف الإنكليـز المضاد والفظيع في كسر شـوكتها. وكان شديد الاعتقاد بأن زنجبار أفريقية، أعطاها لهم الله القوي، لكن تهافـت عليها البرتغاليـون وبعدهم العـرب بدعم من الإنكليز. وسـيذهب الإنكليز، لكن العرب يدّعون أن الجزيرة لهم إلى قيام الساعة[60].

انعقـدت لأوكيلو خـلال هذه الرحلـة مهمـة «المخلص» للأفارقـة من نير الاسـتعمار الغربي والرق العربي عبر رسـائل مـن رؤى انتابته فـي نومه. وبداية تلك الـرؤى ما طرأ لـه في مومباسـا. وكان عربي أحسـن إليه بموضـع للمبيت ذات ليلة، لكن حذّره من الشـخير. وأردف تحذيره بقوله لـه: «يا عبد» كما مر.

---

(59) Ali A. Mazrui and Michael Tidy, *Nationalism and New States in Africa from about 1935 to the Present* (Nairobi: Heinemann, 1984), pp. 224-225.

(60) Okello, p. 102.

وحلـم ليلتها بمن قال له إنك سـتعبر إلى جزيرة بالمحيط الهنـدي ونبّهه إلى أن يحذر لأنه سـيعاني الأمرّين على يد أجانب[61]. وعاودته الأحلام وهو يستشفي في مركز طبـي، فقال له القائل إنك لـن تموت لأن الرب منحك القوة لتسـتنقذ السجناء والرقيق، وأن تجعل من لا يفقهون يفقهون[62].

تلك السفرة التي رآها في الرؤيا هي التي أخذته إلى جزيرة بمبا من زنجبار. عبر المحيط إليهـا في عام 1959. وغالبهم الموج فـي القارب الذي حمله إلى الجزيـرة، فدعـاه العرب أن يُصلّـي معهم طلبًا للسـلامة فرفـض. ورآهم يرمون برقيّهم في الماء فما أجدت. فصلى هو لربه فانخفض الموج وسلم الركاب[63]. وذكّرنا كلييتون بأن أوكيلو إنما يترسم في رحلته تلك خطى القديس بولس الذي لاقى الأمرّين من البحر في سـفره إلى مالطا[64]. ثم وطن أوكيلو على رسـوليته فـي بمبا حالان: مرض معاود وصـلاة مع طائفة الكويكرز التـي قال إنها عمّدته طفلًا في عام 1937 وسـمّوه قيدون، وهو ما مكن صورته كمخلص يدق أعناق الكفـرة[65]. ولاحقًا كان يُرهِـب، في قوله، خصومه مثـل بابو، زعيم حزب الأمة وغيره بزعمه أنه تلقى تكتيكات الثورة عن الإنجيل، ويفخر بأنه قادر على تفسير الأحـلام، وأنه كان قائـدًا لكتيبة للماو ماو ثـوار كينيا الذين قاتلوا المسـتوطنين البيض في الخمسينيات الأولى لاسترجاع أراضيهم منهم[66].

مـا إن اسـتقر أوكيلـو في بمبـا حتى استشـعر مهمتـه التـي صقلتهـا تربيته السياسـية خلال إقامته في نيروبي، وصار يجتمع إلى الأفارقـة ويُحرّضهم على التناصـر ضد العـرب[67]. وعاودتـه الرؤيا خلال ذلك النشـاط السياسـي فجاءه من يحثّـه على الثبـات في المهمـة، قائلًا إنـه لـم يُخلَـق أحد ليكون عبـدًا، وإن

(61) المصدر نفسه، ص 62.

(62) المصدر نفسه، ص 66.

(63) المصدر نفسه، ص 68 – 69.

(64) Clayton, p. 51.

(65) Okello, p. 52.

(66) Clayton, p. 86, footnote 71.

(67) Okello, p. 72.

من صـاروا رقيقًا صـاروه بغيـر إرادتهـم. وزاد بأن الـرب الذي خلقـه بغير أب أو أم، خصّه بتوثيـق عُرى جماعته الأفريقية واسـتنقاذها[68]. ولمّا قرر أن يسـير إلى زنجبار، وجد فكرة الثورة التي هيّأ نفسـه لها في رسـالة القديس يعقوب في فصليّ الإنجيل الرابع والخامس. وحوت الرسـالة اللعنة علـى الأثرياء وكنزهـم المـال من عرق عمّالهـم، واتّباعهم شـهواتهم ونسـيانهم الرب الذي سـيأتي لا شـك. وعدّل أوكيلو في النـص تعديلًا أثبـت قيامه به في هامـش الكتاب. وفي نص التعديل هجـوم علـى الإمبرياليين والزانيـات والزناة، أعـداء الوطن الذين يوادونهم؛ فمن واد الإمبرياليين عدو للوطن[69].

جاءتـه رؤيـا خلال إعـداده للقـوة التـي سـتقوم بالثـورة طلب فيهـا الرب منـه أن يقوم بطقس يمكّـن له في الأرض. فقـال له الرب: جـون أوكيلو انهض واخـرج إلى النهر المتحدر فـي متوني (موضع في جزيـرة أونقوجا في زنجبار) ولا تخش أحـدًا. ادخل النهر برجلك اليمنى وامـش خطوتين واتجه إلى اليمين وامـش ياردات ثلاث وانحن وانشـر يـدك اليمنى في الماء. وخذ الشـيء الأول الذي تتهبشـه، وسـتجده حجرًا ألوانه أسـود وأبيض وأحمر. فعُد بـه إلى بيتك، ولن يمـر بك أحد حتى تبلـغ دارك. فإذا كنـت في بيتك خذ قطعـة من كل لون من الألوان الثلاثة واطحنها حتى تصبح مسـحوقًا. فصُب ماء في زجاجة، وضع المسـحوق فيها وأغلقها جيدًا. ثـم خذ بقية الحجر وضعْه فـي مكان آمن وغطه بقماشـة سـوداء تكون ثقبتها من قُبل ليبلغ الهواء عبر الثقب تلك البقع السوداء علـى الحجر. ثم خذ الحجر ولفّه جيدًا واذهب بـه إلى ضفة نهر «فيكون قوني» بالقرب من دارك واتركه هناك وعُد إلى دارك واخلد إلى النوم.

عندمـا صحا أوكيلـو بعد الحلـم لم يفهـم مفرداته، لكـن نفّـذه بحذافيره. وعندمـا نام ثانية حلم بمن يقول له: مُرْ رجالَك بقتل قطة سـوداء وكلب أسـود. والشرط أن يكونا سوداوين لا يفسد سوادهما لون آخر. ولا تقتلهما بالعصي أو الأحجار، بل اقطع عنقيهما حتى يسـيل الدم في إناء فخاري يكون أسـود أيضًا.

---

(68) المصدر نفسه، ص 73.

(69) المصدر نفسه، ص 86 - 87.

فهَشَّم الرأسين وخذ المخ وأمزجه بالدم في الإناء[70]. وأضف إلى هذا الحجر الذي سحقته وخلطته بالماء مقدار نصف زجاجة منه. وقيل له في الحلم إنك ستدعو رجالك للقفز ثلاثًا من فوق هذا المزيج الذي ستسكبه عبر الشارع الذي سيقطعونه خلال القتال. فالحجر يمثل الأفارقة تحت حكم العرب والأوروبيين، والدم هو للأفارقة الذين ماتوا قبل نخاسة العرب وخلالها، والدم الذي سيقطر من الاستعماريين أنفسهم، ولن يأتي ذلك الدم من أيدي رجالك أو منك. ويمثل نزف المخ بسالة الجنود الذين سيقاتلون معك. أمّا الحجر الذي أخفيته فهو مصدر قوتك وشجاعتك. فلن يقدر أحد على إيذائك. وحذّره من أن يكشف مفردات ذلك الطقس لجنده إلّا بعد الثورة. وقال له رجل الرؤيا إنه كشف له مسار الطقس لأنه رأى عمق خاطرة قلبه وجهده الذي سيُنقذ به شعبه. وجعل أوكيلو جنوده يقفزون من فوق الدم، كما أمر الحلم مع القسم بأن يقاتلوا حتى الموت. وقال أوكيلو إنه استغرب لأنه لم يجد الحجر المؤمن حين بحث عنه بعد الثورة[71].

جذبت أوكيلو السياسةُ في زنجبار، وصار عضوًا في الحزب الأفروشيرازي. واشترك بحماسة، يدعو إلى حزبه في انتخابات كانون الثاني/ يناير 1961[72]. وكان من رأيه أن حزب زنجبار الوطني الداعي إلى الاستقلال التام إنما يتذرّع به ليفرض هيمنة العرب[73]. وسمّى ذلك استبدال سيد بسيد[74]. ولذا كان يركز في خطبه على التخلص ممّن استعمروا أفريقيا جميعًا[75]. وطلب أوكيلو الاستقلال عن الإنكليز، خلافًا لقادة الحزب الأفروشيرازي، ليخلص له الصراع صافيًا: أفارقة ضد عرب[76]. ووجد الأفارقة في خطبه إلهامًا لأنهم كرهوا تصويت بعضهم للعرب، ووثقوا فيه بأنه الخبير برفع لعنة

(70) Okello, p. 133.
(71) المصدر نفسه، ص 134.
(72) المصدر نفسه، ص 79.
(73) المصدر نفسه، ص 80.
(74) المصدر نفسه، ص 85.
(75) المصدر نفسه، ص 80.
(76) المصدر نفسه، ص 92.

الاستعمار العربي الذي يطأهم بظله الثقيل[77]. وتبين لأوكيلو أن شقاق الأفارقة حيال العرب، الذي يُقسِّم قادتهم، هو الذي يحول دون ثورة الأفارقة في زنجبار. وكان الأفارقة بحاجة إلى قيادة بديلة تحل محل قادتهم الغارقين في خلافاتهم[78].

ثم أخذ أوكيلو يُعدّ للثورة بين النقابات التي كان طرفًا فيها[79]، وبالتعاون مع قطاع الشباب في الحزب الأفروشيرازي[80]. وجاء في كتابه صور من مكاتباته مع زعيم قطاع الشباب في الحزب، سيف بكري. وعرض عليهم إسقاط نظام السلطان بالقوة، وألّا يُطلِعوا زعيمهم كرومي على الخطة خشية أن تنفضح، ويتحمل التبعة[81]. وظل يبشر في لقاءاته بألّا يجهل الأفارقة حقيقة أنه لم يعد ثمة سبيل للحرية سوى سفك الدم[82]. وصار يحظى من أنصاره بلقب «المخلص»[83]. ومن بعض أحاديثه للتعبئة تذكير جمهوره بالأغلال التي صفدتهم خلال حقبة النخاسة، وبمقابر أجدادهم التي لا تزال شاهدة على قسوة العرب: «لقد سُكب دم أجدادكم تحت حكم العرب، أفتريدون أن يُسكب دمُ أبنائكم بالطريقة نفسها؟». وكان يُذكّرهم بأن أرحام جداتهم كانت تُفتح لترى المرأة العربية كيف يقبع الجنين بين جنباتها. ويسألهم إن كانوا يعلمون أن سلفهم ذُبِح تحت تلك الأشجار حتى ترى نساء العرب كيف يسقط الرجال صرعى وموتى. وكان يسأل سامعيه: «أليس هذا هو الموضع نفسه الذي شهد ضيم أجدادكم؟»[84]. ثم وجّههم إلى طرق الثراء عن طريق نهب متاجر العرب: «فستكون لكم متى ما قاتلتم لوضع يدكم عليها»[85].

---

(77) Okello, p. 87.

(78) المصدر نفسه، ص 93.

(79) المصدر نفسه، ص 99.

(80) المصدر نفسه، ص 100.

(81) المصدر نفسه، ص 101.

(82) المصدر نفسه، ص 105.

(83) المصدر نفسه، ص 107.

(84) المصدر نفسه، ص 108.

(85) المصدر نفسه، ص 111.

قال أوكيلو بعد عرض السبل التي استولى بها على السلطة في زنجبار إنه بدأ في تكوين حكومة الثورة عند ظهيرة يوم الثورة يوم 11 كانون الثاني/ يناير، ولم يحرص أن يكون رئيسها[86]، بل عقد الرئاسة لكرومي واكتفى بقيادة الثورة ووزارة الدفاع. وتألفت الحكومة من أعضاء من الحزب الأفروشيرازي ما عدا بابو، زعيم حزب الأمة الذي بعضه عربي. واستدعاه من تنجانيقا لأنه لا يريد له أن يعاني خارج زنجبار. علاوة على أنه كان قد انقسم على حزب زنجبار الوطني الحاكم قبل الثورة، فكَسبُه للنظام الجديد خطة طيبة لوضعه تحت الرقابة[87].

عاد كرومي الذي سبق أن قال أوكيلو إنه هرّبه إلى دار السلام فجر ليلة الثورة من غير أن يعرف ما في الخبيئة للجزيرة، بعد أن أخطر نايريري بأن الوقت أزف ليعود الزعيم بالنظر إلى وضعها الآمن. فعاد هو وبابو بطائرة حكومية (تنجانيقية)، ولفتهم لدى وصولهم جند أوكيلو يهتفون بالسواحلية «الحرية والجمهورية»[88]. واستقبلهم أوكيلو وقال لهم إن تحريره لزنجبار هو البداية لتحرير كامل أفريقيا التي شغلت استراتيجيات الأميركيين والإنكليز. فوافقه كرومي بقوله إن زنجبار كانت سوقًا كبيرة لتجارة البشر بطرائق لا يدرك كُنهها سوى الله. وأضاف أن الزعيم شكره على مبادرته التي قال إنه يستعصي على المرء فهمها. وسجد بابو على الأرض أمام أوكيلو لأن ليس في وسعه أن يُعبّر عن شعوره بالكلمات. فطلب منه أوكيلو أن ينهض. وأخذ كرومي إلى الإذاعة ليُقدّمه بصفته رئيسًا لجمهورية زنجبار الشعبية. وتحدث كرومي فشكر الفيلد مارشال الذي ساقتهم حكمته إلى غاية ما كان بوسعهم أن يبلغوها وحدهم[89]. ثم اجتمع أوكيلو وكرومي وحدهما. وتجسد في اللقاء اعتقاد كرومي أن دافع أوكيلو للثورة ليس الوطنية الزنجبارية، وإنما المنفعة. فسأله كرومي عن المرتب الذي يطلبه للخدمة. فردّ أوكيلو بمرجعية سياسة أخرى هي

---

(86) Okello, p. 147.

(87) المصدر نفسه، ص 149.

(88) المصدر نفسه، ص 166.

(89) المصدر نفسه، ص 167.

مرجعية الجامعة الأفريقية. فقال إنه لا يطلب أجرًا لخدمته أفريقيا، ويُفضل أن تناقش مسألة المرتبات في مجلس الوزراء[90].

لم يكن أوكيلو الذي ظُنَّ أنه محرر إخوته الزنجباريين ومُخلّصهم من قيد الرق، سوى أجنبي لا مكان له في إعراب سياسة زنجبار ولا عقائدها[91]، كما رأينا في حديث المزروعي وتايدي. ولا يبدو أن رواية أوكيلو عن لقائه بكرومي كما وصفه ممّا يؤخذ على عواهنه؛ فالعلاقة بين كرومي وأوكيلو ساءت ربما من يومها الأول. والبادي أن زنجبارية كرومي ألغت سلطوية الغريب الزنيم، مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ الزنوج من العرب، فربما ضغط كرومي على أوكيلو ليوقف حمامات الدم، وأجبره في 14 كانون الثاني/ يناير على إذاعة نداء لعصبته أن تكف عن الحرق والنهب والقتل وإلّا عوقبوا بقوة[92]. ومن رأي كليتون أن عودة كرومي، الوجه الزنجباري الوطني، إلى الجزيرة كان بداية العد التنازلي لأوكيلو. فتجمعت قوى الحزب الأفروشيرازي، التي لم تشترك في ثورة أوكيلو حول كرومي. وبدأ نجم أوكيلو يأفل، إذ أحسن مناصروه من البر الأفريقي القتال، لكنهم ليسوا مؤهلين لإدارة دولة، فضلًا عن أنه قام بثورة في بلد هو كافر بربه المسلم، وفي وقت إسلامي مقدس هو شهر رمضان. فانتهز كرومي المناسبة الدينية ليوجّه كلمة إلى الزنجباريين، ليس في وسع أوكيلو تقديمها إلّا بشق الأنفس. ومن سخرية التاريخ أن الكلمة بلغت أفئدة الزنجباريين قاطبة إلّا أوكيلو، قائد الثورة التي دقت بين شعب الجزيرة إسفينًا. وبدا كرومي بخطابه عن رمضان كمن يرسم الفاصل بين الوطنية الزنجبارية والعرقية الأفريقية الزنجية. وزاد كرومي بأن طلب شرطة من جوليوس نايريري، رئيس تنجانيقا، وجاءته لأنه كان يريد أن يتقوّى بها على أوكيلو المُدجج بعصبَة من بر أفريقيا. وبدا أيضًا أن كرومي وبابو اتفقا على إزاحة أوكيلو؛ فبعد أن تمردت عصبة الأخير خلال عطلة الأسبوع الأول للثورة، وجّه كرومي إلى آمر الشرطة البريطانية ألّا يتلقى أي أمر من أوكيلو.

---

(90) المصدر نفسه، ص 168.

(91) Martin, p. 58.

(92) Clayton, p. 84.

إن ما أضعف أوكيلو في ساحة الثورة حقًا هو أسفاره خارج زنجبار التي رتّب كرومي وحلفاؤه أن تكون طريقًا لعزله عن مجريات السياسة في البلد، وأن تنتهي بنفي إجباري. وكانت سفرته في 20 شباط/ فبراير إلى دار السلام هي قشرة الموز التي تزحلق منها إلى حيث جاء: من بر أفريقيا. وكذلك تخلص كرومي من مساعد الفيلد مارشال المدعو إنجن الذي سلخ جلد رجل إطفاء تقدم عليه في الدرج. وكان هذا فوق ما يحتمل كرومي، فأبعده في نهاية شباط/ فبراير 1964[93].

كان نايريري مطّلعًا على ما بين كرومي والفيلد مارشال؛ فخلال سفر أوكيلو إلى تنجانيقا في 19 كانون الثاني/ يناير 1964 بغرض العلاج، التقى نايريري ووزراءه، ونصحه نايريري الذي ربما تكاثر عليه الضغط الدولي بعمل شيء بخصوص الدماء التي أراقها الفيلد مارشال، بأن يمتن علاقته بكرومي. وثار تمرد للجند التنجانيقيين في تلك الليلة التي كان فيها أوكيلو في دار السلام، وهو ما أيقظه من نومه، وتبيّن له أنهم جنود لم تُصرف لهم رواتبهم، ولم ينجح في لقاء نايريري أو نائبه في صباح اليوم التالي لأنهما كانا في حرز حريز من التمرد. وقال أوكيلو إنه خطب في المتمردين قائلًا إنه يشعر بغبنهم، لكنهم بصفتهم جنودًا مطلوب منهم الانضباط. وطلب منهم، باسم ثورة زنجبار، إلقاء السلاح. وردّوا إليه التحية بأحسن منها وقرروا وقف التمرد. وعَلِم أن العرب في تنجانيقا قتلوا ستة أفارقة، فأخذ طائرة وعاد إلى الجزيرة حيث استقبله كرومي. ثم سافر إلى بمبا وفتّشها ووجدها هادئة. وهتفوا له فيها بحياته. وعقدوا اجتماعًا للمجلس الثوري كوّنوا فيه مجلسًا للوزراء فيه أوكيلو. ورفض أن يحصل على مرتب قدره عشرة آلاف شلن، واتفقوا أن يكون راتب عضو مجلس الثورة 833 شلنًا شهريًا، بينما تصاعدت مرتبات الوزراء ونائب رئيس الجمهورية والرئيس[94].

وصف رياض نجيب الريس ثورة زنجبار بأنها «أقل الثورات نفعًا في

(93) المصدر نفسه، ص 94.

(94) Okello, pp. 171-176.

التاريخ»[95]. ولعل من وجوه عبثيّتها المُرة أن من أوائل ضحاياها زعيمها جون أوكيلو. فبعد نحو خمسين يومًا فقط في سدة القيادة، تدحرج إلى الحضيض وصار غير مرغوب فيه لا في زنجبار وحدها، بل في تنجانيقا وكينيا وأوغندا أيضًا. وأخذت شرطة تلك البلاد تأخذه من حراسة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر لنقص في أوراقه الثبوتية، وهو الذي كان يلقى رؤساءها ويتقلب على طائراتهم. وحكى أوكيلو محنته في البر الأفريقي بشكل يُثير شفقة القارئ عليه، وهو الرجل ذو اليد الملطخة بالدماء. فسيسوء القارئ ختل من ورثوا ثورته مثل كرومي أو استثمروها مثل نايريري وعزله بلؤم لئيم. ولم يكونوا، وهم في منازلهم القيادية السيادية، بحاجة إلى خبائث مثل التضييق عليه بالأوراق الثبوتية.

تحدث أوكيلو في كتابه عن مؤامرات باكرة جدًا حيكت لعزله، وعزاها إلى كونه من أفارقة البر، وأنه مسيحي أوغر صدور قوم مسلمين ضمن أشياء أخرى مثل الحسد. وقال إنه تلقى رسالة يوم 24 كانون الثاني/ يناير تُنبهه إلى أن سلوكه مناف لسلوك زنجبار الأصلي، وعابت عليه احتكاره صنع الثورة. وزادت بأنه كافر تقدم ركب مسلمين، وأن نشاطه أدى إلى قتل كثير من الناس المسلمين[96]. وطلب منه الخطاب أن يستعد للرحيل. فبابو مسلم، وكذلك كرومي، ولا مكان له بينهما. واشتبه أوكيلو في أن الخطاب مرسل من حزب زنجبار الوطني المحلول. ثم كانت بداية نهايته خلافه مع كرومي على سياسة الأرض. فكرومي يريد للحكومة الاستيلاء على الأرض غير المعمرة، بينما أراد أوكيلو تأميم الأرض قاطبة باعتباره وعدًا للثورة قطعه في خطبه عبر الإذاعة[97].

غضِب أوكيلو لما كان يقع لأفارقة البر من ضروب الاضطهاد، فقال إنه في اجتماع لمجلس الثورة بتاريخ 16 شباط/ فبراير أساء أحد أعضائه الشباب

(95) رياض نجيب الريس، صحافي ومدينتان: رحلة إلى سمرقند وزنجبار (بيروت: رياض الريس، 1997)، ص 313.

(96) Okello, p. 177.

(97) المصدر نفسه، ص 177 - 178.

(وكان هو الذي عيّنه في المجلس) إلى أفارقة البر. وصار يوقن أن أفارقة زنجبار يجتمعون من وراء ظهره ويسيئون إليه. وعاد يومًا من زيارة ما ليعلم أن رائدًا في الشرطة من كينيا، من منفذي الثورة، طُرِد من الجزيرة بغير تحقيق ولا تشاور. وصار يرى الحزازة والعداء ضد الشرطة ممّن أصلهم من البر الأفريقي. وقال له شرطي من كينيا إنه سمع عضوًا من مجلس الثورة يقول لفتاة عربية إن أوكيلو أجنبي ماكر[98]، وسيكون من الصعب قتله، لكنهم سيقومون بأشياء أخرى للخلاص منه. فبث أوكيلو العيون واتضح له أن عداء أعضاء في المجلس الثوري له كان كبيرًا. فقرر أن يذهب إلى البر الأفريقي ليناقش مع زعمائه تلك المؤامرة. لكن كرومي طلب منه أن يبقى[99]. وفسر أوكيلو ذلك بأن وضع كرومي كان مضعضعًا ويريده أن يبقى في زنجبار حتى يقوى به. فسافر أوكيلو في 20 شباط/ فبراير وودّعه كرومي والمجلس الثوري. ولما بلغ نيروبي قيل له إن جومو كنياتا ووزراء آخرين يزورون مومباسا. فقرر أن يزور أوغندا فترة وجيزة ليرى أخته. ولما نزل في المدينة القريبة من قريته وعرَّف عن نفسه، قيل له إن شرطة كمبالا تطلب منه أن يمضي إلى عنتيبي حيث رحّب به ملتون أبوتي، رئيس الوزراء، ثم عاد إلى كينيا[100]. وفي نيروبي أخذه اثنان من رجال الاستخبارات من فندقه إلى المطار لأنه مطلوب أن يكون في زنجبار. وفي الطريق إليها وصلتهما رسالة بأن يعودا به إلى نيروبي التي انعقد فيها اجتماع ضم كنياتا وأبوتي وأودنقا أودنقا نائب كنياتا. فرحبوا به وسألوه عن أحوال زنجبار وإن كان على وفاق مع كرومي. فقال لهما إنهما على وفاق، لكن ثمة «أفاعي» تُفسِد ما بينهما. فكرومي يرخي لهم أذنه ويظن أنهم أهل ثقة يتجمل بهم مثل ربطة العنق، لكنه لا يدري أنه إنما يربط أفعى حول عنقه. فسألوه أن يذهب ويبقى في دار السلام حتى يصلوا إلى غاية حول المسائل التي أثارها عن أوضاع الثورة وكرومي الذي سيصارحهم بجليّة ما داموا سألوه عنها، وأوكيلو بعيد منه[101]. وقال ردًّا على أسئلتهم إنه يرغب

---

(98) المصدر نفسه، ص 197.

(99) المصدر نفسه، ص 180.

(100) المصدر نفسه، ص 181.

(101) المصدر نفسه، ص 182.

في أن تنضم زنجبار إلى اتحاد دول شـرق أفريقيا، وفي النظر في ترتيبات دفاعية معهم، وأنـه لم يتلق عونًا من أي دولـة، ولا يرغب في أن يكون رئيسًـا لزنجبار، وأنه شديد الثقة والدعم لكرومي[102].

من كتاب أوكيلو يتضح أن قادة شـرق أفريقيا صاروا يخشون أوكيلو؛ ففي حديث خاص مع كنياتا سـأله لماذا مر بنيروبي إلى أوغندا ولم يلقه. وحدّثه أن كثيرين من الناس قال له إن أوكيلو سـيعصف به. واعتذر أوكيلو عن عدم اللقاء بكنياتا لغيابه عن نيروبي. وتساءل في الرد على كنياتا قائلًا لمن سيُعطي حكومة كينيا متى أسـقطها، فهو أسـقط حكومة عربية ليسـلّمها لأفارقة. وقـال كنياتا إنه بالحق لا يشك في نيات أوكيلو الطيبة نحوه[103].

بدأ قلب ظهـر المجن لأوكيلو حين بلغ دار السـلام؛ إذ أخطرتـه فيها لجنة اتصال شـرق أفريقيا أن يعود إلـى زنجبار، وأن كرومي حسـن النية تجاهه ويريد التعـاون معه. لكن سـرعان ما بعـث نايريري له برسـالة أن يبقى في دار السـلام ليقابـل كرومي القادم من الجزيرة. وفي الأثناء حملـت صحيفة محلية نبأً عن أن أوكيلو أُعلن بصفته شخصًا غير مرغوب فيه في الجزيرة[104]. وعدّ النبأ من سقط القول. وأكد له وزراء تنجانيقيون كذب النبأ. وانتظر أوكيلو مجيء كرومي، لكنه لم يأت. فـأراد أن يُعجّل بالذهاب إلى زنجبار بطلـب الإذن من نايريري لكنه لم يكن موجودًا. فسـافر إلى زنجبار ولقيَه كرومي وأعضاء مجلس الثورة مسـلحين بالمسدسـات، ولم يسـتغرب ذلك. واعتذر كرومي له بأنه لم يلقه في دار السلام بالنظر إلـى أن الطائرة المفـروض أن تقله لم تأتِ. وطلب منـه أن يذهبا معًا إلى دار السلام توًّا لأنهما سيناقشان مسائل أمنية للثورة. وكاد أوكيلو يعتذر عن ذلك لسوء صحته، لكنهم قالوا له إن نايريري أرسل طائرة خاصة للغرض[105].

بدا لأوكيلو التغير تجاهه، وأن أمرًا ما يُطبخ ضده. فلما ودّع أعضاء مجلس

(102) Okello, p. 183.

(103) المصدر نفسه، ص 183.

(104) المصدر نفسه، ص 184.

(105) المصدر نفسه، ص 185.

الثـورة كان علـى وجوههم تعبيـر مريب. وبـدا له أيضًا أنـه ربمـا كان لكرومي ونايريـري تدبير مـا. وعلم أنـه جاء الوقت ليشـقى بيـد الأفارقة بعد أن أحسـن إليهم. ومـن خواطره آنـذاك : «لو زعم أيٌّ منهـم أنه كان معي خـلال التخطيط للثورة والتفكير فيها فليتقدم وليشـرح الأمر. فالرب القوي وحده يعلم ما جرى في زنجبار[106]. فهو أُعين على الثورة مثل رسول من الرب. فالرب وحده أعانه للسيطرة على الوضع واستئصال الإمبرياليين من الجزيرة». وحين بلغت الطائرة دار السـلام لاقاهم نايريري الـذي حيّا كرومي واعتزل أوكيلـو. وأخذوا كرومي إلى بيـت الضيافـة، وأوكيلو إلى فنـدق كان فيه صبـاح اليوم نفسـه[107]. ونقلوا كرومي بسـيارة دولة بينما نقلوه بسيارة عسـكرية. ولما اسـتدعوه للقاء نايريري بحضـور كرومي، أشـار نايريـري إلى خلافاتـه مع كرومـي التي جـاءوا لحلها. وسـأله إن كانـت الحكومة في زنجبـار حكومتـه أو حكومة كرومـي. فكان رده أنها ليسـت له أو لكرومـي، وأنها حكومة شـعب زنجبار، وأنـه وكرومي خادما هذا الشـعب لوقت انتقالي معلـوم، بل ضرب لنايريري مثلًا بنفسـه: قال له إنك رئيس تنجانيقا ورئيس حكومتها، لكن تلك الحكومة ليست لك. وبعدها تطرق نايريري إلى خطاب أوكيلو العدائي الشرس في دار الإذاعة[108].

برر أوكيلو عنف خطابه بأن حكومة زنجبار التي أطاحها جاءت بالعنف لا بالانتخابات، لذا كانت الإذاعة وسيلته الميسّرة لمخاطبة الناس، وليعرف العالم قاطبـة بأخبار الثـورة. التفت نايريـري إلى كرومي وسـأله إن كان سـمع ما قاله أوكيلو. فقال إنه سـمعه وهو منشـرح للتعامـل مع أوكيلو، لكنـه لا يعرف لماذا

(106) المصدر نفسه، ص 186.

(107) المصدر نفسه، ص 187.

(108) من خطبه: «الحكومة الآن نحن من يصرف أمرها. ولنا قوة 99 مليون و99 ألفًا. وسأتخذ إجـراءات قوية أشـد 88 مرة ممّا يجـري حاليًا. أنا فيلد مارشـال أوكيلـو. أفيقوا أيهـا الإمبرياليون، فهذه حكومـة المقاتليـن من أجـل الحرية. اسـتيقظ أيهـا الرجل الأسـود. وليأخـذ كل منكم بندقيـة وليبدأ في القتال». وقال عبر الإذاعة لسلطان زنجبار المخلوع: «مأذون لك بعشرين دقيقة لتقتل أطفالك وزوجاتك وتقتل نفسـك في خاتمة المطاف». وكان أوكيلو يفخر بقدرته على تزويد جنده بالسـلاح. فقال إنه يمكن أن يوفـر 500 بندقية يوميًـا و100 لغم كل سـاعة. كما فخر بخلـوده : «أنا فوق الحكومـة ولا يمكن أن أموت». انظر: Lockwood, p. 22.

كره علاقته بعبد الرحمن بابو، بينما هو الذي دعاه من دار السلام إلى زنجبار بعد قيام الثورة. وخلص نايريري إلى أن إجابات أوكيلو مقْنعة له، لكنه منزعج من بعض خطبه في الإذاعة. وأنهى الاجتماع لينعقد في الثامنة من صبيحة الغد. وأدرك أوكيلو أن ثمة صراعًا حادًا بشأن السلطة قد نشب في زنجبار، وأن هناك من يريد أن يعلو على الآخرين. وأدرك أن نايريري عازف عنه لأنه سيكون حجر عثرة في طريق وحدة تنجانيقا وزنجبار ما دام هواه مع كينيا[109].

ثم بدأ مسلسل إهمال أوكيلو؛ فلم يأت أحد لأخذه إلى الاجتماع مع نايريري، فمضى راجلًا إلى رئاسة الجمهورية. فقيل له إن نايريري لم يأتِ. فأخذوه بسيارة عسكرية إليه حيث كان يحضر بدء تدريب مجندين جدد. وانفض الجمع فور وصوله. وركب نايريري وكرومي سيارة اتجهت نحو المطار فتبعهما ليرى كرومي يركب طائرة إلى زنجبار. وطلب منه مسؤول تنجانيقي أن يبقى هو في دار السلام لاجتماع خاص مع نايريري. وزار في بقية اليوم مواقع مختلفة مع نايريري، وفي المساء وعد نايريري أن يراه في الغد. ولما أصبح وذهب ليقابله قيل له إنه مشغول وسيراه في غضون الأسبوع. ولم يحدث ذلك وراحت الصحف[110] تكتب عن نفيه من زنجبار. ثم استدعوه ليقابل نايريري بعد أسبوع. ولما اجتمعا قال له نايريري إن كرومي كلّفه أن يقول له إن عليه أن يذهب إلى أهله في أوغندا لستة أشهر حتى يُبت خلالها موضوع عودته إلى زنجبار، فاحتج أوكيلو واستغرب عدم مصارحة كرومي بنفسه له بذلك. وتساءل عن ماهيته وأشيائه في زنجبار، فقيل له إن مسؤولًا منهم سيسافر إلى زنجبار وسيعتني بالأمرين. فطلب أوكيلو طائرة ليذهب إلى زنجبار لكن نايريري رفض، وقال بحزم إنه لن يسمح له بالعودة إلى زنجبار. فسأله عن السلطان الذي له عليه، فقال له سلطان من أنت في بلد هو رئيسها. وطلب منه أن يكف عن الإلحاح، وسيدفع له ثمن تذكرة السفر إلى كينيا، وفي وسعه العودة إلى تنجانيقا في وقت لاحق. وتحدث أوكيلو إلى المسؤول المسافر إلى الجزيرة ليأتيه بأجر ثلاثة أشهر، وليبحث عن ملابسه وأثاثه ومدّخراته. ولما عاد

---

(109) Okello, p. 189.

(110) المصدر نفسه، ص 190.

المسؤول في المساء جاءه بحقيبة ملابس كان قد تركها في مطار زنجبار حين عاد بالقوة مع كرومي إلى تنجانيقا[111]. ولم يأت المسؤول بأي خبر عن أجره وأشيائه. ولم يسمع عنهما بعد ذلك قط. وطلب منه كامبونا، وزير الدفاع القوي في تنجانيقا، السفر معه إلى نيروبي ودفع له ثمن التذكرة. فوضعوا كامبونا في الدرجة الأولى وأوكيلو في الدرجة السياحية. وفي نيروبي استقبلهم وزير الدولة مورمبي في مجلس الوزراء في صالة كبار الزوار. فأخذ كامبونا إلى مكان مجهول في حين أخذوه إلى فندق. ولم يلق مورمبي قط بعد ذلك. وانتظر في الصباح ليرى كامبونا فلم يأتِ. وحين رجع إلى الفندق وجد أنهم أخذوا حقيبته من الغرفة وقالوا له ستبقى فيها متى التزمت بسداد فاتورة الإقامة. ولم يكن في جيبه سوى شلن ونصف شلن. ووصف ذلك بأنه تطور شاذ للأمور. ولم ينجح في لقاء رئيس الوزراء كنياتا، أو أي وزير آخر. وبقي على شرفة الفندق يرجف من الحمى. وجاءه في الساعة الواحدة صباحًا وكيل وزارة الأمن الداخلي، كويتاي، فشرح له حرج أمره ووعد بأن يتحدث به إلى مورمبي فورًا[112]. لكن كويتاي تحفّظ قائلًا إن حكومة كينيا لن تلتزم له بعون مالي أو بثمن التذكرة. وفي محنته تلك لقي أوروبيًا في الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين فبرّه بمئة شلن بعد سماع مأساته. وقال إنه ممنون له وستذكر عظامه متى توفي فضله. وعاد كويتاي وقال له سنُرحّلك إلى فندق آخر خارج المدينة. وأخذوه بسيارة حكومية. وما إن بلغ الفندق حتى تفاقم مرضه وداواه طبيب آسيوي لأيام بطلب من صديق له. وقرر أن يلقى مورمبي فوجد كويتاي الذي ناوله رسالة باسمه بعنوان فندق استانلي بتاريخ 13 آذار/ مارس 1964[113].

سيدي،

أنا مأمور من السيد وزير الدولة في مكتب رئيس الوزراء بأن رئيس الوزراء قد وجّه بأنه مسموح لك بالوجود في نيروبي بحر هذا اليوم، وممنوع خلال

(111) المصدر نفسه، ص 191.
(112) المصدر نفسه، ص 192.
(113) المصدر نفسه، ص 193.

الفترة أن تعقد أي مؤتمر صحافي أو تعقد أي اجتماعات عامة. وأضيف أنه مطلوب منك أن تغادر القُطر بأول طائرة غدًا صباحًا 14 آذار/ مارس 1964.

التوقيع كويتاي

احتج أوكيلو أن حاجته إلى النقود تحول دون سفره في الغد، لكن كويتاي قال له إنه لا دخل له أو الحكومة بذلك، ومطلوب منه تنفيذ الأمر. وودّعه وانصرف. وفكر أنه ربما كان كامبونا، بإيعاز من نايريري، هو من ناقش مع الكينيين أن يعتبروا أوكيلو شخصًا غير مرغوب فيه[114].

لا تظهر عبثية ثورة أوكيلو بأقوى من عباراته هو نفسه عن خيبته الكبرى لقيامه بالثورة حتى عض بنان الندم على ارتكابها. فقال إنه نظر إلى السماء، بعد أن صار شخصًا غير مرغوب فيه في شرق أفريقيا بعد نحو 50 يومًا من قيامه بثورة هزت عرش العرب، فوجدها أقصى من أن تُنال، فنظر إلى الأرض فوجدها أثقل من أن تُحمل. فما يفعل؟ حتى المئة شلن كان قد تصرف في بعضها. وقرر أن يذهب إلى أوغندا راجلًا، وإذا قبضوا عليه لعدم تنفيذ الأمر تعذّر بالإفلاس. وأحس لدى عودته إلى الفندق بفقدان الثقة في حكومات شرق أفريقيا التي لم تُسعِفه. وقال إن لعنة الخطب التي جاءته في زنجبار تحققت، وهو لن يلوم أحدًا. فلو لم يُطح سلطان زنجبار الذي أهان نظامه الأفارقة، لما اعتبرته حكومات شرق أفريقيا شخصًا غير مرغوب فيه. ولو لم يقم بما قام به ولزم مكانه لعاش حيث شاء في شرق أفريقيا. لكنه ثار، ولذا صار غير مرغوب فيه. وتأمّل سُخرية الموقف مليًا: السلطان المخلوع يلقى استقبالًا كريمًا في إنكلترا[115]، بينما يطرده أبناء جلدته طرد الأجرب.

زاد الأمر ضغثًا على إبالة حين قرأ لجوزيف بيري عضو المجلس المحلي للساحل الكيني، في جريدة موأفريكا التنجانيقية في 14 آذار/ مارس 1964 مقالة يهنئ فيها كرومي من قلبه لإعلانه الفيلد مارشال أوكيلو شخصًا غير

(114) Okello, p. 194.

(115) المصدر نفسه، ص 195.

مرغوب فيه[116]. وساءه وصف بيري لسلوكه في الجزيرة بأنه مناف لميثاق منظمة الدول الأفريقية الذي يحظر استخدام العنف الفالت من الدستورية. وزاد بيري بأن على كينيا أن تحذو حذو كرومي. فاستغرب أن يكون هذا رأيًا دستوريًا من مومباسا التي جربت مثل زنجبار اضطهاد العرب للأفارقة. وتساءل، والحال كذلك، هل كان ميثاق المنظمة سيجرمه، بمنطق بيري، إذا أطاح حكم بيض جنوب أفريقيا أو أنغولا أو موزمبيق التي تستولي أقليات بيضاء على الحكم فيها مثل زنجبار؟ ولم يملك سوى لوم نفسه على ما قام به لتحرير زنجبار. وقال إنه متى ندم على ذلك صح أن يسأل بيري وحكومة زنجبار وكينيا وتنجانيقا والمنظمة أن يغفروا زلته[117]. وبدت له سخرية القدر جلية: عوّضت بريطانيا لسلطان زنجبار خسائره عن ملْكه الذي شمل ممباسا بـ 200 ألف جنيه إسترليني، بينما يُطرد هو بصفته شخصًا غير مرغوب فيه. فهو تسبب بأن يفقد السلطان نظامه، لكن مصيره كان أسوأ من مصير السلطان بما لا يُقارَن[118].

تلك أحزان الفيلد مارشال الغريب الزنيم في متاهته. ارتكب ثورة بحسن نيّة فإذا به يُخيف حتى من ظن أنهم يستحقونها، ونَدِم ندامة الكُسَعيّ.

خامسًا: أوكيلو: عبث شاذ بالتاريخ لن يجلب غير الخزي لمن يقومون به

لعل أوسع حيل الوطنية الأفريقية لتغطية جرمها في حق الزنجباريين من أصول عربية هو النهج الدؤوب لمحو اسم الفيلد مارشال أوكيلو من كتاب ثورة 1964. وصار دوره فيها غامضًا حتى وصفه عمر مابوري بـ«اللغز» الذي يستصرخ الناس لحله لأجل تاريخ سوي[119]. فحتى اللقب، فيلد مارشال، بدا للقوميين الزنجباريين شاذًا وكاذبًا. فصرف كرومي، رئيس الحزب

(116) المصدر نفسه، ص 195.

(117) المصدر نفسه، ص 197.

(118) المصدر نفسه، ص 197 – 198.

(119) Mapuri, pp. 50-51.

الأفروشـيرازي، مزاعم أوكيلو بقوله إنه لم يكن لزنجبار جيش وقت قيام الثورة فكيف يكون لها فيلد مارشال[120].

تطرف القوميـون الأفارقة فـي تبخيس دور أوكيلـو في الثورة حـدًا دمغوه بالجبـن؛ إذ ظل الحزب الأفروشـيرازي يُذيع في أدبياته أن منظّمـي الثورة قبلوا بوجـود أوكيلو بينهـم لأنـه، إن لم يفعلوا، وشـى بخططهـم الثوريـة للحكومة. ولم يكفهم هذا التشـهير بالرجل، فجاء في أدبياتهم بالنص: باختصار فإن جون أوكيلو لم يتحمل مسؤولية من أي مقدار في تنظيم الثورة التي رتب لها الحزب الأفروشـيرازي. وفـي الحقيقـة فإنه في وقفـة يوم الثـورة فقد أعصابـه، وحاول الفـرار من الميـدان ليجد مركـب صيد يحملـه إلى البـر الأفريقي ناجيًا بنفسـه. ولكنهم قبضـوا عليه وعادوا به[121]. واتفق بابو مع الأفروشـيرازي على تحجيم دور أوكيلو فـي الثورة، بل محوه. ودأب على السـخرية من ضآلـة ذلك الدور. فقال عنه إنه لم يكن أكثر من جوكي ديسكو في محطة الإذاعة[122]. كما تحدث بابـو لصحيفة إيسـت أفريـكان سـتاندرد (12 كانـون الثاني/ ينايـر 1965) عن أوكيلـو، وقال إن لقب الفيلد مارشـال مصطنـع، وإن الثوريين اسـتعملوه مذيعًا ليوحي بلكنته السواحيلية الكينية أن شرق أفريقيا داعمة للثورة[123].

تصـدى أوكيلو فـي كتابه لمن أرادوا محو اسـمه من سـجل الثـورة. فقال إن جريـدة الناشونالسـت التنزانيـة (12 كانـون الثاني/ ينايـر 1965)[124] لـم تذكـر اسـمه ضمن قائمة مجلسـها الثـوري، ولا اسـم رفيقـه المقـرّب إليه عبد الله مفارينياكـي، التجانيقي الذي حـارب في الحرب العالمية الثانية ونشـط في الحزب الأفروشيرازي. وكان مفارينياكي قد احتج على إبعاد أوكيلو من زنجبار فألحقوه به ونفوه[125]. واسـتغرب إنكار بابو دوره في الثورة، وذكّره يوم اعترف

---

(120) Clayton, p. 130, footnote 29.

(121) Martin, pp. 58-59.

(122) Lockwood, p. 23.

(123) Okello, p. 162.

(124) المصدر نفسه، ص 209.

(125) المصدر نفسه، ص 171.

في مقابلة صحافية بعد أيام من الثورة بأن أوكيلو يتمتع بسلطات وزير، وأنه قائد الثورة بينما هم قادة سياسيون[126].

اشمأزّ أوكيلو ممّا عدّه تزويرًا لتاريخ الثورة عندما أزال الزنجباريون اسمه من دفترها. وقال: «إنه لمن المحبط والشاذ أن ترى التاريخ يعبث به بهذه الطريقة التي لن تجلب غير الخزي لمن يقومون بها»[127]. ولتأكيد دوره الثوري جاء بصورة لصحيفة غازيته زنجبار الرسمية الصادرة بتاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 1964 وفيها قائمة أعضاء مجلس الثورة الثلاثيني، ومقامه بينهم رقم 12 بصفته «فيلد مارشال». وجاء مفارينياكي رقم 23 في القائمة. وحملت صورة الغازيته نفسها قائمة بالوزراء ومساعديهم. وليس ثمة وزير دفاع في القائمة بينما شُغلت الوزارات الأخرى. ووجدت أن قراءة أوكيلو لها غير ظاهر نص الغازيته؛ فهو يقول إنها حملت أسماء مجلس الثورة، تلته قائمة بالوزراء الذين كان عددهم 11، لكنهم 9 في عَدِّي لهم. وقال إنه تلت قائمة الوزراء قائمة أعضاء مجلس الثورة الأربعة عشر وتصدّرها اسمه. وليس في الصفحة التي جاء بها من الغازيته قائمة بالأربعة عشر عضوًا في مجلس الثورة. أمّا أعضاء مجلس الثورة الذين تصدروا الصفحة، فهم ثلاثون جاء ترتيبه فيهم الثاني عشر. ويبدو أن الحديث هنا عن مجلسين للثورة، أو أكثر، لخضوع هذا المجلس للجرح والتعديل مرارًا. ثم زاد بأن جريدة الناشونالست ذكرت 12 عضوًا هم نواة المجلس، لكنها أسقطت اسم اللواء مفارينياكي الذي قاد الفرقة الرابعة بصحبة أوكيلو لمهاجمة نقطة زيواني للشرطة، وكانت الهدف الصعب[128].

بلغ محو أوكيلو من مشهد الثورة بالقوميين الأفارقة والماركسيين حدًّا دفع مابوري، من كتّاب تنزانيا، أن يتدارك المنكرين ويرد للفيلد مارشال ما له. فبدا لمابوري أن أوكيلو كان ينفذ خطة موضوعة سلفًا. وهذا ما أوفاه أوكيلو عرضًا ورصدًا في كتابه عن ثورة زنجبار. ثم تصدى مابوري لأنواع «التزوير»،

---

(126) المصدر نفسه، ص 147.

(127) المصدر نفسه، ص 163.

(128) المصدر نفسه، ص 162 - 163.

لو شـئنا، التي كتبت للثورة تاريخًا خـلا من ذكر أوكيلو. فقـال إن هناك من يزعم أنه زج باسـمه في لجنة الثورة الأربعة عشـرية قبيل سـاعة الصفر بقليل. وأضاف أنـه ربما اتفق للمرء هذا التقويـم من قراءة مذكراته الثورة فـي زنزبار التي بدا فيها أنه دُعي إلى اجتماعـات باكرة لتلك اللجنة. لكن الرجل ظل يزعم أنه من أسـس لجنة الأربعة عشرية بل كان قائدها أحيانًا[129]. وأشار مابوري إلى كتابات تاريخية رسمية عن الثورة خلت من اسـمه. ومثال ذلك ما نشرته جريدة الناشونالست في 12 كانـون الثاني/ ينايـر 1965، بعد توحيـد تنزانيا في أيار/ مايـو 1964 التي لم تذكر اسمه ضمن قائمة مجلس الثورة الأربعة عشرية. وللمفارقة، بحسب مابوري، حوت قائمة الصحيفة اثني عشر اسمًا فقط، مع معرفة الجريدة بأنه تكوّن من أربعة عشر عضوًا. وأشـار إلى ما يشكل تزويرًا للسجل حين أسقط بعضهم اسم أوكيلو من المجلس، وأحلّوا محله واحدًا لا بيّنة على أنه كان في المجلس[130].

وعزا مابـوري الغموض الـذي يحيط بـدور أوكيلـو إلى «فقدان الشـفافية البادي عند قسـم كبير ممن نتوقع بغير شـطط أن يعرفوا الحقيقة. وصارت سُـنّة في زعماء مشـهود لهم في الثورة أن يتهربوا من السـؤال متى طرأ ذكر أوكيلو». وذكـر من هؤلاء القـادة بابو. فبابـو كثير التناقض فـي حديثه عـن منزلة الرجل. فوصفه مرة سـاخرًا بأنـه رجل «صار هـواه المذياع يرسـل التهديـد الثوري تلو التهديـد بأمـل أن يلقي الرعب فـي قلوب مسـتمعيه»[131]. في حيـن قال أعضاء من مجلس الثورة الأربع عشـري إنه جاء في دقائق الثورة الأخيرة منتهزًا سانحة تكليفه مع آخر لإدارة الإذاعة فسـرق الأضواء علمًا بأن الثورة كانت قد نجحت من دونـه.وكان تكليفـه الأصل أن يـدرب ثـوارًا جاهزين عند محطـات الوقود لحرقها متى فشلت الثورة[132]. واعترف عمر لأوكيلو بدوره القيادي متى سألت

---

(129) Mapuri, p. 50.

(130) المصدر نفسه، ص 52.

(131) A. M. Babu, «The 1964 Revolution: Lumpen or Vanguard?,» in: Abdul Sheriff and Ed Ferguson, eds., *Zanzibar under Colonial Rule*, Eastern African Studies (London: J. Currey; Nairobi: Heinemann; Dar es Salaam: Historical Association of Tanzania; Athens: Ohio University Press, 1991), p. 241.

(132) Mapuri, p. 51.

قيادة الثـورة، فتجدهـم يقولون إنه لـم يكن عضوًا في المجلس الثوري فحسـب، بل كان مهندسًـا مميزًا من مهندسـيها. وقال إنه حتى بابو يقر بدور لأوكيلو متى ترك عادة الإنكار. ومن إقراراته قوله إن أوكيلو، زعيـم الرجرجة الرثة، قاد فرقته من اتحاد شـباب الحزب الأفروشـيرازي الغاضبين الذين كانت خطتهم الأصل حـرق مدينة زنجبار لخلق حالة قصـوى من الفوضى الاجتماعيـة[133]. وخلص مابـوري إلى أنه لن يُكتـب للثورة تاريخ مسـتحق بغير ذكر أوكيلـو، بل العرفان بـدوره المفصلـي فيهـا. فالدلائـل ناطقة بـأن الرجـل كان واحـدًا مـن العوامل الحاسمة في فوز الثورة[134].

سـيكون قبول القوميين الأفارقة بنظام كرومي (1964 - 1972)، وغضّهم الطـرف عن سـوءاته ذنبًا معلقًـا على رقبتهـم للتاريـخ. وكان كليتون قـد اعتذر لهم عن خضوعهم الذي سـبق لأوكيلو بقولـه إن العناصـر المتعلمة في الحزب الأفروشيرازي قبلت بالانجرار وراءه بمزيج من الخوف والرغبة في تقليل سفك الدمـاء[135]. لكن قبولهـم بطغيان كرومي، المعروف أنه أقام دولة بوليسـية شـقِي منها أهل زنجبار شـقاء كبيـرًا، طال حتـى اغتيالـه[136]. وعلى الرغـم من مزاعم اطراح الأعراق وفتنتها في خطب الرجل، فإن حكومته مارست اضطهادًا واضحًا ضد العرب والهنود وأهل جزر القمر. وأسرف مرات في مشاريع يوتوبية للتسوية العرقية مثل عودته إلى نهج الجمعية الأفريقية القديمة في معاداة الهوية الشيرازية على الرغم من وجودها في اسـم حزبه: الحزب الأفروشـيرازي. فأكره 18 ألف زنجباري على توقيع إقرارات بأنهم ليسـوا شـيرازيين، أو أنهـم لا يعرفون معنى لكلمة شـيرازي حتى. وفي العام نفسـه، 1970، بلغت فضيحة الزواج القسـري كما مرّت، وبُنيت على بلاغيات الحزب الحاكم القاضية بتمكين الرجل الأفريقي مـن المرأة العربيـة[137]. وبلغ من تمام خضـوع زنجبار لكرومي حـدًّا قال مارتن

---

(133) Babu, «The 1964 Revolution,» p. 240.

(134) Mapuri, pp. 50-51.

(135) Clayton, p. 81.

(136) قالـت عنه لوكـوود إنه "أدخـل زنجبار فـي عصر فظ من مصادرة حقوق الإنسـان خشـي الناس فيه على حياتهم في أي دقيقة من يومهم". انظر: Lockwood, pp. 24-25.

(137) Glassman, p. 289.

إنه ربما أعيانا تفسيره[138]. واستغرب مارتن تمسك نايريري بكرومي بخطاياه الكثيرة؛ فمن جهة، أفرغ الاتحاد مع تنجانيقا من كل سلطان على زنجبار، وعطّل قوانين تنزانيا الفدرالية، حتى إن التنجانيقي لم يكن يسمح له بدخول زنجبار بغير إذن مُسبق. ولم يسمح لتانو، الحزب الحاكم في البر، بممارسة نشاط في الجزيرة[139]. ومن الجهة الثانية كان مصدر حرج كبير لنايريري. وانتقده برفق حين أزكمت إجراءاته الفاجرة للتسوية العرقية بإجبار بنات العرب والهنود والفرس على الزواج بمن تقدم إليهن بغير اعتبار لرغبتهن[140].

إن القومية الزنجية الأفريقية لن تتخلص من هذه التركة في قبول الدنية في مشروعها تحت كرومي ما لم تُسلّم بأن «هولوكوست» العرب كان مُبتدأ طريقهم إلى الخزي والتبذل الذي اكتمل تحت الرجل.

سادسًا: «هولوكوست» العرب: نهاية السياسة

جاء غلاسمان في كتابه بطرح مميز للعلاقة بين الذواكر العرقية التاريخية والإبادة الجماعية، فتجد لذاكرة الرق العربي حكايات متعددة عند الفيلد مارشال وقوميين زنوجيين آخرين. فهي في نظر كثيرين بؤرة ذات برمجة مستديمة لوقوع الإبادة الجماعية كما في زنجبار. ومتى ساغ الربط البسيط بين الذاكرة والثأر صارت الإبادة الجماعية متيسرة التبرير بالنظر إلى الذاكرة. لكن غلاسمان يرى أن الإبادة الجماعية واقعة معاصرة بنت سياسة معاصرة تستدعي التاريخ (مثل الرق العربي) بصور ذكية وشتى لتتنزل بأغراضها الآنية الشاغلة على الأرض. فمتى قلنا إن الرق العربي ذاكرة أفريقية لا محيد عنها تتفجر من تلقاء نفسها في ظرف تلقائي قفلنا الباب أمام بناء علاقات عربية - أفريقية غراء لأنه لا معقب على قدر الذاكرة، ولا راد لسلطانها. لذا كان الجدل الذي رآه غلاسمان قائمًا بين الذاكرة العرقية، ومستحدَث المعاصرة مدخلًا أنسب لفكرنا الاستراتيجي حيال أفريقيا.

---

(138) Martin, p. 62.

(139) المصدر نفسه، ص 59.

(140) المصدر نفسه، ص 69.

من رأي غلاسمان أن النازع إلى قتل الآخر العرقي في الإبادة الجماعية، مهما يبدُ لنا من تلقائيته، لا يقع وجوبًا متى توافر خطاب عرقي يبخس إنسانية ذلك الآخر. كما لا يقع ذلك النازع، بالقدر نفسه، من ينابيع أرومة عرقية غائرة، فلا يقع التطهير للأعراق لأن الأعراق متشاحنة ولا تطيق واحدها الآخر. قال مارتن لوثر كينغ إنه قادر على العيش وهو مبغوض من الآخر، لكنه لن يأذن له ليجعل من بغضائه سببًا لانتقاص مواطنته.

عليه، ليست الإبادة الجماعية مثل الجبل البركاني الذي يخمل حتى تفرفر فيه الذاكرة الجيولوجية فيتفجر. الإبادة الجماعية لا تقع من بغضاء مرسلة، ولا من ذاكرة تاريخية مؤثلة مثل الرق العربي في حالنا. ومن دون التقليل من مؤثر التاريخ والخطاب العرقي، الإبادة الجماعية هي ثمرة شغل منظم صعب تقوم به الجماعة أو الدولة. والخطاب العرقي المرسل يحوي إمكانية التفجر في مذابح عرقية، لكنها إمكانية تنتظر من يشعل الفتيلة. وللتدليل أنه كان وراء محنة زنجبار مثل ذلك الشغل، نبّه غلاسمان إلى أن المذابح توقفت منذ أُبعد أوكيلو من المسرح في آذار/ مارس 1964، واحتل كرومي ورفاقه دست الحكم. فلم يبق كثيرون في الحكومة الثورية راغبين في دق أعناق العرب وتضريج الجزيرة بدمهم[141]، مع أن ذاكرة الرق هي هي لم تتغير.

لا يعتقد غلاسمان في مواصلة توزير الاستعمار لتمظهرات العرقية الأفريقية العنيفة. فليس ثمة نقطة في الماضي الاستعماري البعيد أو القريب نُعيّنها لمنشأ العرق لنقول إنه مكث بين الناس منذ ذلك التاريخ. وحلقات العرقية لا تتصل وتطرد لمجرد حضور ذاكرة عرقية شقية بين الناس، بل لأننا نُعيد صنعها مرة بعد مرة. فإبادة زنجبار الجماعية ثمرة مُرّة لسياسات اكتنفت نيلهم الاستقلال في كانون الأول/ ديسمبر 1963. واختلف الزنجباريون بقوة على أي الطرق يسلكون في بناء الدولة المستقلة: ما صورة المواطنة فيها؟ من له سلطانها؟ وعلى أي أسس؟ وأيقظت خلافاتهم قبيل الاستقلال في عام 1963 فتنة الذواكر العرقية التي كانت نائمة[142]. والسياسة التي طغت فيها

---

(141) Glassman, p. 284.

(142) المصدر نفسه، ص 287.

كراهية العرب خلال تلك الخلافات، فصورتهم بصفتهم أجانب، ليست مجرد من ماضي نخاسة العرب، لكنها خلق جديد «سمكرها» مفكرون سياسيون يستدعون جزئيًا صورًا ومفازع من حقيبة الماضي لحسم الخلاف الماثل لمصلحتهم. وعليه، فالعرقية في الواقع ثمرة خطل حديثة قائمة على قدم وساق لا تُعيد إنتاج التوترات القديمة بقدر ما تحاول مقاربة توترات جديدة[143].

سننظر إلى سياسات زنجبار المعاصرة في تلك الفترة التي أشعلت فتيلة الإبادة الجماعية وواتتها الذاكرة العرقية. وسنعرض سياستين عريضتين: **أولاهما** التدافع الانتخابي للكتل السياسة والعرقية منذ منتصف الخمسينيات؛ **وثانيتهما** طابع التحليل الماركسي القوي الذي ساد بشأن طبيعة الصراع الاجتماعي في زنجبار تلك الفترة.

سابعًا: الانتخابات التي ما بعدها أخرى

يسمّي الزنجباريون السنوات الأخيرة من الخمسينيات وأوائل الستينيات، قبل عام 1964، «زمان السياسة»، ويعنون به زمان توطّن الشقاق بينهم. كانوا قبلها آمنين، أو قل مستسلمين لروتين حياتهم، كلٌ في نطاقه الإثني، بينما ربطتهم في المعاش علاقات اقتصادية غير متكافئة في شأن زراعة القرنفل والحقوق فيها، لكنها محتملة. وجاء ذلك الاقتصاد المزدهر بأفارقة البر لينتفعوا منه. وحملوا معهم بذور الحركة الوطنية القومية من القارة مع أنهم كانوا يحسبون أن مكوثهم في زنجبار موقت. ثم تدهورت سوق القرنفل في أواخر الخمسينيات، وتردّت أوضاع من أسعدتهم قبلًا[144]. وشكل هذا التوتر الاقتصادي بعد أمنٍ إطارًا لنزاعات «زمن السياسة» الزنجباري.

عرض بابو بشكل سلس تاريخ الخميرة الانتخابية في زمن السياسة التي لابست سياسة العرق، فأضرمت العنف (1989، 1991). وتنازعت الانتخابات في زمن الخلف ذلك الأحزاب في مناخ هستيري دموي أحيانًا،

---

(143) المصدر نفسه، ص 288.

(144) Clayton, pp. 37-38.

استدعت فيه الأطراف المؤلبة التواريخ العرقية من مثل الرق العربي، وتعانفت جدلًا حول هوية زنجبار ومن يستحق مواطنتها ومن لا يستحق. وفي هذا مصداق لكلمة غلاسمان من أن الذاكرة العرقية لا تتفجر وحدها فتطهر الأرض من العرق الآخر؛ فهي لا تنفث حممها إلّا في سياق مبتكر مثل الانتخابات التي تحتاج فيها الأطراف إلى بيّنات من التاريخ على سداد رسالة كلٍّ منها للأمّة.

خاض الانتخابات ثلاثة أحزاب بشكل رئيس. أولها حزب زنجبار الوطني الذي تكوّن في إطار النضال ضد الاستعمار مستلهمًا القدوة في أفريقيا العربية الناصرية وأفريقيا السوداء[145]. ومع أن الحزب مُصَنَّف باعتباره حزب العرب، فإن العرب، في قول بابو، في زنجبار «كفّوا أن يكونوا عربًا منذ وقت طويل». وصار عسيرًا أن تفرق بين العربي والأفريقي للتزاوج المختلط. فأكثر العرب وُلِدوا لرقيق سابق[146]. ومع حرص الحزب على توطيد صلته بأفارقة الجزيرة، إلّا أن تكوينه وخطابه العربي أرابا أفارقة، فنظروا إليه باعتباره حزبًا للملّاك العرب[147]. واحتفظ مع ذلك بتأييد جماعة منهم بخطابه الإسلامي، بل أمَّن ولاء قسم من سكان الجزيرة الأصليين قبل وفود العرب والشيراز وأفارقة البر إليها. وتجذّرت الوطنية في الحزب الذي واظب على الدعوة إلى استقلال زنجبار من الاستعمار الإنكليزي. لذا دس الإنكليز له عند الإقطاعيين العرب (بزعم أنه سيهدم امتيازاتهم) وعند الهنود (بزعم أنه ضد الهنود)، وقالوا للشيراز الأفارقة إنهم عرب يريدون جلاء الإنكليز ليخلو الجو فيتحكمون فيهم[148].

كان الحزب الثاني هو الحزب الأفروشيرازي الذي قام على جمهرة من سكان المدن في زنجبار من ذوي الأصول الشيرازية، وتلك التي من بر أفريقيا، ومن بعض سكان زنجبار الأصليين. ووقف ضد أي تطورات دستورية تؤدي

(145) A. M. Babu, «The Background to the Zanzibar Revolution,» in: Amrit Wilson, *US Foreign Policy and Revolution: The Creation of Tanzania*, Introduction by A. M. Babu (London: Pluto Press, 1989), p. 143.

(146) المصدر نفسه، ص 144.

(147) Clayton, p. 41.

(148) Babu, «The Background to the Zanzibar Revolution,» pp. 145-146.

إلى الاستقلال لبؤس استعداد زنجبار سوى العرب منهم له. وشذ أفارقة زنجبار بذلك عن بقية أفريقيا السوداء في أنهم لم يستعجلوا التحرر من الاستعمار الإنكليزي. فمن المفارقة هنا أن الحزب الأفروشيرازي الزنجباري الذي يعتقد في أرومته الأفريقية هو الذي كان يستبقي الإنكليز في زنجبار ويؤجل موعد الاستقلال في مخالفة واضحة لوجهة القارة السوداء آنذاك. فالحزب جعل شعاره خلال الحملة الانتخابية «يوهورو زويا» (لا للحرية الآن)[149]. ووجد المناصرة في خطته للبطء بالاستقلال من الرابطة الهندية المحافظة لغلبة التجار ورجال الأعمال فيها[150]. لكن الأفريقية الجامعة أدركت الأفروشيرازي فحثته ليركب قاطرة الاستقلال. وكانت ذروة هذا الضغط خلال انعقاد مؤتمر تضامن شعوب أفريقيا في أكرا في غانا (1958). وسبق حزب زنجبار الوطني بدعوة الأفروشيرازي إلى تكوين جبهة متحدة قبيل انعقاد المؤتمر. وضغط نايريري على الأفروشيرازي ليذهب إلى غانا، ويتفق مع الوطني. وأثمر مزيد من الضغط الأفريقي بقيادة كوامي نكروما، رئيس غانا بمبادئه الواضحة في الأفريقية الجامعة، فقبِل الأفروشيرازي أن يلتزم باستقلال زنجبار. لكنه اشترط على الوطني، أنه متى ما تحالف معه لنيل الاستقلال أن لا يتعامل مع من ينشقّ منه بسبب تغيير موقفهم من الاستقلال[151]. وتواثق الحزبان على برنامج وطني للحكم الذاتي جلب المتاعب لكليهما. فعضوية الحزب الوطني لم تر جديدًا تتقارب به مع الأفروشيرازي. وكثيرون من أعضاء الأفروشيرازي، من الجهة الأخرى، لم يروا سببًا لتغيير الموقف من الإنكليز ليخلو الجو لسيادة العرب. فانقسموا في عام 1959. وتكوّن الحزب الثالث، حزب شعب بمبا وزنجبار، ومعقله في بمبا، وغلب فيه الشيراز، وتحالف مع الوطني في الآخر. واستفز حنث الوطني بعهده الأفروشيرازي، فوقعت بينهما صدامات دموية في عام 1962 و1964[152]. وخرج يسار الحزب الوطني الماركسي بقيادة بابو عليه

(149) المصدر نفسه، ص 146.

(150) المصدر نفسه، ص 150.

(151) المصدر نفسه، ص 148 - 149.

(152) المصدر نفسه، ص 151.

لأنه، بنكثه العهد، سعَّر التناقض الثانوي بين الوطنيين وكسر وحدة الصف ضد الاستعمار[153]. كما ساء اليسار تقارب الوطني مع حزب شعب بمبا وزنجبار الذي ظل يضغط على الوطني ليتخلص من اليساريين[154]. وبخروج حزب شعب بمبا وزنجبار على الأفروشيرازي صار الأخير يعتمد أكثر فأكثر على أفارقة البر والجمعية الهندية وحزب تانو التنجانيقي[155].

بين عامي 1956 و1963 تواترت خطط دستورية لمنح زنجبار استقلالها باعتبارها ملَكية دستورية برلمانية. وجرت أول انتخابات لتلك الغاية في عام 1957. وكان خطاب الوطني يركز على الوطنية الزنجبارية الإسلامية لعزل أفارقة البر، بينما دار خطاب خصومهم، في الأفروشيرازي، حول غربة العرب عن أفريقيا[156].

فتح زمان السياسة الباب للسياسة العرقية، في قول بابو، حتى طردت من الحقل كل سياسة أخرى[157]. فاستفحلت وطنية البر الأفريقي في الأفروشيرازي في وجه محاولات الوطني عزلهم عن العملية الانتخابية. وكانت مواطنة أولئك الأفارقة مثار خلاف. ورث الوطني عن الإنكليز فرزهم لهم باعتبارهم جماعة على حدة. وعليه عدّهم الوطني منذ قيامه جماعة من «موقتي الإقامة»[158]. وجاء القانون الانتخابي بعزلهم لأنه قصر التصويت والترشيح على من كان من رعايا السلطان[159]. وإلى جانب السياسة تدهور اقتصاد القرنفل، فأفسد العلائق العرقية. طرد العرب قُعداء مزارعهم من أفارقة البر. وفي سياق هذا النزاع نمَّى الأفارقة في الأفروشيرازي شعار «الأرض لنا والأشجار لكم»، رغبة في استرداد أرضهم من مغتصبيها العرب ومعمريها. وامتد النزاع إلى النقابات، فصار

(153) المصدر نفسه، ص 152.

(154) المصدر نفسه، ص 153.

(155) المصدر نفسه، ص 152.

(156) Clayton, p. 41.

(157) Babu, «The Background to the Zanzibar Revolution,» p. 155.

(158) Clayton, pp. 39-40.

(159) المصدر نفسه، ص 41، الهامش 38.

لكل حـزب كتلته النقابية التي تتبـع خطة حزبها الأثير[160]. وتفاقم الاسـتقطاب العرقـي بين زنجباريـي الجزيرة وزنجباريـي البر. وكاد (حـارب) أفارقة زنجبار الأفروشـيرازي حتـى أوقفـوا كرومـي، زعيمـه، أمـام المحكمـة بوصفـه غيـر زنجبـاري[161]. وأدت المحاكمـة التـي برّأتـه إلى خروجـه زعيمًا لأفارقـة البر، مستفيدًا من صورته بصفته ضحية لسوء طويّة العرب.

ازداد الشـقاقُ قـوةً بيـن عامـي 1960 و1963، وعبّـر عـن نفسـه فـي الانتخابات التي جرت في عـام 1961. وصدر قبلها دسـتور 1960 الذي رتّب لقيـام مجلس تشـريعي أعطى حـق التصويت للنسـاء، وميّز الحـزب الفائز بحق تكوين الـوزارة. لكن انتخابـات كانـون الثاني/ يناير 1961 انتهـت بالتعادل بين الوطنـي والأفروشـيرازي[162]. وكان يمكـن لحزب شـعب بمبا حسـم المسـألة بالتحالف مع أيٍّ منهما، ولكن نوابه توزعـوا على الحزبين ولـم يغيروا من طبيعة التعـادل. وعليه أعيدت الانتخابات في حزيران/ يونيـو 1961. وجرت في مناخ مشـحون؛ فالأفروشـيرازي يتّهم الوطني بأنه معاد للأفارقة وأنـه رافض الدخول في اتحاد دول شـرق أفريقيـا وأنه شـيوعي. وكان يرفع في مناسـباته صور كنياتا ونايريري وأعلام حزب تانو التنجانيقـي. وروّج الحزب الوطني للوحدة الوطنية والإسـلامية، بينما زعم حزب شـعب بمبـا أنه الـذي يمثّل مصالـح الزنجباريين الأصليـن حقًـا. وبلغت حمـى الانتخابـات أشـدّها واصطـرع شـباب الحزبين جسديًا. ونشأت حالة من هستيريا الدعاية. ولتبغيض الناس في البر الأفريقي، قال الوطني إن ذلك البر سـتكون له الكلمة العُليا متى فاز الأفروشـيرازي، وستصبح زنجبـار منطقة إدارية عليها مفتش مسـيحي موفـد من نيروبي ودار السـلام، وإن الأفارقة من البر سـيغزون الجزيرة ويُغرقون أهلها. وجدد الأفروشيرازي حديث

(160) المصدر نفسه، ص 42.

(161) لـم يعرف الناس عنه الشـيء الكثير. فهـو ادّعى أنه زنجبـاري ولد فيها عـام 1905. لكن زعمه لقّته غائلة شـك، لاعتقاد كثيرين أنه جاء إلى زنجبار طفلًا من ملاوي، وتعلم في المدرسـة الأولية بزنجبار، وتركها عندما بلغ الخامسة عشـرة من عمره ليعمل في السفن التجارية. وعاد عام 1938 ليصير زعيمًا للحزب الأفروشيرازي، انظر: Martin, pp. 62-63.

(162) Clayton, p. 41.

رق العرب وخَصي الرجال وإفراغ حشا الحوامل وخدمة النساء للعرب يمسحن الأرض عرايا عن نهودهن. وقُتل في الصدام 65 عربيًا من جملة 68، وأُرسلت فرق بريطانية من كينيا لحفظ الأمن. وفاز تحالف الوطني وبمبا[163].

لما كان الأفروشيرازي قد نال 1000 صوت زيادة على الحزبين الفائزين بالمقاعد، رفض النتيجة، واتّهم العرب بتزويرها لمصلحتهم. وطلب انتخابات جديدة جرت في تموز/ يوليو 1963[164]. وسبق الانتخابات خروج حزب الأمة عن الوطني، متّهمًا قيادته بأنها سلطانية وعنصرية، وتمثّل مصالح طبقة العرب العليا. ومات قبل الانتخابات سلطان عبد الله، وحل محله سلطان جمشيد الذي كشف عن ضعف تمثل في إلقاء ثقله بجانب العرب والوطني بما فارق به تقاليد الحيدة النسبية التي أرساها جده سلطان سعيد[165].

جرت الانتخابات المُعادة في جو أقل هستيرية من سابقتها، لكن الرصيد التاريخي العرقي تطاير في سماء الحملات الانتخابية. فاستمد الوطني دعايته من الدفاع عن العقيدة والسلطان. ومع حديثه عن تكافؤ الفرص والتزامه بالأفريقية الجامعة، استمات عند أنه حزب النظام والقانون. وكان الأفروشيرازي يخص الإسلام والسلطان باحترامه، إلّا أنه شدّد على التسوية وتوافر فرص التعليم للأفارقة، وفرص التوظف في الخدمة المدنية. وتراشق الحزبان بمقتطفات من نصوصهما: الوطني يقرأ من القرآن والأفروشيرازي يُعيد إنتاج فظائع الرق العربي. وفاز بالمقاعد تحالف الوطني وبمبا بأصوات قلّت عمّا ناله الأفروشيرازي ليعود الأخير إلى اتهامات التزوير[166].

لم يكن الأفروشيرازي بحاجة إلى اليأس من الديمقراطية ليثور في كانون الثاني/ يناير 1964 بالوكالة والدم. وخلص كلييتون إلى أن مؤشر الإحصاءات

(163) المصدر نفسه، ص 44.

(164) المصدر نفسه، ص 44.

(165) المصدر نفسه، ص 46.

(166) لم يقبل كلييتون منطق الأفروشيرازي في زعمه فساد الانتخابين بدفع حسن التأسيس، انظر: المصدر نفسه، ص 45 و47، والهامشين 43 و46 على التوالي.

دلـل علـى أن الانتخابـات هي لعبـة الأفروشـيرازي للحكـم إذا ما صبـر. لكن انتخابـات 1961 و1963 أزهـدت زنجباريـي بـر أفريقيـا وغيرهم فـي الطريق البرلمانية، وصار من قناعتهم أن انتخابات عام 1963 سـتكون آخر الانتخابات التـي يُجريها الوطنـي. وصـار الاسـتقلال الممنوح فـي كانون الأول/ ديسـمبر 1963 استقلالًا للعرب فقط (يوهرو وا أورابو تو)[167]. ومن سخرية التاريخ أن الحزب الأفروشـيرازي هو الذي حجب الانتخابات عن زنجبار منذ عام 1964 حتى عادت بصورة وئيدة في عام 1985.

ثامنًا: ماركسية الجزر الغافية

كانت الماركسـية التي أشـاعها حزب الأمـة بزعامة بابو مـن الخمائر التي دخلت في صناعـة نكبة العرب في ثـورة 1964. وهي ماركسـية نزعت «فتيلة» العِرق من شبكة العلاقات الاجتماعية السياسية بتركيزها المفرط (بل الأحادي) على الصراع الطبقي وأساسه المادي.

من رأي بابو أن الذي نظم ثورة 1964 ونفّذها هم شـباب الأفروشيرازي، وكانـت قيادتهم قـد فجعتهـم بهزيمتها فـي انتخابـات 1963. وغَبّنهـم حقًا أن حزبهم فـاز بأغلب أصـوات الناخبيـن (54.3 فـي المئة)، حصل بهـا على 13 مقعـدًا فقـط، بينمـا فـاز بالحكم تحالـف حـزب زنجبـار الوطنـي (12 مقعدًا) وحـزب زنجبار وبمبـا الشـعبي (6 مقاعـد) اللذين لـم يحصلا على غير نسـبة 45.7 في المئة من الناخبين[168]. وهو وجه للريبة، لكنه لا يُنافي الدستور الذي جعل الحكم للغالب بالمقاعد، لا بالأصوات.

لم يعبأ بابو ليعتبر التكوينات العرقية الحادة التي التبسـت معاش الناس في زنجبار، وكنا عرضنا لها أعـلاه، فتمترس في تحليله الطبقي بلا وازع. ومن رأيه أن ثورة 1964 هي ثورة البروليتاريا الرثّة[169] بما عرفت به تلك البروليتاريا من

(167) المصدر نفسه، ص 49.

(168) المصدر نفسه، ص 47.

(169) Babu, «The 1964 Revolution,» p. 239.

محدودية وسلبية. وقال إن الذي قاد الثورة هو أوكيلو، رأس الرثاثة، الذي لم يكن ليطمع في أكثر من أن يهجم وعصاباته الشابة على مدينة الحجر، مدينة العرب، وحرقها لخلق فوضى اجتماعية عظيمة. ومع اعتراف بابو بأن حزبه لم يطلق رصاصة في بدء تلك الثورة، فإنه تدخّل لاحقًا وقلب تلك الفكرة الفوضوية إلى انتفاضة لقلب النظام القائم. فتدخّل حزبه في الوقت المناسب وبإمكاناته القيادية والفكرية والتعبوية لتفادي تردّي الوضع القبيح الذي صنعته البروليتاريا الرثّة، وهو مذبحة العرب، إلى الأسوأ، كأن هناك أسوأ من ذلك وأرذل. فوسَّع الحزب دائرة مطلب الثورة من مجرد الكراهية الرثّة للعرب وامتيازاتهم إلى ثورة بأفق اجتماعي وسياسي واقتصادي رحب[170].

بابو منكر كبير للمحرقة العربية. وأعفى بذلك الماركسية من الخوض في ديناميتها، بما في ذلك العرقية التي فتحت على العرب أبواب الموت. فالمحرقة لم تقع في قوله لأن حزبه منع وقوعها. وهي غير موجودة إلّا في الدعاية العربية (الصادرة عن دول ملوك العرب). وهي دعاية استندت إلى مزاعم أوكيلو الشاطحة عبر الإذاعة عن آلاف الضحايا التي رمى منها أن يروّع مستمعيه كما تقدم، لكن رقم الضحايا في قوله قليل؛ فليس ثمة ضحايا في جزيرة بمبا وأكثر ضحايا أونقوجا نجمت عن تصفية الثأرات الشخصية، ولقي المجرمون جزاءهم حين قُبض عليهم. وعاد على إعلام أوكيلو الكذوب، فقال إن الرجل وقع في حب الإذاعة، وظل يخاطب الأمة على رأس كل ساعة ليعلن لمستمعيه قرارات متناقضة عن عمل المجلس، ويلوّح بالتهديد الذي لا ينِي. لكن كادر حزبه، الأمّة، تمكّن من تحرير محطة الإذاعة الوطنية من قبضة أوكيلو، وتولّى قيادة العمل الإعلامي واصطدم بعصبه خلال تأمينهم الشوارع[171].

ينزع بابو العرقية من ثورة 1964 بتعليق عنفها ومذابحها للعرب على «رثاثة» طبقة ما. وهو هنا متوافق مع صفوات كثيرة تعتقد أن العرقية هي حظ

(170) المصدر نفسه، ص 240.

(171) المصدر نفسه، ص 242.

العامة من السياسة. وأعرض بابو عن تحليل جبر العرق في ثورة زنجبار حتى وهو يقرر أنه كل ما تبقى للصفوة، قبل العامة، من السياسة في زمان السياسة في زنجبار. فخلص بعد عرض دقيق للاستقطاب السياسي بين الزنجباريين، ممثلين بالحزب الوطني وحزب شعب بمبا، وأفارقة البر الذين عبّر عنهم الحزب الأفروشيرازي، إلى أن العرقية لا السياسة كانت هي سيدة الموقف. وصار صوت الداعين إلى طرق السياسة بالتحليل الطبقي من أمثاله صوتًا في البرية[172].

على الرغم من محو بابو العرقية من خارطة الصراع الاجتماعي في زنجبار، فإنه لم يزد على كونه «عربيًا» في نظر أهل الأعراق. فلفت أوكيلو النظر إلى أن بعضَه عربيٌ، ومؤيد عظيم للعرب في حزبهم حتى طردوه منه بسبب التصرف غير المشروع بأموال للحزب. ولم تزد عضوية حزبه، الأمّة، على 120 عضوًا لا تأثير لهم في سياسة الجزيرة. حلّته الحكومة قبل الثورة، وهرب بابو إلى دار السلام. وانتقد أوكيلو سياسات الحزب الراديكالية والاشتراكية في حين كانت الحاجة آنذاك إلى الفعل الثوري لا إلى نظرية اشتراكية[173]. من جهة أخرى، قال كلييتون إن نصراء بابو في حزب الأمّة تكوّنوا من الشبان العرب من الطبقة الوسطى ممّن شغفوا بالاشتراكية العربية والماركسية[174]. وبدا لمعظم الأفارقة أن هجوم بابو على زعماء الحزب الوطني باعتبارهم مـلّاك أراضٍ يُبذّرون الفتنة بين الطبقات الاجتماعية العاملة «مجرد شكلة بين الجماعاتِ العربية»[175]، فالعرب عندهم سواء، فلاحهم والإقطاعي.

مؤكد أنه لا غبار على تطبيق الماركسية في النظر إلى المجتمع الزنجباري وسياساته. لكن التذرّع بطبقية النظرية للتغاضي عن السياسة العرقية التي تلتبس الصراعات الطبقية مثل التي وقعت في زنجبار خدمة بائسة لكل من

---

(172) Babu, «The Background to the Zanzibar Revolution,» p. 156.

(173) Okello, p. 93.

(174) Clayton, p. 59.

(175) المصدر نفسه، ص 61.

الماركسية والعلم بالمجتمع الزنجباري. صدمني بابو الذي لم يطرف له جفنٌ لـ«هولوكوست» العرب في ذلك المجتمع فحسب، بل راح يُروّج لثورية حزبه الماركسي الذي قفز فوق عربة «ثورة» لم تحتج إلى ثاقب ماركسيته. وأراد أن يبني بتلك الثورة التي هو ضيف عليها، مجتمع الاشتراكية بغضّ النظر عن الدم المُراق هدرًا وظلمًا. وانتهى بابو بالنتيجة إلى أنه أدّى دور المُلقن لكرومي بالشعار الثوري ليبني واحدة من أبشع دكتاتوريات أفريقيا البوليسية، شقي منها أهل زنجبار شقاءً كبيرًا.

إن حبل ركوب الثورات المعارة قصير؛ فمع ادّعاء بابو استتباب الأمر لفكرهم بعد إزاحة طغمة أوكيلو في آذار/ مارس 1964، لم يبق وأركانه في زنجبار أكثر من شهر واحد بعد تلاشي الفيلد مارشال، إذ تخلّص منهم كرومي بتوحيد زنجبار مع تنجانيقا في نيسان/ أبريل من العام نفسه، و«نفى» من لم يثق بهم مثل بابو، إلى وظائف سياسية من الدرك الأسفل في الحكومة الفدرالية في دار السلام. ومع تواتر احتجاج بابو بأن وحدة زنجبار وتنزانيا مقصودة من الإمبريالية العالمية لإطفاء نور الاشتراكية الزنجبارية القدوة لكل أفريقيا، فإنه قبِل بها مُكرهًا لا بطلًا في لحظة من لحظات ثوري يُؤثر السلامة، ويُؤجل المعركة مع العدو إلى ما لا نهاية. ونقلت السفارة الأميركية في دار السلام في رسالة استخبارية بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 1964 واقعة اجتماع كرومي ببابو ليبلغه أن مجلس الثورة اتخذ قرارًا بالوحدة (الواقع هو قرار كرومي وحده)، وأن عليه أن يوافق أو يستقيل(176)، فطأطأ الماركسي رأسه وبصم على الوحدة. وواصل العمل في وظائفه الدنيا في دار السلام حتى وقع اغتيال كرومي في عام 1972، فصار مطلوبًا لحكومة زنجبار، وأطلق ساقيه لريح الهجرة، يروّج لنفسه بصفته ضحية استعمارية. وظل يذيع في مهاجره أن الوحدة التنزانية مؤامرة إمبريالية على «كوبا أفريقيا» في كتابيه الصادرين في عامي 1989 و1991 اللذين استعنا بهما هنا. ولم تُبكته نفسه مرة ليذكر في شتاء ظلمه من ظلمهم بعقائده المرتجلة

---

(176) وكالة الاستخبارات الأميركية، محفظة 3 - 579 و688 بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 1964. وقد جرى شطب الأسماء للمرسل منه والمرسل إليه قبل التصريح بشيوع الوثيقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

وإنكاره إبادة العرب جماعيًا حتى رحيله عن الدنيا في عام 1996.

استثمر كرومي العبارة الماركسية الطبقية فخلطها بعرقيات حزبه الأفروشيرازي. وبعد أن كان يتهم خصومه بالشيوعية ويرضى بوصاية الإنكليز، كما مرّ قبل الثورة، صار يلهج بالشعار الماركسي، ويتوعّد الاستعماريين الجدد. ولا شك في أنه كان لعون الصين وشرق أوروبا دعم لكرومي، في حين تراخى الغرب عن القيام بدور. وكان ذلك العون أثرًا لبابو وهنقا الذي هو من يسار حزب كرومي وعصبة الشباب فيه. ولم يدم الأثر الماركسي طويلًا لريبة كرومي فيهما وتخلّصه منهما، لكن لغة الماركسية أعانت الحزب على إعادة صب خطابه العنصري القديم في لغة الطبقة. لذا وصفوا العرب بـ«الإقطاعيين»[177]، والهنود بـ«الرأسماليين» وكلاب الاستعمار البريطاني العُماني. وتذنيب الهنود جديد على الحزب لأنهم قبل الثورة كانوا من شيعته وأكبر مموّليه. وطابق عرقيو الحزب بين الفوارق الطبقية والفوارق العرقية. ومن ذلك قولهم إن عبودية العرب للأفارقة استمرت طوال التاريخ المنتهي بالثورة. ووصف المؤرخون المهنيون ثورة زنجبار بأنها ثورة كلاسيكية لـ«الفلاحين المُعدمين والطبقات العاملة ضد الأرستقراطية المالكة للأرض». وجرى الإصلاح الزراعي على هدي من مثل ذلك التحليل[178]. وهكذا اهتبل كرومي لجاجات ماركسية بابو ليبني دولة طاغوتية أثقلت على زنجبار لسنوات.

تاسعًا: الزنجي لا يزايد بزنوجته كما النمر لا يزأر بنمريته (وول شوينكا)

وجدت في كتاب غلاسمان الأخير عن التفكير العنصري والعنف في زنجبار معالجة نبيهة نُقَعِّد عليها مطلبنا، لرد الاعتبار إلى الضحايا العرب وغيرهم على مذابح القوميين الأفريقيين في زنجبار في عام 1964؛ إذ وجد غلاسمان مصدر العنف العرقي في زنجبار في الـ«Nativism» الأفريقية. وهي

(177) Glassman, p. 289.

(178) المصدر نفسه، ص 290.

بكلمة موجزة عداء المهاجرين أو «الشعوبية» متى لم نقصر الكراهية على العرب في دارج استخدامنا للمصطلح. وهي في الخبرة الأميركية سياسات اجتماعية وحكومية نشأت في القرن التاسع عشر وجنحت إلى رعاية مصالح الساكن لا المهاجر. وصوّب غلاسمان سهام نقده على النسخة الأفريقية من عداء المهاجرين. فهو يميز كره الأجانب باعتباره مصدرًا لعنف ستينيات زنجبار عن مصادر أخرى تواضع عليها الناس، كلٌ بسببه؛ فتجد من العرب من يرد ذلك العنف إلى الاستعمار، كما تجد أفارقة يردّونه إلى تاريخ طويل للعرب في النخاسة الأفريقية والإقطاع. ويريد كلُّ طرف أن ينسل من التبعة انسلال الشعرة من العجين. وأراد غلاسمان أن يعسر على تلك الأطراف التنصّل من تبعة ذلك العنف لأنه، كما قال: «لا أعد أيًا من اللاعبين في حقول العنف تلك بطلًا بلا خطيئة أو ضحية بلا ذنب». فبينما تريد الأطراف من روايتها لواقعة عنف الستينيات تذنيب الآخر، يريد هو بروايته أن يشدّد على عنصر التراجيديا في تلك المواجهة. من جهة أخرى لم تُسعِفْه تقاليد الكتابة التاريخية عن أفريقيا ونزاعاتها العرقية لأنها ترد وقائع العنف الأفريقي إلى خصيصة جينية أفريقية نزّاعة إلى التقتيل والتضريج. ثم جاءت كتابات أرادت أخذ هذا العنف من البيولوجي إلى التاريخ. لكنها جنحت إلى تحميل الاستعمار الأوروبي للقارة وأيديولوجياته وِزرَ هذا العنف. فللاستعمار بالطبع أدوار في زرع العنف في أفريقيا، لكن وجب مع ذلك البحث عن مصدر التفكير العنصري الأفريقي في التواريخ الثقافية للقارة. وعلى الرغم من تأثير المفاهيم العنصرية الوافدة، لم يكن أخذُ أفريقيا بها تبنيًا بل كان «اشتباكًا»، ويعني بذلك أن أفريقيا لم تكن لوحًا ممسوحًا من سيماء العنصرية لتنطبع عليها مفاهيم أوروبا العنصرية عن فراغ.

خلافًا لذلك يرى غلاسمان أنه كان لأفريقيا مفاهيمها العنصرية التي اشتبكت مع العنصرية الوافدة وتخصّبت. وهو حريص على ألّا يفهم أحد خطته التي ترى الأفريقي حاملًا لمفاهيم عنصرية أصيلة، أنه إنما يعود بنا القهقرى إلى النظرة العنصرية الأوروبية التي تقول إن النزاع العرقي العنيف هو الأصل في بيولوجيا الأفريقي؛ فمصدر النزاع العرقي المُشاهَد في أفريقيا ليس

خصيصة أفريقية، بل هو ثمرة حوادث معاصرة. وقع في سياق الحركة القومية الأفريقية المناهضة للاستعمار وأفحش الأفارقة فيه إفحاش الأوروبيين خلال نهضتهم القومية. ولذا يعتب غلاسمان على المؤرخين الذين ما زالوا يمتنعون عن الكتابة عن «حقول العنف الأفريقي» مثل مذبحة زنجبار في عام 1964 التي هي خيارات عنيفة قاتلة لأفريقيين في تمام عقلهم وعافيتهم سبقهم إليها قوميون آخرون[179].

لا يعتقد غلاسمان أن ثورة 1964 استنفدت العنف العرقي وجففته؛ فهويات زنجبار التي ولّدت عنف 1964 ما زالت قائمة، وفي وسع عصبياتها أن تُفرّخ محنة جديدة. فصراع بر أفريقيا وزنجبار قائم على قدم وساق إلى تاريخه. فالحزب الحاكم في تنزانيا، حزب الثورة الذي نشأ من دمج تانو تنجانيقا والأفروشيرازي الزنجباري، فقد أرضه في زنجبار إلّا قليلًا[180]. ونافسه على أفئدة الناس حزب الجبهة المدنية الموحدة الذي ظل حاضنًا ذاكرة زنجبار المستقلة. وانطوى صراع الحزبين على محتوى إثني بارز. فالناخبون من أصل عربي في زنجبار يصوّتون لحزب الجبهة المدنية، بينما يُصوّت الناخبون الذين أصولهم من بر أفريقيا لحزب الثورة. ويسترجع الفرقاء خلافهم الأصل في سياق معاصر، فيتهم حزب الثورة خصومه بأنهم يمثّلون مصالح العرب الذين يرغبون في استعادة السلطنة وفرض جمهورية إسلامية وطرد زنجباريي البر الأفريقي. بينما يحمل حزب الجبهة المدنية على خصومهم بأنهم حزب البر الأفريقي المسيحي. واستغرب غلاسمان أن تمكث هذه البلاغة العرقية في زنجبار التي تغيّرت في نصف القرن الماضي تغييرًا لم يبقِ أثرًا لنظمها السلطانية الإقطاعية فحسب، بل كتم نظام الحكم في تنزانيا الصوت الآخر منذ الثورة، ولم يُسمح به إلّا في عام 1985. ويتساءل غلاسمان إن كان هذا يعني أن العرقية دسّاسة بما يُجدد من شباب نظريات الأرومة و«البربرية الجديدة» التي تُفسر التطهير العرقي الماثل في أفريقيا بخصيصة أفريقية جينية.

---

(179) Glassman, pp. x-xi.

(180) المصدر نفسه، ص 284.

لم تؤد أربعة عقود من دولة القومية الأفريقية الكارهة للأجانب التي نشأت بعد الثورة إلّا إلى تقوية كراهية أهل زنجبار ضد أفارقة البر الأفريقي المسيطرين على الحزب الحاكم، وحمّلوهم تردّي معاشهم[181]، وصار الزنجباريون يرون ثورة 1964 باعتبارها غزوة أجنبية أمّن عليها نايريري، إن لم يكن هو من رتّبها. وعلى ما بدا من اتحاد زنجبار وتنجانيقا في دولة تنزانيا باعتباره إنجازًا موفقًا للجامعة الأفريقية، إلّا أنه عندما انعقد التحالف لأجله في ليل بين كرومي ونايريري، صار حقلًا خصبًا للتخرّصات، مثل أن الاتحاد مشروع مسيحي لاحتواء الإسلام. وتستقي هذه التفسيرات الدينية من معين علماني أذاعه بابو بعد خلافه مع كرومي وهجرته عن تنزانيا إلى أوروبا في عام 1978؛ إذ وصف الاتحاد بأنه خيانة للثورة وغايات الوحدة الأفريقية التي كان بها تبرير انعقاده[182]. فكانت دواعي تلك الوحدة الأفريقية، في نظر بابو، ذريعة لإخضاع الجزيرة للبر الأفريقي؛ فمن رأيه أن خوف الغرب من «كوبا أفريقيا»، زنجبار، هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى ترتيب اتحاد تنجانيقا وزنجبار صفقة بين عميليها نايريري وكرومي. ووقعت الخيانة في نظر أفارقة زنجبار كما اتفق لبابو، لكن للإسلام لا للثورة العالمية[183].

رصد غلاسمان نشأة ظاهرة كره زنجبار لأهل البر في وجه تغوّل البر عليها، فقال إن ذلك الكره ليس خصيصة في زنجبار على مدى الزمان؛ فهي ممّا تفننت باصطناعه السياسة[184]. حتى كرومي، ومن خلفه في دولة ثورة زنجبار، تمسك بذاتية الجزيرة، واستثمر كره أهل البر ليأتلف عندهم أهل زنجبار. ولا يزال الزنجباريون في الحزب الحاكم اليوم يبدون الحرص على ذاتية زنجبار متى ما ساغ لهم ذلك ممّا يجر عليهم غضب حزبهم. لكن للمعارضة بالطبع اليد الطولى في استثمار مخاوف الزنجباريين من البر. فهم يذيعون أن الاتحاد يمثّل تهديدًا لدور زنجبار التاريخي باعتبارها مركزًا للثقافة الإسلامية.

---

(181) المصدر نفسه، ص 290.

(182) المصدر نفسه، ص 292.

(183) المصدر نفسه، ص 293.

(184) المصدر نفسه، ص 293.

ويستذكر بعضهم ما راج في الستينيات من أن نايريري الذي بدأ طالب علوم لاهوت مسيحي، هو الذي رتّب للاتحاد والثورة أيضًا باعتبارهما جزءًا من مشروع كاثوليكي متكامل ضد الإسلام. ورأينا تداعيات غُبن زنجبار من البر بعد انضمام زنجبار إلى منظمة التضامن الإسلامي في عام 1993. وهو انضمام اعترضت عليه الحكومة الفدرالية لأنه ليس من صلاحية زنجبار وحدها أن ترسم لنفسها هذا الأمر السيادي. وكان رئيس زنجبار آنذاك قد طلب الانضمام إلى الجامعة الإسلامية ليلقى جماهيرية زنجبارية تعتقد أن هوى زنجبار التي كانت لها إمبراطورية وصل إلى البحيرات ووسط أفريقيا، صوب الدول المسلمة. ولذا بدا لهم اعتراض الحزب الحاكم على الدبلوماسية الزنجبارية بابًا من أبواب كيده الإسلام. ويتهم الحزب الحاكم المعارضة بأنها عروبية تريد أن تسترجع دولة العرب والإقطاع العُماني، وبأنها تتّبع سياسات الأصولية الإسلامية. واستثمر الحزب الحاكم مُعطيات حرب الإرهاب الأميركية منذ عام 2001 ليلحن بحجته. وهكذا تهدد هذه الاتهامات المتبادلة أن تتفجر في عنف عرقي، وهو ما لم يحدث بعدُ وإن وقعت حوادث عنف محدودة[185].

في هذا السياق يسترجع الناس ذكرى ثورة 1964؛ فحزب الحكومة يعد المعارضين منقلبين على الثورة، يريدون العودة إلى عهد الإقطاع والردّة عن الإصلاح الزراعي. وعرض في ذكرى الثورة في عام 2001 فيلمًا عنها، وأفلامًا أخرى عن رواندا وميدان تيانانمين الصينية ليذكّر المعارضة بكيف بنيت زنجبار على طبقات من العنف[186]. فالثورة صارت نقطة مرجعية للأطراف. ويُشدد الحزب الحاكم بذكرها على هويته الأفريقية، ويُبخِس العرب الذين سيعودون بالنخاسة متى انفتح لهم الباب. ومن الجهة الأخرى توطن المعارضة الثورة باعتبارها حادثًا زنجباريًا، لا دخل لأفارقة البر به، مُدافعين عن الثقافة الإسلامية في وجه البربرية التي من البر.

يُنبّه غلاسمان إلى خطل هذه المواجهة الدينية؛ ففي البر الأفريقي، تنجانيقا

(185) Glassman, p. 295.

(186) المصدر نفسه، ص 296.

القديمة، مسلمون بقدر المسيحيين. وقال إنه متى ما تضرر مسلمو زنجبار من المسيحيين فلربما ساق هذا مسلمي البر إلى مناصرتهم في نهاية المطاف، وهو ما سيجعل الوضع كارثيًا في البر الأفريقي مصداقًا للمثل السواحيلي: «إذا زَمر زامر زنجبار رقصت البحيرات»[187].

خلص غلاسمان إلى أن لا يعاد إنتاج التفكير العرقي بمجرد الترويج من جديد لأفكار قديمة، لكن باستكمال هذه الأفكار وصقلها بعناصر مستجدة. ويشمل هذا في حالنا المخصوصة الجدل الدائر حول الاتحاد وشرعية الدولة المبنية على دعاوى القومية الأفريقية العرقية والعبارات شبه (quasi) الماركسية عن الطبقة والاستعمار الجديد، والمناقشات التاريخية عن ثورة 1964، وما استجد من الحرب على الإرهاب الإسلامي. ومع تأدية القومية العرقية الأفريقية دورًا تحريريًا مميزًا، فإنها سلكت في زنجبار طريقًا بغيضة وتّرت المعارضة للحزب الحاكم بطرق مكّنت لكره سياسي زنجباري للبر الأفريقي[188].

خاتمة

من بين أكثر الوقائع درامية في محنة زنجبار ما قرأته لأحد الناجين منها. قال إنهم أخضعوه لتعذيب شديد، من ويلاته أن يجيب عن السؤال: من أنت؟ لتكون إجابته حصريًا «أفريقي» بالمعنى الذي أراده متعصبو الزنوجية الزنجباريون. وقال الرجل إن ما كان يعذبه من الإجابة المفروضة عليه أنه بدا كمن يخون زنجبار حمّالة الثقافات أو مصهرها. فلما انكسر تحت التعذيب، وقال «أفريقي» كطلب الزبانية أتعبه شعوره بأنه ارتكب إثم الردّة بحق إرث زنجبار الخليط أو الخلاسي.

أردت بهذه الدراسة أن أوضح بصورة استراتيجية الزندقة الزنوجية المنقلبة على إرث زنجبار الحنيف، وهي زندقة تجلّت بصورة مصغّرة في مثل تلك التي

(187) المصدر نفسه، ص 298.
(188) المصدر نفسه، ص 298 - 299.

فرضها فريق التعذيب على العربي الزنجباري أعلاه. لكن علينا أن نحذر في رسم استراتيجيتنا لإماطة الأذى عن طريق العلائق العربية الأفريقية مسألة واحدة. وهي أن نتمثل «هولوكوست» زنجبار بمصطلح «الأندلس المفقود»[189]؛ فليس في وسعنا الآن فعل كثير شيء لتدارك الأندلس، خلافًا لزنجبار التي لم تخرج من اليد بعدُ. فزنجبار ليست للنوستالجيا، وممّا يترتب على مقاربتها بالأندلس هو نفض اليد عن تجربة شديدة التعقيد وغراء في لقاء الثقافة العربية والإسلامية ببعض أفريقيا. وهي تجربة لم نسبر جدلها حتى الآن. ومن أمثلة نفض اليد غير المستحب نجد من تنفّس الصعداء لأن عرب زنجبار عادوا إلى مرابعهم العربية الأصل[190]. فكسب العروبة والإسلام في خلاسية زنجبار باقٍ لم تقتلع الإبادة الجماعية عروقه القديمة. وقرأت لأمل نديم غزال رسالة جامعية حسنة[191]، كشفت عن زنجبار باعتبارها ضلعًا في مثلث إحياء عقيدة الإباضية مع عُمان والجزائر. من الجهة الأخرى، فزنجبار حفيظة على كسبها العربي الإسلامي لم يذهلها خطب 1964. وربما اشتطت حتى حذّرها غلاسمان من الانكفاء على نفسها بالانفصال عن تنزانيا. ولا مهرب لها من ذلك الكسب وغزارته. فتنزانيا، في قوله، دار للمسلمين أيضًا يعدلون المِلل الأخرى عددًا[192].

علينا أن نشدّد النكير الفكري على القومية الزنوجية الأفريقية الناكرة لتجارب خلطة القارة التاريخية بأعراق ومِلل وثقافات صارت بعض نسيجها القاري الثقافي والبشري. فلربما ارتكبت هذه الكيانات الوافدة الموبقات التاريخية في حق قطاع أفريقي تاريخي أو معاصر. لكن حقيقة الوجود العربي الإسلامي في القارة قدر ونفذ. فالزنوجية الخالصة مجروحة ويكفي أن أوكيلو، بطلها أو سفاحها، تقمّص دور المخلص لزنجبار في مصطلح المسيحية. وهي دين طارف كان هو نفسه من بين الأوائل من بين أهله الذين تحولوا إليه من

(189) الريس، ص 200.

(190) الرياني، ص 494 - 496.

(191) Amal N. Ghazal, «Islam and Arabism in Zanzibar: The Omani Elite, the Arab World and the Making of an Identity, 1880s-1930s,» (Ph. D. Dissertation, University of Alberta, 2005).

(192) Glassman, p. 298.

عقائدهم التقليدية. ولم يطرف لأولئك جفن وهم يقتلون على وزر الغربة عن أفريقيا قومًا وثقافة سبقا المسيحية بقرون.

الزنوجية، في منظور علم الاجتماع المعاصر، مصطنعة أو مخترعة، وهي ليست على أشدّها حاليًا، وسهام النقد تنوشها من كل جانب. وسيكون في استراتيجيتنا لإماطة أذى العلائق العربية – الأفريقية، مستصحبين «هولوكوست» زنجبار، إنقاذًا لها من محنتها مع عقيدتها المخترعة. وأفريقيا صارت بيضاء بدخول نحو ستة ملايين أبيض أفواجًا، مواطنين مستحقين في دولة جنوب أفريقيا بفضل سياسات الحزب الأفريقي الوطني الذي لم يُفرّق في العرق خلال نضاله الطويل لإنهاء دولة الأبارتهايد، فلم يستبدل دولة عرق أبيض بأخرى سوداء كما رغب في ذاك أفريقيون آخرون، وربما لا يزالون.

ستنقذ استراتيجيتنا موضوع النظر أفريقيا من شرور الزنوجية التي تمثّلت في عنف ضرب القارة وضرجها بالدم، حيث كان سهلًا للزنوجية أن تفرق متى كان الخصم ممن قدِم أجدادُه من خارج القارة، مثل العرب والأوروبيين البيض. وكذلك الهنود الذين طردهم عيدي أمين، رئيس أوغندا، من البلد. لكن الزنوجية تعثّرت في «أجانب أفريقيين» حين شرعت القارة في بناء الأمة – الدولة بعد استقلال شعوبها. فقد قتل الهوتو التوتسي بسبب أنهم «أجانب» جاءوا من إثيوبيا، بل كانوا يلقون بجثثهم في النيل ليعودوا إلى مضاربهم الأولى، فضلًا عن الحالات التي جرى فيها استبعاد، أو محاولة استبعاد، مرشح للرئاسة في أفريقيا لأنه «أجنبي» في معنى الوطن المخصوص لا الزنوجة بشكل عام. وشمل ذلك كنيث كاوندا، مؤسس دولة زامبيا، والحسن وتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار (ساحل العاج) الحالي، وهذه «عرقية» أو «إثنية» أفرزتها الدولة الوطنية.

نريد لاستراتيجيتنا المنشودة أن «نشتبك» بها في أفريقيا بصورة أوثق وأعمق وأكرم. ولنحسن تصميم هذه الخطة وجب أن ننسى كل ما تعلّمناه عن «الدور الحضاري» للعروبة والإسلام في أفريقيا في مغزاه التبشيري؛ إذ اعتقلنا هذا الدور في أفق تأليفي اقتصر على تدوين دخول العرب والإسلام أفريقيا

ودورهما في ترفيع أفريقيا وتحضيرها، وهو تدوين ما فتئ يُعمّق من غربة العرب والإسـلام عن القارة السـوداء. ولم يتفق لنـا بعدُ أن العروبة والإسـلام أفريقيان وحسـب بلا حاجة إلى ذكر موطنهما الأصل. ولم تُبدِ لـي هذه الحقيقة البديهية إلّا حين زار هنري غيتس مدينة تمبكتو في مالي، «هارفرد» أفريقيا الإسلامية في غرب أفريقيا، وشقّ عليه تدهور ذخائر كتبها وتآليف علمائها لبؤس مقار حفظها وتعذّر صونها. فروّع بفيلمه الأكاديمية العالمية، فانفعلت ودبرت الأموال لإنقاذ هذا التـراث الأفريقي، فرُممت المكتبات، وعُقدت الندوات لتقويم هذا الإرث. ومن بين عناويـن تلك الندوات أخذ بلبّي ذلك الذي كان: «طريق الحبر». ونظر المؤتمر في مسـارات علماء المسـلمين في القارة وجامعاتهم والمحسنين إليهم وآثارهم، فأصّل الثقافة الإسـلامية والعربية نسـيجًا مسـتكنًا في القارة، في حين تراخت طرق أخرى كان التركيز فيها على طرق الرق ومتعلّقاته.

المراجع

1 - العربية

الريامي، ناصر بن عبد الله. زنجبار: شخصيات وأحداث، 1828 - 1972م. لندن: دار الحكمة، 2009.

الريس، رياض نجيب. صحافي ومدينتان: رحلة إلى سمرقند وزنجبار. بيروت: رياض الريس، 1997.

فايق، محمد محمد. عبد الناصر والثورة الأفريقية. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982.

قاسم، جمال زكريا. دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا: منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان (1471 - 1971). العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000.

2 - الأجنبية

Books

Adam, Heribert (ed.). *Hushed Voices: Unacknowledged Atrocities of the 20th Century.* Highclere, Berkshire, UK: Berkshire Academic Press, 2011.

Clayton, Anthony. *The Zanzibar, Revolution and its Aftermath.* Hamden, Conn.: Archon Books, 1981.

——. ——. London: C. Hurst, 1981.

Glassman, Jonathon. *War of Words, War of Stones: Racial Thought and Violence in Colonial Zanzibar.* Bloomington: Indiana University Press, 2011.

Lemarchand, René (ed.). *Forgotten Genocides: Oblivion, Denial, and Memory.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2011. (Pennsylvania Studies in Human Rights)

Mamdani, Mahmood. *Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror.* New York: Doubleday, 2009.

Mapuri, Omar R. *Zanzibar: The 1964 Revolution: Achievements and Prospects.* Dar es Salaam, Tanzania: TEMA Publishers Co., 1996.

Martin, Esmond Bradley. *Zanzibar: Tradition and Revolution.* London: Hamilton, 1978.

Mazrui, Ali A. and Michael Tidy. *Nationalism and New States in Africa from about 1935 to the Present.* Nairobi: Heinemann, 1984.

Okello, John. *Revolution in Zanzibar.* [Nairobi]: East African Pub. House, [1967].

——. ——. [Nairobi]: East African Pub. House, 1971.

Sheriff, Abdul and Ed Ferguson (eds.). *Zanzibar under Colonial Rule.* London: J. Currey; Nairobi: Heinemann; Dar es Salaam: Historical Association of Tanzania; Athens: Ohio University Press, 1991. (Eastern African Studies)

Wilson, Amrit. *US Foreign Policy and Revolution: The Creation of Tanzania.* Introduction by A. M. Babu. London: Pluto Press, 1989.

Thesis

Ghazal, Amal N. «Islam and Arabism in Zanzibar: The Omani Elite, the Arab World and the Making of an Identity, 1880s-1930s.» (Ph. D. Dissertation, University of Alberta, 2005).

الفصل الثالث

من الاستتباع إلى الشراكة
في نقد النظرة الخديوية تجاه جوار مصر الجنوبي

النور حمد

مقدّمة

تُسلّط هذه الدراسة الضوء على الآثار الممتدة للحملات الخديوية التوسعية التي انطلقت من مصر في القرن التاسع عشر نحو جوارها الجنوبي في كلٍّ من السودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال، وعلى ما نتج من تلك الحملات من حالة مستمرة من التوجس والإحساس بالريبة ونقص الثقة، وسط شعوب هذه البلدان تجاه مصر. تقدّم الدراسة نقدًا لانطلاق الساسة المصريين والنخب المصرية في نظرتهم إلى جوار مصر الجنوبي من الإحساس المطلق بالاستحقاق للسيادة، ومن الرغبة الصريحة في الاستحواذ. ومع أن الخديوية ورؤيتها السياسية أصبحتا تاريخًا الآن، فإن السلطات المصرية المتعاقبة والنخب المصرية المتوالية عجزت عبر ما يُقارب القرنين من الزمان عن التعامل نقديًا مع الجوانب السالبة في ذلك الإرث الخديوي العثماني. أعني تعاملًا نقديًا يخرجه من أن يكون مؤثرًا في تفاعلات الحاضر، ويجعل تأسيس شراكة مطمئنة، مستقرة، مبنية على الندية وتبادل المنافع، أمرًا مُمكنًا.

لا جدال البتة في أن الحقبة الخديوية نقلت مصر نقلةً نهضوية حداثية غير مسبوقة، غير أن النهضة لا تُقاس بمعزل عمّا ينال عامة الناس منها من رفاه. فانداياح الكولونيالية الأوروبية في قارات العالم في القرن التاسع عشر أحدث، هو الآخر، نهضة وتحديثًا في أغلب البلدان التي جرى احتلالها. ومع ذلك، تركت الكولونيالية آثارًا سالبة ممتدة كثيرة، الأمر الذي حتّم نشوء الأدبيات الثرّة التي دعت إلى محو آثار الاستعمار، وهو ما أصبح يُسمّى في الأدبيات السياسية الغربية الـ Decolonization. ولذلك، ربما احتاجت المنطقة التي عاشت على أراضيها الإمبراطورية العثمانية، ولا سيما مصر والسودان اللتان تركز عليهما هذه الدراسة، إلى مجهود كبير في ما يمكن أن نسمّيه نحن محو آثار العثمنة، أو الـ Deottomanization.

قامت الحقبة الخديوية في مصر على قواعد الإقطاع العثماني الذي تمدد وأطبق على الحياة المصرية، وغيَّر من وجه مصر الاقتصادي، ومن ثم وجهها الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي. وأخفت الجرعة الخديوية العثمانية الوافدة، موقتًا، وجه مصر التاريخي الأصيل وألبستها قناعًا مستعارًا اتسم بالسلطوية والطبقية الحادة. وما لبثت هذه الحالة المصرية الطارئة أن باعدت، بشكل غير مسبوق، بين نخب مصر وشعبها من جهة، ومصر وجوارها الجنوبي، من جهة أخرى، حتى أنكرها جوارها الجنوبي، أو كاد.

ساهم اختفاء وجه مصر الحقيقي بتأثير الجوائح الوافدة في إرباك التناغم التاريخي بينها وبين جوارها التاريخي الجنوبي؛ فالتأثيرات الأوروبية والمتوسطية المتعاقبة على مصر، واتصال المد الحضاري فيها، في وقت انحسر فيه المد الحضاري في وادي النيل الأوسط في السودان وفي الهضبة الحبشية، تسبّبا في مجملهما في نشوء فجوة في التناغم بينها وبين هذا الجوار الجنوبي الشاسع. وبسبب النهضة الحديثة التي جرت في عهد محمد علي باشا، تبنّت مصر النظرة الحداثية الأوروبية الاستحواذية التوسعية تجاه الفضاءات التي يُمكن أن نصفها بأنها كانت تعيش مرحلتها «ما قبل الحداثية». وفي أوج الحقبة الخديوية، غزت مصر جوارها الجنوبي، مستخدمة مزية التفوق التي يسّرها

لها اقتناء السلاح الناري، إضافة إلى امتلاكها القدرة الاقتصادية على تمويل الحرب. ولربما يجرؤ المرء فيقول إن غيبة مصر عن محيطها الجنوبي تعمّقت في الحقبة الخديوية بأكثر ممّا جرى لها في جميع حقبها الماضية. ولربما أمكن القول أيضًا إن التراكمات التي نتجت من غيبتها الفكرية والوجدانية الطويلة تلك، جعلتها تتصرف على نحوٍ غير متناغم مع محيطها. كما يمكن القول إن ما اعترى مصر من غياب عن ذاتيتها الحقيقية هو الذي قاد إلى التراكمات التي قادت بدورها، حين بلغت ذروتها، إلى اندلاع ثورة كانون الثاني/ يناير 2011 الشعبية الأخيرة؛ هذه الثورة المصرية الفريدة لم تكن في حقيقة أمرها سوى صرخة وردّة فعل متأخرة ضد قيم الحقبة العثمانية والخديوية الباشوية التي خلقت هذه الهوّة الكبيرة بين النخب المتنفذة وسواد الشعب. فقلّة الاكتراث من جانب النخب المتنفذة في مصر بأحوال عامة الشعب ليست شيئًا أصيلًا في تراثها، وإنما هي أمر عارض. وعلى الرغم من أن الحقبة الناصرية مثّلت صحوة قوية من تلك الغيبوبة الباشوية الطويلة، فإنها كانت صحوة ناقصة، سرعان ما التفّت عليها رواسب القديم التي ما لبثت أن أعادت إنتاج البنى الخديوية الفكرية والسياسية والاجتماعية المهترئة، كرَّةً أخرى. حدثت بدايات تلك الردّة في عهد الرئيس السادات، واستمرت حتى بلغ سيلها الزبا في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك. وسبب تلك الردّة الكبيرة التي أعقبت الحقبة الناصرية، في نظري، هو أن الثورة الناصرية قفزت من فوق موروث حقبة الإقطاع والتسلط الطويلة من دون أن تُعمل في آثاره الفكرية والسياسية والاجتماعية مبضع النقد الشافي، بالشكل والقدر المطلوبين. فالقيادات التي عملت مع الرئيس جمال عبد الناصر لم تكن قيادات ثورية حقيقية، بل هي انصاعت فقط للكاريزما الناصرية الطاغية، وما إن غاب ناصر حتى عادت الأمور إلى قديمها.

يقول محمد الراقد واصفًا طبيعة الحكم العثماني: «كانت تصرفات السلاطين العثمانيين توحي بأنهم اعتبروا الدولة، بمن فيها ومن عليها، ملكهم الخاص، لهم التصرف فيها على أية صورة يرونها دون أن يساورهم أدنى شك

في أن السيادة لهم وحدهم»[1]. وهذا بالضبط ما كان، بأقوى صوره، في عهد الرئيس مبارك الذي قاده ذلك الإحساس بالاستحقاق غير المشروط في حيازة السلطة والثروة، مُضافًا إليه حالة الاستكانة الطويلة وسط الشعب، إلى أن يشرع في التمهيد لتوريث عرشه لابنه جمال، أسوة بما جرى في سورية، وما كان يجري وقتها على قدم وساق في ليبيا.

بناءُ حاضرٍ صحيح داخل مصر، وبناء حاضرٍ صحيح في علاقتها بجوارها الجنوبي، لن يستقيما بغير فحص مبصر وجريء للتأثيرات المختلفة التي شكّلت مصر الحديثة، وبخاصة الحقبة الخديوية وتجلياتها المختلفة في بنية العقل المصري والوجدان المصري والهوية المصرية. بعبارة أخرى، لا بد من عمل نقدي جريء يُخلِّص شخصية مصر الأصيلة، الشديدة العراقة، من براثن مصر العثمانية الخديوية الحديثة العهد، حيث غيّرت مختلف العوامل الوافدة من شخصية مصر. وأهم تلك العوامل الإقطاع العثماني الحريص بطبيعته على الإبقاء على التراتبيات الطبقية الحادة، يُضاف إلى ذلك انفصاله عن الجذر الحضاري العربي الإسلامي وافتتانه، في المقابل، بأوروبا، وبرؤيتها الحداثية الناقصة إلى الكون والحياة. يقول الراقد أيضًا:

> درج العثمانيون على إدارة الولايات التي يتم غزوها على أسس إقطاعية ... وقد أدى هذا النظام إلى خلق طبقة من الإقطاعيين العسكريين الذين مارسوا سلطتهم العاتية على رقيق الأرض، إذ كان النظام العثماني استبداديًا إقطاعيًا بطبيعته، ولذلك كان من الطبيعي أن ينبثق عن الاحتلال العثماني لمصر نظام لا يختلف في جوهره عن النظام المُطبّق في باقي ولايات الدولة العثمانية[2].

هذه الحالة من الانفصال عن الجذر الحي للحضارة العربية الإسلامية طاولت العالم العربي برمّته، غير أن فداحته وخطورته كانتا أكبر في مصر؛

---

(1) محمد عبد المنعم السيد الراقد، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، إشراف أحمد أحمد الحتة (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1968)، ص 295.

(2) المصدر نفسه، ص 295.

فمصر قطرٌ عربي إسلامي مفتاحي ومحوري في أي مشروع يستهدف خلق حالة عربية إسـلامية معافاة. وقد غيّرت حقبة الإقطاع الطويلة تركيبة مصر الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، الأمـر الذي جعلها عبئًا على جهود إيجاد حالة عربية إسلامية معافاة بدلًا من أن تكون ذخرًا وعضدًا لها.

أولًا: فرّق السودانيون بين ما هو تركي وما هو مصري

استقبل السـودانيون الخديوية التي زحفت إليهم من مصر بكراهية شديدة. ولم يكـفّ السـودانيون عن مناجزة الغـزو القادم من الشـمال إلّا بعـد أن هلك منهـم الآلاف، وأيقنوا أنه لا قِبَل لهم بمواجهة أسـلحة الخديوية النارية الفتاكة، بما يملكونه من أسـلحة بيضاء. ظل السـودانيون يسـمّون الحكـم الخديوي في السـودان «الحكم التركي»، أكثر ممّا يسـمّونه «الحكم المصـري». فهم، في قاع وعيهـم، كانوا يفرّقـون بين الحالـة التركية العثمانيـة الطارئة التي لبسـت مصر، ومصر الجارة التي لهم معها ارتباطـات عضوية تاريخية عميقة. وظلوا يعرفونها ويتعاملون معها سلمًا وحربًا، ومدًا وجزرًا على مدى زمني تجاوز الخمسة آلاف عام. وتجدر الإشـارة هنـا إلى أن الأدبيات الشـعبية السـودانية ظلت تشـير إلى الحقبة الخديوية في السودان (1821 - 1885) بعبارة «التركية السابقة»، وذلك تمييزًا لها من حقبة الاسـتعمار المصرية البريطانية اللاحقة (1898 - 1956). بدخول الخديوية السودان وجد السـودانيون أنفسهم أمام عنصرين بارزين هما: الأتراك والأوروبيـون، فكرهـوا كلا العنصرين؛ كرهـوا الأتـراك لكونهم جاءوا بنظـام إداري صـادم تقاليدهـم الإداريـة القبليـة، وتقاليدهـم الدينيـة الصوفيـة، وأعرافهم التكافلية التي تحوّلت في واقعهم المعيش إلى صيغ من التراضي على إدارة شؤون حياتهم أضحت مقبولة لدى الجميع. وزاد من كراهيتهم للأتراك ما أظهروه من شـره وسوء خلق، وقلّة اكتراث بالحياة الإنسانية، إضافة إلى ميلهم إلى اسـتخدام العنف القاسي لحل أبسط المشكلات. بكل هذه الصفات الغريبة علـى المواطنيـن السـودانيين تميّز المسـؤولون الخديويـون الذيـن تولّوا فرض ذلك النظام الجديد في السـودان. كره السودانيون الأوروبيين أيضًا لأنهم جاءوا متحالفيـن مـع الغازين، ولكونهم ظهـروا بمظهر الأسـياد والتجـار، يُضاف إلى

ذلك انتماؤهم إلى ديانة أخرى[3]. نفر السودانيون من الحقبة الخديوية بسبب هذا المزيج الغريب من التناقضات، وبسبب غطرستها وجشعها الشديد في جمع الضرائب، وأساليبها البالغة القسوة في تحصيل تلك الضرائب الباهظة. ويرى تاج السر عثمان أن الاقتصاد الخديوي في السودان كان اقتصادًا ضريبيًا محضًا، ألحق ضررًا بالغًا بالنمو الاقتصادي. فالضرائب الباهظة وأساليب تحصيلها الفظيعة دفعت بسكان شواطئ النيل في السودان، وهم عماد الاقتصاد في البلاد، إلى هجر مزارعهم وسواقيهم[4].

اللافت أن سوداني القرن التاسع عشر لم يروا الخديويين بصفتهم عربًا، بل ولا حتى مسلمين! والسبب في ذلك هو ما رأوه منهم من مصادمة كبيرة للقيم والأعراف الإدارية والاجتماعية الصوفية السودانية الموروثة من تجربة سلطنة سنار الإسلامية (1504 - 1821)، وهي السلطنة السودانية التي استسلمت للغزو الخديوي، وكتبت بنفسها لنفسها النهاية في عام 1821. والشاهد أن الشعارات الإسلامية التي جاء الأتراك تحت مظلتها، والخطاب الداعي إلى قبول التبعية للباب العالي في الآستانة، لم يصرفا السودانيين عن رؤية ما تبدّى لهم «ليس إسلاميًا» في مسلك الباشوات الغازين، وجنودهم. وممّا يؤكد مقت السودانيين للحقبة الخديوية هو أن انتفاضاتهم ضدها لم تتوقف عبر سنوات حكمها التي تجاوزت الستين عامًا. وقد توالت تلك الانتفاضات تباعًا حتى توّجها محمد أحمد المهدي بثورته العارمة التي اقتلعت الحكم الخديوي ونظامه الاقتصادي والإداري، وقيمه الاجتماعية الدخيلة، وقذفت بها كلها إلى خارج حدود البلاد. ففي فترة لم تتعد الأربع سنوات (1881 - 1885)، تمكّن المهدي من حشد البلاد كلها وتجييشها بمواجهة الحكم الخديوي الباطش، فأسقط الحاميات الخديوية الإقليمية في غرب السودان واحدة بعد الأخرى، واستولى على العاصمة الخرطوم في 26 كانون الثاني/ يناير 1885.

---

(3) المصدر نفسه، ص 123.

(4) تاج السر عثمان الحاج، التاريخ الاجتماعي لفترة الحكم التركي، 1821 - 1885 (الخرطوم: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2004)، ص 50.

استخدمت الحركة المهدوية في محاربة الحقبة الخديوية خطابًا دينيًا مستقلًا تمام الاستقلال عن المؤسسات الدينية الرسمية التي جلبتها السلطة الخديوية من مصر، ومستقلًا أيضًا عن الذين أصبحوا يمثّلون سندًا دينيًا لها في الخرطوم من السودانيين الذين أنعمت عليهم الخديوية ودرّبتهم تدريبًا أزهريًا. نزعت الثورة المهدية بخطابها الديني الثوري الحار، المستقل عن السلطة، الغطاء الإسلامي عن الحكم الخديوي، وجعلت أغلبية السودانيين بمختلف مشاربهم يصطفّون خلفها. ولربما يمكن القول إنه لم يبقَ مع الحكم التركي سوى المتنفعين منه من السودانيين، من طبقة رجال الدِّين العاملين في المؤسسة الدينية الرسمية المستتبعة خديويًا[5]، ممن سلفت الإشارة إلى وقوفهم في صف الخديوية، وبعض من طبقة الأثرياء ممّن انتفعوا بالمال والعقار والأراضي والوجاهة الاجتماعية في ظل الحكم الخديوي، نظير دعمهم له. يضاف إليهم بعض المتصوفة الذين رأوا في مسلك المهدي الجهادي خروجًا على نهج التصوّف وتقاليده الراسخة والجانحة للسلم، النافرة من العنف ومن عسكرة الدِّين.

على الرغم من أن أكثرية المؤرخين المصريين كانت لهم نظرة عدائية إلى الثورة المهدية، لكونها أخرجت السودان من القبضة الخديوية، وممّا يحلو للنخب الخديوية أن تسمّيه «الأملاك المصرية»، فإن المؤرخ المصري إبراهيم شحاتة يرى أن الثورة المهدية تميزت بكونها ثورة ذات دوافع جوهرية اتصلت بنظام الحكم القائم في السودان في نطاق السيادة العثمانية؛ فالثورة المهدية، في نظر شحاتة، ثورة أخذت بإطار الإحياء الديني، ورفضت خلافة العثمانيين، وأي خلافة أخرى بعد خلافة الخلفاء الراشدين. ويرى شحاتة أن الثورة المهدية مثّلت من منطلقها ذاك حركةً متميزة في تاريخ علاقات الدولة العثمانية بولاياتها الإسلامية وشعوبها. ويضيف شحاتة أيضًا، كان من الممكن للثورة المهدية أن تكون غدوةً في ذلك السبيل، لو أنها امتلكت مفهومًا فكريًا واضحًا وثابتًا

---

(5) محمد إبراهيم أبو سليم، بحوث في تاريخ السودان: الأراضي، العلماء، الخلافة، بربر، علي الميرغني (بيروت: دار الجيل، 1992)، ص 32.

للثـورة، يُكمل مفهوم الثـورة في حركةٍ مثل الحركـة العُرابية في مصـر. فالثورة العُرابية، على حد قول شـكري، «سجلت صورة لفكر ثوري جديد، اتجه أساسًا ضد اسـتبداد الخديويـة وصلاتها بالنفـوذ الأجنبي، وربط هـذه الصلات وذلك الاسـتبداد بالخلافـة العثمانية وسـيادتها، باحثًا عـن الوجه العربـي الذي يمكن أن يحـل محل هذه الخلافة وسـادتها الأتـراك»[6]. هذه النظرة الثاقبـة التي رأى فيها شـحاتة مصر والسـودان بوصفهما جبهة واحدة متضررة من الخديوية ومن ارتباطاتهـا الأوروبيـة، وهـي ارتباطات أضـرّت بالقطرين، هي نظـرة غابت عن غيره من المؤرخيـن المصريين الذين تماهوا مع الخديويـة التي جاءتهم بملَكية السودان باعتبارها غنيمة حرب.

ثانيًا: الغنيمة التي غيّبت الرؤية الثاقبة

بنـاء على ما تقـدّم، يمكن القول إن النخـب المصرية خلطـت بين ارتباط السـودان التاريخي العضوي بمصـر الحقيقية التي تم تغييبهـا خديويًا وعثمانيًا، والغنيمـة الثمينة التـي تمثّلت في جلب الخديويـة إلى القطر السـوداني وضمّه إلى مصر. ومعلـوم أن تطلّع مصر إلى حيازة السـودان قديم، يرجع في جذوره البعيـدة إلـى الحقبـة الفرعونيـة[7]. الشـاهد هنـا أن النخـب المصريـة أذهلتها الغنيمـة الخديوية الثمينـة الموقتة، فغابت عنها الأهميـة الطويلة الأجل للعلاقة الأخويـة التاريخية العميقة المتّسـمة بالنديّـة أو ما هو قريب منهـا، مع جوارها الجنوبي. نظـر المؤرخون المصريون، باسـتثناء قلّة منهم مثل إبراهيم شـحاتة، إلى الثورة المهدية بالمنظار الكولونيالي البريطاني نفسه. وعجز أكثر المؤرخين المصرييـن عن رؤية الثورة المهدية، بوصفها ثـورة مثّلت في معنى من المعاني ثـورة للمصرييـن أيضًا، وهذا أحـد أبعادها التـي ألمح إليها شـحاتة. كما عجز

---

(6) إبراهيم شحاتة حسن، مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة أحمد العوام: دراسة مقارنة في الأصول التاريخية للثورتيـن العرابية والمهدية واتجاهـات الفكر الثوري في عهدها (الإسـكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1971)، ص 31.

(7) N. M. Sherif, «Nubia before Nabata (3100 – 750),» in: *General History of Africa*, 8 vols., Abridged ed. (London: J. Currey; Berkeley, Calif.: University of California Press; Paris: Unesco, 1990-1999), vol. 2: *Ancient Civilization of Africa*, Editor G. Mokhtar, p. 286.

المؤرخون المصريون عن رؤية الثورة المهدية السودانية بمنظار موضوعي أبعد من حقيقة أنها تسببت بفقدان مصر السودان في ذلك المنعطف التاريخي المضطرب؛ فلو قُدّر للثورتين، المهدية والعُرابية، أن تنجحا في آن واحد، لربما دخلت كلٌّ من مصر والسودان في مسار مختلف تمامًا، وفي علاقة جديدة مُعافاة ومطمئنة ومستقرة. ولربما كان حاضر هذه العلاقة المهمة غير ما أصبح عليه اليوم.

إن دور الأكاديميا الطبيعي هو أن تكون موجّهة إلى السلطة، لا العكس. غير أن الشائع في أوضاعنا العربية التي ظلت قائمة منذ القرن التاسع عشر، وهي أوضاع انتقالية في ما أرى، هو تبعية الأكاديميا للسلطة. تجترح السلطات الأفعال الخاطئة فتركض الأكاديميا وراءها لتوفر لها تبريرات وأغطية علمية! وعمومًا لا تمثّل الأكاديميا في كثير من أحوالها، حتى على المستوى العالمي، سوى بوقٍ للقابضين على أعنّة الثروة والسلطة. ولذلك، لا غرابة في أن أكثر المؤرخين المصريين نظروا إلى الثورة المهدية في السودان بتلك النظرة العدائية الاستهجانية. لكن لو التمس المرء العذر لنخب النصف الأول من القرن العشرين في رؤيتهم القاصرة تلك، فإنه يصبح من الصعب جدًا أن يجد لنخب وأكاديميي النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين عذرًا في استمرارية تلك النظرة القديمة التي لم تستطع أن ترى شيئًا خارج نطاق المصلحة الآنية. كان يجب أن يكون التفكير في تفكيك الآثار السالبة للحقبة الخديوية المتجذّرة في الهيمنة العثمانية على كلٍّ من السودان ومصر همًّا مصريًا سودانيًا مشتركًا، أعني همًّا منشغلًا بانتشال القطرين، سواء بسواء، من حفرة التكييف الفكري والثقافي الخديوي إلى تطوير ذاتية القطرين الجارَيْن وكيانيهما القوميين، في إطار المصالح المشتركة والاعتمادية المتبادلة، وهذان دربان ما أوسعهما.

أربكت الخديوية وأطماعها الإمبراطورية المسار الطبيعي للقطرين، وأربكت في الوقت نفسه علاقة القطرين بجوارهما الإقليمي ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة الحيوية، ورؤية كلٍّ من القطرين الجارين إلى الآخر

وتفاعلهما إيجابيًا بعضهما مع بعض على النحو الذي ذكرته. هكذا تم الخلط بين مصر الأصيلة ومصر المعثمنة، وتم الخلط بين النظرة العثمانية الدخيلة والنظرة المصرية الأصيلة نحو السودان. وألقى ذلك كله ظلالًا سالبةً على علاقة كلٍّ من مصر والسودان بجوارهما الإقليمي، ولا يزال.

ثالثًا: استبطان النظرة الكولونيالية

عمدت النخب المصرية في حقل الأكاديميا، منطلقةً من حرصها غير الراشد على امتلاك السودان بوصفه غنيمة خديوية، إلى تبرير التوسع الخديوي جنوبًا بأسباب كان معظمها مختلقًا اختلاقًا فاضحًا. وفات هذه النخب أنها إنما نسجت على النول نفسه الذي نسجت عليه الكولونيالية الأوروبية تبريراتها لنزعتها التوسعية. تتلخص تلك التبريرات الكولونيالية الأوروبية بأن للرجل الأبيض مهمة نبيلة وعبئًا يجب عليه النهوض بهما، وهو نقل الحضارة إلى المجاهل غير المتحضرة، ولا يهم حتى لو تم ذلك بأساليب بالغة العنف. يقول هارولد ماكمايكل الذي تقلّد وظيفة السكرتير الإداري للإدارة البريطانية في السودان إبان الحقبة الكولونيالية: «إن معظم تاريخ الإمبراطورية البريطانية يدعم النظرية القائلة إن هَدَفَيْ بناء الإمبراطورية هما الاستحواذ على القواعد الاستراتيجية وفتح طرق التجارة، وأيضًا «التوق للبلاد القاحلة لتعميرها»، ولتقويم الاعوجاج واستبدال الفوضى بالنظام. هذه هي العوامل التي ساعدتنا في التفوق على القوى الأخرى»[8].

نسجًا على ذاك النول نفسه، ومن تلك القماشة نفسها، ظلت أغلبية المؤرخين المصريين تقدّم تبريرًا مشابهًا للتبرير الكولونيالي لاحتلال جوار مصر الجنوبي. ويرى كثير من المؤرخين المصريين في الاحتلال الخديوي للسودان عملًا طبيعيًا، وقفت وراءه دوافع نبيلة تتلخص في تخليص الإقليم من الفوضى، ومن ثم نشر التحضر في أرجائه المتخلفة، بل لا يكاد المرء يجد

---

(8) هارولد ماكمايكل، السودان، ترجمة محمود صالح عثمان صالح (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2006)، ص 297.

في الكتابات المصرية التي ناقشت فترة الحكم المصري التركي للسودان أي اعتراف صريح بأن للسودان كيانًا مستقلًا. وقد استخدمت المؤسسة الخديوية الذرائع نفسها التي استخدمتها الكولونيالية الأوروبية في تبرير احتلال أراضي الغير والسيطرة على ثرواتهم. وكتب الميرعمر طوسون في مستهل كتابه مديرية خط الاستواء، من فتحها إلى ضياعها عن التوسع الخديوي المصري جنوبًا قائلًا: «لا ريب أن الفكرة التي اختلجت في نفس الخديو إسماعيل والتي دفعته إلى فتح مديرية خط الاستواء وضمّها إلى السودان، أو بالأحرى إلى الأملاك المصرية، فكرة جد صائبة، إذ بها تم لمصر الاستيلاء على نهر النيل من منبعه إلى مصبه، وأصبح في قبضتها تلك البحيرات العظمى التي يخرج منها هذا النهر السعيد الذي عليه مدار حياة البلاد. ولو أنه عُهد بهذا الفتح إلى قائد مصري لكان ذلك أدعى إلى مضاعفة إعجابنا وثنائنا على هذه الفكرة، ولكن لعل في السياسة دخلاً في ما حصل»[9].

يُلاحَظ هنا أن الأمير عمر طوسون يعتبر السودان ملْكًا مصريًا خالصًا، ويظهر ذلك جليًا في حديثه عن ضم الخديو إسماعيل مديرية خط الاستواء إلى السودان، حيث يقول: «وضمّها إلى السودان، أو بالأحرى إلى الأملاك المصرية». فالسودان، بوصفه «من الأملاك المصرية»، أمر مفروغ منه لدى طوسون، ولدى غيره من أهل حقبته، بل لا يزال كثيرون من المصريين يرون إلى السودان، حتى يومنا هذا، من ذلك المنظار نفسه. فالزعم أن السودان مِلْك مصري خالص بحكم حق الفتح أصبح عقيدة معششة في المخيلة المصرية. وتلك عقيدة خديوية لم تجد من النقد الصائب ما يطبب أدواءها الجمة، ويكفكف أخطارها الماحقة على مستقبل العلاقة بين البلدين. من نماذج اليقين بأن السودان ملْك لمصر أيضًا ما كتبه عبد الرحمن الرافعي وهو يحتفي بتصريح مخاتل أطلقه اللورد سالسبري، أقر فيه بملْكية مصر للسودان، بل وكل وادي النيل. يقول الرافعي: «أعلنت الحكومة الإنكليزية بين أرجاء العالم أن السودان

(9) عمر طوسون، تاريخ مديرية خط الاستواء: من فتحها إلى ضياعها، من سنة 1869 إلى سنة 1889م، 3 ج (الإسكندرية: مكتبة العدل، 1937 - 1938)، ج 1، ص 1.

جزءٌ لا يتجزأ من مصر، وصرّح اللورد سالسبري في هذا الصدد: «إن وادي النيل كان ولا يزال ملكًا ثابتًا لمصر، وإن حجج الحكومة المصرية في ملكية مجرى النيل، وإن أخفاها نجاح المهدي إلّا أنها ليست محلًا للنزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش»»[10].

نلاحظ هنا أن الرافعي لم ينتبه إلى الخداع والمخاتلة في قول اللورد سالسبري الذي لم يكن يعني حقيقة ما يقول؛ فالبريطانيون الذين أوحوا إلى مصر أن وادي النيل برمّته من أملاكها، هم أنفسهم الذين عادوا في ما بعد فأعملوا سكاكينهم في تقطيع وادي النيل وفق مصالحهم، بما في ذلك دق جملة من الأسافين بين مصر والسودان، القطر الأقرب إلى مصر من بقية أقطار وادي النيل كلها. نُلاحظ أيضًا أن الرافعي لم ينتبه إلى أن نظرته نحو المهدي وثورته الوطنية في السودان قد تطابقت تمامًا مع نظرة البريطانيين إليها. بل هو يستعمل كلمة «الدراويش» التي ظل البريطانيون يستخدمونها في وصف جنود المهدي ازدراءً لهم: «منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش». ويجب أن نلاحظ هنا أن نظرة الرافعي هذه مناقضة تمامًا لنظرة مواطنه إبراهيم شحاتة، التي أوردتُها سابقًا في هذه الدراسة؛ إذ تبنّى الرافعي الرؤية البريطانية ولغة الخطاب البريطانية بلا أدنى اعتبار لمشاعر السودانيين الذين مهما اختلفوا على الثورة المهدية، ومهما رأوا لها من الإخفاقات التي لازمت خطابها وممارساتها، وهي إخفاقات جمة، فإنهم لا يختلفون على أنها ثورة وطنية حررت البلاد من قبضة مستعمر دخيل. كما نلاحظ أن مصير السودان لدى الرافعي ليس شأنًا يُقرره أهل السودان، وإنما هو شأن يُقرره المصريون من علٍ، داعمين قراراتهم بشأنه بوجهة النظر البريطانية التي أوحت لهم بأن وادي النيل كله ملك لهم! وهي وجهة نظر خدعهم بها البريطانيون في تلك المرحلة المبكرة، فما لبثوا بعد بضعة عقود، أن فقدوا وادي النيل، وفقدوا السودان، بل وفقدوا السودانيين أيضًا. تعاملت الحكومات المصرية المتعاقبة وكثير من النخب المصرية،

---

(10) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية: تاريخ مصر القومي من سنة 1892 إلى سنة 1908 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962)، ص 132.

وكلتاهما ظلت لابسة الخوذة العقلية الخديوية، مع السودان بالمنهج نفسه الذي كان يتعامل به الغربيون مع أهل المستعمرات، بل وبصورة أقل كياسة. ولم تسلم من النهج الملتوي في التعاطي مع السودان، حتى الحقبة الناصرية، على الرغم من كل مزاعمها الثورية الجمة ودعواها العريضة بأنها إنما جاءت ممثلة لصوت الشعوب؛ فحين قبلت مصر الناصرية مُكرهةً بحق تقرير المصير للسودانيين، اتجهت إلى أساليب الدعاية المكثفة بإنشاء إذاعة خاصة بالسودان، واستخدام المدارس المصرية، وبعثات الري المصري الموجودة في السودان للتأثير في مجريات تقرير المصير[11]. كما أرسلت بالصاغ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة المصرية، محمّلًا بأموال طائلة لشراء ذمم السياسيين السودانيين[12]، بل والذهاب إلى مدى محاولة تحريض الجنوبيين وإغرائهم بالانفصال عن الشمال والاتحاد مع مصر حين بدا أن الشمال يميل إلى إنشاء دولة مستقلة عن مصر!![13].

رابعًا: ذريعة نشر المدنية ومحاربة الرق

يؤكد حمدي عبد الرحمن وقوف الأيديولوجيا العنصرية، وذريعة نظرية عبء الرجل الأبيض في الأخذ بيد الآخرين، باعتبارها غطاءً نظريًا مُمَهِّدًا للاحتلال والاستتباع، فيقول: «ظهرت أيديولوجيات عنصرية بالتوازي مع الروح الإمبريالية، روَّجت لعبء الرجل الأبيض ومسؤوليته التاريخية في الارتقاء بمستوى الشعوب السوداء، ليصل بهم إلى مرحلة الرشد الحضاري. وقد شارك كبار فلاسفة الغرب في تلك العملية العنصرية الخاصة بإنتاج المعرفة الزائفة التي وفّرت غطاءً تبريريًا لتجارة الرقيق وللاستعمار الغربي

---

(11) عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين: طمع، فنزاع، ووثبة، فجهاد (أم درمان، السودان: شركة الطبع والنشر، 1955)، ص 135 - 137.

(12) محمد خير البدوي، قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة (الخرطوم: دار النهار للانتاج الإعلامي، 2008)، ص 299 - 300.

(13) جمال الشريف، الصراع السياسي على السودان (1874 - 2006م) (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2009)، ص 817.

بأشكاله المتنوّعة». ويضيف عبد الرحمن أن فلاسفةً كبارًا شاركوا في إنتاج ذلك النوع من المعرفة الزائفة، أمثال إيمانويل كانط وديفيد هيوم وهيغل[14].

يمكننا أن نطبّق ما قاله حمدي عبد الرحمن هنا على كثير من المؤرخين المصريين؛ فعلى سبيل المثال، يقول نسيم مقار في كتابه **مصر وبناء السودان الحديث**: «يرى الباحث في تاريخ مصر على مر العصور والأزمان أن مصر حين تقوى وتنهض وتنال قسطًا متميزًا من التقدم، تسعى إلى أن تنقل حضارتها إلى البلاد الأخرى المجاورة التي لم تحظ بما حظيت به من تقدم حضاري»[15]. ويقول محمد فؤاد شكري: «تضافرت عوامل عدة على أن تُسيّر مصر حملة على السودان، لإدخاله في نطاق ذلك النظام السياسي الذي أوجده محمد علي، وفرغ من وضع قواعده خصوصًا بين عامي 1807 و1811 على أساس الحكومة المستبدة المستنيرة في الداخل، والتوسع صوب الشرق والجنوب في الخارج [...] وكان أكبر العوامل شأنًا في إرسال حملة السودان، مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر، تقضي على أسباب الفوضى المنتشرة في بلادهم، وتستبدل بها عهدًا من الأمن والنظام والطمأنينة والانتعاش الاقتصادي»[16].

يستشهد شكري في الهامش الذي وضعه أسفل الصفحة لتعضيد قوله بطلب السودانيين للفتح، بمجيء أحد ملوك قبيلة الجعليين من السودان إلى مصر قرابة عام 1816 مستنجدًا بخديوي مصر لأن ملكًا آخر من ملوك قبيلة الجعليين (الملك نمر) وشى به إلى حاكم سنار. ألبس شكري تلك الحادثة الصغيرة المعزولة التي لم تتعد كونها نزاعًا على الزعامة داخل قبيلة واحدة هي قبيلة الجعليين، ثوبًا فضفاضًا بلغ به درجة القول إن أهل السودان قاطبة

---

(14) حمدي عبد الرحمن حسن، **العرب وأفريقيا في زمن متحول** (القاهرة: دار مصر المحروسة للنشر، 2009)، ص 10.

(15) نسيم مقار، **مصر وبناء السودان الحديث**، مصر النهضة؛ 39 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، ص 7.

(16) محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، 1820 - 1899**، ط 3 (القاهرة: دار المعارف، 1963)، ص 8 - 9.

أتوا مطالبين محمد علي باشا بغزو بلادهم واحتلالها، لتخليصهم من الفوضى التي يعيشون فيها. ويؤكد ما ذهبتُ إليه هنا ما أورده حسن أحمد إبراهيم حين قال إن بعض الزعماء السودانيين ذهبوا بالفعل إلى مصر طالبين من محمد علي باشا إعداد جيش لفتح السودان. ومن هؤلاء إدريس ود ناصر من البيت السناري الحاكم، ونصر الدين ملك الميرفاب الذي طُرد من الحكم، وبشير ود عقيد أحد زعماء الجعليين، وآخرون غيرهم. ويقول إبراهيم إن هؤلاء لم يستنجدوا بمحمد علي من أجل مصالح البلاد العليا وإنقاذها من الفوضى، وإنما لتحقيق مطامع وأغراض شخصية[17]. ويواصل شكري في موضع آخر واصفًا فترة حكم محمد علي في السودان قائلًا: «ومن الثابت أن مصر على أيامه قد أنفقت بسخاء لتعمير السودان وإنعاش الحياة الاقتصادية به وتعليم أبنائه وتشجيعهم بكل الطرق على السير في ركب الحضارة»[18]. الشاهد أن كثيرًا من تبرير النُخب المصرية للتوسع الخديوي جنوبًا في حوض النيل، تطابق تطابقًا تامًا مع التسبيب الغربي الذي أنتجه الأوروبيون الغربيون في القرن التاسع عشر، مبررين به غزو الشعوب والاستيلاء قهرًا على ثرواتها. يقول شكري أيضًا - ونقل عنه القول نفسه رأفت غنيمي الشيخ - إن محمد علي باشا استند إلى أمور ثلاثة في فتح السودان، أولها: رسالة مصر في السودان التي لا يمكن التخلي عنها إطلاقًا، وهي «الاحتفاظ بشطر الوادي الجنوبي حتى يتسنّى لمصر إتمام «رسالتها» من حيث واجب النهوض بالسودان إلى مصاف الأمم المتمدينة الرشيدة»[19]. والأمر الثاني «الاطمئنان إلى توفير ما تحتاج إليه مصر، بل السودان نفسه، من مياه النيل»[20]. أمّا الأمر الثالث فنص عليه شكري على هذا النحو: «الاستناد إلى ما يُعرف باسم نظرية الخلو، أو المُلك المُباح (Res Nullius)، وفحوى نظرية محمد علي أن الأقطار السودانية عند ضمّها إلى

---

(17) حسن أحمد إبراهيم، محمد علي في السودان: دراسة لأهداف الفتح التركي - المصري (الخرطوم: جامعة الخرطوم، دار التأليف والترجمة والنشر، [د. ت.])، ص 35.

(18) المصدر نفسه، ص 9.

(19) المصدر نفسه، ص 10.

(20) المصدر نفسه، ص 11.

مصر لم يكن أحد يمتلكها في الحقيقة، لأن السلطة كانت مغتصبة من أصحابها الشرعيين، ونشرت قبائل العربان الفوضى في السودان. فإذا استطاع حاكم أن ينتزع هذه الأراضي من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها، وأن يُنشئ حكومة مرهوبة الجانب، تذود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبي، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش في هدوء وسلام، فقد صار واجبًا أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوّله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضي الخالية، وهذا الملك المُباح أصلًا»[21].

برزت هذه الفكرة نفسها بشكل بالغ الصراحة في الإعلان الذي أصدره الخديو إسماعيل، حين شرعت مصر الخديوية باحتلال المديرية الاستوائية جنوب مدينة غندكرو في عام 1869. جاء في فرمان الخديوي إسماعيل: «نحن إسماعيل خديو مصر قد أمرنا بما هو آتٍ: نظرًا للحالة الهمجية السائدة بين القبائل القاطنة في حوض نهر النيل، ونظرًا لأن النواحي المذكورة ليس بها حكومة، ولا قوانين ولا أمن، ولأن الشرائع السماوية تفرض منع النخاسة والقضاء على القائمين بها المنتشرين في تلك النواحي، ولأن تأسيس تجارة شرعية في النواحي المشار إليها يُعتبر خطوة واسعة في سبيل نشر المدنية ويفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة في خط الاستواء بواسطة المراكب التجارية، ويساعد على إقامة حكومة ثابتة، أمرنا بما هو آت: تؤلف حملة لإخضاع النواحي الواقعة جنوب غوندكرو لسلطتنا»[22].

خامسًا: كان نهبًا ولم يكن تمدينًا

على الرغم من تكرار تبرير احتلال السودان من جانب أكثرية المؤرخين المصريين بذريعة النهوض بحياة شعبه ومحاربة الرق فيه، فإن الذي جرى في السودان لم يكن غير نهب للثروات، وإرهاق لكاهل البسطاء بالضرائب، وتوسيع للرق بشكل غير مسبوق على الإطلاق. وبطبيعة الحال كانت تجارة

(21) المصدر نفسه، ص 12.

(22) طوسون، ص 13.

الـرق قائمـة في السـودان، لكن فـي نطاق ضيّـق، وفي إطـار اقتصـادي وثقافي واجتماعي مختلف تمام الاختلاف عمّا أتت به الخديوية؛ فالحملات الخديوية لجلـب الرقيق كانـت حملات واسـعة وشـاملة، استُخدمت فيها أسـلحة نارية ومدافع حديثة شـديدة الفتك، لـم تعرفها المنطقـة من قبل، بل استُهدف إقليم السـودان الجنوبي بحملات واسـعة أدت إلى اقتلاع قبائل بأكملها من جذورها وتدمير نمط حياتها المتوارث وكيانها القبلي وضعضعة قدراتها البشـرية، ونهب ثرواتهـا الحيوانيـة والطبيعيـة[23]. أمّـا فـي الخرطوم، عاصمـة الشـمال العربي المسـلم، فيـروي صمويـل بيكر الـذي زارها فـي عـام 1862، أي بعـد أربعين عامًـا من الفتـح المصري التركي للسـودان، قائـلًا: «إن الذي رآه فـي الخرطوم كان عملية نهب بشـعة لم يعرف التاريخ لها مثيلًا، اشـترك فيهـا كل موظف في الدولـة من الحاكـم العام إلى أصغـر خفير. فالجنـود الذين تتكـوّن منهم حامية الخرطوم كانوا يعيشـون في البلاد مثـل جيش محتل، وقد انعدمـت في قلوبهم الرحمـة. كان كل ما يهمهم هو جمع الضرائب التي كانـت تُجبى بإلهاب ظهور الناس بالسـياط. وسـكان الخرطوم البالغ عددهم ثلاثين ألفًـا آنذاك لم يكن في وسـع أي واحدٍ منهم أن يقضـي غرضًا دون أن يسـتعين بالرشـوة، وكان الجلد والتعذيب شـيئًا عاديًا»[24]. إضافة إلى إلهاب الظهور بالسـياط بسبب الضرائب، روى نعوم شقير أسلوبًا آخر للعقوبة بسبب التأخر أو التباطؤ في دفع الضرائب، وهو ربط سـروال الرجل حول سـاقه فوق القدمين مباشـرة، بعد وضع قطة في داخلـه، ثم ضـرب القطة التي تقوم بتسـلق سـاق الرجل نحو الأعلى والأسـفل والتشـبث به اتقـاء للضرب فيتمـزق جلد السـاق[25]. كانـت الضرائـب تُفرَض على كل نشـاط اقتصادي يقوم به الناس، وكان عبؤها يقع على السـواد الأعظم من الفقـراء، فالأغنياء كانوا يتهربون من دفعها برشـوة الجُباة. وقـد دفعَتْ كثرة الضرائـب والأسـاليب الوحشـية التي كانـت تُجبى بهـا الناسَ إلـى التخلي عن

(23) الحاج، ص 54 – 55.

(24) محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص 62.

(25) انظـر: نعوم شـقير، تاريخ السـودان، تحقيق وتقديم محمـد إبراهيم أبو سـليم (بيروت: دار الجيل، 1981).

أعمالهم تمامًا، فتناقصت أعداد السواقي العاملة على النيل في السودان بين عامي 1821 و1854 من 5000 ساقية إلى حوالى 2000 ساقية. وقادت كثرة الضرائب وقسوة أساليب جمعها السودانيين إلى هجر المنطقة حول النيل كليًا، والابتعاد بأنعامهم إلى المراعي البعيدة من قبضة السلطة[26]. يقول ماكمايكل أيضًا عن فترة الحكم التركي في السودان إن نظامًا للابتزاز والسلب والنهب تكوَّن في فترة وجيزة، ووصفه بالقول: كان «... نظامًا قلّ أن يكون له مثيل. فالضرائب الباهظة والغرامات قضت على القليل الذي كان يملكه ذلك الشعب البائس»[27]. والقول بوطأة الضرائب غير المحتملة ليس قولًا غريبًا يمكن أن نستبعده بحجج عدم حيدة من كتبه، كما يجري كثيرًا، وإنما هو أيضًا قول كتّاب مصريين محايدين، منهم، على سبيل المثال، عز الدين إسماعيل؛ إذ إضافة إلى تأكيد فداحة الضرائب، يُقدّم إسماعيل أيضًا ملاحظة شديدة الأهمية، وهي اختلاف النظرة نحو مسؤولية الحكم لدى الحاكم التركي والحاكم السوداني. فحين حكى إسماعيل عن الصراع حول فداحة الضرائب بين القائد السوداني الزبير باشا وأحد الحكمداريين الأتراك في السودان، أشار إلى عقليتين: أسمّي إحداهما «مصرية تركية»، والأخرى «سودانية إسلامية»، حيث قال: «كان الصراع بين الزبير والحكمدار رمزًا للصراع بين العقلية السودانية الإسلامية والعقلية المصرية التركية، فالزبير يريد تخفيف الضريبة والاكتفاء بالزكاة التي يفرضها الشرع، والحكمدار يريد أن يعصر البقرة التي كانت حلوبًا ثم جف ثديها. ولو بقي الزبير في السودان لاضطره هذا الاختلاف إلى الثورة في وجه الحكومة. ولكنه أُبعد عن مسرح الأحداث في الوقت المناسب قبل أن يستفحل أمره ويصبح زعيمًا قوميًا»[28].

نظرة الزبير هذه لم يتميز بها القادة السودانيون ذوو الثقافة السنّارية الإسلامية، وحدهم، وإنما هي أيضًا نظرة مصرية أصيلة عاشت طوال فترات

---

(26) الحاج، ص 72.

(27) ماكمايكل، ص 56.

(28) عز الدين إسماعيل، الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998)، ص 180.

الحكم الإسلامي المعتدلة في مصر. كل ما في الأمر أن النخب الخديوية الحاكمة في مصر هي نخب تجذّر وعيها في السلطانية العثمانية، وانفصل عن الأساس الأخلاقي لمسؤولية الحاكم في الفكر الإسلامي القويم، والممارسة الإسلامية القويمة. يقول وجيه كوثراني إن النظام السلطاني والمؤسسة الدينية الكسروية أُحلّا محل نظام الشورى الإسلامي: «فالمؤسسة الدينية العثمانية، قامت ولمرحلة طويلة من الزمن، بدور حماية الاستبداد السلطاني، وصولًا إلى تأسيس قطاع من الاستبداد الديني في الدولة والمجتمع»[29].

لم تتسم حقبة الحكم الخديوي في السودان بأي مقدار من العدالة، أو أي قدر من العناية بالسودانيين. وما جرى في الخرطوم، على سبيل المثال، كان أشبه بالكولونيالية الاستيطانية الاستنزافية. كان السودانيون، وهم أهل البلاد الأصليون، لا يمثّلون سوى الخمس من سكان العاصمة الخرطوم، أمّا الأخماس الأربعة المتبقية فهي من الأتراك والمصريين والسوريين والأوروبيين والمغاربة والتونسيين والجزائريين والمراكشيين[30]. الشاهد أن ذريعة احتلال السودان لمحاربة الرق فيه، كما ورد في فرمان الخديوي إسماعيل، وتحسين أحوال أهله كما حاول مؤرخون مصريون كبار أن يقولوا، لم تكن سوى كذبة بلقاء؛ إذ يُجمع المؤرخون المحايدون على أن الذهب والعبيد كانا الدافع المركزي في حملة محمد علي باشا لفتح السودان. وفي ذلك يقول ممتاز العارف: «وبحلول عام 1820 نضجت فكرة حملة الجنوب في رأس زعيم مصر، فأخذ يُعدُّ العُدّة لتجهيزها بقيادة ابنه الثالث إسماعيل باشا. وفي خلال تلك السنة أُنجزت الترتيبات لتحرك الحملة نحو جنوب السودان وحدود الحبشة. ورسمت الخطة لهذه الحملة العسكرية على أساس تحقيق هدفين اثنين: أولًا الحصول على أكبر كمية من الذهب، وثانيًا جمع أربعين ألفًا من العبيد وإرسالهم إلى القاهرة»[31].

---

(29) وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية، القاجارية والدولة العثمانية، ط 2 منقحة (بيروت: دار الطليعة، 2001)، ص 145.

(30) أبو سليم، تاريخ الخرطوم، ص 49.

(31) ممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وأكسوم: لمحات تاريخية من العلاقات العربية الحبشية ونشوء إثيوبيا الحديثة (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، 1975)، ص 103.

كما أكـد مركزية جلـب العبيـد باعتبارها دافعًـا للفتح الخديوي للسـودان ما أورده حسـن أحمـد إبراهيم الـذي ذكـر أن المؤرخَيْـن الأوروبيَيْـن دودويل (Dodwell) وديهيـرن (Deherain) أكـدا «أن الحصـول علـى العبيـد والتنقيـب عن المعادن كانا أهم سـببين للفتح». ويضيف إبراهيم أن الوثائق تؤكد أن الحصول علـى العبيد كان أهـم كثيرًا من التنقيب عـن الذهب والمعـادن الأخرى. وكتب محمد علي باشـا إلى ابنه إسـماعيل باشـا، قائد حملة السودان، رسـالةً يقول له فيهـا: «... المقصود الأصلي من هذه التكليفات الكثيرة والمتاعب الشـاقة ليس جمع المـال كما كتبنا إليكم ذلك مـرة بعد أخرى، بل الحصـول على عدد كبير من العبيد الذين يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا»[32]. وفي رسـالة أخرى إلى ابنه إبراهيم باشـا كتب محمد علي باشـا: «جلب السودانيين هو غاية المراد ونتيجة المقصود مهما كانت الصورة التي يُجلَبون بها من أوطانهم»[33].

من غرائـب التبريـرات في احتلال السـودان مـا أورده رأفـت غنيمي حين قال: «كانت أحوال السـودان إذن أوائل القرن التاسـع عشر تسـتدعي الأخذ بيد أهلـه وتخليصهم مـن الفوضى واضطراب الأمـن التي عمّت أرجـاءه، والتقاتل بيـن القبائـل التي لا تُتيح للسـكان جوًا من الاسـتقرار ينصرفون فيـه إلى العمل والإنتاج»[34]. والسـؤال البسـيط الذي يطرح نفسـه هنا هو: ما الذي يجعل بلدًا ما يتدخّل في بلد مجاور له بسـبب قلة الإنتاج فيه؟ ما دخـل مصر في قلة إنتاج السـودان؟! ويواصل غنيم فيذكر بعضًا من الأسـباب الحقيقية التي وقفت وراء الغزو الخديوي للسـودان، لكنه سرعان ما يعود إلى محاولة تجميل دوافع ذلك الغزو فيقول: «وقد اختلف المؤرخون حول الأسـباب التـي دفعت محمد علي لفتح السـودان، فمن قائل إن السـبب كان لاستخدام السـودانيين وتجنيدهم في جيش مصـر الجديد، ومن يقول إنـه للبحث عن الذهب المتوافر في السـودان، ومـن يذكر أن السـبب هـو تعقّب فلـول المماليـك الذين فـرّوا جنوبًا وأسسـوا

(32) إبراهيم، محمد علي في السودان، ص 24.

(33) المصدر نفسه، ص 25.

(34) رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسـودان في العلاقـات الدولية، ط 2 (القاهـرة: عالم الكتب، 1983)، ص 73.

لأنفسهم مملكة معادية لمحمد علي. والرأي عندي هو أنه لا يمنع أن تكون معظم هذه الآراء هي الأسباب الكامنة وراء اندفاع محمد علي جنوبًا لضم السودان إلى مصر، ولكننا نضيف إلى ذلك سببًا جوهريًا يستند إلى رغبته في تكوين الكتلة العربية التي قلبها مصر، والسودان قطر عربي ضمُّه إلى مصر أمر حيوي لكلا القطرين، بل وحيوي للكتلة العربية بصفة عامة»[35].

لكن إبراهيم شحاتة الذي سلفت الإشارة إلى نهجه المُتَّسم بالحياد العلمي، ينحو في عرضه أسباب غزو محمد علي السودان منحى مختلفًا عن منحى كلٍّ من شكري وغنيمي، فيقول: «افتتاح محمد علي السودان عام 1821 جزء من خطته التوسعية في إقامة دولة قوية على نسق الدول القوية في عصره، وهي الدول ذات الإطار الإمبراطوري [...] هذا فضلًا عمّا في فتح السودان من تحقيق أهداف تتعلق بالموقف من المماليك والجنود الأرناؤوط وجلب الرقيق من السود»[36].

أمّا دافعا جلب الرقيق والحصول على الذهب باعتبارهما دافعين رئيسين وقفا وراء حملة الفتح الخديوية، فيؤكدهما ما كتبه روبرت أو. كولينز في كتابه **تاريخ السودان الحديث**، حيث يقول: «مع قدوم العام 1820 كان محمد علي نائب السلطان العثماني (في إسطنبول) قد أرسى في مصر سيطرته الشخصية المستقلة وغير المُتنازَع عليها، ومن ثم أصبح قادرًا على فتح السودان للحصول على الجنود الأرقاء لجيشه، وعلى الذهب لخزينته»[37]. الشاهد، أن كلَّ مطّلع على الأدبيات الكولونيالية التي بررت احتلال أراضي الغير والاستيلاء على ثرواتهم، لا بد من أن يلحظ تطابق طيف واسع من الأدبيات المصرية مع الأدبيات الكولونيالية التي طوّرتها القوى الغربية، منذ صعود الإمبراطورية البرتغالية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وإلى انطلاق الهجمة الأوروبية الغربية الشرسة على قارات العالم في القرن التاسع عشر.

---

(35) المصدر نفسه، ص 34.

(36) حسن، مصر والسودان، ص 102 - 103.

(37) روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال؛ مراجعة حلمي شعراوي، المشروع القومي للترجمة؛ 1598 (القاهرة: دار العين للنشر؛ المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 11.

سادسًا: الضرائب توسع من نطاق الاسترقاق

أشار هارولد ماكمايكل، الإداري في السودان في فترة الحكم الثنائي المصري – البريطاني للسودان (1898 – 1956)، إلى الضرائب الفادحة ومساهمتها في توسيع نطاق الاسترقاق. وأورد ما ذكره الرحّالة بالم الذي أقام في كردفان غرب السودان في الفترة 1838 – 1839، ودوّن في ملاحظاته ما يلي: «عندما تعجز قرية عن دفع الضرائب المفروضة عليها يتوجب عليها تقديم عدد من الرقيق لتجنيدهم في الجيش أو لبيعهم ... يرسل والي مصر سنويًا مرة أو مرتين حملات لجلب الرقيق من جبال النوبة والمناطق المتاخمة لها، وتعود بأعداد منهم بعد قنصهم إمّا بالحيلة أو بالقوة. كان العدد الذي استرق في عام 1825 حوالى 40000، ثم زاد عام 1839 إلى 200000 على الأقل، هذا بخلاف الآلاف الذين يسترقهم البقارة، ويتم بيعهم للجلابة»[38].

إن ما ساهم بازدياد تجارة الرقيق في السودان في فترة الحكم الخديوي هو وقف محمد علي باشا الصرف على جنوده من الخزينة في مصر وتركهم يتحصلون على رواتبهم من الإيرادات المحلية في السودان. فمحمد علي باشا أرسل جنوده من الأرناؤوط غير المرغوب فيهم إلى السودان بغرض التخلص منهم، حيث كانوا قليلي الانضباط، ويشكّلون خطرًا على استقرار نظام حكمه. يقول ممتاز العارف إن من بقي من الجنود الذين ذهبوا في حملة الاستيلاء على السودان استُخدم مفارز للحدود ولقوات الأمن بإمرة كثير من الضباط والباشوات الذين تعمّد محمد علي إبقاءهم في السودان. وبذلك أصبح محمد علي بمأمن من الإطاحة بنظام حكمه، كما أنه ضمن ألّا يُصرف على أولئك الجنود غير المرغوب فيهم من خزانته في مصر، إذ أصبحت لهم مواردهم المالية الخاصة بهم في السودان[39]، فأطلق يد الباشوات والضباط العاملين

(38) ماكمايكل، ص 56.

(39) العارف، ص 103.

تحت إمرتهم في السودان في جمع الأتاوى وفي الإتجار بالرقيق، وهو ما أدّى إلى اتساع هذه التجارة، وإلى نشوء نظام ضريبي ظالم أرهق كاهل الأهالي الفقراء، بل أوصلهم إلى حافة العوز المطلق.

سابعًا: ازدواجية المعيار

لم يجرِ تناول التوسع الخديوي في أراضي الشعوب الواقعة جنوب مصر في معظم الأدبيات التاريخية المصرية، والأدبيات التاريخية العربية، بالمنظور والمنهج نفسيهما، وبالجرأة نفسها على الإدانة، مثلما جرت معالجة التوسع الكولونيالي الغربي؛ فحين تصف الأدبيات التاريخية المصرية خاصة، والعربية عامة، التوسع الأوروبي في قارات العالم بأنه توسع كولونيالي، نجدها لا تجرؤ كثيرًا على إطلاق الوصف نفسه على التوسع الخديوي في المجال الجنوبي لمصر! أقول هذا على الرغم من اعتراض ديدار روسانو على علماء التاريخ المعنيين بالسودان الذين يعتبرون فترة الحكم التركي المصري الخديوي للسودان فترة احتلال كولونيالي. تقول روسانو إن تلك الفترة لا تمثّل احتلالًا كولونياليًا بالمعنى الصريح، فهي لا تشبه فترة الاحتلال الكولونيالي البريطاني الذي يندمج فعلًا في العصر الجديد للرأسمالية الاحتكارية، عصر الإمبريالية[40]. غير أنني لا أرى أهمية لهذا التحرز، فهو لا يغيّر في حقيقة الأمر شيئًا؛ فليس المهم هنا انطباق مصطلح «كولونيالية» أو عدم انطباقه على ما جرى من الناحية الإجرائية، المهم هو أن الزحف على أرض الآخر واحتلالها بالقوة العسكرية، وزرع أنظمة حكم وإدارة مجلوبة من الخارج عن طريق القوة العسكرية الغاشمة، والتحكم في موارد البلاد المحتلة لمصلحة المركزية التي انطلق منها الغزو، كل ذلك إنما يمثّل احتلالًا واستنزافًا للموارد، وحرمانًا للوطنيين من حريّتهم في أنفسهم، ومن التمتع بخيرات أرضهم. ويورد عبد الله علي إبراهيم رأيًا لعبد العظيم رمضان مماثلًا لرأي روسانو، يقول فيه إن الفتح المصري للسودان لم يكن «استعمارًا» بالمدلول الحديث للكلمة، وذلك

---

(40) ديدار فوزي روسانو، السودان إلى أين؟، نقله إلى العربية مراد خلاف؛ تقديم آلان جريش (القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 60.

لأن الاستعمار الحديث ظاهرة ارتبطت بظهور الطبقة البرجوازية الرأسمالية الأوروبية، ولم تشهد مصر مثل هذه الطبقة الرأسمالية إلّا بعد قرن كامل من فتح السودان. ويورد إبراهيم تعليقين مهمين لمحمد عبد الحي بشأن ازدواجية المعايير المصرية التي طاولت حتى من يُعرفون بـ «التقدميين المصريين» من أمثال عبد العظيم رمضان. يرى عبد الحي أن غياب الدولة المركزية في السودان لم يجعل السودان في حالة «خلو» تسوغ فتحه وامتلاكه؛ فالدولة في السودان تشكّلت على نمط مختلف عن النمط الذي تشكّلت وفقه الدولة المصرية المركزية القابضة. فالشعوب الأفريقية جنوب الصحراء، التي تختلف عن الشعب المصري، ومنها الشعوب السودانية، أوجدت لنفسها طرائق للحكم والإدارة نابعة من عبقريتها الثقافية والتاريخية. ويقع ما اجترحته هذه الشعوب تحت مظلة ما يُمكن تسميته «الوحدة في التنوع»، أو «التنوع في الوحدة». ويضيف عبد الحي: إن معادلة الحكم في السودان هي معادلة أقرب إلى معادلة الديمقراطية، لا إلى معادلة الفرعون الفرد. ويتساءل مُعلّقًا على شعار وحدة وادي النيل قائلًا: «لماذا ينسى التقدميون المصريون أن يفسروا شعار وحدة وادي النيل في مصر تحت ضوء ارتباطه بنمو البرجوازية الصناعية منذ عهد محمد علي باشا وطلعت حرب وتطور صناعات النسيج وطموح تلك الصناعة الوليدة للتوسع، ورغبتها في خلق أسواق لها في السودان الذي يمثّل بالنسبة لها عمقًا استراتيجيًا واقتصاديًا واضحًا»[41]؟!

المُشاهَد أن «المحافظين» و«التقدميين» المصريين يفكرون في شأن السودان بطريقة متشابهة؛ فمعظمهم ينسى الصرامة العلمية والمنهجية، واستصحاب الحقائق، بل ينسون أيديولوجياتهم التي يعتنقونها فيتخندقون في نزعة التبرير المنطلقة من إيمان عميق بأن السودان لا يمكن أن يكون إلّا «مُلْكًا مصريًا». يقول عبد العظيم رمضان إن فتح محمد علي للسودان جرى في ملابسات كان السودان فيها مفككًا، ناقصًا في شعوره القومي الذي ينهض على

(41) عبد الله علي إبراهيم، الثقافة والديمقراطية في السودان، تقديم إيليا حريق (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996)، ص 75 - 76.

دولة مركزية. وبناء عليه، كان الفتح المصري استكمالًا عضويًا للحدود الطبيعية للدولة المصرية!! ولقد ردّ على دفوع رمضان عدد من المثقفين السودانيين، قائلين إن نقص الشعور القومي في مصر نفسها لم يمنع المصريين من أن يروا قدوم العثمانيين إلى مصر على أنه «غزو»[42].

يقول رمضان أيضًا إن دافع محمد علي لفتح السودان المتمثّل في جلب الرقيق ليس ممّا يسيء إلى دوافع الفتح المصري؛ لأن جلب العبيد لم يكن اختراعًا مصريًا، وكانت تجارة الرقيق قائمة في السودان قبل الفتح المصري. وهذا بطبيعة الحال قول صحيح، فتجارة الرقيق ليست اختراعًا مصريًا، هي بالفعل كانت ممارسة في السودان قبل مجيء محمد علي، غير أنها قطعًا لم تأخذ الشكل المؤسسي الواسع الذي أصبحت عليه في عقب مجيئه. كما أن السلاح الناري لم يكن مستخدمًا فيها؛ إذ كان قنص الرقيق من جانب القبائل العربية أو المستعربة السودانية لمواطنيهم من الزنوج نشاطًا محدودًا يستخدم فيه الطرفان (القانص والمقنوص) أسلحة بيضاء شبه متكافئة. كما أن النشاط الذي كان ممارسًا لم يتعدَّ ما يمكن تسميته «نشاط عصابات»؛ فهو لم يكن يغلب عليه كونه نشاط دولة، بله دولة حديثة. علينا أن نقارن ما كان يجري من جانب عصابات قنص العبيد القبلية واتجار بعض الحكام السودانيين المحليين بالرقيق، بما أحدثته الحملة العسكرية الضخمة التي جهّزها محمد علي بالأسلحة الفتاكة والمدافع ليكون هدفها الرئيس من غزو السودان هو جلب العبيد إلى مصر لتجنيدهم في الجيش وغيره من الأعمال التي كانت مصر الناهضة تحتاج إليها آنذاك، ليعملوا في كل ذلك عن طريق السخرة.

ثامنًا: المعرفة باعتبارها أداة لاحتلال العقل

صحبت عمليات التوسع في أراضي الآخر إنتاج معارف تبريرية استهدفت تشويه صورة الشعوب المستهدفة، بل استهدفت أيضًا إنكار أن لها تاريخًا وأنظمة حكم. وكثيرًا ما وقف الصلف العنصري وراء تلك النزعات. يقول

(42) المصدر نفسه، ص 75.

حمدي عبد الرحمن في نقد التوسع الكولونيالي في أفريقيا إن العنصرية وقفت وراء تبرير عمليات الاسترقاق والاستعمار التي صاحبت توسع الرأسمالية الغربية وتحوّلها، ويأتي هذا في سياق العملية المستمرّة لتشويه التاريخ الأفريقي، بحسبان أن تلك القارة السمراء لا تملك حضارة ولا تاريخًا يُعتدّ بهما، فهي نقطة تُربَط فقط بتاريخ الرجل الأبيض وحضارته[43]. وما نعاه عبد الرحمن هنا على الأوروبيين، هو ما قامت به نفسه النخب المصرية التي لم تعرف كيف تضع جانبًا الخوذة العقلية الخديوية، فأوغلت في محاولات إنكار ذاتية السودان المستقلة، بل وفي تزييف تاريخ السودان وطمسه، واعتباره مجرد أرض خالية وفضاء مُباح ليس هناك ما يُمكن أن يحول بين المصريين والزحف عليه وحيازته.

في المقدمة التي كتبها طه جابر العلواني لكتاب غريغوار مرشو: **من الاستتباع إلى الاستبداد: حفريات في آليات احتلال العقل**، أشار إلى سلطة المعرفة وجبروتها حين تتحول إلى أداة لتبرير ابتلاع الآخر المغاير وسلب مقدراته؛ إذ بنت الأمم التي توسعت على حساب غيرها حقولًا معرفية كاملة بغرض استخدامها أداة مسوِّغة لفرض الهيمنة والاستتباع. ومن ذلك تدبيج خطاب جديد من المعارف التاريخية والجغرافية والجيوسياسية والأيديولوجية ليصبح ذلك الخطاب ذراعًا ثقافية قاهرة تسير في مقدمة مكوّنات القوة الغازية مثل التجارة والجيوش[44]. ولو أننا تتبّعنا مختلف صور التعاطي النخبوي المصري مع السودان، منذ فترة محمد علي إلى نهاية عهد الرئيس حسني مبارك، لتبيّن لنا وجود نهج مؤسسي استهدف على الدوام، محو الذاتية السودانية المستقلة واستتباعها، عن طريق إنتاج أدبيات مختلفة لاحتلال العقل السوداني. ونجحت هذه الأدبيات بالفعل في احتلال عقول كثير من طلائع المتعلمين السودانيين الأوائل الذين تلقّوا تعليمهم على أيدي المصريين في الثلث الأول من القرن العشرين.

---

(43) حسن، العرب وأفريقيا، ص 10.

(44) غريغوار منصور مرشو، من الاستتباع إلى الاستبداد: حفريات في آليات احتلال العقل، ط 2 (حلب: دار الملتقى، 2009)، ص 10.

عندما أرسل محمد علي جيشه الفاتح إلى السودان، حرص، منذ البداية، على أن يرسل ثلاثة من علماء الدِّين لكي يصحبوا الحملة الفاتحة: القاضي محمد الأسيوطي الحنفي، والشيخ أحمد البقلي الشافعي، والشيخ السلاوي المغربي المالكي. وخلع محمد علي باشا على كل واحد من هؤلاء العلماء خلعة سَنيّة، وأعطى كل واحد منهم خمسة عشر كيسًا، وطلب منهم أن يحثوا أهل السودان على الطاعة، وأن يتجنّبوا مقاومة الجيش الغازي، فالغزاة مسلمون والخضوع لجلالة السلطان أمير المؤمنين واجب ديني[45]. وكانت هذه هي أول بداية دخول الإسلام الأزهري الفقهي المؤسسي، المؤتمِر بأمر الدولة العامل ذراعًا لها إلى السودان. فالتقليد الديني في السودان السابق على الفتح التركي - المصري كان تقليدًا صوفيًا، وقف فيه شيوخ التصوف في صف عامة الناس في مواجهة جور السلاطين. يقول عبد الله علي إبراهيم إنه بنشوء طبقة العلماء والمفتين والقضاة والمعلمين في جهاز الدولة في السودان، نتيجة الاحتلال التركي - المصري، أخذت العلاقة التقليدية بين الدِّين والدولة على عهد الفونج في التلاشي والاضمحلال. وكانت تلك العلاقة قائمة على تأثير رجال الدين الروحي في سلوك الدولة. حلّت محل العلاقة القديمة علاقة جديدة تميّزت بوحدة المصير ووحدة الوجود بين طائفة العلماء والدولة؛ إذ اندمجت طائفة العلماء الجديدة اندماجًا تامًا ومُجزيًا في كيان الدولة. ولم تحتفظ فئة العلماء الرسميين الجديدة بالمسافة التي احتفظ بها من قبل الفقيه الصوفي في عهد الفونج الذي جعل من نفسه ممثلًا لرأي جمهور المريدين العام، فأصبح لهم شفيعًا ووقيعًا لدى الحاكم السناري. وردع الفقيهُ السناري المتصوف بزهده عن المشاركة في الحكم، وبتمثيله الأصيل لجمهور المسلمين الذين يعتقدون في صلاحه، السلطةَ السياسية التي كانت تهابه وتُجلّه[46].

كان لهذا الانقلاب الذي حدث في نمط التدين السوداني السناري المنحاز إلى الجمهور وليس إلى السلطة آثارُه الممتدة التي لا يزال السودان يعانيها؛

(45) انظر: شقير، تاريخ السودان.

(46) عبد الله علي إبراهيم، الصراع بين المهدي والعلماء، تقديم مكي شبيكة، ط 2 (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1994)، ص 21.

فحين كان المزاج الصوفي سائدًا في السودان، كان التسامح الديني سائدًا أيضًا. وبانتشار تدريس الفقه وازدياد وتيرة الابتعاث إلى الأزهر تحوّل نمط التديّن الصوفي، خصوصًا في المدن حيث الوجود التركي - المصري المكثف، إلى مزاج فقهي. وأدى ذلك إلى نشوء قدر من التزمّت الفقهي في الحياة السودانية لم يكن معروفًا من قبل. وتجلّت جوانب من هذا التحوّل في وضع المرأة في المجتمع[47]. تأثرت مصر قبل السودان بمثل هذه النقلة، وفي ذلك يقول محمد الراقد إن المساكن في الحواضر المصرية تأثرت بالنظام التركي، فظهر في معمار البيوت ما يُسمّى «السلاملك» و«الحرملك». وانتقل هذا الأثر إلى مساكن الطبقة الوسطى من المصريين التي كانت تميل إلى تقليد الطبقة الحاكمة وتتطلع إلى محاكاتها[48]. لم تتوقف أساليب احتلال العقل السوداني عند تغيير نمط التدين الصوفي في السودان بالتدين الفقهي المؤسسي فحسب، وإنما تعدّت ذلك إلى التعليم عبر جامعة القاهرة فرع الخرطوم، وعبر ما سُمّيت المدارس العربية التي نشرتها مصر في جميع مدن السودان الرئيسة. وظلت الحكومات المصرية المتعاقبة تصرف عليها بسخاء شديد. لا أقول هذا هنا جحودًا بالمساعدات التي ظلت تُقدّمها مصر إلى السودان، بخاصة في مجال التعليم؛ فهي مساعدات مقدّرة جدًا وستظل موضع ترحيب بها على الدوام. لكن كان يمكن أن يكون لتلك المساعدات أثرٌ أقوى في نفوس السودانيين، وأثر مستقبلي استراتيجي أفضل، لو أنها ابتعدت من التسييس المباشر، ومن محاولات الاستتباع الفكري والثقافي، ومحاولة صناعة هوية مصرية للسودان والسودانيين. والطريف في مدى معرفة الشعبين بعضهما ببعض أن عامة السودانيين يعرفون كل شيء عن مصر تقريبًا، في حين يجهل عامة المصريين كل شيء عن السودان. بل يذهب محمد حسنين هيكل إلى تأكيد أن النخب المصرية نفسها تجهل السودان، حيث ذكر وهو يتحدث عن رحلة له زار فيها السودان في منتصف القرن الماضي، قائلًا: «كان اعتقادي إنه نحن لا نعرف

(47) النور حمد، مهارب المبدعين: قراءة في السير والنصوص السودانية (الخرطوم: دار مدارك للنشر، 2010)، ص 100.

(48) الراقد، ص 432.

شيء عن السودان، بالكتير آوي نعرف الطريق من أسوان للخرطوم، لكننا لا نعرف لا شرق ولا غرب ولا جنوب ... السودان بتاع مصر؟! ... مصر في هذا كانت تتكلم على حاجة ماهيّاش عارفاها بالضبط»[49].

تاسعًا: تاريخان للخديوية

هناك تاريخان مختلفان للحقبة الخديوية: تاريخ كتبه المصريون ووصفوا فيه الفضاء الواقع جنوب مصر بالفوضى وانعدام الدولة المركزية، وأسقطوا عليه رغبتهم في الاستحواذ عليه، فصوّروه كأنه يلهج بمناداتهم للقدوم إليه وتملّكه وإدارته. ففي النسخة المصرية لتاريخ جوار مصر الجنوبي صُوِّر ذلك الجوار بأنه فضاء بلا تاريخ وبلا حضارة وبلا نظم حكم يُعتدّ بها. هذا على الرغم من أن الآثار العينية الباهرة لحضارة كوش النوبية السودانية لا تزال تقف شامخة متحدّية عوادي الزمن في المنطقة كلها الممتدّة من شمال الخرطوم إلى وادي حلفا. وكذلك، على الرغم ممّا احتوته الهضبة الحبشية من آثار خلّفتها حضارة أكسوم العظيمة بمسلّاتها المنقوشة الفارعة الطول، وكنائسها المقدودة من الصخر التي ترقى إلى مستوى عجائب الدنيا، وكلها آثار لا تزال تقف شاهدًا على عبقرية إنسان تلك البقاع، وعظمة تاريخه. يغلب على النسخة المصرية لتاريخ وادي الأعلى في السودان إنكار أن للسودان شخصية تاريخية متميّزة؛ فالحضارة النوبية في وادي النيل الأوسط في السودان التي عاصرت الحضارة الفرعونية في مصر ظلت ترقد، إلى حدٍ كبير، في منطقة الظلال في تاريخ وادي النيل؛ إذ تم إدغام الحضارة النوبية في الحضارة الفرعونية. وعلى الرغم من أن ذلك الخطأ كان خطأ تاريخيًا عامًا، تسبب بشيوعه علماء الآركيولوجيا الغربيون، فإن الأكاديميا المصرية واصلت تجاهلها للكشوف الجديدة التي تقول إن حضارة كوش ليست جزءًا من الحضارة الفرعونية، وإنما كانت ندًّا ومنافسًا لها.

---

(49) مقابلة أجرتها قناة الجزيرة مع محمد حسنين هيكل، بتاريخ 5/ 10/ 2006، انظر الموقع الإلكتروني لـ«الجزيرة نت»: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/91188466-AA95-4F53-8B94-7609E044BF98.html> (Accessed 3/11/2011).

يغلب أيضًا على النسخة المصرية لتاريخ الحكم الخديوي في السودان تجاهلها الفظائع التي ارتكبها. كما يغلب عليها العمد المستمر إلى التبرير وإلى تحسين وجه التوسع المصري جنوبًا عن طريق القوة العسكرية، بل لا يزال هناك، حتى كتابة هذه الدراسة، من بين النخب المصرية من يدعو صراحة إلى إعادة احتلال السودان! ولسوف تورد هذه الدراسة لاحقًا نماذج من آراء هؤلاء، غير أن هناك تاريخًا وطنيًا سودانيًا مغايرًا ومناقضًا في رؤيته ما هو مثبت في النسخة المصرية لتاريخ الحقبة الخديوية في السودان. هذه النسخة السودانية لتاريخ الحقبة الخديوية في السودان ذات شقين: شقٌّ مكتوب، وشقٌّ آخر شفوي تناقلته الأجيال. فالرواية السودانية لتاريخ الخديوية في السودان في شقيها المكتوب والشفوي، ظلت في مجملها ترى في الحقبة الخديوية مجرد احتلال جرى بقوة السلاح. وهو احتلال وقفت وراءه مطامع انحصرت في محاولة وضع اليد على الموارد والثروات، بخاصة الذهب والرقيق. وحين لم تحصد منهما ما توقعت أرهقت الأهلين بالضرائب الباهظة. ونجمت عن ذلك كله حقبة سوداء طويلة من المظالم والترويع وتوسيع دوائر الاسترقاق والعسف بالوطنيين السودانيين، لا يزال السودانيون يتناقلونها جيلًا بعد آخر.

لا تزال للحروب التوسعية التي أشعلتها مصر الخديوية في إريتريا وإثيوبيا وتخوم الصومال آثارها السالبة الممتدة أيضًا. ففي عام 1875 وحده أرسل الخديو إسماعيل ثلاث حملات عسكرية إلى إثيوبيا تم إجبارها كلها على الانسحاب بعد أن لقيت الهزيمة على أيدي الإثيوبيين. وكف الخديو إسماعيل نهائيًا عن حلم بناء إمبراطورية في شمال أفريقيا وشرقها بعد أن احتجت عليه الحكومة البريطانية[50]. احتل العثمانيون والخديويون الموانئ في الساحل الغربي للبحر الأحمر في السودان الحالي، وفي إريتريا الحالية، وفي نواحي الصومال. وحين هاجمت القبائل الصومالية في القرن السادس عشر الميلادي، تحت إمرة أحمد بن إبراهيم الأعسر الملقب بأحمد قران أمير عدل الإسلامية، أعماق الهضبة الإثيوبية، مستهدفةً استئصال الوجود المسيحي فيها، قدّم إليه

---

(50) كولينز، ص 40.

الولاة العثمانيون في المناطق المحيطة بالهضبة الحبشية الأسلحة النارية، فحدا ذلك بالإثيوبيين إلى الاستعانة بالبرتغاليين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن إثيوبيا لم تخضع للحكم الأجنبي في تاريخها، سوى لبضع سنوات فقط، في فترة الحرب العالمية الثانية في النصف الأول من القرن العشرين. فالدولة الإثيوبية حافظت على أراضيها ضد إمارات الطراز الإسلامي التي أحاطت بها وهاجمتها على مدى عشر سنوات متصلة وكادت تستأصل منها الديانة المسيحية. ودافعت الدولة الإثيوبية أيضًا عن أراضيها ضد الهجمات التي شنتها تجاهها من جهة الغرب الدولة المهدية السودانية في عهد الخليفة عبد الله.

إن تاريخ هذه الحروب كلها يُدرَّس في مدارس دول جوار مصر الجنوبي كلها، برؤية مخالفة تمامًا للرؤية المصرية، وتختلف زاوية الرؤية بين كل قطر وآخر من هذه الأقطار التي تحتل الفضاء الجغرافي الواقع جنوب مصر. والثابت أن ذلك التاريخ المشترك يدرَّس في كل واحد من هذه الأقطار من وجهة نظر وطنية مغايرة تمامًا لوجهة النظر المصرية الخديوية التي لا تزال بقاياها تعيش إلى اليوم. وما من شك في أن هذا التاريخ يُدرَّس للأجيال الجديدة من مسيحيي الهضبة الإثيوبية بصورة تناقض تمامًا المنظور الذي يحكم رؤية أصحاب الأشواق الإسلامية «المرمنسة» (Romanticized) الذين ما فتئوا يتوقون إلى استئصال المسيحية من إثيوبيا، وبشكل نهائي.

إن المنظور الإسلاموي التبشيري العامد إلى استئصال الوجود المسيحي من منطقة القرن الأفريقي، ظنًا بأن ذلك سوف يربط، وبالضرورة، منطقة القرن الأفريقي بالمصالح العربية، منظور خاطئ؛ فالناشطون في العمل التبشيري الخيري الإسلامي لا يملكون فهمًا إسلاميًا عميقًا يُغري الآخرين باعتناق الإسلام. إنهم يتّبعون النسخة التبشيرية المسيحية التبسيطية التي لم تُفلح بشيء سوى أنها جعلت المسيحية تتراجع في بقاع الأرض كلها بوتائر متزايدة. ولربما تعيّن علينا نحن كمسلمين أن نسأل أنفسنا أولًا: ماذا صنعنا نحن من الإسلام في أوطاننا الأم؟ هل صنعنا منه واقعًا حضاريًا فعليًا يُغري الآخرين باعتناقه، أو يُغريهم حتى بالتماهي معه ومعنا؟ إن ربط جوارنا الإقليمي بنا لن يحدث عن

طريق «أسلمته»، أو «عربنته»، وإنما يتم بالربط المُحكَم لهذا الجوار بالمصالح الاستراتيجية الكبرى والمصالح الاقتصادية وجهود التنمية الحقة، والانتقال سويًا (نحن وهم) نحو الحكمانية المؤسسية، ونحو التواصل الثاقفي الحي المتكافئ الذي يسير دفقُه في الاتجاهين.

عاشرًا: الخديويون الجُدد!

ربما لا يجد المرء غرابة في أن يرسم منظّرو الحقبة الخديوية وكتّابها صورًا زاهية لدوافع ذلك الغزو التوسعي ونتائجه. غير أن المرء يجد كل الغرابة في أن يفكر كتّاب مصريون مُحدِثون بالطريقة نفسها التي كان يفكر بها أسلافهم. من هنا، فإن جانبًا من هذه الدراسة يركز على نقد استمرارية النظرة الخديوية تجاه جوار مصر الجنوبي، والتدليل على أن نزعة الهيمنة والسيطرة الخديوية عليه لم تمُتْ في نهاية العهد الخديوي، وإنما بقيت مسيطرة على أذهان بعض النخب المصرية، إن لم يكن أغلبيتها، وعلى أذهان الجمهور المصري. يقول الكاتب الإسلامي المصري محمد مورو إن «تصوّر السودان كممتلكات مصرية تصور عام لدى النخبة السائدة المصرية»[51].

توارثت النخب المصرية النظرة المتجذّرة في مفاهيم الحقبة الخديوية، وخرجت بها من سياقها التاريخي الذي ضمّها في القرن التاسع عشر، وهو سياق عفَا عليه الدهر، لتدخل بها سياقًا تاريخيًا جديدًا مختلفًا تمام الاختلاف. وما جرى للنظرة الخديوية حين سحبتها النخب المصرية من الماضي إلى الحاضر، لم يتعدَّ تحويرات طفيفة، هي تحويرات لم تلمس جوهر النظرة المتمثل في الإحساس بالاستحقاق، أو ما يُسمى بالإنكليزية Sense of Entitlement. ويمكن تلخيص هذا الإحساس بالاستحقاق في زعم أن للذات حقوقًا ينبغي ألّا تكون للغير! يُضاف إلى ذلك، أنه لا يتعين على تلك الذات أن تقوم بأي مجهود كي تنال ذلك الاستحقاق، فهي إنما تستحقه لمجرد وجودها! وقد عاشت تلك

---

(51) الراكوبة (الإلكترونية)، 19/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://vb.alrakoba.net/163766-post69.html> (Accessed 22/10/2011).

النظـرة منذ بدايات عهـد محمد علي باشـا (1805 - 1847)، واسـتمرت إلى يومنا هذا. والأمل الآن معقود في أن تُحدث الثورة المصرية التي أزاحت حكم الرئيس مبارك ثورة نقدية مفاهيمية، تُعيـد تكييف علاقة مصر بجوارها الجنوبي على أسس الشراكة المتبادلة وتبادل المنافع وخلق مجال جديد للمواطنة الحقة العابـرة للحدود، بعـد أن تحل المفاهيم الجديـدة واللهجة التشـاركية الموزونة محل لهجة العنجهية المتغطرسة والنظر من فوق.

ليـس غـرض هـذه الدراسـة نَـكْء جـراح الماضـي ولا النيل مـن النخب المصريـة ولا أن تدعو إلـى المباعدة بين مصر والسـودان، أو بين مصر وسـائر جوارها الجنوبي، بل على العكس من ذلك تمامًـا، إنها تدعو إلى إعادة تعريف الروابط المصرية السـودانية ذات الخصوصية التي لا تنتطّح في أهميتها عنزتان، لكن فـي أفق جديـد. وتهـدف أيضًا إلى إعـادة تعريـف علاقة مصر والسـودان مجتمعيـن ببقية دول القرن الأفريقـي في إطار جديد، هو إطـار معادلة الاعتماد المتبـادل، غيـر أن ذلـك لن يتـم ما لـم تُجـرَ مراجعـات نقديـة جريئة للمسـار التاريخـي وتنظيفـه من الشـوائب التي شـابت هذه العلاقـات العضويـة، ممّا لا يـزال ظاهرًا في كيفيـة التعاطي المصري مع دول حـوض وادي النيل. لا بد من نقد اسـتبطان الإنتليجنسـيا المصريـة للفكـرة المتضخمة للخديوية عن نفسـها، ونزعتها الإمبراطورية وتبنّيها روح الخطاب الكولونيالي الغربي، وتطبيقها لذلك الخطاب في دعوتها المسـتمرة إلى إعادة السـودان إلى الحظيـرة المصرية بقوة السـلاح. كتب محمد مورو في عموده «نحو الهدف» في صحيفة **الدستور** يوم 17 تموز/ يوليو 2011 قائلًا: «إن الحل الوحيد المُمكن والمُتاح الذي لا بديل منه هو توحيد السودان ومصر بالسلم أو بالحرب»[52]. وكتب عبد الحليم قنديل في جريدة صوت الأمة، يوم 28 تموز/ يوليو 2008 قائلًا: «لا حل جذريًا إلّا أن تذهب مصر إلى السـودان بفائض سكانها وبفائض قواتها، وباتفاق أمني عاجل، والبديل أن تقـرأوا الفاتحة مـن الآن على روح السـودان»[53]. فلو نحن سـلّمنا

(52) المصدر نفسه.

(53) المصدر نفسه.

جدلًا أن السـودان أضحى تحت ضغط المهددات التي تتهدده الآن، بحاجة إلى الحمايـة بالقوات المصرية، فما هو السـبب يا ترى وراء القول بضرورة إرسـال فائض السـكان المصريين إليـه، ومنذ البداية مع أفواج الجنود!؟ المؤسـف حقًا في حديث قنديل هذا هو دلالته على استمرارية النهج القديم للسلطات المصرية والنخـب المصريـة، أعني إهمـال رأي الشـعب السـوداني والنخب السـودانية، والتركيز علـى «الاتفاق الأمني» بيـن الحكومتين. قاد هذا النهـج الملتوي كثيرًا مـن السـودانيين كي يظنـوا أن مصر الرسـمية عملـت متعمّدة وباسـتمرار، على إضعـاف السـودان وإضعـاف حكوماته، حتـى تهرع تلـك الحكومـات مضطرة إلى طلب الحماية المصرية، فتوقّع معها الحكومـات المصرية من الاتفاقات ما يُمكّـن مصر من إحكام قبضتها على السـودان، على أن يتم ذلـك بعيدًا ممّا يراه شعب السـودان أو يعتقده. هذا النهج الفوقي الانتهازي المنطلق من الإحساس بملكية السـودان تؤكـده حقيقة أن ملف السـودان في مصر ظل إلـى اليوم، ملفًا أمنيًـا تتولّى إدارته المؤسسـة الأمنيـة المصرية، وليـس ملفًا سياسـيًا تتولّى أمره وزارة الخارجية المصرية كما تتولّى ملفات غيره من الدول!!

حادي عشر: الخديوية بنت وقتها ... فما بال المعاصرين؟

ربما تعيّن علـيَّ القول هنا إن ما قامت به مصر الخديوية في القرن التاسـع عشر من توسع عسـكري في جوارها الجنوبي بغرض إنشـاء إمبراطورية تسيطر على السـودان وتزحف بعده إلى منابع النيل، كما تسـيطر على السـاحل الغربي للبحـر الأحمر حتـى الصومال، كان فعلًا منسـجمًا مـع واقع تلـك الحقبة ومع المفاهيم الجيو - سياسـية السـائدة آنذاك. لذلك ليس من أغراض هذه الدراسة محاكمـة الحقبة الخديوية، أو نعيها في نزعتها الكولونيالية التوسـعية، خاصة أن مقاربة من هذا النوع سوف تسـتخدم أدبيات ومعايير جديدة لم تنشأ إلّا مؤخرًا. ولسـوف ينشـئ ذلك إشـكالية تتمثّل في تطبيق أحكام ذات طابع قيمي معاصر على سـياق تاريخـي انقضى. كانت النظـرة التوسـعية الخديوية ابنـة وقتها، ولا بـد للناظر إليها مـن خلال منظـار اليوم مـن أن يأخـذ باعتباره مجمـوع عناصر ومكوّنـات المرحلـة التـي كان يمـر بهـا العالم آنـذاك؛ إذ شـهد القرنـان الثامن

عشر والتاسع عشر سعارًا أوروبيًا غير مسبوق لبناء الإمبراطوريات، وقفت وراءه مستخلصات الثورة الصناعية كلها في القفزة النوعية في صناعة السلاح، وتراكم رأس المال وانداحه. من هنا، لم يكن منتظَرًا من مصر الخديوية، بما كان لها من قوة اقتصادية وعسكرية، ألّا تُصاب بالداء نفسه الذي أصيبت به أوروبا. فما قامت به مصر الخديوية من توسع عسكري في جوارها الجنوبي مفهوم تمامًا في إطاره الزمني، على الرغم من علّاته كلها، غير أنه يبقى من غير المفهوم إطلاقًا استمرار النظرة الخديوية وتمددها في الحاضر، صراحةً أكان ذلك أم ضمنًا. فاستمراريتها تُكبّل الحاضر وتُلحِق أضرارًا جمة بكل من مصر والسودان، وبعلاقاتهما بسائر دول حوض النيل. هذه النظرة الخديوية الثاوية تعاني عللًا مفاهيمية كثيرة حين تُعبّر عن نفسها في لحظتنا الكوكبية الراهنة بالرعونة نفسها والإحساس المُطلق بالاستحقاق الذي عبّرت به الخديوية عن نفسها في الماضي، أي نظرة مبنية على الشعور المطلق بالاستحقاق، وعلى الحقوق التاريخية التي اكتُسبت في الفترة الكولونيالية، غربيةً أكانت أم خديوية، سوف تمثّل من دون أدنى شك، عائقًا كبيرًا أمام بناء مفاهيم التكامل والاعتماد المتبادل والشراكات الاستراتيجية.

ثاني عشر: إهدار مزية الاعتماد المتبادل

كوّنت الجغرافيا ومن بعدها التاريخ، من السودان ومصر قطرين بينهما من الحاجة إلى الاعتماد المتبادل ما يندر أن يجده المرء في غيرهما؛ فالسودان قطر شاسع يجري من جنوبه وشرقه نحو شماله معظم نهر النيل، ومعظم فروعه الرئيسة. كما يتّسم السودان بتنوع مناخي يضم الصحراوي وشبه الصحراوي، والسافانا الفقيرة والسافانا الغنية، إضافة إلى مناطق جبلية خصبة مثل منطقة جبل مُرّة التي جعل الارتفاع من مناخها مناخًا مشابهًا لمناخ البحر الأبيض المتوسط. وفقَدَ السودان بانفصال الجنوب عنه جزءًا كبيرًا من نطاق السافانا الغنية، وكل نطاق مناخه الاستوائي. أمّا ساحل البحر الأحمر، فله مناخ ذو أمطار شتوية خلافًا لبقية القطر. وللسودان أيضًا من الأراضي الخصبة المسطحة المساحات الشاسعة، السهلة الري، ما لا يملكه قطر آخر في المنطقة المحيطة

به. وبحكم تنوّع المناخات فيه، هناك قابلية لإنبات طيف واسع من المحاصيل الزراعية، إلى جانب ثروة غابيّة وحيوانية كبيرة ومعدنية تتزايد الكشوف في مجالها كل يوم. وإضافة إلى الأمطار وواردات مياه النيل، يختزن السودان نسبة مياه جوفية غنية. أمّا مصر فهي صحراء، ولولا النيل والشريط الخصب الضيق الموازي له، لما كانت مصر مكانًا مسكونًا، ولهذا سُمّيت «هبة النيل». وفي حين يتوزّع سكان السودان قليلو العدد مقارنة بمساحته على مناطق شاسعة من أرضه، نجد أن سكان مصر بالغو الكثرة ومنحصرون في الشريط النيلي الضيق، وفي منطقة الدلتا الصغيرة ذات الانفراج المساحي النسبي. لكن على الرغم من غِنى السودان بالموارد الطبيعية وفقر مصر النسبي من هذه الموارد، فإن التاريخ قد دفع مصر في مضمار النمو الاقتصادي والاجتماعي عبر الألف وخمسمئة سنة الأخيرة أكثر كثيرًا ممّا دفع السودان. أقول هذا لأن القطرين شهدا في ما قبل ذلك مدًا حضاريًا كبيرًا، إذ عاشت الحضارة الكوشية (3000 ق. م – 400 م) في الجزء الأوسط من وادي النيل «شمال السودان»، وعاصرت الحقبة الفرعونية منذ بدايتها تقريبًا واستمرت بعد نهايتها. غير أن المد الحضاري العام في مصر اتصل، في حين انقطع في السودان كما سبقت الإشارة؛ إذ دخل السودان في عقب سقوط دولة مروي الكوشية في القرن الرابع الميلادي، في غفوة حضارية طويلة.

نمت مصر تاريخيًا بأكثر ممّا نمى السودان، في معنى الإنجازات العينية للحضارة. فقد تشكّل في مصر نمط حياة حديث آيتاه الاستقرار والاشتغال بالنشاط الزراعي والصناعي، إضافة إلى رسوخ نمط الدولة الحديثة وموت الانتماء القبلي. أمّا السودان فلا تزال القبلية تسيطر عليه، ولا يزال قطاع كبير من سكانه رعاة متجولين، كما لا تزال الصناعة فيه متعثرة الخطى. حافظت الدولة المصرية على تماسكها، وحافظت الحياة المصرية الحضرية والريفية عبر الحقب على إيقاع موزون إلى حد كبير. تجاوزت مصر إلى حد مقبول، الإشكاليات الهيكلية للبنية التحتية الحديثة، في حين ظلت البنى التحتية في السودان ضعيفة بشكل ملحوظ. وقد عجز السودان عن أن يوصل حياته المدينية والريفية إلى مرحلة السير بإيقاع منتظم. الشاهد، أن الجغرافيا والتاريخ

جعلا من كل من مصر والسـودان قطرين لا يُكمِّـل أحدهما بغير الآخر. غير أن هـذه المزية الرائعـة المتمثلة بالحاجـة المُلجئة إلـى الاعتماد المتبـادل لم تُفهم في إطارهـا الحضـاري الصحيح، ولم تتـم ترجمتُها إلى سياسـات اسـتراتيجية في شـراكة طويلة المدى، طويلـة النفس. وإنما جرى فهمهـا وصبّها من الناحية العملية في الوجهات الضيقة المتسرعة؛ فالسودان الشمالي لن يسقط بالضرورة في السلة المصرية، كنتيجة طبيعية وحتمية لنهج الانتظار والترقب الذي مارسته ولا تزال تمارسه بعض النخب الموجهة للسياسات في مصر. والسبب في ذلك يكمن في أن السودان يمتاز بتشكيلته الثقافية والاجتماعية الشديدة التنوّع وذات الامتداد في الجوار في الاتجاهات كلها. هـذه الميزات النادرة جعلت منه قطرًا قابلًا للتكامل مع أيٍّ أو مع كلٍّ من جيرانه في إريتريا وإثيوبيا في الشـرق وتشاد في الغرب، بالقدر نفسه الذي جعلته به قابلًا للتكامل مع مصر في الشمال. ولو حدث أن اجتذب الجوار السـوداني الشـرقي والغربي والجنوبي أقاليم السودان الغربية والشـرقية والجنوبية، كمـا توقع هيكل، وربما كما تمنـى، فلن يكون في وسع مصر، مهما فعلت، أن تحتفظ بالجزء الشمالي النيلي منه لنفسها. ولسوف تنشـأ من ذلك الوضع الجديد مـن المهددات الأمنية لمصر، ما لـم يسـبق لها أن واجهته في تاريخها الطويل.

ثالث عشر: تبدل النظرة المصرية تجاه الجوار الجنوبي

سـادت أرض مصـر الحالية الحضـارة الفرعونية في الفتـرة من 3000 ق. م. إلى 30 ق. م. وشـهدت أراضي شمال جمهورية السـودان الحالية ووسطها حضـارة كـوش في الفتـرة مـن 2500 ق. م. إلـى 370م. كما شـهدت أراضي إثيوبيـا الحالية حضارة أكسـوم مـن 100 ق. م. إلى 1900م. هـذه الحضارات الثـلاث التي اسـتمرت آلاف السـنين هي أعرق حضـارات أفريقيـا، بل هي من أعـرق حضـارات العالم القديـم قاطبة، وخاصـة الفرعونية المصرية والكوشـية السـودانية. ويُميـز هـذه الحضـارات الثـلاث أن آثارهـا كانـت، ولا تـزال، من أكثر الآثار العينيـة صمودًا في وجه عـوادي الزمن. فهذه الأقطـار الثلاثة (مصر والسـودان وإثيوبيا) قامت فوق إرث حضاري عريق وضخم. ويمكن القول بناءً

على ذلك إن إنسان هـذه الأقطار الثلاثة يملك رأس مال حضاريًا كبيرًا. وهو رأس مال قابل للتفعيل متى تهيّأت له الظروف، ومتى أعاد هذا الإنسان الوارث لكثير من الفضائل التاريخية المتراكمة الإمساك بزمام المبادرة الحضارية مرة أخرى. فما يصيب الذات الإنسانية من إرث حضاري لا يذهب أدراج الرياح، حتى في أحلك فترات التراجع، وإنما يكمن كمون النار في الحجر. والمد الحضاري العالي يترك آثاره الممتدة في نفس ووجدان الإنسان الذي سبق أن صنع أسلافه ذلك المد. وكثيرًا ما تبقى طاقة الدفع الحضاري في وارثي الحضارات الكبيرة في حالة كمون، تتحين الفرص للانطلاق مرة أخرى. وإني لشديد اليقين أن إنسان الحضارات القديمة هو الذي سينقذ الحضارة الكوكبية الراهنة من ورطتها الكبيرة الماثلة.

لقد ضاعت حقيقة الإرث التاريخي الضخم لكلٍّ من السودان وإثيوبيا في حقبة التراجع الحضاري التي اعترت الهضبة الحبشية في إثيوبيا الحالية، مثلما اعترت قبلها الحضارة الكوشية في القطاع الأوسط من وادي النيل في جمهورية السودان الحالية. أمّا مصر، فكان وضعها مختلفًا، إذ ساهم وجودها في حوض المتوسط واتصالها الوثيق بأوروبا وبمنطقة الشرق الأوسط في بقائها في حالة شبه مستمرة من الثبات الحضاري النسبي. يضاف إلى ذلك ما قامت به أهميتها الجيوستراتيجية البالغة في العالم القديم، التي جعلت منها بؤرة جاذبة للغُزاة من مختلف الجهات. خمود الأوار الحضاري في كلٍّ من السودان وإثيوبيا من جهة، وبقاؤه من جهة أخرى على قدر من الاشتعال في مصر عن طريق الأقباس الخارجية، أنشأ تعقيدات جديدة في العلاقة بين مصر وجوارها الجنوبي المتمثل في كلٍّ من السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال؛ ففي وقت دخل فيه وادي النيل الأوسط والهضبة الحبشية في حالة سبات شتوي حضاري، بعد خروجهما تباعًا من موقع البث الحضاري إلى حالة العزلة الحضارية، ظلت مصر محتفظة بقبس من الإشعاع الحضاري. فمصر، خلافًا للسودان والهضبة الحبشية، ما كانت تخلع جلبابًا حضاريًا إلّا لتلبس جلبابًا حضاريًا آخر. بعبارة أخرى، لم تمر مصر بحالة العُري الحضاري التي مر بها كلٌّ من السودان وإثيوبيا عقب انهيار حضارة كوش السودانية،

وعزلة حضارة أكسوم الحبشية التي فرضتها عليها وضعيتها الخاصة، باعتبارها كيانًا محاطًا بالمهددات، إضافة إلى نشوئه في منطقة جبلية شديدة الوعورة. هذه الوضعية التي أحدثت تباينًا في النمو الحضاري بين مصر وجوارها الجنوبي، تمثّل في نظري بعضًا من تفسير النظرة الدونية في مصر تجاه جوارها الجنوبي، التي هي في تقديري نظرةٌ حديثة العهد استعارتها مصر من مؤثرات خارجية. ففي الحقب التي كانت مصر تقتات فيها من زادِها الحضاري الخاص بها، ظلت على صلة وثيقة بجوارها الجنوبي وعلى معرفة عميقة ووثيقة به، لكن حين تم التأثير فيها متوسطيًا وغربيًا، لبسَت مصر الجلابيب المتوسطية والغربية المختلفة، وهذا هو ما جعلها تنفصل عن محيطها التاريخي، وتُدير ظهرها لجوارها الجنوبي بعد أن كانت على صلة عضوية به ولآلاف السنين، حين كانت تنعَم بشخصيتها التاريخية الأصيلة.

رابع عشر: الاختيال في الجلباب الأجنبي

الاختيال الخديوي المصري بالجلباب الأجنبي بلحمته المتوسطية العثمانية التركية وسداه الغربي، وبكل سماته المتجاهلة حقائق التاريخ الثابتة المتمثلة بالارتباط العضوي لمصر بجوارها الجنوبي، هو الذي خوّل كاتبًا كبيرًا مثل محمد حسنين هيكل القول بعدم وجود مقوّمات أصلًا لبقاء السودان. لا ولا حتى الجزء الشمالي الذي بقي منه بعد انفصال الجنوب! فقبل ثلاث سنوات من انفصال الجنوب تحدث هيكل عن أن تشظي السودان أمر حتمي. جرى ذلك في ندوة عُقدت في نادي القضاة في القاهرة، في أيار/ مايو 2008. أورد محرر جريدة الدستور في عدد 29 أيار/ مايو 2008 نقلًا لما قاله هيكل في تلك الندوة، جاء فيه أن السودان غير قابل للبقاء كما هو عليه الآن، باعتباره كيانًا جغرافيًا جمعته الفتوحات التي جرت في عهد محمد علي باشا والخديو إسماعيل، وأشتات من مكوّنات لا رابط بينها. وقسّم هيكل السودان إلى أربع مناطق، شماله وجنوبه وشرقه وغربه. وقال إن مصر كانت تؤدي دورًا في الشمال، أمّا جنوبه فسيجذبه الشرق الأفريقي، وشرقه ستجذبه إثيوبيا، وغربه ستجذبه تشاد. وقال إن مشكلات السودان لن تُحل بالطريقة القائمة، حيث

إن بعض المشكلات السياسية التي يطول عمرها لا يُجدي معها في النهاية إلّا الجراحة[54]. وتحدث هيكل عن مصير السودان على هذا النحو الخالي من أي عاطفة، غير أن السودان ليس كما قرر هو؛ السودان ليس كيانًا لا رابط له، ولا هو مجرد كشكول من عناصر جمعها الفتح الخديوي في القرن التاسع عشر. السودان مهد الحضارة الكوشية التي حكمت وادي النيل الأوسط ثلاثة آلاف سنة متصلة. أكثر من ذلك، حكمت تلك الحضارة الكوشية مصر نفسها كما سلفت الإشارة. والقول بأن السودان كيان لم يكن له وجود متجانس قبل فتوحات محمد علي باشا والخديو إسماعيل، قول ليس له من شواهد التاريخ ما يسنده. ولو تركنا التاريخ البعيد جانبًا، ونظرنا إلى سلطنة الفونج الإسلامية السودانية (1504 - 1821) التي قضى عليها الفتح التركي - المصري في عام 1821 لوجدنا أن هذه السلطنة كانت تحكم شمال جمهورية السودان الحالية ووسطها وغربها حتى كردفان، وشرقها حتى الحدود الإثيوبية. ولا مراء بطبيعة الحال في أن الغزو الخديوي أضاف إلى السودان دارفور، وقد حدث ذلك على يد قائد سوداني هو الزبير باشا رحمة. وضم المغامرون الأوروبيون الذين استأجرتهم الخديوية إلى مصر، المنطقة الجغرافية التي تحتلها الآن جمهورية جنوب السودان الحالية. ودارفور التي ضمها القائد السوداني الزبير باشا إلى حكم الخديوي لم تكن تختلف كثيرًا في تكوينها الثقافي عن سلطنة الفونج في سنار في السودان الأوسط. فالغزو الخديوي لم يخلق السودان من عدم عن طريق تجميع كيانات لم يكن بينها رابط أصلًا. وظل هيكل ومن يُماثله من الإنتليجنسيا المصرية المستلبة خديويًا وغربيًا يروّجون، على الدوام، أن السودان لا وجود له وإنما هو كيان صنعته مصر صناعة. وقد ظلت بعض النخب المصرية، ومن بينها هيكل، تؤكد، وباستمرار، هشاشة القطر السوداني، وعدم وجود مقوّمات فيه للبقاء متماسكًا. ويرى بعض السودانيين أن ما يقف وراء ذلك ليس الجهل بالتاريخ، وإنما الاستلاب الثقافي الأوروبي الشرق الأوسطي، مضافًا إليه الغرض في أن يقع الجزء الشمالي من السودان في حيازة

(54) المصدر نفسه.

مصـر، عن طريق ثقله الذاتـي، من دون أن تبذل مصر فيـه أي جهد. ويمثّل هذا النوع من اتخاذ موقف المتفرج السـلبي الذي يُحيّد نفسـه ويرقُب لحظة سقوط التفاحـة، ضربًا من ضروب ما يسـمّى في الأدبيات الغربية «النبـوءة التي تتحقق ذاتيّـا» (Self-Fulfilled Prophecy). ولـو أخذنـا برؤيـة هيكل التي ترى فـي التباين الثقافي والعرقي أساسًـا جوهريًا للتقسـيم والتشـظي، فما الذي يجعل بلدًا مثل الولايـات المتحـدة متماسـكًا، وهـو البلـد الذي تجمعـت فوق أرضه شـعوب الأرض كلهـا بلا اسـتثناء، عبـر المئتي سـنة ونيّـف الأخيرة؟! ثم أليسـت مصر نفسـها مكونة مـن كيانات ثقافيـة وعرقية مختلفـة مثل العرب والنوبـة والأقباط والبجـا والأتراك وغيرهم مـن ذوي الأصول المتوسـطية والأوروبية المختلفة؟ إن تماسـك الدولـة لا يبنـى علـى توحيدهـا ثقافيًـا، وإنمـا على ترسـيخ مفهوم المواطنـة الحقة فيها، والنظر إلى التنوّع باعتباره ميزة وليس علّة. وأعني بمفهوم المواطنـة هنا، المفهـوم العابر لحواجـز العنصر واللـون والدين واللغـة، القادر علـى تحقيق الاسـتقرار الأمني والسياسـي، وعلى تهيئـة المناخ الأمثـل للتنمية العادلة المسـتدامة، وإنجاز ما يقوّي الإحساس بالمواطنة والانتماء القومي لدى الجميع.

خلاصة

ما من شك في أن الارتباط العضوي القائم على الشراكة المبنية على فهم الخصوصية التي يتسم بها السودان بوصفه بلدًا متعدد الأعراق، متعدد اللغات، متعـدد الأديـان، متعـدد الثقافات، ضـروري جـدًا لمسـتقبل كلٍّ من السـودان ومصـر؛ إذ العلاقة بين مسـلمي مصر وأقباطها علاقة متوترة. وتدل ممارسـات التضييق على بناء الكنائـس، وتغييب المكوّن القبطي في بنيـة الحياة المصرية، أبلغ دلالة علـى محاولة المؤسسـة المصرية الحاكمـة إنكار التنـوّع الديني في مصـر. وبطبيعة الحال فإن الدعوة إلـى الاعتراف بالتنوّع الثقافـي لا تتوجّه إلى المؤسسـة المصرية الحاكمة والنخب التـي تقف وراء سياسـاتها، وإنما تتوجّه أيضًـا، وبقدر أكبـر، إلى الحكومـة السـودانية، والنخـب السـودانية التي ظلت لا ترى في السـودان سـوى قطر عربي إسـلامي فحسـب. هذا التفكيـر العربي

الإسلامي التبسيطي المنكر طبيعة السودان الثقافية المركّبة، المتجاهل ضرورة الإنجاز التنموي وتحقيق العدالة الاجتماعية، هو الذي قاد إلى انفصال جنوب السودان عن شماله، وهو نفسه ما يمكن أن يقود إلى انفصال أجزاء أخرى منه، وهو الذي ربما قاد مصر نفسها إلى أن تدخل في دائرة مخاطر التشظي التي سبقها إليها السودان؛ إذ انحصر الهم العربي بشكل عام، والهم المصري بشكل خاص، في استتباع السودان فكريًا وثقافيًا وسياسيًا. وقد استُعيض عن التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والعمل في تحقيق التحوّل الديمقراطي والتنمية الاجتماعية ورفع مستوى حياة المواطنين وإزالة الفروق بينهم بجهود «العربنة والأسلمة»، وهذا محض هُلام لا يُسمن ولا يُغني من جوع. واتجهت بعض فورات التعصب الديني العربي الإسلامي أيضًا إلى محاولة اقتلاع المسيحية نهائيًا من الهضبة الحبشية[55]! وظلت تلك المحاولات تجد تمجيدًا، حتى وقت قريب جدًا، انطلاقًا من دوافع التعصب الديني، ومن محاولات «شيطنة» معتقد الآخر المختلف[56].

هناك حرص على تغيير واجهات الأقطار ذات التركيب الإثني والديني المعقد بإلصاق البطاقات من شاكلة «عربية» و«إسلامية» عليها، بلا التفات إلى محتوى ما يعني ذلك حقيقة في حياة الناس اليومية. أعني المردود الذي يتجسّد في حياة الناس في ما يتعلق بحرياتهم وكرامتهم الإنسانية وأمنهم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين حياتهم اليومية. أين العمل في مجالات التنمية وزيادة المصالح المتبادلة والاعتماد المتبادل الذي يجعل الشعوب المستهدفة بهذا النوع من الاستتباع الشكلي حريصة على البقاء ضمن المنظومة العربية؟ علينا أن نشير هنا إلى أن مصر التي ادّعت عبر الحقبة الخديوية «ملْكية السودان»، لم تعمل شيئًا واحدًا ملموسًا يُعبّر عن تلك الوحدة العضوية. وقد غرقت مصر في تشكيل العلاقة مع السودان عن طريق تدبيج لغة الخطاب الإعلامي، وعن

---

(55) انظر: عرب فقيه، تحفة الزمان أو فتوح الحبشة: «الصراع الصومالي الحبشي في القرن السادس الميلادي»، نشره مع مقدمة بالفرنسية رينيه باسيه؛ حققه فهيم محمد شلتوت (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974).

(56) انظر: فتحي غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1967).

طريق إرسال الأئمة والوعّاظ، وحشر كل ما يمكن أن يمحق ذاتية السودان في مناهج التعليم، ونسيت تمامًا أن السودان لا يربطه إلى اليوم بمصر طريق بري واحد! وأن السكك الحديد السودانية التي أُنشئت أصلًا لنقل الجنود والعتاد في حملة استعادة السودان الإنكليزية المصرية في عام 1898، لم تُربط إلى اليوم بالخط الحديد المصري. وعلى الرغم من التقارب الجغرافي والحدود المشتركة بين مصر والسودان والتاريخ المتداخل والمساكنة المتداخلة والمصاهرة، فإن مصر والسودان من أبعد الدول العربية جغرافيًا بعضهما عن بعض! بل إن كلًا من إثيوبيا وإريتريا سبقت مصر في ربط نفسها بالسودان بطرق برية! أشد وأنكى من ذلك كله أن المسؤولين المصريين والسودانيين انتظروا منذ الفتح الخديوي في عام 1821، كي يُعلنوا علينا في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 أن حجم التجارة بين البلدين لم يتعد إلى اليوم 500 مليون دولار[57]!! كيف نفهم هذا كله، وكيف نفسّره؟! لقد تم إغراق الجماهير في القطرين، ومن بعدهما العالم العربي برمّته، في بحر من لغة الخطب الجوفاء المتغنية بوحدة وادي النيل، وغُيّبت الحقيقة المُرّة، وهي أن لا شيء ملموسًا قد تم إنجازه على أرض الواقع، أعني أي شيء يجعل شعبَيْ القطرين يشعران بأن ارتباطهما بعضهما ببعض يعني لهما شيئًا يستحق الوقوف عنده. يقول عبد الإله بلقزيز: «إننا نناضل من أجل هذه الوحدة العربية ليس لأن هويتنا عربية، ولأن اللغة والثقافة والتاريخ تجمعنا، وإنما لأن المصلحة الحاضرة وتحديات المصير المستقبلية تفرض علينا خيار الوحدة... على الفكر القومي العربي أن يقطع - منذ الآن - مع عقيدة أيديولوجية تقليدية تقول إن حاجتنا إلى الوحدة العربية مستمدة من كوننا عربًا تجمعنا إلى بعضنا البعض هوية واحدة صنعها التاريخ وصنعتها جوامع اللغة والثقافة والحضارة والدِّين»[58].

---

(57) تصريحات فائزة أبو النجاء وزيرة التعاون الدولي والتخطيط المتحدثة باسم الحكومة المصرية، في الاجتماع مع علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس السوداني في القاهرة. انظر: الأهرام المسائي، 13/ 10/ 2011.

(58) عبد الإله بلقزيز، نقد الخطاب القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 128.

نحن بحاجة إلى ثورة مفاهيمية تتم موضعتها في الإطار الكلي لمشروع عربي إسلامي نهضوي. كما أننا بحاجة إلى مراجعة ركام الأكاذيب السياسية والدعاية السياسية التي ملأت رفوف الأكاديميا، وسيطرت على لغة الخطاب الإعلامي، وحشت مناهج التعليم باللغو الطنان، وأدّت إلى حالة مفزعة من تغييب العقول. ولولا ثورات الربيع العربي التي لا تزال في مهدها، ولا ندري إلى أين سينتهي بها المسار، ولولا العقول الشابة الطازجة التي أشعلت هذه الثورات، وأظهرت من استقلالية الرؤية والانفلات من قبضة القديم، ليئس المرء من إمكانية صلاح الأحوال في هذا الفضاء العربي الإسلامي الشاسع؛ إذ سادت عالم السياسة، وخاصة في الدول العربية العريقة، عقليات قديمة تنتمي إلى مفاهيم القرن التاسع عشر.

كانت محاولتي في هذه الدراسة أن أدلل على أن العلاقة بين مصر والسودان تحكّمت فيها هذه النوعية من العقليات التي عجزت عن أن تُغيّر من نسق رؤيتها المتجذّر في الحقبة الخديوية. أمّا عقليات النخب التي أدارت شؤون السودان في الحقبة التي تلت الحقبة الكولونيالية منذ استقلال السودان في عام 1956، فإنها أسوأ كثيرًا من عقليات النخب المصرية. قادت عقول النخب السودانية عبر مسيرة التراجع السودانية المطردة، القطر السوداني من الوحدة الوطنية التي تحققت، على علّاتها، إلى جحر القبلية الضيق، وكفى بذلك شهيدًا على فداحة المصاب. باختصار، كي تُضَم أطراف العالم العربي المختلفة وجواره الذي ارتبط به تاريخيًا، لا بد من إنتاج خطاب عربي إسلامي جديد، وتعريف جديد للمثقفية الحقة، وإعلاء أسس أخلاقية جديدة لعلاقة النخب العربية بالسلطة.

المراجع

1 - العربية

إبراهيم، حسن أحمد. محمد علي في السودان: دراسة لأهداف الفتح التركي - المصري. الخرطوم: جامعة الخرطوم، دار التأليف والترجمة والنشر، [د. ت].

إبراهيم، عبد الله علي. الثقافة والديمقراطية في السودان. تقديم إيليا حريق. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996.

______. الصراع بين المهدي والعلماء. تقديم مكي شبيكة. ط 2. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1994.

أبو سليم، محمد إبراهيم. بحوث في تاريخ السودان: الأراضي، العلماء، الخلافة، بربر، علي الميرغني. بيروت: دار الجيل، 1992.

______. تاريخ الخرطوم. بيروت: دار الجيل، 1999.

إسماعيل، عز الدين. الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

البدوي، محمد خير. قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة. الخرطوم: دار النهار للانتاج الإعلامي، 2008.

بلقزيز، عبد الإله. نقد الخطاب القومي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

الحاج، تاج السر عثمان. التاريخ الاجتماعي لفترة الحكم التركي، 1821 - 1885. الخرطوم: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2004.

حسن، إبراهيم شحاتة. مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة أحمد العوام: دراسة مقارنة في الأصول التاريخية للثورتين العرابية والمهدية واتجاهات الفكر الثوري في عهدها. الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1971.

حسن، حمدي عبد الرحمن. العرب وأفريقيا في زمن متحول. القاهرة: دار مصر المحروسة للنشر، 2009.

حمد، النور. مهارب المبدعين: قراءة في السير والنصوص السودانية. الخرطوم: دار مدارك للنشر، 2010.

الرافعي، عبد الرحمن. مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية: تاريخ مصر القومي من سنة 1892 إلى سنة 1908. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962.

الراقد، محمد عبد المنعم السيد. الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي. إشراف أحمد أحمد الحتة. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1968.

روسانو، ديدار فوزي. السودان إلى أين؟. نقله إلى العربية مراد خلاف؛ تقديم آلان جريش. القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

الشريف، جمال. الصراع السياسي على السودان (1874 - 2006م). الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2009.

شقير، نعوم. تاريخ السودان. تحقيق وتقديم محمد إبراهيم أبو سليم. بيروت: دار الجيل، 1981.

شكري، محمد فؤاد. مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، 1820 - 1899. ط 3. القاهرة: دار المعارف، 1963.

الشيخ، رأفت غنيمي. مصر والسودان في العلاقات الدولية. ط 2. القاهرة: عالم الكتب، 1983.

طه، عبد الرحمن علي. السودان للسودانيين: طمع، فنزاع، ووثبة، فجهاد. أم درمان، السودان: شركة الطبع والنشر، 1955.

طوسون، عمر. تاريخ مديرية خط الاستواء: من فتحها إلى ضياعها، من سنة 1869 إلى سنة 1889م. 3 ج. الإسكندرية: مكتبة العدل، 1937 - 1938.

العارف، ممتاز. الأحباش بين مأرب وأكسوم: لمحات تاريخية من العلاقات العربية الحبشية ونشوء إثيوبيا الحديثة. بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، 1975.

عرب فقيه. تحفة الزمان أو فتوح الحبشة: «الصراع الصومالي الحبشي في القرن السادس الميلادي». نشره مع مقدمة بالفرنسية رينيه باسيه؛ حققه فهيم محمد شلتوت. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

غيث، فتحي. الإسلام والحبشة عبر التاريخ. القاهرة: دار النهضة المصرية، 1967.

كوثراني، وجيه. الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية، القاجارية والدولة العثمانية. ط 2 منقحة. بيروت: دار الطليعة، 2001.

كولينز، روبرت أو. تاريخ السودان الحديث. ترجمة مصطفى مجدي الجمال؛ مراجعة حلمي شعراوي. القاهرة: دار العين للنشر؛ المركز القومي للترجمة، 2010. (المشروع القومي للترجمة؛ 1598)

ماكمايكل، هارولد. السودان. ترجمة محمود صالح عثمان صالح. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2006.

مرشو، غريغوار منصور. من الاستتباع إلى الاستبداد: حفريات في آليات احتلال العقل. ط 2. حلب: دار الملتقى، 2009.

مقار، نسيم. مصر وبناء السودان الحديث. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993. (مصر النهضة؛ 39)

2 - الأجنبية

General History of Africa. 8 vols. Abridged ed. London: J. Currey; Berkeley, Calif.: University of California Press; Paris: Unesco, 1990-1999. Vol. 2: *Ancient Civilization of Africa*. Editor G. Mokhtar.

Perani, Judith and Fred T. Smith. *The Visual Arts of Africa: Gender, Power, and Life Cycle Rituals*. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1998.

Phillips, Tom (ed.). *Africa: The Art of a Continent*. Munich; New York: Prestel, [1995].

القسم الثاني

المحور الاقتصادي السياسي

الفصل الرابع

المنافسة الدولية في دول القرن الأفريقي

بيتر وودوارد

تحلّل هذه الدراسة العلاقة بين التنافس الإقليمي الذي تخوض غماره دول القرن الأفريقي وتنافس الفاعلين الدوليين الآخرين. وتنظر أولًا في تأثير الحرب الباردة التي أدخلت خلالها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نزاعهما إلى القرن الأفريقي، فزاد من حدّة نزاعاته الوطنية والإقليمية. وتتحوّل بعد ذلك إلى تناول التغيّرات التي طرأت على كلٍّ من العلاقات الإقليمية في القرن الأفريقي والتدخّل الدولي في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وكذلك بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وترى الدراسة، في النهاية، أن احتواء التنافس في القرن الأفريقي ليس مسألة تضطلع بها دول المنطقة وحدها، بل المجتمع الدولي الواسع أيضًا.

اشْتُهِرَ القرن الأفريقي بمستويات النزاع فيه؛ ذلك النزاع الذي خيّم على دول المنطقة منذ أن لحقت بإثيوبيا المناطقُ المحيطة بها، خارجة من ربقة الاستعمار لتغدو دولًا مستقلةً بدءًا من خمسينيات القرن العشرين: السودان في عام 1956؛ الصومال في عام 1960؛ جيبوتي في عام 1977، في حين سيطرت إثيوبيا على إريتريا في عام 1952. وكان على هذه الدول كلها أن تعيش

نزاعات داخلية في السنوات اللاحقة. وارتبطت هذه النزاعات الداخلية بدورها بالعلاقات بين دول المنطقة والنحو الذي رُسِمَت فيه حدودها، في حين قامت هذه الدول ذاتها أحيانًا، بمقاربات مناوئة بعضها لبعض. أمّا المستوى الثالث من مستويات النزاع، فكان يأتي من المجتمع الدولي الواسع وقواه العظمى، خصوصًا في أثناء الحرب الباردة. وخلّف هذا المستوى الدولي إرثًا لا يزال باديًا بعد عشرين عامًا على انتهاء تلك الحرب. ومستويات النزاع المتداخلة هذه هي ما جعل القرن الأفريقي يظهر بمظهر المركّب الأمني الإقليمي كما رسم معالمه أستاذ العلاقات الدولية البريطاني باري بوزان (B. Buzan) في الأصل، إذ نجد مجموعة من البلدان يتوقّف الأمن في كلّ واحد منها، وبدرجة كبيرة، على الأمن في واحد أو أكثر من جيرانه[1]. وفي ما يخصّ القرن الأفريقي ذاته، تشير المراجع إليه بوصفه منطقة ظهرت منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، مشيرةً أولًا إلى إثيوبيا والصومال، لتضيف بعدها السودان، فيما ذكر بعضهم لاحقًا منطقة القرن الأفريقي الكبرى التي تضمّ بعض الدول في شرق أفريقيا[2]، وتشير إليها هذه الدراسة بوصفها الدول التي تترابط تحدياتها الأمنية ترابطًا واضحًا: إثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان وإريتريا.

أولًا: الاستقرار الداخلي

تُعَدُّ إثيوبيا، وكانت تُعرَف في السابق باسم الحبشة، البلد الوحيد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي قاوم بنجاح مجيء الاستعمار الأوروبي، في حين راح إمبراطوره، منليك الثاني، منذ أواخر القرن التاسع عشر يوسّع حدوده في الأراضي المنخفضة حول مملكته المرتفعة، مُدْمِجًا إلى جانب سواها تلك الجماعات الصومالية أساسًا في المناطق الجنوبية الشرقية من هود وأوغادين. وواصل الإمبراطور هيلاسيلاسي هذه النزعة التوسعية في القرن العشرين،

---

(1) Barry Buzan and Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge Studies in International Relations; 91 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 40-92.

(2) I. M. Lewis, ed., *Nationalism and Self Determination in the Horn of Africa* (London: Ithaca Press, 1983), and John Markakis, *National and Class Conflict in the Horn of Africa*, African Studies Series; 55 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987).

واستخدم مهاراته الدبلوماسية في السيطرة على إريتريا، المستعمرة الإيطالية السابقة التي كانت آنئذٍ تحت إدارة الأمم المتحدة، لتبدأ مقاومة هيلاسيلاسي في إريتريا مع أوائل ستينيات القرن العشرين، وتنتشر لاحقًا إلى إقليم تقراي (Tiger) المجاور. وقد تطور نزاع كبير في هذه المناطق الشمالية وساهم في سقوط الإمبراطور عام 1974، إلّا أنه تواصل ولم ينقطع في ظل حكم منغستو هيلامريام[3]، لتجبره حركات التمرد الشمالية في النهاية على السقوط، وتسيطر على إثيوبيا وإريتريا التي باتت مستقلة. وقد بقي الزعماء المتمردون الذين استولوا على السلطة في عام 1991 عشرين سنة في سدّتها، لكن تقارير تشير إلى مناطق في جنوب وسط إثيوبيا، وفي جنوبها وشرقها، لا يزال الصراع ناشبًا فيها.

في السودان، بدأت حرب أهلية متواصلة منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، وتركّزت على الفروق التي ظهرت بين شماله وجنوبه عند بداية الاستقلال من دون أن تجد حلًا لها بعد ذلك، بل فاقمتها السياسات الحكومية[4]. ولم يشهد الجنوب تاريخيًا تغلغل النفوذ الإسلامي والعربي الذي دخل السودان ببطء على مدى قرون عدّة وضرب بجذوره على طول النيل، وفي الصحاري والسهول الساحلية في الشمال، بل حافظ الجنوب إلى حدٍّ كبير على طرائق الحياة الأفريقية التقليدية التي سعى الحكم البريطاني إلى استمرارها بعزل المنطقة عمدًا في أثناء وجوده في النصف الأول من القرن العشرين. وكانت الحركة الوطنية السودانية متركّزة في الشمال على نحوٍ طاغٍ، ومع اقتراب الاستقلال أبدى السياسيون الجنوبيون اهتمامًا، ودعوا إلى إنشاء اتحاد فدرالي. لكن الأمر لم يقتصر بعد الاستقلال على رفض ذلك ونبذه، بل دَفَعَ بعد انقلاب الجنرال عبود في عام 1958 إلى

---

(3) Bahru Zewde, *A History of Modern Ethiopia, 1855-1974*, Eastern African Studies (London: James Currey; Athens: Ohio University Press; Addis Ababa: Addis Ababa University Press, 1991).

حول الثورة، انظر: Christopher Clapham, *Transformation and Continuity in Revolutionary Ethiopia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

(4) Douglas H. Johnson, *The Root Causes of Sudan's Civil Wars* (Oxford: James Currey, 2003).

محاولات أَسلَمَة الجنوب وتعريبه، وهو ما قُوبل بمقاومة مسلحة متنامية قادتها حركة أنيانيا (Anya - anya). وفي عام 1972 عقد الحاكم العسكري آنذاك، جعفر النميري، سلامًا مع الجنوب، لكن الحرب عادت ثانيةً بعد أحد عشر عامًا مع تدهور العلاقات مجددًا بين الشمال والجنوب، إذ فاقمتها هذه المرّة محاولات حكومة الشمال الواضحة لفرض سيطرتها على حقول النفط المكتشَفة في الجنوب، وكذلك على مياهه عبر قناة جونقلي المقترحة. واستمرت هذه الحرب التي هي أطول حرب أهلية في أفريقيا حتى اتفاق السلام الشامل في عام 2005، هذا الاتفاق الذي بلغ ذروته في استفتاء الجنوبيين على انفصال دولة جنوب السودان في تموز/ يوليو 2011[5]. ويُقَدَّر عدد ضحايا هذه الحرب الأهلية منذ الاستقلال بحوالى 5.2 ملايين نسمة، لكن السلام في الجنوب لم يكن نهاية الصراع، حيث شهد هذا الأخير انفجارًا كبيرًا جديدًا في دارفور منذ عام 2003، فضلًا عن العنف اللاحق في المناطق الحدودية، بخاصة أبيي وجنوب كردفان[6].

شهد الصومال تنامي الصراع الداخلي بعد محاولة فاشلة لغزو إثيوبيا قام بها الرئيس سياد بري في عام 1977/ 1978[7]؛ إذ تلا الهزيمة على يد إثيوبيا (المدعومة من الاتحاد السوفياتي وقوات كوبية) انفجار توترات قبليّة لطالما كانت ملمحًا متناميًا من ملامح السياسة الصومالية، على الرغم من محاولة بري منع أي إشارة إلى الهوية القبلية. وتصدّرت الجبهةَ الأمامية الحركةُ الوطنية الصومالية التي تنتمي نواتها الأساس إلى قبيلة إسحق، المقيمة أساسًا في منطقة أرض الصومال البريطانية السابقة. وانتشر القتال العنيف في الشمال، وتحوّل

---

(5) Elke Grawert, ed., *After the Comprehensive Peace Agreement in Sudan*, Eastern Africa Series (Woodbridge, Suffolk, [England]; Rochester, NY: James Currey, 2010).

(6) اجتذب السودان قدرًا كبيرًا من الاهتمام والكتابة الأكاديمية. ومن الكتب الموجزة المفيدة: Robert O. Collins, *A History of Modern Sudan* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2008).

(7) David D. Laitin and Said S. Samatar, *Somalia: Nation in Search of a State*, Profiles. Nations of Contemporary Africa (Boulder, Colo.: Westview Press; London, England: Gower, 1987), and I. M. Lewis, *A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa*, Eastern African Studies, 4th ed. (Oxford: James Currey; Hargeisa, Somaliland: Btec Books; Athens: Ohio University Press, 2002).

إلى مقاومة للحكومة من جماعات أخرى امتدّت جنوبًا إلى العاصمة مقديشـو، وأجبـرت بري على الفرار. وبعد مغادرته ظهرت حكومتان مستقلتان في أرض الصومـال وأرض البُنط المجاورة – مع أنـه لم يُعتَرَف بهمـا دولتين – في حين لم تكـن ثمّة دولـة فاعلة في وسـط البـلاد وجنوبها. وبـدلًا من ذلـك، غالبًا ما وُصِفَـت المنطقـة بأنّهـا تحت سـيطرة عدد مـن أمراء الحـرب ونزاعاتهـم التي كان يتنوّع مسـتواها باختلاف المـكان والزمان، غير أن كيانًا جديدًا عُرِف باسـم اتحاد المحاكم الإسـلامية ظهر في عام 2006، وشـكّل أقرب كيان إلى الدولة يظهـر منذ فرار بري، على الرغم من المخاوف التي انتابت بعض الأحياء بشـأن تطرف سـاكنيها الإسـلامي الفعلي أو الكامـن. وأدّى الغزو الإثيوبـي في أواخر عـام 2006، بقصـد إطاحة اتحـاد المحاكـم الإسـلامية، إلى صيـرورة الجناح العسكري لهذا الاتحاد، حركة الشباب، أشدّ جذرية وسيطرة على مناطق واسعة في الوسـط والجنوب. وفي غضون ذلك، كان ثمّة دعـم دولي لحكومة فدرالية انتقالية قامت عبر عملية مديدة في كينيا. وجرت محاولة لترسـيخ هذه الحكومة في الصومال بقوى من الاتحاد الأفريقي مع أن سـلطتها لـم تتعدَّ العاصمة بعدُ، حيث لا يزال الصراع المتقطع متواصلًا بينها وبين حركة الشباب.

أمّا جيبوتـي، فغالبًا مـا نُظِرَ إليهـا باعتبارهـا منطقة هدوء وسـط صراعات القرن الأفريقي، لكنها شهدت هي أيضًا صراعًا داخليًا، وإن يكن محدودًا. فقبل الاسـتقلال، عُرِفَـت جيبوتي لفترة بأنها إقليم العفر والعيسـى الفرنسـية، وكانت فرنسا تُحابي العيسى بوجه عام. كما بدا الاستقلال كأنّه يستأنف سيطرة العيسى. وفي عام 1991 تحـوّل بعض العفر إلى معارضة هذا التمييز معارضةً عنيفة عبر نشـاط جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، وهي قوة تعدّ نحو 3000 رجل. لكن لم يمضِ وقت طويل حتـى تمّ التوصّل إلى اتفاق بيـن الحكومة وممثّلي أغلبية تلك الجبهة. وعلى الرغم من مواصلة أقليةِ الكفاحَ، فإن ذلك خبا بدوره، تاركًا وراءه حزبًا مسيطرًا، هو التجمع الشـعبي من أجل التقدّم، في بنية سياسية هادئة عمومًا.

كما ظهرت إريتريا هادئة نسبيًا بعد استقلالها عن إثيوبيا، لكن ذلك لم يكن

من غير تحدّيات واجهتها؛ فأراضيها المنخفضة المسلمة بصورة غالبة، والواقعة على حدودها الغربية مع السـودان، لطالما عُرفت بطابع سياسـي مختلف بعض الشـيء عن طابع الجبهة الشـعبية للديمقراطية والعدالة، وهـي الجبهة الحاكمة التـي برزت من الحـرب الظافرة التي شـنّتها الجبهة الشـعبية لتحريـر إريتريا[8]. وبعد الاستقلال، جرت محاولات لإنشاء حركة باسم الجهاد الإسلامي، مع أن ذلك لم يَرْقَ قطّ إلى مستوى النزاع العلني. لكن عدم استمرار النزاع المتواصل كان يعود إلى قمع الحكومة المتزايد، أكثر من كونه يعود إلى بناء نظام سياسـي جامـع. وذاع صيت سـيطرة تلك الحكومة القاسـية بمـرور السـنين، متزامنًا مع هروب أعداد متزايدة من اللاجئين من وضع لم يكن فيه الفرار بالعملية السهلة: إذ بدت إريتريا في بعض الأحيان كأنها كوريا الشمالية في أفريقيا[9].

ثانيًا: التنافس الدولي - المستوى الإقليمي

كانت الخلاصة أعلاه ضرورية لتأكيـد أن التنافس الحقيقي بين دول القرن الأفريقـي إنمـا يعكس الأوضـاع المحليـة داخـل كلّ دولـة مـن دول المنطقة، بقدر ما يعكـس مطامح دولية لدى هـذه الدول بعضها تجاه بعـض، مع أن هذه المطامح ذاتها كانت عاملًا تنافسـيًا أيضًا، كما سيتبيّن لاحقًا. سيتم التطرّق أولًا إلـى العلاقـات الإقليمية في مرحلـة الحرب البـاردة، ثم في العشـرين عامًا منذ نهاية تلك الحرب.

تشـكّل إثيوبيـا، بوصفها البلد الأكبر فـي القرن الأفريقـي، النقطة المركزية التـي يُنظر من خلالها إلى تطور العلاقات بين الدول في تلك المنطقة؛ إذ تزامن اسـتقلال الصومال في عام 1960 مع شـكاوى كانت متوقّعة على نطاق واسـع

---

(8) اجتـذب كفـاح إريتريـا قـدرًا كبيـرًا مـن الأدبيـات، تميّـز الكثيـر منها بطابـع ملتـزم. ويمكن للقـارئ أن يجـد نظـرة متوازنـة فـي: Ruth Iyob, *The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism, 1941-1993*, African Studies Series; 82 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995).

(9) Richard Reid, «Caught in the Headlights of History: Eritrea, the EPLF and the Post-War Nation-State,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 43, no. 3 (2005), pp. 467-488.

حيـال جيرانـه، إثيوبيا وكينيـا وجيبوتـي، بخاصة الأولـى بينهم. وكان فـي عَلَم الدولة الجديدة نجمة خماسية في الوسـط تدلّ على المناطق الخمسة التي يقيم فيها الشـعب الصومالي، حيـث تقع ثلاث من هـذه المناطق فـي أراضي هؤلاء الجيران، التـي يُطالب بها الصومـال. ولم يمضِ وقت طويل حتـى دُعِمَتْ هذه النزعة التحريريـة التوحيدية بتشـجيع لحركتيّ المقاومة الصومالية ومسـاندتهما في منطقة أوغادين في إثيوبيا، حيث كانت جبهة تحرير غرب الصومال منذ عام 1961، وفـي منطقة حدود كينيا الشـمالية، لكن جرى احتـواء حركتي المقاومة هاتين، وتحوّل رئيـس وزراء الصومال الجديد في عام 1967 من دعم الصراع، إلى طرائق أكثر دبلوماسية في السعي إلى تحقيق أهداف بلده.

تغيّر الوضـع ثانيةً مع الثـورة في إثيوبيا فـي عام 1974. وفـي هذا الوقت كان سياد بري قد اسـتولى على السلطة في الصومال، وبدا لكثيرين، بخاصة في الجيش الذي سـلّحه الاتحاد السـوفياتي بعد وصـول بري إلى السـلطة في عام 1969، أن الاضطـراب في إثيوبيا بعد سـقوط الإمبراطور هيلاسيلاسـي فرصة لتحقيـق مطامـح الصومـال التحريريـة التوحيدية مـرّة أخرى. وعلـى الرغم من تحذيرات السـوفيات بعدم الهجوم، وفي خـرقٍ واضح لمبـادئ منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالاعتراف بالحدود الاسـتعمارية الموروثة، استجاب بري في عام 1977 للضغط الداعي إلى اقتنـاص الفرصة، وغزا إثيوبيا محققًا انتصارات سـريعة في زحفه على المرتفعات. غير أن إثيوبيا تمكّنت من قلب هذا الوضع، وسـرعان ما صارت يدها هي العليا باغتنامها فرص زعزعة اسـتقرار نظام سـياد بري، إذ دعمت متمـرّدي الحركة الوطنية الصومالية فـي أرض الصومال، فضلًا عن تشجيعها قبائل أخرى مناهضة لبري.

في لحظة مـن هذا الصراع الذي كانـت كلّ دولة تحاول فيـه إثارة القلاقل داخل حدود الدولة الأخـرى، بحثت الدولتان المنخرطتان مباشـرة عن إمكانية عقـد اتفاق لوقف دعم كلٍّ منهمـا للمتمردين الموجودين فـي البلد الآخر؛ ففي عام 1988 واجه منغسـتو هجمات متزايدة في شـمال إثيوبيا، وسـعى إلى نشـر قواته آنئذٍ على الحـدود الصومالية؛ في حين أراد بري وقف دعم إثيوبيا للحركة

الوطنية الصومالية وسواها. وكانت النتيجة عقد اتفاق بين الزعيمين، غير أن هذا الاتفاق لم يحدّ من نشاط الحركة الوطنية الصومالية التي قرّرت رفع مستوى الصراع قبل إدخال الاتفاق حيّز التنفيذ. وردًّا على ذلك، عاث بري خرابًا واسع النطاق في أرض الصومال: وهذا ما عمّق حدّة الصراع كثيرًا، وساهم في تنامي المقاومة في أرجاء البلاد حتى أُطيح بعد ذلك بثلاث سنوات.

على خاصرة إثيوبيا الغربية، كان السودان متورطًا مع المتمرّدين شمال البلاد لأسباب غير أسباب التحرير والتوحيد. وكانت المعارضة الإريترية الأولى، جبهة التحرير الإريترية، قد جاءت من الأراضي المنخفضة الغربية التي يقطنها سكان مسلمون، يتداخلون بعض التداخل مع الصوفية الختمية في السودان. وعلاوة على ذلك، تلقّت جبهة التحرير الإريترية دعمًا من دول عربية حريصة على الحدّ من نفوذ إثيوبيا المتنامي على البحر الأحمر الذي لم يعد آمنًا بعد استيلائها على إريتريا. هكذا غدت كل من مدينة بورتسودان وهي مركز الدعم، ومدينة الخرطوم، وهي مركز العمليات السياسية، مدينتين مهمتين بالنسبة إلى المتمردين الإريتريين، الأمر الذي تواصل وتزايد عندما هزمت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا جبهة التحرير الإريترية مع تصاعد الحرب في إريتريا. وذلك علاوة على تنامي أعداد اللاجئين الإريتريين في السودان، وتحوّل معسكراتهم إلى مراكز لتجنيد المتمرّدين وقيامهم بأدوار أخرى.

كان السودان يخوض حربه الأهلية في الجنوب. صحيح أن تدخّل إثيوبيا في تلك الحرب كان أقلّ كثيرًا من تدخّل أوغندا، ولكن بدا للرئيس نميري في عام 1972 أن إثيوبيا قد تؤدي دورًا مهمًا في التوصّل إلى عقد اتفاق سلام مع المتمردين في الجنوب: وبالفعل، تمَّ التّوصل إلى هذا الاتفاق في أديس أبابا في ذاك العام برعاية الإمبراطور. وتوقع هذا الأخير وضع حدّ لانفتاح السودان على المتمرّدين الإريتريين، وخضع ذلك الانفتاح لبعض القيود لفترةٍ بالفعل، لكن السودان سرعان ما غدا من جديد، مع ظهور الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، منطقة مهمّة يعمل عبرها المتمردون. أمّا ظهور الجبهة الشعبية لتحرير تقراي

في سياق الثورة الإثيوبية بين عامي 1974 و1977، فلم يعمل إلّا على تعزيز الصلات بين التمرد في ذلك البلد والسودان.

سوف ينعكس الوضع تمامًا مع اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان من جديد في عام 1983؛ إذ توجّه المتمردون الذين تحوّلوا بسرعة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان رأسًا إلى الحدود مع إثيوبيا، حيث كان لا يزال هناك نظام ماركسي صريح يقاتل متمردي الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تغراي الماركسيتين الصريحتين بالمثل. ولقي الجيش الشعبي لتحرير السودان الترحيب، وظلّت إثيوبيا إلى حين سقوط منغستو في عام 1991 مركز عملياته الخارجي الأساس[10]. وبذلك كانت إثيوبيا تتبنّى مقولة العين بالعين في علاقاتها الدولية مع اثنين من جيرانها الرئيسين.

ثالثًا: التنافس الدولي والحرب الباردة

لطالما أدركت القوى الدولية الكبرى ما لوادي النيل والبحر الأحمر من أهمية في السيطرة السياسية والاقتصادية العالمية. وفي القرن التاسع عشر، كان ذلك الإدراك وما نجم عنه من تنافس، عاملًا أساسًا في تقسيم القرن الأفريقي، مع كلّ ما سيترتب على ذلك التقسيم محليًا وإقليميًا بعد ذلك. وهكذا بات متوقعًا أن تعمد القوى العظمى في الحرب الباردة إلى وضع القرن الأفريقي في حساباتها الجيو - ستراتيجية؛ إذ رأت الولايات المتحدة أهمية إثيوبيا، وبادرت إلى دعم الإمبراطور بعد انتهاء الحرب [العالمية الثانية] مباشرة، كما ساندته في وضع يده على إريتريا في عام 1952، حيث سارعت إلى إنشاء قاعدة اتصالات مهمة. وكانت الولايات المتحدة تأمل أيضًا بأن تحتوي الاتحاد السوفياتي خلف حلف بغداد، لكن ذلك أُجهِض بصفقة السلاح التشيكي مع حكومة جمال عبد الناصر الجديدة في عام 1955. وبعد أزمة السويس في العام التالي، بات الاتحاد السوفياتي قادرًا على توطيد نفوذه في مصر والتطلّع

(10) دخلت عناصر من الأمن السوداني أديس أبابا مع الجبهة الشعبية لتحرير تقراي، وهو ما اضطر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودة هناك إلى الخروج بسرعة.

إلـى المناطـق المجاورة. وكان السـودان، مثل إثيوبيـا، قد تلقّـى رُزمة دعم في البداية مـن الولايات المتحدة باعتباره (الدعم) جـزءًا من عقيدة آيزنهاور، لكن الاتحاد السـوفياتي اسـتطاع أن يغدو منذ عـام 1983 مصدر تزويـد الصومال، عدو إثيوبيا، بالسـلاح. ورأى بعضهم أنه هو الذي شـجّع انقلاب بري في عام 1969. وبقي نظام هذا الأخير حليفًا حتى عام 1977. وفي ذلك الحين كانت الثورة الإثيوبية قد جاءت بحكومة منغسـتو الماركسـية الجديـدة. وعلى الرغم مـن الجهود التي بذلتهـا الولايات المتحدة لإبقـاء صلاتها بها، فإنهـا أُخرِجَت من البلد ليحلّ الاتحاد السـوفياتي محلّها. عندئذٍ حاول الاتحاد السوفياتي بناء حلف اشـتراكي عند قاعدة البحر الأحمر، لا يقتصر على إثيوبيا والصومال، بل يتعدّاهما إلى اليمن الجنوبي حيث كانت حكومة ماركسـية أخرى في السـلطة. غيـر أن الأمـر لم يتمَّ مع قـرار بري غـزو إثيوبيا فـي عام1977؛ لكـن الاتحاد السـوفياتي أدّى دورًا حيويًـا في ضمان فشـل ذلك الغـزو، ودعـم إثيوبيا ذلك الدعم الصريح بعد أن حلّ محل الولايات المتحدة[11].

كان الوضع في السـودان عكـس ذلـك؛ إذ أدى انقلاب النميـري في عام 1969 إلـى تحـوّل نظامـه الراديكالـي باتجـاه الاتحـاد السـوفياتي، لكـنَّ أَجَلَ ذلـك التحـول كان قصيـرًا بعد فشـل محاولة الانقـلاب الدمويـة المدعومة من السوفيات، وهي المحاولة التي قام بها من داخل القصر ماركسيون في الحكومة ضد الرئيـس القومي العربي. عندئذٍ تحـوّل النميري باتجـاه الولايات المتحدة. وفي نهاية سـبعينيات القرن العشـرين، كانت القوتان العظميان توسّعان دعمهما العسـكري، كلٌّ منهما لنظامـه الزبون. وتمكّنـت الولايات المتحـدة من دخول الصومال بعد قطيعة هذه الأخيرة مع الاتحاد السوفياتي في عام 1977. وكانت النتيجـة تأمين تدفّق الأسـلحة إلـى المنطقة لكلٍّ مـن الحكومـات والمتمردين،

---

(11) زبغنيو بريجنسـكي، رئيس مجلـس الأمن القومـي الأميركي في عهد الرئيـس كارتر، تعليق شـهير على هـذا التنافـس بيـن القوتيـن العظميين فـي القـرن الأفريقي: «انفـراج يقبـع مدفونًا فـي رمال أوغادين»، ورد في: Fred Halliday, *The Making of the Second Cold War* (London: Verso, 1988), p. 87.

وفي أثناء الحرب الباردة الثانية في أوائل ثمانينيات القرن العشـرين، كان يُنْظَر إلى القرن الأفريقي على أنه يقع جغرافيًا في مركز ما يُدعى «قوس الأزمات» الممتد من أفغانستان إلى ليبيا.

فشـهدت ثمانينيات القرن العشـرين نزاعات مترابطة متنامية تمتـد من الصومال شـرقًا، إلى جنوب السـودان غربًا، لكن القـوى العظمى غالبًا ما وجدت نفسـها مـع زبائـن يتّسـمون بالعنـاد وينقضـون التعـاون إذا مـا اقتضـت ذلك السياسـة المحلية. ورأينا كيف رفض بري محاولات السـوفيات ثنيه عـن غزو إثيوبيا في عام 1977، في حيـن رعَب النميـري داعميه الأميركيين حين حـاول أن يجعل السودان دولة إسلامية في عام 1983؛ تلك النقلة التي زادت اغتراب الجنوب، وأشـعلت الحرب الأهلية هناك من جديد. أمّا في إثيوبيا، فبقي منغستو قريبًا من السوفيات، لكنه لم يسـتطع، على الرغم من مساعداته العسـكرية، إحراز النصر على المتمردين في الشمال.

لم يكن مصادفةً أن يُسـفِر خبوّ الحـرب الباردة في نهايـة ثمانينيات القرن العشـرين عن هشاشـة حكّام القرن الأفريقي؛ إذ أُطيح النميري في عام 1985، ومـع نهاية العقد تراجع دعم السـوفيات لمنغسـتو، شـأنه شـأن دعـم الولايات المتحدة لبري، وفي عام 1991 سـقطت سـلطة كلا الرجلين، وسـاد الأمل بأن تحـلّ حقبة جديدة من السـلم فـي مناطق عـدّة من العالـم، بما في ذلـك القرن الأفريقي. وربما لولا تنافس القوى العظمى لكانت ضروب التنافس المحلية قد اضمحلت وتلاشت هي أيضًا.

رابعًا: التنافس الإقليمي بعد الحرب الباردة

فـي حيـن انتهى تنافـس القـوى العظمى بعـد الحـرب الباردة، سـرعان ما اتّضحـت أهمية العلاقات الإقليمية - مع صعود حكومتيـن جديدتيْن في إثيوبيا وإريتريـا، متزامنتَيْـن مـع حكومة جديدة غيـر مُعْتَـرَف بها فـي أرض الصومال، وانقـلاب مهمّ في السـودان في عـام 1989 - وإن كان هناك صعوبـة للتنبّؤ بها في الوقت ذاته.

تكشّف أحد أوجه استحالة التنبّؤ هذه في أوائل تسعينيات القرن العشرين، عندما أتى الانقلاب في السـودان بأول نظام إسـلامي جذري فـي العالم العربي السُنّي والنظام الوحيد من هذا النوع حتى ذلك الحين. وكانت لهذا النظام خططه

الدولية الواسعة التي وقف وراءها حسن الترابي، مرشد ذلك النظام بما تميّز به من دهاء وطموح. وتمثّلت إحدى هذه الخطط في تأمين ملاذ للجماعات الجذرية من أرجاء العالم الإسلامي، التي أشير إليها باسم الأخوّة الإسلامية، ومن بينها تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن الذي أتى من أفغانستان في عام 1991. كما تمثّل هدف آخر بأن يغدو السودان مركز حركة إسلامية جامعة جذرية تنافس منظمة المؤتمر الإسلامي التي تقودها السعودية: وكانت المنظمة الجديدة هي المؤتمر الشعبي الإسلامي والعربي الذي أُسس في عام 1991، وكان الترابي أمينه العام. هذا في حين تمثّل هدف ثالث في أن يعمل السودان باعتباره منارةً في بناء الدولة الإسلامية تُلهم بقية العالم الإسلامي. وأخيرًا اتّخذ السودان مهمةً خاصةً له في تحرير الجماعات المسلمة في القرن الأفريقي وفي شرق أفريقيا، إضافة إلى توحيدها.

كانت حركة الجهاد الإسلامي في إريتريا والحركة الأورومية الإسلامية في إثيوبيا من بين الحركات الإسلامية التي لقيت تشجيعًا من السودان. وكان طبيعيًا أن تبادل كلٌّ من إريتريا وإثيوبيا ما لقيته من السودان في تسعينيات القرن العشرين بالمثل. وكانت إريتريا أشدّ صراحة في انتقادها، إذ تحدثت علانية في عام 1994 لتحذّر السودان من دعم النشاط الإسلامي في الدولة الجديدة. وباتت إثيوبيا أشدّ عداءً للسودان بعد محاولة إسلاميين مصريين اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في عام 1995، بتواطؤٍ مع عناصر من أجهزة أمنية سودانية. ودعم كلا البلدين الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي أقام صلات مع جماعات المعارضة السودانية الأخرى، بُغية نشر تمرّده إلى شرق السودان تحت مظلة التحالف الوطني الديمقراطي الذي تقدّم في عام 1997 إلى حدٍّ بدا فيه الهجوم على الخرطوم أمرًا ممكنًا. وكان السودان قد قرّر آنئذٍ أن يحدّ من مطامحه الإسلامية، وأرسل في سياق ذلك أسامة بن لادن والقاعدة إلى أفغانستان في عام 1996.

في عام 1998 انفجرت حالة أخرى من حالات صعوبة التنبّؤ بالعلاقات الإقليمية مع اندلاع الحرب الإريترية - الإثيوبية غير المتوقّعة؛ إذ على الرغم

من الاعتراف، خلال سنوات حروب التحرير، بالخلافات بين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والحركة الشعبية لتحرير تقراي، كان ثمّة توقّع بأن تبقى العلاقات سلمية، وربما تُقام علاقات تعاون بعد استقلال إريتريا. ومع أن الحدود لم تكن قد رُسّمت تمامًا بين البلدين، جاء ذلك الهجوم المفاجئ الذي شنّته إريتريا، في خضم المفاوضات، على بلدة بادمي الحدودية الصغيرة في عام 1998 أشبه بالصدمة الكبيرة. وكانت تلك الجولة الأولى بين جولتين كبيرتين من القتال الذي قدِّر له أن يكون حربًا من أكبر حربين بين الدول في أفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية؛ إذ كانت الحرب الأخرى هي الحرب الصومالية - الإثيوبية في فترة 1977 - 1978. وقُدِّر عدد القتلى بين 70 ألفًا و100 ألف، فضلًا عن التكلفة الباهظة التي تحمّلها بلدان فقيران أشدّ الفقر.

سرعان ما تجاوزت مناقشة أسباب الحرب قضية الحدود ذاتها. وأُشيرُ إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت قد تدهورت منذ عام 1993. وجعل استقلال إريتريا إثيوبيا مرّة أخرى أكبر دولة محاطةٍ بالبرّ في العالم (أي دولة غير ساحلية). ومع حاجة السكة الحديد القديمة التي تربطها بميناء جيبوتي إلى إصلاح وترميم، تطلّعت إثيوبيا إلى الموانئ الإريترية، بخاصة ميناء عَصَبْ، منفذها الأساس إلى البحر، غير أن الخلافات نشأت إزاء رغبة إريتريا في فرض ضرائب على مرور البضائع، بخلاف رؤية إثيوبيا لما يجب أن تكون عليه الحال. وعلاوة على ذلك، تداولت إريتريا في عام 1997 بعملتها الجديدة التي تعرف بالنقفة، وتوقعت لها أن تكون نِدًّا للعملة الإثيوبية المعروفة بالبرّ، إلّا أن رفض إثيوبيا السعر الثابت أدّى إلى انخفاض قيمة النقفة بشدّة، من دون أن تتراجع إثيوبيا عن إلحاحها على أن تكون التجارة بين البلدين بالعملة الصعبة التي لا تملك إريتريا منها سوى القليل. ومع نشوب الحرب، اضطر كثيرون من الإريتريين في إثيوبيا إلى المغادرة بسبب تصاعد التوتر الاجتماعي والسياسي[12].

---

(12) Tekeste Negash and Kjetil Tronvoll, *Brothers at War: Making Sense of the Eritrean-Ethiopian War*, Eastern African Studies (Oxford: James Currey; Athens: Ohio University Press, 2000).

من التفسيرات التي قُدِّمَت أن استخدام إريتريا المفاجئ للقوة لم يكن خارج النزعة الحربية التي أبدتها مرارًا منذ استقلالها؛ إذ كانت قد شنّت في أثناء خلافها مع اليمن على جزر حانيش هجمات عنيفة في عام 1996، كما عبّرت عن النزعة الحربية ذاتها في خلاف حدودي بسيط مع جيبوتي. يضاف إلى ذلك إرسال دباباتها إلى الحدود مع السودان دعمًا للمعارضة في شرق السودان في عام 1997. وفسّر بعضهم هذه الأعمال العدوانية بأن إريتريا عبّرت من خلال ذلك، على الرغم من كونها دولة صغيرة فقيرة الموارد، عن عزمها على أن تثبت أن دورها التاريخي في المنطقة منحها الحق في أن يُنظَر إليها باعتبارها فاعلًا إقليميًا مهمًّا. وبدلًا من أن تسعى وراء سلوك متحفّظ إزاء الإجراءات القوية التي اتخذها جيرانها، بادرت إلى اكتساب نفوذ دولي بإطلاقها التهديدات عند أول فرصة، والتدخّل في شؤون جيرانها الداخلية. هذا إلى جانب توفيرها أساسًا لإثارة التعصّب القومي داخليًا، الأمر الذي وفّر أيضًا مبررًا لإحكام القبضة على الجبهة الداخلية[13].

لا شك في أن الحرب أطلقت موجة من التعصّب القومي في البلدين؛ ففي حين هاجمت إريتريا إثيوبيا لأنها لم تعترف كما يجب بدور الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في تحرير كلا البلدين من سنوات الاضطهاد التي سبقت كفاحهما التحرّري، انتقد بعضهم في إثيوبيا قيادتهم لسماحها بفقدان السيطرة على إريتريا بأجمعها، ودعوا إلى استعادتها، أو على الأقل إلى استرجاع ميناء عصب. وكان ذلك أقسى انتقاد يلقاه رئيس الوزراء مليس زيناوي منذ تسلّمه السلطة في عام 1991.

بعد الجولة الثانية من القتال في عام 2000، حين حققت إثيوبيا انتصارات جوهرية استعادت في إثرها مناطق مهمة، من بينها بادمي، اتّسعت الدعوات الدولية إلى الهدوء، وجرى التوافق في الجزائر على ضرورة وجود لجنة حدود دولية مُلزمة، وإرسال الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام إلى الحدود ذاتها. لكن

---

(13) Richard Reid, «Old Problems in New Conflicts: Some Observations on Eritrea and its Relations with Tigray, from Liberation Struggle to Inter-State War,» *Africa: Journal of the International Africa Institute*, vol. 73, no. 3 (2003), pp. 369-401.

حين حكمت اللجنة بأن تكون بادمي في إريتريا، لم تقبل الحكومة الإثيوبية بذلك الحكم، ورفضت الانسحاب من البلدة. وإزاء هذا الوضع، غدا الرئيس أفورقي ناقدًا صريحًا لكلٍّ من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لفشلهما في القيام بأيّ فعل ضد إثيوبيا[14]. كما علّق عضوية إريتريا في الاتحاد الأفريقي، وكذلك في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية «إيغاد» (IGAD)، ومع ذلك عادت إريتريا إلى الانضمام إليهما في عام 2011.

دعم كلٌّ من البلدين المتنازعين حركات المعارضة في البلد الآخر وفاء لعهدهما القديم في المنطقة. ومع تنامي القمع الضاغط في إريتريا، شهدت هذه الأخيرة نزوح عدد من اللاجئين هربًا من ذلك الوضع، وهو ما دفع إثيوبيا إلى تشجيعهم على تنظيم معارضتهم لحكم أفورقي، في حين دعم هذا الأخير مقاومة الصوماليين الذين يعيشون في شرق إثيوبيا، كما ساند مقاومة الأورومو، بما في ذلك، ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، التخطيط لهجوم شنّ في أثناء انعقاد اجتماع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في عام 2011، إلا أن المخطّط أُحبط.

طاول التنافس بين إريتريا وإثيوبيا أجزاء أخرى من المنطقة، خصوصًا الصومال؛ إذ ترافق صعود اتحاد المحاكم الإسلامية مع تقارير تشير إلى تقديم إريتريا مساعدات لوجستية وعسكرية لها؛ مساعدات قد تكون تضمّنت جنودًا. وأُشيرُ إلى أن تدخّل إثيوبيا لإطاحة المحاكم الإسلامية لا ينطوي على قلق بشأن الأسلمة المتصاعدة هناك، ولم ينجم عن احتمال تزايد هذا التهديد داخل إثيوبيا فحسب، بل تعدّى ذلك ليساهم في استئناف الصراع مع إريتريا على الأرض الصومالية، على شكل حرب بالوكالة بين البلدين. وعلى الرغم من انهيار المحاكم، ما زال ذلك البعد في العلاقة بين الدولتين مستمرًا، كما يبدو. صحيح أن الحرب خمدت في الشمال، إلّا أن القضايا التي أشعلتها لا تزال بلا حلّ، ولا تزال النزاعات في الصومال بين الحكومة الفدرالية الانتقالية وحركة الشباب تتواصل.

---

(14) Sally Healy and Martin Plaut, «Ethiopia and Eritrea: Allergic to Persuasion,» (Chatham House, Africa Programme; AFB BP 07/01, January 2007).

كذلك، عادت مقاربة إريتريا القائمة على المواجهة مع جيبوتي إلى الظهور مع استيلاء قواتها على منطقة متنازَع فيها عام 2008. وردّت جيبوتي على ذلك بتوثيق علاقتها بإثيوبيا، إلى أن قامتا في عام 2011 بعمل مشترك ضد جماعة من الأورومو، يُقال إنها تتلقى الدعم من إثيوبيا، وتحاول أن تعمل عن طريق جيبوتي.

كانت الحرب الإريترية - الإثيوبية بالنسبة إلى السودان نعمة دبلوماسية أتت في حينها؛ حيث إن كلًّا من إريتريا وإثيوبيا كانت تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة الشرقية ردًّا على تهديد انتشار الإسلام المتوسّع. لكن تحوّل اهتمام إحداهما إلى الأخرى أفاد السودان في وقت حرِج، وبات في مقدور هذا الأخير أن يتدخّل في كلتيهما، متفاديًا اتّخاذ المواقف. وتركّزت علاقات السودان بإثيوبيا على تعزيز الصلات التجارية. وفي نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان السودان مصدر الأغلبية العظمى من نفط إثيوبيا، في حين كان لدى هذه الأخيرة خطة ضخمة ترمي إلى تصدير الكهرباء إلى جيرانها، بدءًا بالسودان. وفي عام 2011، قدّمت إثيوبيا أيضًا مساعدة في الصراع في أبيي، ومن ضمنها جهود وساطة قام بها مليس زيناوي. أمّا تدخّل إريتريا، فكان سياسيًا أبعد وأشدّ التباسًا. وقد أدّت دورًا أساسًا في إبرام اتفاق سلام شرق السودان في عام 2006 الذي جرت المفاوضات بشأنه في أسمرا، وفي المقابل منع السودان جماعات المعارضة الإريترية من العمل انطلاقًا من أراضيه، غير أن إريتريا كانت أقلّ تعاونًا في ما يتعلق بدارفور؛ إذ إنها تدعم حركة العدل والمساواة، وهي إحدى الجماعات المتمرّدة، كي تبيّن أنها لا تزال قادرة على المناورة وتحقيق النفوذ بالقوة. ويطرح انفصال جنوب السودان في عام 2011 قضايا جديدة مرتبطة بإثيوبيا وإريتريا، إذ يقف البلدان كلاهما موقف الصديق من الدولة الجديدة. فالنفط السوداني الذي يذهب إلى إثيوبيا هو من جنوب السودان في معظمه، في حين ترى إريتريا فرصة جديدة للخروج من العزلة التي تعتقد أن إثيوبيا حاولت أن تفرضها عليها، وهذا ما يؤكّده تجديدها الصلات في عام 2011 بأوغندا التي تربطها علاقات وثيقة بجنوب

السـودان (ثمة توقّعات واسـعة بأن يتطلع جنوب السـودان إلى جيرانه الأفارقة، بما في ذلك جماعة شـرق أفريقيا المتنامية، لكن ذلك سيشـكّل بُعدًا إضافيًا من أبعاد علاقاتـه، أكثر منـه بديلًا من جيرانه الشـماليين والشـرقيين في المسـتقبل المنظور).

فـي عـام 1986، كان ثمّـة إدراك للمـدى الإقليمـي لمشـكلات القـرن الأفريقـي. فالجفـاف الذي حـلّ بالمنطقـة اقتضى اهتمامًـا دوليًا ودعمًـا لإقامة هيئـة «إيغـاد» الحكوميـة الدولية. وكانـت الـدول الأُوَل التي انتسـبت إليها هي إثيوبيـا وجيبوتي وكينيـا والصومال وأوغندا والسـودان، ثم التحقـت بها إريتريا بعد اسـتقلالها، غير أن «إيغاد» عجزت عن إحراز تقدّم فـي ما يتعلق بالجفاف، لتبقـى الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنمية فحسـب[15]. وفي تسـعينيات القرن العشـرين ربطـت الهيئة الحكوميـة الدوليـة المعنية بالتنميـة قضية تحقيق التنمية بإحلال السلام، ليغدو ذلك ميدان نشاطها الرئيس خصوصًا في السودان والصومـال. ففي السـودان أصدرت في عـام 1994 إعلان مبادئ شـمل صيغة دولة علمانية أو اسـتفتاءً جنوبيًا على الانفصال، وهو ما حدث مؤخرًا بعد مرور سبعة عشر عامًا[16].

في ظـلّ «إيغاد»، جرت عملية السـلام فـي العقد الأول من القـرن الواحد والعشـرين؛ تلـك العمليـة التـي أدّت إلى عقـد اتفاق السـلام الشـامل، غير أن فـي أثناء حلول السـلام في الجنوب، شـجّعت الطبيعـة الحصرية لهـذه العملية متمردي دارفور على شـنّ هجمات جديـدة في عـام 2003، معتقدين أن القوة وحدهـا يمكن أن تجلب السـلام إلى منطقتهـم المضطربة. وبدلًا من السـودان الموحّـد الـذي كان مؤمَّلًا في عـام 2005، كانت النتيجة تقسـيم السـودان إلى دولتين مع اسـتمرار التهديدات الأمنية في كلٍّ منهما، فضلًا عن المخاوف بشأن العلاقة التي تربط بينهما في المستقبل.

---

(15) David J. Francis, *Uniting Africa: Building Regional Peace and Security Systems* (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2006), pp. 215-236.

(16) Sally Healy, «Seeking Peace and Security in the Horn of Africa,» *International Affairs*, no. 87 (January 2011), pp. 105-120.

كانـت «إيغاد» هـي الهيئة المسـؤولة أيضًا عن المحاولة الخامسـة عشـرة لإحلال السـلام في الصومـال، التي أفضت إلـى محاولة مدعومـة دوليًا تهدف إلى ترسيخ أقدام الحكومة الفدرالية الانتقالية في مقديشو. لكن «إيغاد» لم تَسْعَ قطّ لتطوير قدرتها العسـكرية الخاصة، إذ تحمّل الاتحـاد الأفريقي عبء صراع الحكومة الفدرالية الانتقالية مع حركة الشباب. وحاولت «إيغاد» معالجة القضايا المثيرة للنزاع في مناطق أخرى من الإقليم. ومن بين هذه القضايا مسألة الحدود بأكملها التي هـي محلّ خلاف و/ أو تفتقر إلى الترسـيم الواضـح في عديد من الأماكـن (بما في ذلك الحدود الجديدة بين دولتي السـودان). وشـكّل التكامل الاقتصادي قضية أخرى، إذ جرى تطوير بعـض الصلات الثنائية كما رأينا، لكن جماعة شـرق أفريقيا كانت المنظمة الاقتصادية الإقليمية الأسرع نموًّا. وكذلك كانت المياه قضية أخـرى تنطوي على مخاطر؛ إذ تبوّأت إثيوبيا موقعًا قياديًا بين الدول الواقعة على ضفاف النيل، في جهدها الرامي إلى الحصول على حصص من مياه هذا النهر أكبر ممّا ترغب فيه مصر[17]. مع أن السـودان يقف عمومًا مع مصر في هذه القضية، فإن ظهور جنوب السـودان لا بدَّ مـن أن يزيد في التعقيد في هـذا الأمـر. وكان الإرهاب مـن بين المسـائل الأخرى التـي وضِعت تحت المجهر، خصوصًا مـع تنامي النظر إلى حركة الشـباب باعتبارها تهديدًا إقليميًا، ولاسيما بعد إعلان مسؤوليتهم عن التفجيرات في كمبالا عام 2010 انتقامًا من مشاركة أوغندا في القوة التابعة للاتحاد الأفريقي في مقديشو. أمّا مع عودة أزمة الجفاف في عـام 2011، فتبـدو العجلة كأنَّها قـد أكملت دورتها كـي تحدَّ من الأثر الإقليمي قياسًا بالمعونة الدولية.

تبقى «إيغـاد» أقرب ما يكون إلـى منظمة تتنـاول القضايا المثيـرة للتنافس الإقليمـي فـي القرن الأفريقـي، غيـر أن التوتر في هـذه المنطقـة، خصوصًا بين إثيوبيـا وإريتريـا لا يزال على حاله، حيث يخشـى البعض أن يكـون لدى إثيوبيا مطامح هيمنةٍ على المنطقة، ويشـعر آخرون بأن حكومة إريتريا تحاول أن تناور

(17) John Waterbury, *The Nile Basin* (New Haven: Yale University Press, 2002).

للإبقـاء على الاضطراب بين جيرانها، سـاعيةً بذلك إلى الحفـاظ على أهميتها، أكان إقليميًا أم في ضبط سياساتها الداخلية.

خامسًا: التنافس الدولي بعد الحرب الباردة

صحيـح أن التنافس الإقليمي تواصـل بعد الحرب البـاردة على الرغم من تغيّره، فإننا لا نجد تنافسًـا دوليًا يضاهي ما كان قائمًا في المرحلة السابقة. وكان متوقَّعًـا أن تبرز الولايـات المتحـدة، «المنتصرة» فـي الحرب البـاردة، بوصفها الفاعـل الدولـي الأكبـر، إلّا أن مصالحها في المنطقـة كان يجـب أن تُحَدَّد من جديد. وكان تدخّلها الكبير الأول في الصومال في أثناء جفاف 1992/ 1993. وكان ذلك في جوهره تدخّلًا إنسـانيًا لمواجهة الجفـاف والمجاعة، وضد أمراء الحـرب الذين كانـوا يعترضون وصول المسـاعدات. وصـوّر الرئيس الأميركي آنذاك، جورج بوش، قرار الولايات المتحدة إرسـال قوة ضخمة على الأرض - كانـت عبارة عن 27 ألـف جندي من قوات الأمـم المتحدة البالـغ عديدها 35 ألف جنـدي - على أنـه جانب من النظـام الدولـي الجديد في أعقـاب النجاح السـاحق في طرد العـراق من الكويـت في عـام 1991. وكان في ظـنّ الجيش الأميركي أن عملية الصومال ستكون سـهلة وسريعة بالمقارنة، وثبت في النهاية أنها كانت ورطة عسـكرية، واضطر خليفة بوش، بِيلْ كلينتون، إلى سحب قواته بأسرع ما استطاع لأنها لم تحقق سوى القليل، إن كانت قد حققت أيّ شيء.

اتّجه اهتمام كلينتون بعد ذلك إلى السـودان بمطامحه الإسـلامية، ووضعه في عام 1993 على قائمة الولايات المتحدة للبلدان الداعمة الإرهاب الدولي، والتي يجب أن تخضع لعقوبات، مع أنه لم يكن بين البلدين سوى صلات قليلة عمليًـا. وحقيقة الأمـر أن الإرهاب بات شـاغلًا أساسًـا للولايـات المتحدة في القرن الأفريقـي قبل 11 أيلول/ سـبتمبر 2001 بكثير. وفي عـام 1998 أعقب هجمتـيّ تنظيـم القاعدة علـى السـفارتين الأميركيتين فـي نيروبي ودار السـلام (والهجمة الثالثة التي أمكن تفاديها بعض الشيء في كمبالا) هجماتٌ صاروخية في أفغانسـتان والسـودان كان لها، من منظـار الولايات المتحدة، أثـرٌ ضار فاق

أثرها الحسن. ولا شكّ في أن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 عزّزت هذا الاهتمام، ليُقام في أعقابها معسكر ليمونيه (Lemonier) في جيبوتي بوصفه القاعدة الأميركية الوحيدة في القارة الأفريقية. كما شكّل ذلك المعسكر أول عملية نشر للقوات الأميركية على الأرض بعد محاولة في الصومال قبل عقد تقريبًا. وعملت قوة العمل المشتركة - القرن الأفريقي من هناك بطرق سريّة، إذ وجّهت ضربات إلى أهداف إرهابية مفترضة في الصومال واليمن بصورة أساس. وفي اتّساق مع هذه العمليات، أتى تشجيع الولايات المتحدة الغزو الإثيوبي لإطاحة اتحاد المحاكم الإسلامية، وقدّمت إليه الدعم الجوي في عام 2006[18].

تداخلت المجاعة والإرهاب في عام 2011، وشكّلا معضلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ إذ نجم عن الجفاف والمجاعة في جنوب الصومال ووسطه، فضلًا عن أجزاء من كينيا وإثيوبيا المجاورتين، مئات آلاف اللاجئين خصوصًا في شمال كينيا. وعلى الرغم من وضوح الحاجة الإنسانية، فإن إيصال المساعدات إلى من هم بحاجة إليها في مناطقهم كان ينطوي على خطر ناجم عن سيطرة حركة الشباب على تلك المناطق. والحال، أن الولايات المتحدة كان يُطْلَب منها تقديم مساعدات غذائية يمكن أن تقع تحت سيطرة إرهابيين على نحوٍ يعاكس سياستها الواضحة. واقترحت بعض الوكالات إيصال مساعدات الإغاثة عن طريق وكالات محلية موثوقة، لكن كان من الواضح أن ذلك سيتطلّب ثمنًا سياسيًا في انتخابات الرئاسة الأميركية في عام 2010.

في المقابل، بدت مشاركة الولايات المتحدة في عملية السلام في السودان أيام الرئيس جورج بوش الابن، وكأنها حققت قدرًا كبيرًا من النجاح. وعلى الرغم من المشاركة الفاعلة لدول أخرى، خصوصًا كينيا والنرويج وبريطانيا، فإن الولايات المتحدة هي التي وفّرت معظم الدَّفع السياسي في العملية التي

(18) Robert I. Rotberg, ed., *Battling Terrorism in the Horn of Africa* (Cambridge, Mass.: World Peace Foundation; Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005), and Peter Woodward, *US Foreign Policy and the Horn of Africa*, US Foreign Policy and Conflict in the Islamic World (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate Pub. Co., 2006).

أسفر عنها بروتوكول ماشاكوس (2002) الذي وضع حدًّا فعليًا للاقتتال، ثم شجّع على المفاوضات التفصيلية، وصولًا إلى اتفاق السلام الشامل بعد ذلك بثلاث سنوات. وما إن وقِّعَ هذا الاتفاق حتى واصلت الولايات المتحدة تدخّلها في البلاد التي راحت تتحرك صوب التقسيم النهائي في عام 2011. لكن تدخّل الولايات المتحدة في دارفور كان أقلّ نجاحًا، إذ على الرغم من الحملة الضخمة بين الجمهور الأميركي، وكون بوش الزعيم العالمي الوحيد الذي استجاب للوضع هناك، حين وصفه بأنه إبادة، فإن المحادثات المدعومة أميركيًا في أبوجا عام 2006 لم تُسفِر إلّا عن اتفاق مع واحدة فحسب من الجماعات الثلاث المتمردة في دارفور، ليستمر الصراع هناك من دون حلّ.

بينما كانت القضايا الإنسانية والسياسية مهيمنة على الأجندة الأميركية في القرن الأفريقي، تحرّكت الصين للتدخّل في المنطقة في أواسط تسعينيات القرن العشرين لأسباب اقتصادية. وسرعان ما قاد الصينَ إلى السودان بحثُها عن الموارد في أفريقيا في تلك الفترة، وهناك كانت شركة التنقيب عن النفط شيفرون (Chevron) قد طُردَت من الحقول المكتشفة، بسبب تجدّد الحرب الأهلية في عام 1983. وكانت العقوبات الأميركية قد حالت عمليًا دون إقدام أيّ جهة غربية أخرى على عمليات تنقيب. وكانت الصين جاهزة تمامًا للتعاون مع الخرطوم بأيّ شكل من الأشكال المطلوبة لتطوير حقول النفط. وسرعان ما أصبحت شريك السودان الأكبر في الصادرات النفطية بدءًا من عام 1999. وعمدت لاحقًا إلى تنويع نشاطها الاقتصادي هناك، لتنتقل إلى التعامل مع إثيوبيا وكينيا. وثمّة فضيلة للصين تتمثّل في إعلانها النأي بنفسها عن أيّ تدخّل في سياسة مضيفيها الأفارقة، غير أنها هي نفسها وجدت أن من الصعب الوقوف بعيدًا كلّ البعد من مشكلات السودان. وحاولت، بشأن دارفور، أن تستخدم نفوذها لاحتواء الاقتراحات المعادية للحكومة السودانية في الأمم المتحدة، في حين دعا مبعوثها الخاص أيضًا إلى كبح القوات الحكومية هناك. ومع انفصال الجنوب في عام 2011، نشطت الصين علانيةً في محاولتها التوسّط في العلاقات العسيرة بين الدولتين لضمان استمرار تدفّق النفط من

الجنوب، عبر الأنابيب الواصلة إلى بورتسودان في الشمال ثم إلى الصين(19).

لدى مقارنة الولايات المتحدة والصين، كونهما الفاعليْن الدوليّيْن الرئيسين في القرن الأفريقي في الأعوام العشرين الأخيرة، بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أثناء الحرب الباردة، يتبيّن أنهما لا يتصرّفان باعتبارهما متنافسيْن فعليّيْن؛ إذ إن الولايات المتحدة لا تسعى بصورة مباشرة وراء أهداف اقتصادية بقدر ما تسعى وراء مشاغل سياسية وإنسانية، في حين تحاول الصين التركيز على الفرص الاقتصادية. ويمكن القول إن مصالحهما تتقارب في السعي وراء الاستقرار السياسي. وقد طوّرت الولايات المتحدة الفكرة التي مفادها أن الأماكن المنفلتة العقال في العالم الإسلامي، ومن بينها جنوب الصومال ووسطه بشكل خاص، هي الملاذ الطبيعي للإرهابيين، وأن الحكومات المحلية المتعاونة، مثل حكومات إثيوبيا وكينيا وحتى السودان، حيث تقيم الولايات المتحدة صِلات استخباريّة، شريكة في هزيمة أولئك الإرهابيين. وفي المقابل، ترى الصين دورًا أساسًا للدول التنموية القادرة - من الطراز الأفريقي - مثل شركائها في السودان وإثيوبيا، ووجدت نفسها متورطة في إحلال السلام أكثر ممّا كانت تتوقّع. ولطالما كانت الصلات واضحة بين التنافس الدولي والتنافس الإقليمي.

خاتمة

في القرن الأفريقي، حيث ساهمت هذه الصلات في تصاعد مستويات العنف خلال الحرب الباردة مُنْزِلَةً بالمنطقة أشدّ الضرر، وحين انتهت تلك الحرب، شهد القرن الأفريقي هزّات سياسية كبرى، وتمامًا كما وفّرت النزاعات المحلية السياق لتنافس القوى العظمى، استمرّت النزاعات السياسية بعد عام 1991 في صعود وهبوط، وكان بينها القديم والجديد. ولم يقتصر أمر المنطقة على ظهور دول جديدة في إريتريا وجنوب السودان، بل تعدّاه إلى ما تلا انقسام

(19) Daniel Large, «The International Presence in Sudan,» in: John Ryle [et al.], *The Sudan Handbook* (Suffolk; Rochester, NY: James Currey, 2011), pp. 164-176.

إثيوبيا من حرب وتنافس متواصل، وإلى ما شـهده السـودان مـن توتر ونزاعات جديـدة. وثمّـة أدوار مهمـة تؤديها القـوى العُظمـى بخاصة الولايـات المتحدة والصيـن، إلى جانب دول الجوار، ومن بينهـا دول الجزيرة العربية، حيث كانت الدوحة مسـرح محادثات دارفور الطويلة. وقد يسـاهم التعـاون الاقتصادي من النوع الـذي يربط بيـن السـودان وإثيوبيا فـي الحدّ مـن التنافس علـى الموارد، بخاصة المياه، وفـي الحدّ من الإرهـاب، ومن التوترات داخـل كلّ دولة، وبين دول المنطقة على حدٍّ سواء.

المراجع

Books

Bradbury, Mark. *Becoming Somaliland.* London: Progressio; Oxford: In Association with James Currey; Bloomington: Indiana University Press; Johannesburg: Jacana Media; Kampala: Fountain Publishers; Nairobi: E.A.E.P., 2008. (African Issues)

Buzan, Barry and Ole Waever. *Regions and Powers: The structure of International Security.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2003. (Cambridge Studies in International Relations; 91)

Clapham, Christopher. *Transformation and Continuity in Revolutionary Ethiopia.* Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Clarke, Walter and Jeffrey Herbst (eds.). *Learning from Somalia: The Lessons of Armed Humanitarian Intervention.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1997.

Cockett, Richard. *Sudan: Darfur and the Failure of an African State.* New Haven: Yale University Press, 2010.

Collins, Robert O. *A History of Modern Sudan.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2008.

Daly, Martin W. *Darfur's Sorrow: A History of Destruction and Genocide.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2007.

De Waal, Alex (ed.). *Islamism and its Enemies in the Horn of Africa.* Addis Ababa: Shama Books, 2004.

Francis, David J. *Uniting Africa: Building Regional Peace and Security Systems*. Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2006.

Grant, J. Andrew and Fredrik Söderbaum (eds.). *The New Regionalism in Africa*. Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate, 2003. (International Political Economy of New Regionalisms Series)

Grawert, Elke (ed.). *After the Comprehensive Peace Agreement in Sudan*. Woodbridge, Suffolk, [England]; Rochester, NY: James Currey, 2010. (Eastern Africa Series)

Halliday, Fred. *The Making of the Second Cold War*. London: Verso, 1988.

Iyob, Ruth. *The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism, 1941-1993*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995. (African Studies Series; 82)

Johnson, Douglas H. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. Oxford: James Currey, 2003.

Laitin, David D. and Said S. Samatar. *Somalia: Nation in Search of a State*. Boulder, Colo.: Westview Press; London, England: Gower, 1987. (Profiles. Nations of Contemporary Africa)

Lewis, I. M. *A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa*. 4th ed. Oxford: James Currey; Hargeisa, Somaliland: Btec Books; Athens: Ohio University Press, 2002. (Eastern African Studies)

——. (ed.). *Nationalism and Self Determination in the Horn of Africa*. London: Ithaca Press, 1983.

——. *Understanding Somalia and Somaliland: Culture, History, society*. New York: Columbia University Press, 2008.

Markakis, John. *National and Class Conflict in the Horn of Africa*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987. (African Studies Series; 55)

Menkhaus, Kenneth John. *Somalia: State Collapse and the Threat of Terrorism*. Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 2004. (Adelphi Paper; no. 364)

Negash, Tekeste and Kjetil Tronvoll. *Brothers at War: Making Sense of the Eritrean-Ethiopian War*. Oxford: James Currey; Athens: Ohio University Press, 2000. (Eastern African Studies)

Rotberg, Robert I. (ed.). *Battling Terrorism in the Horn of Africa*. Cambridge, Mass.: World Peace Foundation; Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005.

Ryle, John [et al.]. *The Sudan Handbook*. Suffolk; Rochester, NY: James Currey, 2011.

Schraeder, Peter J. *United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism, Crisis, and Change*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1994. (Cambridge Studies in International Relations; 31)

Vaughan, Sarah and Kjetil Tronvoll. *Ethiopia: Structures and Relations of Power: Background Documents Country Strategy Ethiopia 2003-2007*. Stockholm: Sida, Departrment for Africa, 2003.

——. *The Culture of Power in Contemporary Ethiopian Political Life*. Stockholm: Swedish International Development Cooperation Agency, 2003. (Sida Studies; no. 10)

Waterbury, John. *The Nile Basin*. New Haven: Yale University Press, 2002.

Woodward, Peter. *The Horn of Africa: Politics and International Relations*. London; New York: I. B. Tauris, 2003.

——. *US Foreign Policy and the Horn of Africa*. Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate Pub. Co., 2006. (US Foreign Policy and Conflict in the Islamic World)

Zewde, Bahru. *A History of Modern Ethiopia, 1855-1974*. London: James Currey; Athens: Ohio University Press; Addis Ababa: Addis Ababa University Press, 1991. (Eastern African Studies)

Periodicals

Abbay, Alemseged. «Diversity and State-Building in Ethiopia.» *African Affairs*: vol. 103, no. 413, October 2004.

Brass, Jennifer N. «Djibouti's Unusual Resource Curse.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 46, no. 4, December 2008.

Clapham, Christopher. «Post-War Ethiopia: The Trajectories of Crisis.» *Review of African Political Economy*: vol. 36, no. 120, June 2009.

Cliffe, Lionel, Roy Love and Kjetil Tronvoll. «Conflict and Peace in the Horn of Africa.» *Review of African Political Economy*: vol. 36, no. 120, June 2009.

Healy, Sally. «Seeking Peace and Security in the Horn of Africa.» *International Affairs*: no. 87, January 2011.

Kibreab, Gaim. «Forced Labour in Eritrea.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 47, no. 1, March 2009.

Menkhaus, Ken. «The Crisis in Somalia: Tragedy in Five Acts.» *African Affairs*: vol. 106, no. 204, July 2007.

Reid, Richard. «Caught in the Headlights of History: Eritrea, the EPLF and the Post-War Nation-State.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 43, no. 3, 2005.

——. «Old Problems in New Conflicts: Some Observations on Eritrea and its Relations with Tigray, from Liberation Struggle to Inter-State War.» *Africa: Journal of the International Africa Institute*: vol. 73, no. 3, 2003.

Schmidt, Peter R. «PostColonial Silencing, Intellectuals, and the State: Views from Eritrea.» *African Affairs*: vol. 109, no. 435, April 2010.

Van de Walle, Nicolas. «US Policy Towards Africa: The Bush Legacy and the Obama Administration.» *African Affairs*: vol. 109, no. 434, January 2010.

Walls, Michael. «The Emergence of a Somali State: Building Peace from Civil War in Somaliland.» *African Affairs*: vol. 108, no. 432, July 2009.

Document

Healy, Sally and Martin Plaut. «Ethiopia and Eritrea: Allergic to Persuasion.» (Chatham House, Africa Programme; AFB BP 07/01, January 2007).

الفصل الخامس

تقاطع المصالح القومية للدول العربية المُطلّة على البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي

إجلال رأفت

مقدّمة: الإطار المفاهيمي لبعض المصطلحات المستخدمة في البحث

تتمتع منطقة القرن الأفريقي بأهمية استراتيجية كبيرة، كانت دائمًا محل تنافس بين الدول الكبرى في مرحلة الحرب الباردة. ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، لكنها ظلت ملعبًا للدول الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة.

غير أن ثمانينيات القرن العشرين كانت قد أبرزت للعالم دولة إقليمية قديمة، لكن في ثوب جديد هي الجمهورية الإيرانية الإسلامية. واتضح تدريجًا أن هذه الدولة الإسلامية منذ ميلادها في عام 1979 كانت تقوم بهدوء بالاتصال بدول شرق أفريقيا للتعاون المشترك، والوجه الغالب فيه ثقافي، وذلك في إطار استراتيجيا بعيدة المدى اتضحت أبعادها الأمنية والعسكرية في ما بعد.

من ثم أضيفت إلى الوجود الدولي في القرن الأفريقي ومحيطه، دولتان

إقليميتان هما إيران وإسرائيل. وكانت الأخيرة قد بدأت تحركها الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي في القارة الأفريقية بعامة منذ خمسينيات القرن الماضي.

من ناحية أخرى، يعج القرن الأفريقي بالأزمات الخطِرة والمتباينة في طبيعتها وعمقها؛ فمن انهيار كامل لمؤسسات الدولة في الصومال، إلى حروب إقليمية بين بعض دول القرن (إثيوبيا وإريتريا)، وحروب أهلية في أكثر من دولة، أدّت في السودان إلى انشطاره وميلاد دولة جديدة في جنوبه. كما مزّقت الصومال إلى ثلاثة أجزاء، وأضافت إليه كارثة أخرى هي القرصنة البحرية التي تخطّت المياه الإقليمية إلى أعالي البحار حتى وصلت إلى بحر العرب والمحيط الهندي.

في جوار هذا المشهد يقع البحر الأحمر والدول العربية المشاطئة له والمتأثرة به مثل دول الخليج العربية التي تتصل تاريخيًا بشعوب القرن الأفريقي بوشائج ثقافية واجتماعية وسياسية. صحيح أن الدول الكبرى في العصر الحديث سبقت هذه الكتلة إلى جوارها، إلّا أن القرب الجغرافي والتسابق الدولي يظلان مذكّرين الدول العربية بأهمية القرن الأفريقي الجيو - ستراتيجية، وبالمخاطر التي يمكن أن تتمدد منه إليها، مُهدّدة أمنها القومي. ومن ثم يُمكن اعتبار القرن الأفريقي ملتقى استراتيجيًا إقليميًا ودوليًا مهمًا، تتقاطع فيه المصالح أحيانًا، وتتناقض أحيانًا أخرى.

منذ العقد الأخير من القرن الماضي، أصبح القرن الأفريقي من أكثر المناطق اضطرابًا في القارة، والأكثر تعرضًا للتغيرات الداخلية. وارتفعت تدريجًا سخونة الحوادث في بعض دول المنطقة، حتى تطوّرت في بداية القرن الحالي إلى أزمات تهدد الأمن الإقليمي لدول الجوار العربية والأفريقية. ووصل بعضها إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، فتعامل معها مجلس الأمن من خلال الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة، كما فعل، على سبيل المثال، تجاه السودان والصومال.

القرن الأفريقي

لهـذه المنطقـة تعريفات عـدة يُمكـن أن نلخصها في ثـلاث وجهات نظر، يرتبط كلٌّ منها بمجال من مجالات العلم؛ فبالنسـبة إلـى علماء الأنثروبولوجيا، يُحدَّد القـرن الأفريقي بـالأرض التي تعيش عليهـا القبائل الصومالية بعشـائرها المختلفـة. ومن ثم تصبح المنطقـة المذكورة محصورة فـي الصومال وجيبوتي حيث تعيش قبائل العيسـى، والجزء الغربي من إثيوبيـا (إقليم أوغادين) وأقصى شمال كينيا (إقليم الحدود الشـمالية)، حيث تعيش قبائل الدارود، وكلتاهما من القبائل الصومالية الكبيرة.

أمّـا من وجهة نظـر الجغرافيين، فيتمثّـل القرن الأفريقي في امتداد اليابسـة شـرقًا في مياه البحر الأحمر وخليج عدن، وذلك في شـكل قرن. وبذلك تتسع منطقة القرن لتضم إريتريا وإثيوبيا وكينيا.

نأتي إلـى علماء السياسـة والاقتصـاد الذيـن رأوا أن التفاعلات السياسـية والاقتصادية تؤثـر في الجوار وتتأثر بـه، وأن عدوى النزاعـات والحروب أيضًا تنتقل سريعًا من دولة إلى أخرى. فقد أدركوا أن الحوادث تعبُر الحدود في هذه المنطقة بشـكل واسـع، وتنتشـر خارج حيّزها الجغرافي. ومن ثم ضم السودان (الشمالي والجنوبي) وأوغندا إلى منظومة دول القرن، وأصبح يُطلق عليه القرن الأفريقي الكبير. وتأخذ الولايات المتحدة بهـذا التعريف الواقعي، كما يأخذ به أغلب المتخصصين بالشأن الأفريقي، وكذا الدراسة التي نقدمها.

البحر الأحمر باعتباره ممرًا مائيًا

يكتسب البحر الأحمر أهميته الاقتصادية والاستراتيجية من وضعه باعتباره ممـرًا للنفـط المسـتخرج مـن دول الخليـج والسـودان والمتوجّـه إلـى أوروبا والولايـات المتحدة، كما أنه شـريان ناقل للتجارة العالمية من الدول الآسـيوية ودول الغرب وإليهـا. من هنا كان وما زال محط أنظـار القوى الكبرى، ومن ثم

مـن أهم بؤر الصراع الدولي. وجاء إنشـاء إسـرائيل ليزيد من حِدّة الاسـتقطاب الدولي فـي بيئته. ونذكـر أن الدول المُطلّـة عليه هي مصر والسـودان وجيبوتي والأردن والسعودية واليمن وإريتريا وإسرائيل.

مـن ناحية أخرى، كانـت اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لعام 1958 تُلـزم الدول السـاحلية المشـاطئة للمضايـق البحرية باحترام «حـق المرور البـريء في وقت السـلم» للدول الأجنبية، وهو ما دعـا أغلبية المفكرين العرب إلـى اعتبار البحر الأحمـر بحيرة عربية. غير أن الصراع العربي - الإسـرائيلي فرض تدريجًا واقعًا يخالف هذا التصور؛ فمـن نتائج العدوان الثلاثي على مصـر في عام 1956 أن حصلت إسـرائيل على حق المـرور من خليـج العقبة ومضايق تيـران في مقابل انسـحابها، ثم حصلت بموجب معاهدة السلام المصرية - الإسـرائيلية في عام 1979 على حـق المرور من قناة السـويس. وأخيـرًا جاء اتفاق الأمـم المتحدة بشأن قانون البحار لعام 1982 ليحسـم حق المرور البحري، فأقر «حق المرور العابـر في المضايـق» باعتباره نظامًـا يتجاوز «المـرور البريء» إلـى مرتبة حرية الملاحـة الكاملـة المقررة فـي أعالـي البحـار[1]، وبذلك تكـون نظريـة «البحر الأحمر بحيرة عربية» قد سقطت نهائيًا.

فرض هـذا الوضـع القانوني الـذي اسـتقر دوليًا منـذ اتفـاق 1982 واقعًا سياسـيًا واسـتراتيجيًا جديدًا علـى المفكرين والسياسـيين العـرب، يدفعهم إلى مراجعـة حسـاباتهم وهـم يصوغـون خططهـم لمواجهـة التفاعـلات الإقليميـة والدولية في بيئة البحر الأحمر.

بيئة البحر الأحمر الإقليمية

المفهـوم الجيـو - سـتراتيجي للبحـر الأحمـر أكثـر اتسـاعًا مـن المفهوم الجغرافـي لـه، فلا يقتصـر المفهـوم الأول على الوحدات السياسـية المشـاطئة للميـاه فقط، بـل يتعدّاها ليشـمل الدول التـي ترتبط سياسـيًا واقتصاديًـا وثقافيًا بهـذا المجرى المائـي. ومن ثم تدخل فـي بيئتـه الإقليمية دول الخليـج العربية

(1) «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،» (1982)، المادة 37 (1 - 2).

وإيـران، أي إن الدول المتأثرة بالبحر الأحمر هـي دول عربية وغير عربية، ومن ثم تلزم دراسة تفاعلات هذه الأخيرة وتقاطع مصالحها من ناحية مع دول القرن الأفريقي، ومن ناحية أخرى مع الدول العربية التي تشاركها في بيئة هذا الشريان المائـي المهم. وسـتأخذ الدراسـة بالمفهـوم الجيو -سـتراتيجي لإقليـم البحر الأحمر، ومن ثـم ستفرد جزءًا للتحركات الاستراتيجية الإيرانية والإسرائيلية في المنطقة.

الأمن القومي

يعني المفهـوم التقليدي لأمن الدولة الحفاظ على قوتها الدفاعية، وإنشـاء الصناعات العسـكرية التي تواكب التقدم العلمي، حتى تُمكّن الدولة من حماية حدودها من أي مخاطر خارجية أو داخلية تُهدد نظامها الشرعي.

اتسـع هـذا المفهـوم للأمـن ليشـمل الجوانـب الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعيـة، خصوصًـا خطـط التنميـة التـي تـؤدي إلى زيـادة حجـم التداول التجاري والتعاون الإقليمي وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الشعوب. ونضيف إلى هذه الشروط ضرورة تحقيق الديمقراطية التي تعتبر أساس الشرعية والملاذ الآمـن للمواطن، والتي يهدد غيابها بانتشـار الظواهر السـلبية والتطرّف الفكري والتنظيمي[2].

الأمن القومي العربي

باعتبـار أن موضوع دراسـتنا يهتم بمـدى تأثير الأبعاد الاسـتراتيجية للقرن الأفريقي في أمـن الدول العربية القومـي، يصبح من المفيد مناقشـة، **أولًا** ماهية الأمن القومي العربـي، **وثانيًا** هل هو واقـع ملموس يأتي بنتائـج فعلية إيجابية؟ **وثالثًا**، وهو أخطر تسـاؤل: هل الأمن القومي موحّد بالنسـبة إلـى الدول العربية كلها، أم يختلف أم يتناقض أحيانًا؟

---

(2) عبـد المنعم المشـاط، «البعـد العربي للأمن القومـي المصـري،» الدفاع (القاهـرة)، العدد 3 (نيسـان/ أبريل 1985)، ص 57 - 76، وعلـي الديـن هـلال، تحديات الأمـن القومي العربـي في العقد القادم (عمان: منتدى الفكر العربي، 1986)، ص 26 - 27.

يُفترض أن يكون الأمن القومي العربي محصلة لمجموع أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويُعبّر ميثاق الجامعة عن هذا المبدأ بذكر الأهداف المرجوّة من هذا التجمع، وتتلخّص في ما يلي: «... هي مؤسسة (الجامعة) أهدافها سياسية وتُغطي أيضًا المجالات الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية. وهي مبنية على مبادئ تدعم القومية العربية وتوحّد مواقف الدول الأعضاء بخصوص مختلف القضايا»[3].

تمر العلاقات العربية - العربية في الواقع منذ سنوات عديدة بمحنة حقيقية، لعل أخطر وجوهها الانقسام إزاء الأهداف والسياسات والتحالفات، وقد تكون محاولات الدول الأعضاء الانتماء إلى تجمعات فرعية مختلفة دليلًا على الإحساس الدائم بهذه المشكلة؛ ففي العقود الماضية، أنشئ في 25 أيار/ مايو 1981 مجلس التعاون الخليجي المكوّن من دول النفط الست: السعودية والكويت والإمارات وعُمان والبحرين وقطر. وانضم إليه أخيرًا الأردن لمصالح سياسية ليس لها علاقة بالنفط، وإنما بالحفاظ على الأنظمة التقليدية من الثورة العربية. أمّا العراق واليمن، فهما مرشحان للحصول على العضوية الكاملة للمجلس، إذ تمتلك كل منهما عضوية بعض لجان المجلس، مثل اللجان الرياضية والصحية والثقافية. واللافت أن العراق، وهو دولة نفطية كبيرة، لم يُلحَق بالمجلس منذ إنشائه حتى الآن، وذلك لأسباب سياسية. وفي 16 شباط/ فبراير 1989، أنشئ مجلس التعاون العربي، وأعضاؤه أربعة: مصر والعراق واليمن والأردن. وكان هدفه المعلن تحقيق التنسيق والترابط بين الدول الأعضاء وصولًا إلى وحدتها. ودُفن هذا المجلس مع اندلاع حرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني/ يناير 1991. واللافت أيضًا في هذا الأمر اشتراك ثلاث دول من أعضاء المجلس مع الغرب في الهجوم على العراق - الدولة الرابعة - ومحاربتها. أمّا اتحاد المغرب العربي، فأُسّس في 19 شباط/ فبراير 1989، وهو مكوّن من دول المغرب العربي، وكانت أهدافه نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، وفتح الحدود بين دول الاتحاد والتنسيق الأمني

---

(3) «ميثاق جامعة الدول العربية،» (19 آذار/ مارس 1945)، على الموقع الإلكتروني: <www.omanlegal.net/metahqalgmeealarabia.html>.

وصون الهوية القومية العربية. ولم ينجز هذا الاتحاد شيئًا يذكر، وما زال الخلاف قائمًا بين المغرب والجزائر حتى الآن [4].

على أن التجمع الوحيد الناجح في كل ما سبق هو مجلس التعاون الخليجي، بل إنه يتقدّم بشكل مستمر في صوغ القوانين المالية والسياسية والدفاعية التي تؤدي في النهاية إلى شكل من أشكال الاتحاد الإيجابي لتوثيق العلاقات، بحيث ربما يصل في يوم من الأيام إلى اتحاد فدرالي بين الدول العربية النفطية ذات الأنظمة السياسية التقليدية المشابهة، يحافظ على مصالحها المالية الهائلة ويوحّد كلمتها ضد أي تهديد خارجي.

هذا العرض السريع للتجمعات الثانوية التي تفرّعت عن الجامعة العربية (بيت العرب)، وما أدّت إليه من فشل أو نجاح، يطرح تساؤلات مهمة:

أولًا: ما هي القدرات الحقيقية للجامعة بنظامها الحالي في صوغ استراتيجيا جادة وموحدة لمواجهة المنافسة الدولية والإقليمية في القرن الأفريقي؟

ثانيًا: هل هناك إرادة سياسية حقيقية لدى الزعماء العرب لقيادة مثل هذا العمل؟

ثالثًا: هل يوجد على أجندة النظم العربية القائمة ما يُسمّى بحق «الأمن القومي العربي الموحد»؟

نظرًا إلى هذا الموقف الملتبس، نميل إلى النظر في مسألة الأمن العربي من خلال مناظير عدة لا من منظور واحد، نراعي فيها الخلافات الداخلية والاختلافات المصلحية في التوجّه الإقليمي والدولي. ومن ثم سينعكس هذا المنهج على كم المصالح التي تتقاطع مع دول القرن الأفريقي وطبيعتها. ولا يفوتني هنا أن أنوّه بأن الشق الآخر من المعادلة، دول القرن الأفريقي، يعاني مشكلة مشابهة: اختلاف المصالح وتناقضها أحيانًا في ما بين دوله من ناحية وتوجهاتها الخارجية المتباينة من ناحية أخرى.

---

(4) <www.ar.wikapidia.org/wiki >.

النظام الإقليمي

بما أن البحث يُعنى بدراسة إقليمين: أحدهما أفريقي، والآخر تغلب عليه الهوية العربية، يصح أن نهتم في البداية بتعريف «النظام الإقليمي» باعتباره نطاقًا جغرافيًا فرعيًا يقع ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي، ويضم في حدوده مجموعة دول مستقلة، تجمع في ما بينها روابط مشتركة، تُقيم أساس تعاملها على الشعور بالتميز والحاجة إلى التعاون الذي قد يؤدي في مرحلة لاحقة إلى التكامل. وفي بعض الحالات يؤدي هذا التعامل إلى التنافس، وقد يصل أحيانًا إلى الصراع. والمفترض أن يكون بين الدول المندرجة في نظام إقليمي واحد تعاملات وتفاعلات كثيفة بصورة تجعل التغيير في جزء منه يؤثر في بقية الأجزاء[5].

بعض الملاحظات التي تشكل حدود البحث:

تحجِّم صحة تحليلات الحوادث والاستنتاجات المبنية عليها عوامل عدة، من أهمها:

- إن سرعة تطوّر الحوادث في القرن الأفريقي تجعل من الصعوبة الحصول عليها في الوقت الملائم من خلال كتب، أو حتى من خلال مقالات في الدوريات العلمية المتخصصة. ومن ثم يكون الاعتماد كبيرًا على المواقع الإلكترونية أو التصريحات الرسمية لبعض المسؤولين أو المقابلات الشخصية.

- إن اهتمام المكتبات العربية، وحتى المصرية، بالمراجع الأفريقية محدود، وهو ما يشكل صعوبة للباحث في الحصول على البيانات من مصادرها الأصلية.

- عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية على ضفتي البحر الأحمر: ثورات لم تستقر بعدُ وأخرى متوقَّعة، وثالثة ما زالت في بداية صحوتها.

---

(5) طارق عبد الله ثابت الحروي، مستقبل السياسة الأثيوبية في منطقة القرن الأفريقي (القاهرة: صوت القلم العربي، 2009)، ص 45.

- دولة جنوب السودان حديثة الولادة، ولم تعلن بوضوح كثيرًا من مواقفها في القضايا الدولية والإقليمية، على سبيل المثال مياه النيل.

أولًا: المشهد الأمني والعسكري في القرن الأفريقي ومحيطه البحري

1 - أهمية الموقع الجيو - ستراتيجية

إن السياسة الأمنية والعسكرية هي أداة مهمة من أدوات صوغ الاستراتيجيات للدول الكبرى، أو للدول التي تطمح إلى تبوّء مكانة مرموقة في الإقليم الذي تنتمي إليه، وذلك إلى جانب الأدوات الأخرى المهمة، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية. في ضوء هذا الواقع، سنعرض في الجزء الأول من الدراسة الاستعدادات الأمنية - الدفاعية والهجومية - التي تحتفظ بها بعض القوى الدولية والإقليمية في القرن الأفريقي، والبيئة المحيطة به.

يتمتع القرن الأفريقي بموقع جيو - ستراتيجي متميز، يطل على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، كما يقع قريبًا من الخليج العربي بضفتيه العربية والإيرانية. ومن ثم هو ملتقى الطرق البحرية التي تربط بين شرق أفريقيا والجزيرة العربية وإيران والهند وجنوب شرق آسيا، وكلها مناطق تجارية نشطة وغنية بمصادر الطاقة وبالموارد الطبيعية المهمة.

من ناحية أخرى، تتميز هذه المنطقة بأنها تشرف على موقعين استراتيجيين مهمين، يؤثران في المصالح الدولية تأثيرًا كبيرًا: باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومضيق هرمز، بوابة الخليج العربي. وينحصر باب المندب بين جيبوتي وجنوب غرب اليمن، ويصل عرضه في هذه النقطة نحو 18 ميلًا، بينما يصل أقصى اتساع له 190 ميلًا بين ميناءي مصوع في إريتريا وجيزان في السعودية. ويُعتبر مضيق باب المندب والجزر الكثيرة المنتشرة شمالًا، ميزة دفاعية للدول المطلّة عليه[6]. ويشكل البحر الأحمر المنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط،

(6) المصدر نفسه، ص 47.

وذلك من خلال قناة السويس في مصر. ويُعتبر الشريان الرئيس للتجارة الدولية ونقل النفط من الشرق الأوسط إلى الدول الغربية في أوروبا وأميركا.

يتصل هذا الموقع أيضًا بمضيق هرمز عن طريق خليج عدن وبحر العرب وبحر عُمان، وينفذ إلى الخليج من بوابته الجنوبية بين دولتي إيران (محافظة بندر عباس) وعُمان (محافظة جزيرة مسندم). وللمضيق ممران فقط صالحان للملاحة: أحدهما في مياه عُمان الإقليمية، وهو ممر الدخول إلى الخليج، والآخر في مياه إيران الإقليمية، وهو ممر الخروج من الخليج. وعلى الرغم من أن أضيق عرض للمضيق يتراوح بين 20 و52 ميلًا، فإن الممرات الصالحة للملاحة لا تتعدى 5.52 أميال من الشاطئ العُماني و5.1 أميال من الشاطئ الإيراني. وتتمسك الدولتان بمبدأ «المرور البريء» للسفن لا «المرور العابر»، بحسب ما يقضي به اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 في مادته 37 (1 - 2) الذي يكاد يُعادل حرية الملاحة[7]. ويشق الخليج العربي قلب مناطق استخراج نفط الشرق الأوسط، فيستكمل بذلك طريق النفط من مصادر إنتاجه إلى مناطق تسويقه.

2 - الوجود العسكري الدولي

دفعت أهمية القرن الأفريقي وبيئته البحرية الاستراتيجية هذه الولايات المتحدة الأميركية إلى إنشاء عدد من القواعد العسكرية الدائمة في الخليج (قطر والبحرين والإمارات العربية والكويت والعراق)[8]، وفي باب المندب في دولة جيبوتي مجاورة للقاعدة الفرنسية، وفي المحيط الهندي في جزيرة ديوغو غارسيا[9]، وعلى شواطئ شرق أفريقيا في مدينة مومباسا في كينيا. وأبرمت

---

(7) المصدر نفسه.

(8) Jean Paul Burdy, «L'Iran et la Turquie face aux révolutions arabes,» (5/8/2011), cité dans: <www.ovipot.hypothéses.org/6414>.

(9) تقع هذه الجزيرة جنوب خط الاستواء على بعد 370 كلم شمال شرق موريشيوس. وكانت تابعة لبريطانيا حتى عام 1973 حين أجّرتها للولايات المتحدة لمدة 50 عامًا. فأخلتها الولايات المتحدة من سكانها، وأقامت عليها القاعدة العسكرية. انظر: *L'Atlas «Jeune Afrique» du continent africain*, préf. de Léopold Sédar Senghor, les atlas Jeune Afrique (Paris: Editions du Jaguar, 1993).

الولايـات المتحدة أيضًـا اتفاقات عـدة مع بعـض دول المنطقة محل الدراسـة لمنحهـا بعض التسـهيلات العسـكرية فـي قواعدها. وأذكـر على سـبيل المثال رأس بينـاس في صعيد مصر، وكينا التي تقع على بعـد 50 كلم جنوب القاهرة، وجزيرة ماي في سيشل[10].

أمّا فرنسـا، فتملك قاعدتيـن مهمتين فـي منطقة القرن الأفريقـي ومحيطه: الأولى في جيبوتي، وتُعتبر أكبر قاعدة فرنسـية في أفريقيـا، والثانية في أبو ظبي. وتم الاتفاق بين فرنسـا ودولة الإمارات على إنشائها في حزيران/ يونيو 2009. وتهدف فرنسا من إنشاء هذه القاعدة إلى تحقيق المآرب التالية[11]:

- مواجهة إيران، وتشترك فرنسا في هذا الهدف مع دولة الإمارات.

- مُقدّمة قد تصلح لجذب دول الخليج لعقد شراكة استراتيجية مماثلة مع فرنسا.

- وجـود القاعدة العسـكرية في دولة سـوق مفتوحة مثل أبـو ظبي، يُعطي لفرنسا فرصة عرض منتجاتها العسكرية.

- رغبة فرنسـا في منافسـة الولايـات المتحدة وكوريا الجنوبية في تسـويق مراكزها النووية.

جاء إنشـاء هذه القاعدة نتيجـة إبرام اتفاق دفاع مشـترك بين فرنسـا ودولة الإمارات في عام 2008. وقد تعهدت باريس بموجب هذا الاتفاق بالدفاع عن الإمارات فـي حالة أي اعتداء خارجي. وعلى الرغم من السـرية المفترضة لهذا الاتفاق، اضطرت الحكومة الفرنسـية إلى عرضه في جلسة مغلقة على الجمعية الوطنيـة التي وافقت عليه. ولم تمنع هذه الموافقة أحد النواب الاشـتراكيين من إبـداء قلقه من الزج بفرنسـا في هـذه المنطقة الخطـرة. وأبدى وزيـر الخارجية الإيراني امتعاضه من وجود القاعدة الفرنسية في مضيق هرمز في مواجهة إيران،

---

(10) «La CPI, une guerre secrète pour dépecer et piller l'Afrique,» cité dans: <www.librafrique.com/component/content/article/53-actualite/384>.

(11) *Le Monde* (Paris), 26/5/2009.

وصرّح بأن أي وجود عسكري أجنبي في الخليج يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة[12].

لا يفوتنا ذِكْر أن فرنسا تملك قاعدتين بحريتين في جزيرتي مايوت والريونيون في جنوب المحيط الهندي، تُعتبران أراضي فرنسية في ما وراء البحار[13].

من ناحية أخرى، أنشأت اليابان في عام 2010/ 2011 قاعدة لها في جيبوتي، وذلك لحماية تجارتها العابرة من البحر الأحمر إلى أوروبا من مخاطر القرصنة التي انتشرت في مياه الصومال الإقليمية، بل تعدّتها إلى المياه الدولية. وتمثّل السفن التجارية اليابانية نحو 10 في المئة من السفن العابرة من هذا الشريان المهم[14]. وجدير بالذكر أن هناك دوريات أجنبية متعددة تجوب المنطقة بسفنها لمراقبة أعمال القرصنة والتصدي لها، وذلك من دون الحاجة إلى قواعد عسكرية، مثل دوريات ألمانيا وكندا والهند.

إزاء هذا الوجود العسكري الدولي المتصاعد في منطقة القرن الأفريقي وجوارها المباشر، يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: كيف واجهت طهران هذه المخاطر، وهي الدولة الإقليمية المهمة التي تطمح إلى اكتساب المزيد من التأثير في الشرق الأوسط، وتتطلّع إلى التمدد في الفضاء الأفريقي الواسع؟

3 - الوجود العسكري الإقليمي

أعادت إيران بناء قوتها العسكرية البحرية بعد انتهاء حربها مع العراق، فلجأت إلى أسواق روسيا والصين وكوريا الجنوبية، متفادية بذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على تعاملاتها في السوق الدولية. وتعاونت إيران في تدريباتها العسكرية مع باكستان والهند. هذه السياسة مكّنت الدولة الإيرانية، وخاصة مع ولاية أحمدي نجاد، من أن تبني جيشًا قادرًا وقوة

(12) *Jeune Afrique* (Paris), (9 Octobre 2011).

(13) <www.défense.gouvr.fr>.

(14) <www.défense.gouvr.fr>.

بحرية حديثة ومدعّمة بغواصات وصواريخ بحرية، ومنتشرة في مضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجية العالية، وذلك من دون أن تحتاج إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[15].

يهمنا في هذا الجزء من الدراسة التركيز على القواعد البحرية الإيرانية وأماكنها ودورها في تشكيل قوة بحرية تستطيع أن تنفذ خططها الاستراتيجية - دفاعًا وهجومًا - خارج مياهها الإقليمية، على الرغم من تكتل الدول الكبرى ضدها.

توجد القاعدة الإيرانية الرئيسة في بندر عباس في وسط مضيق هرمز، على بعد 16 كلم من جزيرة تحمل الاسم نفسه. ويُعتبر هذا الموقع أضيق عرض للمضيق، حيث تمتد الأرض العُمانية شرقًا في المياه، لتشكل أقصى حدودها الشرقية.

من ناحية أخرى، تعتبر مدينة بندر عباس أهم ميناء إيراني على الخليج. وهي ملتقى نشاط تجاري واقتصادي متعدد ومتنوّع، ومن موقع ذي أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية عالية[16].

تلي قاعدةَ بندر عباس في الأهمية القاعدةُ البحرية بوشن، ومركزها في كورمشهر على الخليج. أمّا القاعدة الثالثة، ففي شباهار في خليج عُمان[17]. هذا إلى جانب قواعد بحرية أخرى ذات أهمية ثانوية وهي: جزيرة خرج وبندر شاهبور وبندر خميني وعبدان وجاه بهار[18]. وجدير بالملاحظة أن في بعض هذه المدن موانئ لتصدير النفط الإيراني، وهي خرج وبندر خميني وعبدان وبندر شاهبور[19].

---

(15) <www.marfa.org/index.php>.

(16) <www.fr.wikipédia.org/wiki/marine_de_la_R%c3%49publique_islamique_d%27Iran#bases_navales_principales>.

(17) <www.fr.wikipédia.org/wiki/marine_de_la_R%c3%49publique_islamique_d%27Iran#bases_navales_principales>.

(18) <www.ar.wikipédia.org/wiki/إيران>.

(19) <www.swideg.jeeran.com/geography/archive/2008/12/744825.html>.

مثـل أي دولـة تتطلـع إلى تأكيـد قوتهـا الإقليميـة، لـم تكتف إيـران بهذه التجهيـزات البحريـة في داخـل أراضيها، بـل اعتمدت فـي سياسـتها الخارجية علـى توثيـق العلاقـات مـع دول بعينهـا، يُميّزهـا موقعهـا الجيو - سـتراتيجي، وتسـمح ظروفهـا الداخليـة والخارجية لهـا بقبول التعـاون مع إيـران. وعقدت طهران مع اليمن اتفاقًا فـي عام 2009 تتيح صنعاء بموجبه للسـفن الإيرانية أن ترسـو في ميناء عـدن، وذلك بحجة التصـدي للقرصنة أمام شـواطئ الصومال. وكان عليها أيضًا أن تؤمّن لسـفنها الضفة الأفريقيـة خصوصًا في البحر الأحمر، هذا الشـريان الواصل إلى السـودان ثم مصـر ومنها إلى غزة. فـكان الاتفاق مع إريتريا على اسـتخدام إيران ميناء عصب في بعض التسـهيلات العسكرية، ومن أهمها السـماح بوجود الغواصات الإيرانيـة في مياه المينـاء الإريتري المذكور. وتمتـد الأراضـي الإريترية على شـاطئ البحر الأحمر مسـافة طويلة من شـمال باب المندب مباشـرة حتى الحدود السـودانية. ومن ثم يسـمح لها هذا الامتداد بمواجهـة الأراضـي اليمنية وجزء مـن أراضي المملكـة العربية السـعودية. كما جرى الاتفاق على تزويد إريتريا بالخبراء العسكريين والأمنيين الإيرانيين الذين يُشرفون على قواعد صاروخية منتشـرة في أنحاء البلاد، ولا سيما على الحدود مع إثيوبيا وعلى طول السـاحل الإريتري[20]. ولم تقتصر الصفقة مع إيران على الجوانب العسـكرية والأمنية، بل تعهدت إيران بتمويل إنشاء مصنع لبناء السفن في مدينة عصب[21].

تمـر إريتريا منـذ نهاية حربهـا الحدودية مـع إثيوبيـا بعزلة إقليميـة ودولية خانقة؛ ومن أسباب ذلك أن إثيوبيا هي الحليف التاريخي للغرب. وقد شجعت الولايات المتحدة إثيوبيا على رفض تنفيذ الحكـم الصادر عن التحكيم الدولي الخاص بالخلاف الحدودي بين الدولتين الأفريقيتين، وكان الحكم في مصلحة إريتريـا. كمـا اسـتطاعت إثيوبيـا بثقلهـا الإقليمـي، أن تعقـد اتفاقـات اقتصادية وأمنية مـع بعض جيرانها مثل السـودان واليمن وجيبوتي، وهو مـا زاد من عزلة

(20) <www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seg=msg&board=290&msg=1274529309>.

(21) <www.adoulis.com/details.php?rsnType=1&id=2148> (Accessed 10/8/2009).

إريتريا، خصوصًا أن بعض الدول الأفريقية تتهمها بالمسؤولية الجزئية عن عدم الاستقرار في القرن الأفريقي، في إشارة إلى مسؤوليتها المفترضة في تصعيد الحرب الأهلية في الصومال. وقد تكون الرغبة في كسر هذه العزلة هي التي دفعت إريتريا إلى قبول الطلب المقدم من إيران لاستخدام ميناء عصب والترحيب بالمساعدات الإيرانية العسكرية والأمنية السابق ذكرها.

من أخطر التقارير التي كُتبت عن التمدد الإيراني في البحر الأحمر، وتزايد خطورته على خليج عدن وباب المندب، التقرير الذي ربط بين القاعدة البحرية الإيرانية في ميناء عصب وخطة سرية، قد تكون إيران أعدّتها لاختراق الضفة المقابلة، أي اليمن. وأُشير إلى أن الاستخبارات الإيرانية تحاول اختراق جنوب اليمن لإعادة تحريك خلايا أصولية متطرفة يمنية معروفة بارتباطها بإيران. كما يكشف أن فيلق القدس قام بنقل عناصر يمنية من تنظيم القاعدة في أفغانستان، وسهّل تسللها مجددًا إلى جنوب اليمن للمساعدة في تصعيد الموقف. وسبق أن دعمت إيران - كما تزعم هذه التقارير - الحوثيين في منطقة صعدة في شمال اليمن ضد الحكومة اليمنية والقوات السعودية التي ساندت النظام اليمني حينذاك. وأثارت هذه التقارير اهتمام الأجهزة الاستخبارية الدولية[22]، حيث بدا المشهد وكأنه حرب بالوكالة بين إيران والمملكة العربية السعودية، واختبار للقوة والنفوذ بين فاعلين إقليميين.

من ناحية أخرى، يُعتبر موقع السودان الجيو - ستراتيجي مهمًا للغاية بالنسبة إلى إيران؛ فهو ملاصق لمصر ويطوّقها من جنوبها، ويمكن الوصول من خلاله إلى سيناء فقطاع غزة. هذا العامل بلا شك من أهم أسباب تكثيف أهمية السودان الاستراتيجية بالنسبة إلى إيران، فضلًا عن التماثل في إقامة الدولة الدينية.

عقدت الدولتان اتفاقين في المجال الأمني - العسكري؛ ففي عام 1991 وقّعت طهران والخرطوم اتفاقًا لإنشاء قوات الدفاع الشعبي، وهي ميليشيات

(22) <www.arrouiah.com/mode/151067> (Accessed 10/8/2009).

تابعة للنظام السوداني وحامية لوجوده على نسق الباسيج التي تحمي الثورة الإسلامية الإيرانية. وفي عام 2008، وقّعت الدولتان اتفاقًا آخر للتعاون العسكري. ويشكّل هذان الاتفاقان إطارًا لتعاون عسكري وأمني واسع النطاق؛ إذ إنهما وضعا استراتيجيا عسكرية يجري بمقتضاها تزويد الجيش السوداني بأنواع مختلفة من الصواريخ المتعددة المدى والفاعلية، ومن الزوارق الحربية المتطورة، وأنواع أخرى من الأسلحة الحديثة من الترسانة الإيرانية[23].

أكدت المصادر الأمنية البريطانية أن التحركات الإيرانية في إريتريا والسودان تأتي في إطار المحاولات الإيرانية للسيطرة على البحر الأحمر لتطويق السعودية، ثم على السودان لتطويق مصر، وذلك كما تطوّق دول مجلس التعاون الخليجي في مياه الخليج، والعراق في شط العرب. وأضافت هذه المصادر أن مئات الخبراء الإيرانيين باتوا مسيطرين منذ نهاية عام 2007 على مفاصل الجيش والأجهزة الأمنية وحتى المواقع السياسية المهمة في السودان، مستغلين في ذلك ارتفاع حدة الحملة الأميركية - الأوروبية على نظام البشير[24].

أمّا الأوضاع العسكرية الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، فتعتمد أساسًا على بيع السلاح وإرسال الخبراء العسكريين وتدريب الجنود، وغير ذلك من أنواع النشاط التي تدور في هذا الإطار، خصوصًا النشاط الفني الذي تتميز فيه إسرائيل بتقنية عالية. ومن حيث وجود القواعد العسكرية الثابتة خارج أراضيها، فالأمر ملتبس بشأنها؛ فهناك دول تؤكد وجودها في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وتشكك دول أخرى في هذا الوجود، بل تنفيه، مثل إريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان. على سبيل المثال، يؤكد محمد صلاح الدين أن إسرائيل تملك قاعدتين عسكريتين في إريتريا، إحداهما في جزيرة فاطمة،

---

(23) *Activités menées par l'Iran en Afrique de l'Est, voie d'accès au Moyen-Orient et au continent africain* (Paris: Centre d'Information sur les Renseignements et le Terrorisme, 2009), p. 6, cité dans: <www.moyen-orient.over-blog.com/article-27249493.html>.

(24) <www.sudaneseonline.com>.

والأخـرى في جزيـرة دهلك في جنـوب البحر الأحمـر[25]. كما أشـارت مجلة الدفـاع العربية أن لإسـرائيل قاعدة بحرية فـي ميناء مصوع فـي إريتريا، وأخرى جوية في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتشـاد على الحدود السـودانية، تسـمح بمراقبة السـودان وليبيا وجنوب مصر. ولها أيضًا قواعد جوية في دولة جنوب السودان في ولايتي الوحدة وأعالي النيل لتدريب الطيارين الجنوبيين، وأخرى في قاعدة بلفام[26].

من الجائز، في رأيي، أن تكون هذه المعلومات عن وجود قواعد إسرائيلية فـي دول أفريقيـة صحيحة، كمـا أن من الـوارد أن تنفـي ذلك الـدول الأفريقية المعنية، باعتبـار أن مصالحها مرتبطة بالـدول العربية، كما هـي مرتبطة بالغرب وإسـرائيل، ومـن ثم تـود أن تبقـى هـذه الاتفاقات سـرية. وأخص بذلـك دولة جنوب السـودان التي ترتبط بمصر بعلاقات اقتصادية وثقافية عديدة، كما تسعى إلـى الاسـتثمارات العربية، وتـود أن تتوافق مع شـمال السـودان على الأشـياء العديدة المُعلّقة بينهما. هذه الشـبكة المتنوّعة من العلاقات العربية التي تُكملها العلاقات مـع الغرب وإسـرائيل، وتهدف فـي النهاية إلى اسـتقرار هـذه الدولة الوليدة، قد تكون سـببًا في نفيها وجود قواعد عسكرية إسرائيلية ثابتة في البلاد، غير أنها لـم تُخفِ الاعتراف بها وبالتعاون معها في شتّى المجالات.

لكن الغريـب في الأمر أن تسـمح إريتريا لإيران وإسـرائيل فـي آن واحد، وهمـا العدوّتـان اللدودتـان، أن تقيمـا قاعدتيـن بحريتيـن إحداهمـا في عصب والأخرى في مصـوع، ولا يفصل إحداهما عن الأخرى سـوى 660 كلم فقط! يُثير هـذا الأمر تسـاؤلًا آخـر: كيف تفـرض الولايـات المتحـدة الأميركية على إريتريـا عقوبات اقتصادية شـديدة الوطأة في وقت تسـمح فيه إريتريا لإسـرائيل بتشـييد قاعدة في أحـد موانئها الرئيسـة وأخرى فـي جزيرتين مهمتيـن؟ والأمر الآخر اللافت أن وزارة الدفاع السـودانية (الشـمال) نشـرت تقاريـر عديدة عن

---

(25) <www.translate.google.com.eg/translate?hl=ard=langpain=enar&u=www.harowo.com/2006/08/30/how_israel_casts its _shadow_over_horn_of_africa >.

(26) <www.defencearab.com/vb/showthread:phpt=6166&highlight_%c%e1%f6%cf%c7%e4 >.

المساعدات الإسرائيلية لجنوب السودان ومدى خطورتها على أمن السودان والدول العربية بعامة، كما حذّرت من الوجود الإسرائيلي في جنوب السودان وخطورته على الأمن العربي، لكنها لم تذكر في هذه التقارير شيئًا عن وجود قواعد عسكرية في الدولة الوليدة[27].

على الرغم من هذا التضارب في المعلومات، يبقى التأثير الإسرائيلي كبيرًا في الدول الأفريقية، وخطِرًا على أمن الدول العربية.

في نهاية هذا المبحث الأول من هذه الدراسة، يُمكن تلخيص المشهد العسكري والأمني في منطقة القرن الأفريقي ومحيطها العربي والأفريقي بالنقاط التالية:

- دول تقع أقاليمها في مواقع استراتيجية مهمة، لكنها لا تملك الأدوات اللازمة لحُسن استخدامها في الدفاع عن نفسها، أو تحقيق مصالحها. وهي لا تملك في هذا الصدد استراتيجيا موحّدة بينها. هذه الدول هي الدول العربية والأفريقية.

- تتحرك دولتا إيران وإسرائيل بفاعلية ووفق خطط استراتيجية مدروسة، وذلك لتحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب الأمنية عن طريق التعاون الفني والدفاعي مع بعض الدول العربية والأفريقية في المنطقة. وتتناقض المصالح الأمنية والعسكرية لهاتين الدولتين في المنطقة محل الدراسة.

- دول عالمية كبرى لها السيطرة العظمى على النقاط الاستراتيجية الأهم في هذا المشهد، وتأتي في المقدمة الولايات المتحدة وفرنسا. وهي تتنافس أحيانًا، لكن ذلك لا يمنع تحالفها من أجل مواجهة المخاطر العظمى التي تُهدد مصالحها.

(27) <www.mod.gov.sd/portal/component/content/article/78-%d8%A7%d9%84%d8%aa%.html >.

ثانيًا: العلاقات الاقتصادية بين دول القرن الأفريقي وجوارها الإقليمي

للقرن الأفريقي أهمية اقتصادية كبرى، من طاقة ومياه وموارد أولية استراتيجية عديدة. نحاول في المبحث الثاني من هذه الدراسة تبيان طبيعة التعاملات الاقتصادية للدول العربية من ناحية وإيران وإسرائيل من ناحية أخرى مع دول القرن الأفريقي.

1 - السياسات الاقتصادية العربية في القرن الأفريقي

بدأ تفعيل فكرة التعاون العربي الأفريقي في سبعينيات القرن الماضي، حين انطلقت هذه العلاقات بتقديم المساعدات العربية في مجال التنمية للدول الأفريقية، ثم تطوّرت إلى التعاون المشترك في المجالات التجارية والاستثمارية. واتخذ هذا التعاون مسارين: تعاون ثنائي بين دولة عربية وأخرى أفريقية، وتعاون جماعي من خلال المؤسسات المالية[28]. وأُنشئ خلال السبعينيات عدد من الصناديق العربية التي تدعم هذا المجال، ولعلنا نذكر أهمها، هي بحسب التسلسل التاريخي[29]:

- صندوق أبو ظبي للتنمية، أنشئ في عام 1971.
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أُنشئ في عام 1973.
- الصندوق السعودي للتنمية، أُنشئ في عام 1974.
- البنك الإسلامي للتنمية، أُنشئ في عام 1975.
- صندوق النقد العربي، أُنشئ في عام 1976.
- صندوق الأوبك للتنمية الدولية، أُنشئ في عام 1976.

(28) <www.badea.org/portal/document_repository/125/1_invstudy_en.pdf >.

(29) <www.badea.org/portal/document_repository/125/1_invstudy_en.pdf >.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، أُنشئ في عام 1976.

يتمثّل هدف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الاستراتيجي بجذب الأموال العربية، الحكومية والخاصة، للاستثمار المباشر في الدول الأفريقية، وهو ما استدعى وضع رؤية واضحة لشكل التعاون العربي الأفريقي ومجالاته، وبخاصة أن للأموال العربية كثيرًا من المنافسين التقليديين الكبار مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، والمنافسين الجدد مثل الصين والهند وماليزيا.

بعد ذلك تنوّعت مجالات الاستثمار العربية بين الزراعة والنفط والسياحة والاتصالات والموانئ البحرية والطيران والبنوك. غير أن المجال الزراعي هو من أكثر المجالات جذبًا للأموال العربية. ونذكر مثالًا على ذلك أن الاستثمارات العربية في السودان عام 2010 بلغت نحو 50 في المئة من إجمالي هذه الاستثمارات. وأهم الدول العربية التي تهتم بالاستثمار الزراعي هي المملكة العربية السعودية وقطر ومصر وليبيا وسورية واليابان[30].

يتحفّظ الاتحاد الأفريقي على الإفراط في استثمار الأموال العربية في الزراعة في أفريقيا؛ فهذه السياسة، في رأيه، تفيد الدول الغنية لكنها ستسبب في المستقبل نشوء أزمة غذائية في الدول الأفريقية الفقيرة التي تفرّط في إمكاناتها الغذائية التي تتسرب إلى الخارج. لكن لوزير الدولة في وزارة الزراعة السودانية رأيًا آخر في هذا الموضوع، حيث صرّح بأن السودانيين لا يستهلكون سوى 30 في المئة من إمكاناتهم الزراعية، والـ 70 في المئة الباقية يمكن تركها للاستثمار[31].

من ناحية أخرى يُعتبر مجال استخراج المعادن الثمينة والرخيصة مجالًا خصبًا للمستثمرين، إذ زاد الطلب العالمي عليها، مثل الحديد والنحاس والبوكسيت واليورانيوم والزئبق والبلاتين والكروم والذهب والألماس.

---

(30) <www.af.reuters.com/article/investingnews/idafjoe54205c20090503>.

(31) «Sudan Eyes Growth in Arab Agri Investment,» cité dans: <www.af.reuters.com/article/investingnews/idafjoe54205c20090503>.

وبالنسبة إلى منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، يوجد النفط في جنوب السودان والذهب ومعادن أخرى في إثيوبيا وإريتريا وشمال السودان.

هناك أيضًا الشركات العربية الخاصة التي تستثمر في المجالات نفسها، ونشير هنا إلى عدد من أهم هذه الشركات:

- قامت مؤسسة دبي بتوقيع اتفاق لإدارة ميناء جيبوتي ومطارها الدوليين، كما قامت بإنشاء ميناء النفط في جيبوتي أيضًا، وهي بصدد عقد اتفاق لإدارة موانئ في كلٍّ من تنزانيا وكينيا.

- مجموعة الخرافي الكويتية: استثمرت هذه المجموعة في أفريقيا منذ أوائل عام 1990 في قطاع السياحة والمقاولات وإدارة الفنادق. وتعمل في إثيوبيا ودول أخرى في أفريقيا الغربية.

- شركة السويدي للكابلات (مصر): استثمرت الشركة في قطاع الكهرباء والطاقة في إثيوبيا وكينيا وأوغندا ومناطق أخرى في أفريقيا.

- مجموعة ميدروك التابعة للشيخ محمد العمودي (السعودية): تعمل في إثيوبيا منذ عام 1996 في مجالات متعددة، منها الزراعة والسياحة والنفط والغاز والصناعات التحويلية، كما تعمل في جيبوتي وكينيا وأوغندا والسودان[32].

2 - السياسات الاقتصادية الإيرانية في القرن الأفريقي

تشكّل إيران وإسرائيل المنافستين الإقليميتين للدول العربية في ما يخص المجال الاقتصادي والمالي في دول القرن الأفريقي. لكن طبيعة نشاطهما في هذه الدول تختلف عن مثيلتها لدى الدول العربية.

تفرد إيران لهذه المنطقة خطة اقتصادية شاملة؛ إذ طالب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية الإيراني، محمد رضا بكيري، القطاع الاقتصادي

(32) فؤاد علي بكر، تاريخ 1/ 3/ 2011 على الموقع الإلكتروني: <www.fab83,maktoobblog.com/1561021%d9%86%d9%85%d8%>.

الخاص بمضاعفة الروابط الإيرانية بأفريقيا، وذلك للفوائد الجمة التي ستجنيها البلاد من هذه العلاقات. وبالفعل أعدّت إيـران في عام 2009، ثمانية وأربعين مشـروعًا لتكون مدخلًا لها إلـى أفريقيا. ومن الدول المسـتهدفة في هذه الخطة كينيا والسـودان وشـرق أفريقيا[33]. ويبدو أنها سـعت بالفعل إلى تنفيذ خطتها، حيث أصبحت أحد أهم مورّدي الأسـلحة إلى السودان، وذلك بحسب تصريح وزير الدفاع السـوداني. كما أقامت إيران اتصالات ملاحية بين ميناء بندر عباس في مضيق هرمز وميناء مومباسـا في كينيا. وأقامت أيضًا مركزًا تجاريًا إيرانيًا في نيروبي. واتفق الجانب الكيني مع شركة إيرانية لبناء محطة توليد كهرباء بالطاقة الهيدرولوجيـة في شـمال نيروبي. كمـا تعهدت بتوريـد أربعة ملاييـن طن نفطًا خامًا، أي بمعدل 80 ألف برميل في اليوم.

تمهـد إيـران للدخول في مجـالات الزراعـة والطاقـة والصناعـة والصحة والإسـكان والتعليم. وجدير بالملاحظة أن كينيا تضم نحو نصف مليون شيعي، أغلبهم في مدينة مومباسا.

فـي جيبوتي، عرضت إيران مشـاريع تعـاون عدة في مختلـف المجالات، فسـاعدت في إنشـاء مركز للتدريب، كما وقّعت مع تنزانيا اتفاقات اقتصادية في المجال الزراعي.

3 - السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في القرن الأفريقي

لهذه الدولة علاقات دبلوماسـية واقتصادية قديمة بالدول الأفريقية جنوب الصحـراء، في شـرق أفريقيا وغربها وجنوبهـا. ومن ثم، تتقابـل مصالح كلٍّ من إيران وإسـرائيل في كثير من الدول الأفريقية وتتعايـش فيها مكرهة. ولدينا مثال على ذلك في القرن الأفريقي، وخاصة في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا.

غيـر أن كلًّا منهمـا تتميز بمنهج مختلـف في التعامل مع الـدول الأفريقية، حيث تُقدّم إيران مصانع لتجميع سـيارات وحافلات صغيرة وجرارات زراعية،

---

(33) *Activités menées par l'Iran en Afrique de l'Est*, p. 6.

كما تعقد صفقات لبيع النفط وإقامة بنيته الأساس. وتقوم كذلك بتدريب الشرطة والقوات الخاصة. كما يلاحَظ أن إيران تهتم بتسريب ثقافتها ودعايتها الدينية (المذهب الشيعي) إلى الدول التي تستهدفها اقتصاديًا، وهي بذلك تؤسس لهيمنة إقليمية راسخة، حيث تعلم يقينًا مدى قيمة التقارب الثقافي في تأسيس علاقات سياسية قوية ومستقرة.

هذا بينما تقدم إسرائيل التكنولوجيا المتقدمة في المجال الزراعي والأمني والتدريب، ومعدات للدفاع، وبرامج للطاقة المتجددة، وبرامج متطورة للاتصالات[34]. ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن إسرائيل تلجأ أيضًا إلى الدِّين وإلى الثقافة التي ما زالت موجودة لدى بعض القبائل اليهودية في أوغندا وناميبيا وزمبابوي وملاوي ونيجيريا والكاميرون، ومن بقي من الفلاشا في إثيوبيا. هذه القبائل ليس لها تأثير حقيقي في الحياة السياسية والاقتصادية في دولها، ولكن المقصود هو بعث رسالة اجتماعية ونفسية تؤكد الوجود الأصيل لليهود على الأرض الأفريقية.

قد يكون من المفيد في نهاية هذا المبحث الذي تناول بإيجاز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإيران وإسرائيل مع دول القرن الأفريقي، أن نعقد مقارنة بين سياسات كلٍّ منها مع الشريك الأفريقي:

- يعتمد منهج العلاقات الاقتصادية العربية[35] مع أفريقيا أساسًا على ضخ الأموال في مشاريع تُعطي أرباحًا عالية وسريعة. وقد يكون ذلك مناسبًا لطبيعة اقتصاد هذه الدول، حيث إن أغلبها يعتبر دول سوق (دول الخليج)، ومن ثم لا نجدها تتجه إلى مشاريع صناعية تذكر، أو تدريب وبناء قدرات لمواطني الدولة الأفريقية المستهدفة. حتى المشاريع الزراعية والمساحات الضخمة المخصصة لها والمعلن عنها لا ينفَّذ منها سوى القليل، وذلك لأسباب، من أهمها: عدم وجود بنية تحتية جيدة ومجهّزة لزراعة هذه الأراضي، وغياب العمالة الزراعية

(34) Nanojv, «La Géopolitique de l'Iran et d'Israël se croise en Afrique,» (4 Mai 2010), cité à: <www.nanojv.wordpress.com/2010/05/04/israel-iran-afrique/>.

(35) المقصود بالدول العربية المستهدفة في الدراسة: مصر والسودان ودول الخليج واليمن.

العالية الكفاءة في كثير من الدول الأفريقية، وكذلك غيابها لدى الدول العربية غير الزراعية.

هذا في حين أن إيران وإسرائيل تنتقيان مجالات اقتصادية منخفضة الربح، لكن فائدتها السياسية كبيرة، مثل نقل التكنولوجيا وتنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءات المواطنين الأفارقة.

- بينما تتجه الأموال العربية إلى الاستثمارات الخدمية الضخمة مثل الفنادق، تركز إيران وإسرائيل على الصناعات الخفيفة التي تفيد المواطن البسيط، كما أنها تُكسبه خبرات يمكن أن تساعده تدريجًا في الوصول إلى النشاط الإنتاجي المطلوب لإنعاش اقتصاد البلاد.

- تراجعت مصر تراجعًا لافتًا في المجال الاقتصادي في أفريقيا، قياسًا إلى الدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من أنها تركز في جنوب السودان على مشاريع البنية التحتية التي تفيد الدولة الوليدة، كذلك بعض المشاريع الأخرى في دول حوض النيل من حفر الآبار وتنظيف مجرى النهر... إلى آخره، فإن ذلك الجهد المحدود لم يشفع لها كي يستمر تأثيرها فاعلًا كما كان حتى منتصف السبعينيات.

- تستخدم كلٌّ من إيران وإسرائيل التأثير الثقافي - الديني في المواطنين الأفارقة، باعتباره أداة من الأدوات الناعمة التي يُعتد بها في بناء أساس متين للعلاقات الاقتصادية والسياسية.

في هذا الصدد، لم يتضح اهتمام الدول العربية بالتبادل الثقافي في علاقاتها بالدول الأفريقية. فحتى مصر تراجعت في هذا المجال إلى أن انخفض عدد مراكزها الثقافية في أفريقيا من 18 مركزًا في الستينيات إلى نحو ثلاثة مراكز. والموجود من النشاط العربي خارج نطاق عالم الدبلوماسية والاقتصاد هو منشآت دينية، مثل المساجد ومراكز تعلّم اللغة العربية والدِّين الإسلامي. هذا النوع من النشاط أحادي الجانب وذو تأثير محدود في الحياة العامة في الدول

الأفريقية، ولا تستفيد منه سوى التجمعات الإسلامية في هذه الدول التي تقل أعدادها كلما اتجهنا جنوبًا.

- لكلٍّ من إيران وإسرائيل خطط استراتيجية واضحة لعلاقاتها بدول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. وتُساهم هذه الخطط في تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بالدول الأفريقية لتخدم في النهاية مصالحهما وأمنهما القومي.

أمّا الدول العربية فتعمل فرادى، كلٌّ بحسب مصالحها، ومن ثم لا توجد خطة اقتصادية موحدة، متوسطة أو طويلة المدى، للتعامل العربي مع الخارج باعتبارها كتلة ذات مصالح ورؤية متكاملة لهذه المصالح. ولعل ذلك يؤكد صحة ملاحظتنا في مقدمة الدراسة، ألا وهي أن للأمن القومي العربي منظورات عدة لا منظورًا واحدًا. وقد تتقاطع المصالح في هذا الشأن أو تتناقض، ومن ثم يصعب أن نصل بالدول العربية إلى تشكيل قوة موحّدة وفاعلة يُحسب لها حساب إقليمي ومن ثم دولي.

ثالثًا: الأزمات السياسية في القرن الأفريقي وانعكاسها على أمن الدول العربية ومصالحها

يُعتبر رصد وتحليل الأزمات السياسية في المنطقة التي نستهدفها أداة من الأدوات الرئيسة التي تؤدي، مع غيرها من العوامل، إلى صوغ رؤية استراتيجية متكاملة للدول العربية، تتعامل على أساسها مع دول القرن الأفريقي، وتكون مبنية على فهم حقيقي للواقع الأفريقي، وللمخاطر الاستراتيجية التي يُمكن أن تُهدد مصالحها، وهو ما يُمكّنها من إعادة حساباتها من جديد.

من ثم سنُخضع للدراسة ثلاث أزمات أفريقية تُعتبر من وجهة نظرنا، الأهم من حيث أبعادها الداخلية والدولية، والأكثر تأثيرًا وتأثّرًا بجوارها وبالمحيط الدولي، والأصدق تمثيلًا لنوعية المخاطر الأساس التي يتعرّض لها القرن الأفريقي ومحيطه.

مـن ناحية أخـرى، أرى أن أحـدد بإيجاز شـديد المبدأ الـذي اعتمدناه في تحليـل أسـباب الأزمـات السياسـية الأفريقيـة، ومنهـا الحـالات الثـلاث محل الدراسـة: كمبـدأ عام، وقـد يكون لـه بعض الاسـتثناءات النـادرة، تبـدأ القوى الدوليـة التدخل في الشـأن الداخلـي لدولة ما، تقع فـي دائرة اهتمامهـا، عندما ترصد أن هناك مشـكلات داخلية فـي تلك الدولة، تتصاعد مـن دون أن تتمكّن الحكومة المحلية من حلها بشـكل عادل لإرضاء الأطـراف المتنازعة وتهدئتها. ومن ثم تتحمل الدولة المستهدفة المسـؤولية الأولى لما يحدث من تطور لهذه المشـكلات إلى أزمات تحتج بها القوى الدولية لتفرض بعد ذلك الحلول التي تخدم مصالحها.

- خطورة التقسـيم التي يتعـرّض لها كثير مـن الدول الأفريقيـة، خصوصًا دول الحـزام الفاصـل (أو الواصـل) بين شـمال أفريقيا وجنوبهـا، نتيجة عوامل عديدة تاريخية وثقافية واقتصادية وسياسية. ينتج من هذا التقسيم (أو الانفصال) تفتيـت بنية الدولة ذاتها بما يؤثر بدوره علـى المحيط الإقليمي والدولي. ونقدم مثالًا على هذه الحالة تداعيات انفصال جنوب السودان.

- أزمة تقسيم مياه الأنهار بين الدول المشاركة في أحواضها، وهي مشكلة دولية تتحوّل أحيانًا إلى أزمة تُهدد مصالح الدول المعنية وأمنها؛ إذ تحوي القارة الأفريقية عـددًا من أحواض الأنهار، وبرزت حالة حـوض النيل أزمةً آنية حادة. ويتوقع لأنهار أخرى في القارة مواجهة مثل هذا المصير خلال السـنوات العشر المقبلـة. ونذكر هنا أهم هذه الأنهار الدولية، وهي أنهار السـنغال وبحيرة تشـاد والكاميـرون، وفي جنوب القارة أنهار الزمبيـزي والأورانج وأوكافانجو وليبوبو والكيونين[36]. ونقدم مثالًا لهذه الحالة، تداعيات أزمة مياه النيل.

- خطورة الدولة الفاشلة التي تهدد عددًا غير قليل من الدول الأفريقية؛ ففي إحصاء عام 2011[37] وصل عدد الدول الأفريقية الفاشلة، بدرجاتها المتفاوتة،

(36) <www.unesdoc.unesco.org/images/0013/001333/1333062e.pdf>.

(37) <www.en.wikipedia.org/wiki/failed_state#2011>.

إلى 14 دولة، على رأسها الصومال ثم تشاد ثم السودان وكينيا وإثيوبيا. ونقدم مثالًا لهذه الحالة: تداعيات انهيار مؤسسات الدولة في الصومال.

1 - تداعيات انفصال جنوب السودان

أ - الأزمة الداخلية

وُلِدَت دولة جنوب السودان في 9 كانون الثاني/ يناير 2011، بناء على استفتاء شعبي للجنوبيين، جاء في مصلحة الانفصال عن الشمال بنسبة تقترب من 99 في المئة. وكان هذا الإجراء تنفيذًا لاتفاق السلام الشامل الذي وقّعته الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيروبي عام 2005.

نتج من هذا الاستقلال ميلاد دولة جنوبية تغيب عنها البنية التحتية بشكل شبه كامل، كما يغيب الشكل المؤسسي، اللهم إلّا حزب الحركة الشعبية الحاكم الذي يكاد يكون المؤسسة الحديثة الوحيدة حتى الآن في دولة جنوب السودان. لكن دخل النفط الكبير يجعل مستقبل هذه الدولة واعدًا، ولا سيما أن البنك الدولي والدول الغربية وعدت بالمساهمة في تمويل المشاريع التنموية، وفي تدريب الكوادر ورفع كفاءتها حتى تصبح قادرة على تحمل مسؤولية إدارة الدولة الوليدة.

ترك هذا الانشطار الدرامي دولة السودان (الشمالي) في وضع اقتصادي دقيق، إذ خسرت نحو 75 إلى 80 في المئة من إيراد النفط بالعملة الصعبة، فارتفعت الأسعار ارتفاعًا كبيرًا وازداد التضخم. وصاحب تردّي الأحوال المالية تراجع ملموس في النشاط الإنتاجي، خصوصًا الزراعة التي أُهملت نتيجة الاعتماد على إيرادات النفط في السنوات العشر الماضية.

من ناحية أخرى، ترك اتفاق السلام الشامل بعض المسائل الخلافية مُعلّقة، كما ترك حلّها بالكامل للطرفين الشمالي والجنوبي. وأجاز المجلس الوطني في الخرطوم في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2009 قانون استفتاء الجنوب الذي نصت المادة 67 منه على الآتي:

«... يدخل طرفا اتفاقية السلام الشامل في مفاوضات بهدف الاتفاق على المسائل الموضوعية لما بعد الاستفتاء بشهادة المنظمات والدول الموقعة على اتفاقية السلام، والمسائل هي:

- الجنسية.
- العملة.
- الخدمة العامة.
- وضع الوحدات المشتركة المدمجة والأمن الوطني والمخابرات.
- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- الأصول والديون.
- حقول النفط وإنتاجه وترحيله وتصديره
- العقود والبيئة في حقول النفط.
- المياه.
- الملْكية
- أي مسائل أخرى يتفق عليها الطرفان»[38].

مرّ على هذا القرار عامان ولم يجرِ الاتفاق على كثير من الموضوعات التي ذُكرت في قرار المجلس الوطني، ومنها مسائل استراتيجية لا تحتمل التأجيل، مثل تقاسم مياه النيل والحدود وحقول النفط وإنتاجه ونقله وتصديره. فإذا تابعنا اليوم الأزمات المتتالية التي تندلع تباعًا بين الدولتين الشمالية والجنوبية، نجد أن أصلها يكمن في عدم حسم المسائل المعلقة المذكورة، والتراخي في إيجاد حلول توافقية بين الدولتين السودانيتين.

(38) <www.parliament.gov.sd/details.php?rsntype=1&id=1017>.

لنأخذ مثالًا على المشكلة الحادة المثارة منذ شهور، وهي المشكلة الخاصة بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. إنها في رأينا لا تخرج عن كونها محاولة من حكومة الإنقاذ للالتفاف على مبدأ المشورة الشعبية الذي أقر في اتفاق السلام الشامل[39]. أمّا حكومة الجنوب، فترغب في تمكين سكان هاتين الولايتين الذين قاتلوا معها في الحرب، وما زال كثير منهم مواليًا لها، من الوصول إلى حقهم في المشورة الشعبية، لأنها تُعطيهم الحق في تقرير مصيرهم[40]، والمتوقَّع، إذا تحقق هذا الإجراء، أن يطالبوا بالانفصال عن شمال السودان والانضمام إلى دولة الجنوب.

نذكر مثالًا آخر هو مسألة إرجاء الاتفاق بشأن تقسيم مياه النيل بين الشمال والجنوب. وتأتي حساسية هذه المشكلة من أنها ليست مقتصرة على السودان، بل تشتبك مع المصالح المائية لسبع دول أخرى بينها أزمة كبيرة في ما يتعلق بتقسيم المياه، وهو ما قد يزيد من احتمال أشكال من التدخل الخارجي. وسنفصّل هذا الأمر في المكان المخصص له في البحث. وإذا أضفنا إلى ما سبق أزمة دارفور التي تتعثر منذ عام 2003 ولم يحسمها على الأرض اتفاق قطر بين حكومة الإنقاذ وجماعة التيجاني السيسي في 14 تموز/ يوليو2011، ووصول خليل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة المسلحة، إلى دارفور متسللًا من ليبيا، وحاملًا كميات كبيرة من الأسلحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2010، وزدنا عليها الممارسات الأمنية المتصاعدة في الخرطوم والقضارف ومناطق أخرى، والملاحقات الحكومية لبعض الصحف الخاصة[41]، لأدركنا

---

(39) الجيش الشعبي لتحرير السودان، «اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان،» (نيروبي، كينيا، 9/ 1/ 2005)، الفصل 5، الفقرة 3، ص 79 - 80.

(40) يعطي اتفاق السلام الشامل الحق لمواطني ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في تقويم تنفيذ الحكومة للاتفاق وقياس هذا التنفيذ، وذلك عن طريق لجنة مستقلة تنشئها الرئاسة وترفع تقريرها إلى حكومتي الولايتين، فيصبح من حقها تصحيح أي إجراء يحتاج إلى التصحيح لضمان تنفيذ الاتفاق، ويدخل تفعيل حق تقرير المصير ضمن حقوق التصحيح السابقة الذكر. وقد طالب مالك عقار والي ولاية النيل الأزرق المنتخب في بداية عام 2011 بحق تقرير المصير لمواطني ولايته، وذلك قبل عزله. انظر: المصدر نفسه، الفقرة 3 - 4، ص 80.

(41) المجموعة السودانية للديمقراطية أولًا (Sudan National Democratic Forum)، على الموقع الإلكتروني: <www.democracygroupblogspot.com>.

أن السـودان فـي أزمة حقيقيـة، ولا سـيما أنه يجـاور الـدول التي انبعثـت فيها الثـورات مثل مصر وليبيـا. ونلفت هنـا إلى أنه كان فـي إمكان المسـؤولين في الدولتين، في البداية على الأقل، أن يتداركوا الموقف.

ب - انعكاس الأزمة على أمن دول الجوار العربية

جاء انفصـال الجنـوب مفاجئًا لكثير مـن الحكومات العربيـة، وذلك على الرغم مـن أن المؤشـرات الموضوعية وبعض الدراسـات العلميـة المتخصصة كانـت تُرجّح هـذه النهاية بنسـبة لا تقل عـن 80 فـي المئة. وقد يكون السـبب الرئيـس في هـذا الخطأ الاسـتراتيجي العربـي في تقويـم ما يحدث فـي جواره الأفريقي، أنه أخذ بالتقارير الرسـمية السـودانية مـن دون تمحيص، حيث كانت تلك التقارير كلها تبشّر بأن نتائج الاستفتاء الشعبي ستأتي بالوحدة حتمًا. ويبدو أنها في سبيل تأكيد تصريحاتها، كانت تسوّق أسبابًا وحججًا أغلبها غير دقيق.

(1) مصر

الدولة الأكثر تأثرًا بانفصال جنوب السودان للأسباب التالية:

- مياه النيل: وسنتكلم عليها بالتفصيل في مكانها في الدراسة.

- بانفصـال الجنـوب الليبرالـي، تركز المشـروع الإسـلامي السياسـي في الشـمال. ويؤدي هـذا الأمر إلـى تكثيف اتصـال العناصر المتشـددة السـودانية بمثيلاتها فـي مصر، وفي ذلك تهديـد للهوية المدنية للدولـة المصرية والوحدة الوطنية بين المسـلمين والمسـيحيين. وقد ظهرت خلال الشهور الماضية صحة هذه التكهنات.

- لم يستقر الأمر على الحدود بين شـمال السودان وجنوبه حتى الآن، بل توسّعت الاشتباكات العسكرية لتشمل مناطق في جنوب كردفان والنيل الأزرق وأعالي النيل. وسـيؤدي انتشـار الفوضى في السـودان إذا وقع إلى تهديد الأمن القومي المصري مباشرة، خصوصًا أن الثورة لم تستقر بعدُ في مصر.

- ما زالت المؤشرات السياسية السودانية تُنبئ بأن نظام الإنقاذ سيكون في يد المعارضة العسكرية في حال سقوطه. وقد وقّع «تحالف الجبهة الثورية السودانية» في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 «ميثاق التغيير السوداني». واتفق الموقّعون على إسقاط نظام المؤتمر الوطني بجميع الوسائل المتاحة، وعلى رأسها العمل الجماهيري والمسلّح. ويتشكل هذا التحالف من الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوبية (قطاع الشمال)، وحركة تحرير السودان الدارفورية بجناحيها عبد الواحد نور ومنى أركو مناوى، وحركة العدل والمساواة الدارفورية، زعيمها خليل إبراهيم. والموقّعون هم: ياسر عرمان عن الحركة الشعبية، وأحمد تقدلسان عن حركة العدل والمساواة، وإبراهيم القاسم إمام عن عبد الواحد نور، والريح محمود عن منى أركو مناوى. كما تم تكليف اللجنة السياسية العليا للتحالف بالاتصال بقوى التغيير السودانية الأخرى عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وذلك للاتفاق على إجماع وطني لمواجهة مرحلة ما بعد السقوط.

(2) الدول العربية الأخرى

أضعف انفصال الجنوب الدولة السودانية على المستوى الاقتصادي والسياسي. وجاء ذلك خصمًا واختزالًا من القوى العربية في المنطقة، نظرًا إلى أهمية السودان الجيو - ستراتيجية التي فقدت بالانفصال عمقها الجنوبي الممتد حتى وسط القارة الأفريقية. كما فقد السودان العربي جزءًا مهمًا من الثروات الطبيعية وأراضيَ زراعية واسعة وصالحة للاستثمارات العربية التي ستحل محلها سريعًا المشاريع الأميركية والأوروبية والإسرائيلية، وستكون المنافسة قوية، لكن خوضها من الجانب العربي حيوي لمصالحه الاستراتيجية. وفي هذا الشأن، من المفيد إعداد خطة عربية موحدة لسياسة التنمية لعمل توازن إيجابي مع الوجود الغربي والإسرائيلي المتنامي في دولة الجنوب وشرق أفريقيا عامة.

2 - تداعيات أزمة مياه النيل

أ - أبعاد الأزمة

هي أزمة قديمة متجددة، إذ درجت دول منابع النيل منذ استقلالها على المطالبة بعقد اتفاق يشمل دول الحوض، وتوقّعه الدول المشاركة كلها في حوض النهر، ويعيد توزيع حصص المياه بينها، ويكون بديلًا من الاتفاقات التاريخية التي تتمسك بها مصر والسودان ولا تعترف بها دول الحوض الأخرى. وكانت المملكة المتحدة طرفًا في هذه الاتفاقات بالنيابة عن مستعمراتها في الهضبة الاستوائية.

تجددت هذه الأزمة بشكل أعنف حين وقّعت خمس دول من منابع النيل، هي إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا في 10 أيار/ مايو 2010 في عنتيبي في أوغندا، اتفاقًا إطاريًا لتأسيس مفوضية حوض النيل. وامتنعت عن التوقيع الكونغو الديمقراطية وكذلك بوروندي التي ما لبثت أن غيّرت موقفها في بداية عام 2011، وانضمت إلى الدول الموقّعة. وبذلك اكتمل النصاب القانوني الذي يُمكّن أطراف الاتفاق الستة من تفعيلها. أمّا دولة جنوب السودان، وهي القادم الجديد في حوض النيل باعتبارها دولة منبع، فلم تحدد بعدُ موقفها الرسمي من الاتفاق الجديد. وجدير بالملاحظة أن الدول الست الموقّعة الاتفاق المذكور لم تبرمه حتى الآن.

يتضح من بنود اتفاق عنتيبي أن هناك تشددًا متصاعدًا من دول المنابع، خصوصًا في ثلاثة موضوعات، ما زال الخلاف في شأنها قائمًا بين دول المنابع من ناحية ودولتي مصر والسودان من ناحية أخرى[42].

- **الاتفاقات التاريخية**: رفض دول المنابع الاعتراف بالاتفاقات السابقة الموقَّعة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وفي عام 1929

---

(42) محمد سالمان طايع، «رؤية مستقبلية للسياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل،» (بحث غير منشور، تموز/ يوليو 2011).

وعام 1959، وهي الاتفاقات التي يعتمد عليها السودان ومصر في سياستيهما المائية.

- الأنصبة المائية: يذهب إلى مصر 55.5 مليار متر مكعب وإلى السودان 18.5 مليار متر مكعب. ولا بد من إعادة توزيعها على جميع دول حوض النيل.

- معنى «الضرر» بالأمن المائي للدولة: تُصرّ مصر والسودان على أن «أي ضرر» يُصيبهما من إعادة توزيع الحصص يُعتبر تهديدًا لأمنهما القومي، أمّا دول المنابع فتتكلم على «الضرر الجسيم»[43] فقط كأمر يُعتد به.

- التصويت: تكتفي دول المنابع بالأغلبية حتى يكون النصاب القانوني صحيحًا، ويسمح بالتصويت. أمّا مصر والسودان، فيصرّان على أن يكون التصويت بالإجماع، أو بالأغلبية المشروطة بضرورة وجود مصر والسودان ضمنها.

واكب اتفاقَ عنتيبي تحركٌ إثيوبي مكثّف لبناء عدد من السدود الجديدة على النيل الأزرق، مموّلة من دول ومؤسسات دولية مختلفة، وهو ما سيؤدي في المستقبل إلى نقص في الحصة المائية لمصر والسودان. ويشكل هذا الاحتمال تهديدًا خطِرًا للأمن القومي لدولتي المرور والمصب، خصوصًا مصر التي تعتمد في توفير حاجاتها المائية للاستمرار في الحياة على مياه النيل بنسبة 95 في المئة، وهو ما يستدعي أخذ هذا التهديد مأخذ الجد.

ب - انعكاس الأزمة على مصر

قد يكون رصد المعاهدات الإقليمية والدولية وتحليلها أداة فاعلة بالنسبة إلى مصر كي تكوّن رؤية جديدة لحل أزمة المياه، فيها من المرونة ما يجعلها تحافظ على حقوقها من دون اللجوء إلى الموقف التقليدي المؤسس على

---

(43) «نص الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل (اتفاق عنتيبي)،» (10/ 5/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <www.youm7.com/News.asp?NewsID=233271&secID=12>.

الحقـوق القانونيـة التاريخيـة، والذي يتّسـم بالتشـدد وبقـدر من التعالـي. هذا الموقـف التقليـدي المصري لا يأخذ في اعتبـاره عامل تغيّر الظروف السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة لـدول حـوض النيـل الأخـرى، على الرغـم من أنه معترف به قانونًـا في اتفاق التـوارث الدولي للمعاهدات في عـام 1978، ومن قبله اتفـاق فيينا لقانـون المعاهدات في عـام 1969. على أن هـذه المعاهدات وضعت شـروطًا تُخضِع هذا المبـدأ لحوارات فقهيـة بين القانونييـن، قد تنتهي بقبـول مبدأ تغييـر الظـروف أو رفضـه. ويتمثّل أهم الشـروط لقبول مبـدأ تغيير الظروف فـي أن يكون هذا التغييـر مُنصبًّا على موضوع الميـاه ذاتها، وأن يكون غير متوقَّع، وألّا تكون الدولة المُدّعية سـببًا فيه، وأن يترتب عليه خلل جوهري فيها[44]. وقد يكون البحث في مسـألة مبدأ تغيير الظروف والشـروط المصاحبة له مخرجًـا لمصر يتيح لهـا حجة قانونيـة قوية، تطـرح من خلالهـا رؤية حديثة وتوافقية لمعالجة أزمة مياه النيل.

مـن ناحية أخـرى، يواجه محـور دولتي المـرور والمصب تحديًـا من نوع آخر هو عدم الاتفاق حتى الآن على كيفية حصول الجنوب على حصته المائية. فالجنـوب الآن دولة مهمة من دول منابع النيل الاسـتوائية، ومن حقه، بمقتضى القانـون الدولـي للميـاه، أن تخصَّـص له حصـة من إيـراد نهر النيـل، خصوصًا أنـه بصدد القيام ببعض المشـاريع التي تشـمل بناء مجموعة من السـدود لتوليد الكهرباء وللحصول على مياه الشرب والريّ. وقد بدأ بالفعل التخطيط لبناء سد بيدين على بحر الجبل جنوب مدينة جوبا، وسد آخر قرب مدينة واو[45].

السؤال المُثار الآن هو: من أين ستأتي المياه التي ستُخصَّص لدولة جنوب السـودان؟ هناك رأيان في هذا الشـأن: أحدهمـا لدولة السـودان، والآخر لدولة جنوب السـودان وتوافـق عليه مصر. يسـتند الـرأي الأول إلى الفقـرة الثانية من

(44) محمـد شـوقي عبد العـال، الانتفاع المنصف لميـاه الأنهـار الدولية مع إشـارة خاصة لحالة نهر النيـل (القاهرة: منتدى القانـون الدولي؛ كلية الاقتصاد والعلوم السـياسـية، جامعـة القاهرة، 2010)، ص 33 - 101.

(45) محمـد سـالمان طايـع، «كم تبلـغ اسـتخدامات السـودان من ميـاه النيـل؟»، علـى الموقع الإلكتروني: <www.sudaneseonline.com/a3%d8.html> (Accessed 10/8/2011).

الجزء الخامس من اتفاق مياه النيل لعام 1959 الذي يعالج مطالب البلدان النيلية الأخرى بنصيب في مياه النيل: «فإذا اتفقت مصر والسودان على قبول هذا التخصيص من إيراد النهر، فإن هذا القدر محسوبًا عند أسوان يُخصَم مناصفةً بينهما». ويرى بعض السياسيين والفنيين السودانيين (الشمال) أن هذا النص من الاتفاق يعالج مطالب جنوب السودان في المياه، بمعنى أن نصيب جنوب السودان يُخصَم مناصفةً بين مصر والسودان. أمّا الرأي الثاني، فيرى أن حصة الجنوب من مياه النيل ستكون من دولة السودان الشمالية لا من نصيب مصر، حيث إن حالة دولة جنوب السودان ينطبق عليها مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات باعتبار أنها كانت إقليمًا في الدولة السودانية الأم وانفصلت عنها. وهذه الحالة مختلفة تمامًا عن الحالة التي تنص عليها الفقرة الثانية من الجزء الخامس من اتفاق عام 1959. وقد صرّح بذلك بول ميوم، وزير الريّ والموارد المائية الجنوبي خلال مؤتمر صحافي عُقِد في جوبا لمناسبة زيارة نظيره المصري هشام قنديل في 24 أيلول/ سبتمبر 2011، ووافقت مصر على هذا الرأي[46]. على أي حال، لم يُحسم الأمر حتى الآن، لكنه يُنذِر ببوادر تحفظ بين مصر وشمال السودان، نرجو ألّا يتحول إلى خلاف يُعرقل التعاون المائي بين الدولتين، ويضرب وحدتهما في المفاوضات، ويُسهّل محاصرتهما.
هذا الرصد الموجز لمشكلة مياه النيل يشير إلى نوعين من المشكلات:

- مشكلة مصر والسودان في مواجهة دول المنابع الاستوائية والشرقية، وهو خلاف قديم، كما سبق ذكره، لم يُعالَج بكفاءة من أصحاب المشكلة في الوقت المناسب.

- مشكلة الحصة المائية لدولة الجنوب الوليدة، وهي تخضع لمبدأ توارث المعاهدات، كما ذُكر سالفًا. بمعنى، هل سيعترف جنوب السودان باتفاق عام 1959، ومن ثم بالـ 18.5 مليار متر مكعب كحصة السودان كله، يقتطع منها نصيبه، أم إنه سينضم إلى معاهدة عنتيبي مع دول شرق أفريقيا في المطالبة بإعادة توزيع الحصص المائية؟ التصريح الذي صدر عن وزير الريّ

(46) المصدر نفسه.

السوداني إيجابي بالنسبة إلى مصر، لكن لا أحد يعلم عندما تبدأ المفاوضات من جديد، بين دول الحوض، في أي مسار ستتجه، وما هو الدور الذي ستقوم به في هذا الشأن القوى الدولية والإقليمية.

كان من المفترض أن يجهَّز لجميع هذه الاحتمالات، خصوصًا في النوع الأول من المشكلات، سيناريوات عديدة مبنية على دراسات وسياسات استباقية تُنفذ بِجدّية بدلًا من التمسك الجامد بالحلول التقليدية التي اهتزت حججها عند توقيع معاهدة عنتيبي. هكذا تثبت الحوادث أن القضايا الداخلية تستفحل نتيجة عجز أصحابها أولًا، ثم تتدخل القوى الدولية لتُسيّر الأمور بحسب مصالحها ثانيًا.

3 - تداعيات انهيار مؤسسات الدولة في الصومال

أ - مراحل الانهيار

بدأت إرهاصات المشكلة الصومالية في أواخر السبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، لكن شرارة الأزمة الأولى اندلعت بعد سقوط نظام سياد بري في عام 1991، وذلك في شكل حرب أهلية بين القبائل الصومالية المختلفة حول من سيخلف سياد بري في السلطة.

بمرور الوقت واستمرار القتال، تحوّل الصومال إلى فوضى عارمة، وانهارت مؤسساته كلها، وانفصل الشمال وكوّن جمهورية أرض الصومال التي لم يعترف بها المجتمع الدولي رسميًا حتى الآن، ثم اختار الشرق الحكم الذاتي وأطلق على نفسه اسم بلاد بونت. وحاول المجتمع الدولي مرات عدة جمع الأطراف المتنازعة في اتفاق مصالحة، لكن هذه المحاولات فشلت. ويمكن رصد أهم النتائج التي أفرزتها الحرب في ما يلي:

- سقوط الدولة الصومالية وانهيار مؤسساتها. وجاءت على رأس القائمة التي تحصي الدول الفاشلة في العالم في عام 2011.

- بروز تنظيم جديد هو الاتحاد الإسلامي الصومالي، الذي ظل يعمل

بشكل سري حتى أعلن نفسه في عام 1990. وبدا هذا التنظيم في أوائل ظهوره وكأنه ينأى بنفسه عن التقسيمات القبلية، فانتشر في أنحاء متفرقة من الصومال (في إقليمي سول وسانج في الشمال الشرقي وفي إقليم غدو في الجنوب الغربي). أمّا هدفه فكان إقامة حكومة إسلامية عادلة[47].

- برزت فكرة إنشاء المحاكم الإسلامية عقب انهيار نظام سياد بري وانتشار الفوضى والعنف. وكان أغلب المنتمين إليها من قبيلة الهوية المتمركزة في مقديشو[48]. أمّا هدفها فكان فرض النظام وتحقيق الأمن واحتواء القتال. لكن الفكرة فشلت في البداية، ثم عادت إلى مسرح الحوادث بقوة في عقب فشل عملية التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة بين عامي 1992 و1994، لكن في ثوب جديد أشبه بدويلات صغيرة تملك مؤسسات مدنية وتجارية وأمنية، ويرتبط كل منها بقبيلة معينة ويقصر نشاطه على المناطق الخاصة بها.

- في عام 2004 أنشئ «اتحاد المحاكم الإسلامية»، وانتُخب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيسًا له[49]، واستقر باعتباره مؤسسة قضائية في مقديشو. وأنجز الاتحاد الشيء الكثير في ضبط الفوضى، ومن ثم نال شعبية كبيرة في بعض المناطق، لكن إثيوبيا والولايات المتحدة خشيتا من احتمال وجود علاقة بين اتحاد المحاكم والاتحاد الإسلامي الصومالي والقاعدة، فسعت الولايات المتحدة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2006 بتسريع عملية نشر قوات حفظ السلام في الصومال. وبذلك دخلت المحاكم في مقاومة شديدة مع إثيوبيا التي نسّقت خطواتها مع الولايات المتحدة، وانتهت المعركة بهزيمة المحاكم. وقيل في ذاك الوقت إن المحاكم

---

(47) سمير حسني، «التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها،» ورقة قدمت إلى: «العلاقات العربية الأفريقية،» (ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 1992)، ص 10 - 12.

(48) <www.hornofafrica.de/index.php?id=46&tx_ttnews%5backpid%5D=g&tx_ttn> (Accessed 3/5/2009).

(49) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة الصومالية: الإشكاليات والتعقيدات الحاكمة لديناميات الصراع الصومالي، أزمة الصومال بين الداخل والخارج، تحرير اجلال رأفت (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007)، ص 25 - 30.

كانت مدعومة من القاعدة والجهاد الإسلامي، وتُسلّحها إيران، وترسل إليها إريتريا مقاتلين لمساعدتها[50].

- نشأت «حركة شباب المجاهدين» تحت لواء «المحاكم الإسلامية»، وذلك قُبيل هزيمتها أمام إثيوبيا. لكنها استقلت عن المحاكم وظلت تحارب الإثيوبيين حتى أجبرتهم على الانسحاب في كانون الأول/ ديسمبر 2008. صحيح أن هؤلاء الشباب جاءوا من رحم المحاكم، لكنهم أكثر منها تطرّفًا وعنفًا، كما أن لهم قواعدهم في أنحاء عديدة من مقديشو وجنوب الصومال[51].

ب - التدخّل الدولي

لم تكن الحوادث الجارية داخل الصومال بعيدة من التأثيرات الإقليمية، خصوصًا الإثيوبية منها، وفي مرحلة لاحقة الإريترية، حيث كان العالم الغربي في الثمانينيات والتسعينيات مشغولًا بقضية أهم هي أزمة الخليج والحرب العراقية - الإيرانية، ثم التدخّل الدولي لإسقاط نظام صدام حسين، لكن الولايات المتحدة قامت عندما ظهرت بوادر الأزمة في الصومال بعد سقوط سياد بري بقيادة حملة عسكرية في البلاد تحت لواء الأمم المتحدة، وانتهت هذه الحملة بالفشل، وانسحبت القوات الدولية.

استمر الاهتمام الدولي بمشكلة انهيار الصومال طوال عقد التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين، لكن في شكل محاولات للتصالح بين أمراء الحرب الصوماليين والميليشيات الإسلامية بتنويعاتها. وقد أدّت هذه المحاولات إلى تشكيل حكومة موقتة ضعيفة يرئسها الشيخ شريف شيخ أحمد، ولا تسيطر إلّا على أحياء قليلة في العاصمة.

---

(50) جريدتا الموند والفاينتشال تايمز، 25/ 12/ 2006، مذكور على الموقع الإلكتروني: .www> iran-resist.org/mot284.html >.

مذكور أيضًا في: محمود، ص 43.

(51) محمد صالح، الحركات الجهادية الإسلامية العابرة للحدود والصراعات بين الدول في القرن الأفريقي (السويد: معهد شمال أفريقيا، 2011)، مذكور على الموقع الإلكتروني: .www> somaliatoday.net/port/2010-01-04-18-49-29/2175-2011-06-14-19-16-12.html >.

غير أن ظاهرة القرصنة هي التي أدّت إلى كثافة التدخل الدولي وتنوّعه، إذ بدأت تمس المصالح الدولية، كما أشرنا في الفقرة السابقة. ويبدو أن عمليات القرصنة ذاتها كانت عبارة عن التقاء مصالح بعض أمراء الحرب الصوماليين خاصة في شمال البلاد، وشركات سمسرة أجنبية يتمركز وكلاؤها في جنوب شرق آسيا (ماليزيا وتايلاند) وفي شرق أفريقيا، ويملكون الأموال والعتاد والأدوات اللوجستية المتطورة. أمّا من ناحية المنفّذين أنفسهم، فهم من الصوماليين الذين فقدوا مورد رزقهم نتيجة التدهور الداخلي المستمر، ووجدوا في عمليات القرصنة مورد رزق جديدًا يأتي إليهم بدخول كبيرة. ويتنوّع هؤلاء بين الفئات الاجتماعية الصومالية المختلفة من القبائل والميليشيات المقاتلة وأفراد خفر السواحل والصيادين الذين تقلصت أرزاقهم نتيجة اقتحام مراكب الصيد الأجنبية المياه الإقليمية الصومالية، وبعض المرتزقة الأجانب[52].

هكذا يتضح لنا أن انهيار الدولة في الصومال أحدث تغيرًا نوعيًا في الأوضاع السياسية والأمنية، فحوّلها من مشكلة داخلية خطِرة إلى أزمة خارجية تُهدد السلم والأمن الدوليين. وتحوّلت الشواطئ الصومالية وخليج عدن إلى مناطق خطِرة على سفن الشحن التجارية، بل وصل هؤلاء القراصنة إلى المياه الدولية في أعالي البحار لممارسة قنص السفن وطلب الفدية، وهي مبالغ ضخمة تضطر السفن إلى دفعها لتأمين بضاعتها وطاقمها. وذكر بعض المصادر أن جزءًا من هذه المبالغ يذهب إلى تمويل الحرب الدائرة بين الحكومة الصومالية وشباب المجاهدين[53].

إن للقانون الدولي وجهة نظر في هذا الشأن، إذ يرى أن جريمة القرصنة لا تقع إلّا في أعالي البحار، أي في المياه الدولية فقط. أمّا في حال وقعت في المياه التابعة لدولة ما، فتُعتبر جريمة قطع طريق بالقوة المسلحة. ويشدد القانون الدولي على امتناع أي سفينة من اختراق المياه الإقليمية لأي دولة من دون إذن

(52) <www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_1d=62273>.

(53) Djibril Diop, «De la lutte contre le terrorisme à la lutte contre la piraterie: La Somalie sombre dans un engrenage chaotique,» (Université de Montréal, centre d'études et de recherches internationals (CERIUM), Quebec, Octobre 2008), pp. 6-8.

منها، حتى لو كان ذلك لإنقاذ سفينة تغرق. ومن ثم، فإن تعقّب القراصنة داخل مياههم الإقليمية يحتاج إلى إذن من دولة الصومال ذاتها. وحيث إن الدولة غائبة، اقترحت فرنسا والولايات المتحدة إنشاء «شرطة للمياه» تحت إشراف الأمم المتحدة، من حقها أن تتبع القراصنة في داخل المياه الإقليمية الصومالية.

بالفعل أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1816 الذي يتيح لفرنسا والولايات المتحدة الحق في تتبع القراصنة داخل المياه الإقليمية. ولتعميم هذا الحق على جميع السفن، وعلى حلف الأطلسي، أصدر مجلس الأمن في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2008 القرار رقم 1838 بدعوة الدول إلى مكافحة القرصنة في عرض البحار[54].

هكذا أسفر انهيار الدولة في الصومال وظاهرة القرصنة عن مشروعية قانونية لتدخّل المجتمع الدولي في المياه الإقليمية للقرن الأفريقي، بسفن ومعدات حربية بدعوى مكافحة القرصنة الصومالية. ويُعتبر هذا الحادث من أخطر تداعيات الأزمة الصومالية على الأمن القومي للدول العربية المُطلّة على البحر الأحمر والخليج، إذ أسبغ الشرعية على الوجود العسكري والأمني الأجنبي، كما عرضنا في الجزء الأول من الدراسة، في مياه البحر الأحمر والخليج وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي.

خاتمة

كي نتمكّن من الوصول إلى رأي في إمكانية تقاطع المصالح بين الدول العربية محل الدراسة ودول القرن الأفريقي، يُفضّل أن نقوّم أولًا المحاور المختلفة الواصلة بين أطراف القوى الدولية والإقليمية من جهة، ودول القرن الأفريقي من جهة أخرى، ومرتبة المحور العربي في هذا التسابق. وفي فقرة تالية، نعرض أهم الأفكار التي تساعد في تنشيط تبادل المصالح بين الكتلتين العربية والأفريقية، وأخيرًا نذكر أصعب التحديات التي يُمكن أن تقف عائقًا أمام هذه العلاقات المنشودة وفق الرؤية المُبيّنة تاليًا.

---

(54) المصدر نفسه، ص 9 - 10.

المحاور الإقليمية والدولية

على المستوى الإقليمي، نستطيع رصد ثلاث قوى فاعلة في القرن الأفريقي ومحيطه العربي: إيران وإسرائيل ومجموعة الدول العربية. فما طبيعة العلاقات بينها؟

بالنسبة إلى العلاقات العربية مع إيران يمكن رصد ثلاثة اتجاهات سياسية مختلفة:

- حلفاء استراتيجيون لإيران، مثل السودان وسورية وحكومة «حماس» في فلسطين و«حزب الله» في لبنان، وجزء كبير من القوى السياسية في العراق.

- دول تعتقد أن الحذر من السياسات الإيرانية واجب، إذ ترى فيها دولة جارة تبني استراتيجيتها في بناء القوة على التدخّل في الشؤون الداخلية للدول المفصلية في المنطقة. ويبدو هذا الحذر جليًا في دول الخليج العربية.

- دول أكثر حيادية، ترى وجوب التعامل مع إيران باعتبارها دولة كبيرة في المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار أن الطبيعة التنافسية ستكون الغالبة على هذه العلاقات.

أمّا العلاقات العربية مع إسرائيل، فما زال فيها العداء هو سيد الموقف على المستوى الشعبي. أمّا على المستوى الرسمي، فهناك دولتان تتبادلان السفراء معها (مصر والأردن)[55]، بينما تقاطعها باقي الدول العربية رسميًا على الرغم من أن بعضها يتعامل معها سرًا بحسب أقوال بعض التقارير.

ونأتي إلى الموقف بين إيران وإسرائيل؛ فهو موقف عدائي معلن، لكنهما يجيدان التعايش بهدوء في الدول الأفريقية غير العربية، حيث التنافس على الأسواق والمنافع الاقتصادية والسياسية.

---

(55) كانت موريتانيا قد اعترفت بإسرائيل، لكنها عادت وقطعت تلك العلاقات بضغط شعبي في عام 2009.

على المستوى الدولي، الموقف أوضح؛ إذ ترتبط المصالح الأميركية والاتحاد الأوروبي بإسرائيل وأغلبية الدول العربية والأفريقية. وتساند روسيا والصين الدول العربية والأفريقية المعزولة عن المجتمع الدولي الغربي مثل السودان وإريتريا. ويشير المشهد العام إلى أن المصالح الغربية هي المسيطرة في المنطقة محل الدراسة، الآن ولفترة قادمة من الصعب التكهن بمداها. وقد أنجز المعسكر الغربي وحلفاؤه بعض النجاحات في المنطقة: إسقاط نظام القذافي في ليبيا، والمحافظة على نظام البحرين والنظام اليمني ولو إلى حين.

هذا بينما لم يحقق المحور الآخر (روسيا والصين) حتى الآن نجاحات استراتيجية تُذكر، باستثناء الانتشار الاقتصادي والتجاري الكبير للصين في عموم أفريقيا والعالم العربي، وكذلك روسيا في ما يخص تجارة السلاح في هذه المنطقة، وبعض المساعدات في المجال النووي[56]؛ فنظام الإنقاذ يتراجع، وإريتريا ما زالت معزولة دوليًا، والنظام السوري يواجه احتمال سقوطه.

تلخيصًا لما سبق، يمكن حصر الفاعلين الدوليين والإقليميين في منطقة القرن الأفريقي في ما يلي:

- الدول الغربية: (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) هي الرابح الاستراتيجي الأول في المنطقة محل الدراسة.

- روسيا والصين: تأتيان بعد مجموعة الدول الغربية، وهما فاعلتان في مجالات محددة: النفط والطاقة والتجارة بشكل عام بالنسبة إلى الصين، وتجارة السلاح وبعض مجالات التكنولوجيا بالنسبة إلى روسيا.

- إيران وإسرائيل: تتساويان تقريبًا في القدرة على النفاذ إلى الدول الأفريقية، كما تتماثلان في دقة التخطيط لهذه السياسات.

---

(56) باعتبار أن هذا المجال تكتنفه السرية، يصبح من الصعب لغير المتخصص بهذا المجال أن يحدد مدى هذه المساعدات وتوجهاتها، حيث إن الدول التي ربما تتلقى هذه المساعدات تنفي دائمًا صحة التقارير التي تتكلم على هذه المساعدات، مثل إيران وسورية.

- **الدول العربية:** يُشير الواقع إلى أن المجموعة العربية تأتي في ذيل قائمة الدول المتنافسة على إنشاء علاقات إيجابية مع دول القرن الأفريقي؛ فهي أقل الكتل الدولية والإقليمية قدرة على التأثير في الدول الأفريقية والتواصل مع شعوبها، وذلك على الرغم من الأرباح المادية الكبيرة التي تعود إلى رجال الأعمال والمؤسسات المالية العربية.

إمكانية تقاطع المصالح العربية الأفريقية

على الرغم من تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي، وتشابك الخطوط بين أطرافها، وتراجع الدول العربية الفاعلة في المنطقة إلى المرتبة الأخيرة في القدرة على التأثير والتفاعل مع الدول الأفريقية، ما زالت هناك إمكانية لدى الدول العربية في تحقيق بعض مصالحها. وفي ما يلي بعض الاقتراحات التي قد تُنشّط المصالح العربية في المنطقة محل الدراسة.

- الطريق إلى مزيد من تبادل المصالح بين الدول العربية والأفريقية يبدأ بمعرفة الآخر وقبوله، ثم ببناء علاقات ثقافية متوازنة مع الجانب الأفريقي، بمعنى أن تكون هذه العلاقات تبادلية، فيها أخذ وعطاء، لا علاقات فوقية من جانب واحد توحي بالاستعلاء. ولنذكر هنا الأسلوب الذي اعتمدته الصين لبناء هذه الشبكة التجارية الواسعة مع مختلف الدول الأفريقية والعربية، بغضّ النظر عن توجهها الأيديولوجي والسياسي.

عندما خططت الصين لغزو الأسواق الأفريقية، بدأت جامعة هونغ كونغ - كلية العلوم الإنسانية تهتم بدراسة المجتمع الأفريقي في جوانبه الثقافية (اللغات - الثقافات - الحضارة والفنون) وتاريخ هذه الدول ووضعها الجغرافي والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهتم بها، مثل إشكالية بناء الدولة والتحديات الاقتصادية والصراع السياسي والقضايا الصحية وعلاقة أفريقيا بالعالم، ونتائج التقارب الصيني - الأفريقي. كما اهتمت البرامج الدراسية بالزيارات الميدانية وورش العمل المتخصصة بالشأن الأفريقي، التي تحاضر فيها شخصيات أفريقية. وخصصت مقررًا دراسيًا بعنوان *The Scramble*

for African Oil تتم فيه دراسة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية (النفط، الذهب، الألماس).

- على الدول العربية أن تخصص جزءًا من استثماراتها لإفادة الشعوب الأفريقية، وذلك من خلال الاهتمام ببرامج التدريب ومشاريع التنمية البشرية والاقتصادية، والاهتمام بالصناعات التحويلية التي غالبًا ما تتبع الاستثمارات الزراعية الكبيرة، فيستفيد المجتمع وتدرّب العمالة الأفريقية.

- على مصر أن تحاول العودة إلى موقعها المتميز في القارة، هذا الموقع الذي استطاع أن يبني علاقات قوية واستراتيجية بين مصر والدول الأفريقية في الخمسينيات والستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي؛ فهذه الدولة الأفريقية العربية الكبيرة يمكن أن تكون القاطرة التي تدفع بالعلاقات العربية الأفريقية إلى الأمام.

- تكوين تجمع عربي اقتصادي واسع، يخطط لاستراتيجيا دقيقة وطويلة المدى وشاملة جوانب العلاقات العربية الأفريقية كلها. ويتحرك هذا التجمع العربي بشكل متكامل وموحد نحو القارة الأفريقية؛ إذ قد تكون هذه الوسيلة هي الأسلم للتغلب على المنافسين الدوليين الذين سبقوها إلى جوارها الأفريقي.

التحديات التي تواجه الدول العربية

على الرغم من هذه الاحتمالات الجيدة للنجاح العربي في أفريقيا، هناك بعض التحديات التي يجب أن تضعها الدول العربية في حساباتها وهي تتوجه أفريقيًا.

- لا يشكل العالم العربي وحدة واحدة، بل هو منقسم في بنيته الاجتماعية والسياسية ومصالحه الاقتصادية. ومن هنا صعوبة توحيد التوجهات الاستراتيجية العربية.

- تختلف الدول العربية في تحديد مصادر التهديد القومي، فيتراوح

«العدو» بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، وإن كان هناك شبه اتفاق على العدو الإسرائيلي.

- يختلف أيضًا العالم العربي على مستوى الفكر السوسيو بوليتيكي، حيث تتعدد مشارب هذا الفكر بدءًا من الفكر الوهابي حتى الفكر العلماني. ومن ثم هناك من يؤيد الدولة الدينية، وآخر يُفضّل الدولة المدنية الحديثة. وتختلف نسبة انتشار كلٍّ من هذه الاتجاهات بحسب الدولة وخلفياتها الحضارية ومدى تقبّلها التعددية الثقافية والدينية. كل هذه الاختلافات تنعكس بالضرورة على قيام التكتل العربي الاقتصادي المنشود للتعامل مع أفريقيا.

- يُوجّه جزءٌ من المساعدات العربية للدول الأفريقية إلى بناء المراكز والمدارس الإسلامية، أي إلى منفعة الجماعات المسلمة فقط من المواطنين. هذا التحيز العربي إلى فريق من المواطنين الأفارقة، يُعمّق الخلافات الدينية بين الشعب الأفريقي الواحد، كما يخلق بعض المرارات لدى المواطنين الأفارقة غير المسلمين نحو العرب، هذا الفريق الذي قد تأتي منه ذات يوم حكومات الأغلبية.

- على مستوى السياسة الخارجية، عندما يحدث صِدام بين دولة عربية وأخرى أفريقية، أو إذا كان الخلاف داخليًا بين حكومة عربية ومجموعة من المواطنين لا ينتمون إلى العرق العربي، تتخذ الدول العربية بشكل فردي أو ممثلة بجامعة الدول العربية، موقفًا مؤيدًا للجانب العربي إن كان دولة أو حكومة. وتُعتبر هذه المواقف أخطاء استراتيجية عربية يصعب علاجها وتتسبب بخلق صعوبات إضافية في التواصل مع الدول الأفريقية. وأذكر على سبيل المثال الحكومة السودانية من جانب، ودولة جنوب السودان والأزمة الدارفورية من جانب آخر؛ إذ أدّى التحيز العربي إلى الحكومة السودانية إلى مرارات حقيقية لدى شعب دولة الجنوب، وسكان دارفور والمناطق المهمشة الأخرى. المثال الصومالي الإثيوبي أيضًا، فتقف الدول العربية في صف الصومال وتعادي إثيوبيا على الرغم من ثقلها باعتبارها دولة أفريقية كبرى، وعلى الرغم

مـن المصالح المهمة، وأحيانًا الحيوية التي يمكـن تبادلها معها. مثال على ذلك الحالة المصرية في أزمة مياه النيل.

- تجتـاح الثورات منـذ بداية عـام 2011 العالم العربي، لكنهـا لـم تكتمل بعد حتى فـي الدول التي بادرت بها مثل تونس ومصـر. ومن ثم لا نعرف كيف ستسـتقر الأمور، وهو ما يؤثر بالضرورة في نظم الحكـم وأدائها في باقي أجزاء النظام الإقليمي العربي؛ فهناك أنظمة لم تسقط بعدُ وما زالت في حالة اشتباكات عنيفة ولا نستطيع التكهن بمستقبلها، ودول أخرى تبدو هادئة ولا نعرف بعدُ إذا كان هذا الهدوء اسـتقرارًا أم أنه الهدوء الذي يسـبق العاصفـة. وخلاصة الأمر، تسـاهم الظروف الداخلية الآنية للدول العربية بقدر كبير في إعاقة أولًا، مشروع التكتـل العربي الاقتصـادي المقترح؛ وثانيًـا، الانطلاقة الاقتصاديـة العربية نحو القرن الأفريقي.

فـي ختام هـذه الدراسـة، يمكنني القـول إن الفاعـل الحقيقي فـي المنطقة محـل البحث، هـو العامـل الدولـي الـذي يتمثّل فـي الصـراع المحتـدم حول المصالـح الاسـتراتيجية لأطرافـه. وتسـتصحب الـدول الكبـرى معهـا الـدول الإقليمية، وتبني حسـاباتها في اختيار حلفائهـا المحليين على ظروفهم الداخلية واتجاهاتهم السياسـية واحتياجاتهم الأمنية، وتضع في اعتبارها بالدرجة الأولى مواقع الحلفاء الجيو - ستراتيجية التي تُمكّن الدول الفاعلة، عن طريق القواعد العسكرية والاتفاقات الأمنية، من تعزيز مواقعها الاستراتيجية.

هذا المنطق المصلحي الاستراتيجي الدولي ينسحب على القوى الإقليمية المتطلعـة إلـى أدوار ثانوية فـي المنطقة تكسـبها مزيدًا مـن التأثير فـي إقليمها. وهنا يأتي السؤال: أي المواقف سـتختار الدول العربية لتخط لنفسها طريقًا إلى مصالحها؟ وهل سـتكون قادرة على هـذا الاختيار الآن، وهـي تتعرض لهزات داخلية عنيفة ومفصلية؟

المراجع

1 - العربية

كتب

الحروي، طارق عبد الله ثابت. **مستقبل السياسة الأثيوبية في منطقة القرن الأفريقي**. القاهرة: صوت القلم العربي، 2009.

عبد العال، محمد شوقي. **الانتفاع المنصف لمياه الأنهار الدولية مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل**. القاهرة: منتدى القانون الدولي؛ جامعة القاهرة، 2010.

محمود، أحمد إبراهيم. **الأزمة الصومالية: الإشكاليات والتعقيدات الحاكمة لديناميات الصراع الصومالي، أزمة الصومال بين الداخل والخارج**، تحرير إجلال رأفت. القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007.

هلال، علي الدين. **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**. عمان: منتدى الفكر العربي، 1986.

دورية

المشاط، عبد المنعم. «البعد العربي للأمن القومي المصري.» **الدفاع (القاهرة)**: العدد 3، نيسان/ أبريل 1985.

وثائق

«اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.» (1982).

الجيش الشعبي لتحرير السودان. «اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.» (نيروبي، كينيا، 9/ 1/ 2005).

طايع، محمد سالمان. «رؤية مستقبلية للسياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل،» (بحث غير منشور، تموز/ يوليو 2011).

«ميثاق جامعة الدول العربية.» (19 آذار/ مارس 1954)، على الموقع الإلكتروني:
<www.Omanlegal.net/metahqalgmeealarabia.html>.

«نص الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل (اتفاق عنتيبي).» (10/ 5/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <www.Youm7.com/News.asp?NewsID=233271&SecID=12>.

ندوة

«العلاقات العربية الأفريقية.» (ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 1992).

2 - الأجنبية

Books

Activités menées par l'Iran en Afrique de l'Est, voie d'accès au Moyen-Orient et au continent africain. Paris: Centre d'Information sur les Renseignements et le Terrorisme, 2009.

L'Atlas «Jeune Afrique» du continent africain. Préf. de Léopold Sédar Senghor. Paris: Editions du Jaguar, 1993. (Les Atlas Jeune Afrique)

Document

Diop, Djibril. «De la lutte contre le terrorisme à la lutte contre la piraterie: La Somalie sombre dans un engrenage chaotique.» (Université de Montréal, centre d'études et de recherches internationals (CERIUM), Quebec, Octobre 2008).

الفصل السادس

تأمّلات بشأن إريتريا
ونشوء دول جديدة في القرن الأفريقي

إيرما تاديا

مقدّمة

تتناول هذه الدراسة موضوع إريتريا الدولة الجديدة التي وُلِدت في عام 1993، في سياق التطورات السياسية الأخيرة التي شهدها القرن الأفريقي والبلدان المجاورة، وعملية الاستقلال/ الحكم الذاتي في كلٍّ من إريتريا (1991) وأرض الصومال (1991) وجنوب السودان (2011). ويناقش المبحث الأول الطبيعة الأيديولوجية للدولة الإريترية: نشوء القومية والصراع السياسي في إريتريا، في محاولة لتحديد ديناميات تشكّل الدولة الأساس ودور الاستعمار، تبعًا للمنظورات البحثية المختلفة. أمّا المبحث الثاني فنقدٌ من الداخل، يتناول الحوادث الأخيرة، ويناقش كيف عمد بعض الباحثين والمثقفين وعلماء السياسة الإريتريين الذين ساندوا قيام الدولة الجديدة إلى مساءلة السياسة الإريترية ونقدها. وبعد عشرين عامًا من الطبيعي أن تكون إريتريا محلّ قَدْر كبير من الاهتمام والجدال الدولي. ولعلّ الدراسة تكون

مساهمة جديدة بين المساهمات التي تُعْنَى بديناميات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تتيح لنا التطورات الأخيرة التي اعترت السياسة الأفريقية أن نتأمّل في أصل الدول الأفريقية الحديثة وطبيعتها في سياق تصفية الاستعمار، وفي ضوء التحولات السياسية الجديدة. وتمثّل الحوادث الجديدة التي شهدتها العقود الأخيرة نقطة انعطاف في السياسة الأفريقية المعاصرة من نواحٍ عديدة.

قيل الكثير بشأن طبيعة الدول الأفريقية، وبشأن ديمومة حدودها السياسية، والجغرافيا المعقدة التي تميّز القارّة من ناحية الحدود الإنسانية. وجرى نقاش واسع مؤخّرًا بشأن غياب الاستقرار والتطور الإشكالي وتدهور المؤسسات الأفريقية الواضح، وهو ما يُظْهِر رؤية شديدة التشاؤم يتشاطرها كثير من الباحثين الذين يتناولون أفريقيا الحالية.

كان لا بدّ للدول الأفريقية من أن تواجه مشكلات في الاستقرار السياسي، وسيرورات تحوّل ديمقراطي متنافرة وشخصنة للسياسة وتدهورًا في المجتمع المدني. وهي خصائص تنعكس بالفعل في الطابع القمعي الذي يميّز السلطة السياسية؛ إذ سيطر زعماء لا علاقة لهم بالديمقراطية في كثير من الدول الأفريقية على مدى نصف قرن. وأثار دوام الأصول الأوروبية في دول الاستقلال، وبقاء الحدود الاستعمارية التي أُقيمت في سياق التزاحم الاستعماري 1884 – 1885، واستمرار النزاع السياسي، جدالًا واسعًا جدًا بين المؤرّخين والسياسيين والباحثين المعنيين بالدراسات الأفريقية المعاصرة. وكان لهذا الجدال الواسع المتواصل أن يولّد سجالًا دوليًا أيضًا لا يزال حيًا إلى الآن[1].

---

(1) من بين أعمال كثيرة على هذا الصعيد، يمكن للقارئ العودة إلى: Jean-François Bayart, *L'Etat en Afrique: La Politique du ventre*, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1990); Jean-François Bayart, Stephen Ellis and Béatrice Hibou, *The Criminalization of the State in Africa*, Translated from the French by Stephen Ellis, African Issues ([London]: International African Institute in Association with J. Currey, Oxford; Bloomington: Indiana University Press, 1999); Jeffrey Herbst, *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*, Princeton Studies in International History and Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), and Crawford Young, «The End of the Post-Colonial State in Africa?: Reflections on Changing African Political Dynamics,» *African Affairs*, vol. 103, no. 410 (2004), pp. 23-49.

ظهـرت الدول الحديثة فـي أفريقيا نتيجـة الاحتكاك بين أوروبـا وأفريقيا فـي القـرن التاسـع عشـر، وسـارت علـى الغـرار السياسـي الأوروبـي الـذي يتميّـز بديمقراطيتـه البرلمانيـة التي سـرعان ما جـرى اعتراضها؛ إذ ولّد فسـاد المؤسسـات الليبرالية، وشـخصنة السـلطة وغيـاب المجتمع المدنـي وحقوق الإنسـان أزمة مؤسسـية دائمة، ونزع الشـرعية عن السـلطة. وشـكّل الاصطناع الاسـتعماري جـذرًا لهـذه السـيرورة السياسـية المتواصلـة. ولـم تنجـح عملية بناء الأمّة، وأخفقت المؤسسـات السياسـية في خلق وحدة وطنيـة قابلة للحياة ومسـتقرة، وأمكن للاصطناع الاسـتعماري أن يتـرك أثرًا فعليًا فـي دول ما بعد الاسـتعمار التي لم تنجُ من ذلك. وقيل الكثير عن أزمة دولة ما بعد الاسـتعمار وانهيارهـا أو تفككها الذي تقف خلفه أسـباب كثيرة محليـة ودولية، فضلًا عن ارتباطهـا بتسـييس الإثنية، الأمر الذي لـن نعرضه في هذا السـياق. هكذا، يبرز اليوم مـأزق فعليّ: هل ندعو البلـدان الأفريقية أممًـا أم دولًا[2]؟ وهذا ما يصحّ على دول القرن الأفريقي بالطبع. وسـوف أمعن النظـر في هذا الأمر من خلال المثال الإريتري.

ثمّة تصوّر يبرز اليوم ويغدو شـائعًا مفاده أننا إذا ما أردنا أن ننظر في أصل الدولة، علينا أن نعود إلى المرحلة الاستعمارية ونتقصّى كيف يمكن الاستعمار أن يفسّـر، أو لا يفسّـر، إعـادة البنـاء التاريخيـة التي شـهدتها العقـود الماضية. وبعبارة أخرى، إن هدفـي هو التركيز على ما يجري اليوم من جدل بشـأن إرث الماضي الاسـتعماري ودوره في إعادة تأطير دول القرن الأفريقي. وتتّسـم هذه الـدول الأخيرة ببعض الصفـات الخاصة، ويبدو لي أن من الواجـب النظر إليها في إطار تاريخي جامع، والتعامل معها بوصفها حالة فريدة بالنظر إلى الحوادث السياسية - التاريخية التي شهدتها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

عملتُ سـنواتٍ كثيرة على تاريخ إريتريا الحديث. وأعتقد أن الوقت حان

---

(2) سـبق لي أن تناولت هذه القضية فـي ما يخصّ القرن الأفريقي، انظـر: Irma Taddia: «Modern Ethiopia and Colonial Eritrea,» *Aethiopica: International Journal of Ethiopian Studies*, vol. 5 (2002), pp. 123-138, and «At the Origin of the State/Nation Dilemma: Ethiopia, Eritrea, Ogaden in 1941,» *Northeast African Studies*: vol. 12, nos. 2-3 (1990), pp. 157-170.

لتخطّي سياسات القرنين التاسع عشر والعشرين الاستعمارية، وهي ميدان بحثي الأساس، في محاولة للانتقال إلى تحليل أشدّ تعقيدًا يرتبط بالزمن الحاضر. ويشكّل الافتتان بالسياسة تحدّيًا فعليًا، كما تشكّل الكتابة عن الحاضر، من دون خلفية تاريخية صلبة تحيط بالحوادث الأساس التي قرّرت مصير شعوب القرن الأفريقي، مهمةً صعبة. وكان اهتمامي بالعلوم السياسية منذ سبعينيات القرن العشرين وثيق الصلة بالتاريخ بوصفه لبّ التحليل الأساس. وتمثّلت المنهجية التي اتّبعتها في أعمالي السابقة بمحاولة وضع التطورات السياسية في سياقاتها التاريخية بالعودة إلى كلٍّ من المصادر المكتوبة والشفوية، فضلًا عن العمل الميداني المديد في بلدان القرن الأفريقي. وكانت إريتريا وتاريخها وسياساتها موضوع اهتمامي الأساس لفترة طويلة[3].

من هنا، أتناول استقلال إريتريا في سياق واسع، محاولةً إيجاد ضروب التشابه التي تجمعه ببلدان أخرى في القرن الأفريقي. ويتركّز السياق المذكور على سيرورة الاستقلال/ الحكم الذاتي التي جرت في القرن الأفريقي والبلدان المجاورة، تحديدًا في إريتريا (1991) وأرض الصومال (1991) وجنوب السودان (2011). ولعلّه يجدر بنا أن نبدأ الآن بمحاولة تحديد إطار نظري عام للسياسة الأفريقية المعاصرة نُعيد ضمنه مناقشة دور الاستعمار وطبيعة الدول الحديثة. أمّا فائدة هذه المقاربة لمؤرّخي القرن الأفريقي، ومن ضمنه إريتريا، فأمر يتعلّق بكون هذه المقاربة ضربًا من التخمين الأوّلي الذي أودّ أن أُشركّكم فيه معي.

يتيح لنا كلٌّ من استقلال إريتريا والحكم الذاتي في أرض الصومال أن نتكلّم على إعادة خلق كيانات سياسية وثيقة الصلة بالماضي الاستعماري، بما

---

(3) انظر أعمال المؤتمر الدولي «القرن الأفريقي بين التاريخ والقانون والسياسة،» (روما، 2002)؛ Federica Guazzini, «Guest Editor's Introduction: Historians and Histories of the Horn of Africa: Toward a Comparative View,» *Northeast African Studies* (New Series), vol. 10, no. 3 (2003), pp. 1-12, and Irma Taddia, «Reconsidering Horn of Africa Studies Today,» in: Tomáš Machalík, Kateřina Mildnerová and Jan Záhořík, eds., *Viva Africa 2008: Proceedings of the IIIrd International Conference on African Studies, 25-26 April 2008* (Pilsen, CZ: University of Bohemia, Dept. of Anthropology and History, Faculty of Philosophy and Arts, 2008), pp. 207-215.

في ذلك الحدود. فحدود إريتريا وحدود الصومال هي حدود استعمارية فعلية. ويمثّل ظهور الدولة الإريترية الجديدة في عام 1991، وإقرارها في استفتاء عام 1993، إضافة إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير في أرض الصومال في عام 1991، نقطة افتراق فعلية تميّز تأملاتي هذه التي أشركت فيها معاونيّ في جامعة بولونيا[4].

وُصِمَ القرن الأفريقي في العقود الأخيرة، بأنّه واحد من أشدّ مناطق العالم ابتعادًا من الاستقرار وخلوًّا من عمليات إحلال السلام، وبناء المؤسسات، وسيرورات التحوّل الديمقراطي، لكن على الرغم من غياب الاستقرار، يُمكن أن نلحظ استثناءات بارزة مغايرة لهذا التصدّع السياسي. وتلخّص أرض الصومال هذا الاستثناء في تباين واضح مع مناطق الصومال الأخرى، حيث تشظّت جمهورية الصومال السابقة. وهنا يبرز السؤال: هل يقف الإرث الاستعماري في الصومال وراء ما ظهر لاحقًا من أطر سياسية تؤثّر في استراتيجيات التنمية الاقتصادية؟ وهل تُعَدّ الإدارات الاستعمارية المختلفة، الإيطالية والبريطانية مسؤولة عن الوضع الجيو - سياسي الحالي في المنطقة؟ تبيّن الأدلّة أن التورّط الأوروبي في القرن الأفريقي هو الذي يقف وراء عدد من العواقب التي أفضت إلى تفكّك مؤسسات الدولة من جانب، وإعادة بنائها وتأهيلها من جانب آخر. ويبدو، علاوة على ذلك، أن الآليات ذاتها التي أُدْخِلَت في المرحلة الاستعمارية لا تزال تمارس اليوم ضغطًا شديدًا على الدول ذات السيادة عبر مصالح مستوردة وتدخّلات خارجية متجدّدة تتّسق مع ما جرت تسميته «الاستعمار الجديد».

كان للتجربة الاستعمارية آثارها الكثيرة في المناطق التي خضعت لها. والقرن الأفريقي، بشكل خاص، هو إحدى المناطق التي اجتمعت فيها

---

(4) عملنا في بولونيا مؤخرًا على إقامة مشروع بحثيّ جديد حول القرن الأفريقي وأودّ أن أشير إلى الأطروحة التي قدّمها طالب الدكتوراه داريا زيزولا بشأن تأثير السياسات الإيطالية/ البريطانية في عملية بناء الأمّة في الصومال (1941 - 1960). انظر: Daria Zizzola, «Constraints of International Priorities over Somaliland: Arguments from the Health Policy,» *Northeast African Studies* (Forthcoming).

قوى متعددة، فـي المرحلتين الاسـتعمارية وما بعد الاسـتعمارية على السـواء. واسـتخدمت البلدان الأوروبية المختلفـة نفوذها فيه، وهي غالبًـا ما دخلت في تنافس مباشـر لاحتـكار الموارد والسـلطة. وتشـكّل مناطق الصومـال المأهولة مثالًا سـاطعًا على ذلك نظرًا إلى التقلّب الهائل في ردات الفعل على السـيطرة، وهو مـا كان له بـدوره ارتداداته الحادة على طـور بناء المؤسسـات بعد تحقيق الاسـتقلال في سـتينيات القـرن العشـرين؛ إذ خضعـت الصومال لثلاثـة نماذج متميّـزة مـن السـيطرة: الفرنسـية والإيطاليـة والبريطانيـة، فضـلًا عـن الاحتلال الإثيوبـي لهضبة أوغاديـن. ويعكس الاحتـلالان البريطاني والإيطالـي للمناطق الشـرقية والمناطـق الجنوبية والوسـطى بالتالي وضعين متعاكسـين هذه الأيام؛ فـأرض الصومـال المحميّـة البريطانيـة السـابقة، أعلنـت نفسـها جمهوريـة لها مؤسسـاتها الخاصـة وجهازها السياسـي الخاص. وهـي تدير أمورهـا على هذا النحو على الرغم من عـدم اعتراف المجتمع الدولي بها. وفي المقابل، اتّخذت المناطق الوسـطى والجنوبية سبيلها اليائس نحو السلام الذي لم يتكلل بالنجاح بعد، فهذه المناطق لا تزال تُحاصرها الحرب والمجاعة وعدم الاستقرار.

ثمّـة جدال حـاد بين كثيريـن مـن الأكاديميين والباحثين بشـأن الأسـباب الرئيسـة التي تقـف وراء مثل هذه المـآلات التاريخيـة المتمايزة، وهنـاك إعادة تقويـم للعوامـل الحاسـمة التـي وسـمت ماضـي سـكّان الصومـال وتاريخهم البعيد ومـا أقاموه من علاقـات مع الفاعليـن الآخرين الخارجييـن والداخليين. هكذا جـرى تقويم البنـى الاجتماعية الأصليـة، والتفاعل مع العالـم الخارجي، والخصوصيـات الثقافية، والأنظمة السياسـية. ولطالما كانت مسـألة الحوار مع الفاعلين المسـيطرين والنحو الذي عدّلوا وفقًا له أساليب التنظيم الاجتماعية - الاقتصاديـة مثـار اهتمام. وتُنَاقَـش ضروب عدم المسـاواة التي أعـادت إنتاجها العلاقـات الاقتصاديـة والتجارية غير العادلة فـي المرحلة ما بعد الاسـتعمارية، وذلك لافتـراض أنهـا تعكس الأوضـاع ذاتهـا التي كانت سـائدة فـي المراحل الإمبراطورية والاستعمارية السابقة.

سوف أكرّس تأملاتي هذه لتحليل أوجه السيطرة الظليلة انطلاقًا من بعض

الافتراضات الراسخة، مثل النفوذ السياسي الأوروبي والعنف المُستخدَم في فرضه، اللذين يُؤخذان هنا على أنهما من المُسلّمات. ويمكن أن نقول الشيء ذاته عن المصالح الخاصة التي رسّختها المشاريع الأجنبية في استثمارها واستغلالها الحاليين لبلدان العالم الثالث الأفريقية. ومن ثمَّ، فإن أدوار الشعب المسيطَر عليه غالبًا ما طغت عليها أدوار الفاتحين، وجعلتها أداتيّة تمامًا وهشّة.

من المنطقي أن نشير، عند النظر في هذه الحالة المحددة، إلى أن زعماء القبائل والنخب المحلية لم يكونوا بعيدين قطّ من أنظمة القوة والسلطة التي استُوردت بواسطة البريطانيين والإيطاليين. ويتوقّف الفرق على مستوى المقدرة التي أبداها المحليون في تعاقدهم مع السلطة الاستعمارية. لذلك، علاوة على المكاسب المتحققة من نماذج السيطرة المستوردة، تبقى ثمّة حاجة إلى إزاحة النقاب عن مساهمة المحليين في ترسيخ هذه السيطرة.

أمّا جمهورية أرض الصومال، فعبارة عن بلد فقير تعوزه الموارد على الرغم من الأراضي الجنوبية الخصبة الصالحة للفلاحة. وقد غدت الشبكات التجارية العماد الأساس للاقتصاد المحلي، في حين أن الأغلبية العظمى من سكّان الشمال هم من البدو أو شبه البدو، ونادرًا ما تقيّدهم أي ملْكية عقارية. وتتّسم آبار المياه بأهمية خاصة، وهو ما يحتّم تحديد آليات لتنظيم استخدامها بين القبائل عبر وسطاء مناسبين. أمّا المنطقة الجنوبية، فهي على خلاف نظيرتها الشمالية. ويشكّل الصراع على الخيرات والثروة، أكانت زراعية أم رعوية أم مساعدات إنسانية، قاسمًا مشتركًا للإدارات الصومالية كلها منذ ستينيات القرن العشرين، وصولًا إلى يومنا هذا، أي بعد الاستقلال بصورة خاصة. ومن الواضح أن التنافس على الموارد قد أفضى إلى إقامة أحلاف هشّة على نحوٍ متزايد، حدّت من الشرعية الحكومية، في حين استُخدمت الأقنية المؤسسية في النزاع على السلطة بغية التفوق على الجماعات الأخرى.

كانت الأطر السياسية التي استوردتها الإدارات الاستعمارية حيوية في صوغ نُظُم إدارة المؤسسات المحلية. وكان الأساس في اختيار طرائق الحكم في المرحلة ما بعد الاستعمارية تلك الآليات التي كان الموظّفون الاستعماريون

الأوروبيون يستخدمونها بغرض استغلال البيئة المحلية ومواردها. وهذا ما وفّر للنخب الصومالية حيّز مناورتها بدلًا من الإدارات الاستعمارية، كما عزّز إرث هذه الأخيرة في اضطهاد جماهير الشعب البائسة.

هذا في حين أقام الإيطاليون علاقة أبويّة مع الشعب المُسْتَعْمَر بمنحهم المستعمرة مكانةً هجينة، هي خليط من الحكم غير المباشر والنظام الاستيطاني بحسب مراحل السيطرة. كانت محمية أرض الصومال على حافة الإمبراطورية البريطانية، وكان نفعها مقتصرًا على توفير المواد الغذائية والمخزون الاحتياطي للقاعدة الأهمّ التي كانت موجودة في عدن. وإضافة هذه الحقيقة إلى نمط السيطرة البريطانية التقليدي والنظر في النجاعة القصوى التي كان يُستَخدَم بها الحدّ الأدنى من الموارد في الحكم غير المباشر، تبيّن أن أرض الصومال كانت مهمّشة نسبيًا.

بعد عام 1960، حين غدا الشمال والجنوب جمهورية الصومال الموحّدة، انتقل جميع الممثلين السياسيين إلى العاصمة مقديشو، وهو ما أضعف ارتباط المناطق النائية بالعاصمة، بل كاد يجعلها نسيًا منسيًّا. وغدت المؤسسات العامة مرادفة للسلطة لأن كلًّ من كان يعيّن في منصب بارز كان بمقدوره في العادة أن يحرز الامتيازات لنفسه ولحلقة المقرّبين الخاصة به. وانفجرت صراعات مُضنية داخل البرلمان بين القبائل الشمالية والجنوبية بشأن حقّ التمثيل السياسي المتناسب مع توزّع البلد الإثني. ولم يتردد السياسيون في فعل كلّ ما يزيد من نفوذهم باعتباره مدخلًا لمزيد من المنافع، في حين لم يُتَّخَذ أيّ إجراء لتحسين أوضاع الشعب المعيشية، الأمر الذي ظلّ على حاله بعد مجيء دكتاتورية سياد بري، وازداد سوءًا بعد عام 1991[5].

أدّت إطاحة سياد بري إلى قيام منطقتين، لكلّ منهما انحيازها الخاص؛ إذ بدأت في المنطقة الشمالية التي تُركَت وحيدة وعُزِلَت بسبب افتقارها إلى

(5) يجد القارئ منظورًا يقارن بين أرض الصومال وإريتريا، في: Hussein M. Adam, «Formation and Recognition of New States: Somaliland in Contrast to Eritrea,» *Review of African Political Economy*, vol. 21, no. 59 (March 1994), pp. 21-38.

الشـرعية، مسـيرةٌ طويلة من إحلال السـلام وبناء الأمّة، من الأدنى إلى الأعلى، وأعطت الكبار والزعماء الأسـاسِ التقليديين دور الوسطاء في حلّ الصراعات. أمّا المناطق الوسـطى والجنوبية، فأطلقت عملية سـلام من الأعلى إلى الأدنى، حيث قامت الاسـتراتيجيا الأسـاس علـى أن يضطلـع المجتمع الدولـي بالدور الرئيـس باعتباره عامل سـلام بالوكالـة، وهو ما تـرك الصومال رهـن ما تفرضه الديناميات الخارجية التي لا تناسب حالة طوارئ مثل هذه الحالة.

أُشـير، أيضًا، إلـى أن الإرث الاسـتعماري كان العامل المحـدِّد في صوغ السياسـة الداخلية، ليس بسـبب تأثيره في البيئة المحلية فحسـب، بـل لارتباطه أيضًـا باعتمـاد السـكان المحلييـن طرائـق فـي التنظيـم الاجتماعي واسـتغلال الموارد، كرّروا فيها الديناميات التي سـبق أن خضعوا لها قبل تحوّلهم إلى جُناة بدورهـم. ولا يمكن اعتبار هذا مجـرّد قضية ثانوية مُلازمة للاسـتعمار، بل إنها تستحق مزيدًا من الانتباه والاهتمام البحثيّ.

مـن المهمّ، مـن وجهة نظـر تاريخيـة، أن نركزّ علـى حالة أخـرى وثيقة الصلة بهـذه الدينامية من ديناميات تكوين الدولة في القـرن الأفريقي والبلدان المجاورة: هذه الحالة هي السـودان الـذي تعكس تجربته تعقيـد منطقة القرن الأفريقي بأسـرها هذه الأيـام؛ إذ أتمّ السـودان مؤخّرًا انقسـامه، وتقدّم صوب حلّ سياسـيّ مختلف يأخذه من الوحدة الاسـتعمارية إلى التقسيم، أي انقسام البلـد إلـى دولتيـن منفصلتيـن. ونسـتطيع أن نؤكّـد أن السـودان اتّخـذ وجهةً معاكسـة لـلإرث الاسـتعماري منذ اسـتقلال جنـوب السـودان فـي 9 تموز/ يوليو 2011. ويمكن تحليل الانقسـام الجديـد وإقامة دولة جديدة، من بعض النواحي على الأقل، بوصفهما استمرارًا لذاك الإرث، في حين مضى السودان فـي وجهة أخرى بعيـدًا مـن الإرث الاسـتعماري، وقرّر الاسـتقلال عن ذلك الإرث، المتمثّل في دولة موحَّدة بين الشـمال والجنوب تنعم بالحكم الثنائي، وأُقرّت حدودُها بعد اسـتقلال السـودان في عام 1956. والواقع أن السياسـة الاسـتعمارية كانـت واحدًا مـن أسـباب التمييـز الحالـي، خصوصًا السياسـة الاسـتعمارية بعد عـام 1930، التي أنشـأت إدارة للجنوب مختلفـة عن إدارة

الشـمال، وكان ذلـك بمنزلـة مقدمـة لتعزيـز الحكم الذاتـي الـذي أفضى إلى التقسيم[6].

كان أثر الاسـتعمار حاسـمًا في سـيرورة بناء الهوية والأمّة في السـودان، حيث بـرز الكيان الجيو - سياسـي المُسـمّى اليوم السـودان، في القرن التاسـع عشـر، مع غزو مصر في عام 1821. وأُلحق الجنوب علـى نحو مطّرد بالحكم التركي - المصري بدءًا من أربعينيات القرن التاسـع عشر، لكن الإدارة لم تعش وضعًا طبيعيًا هناك، وظلّت المنطقة بصورة أسـاس مصدرًا للعبيد والعاج. ومع الفتح الإنكليـزي - المصري وإقامـة الحكم الثنائي الإنكليـزي - المصري في عام 1898، عـاش جنوب السـودان بداية في ظـلّ نظام الشـمال الإداري ذاته. ولـم تحلّ محلّه إدارة فعلية إلّا ببطء لأنّ كثيرًا من المناطق بقيت خارج سـيطرة الدولـة، لكـن جرى استكشـاف عـدد مـن الخطـط التنمويـة؛ إذ إن الجيش في الجنـوب كان ينتمي إلـى الجيش ذاتـه الموجود فـي الشـمال، ألا وهو الجيش المصري، وكانت حركة التجارة والبشـر متاحة ومفتوحة. وفـي الوقت ذاته، لم توسّع الحكومة نطاق التعليم العام ليطاول الجنوب، تاركةً هذه المهمة للبعثات التبشـيرية. ونظرًا إلى الاعتقاد بأن المسـلمين لن يرتدّوا عن دينهم، فقد أُعطيت البعثات التبشيرية حرية كاملة في الجنوب.

راحـت الأمـور تتغيّـر بمزيـد مـن السـرعة مـع التحـوّل إلى الحكـم غير المباشـر، وراح هـذا التغيّـر يتواصـل باطّـراد فـي عشـرينيات القرن العشـرين. وكانت هذه السياسـة الداخلية وثيقة الصلة بالفكرة التي فحواها أن في السودان «عِرْقين»، هما العرب والأفارقـة، وأن هذين «العرقين» يجب أن يُحكَما بنظامَيّ حكم مختلفين، على كلٍّ منهما أن يتطور «على أسسه الخاصة» المختلفة حتمًا. وراح يُنْظَـر إلـى النفـوذ «العربي» فـي الجنوب باعتبـاره غير مرغـوب فيه، لأن الاختـلاط العرقي هو بمنزلـة الانحراف، ولأن الإسـلام والعادات الشـمالية لا يلائمان الجنوب.

---

(6) انظر أعمال إيلينا فيزاديني، التي تعمل على السـودان الحديث مـع مجموعة بحثية في جامعة بولونيا. ومن بيـن منشـوراتها: Elena Vezzadini, «Genealogies of Racial Relations: The Independence of South Sudan, Citizenship and the Racial State in the Modern History of Sudan,» *Bulletin of Concerned Africa Scholars* (*CAS*), no. 86 (November 2011).

بعـد أزمة 1924 التي عُزِيَت إلى التأثير السـلبي «للموَلّدين»، تعزّزت قوّة هذا النموذج. ومنذ بداية ثلاثينيات القرن العشـرين، فرِضَت السياسـة الجنوبية، وفُصِلَـت الإدارتـان الشـمالية والجنوبية فعليّـا، وأُقيم نظاما حكـم مختلفان من حيث أسـلوب الإدارة والدِّيـن والتعليـم والاقتصاد. وغدت اللغة الأسـاس في الجنوب هـي اللغـة الإنكليزيـة، والديانة هـي المسـيحية، ويوم الأحـد هو يوم العطلة الرسـمي. وقامـت الإدارة على الروابـط الأبوية أكثر منها علـى الروابط الرسـمية. وأدّت السياسـة الجنوبية إلى تقسـيم السودان عشية اسـتقلال جنوبه، وقـد باتا جارين لا يعرف واحدهما الآخر فعليّـا، ويمارس أحدهما هيمنة عنيفة على الآخر. وبـدأت الحرب الأهلية في عام 1955، قبل الاسـتقلال في حقيقة الأمر، مع تمرّد الكتيبة الاستوائية في توريت[7].

هـل خرجـت إريتريـا وأرض الصومـال والسـودان مـن حالـة التصـدّع والفوضـى؟ ثمّة علامة اسـتفهام كبيرة. هـل نتكلّم على دور خفـيّ تؤديه الدول الاستعمارية؟

إن اللبّ الأسـاس الذي تُغْنَى به دراسـتي هذه هو إريتريا. وأودّ أن أَقسـم مهمتي هذه إلى قسـمين. أناقش في الأول نشـوء القومية والصراع السياسي في إريتريا، وأحاول أن أحدّد فيه الديناميات الأساس لتشكّل الدولة تبعًا لمنظورات بحثيـة مختلفة. فـي حين أعرض فـي الثاني كيف تُعاد مناقشـة الدولـة الإريترية الجديـدة اليوم، وكيـف تُنتَقَد مـن الداخل، إذا جـازت التسـمية، أي من أولئك الإريتريين الباحثين والمثقفين وعلماء السياسة الذين دعموا قيام الدولة الجديدة منذ عشـرين عامًا، وشـجعوا عليـه. وباعتقـادي أن هذين الأمريـن مرتبطان في التحليل السياسـي: مناقشـة الطبيعة الأيديولوجية للدولـة الإريترية، وفي الوقت نفسـه التطورات الأخيرة بما فيها أزمة الوضع السياسي الجديد، من جهة أولى، والنقـد الحالي الواسـع، من جهة ثانية. وسـوف أعرض مقدّمة للجـدال القائم، لكـن من الصعب اتّخـاذ موقف دقيق، فضلًا عـن عدم قدرتي علـى القيام بمثل

---

(7) يمكن القـارئ أن يجد إطلالة جديدة على هذا الأمر، فـي: Elwathig Kameir, «Scenarios and Strategies for the Evolution of the New Sudan,» *New Sudan Vision* (*NSV*), no. 6 (June 2008), pp. 1-10.

هذا الأمر؛ فهذه محاولة لنقاش ما تمّ القيام به، باختيار بضعة مثقفين وباحثين ممن لهم صلة بالموضوع.

لا بدّ، أولًا، من ملاحظة ضرورية: طالما كان التاريخ الإريتري ذلك التاريخ المفرط التسييس، وتعمّدتُ ألّا أتطرق إلى كثير من الكتّاب وعلماء السياسة والباحثين وعلماء الاجتماع، حيث لم أستشهد إلّا ببضع كتّاب يستحقون الاهتمام. كما لم أناقش أيضًا تلك القضية الحاسمة في السياسة الإريترية، قضية الوحدة والانفصال، فليس هذا ميدان بحثي على الرغم من الأهمية التاريخية البالغة لهذا الأمر. والتأمل التاريخي في الانفصال والوحدة يستحقّ نقاشًا مناسبًا، بدءًا من العمل التاريخي الذي قام به تيكيستي نيغاش منذ ثمانينيات القرن العشرين فصاعدًا إلى عمل شوميت سيشاغني[8]. وما تعنى به دراستي هو ذلك الجزء من الشعب الإريتري الذي ساند الانفصال عن إثيوبيا بغية تحقيق الاستقلال الكامل. وثمّة أمر لا بدّ من إيضاحه منذ البداية، هو أنني حين أتناول القومية والاستقلال لا أشير إلّا إلى جزء من المجتمع الإريتري. وهنالك جزء آخر من الإريتريين يتقاسمون أيديولوجيات تدعو إلى الوحدة مع إثيوبيا والتماهي معها بصورة تامّة. وهذه نقطة مهمّة، ويمكنني أن أشير إلى الوثائق المُقَدَّمَة في عدد من أعمال تيكيستي نيغاش، وهو واحد من المؤرّخين القلائل الذين تناولوا مراحل مختلفة مثل الاستعمار الإيطالي، والمرحلة

(8) انظر: Tekeste Negash: *Eritrea and Ethiopia: The Federal Experience* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet; New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1997); «The Eritrean Unionist Party and its Strategies of Irredentism, 1941-50,» in: Bahru Zewde, Richard Pankhurst and Taddese Beyene, eds., *Proceedings of the Eleventh International Conference of Ethiopian Studies: Addis Ababa, April 1-6, 1991*, 2 vols. ([Addis Ababa]: Institute of Ethiopian Studies, Addis Ababa University, 1994), pp. 299-322; «The Dilemma of Eritrean Identity and its Future Trajectories,» *Revista de Politica Internationala*, nos. 11-12 (2008), pp. 21-34, and «Competing Imaginations of the Nation: The Eritrean Nationalist Movements, 1953-81,» in: Tekeste Negash and Lars Rudebeck, eds., *Dimensions of Development with Emphasis on Africa: Proceeding from the Interdisciplinary Conference on Third World Studies, Uppsala, March 1994* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1995), pp. 150-171, and Shumet Sishagne: «The Genesis of the Differences in the Eritrean Separatist Movements (1960-70),» in: Taddese Beyene, ed., *Proceedings of the Eighth International Conference of Ethiopian Studies, University of Addis Ababa, 1984*, 2 vols. (Addis Ababa: Institute of Ethiopian Studies, 1988-1989), vol. 2, pp. 447-468, and *Unionists and Separatists: The Vagaries of Ethio-Eritrean Relation, 1941-1991* (Hollywood, CA: Tsehai Publishers and Distributors, 2007).

البريطانيـة، والمرحلـة الممتدة بيـن سـتينيات وثمانينيات القرن العشـرين. ولن أنظر في هذه الظاهرة كي أقصُرَ خطابي على أيديولوجيا القومية.

أولًا: الطبيعة الأيديولوجية للدولة الإريترية

من بيـن أعمال كثيـرة تتعلـق بإريتريا دعوني أبدأ بالإشـارة إلـى مذكرات رفاييل روا التي جرت مناقشـتها مؤخرًا في باريس، وعنوانها إريتريا، ولادة أمّة، إخفاق دولـة؟[9]. يقول روا: «على الرغم من الوضع المأسـاوي الذي تغرق فيه البلاد حاليًا، تبقـى إريتريا مختبرًا حيويًا اسـتثنائيًا تنهل منـه الأبحاث المعاصرة التي تتناول العلوم الإنسانية».

فـي مجـال تاريـخ الأمـم، تمثّـل إريتريـا أعجوبـة حقيقيـة، بـدءًا بتحليل الحـوادث التـي أدّت إلـى اسـتقلالها، مـرورًا بفهـم عملية بنـاء الهويـة الوطنية ومراقبة المصير الذي تصوغه منذ عام 1991. إنهـا تمثّل في النواحي كلها كمًّا من الخصوصيات التي تُفضي إلى أنه لا يزال هناك الكثير لإنجازه قبل اكتسـاب معرفة شـاملة بشأن مسارها التاريخي. وإذا كنا مهتمين بالفعل، وبصورة خاصة، بماهية الأمّة الإريترية، وما تُمثله للصنّاع المسؤولين عن ولادتها والشعوب التي تتماهى معها، لا بد من أن نتطرّق إلى تاريخ إريتريا الشـابة، كونها كيانًا سياسـيًا موجودًا على الخريطة السياسـية الشـرق الأفريقية، كما على الخريطة السياسـية العالمية.

أمّا السؤال بشأن فشل الأمة الإريترية أو نجاحها، فلا يؤدي أبدًا إلى بلورة أي حكم خارجي يتّسـم بالذاتية حُكمًا، وإنما يُفضي إلى تحليل مسـتقبلها وفقًا للعوامل والاتجاهات والسـياق التي تضافرت وأدّت كلها إلى نشوئها. وبالنسبة إلى هذه العناصر والبنى الأيديولوجية التي يتبنّاها الفاعلون الأسـاس في عملية بناء الأمّة الإريترية، ناشطين أكانوا أم لاإراديين، نطرح السؤال التالي بشأن الأمّة الإريترية، ومن الناحيـة المفاهيمية: هل هي ظاهرة تاريخية تمتعت بصدقية أكبر

---

(9) Raphaël Roig, «L'Erythrée, naissance d'une nation, faillite d'un état,» (travaux et documents; no. 2, Centre Français des études éthiopiennes, Université de Paris I, Paris, 2009).

فـي أثناء القرن الذي شـهد ولادتها وسـبق اسـتقلال إريتريا، منها في السـنوات السبع عشرة التي تلت؟»[١٥].

إنه سؤال فعلي: «إريتريا، ولادة أمّة، إخفاق دولة؟».

ضمن هذا السـيناريو السياسـي تقـف إريتريا بوصفها مفارقـة واضحة من ناحيتين، أو بوصفها مفارقة مُضاعفة.

المفارقة الأولى: قضية الحدود وتصفية الاستعمار المُخفِقة: كانت إريتريا دولة مسـتعمَرة لم تحقق اسـتقلالها فـي مرحلة تصفيـة الاسـتعمار، وهي حالة فريـدة في أفريقيـا (إذا ما صرفنـا النظر عن الصحـراء الغربية). ولذلـك، تُذكّرنا إريتريـا بالأصل الغريـب الذي تتسـم به الدولـة في أفريقيـا، إنّما بمعنى سـلبي باعتبارهـا دولة مسـتعمَرة لم تندرج فـي عملية تصفية الاسـتعمار. وهذه مفارقة بالفعل، نظرًا إلى حقيقة أنه يُمكن النظر إلى الحـدود الإريترية باعتبارها حدودًا فعليـة في خضـمّ التزاحـم علـى أفريقيا. وعـلاوة على ذلـك، أعيـد تثبيت هذه المستعمرة الإيطالية على الرغم من معركة عدوة (Adwa) في عام 1896 وهزيمة الإيطاليين فيها. وفي عـام 1963، قامت منظمة الوحدة الأفريقية بإقرار الحدود الاستعمارية للدول الجديدة، باسـتثناء إريتريا. وتشير عبارة «المفارقة الأفريقية» إلى أن الأمم الوحيدة التي مُنِحَت الشرعية هي الأمم التي خلقتها أوروبا.

يمكـن أن نعزو عـدم تصفية الاسـتعمار بعد الحـرب العالميـة الثانية إلى جملة مـن الأسـباب المترابطة: السياسـة الدوليـة؛ الهيمنـة الإقليميـة الإثيوبية؛ ضعف الدبلوماسـية الإيطالية نظرًا إلى انهيار الفاشية وخسارة الحرب؛ وأخيرًا، وكما قلت في مقالة سـابقة، ظهور توازن سياسـي جديد في القرن الأفريقي[١١]. ففي خمسينيات القرن العشرين، فشلت إريتريا في أن تصير دولة مستقلة: وبهذا

---

(10) المصدر نفسه، ص 3.

(11) Taddia, «At the Origin of the State/Nation Dilemma,» pp. 157 - 170. See also the Analysis Provided by: Haggai Erlich, *The Struggle over Eritrea, 1962 - 1978: War and Revolution in the Horn of Africa*, Hoover International Studies (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983); Richard Sherman, *Eritrea: The Unfinished Revolution* (New York: Praeger, 1980), and Redie Bereketeab, *Eritrea: The Making of a Nation, 1890-1991* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2007).

المعنى، يمكن النظر إليها بوصفها مثالًا على «تصفية الاستعمار غير المكتملة». ويمكن تفسير أبعاد هذه الظاهرة بالتاريخ السياسي الإيطالي، أكثر من العوامل السياسية الداخلية الإريترية. واعتقادي أننا يجب أن نؤكّد البُعد السياسي لهذا الفشل في تصفية الاستعمار: فهذه العملية لا ترتبط، بأيّ حال من الأحوال، بضعف القومية الإريترية كونها لم تبرز إلّا في مرحلة لاحقة؛ فالإخفاق الإريتري نتاج السياسة الإيطالية والإخفاق الإيطالي في تعزيز تصفية مستدامة للاستعمار، نظرًا إلى دور إيطاليا غير المستقر في السياسة الدولية في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته. وهذا يبدو لي أنه السمة المميّزة للكفاح الإريتري من أجل الاستقلال منذ البداية، إذا ما أردنا أن نركّز على المسار السياسي المفضي إلى إخفاق تصفية الاستعمار.

المفارقة الثانية: جذور شرعية الدولة والهوية الاستعمارية: يبدو تحليل هذا الأمر معقّدًا كثيرًا ويشكّل تحدّيًا فعليًا؛ ففي خضم أزمة الدول الأفريقية العميقة، شكّلت ولادة دولة جديدة في عام 1993، دولة أعادت إبراز الحدود الاستعمارية، ظاهرةً تاريخية تستحق الاهتمام. فهل كانت حرب التحرير تهدف إلى إعادة ترسيخ الحدود الاستعمارية؟ هذه هي النقطة الأساس الحاسمة في الجزء الأول من دراستي. وهذه القضية الخلافية، قضية بقاء الحدود والهوية القومية/الاستعمارية، هي محلّ جدال مفتوح بين الباحثين.

ترتبط إريتريا الراهنة بالماضي الاستعماري بحكم الأمر الواقع؛ إذ كانت إريتريا دولة مستعمَرة في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكانت قد قامت، مثل غيرها من المستعمرات الأفريقية، في خضم التزاحم على أفريقيا. وحققت إريتريا، في هذا الإطار، هويّة مميّزة واقتصادًا جديدًا وبنية إدارية - سياسية جديدة وحدودًا إقليمية جديدة. وكما هي الحال بالنسبة إلى كثير من المستعمرات الأفريقية الأخرى، يمكن أن نتكلم على هوية مفروضة. يقول سورِنسن (Sorenson): «يشير القوميون الإريتريون إلى تغيّرات اقتصادية واجتماعية مهمّة في ظلّ الاستعمار الإيطالي، الأمر الذي يدعم الحجج التي

تفيد بأن التجربة الإريترية تعكس تجارب المستعمرات الأفريقية الأخرى»[12]. ويمكن أن نحلّل هذا الأمر ضمن إطار «الاستعمار بوصفه صانعًا للدولة»، كما يقول كالتشي نوفات[13].

بحسب ماركاكيس، لم تكن القومية ثمرة لمناهضة الاستعمار، بل برزت بعد انهيار الحكم الإيطالي في عام 1941؛ وهي ليست «مجرّد ظاهرة أيديولوجية»، بل على العكس «كانت القومية في المقام الأول كفاحًا من أجل سلطة الدولة»[14]. وباعتقادي أن علينا أن نمضي أبعد ونضيف أمرين على الأقل وثيقيّ الصلة بتحليل ماركاكيس.

الأمر الأول: كانت القومية في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته، وكما أكّد تيكيستي نيغاش بوضوح، مسألة نشاط سري إيطالي أساسًا، يدعمها الإيطاليون بغية استعادة الاقتصاد الاستعماري ومصالح المستوطنين[15]. وهذا أمر واضح وأداتيّ إلى حدٍّ بعيد في ظهور القومية الأولى. ولست أركّز على هذا، لكن عليّ أن أوضحه بالإحالة على عمل نيغاش على ما أدعوه «القومية الأداتية»، أو الدور الفاعل الذي اضطلعت به إيطاليا في تمويل استراتيجيات مستقلة. ولا شك في أنه قد جرى في إريتريا إعلان أيديولوجيات استقلالية في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته. وبعد سقوط الاستعمار الإيطالي أُنشئت

---

(12) John Sorenson, «Discourse on Eritrean Nationalism and Identity,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 29, no. 2 (1991), p. 302.

(13) Giampaolo Calchi Novati, «Colonialism as State-Maker in the History of the Horn of Africa: A Reassessment,» in: Harald Aspen [et al.], eds., *Research in Ethiopian Studies: Selected Papers of the 16th International Conference of Ethiopian Studies, Trondheim, July 2007*, Aethiopistische Forschungen; Bd. 72 (Wiesbaden: Harrassowitz, 2010), pp. 233-244; Uoldelul Chelati Dirar, «Colonialism and the Construction of National Identities: The Case of Eritrea,» *Journal of Eastern African Studies*, vol. 1, no. 2 (July 2007), pp. 256-276, and Uoldelul Chelati Dirar and Richard Reid, «Experiencing Identities: Making and Remaking African Communities,» *Journal of Eastern African Studies*, vol. 1, no. 2 (July 2007), pp. 234-237.

(14) John Markakis: «*Italian Colonialism in Eritrea, 1882-1941* by Tekeste Negash,» *Review of African Political Economy*, no. 44: *Ethiopia: 15 Years on* (1989), pp. 157-170, and *National and Class Conflict in the Horn of Africa*, African Studies Series; 55 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987).

(15) Tekeste Negash, «Italy and its Relations with Eritrean Political Parties, 1948-1950,» *Africa* (Rome), vol. 59, nos. 3-4 (Septembre-Decembre 2004), pp. 417-452.

أحـزاب سياسـية جديدة كثيرة جـدًا عبّرت عـن مطامح نضجت خلال سـنوات الاسـتعمار. وتقاسـم هذه العواطف القومية كثيرون من الإريتريـين، إضافة إلى عدد من الإيطاليين الذين يعيشـون فـي إريتريا. وكان بعض الأحزاب السياسـية المدعومة من مسـتوطنين إيطاليين دليلًا واضحًا علـى هذه الظاهرة. وثمّة وثائق كثيرة بشأن هذا الأمر.

كان «حزب الاسـتقلال» - وهو تحالف أُسس في عام 1949 من أحزاب إيطاليـة وإريترية متعـدّدة - إيطاليًا مـن ناحية دعمـه وتنظيمه وبنيتـه. وهو مثال للحزب المدعـوم كليًا من الدولة الاسـتعمارية. ومن المهم ضمن هذا السـياق المحـدّد أن نؤكّد أيديولوجيـة تصفية الاسـتعمار التي تعكس مصلحة مشـتركة بيـن المسـتعمِرين والمسـتعمَرين، وهـذا أمر غيـر معتاد فـي التاريخ السياسـي الأفريقي؛ ففي أربعينيات القرن العشـرين، دعم المسـتوطنون الإيطاليون وقسم كبيـر مـن الإريتريين أنفسـهم، الكفـاحَ الرامي إلى إقامـة دولة مسـتقلة، وأخفق هـذان الطرفان. وكان ذلك مثـالًا لـ«وعي بناه الاسـتعمار» لـم يحلله الباحثون كما يجب، باستثناء المقالات التي كتبها نيغاش مؤخرًا وسبق أن أشرت إليها.

الأمر الثاني: ما أفهمه هو أن إرث الماضي وحقيقة أن إريتريا تُعيد أصولها إلى زمن بعيـد وصولًا إلى القرن العشـرين والحكم الاسـتعماري، لا يُمكن أن يُفسَّـرا كفاح الاسـتقلال إلّا جزئيًا؛ فهما ليسـا سوى جزء من المسـألة. وما أودّ مناقشته وتأكيده هو ما أحسبه الأمر الرئيس في دراستي، والأمر الذي حللته على نحوٍ مفصّل بمساعدة مصادر من الأرشـيف والتوثيق الشفوي والعمل الميداني داخل البلـد[16]. فمن المعروف أن الاسـتقلال الإريتري اكتمـل في عام 1993 في سياق مميّز تمامًا، ألا وهو سـياق أفريقيا ما بعد الاستقلال. وليست المسألة مجرّد مسـألة تأخّر في تصفية الاسـتعمار أو تأجيـل لها دام ثلاثين عامًا، قياسًـا إلى مسـتعمرات أفريقيا السـابقة. أمّا المحطة التي شـكّلت منعطفًا لدى القومية الإريتريـة، فنجمت عن فشـل إيطاليا في دَفْع الاسـتقلال، الأمر الـذي أدّى إلى

---

(16) Irma Taddia, *L'Eritrea-colonia, 1890-1952: Paesaggi, strutture, uomini del colonialismo* (Milano, Italy: F. Angeli, 1986).

بزوغ وعي سياسي جديد كان متمحورًا، على الرغم من عدم مناهضته إيطاليا، حول العواطف المناهضة لإثيوبيا. أخّرت السياسة الدولية وبناء ديناميات جديدة في القرن الأفريقي عملية صنع الهويات القومية. واكتسبت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أهمية أساسية في إعادة صوغ سياسات القضية الإريترية وسياسات القرن الأفريقي برمّتها. وفي ستينيات القرن العشرين، عمل تنافس القوى العظمى على تفاقم الصراع، إلى أن جاء تفكك النظام الدولي بوضعٍ سياسي جديد في القرن الأفريقي.

تدخّلت عوامل كثيرة في هذه السيرورة، وإريتريا الحالية هي خليط معقّد من موضوعات عديدة، قديمة وجديدة، ألخّصها على النحو التالي:

- دولة قامت على كفاح تحرّري مديد له بعده الأفريقي، ضد الهيمنة الإثيوبية، في سياق أفريقيا المستقلة؛

- إريتريا مثال لما يُعرَف بأنه دولة أُنشئت بعد دولة ما بعد الاستعمار؛

- كفاح قومي وُلِدَ في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، وشكّله الاستعمار، إنما من دون المنظور المناهض للاستعمار الذي تغيّر جذريًا في سياق الكفاح؛

- ثمرة للسياسات الدولية والحرب الباردة في المرحلة بين ستينيات القرن العشرين وتسعينياته؛ وكذلك للسياسات الإقليمية والديناميات اللاحقة التي كان لها أهمية مماثلة في المنطقة. وتمثّلت نتيجة ذلك بتطور القومية الإريترية خلال ثلاثة عقود تبعًا لتوازن القوى الدولية والاستراتيجيات المحلية؛

- تضافر قوى الهيمنة الداخلية المحلية، وأيديولوجيا تقرير المصير، والعلاقات السياسية الخارجية، والمنظمات الجماهيرية، والحكم المناهض لمنغستو، والسلطة العسكرية المحلية، والسيطرة المحلية على التنافس السياسي والموارد الاقتصادية، وكفاح اكتسب شرعيته الجديدة الخاصة: هيمنة عسكرية على منطقة إقليمية معينة.

غيّرتْ التحالفات الداخلية والعلاقات الدولية طبيعة الكفاح والسياق السياسي لحرب العصابات تغييرًا تامًّا. ويبدو الاستعمار كأنه ظاهرة لا أهمية لها. وما يحظى بأهمية على هذا الصعيد ذلك التحليل الذي يؤكّد محاولة إريتريا الوقوف في وجه «الهيمنة الإقليمية الإثيوبية أو معارضة السيطرة التي تمارسها البلدان الاستراتيجية الدولية»[17].

ناقش كثيرون من الكتّاب أهمية تطورات الكفاح العسكري في أواخر ستينيات القرن العشرين، التي تلاها نظام منغستو في السبعينيات[18]. وثمّة أعمال كثيرة بشأن الخلاف بين فصائل حرب العصابات في إريتريا بعد السبعينيات. ويبدو لي أن معظم هذه الأعمال هو أقرب إلى الوصف منه إلى التحليل[19]، في حين أن هناك أبحاثًا أخرى تتبنّى نظرة أحادية الجانب، وتمثّل نوعًا من الرؤية الشاعرية للكفاح الإريتري[20]. فالحركات الإريترية ذاتها تُعيد عادةً إنتاج بعض الأساطير لدى تحليلها القضية الإريترية[21]. ونحن نفتقر إلى عمل جدي يُركّز على دور الدولة الإريترية وطبيعتها. وعلى الرغم من التفسيرات المختلفة الكثيرة، فإن البحث لا يزال جاريًا.

بشأن السيناريو الدولي، جرت مناقشة واسعة لدور القوى العظمى[22].

---

(17) Ruth Iyob, *The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism, 1941-1993*, African Studies Series; 82 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995).

(18) Sorenson, «Discourse on Eritrean»; Erlich, *The Struggle over Eritrea;* Sherman, *Eritrea: The Unfinished*, and Sishagne: *Unionists and Separatists*, and «The Genesis of the Differences».

(19) John Sorenson, *Imagining Ethiopia: Struggles for History and Identity in the Horn of Africa* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1993).

(20) Roy Pateman, *Eritrea: Even the Stones Are Burning* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 1990).

(21) أتقاسم هذا الرأي مع: Patrick Gilkes: «Eritrea: Historiography and Mythology,» *African Affairs*, vol. 90, no. 361 (October 1991), pp. 623-628, and «National Identity and Historical Mythology in Eritrea and Somaliland,» *Northeast African Studies*, vol. 10, no. 3 (2003), pp. 163-188.

(22) بشأن السياسة الدولية، انظر: Okbazghi Yohannes, *Eritrea: A Pawn in World Politics* (Gainesville: University of Florida Press, 1991); Erlich, *The Struggle*; Niaz Murtaza, *The Pillage of Sustainablility in Eritrea, 1600s-1990s: Rural Communities and the Creeping Shadows of Hegemony*, Contributions in Economics and Economic History; no. 197 (Westport, CT: Greenwood Press, 1998), and Dan Connell: *Taking on the Superpowers: Collected Articles on the Eritrean Revolution, 1976-1982*, Introduction by Basil Davidson and Lionel Cliffe (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2003), and *Building a New Nation: Collected Articles on the Eritrean Revolution (1983-2002)*, Introduction by Basil Davidson and Lionel Cliffe (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2004).

وهنالك أبحاث ونقاشات كثيرة تتناول دور الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق. وكان للبلدان العربية دور في هذه العملية، كما في العلاقات المختلفة خلال مراحل الكفاح الإريتري المتعددة. لكن يجب القول إن الدور الذي اضطلعت به البلدان العربية في القضية الإريترية ليس الدور المعروف كثيرًا. ولهذا الأمر أهميته في مناقشتنا، وأودّ أن أشدّد على غياب التحليل - في الدراسات والأبحاث الأوروبية على الأقلّ - الذي يتناول ما كان للبلدان العربية من دور وعلاقات يخصّان إريتريا. ومؤخرًا كان ثمّة بحث لا بدّ من ذكره[23] أجراه أوِت ت. ولدمايكل، إذ انشدَّ عدد من بلدان الشرق الأوسط إلى سياسات بلدان القرن الأفريقي الواقعة على الضفة الأخرى للبحر الأحمر، وذلك لأسباب عدّة. وكان من مداخلها الكثيرة جدًا الحركة الوطنية الإريترية الرامية إلى تحقيق الاستقلال عن إثيوبيا التي جُذِبَت من الحلفاء في الشرق الأوسط بقدر ما جُذِبت من الأعداء. فمن جهة أولى، لجأ القوميون الإريتريون الأوائل إلى الدعم العربي عبر تقديم قضيتهم بوصفها كفاحًا عربيًا علمانيًا وتقدّميًا، فضلًا عن كونها كفاحًا إسلاميًا (على الرغم ممّا في ذلك من تناقض) ضد إثيوبيا التي تُعتَبَر تقليديًا دولة مسيحية ودولة إقطاعية رجعية. ومن جهة ثانية، عمل صراع المصالح بين مصر وإثيوبيا (أيديولوجيًا وعلى مياه نهر النيل)، والتوسّع الوهّابي السعودي في القرن الأفريقي، وأخيرًا التنافس السوري والعراقي في حمل راية العروبة على حساب مصر وضمن عدائهما للسعودية المحافظة، على شدّ هذه البلدان كلها إلى السياسة والتاريخ في شمال شرق أفريقيا عبر سيرورة معقّدة ومتبدّلة دامت ما يزيد على نصف قرن من الاضطراب.

لستُ متخصّصة بالعلاقات والسياسات الدولية، لكن من الضروري

---

(23) Awet T. Weldemichael: «Grand Strategies of Liberation in Eritrea and East Timor,» *Africa: Rivista trimestrale di studi e documentazione*, vol. 65, nos. 1-4 (2010), pp. 40-57; «The Eritrean Long March: The Strategic Withdrawal of the Eritrean People's Liberation Front (EPLF), 1978–1979,» *Journal of Military History*, vol. 73, no. 4 (October 2009), pp. 1231-1272, and «Eritrea's Unsuccessful Search for an 'African India': Diplomacy of Liberation and its Alternatives in the Horn of Africa,» *Journal of Modern African Studies* (forthcoming).

الاهتمام بالعلاقات التاريخية بين إريتريا وبلدان البحر الأحمر وبقية البلدان العربية، حيث حظيت إريتريا بدعم كلٍّ من سورية والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم السودان ومصر واليمن في سياق مختلف.

كان هذا واحدًا من مقوّمات الكفاح الإريتري المهمّة جدًا، وهو لا يزال قضية مهمّة إلى الآن، لكن الباحثين الغربيين لم يتطرقوا إليه بعدُ. ولا أتناول في دراستي هذه أيّ تفصيل من تفاصيل هذا السجال، مع علمي أن ذلك يبدو مخيّبًا للآمال. وأودّ فقط أن أشير إلى شهادة شخصية من مؤتمر حضرته في تونس، هو عبارة عن منتدى دولي بشأن إريتريا عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1982. وكان لقاءً عربيًا - أفريقيًا بالغ الأهمية، بعد أن انشقت جبهة التحرير الإريترية ومُنِيَتْ بالهزيمة على يدي الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا - الجبهة الشعبية لتحرير تقراي؛ إذ تزامن اللقاء مع تشكيل مكتب سياسي جديد لجبهة التحرير الإريترية وبزوغ دور عبد الله إدريس. وكان هذا اللقاء محاولة واضحة لإحياء جبهة التحرير الإريترية، بعد انقسامها في عام 1982 إلى فصيلين، بدعم من بعض البلدان العربية على رأسها الكويت. واغتنمتُ فرصة ذلك اللقاء لمقابلة شخصيتين بارزتين، هما إدريس محمد آدم وإبراهيم سلطان[24]. ولأن اهتمامي كان منصبًا على استكشاف مقاومة كلٍّ من الفاعلين المسيحيين والمسلمين، قابلت أيضًا كثيرًا من المناصرين ذوي الأصول المسيحية مثل ولدِيهاب ولدمريام. لكنني لم أنشر هذه المادة، ولم أكتب عن إريتريا المعاصرة (باستثناء مرّة واحدة في عام 1998، انظر المراجع)، نظرًا إلى حقيقة أن اهتمامي الأساس هو التاريخ. ورأيي الشخصي أن علينا أن ننتظر بضع سنوات قبل أن نكتب عن الخلفية التاريخية المعقّدة للمسألة الإريترية. وسيكون لدينا الوقت في المستقبل، حين تُفتَح أمامنا السجلات والأرشيف كلها، لنتأمّل أكثر في هذه القضية البالغة التعقيد.

لكني أودّ أن أشير إلى أنني لم أغيّر رؤيتي الفكرية بشأن شرعية

---

(24) على الرغم من الأهمية البالغة للقاء، لم أستطع أن أجد مقتطفات منه في الأدبيات الدولية. واعتمدت على ملاحظاتي ومخبريّ الشفويين.

الهوية السياسية الإريترية. وفي ما يخصّ الماضي الاستعماري، فإنني أشدّد على عمليتين: التغيرات في الجدال السياسي الداخلي وتفكيك الاقتصاد الاستعماري. ويبدو أن هاتين العمليتين هما المشكلتان الأساس بالنسبة إلى مستقبل الدولة الإريترية.

ثانيًا: نقدٌ من الداخل

يُعْنى المبحث الثاني من هذه الدراسة بالقضايا الأكثر أهمية والمتعلّقة بدولة إريتريا الحالية ونقاش التطورات السياسية الأخيرة. وأودّ أن أركّز على الجدل العلمي الذي هو فعلًا مسألة خلافيّة؛ إذ تعكس أزمة الدولة الأفريقية اليوم عملية تشكّل الدولة وطبيعة الاستقلال. فهل نتكلم على أزمة أو انهيار في إريتريا ونناقشها؟

أودّ أن أركز اهتمامي على ظاهرة حديثة تمامًا، إذ أعتقد أن ثمّة أهمية لتحليل مفصّل لبعض الأعمال مثل عمل بيركيت هابتي سيلاسي، أمّةٌ جريحة: كيف جرت خيانةُ إريتريا التي كانت يومًا واعدةً وعُرِّضَ مستقبلها للخطر، وعمل جيام كِبرياب، إريتريا: حُلُم مُؤَجَّل[25]، وهما الكتابان الأهم بين كتب كثيرة.

هدفي الأول هو توثيق الانشقاق والاحتجاج بين الإريتريين أنفسهم، في حين يكمن هدفي الثاني في فتح نقاش والانخراط في جدل واسع يضمّ باحثين في هذا المجال، بغية العثور على مزيد من التوثيق للوضع السياسي الراهن في البلد. فمن المهمّ تسجيل هذا الانشقاق من الداخل، وأودّ أن أقوم بذلك باستخدام التوثيق المتاح الذي نُشِرَ مؤخرًا خارج إريتريا، وجمْع كثير

---

(25) Bereket Habte Selassie, *Wounded Nation: How a Once Promising Eritrea Was Betrayed and its Future Compromised* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2011), and Gaim Kibreab, *Eritrea: A Dream Deferred*, Eastern Africa Series (Woodbridge, Suffolk, UK; Rochester, NY: James Currey; [Uppsala, Sweden]: Nordiska Afrikainstitutet, 2009).

أمّا عمل بيركيت فهو المجلد الثاني من مذكراته، انظر: Bereket Habte Selassie, *The Crown and the Pen: The Memoirs of a Lawyer Turned Rebel* (Trenton, NJ: Red Sea Press, Inc., 2007).

من المصادر الأولية بشأن السياسة الحديثة. وفي بلدٍ ظلّ معزولًا فترة طويلة، ويتّسم بتوازن سياسي بالغ التعقيد تلخّصه عبارة «اللاحرب واللاسلم»، يبقى المزيد من النقاش أمرًا مُرَحَّبًا به.

أمّا سيلاسي، فهو أكاديمي معروف ومحترم وعالِم سياسة وقانونيّ، شارك مباشرةً في عملية وضع الدستور الإريتري. كما أدّى دورًا مهمًا في وضع قواعد البلد القانونية والديمقراطية. وكتابه المشار إليه شهادة تاريخية وبمنزلة سيرة ذاتية لرجلٍ دعم الكفاح واضطلع بدور مهم في حرب العصابات، فضلًا عن كونه سجلًا لحياته ودليلًا على انخراطه السياسي/ القانوني. وفي الوقت ذاته، فإن كتاب أمّة جريحة هو اتهام صريح للقيادة الإريترية. وهو وثيقة فريدة تجمع بين التجربة الشخصية والبحث العلمي والشهادات الشفوية والتوثيق الرسمي. وهو يبرز باعتباره من أهمّ المذكرات وأكثرها موثوقية؛ إذ تعتمد على تجربة سيلاسي الطويلة في البلد، وعلى نشاطه الدولي بصفته مستشارًا، وعمله في إثيوبيا. وهو سيرة ذاتية بالغة الغنى لسياسيّ وباحث لا يزال فاعلًا. وسوف أناقش ما أحسبه الأجزاء الأشدّ أصالة من هذا الكتاب، أكان في مقاربته أم في محتوياته.

نال هذا الكتاب الذي لم يُنْشَر إلّا منذ بضعة أشهر، اهتمامًا شديدًا في أوساط الجمهور الدولي[26]. والكاتب واضح منذ البداية حين يُعلِن، في المقدمة، ما يراه من أن «إريتريا بعد استقلالها كان بمقدورها أن تكون «أمّة واعدة» لو لم تتدهور إلى دولة مشلولة بسبب نظامها المعادي للديمقراطية، نظام الحزب الواحد، الذي قاده الرئيس الإريتري إسياس أفورقي وبضعة رجال عطِشين إلى السلطة»[27].

من هذا المنظور، يهدف هذا الكتاب الأساس إلى «فهم ما هو خطأ في

(26) من المراجعات التي جرت لهذا الكتاب، انظر: Desta Asayehgn, *Ethiopia Observer* (2011), on the Web: <http://www.ethioobserver.net/>; Semere T. Habtemariam, 31 January 2001, on the Web: <http://awate.com>, and <http://www.africaworldpressbooks.com/>.

(27) Bereket Habte Selassie, *Wounded Nation*, p. 3

إريتريا وسببه» من ناحية (انظر الفصل الرابع، خداعٌ أبيض: الخطيئة الأصلية في السياسة الإريترية)، واستقصاء «الفرصة الضائعة للتغيير الديمقراطي والسلمي» (انظر الفصل العاشر، بيان برلين ومجموعة الخمسة عشر: فرصة ضائعة)، وذلك لإدراكه أن «الحقيقة تحرّر المرء»[28].

يصوّر الكاتب إريتريا ما بعد الاستقلال على أنها تعاني أزمة حادة، وتعيش بواسطة جهاز إنعاش اصطناعي. ففي إريتريا الحالية كما يقول، باتت «الأمور أسوأ من ذي قبل، وشعبها فقد ثباته وجَلَده كما فقد الأمل»[29].

ما أحسب أنه الأشدّ ابتكارًا في هذا الكتاب هو عدم اقتصار سيلاسي على مساءلة السياسة الحالية. فالمقاربة المُبدِعة، بالنسبة إلى ناشط سابق وعضو في الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، هي في مساءلته عن طبيعة حرب العصابات ذاتها، معتبرًا إياها منطلقًا سلبيًا للدينامية السياسية في الدولة الجديدة. وهو يعلن «الرقابة التي فرضها على نفسه» كي لا يذكر قبل الآن لأيّ أحد بعض الجرائم التي اقترفتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ضد بعض المقاتلين. وقد شعر بالذنب حيال ذلك، فراح الآن يجهر بالحقيقة ويكسر الصمت. ولم تُنقل سياسة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى العَلَن، وهو ما جعل حرب العصابات في الساحل تتّسم بأسرار وألغاز كثيرة.

يحلل الفصل الرابع وهو واحد من أشدّ الفصول تحدّيًا، أيديولوجيا ما قبل الاستقلال في سياق الواقع الحالي وانقشاع الأوهام، ويبيّن ما بين تلك الأيديولوجيا والواقع الحالي من تعارض. إذ جذبت دعاية الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا كثيرين من المقاتلين الشباب، ووعدت الجماهير الإريترية بمستقبل أفضل وهي وعود لم تتحقق قطّ. وأخفقت الحكومة في مجالات كثيرة: غياب الحرية والسلطة المفرطة والسيطرة على الاقتصاد وعلى أوجه الحياة الاجتماعية كلها، والخدمة العسكرية الإلزامية التي لا تنتهي وسواها.

(28) المصدر نفسه، ص 10.

(29) المصدر نفسه، ص 4.

فلم ينتهِ تركّز النظام المتسلّط بل ازداد في عام 1994، وفي السنوات اللاحقة بعد تأسيس الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة. ويسجّل سيلاسي أن الرئيس شكّل «حزبًا سرّيًا»، موثوقًا أشدّ الثقة، ليرئس اللجنة المركزية للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة. وهذا ما أطال أمد سياسة الحكم الشمولي والمركزي، وأبقى على قواعد حرب العصابات التي كانت تتّبعها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. أمّا التدهور الاقتصادي والافتقار إلى الموارد، والسيطرة الصارمة على الاقتصاد الخاص (غير الموجود عمليًا) فسرّع ذلك كله، وزاد من الشتات والمعارضة، أكان داخل البلد أم خارجه، وهو ما يُحلله بصورة أساس الفصلان العاشر والحادي العشر. وهذا الأمر الذي يحلّله أيضًا ديستا أسايغن في مجلة إثيوبيا أوبزرفر (*Ethiopia Observer*)، إنّما يقوم على أساس تحليل نفسيّ، أو ما يدعوه «القالب الاجتماعي المَرَضيّ»، ليستنتج أن سلطة أفورقي تنشأ من برميل من البارود لأن «الدكتاتوريين جميعًا هم قطعٌ من هذا القالب نفسه»[30].

تتمثّل نقطة أخرى مهمّة من نقاط النقاش في «الدستور والوعد المُخْلَف»، ودور سيلاسي بصفته عضوًا في اللجنة الدستورية. فالدستور على الرغم من إقراره في عام 1997 لم يُطَبّق، وحيلَ بين إريتريا وامتلاكها قانونًا عامًا، وهذه حالة فريدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهي حقيقة كانت مخيّبة للكاتب على نحوٍ خاص، نظرًا إلى الجهد الوافر الذي بذله في لجنة وضع مسوّدة الدستور[31].

كان سيلاسي قد بدأ النظر إلى تجربته في بلده على نحوٍ سلبي قبل فترة طويلة من وضعه هذا الكتاب، الأمر الذي أعدّنا لتقبّل نقده. وهذا ما يثبته قوله في مؤتمر في روما في عام 2002: «في إريتريا، وعدت حكومة الجبهة

---

(30) Desta Asayehgn, in: *Ethiopia Observer*, p. 3.

(31) هذه حقيقة خبرتها مباشرة عبر عدد من المناقشات مع سيلاسي في أسمرا في عام 1995/ 1996. وانظر أيضًا محاضرته في المؤتمر المشار إليه والذي ساهمتُ في الإعداد له في روما عام 2002: Bereket Habte Selassie, «Italy and the Horn of Africa: Colonial Legacies and Challenges in the Age of Globalization,» *Northeast African Studies* (New Series), vol. 10, no. 3 (2003), pp. 139-162.

الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وهي خليفة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، بانتقال ديمقراطي من الحكم العسكري إلى الديمقراطية الدستورية. وعلى الأقل، فإنّه لا يزال على الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة أن تفي بوعدها؛ ولا شكّ في أن هذا يصور الأمر على نحوٍ أضعف ممّا تقتضيه الحقيقة. وأدخلت الحرب المدمرة مع إثيوبيا بين عامي 1998 و2000 بُعدًا جديدًا إلى الوضع السياسي في إريتريا، عمل على تعميق الأزمة. وتواجه إريتريا أيضًا مجاعة ناجمة عن الجفاف. وترى أحزاب المعارضة الإريترية وجماعاتها، كما فعل كثيرون من الإثيوبيين، ولا يزالون يفعلون، أن أسباب المجاعة ليست مقتصرة على الكوارث الطبيعية؛ إذ لا بدّ من إضافة السياسات الخاطئة والسياسات الرديئة باعتبارها أسبابًا للمجاعة»[32].

لا يُعْنَى هذا الكتاب بالحرب والسياسة فحسب، بل يُبدي الكاتب أيضًا حساسية خاصة حيال التاريخ، ويُلقي الضوء على المشكلات المشتركة بين البلدان الأفريقية: الحدود المصطنعة الثابتة الموروثة عن الحكم الاستعماري. ومن هنا الشعور بأن «سياسات الهوية هي ظاهرة أفريقية تطاول أرجاء القارّة كافة... وعلى الرغم من الطبيعة المصطنَعة التي تميّز حدود الدول ما بعد الاستعمار، قبِلَت الشعوب هذه الهوية الجديدة. وبعبارة أخرى غدت الهوية المصطنعة «أساس وعي قومي جديد»»[33]، وهذا ما سبق أن أكّدتُه عند مناقشة الطبيعة الأيديولوجية للدّولة الإريترية.

يقول سيلاسي أيضًا: «من الضروري أن نفكر إقليميًا، ونُمضي أبعد من الحدود الوطنية... ولا بد من التعاون الإقليمي بين الدول... تتطلّب هذه المسألة رؤية وشجاعة استثنائيتين وزعماء يتميّزون بهذه الصفات»[34].

لكن إريتريا تفتقر إلى هؤلاء. وبعد تأكيد ضرورة التفكير أبعد من الحدود الوطنية التي هي ميراث الحكم الاستعماري السابق، تأتي الاستنتاجات إلى

---

(32) المصدر نفسه.

(33) Bereket Habte Selassie, *Wounded Nation*, pp. 78-79.

(34) المصدر نفسه، ص 279.

تلخيص «الدروس المستخلصة من الماضي»، أو «الدرس الذي يجب تعلّمه»، مع اهتمام خاص بالأجيال المقبلة، من دون أن يكون ذلك مجرد عبارات بليغة، فهذه أمور جدّية تتعلق بمصير البلد.

كي أختم فهمي لهذا الكتاب، لا بد من بعض الملاحظات المهمّة: إن رواية القصة «التي تقف خلف القصة»[35] هي جهد فيه تحدٍّ، وسيلاسي هو الشخص المؤهَّل أكثر من سواه كي يقوم بذلك. وهو يتحدث عن أهمية «قول الحقيقة كما وجدتها من الوثائق، ومن معرفتي المباشرة، ومن كثير من اللقاءات والمصادر الأخرى»، غير أن الأمر يبقى محلّ مزيد من التساؤل، من وجهة نظر تاريخية. ورؤية سيلاسي هي رؤيته الشخصية، وليس ثمّة بُعدٌ فريد في التاريخ. ومن وجهة نظر منهجية، فإنه من غير الممكن تعميم تجربة شخصية أو حياة شخصية أو موقف شخصي، على الرغم من الأهمية الأكيدة التي تتّسم بها حياة فكرية صادقة وموثوقة.

لا يقلّ أهمية عن نقد سيلاسي ذلك النقد الذي أودّ أن أشير إليه هنا في الخاتمة، ألا وهو النقد الذي يوجهه جيام كِبرياب، وهو أيضًا معروف بأعماله السابقة عن معسكرات اللاجئين ودراساته الاجتماعية عن إريتريا، بما في ذلك عمله الأخير الذي يُعْنى بكفاح إريتريا التحرري[36]. أمّا هذا الكتاب الجديد، حلم مؤجَّل، فهو مسح للسياسة الإريترية، يُبيّن بوضوح أصل «انقشاع الوهم» والسبيل المُفضي إلى «الخضوع لسلطة الطغيان». ويصف إريتريا بأنّها واحد من البلدان الأشدّ انعدامًا للأمن في القارة، والأشد انغلاقًا وقمعًا في العالم. وهي بلدُ سلطةِ الرجلِ الواحد، الرئيس، الذي يسجّل كِبرياب نقدًا حادًا لدوره واحتقاره المثقفين وحرية الفكر. ويسعى الكاتب في ذلك إلى تفسير سبب تحوّل إريتريا إلى مثل هذا النظام القمعي، وإلى مثل هذا النظام السياسي الذي

---

(35) Habtemariam, p. 2, on the Web: <http://awate.com>, and <http://www.africaworldpressbooks.com/>.

(36) Gaim Kibreab: *Refugees and Development in Africa: The Case of Eritrea* (Trenton, NJ: Red Sea Press, [1987]), and *Critical Reflections on the Eritrean War of Independence: Social Capital, Associational Life, Religion, Ethnicity and Sowing Seeds of Dictatorship* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2008).

يتّسم بمثل هذا التدهور[37]. أمّا المصادر والوثائق التي يقدّمها جيام فلا تترك أيّ مجال للشك: فهي مستمدّة من هيئات دولية معروفة مثل منظمات حقوق الإنسان والبنك الدولي والأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، فضلًا عن تجربته العلمية ومعرفته بالبلد ومشاركته الشخصية في السياسة الإريترية مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. وأنا أشاطر نيغاش رؤيته أهمية الكتاب بالنسبة إلى الإريتريين، وبالنسبة إلى بقية بلدان أفريقيا أيضًا على الرغم من بعض الانتقادات[38].

يُفسّر كِبرياب «السبيل المفضي إلى المأزق (أو الطريق المسدودة)» بالتركيز على عوامل كثيرة، تعود إلى حرب العصابات الطويلة بين عامي 1961 و1991، التي انخرطت فيها إريتريا ضد إثيوبيا، والدور الكبير الذي أدّته السلطة العسكرية، وثقافة عدم التسامح مع «الآخر» والحطّ من شأنه. وهذه كانت الأعراض الأولى التي أعقبها واقع أكثر حدّة. وإذا ما كان كتاب سيلاسي قد عمل على «بذور الدكتاتورية»، فإن كِبرياب يستبق ما ناقشه سيلاسي أيضًا في أمّة جريحة؛ إذ تبدو الحوادث التاريخية لحرب العصابات كأنها استطالت في الأعوام اللاحقة لتملي التجربةُ السلبيةُ النتائجَ المستقبلية، تلك النتائج سلبية تمامًا كما التجربة. فمنذ بداية الاستقلال في عام 1993، بات الوضع حرجًا جدًّا؛ إذ تدهورت أوضاع البلد الاقتصادية أكثر فأكثر منذ عام 1991، وخيّمت الأزمة المالية وساد الركود وفُرضت الشروط الإنسانية المحفوفة بالمخاطر والعُزلة، وانعدمت الآمال بالمستقبل. وغدا الوضع السياسي مرتبطًا ذلك الارتباط المُحْكَم بالأزمة الاقتصادية، من دون أن ننسى أن ثمّة تفسيرًا آخر لـ «المأزق (أو الطريق المسدودة)» يعود إلى المجال السياسي والسلطة الشمولية التي مارسها الرئيس على البلاد؛ وإلى غياب الدستور والصحافة

---

(37) انظر: Gaim Kibreab, «Shattered Promises: In Lieu of a Conclusion,» in: Kibreab, *Eritrea: A Dream Deferred*, chap. 8, pp. 353-393.

(38) Tekeste Negash, «Armed Struggle and Better Future: Dubious Connection,» *Africa Book Review*, vol. 6, no. 1 (March 2010); Lionel Cliffe, «Book Review: *Eritrea: A Dream Deferred*, Gaim Kibreab,» *Leeds African Studies Bulletin*, no. 72 (Winter 2010-2011), pp. 118-120, and Tania Muller, «Review: *Eritrea: A Dream Deferred* by Gaim Kibreab,» *Journal of Modern African Studies*: vol. 48, no. 3 (September 2010), pp. 520-521, More Critical than the Others.

المستقلة والنظام القضائي المستقل. وهكذا كان ثمّة عزلة وهجرة مثقفين، وحكم أوتوقراطي تُمارسه الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وأعراض للتبعيّة والافتقار إلى الاعتماد على الذات، وانعدام الديمقراطية وغياب الأحزاب السياسية، وانقشاعٌ للأوهام، وتدهور جهاز الحكم الحزبي. كان ثمّة حلم مؤجَّل، كما يقول عنوان الكتاب.

مرّة أخرى، المشكلة هي فهم وتفسير هذا الاتجاه السلبي المتواصل الذي تحوّل إلى كارثة كاملة. وهذه مهمة صعبة على الكاتب، كما هي صعبة على أيّ أحد آخر. وكانت نقطة الانعطاف هنا هي الحرب بين عامي 1998 و2000 ضد إثيوبيا والوقوع في أزمة اقتصادية أعمق مع تدهور الصادرات (كانت إثيوبيا الدولة الأهم التي تستورد من إريتريا، وهذا ما أدّى إلى خسارة هذه المداخيل وتوقّف التحويلات) والافتقار إلى الغذاء (الذي يُستورَد من إثيوبيا إلى حدٍّ بعيد). أمّا إدخال الخدمة الوطنية المديدة (لجميع الأشخاص بين 18 و50 عامًا) فحرم الاقتصاد قوة العمل الضرورية. وكانت الحرب بداية انشقاق قوي بين المثقفين والسياسيين، إذ ظهرت جماعات منشقة بصورة علنية منذ عام 2001، مثل مجموعة الخمسة عشر، وقررت أن تُرسل رسالة مفتوحة إلى أعضاء حكومة الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة تتهمهم فيها بمسائل غير مشروعة وغير دستورية، وتدعو الشعب إلى الوحدة[39]. وسُجِنَ بعض هذه الجماعات المنشقة ولا يزال. ولم يُنْظَر إليهم قطّ من منظار التعبير عن حرية سياسية، كما سجّل بعض المعلّقين، في تحليل شائع ومتطرف للقمع والسيطرة السياسية[40]. والحال، أن مسألة التوثيق تمسّ أول ما تمسّ الحرب التي دارت رحاها مع إثيوبيا بين عامي 1998 و2000، من دون رضا المجلس المركزي، بل كانت حرب الرئيس وحده. وعلاوةً على هذا لم يكن في البلد أي ديمقراطية أو أيّ قانون دستوريّ مُتاح، على الرغم من فترة الحكم القانوني

(39) Gaim Kibreab, «The Broken Promises, Demand for Change,» in: Kibreab, *Eritrea: A Dream Deferred*, chap. 2, pp. 25-52.

(40) يمكن أن نشير مثلًا إلى تغير موقف دان كونل، في: Dan Connell: *Conversations with Eritrean Political Prisoners* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2005), and «Redeeming the Failed Promise of Democracy in Eritrea,» *Race and Class*, vol. 46, no. 4 (April 2005), pp. 68-79.

الطويلة منذ استفتاء عام 1993. وكان من المشكلات الملحّة الأخرى العلاقة مع المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية وازدياد القيود المُحْكَمة التي تفرضها الحكومة على النشاط الأجنبي. ولم تكن هذه الحكومة تسيطر على الحياة الاجتماعية والسياسية وحدها، بل امتدت سيطرتها حتى تتحكم بالقطاع الخاص كلّ التحكّم. ويشمل الكتاب كثيرًا من التفاصيل عن صندوق ائتمان أُسس في عام 1995، وكان الرئيس على رأسه في ضَرْبٍ من ضروب شخصنة الاقتصاد، الأمر الذي كان عاملًا سلبيًا بالنسبة إلى النظام ذاته تبعًا للكاتب. وعمومًا، الصورة كالحة في المجالات كلها، وفي كثير من الحوادث السياسية الحاسمة خلال العشرين سنة الأخيرة من التاريخ الإيريتري.

ثمّة «بيئة مسمومة»، كما يصفها دان كونل، و«ثمّة حاجة إلى الإبلال من صدمة السنوات الأخيرة واستئناف المسيرة الطويلة إلى الديمقراطية الشعبية؛ ذلك أن أجهزة التوسّط وثقافة السرية التي تحكم الحياة السياسية يجب أن تتفكك، وأن يبرز تعبير جديد عن تنظيم الذات وينمو»[41].

تمثّلت الإخفاقات الأساس، على صعيد السياسة، في العجز عن إطلاق عملية تحوّل ديمقراطي. يقول كبرياب: «أخفقت الحكومة الإريترية، في معرض تشكيلها أمّة واحدة، في التحوّل من تنظيم عسكري لا مجال فيه للمعارضة، إلى الديمقراطية التي يمكن أن تحتضن المخالفين. وهذه النظرة كانت استمرارًا لثقافة عدم التسامح والحطّ من شأن 'الآخر' التي تطورت في أثناء حرب التحرير... وفي وقت حقق البلد فيه الاستقلال، غدا امتياز عدم المساءلة ثقافةً حصينة»[42].

لا بد من أن يؤخذ مثل هذه الأفكار في الاعتبار. ويتطلب مثل هذه الكتب مزيدًا من التأمل في ما يبدو أشبهَ بـ «حتميّة تنجم عن الكفاح الطويل الذي دام عقودًا، كما هي حال آخرين كثُر في أفريقيا». وهذا ما يجعل هذا التحليل مهمًا

(41) Connell, «Redeeming the Failed Promise,» p. 8.

(42) Kibreab, *Eritrea: A Dream Deferred*, pp. 187-188.

بالنسبة إلى دول أفريقية معاصرة أخرى، من منظور مقارن لا يدع مجالًا للشكّ في أهمية النقد الصريح. وهذا تمرين فكريّ نحن مهيّأون له، بوصفنا علماء سياسة عارفين. وحقيقة أن النقد يأتي هذه المرّة من أبطال تلك السنوات التي هي محلّ تساؤل تبقى محلّ تقدير كبير وأهمية بالغة. ويجب أن نُشير بوضوح إلى أن إريتريا ليست الدولة الأفريقية الوحيدة التي تحتاج إلى النقد الحادّ، وليست الوحيدة التي تعاني مثل هذه المشكلات، والأهمّ من ذلك أنها ليست الدولة الوحيدة التي تفتقر إلى الديمقراطية، ويغيب فيها احترام حقوق الإنسان؛ فإثيوبيا متورطة في مثل هذا، وقد نالها من النقد الشيء الكثير. ولا أودّ أن أشير هنا إلّا إلى تلك الأفكار المهمّة التي عبّر عنها مايميري ميناسيماي[43].

في نهاية هذه الدراسة، اسمحوا لي بأن أقتطف من أطروحة رفاييل روا التي سبق أن أشرت إليها، إريتريا: ولادة أمّة، إخفاق دولة؟: «إذا ما فكّرنا في الأمّة الإريترية من ناحية الفشل والانتصار، فإن ذلك لا ينطوي على حكم خارجي هو محلّ تساؤل دائم، بل ينطوي على تحليل لمستقبلها تبعًا للعوامل والوسائل والسياقات التي حددت ولادتها. أمّا بخصوص البنى الأيديولوجية التي أقامها الفاعلون الإريتريون الذين بنوا الأمّة، فإن ثمّة سؤالًا مهمًّا: هل الأمّة الإريترية، على الصعيد المفهوميّ، ظاهرة تاريخية مرتبطة بسنواتِ ما قبل الاستقلال أكثر منها بالسنوات السبع عشرة اللاحقة؟» (لاحظوا أن هذه الأطروحة كُتبت في عام 2009)[44].

وأنا أشاطر رفاييل روا هذه الأفكار.

هل ثمّة درس للمستقبل؟ إن من الأهمية بمكان أن تتّسم خطاباتنا بمزيد من النقد للدولة الإريترية. غير أن هذه الانتقادات الداخلية لم تغيّر، إلى الآن، من الأساس الجوهريّ لدولة الاستقلال الإريترية، ولا من طبيعتها الجوهرية.

---

(43) Maimire Mennasemay, «Preliminary Reflections on Ethiopian Democracy in the New Millennium,» *International Journal of Ethiopian Studies*, vol. 3, no. 2 (Winter- Spring 2008), pp. 49- 89.

(44) Roig, «L'Erythrée, naissance d'une nation,» p. 4 (My Translation).

المراجع

Books

Aldrich, Robert (ed.). *The Age of Empires*. New York: Thames and Hudson, 2007.

Aspen, Harald [et al.] (eds.). *Research in Ethiopian Studies: Selected Papers of the 16th International Conference of Ethiopian Studies, Trondheim, July 2007.* Wiesbaden: Harrassowitz, 2010. (Aethiopistische Forschungen; Bd. 72)

Bayart, Jean-François. *L'Etat en Afrique: La Politique du ventre*. Paris: Fayard, 1990. (L'Espace du politique).

_____. Stephen Ellis and Béatrice Hibou. *The Criminalization of the State in Africa*. Translated from the French by Stephen Ellis. [London]: International African Institute in Association with J. Currey, Oxford; Bloomington: Indiana University Press, 1999. (African Issues)

Bereket Habte Selassie. *The Crown and the Pen: The Memoirs of a Lawyer Turned Rebel*. Trenton, NJ: Red Sea Press, Inc., 2007.

_____. *Wounded Nation: How a Once Promising Eritrea Was Betrayed and its Future Compromised.* Trenton, NJ : Red Sea Press, 2011.

Bereketeab, Redie. *Eritrea: The Making of a Nation, 1890-1991*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2007.

_____. *State Building in Post-liberation Eritrea: Prospects, Potentialities and Challenges*. London: Adonis and Abbey Publishers Ltd., 2009.

Beyene, Taddese (ed.). *Proceedings of the Eighth International Conference of Ethiopian Studies, University of Addis Ababa, 1984*. 2 vols. Addis Ababa: Institute of Ethiopian Studies, 1988-1989.

Connell, Dan. *Building a New Nation: Collected Articles on the Eritrean Revolution (1983-2002)*. Introduction by Basil Davidson and Lionel Cliffe. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2004.

_____. *Conversations with Eritrean Political Prisoners*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2005.

_____. *Taking on the Superpowers: Collected Articles on the Eritrean Revolution, 1976-1982*. Introduction by Basil Davidson and Lionel Cliffe. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2003.

De Guttry, Andrea, Harry H. G. Post and Gabriella Venturini (eds.). *The 1998-2000 War between Eritrea and Ethiopia: An International Legal Perspective*. The Hague, The Netherlands: T. M. C. Asser Press; West Nyack, NY : Cambridge University Press [distributor], 2009.

Erlich, Haggai. *The Struggle over Eritrea, 1962-1978: War and Revolution in the Horn of Africa.* Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983. (Hoover International Studies)

Herbst, Jeffrey. *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000. (Princeton Studies in International History and Politics)

Iyob, Ruth. *The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism, 1941-1993.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995. (African Studies Series; 82)

Kibreab, Gaim. *Critical Reflections on the Eritrean War of Independence: Social Capital, Associational Life, Religion, Ethnicity and Sowing Seeds of Dictatorship.* Trenton, NJ: Red Sea Press, 2008.

_____. *Eritrea: A Dream Deferred.* Woodbridge, Suffolk, UK; Rochester, NY: James Currey; [Uppsala, Sweden]: Nordiska Afrikainstitutet, 2009. (Eastern Africa Series)

_____. *Refugees and Development in Africa: The Case of Eritrea.* Trenton, NJ: Red Sea Press, [1987].

Machalík, Tomáš, Kateřina Mildnerová and Jan Záhořík (eds.). *Viva Africa 2008: Proceedings of the IIIrd International Conference on African Studies, 25-26 April 2008.* Pilsen, CZ: University of Bohemia, Dept. of Anthropology and History, Faculty of Philosophy and Arts, 2008.

Markakis, John. *National and Class Conflict in the Horn of Africa.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987. (African Studies Series; 55)

Murtaza, Niaz. *The Pillage of Sustainablility in Eritrea, 1600s-1990s: Rural Communities and the Creeping Shadows of Hegemony.* Westport, CT: Greenwood Press, 1998. (Contributions in Economics and Economic History; no. 197)

Negash, Tekeste. *Eritrea and Ethiopia: The Federal Experience.* Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet ; New Brunswick, NJ : Transaction Publishers, 1997.

_____ *Italian Colonialism in Eritrea, 1882-1941: Policies, Praxis, and Impact.* Uppsala: [Uppsala University]; Stockholm: Distributor, Almqvist & Wiksell, 1987. (Acta Universitatis Upsaliensis. Studia Historica Upsaliensia; 148)

_____ and Kjetil Tronvoll. *Brothers at War: Making Sense of the Eritrean-Ethiopian War.* Oxford: J. Currey; Athens: Ohio University Press, 2000. (Eastern African Studies)

_____ and Lars Rudebeck (eds.). *Dimensions of Development with Emphasis on Africa: Proceeding from the Interdisciplinary Conference on Third World Studies, Uppsala, March 1994.* Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1995.

Pateman, Roy. *Eritrea: Even the Stones Are Burning*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 1990.

Sherman, Richard. *Eritrea: The Unfinished Revolution*. New York: Praeger, 1980.

Sishagne, Shumet. *Unionists and Separatists: The Vagaries of Ethio-Eritrean Relation, 1941-1991*. Hollywood, CA: Tsehai Publishers and Distributors, 2007.

Sorenson, John. *Imagining Ethiopia: Struggles for History and Identity in the Horn of Africa*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1993.

Taddia, Irma. *L'Eritrea-colonia, 1890-1952: Paesaggi, strutture, uomini del colonialismo*. Milano, Italy: F. Angeli, 1986.

_____ and Valeria Piergigli (eds.). *International Conference on African Constitutions: Bologna, November 26th-27th, 1998*. Torino: G. Giappichelli, 2000. (CISR / Centro italiano per lo sviluppo della ricerca; 20)

Yohannes, Okbazghi. *Eritrea: A Pawn in World Politics*. Gainesville: University of Florida Press, 1991.

Zewde, Bahru, Richard Pankhurst and Taddese Beyene (eds.). *Proceedings of the Eleventh International Conference of Ethiopian Studies: Addis Ababa, April 1-6, 1991*. 2 vols. [Addis Ababa]: Institute of Ethiopian Studies, Addis Ababa University, 1994.

Periodicals

Adam, Hussein M. «Formation and Recognition of New States: Somaliland in Contrast to Eritrea.» *Review of African Political Economy*: vol. 21, no. 59, March 1994.

Bereket Habte Selassie. «Italy and the Horn of Africa: Colonial Legacies and Challenges in the Age of Globalization.» *Northeast African Studies* (New Series): vol. 10, no. 3, 2003.

Cliffe, Lionel. «Book Review: *Eritrea: A Dream Deferred*, Gaim Kibreab.» *Leeds African Studies Bulletin*: no. 72, Winter 2010-2011.

Connell, Dan. «Redeeming the Failed Promise of Democracy in Eritrea.» *Race and Class*: vol. 46, no. 4, April 2005.

Dirar, Uoldelul Chelati. «Colonialism and the Construction of National Identities: The Case of Eritrea.» *Journal of Eastern African Studies*: vol. 1, no. 2, July 2007.

_____ and Richard Reid, «Experiencing Identities: Making and Remaking African Communities.» *Journal of Eastern African Studies*: vol. 1, no. 2, July 2007.

Gilkes, Patrick. «Eritrea: Historiography and Mythology.» *African Affairs*: vol. 90, no. 361, October 1991.

_____. «National Identity and Historical Mythology in Eritrea and Somaliland.» *Northeast African Studies*: vol. 10, no. 3, 2003.

Guazzini, Federica. «Guest Editor's Introduction: Historians and Histories of the Horn of Africa: Toward a Comparative View.» *Northeast African Studies* (New Series): vol. 10, no. 3, 2003.

Kameir, Elwathig. «Scenarios and Strategies for the Evolution of the New Sudan.» *New Sudan Vision* (*NSV*): no. 6, June 2008.

Markakis, John. «*Italian Colonialism in Eritrea, 1882-1941* by Tekeste Negash.» *Review of African Political Economy*: No. 44: *Ethiopia: 15 Years on*, 1989.

Mennasemay, Maimire. «Preliminary Reflections on Ethiopian Democracy in the New Millennium.» *International Journal of Ethiopian Studies*: vol. 3, no. 2, Winter- Spring 2008.

Muller, Tania. «Review: *Eritrea: A Dream Deferred* by Gaim Kibreab.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 48, no. 3, September 2010.

Negash, Tekeste. «Armed Struggle and Better Future: Dubious Connection.» *Africa Book Review*: vol. 6, no. 1, March 2010.

_____. «The Dilemma of Eritrean Identity and its Future Trajectories.» *Revista de Politica Internationala*: nos. 11-12, 2008.

_____. «Italy and its Relations with Eritrean Political Parties, 1948-1950.» *Africa* (Rome), vol. 59, nos. 3-4, Septembre-Decembre 2004.

Sorenson, John. «Discourse on Eritrean Nationalism and Identity.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 29, no. 2, 1991.

Taddia, Irma. «At the Origin of the State/Nation Dilemma: Ethiopia, Eritrea, Ogaden in 1941.» *Northeast African Studies*: vol. 12, nos. 2-3, 1990.

_____. «Il Corno d'Africa fra colonialismo, problemi dello Stato e conflitti.» *Africa* vol. 59, no. 1, 2004.

_____. «Modern Ethiopia and Colonial Eritrea.» *Aethiopica: International Journal of Ethiopian Studies*: vol. 5, 2002.

_____. «Post-Twentieth-Century Eritrea.» *Northeast African Studies* (New Series): vol. 5, no. 1, 1998.

Vezzadini, Elena. «Genealogies of Racial Relations: The Independence of South Sudan, Citizenship and the Racial State in the Modern History of Sudan.» *Bulletin of Concerned Africa Scholars (CAS)*: no. 86, November 2011.

Weldemichael, Awet T. «Eritrea's Unsuccessful Search for an 'African India': Diplomacy of Liberation and its Alternatives in the Horn of Africa.» *Journal of Modern African Studies* (forthcoming).

_____. «The Eritrean Long March: The Strategic Withdrawal of the Eritrean People's Liberation Front (EPLF), 1978–1979.» *Journal of Military History*: vol. 73, no. 4, October 2009.

_____. «Grand Strategies of Liberation in Eritrea and East Timor.» *Africa: Rivista trimestrale di studi e documentazione*: vol. 65, nos. 1-4, 2010.

Young, Crawford. «The End of the Post-Colonial State in Africa?: Reflections on Changing African Political Dynamics.» *African Affairs*: vol. 103, no. 410, 2004.

Zizzola, Daria. «Constraints of International Priorities over Somaliland: Arguments from the Health Policy.» *Northeast African Studies* (Forthcoming).

Thesis

Jacquin, Dominique. «Nationalism and Secession in the Horn of Africa: A Critique of the Ethnic Interpretation.» (Ph. D. Dissertation in International Relations, University of London, London School of Economics and Political Science, 1999).

Document

Roig, Raphaël. «L'Erythrée, naissance d'une nation, faillite d'un état.» (Travaux et documents; no. 2, Centre Français des études éthiopiennes, Université de Paris I, Paris, 2009).

الفصل السابع

إسرائيل والقرن الأفريقي - الانعكاسات والتدخّلات

محمود محارب

مقدّمة

تُعالج هذه الدراسة علاقات إسرائيل بدول القرن الأفريقي وتدخّلاتها فيها، خصوصًا علاقات إسرائيل بكل من إثيوبيا وإريتريا. وتتطرق الدراسة أيضًا، لكن باقتضاب، إلى تدخّل إسرائيل في كلٍّ من السودان واليمن في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

لم تكن إسرائيل، باعتبارها دولة صغيرة وحديثة التأسيس، تثير في العقدين الأولين من تأسيسها خشية الدول الأفريقية من أن تؤدي إقامة علاقات بها إلى فتح الباب أمام عودة الاستعمار إلى هذه الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال. وقد عرضت إسرائيل نفسها في أثناء الحرب الباردة طرفًا ثالثًا بين المعسكرين المتناحرين، لكن في حقيقة الأمر شكّل التدخّل الإسرائيلي في أفريقيا رأس حربة للدول الاستعمارية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية، ضد القضايا العربية والنفوذ السوفياتي في أفريقيا؛ إذ امتلكت إسرائيل بفضل المساعدات التي تلقتها من الدول الاستعمارية، جزءًا مهمًا ممّا كانت الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال والتأسيس تحتاج إليه. واستغلت حاجة كثير من

الدول الأفريقية إلى السلاح والتدريب على استعماله وصيانته والحاجة إلى تدريب جيوشها وأجهزتها الأمنية، علاوة على حاجتها إلى المساعدات التقنية في مجالات مختلفة، وخاصة في مجالي الزراعة والخدمات الطبية، باعتبارها وسيلة ناجعة للتغلغل في الدول الأفريقية. وكانت مشاريع إسرائيل في الدول الأفريقية ومساعداتها لها مُكلفة وفوق طاقة إسرائيل الاقتصادية، لذلك موّلت العديد من الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وألمانيا الغربية، الأغلبية العظمى من هذه المشاريع والمساعدات الإسرائيلية إلى الدول الأفريقية. علاوة على ذلك، موّلت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (C I A) نشاط إسرائيل التجسسي والأمني بهدف اختراق الدول الأفريقية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية[1].

تمكّنت إسرائيل بفضل الأهمية التي أولتها لعلاقاتها بالدول الأفريقية وبفضل التمويل الغربي لنشاطها في أفريقيا، من إقامة علاقات دبلوماسية مع الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية في العقدين الأولين من قيام إسرائيل. وما إن حل عام 1967 حتى كانت إسرائيل تُقيم علاقات دبلوماسية مع 33 دولة أفريقية من مجموع 41 دولة أفريقية مستقلة. أمّا مصر، الدولة العضو في منظمة الوحدة الأفريقية فقادت، خصوصًا بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 واحتلال إسرائيل جزءًا من الأرض المصرية، نشاطًا عربيًا مثابرًا من أجل التصدي للنشاط الإسرائيلي في الدول الأفريقية، وجذب الدول الأفريقية إلى الموقف المصري في ما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي، وحثّ الدول الأفريقية على قطع علاقاتها بإسرائيل. وتمخضت الجهود المصرية هذه عن قطع ثماني دول أفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في عام 1972. وبعد نشوب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، تعاظم عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل؛ ففي الفترة الممتدة بين 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 و12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، بلغ عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها 20 دولة، من بينها إثيوبيا. وقامت موريشيوس بالأمر نفسه

(1) Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why* (New York: Pantheon Books, 1987), pp. 39 – 42.

في عام 1976. ولم تحافظ على تلك العلاقات سوى جنوب أفريقيا وليسوتو والملاوي وسوازي لاند. وبعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979، شرع كثير من الدول الأفريقية في ثمانينيات القرن الماضي في إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وازداد هذا الأمر بعد مؤتمر مدريد في عام 1991 حتى شمل الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية.

أولًا: العلاقات الإسرائيلية – الإثيوبية

أثّرت مجموعة من العوامل المهمة في تعزيز علاقة إسرائيل بإثيوبيا، وفي بذل إسرائيل جهد حثيث ومستمر لتطوير هذه العلاقات، يُمكن إيجازها بالتالي:

– موقع إثيوبيا الجغرافي في القرن الأفريقي المطل على البحر الأحمر والمشرف على مضيق باب المندب. فقد كانت إثيوبيا حتى استقلال إريتريا في عام 1993 الدولة الوحيدة غير العضو في جامعة الدول العربية المطلة على شواطئ البحر الأحمر. وكانت إسرائيل وما زالت معنية بأن يظل هذا الشاطئ الإثيوبي ومن ثم الإريتري الطويل على البحر الأحمر، تابعًا لدولة غير عربية وصديقة لإسرائيل لئلا يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية[2]. علاوة على ذلك، كانت إسرائيل بأمسّ الحاجة إلى منفذ على البحر الأحمر، للحصول على الخدمات من موانئه لسفنها التجارية ولأسطولها الحربي، ولزيادة نفوذها في البحر الأحمر، خصوصًا في منطقة مضيق باب المندب ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إليها. وكانت إسرائيل تخشى من إمكانية إغلاق المضيق أمام سفنها، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى شل ميناء إيلات وإغلاق الطريق البحري أمام التجارة الإسرائيلية مع دول جنوب شرق آسيا، ودول ساحل شرق أفريقيا.

– أهمية دور إثيوبيا ومكانتها في القارة الأفريقية، وهذا ما سعت إسرائيل إلى تعزيزه بجعل إثيوبيا قوة مضادة لمصر ودورها في القارة الأفريقية؛ ففي

(2) أفنير ينيف، السياسة والاستراتيجية في إسرائيل (بوليطيكا فمشطار بيسرائيل) (تل أبيب: سفريات بوعليم، 1994)، ص 175.

سياق مساعي إسرائيل المحمومة لإضعاف دور مصر ونفوذها في أفريقيا، أكد شمعون بيريز رهان إسرائيل على مكانة إثيوبيا، وعلى دورها المتحالف معهم في التصدي للنفوذ والدور المصريين في أفريقيا. وذكر بيريز أن سياسة إسرائيل في ستينيات القرن الماضي سعت إلى «إنشاء مصر ثانية في أفريقيا، وهذا الأمر يعني العمل على تعزيز قوة إثيوبيا الاقتصادية والعسكرية باعتبارها قوة مضادة لمصر، الأمر الذي يُعطي الصراع في أفريقيا بُعدًا آخر»(3).

- شكّلت إثيوبيا حلقة مهمة في «حلف المحيط» الذي أقامته إسرائيل في مواجهة المشروع العربي الوحدوي النهضوي الذي قادته مصر بزعامة عبد الناصر، والذي شمل علاوة على إثيوبيا كلًا من تركيا وإيران والسودان.

- وجود يهود الفلاشا في إثيوبيا وسعي إسرائيل إلى تهجيرهم إليها، ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة.

- إثيوبيا هي مصدر المياه الأساس لنهر النيل الذي يحتل أهمية وجودية بالنسبة إلى مصر.

وقد تقاطعت السياسة الإسرائيلية تجاه إثيوبيا والقرن الأفريقي مع مجموعة من المفاهيم والثوابت في سياسة إثيوبيا، التي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

- الخشية الإثيوبية من تنامي الحركة القومية العربية، خصوصًا خلال المد الناصري، وما حمله من تأثير في مستقبل كلٍ من إقليمي إريتريا وأوغادين اللذين كانت إثيوبيا تتمسك بهما بقوة.

- كانت إثيوبيا تتمسك بمبدأ الحفاظ على منفذ لها على البحر الأحمر من خلال استمرار سيطرتها على إريتريا.

- الدعوة إلى الحفاظ على الوحدة الإقليمية للدول الأفريقية عامة وإثيوبيا

---

(3) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel; Setting, Images, Process* (New Haven: Yale University Press, 1972), p. 343.

خاصة، ومعارضة الانفصال على أسس قومية أو إثنية أو دينية، وتبنّي سياسة الوحدة الأفريقية على صعيد كل دولة، وعلى صعيد القارة الأفريقية.

- العمل على تطوير علاقات إثيوبيا بإحدى الدول العظمى، خصوصًا بالولايات المتحدة في حقبة حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي، وبالاتحاد السوفياتي في حقبة حكم منغستو هيلامريام.

ثانيًا: العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية في ظل «حلف المحيط»

اندفعت إسرائيل في منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى إقامة علاقات وطيدة بإثيوبيا على أرضية المصالح المشتركة بين الدولتين، خصوصًا مع شروع إسرائيل في بلورة «حلف المحيط»؛ ففي فترة الحرب الباردة، وفي سياق سعي إسرائيل الدؤوب إلى الانخراط في الاستراتيجيا الأميركية الخاصة بالشرق الأوسط والقيام بدور مهم ضمنها، بهدف مواجهة مصر وإفشال مشروعها النهضوي الوحدوي بقيادة الرئيس عبد الناصر، بلورت إسرائيل بقيادة رئيس الحكومة دافيد بن غوريون، في خمسينيات القرن الماضي، فكرة «حلف المحيط». وهدفت من وراء ذلك تشكيل حلف إقليمي غير رسمي وغير علني، يضم إضافة إليها ومشاركتها المحورية فيه، دول الحزام التي تحيط بالوطن العربي وهي: إيران وإثيوبيا والسودان وتركيا.

في إثر نجاح ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق، وما أثارته من خشية حقيقية في إسرائيل والولايات المتحدة وبقية الدول الغربية من إمكانية إسقاط بقية الأنظمة العربية الموالية للغرب وانتقال دولها إلى معسكر مصر، أرسل بن غوريون رسالة سرية مهمة للغاية إلى رئيس الولايات المتحدة آيزنهاور، في 24 آب/ أغسطس 1958[4]، شرح فيها قراءة إسرائيل للوضع الجديد الناشئ في الشرق الأوسط والمخاطر التي يمثّلها المشروع الناصري الوحدوي النهضوي على هذه المنطقة بأسرها، وعلى مصالح الدول الغربية في الشرق الأوسط

(4) دافيد بن غوريون، «رسالة إلى آيزنهاور،» في: دافيد بن غوريون: مختارات من وثائق الأرشيف (مفحار تعودوت أرخيون) (القدس: دولة إسرائيل، 1977)، ص 416 - 418

وأفريقيا، وأخبره فيها عن جهد إسرائيل في إقامة «حلف المحيط»، وطلب مساعدة أميركا في دعم هذا التوجّه الإسرائيلي.

أشار بن غوريون في رسالته أيضًا إلى أن القوات العسكرية التي أرسلتها بريطانيا إلى الأردن في عقب ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق لن تستطيع إنقاذ «بقايا العائلة الهاشمية في الأردن». وشكك في قدرة الجيش الأميركي الذي أرسلته أميركا إلى لبنان على «الحفاظ على استقلال لبنان فترة طويلة لأن أغلبية المسلمين يؤيدون ناصر، في حين أن المسيحيين منقسمون بشدة على أنفسهم». أمّا بخصوص مستقبل كلٍّ من السعودية وإمارات الخليج، فذكر بن غوريون أنه «غير آمن»، مضيفًا أن على الرغم من المناورات التي يقوم بها قادة العراق الجدد، «فإن العراق بات عمليًا تحت سيطرة ناصر». وأكد بن غوريون أنه إذا ما «سيطر ناصر» على المشرق العربي بمساعدة الاتحاد السوفياتي، فسيكون لذلك نتائج خطِرة على العالم الغربي تتمثل في التالي:

- لن تتمكن فرنسا من إيجاد حل مُرضٍ للمشكلة الجزائرية، وكذلك لن تنجح في الحفاظ على علاقات سليمة مع المَغرب وتونس.

- لن تستطيع ليبيا الحفاظ على استقلالها فترة طويلة، ولن تستطيع بريطانيا والولايات المتحدة الحفاظ على مواقعهما في ليبيا.

- قد تحدث في إيران ثورة موالية للشيوعية.

- سيصبح السودان منطقة مصرية وتحت النفوذ السوفياتي.

- سيصبح استقلال إثيوبيا في خطر، لأن «ناصر في الفترة الحالية يُحرّض ويُثير القلاقل ومشاعر الغبن في إريتريا وجيبوتي، وفي كلا الصومالين، وفي صفوف السكان المسلمين في إثيوبيا نفسها».

- سيتقدّم ناصر، بمساعدة الاتحاد السوفياتي، نحو تحقيق سياسته وتطلّعاته للسيطرة على «أفريقيا السوداء» كلها.

من أجل مواجهة ذلك كله، قال بن غوريون أيضًا في رسالته: «بدأنا بتعزيز علاقاتنا مع أربع دول تقع في محيط الشرق الأوسط هي: إيران والسودان وإثيوبيا وتركيا، بهدف إقامة سد منيع أمام التيار الناصري - السوفياتي القوي. وأستطيع الإشارة بارتياح إلى أن الخطوات التي أُجريت في هذا الاتجاه تكللت بالنجاح... هدفنا هو إقامة مجموعة من الدول التي ليست بالضرورة متحالفة رسميًا وعلنيًا، والتي تستطيع من خلال مساعدات متبادلة وجهد مشترك، الصمود أمام توسع الاتحاد السوفياتي بواسطة مصر، والتي يكون باستطاعتها إنقاذ استقلال لبنان وربما سورية أيضًا في الوقت المناسب. وتشمل هذه المجموعة دولة واحدة تتحدث اللغة العربية هي السودان، ودولتين مسلمتين لا تتحدثان اللغة العربية هما إيران وتركيا، ودولة مسيحية هي إثيوبيا ودولة إسرائيل». وأشار بن غوريون أيضًا إلى أن على الرغم من صِغَر إسرائيل ومحدودية مواردها المادية، فإن في إمكانها أن تقوم بدور مهم ينسجم مع الاستراتيجيا الأميركية ويخدم مصالح الدول الغربية بشكل ناجع. ففي حين توجد خشية معيّنة في كل دولة من «دول المحيط» من سيطرة الدول الكبرى عليها، فإن هذه الخشية غير قائمة في هذه الدول من إسرائيل، وذلك ناجم عن كون إسرائيل دولة صغيرة، وعن خصوصية وضعها في المنطقة. وقال إن إسرائيل أقامت فعلًا في الفترة الأخيرة علاقات صداقة وثقة مع قادة هذه الدول، الأمر الذي يُسهّل مهمة إقامة حلف المحيط. وأضاف أن في إمكان إسرائيل أن تقدم مساعدات مهمة إلى هذه الدول، خصوصًا في مجالات الأمن. معتبرًا أن «في إمكان الجيش الإسرائيلي أن يكون بمنزلة مدرسة مفيدة للقوات المسلحة التي يجري تطويرها في هذه الدول»، علاوة على مساعدات تقنية وعلمية ومساعدات في مجالات الأبحاث والزراعة والتعليم. وطلب بن غوريون من آيزنهاور أن تدعم أميركا دول «حلف المحيط» سياسيًا وماليًا وأخلاقيًا، وأن تُخبرها أنها تدعم الجهد الإسرائيلي في إقامة «حلف المحيط». وعبّر بن غوريون عن قناعته بأن ذراع الحلف الشمالية، المكوّنة من تركيا وإيران وإسرائيل، وذراعه الجنوبية المشكّلة من إثيوبيا والسودان، «تستطيع الحد من توسع ناصر والهيمنة السوفياتية التي تأتي في أعقابه، بمساعدتك،

سيدي الرئيس، نستطيع إنقاذ الحرية في هذه المنطقة الحيوية من الشرق الأوسط، وفي عدد من الدول الناطقة بالعربية في شمال أفريقيا أيضًا. وإذا تم تأمين جناحي المنطقة، فإنه يسهل بلورة مقاومة لتغلغل كلٍّ من ناصر والاتحاد السوفياتي في باقي أجزاء الشرق الأوسط»[5].

في سياق سعي إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها بإثيوبيا وتطويرها وتحريضها ضد مصر، أرسل بن غوريون رسالة سرية مهمة إلى إمبراطور إثيوبيا هيلاسيلاسي، في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر 1958، تمحورت معظم سطورها حول التحريض ضد مصر والرئيس عبد الناصر، حيث ذكر أن الخطر يتعاظم في أن تزيد «المجموعة العسكرية» الحاكمة في مصر من جهدها لبسط نفوذها على الدول المجاورة لضعضعة استقلالها. وأضاف بن غوريون أن هذا الخطر لا يزال قائمًا على الرغم من الموقف المؤثر الذي اتخذه رئيس تونس ضد تطلعات عبد الناصر، وعلى الرغم من التحسن في استقرار نظام عبد الكريم قاسم في العراق، وعلى الرغم أيضًا من ازدياد الإدراك في الولايات المتحدة وبريطانيا وإيران وتركيا للمخاطر الكامنة في سياسة الرئيس عبد الناصر. ووصل في رسالته إلى مساعدة الاتحاد السوفياتي مصر في بناء السد العالي، فقال: «إن المساعدة الأوّلية التي وعد أن يُقدّمها الاتحاد السوفياتي إلى رئيس مصر لبناء سد أسوان تُشكّل خطرًا يتعاظم على الدول الأفريقية القريبة من مصر. وللأسف لا يوجد وعي كافٍ لحقيقة أن النيل ليس نهرًا تابعًا لمصر وحدها، لكن النيل قبل كل شيء هو نهر إثيوبي وسوداني. وأصدرت تعليماتي إلى جميع ممثلينا في الخارج لإبلاغ هذه الحقيقة المهمة إلى جميع الحكومات، وإلى الرأي العام». واستطرد بأن من الضروري حشد الجهد والموارد الممكنة كلها من أجل «إيقاف توسع كلٍّ من ناصر والشيوعية الدولية التي يُشكل ناصر ركيزتها الأساسية». ومن ناحية أخرى، يجب «دعم وتعزيز تطوّر الدول التي يتآمر ناصر ضد استقلالها». وأردف بن غوريون قائلًا: «إنني أسمح لنفسي بأن أُعبّر عن تقديري العميق لجهودك الناجحة، جلالة الإمبراطور، في رص صفوف وتوحيد

(5) المصدر نفسه.

قادة حزب الأمة الذين يُعبّرون عن، ويُمثلون استقلال السودان. وعبّرتُ عن رأيي بهذا الأمر، في رسالتي إلى سيادة رئيس حكومة السودان عبد الله خليل». ثم ذكر بن غوريون أنه استمع برضى كبير، من القادة العسكريين الإسرائيليين عن التقدم الذي أحرزه «ضباط جلالتكم الذين جاءوا إلى إسرائيل للتدريب على حرب الكوماندوز»، وأعرب عن قناعته وأمله بأن تزداد في المستقبل مثل هذه الخطط المشتركة(6).

أولت إسرائيل أهمية قصوى لـ «حلف المحيط» الذي بدأت خيوطه الأولى تتشكّل في إسرائيل منذ أواسط خمسينيات القرن الماضي، وبذلت جهدًا كبيرًا في إنشائه وتعزيزه بسريّة تامة. ووصف كاتب سيرة بن غوريون المؤرخ الإسرائيلي ميخائيل بار زوهار عملية إنشاء «حلف المحيط» بالكلمات التالية: «إن مصطلحات «تحت جنح الظلام» و«بمنتهى السريّة» و«منظمة أشباح» ليس فيها مبالغة. إذ زار مبعوثو إسرائيل دول المحيط بسرية تامة وبأسماء مستعارة وتحت أغطية مختلفة وجوازات سفر مزوّرة. وشارك في ذلك مبعوثون خاصون وخبراء وكبار الموظفين»(7). وفي سياق هذا الجهد زار مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى إثيوبيا، بُعَيد العدوان الثلاثي على مصر، واجتمع إلى الإمبراطور هيلاسيلاسي ومسؤولين إثيوبيين آخرين. وتمخضت هذه الزيارة عن وضع خطة تعاون واسعة بين إسرائيل وإثيوبيا، احتل فيها التعاون العسكري والأمني بين الدولتين الصدارة. واتفق الجانبان وفق هذه الخطة على قيام إسرائيل بتدريب الجيش الإثيوبي وتزويده ببعض الأسلحة، وتدريب كوادر إثيوبية في إسرائيل في مجالات مختلفة. وسمحت إثيوبيا لإسرائيل في مقابل ذلك باستخدام موانئها على البحر الأحمر(8).

من ناحية ثانية، أقامت إسرائيل وإثيوبيا علاقات دبلوماسية بينهما على

---

(6) دافيد بن غوريون، «رسالة إلى الإمبراطور هيلاسيلاسي»، في: دافيد بن غوريون: مختارات من وثائق الأرشيف، ص 418 - 419.

(7) ميخائيل بار - زوهار، دافيد بن غوريون، 3 ج (تل أبيب: عام عوفيد، 1977)، ج 3، ص 1321.

(8) ينيف، ص 175.

المستوى القنصلي في نهاية عام 1956، بعد العدوان الثلاثي على مصر. وفي عام 1963 رفعت إسرائيل مستوى تمثيلها في إثيوبيا إلى مستوى السفارة، في حين حافظت إثيوبيا على بعثتها الدبلوماسية في إسرائيل على مستوى القنصلية، وذلك خشية إثارة ردات الفعل العربية.

في بداية الستينيات من القرن الماضي، باتت إثيوبيا أكثر حاجة إلى المساعدات العسكرية الإسرائيلية، وإلى ترقية علاقاتها مع إسرائيل لجملة من الأسباب، أبرزها:

- تفاقم المسألة الإريترية وتأسيس جبهة التحرير الإريترية (ELF) في القاهرة من لاجئين سياسيين إريتريين، وهي التي ما لبثت أن شرّعت في أيلول/ سبتمبر 1961 الكفاح المسلح، بدعم مصري عسكري محدود، ضد إثيوبيا من أجل نيل استقلال إريتريا.

- حصول الصومال على استقلاله في عام 1960 ومطالبته بإقليم أوغادين الذي اعتبرته كلٌّ من إثيوبيا والصومال جزءًا من أراضيها.

- نشوب الثورة اليمنية في أيلول/ سبتمبر 1962 وتأسيس الجمهورية اليمنية، وإرسال قوات عسكرية مصرية محدودة دعمًا لثورة اليمن، ما لبث عديدها أن ازداد حتى وصل إلى 70 ألف جندي.

- تعاظم نفوذ الحركة القومية العربية وشعبيتها بزعامة عبد الناصر في الوطن العربي وفي أفريقيا، وازدياد دور مصر وتأثيرها في القرن الأفريقي وإثيوبيا، الأمر الذي أقلق القيادة الإثيوبية وأثار خشيتها من أن يتشكل ائتلاف مصري - يمني - إريتري - صومالي ضد إثيوبيا، فتقوم مصر بتقديم دعم جدي إلى كلٍ من جبهة التحرير الإريترية والصومال، وهو ما قد يؤدي إلى انفصال كلٍ من إريتريا وأوغادين عن إثيوبيا. وعلى الرغم من حرص مصر وإثيوبيا على الحفاظ على علاقات جيدة بينهما، وسعيهما إلى عدم استعداء بعضهما بعضًا، وعلى الرغم من أن مصر أوقفت في عام 1963 دعمها المحدود لجبهة تحرير

إريتريا، فقد ظلت القيادة الإثيوبية قلقة من النفوذ المصري في منطقة القرن الأفريقي، وفي داخل إثيوبيا نفسها. ووصف أحد الوزراء الإثيوبيين جانبًا من هذا القلق الذي كان سائدًا في تلك الفترة في صفوف النخبة الإثيوبية الحاكمة، فذكر أنه عندما وصل الرئيس عبد الناصر إلى أديس أبابا للمشاركة في افتتاح المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، «جاء مئات الآلاف من الإثيوبيين، وكثيرون منهم مشيًا، إلى المطار لاستقباله، وفوجئت السلطات الإثيوبية التي كانت معرفتها بمشاعر مواطنيها محدودة للغاية مفاجأة كلية. ولا يزال صوت هتافهم المرتفع كالرعد: 'ناصر ناصر'، يدق في آذان رجال الشرطة وأفراد الجيش الإثيوبي الذين كانوا هناك»[9].

كانت العوامل المذكورة أعلاه وراء سعي إثيوبيا إلى الحصول على المساعدات العسكرية الإسرائيلية. وكانت إسرائيل تنتظر هذه الفرصة من أجل تعزيز علاقاتها وتحالفها مع إثيوبيا في سياق استراتيجية «حلف المحيط». وفي هذا السياق، أرسل الجيش الإسرائيلي في أوائل الستينيات من القرن الماضي خبراء ومستشارين عسكريين، ووصل عددهم في منتصف الستينيات إلى أكثر من مئة خبير ومستشار، للقيام بمهمات مختلفة في إثيوبيا، وفي مقدمها تدريب الجيش الإثيوبي. وأوكل الجيش الإثيوبي إلى أولئك الخبراء الإشراف على كل نظام التدريب في الجيش الإثيوبي، بما في ذلك الإشراف على «كلية القيادة والأركان». ووصل عمق التدخّل العسكري الإسرائيلي في الجيش الإثيوبي إلى درجة متقدمة، حيث قامت قيادته باستشارة الخبراء العسكريين الإسرائيليين في كل أمر عسكري يتعلق بالحرب ضد حركات التحرر في إثيوبيا، وخاصة ضد الثورة الإريترية التي بدأت الكفاح المسلح من أجل استقلال إريتريا في أيلول/ سبتمبر 1961. علاوة على ذلك، عمل الخبراء العسكريون الإسرائيليون جنبًا إلى جنب مع قادة الفرق والألوية في الجيش الإثيوبي في مختلف المناطق الإثيوبية، ولا سيما في إريتريا[10]. وأشرف الجنرال يتسحاق رابين، منذ بداية

---

(9) Hagai Erlikh, *Ethiopia and the Middle East* (Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1994), p. 139.

(10) ينيف، ص 176.

ستينيات القرن الماضي، وذلك قُبيل توليه منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وفي أثناء توليه ذلك المنصب، على تطوير العلاقات العسكرية بين إسرائيل وإثيوبيا. وأورد رابين في مذكّراته أن العلاقات بينهما «تطوّرت تدريجًا ووصلت إلى ذروتها عندما أخذنا على عاتقنا المسؤولية عن كل نظام التدريب العسكري في إثيوبيا، بما في ذلك كلية القيادة والأركان. واستشارنا الإثيوبيون في كل قضية عملياتية مرتبطة بحربهم». وأضاف: «لكي أستطيع توجيههم بشكل صحيح، تجوّلت في المناطق كلها - في إريتريا وأسمرا ومصوع، وعلى طول الحدود السودانية مع إريتريا، وفي مساحات واسعة من أوغادين وهرر وجيجيه وجنجا. وعرفت شخصيًا جميع قادة الفرق والجيوش...»[11].

ثالثًا: إحباط انقلاب ضد الإمبراطور

أقام «الخبراء العسكريون» الإسرائيليون في إثيوبيا علاقات واسعة ومُتشعّبة مع مختلف قيادات الجيش الإثيوبي. ولم تكن مصادفة أن يطلب الإمبراطور هيلاسيلاسي مساعدة إسرائيل عندما اغتنم قادة عسكريون إثيوبيون فرصة غيابه عن إثيوبيا وقاموا بمحاولة انقلاب ضده لاستلام السلطة. ففي 14 كانون الأول/ ديسمبر 1960 قامت وحدات من الجيش الإثيوبي بانقلاب عسكري، عندما كان الإمبراطور هيلاسيلاسي على متن طائرته في طريقه إلى زيارة البرازيل. واستولى الجيش الإثيوبي على قصره وعلى المرافق المهمة في الدولة. وما إن علم الإمبراطور بخبر الانقلاب ضده، عندما هبطت طائرته في البرازيل، حتى أقفل عائدًا إلى أفريقيا. وفي طريق عودته توقف في عواصم أفريقية عدة. لم يكن يعلم مدى نجاح الانقلاب ضده، ومدى إحكام سيطرة قادة الانقلاب على كامل مناطق إثيوبيا. وكان بأمسّ الحاجة وبأسرع وقت، إلى معلومات دقيقة لمعرفة هل من مناطق

---

(11) إسحاق رابين، مذكرات خدمة (بنكاس شيروت) (تل أبيب: سفريات معاريف، 1979)، ج 1، ص 103.

إثيوبية لم يسيطر عليها الانقلابيون بعدُ، وهل من قوات عسكرية لا تزال موالية له؟ ومن أجل استجلاء حقيقة الأمر، توجّه عندما حطت طائرته في ليبيريا إلى السفارة الإسرائيلية فيها وطلب مساعدة إسرائيل في توضيح حقيقة الوضع في إريتريا، وكذلك طلب منها إعلام أنصاره في الجيش الإثيوبي المرابطين في إثيوبيا أنه سيصل إليهم قريبًا. وضعت هذه الطلبات إسرائيل في حرج، إذ اتضح لها سريعًا أن كثيرين من القادة المهمين في الانقلاب العسكري كانوا من أصدقائها الحميمين، فأين تكمن مصلحتها؟ هل تستجيب لطلب الإمبراطور وتُعرّض بذلك أصدقاءها من قادة الانقلاب لخطر الموت أم ترفض مساعدته؟ وحسم رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن غوريون هذا الأمر بأن أصدر تعليماته بمساعدة الإمبراطور، فقام الإسرائيليون بإخباره حقيقة الوضع في إثيوبيا، الذي كانت إسرائيل مُطّلعة عليه بدقة من خلال «مستشاريها العسكريين» واستخباراتها هناك. فعاد الإمبراطور إلى الحبشة وتمكّن من تنظيم قوات أنصاره وأحبط الانقلاب واستعاد السلطة، وأُلقي القبض على قادة الانقلاب وأُعدم عدد كبير منهم، وكان من بينهم بعض أصدقاء إسرائيل[12].

لم تكن هذه المرة الوحيدة التي ساعدت فيها إسرائيل في إنقاذ حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي من محاولة انقلاب عسكري ضده؛ إذ ذكر الجنرال متياهو بيليد أن المستشارين العسكريين الإسرائيليين في الجيش الإثيوبي والمؤسسة الأمنية أنقذوا هيلاسيلاسي ثلاث مرات من محاولات انقلاب عسكرية ضده[13].

رابعًا: مركز للتجسس على العرب وأفريقيا في أديس أبابا

شكلت أديس أبابا مركزًا مهمًا لنشاط إسرائيل التجسسي والاستخباري، ليس فقط في داخل إثيوبيا وإنما أيضًا وأساسًا في نشاطها الاستخباري

(12) بار - زوهار، ص 1331 - 1332.

(13) Beit-Hallahmi, p. 52.

والتجسسي في القارة الأفريقية وفي الدول العربية. استعملت إسرائيل في نشاطها ذاك وسائل متعددة وأغطية مختلفة؛ فمثلًا أقامت في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي شركة تجارية تحت اسم «إنكودا» متخصصة بتصدير لحوم الأبقار الإثيوبية، لكن الشركة شكّلت في الوقت نفسه غطاء وواجهة لنشاط جهاز الموساد الإسرائيلي التجسسي في أفريقيا والدول العربية. وكشف أحد مديري هذه الشركة السابقين لصحيفة يديعوت أحرونوت أن شركة «إنكودا كانت بمنزلة محطة للاستخبارات الإسرائيلية في أفريقيا. كان لدينا أسلحة كثيرة، وشكّلنا غطاءً. وكان هناك بعثة أمنية كبيرة، وقام أفراد هذه البعثة بالاتصال بعملائهم في الدول العربية من خلالنا. كنّا غطاء لنشاط الموساد. وعندما كانوا يريدون إرسال شخص إلى إحدى الدول العربية كانوا يُرسلونه من خلالنا»[14].

احتلت المسألة الإريترية مكانة مهمة للغاية في علاقات إسرائيل مع إثيوبيا، وشكّلت هذه المسألة أرضية صلبة للدعم العسكري الإسرائيلي من أجل الحفاظ على إريتريا تحت الحكم الإثيوبي؛ إذ كانت إسرائيل تُعارض بشدة استقلال إريتريا لخشيتها من أن تصبح شواطئ البحر الأحمر كلها مغلقة أمامها. وساهمت إسرائيل مساهمة فاعلة بدعم الجيش الإثيوبي في قمع الثورة الإريترية، حيث عمل الخبراء العسكريون الإسرائيليون في إريتريا جنبًا إلى جنب مع الجيش الإثيوبي، وأنشأوا له في الستينيات وحدات كوماندوس عسكرية خاصة ونظموها ودربوها حتى بلغ عدد أفرادها 3200 عنصر، واختصت بمواجهة حرب العصابات. وأسسوا كذلك وحدات «حرس الحدود» في الجيش الإثيوبي، وزوّدوها بالأسلحة الحديثة، هي ووحدات الكوماندوس، لمواجهة ثوار إريتريا[15].

---

(14) المصدر نفسه.

(15) Fred Halliday and Maxine Molyneux, *The Ethiopian Revolution* (London: Verso Editions, 1981), p. 232, and Ḥagai Erlikh, *The Struggle over Eritrea, 1962-1978: War and Revolution in the Horn of Africa*, Hoover International Studies (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983), p. 58.

من المهم الإشارة إلى أن في حين هدأت الحدود الإسرائيلية - العربية في العقد الممتد بين عامي 1957 و1967، فإن المواجهة بين إسرائيل ودول القلب العربية، خصوصًا ضد مصر ومشروعها الوحدوي النهضوي، اشتعلت في كثير من المواقع على أطراف الوطن العربي وفي داخله أيضًا. ففي هذه الفترة «الهادئة» ظاهريًا والحافلة بالمواجهات والصراعات الساخنة بين الجانبين، أقامت إسرائيل «حلف المحيط»، ونشطت في بث الروح في «حلف الأقليات» بينها وبين «الأقليات الإثنية والقومية والدينية» في داخل الوطن العربي، ضد المشروع العربي الوحدوي الذي كانت تقوده مصر بزعامة عبد الناصر. ليس هنا المجال المناسب للتعمق أكثر بشأن نشاط إسرائيل في «حلف الأقليات» في تلك الفترة، لكن تكفي الإشارة إلى أن إسرائيل وإيران زوّدتا، في عام 1958، أي خلال الحرب الأهلية في لبنان، قوات الرئيس اللبناني كميل شمعون بالأسلحة الإسرائيلية والإيرانية عن طريق الحدود الإسرائيلية - اللبنانية[16]. علاوة على ذلك، أقامت إسرائيل في عام 1963 علاقات مع الحركة الكردية في العراق سرعان ما توطدت كثيرًا، وقامت إسرائيل بمد هذه الحركة بالسلاح والخبراء العسكريين، وأنشأت مركزًا ثابتًا لجهاز الموساد في كردستان العراق في عام 1965[17].

في سياق النشاط الإسرائيلي ضد مصر ومشروعها الوحدوي العربي، طوّرت إسرائيل علاقاتها مع قيادة حزب الأمة السوداني، ومع الحكومة السودانية للعمل ضد مصر والأحزاب السودانية التي دعت إلى وحدة وادي النيل، وإلى علاقات وحدوية مع مصر، في الفترة الممتدة بين عامي 1954 و1958. وقامت إسرائيل أيضًا منذ ستينيات القرن الماضي بتقديم الدعم

---

(16) رؤوفين إرليخ، في الشرك اللبناني (بسيفيخ هالفنون) (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2000)، ص 488- 489.

(17) شاؤول شاي، محرر، المواجهة العراقية - الإسرائيلية، 1948- 2000 (هاعيموت هاعيراقي - هايسرائيلي) (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2002)، ص 119.

العسكري إلى حركة التمرد في السودان[18]. وفي منتصف الستينيات أيضًا تدخلت في حرب اليمن، وقدّمت دعمًا عسكريًا مهمًا إلى قوات الإمام البدر.

خامسًا: التدخّل الإسرائيلي في حرب اليمن

ثار قلق شديد في إسرائيل بفعل ثورة أيلول/ سبتمبر 1962 في اليمن وإطاحة نظام الإمام البدر، بدعم واضح من مصر مرفق بوجود عسكري مصري واسع في اليمن واعتراف أغلبية دول العالم بالنظام الجمهوري الجديد. ويتبيّن ذلك بوضوح من التوجيه الذي أرسله أهرون ياريف، نائب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في إسرائيل (أمان)، إلى الملحقين العسكريين الإسرائيليين في عواصم الدول المهمة في العالم. وقد عبّر ذلك الجهاز عن خشيته من أن يدفع إسقاط النظام الملكي في اليمن في اتجاه إسقاط أنظمة ملكية في دول أخرى مثل العربية السعودية والأردن وإيران، وهو ما «يقود إلى إضعاف مكانة إسرائيل في المنطقة». علاوة على ذلك، حذّر هذا الجهاز من إمكانية اكتساب مصر موطئ قدم دائمًا في اليمن، وهو ما يُمكّنها من بناء قواعد عسكرية هناك، وبالتالي إحكام سيطرتها على مضيق باب المندب[19].

أجرت إسرائيل في عام 1964 اتصالات بالإمام البدر، نتج منها عقد اتفاق بينها وبينه، قامت بموجبه بتزويد قواته بالسلاح والذخيرة، علاوة على المساعدات الإعلامية والسياسية التي كانت تقدمها في المحافل الدولية،

---

(18) للمزيد من التفاصيل بشأن علاقات إسرائيل بحزب الأمّة السوداني والحكومة السودانية في الخمسينيات، ودعم إسرائيل حركة التمرد في جنوب السودان منذ الستينيات، انظر: محمود محارب، «التدخل الإسرائيلي في السودان،» في: إجلال رأفت [وآخرون]، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. كما نُشر مقال: «التدخل الإسرائيلي في السودان»، في حزيران / يونيو 2011، على الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/d95fc031-ac32-436b-b1d9-0ebd57aadbc9>.

(19) أرشيف الدولة (دولة إسرائيل)، «ملف حيتس/ 2135،» توجيه من أهرون ياريف، تاريخ 1962/11/5.

خصوصًا في واشنطن ولندن. وبناء على الاتفاق المذكور، قامت إسرائيل بتزويد قوات الإمام بكميات كبيرة من الأسلحة المتطورة. ففي الفترة الممتدة بين آذار/ مارس 1964 وأيار/ مايو 1966، نقلت طائرة نقل إسرائيلية كبيرة، أُعدّت خصيصًا لهذا الغرض، أربع عشرة شحنة من الأسلحة والذخيرة من إسرائيل وأنزلتها بالمظلات إلى مناطق سيطرة قوات البدر.

سادسًا: العلاقات الإسرائيلية بنظام منغستو

بعد تعرّض إثيوبيا لموجة من الاضطرابات استمرت أشهرًا طويلة، نجح انقلاب عسكري قام به الجيش الإثيوبي في إسقاط حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي في أيلول/ سبتمبر 1974. ووصلت إلى سدة الحكم في إثيوبيا قيادة عسكرية جماعية سرعان ما برز من بين صفوفها الضابط منغستو هيلامريام الذي تمكّن من الاستفراد بالحكم منذ بداية عام 1977 من طريق قيامه باغتيال أو إعدام عدد كبير من منافسيه على السلطة. وبعد إطاحة حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي بفترة قليلة، غيّرت إثيوبيا تحالفاتها الدولية وأخذت تتجه نحو الاتحاد السوفياتي، فحل التحالف معه مكان التحالف مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه جرت تغييرات في المنطقة على صعيد التحالفات الدولية؛ إذ انهت مصر - بقيادة السادات - تحالفها مع الاتحاد السوفياتي لتتحالف مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، غيرت مبادرة السادات وتوقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل وجه التناقضات والصراعات في المنطقة، وانعكس ذلك جليًا في القرن الأفريقي.

عززت إثيوبيا تحالفها مع الاتحاد السوفياتي عشية الحرب الصومالية - الإثيوبية التي بادر الصومال إلى شنها في تموز/ يوليو 1977، واستمرت حتى آذار/ مارس 1978. وتمكّنت إثيوبيا بفضل القوات العسكرية الكوبية والمساعدات التي حصلت عليها من الاتحاد السوفياتي من صد الهجوم الصومالي وإخراج القوات الصومالية من إقليم أوغادين. لكن في مقابل انتصارها هذا، فشلت في مواجهة الثورة الإريترية التي ازدادت قوةً في أواسط

سبعينيات القرن الماضي، وأخذت زمام المبادرة في عملياتها العسكرية ضد الجيش الإثيوبي محققة نجاحًا مهمًا، وباتت تسيطر على أغلبية أراضي إريتريا. إزاء هذا الوضع وفي هذه المرحلة الدقيقة من التحول في تحالفات إثيوبيا على الساحة الدولية، توجّهت إثيوبيا إلى إسرائيل في عام 1975 وطلبت منها مساعدات عسكرية من أجل قمع الثورة الإريترية. وعلى الرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، استجابت إسرائيل إلى هذا الطلب وزوّدتها في الفترة الممتدة بين عامي 1975 و1978 بالأسلحة والذخيرة التي شملت قطع غيار لطائرات ف - 5 الأميركية والصواريخ وقنابل النابالم. علاوة على ذلك، عاد عشرات الخبراء العسكريون الإسرائيليون إلى إثيوبيا في عام 1975، وقاموا بتدريب وحدات في الجيش الإثيوبي، كان من بينها وحدة خاصة زاد عددها على 400 عسكري استفاد منها منغستو في صراعه على السلطة ضد زملائه في الجيش، حيث ضمن ولاء عناصرها له باختياره العناصر القيادية في هذه الوحدة من بين الموالين له شخصيًا، عندما باشر الخبراء الإسرائيليون بتدريبها[20]. كانت هذه المساعدات الإسرائيلية العسكرية مهمةً بالنسبة إلى إثيوبيا. ووفق أحد أهم المتخصصين الإسرائيليين بحوادث إثيوبيا وتاريخها، لم يكن التدخّل الإسرائيلي والمساعدات الإسرائيلية لإثيوبيا في الفترة 1975-1978 أقل أهمية من المساعدات والتدخل الإسرائيلي فيها أواخر ستينيات القرن الماضي[21]. حصلت إسرائيل في مقابل هذه المساعدات العسكرية على تسهيلات لأسطولها الحربي في كثير من الموانئ والجزر في البحر الأحمر التي كانت تحت السيطرة الإثيوبية، مثل جزر حالب وفاطمة وميناء أصعب ودهلك[22]. كذلك، وافقت إثيوبيا في بداية عام 1978 على صفقة بينها وبين إسرائيل سمحت وفقها بهجرة مواطنيها اليهود الفلاشا الإثيوبيين إلى إسرائيل في مقابل حصولها على السلاح منها. وبناء على هذه الصفقة، قامت إسرائيل بإرسال شحنات من الأسلحة والذخيرة في طائرتي شحن،

---

(20) Erlikh, *The Struggle over Eritrea*, p. 104.

(21) المصدر نفسه، ص 103.

(22) المصدر نفسه، ص 104.

كانتا تُفرغان حمولتهما العسكرية في مطار أديس أبابا وتعودان إلى تل أبيب وعلى متن كل منهما مئة من المهاجرين اليهود الفلاشا الإثيوبيين. واستمرت هذه الصفقة تعمل فترة قصيرة، لكن بعد اعتراف وزير الخارجية الإسرائيلية موشيه ديان بأن إسرائيل تزوّد إثيوبيا بالسلاح، في إجابته عن سؤال يتعلق بهذا الأمر في مؤتمر صحافي في بداية شباط/ فبراير 1978، قام الرئيس الإثيوبي منغستو تحت ضغط الاتحاد السوفياتي، بوضع حد لهذه الصفقة، فأوقف هجرة اليهود الفلاشا، وأنهى استيراد السلاح من إسرائيل وطرد الخبراء العسكريين الإسرائيليين من إثيوبيا[23]. ولم يدم قطع هذه العلاقات فترة طويلة، فقد عادت الدولتان وجددتا علاقاتهما العسكرية السرية في عام 1983، وقامت إسرائيل ببيع إثيوبيا أسلحة سوفياتية الصنع كانت قد غنمتها خلال اجتياحها لبنان عام 1982. وما إن حل عام 1985 حتى عاد إلى إثيوبيا الخبراء العسكريون الإسرائيليون لتدريب الجيش الإثيوبي[24].

سابعًا: «عملية موشيه» لتهجير اليهود الإثيوبيين

عصفت باليهود الفلاشا الإثيوبيين، مثل غيرهم من مواطني إثيوبيا، الأوضاع الاقتصادية القاسية نتيجة الحرب والصراعات العسكرية الداخلية، وانتشار الجفاف في مناطق إثيوبية واسعة. ترافق سوء أوضاع الفلاشا مع ازدياد اهتمام إسرائيل بهم في أواسط سبعينيات القرن الماضي، بغرض تهجيرهم إليها في ضوء تلاشي الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في تلك الفترة. وفي هذا السياق، اعترف الحاخام الأكبر لليهود الشرقيين والحاخام الأكبر لليهود الغربيين في إسرائيل بيهودية هؤلاء الفلاشا أول مرة في عام 1974، وأقرت المؤسسة الدينية اليهودية الرسمية بأنهم ينتمون إلى «سبط دان» المفقود. وقد استغلت إسرائيل أوضاع اليهود الفلاشا الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وأرسلت سرًا، بعد حصولها على غض نظر السلطات

(23) يوسي ملمان ودان رفيف، جواسيس غير كاملين (مرغليم لو موشلميم) (تل أبيب: سفريات معاريف، 1990)، ص 198.

(24) Beit-Hallahmi, p. 53.

الإثيوبية عن نشاطهم، عشرات الشباب من اليهود الفلاشا الذين كانوا قد هاجروا إلى إسرائيل قبل فترة وجيزة، إلى إثيوبيا لحض اليهود الفلاشا على مغادرة إثيوبيا إلى السودان، مقدمة لتهجيرهم من هناك إلى إسرائيل[25]. وعند وصول أعداد كبيرة من اليهود الفلاشا الإثيوبيين إلى السودان، أجرى قادة الموساد والـ CIA اتصالات مكثفة برئيس السودان جعفر النميري لنقلهم إلى إسرائيل في «عملية موشيه». ووافق النميري على العملية في مقابل حصوله على رشوة دسمة من الموساد، فنُقل اليهود الفلاشا الإثيوبيون من الخرطوم إلى بروكسل، ومن ثم مباشرة إلى تل أبيب في 35 رحلة جوية، في الفترة الممتدة بين 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 والأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير 1985[26].

ثامنًا: إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وإثيوبيا

بعد وصول غورباتشوف إلى سدة الحكم، أخذ الاتحاد السوفياتي يُغيّر تدريجًا من سياساته الداخلية والخارجية، وخاصة في ما يتعلق بالمساعدات العسكرية والمالية التي كان الاتحاد السوفياتي يقدمها إلى حلفائه من دول العالم الثالث في سياق الحرب الباردة. وفي هذا السياق، بدأ الاتحاد السوفياتي في عام 1987 بتقليص مساعداته العسكرية إلى إثيوبيا شيئًا فشيئًا، إلى أن أوقفها نهائيًا في نيسان/ أبريل 1990، وسحب منها في الوقت نفسه آخر الخبراء السوفيات. التقت في تلك الفترة مجددًا مصالح إسرائيل وإثيوبيا؛ إذ كان نظام منغستو بحاجة ماسة إلى المساعدات الإسرائيلية العسكرية، في حين كانت إسرائيل تسعى إلى العودة إلى تحالفها مع إثيوبيا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التقليدية، وفي مقدمها الحصول على موطئ قدم وتسهيلات لأسطولها في الموانئ والجزر الإثيوبية في البحر الأحمر، خصوصًا تلك القريبة من مضيق باب المندب. علاوة على ذلك، كانت إسرائيل تسعى في أواخر

---

(25) ملمان ورفيف، ص 199.

(26) للمزيد من التفاصيل انظر: محارب، «التدخل الإسرائيلي في السودان».

ثمانينيات القرن الماضي إلى استكمال تهجير اليهود الفلاشا من إثيوبيا إليها. في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية التي لم تعد تُعرقل تجديد العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل، وعلى أرضية المصالح المشتركة بينهما، أعلن الرئيس الإثيوبي منغستو في حزيران/ يونيو 1989 تجديد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، فكانت إثيوبيا الدولة التاسعة التي تُعيدها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 افتتحت إسرائيل سفارتها في أديس أبابا.

عندما استأنفت إسرائيل علاقاتها بإثيوبيا، استمرت في المراهنة كما يبدو، على قدرة نظام منغستو على قمع الثورة الإريترية والحفاظ على سيطرة إثيوبيا على إريتريا. وبينما كان الشرق الأوسط والعالم مشدودًا إلى ما يحدث في الخليج، في إثر اجتياح الجيش العراقي الكويت وما تلاه من حشد عسكري أميركي في دول الخليج، ومن ثم شن الحرب على العراق، صعّدت إسرائيل دعمها العسكري لنظام منغستو بشكل غير مسبوق؛ إذ زوّدته في أواخر عام 1989 بشحنات مهمة من المعدات الحربية التي شملت أسلحة متطورة للغاية مثل القنابل العنقودية. ويبدو أن نظام منغستو كان يعتقد أنه سيكسب الحرب ضد الثوار الإريتريين والتيغريين بعد حصوله على الأسلحة والذخيرة، خصوصًا القنابل العنقودية من إسرائيل. وذكر الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، في خطاب له في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1989، وهو الذي كان يتوسط بين نظام منغستو وقادة الثورتين الإريترية والتيغرينية، أنه «قيل له في أديس أبابا أن هناك أملًا جديدًا بإمكانية إنهاء الحرب قريبًا، لأن سلاح الجو الإثيوبي حصل مؤخرًا على قنابل عنقودية من أحد حلفائنا في الشرق الأوسط لاستعمالها ضد قرى الثوار»[27]. ويبدو أن كارتر كان يشك في التبرير الإسرائيلي غير الرسمي في موضوع تزويد نظام منغستو بالقنابل العنقودية في مقابل السماح لليهود الإثيوبيين الفلاشا بالهجرة إلى إسرائيل؛ إذ قال في لقاء له مع عضو الكنيست الإسرائيلي ديدي تسوكر: «أنتم لستم بحاجة إلى تزويد منغستو بالقنابل العنقودية من أجل إقناعه بالسماح بهجرة

(27) Jane Hunter, «Israel and Ethiopia: Cluster Bombs and Falashas,» *Middle East International*, no. 368 (February 1990).

الفلاشـا من إثيوبيا إلى إسـرائيل»[28]. ولعل هدف إسـرائيل الأساس لم يكن تهجير اليهود الفلاشـا إليها، وإنمـا الحصول على موافقة إثيوبيا بالسـماح لها بإقامة قواعد عسكرية إسرائيلية في الجزر الإثيوبية في شواطئ البحر الأحمر. من هنـا، جاء الإمداد بالأسـلحة الإسـرائيلية ضمن صفقة بيـن البلدين قامت إسـرائيل وفقهـا بتزويـد إثيوبيـا بالأسـلحة الحديثة والخبـراء والمستشـارين العسـكريين، واسـتأجرت فـي مقابـل ذلـك إحـدى جـزر أرخبيـل دهلـك، وأقامت فيها قاعدة عسـكرية بحرية لخدمة أسـطولها العسكري، كما أسست في هـذه الجزيـرة مركـزًا للتنصـت الإلكتروني والتجسـس في هـذه المنطقة الاستراتيجية[29].

تاسعًا: سقوط نظام منغستو

لم تتمكن المساعدات العسكرية الإسـرائيلية من إنقاذ نظام منغستو عندما قادت مجموعة من العوامل المهمة إلى إسقاطه، أهمها:

- تقليص، ومن ثم وقف الدعم السوفياتي، خصوصًا العسكري لنظامه.

- زيادة التنسـيق بين جبهـات التحرر التي كانت تقاتل ضد نظام منغسـتو، ولا سـيما بيـن الجبهة الشـعبية لتحريـر إريتريـا بقيادة أسـياس أفورقـي (EPLF) وجبهة التحرير التيغرية (TPLF) بزعامة ميلس زيناوي.

- الدور الأميركـي المهم في رص صفوف الجبهـات والقوى التي كانت تُقاتل ضـد نظام منغسـتو، والضغـط الأميركـي المسـتمر على منغسـتو ونظامه بغرض إقناعه، بل إرغامه على الاستقالة ومغادرة إثيوبيا.

تفاعلت هذه العوامل كلها وأرغمت منغستو على الاستقالة ومغادرة إثيوبيا إلى زمبابـوي في أيار/ مايـو 1991. وقبل أن يُـقـدّم اسـتقالتـه، أجرت كلٌ من إسرائيل وأميركا مفاوضات معه من أجل السماح لليهود الإثيوبيين بالهجرة إلى

(28) المصدر نفسه.

(29) المصدر نفسه.

إسرائيل، وتوصّلتا إلى اتفاق معه، عشية تخليه عن الحكم، سمح بموجبه بهذه الهجرة. وفي 24 – 25 أيار/ مايو 1991 جرى وفق هذا الاتفاق نقل 14.500 يهودي إثيوبي جوًا مباشرة من أديس أبابا إلى تل أبيب.

عاشرًا: العلاقات الإسرائيلية بإريتريا بعد استقلال

تحالفت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في أواخر ثمانينيات القرن الماضي مع ائتلاف واسع للقوى والجبهات الإثيوبية التي كانت تناضل ضد نظام منغستو تحت اسم «القوى الإثيوبية الشعبية الثورية الديمقراطية» بقيادة ميلس زيناوي. وفي أيار/ مايو 1991، تمكن هذا التحالف بين أفورقي وزيناوي، الذي رعته الولايات المتحدة، من إسقاط نظام منغستو. واعترف النظام الإثيوبي الجديد تحت قيادة زيناوي بحق تقرير المصير للشعب الإريتري، واتفق مع الحكومة الإريترية الموقتة التي أقامتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على إجراء استفتاء عام حول استقلال إريتريا. وجرى الاستفتاء بالفعل في أيار/ مايو 1993، بإشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، حيث صوتت الأغلبية الساحقة من الإريتريين لمصلحة الاستقلال، فباتت إريتريا دولة مستقلة ومعترفًا بها في أيار/ مايو 1993.

كانت إسرائيل من أوائل الدول التي أقامت ممثلية لها في أسمرا عند تشكيل الحكومة الإريترية الموقتة في عام 1991. وقد تحوّلت هذه الممثلية إلى سفارة في آذار/ مارس 1993. وأولت إسرائيل أهمية قصوى لعلاقاتها بإريتريا بعد نيلها الاستقلال، بحكم مجموعة من العوامل أبرزها: موقعها الاستراتيجي المطل على باب المندب وشاطئها الطويل الممتد على البحر الأحمر الذي يتجاوز طوله ألف كلم، وتقع عليه موانئ مهمة، وتنتشر فيه جزر استراتيجية كثيرة.

استثمرت إسرائيل العلاقات التي كانت قد أقامتها مع أسياس أفورقي منذ أواخر الثمانينيات، مباشرة بعد استقلال إريتريا، من أجل إقامة علاقات

قوية بها؛ ففي وقت كانت فيه تمد نظام منغستو بالأسلحة، حرصت على إقامة علاقات بأفورقي الذي كان شريكًا أساسًا في النضال ضد نظام منغستو في ذلك الوقت. وقد زار أفورقي إسرائيل وتلقّى العلاج الطبي في أحد مستشفياتها قبل استقلال إريتريا[30].

توطدت صلات الدولتين بعد استقلال إريتريا، فوقّعتا اتفاقات أمنية واقتصادية، منها في عام 1995 اتفاق مهم للتعاون العسكري والأمني، زوّدت إسرائيل بموجبه القوات البرية والبحرية والجوية الإريترية بأنواع مختلفة ومتطورة من الأسلحة. وأرسلت أيضًا المئات من الخبراء العسكريين والتقنيين لتدريب الجيش الإريتري ووحداته العسكرية الخاصة والأجهزة الأمنية والشرطة الإريترية. في مقابل ذلك، أفادت الكثير من المصادر بأن إسرائيل حصلت على قاعدتين عسكريتين في جزيرتي فاطمة وحالب في أرخبيل دهلك. تستعمل إحداها ميناءً عسكريًا يُقدم خدمات إلى أسطولها الحربي، بما في ذلك غواصاتها الألمانية الصنع الأكثر تطورًا والمسلّحة، كما أشارت مصادر غربية، بصواريخ ذات رؤوس نووية. أمّا القاعدة العسكرية الثانية فتستعملها إسرائيل قاعدة تنصت وتجسس في تلك المنطقة الحساسة المشرفة على باب المندب[31] (تحدث كثير من المصادر عن القاعدتين العسكريتين في أرخبيل دهلك، منها: صاندي تايمز والأهرام).

إلى جانب العلاقات العسكرية المتينة التي أقامتها إسرائيل مع إريتريا، ينشط فيها كثير من الشركات الإسرائيلية في مجالات متنوعة. وقد وصف أحد الصحافيين الإسرائيليين حجم الوجود الإسرائيلي في إريتريا وعمق العلاقات الإسرائيلية - الإريترية بقوله: «باتت إريتريا في السنوات الأخيرة بمنزلة حصن إسرائيلي. عشرات الشركات الإسرائيلية تنشط في إريتريا في مجالات

(30) براك رفيد، «إرسال أسلحة...،» هآرتس، 24/ 8/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1374825>.

(31) عوفر بطرسبورغ، «الحصن الإسرائيلي في أفريقيا،» يديعوت أحرونوت (الطبعة الورقية)، 24/ 8/ 2011، و Uzi Mahnaimi, «Israelis Warn of Eritrea Flashpoint,» *Sunday Times*, 19/4/2009, on the Web: <http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/world_news/article162115.ece>.

كثيـرة متنوعة: فـي الأمن، مـرورًا بالأدويـة واسـتخراج الألماس حتـى الزراعة والتجارة»[32].

خاتمة

تولـي إسـرائيل منـذ منتصـف خمسـينيات القـرن الماضـي أهميـة كبيرة للقـرن الأفريقي ودوله، خصوصًـا إثيوبيـا وإريتريا والسـودان، نتيجة مجموعة مـن العوامل، أهمهـا: موقعه الاسـتراتيجي المشـرف على بـاب المندب الذي هو بمكانة منفذ إسـرائيل إلى جنوب شـرق آسـيا وشـرق أفريقيا، وموطئ قدم وقواعـد عسـكرية على شـواطئ البحـر الأحمر الجنوبيـة لتصبح إسـرائيل قوة مهيمنة في تلك المنطقة، ولمنع تحويل البحر الأحمر إلى «بحيرة عربية» يتمتع العرب بالنفوذ الأسـاس فيه. علاوة على ذلك، يشـكل القـرن الأفريقي مصدر المياه الأسـاس لنهـر النيل الذي يحتل أهميـة وجودية بالنسـبة إلى مصر. ومن أجل أن تحقق إسـرائيل أهدافها، بذلت خلال العقود الماضيـة جهدًا كبيرة في إقامة علاقات سرية وعلنية مع دول القرن الأفريقي. وفي سياق سعيها الدؤوب إلى ضرب مصر في الخمسينيات والسـتينيات، أقامت ضدها «حلف المحيط» الذي ضـم دولتين في القرن الأفريقـي هما إثيوبيا والسـودان، إلى جانب إيران وتركيا.

وكانت إسـرائيل في العقود الماضية مـن أكثر الدول تدخّـلًا في النزاعات والصراعـات التي دارت في القـرن الأفريقي، أكانت هـذه الصراعات في داخل الدولة الواحـدة أم في الصراعات بين دول القرن الأفريقـي، إذ إنها تدخّلت في الصراع الذي كان دائرًا في السودان، وأقامت علاقات متينة مع قادة حزب الأمة السوداني، ومع الحكومة السودانية في الفترة الممتدة بين عامي 1954 و1958، ضد القوى السودانية الأخرى وضد مصر. ودعمت منذ الستينيات حركة التمرد في السـودان. وتقوم إسـرائيل منذ أكثر من عقد من الزمـن بدعم بعض حركات التمـرد في دارفـور. كمـا أنها قدمـت دعمًا عسـكريًا مهمًـا بالسـلاح والذخيرة

---

(32) بطرسبورغ، «الحصن الإسرائيلي في أفريقيا».

والمستشارين إلى النظام الإثيوبي، أكان في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي أم في عهد منغستو، لقمع الثورة الإريترية. وتدخلت أيضًا في حرب اليمن في أواسط الستينيات لمصلحة القوات الملكية ضد قوات الجمهورية اليمنية وضد القوات المصرية في اليمن. وقد أمدت إسرائيل القوات الملكية اليمنية بكميات كبيرة من السلاح والذخيرة، وقدمت إليها المساعدات السياسية والإعلامية في المحافل الدولية، خصوصًا في واشنطن.

من الملاحظ أن التدخّل الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي وتقديمها الدعم العسكري إلى هذا الطرف أو ذاك، كانا يلاقيان هوى لدى هذه الدولة العربية أو تلك التي تدعم عادة الطرف الذي تدعمه إسرائيل، أكان ذلك في ما يخص الدعم الإسرائيلي للتمرد في جنوب السودان، أم الدعم الإسرائيلي للنظام الإثيوبي في قمع الثورة الإريترية، أم الدعم الإسرائيلي للقوات الملكية اليمنية في حرب اليمن.

المراجع

1 - العربية

رأفت إجلال [وآخرون]. انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

2 - العبرية

إرليخ، رؤوفين. في الشرك اللبناني (بسيفيخ هالفنون). تل أبيب: وزارة الدفاع، 2000.

بار - زوهار، ميخائيل. دافيد بن غوريون. 3 ج. تل أبيب: عام عوفيد، 1977.

دافيد بن غوريـون: مختارات من وثائق الأرشـيف (مفحار تعـودوت أرخيون). القدس: دولة إسرائيل، 1977.

رابين، إسحاق. مذكرات خدمة (بنكاس شيروت). تل أبيب: سفريات معاريف، 1979.

شـاي، شـاؤول (محـرر). المواجهـة العراقيـة - الإسـرائيلية، 1948- 2000 (هاعيموت هاعيراقي - هايسرائيلي). تل أبيب: وزارة الدفاع، 2002.

ملمان، يوسـي ودان رفيف. جواسـيس غير كاملين (مرغليم لو موشـلميم). تل أبيب: سفريات معاريف، 1990.

ينيف، أفنير. السياسة والاستراتيجية في إسـرائيل (بوليطيكا فمشطار بيسرائيل). تل أبيب: سفريات بوعليم، 1994.

2 - الأجنبية

Beit-Hallahmi, Benjamin. *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why*. New York: Pantheon Books, 1987.

Brecher, Michael. *The Foreign Policy System of Israel; Setting, Images, Process*. New Haven: Yale University Press, 1972.

Erlikh, Hagai. *Ethiopia and the Middle East*. Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1994.

——. *The Struggle over Eritrea, 1962-1978: War and Revolution in the Horn of Africa*. Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983. (Hoover International Studies)

Halliday, Fred and Maxine Molyneux. *The Ethiopian Revolution*. London: Verso Editions, 1981.

Periodicals

Hunter, Jane. «Israel and Ethiopia: Cluster Bombs and Falashas.» *Middle East International*: no. 368, February 1990.

الفصل الثامن

إسرائيل والقرن الأفريقي
محددات العلاقة وآليات التطبيق

أماني الطويل

مقدّمة

يكتسب القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تُطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية؛ ومن ثم فهو يتحكم في طريق التجارة العالمية، خصوصًا تجارة النفط المتدفق من دول الخليج والمتوجّه إلى أوروبا والولايات المتحدة. كما أنها تُعدّ ممرًا مهمًا لأي تحركات عسكرية آتية من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي.

لا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع، وإنما تتعداها إلى الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط الذي يُنتج حاليًا في جنوب السودان، أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بجميع مكوّناتها الاقتصادية، علاوة على ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية.

طبقًا لذلك، يُمثّل القرن الأفريقي نقطة التقاء لعوالم استراتيجية ثلاثة:

الشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهندي، وهو ما يجعله مصدرًا وطريقًا لنقل الأفكار والسلع عبر هذه المناطق. أمّا على الصعيد العربي فيمثّل ممرًا وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، إضافة إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، وحاضنًا لدول حوض النيل، الأمر الذي جعله محط اهتمام القوى الدولية تاريخيًا، ومصدرًا لدعم القوى والنُظُم الإقليمية المحيطة أو تهديدها.

بطبيعة الحال تفاعلت طبيعة دولة إسرائيل الناشئة في محيط مُعادٍ، وهي الدولة التي تعتمد على الاستيطان باعتباره آلية للاستمرار والتوسع، مع معطيات القرن الأفريقي الجيو - ستراتيجية ليجري وضع الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية تبعًا لعدد من المحددات هي، في تقديرنا: **أولًا**، تحجيم القدرات العربية وتحييدها في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي بما ينطوي على ذلك من مهددات أساس لوجود الدولة الإسرائيلية ذاتها. **ثانيًا**، دعم متطلّبات الأمن المائي الإسرائيلي التي تُعد عماد استمرار الدولة وتوسّعها. **ثالثًا**، حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر باعتبارها أحد المعطيات المحلية للأمن الإسرائيلي بما يشمله من توفير المتطلبات العسكرية والاقتصادية لدولة إسرائيل. **رابعًا**، دعم العلاقات السياسية بدول القرن الأفريقي بما تمثّله من كتلة تصويتية جزئية في المحافل الدولية ضمن الكتلة التصويتية الكلية للقارة الأفريقية التي تصل حاليًا إلى 54 دولة. **وأخيرًا** محاربة قوى الإسلام السياسي ومحاصرتها كونها تعادي إسرائيل من منظور أيديولوجي، وتعتبر أن الصراع العربي - الإسرائيلي صراع وجود لا صراع حدود فقط.

تتناول الدراسة هذه المحددات - السالفة الذكر - بالتفاصيل، مع تطبيقاتها. وفي هذا السياق، سنعرض طبيعة التفاعلات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي التي نحددها في هذه الدراسة بكلٍّ من إثيوبيا وإريتريا والصومال وكينيا وأوغندا وجيبوتي والسودان بدولتيه، مع عرض المداخل الإسرائيلية المستعمَلة لتحقيق أغراض إسرائيل الاستراتيجية النهائية.

أولًا: تطويق العرب وتقزيم القدرات

1 - مبدأ شد الأطراف

تُمثّل طبيعة الوجود الإسرائيلي، باعتباره كيانًا غاصبًا أراضي الغير، أعلى مصادر التهديد للدولة واستمرارها، وهذه حقيقة يدركها الإسرائيليون منذ لحظة إعلان دولتهم. من هنا، شكّل القرن الأفريقي بدوله المتاخمة للوطن العربي مجالًا حيويًا لإسرائيل؛ إذ إنه متضمّن دولة الجسر بين العرب والأفارقة (السودان)، وملاصق للمملكة العربية السعودية أهم منتج للنفط في العالم، ومؤثر مباشرة في مصر بطبيعة احتضانه دول حوض النيل، فضلًا عن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر. وطبقًا لذلك يضمن النفاذ الإسرائيلي إلى أفريقيا عمومًا والقرن الأفريقي خصوصًا، تحجيم أو على الأقل تحييد عناصر القوة للعرب في صراعهم مع إسرائيل، ويضمن - ضمن عوامل أخرى - أهم متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي وهو استمرار الدولة. ولتلبية هذه الحاجة الإسرائيلية الأساس، ورثت إسرائيل من بريطانيا الاستعمارية آلية شد الأطراف التي طبّقتها ضد الدول العربية منطلقة في ذلك من دول القرن الأفريقي.

في هذا السياق، شكّلت إثيوبيا رأس الرمح الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي، وكانت علاقتها بها من أقدم العلاقات بدوله، وقد اعتمدت في ذلك على مدخلين: أحدهما ثقافي والآخر ديموغرافي.

أ - المدخل الثقافي

دشّنت إسرائيل أساطير مشتركة على خلفية توراتية بين اليهود والإثيوبيين، إذ زعمت أن دماء يهودية تجري في عروق الإمبراطور الإثيوبي منليك، وطبقًا لذلك نصّب الإمبراطور هيلاسيلاسي نفسه أسدًا ليهوذا[1]، وهو الرمز المنتشر في العاصمة أديس أبابا. وتوّجت إسرائيل هذه المزاعم بمشروع

---

(1) عز الدين مفلح، «راهنية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ومستقبلها في عالم متغير،» البرلمان العربي، السنة 24، العدد 88 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2003).

الأخدود الأفريقي العظيم الذي طرحته رسميًا في حزيران/ يونيو 2002 أمام لجنة التراث العالمي - اليونيسكو، وهو مشروع يهدف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب أفريقيا.

أحاطت إسرائيل مشروع الأخدود العظيم بما تقول إنه تراث من الاضطهاد المشترك بين اليهود والأفارقة، وإنهم من ضحايا الاضطهاد والتمييز العنصري، مشيرة في ذلك إلى أن لكلا العنصرين ماضيًا مؤلمًا ممتدًا، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن سياسة إسرائيل في أفريقيا تُعدّ تطلّعًا لا لحماية الشعب اليهودي فقط، بل لمساعدة الأفارقة (الزنوج) الذين تعرضوا للاضطهاد أيضًا.

يعود مدخل الاضطهاد المشترك بين اليهود والأفارقة إلى تيودور هرتزل، مؤسس الدولة الصهيونية، الذي قال في كتابه **الدولة اليهودية** إن لليهود والأفارقة تاريخًا مشتركًا من الاضطهاد، وذلك باعتباره مدخلًا للأفارقة حين طرح أوغندا ضمن خياراته التي تفاوض عليها لإنشاء الوطن القومي اليهودي[2]. وفي هذا السياق يؤكد رئيس الإدارة الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، موشيه اليشم، أن العلاقات القومية التي تطوّرت ونمت بين إسرائيل وأفريقيا تتصل بالروابط التي قامت على أن اليهود والزنوج أجناس أدنى، إضافة إلى أن التجربة النفسية متشابهة لديهما من خلال المعاناة الإنسانية لكليهما، والممثّلة في تجارة الرقيق وذبح اليهود[3].

ب - المدخل الديموغرافي

تُعتبر قبيلة الفلاشا (falsha) الإثيوبية اليهودية الديانة نفسها القبيلة الثالثة عشرة في التاريخ اليهودي. وقد اعتمد هذه المقولة متحف تاريخ الإنسانية

(2) موشي فرجي، **إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق**، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر، [د. ت.]).

(3) غازي دحمان، «التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي،» (الجزيرة نت، 2008\6\25)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7AA996E4-5A92-4F13-874B-DB10104BC700.htm>.

في العاصمة الأميركية واشنطن، ودشّن جناحًا خاصًا لإثيوبيا فيه، معتمدًا على هذه الرواية[4]، على الرغم ممّا يشوب هذا الاعتقاد من أساطير غير واقعية[5]، إذ يعتبر بعض علماء الأنثروبولوجيا الغربيين «الفلاشا مسيحيين دخلت عليهم عناصر يهودية». وتنقسم قبيلة الفلاشا إلى فخذين: أحدهما فلاشا يعيش في شمال إثيوبيا بين نهر تازي وبحيرة تانا، ويحدّه السودان من الغرب والنيل الأزرق من الجنوب، والآخر فلاشا مورا، أي الأغيار، وهؤلاء مشكوك في يهوديتهم من الفلاشا الأصليين، ومن الحاخامات الإسرائيليين أنفسهم، إذ تنصّروا قبل قرنين، ورُفِضت هجرتهم إلى إسرائيل بعض الوقت استنادًا إلى هذا السبب، لكن تم تجاوز عدم إخلاصهم لليهودية في إسرائيل التي استوعبتهم ضمن هجرات أفريقية أخرى ليشكّلوا 20 في المئة من مجموع المهاجرين إليها في الفترة بين عامي 1948 و1995[6]. من الجدير ذكره في هذا السياق أن أفريقيا تحتضن جوالي يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير؛ ففي شمال أفريقيا جماعات من اليهود السفارديم الذين جاءوا في الأساس من إسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. أضف إلى ذلك أن جماعات من اليهود الأشكيناز أتت إلى أفريقيا من شمال أوروبا وشرقها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وإذا كان تعداد هذه الجوالي خارج جمهورية جنوب أفريقيا ضئيل جدًا، فإن وضعها الاقتصادي في بعض القرن الأفريقي مثل كينيا يتّسم بالقوة والتأثير. وفي المقابل تُعدّ الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا واحدة من أغنى الجوالي اليهودية في العالم. وطبقًا لأحد التقديرات، تأتي مساهمة يهود أفريقيا في خزانة «الدولة العبرية» في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة. بيد أنه إذا أخذنا في الاعتبار تعداد كلٍّ من الجاليتين، نلاحظ أن تبرعات يهود جنوب أفريقيا

---

(4) خبرة شخصية

(5) عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، 8 ج (القاهرة: دار الشروق 1999)، ج 7، ص 158 - 159.

(6) سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي (القاهرة: الجزيرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 52 - 53.

بالنسبة إلى كل شخص تفوق في بعض السنوات تبرّعات اليهود الأميركيين. ولعل القضية المثيرة للاهتمام عند دراسة أوضاع الجالية اليهودية السوداء في إسرائيل تتصل بمفهوم الهوية اليهودية السوداء، ونظرهم إلى إسرائيل باعتبارها جزءًا من التراب الأفريقي؛ إذ كانت تقطنها في الأصل شعوب أفريقية داكنة البشرة. وأيًا يكن الأمر، فإنه لا يمكن التقليل من أهمية متغيّر الجوالي اليهودية في توجيه العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية والتخطيط لها.

ج - مدخل المساعدات

ركزت إسرائيل في تفاعلاتها الأفريقية منذ أوائل الستينيات، وحتى في ظل سنوات القطيعة الدبلوماسية بينها وبين أفريقيا، على المساعدات العسكرية والفنية، وشملت منذ البداية ثلاثة مجالات أساس: نقل المهارات التقنية وغيرها عن طريق برامج تدريبية معينة، والتزوّد بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية إلى الشركات الأفريقية. وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن عدد الأفارقة الذين تلقّوا تدريبهم في إسرائيل عام 1997 وصل إلى نحو 742 متدربًا، إضافة إلى نحو 24.636 أفريقيًا تلقّوا تدريبهم في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية(7).

أمّا على صعيد التبادل التجاري فيُشير نمطُه إلى إمكانية تفعيله بين العرب وإثيوبيا، خصوصًا في ضوء قرب المسافة بينها والخليج العربي. وكنّا نجد في هذا التبادل منتجات زراعية من أميركا اللاتينية، لكن كالعادة كان الإسرائيليون هم الأسبق في استيراد البن والزيت والخضراوات وحبوب الدقيق من أديس أبابا، بينما يُصدّرون إليها الأدوات الكهربائية المنزلية والميكانيكية والأدوية والمبيدات الحشرية. واحتلت الصادرات الإثيوبية إلى إسرائيل 48 في المئة من

---

(7) حمدي عبد الرحمن، «أفريقيا وإسرائيل في عالم متغير،» (شبكة الجزيرة (تحليلات المعرفة)، 4/ 10/ 2004).

حجم الصادرات الكلية في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين[8]. كما حظيت كلٌ من إثيوبيا وأوغندا والكونغو من دول القرن الأفريقي بتركيز من الجانب الإسرائيلي على المساعدات الفنية في مجالات الأمن والزراعة والمياه كما سيرد تفصيله.

على أي حال، نجحت المداخل السالفة الذكر في تأسيس علاقة متميزة بين إسرائيل وإثيوبيا وممتدة عبر الستة عقود الماضية، حتى أن موشيه ديان ربط في مطلع الخمسينيات بين أمن إسرائيل وأمن إثيوبيا. ونتيجة هذه العلاقة المميزة، دُشنت أول قنصلية إسرائيلية في أفريقيا في أديس أبابا عام 1956، لتتحول إلى سفارة في عام 1961[9]، وذلك بعد أن بدأت إسرائيل في آب/ أغسطس 1958 تأسيس حلف «الحزام المحيط» بين إسرائيل وكلٍ من تركيا وإيران وإثيوبيا، وبدعم أميركي مباشر، في مواجهة المخاوف المتصاعدة من مصر عبد الناصر آنذاك، واستجابة لخط إسرائيلي استراتيجي ثابت سمّاه ج. بيترز (J. Peters) مبدأ المحيط[10].

يمكن القول إن ثمة مصالح استراتيجية مشتركة بين كلٍّ من إثيوبيا وإسرائيل ممثَّلة في ضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر، والتهديدات المرتبطة بفصائل الإسلام السياسي في الصومال، ورغبة كل منهما في التوسع الإقليمي على حساب العرب. وفي هذا السياق حصلت كلٌ من البحرية الإسرائيلية والبحرية الأميركية على تسهيلات بحرية من إثيوبيا منذ الخمسينيات قبل انفصال إريتريا، وعلى محطات توقف للطيران الإسرائيلي أيضًا في طريقه إلى كلٍّ من شرق آسيا وجنوب أفريقيا. ومرّت العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية بخمسة اختبارات أساس تحت مظلة تحوّلات النظام الدولي طوال الستة عقود

---

(8) سمر إبراهيم محمد، «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي، 1990 - 2001،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006)، ص 176.

(9) «The Evaluation of Israel's Africa Policy,» (American- Israeli Cooperation Enterprise), on the Web: <http://www.jewithviruallliprary.org>.

(10) محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، تقديم عبد المنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007)، ص 319 .

الماضية: الأول وقت صعود المشروع القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، والثاني خلال حرب 1973، والثالث اعتبارًا من التسعينيات - بعد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 بين العرب وإسرائيل - التي قدّم فيها النظام العربي نموذجًا للتضامن والقدرة، والرابع في أعقاب حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 والحرب الأميركية ضد الإرهاب، والخامس في عقب ثورة كانون الثاني/ يناير 2011 في مصر.

يمكن القول إن العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية حافظت على حد أدنى من الترابط بين الطرفين، أعطى إسرائيل ميزات نسبية في مواجهة النظام العربي، إلّا أن الوزن النسبي لهذه الميزات يضعف كلما حافظ النظام العربي على قدر من التماسك والقدرة على إدارة مصالحه في اتجاه متطلّبات أمنه القومي، وتفصيلًا نُلاحظ ما يلي:

- تفهّمت السياسات المصرية أيام عبد الناصر المخاوف الإثيوبية من صعود النفوذ الإقليمي المصري والتوجّه نحو بناء السد العالي، وسعت إلى تحييد إثيوبيا قدر المستطاع، عبر امتلاك الورقة الصومالية، وتوظيف الكنيسة الأرثوذكسية المصرية التي تتبعها إثيوبيا، والحفاظ على درجة معقولة من العلاقة الجيدة مع الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي. ونجحت مصر نسبيًا في تخفيض مستوى التحديات الناتجة من التحالف الأميركي - الإسرائيلي - الغربي، واستطاعت تحقيق هدفين استراتيجيين: اتفاق 1959 لتقاسم مياه النيل مع السودان، وبناء السد العالي، مشروع ثورة تموز/ يوليو الأهم، الذي أنقذ مصر من موجتين من الجفاف في نهاية الثمانينيات ومنتصف التسعينيات.

- اضطرت إثيوبيا إلى قطع علاقاتها بإسرائيل على المستوى العلني خلال حرب 1973 التي قدّم فيها النظام العربي نموذجًا للتضامن والقدرة على الفعل لرد عدوان 1967، خصوصًا مع قدرة هذا النظام على التفاعل مع منظمة الوحدة الأفريقية التي دانت الاعتداء على أراضٍ أفريقية. وبدأت الدول الأفريقية قطع علاقاتها مع إسرائيل، كما فعلت كل منّ أوغندا والكونغو وبوروندي من منطقة

القرن الأفريقي في عام 1972[11]. وبدت إثيوبيا محاطة بضغط أفريقي، فلم تُعَد العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين الإثيوبي والإسرائيلي إلى سابق عهدها إلّا بعد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991.

– إن انعكاس مؤتمر مدريد للسلام زاد من وزن إثيوبيا النسبي عند إسرائيل؛ إذ ركّز المخطط الإسرائيلي على استغلال فترة السلام لتفكيك القدرات العربية بشأن السيطرة على مضيق باب المندب في البحر الأحمر، فاندفعت إلى توطيد العلاقات العسكرية بإثيوبيا، وسدّت بذلك الفراغ الناتج من انسحاب خبراء المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي السابق وكوبا) العسكريين من إثيوبيا بسرعة وفاعلية، وأنشأت، على سبيل المثال، مصنعًا للأسلحة، وبنت مهابط للطائرات، كما قدمت أربع طائرات من دون طيار و32 سيارة مدرّعة، وصممت الشبكة المعلوماتية للأمن الإثيوبي، ودعمت متطلبات الأمن الرئاسي لمنغستو هيلامريام[12]، وزادت معدّلات توريد الأسلحة إلى إثيوبيا إلى حد الانتقاد الأميركي بعد التسريبات عن حصولها على قنابل عنقودية من إسرائيل[13]. وعقدت الدولتان اتفاقين للتعاون الاستراتيجي في عامي 1996 و1999، حيث ساهمتا في تأمين دعم إسرائيلي لإثيوبيا على المستوى العسكري في حربها ضد إريتريا (1998 – 2000)[14]. ولعل التقاء المصالح بين إسرائيل وإثيوبيا، والمساعدات الإسرائيلية لإثيوبيا عبر العقود الماضية تستطيع أن تقدم إلينا تفسيرات بشأن موقف إثيوبيا من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2003 بإحالة ملف الجدار الإسرائيلي العازل على محكمة

---

(11) مفلح، «راهنية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية».

(12) الهيئة العامة للإستعلامات، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، الدراسات الدولية (القاهرة: الهيئة، 2003)، ص 16.

(13) محمد، «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي،» ص 158.

(14) التقرير الاستراتيجي العربي، 2004 – 2005 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص 270.

العـدل الدولية لبتِّ شـرعيته، وكانت الدولة الأفريقية الوحيـدة من بين ثماني دول في العالم فقط ضد هذا القرار، في مقابل 90 دولة وافقت عليه[15].

– فقدت الدولة الإثيوبية أحد عناصر قوتها الشـاملة بانفصال إريتريا عنها، وتحوّلت إلى دولة حبيسـة من دون شـواطئ بحرية، فاندفعـت لتعويـض ذلك ورضيت بأن تكون وكيلًا نشِطًا للاستراتيجيات الأميركية ومخططاتها في القرن الأفريقـي والمرتبطة بالحـرب على الإرهاب مـن ناحية، وتأمين ممـرات النفط والنقل العسـكري الأميركـي إلى كلٍّ من أفغانسـتان والعراق فـي البحر الأحمر وخليـج عدن مـن ناحية ثانيـة. من هـذه الزاوية، مارسـت إثيوبيا حربًـا بالوكالة على الصومال التي لهـا مطالبات تاريخية بإقليم أوغاديـن الواقع ضمن الحدود الإثيوبية الراهنة، كما تصاعد دورها في التفاعلات السياسـية السودانية المرتبطة بتنفيذ اتفاق نيفاشـا للسـلام، ثم في العلاقات البينية الصراعية بين دولتي شمال السـودان وجنوبه، حيث تم نشـر قوات إثيوبية في منطقة أبيـي المُتنازع فيها بين الدولتين في صيف عام 2011.

– أعطـت ثورة الربيع العربـي في كلٍّ من تونس ومصر لإثيوبيا وإسـرائيل مؤشـرات إلى إمكانية حدوث تحـوّلات جدية في النظام العربـي، تتطلّب نوعًا من التوازن في العلاقات بين العرب وإسرائيل، خصوصًا أن إيران دشّنت تعاونًا عسـكريًا مع إريتريا يُتيح القدرة على استخدام الجزر الإريترية[16]. وربما يكون هـذا التحول الجزئي في الموقـف الإثيوبي تجاه مصر بتجميـد اتفاق عنتيبي – سيتم عرض ذلك بالتفصيل لاحقًا – حتى يتم استكمال المؤسسات الدستورية المصريـة، نوعًا من التطور الإيجابي من الجانـب الإثيوبي تجاه العرب[17]، في ضوء وجود الطـرف الإيراني من ناحيـة، وتصاعد المخاطـر الداخلية الإثيوبية

---

(15) السـيد فليفل، محـرر، التقريـر الاسـتراتيجي الأفريقـي، 2002 – 2003 (القاهـرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003)، ص 253.

(16) يعقوب عميدرور، إسـرائيل ومواجهة الوجود العسـكري الإيراني في البحر الأحمر، ترجمة مركز الناظور للدراسات والأبحاث (عمان: معهد أبحاث الأمن القومي، 2010).

(17) أماني الطويل، «نحو مسـار جديـد للعلاقات المصريـة الأثيوبية،» الأهـرام، 8/ 5/ 2011، على الموقع الإلكتروني: .<http://www.ahram.org.eg/Strategic8lh-issues/News/76790.aspx>

مـن ناحية ثانية، وهي المخاطـر التي وضعت إثيوبيا فـي المرتبة الـ 17 من بين 20 دولة في تصنيف المجلة الأميركية *Foreign Policy* للدول الفاشـلة[18].

2 - مبدأ بتر الأطراف

بلـور اليهـود قُبَيل إعلان دولتهـم في الثلاثينيـات والأربعينيـات من القرن العشـرين رؤيـة أن الأقليـات غيـر العربية علـى الأراضـي العربية «تُمثّـل حليفًا طبيعيًا لإسـرائيل»[19]. وطوّر دافيد بن غوريون، رئيس وزراء إسـرائيل الأسبق، هذه الرؤية في مطلع الخمسـينيات مع يسـرائيل غاليلي وإيغنال واوين وموشيه ساسـون وروبين شـيلوح وغولدا مائير، ليضع الاسـتراتيجيات الإسرائيلية تجاه الوطـن العربـي. ولخّـص بـن غوريـون توجهـات التقريـر الصـادر[20] عن هذه المجموعة بعبارة أصبحت عقيدة إسـرائيلية ممتدة، ومؤداها أن إسـرائيل شعب صغير ذو إمكانات وموارد محدودة، ولإحراز التقدم الإسرائيلي المطلوب على الـدول العربية لا بد من اكتشـاف نقاط ضعفها وتحويلها إلى معضلات، مشـيرًا في هذا السـياق إلى طبيعة العلاقـات الإثنية والطائفيـة المتضمنة داخل الحدود العربية وضرورة توظيفها.

طوّرت إسرائيل اسـتراتيجية بن غوريون اعتبارًا من التسعينيات، كما يقول موشـيه فيرجي، العميد السابق في جهاز الموسـاد الإسرائيلي، على يد فريق من الخبراءِ العاملين في مناطق المحيط العربي، منهم أوري لوبراني، سفير إسرائيل فـي كلٍّ مـن تركيا وإيـران وإثيوبيـا، ويهوديـت رؤتيـن، المتخصصة بالسـودان وشـرق أفريقيا. وعقـد هـذا الفريق اجتماعـات مكثّفـة على مدى ثلاثة أشـهر، حيث طوّرت هذه الاستراتيجيا خط بن غوريون من خلق الأزمات داخل الدول العربية لتحجيم عناصر القوة لدى العرب، إلى دفع الجماعات الإثنية الموجودة على التخوم العربية إلى الانسـلاخ والانفصال وإقامة كياناتهم الإثنية المستقلة، والتعامل أيضًا مع الأقليات بأنواعها كافة داخل البلاد العربية، مثل شيعة الخليج

(18) التقرير الاسـتراتيجي العربي، 2010 (القاهرة: مركز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، 2010)، ص 318.

(19) فرجي، ص 15.

(20) المصدر نفسه، ص 11.

وأقباط مصر وموارنة لبنان... وهكذا[21]. وحقق تطبيق هذا التجديد الإسرائيلي نجاحًا كاملًا في الحالة السودانية بفصل جنوب السودان وولادة دولته الجديدة في تموز/ يوليو 2011، فضلًا عن وجود إمكانات جدية لمزيد من الشرذمة للدولة السودانية بوجود معضلتي دارفور وشرق السودان. على أن من الضروري الإشارة هنا إلى أن المخططات الإسرائيلية لم تكن لتنجح إلّا نتيجة فشل نخب الاستقلال الوطني في السودان في مواجهة التحديات الداخلية، من خلال أمرين: عدم بلورة متطلّبات المصالح الاستراتيجية السودانية في إطار مؤسسة الدولة على مدى نصف القرن الماضي، والفشل في إدارة التنوع العرقي والديني والثقافي الذي يتميز به السودان وكان منطويًا على إمكانات تدعيم مصادر القوة الشاملة للدولة في حال الوعي بتوظيفه.

سوف نعرض هنا التفاعلات الإسرائيلية في كلٍّ من جنوب السودان وإقليم دارفور. أمّا على الصعيد الصومالي، فيبدو أن محاصرة فصائل الإسلام الأصولي هي المدخل الذي بلورته إسرائيل لتجزئة الصومال وأنتجته عبر مراكز التفكير الأميركية.

أ - السودان

لم يشكّل السودان تهديدًا مباشرًا لإسرائيل على مدى تاريخه، كما لم يعِ تاريخيًا - طبقًا للتقديرات الإسرائيلية - مخاطر التحركات الإسرائيلية المحيطةَ به من دول الجوار الأفريقية، فيذكر فيرجي أن السودان، على عكس مصر، لم يدخل في مواجهة شاملة مع التحرك الإسرائيلي، فلم يعترض طريق إسرائيل وهي تُطوّر شبكة علاقات شاملة لها مع إثيوبيا في عهد هيلاسيلاسي، ثم مع أوغندا وكينيا[22]. وعلى الرغم من هذا الموقف السوداني، فإن إسرائيل تعاملت معه منذ إعلان قيامها في عام 1948 باعتباره عمقًا استراتيجيًا محتملًا لمصر، ويشكل أحد مصادر القوة والإسناد لهذه الدولة الرئيسة في الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالتالي هو خطر كامن لا بد من أن تتعامل معه.

(21) المصدر نفسه، ص 2.

(22) المصدر نفسه، ص 49.

(1) جنوب السودان

يُمكـن رصـد التطبيقات الإسـرائيلية لاسـتراتيجيات بن غوريـون في أربع مراحل: الأولى في جنوب السـودان من بداية الخمسـينيات حتـى وقتنا الراهن. بـدأت هـذه المرحلـة بالتفاعل مع السـودان إجمـالًا قبل اسـتقلاله عـن دولتي الحكـم الثنائـي أي (مصـر وبريطانيـا)، عبـر آليـة التبـادل التجـاري للشـركات الخاصة، وهو ما أوقفته مصر في عام 1950[23]؛ بينما كانت المرحلة الثانية هي التفاعل مع القوى السـودانية المناوئة لمصر في السـودان فـي مرحلة مبكرة من منتصف الخمسـينيات؛ أمّا المرحلة الثالثة، فهي التفاعل الإيجابي مع الحركات الانفصاليـة في جنوب السـودان، وبدأت منذ منتصف السـتينيات تقريبًا. جاءت المرحلة الرابعـة منذ بداية التسـعينيات التي قـال عنها عاموس يادليـن، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الصهيونية «أمان»، خلال تسليمه مهمات منصبه إلى خليفته، منوّهًا بدور إسـرائيل الكبير في مسـاعدة الحـركات الانفصالية في الجنوب السـوداني: «أنجزنا خلال السنوات الأربع والنصف الماضية المهمات كلها التـي أُوكلت إلينـا، واسـتكملنا العديد منها، والتـي بدأها الذين سـبقونا». وأضاف: «أنجزنا عمـلًا عظيمًا للغاية في السـودان؛ نظّمنا خط إيصال السـلاح للقـوى الانفصالية في جنوبـه، ودرّبنا العديد منهـا، وقمنا أكثر مـن مرة بأعمال لوجستية لمسـاعدتهم، ونشـرنا في الجنوب ودارفور شـبكات رائعة قادرة على الاسـتمرار بالعمل إلى ما لا نهاية، ونُشـرف حاليًا على تنظيم «الحركة الشعبية» هنـاك، وأقمنـا لهـم جهـازًا أمنيًّـا اسـتخباريًّا»[24]. وبطبيعـة الحـال، سـاهمت الاسـتراتيجيات الإسـرائيلية - ضمن عوامل أخـرى - في بتر جنوب السـودان بإعـلان دولتـه، وسـارعت إسـرائيل لمـلء الفـراغ الناتج مـن انسـحاب الدولة المركزية من جنوب السـودان على الصعد العسـكرية الأمنية والخدماتية، حيث أُعلنت إقامة علاقات دبلوماسـية بين جنوب السودان وإسـرائيل في 28 تموز/ يوليـو 2011، ووعدت إسـرائيل بمسـاعدات سـخيّة للدولة الأفريقيـة الحديثة

---

(23) انظـر: أمانـي الطويـل، «إسـرائيل واسـتراتيجيات تجزئـة السـودان،» فـي: إجـلال رأفـت [وآخـرون]، انفصال جنـوب السـودان: المخاطر والفـرص (الدوحة: المركـز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، 2012).

(24) العربي، 2\11\2010.

الـولادة، كمـا حرصـت على إعـلان المسـتوى الرفيـع لعلاقاتها بدولـة جنوب السودان عبر لقاء بين سـلفا كير، رئيس دولة جنوب السـودان، وبنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسـرائيلي، في نيويورك على هامـش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا السـياق، نرصد تنافسًا مصريًا - إسـرائيليًا محتدمًا، إذ قدّمت مصر إلى جنوب السـودان مسـاعدات وخدمات على المسـتوى التقني، خصوصًا في مجـال الري والزراعة ومجـال الكهرباء، كما وعـدت ببناء جامعة الإسكندرية في الجنوب. يبقى أن لإسـرائيل، في ما يبدو لنا، إمكانية للتأثير في دوائـر صناعة القرار في جنوب السـودان بطبيعة مسـاعداتها الأمنية، وهو مجال أحسب أن مصر سـوف تظل بعيدة نسـبيًا منه بسـبب طبيعة توازناتها بين دولتي شمال السودان وجنوبه.

(2) دارفور

اندلعـت أزمة دارفور بتفاعل عـدد من العوامل الداخليـة، منها صراع على السلطة نشـأ في الخرطوم نتيجة الانقسام الذي جرى في صفوف جماعة الإنقاذ السـودانية في عـام 1999 فـي إطار تنظيمهـا الأم، الجبهـة القومية الإسـلامية، إضافـة إلى التهميش التنمـوي التاريخي في إقليم دارفور تحت مظلة من اتسـاع ظاهـرة الجفاف ومـا تُخلّفه مـن صراعات على مـورد المياه بين نمطـي الإنتاج الزراعـي والرعـوي، والمعالجات المحليـة أيضًا لهذه الأزمة مـن جانب حزب المؤتمر الوطنـي. وقد ارتكزت تلـك المعالجات على توسـيع حجم العمليات العسـكرية ضد التمرد الدارفوري، وإهمال الحلـول القومية للأزمة، الأمر الذي أسـفر عن تطورين أساسين: الأول، أزمة إنسانية شـملت نحو مليونين من البشر الذين هجـروا قُراهم وهربوا إلى معسـكرات للاجئين داخل السـودان وخارجه على مدى السـبع سـنوات الماضية، والثاني ممارسـات خارج القانون، من قتل غير متفق علـى حدوده، وإحراق للقرى على مسـتوى واسـع[25]. ووُظفت هذه

---

(25) أماني الطويل، «الموقف الأميركي من السـودان، مسـارات التفاعـل وطبيعـة المخططـات،» (المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، الدوحـة، 10 شـباط/ فبراير 2011)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/96cce3f4-6b08-4fd8-9cb4-23c9cdb0ee9c>.

التفاعلات الداخلية السودانية بفاعلية ضمن المخطط الإسرائيلي، حيث كان اليهود الأميركيون هم القوى الدافعة الرئيسة وراء تحالف «غوث دارفور» (Save Darfur) الذي دُشّن في جامعة سيتي في نيويورك، ووجد دعمًا أساسًا من متحف الهولوكوست الإسرائيلي الذي خصص جزءًا منه لمأساة دارفور، وينشط حاليًا في جمع الثقافة الشفاهية للجنوبيين السودانيين[26]. ونجح هذا التحالف في حشد دعم عالمي في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من البلدان لعدد من الأسباب، منها الموقف الأخلاقي المرتبط بدعم بشر تعرضوا لكارثة إنسانية، وتدشين مبدأ التدخّل أيضًا لأسباب إنسانية وكانت الأمم المتحدة تبنّته اعتبارًا من مطلع الألفية الجديدة. وتبلور الموقف الدولي من أزمة دارفور في تصعيد العقوبات ضد النظام السوداني بدءًا من عام 2004، عبر آلية قرارات مجلس الأمن تحت ولاية البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو البند الذي يُتيح التدخّل العسكري. واعتبارًا من عام 2007، وبموجب القرار رقم 1769 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، دخل 26 ألف عنصر من الأمم المتحدة إلى إقليم دارفور لحفظ السلام فيه، على الرغم من عدم وجود اتفاق سلام في هذا التوقيت لحفظه.

في عام 2011، نجحت الحكومة السودانية في عقد اتفاق سلام (اتفاق الدوحة) مع فصيل الحرية والعدالة في دارفور، بزعامة التجاني السيسي الذي عمل حاكمًا لدارفور لفترة، بمساعدة دولة قطر التي تُقدم مساعدات اقتصادية كبيرة إلى الإقليم، لإنهاء أزمته الإنسانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الجهد يواجه تحدّيين أساسيين: **الأول** هو تجاهل القوى السياسية القومية، إذ تحولت إلى قوى رفض للاتفاق[27]، **والثاني** هو تحوّل قسم مؤثر من المعارضة السودانية إلى معارضة إثنية مسلحة بقيام تحالف كاودا الذي أعلن في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، ويشمل الفصائل المسلحة في دارفور التي لم يشملها اتفاق الدوحة. وفي تقديرنا أن حل الأزمة على مستوى قومي - وهو ما ترفضه

(26) خبرة شخصية

(27) الصادق المهدي، يمكن مراجعة آراء ومواقف في شأن تحفظات حزب الأمة على اتفاق الدوحة.

الحكومة السودانية - كان من الممكن أن يخفض مستوى التهديدات على الأرض للاتفاق، ويحرم المصالح الخارجية إمكانية توظيف بعض الفصائل ضد مؤسسة الدولة الهشة أصلًا في السودان.

ب - الصومال

تعود محاولات اختراق إسرائيل الصومال إلى ما بعد فترة انهيار الدولة في عام 1991، مستغلة ظروف الحروب الأهلية، حيث تحركت تحت غطاء إنساني، فأقامت مراكز عدة في العاصمة مقديشو أول مرة، وفي بعض الأقاليم الأخرى لتقديم المساعدات إلى الصوماليين عبر صندوق إغاثة الصومال، وهو صندوق تدعمه وزارة الخارجية الأميركية ومنظمة «بناي بريث» ومنظمة «جونيت» اليهودية، ومنظمات وجمعيات أخرى عدة في الولايات المتحدة. وقد تم تأهيل هذه المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا إلى الصومال في أواخر عام 1992، وبلغ عددهم 250 شخصًا آنذاك[28].

أُعلن تأسيس جمهورية أرض الصومال على جزء من الأراضي قبل سقوط سياد بري نهائيًا، إلّا أن الحرب الأهلية التي اجتاحت جنوب الصومال في عقب سقوط حكومة بري، ثم التدخّل الدولي الذي قادته الولايات المتحدة في الصومال، أديا إلى تواري مسألة انفصال المناطق الشمالية، وظل التركيز قائمًا على الجنوب الذي يُمثّل الثقل السكاني والسياسي والاقتصادي في الصومال.

حاولت إسرائيل نسج علاقات مع قادة الفصائل الصومالية في أعقاب انهيار مؤسسة الدولة الصومالية، ولوّحت بمساعدات عسكرية واقتصادية وصحية مباشرة، وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي الثاني لتنسيق المساعدات الإنسانية للصومال في أديس أبابا في كانون الأول/ ديسمبر 1992.

يمكن القول إن المساعي التي بذلتها أرض الصومال لدى دول الجوار،

---

(28) سالم سعيد سالم، «ماذا وراء استعداد إسرائيل للاعتراف بجمهورية أرض الصومال،» أخبار اليوم (اليمن)، 13/ 10/ 2010، على الموقع الإلكتروني: <http://akhbaralyom.net/new-details.php?sid=31361>, and <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1AD4E2D3-ED74-420D-A3A6-F44D9EDF0CB7.htm>.

وكذلك لدى المنظمات الإقليمية لمنحها الاعتراف، باءت بالفشل، كما حاولت استجداء إسرائيل محاولةً كسب دعمها. ونُسِب إلى رئيس جمهورية أرض الصومال السابق، أحمد إبراهيم عقال، إرساله رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، دعا فيها إسرائيل إلى مد يد العون إلى حكومته وإقامة علاقات ودية بين البلدين. وحاول عقال في رسالته إقناع تل أبيب بالاعتراف بدولته، موظفًا خطر الأصولية الإسلامية القادمة من السعودية واليمن والسودان، ومنوهًا بالأهمية الاستراتيجية التي يمثّلها مضيق باب المندب الذي يتاخم أرض الصومال.

في مقابلة مع شبكة الجزيرة الإخبارية، نفى رئيس جمهورية أرض الصومال الحالي أي علاقة مع إسرائيل، لكنه أشار إلى أن حكومته حرة في إقرار إقامة هذه العلاقات حين ترى ذلك، ولا يستطيع أحد منع هذا الأمر، مشيرًا إلى أن أكثر من دولة عربية فعلت ذلك. ويبدو أن حسابات أرض صومال في هذا الموقف تقوم على أن قطاع المواشي - الذي يُعدّ من أهم الصادرات - تضرّر نتيجة التغيرات المناخية، والحظر المتقطع والمتكرر أيضًا الذي تفرضه دول الخليج لأسباب صحية، بينما لم تضخ هذه الدول في المقابل استثمارات مؤثرة لإحراز تقدم تنموي. من هنا فإن من شأن تفاعل إيجابي - طبقًا لتقديرات من أرض الصومال - مع إسرائيل أن يفتح الباب أمام مساعدات واستثمارات دولية جديدة، قد تُساهم في تنوّع المفردات الاقتصادية، وفي إيجاد فرص واعدة في مجال التنقيب عن النفط فضلًا عن الثروات السمكية.

أعلنت إسرائيل استعدادها للاعتراف بجمهورية أرض الصومال على لسان ييغال بالمور المكلف ملف العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية، ويبدو أن الحسابات الإسرائيلية في هذا الشأن تتبلور في:

- اعتبارات استراتيجية: تحاول إسرائيل شد الخناق على العالم العربي بما يُمكّنها من الالتفاف حول باب المندب بنشاط عسكري وأمني مكثف، وتأسيس سياسة الذراع الطويلة الإسرائيلية في البحر الأحمر. كما أن وجودها في الصومال سيُمكّنها من تكثيف مخططاتها لإثارة بؤر للتوتر والصراع على

أطراف النظام الإقليمي العربي في جواره الأفريقي، ولا سيما المناطق الرخوة، مثل اليمن.

- اعتبارات أمنية: ثمة مخاوف إسرائيلية من امتداد نشاط الجماعات الجهادية المسلحة في الجنوب الصومالي، التي تراها إسرائيل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي ومصالحها في القرن الأفريقي. وعلى ما يبدو، فإن استمرار معضلة الصومال واستعصاءها على جميع الحلول الإقليمية والدولية، وتغلغل أفكار القاعدة الجهادية في الحركات الإسلامية المسلحة في الصومال، وما في الأوساط الدولية من إمكانية تحوّل الصومال إلى نقطة انطلاق لعمليات القاعدة، تمثّل كلها مبررات لبعض القوى الدولية والإقليمية للجوء إلى خيار تفتيت الجسد الصومالي حتى لا تقوم قائمة لدولة صومالية قوية قد تكون في قبضة إسلاميين متطرفين، خصوصًا في ضوء الخبرات المتوافرة بشأن تجربتي المحاكم والشباب في الصومال التي قوّضت فرص الحكومة الانتقالية الصومالية المدعومة من الغرب لبسط نفوذها على الدولة، في ضوء تقدير إسرائيلي يعتبر أن تهديدات المحاكم الإسلامية ليست محلية فقط بل إقليمية أيضًا، لأن سيطرتها على الصومال تشكّل خطرًا على القارة الأفريقية[29].

- اعتبارات اقتصادية وتجارية: إن تأمين المصالح الاقتصادية هو من أهم الاستراتيجيات الإسرائيلية في أفريقيا لتحصل على حصة الأسد من حجم التبادل التجاري واستثمارات الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة. وقد تكون جمهورية أرض الصومال منطقة جاذبة لإسرائيل من هذا المنظور، لما تتمتع به من ثروة حيوانية وسمكية، إلى جانب الموارد الطبيعية التي تحتاج إلى استثمارات خارجية لاستغلالها. وفي هذا السياق يقوم رجل أعمال إسرائيلي مقيم في إثيوبيا بدور الوسيط لتشجيع التبادل التجاري الإسرائيلي مع «جمهورية أرض الصومال»، وذلك في سياق مساعي إسرائيل لتأجير ميناء «بربرة الصومالي»، أو على الأقل الفوز بتعهد «جمهورية أرض الصومال» تقديم التسهيلات اللازمة لاستخدامه لأغراض تجارية، وهو ما يشير إلى وجود

(29) المصدر نفسه.

مصالح إثيوبية - إسرائيلية مشتركة في استخدام الموانئ الصومالية[30]. ويمكن رصد التوجهات الدولية بشأن تقسيم الصومال في عدد من المؤشرات:

• مصادقة البرلمان الفدرالي الألماني في تموز/ يوليو 2007 على قرار دعا فيه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى العمل على درء الخطر القادم من الجنوب، الذي يُهدد استقرار جمهورية أرض الصومال. وكان من بين الحلول التي تم طرحها في هذا الصدد خيار الاعتراف القانوني.

• التقارير والدراسات الصادرة عن مراكز الدراسات الأميركية التي نصحت الإدارة الأميركية بالاعتراف بتجزئة الصومال باعتبارها أمرًا واقعًا، وحددت المصالح الأميركية من هذا الاعتراف[31].

في هذا السياق نذكر تقريرًا أصدرته مؤسسة راند الأميركية تحت عنوان «Radical Islam in East Africa» (الإسلام الراديكالي (الأصولي) في شرق أفريقيا)، أوصى باعتراف أميركي بأرض الصومال كي تكون شريكًا متقدمًا في الحرب على الإرهاب. وفي مقالة للباحث الأميركي ج. بيتر فام (J. P. Pham)، مدير معهد نيلسون للدراسات في جامعة جيمس مديسون ونائب مدير مؤسسة دراسات الشرق الأوسطية والأفريقية في عام 2007، تحت عنوان «Somaliland: on the road to Independent Statehood» (أرض الصومال: في طريقها نحو الاستقلال)، دافع فيه عن الاعتراف بجمهورية أرض الصومال لاعتبارات عدة، أهمها:

- احتمال أن تكون قاعدة مهمة للجهد العسكري من أجل مكافحة الإرهاب نظرًا إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر، وحاجة قوات الناتو إلى تسهيلات ميناء بربرة لعمليات مطاردة الإرهاب.

---

(30) محمود أبو العينين، محرر، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2007 - 2008 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008)، ص 245.

(31) Johnnie Carson, «State Department: A Dual-Track Approach to Somalia,» (Centre for Strategic and International Studies (CSIS), 20 October 2010).

- كـون الاعتـراف بـأرض الصومـال لا يُسـاهم في تعزيـز الاسـتقرار في المنطقـة من خلال تأسيس مؤسسـات الدولـة وخلـق رفاهية تنموية فحسـب، بـل قد يكون أيضًا عاملًا مشـجعًا لتوحيد المنطقة ورفاهيتها، كما يكون متنفسًـا بحريًا لحليف واشـنطن في المنطقـة إثيوبيا التي تفتقد منفـذًا بحريًا منذ انفصال إريتريا عنها.

- كونها تزخر بموارد طبيعية وفرص تجارية قد تجذب الشركات الأميركية إلى الاسـتثمار في قطاع النفـط، وتجعـل أرض الصومال سـوقًا إقليمية تجارية تدور في دائرة المصالح التجارية الأميركية[32].

خلال عـام 2011 برزت مؤشـرات تتجه إلى إعادة رسـم خريطـة التوازن الإقليمي في منطقـة القرن الأفريقي، وربمـا يكون ذلك في غيـر مصلحة النظام الإقليمـي العربي. من هـذه المؤشـرات التعامل مـع جمهوريـة أرض الصومال بمنطـق الاعتـراف الواقعـي بوصفهـا بديـلًا مـن الدولـة الأم؛ إذ أضحـت دول الجوار الأفريقية تتبنّى منظـورًا واقعيًا وعمليًا في التعامل مـع الأزمة الصومالية. وبدأت مجموعـة الهيئة الحكوميـة للتنمية المعروفة باسـم «إيغـاد» تقبل حقيقة أن الحكومة الصومالية الانتقالية بزعامة شـيخ شـريف لا تمثّل أحدًا في الداخل الصومالي، وهو ما يجعلها غير قادرة على دحر المعارضة الإسلامية التي تُسيطر علـى معظم أنحاء الصومـال، كما أنها تقف عاجزة عن القيـام بدور حقيقي نحو المصالحة الوطنية. ولعل فشـل منطق المصالحة الفوقـي الذي انتهجه الصومال منذ عام 1991 يختلـف تمامًا عن المنظور القاعدي والشـعبي الذي تبنّته أرض الصومال منذ البداية، وأدى إلى تحقيق السـلام والاسـتقرار. وبناء عليه اتجهت دول أفريقيـة عديـدة، مثـل إثيوبيـا وكينيـا وبورونـدي وجنـوب أفريقيـا وغانـا والسـنغال، إلى التعامـل بمنطق الاعتـراف الواقعي بجمهوريـة أرض الصومال. وبعـد الانتخابـات الرئاسـية التـي عُقـدت فـي حزيران/ يونيـو 2010، وأدّت إلـى فوز مرشـح المعارضة أحمـد محمود سـيلانيو، أعلنت الولايـات المتحدة

(32) J. Peter Pham, ««Somaliland»: On the Road to Independent Statehood,» on the Web: <http://www.somaliland.org/2007/12/13/>.

والاتحاد الأوروبي أنهما سيتعاملان بشكل مباشر مع جمهورية أرض الصومال. ولا يخفى أن نموذج «أرض الصومال»، من حيث كونه يطرح المثال الوحيد لديمقراطية التعدد الحزبي في القرن الأفريقي، يجعلها قريبة من الاعتراف الدولي؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر 2010، زار وفد من منظمة «إيغاد» هرجيسا، وأجرى محادثات مع المسؤولين هناك، بل طلب من الحكومة إرسال وفد من المراقبين يمثّلون أرض الصومال إلى استفتاء جنوب السودان(33). وبطبيعة الحال يخلق الاعتراف المتوقع بتجزئة الصومال واقعًا جيو - سياسيًا جديدًا في الصومال والقرن الأفريقي يؤثر في مجمل المصالح العربية والمصرية من حيث الوجود الدولي المباشر في مناطق الجوار العربي، والتأثير في مستقبل التفاعلات المصرية العربية - الأفريقية على نحو سلبي للمصالح الأفروعربية التي قد تجد مقاومة واضحة في ملفات حيوية مثل المياه والتعاون الزراعي(34).

ثانيًا: ضمان حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر

يمثّل أمن البحر الأحمر بالنسبة إلى إسرائيل أحد محددات أمنها القومي؛ إذ إنها تتحول إلى دولة حبيسة على النحو الذي جرى في حرب 1973، إذا لم تتوافر لها القدرة على حرية الحركة فيه، التي تنعكس مباشرة على قدراتها العسكرية ونجاحها في تحجيم فرص حصار الدولة. وربما يُشير ما قاله بن غوريون بهذا الصدد إلى هذه الأهمية عندما اعتبر أنه «لو تمكّنا من السيطرة على مواقع حيوية في البحر الأحمر فإننا ستتمكن من اختراق سور الحصار العربي، بل والانقضاض عليه وهدمه من الخلف»(35).

---

(33) حمدي عبد الرحمن، «القرن الأفريقي.. إعادة تشكيل وصياغة جيوستراتيجية وتحالفات إقليمية ودولية جديدة،» الاقتصادية، 21/ 1/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aleqt.com/section_opinion.html>.

(34) أماني الطويل، المتغيرات الإقليمية في حوض النيل محفزات التعاون والصراع في الأمن المائي المصري، تحرير أيمن عبد الوهاب (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص 80.

(35) فرجي، ص 7.

كما يبدو أن للبحر الأحمر أبعادًا محلية إسرائيلية، نتيجة انعكاس الحالة فيه على المقدّرات الاقتصادية المرتبطة بحركة التجارة إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا[36]، التي تُقدّر على الصعيد الأفريقي وحده بـ 20 في المئة من إجمالي حجم التجارة الإسرائيلية. وفي ما يتعلق بالأهداف الاقتصادية الإسرائيلية في أفريقيا، فإن الحصول على ثرواتها الاستخراجية، وجني الأرباح التجارية مسألتان حاكمتان في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تحصل إسرائيل على حصة لا بأس فيها من ألماس الكونغو، كما أنشأت عددًا من الشركات النفطية في أفريقيا بقبعات أوروبية أو أميركية، وذلك بحسبان تمتّع أفريقيا باحتياطيات نفطية تصل إلى 125 مليار برميل[37]. كما تحتكر حاليًا تجارة المنتجات الغذائية في إثيوبيا[38].

طبقًا للمعطيات السالفة الذكر، ترفع الأوضاع المرتبطة بانهيار مؤسسة الدولة في الصومال، وانتشار فصائل الإسلام السياسي التي ترفض الوجود الإسرائيلي على أساس أيديولوجي، درجة المخاطر في وجه الكيان الصهيوني، وهو ما يجعل عمليات القرصنة في البحر الأحمر تبدو غطاءً مناسبًا لحركة الملاحة الإسرائيلية، خصوصًا أنه في منتصف حزيران/يونيو 2008، ومع تسارع حالات اختطاف السفن وقرصنتها، تم إصدار ستة قرارات بهذا الشأن من مجلس الأمن الدولي، وهي القرارات التي أُجيزت تحت ولاية الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أتاحت الدخول إلى مياه الصومال الإقليمية التي لا يزال لها وضع قانوني باعتبارها دولة، ومستندة إلى طلب من الحكومة الانتقالية الصومالية التي تخضع لنفوذ إثيو - أميركي، الأمر الذي ترتب عليه وجود أساطيل من دول عدة، خصوصًا مع إطلاق الاتحاد الأوروبي

---

(36) عميدرور، إسرائيل ومواجهة الوجود العسكري الإيراني.

(37) انظر: أماني الطويل، «الأهمية الجيو استراتيجية للقارة الأفريقية،» ورقة قدمت إلى: مستقبل العلاقات المصرية - الأفريقية: التحديات والطموحات (مؤتمر نظمه المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2011).

(38) أماني الطويل، «أمن البحر الأحمر: الواقع والتحديات،» السياسة الدولية (نيسان/أبريل 2009)، ص 84.

«عمليـة أتلانتا» التي تُجيز لدولـه التحرك من أجل حماية سـفنها[39]، منها الهند وباكستان وغيرهما.

الملاحـظ في هـذه القـرارات (خصوصًا القـرار رقـم 1851) الدعوة إلى إنشـاء منظومة أمنية لحمايـة البحر الأحمر بتعاون دولي، فـي ضوء ما يقول عنه القـرار من عجـز محلـي لمواجهة ظاهـرة القرصنة، ودعـوة القـرار رقم 1846 إلى نشـر الدول قِطَعًا بحرية تُكافح ظاهرة القرصنة، فأنشـأت اليابان مثلًا قاعدة عسـكرية ما زالـت محدودة فـي جيبوتي[40]، وهو مـا يعني فـي التحليل الأخير نشوء أوضاع عسكرية لدول عدة معترف بها في حال ترتيب أمن البحر الأحمر.

أمّـا على الصعيد السياسـي، فمن اللافت قـدرة دولتين مثـل كينيا وأوغندا علـى الحفاظ على علاقـات جيدة مـع أضداد، مثل إيـران من جهـة والولايات المتحدة وإسـرائيل من جهة ثانية، حيث تسـتفيد الدولتان من المداخل الإيرانية فـي علاقاتهمـا الأفريقيـة، ومنهـا المسـاعدات الاقتصاديـة والدعـم الفني، بل وتصدير النفط والسـلاح. ولـم تخرج جيبوتي التي فيها قاعدة عسـكرية أميركية من هذا السياق[41]، ومن الواضـح أن دول شرق أفريقيا أسست نموذجًا براغماتيًا في التفاعل مع القوى المتنافسة على موطئ قدم لها في القرن الأفريقي، وهو ما يُثير قلقًا إسـرائيليًا على نحو كبيـر إلى حد إثارة هذا الموضـوع من جانب وزير الخارجية الإسـرائيلي أفيغدور ليبرمان في زيارته أربـع دول في القرن الأفريقي في عام 2009[42].

أمّا على المسـتوى العسكري، وإزاء التعاون الإيراني - الإريتري وحصول

---

(39) نص قرار مجلس الأمن رقم 1851، تاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 2008.

(40) مقابلة مع محمود علي يوسف، وزير خارجية جيبوتي، تاريخ 30/ 11/ 2011، في الدوحة - قطر.

(41) انظـر: محمد عباس ناجي، «أبعـاد التحركات الإيرانيـة في أفريقيا وانعكاسـاتها على الأمن الإقليمـي،» ورقـة قدمـت إلـى: «التحـركات الإيرانيـة في شـرق أفريقيـا والقـرن الأفريقي وانعكاسـاتها علـى الأمن الإقليمي والاسـتقرار في المنطقـة،» (مؤتمـر نظمه المركـز الدولي للدراسـات المسـتقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2009).

(42) انظر: حسن حاج علي، «محددات السياسة الإيرانية في القرن الإفريقي».

إيران على تسهيلات عسكرية على الجزر الإريترية، فإن الإجراءات الإسرائيلية تبلورت، خلال العامين الأخيرين، بنشر قوة بحرية مناسبة قادرة على مواجهة التهديدات المفاجئة، تتضمن - طبقًا للجنرال الإسرائيلي يعقوب عميدور - «قوارب صاروخية وطائرات مروحية وغواصات في مواقع مهمة في البحر الأحمر». وأشار عميدور إلى أن هذه القوات نفذت إلى البحر الأحمر أول مرة عبر قناة السويس. كما أن إسرائيل تتعاون تعاونًا كاملًا مع الأسطول الخامس الأميركي، ونصح تقرير عميدور لمركز الأمن القومي الإسرائيلي بضرورة الهجوم على إيران مستقبلًا[43].

أمّا على الجانبين العربي والأفريقي، فيمكن أن نلاحظ الآتي:

- عدم استجابة النظام العربي لمصادر التهديد في البحر الأحمر، على الرغم من وجود محاولة منذ عام 1977 لإنشاء منظومة عربية لأمن البحر الأحمر في إطار الجامعة العربية، تزايدت الحاجة إليها مع زرع ألغام فيه في عام 1984. وعدم فاعلية النظام العربي أيضًا تجاه مصادر تهديده في القرن الأفريقي، وغياب المبادرات العربية المعنية بضمان أمن البحر الأحمر في إطار تحركات مجلس الأمن الدولي.

- ضعف القدرات العسكرية العربية في البحر الأحمر من حيث محدودية الأساطيل البحرية العربية، وعدم وجود تعاون بَيْني في الوقت الحالي. وعلى الجانب الأفريقي، فإن معاناة الصومال خطر الانهيار وضعف اقتصادات إريتريا والسودان وكينيا وانشغال الجميع بالصراعات الداخلية، كلّ ذلك يحجّم من أدوارها في تفعيل المشاركة في أمن البحر الأحمر.

- التفاعل العربي الضعيف مع دولة مثل إريتريا التي شهدت تغلغلًا إسرائيليًا ثم إيرانيًا على التوالي.

- اقتصار التفاعل العربي مع أزمة أمن الأحمر على عقد اجتماع مجلس السلم والأمن العربي في إطار الجامعة العربية في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر

(43) انظر: عميدرور، إسرائيل ومواجهة الوجود العسكري الإيراني.

2008، حيث لم يُقدم على اتخاذ أي تدبير بشأن الأزمة، واكتفى بإصدار بيان، وتحديد موعد للاجتماع في صنعاء في كانون الثاني/ يناير 2009، وهو اجتماع لم يحصل، إذ جرفته حوادث غزة[44]، وهو ما يجعل بعض المراقبين يتوقع أن يكون من بين أهداف الحرب على غزة لفت الأنظار بعيدًا من البحر الأحمر[45].

ثالثًا: متطلبات الأمن المائي الإسرائيلي

يرتبط المشروع الصهيوني بكلٍّ من نهري النيل والفرات، فتقول التوراة إن الرب قطع مع إبراهيم ميثاقًا بأن يُعطي لنسله «هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»[46]. ربما هذا المعطى الديني هو ما يفسر وجود مشاريع إسرائيلية مرتبطة بنهر النيل، ومتزامنة مع مشروع هرتزل نفسه في مطلع القرن العشرين، والقائم على نقل مياه النيل بسحارات تحت قناة السويس إلى سيناء ومنها إلى إسرائيل، وبناء على ذلك تقدّم هرتزل من الحكومة المصرية بمشروع للحصول على امتياز الاستيطان في شبه جزيرة سيناء لمدة 99 عامًا، مطالبًا في سياق هذا المشروع بجزء من مياه النيل الزائدة في فصل الشتاء، التي تذهب إلى البحر المتوسط[47]، إلّا أن هذا المشروع واجه رفضًا مصريًا - بريطانيًا مؤسَّسًا على أن المشروع البريطاني يربط مسارات الزراعة المصرية واتجاهاتها بمتطلبات الصناعة البريطانية في لانكشاير، وهي المتطلبات التي جعلت من زراعة القطن أولوية في كلٍّ من مصر والسودان من جهة، إضافة إلى ما قد تُسببه السحارات تحت قناة السويس من ملوحة للأراضي في سيناء تُسبب بانهيار أي مشاريع زراعية فيها[48].

كانت الخطوة الثانية للمشاريع الإسرائيلية تلك المرتبطة بالمياه في عام

---

(44) انظر: الطويل، «أمن البحر الأحمر».

(45) أنور عبد الملك، في: الأهرام، 13/ 1/ 2009.

(46) الكتاب المقدس، «سفر التكوين،» الأصحاح 15، الآية 18.

(47) طايع، ص 340.

(48) أماني الطويل، «العلاقات المصرية السودانية،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003)، ص 219.

1974، حيث طرحت أهم المشاريع الإسرائيلية المتطلعة إلى الحصول على مياه من نهر النيل، وهو مشروع «إليشع كالي»، مهندس المياه الإسرائيلي الذي صدّر مشروعه بالقول: «إن معطيات منطقتنا البيئية والسياسية تفرض أن يكون لكل اتفاق سلام بند مياه»[49]. وتدور فكرة مشروع كالي الأساس على أن حصول إسرائيل على قدر يوصف إسرائيليًا بأنه قدر صغير من مياه النيل (0.8 مليار متر مكعب) عن طريق مصر لن يؤثر في الميزان المائي المصري. أمّا الأساس الفني للمشروع، فيعتمد على توسيع ترعة السلام في مدينة الإسماعيلية[50]، لتنقل بين 100 و500 مليون متر مكعب من المياه، وتنقل هذه المياه بسحارات تحت قناة السويس وصولًا إلى إسرائيل، على أن تتحول في هذه الحالة إلى سلعة تقوم إسرائيل بشرائها[51].

يبدو لنا أن هذا المشروع مركزي لإسرائيل، يُطرح على مصر منذ عام 1974 دوريًا وفي كل مناسبة؛ إذ إنه طُرح في عامي 1986 و1989، ثم في إطار مفاوضات مدريد في عام 1991. وتبلور موقف مصري رافض لهذا المشروع مستند إلى اعتبارات فنية واستراتيجية، حيث يرتكز الجانب الفني على إمكانية رفع ملوحة الأرض الزراعية في سيناء، وكذلك تدشين مبدأ تسعير المياه وبيعها، وهو مبدأ باهظ التكاليف بالنسبة إلى مصر المحرومة من أي مصادر للمياه عدا نهر النيل، خصوصًا إذا فكرت في استخدامه دول منابع حوض النيل. كما أن وصول مياه النيل إلى إسرائيل، فضلًا عن كونه مخالفًا لقواعد القانون الدولي المتعلقة بأحواض الأنهار المشتركة، يضيف إلى دول الحوض دولة جديدة في سابقة هي الأولى من نوعها.

أمّا الجوانب الاستراتيجية، فتتمثّل في أن حصول إسرائيل على هذا القدر من المياه يكون بمنزلة ولادة جديدة لإسرائيل، لأنه يُعطيها 20 ضعف

(49) إليشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رنده حيدر؛ مراجعة الترجمة أحمد خليفة؛ تقديم الترجمة العربية منذر حدادين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، ص 1.

(50) مدينة شرق مصر تقع على قناة السويس بين مدينتي بورسعيد والسويس

(51) المصدر نفسه، ص 85.

المساحة المزروعة حاليًا، ويُمكّنها من زيادة المساحات المزروعة في صحراء النقب بما يساوي 500 ألف فدان، إضافة إلى أنه يدعم القدرات الإسرائيلية على استجلاب المزيد من المستوطنين. وبالتأكيد، فإن كلًا من الجانبين الفني والاستراتيجي يشكّل خسائر هائلة لمصر على مستوى أمنها القومي، كما يشكّل ارتفاعًا لمستوى تهديدات الأمن القومي العربي[52].

خاتمة

شهدت موازين القوى خلال الثلاثة عقود الماضية حركة تحوّلات مؤثرة ومستمرة بين قوى دولية وأخرى إقليمية في البيئة الجيو - ستراتيجية للقرن الأفريقي، كما شهدت هذه المنطقة عمليات صعود للأوزان النسبية لبعض القوى الدولية أو الإقليمية، وانخفاض لأخرى. على أن الثابت في هذه التحوّلات هو التجاهل العربي الكامل لمصادر التهديد المؤثرة استراتيجيًا في النظام الإقليمي العربي، وأمنه القومي الشامل، وعناصر الأمن لدول مهمة فيه مثل مصر والسعودية واليمن والسودان، حيث لم تسعَ الدول العربية ضمن منظومة تنسيق إقليمي عربي منفصلة عن جامعة الدول العربية أو مرتبطة بها إلى حماية أمن البحر الأحمر، الممر العربي إلى أفريقيا. ومارست الجامعة في هذا السياق تراخيًا ربما كان مرتبطًا بتوجّهات دول فيها ارتبطت بتحالفات غير مُعلنة بالاستراتيجيات الغربية، وربما الإسرائيلية إلى حد تعظيم مصادر قوة دولة إسرائيل على حساب المصالح العربية.

لعلنا نشهد في اللحظة الراهنة نوعًا جديدًا من التحوّلات مرتبطًا بارتفاع الوزن النسبي لإيران في القرن الأفريقي، بما يشكله ذلك من تهديد للمصالح الإسرائيلية تُدركه إسرائيل وتسعى ربما إلى اختراقه عبر الدفع نحو حرب أميركية ضد إيران بجميع السبل والوسائل، وخلق تناقضات عربية إيرانية.

في هذا السياق، يبدو حسم الموقف العربي إزاء إيران مطلوبًا عبر آليات

(52) الطويل، «إسرائيل واستراتجيات تجزئة السودان».

للحوار، ربما تُقدّم إيران فيها بعض التنازلات بشأن مشروعها للتمدد المذهبي في المنطقة العربية؛ إذ إن نوعًا من التنسيق مع إيران في هذه المرحلة يبدو مطلوبًا، في سياق خلق نقطة توازن بين المصالح العربية في القرن الأفريقي والتوجهات الإيرانية المتصادمة في منطقة القرن الأفريقي. كما يجب وضع استراتيجيات عربية بشأن الموقف من مسألة إدارة التنوع العرقي والديني والثقافي في الدول العربية عمومًا، وفي منطقة القرن الأفريقي خصوصًا، ومن المطلوب إنتاج خطاب عربي معترف بالآخر ومتسامح معه ومعترف له بالحقوق الإنسانية والثقافية والسياسية كلها، حيث أدّى الجهل العربي تحت مظلة تصاعد تيار القومية العربية ربما، أو الإهمال، دورًا في عدم بلورة موقف من الأقليات غير العربية على الأراضي العربية، ووُظفت هذه المسألة ضد العرب من جانب إسرائيل عبر أكثر من نصف قرن. وربما يكون من المطلوب في هذا السياق إنشاء آلية تحت مظلة جامعة الدول العربية لمتابعة مسارات الاعتراف بالتنوّع وطبيعة إدارته من جانب الحكومات العربية، وفرض نوع من العقوبات على أي حكومة عربية تتجاهل هذه المسألة الحيوية.

من المطلوب أيضًا أن تنتبه الاستثمارات العربية في منطقة القرن الأفريقي إلى ضرورة أن تعمل في بيئة محلية صديقة، فتوفر فرص عمل للسكان المحليين، وتخصص جزءًا من أرباحها لتنمية المجتمع المحلي تعليميًا وثقافيًا لتكون أداة لدور اجتماعي عربي، ولا بد من أن ينعكس بالإيجاب على الصورة العربية في الجوار الأفريقي، ويكون مقدّمة ربما لخلق مساحات من التفاعل المشترك.

في تقديري أن الإقدام من جانب دوائر صناعة القرار العربي على المستوى القطري أو الإقليمي في نطاق جامعة الدول العربية على مثل هذا النوع من السياسات الجديدة تجاه دول القرن الأفريقي هو المقدمة لصوغ موقف عربي جديد يستطيع أن يحوّل مصادر التهديد في القرن الأفريقي إلى مصادر دعم ومساندة للنظام العربي بمفرداته القطرية، كما يشكل دعمًا أصبح ملحًا للنظام العربي بأكمله.

المراجع

1 - العربية

كتب

أبو العينين، محمود (محرر). **التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2007 - 2008**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008.

التقرير الاستراتيجي العربي، 2004 - 2005. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.

التقرير الاستراتيجي العربي، 2010. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010.

رأفت، إجلال [وآخرون]. **انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

طايع، محمد سالمان. **الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل**. تقديم عبد المنعم المشاط. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007.

الطويل، أماني. **المتغيرات الإقليمية في حوض النيل محفزات التعاون والصراع في الأمن المائي المصري**. تحرير أيمن عبد الوهاب. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011.

عميدرور، يعقوب. **إسرائيل ومواجهة الوجود العسكري الإيراني في البحر الأحمر**. ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث. عمان: معهد أبحاث الأمن القومي، 2010.

فرجي، موشي. **إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق**. ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر. القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر، [د. ت.].

فليفل، السيد (محرر). **التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2002 - 2003.** القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003.

كالي، إليشع. **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية.** ترجمة رنده حيدر؛ مراجعة الترجمة أحمد خليفة؛ تقديم الترجمة العربية منذر حدادين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.

محمد، سمر إبراهيم. **السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي.** القاهرة: الجزيرة للنشر والتوزيع، 2009.

المسيري، عبد الوهاب محمد. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.** 8 ج. القاهرة: دار الشروق 1999.

الهيئة العامة للإستعلامات. **العلاقات الإسرائيلية الأفريقية.** القاهرة: الهيئة، 2003. (الدراسات الدولية)

دوريات

الطويل، أماني. «أمن البحر الأحمر: الواقع والتحديات.» **السياسية الدولية:** نيسان/ أبريل 2009.

مفلح، عز الدين. «راهنية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ومستقبلها في عالم متغير.» **البرلمان العربي:** السنة 24، العدد 88، تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

رسائل وأطروحات

الطويل، أماني. «العلاقات المصرية السودانية.» (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003).

محمد، سمر إبراهيم. «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي، 1990 - 2001.» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006).

مؤتمرات

«التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة.» (مؤتمر نظمه المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2009).

مستقبل العلاقات المصرية -الأفريقية: التحديات والطموحات (مؤتمر نظمه المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011).

وثائق

دحمان، غازي. «التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي.» (الجزيرة نت، 2008\6\25)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7AA996E4-5A92-4F13-874B-DB10104BC700.htm>.

الطويل، أماني. «الموقف الأميركي من السودان، مسارات التفاعل وطبيعة المخططات.» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 10 شباط/ فبراير 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/96cce3f4-6b08-4fd8-9cb4-23c9cdb0ee9c>.

عبد الرحمن، حمدي. «أفريقيا وإسرائيل في عالم متغير.» (شبكة الجزيرة (تحليلات المعرفة)، 4/ 10/ 2004).

2 - الأجنبية

Carson, Johnnie. «State Department: A Dual-Track Approach to Somalia.» (Centre for Strategic and International Studies (CSIS), 20 October 2010).

«The Evaluation of Israel's Africa Policy,» (American- Israeli Cooperation Enterprise),on the Web: <http://www.jewithviruallipràry.org>.

الفصل التاسع

المفاهيم السلفية المتشددة والاستقرار في القرن الأفريقي

الطيب زين العابدين

مقدّمة

القرن الأفريقي عبارة عن شبه جزيرة تقع في ركن القارة الأفريقية الشمالي الشرقي، وتضم: إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا والصومال. ويضيف إليها بعض الباحثين كلًّا من كينيا والسودان. وسنستعمل المصطلح على أساس أنه يتضمّن الدولتين الأخيرتين.

تتسم هذه الدول بميزات استراتيجية وثقافية واقتصادية تعطيها أهمية دولية وإقليمية خاصة بالنسبة إلى العالم العربي والداخل الأفريقي. فهي، أولًا، تمتد على أكثر من نصف ساحل البحر الأحمر الجنوبي، وعلى جزء كبير من الساحل الأفريقي الشمالي للمحيط الهندي والجنوبي لخليج عدن. كما أنها تقع في نقطة التقاء قارتي آسيا وأفريقيا عند مضيق باب المندب الذي يتحكم في حركة السفن التجارية الكثيفة من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر وبالعكس، وتربط بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا. وهي بالنسبة إلى الدول

العربية تجاور كلًّا من اليمن والعربية السعودية على الساحل المقابل من البحر الأحمر، وتُعتبَر امتدادًا استراتيجيًا لمصر من الناحية الجنوبية، وتستطيع أن تتحكم في الملاحة إلى كلٍّ من إسرائيل والأردن في نهاية البحر الأحمر من الناحية الشرقية. كما أنها ليست بعيدة من دول الخليج الأخرى لجهة سهولة الملاحة في المحيط الهندي وبحر العرب، وكثافة الحركة البحرية من الخليج وإليه. وهي بهذا الموقع الاستراتيجي تربط بحر العرب والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط، وتستطيع أن تتحكم في حركة نقل النفط من مصادره في دول الخليج إلى أماكن تسويقه في أوروبا وأميركا، وفي حركة النقل العسكرية التي اشتدت في السنوات الأخيرة، خصوصًا من أميركا وفرنسا وإسرائيل وإيران والصين وروسيا.

القرن الأفريقي منطقة غنية بمختلف الموارد الطبيعية وعالية الكثافة السكانية، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز، وهو ما يجعلها منطقة تنافس واستقطاب عالميين وإقليميين. لذا، تُعتبر واحدة من المناطق الاستراتيجية المهمة في التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم[1]. وهي مستودع المياه الذي يزوّد السودان ومصر بنسبة 85 في المئة من المياه التي تجري في نهر النيل، ويعتمد عليها البلدان بصورة أساس.

يشار إلى أن ثلاثًا من دول القرن الأفريقي أعضاء في جامعة الدول العربية (السودان والصومال وجيبوتي)، وهو ما يعني التقارب والتفاعل الثقافي والسياسي مع العالم العربي.

تعرّضت منطقة القرن الأفريقي للاستعمار الأوروبي منذ الحملات البرتغالية الأولى في مطلع القرن السادس عشر، وقُسّمت بين الدول الاستعمارية الكبيرة في القرن التاسع عشر، حيث بسطت بريطانيا نفوذها على سواحل الصومال الشمالية في عام 1884، ثم على منطقة «إقليم الحدود

(1) عز الدين جوهري، «القرن الأفريقي: الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية،» (الموسوعة الجغرافية، أيار/ مايو 2010)، على الموقع الإلكتروني: <www.4geography.com>.

الشمالية» (اختصارًا «أنفدي» NFD) في أقصى الجنوب، وضمت كينيا إلى الإمبراطورية البريطانية في عام 1895 باعتبارها جزءًا من شرق أفريقيا، وعندما نالت استقلالها في عام 1963 أُضيفت إليها منطقة «أنفدي» الصومالية. وتحركت إيطاليا للسيطرة على جنوب الصومال وشرقه في عام 1871، كما هيمنت فرنسا على ميناء جيبوتي في عام 1859، وتخلت بريطانيا عن منطقتي هود وأوغادين للحكومة الإثيوبية في عام 1955 على غير رضى من أهلهما[2]. وتحوّلت إريتريا في عقب الحرب العالمية الثانية من إيطاليا إلى بريطانيا التي أعطتها بدورها إلى إثيوبيا في عام 1950، وبقيت كذلك حتى استقلالها في عام 1993؛ واستقل الصومال البريطاني الإيطالي في عام 1960، والصومال الفرنسي في عام 1977 باسم جمهورية جيبوتي. وسيطرت بريطانيا بالتعاون مع مصر على السودان بعد هزيمة حكومة الثورة المهدية في عام 1898، وكان من أوائل الدول الأفريقية التي نالت استقلالها في عام 1956. وتناقضت الخريطة السياسية التي خلّفها الاستعمار الأوروبي إلى حد كبير مع التقسيمات القومية والعرقية والقبلية واللغوية، حيث فرض الاستعمار حدودًا مصطنعة كان منحازًا في وضعها إلى كلٍّ من إثيوبيا وكينيا، ربما لغلبة انتشار المسيحية في كل منهما. وفي معظم دول القرن الأفريقي تكثر التكوينات القومية والعرقية وتمتد عبر الحدود، وهو ما أدى إلى كثير من الاحتكاكات والصراعات، خصوصًا عندما يحاول الحاكم فرض هيمنة قبيلته على بقية القبائل. وما زالت دول القرن الأفريقي تعاني الموروثات التي خلّفها الاستعمار في الجانبين السياسي والثقافي لأنها تسببت بكثير من الصراعات والحروب.

أولًا: دخول الإسلام وانتشاره

كان الاتصال بين منطقة القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية قديمًا بحكم الجوار وسهولة التواصل عبر البحر الأحمر. وكانت للطرفين علاقة تجارية

---

(2) أنور أحمد ميو، «أثر الأزمة السياسية على التيار الإسلامي في الصومال، 1991 - 2008»، (رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، 2010)، ص 19 - 22.

وثقافية منذ قديم الزمان، إذ كانت هناك أسواق دائمة في الحجاز للبضائع الأفريقية الآتية من إريتريا والحبشة، وجالية حبشيّة ترعى مصالح التجار من المنطقة الأفريقية[3]. ودخل الإسلام منطقة القرن الأفريقي منذ بداية البعثة النبوية، وكانت هي أول منطقة هاجر إليها جماعة من المسلمين المستضعفين في مكة لأن فيها ملكًا (النجاشي) لا يُظلم عنده أحد. وأقام جعفر بن أبي طالب وصحبه من المهاجرين المسلمين زهاء أربعة عشر عامًا في الحبشة، وهو ما يعني أنهم وجدوا أمنًا وضيافة كريمة، وحرية في ممارسة معتقداتهم على الرغم من محاولة قريش استرجاعهم بالوقيعة بينهم وبين النجاشي ملك الحبشة. واتسم انتشار الإسلام في القرن الأفريقي بالبطء والتدرّج من الساحل إلى الداخل الأفريقي، وبالتعايش مع المعتقدات الإحيائية المحلية، حتى مع الديانة النصرانية التي دخلت قبل الإسلام عبر الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من مصر. ولعل السبب في ذلك التعايش أن الإسلام لم يأتِ عن طريق الفتح العربي كما حدث في شمال أفريقيا، بل جاء عن طريق رحلات التجّار والهجرات الفردية والجماعية، وكان في طليعتها أهل عُمان وحضرموت والأحساء والبحرين واليمن، وغيرهم من الذين جاءوا بعد انهيار ملكهم على يد الحجّاج بن يوسف، وجاءوا بقصد الاستيطان والاستقرار، وهو ما دفعهم إلى الاختلاط والتزاوج مع أهالي المنطقة[4]. ونشطت الحركة التجارية بين الجزيرة العربية والساحل الأفريقي من القرن الثامن الميلادي إلى القرن الثاني عشر، لكنها كانت محصورة قرونًا عدة في الساحل. واستطاع المسلمون في هذه الفترة تأسيس إمارات وممالك عن طريق مصاهرة الأُسر المالكة، وعن طريق الهجرة الواسعة؛ وعُرفت تلك الإمارات باسم ممالك الطراز الإسلامي مثل لامو (784م)، وشوا (896 - 1289)، وكلوة (975 - 1499)، وهرر وأوفات وعدل وغيرها. ولم يتوغل المسلمون في ما وراء الساحل إلّا في

---

(3) عبد الوهاب الطيب البشير، «التيار الإسلامي في إريتريا، 1961 -1998،» (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، 1999)، ص 33.

(4) علي السماني، «الممالك والدويلات الإسلامية في أفريقيا،» (محاضرة، منتديات جامعة فسديس، 17/2/2011)، على الموقع الإلكتروني: <www.univ-fisdis.com>.

القرن التاسع عشر، حين انحسر النفوذ البرتغالي ونجح اليعاربة العمانيون في تحرير سواحل شرق أفريقيا، فاكتسب الإسلام أرضًا صلبة، وأصبح مجتمع الساحل إسلاميًا غلبت عليه الثقافة الإسلامية. وبعدها، اندفع التجار المسلمون إلى التوغل في الداخل بحثًا عن السلع الأفريقية وإنشاء المحطات التجارية[5]. ولم يكن انتشار الإسلام مقبولًا للكنيسة الأرثوذكسية والأباطرة من حكام إثيوبيا، فدخلوا في صراعات وقمع للمسلمين، الأمر الذي حدا بالأمويين ومن بعدهم العثمانيين إلى محاولة حماية المسلمين باحتلال مناطق على ساحل البحر الأحمر تأوي المسلمين. ويُعزى تأسيس مدينة مقديشو إلى مهاجرين من الأحساء في القرن العاشر الميلادي، وهو ما يُؤيد عزيمة المهاجرين على الاستقرار في المنطقة. واستطاع الإسلام التكيّف مع عادات المجتمع وتقاليده، لأنه لم ينتشر بواسطة العلماء المولعين بأحكام التحليل والتحريم؛ إذ لم تكن الثقافة الفقهية تستهوي تلك المجتمعات الأفريقية التي لها عاداتها الراسخة غير المتّسقة مع بعض تعاليم الدِّين، لذا، فضّل عامّة الناس الانخراط في الطرائق الصوفية المُتسامحة التي جاءت إليهم من الجزيرة العربية وشمال أفريقيا ومصر والسودان. وكانت أول الطرائق الصوفية وأكثرها انتشارًا القادرية، جاء بها مهاجرون من اليمن وحضرموت، وانتشرت في مصوع وزيلع ومقديشو حتى وطدت أقدامها في المدن الساحلية بعامة، وتفرّعت من القادرية طرائق أخرى بقيادات محليّة مثل الطريقة الزيلعية والأويسية والأشروطية، ثم جاءت طرائق أخرى تُعتبر تجديدية مثل الشاذلية والسمانية والتجانية والختمية والإدريسية وغيرها.

قامت الطرائق الصوفية بتأسيس خلوات القرآن والزوايا وبناء المساجد، وهو ما أدى إلى نشر المعرفة الإسلامية، واهتمت بتربية المريدين على معاني الزهد والعزلة والقناعة والتسليم. وفي مرحلة متأخرة ساهمت هذه الطرائق في مقاومة التبشير النصراني والاستعمار الأوروبي، مثل طريقة السيد محمد بن

---

(5) محمود عبد الرحمن الشيخ، «انتشار الإسلام في شرق أفريقيا،» في: الإسلام في أفريقيا 26 - 27 نوفمبر 2006/ 6 - 7 ذو القعدة 1427: الكتاب الثالث عشر من أوراق المؤتمر (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2006)، ص 329 - 352.

عبد الله بن حسن العالِم الصوفي وأبرز المجاهدين في الصومال ضد الاحتلال البريطاني[6]. وانتشر المذهب الشافعي في المدن الساحلية بواسطة المهاجرين اليمنيين في وقت مبكر يصعب تحديده، ثم انتقل إلى داخل القارة في ما بعد ليكون المذهب الأكثر انتشارًا في شرق أفريقيا. وربما كان الجهاد الصوفي في تلك الحقبة التاريخية إرثًا للحركات الإسلامية المعاصرة تقتدي به.

ثانيًا: التنظيمات الإسلامية الحديثة

ظهرت التنظيمات الإسلامية الحديثة في مجتمعات القرن الأفريقي بعد استقلال هذه الدول في عقب الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ أبناء هذه المجتمعات يطلبون العلم أو العمل في البلدان العربية المختلفة، خصوصًا في مصر والسعودية والسودان وليبيا. وتمثّلت هذه التنظيمات في التيار السلفي الذي وفد أساسًا من السعودية، ولا سيما في حقبة السبعينيات حين بدأت الجامعات والمعاهد السعودية تستوعب كثيرين من أبناء القارة الأفريقية في جامعة المدينة المنورة والإمام محمد بن سعود والملك عبد العزيز في جدة. وقامت رابطة العالم الإسلامي ودار الإفتاء والإرشاد بقيادة الشيخ عبد العزيز بن باز بنشر المذهب السلفي عن طريق المدارس والمعاهد التي أسستها في كثير من البلاد الأفريقية، وعن طريق الدُعاة الذين أرسلتهم إلى كثير من تلك البلاد. ولم يخلُ ذلك النشاط من دواعٍ سياسية، حيث كانت المنافسة شديدة في الستينيات والسبعينيات بين الدول المحافظة في العالم العربي وعلى رأسها العربية السعودية، والدول القومية الاشتراكية وعلى رأسها مصر. ودعمت الكويت وقطر التيار السلفي عن طريق الجمعيات الخيرية والدعوية التي نشطت في العديد من البلاد الأفريقية بتشييد المساجد وتأسيس المراكز الإسلامية والمدارس والكُلّيات.

من الأفكار والتنظيمات الحديثة المهمة التي دخلت إلى منطقة القرن الأفريقي أفكار جماعة «الإخوان المسلمين» التي أُسست في مصر في عام

(6) شبكة الشاهد (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، على الموقع الإلكتروني: <www.alshahid.net>.

1928 على يد الشيخ حسن البنا، والتي كانت محور دعوتها شمولية الإسلام قضايا الحياة كافة، بما فيها قضية السياسة والحكم، وتحرير العالم الإسلامي من الاستعمار الأوروبي وثقافته المنافية للإسلام، واستعادة فلسطين من الاحتلال اليهودي الاستيطاني. ومصدر أفكار حركة الإخوان المسلمين هو مصر والسودان وبعض تجمعات أعضاء الحركة في دول الخليج التي استعانت بهم ضد التيارات الناصرية والبعثية التي كانت منتشرة في أوساط الشباب العربي، وكذلك في أوروبا وأميركا وبعض الدول الآسيوية. وتأثر بعض شباب القرن الأفريقي بأفكار حزب التحرير الذي يدعو إلى إقامة خلافة إسلامية بحكم أنها الأساس الشرعي الوحيد لسلطة الحكم في الإسلام؛ وفي وقت متأخر، انتشرت أفكار الجماعات الإسلامية المصرية التي تُكفّر الحكومات والمجتمعات التي لا تُقيم الشريعة الإسلامية، واستحلت استعمال العنف ضد عناصر الحكومة وضد غير المسلمين بصفته جهادًا مشروعًا. وقوي التفكير الجهادي في أوساط الشباب العربي والإسلامي متأثّرًا بتجربة الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي، وهو الجهاد الذي وجد تأييدًا ودعمًا من الدول العربية والغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية في عهد رونالد ريغان في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. ووجد الشباب العربي والإسلامي فرصة للتدريب العسكري والانخراط مع المجاهدين الأفغان في حربهم التحريرية ضد الغُزاة السوفيات، وكان من بين هؤلاء أعداد كبيرة من مسلمي القرن الأفريقي، خصوصًا من الصومال و إريتريا والسودان. وأصبح هؤلاء نُواة لتنظيمات جهادية في بلادهم تعمل لتحقيق أهداف سياسية، ومنهم من ارتبط بتنظيم القاعدة الذي أسسه أسامة بن لادن في أفغانستان، ليقوم بجهاد على مستوى العالم ضد أميركا وإسرائيل ومن سار في ركاب أميركا من الحكّام العرب.

ثالثًا: ظاهرة التشدد الإسلامي وأثرها في القرن الأفريقي

نعني بالتشدد الإسلامي تلك الأطروحات التي تضر بالاستقرار والتنميّة في بلاد القرن الأفريقي. وربما يختلف هذا المعيار عن النظرة الفقهية التقليدية

البحـث، إلّا أن مقاصد الدِّيـن الكليّة ترجّح مـا دونها من أحـكام فرعية جزئية. وتُشـكل المواءمـة بين مقاصـد الدِّيـن وأهدافه ومتطلّبـات العصر الـذي نعيش فيـه لُبّ التحـدي الذي يواجه المسـلمين في إقامـة دولة عصريّة قويـة تقف ندًا للدول الأخرى في مجالات الحياة السياسـية والاقتصادية والثقافية والعسـكرية والأخلاقيـة. فالاسـتقرار والتنمية في أي بلد شـرطان من الشـروط الموضوعية وسببان من الأسـباب العلميّة التي يجب أن تؤخذ بجدية واستدامة حتى يتحقق الهـدف المُرتجى لرفعـة البلد ونهضتـه والمحافظة على وحدته وسـيادته. ومن هذه الشـروط المطلوبة أيضًا تحقيق السـلام في ربوع البلـد، وإقامة العدل على أساس الحقوق والواجبات المتسـاوية لجميع المواطنين من دون تمييز، وكفالة الحرية في التعبير والتنظيم والسـلوك الشخصي، وتأسـيس الحكم الراشد الذي يقوم على أسـس الديمقراطية والتداول السـلمي للسلطة وسـيادة حكم القانون والشـفافية في إدارة الشـأن العـام وحمايـة حقوق الإنسـان والمـرأة، والانفتاح على العالم والتعامل معه في شـتى المجالات السياسـية والاقتصاديـة والثقافية والاسـتفادة من تجاربه، ورعاية العلـم والآداب والفنـون. وأصبحت هذه القيم والمبادئ شـأنًا عالميًا وقّعت عليه دول العالـم من خلال اتفاقات ومواثيق دولية أجازتهـا الأمـم المتحدة وأنشـأت لهـا مؤسسـات عالميـة ترعاها وتُدافـع عنها وتُحاسـب من ينتهكها ومـن يحاول تعطيل هـذه المبادئ بحجـج دينية تُضعف اسـتقرار البلـد وتنميته والنهوض بـه، وتعمل علـى عزلته ما يُناقض مـا أمر الله به مـن عمـارة الأرض وخدمة مصالـح الناس. يقـول تعالى ﴿هُـوَ أَنشَـأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْـتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْـتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُـوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيـبٌ مُجِيبٌ﴾[7]. وفي المبادئ الإسـلامية متّسـع للتعامـل بعقلانية وحكمة مع مشـكلات العصر ومسـتجداته، مثـل: تغيّـر الفتـوى بتغيّـر الزمـان والمـكان؛ الضـرورات تبيـح المحظـورات؛ الأصـل في الأشـياء الإباحـة؛ لا يكلّـف الله نفسًـا إلّا وِسـعَها؛ الدعوة لله بالحكمة والموعظة الحسنة؛ لا إكراه في الدين... إلخ.

بما أن دول القرن الأفريقي السـت هي من الدول الفقيرة والضعيفة وتعاني

---

(7) القرآن الكريم، «سورة هود،» الآية 61.

نزاعـات عرقية واضطرابـات أمنيّة ومشـكلات اقتصادية، فليس مـن مصلحتها، ولا في مقدورها الدخول فـي حروب داخلية أو مواجهـات خارجية، خصوصًا أن هناك تنافسًـا وصراعًا إقليميين ودوليين متزايدين للسـيطرة على منطقة القرن الأفريقـي ذات الأهميـة الاسـتراتيجية. وهناك أربع مـن هذه الدول فيهـا أغلبية سكانية مسـلمة (السودان والصومال وجيبوتي وإريتريا) والخامسة (إثيوبيا) فيها عدد غير قليل من المسـلمين يكاد يبلغ الأربعين في المئـة. وتجاور دول القرن الأفريقـي منطقة عربية مسـلمة مهمة تمتد مـن اليمن إلى السـعودية إلى الأردن فمصـر، وإن من مصلحة هؤلاء جميعًا أن تنعم المنطقـة كلها على ضفتي البحر الأحمر بالأمن والاسـتقرار والتنمية. ولن يحدث ذلك من دون تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي بين دول الجزيرة العربية ودول القرن الأفريقي. والأطروحات الإسـلامية الرائجة في المنطقة يمكن أن تؤدي دورًا إيجابيًا لتحقيق هذا الهدف إذا التزمت بالوسطية والاعتدال والانفتاح على الآخر، وقبلت بالتداول السلمي للسلطة عن طريق التفويض الشعبي الحر. ويمكنها تعطيل هذا الهدف والإضرار بمصالح المسلمين إذا استحلّت جماعة إسـلامية لنفسها استعمال العنف داخل بلدهـا لتنفرد بالسـلطة وتقهر الآخريـن أو لتفرض عليهـم رؤية أحاديـة للدِّين. ونعـرض في ما يلـي أنواع التشـدد والتطـرف التـي يطرحها أو يأخـذ بها بعض التنظيمات والجماعات الإسـلامية في دول القرن الأفريقـي، والتي تضر بالأمن والاسـتقرار والتنمية في منطقة القرن الأفريقي، ويمتـد ذلك الضرر إلى جوارها العربي في شبه الجزيرة العربية.

– أخطر أنواع التشدد هو إعلان الحرب باسم الجهاد على مستوى العالم، وهـذا مـا يُمثّله تنظيـم القاعـدة الذي انطلق من أفغانسـتان وأنشـأ لـه خلايا في عـدد من البلاد، منهـا القرن الأفريقي. وقـام بعض هذه الخلايا بتفجير السـفارة الأميركيـة في كلٍّ مـن نيروبي ودار السـلام في عام 1998، فـأودى بحياة 200 شـخص وجرح حوالى 400 آخريـن. وفي تشـرين الأول/ أكتوبر 2000 قامت مجموعـة مـن عناصر القاعـدة بضرب السـفينة الحربيـة الأميركية «كـول» على مقربة من سـاحل عدن، فأدى الحادث إلـى مقتل 17 عسـكريًا أميركيًا. وقامت مجموعة أخرى في تشـرين الثاني/ نوفمبر 2002 بقصف فندق يرتاده الأجانب

في كينيا، وحاولت إسقاط طائرة ركّاب إسرائيلية بالقرب من مومباسا. وبفعل رفض معظم دول العالم مثل هذا النشاط العدواني على مستوى العالم مهما كانت مبرراته، استطاعت أميركا أن تعقد تحالفًا واسعًا، انضمت إليه أكثر الدول الإسلامية، سمّته «تحالف الحرب على الإرهاب». وكان هذا التحالف موجّهًا ضد العناصر الإسلامية، بمن فيها تلك التي تقوم بمقاومة مشروعة ضد الاحتلال في بلدها. كما أضرّ هذا النشاط بسمعة الإسلام والمسلمين، خصوصًا أولئك الذين يعيشون في أميركا والدول الأوروبية. ويمكن أن يدخل في هذا الباب أيضًا محاولة بعض التنظيمات الإسلامية تحرير جماعات تنتمي إلى قوميتها عبر الحدود في دولة أخرى، مثل نشاط الاتحاد الإسلامي الصومالي لنصرة الصوماليين المعارضين في كلٍّ من إثيوبيا وكينيا.

- استعمال العنف محليًا ضد الحكومة القائمة والمجتمع بحجة كفرهما لعدم تطبيق الحكومة الشريعة الإسلامية كما يجب، وسكوت المجتمع عن ذلك. وغالبًا ما يكون هذا العنف عشوائيًا ومحدود الأثر، ويُعطي الحكومة حُجّة لزيادة بطشها ضد هذه التنظيمات المحاربة، بل بالمعارضة السياسية، وهو ما يؤدي إلى تعطيل الحريات العامة والحقوق الإنسانية ويمد في عمر السلطة المستبدة. وبدأ هذا التيار في مصر في الثمانينيات من بعض الجماعات الإسلامية المتشددة، وتأثّر به بعض الفصائل الصغيرة من داخل التيار الإسلامي في الصومال وإريتريا والسودان. وعادة ما توجه الفصائل عنفها ضد الدولة، لكن المجتمع يتضرر كثيرًا بتداعيات تلك العمليات العسكرية. ويتسم التيار الإسلامي في منطقة القرن الأفريقي بكثرة الانشقاقات والتحالفات من حين إلى آخر لأسباب فكرية أو تنظيمية أو شخصية، حتى تصعب متابعة مُسمّيات تلك التنظيمات في الفترات المختلفة. وجدير بالذكر أن جماعات التكفير والهجرة المصرية التي ابتدعت استعمال العنف ضد الآخرين تراجعت عن أطروحاتها الفقهية التي تبيح ذلك منذ عام 1998.

- استعمال العنف بقصد الاستيلاء على السلطة والانفراد بها حتى لو كانت الحكومة القائمة تتبنّى مشروعًا إسلاميًا، وهذا ما يفسر الحرب الدائرة

فـي الصومـال حاليًا بيـن الحكومـة القائمة التـي تطبّق الشـريعة الإسـلامية من جهة، وحركة شـباب المجاهدين والحزب الإسلامي من جهة أخرى. ولا يخلو الصراع في هذه الحالة من أبعاد عرقية وتنظيمية وشـخصية تجعل الحل متعذرًا إلّا بإقصاء الآخر والقضاء عليه، ومثل هذه الصراعات لا نهاية لها، وتفتح الباب واسعًا للتدخّل الخارجي.

- التشدد في تطبيق الإسلام نسخة كربونية كما كان في عهد السلف الأول، ومحاربة كل مظاهر يُشتمُّ منها مخالفة لتعاليم الإسلام من دون مراعاة للأعراف والتقاليد السـائدة في المجتمـع. ويتمثّل هذا فـي النظرة السـلفية الظاهرية التي تبلغ أوجها حين ترتبط باسـتعمال العنف ضد الآخـر، أو بفرض ذلك من موقع السـلطة الحاكمة. وتُشير تجربة سـلطة اتحاد المحاكم الإسـلامية في الصومال في بدايـة عهدها إلى مثـل هذه النظـرة حين أقدمت علـى حظر الفنـون والغناء والموسـيقى، وإغـلاق دور السـينما، ومنـع مشـاهدة مباريـات كأس العالم[8]. ويـدل هذا المسـلك علـى جفـاء وعزلة عـن العالـم المعاصر، وعلـى خطأ في ترتيب أولويات المبادئ والسياسات الإسلامية، ويتسبب ذلك بمعارضة داخلية تُضعف شـعبية الحكم في التصدي للتحديات والمخاطـر الكبيرة التي تواجهه. كمـا أن هذا المسـلك المتعنّت محدود الأثـر في بناء الأمة ومعالجة مشـكلات البـلاد التي تعاني الضعف والفقـر والجهل والمرض. ويُعطي هذا التشـدد مادة دسمة لأعداء الإسلام في الداخل والخارج للسُخرية منه وتأليب الناس عليه.

- الطمـوح الزائـد للتنظيـم الإسـلامي الـذي يريـد أن يـؤدي دورًا إقليميًا وعالميًا مـن دون أن تكـون له القـدرات البشـرية، ولا الإمكانـات المادية التي تؤهله لذلك. ولعل تنظيم الجبهة الإسـلامية القومية في السـودان الذي استولى على السـلطة في السـودان باسـم ثورة الإنقاذ خير دليل على ذلـك؛ إذ حاولت الجبهة تأدية دور قيادي ثوري في العالم العربي والأفريقي من دون أدنى مُراعاة

---

(8) محمـد الأميـن محمـد الهـادي، «تقييم فتـرة حكـم المحاكـم الإسـلامية،» الشـاهد الدوري (القاهـرة)، العـدد 7: الإسـلاميون الصوماليـون: مـن الهامش إلـى مركز الأحـداث (كانـون الثاني/ يناير 2010)، ص 55 - 85.

لموازنـات القوة المحليّـة والدوليّة، وهو ما جرّ عليها عـداوات إقليمية وعالمية شرسـة تحالفـت مـع المعارضـة الداخلية لتسـقط نظـام الحكم فـي الخرطوم. واضطرت حكومـة الإنقاذ في ما بعد من أجل الحفاظ على سـلطتها أن تُضحّي بجنوب السـودان من خـلال عقد اتفاق السـلام الشـامل في عـام 2005 الذي منحت فيه حق تقرير المصير للجنـوب تحت ضغط أميركي وأوروبي وأفريقي، الأمر الـذي أدّى في النهاية إلى فصـل الجنوب في تموز/ يوليـو 2011. ونجد مثالًا آخر في حركة الإصلاح الإسـلامية الصومالية التي حددت أهدافًا شاطحة على لسـان أمينها العام (شـباط/ فبراير 1991)، تلخصت بالآتي: قيادة الشعب الصومالي نحو الحياة الإسـلامية بمظاهرها كافة في إطار دولة إسلامية؛ توحيد أهـداف الشـعب الصومالـي وطاقاتـه مـن أجل تحقيـق ذلـك الهـدف؛ توحيد القوميات الإسـلامية في منطقة القرن الأفريقي. وأتبعت ذلك بـ «نشـاط مكثّف فـي كلٍّ من الصومـال وجيبوتـي وكينيـا لمواجهـة الأخطار التـي تُهـدد الكيان الإسلامي في المنطقة»[9].

رابعًا: تصنيف دول القرن من وجهة النظر الأميركية

بما أن أميركا هي القوة العُظمى في عالم اليوم وتقود العالم الغربي، وتأخذ كثيـرًا مـن الـدول الأفريقية والآسـيوية فـي معيّتهـا، خصوصًا عندمـا ترغب في مواجهـة دولة ما أو منطقـة أو جماعة، يجدر بنـا النظر بإمعان فـي تصنيفها دول القـرن الأفريقـي وتنظيماته السياسـية والإسـلامية وما يسـتتبع ذلك مـن أهداف وخطط. ففي مقدورها تسويق تلك النظرة وما يترتب عليها من سياسات في كثير من الدول، خصوصًا الغربيـة، وأجهزة الأمم المتحدة. ولـم تكن أفريقيا جنوب الصحراء فـي الماضي تحتـل مركـزًا متقدمًا في مسـرح التخطيط الاسـتراتيجي الأميركـي؛ لأن المصالـح الأميركيـة فـي المنطقة كانـت هامشـية والتهديد على خططهـا لـم يكن ذا بـال. لكن تغيّرت هـذه النظرة فـي العقديـن الأخيرين حين

---

(9) محمـد الأميـن محمـد الهـادي، «الإسـلاميون فـي الصومـال: النشـأة والتطـور،» الشـاهد الدوري، العدد 1: الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث (كانون الثاني/ يناير 2010)، ص 21 - 54.

اعتبرت أميركا أن أفريقيا السوداء ذات أهمية متزايدة لمصالحها الجيوبوليتيكية، كما أن التهديد لها في حالة ازدياد، وعليه أنشأت وزارة الدفاع قيادة قتالية موحّدة خاصة بالوضع في القارة الأفريقية: (Unified Combatant Command for Africa).

تقول الدراسة التي قامت بها مؤسسة «راند» الأميركية (RAND) بتكليف من سلاح الجو الأميركي في عام 2007: إن التهديد المتصاعد للمصالح الأميركية في المنطقة يتمثل بانتشار التيارات الإسلامية المحاربة، واتساع شبكات الإسلام الراديكالي في شرق أفريقيا[10]. ولا يخلو هذا المنحى الذي تبنّته كثير من الأبحاث والدراسات الغربية في أميركا وأوروبا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 من انحياز واضح ضد الإسلام والمسلمين، على أساس أنهم الخطر الأكبر على الحضارة الغربية في المستقبل. ويتبع هذا المنحى المُتحيّز فرضية خبير الدراسات الاستراتيجية، صاموئيل هانتنغتون التي قال بها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والتي تنبأت بأن الحروب العالمية على أساس الأيديولوجيّة أو المصلحة الاقتصادية القومية انتهت، وأن الحروب الكبيرة القادمة ستكون على أساس حضاري يؤدي الدين والثقافة فيها الدور الأكبر، وأن الحرب العالمية التالية ستكون بين الحضارة الغربية والإسلامية متحالفة مع الكنفوشيوسية نسبة إلى الاختلاف الكبير في القيم والمبادئ بينهما[11]. ولم يخطر ببال هانتنغتون أن الصين الشيوعية، بعد أقل من عشرين سنة من نشر أطروحته، ستكون أكبر دائن لأميركا، تُنقذها كبرى مؤسساتها المالية من حال الإفلاس! وبناء عليه كانت الدراسة تركز على التهديد الأمني الذي تشكله الدول والتنظيمات الإسلامية المتشددة، وتسمي تنظيم «القاعدة» بأنه الأكثر خطورة على الأمن القومي الأميركي، وأن الدول التي تأوي أو تساعد القاعدة مثل السودان يجب أن تُعاقب على فعلها.

اعتبرت الدراسة التي قام بها معهد السلام الأميركي (United States Institute

(10) Angel Rabasa, *Radical Islam in East Africa* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2009), pp. 1-91.

(11) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New Delhi: Penguin Books, 1994).

of Peace) المموّل مـن الكونغرس - في عام 2004 تحت عنوان: «الإرهاب في القرن الأفريقي»، أن دول القرن الأفريقي بسـبب ضعفها وفسـاد أجهزتها تشكل أرضًا خصبة لجـذب المجموعات الإرهابية وعلى رأسـها تنظيم القاعدة، وكان تصنيفها لـدول القرن الأفريقي بناءً على موقفها مـن الحرب ضد الإرهاب على النحو التالي:

- السـودان: جـاءت بداية الإرهاب فـي دول القرن الأفريقي من السـودان عندمـا اسـتولت الجبهـة الإسـلاميّة القوميّة على الحكـم في عـام 1989 لتقيم فيه دولة إسـلامية تحتضن الجماعات الإسـلامية الراديكالية، وتعطى ملاذًا آمنًا للإرهابيين «أمثال أسامة بن لادن وعناصر القاعدة وحماس الفلسطينية والجهاد والمجموعـة المصريـة» التي دبّـرت محاولـة اغتيـال الرئيس المصري السـابق حسـني مبارك في أديس أبابا في عـام 1995، وهي الدولـة الوحيدة في جنوب الصحـراء المُضمّنـة فـي القائمـة الأميركية للـدول الراعيـة الإرهـاب. وتعترف الدراسـة بأن السـودان بدأ يُخفف من غلواء سياسـته الخارجية بعد إبعاد حسن الترابي من السـلطة ووقـوع حوادث الحادي عشـر من أيلول/ سـبتمبر، كما بدأ يضيـق على أنشـطة المجموعـات الإرهابيـة ويُبعدها مـن البلد، بـل يتعاون في مجـال المعلومـات الاسـتخبارية مـع وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة من أجل تحسـين علاقاته مـع أميـركا، لكـن لا يبدو أنـه سـيقطع علاقته مـع المنظمات الفلسـطينية «الإرهابية». وتنصح الدراسـة بالاسـتمرار في سياسـة الضغط على حكومة السودان واحتوائها[12].

- الصومـال: يأتي الصومال في قمـة الدول المحتملة لمـأوى الإرهابيين، لأنه دولـة منهارة يسـتطيع الإرهابيون العمل فيهـا خارج القانـون، ولأنه موطن أكبـر جماعات الإسـلام الراديكالـي وهي «الاتحاد الإسـلامي» الناشـط، ولأن النشـاط التجـاري والتهريب من سـواحله الطويلة وحـدوده المخترقة يُسـهّلان عمليـة التحويلات المالية غير المسـجلة وحركة الناس والمـواد. كما أنه منطقة

(12) Tim Docking, «Terrorism in the Horn of Africa,» (Special Report, Institute of Peace, Washington, January 2004), pp. 1-16.

غيـر آمنـة للأجانـب ما قلـل كثيـرًا مـن الوجـود العضـوي الغربي، ومـن جمع المعلومات الاسـتخبارية. ومع ذلك لم يشـهد الصومال عمليات إرهابية نوعية، ولـم يُصبـح مكانًـا لتجنيـد الإرهابييـن وتدريبهم، ربمـا لأن عدم الأمن سـاهم في ابتعـاد الأجانب منه. لكـن الولايات المتحـدة وحلفاءها يراقبـون الأراضي الصوماليـة بصـورة دقيقة عن طريـق الجو والبحـر، وحدث أن قصـف الطيران الأميركـي بعـض مجموعـات «الشـباب المقاتل» قـرب الحـدود الكينيـة، كما حرّضت أميركا الحكومـة الإثيوبية على غزو الصومال واقتلاع سـلطة المحاكم الإسـلامية التي نجحت في هزيمة أمراء الحرب وتحقيق الأمن والاسـتقرار في جنوب الصومال[13]. واضطرت إثيوبيا إلى الانسـحاب ذليلة بعد ثلاث سـنوات من احتلال الصومال نتيجة المقاومة الشرسـة التي تعرضت لها قواتها. وتسببت مجموعـات صوماليـة غيـر محـددة فـي تهديـد الملاحـة علـى سـواحل القرن الأفريقي بممارسـة القرصنة على سـواحل المحيط الهندي، ما سـبب كثيرًا من القلق على حركة التجارة ونقل النفط.

- إريتريا: وُضِعَت إريتريا في قائمة الـدول الداعمة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لأنها تأوي «حركة الجهاد الإسلامي الإريتري»، وتبيّـن للولايات المتحدة في ما بعد أن الحركة غير معنية بالعمل الإرهابي، إنما تُكافح من أجـل حقوق المسـلمين المهضومة في إريتريا، وأن أسـياس أفورقي قَبِلَ التحالف في الحرب ضد الإرهاب من أجل أن يسـحق المعارضة المتزايدة لنظام حكمه الدكتاتوري الباطش. وبدأت الإدارة الأميركية تُبعِد نفسـها تدريجًا من دعم النظام الإريتري بعـد حربه مع إثيوبيا، ومحاولته زعزعة الاسـتقرار في الصومال.

- جيبوتـي: كان الخـوف الأميركي من أن تُصبح جيبوتـي موقعًا للإرهاب الدولـي، لأنها الميناء الرئيس في شـرق أفريقيا، والحكومـة ضعيفة وفقيرة، ولا تسـتطيع مراقبة وحمايـة حدودها المخترقة مـن الرُعاة وغيرهـم. وتكمن أهمية جيبوتي في إمكاناتها العبورية أكثر منها مأوىً لتنظيمات الإرهاب الدولي.

---

(13) الانتباهة (الخرطوم)، 17/ 11/ 2011.

على الرغم من أن جيبوتي لا تتلقى معونة أميركية تُذكر إلا أنها قبِلَت بوجود قوة عسكرية أميركية على أراضيها يمكن أن تُستعمل في الحالات الطارئة ضد الإرهاب في شرق أفريقيا. ولا تستبعد أميركا حدوث عمليات إرهابية تتحرك من جيبوتي ضد أفرادها أو آلياتها، وأن يحدث تخريب للميناء وللخط الحديدي الذي يربط جيبوتي بإثيوبيا، ما يُهدد اقتصاد ذلك البلد الفقير. وتنصح الدراسة الحكومة الأميركية بتقديم المعونة الاقتصادية لجيبوتي ودعم المؤسسات الإقليمية المستوطنة فيها، حتى تستطيع حماية أراضيها.

- إثيوبيا: تعتبر أميركا إثيوبيا بلدًا حليفًا ذا مصداقية في النواحي الأمنية وفي الحرب ضد الإرهاب، على الرغم من العدد الكبير للمسلمين فيه واحتضانه حركات مقاومة إسلامية وغير إسلامية، تُحارب الحكومة من أجل الانفصال أو المطالبة بحقوق المسلمين المهدورة. ومع ذلك، المسلمون في إثيوبيا غير ميّالين إلى الإسلام الراديكالي، كما يفتقدون القيادة المركزية التي توحدهم ضد السلطة الحاكمة. وتشجع الولايات المتحدة إثيوبيا لتقوي علاقاتها بالتجمعات المسلمة، ولتوزّع موارد الدولة بالتساوي بين المجموعات الدينية المختلفة. ونجت إثيوبيا من هجمات إرهابية داخل حدودها على الرغم من الوجود الغربي القوي فيها في شكل بعثات دبلوماسية ومؤسسات دولية، ربما لأن الدولة تُحكِم سيطرتها الأمنية على العاصمة والمدن الكبيرة.

- كينيا: تعتبر الولايات المتحدة كينيا هدفًا سهلًا للعمليات الإرهابية بسبب ضعف الدولة وفساد الأجهزة الأمنية فيها وسهولة اختراق حدودها. ووقعت فيها أكثر من عملية إرهابية، أشهرها تفجير السفارة الأميركية في عام 1998؛ كما أن لدى المسلمين، خصوصًا أولئك الذين يعيشون في الساحل، القابلية للتجنيد في صفوف الإرهابيين؛ وهو ما يُساعد في تكوين خلايا إرهابية نائمة داخل البلد. والتعاون الأمني بين أميركا وكينيا ظل قائمًا منذ فترة طويلة، ومنذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تقدم أميركا مساعدة مالية وآليات وتدريب للكوادر الأمنية في مجال محاربة الإرهاب. وتعتبر كينيا حليفًا مهمًا في القوة

المتحدة المشتركة للقرن الأفريقي بجيبوتي لمحاربة الإرهاب (CJTF - HOA). وتنصح دراسة معهد السلام الأميركي الحكومة الأميركية، بالمساعدة الكبيرة في بناء المؤسسات الأمنية الكينية وتدريب الكوادر وتشجيع التعاون والتنسيق الإقليمي في محاربة الإرهاب.

خامسًا: القرن الأفريقي والعالم العربي

تُعتبر منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى العالم العربي، وتشكل بُعدًا استراتيجيًا له، بحكم الجوار الجغرافي والتداخل البشري وعلاقات التفاعل التاريخي والحضاري، والتحكم بمنابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكلٍّ من السودان ومصر، والسيطرة على مدخل البحر الأحمر وحركة التجارة فيه، بما فيها تصدير النفط. وهي منطقة تنافس وصراع دوليين تتأثر بها أميركا والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران وإسرائيل.

ترتبط المنطقة أيضًا بالأمن القومي العربي بشكل عام. وقامت اليمن بالتعاون مع مصر في أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية إلى إيلات، الأمر الذي جعل المنطقة مرتكزًا فاعلًا في الصراع العربي - الإسرائيلي، وميدانًا للتنافس بين قُطبي الحرب الباردة قبل تفكك الاتحاد السوفياتي. وورد منذ مدة قصيرة خبر أن تل أبيب أبدت استعدادها لتزويد جيوش كلٍّ من جنوب السودان وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا بمساعدات عسكرية تشمل طائرات من دون طيار وقوارب سريعة ومرشدين عسكريين ومركبات مُدرّعة ووسائل تعقّب إلكتروني، لمساعدتها في حربها ضد تنظيم القاعدة والمنظمات الإسلامية الأخرى. وتستهدف المساعدات العسكرية الإسرائيلية أيضًا صدّ المد الإيراني في تلك المناطق وضمان قواعد للأسلحة الجوية والبحرية الإسرائيلية على امتداد خليج عدن وشرق المحيط الهندي. وتعهّد الرئيس الإسرائيلي لرئيس حكومة كينيا رايلا أودينغا بأن إسرائيل ستشكل ائتلافًا ضد الإسلاميين مع بعض دول شرق أفريقيا. ومهما كان مستوى دقة هذه الأخبار، فإن الأوضاع المحيطة بإسرائيل،

مثل الاحتجاجات الفئوية في الداخل، وتقدم البرنامج النووي الإيراني والثورات العربية من المغرب والمشرق، سيكون لها تأثيرها البالغ في حكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة التي قد تقودها إلى مغامرة في المنطقة المحيطة بها. هذه المغامرة المتوقعة لن تكون مغامرة محدودة النطاق حتى تستطيع إسرائيل استدعاء حلفائها في أميركا وأوروبا لنجدتها، فأوضاع المنطقة تهم الجميع. ومن مصلحة الجميع التحرك ضد الحركات الإسلامية المتشددة ومن يدعمها. وهي فرصة لحسم الصراع العربي - الإسرائيلي بصورة نهائية حتى لا يستمر مصدر تهديد دائم للأمن والسلام الدوليين.

ينبغي على العالم العربي ألا ينتظر حتى يقع «الفأس على الرأس»، كما يقول المثل السوداني، بل عليه أن يتحرك وبفاعلية ليعم السلام والاستقرار منطقة القرن الأفريقي. ونحسب أن العالم العربي سيجد دعم الأمم المتحدة وأميركا والاتحاد الأفريقي، إذا ما كان ذلك التحرك قائمًا على خطة محكمة مدروسة، تراعي مصالح الأطراف المعنية واللاعبين الفاعلين في الساحة الدولية. فهل تتوافر الرغبة والإرادة السياسية لدى الدول العربية لتقوم بمثل هذه المبادرة الصعبة على مدى زمني معقول (بين 5 و10 سنوات)؟ والدول العربية التي يجب أن تقود تسويق المبادرة وتنفيذها هي الأكثر ارتباطًا وتأثرًا بما يحدث في المنطقة، وتحديدًا: مصر والعربية السعودية واليمن ودول القرن الأفريقي الثلاث (السودان والصومال وجيبوتي). ونقترح الأجندة والموضوعات التالية لمحتوى المبادرة:

- أن يكون هدف المبادرة تعزيز السلام والاستقرار ووضع أساس التنمية المستدامة في دول القرن الأفريقي الست.

- أن تقوم دول المبادرة العربية بالتشاور في ما بينها أولًا، ثم تتشاور مع دول القرن الأفريقي، وتعرض خلاصة المبادرة على جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي للموافقة عليها، ثم تُعرض على الأمم المتحدة وبعض الدول الصديقة التي ترغب في المشاركة بتنفيذ المبادرة لإبداء الرأي فيها.

- تشكيل لجنة سياسية من بعض الدول العربية (السعودية ومصر واليمن) ومن دول القرن الأفريقي الست لوضع خطة المبادرة في شكلها النهائي والإشراف على تنفيذها. وأن يكون مع هذه اللجنة فريق من الخبراء يقوم بالدراسات المطلوبة لجوانب الخطة المختلفة، ويطرح الخيارات المناسبة، ويُقدّم النصيحة لما يراه أفضل. ولا بأس من أن يضم فريق الخبراء بعضًا من ذوي الدراية والمهنية العالية من خارج الدول العربية والأفريقية. تضع اللجنة مؤشرات واضحة لخطة عمل حول القضايا الواردة في المجالات التالية:

• **القضايا السياسية:** حل معضلة قيام الدولة الصومالية على حدودها المعترف بها دوليًا، وذلك باتفاق القوى السياسية والعسكرية كلها الفاعلة في الساحة الصومالية؛ تسوية خلافات الحدود بين دول القرن الأفريقي، خصوصًا بين إثيوبيا وإريتريا، وجيبوتي وإريتريا، وإثيوبيا والصومال، والسودان وجنوب السودان. وليس بالضرورة أن يكون الهدف هو التسوية النهائية لتلك النزاعات بل يكفي الاتفاق على الحد الأدنى وهو عدم اللجوء إلى الحرب لتسوية مشاكل الحدود، وتبنّي مفهوم الحدود المرنة التي تسمح بالحراك السكاني والحيواني عبر الحدود، من دون إجراءات معقدة، وتقوية العلاقات التكاملية الشعبية في مناطق النزاع. التعاون على حل النزاعات بين الدول في المنطقتين على أساس التحكيم الأهلي والتسوية السلمية. التعاون قدر الإمكان في المنابر الدولية.

• **القضايا التنموية:** تأسيس البنية التحتية المناسبة في دول القرن الأفريقي التي من شأنها جذب الاستثمار العربي إلى المنطقة؛ التعاون في مجال الزراعة وتربية الحيوان والصناعات الصغيرة، بحيث يَحدُث تكاملٌ واكتفاءٌ بين المنطقتين الأفريقية والعربية؛ إنشاء سوق تكاملية مشتركة تسمح بتبادل السلع والخدمات على أساس الأفضلية لدول السوق؛ تقوية وسائل الاتصال والنقل البحرية والجوية بين الدول العربية والدول الأفريقية؛ تقديم المساعدات والقروض المُيسّرة من الدول المقتدرة للدول الفقيرة؛ إعطاء أفضلية للعمالة

الأفريقية في سوق العمل العربية؛ بنك إدخار تؤسسه الدول العربية في دول القرن الأفريقي لمنح قروض صغيرة من دون فوائد للأسر الفقيرة بقصد الدعم الاجتماعي لها؛ تأسيس فروع لدواوين الزكاة العربية في البلاد الأفريقية الفقيرة.

• **القضايا الثقافية**: إنشاء المراكز الثقافية والبحثية التي يتم فيها التعاون بين دول المنطقتين العربية والأفريقية؛ تبادل الزيارات بين الأساتذة والطلاب والفرق الفنية والرياضية؛ عقد اتفاقات توأمة ومذكرات تفاهم بين الجامعات والكليات ومراكز البحوث؛ تسهيل انتقال الصحف والمجلات والكتب والأفلام بين الدول؛ عقد الندوات والمؤتمرات العلمية المشتركة عن القضايا التي تهم الطرفين؛ تشجيع تدريس اللغة العربية في القرن الأفريقي والسواحيلية في العالم العربي؛ نشر مفاهيم الوسطية الإسلامية والاعتدال بين شباب المنطقتين.

مثل المبادرات التاريخية الفاصلة كلها، تبدو المقترحات المذكورة سابقًا طموحة جدًا، خصوصًا إذا أخذنا بالاعتبار الأوضاع السائدة في المنطقتين العربية والأفريقية، وهي أوضاع تتسم بدرجات متفاوتة من التخلف والضعف والنزاعات وعدم الثقة، لكن التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي تجري من حولنا، تدعو إلى تفكير مستقبلي بعيد، يجب أن تستعد له الأمم الواعية بقدر من الرؤية الناضجة إلى مآلات المستقبل، وبالتخطيط العلمي المدروس والإرادة السياسية التي تدعو إلى التغيير والإصلاح والنهضة. ويقول المثل السائد: إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة!

المراجع

1 - العربية

كتب

الإسلام في أفريقيا 26 - 27 نوفمبر 2006/ 6 - 7 ذو القعدة 1427: الكتاب الثالث عشر من أوراق المؤتمر. الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2006.

دوريات

الهادي، محمد الأمين محمد. «الإسلاميون في الصومال: النشأة والتطور.» **الشاهد الدوري** (القاهرة): العدد 1: **الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث**، كانون الثاني/ يناير 2010.

______. «تقييم فترة حكم المحاكم الإسلامية.» **الشاهد الدوري**: العدد 1: **الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث**، كانون الثاني/ يناير 2010.

رسائل

البشير، عبد الوهاب الطيب. «التيار الإسلامي في إريتريا، 1961 -1998.» (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، 1999).

ميو، أنور أحمد. «أثر الأزمة السياسية على التيار الإسلامي في الصومال، 1991 - 2008.» (رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، 2010).

2 - الأجنبية

Books

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New Delhi: Penguin Books, 1994.

Rabasa, Angel. *Radical Islam in East Africa*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2009.

Document

Docking, Tim. «Terrorism in the Horn of Africa.» (Special Report, Institute of Peace, Washington, January 2004).

الفصل العاشر

الحالة الصومالية القائمة
أضواء على تاريخ الصراع وأبعاده

محمد أحمد الشيخ علي

ظلّ الصومال طوال العقدين الماضيين من دون سلطة مركزية تُنظّم شؤونه الداخلية والخارجية، وهو ما جعله مسرحًا مفتوحًا لصدامات مستمرة بين قوى محلية وأخرى خارجية. ونظرًا إلى موقعه الاستراتيجي وتأثيره في الأمن القومي العربي، فإن غياب الدولة في الصومال يُشكل ثغرة أمنية خطِرة على المنطقة العربية ومنظومتها الأمنية. كما أن الخطورة الأمنية امتدت إلى الجوار الأفريقي، والمصالح الغربية في المنطقة. إذ فشلت القوى السياسية الوطنية الصومالية في تجاوز حال الحرب والمواجهات المستمرة والاهتداء إلى صيغة سياسية تُعيد كيان الدولة وتحفظ وحدة البلاد، كما أن المبادرات الإقليمية والدولية لمعالجة الأزمة الصومالية انتهت إلى طريق مسدودة.

على الرغم من أن مصلحة المجتمع الدولي تكمن في مساعدة الصومال في إعادة كيانه السياسي وتقوية مؤسسات الدولة، فإن جهوده انحرفت عن مسارها، خاصة بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام 1998، وحوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة،

وتفجيرات ممباسا في عام 2002. ومنذ ذلك الحين ظلت الجهود الغربية تجاه الصومال تدور حول نقاط ثلاث:

- مكافحة الإرهاب.
- مكافحة القرصنة.
- مكافحة الهجرة.

في الوقت الراهن، يواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة في معالجة الواقع الصومالي المأزوم، إذ إنه يعجز عن إيجاد صيغة سياسية تساهم في إخراج الصومال من دوّامة العنف، فبات من الواضح أن الحلول الجاهزة التي فُرضت على الصومال طوال العقدين الماضيين لم تكن مُجدية في تحقيق أهدافها، ولم تؤدِّ إلّا إلى تعقيد الواقع السياسي وتدويل الأزمة وإطالة أمدها.

تحاول هذه الدراسة عرض الحالة الصومالية الراهنة من خلال تناول تاريخ الصراع السياسي في الصومال، وأسباب انهيار الدولة، والمبادرات الرامية إلى إعادتها، والقوى السياسية، ودور القوى الخارجية، واتجاه الأوضاع السياسية في المرحلة المقبلة.

أولًا: موقع الصومال وأهميته

يقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي، يحُدُّه من الشمال خليج عدن ودولة جيبوتي، ومن الشرق المحيط الهندي، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب كينيا. ويستمد أهميته الاستراتيجية من موقعه الجغرافي المُطل على خليج عدن والمحيط الهندي، والمُشرِف على مدخل باب المندب الجنوبي، والطريق عبر البحر الأحمر، وقناة السويس، وبالقرب من حقول النفط في الشرق الأوسط، والممر المائي الأهم لنقل النفط إلى أوروبا وأميركا. كما أنه يُشارك الحدود مع دولتين من دول منابع النيل؛ كينيا وإثيوبيا، وله في هاتين الدولتين عمق بشري وثقافي، إذ إن قرابة نصف المتحدرين من القومية الصومالية في القرن الأفريقي، البالغ عددها 20 مليون شخص، هم من ضمن القوميات المكوّنة

لهاتين الدولتين. وشـهدت المنطقة صراعًا دوليًا في حقبة الاستعمار بين إيطاليا والحبشة، وبين إيطاليا وبريطانيا[1]. كما شهدت في حقبة الحرب الباردة صراعًا بين الاتحاد السـوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وحلفائهما. والقرصنة في الصومال أعادت الانتباه مرة أخرى إلى أهمية هذا البلد الاستراتيجية.

ثانيًا: التطور السياسي

اسـتقل الجزء الشـمالي من الصومال عـن بريطانيا فـي 26 حزيران/ يونيو 1960، ونـال الجزء الجنوبي اسـتقلاله مـن إيطاليا فـي 1 تموز/ يوليو 1960، وفي اليوم نفسـه اتّحدا وكوّنا جمهورية الصومال. وتعاقب على حكم الصومال ثلاثـة رؤسـاء هـم: آدم عبدلـي عثمـان (1960 - 1967)، وعبد الرشـيد علي شـرمأركي (1967 - 1969)، والجنرال محمد سياد بري (1969 - 1991). وخلال هذه الفترة، عرف الصومال حكومات مدنية ديمقراطية اسـتمرت تسـعة أعـوام (1960 - 1969)، وأخـرى عسـكرية دكتاتوريـة اسـتمرت 21 عامًـا وبضعة أشـهر (1969 - 1991). وأُسســت جبهات قبلية مسـلحة تسـعى إلى إسـقاط الحكومة العسـكرية: الجبهـة الديمقراطيـة لإنقاذ الصومـال (1979)، والحركة الوطنيـة الصومالية (1981)، وجبهة الوطنييـن الصوماليين (1989)، والمؤتمر الصومالي المتحد (1989). وبعد انهيار السلطة المركزية عام 1991 انقسـمت البلاد إلى مناطـق نفوذ للعشـائر والقبائـل، ونجح بعضهـا في تكوين حكومات إقليمية (أرض الصومال وأرض البُنط)، وبعضها الآخر خضع لسلطة زعماء الحرب والجماعات الإسلامية المسلحة. كما عرفت العاصمة الصومالية منذ عـام 1991 حكومات تم تكوينها فـي الخارج ولم يكن لهـا تأثير يُذكر في الداخل، ورئس هذه الحكومات كلٌ من علي مهدي محمد (1991 - 1992)، وعبـد القاسـم صـلاد حسـن (2000 - 2004)، وعبـد اللـه يوسـف أحمـد (2004 - 2008)، والشيخ شريف شيخ أحمد (2009 - حتى الآن).

---

(1) Muxamed Ibrahim Muxamed, *«Liiq-liiqato» Taariikhda Somalia* (Muqdisho: [s. n.], 2000), pp. 97-98, and Abdisalam M. Issa-Salwe, *The Collapse of the Somali State: The Impact of the Colonial Legacy* (London: A.M. Issa-Salwe in Association with HAAN Associates, 1997), p. 50.

ثالثًا: أسباب انهيار الدولة الصومالية

أثار انهيار الدولة الصومالية تساؤلات كثيرة حول مسبباته الرئيسة، فتعددت الآراء واختلفت؛ إذ ذهب بعض الباحثين إلى أن السبب الرئيس لانهيار الدولة الصومالية وتفككها يرجع إلى ما ورثه الصوماليون من الاستعمار من مؤسسات وممارسات سياسية[2]. وذهب آخرون إلى أن السبب الرئيس هو القبلية والصراع على السلطة، وجهل الصوماليين بإدارة الدولة الحديثة[3]. كما ذهب رأي ثالث إلى القول إن السبب يرجع إلى دكتاتورية سياد بري[4]. وهناك من يقول إن السبب يعود إلى صراع الدول العُظمى على المناطق الاستراتيجية التي من بينها منطقة القرن الأفريقي وما تبع ذلك من تدفق الأسلحة على دول المنطقة، وبالتالي فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى انهيار الدولة الصومالية[5] التي طالما اعتمدت في وجودها على القوى العظمى المتصارعة على المنطقة.

ترى هذه الدراسة أن ضياع التوازن بين المكونات الرئيسة للمجتمع الصومالي، والأركان التي قامت عليها القومية الصومالية التي كانت مقدمة لنشأة الدولة الصومالية، وفقدان التماسك الداخلي للمجتمع، هي مجتمعة الأسباب الرئيسة لانهيار الدولة الصومالية، أمّا الأسباب الأخرى، فهي إما مُكملة لهذا السبب أو فرع منه.

تجدر الإشارة إلى أن تكوين الدولة الصومالية الحديثة ارتبط بدخول الاستعمار الأراضي الصومالية، وما تبع ذلك من ظهور وعي قومي يهدف

---

(2) Issa-Salwe, pp. 138-139; Mohamed Haji Mukhtar, «Somalia: Searching for the Foundation of Social and Civil Morality,» Paper Presented at: «Learning from Operation Restore Hope: Somalia Revisited,» (Conference, Princeton University, Woodrow Wilson School of International Affairs, Princeton, 20-22 April 1995), p. 4.

(3) Cabdulqaadir Cismaan Maxamuud, *Sababihii burburka Soomaaliya* (Toronto: Neelo Printing, 1999), p. 71, and Jaamac Cumar Ciise, *Qaran Jabkii Soomaaliya* (Mombasa: [s. n.], 1994), p. 226.

(4) Cabdullaahi Cosoble Siyaad, *Ama Qaran Ama Qabiil* (Mogadisho: [s. n.], 1995), pp. 12-14.

(5) Charles Geshekter, «The Death Of Somalia in Historical Perspective,» in: Hussein M. Adam and Richard Ford, eds., *Mending Rips in the Sky: Options for Somali Communities in the 21st Century* (Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1997), p. 80.

إلـى التحـرر والانعتاق مـن ربقة المسـتعمر، وتوحيـد الأراضـي الصومالية في إطار دولة وطنية واحدة. وقبل ذلك لم تكن هناك سـلطة مركزية واحدة تشـمل الأراضـي الصوماليـة كلهـا، فالمدن السـاحلية في الشـمال كانت تحـت حماية الأشـراف في مخا (اليمن)، وذلـك قبل تحوّلها إلى السـيادة المصرية في الفترة 1870 - 1884، والمناطق الساحلية في جنوب الصومال كانت تحت الحماية العُمانية (سـلطنة زنجبار)، أمّا المناطق الداخلية، فكانت خاضعة لسـلطة شيوخ القبائـل[6]. وفي هذه الفتـرة، وللعقود الأربعة الأولى من حكم المسـتعمر، كان هناك عاملان رئيسان محدِّدان للهوية الصومالية: الإسلام والقبيلة.

أدّى التكالب الاستعماري على الأراضي الصومالية إلى قيام ثورات شعبية في أنحاء الصومال كافة، غير أنه نظرًا إلى تفوّق المستعمر العسكري، واستغلاله البنية القبليـة للمجتمع، نجح فـي إخماد الثـورات بالقوة أو بالمداهنـة تارة، أو بتأليب القبائل والعشـائر بعضها على بعـض تارة أخرى. وفي نهاية عشـرينيات القـرن الماضي، أُسـدل السـتار على المقاومـة الوطنيـة، فتمكّن المسـتعمر من إحكام السيطرة على الأراضي الصومالية كلها[7].

خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة، انتقلـت الأراضـي الصومالية مـن حكم اسـتعماري إلى آخر[8]، وشـارك كثيـرون من الشـبان الصوماليين فـي الحرب، وانفتحـوا على العالـم الخارجي، واحتكـوا بالقوى الوطنية الناشـئة فـي أفريقيا وآسـيا. وشـهدت السـاحة الصوماليـة تحـوّلات اجتماعيـة واقتصادية شـملت حياة المواطنين في إثر تشـكّل المدن والمزارع والمصانع التـي أقبل عليها أبناء الأريـاف والبـوادي للعمل فيهـا. وأُسسـت المـدارس والمعاهد التـي افتتحتها الإدارات الاسـتعمارية لتأهيل الأيدي العاملة المساعدة لمشـاريعها الاقتصادية

(6) محمد أحمد الشـيخ علي، «الصومال في مرحلة ما بعد تفكك الدولة: دور القبيلة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني في الفتـرة من 1991 - 1999،» (أطروحة دكتـوراه، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الخرطوم، 2004)، ص 1.

(7) David D. Laitin and Said S. Samatar, *Somalia: Nation in Search of a State*, Profiles. Nations of Contemporary Africa (Boulder, Colo.: Westview Press; London, England: Gower, 1987), p. 59.

(8) Muxamed, pp. 97-98.

التي حظيت بإقبال واسع من المواطنين. أدّى ذلك كله إلى ظهور وعي ثقافي وسياسي مهّد السبيل لأن تستقبل الساحة الصومالية ظهور حركة سياسية وطنية نادت بتحرير الأقطار الصومالية الخمسة وتوحيدها في دولة مستقلة. ومع أن حركة رابطة الشباب الصومالي واجهت تحديات كبيرة من داخل المجتمع الصومالي وخارجه، فإن إضافتها إلى العامل القومي في القاموس السياسي الصومالي حققت لها انتصارات سياسية، وتمكّنت في نهاية المطاف - مع تنظيمات سياسية وطنية شبيهة بها في الأهداف والأطروحات - من تحقيق الاستقلال وتوحيد إقليمين من أقاليمها الخمسة في 1 تموز/ يوليو 1960. ومن ينظر إلى مسيرة المجتمع الصومالي السياسية قبل الاستقلال وبعده، يجد أن الموازنة بين العوامل الثلاثة (الإسلام والقبيلة والقومية) هي التي كانت تحدد قوة النظام السياسي أو ضعفه، أكان على مستوى التنظيمات أم على مستوى الدولة. وفي ما يلي عرض لمحاولة التنظيمات السياسية والحكومات الوطنية المتعاقبة التعاطي مع هذه العوامل الثلاثة:

1 - الحركة الوطنية وتعاطيها مع مكوّنات المجتمع الصومالي

أُسس حزب رابطة الشباب الصومالي في عام 1947 باعتباره أول بادرة وطنية سعت إلى موازنة المكوّنات الثلاثة للمجتمع (الإسلام والقبيلة والقومية). واستطاع خلال فترة وجيزة استقطاب دعم الشرائح المؤثرة في المجتمع، مثل العلماء وشيوخ القبائل والتجار والطبقة المثقفة. كما أن النادي ابتعد من الخلافات القبلية والمذهبية[9]، إذ نجد أن الأعضاء المؤسسين للحزب الذين بلغ عددهم 13 عضوًا[10] ينتمون إلى أغلب القبائل الصومالية، وتفادى الحزب تصنيفه في خانة إحدى الطرق الصوفية المتنافسة على الساحة

---

(9) المقصود هنا هو الخلافات بين الطرق الصوفية، لا الخلاف بين المذاهب الفقهية، إذ إن المذهب المتّبع في الصومال هو مذهب الإمام الشافعي.

(10) هم: عبد القادر سخاء الدين، ياسين حاج عثمان شرماركي، محمد حرسي نور، حاج محمد حسين، عثمان غيدي راغي، طيري حاج طيري، طاهر حاج عثمان شرماركي، علي حسن محمود، حمد علي نور، حاج محمد عبد الله، هودو معلم عبد الله، محمد فارح هلوله، محمد عثمان باريه. انظر: جامع عمر عيسى، تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة (القاهرة: مطبعة الإمام، 1965)، ص 205 - 206.

الصومالية عشية تأسيسه، وذلك حتى لا يكون في إطار قبيلة أو طريقة صوفية معيّنة[11].

مع أن إيطاليا شجعت بعض التنظيمات السياسية ذات الطابع القبلي على عرقلة جهود الحزب الرامية إلى تحقيق الاستقلال، فإنه ظل أكبر قوة سياسية وأكثرها تأثيرًا في الساحة السياسية في الجنوب، وبالتالي فاز بأغلبية ساحقة في الانتخابات المحلية والتشريعية في عامي 1954 و1956[12]، مستمدًا قوته من مراعاته التوازن بين مكوّنات المجتمع.

بعد تأليف الحزب أول حكومة صومالية (داخلية)، حاد عن سياساته المبنية على التوازن، فانحاز إلى بعض القبائل دون أخرى، كما انحاز إلى مصالح الإدارة الإيطالية الوصية على جنوب الصومال، الأمر الذي خلق معارضة قوية في وجهه، وأدى إلى انشقاقات داخلية انتهت إلى إقالة رئيس الحزب من منصبه وفصله من الحزب، وذلك في عام 1958[13]. ولما جاءت الانتخابات التشريعية الثانية في آذار/ مارس 1959، التي سبقت الاستقلال بعام واحد، حظرت الحكومة الصومالية نشاط أحزاب المعارضة وأغلقت مكاتبها، مُعلنة حالة الطوارئ، متذرّعة بالانتقادات والحملات الدعائية العنيفة التي كانت تشنّها أحزاب المعارضة على الحكومة الصومالية وعلى الإدارة الإيطالية[14]. من هنا بدا حزب الرابطة قويًا بالتزامه سياسة التوازن للعوامل الثلاثة. لكنه انتهى بإخلاله بهذا التوازن، فتعرض لانتقاد التنظيمات السياسية الأخرى، بل ولانتقاد بعض قادته، إذ نجد أن أحزاب المعارضة اتّهمت حزب رابطة الشباب بالانفراد بالسلطة، وممارسة سياسة التفرقة بين المواطنين على أسس حزبية،

(11) لقاء مع محمد أحمد تموعدي، سفير الصومال في السودان (1989 - 2003) في مكتبه بالخرطوم في كانون الثاني/ يناير 2000، وكان السفير عضوًا في الحزب في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

(12) حمدي السيد سالم، الصومال قديمًا وحديثًا (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، ص 318.

(13) عيسى، ص 241 - 242.

(14) Mohamed Haji Mukhtar, «The Emergence and Role of Political Parties in the Inter-River Region of Somalia from 1947-1960,» *Ufahamu* (Somalia), vol. 17, no. 2 (1989), p. 87.

بحيث يحرم الأعضاء الذين لا ينتمون إلى حزب الرابطة من الحصول على الوظائف السياسية أو الإدارية، أو الحصول على المنح الدراسية. وأدّى ذلك إلى اندلاع مواجهات بين الشرطة الصومالية ومواطني بعض المناطق التي شعرت بأن الحكومة الصومالية غير عادلة في تعاملها معهم(15). لكن الحكومة تداركت الأمر، وبدأت مراعاة التوازن بين القبائل عشية تأليفها الحكومة الثانية، واستمرت الحال كذلك حتى عشية الاستقلال(16)، حين وُحِّد الإقليمان، جنوب الصومال وشماله، في 1 تموز/ يوليو 1960. وظل حزب الرابطة حريصًا على سياسة الموازنة في إطار الإقليم الجنوبي، بينما أخفق في إدخال الإقليم الجديد وقادته في الموازنة، فتولّى الجنوبيون منصبي الرئيس ورئيس الوزراء، وأصبح منصب رئيس البرلمان من نصيب الشمال، وهو منصب في نظر الشماليين غير ملائم لمكانتهم السياسية، إذ كانوا يتوقّعون أنهم سيحصلون على أحد المنصبين الرئيسين؛ الرئيس أو رئيس الوزراء، وسبّب لهم ذلك خيبة أمل كبيرة، ظهر أثرها عند الاستفتاء الشعبي الذي أُجري لإجازة الدستور في حزيران/ يونيو 1961، حين قاطع حزب الرابطة القومية الصومالية، أكبر الأحزاب السياسية في الشمال الاستفتاء، وكذلك عند المحاولة الانقلابية الرامية إلى فصل الشمال عن الجنوب، التي قام بها ضباط شماليون في كانون الأول/ ديسمبر 1961(17).

2 - الحكومات المدنية وتحدّي الموازنة بين مكوّنات المجتمع الصومالي

ورثت الدولة الصومالية الوليدة مشكلات عديدة، من بينها إفرازات تجزئة الأراضي الصومالية، حيث إن الإقليمين اللذين استقلا وتوحّدا تحت راية جمهورية الصومال، كانا يختلفان في النظم الإدارية والتعليمية والمالية والقضائية، وكانت هناك أجزاء من الأراضي الصومالية لا تزال تحت الاستعمار، وتبنّت الدولة تحريرها وضمّها إلى سيادتها، وهو ما أدّى إلى سوء

(15) المصدر نفسه، ص 85.

(16) Laitin and Samatar, p. 66.

(17) John Drysdale, *Whatever Happened to Somalia?* (London: HAAN, 1994), pp. 133 - 134.

العلاقة بين الصومال وجيرانه، وإلى استنزاف موارد الدولة. إلى جانب ذلك، كانت البلاد تعاني ضعف البنية التحتية والتخلّف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وقللت هذه التحديات، إلى جانب النظام التعددي الديمقراطي الذي اختارته الدولة لإدارتها في البلاد، التذمر والاحتقان الناتجين من إخلال حزب الرابطة وحكومته بالتوازن المطلوب بين العوامل الثلاثة، خصوصًا بين المصالح القبلية والمصالح القومية (بين جنوب الصومال وشماله)، إذ ظل الحزب الحاكم في هذه الفترة محافظًا، ولم تكن الجماعات الإسلامية ناشطة في الفضاء السياسي، كما لم يكن للمجموعات الليبرالية والماركسية نفوذ سياسي يثير حفيظة الجماعات الإسلامية، وكانت الحكومة تتّبع سياسة خارجية متوازنة تربطها بالمعسكرين الشرقي والغربي.

يرى محمود شريف أن انتخاب عبد الرشيد علي شرمأركي رئيسًا للصومال في كانون الثاني/ يناير 1967 كان بداية مرحلة جديدة تدهورت فيها الأوضاع الأمنية في البلاد، واضطرب النظام الديمقراطي الذي كان يقلل الاحتقان، ذلك أن الرئيس ورئيس وزرائه محمد حاج إبراهيم عقال سعيا إلى البقاء في السلطة من خلال التدخل والتأثير في نتائج الانتخابات البرلمانية عام 1969 لمصلحتهما، وهو ما أثار اضطرابات سياسية وقلاقل أمنية راح ضحيتها رئيس الجمهورية، وتولّى في إثرها الجيش الصومالي، بقيادة رئيس هيئة الأركان الجنرال محمد سياد بري، السلطة بعد انقلاب عسكري أبيض. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الصومالية في عهد الرئيس عبد الرشيد ورئيس وزرائه عقال وقّعت مذكرات التفاهم مع الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي، والرئيس الكيني جومو كنياتا، بشأن الأراضي الصومالية الخاضعة لإدارتيهما، وتوقف بموجبها الدعم الذي كانت الحكومة الصومالية تقدّمه إلى جبهات التحرير في المناطق الصومالية في كلتا الدولتين[18]، وهو ما يعني في نظر المواطن الصومالي التفريط في حق أساس من الحقوق القومية.

---

(18) طاهر محمود غيلي، «الحرب الأهلية في الصومال: جذورها وأسبابها ونتائجها،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1995)، ص 68 - 71.

3 - الحكومة العسكرية وتداعيات رفع سقف القومية الصومالية

بـدأت الحكومة العسـكرية عملها بإلغاء الدسـتور وحـل البرلمان وإلغاء نظام الفصل بين السلطات. وأعلنت أن من بين أهدافها الأساس محاربة القبلية وتقوية التماسـك القومـي. وفي 10 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 1970، أصدرت الحكومـة قانـون «حمايـة المجتمـع» الذي منـع شـيوخ القبائل من اسـتخدام ألقابهـم التقليدية، مثل سـلطان وإمـام وأغاس، ومنـع أيضًا التقاضي بواسـطة الأعـراف والتقاليد الصوماليـة (Xeer)، وكذلك ذكر أسـماء القبائل والعشـائر، وتم اسـتبدال كلمة ابن عم (Ina Adeer) الشـائعة بيـن الصوماليين بكلمة الرفيق (Jaalle)[19].

صاحَبَ إصدارَ هذا القانون حملاتٌ مكثفة ضـد القبلية، وحملات أخرى لتضخيـم شـخصية الرئيس ومنحـه أوصافًـا وألقابًا متعـددة، من بينهـا أبو الأمّة الصوماليـة. كما أنـه أصبـح مصدرًا للسـلطات كلهـا. وقامـت الحكومـة أيضًا بالتضييق على الحريـات العامة، وفصل كبار الموظفين بحجـة عدم تكيّفهم مع الوضع الجديد. وتبنّت الحكومة النهج الاشـتراكي لإدارة البلاد وإعادة هندسـة المجتمع على أسـس جديدة باسـم الثورة وبناء الاشـتراكية، فأمّمت الشـركات الأجنبية، وأجبرت المزارعيـن على بيع منتجاتهم إلى الحكومـة لتبيع الحكومة بدورها إلى المستهلكين بحجة حمايتهم من التلاعب بالأسعار، فكانت النتيجة تخلّي نسبة كبيرة من المزارعين عن أعمالهم[20].

علـى الصعيـد الداخلـي، كان تضييـق الدولـة علـى الحريـات العامـة واسـتهدافها المواطنين بالفصل مـن الوظائـف، واحتكارها النشـاط الاقتصادي

---

(19) Ciise, p. 39, and Ioan M. Lewis, *A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa*, Eastern African Studies, 4th ed. (Oxford: James Currey; Hargeisa, Somaliland: Btec Books; Athens: Ohio University Press, 2002), p. 209.

(20) محمد شـريف محمود، **أسـباب انهيـار الدولـة الصومالية الحديثـة: في الطريق إلـى الدولة الصومالية** (بيروت: مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 79 - 80.

الـذي كان القطاع الخاص يمارسـه، من أسـباب فقـد المواطن الثقـة بالدولة، فصار يبحث عن ملجأ آخـر يحميه من تعدّياتها. فكانت القبيلة الخيار المُفضّل لدى قطاعات واسـعة مـن المواطنيـن. ومن هنا بدأت نُـواة التنظيمـات القبلية المعارضة للحكومة سياسيًا، ثم طوّرت معارضتها في وقت لاحق إلى معارضة مُسـلّحة. ومن جهة أخرى، استفز النهجُ الاشـتراكي الذي تبنّته الحكومة رجال الدِّين وأثار حفيظتهم، خصوصًا بعد أن أصدرت في عام 1975 قانون الأحوال الشخصية الذي ساوى في الميراث بين الرجال والنساء، إذ لقي معارضة رجال الدّين الذين وقفوا ضد تطبيق هذا القانـون المنافي للقرآن الكريم على مجتمع مسـلم. فكان ردّ الحكومة إعدام عشـرة من العلماء وسـجن مئـات آخرين[21]. هكذا بـدأت الجماعات الإسـلامية تظهر بقـوة لمواجهة الحكومـة أيديولوجيًا وسياسيًا.

على الصعيد الخارجي، خاضت الحكومة في عام 1977 حربًا مدمّرة ضد إثيوبيا لتحرير الأراضي الصومالية وضمّها إلى سيادتها. وألحقت هذه الحروب أضـرارًا مادية وأدبيـة بالدولـة الصومالية، وأضعفـت قُدرتَها علـى إدارة البلاد، كمـا أنها أدخلت الصومـال في عزلة إقليمية ودولية سـاعدت فـي قيام حركات مسـلّحة تُعارِض الحكومة وتسـعى إلى إطاحتهـا. وتمكّنت هـذه الحركات من إسـقاط الحكومـة فـي 26 كانـون الثاني/ ينايـر 1991، فدخـل الصومـال فـي فراغ سياسـي أدّى إلـى تفكك البـلاد مناطـقَ نفـوذٍ لقبائل وجماعات إسـلامية باتت تتصارع على السـلطة. وبهذا، فإن سياسـة رفع سـقف القوميـة الصومالية والمواجهة العنيفة للنظام القبلي ورجال الدين، ومواجهة إثيوبيا عسكريًا لانتزاع الأراضي الصومالية الخاضعة لها بالقوة، دقّت المسـمار الأخير في نعش الدولة الصومالية.

---

(21) محمد الأمين محمد الهادي، «الإسـلاميون في الصومال: النشأة والتطور،» الشاهد الدوري (القاهـرة)، العـدد 1: الإسـلاميون الصوماليـون: مـن الهامش إلـى مركز الأحـداث (كانـون الثاني/ يناير 2010)، ص 31.

رابعًا: موت القومية والصراع بين القبائل والجماعات الإسلامية لملء الفراغ

أفضى انهيار الحكومة المركزية إلى تفكك البلاد وتحوّلها إلى مناطق نفوذ لعشائر وقبائل، وجماعات إسلامية مسلّحة، وقاد من ثم إلى تلاشي الوعي القومي. ففي شمال الصومال، أعلنت الجبهة الوطنية الصومالية (تنظيم قبلي مسلح) في عام 1991 انفصال الإقليم عن بقية الصومال[22]، باعتباره مستعمرة بريطانية دخلت وحدة طوعية مع إقليم الوصاية في الجنوب، ثم استردّت سيادتها بعد خيبات الأمل التي تعرضت لها طوال العقود الثلاثة التي كانت في إطار الدولة الصومالية.

بدأ في جنوب الصومال في عام 1991 صراع قبلي مرير لم يقتصر على القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس محمد سياد بري والقبائل التي كانت تعارضه، بل انتقل أيضًا إلى قبائل المعارضة والعشائر المكوّنة لها، وذلك رغبة منها في الانفراد بالسلطة أو الحصول على نصيب الأسد منها. استمرت هذه الحروب عامين شهدت البلاد خلالهما حالة إنسانية مروّعة أفزعت العالم، ومهّدت السبيل لتدخّل الولايات المتحدة والأمم المتحدة في عام 1992 لإفساح المجال أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين، وإنهاء الصراع، لكن القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة تورّطت في الصراع القبلي؛ فبعض القبائل شعر بأن هذه القوات تساند قبائل بعينها ضد قبائل أخرى، فاندلعت مواجهات دموية بين القوات الدولية وميليشيات الجنرال محمد فرح عيديد في عام 1993، وأدّت إلى سقوط عشرات الضحايا من القوات الدولية وآلاف من أفراد الميليشيات الموالية للجنرال عيديد والمواطنين الصوماليين العُزّل. وكانت النتيجة انسحاب القوات الدولية في عام 1995 من دون تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة هياكل الدولة إلى الصومال، فعادت الصراعات القبلية إلى سابق عهدها.

---

(22) Ioan M. Lewis, *Understanding Somalia and Somaliland: Culture, History, Society* (New York: Columbia University Press, 2008), p. 93.

ظهرت القبلية بصورة قوية لملء الفراغ الناتج من انهيار السلطة المركزية، وبـرزت الجماعات الإسـلامية بقوة، فأخـذت اتجاهين مختلفيـن. كان الاتجاه الأول فتـح معسـكرات لتدريـب أتبـاع هـذه الجماعـات وتسـليحهم اسـتعدادًا للاسـتيلاء على السـلطة عن طريق القـوة، وكان الاتجـاه الثاني مـلء الفراغ في مجـالات التعليم والصحة والإغاثة، ونشـر أفكارها عبر هـذه الأعمال. اصطدم الاتجـاه الأول بالجبهـات القبليـة التـي رأت أن الجماعـات الإسـلامية تُهـدد مصالحها، فوقعت اشتباكات بين جماعة الاتحاد الإسلامي والمؤتمر الصومالي المتحد فـي مدينة كسـمايو، أقصى جنـوب الصومال في عـام 1991، والجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال في جروي وبوصاصو، في شـمال شـرق الصومال في عام 1992، والجبهة الوطنية الصومالية في جدو جنوب غرب الصومال في فترة 1996 - 1997[23].

تجدر الإشـارة إلى أن طرق إدارة الصراع القبلي فـي الصومال تباينت بين شماله وجنوبه؛ ففي شـمال الصومال (أرض الصومال وأرض البُنط)، حرصت القيـادات السياسـية والعشـائرية والدينية علـى التوفيـق بين مصالحهـا وترتيب أولوياتهـا في إطار مؤتمرات عشـائرية مُوِّلت ذاتيًا، وحققت نجاحات ملموسـة بعد أن تمكنت من تشكيل إدارات محلية تحظى بقدر كبير من القبول والاحترام لدى سـكان المنطقتيـن، بينما لجـأت القيـادات السياسـية والعشـائرية والدينية في جنوب الصومال إلى اسـتخدام ثقـة أتباعها لتحقيق مآربها السياسـية بالقوة، وهو ما أدى إلى تدمير كامل للمقدرات المادية والمعنوية للتنظيمات العشـائرية والإسـلامية في الجنـوب، وجعل المنطقـة الجنوبية مسـرحًا مفتوحًا لصراعات وحـروب مسـتمرة تتغيـر لافتاتهـا، لكـن محتواها يظـل واحـدًا: الصـراع على السلطة.

أدّى انسـحاب القـوات الدوليـة من الصومـال في عـام 1995 إلى ظهور قـوى مدنيـة ممثّلة فـي منظمـات المجتمـع المدني والقطـاع الخاص وشـيوخ العشـائر فـي العاصمة. وسـعت هـذه المنظمات إلـى البحث عن إعـادة هياكل

(23) الشيخ علي، «الصومال في مرحلة ما بعد تفكك الدولة،» ص 333 - 334.

الدولـة الصومالية، متحدّيـة بذلك الجبهـات القبلية التي هيمنت على المسـرح السياسـي منذ انهيار السـلطة المركزية. ووجدت هذه القوى فرصة لإعادة كيان الدولة الصومالية في مؤتمـر المصالحة الصومالية في عرتـا (جيبوتي) التي دعا إليهـا الرئيـس إسـماعيل عمر جيلي وأشـرف عليها فـي عـام 2000. وقاطعت الجبهـات القبلية هذا المؤتمر عندمـا رأت أنه تقويض لسـلطاتها وما حققته من امتيـازات طوال أعوام الحـرب الأهلية. وتمخّـض عن هذا المؤتمـر ميلاد أول حكومـة انتقالية مكتملة الهياكل. لكـن تلك الحكومة لم تُعمّر طويلًا بسـبب ما وجدته من تحدّيات سياسـية وعسـكرية من الجبهـات القبلية التـي تعاونت مع إثيوبيا[24] القلقة من مشاركة الإسلامين في مؤسسات الحكومة الانتقالية.

بعـد عاميـن مـن مواجهـات سياسـية وعسـكرية بيـن الحكومـة الانتقالية والجبهـات القبليـة، عُقـد مؤتمر آخـر فـي ألدوريت/ إمبغاثـي (كينيا) لإفسـاح المجال أمام مشـاركة القوى السياسـية التي لم تشـترك في الحكومـة الانتقالية، فهيمـن زعمـاء الجبهـات القبلية الذيـن هُمّشـوا فـي جيبوتي عـام 2000 على مؤسسات الحكم التي تشـكلت في نيروبي عام 2004، حين تم استبعاد القوى المدنية، ومنها الإسـلاميون الذين شـاركوا فـي الحكومة السـابقة[25]. وفي ظل مشـاركة زعمـاء الفصائل السياسـية فـي فاعليات مؤتمـر المصالحـة الصومالية في كينيا، نشـطت الجماعات الإسـلامية المسـلحة في إطار المحاكم الإسلامية في مقديشـو، وفـي عدد مـن مناطـق وسـط الصومـال وجنوبه، ووجـدت هذه الجماعـات مسـاندة القـوى المدنية التي سـئمت ممارسـات الجبهـات القبلية، وخاب أملُها إزاء نتائـج مؤتمر كينيا، وازداد دعمها للمحاكم الإسـلامية في إثر تشـكيل تحالف مكافحة الإرهاب وإعادة السـلام في مقديشو عام 2006 بدعم من الولايات المتحدة الأميركية[26].

---

(24) عبد القادر عثمـان، «المجتمع الدولي وبناء الدولة الصومالية،» الشـاهد الدوري (2010)، ص 14.

(25) Tobias Hagmann and Markus V. Hoehne, «Failed State or Failed Debate? Multiple Somali Political Orders Within and Beyond the Nation-State,» *Politorbis*, no. 42 (2007), p. 42.

(26) المصدر نفسه.

في شباط/ فبراير 2006، تجددت المواجهات المُسلّحة بين الجماعات الإسلامية المنضوية تحت اتحاد المحاكم الإسلامية، وتحالف الجبهات القبلية المنضوية تحت تحالف مكافحة الإرهاب وإعادة السلام، فانهزم تحالف مكافحة الإرهاب، وسيطرت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة الصومالية وأغلبية المناطق الصومالية في وسط البلاد وجنوبها في حزيران/ يونيو 2006. أثارت هذه التطورات قلق القوى الإقليمية والدولية التي كانت تتفاعل مع الحوادث الجارية، ولم توفّق في معالجة هذه التطورات بصورة حكيمة تحفظ لها مصالحها وتُحقق الأمن والاستقرار في الصومال، حيث أطلقت أميركا العنان للحكومة الإثيوبية لدحر اتحاد المحاكم، وتثبيت أركان الحكومة الانتقالية التي تشكلت في كينيا برئاسة عبد الله يوسف أحمد، فنجحت إثيوبيا في إطاحة قوات المحاكم في كانون الثاني/ يناير 2007، لكنها فشلت في تثبيت أركان الحكومة بسبب الخلافات الداخلية لأقطابها، والمقاومة العنيفة التي واجهتها من الجماعات الإسلامية والقوى العشائرية والوطنية التي ساندتها. وبعد قتال شرس دام عامين بين قوات الحكومة الانتقالية والقوات الإثيوبية المساندة لها من جهة، والمقاومة الإسلامية الوطنية من جهة أخرى، اختُتمت في جيبوتي في مطلع عام 2009 محادثات سلام كانت تجري بين الحكومة الانتقالية وفصيل من المقاومة برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد، الرئيس السابق لاتحاد المحاكم، وأُجريت في إثرها انتخابات رئاسية من داخل البرلمان الانتقالي بعد توسيعه وضمّه أعضاء من المقاومة، ففاز فيها الشيخ شريف رئيسًا موقتًا للصومال لمدة عامين ونصف عام.

مثّل هذا الصلح توفيقًا بين مصالح المجموعات القبلية والإسلامية، لكن الانشقاق الذي شهدته صفوف المقاومة الإسلامية قبيل محادثات السلام، بسبب الشكوك التي ساورت طائفة من أقطاب المعارضة تجاه ما وصفوه بانصياع الشيخ شريف للضغط الإثيوبي والأميركي[27]، وغياب العامل الثالث

---

(27) علي عدو حيربل، «اتفاقية جيبوتي بين الحكومة الانتقالية وتحالف إعادة التحرير: الدواعي والنتائج،» الشاهد الدوري (2010)، ص 125.

(المصلحة القومية) في التسوية السياسية التي تمت في جيبوتي، أداما الصراع قائمًا على وتيرته. وعلى الرغم من انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال قبل عامين ونصف عام، لم يُغيّر تولّي الشيخ شريف رئاسة الدولة من الإشكالات الأمنية والسياسية والإدارية التي كانت الحكومة تعانيها.

يتضح ممّا سبق أن تحقيق التوازن بين العوامل الثلاثة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي الصومالي (الإسلام والقبيلة والقومية) هو الذي حقّق تكوين دولة صومالية فاعلة، بينما الفشل في تحقيق هذا التوازن أضعفها وأدّى إلى تلاشيها، وما نراه اليوم من فشل متكرر في جهود إعادة تكوين الدولة الصومالية مردّه إلى ترجيح كفة عامل دون العاملَيْن الآخرين، وما يتبع ذلك من تدخّلات خارجية في الشأن الداخلي.

خامسًا: تحدّيات أمام مبادرات حل الأزمة الصومالية

منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 1991 استقطب الصومال جهدًا داخليًا وخارجيًا يهدف إلى إحلال السلام فيه والمصالحة بين الفرقاء السياسيين. وكان هناك قرابة عشرين محاولة لتحقيق السلام والاستقرار وإعادة كيان الدولة الصومالية إلى الوجود مرة أخرى، وكان من بين المشاركين فيها دول ومنظمات دولية وإقليمية وقوى وطنية وشيوخ العشائر والعلماء والمثقفون ومنظمات المجتمع المدني.

تجدر الإشارة إلى أنه بينما حققت المبادرات الداخلية، خصوصًا في منطقتي أرض الصومال وأرض البُنط، قدرًا كبيرًا من الأمن والاستقرار، فإن المبادرات الداخلية في جنوب الصومال، وكذلك المبادرات الخارجية التي شهدها الصومال بصورة عامة، لم تحقق أهدافها. وهناك جملة من التحدّيات وقفت وما زالت تقف أمام هذه المبادرات، منها: اهتمامها بزعماء الحرب وإهمالها الفاعلين الوطنيين الآخرين، وتركيزها على موضوع تقاسم السلطة بين الفرقاء من دون معالجة الأسباب المؤدية إلى الصراع، وتحديد الأطر السياسية والقانونية والآليات الكفيلة بمعالجتها. كما أن معارضة القوى القبلية

والإسلامية التي تشعر بتجاهل وزنها وحرمانها من مشاركة العملية السياسية، شكّلت تحدّيًا لهذه المبادرات، وحتى الآن لم يوفّق أي جهد في تكوين حكومة مركزية فاعلة في الصومال. إلى جانب ذلك، إن غياب ملكية محلية لمبادرات المصالحة التي تجري في البلاد، وانعدام إرادة سياسية حقيقية للقوى السياسية المشاركة في عمليات المصالحة، وانقسامات القوى الإقليمية والدولية تجاه هذه العمليات، وغياب الالتزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي لدعم مخرجات مؤتمرات المصالحة، كل ذلك جعل جهد المجتمع الدولي لإحلال السلام وتحقيق المصالحة في الصومال جهدًا لا يكاد ينتهي.

سادسًا: القوى السياسية في الساحة الصومالية

عرف الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية في عام 1991 تنظيمات سياسية هشة وتحالفات تقوم ثم تُنفَض، وتُزاوج بين تنظيمات قبلية وأخرى إسلامية تشكل جبهة في حين، وتختلف في ما بينها وتتحارب أحيانًا أخرى؛ ففي عام 1991، كانت الجبهات القبلية هي المهيمنة على المسرح السياسي، ولم يلبث الأمر أن تطور إلى تكتلات قبلية انتظمت في أول الأمر على شكل تحالفات سياسية تجمع قبائل عدة، ثم تطور الأمر في عام 2000 إلى مجموعة مكوّنة من جموع القبائل الصومالية ممثّلة في حكومة الرئيس عبد القاسم صلاد حسن، وأخرى مماثلة شكلت معارضة لهذه الحكومة. وفي عام 2006 كان في المسرح السياسي حكومة الرئيس عبد الله يوسف المُكوّنة من المعارضة السابقة لحكومة عبد القاسم، واتحاد المحاكم المعارض لها، وفي عام 2009 انتُخِب رئيس اتحاد المحاكم شيخ شريف شيخ أحمد رئيسًا للدولة، وظلت حركة الشباب المجاهدين إلى جانب حركة أهل السُنّة والجماعة تُعارِض الحكومة الجديدة، وذلك قبل أن تتصالح الأخيرة مع الحكومة وتنضم إليها؛ ففي منطقة جنوب الصومال ووسطه ثلاث قوى رئيسة تُشكّل المعادلة السياسية في الوقت الراهن، هي الحكومة الانتقالية وحركة الشباب وأهل السُنّة.

1 - الحكومة الانتقالية

تكوّنـت الحكومـة الانتقاليـة باعتبارها نتاجًـا لعمليـات المصالحة التي جـرت في كينيا بين عامـي 2002 و2004، وجيبوتي فـي عام 2009. وهي خليـط من عناصر قبلية وإسـلامية وناشـطين مدنييـن، ولديها برلمـان مكوّن من 550 عضوًا، وحكومة يرئسـها عبد الولي محمد علـي، وهو الثالث لهذا المنصب منذ شـباط/ فبراير 2009، إذ سـبقه كلٌّ من عمر عبد الرشـيد علي (شـباط/ فبراير 2009 - أيلول/ سـبتمبر 2010)، ومحمـد عبـد الله محمد «فرماجو» (تشرين الأول/ أكتوبر 2010 - حزيران/ يونيو 2011). وشهدت الحكومة خلال هذه الفترة خمسة تعديلات وزارية، وعانت منذ تشكيلها في عـام 2009 غياب الانسـجام الداخلي، وظهـور خلافات داخليـة بدأت بين رئيس الجمهورية شـيخ شـريف ورئيـس الحكومة عمر عبد الرشـيد، ثم بين رئيس البرلمان شيخ آدم محمد نور ورئيس الوزراء عمر عبد الرشيد، فانتهت بإقالة كلٍّ من رئيس الوزراء ورئيس البرلمان. وفي إثر ذلك، بدأت الخلافات من جديد بين الرئيس شـيخ شـريف ورئيس البرلمان الجديد شـريف حسن شـيخ آدم. وعندما احتدم الصراع بينهما تدخّل كلٌّ من مجلس الأمن الدولي في جلسـته الخاصة بالشـأن الصومالي، التي عقدها في نيروبي في 25 أيار/ مايو 2011[28]، ومجموعـة الاتصال الدولية الخاصة بالشـأن الصومالي في اجتماعها في كمبالا فـي 3 حزيران/ يونيـو 2011[29]. وكان التدخّل الأخير للرئيـس الأوغندي يوري موسـيفيني، بالتعاون مع ممثّـل الأمين العام للأمم المتحدة في الصومال السـفير أغسـطين مهيغـا فـي 9 حزيران/ يونيو 2011 لإجراء مصالحة بين الرئيس ورئيس البرلمان. وتمكّن الرئيس موسيفيني من

---

(28) «Update Report No. 1: Visit of Security Council Delegation to Africa,» (Security Council Report, 3 June 2011), on the Web: <http://www.securitycouncilreport.org/site/c.glKWLeMTIsG/b.7502747/k.48FB/Update_Report_No_1brVisit_of_Security_Council_Delegation_to_Africabr3_June_2011.htm>.

(29) African Press Organization, «International Contact Group on Somalia 2-3 June 2011, Kampala/Communiqué,» (Kampla, 8 June 2011), on the Web: <http://samakaynews.com/international-contact-group-on-somalia-2-3-june-2011-kampala-communique/>.

الحصول على موافقة الرئيس ورئيس البرلمان لتوقيع اتفاق لتقاسم السلطة بينهما، وإقالة رئيس الوزراء، وتعيين رئيس وزراء جديد[30].

إلى جانب ذلك، فشلت الحكومة في تحقيق إنجازات ملموسة في مجالات الأمن والعدل والشؤون الإنسانية والخدمات، وكذلك العلاقات الخارجية والاقتصاد والدفاع؛ فازدادت الأوضاع الأمنية سوءًا، وانتشر الفساد المالي والإداري، ولم يتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم، وارتفعت معدّلات اللاجئين الفارين من الحروب والمجاعة، وفقد الجيش الدعم المادي والمعنوي الذي يُمكّنه من الصمود أمام القوى المعارضة، واستمر قصف القوات الأفريقية للمناطق الشعبية، وهو ما أدى إلى خسائر كبيرة في صفوف المواطنين[31]. وبصورة عامة لم تتطور الأمور كما كان مأمولًا، إذ لم تستطع الحكومة كسر شوكة حركة الشباب، ولم تأت باستراتيجيا تفاوضية تكسب من خلالها الشرائح المعتدلة في الحركة[32]، وبالتالي ظلت محصورة في أجزاء من العاصمة وتحت حماية القوات الأفريقية. واليوم، جاوز عمر الحكومة عامه الثاني والأزمة الصومالية ما زالت تُراوح مكانها، بل ازدادت تعقيدًا، ولا تمتلك الحكومة مشروعًا سياسيًا تهتدي به في تعاملاتها الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن السمة الغالبة لمجمل أعمالها هي ردّات الفعل التي جعلتها تفقد شعبيتها داخليًا، وتعجز عن التفاهم مع المجتمع الدولي والحصول على دعمه الذي راهن عليه الرئيس شيخ شريف عشية انتخابه رئيسًا. ومن جهة أخرى، قامت المعارضة بترويج أن الحكومة الانتقالية عميلة لإثيوبيا وللغرب مثل سابقتها، وأعطى اعتماد الحكومة على المنظومة الأمنية للحكومة السابقة والدعم الخارجي في مواجهة معارضيها صدقية لاتهامات المعارضة، وأضفى

---

(30) «Agreement Between The President of Transitional Federal Government of Somalia and The Speaker of Transitional Federal parliament of Somalia Made in Kampala on 9th June 2011,» on the Web: <http://unpos.unmissions.org/Portals/UNPOS/Repository%20UNPOS/110609%20-%20Kampala%20Accord%20%28signed%29.pdf>.

(31) عثمان، ص 138.

(32) International Crisis Group, «Islaamiyiinta kala qeybsan ee Somalia,» (Policy Briefing, Program Briefing; no. 74, Nairobi; Brussels, 18 May 2010), p. 21.

على المعارضين قدرًا من الشرعية. وهناك توقّعات بأن تقوم معارضة قبلية في وجه الحكومة خلال الشهور المقبلة. ولم يبق من الفترة الانتقالية لمؤسسات الدولة الصومالية إلّا بضعة أشهر، ومن المقرر خلال هذه الفترة إنجاز عدد من المهمات، أهمها: الأمن والدستور والمصالحة وإقامة نظام حكم رشيد[33]، إلى جانب تخفيض عدد أعضاء البرلمان إلى النصف، وانتخاب قيادة جديدة.

تشهد مدينة مقديشو مقر الحكومة الانتقالية في الوقت الراهن تحركات سياسية قوية ذات اتجاهين، الاتجاه الأول يسعى إلى إنجاز هذه المهمات، ومن أبرز مُحرّكيه رئيس الوزراء، والاتجاه الثاني يسعى إلى تمديد الفترة الانتقالية إلى ثلاثة أعوام إضافية، ومن أبرز مُحرّكيه رئيس الجمهورية. وأيًا تكن محصلة التحركات السياسية الجارية، فإن فرص عودة القيادة الحالية إلى سُدّة الحكم تبقى محدودة، نظرًا إلى فشلها في الداخل، ورغبة القوى الخارجية الفاعلة في السياسة الصومالية في تقديم قيادة بديلة بعد الفترة الانتقالية التي تنتهي في آب/ أغسطس 2012.

2 - حركة الشباب المجاهدين

تعود جذور الحركة إلى بداية تسعينيات القرن الماضي، وبالتزامن مع وجود القوات الأممية في الصومال بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إذ وصلت إلى الصومال عناصر من تنظيم القاعدة، ولكن تأسيسها الفعلي يعود إلى حدود عام 2004، حين كانت قواتُها الركيزة الأساس للعمليات العسكرية لاتحاد المحاكم ضد تحالف مكافحة الإرهاب وإعادة السلام في عام 2006. وأدى التدخّل الإثيوبي في نهاية عام 2006 ودحرها المحاكم الإسلامية إلى ظهور الحركة باعتبارها كيانًا منفصلًا عن المحاكم الإسلامية. وتميزت في أثناء النضال ضد القوات الإثيوبية بتنفيذ عمليات تفجيرية وانتحارية استهدفت

---

(33) «Somalia: UN-Backed Meeting Endorses Roadmap to End Transition, Restore Stability,» (UN News Center, 6/9/2011), on the Web: <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=39467&Cr=somalia&Cr1>.

الجيش الصومالي وقوات الاحتلال الإثيوبي[34]. وبعد انتخاب شيخ شريف رئيسًا، ناصبته الحركة العداء، وبدت قلقة من التطورات المفاجئة التي جعلته يتولّى رئاسة الدولة التي أصبحت فيها قيادات بارزة من اتحاد المحاكم ضمن التشكيلة الوزارية الجديدة. وأجاز البرلمان الصومالي تطبيق الشريعة الإسلامية على البلاد، فشنت الحركة - بالتعاون مع الحزب الإسلامي - حربًا استباقية تستدرج فيها الحكومة لخلق أجواء مضطربة تُربِك خططها الرامية إلى كسب الشعب الصومالي، والوصول إلى القوى الوطنية والإسلامية التي حملت السلاح ضد الاحتلال الإثيوبي[35]. وعلى الرغم من أن الحركة سيطرت على أغلب محافظات جنوب الصومال ووسطه، وشغلت الحكومة بالدفاع عن ذاتها، وحالت دون تحقيق نجاحات في سياساتها الداخلية، فإنها فشلت في إطاحة الحكومة، وتعرّضت لخسائر مادية ومعنوية تركت أثارًا واضحة في كيانها الداخلي[36].

أدرجت الولايات المتحدة حركة الشباب في قائمة المنظمات الإرهابية في شباط/ فبراير 2008، واتّهمتها بأن لها صلات وطيدة بتنظيم القاعدة. والاعتقاد السائد لدى الصوماليين هو أن الحركة تتمتع بتنظيم دقيق وقوة عسكرية ضاربة وسند خارجي من القاعدة يتمثّل في الخبرات والتمويل. وهناك متعاطفون مع الحركة في أوساط الصوماليين في المهجر، وهُم يقومون بجمع التبرعات لمصلحتها مع تجنيد شباب متحمس. كما أن الحركة تعتمد على الأتاوى والضرائب على الموانئ الخاضعة لها في جنوب الصومال ووسطه، وأموال الزكاة المفروضة على المواطنين في مناطق إدارتها باعتبارها مصدر دخل إضافي[37].

إن تأثير هذه الحركة كبير في المجتمع الصومالي، خصوصًا في الفئات

---

(34) عثمان، ص 122 - 123.
(35) International Crisis Group, p. 15.
(36) عثمان، ص 123 - 124.
(37) المصدر نفسه، ص 124.

العمريـة الشـابة، لمـا توفّره لهم مـن تدريبـات عسـكرية وأمنية وحوافـز مادية، وجُـرَع تربويـة دينيـة عبـر أشـرطة سـمعية وبصريـة، فيهـا مشـاهد مـن العراق وأفغانسـتان والصومـال والبوسـنة والهرسـك والشيشـان وغيرها، الأمـر الذي يدفـع هؤلاء الشـبان إلـى الإقدام علـى العمليـات الانتحارية، والتجسـس على أهاليهم والمشـاركة في تصفيتهـم. والتأثير الأخطر الذي ستُخلّفه الحركة على المـدى البعيد هـو إيجاد مجتمـع صومالي متشـدد يُكفّـر بعضه بعضًـا، ويُجرّد المواطنين مـن الانتماء الوطني وقيَمـه، ويرى الدولة وأنظمـة الحكم في العالم قرينة بالكفر والارتداد عن الملّة. ولا شـك في أن استمرار الحركة في سيطرتها على الصومال سـيجعل أثرها يمتد إلى الفضاءين الإقليمـي والدولي، وما يعزز ذلك هو تفجيرات كمبالا في 11 تموز/ يوليو 2010، واختطاف السياح وعمال الإغاثة في كينيا في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2011[38].

في الأشـهر الثلاثة الأخيرة بـدأت قوة الحركة تتراجع، إذ فقدت سـيطرتها علـى كثير مـن المناطق التـي كانـت خاضعة لهـا، بما فيهـا مناطق شاسـعة من العاصمـة. واللافـت هو أنـه بينمـا انسـحبت الحركة مـن مناطق عديـدة تحت الضغط العسكري من القوات الحكومية وحلفائها من القوات الإثيوبية والكينية، فإن انسـحابها مـن العاصمـة كان طواعية ومـن دون أن تواجه ضغطًا عسـكريًا، ومن المرجّح أن تكون هناك علاقة بين الثورات العربية، ومقتل أسـامة بن لادن فـي أيار/ مايو 2011، ومقتل فضل عبد الله، وكيـل القاعدة في الصومال مطلع حزيران/ يونيـو الماضـي، والخلافـات الداخليـة بين قـادة الحركة، وانسـحابها الطوعي من مناطق نفوذها.

قطـع مقتـل بـن لادن وانـدلاع الثـورات العربيـة المـدد المالـي والكوادر المهاجرة التـي كانت تأتي لدعم الحركـة؛ فعودة المهاجرين إلـى بلدانهم تعني انقطاع علاقات وصلات كانت الحركة تسـتفيد منها. ثم إن الخلافات الداخلية

---

(38) «British Tourist kidnapped in Kenya 'Held by al-Shabab',» (BBC News, 16 September 2011), on the Web: <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-14943300>, and «2 Aid Workers Kidnapped Near Kenya-Somalia Border,» (Voice of America, 13/10/2011), on the Web: <http://blogs.voanews.com/breaking-news/tag/kidnap/>.

هزت ثقة قوات الحركة وقيادتها الوسيطة، وأشاعت جوًا من البلبلة وعدم الاطمئنان إلى مصير الأوضاع في المرحلة المقبلة. وصادفت هذه التطورات تصاعد المعارضة الشعبية للحركة في مناطق نفوذها، ونشطت تحركات القوات الأفريقية وقوات الدول المجاورة خصوصًا إثيوبيا وكينيا، لتقويض الحركة وإجبارها على الرحيل عن المناطق التي تُسيطر عليها. ومع أن هذا الضغط الخارجي والخلافات الداخلية، وغياب مشروع وطني تسعى الحركة إلى تحقيقه، يجعل أجل الحركة في الصومال محدودًا، فإن الاعتقاد السائد في الأوساط الصومالية هو أن هزيمة الحركة لا تنهي وجودها، وإنما تحوّلها إلى قنابل بشرية مبثوثة في الأوساط الشعبية. والتفجير الانتحاري الذي نفّذته الحركة في المجمع الوزاري في مقديشو نيسان/ أبريل 2010، وقُتل فيه 70 مواطنًا أغلبهم من طلاب المنح التركية الذين ينتظرون نتائج الامتحانات[39]، خير دليل على ذلك.

3 - حركة أهل السُنّة والجماعة

حركة أهل السُنّة والجماعة تنظيم صوفي نشأ باعتباره ردة فعل على التفسيرات الأحادية لحركة الشباب للإسلام، ومحاولة فرض رؤيتها الدينية بالقوة، مثل هدم أضرحة أقطاب الطرق الصوفية والعلماء المشهورين، والتضييق على مجالس الذِّكر والمولد النبوي الشريف. وفي نهاية عام 2008، حمل أتباع الطرق الصوفية السلاح في وجه حركة الشباب المجاهدين وانتصروا عليها في جرعيل وطوسومريب. وبعد هذه الانتصارات، ظهرت «حركتهم» على شكلها التنظيمي الحالي[40]. وللحركة علاقات متينة بإثيوبيا حيث تتلقى السلاح والتدريب، وعلاقتها برؤساء العشائر والسياسيين ممتازة، بل يعتبر زعماء الفصائل السابقين والسياسيين غير الإسلاميين أنفسهم أنهم من أتباع الحركة. وما يهدد مستقبلها السياسي ويقلل شعبيتها الداخلية هو اعتمادها

---

(39) Clar Ni Chonghaile, «Somali Truck Bomb: Students among Scores Killed in Blast,» *Guardian*, 4/10/2011, on the Web: <http://www.guardian.co.uk/world/2011/oct/04/somali-truck-bomb-students-casualties>.

(40) عثمان، ص 126.

على إثيوبيا وعلى الغرب، خصوصًا الولايات المتحدة وإيطاليا. وليست الطرق الصوفية الصومالية ممثّلة كلها في حركة أهل السنّة؛ إذ إن أغلبية قادتها وجنودها تنتمي إلى الطريقة القادرية، ولا سيما فرع السمترية، في حين أن تمثيل الفروع الأخرى للطريقة القادرية والطرق الصوفية الأخرى قليل، أو أنها غير ممثّلة البتّة. وهناك من يرى أن وراء هذه الحركة قبائل بعينها رأت مصلحتها من خلال تشكيل تنظيم صوفي مسلح لتحقيق مكاسب سياسية آنية.

شهدت صفوف الحركة، مثل غيرها من القوى السياسية في وسط الصومال وجنوبه (الحكومة الانتقالية) و(حركة الشباب)، خلافات داخلية، وفشلت في الاتفاق على قيادة موحدة. وهناك في الوقت الراهن قيادتان تتنازعان إدارتها، إضافة إلى مجموعة ثالثة مشاركة في الحكومة الانتقالية باسم الحركة[41]. كما أنها لا تمتلك مشروعًا سياسيًا، ومشروعها الأمني مرتبط بزوال الخطر الذي تمثّله حركة الشباب.

إلى جانب هذا الثلاثي السياسي، هناك قوى اجتماعية تتطلع إلى أن يكون لها دور فاعل في مستقبل البلاد. وعلى الرغم من أنه كان لهذه القوة دور بارز قبل الاحتلال الإثيوبي للصومال وفي أثنائه، فإن مجيء شيخ شريف إلى السلطة وسيطرة حركة الشباب على أغلبية المناطق الصومالية في جنوب الصومال ووسطه، وظهور حركة أهل السنّة في أجزاء من هذه المناطق، كل ذلك أضعف دورها، لكن منذ مطلع هذا العام (2012)، بدأت هذه القوى تُبرِز دورها وتُنشّط مساعيها الرامية إلى المشاركة في التطورات السياسية في البلاد. وجرى منذ ذلك الحين إعلان ثلاثة أحزاب: حزب السلام والتنمية وحزب هيل قرن وحزب هنولاتو. وكلها تحاول استقطاب جيل الشباب داخل البلاد وخارجها، وهو الجيل الذي يشكّل أكثر من 67 في المئة من الصوماليين.

أمّا في شمال الصومال (الجزء الشمالي من الصومال الذي كان تحت الاستعمار البريطاني)، فهناك استقرار نسبي؛ إذ أعلن هذا الإقليم انفصاله من

(41) لقاء مع عبد الرزاق معلم أحمد، قيادي من الحركة في مقديشو، في أيلول/ سبتمبر 2011.

جانب واحد في عام 1991، واتخذ اسم جمهورية أرض الصومال، وهي غير معترف بها دوليًا، وقد تعاقب على حكمها أربعة رؤساء: عبد الرحمن أحمد علي (1991 - 1993)، ومحمد حاج إبراهيم عقال (1993 - 2002)، وطاهر ريالي كاهن (2002 - 2010)، وأحمد محمد محمود «سيلانيو» (2010 - إلى الآن)، ولديها أحزاب سياسية، وتجري فيها انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية. وعلى الرغم من إعلانها المتكرر انفصالها عن بقية الصومال، فإن الرأي الغالب في أوساط النخب الصومالية في الشمال والجنوب هو أنه في حالة إيجاد كيان سياسي فاعل في بقية الصومال، فإن الشمال مستعد للتفاوض مع هذا الكيان من أجل تحديد صيغة النظام السياسي الذي سيجمع الجانبين، ورفع المظالم التي يشتكي منها أهل الشمال[42]. كما أن هناك حكومة محلية في شرق الصومال هي أرض البُنط الإقليمية التي أُسست في عام 1998، وتعاقب على حكمها ثلاثة رؤساء: عبد الله يوسف أحمد (1998 - 2004)، ومحمود موسى حرسي (2004 - 2008)، وعبد الرحمن شيخ محمد فرولي (2008 - إلى الآن). وليس لديها أحزاب سياسية، ويتم اختيار أعضاء الهيئة الشرعية من جانب مجلس الشيوخ الذي هو مجلس شبه رسمي، واختيار رئيس الحكومة من طرف الهيئة التشريعية. وفي حين أن الشمال يعلن انفصاله، فإن الشرق يشارك في الفاعليات السياسية الجارية في وسط الصومال وجنوبه، لكنه يطالب بترتيبات فدرالية مع الجنوب، بل ويهدد أحيانًا بالانفصال إذا لم تُعتمد هذه الصيغة في الدستور الصومالي.

سابعًا: القرصنة

إلى جانب القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في الساحة الصومالية، هناك ظاهرة جديرة بالوقوف عندها، هي ظاهرة القرصنة التي أرّقت المجتمع الدولي ولفتت العالم إلى أهمية الصومال الاستراتيجية. بدأت ظاهرة القرصنة

---

(42) لقاء مع قادة سياسيين ومدنيين في هرجيسا وجيبوتي، في كانون الأول/ ديسمبر 2010.

على السواحل الصومالية عقب انهيار الحكم المركزي، وفشل التنظيمات السياسية في ملء الفراغ الذي خلّفته الحكومة عام 1991، وما تبع ذلك من استباحة السفن الأجنبية على السواحل الصومالية، وهي السفن التي لم تكتف بنهب ثرواته، بل حوّلت هذه السواحل والمناطق البرية القريبة منها أيضًا إلى مقبرة لدفن النفايات السامة ومخلفات المصانع. وقد أضرت هذه التصرفات غير القانونية بسكان الساحل الذين قدّموا شكاويهم إلى العديد من السلطات المحلية والمنظمات الدولية، لكنها لم تجد آذانًا صاغية. ولما حاول الصيادون المحليون مقاومة السفن المعتدية، لجأت الدول والشركات المالكة هذه السفن إلى استصدار تراخيص عمل في السواحل الصومالية من السلطات المحلية، في مقابل مبالغ مالية تُدفع إلى هذه السلطات، ثم استخدمت العنف ضد الصيادين المحليين الذين حاولوا اعتراض سبيلها[43]. وفي منتصف تسعينيات القرن الماضي، عندما ضاقت السبل بالصيادين المحليين في ممارسة صيدهم بصور شرعية نتيجة الاعتداءات التي تعرضوا لها من السفن الأجنبية، قاموا بتصرفات غريبة استهدفوا من خلالها السفن التجارية والسفن التي تحمل المواد الإغاثية.

ابتداءً من عام 2005 تطورت ظاهرة القرصنة بصورة ملحوظة، فأصدر مجلس الأمن الدولي قرارات خاصة بمكافحتها، ومن هذه القرارات: 1814 و1816 و1838 لعام 2008[44]. وأثارت عمليات القرصنة في السواحل الصومالية أسئلة عديدة بشأن الإمكانات التي تؤهل الصيادين وعناصر الميليشيات المحلية الذين يعيشون في أوضاع بائسة للقيام بعمليات معقدة

(43) محمد الأمين محمد الهادي، «القرصنة.. رؤية من الداخل،» (الجزيرة نت، كانون الأول/ ديسمبر 2008)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AF48F23B-E0F8-4237-A2EF-78308BF94266.htm#1>.

(44) «Resolution 1814 (2008): Adopted by the Security Council at its 5893rd Meeting,» (United Nations, Security Council; S/RES/1814, 15 May 2008), on the web: <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/N0834379.pdf>; «Resolution 1838 (2008): Adopted by the Security Council at its 5987th Meeting,» (United Nations, Security Council; S/RES/1838, 7 October 2008), on the Web: <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/N0853884.pdf>, and «Resolution 1846 (2008): Adopted by the Security Council at its 6026th Meeting,» (United Nations, Security Council; S/RES/1846, 2 December 2008), on the Web: <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/N0863029.pdf>.

وبهذا الحجم، ذلك أن بعض عمليات القرصنة يحدث في السواحل الصومالية على الرغم من الكم الهائل من السفن الحربية الموجودة فيها، وبالقرب من القواعد العسكرية الأميركية والأوروبية في المنطقة، الأمر الذي يشير إلى وجود عقل خارجي مدبّر ومستفيد من هذه العمليات. وارتباط اسم الأميركية ميشيل لارين[45]، ذات العلاقات الوطيدة بالاستخبارات الأميركية بهذه العمليات مؤشر قوي إلى التدبير الخارجي لعمليات القرصنة، وأن القراصنة الصوماليين ليسوا إلّا واجهات لجهات خارجية تهدف إلى تحقيق استراتيجيات بعيدة من خلال هذه الأعمال غير الشرعية.

على الرغم من النصائح المُقدّمة من الخبراء الأميركيين الخاصة بمواجهة عمليات القرصنة، من خلال تطوير برامج عملية لمنع الصيد غير الشرعي ودفن النفايات السامة في السواحل الصومالية، واعتبار القرصنة مؤشرًا إلى الأزمة السياسية التي يعانيها الصومال، وأنها ليست ظاهرة معزولة يجب أن تصرف المانحين عن القضية الرئيسة - إعادة كيان الدولة الصومالية - التي تتطلب المعالجة[46]، فإنه من غير الواضح مدى اقتناع صنّاع القرار الأميركي بهذه النصائح.

ثامنًا: القوى الخارجية ودورها في معالجة الأزمة الصومالية

كان الصومال على مدى العقدين الماضيين مسرحًا لفوضى داخلية وحروب أهلية. وقد شهد أعمال تدخّل دولية وإقليمية، فقادت الولايات المتحدة قوات أممية لوقف المجاعة، وإيجاد حل للأزمة السياسية التي عانتها البلاد. وشاركت في هذا الجهد دول عربية وإسلامية، مثل السعودية والإمارات والكويت ومصر والمغرب وباكستان وتركيا وماليزيا. وحاولت كلٌّ من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا ومصر واليمن والسودان والسعودية إجراء عمليات

(45) محمود، أسباب انهيار الدولة الصومالية الحديثة.

(46) David H. Shinn, «The Current Situation in Somalia,» (George Washington University, 21 May 2009), on the Web: <http://elliott.gwu.edu/news/speeches/shinn052109.cfm>.

مصالحة. ودعمت كلٌّ من الولايات المتحدة وإيطاليا تلك المصالحات ماليًا ودبلوماسيًا. وبذلت منظمات دولية وإقليمية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة «إيغاد» ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي ومجموعة الاتصال الدولية، جهدًا لإحلال السلام وتحقيق المصالحة في الصومال. ومن أبرز الفاعلين على المستوى الدولي والإقليمي في الشأن الصومالي نجد: أميركا والاتحاد الأوروبي ودول الجوار الأفريقي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وبوروندي وإريتريا والسودان وجيبوتي، إضافة إلى دول الخليج العربي وتركيا.

1 - الولايات المتحدة

تُعتبر الولايات المتحدة الأميركية أكثر دول العالم تأثيرًا في الشأن الصومالي. وسياساتها تجاه الصومال تقوم على ثلاثة محاور: المحور الأمني والمحور الإنساني ومحور دعم مؤسسات الحكومة. ففي المحور الأمني تأتي قضايا مكافحة الإرهاب والقرصنة والهجرة على رأس اهتماماتها. وتعتمد الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب في الصومال على قواتها وقواعدها العسكرية في جيبوتي وإثيوبيا. وهي الداعم الأكبر للقوات الأفريقية بالمال والمعدات والخبرات والمعلومات. ويمكن اعتبار «الإرهاب ومحاربته» محل التقاء بين مصلحة الولايات المتحدة ومصلحة التنظيمات السياسية التي تعاونت معها طوال العقدين الماضيين، بما فيها الحكومة الانتقالية الحالية.

أمّا في المحور الإنساني فتأتي الولايات المتحدة على رأس الدول التي تُقدّم المساعدات إلى الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية في عام 1991[47]. بيد أن عملية محاربة الإرهاب سبّبت ضررًا بالغًا لعملية الإغاثة الإنسانية، وذلك بسبب خشية الولايات المتحدة أن يذهب جزء من تلك المساعدات إلى حركة الشباب. وأمّا محور دعم الحكومة، فتجدر الإشارة فيه إلى أن نشاط

---

(47) «Fact Sheet: U.S. Humanitarian Aid to Somalia,» (United States Africa Command), on the Web: <http://www.africom.mil/getArticle.asp?art=1691>.

الولايات المتحدة تجاه محاربة الإرهاب في الصومال جاء على حساب تقوية المؤسسات الحكومية. وفي السابق، تعاونت الولايات المتحدة مع زعماء الحرب الذين أوصلوا الصومال إلى حالة الفوضى، ودعمت إثيوبيا في احتلاله. وفي الوقت الراهن، يذهب الدعم اللازم لتقوية مؤسسات الحكومة إلى القوات الأفريقية.

2 – الاتحاد الأوروبي

ليس لدى الدول الأوروبية سياسة موحّدة تجاه الصومال، وما عدا إيطاليا التي تحرص دائمًا على الحفاظ على مصالحها ونفوذها في جنوب الصومال، فإن بقية الدول الأوروبية تُساند المواقف الأميركية تجاه الصومال، إذ تمثّل قضايا الإرهاب والقرصنة والهجرة الهاجس الذي يقضّ مضاجعها. والاتحاد الأوروبي من أكبر الداعمين للصومال في مجال المساعدات الإنسانية، ودعم الحكومة الانتقالية والقوات الأفريقية[48].

3 – دول الجوار الإقليمي

تُعدّ إثيوبيا أكثر دول الجوار الأفريقي تأثيرًا في الواقع الصومالي. وقد كانت علاقات الصومال بإثيوبيا – في الأغلب – متوترة عبر القرون الماضية. وكان الصراع منذ استقلال الصومال يدور حول منطقة أوغادين، وكان الاحتلال الإثيوبي للصومال في نهاية عام 2006 لدحر المحاكم الإسلامية بمنزلة جرح غائر أشعل روح الوطنية في نفوس الصوماليين في الداخل والمهجر، وكلّف إثيوبيا تضحيات جسيمة في مواردها البشرية والمالية، وأثّر في معنويات قواتها. ويأتي تأثير إثيوبيا في الشأن الصومالي بعد تأثير الولايات المتحدة الأميركية، أكان في الجانب السياسي أم في التغلغل الإستخباري. وكانت علاقتها بزعماء الفصائل الصومالية قوية. وعلى ترابها أُسّست أهم الجبهات التي أطاحت حكم سياد بري في عام 1991، كما عُقد هناك

(48) عثمان، ص 159 – 160.

العديد من مؤتمرات المصالحة في الأعوام 1992 و1993 و1994 و1997 و2010[49].

تتمتع إثيوبيا بعلاقات أمنية متينة مع منطقتي أرض الصومال وأرض البُنط، وتقدم دعمًا عسكريًا لحركة أهل السّنة والجماعة، كما تقدم دعمًا مماثلًا لميليشيات قبَلية موالية للحكومة الصومالية، تتمركز على المناطق الحدودية بين الصومال وإثيوبيا. ويتعزز دورها باحتضانها مقر الاتحاد الأفريقي الذي يُشرف على القوات الأفريقية في الصومال، وكونها دولة محورية في منظمة «إيغاد» التي كان لها دور بارز في أغلب مبادرات السلام والمصالحة التي جرت في الصومال، لكن الدور الإثيوبي يواجه تحدي انعدام ثقة الصوماليين به، وغياب شريك محلي قوي يعتمد عليه، والحذر الإثيوبي من عودة كيان صومالي قوي مخافة أن يثير النزاعات الحدودية بين الدولتين، إضافة إلى المشكلات الداخلية التي تعانيها إثيوبيا.

تتمثّل أهمية كينيا للصومال في كونها تحتضن الهيئات الدبلوماسية والمنظمات الإنسانية العاملة فيه. وتستضيف أراضيها ما يقارب نصف مليون لاجئ صومالي، إضافة إلى أعداد كبيرة من رجال الأعمال والسياسيين والمنظمات الإنسانية الصومالية الذين يديرون أعمالهم من نيروبي، ما حدا ببعض الباحثين إلى إطلاق اسم «العاصمة الثانية للصومال» على نيروبي[50]. واستضافت كينيا عددًا من مؤتمرات المصالحة في عامي 1994 و1996، وفي الفترة 2002 - 2004. وكانت كينيا تختلف عن إثيوبيا بعدم تدخّلها المباشر في الشأن الصومالي، غير أن هذه السياسة تغيرت في عام 2010 عندما بدأت تدريب قوات صومالية على أراضيها، وتأييد إدارة «أزانيا» الإقليمية التي تسعى إلى تولّي إدارة المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية المحاذية للحدود الكينية، بعد تخليصها من أيدي حركة الشباب، حيث تم تشكيل هذه الإدارة

---

(49) محمد أحمد الشيخ علي، «مساعي السلام في الصومال،» (رسالة ماجستير، جامعة أفريقيا العالمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 1999)، ص 66 - 67.

(50) عثمان، ص 147.

وانتخاب رئيسها في كينيا. ثم تطور التأييد إلى تدخّل مباشر، وغزت القوات الكينية الصومال في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وذلك بعد ثلاثة أيام من اختطاف موظفتين إسبانيتين تعملان في مجال إغاثة اللاجئين الصوماليين في كينيا.

أعلنت كينيا أن هدفها هو تأمين حدودها مع الصومال، وإبعاد الخطر الذي تمثّله حركة الشباب على أمنها واقتصادها[51]. وهناك معلومات تفيد بأن الغزو الكيني يهدف إلى إنشاء حزام أمني يسمح لها بتشييد ميناء في منطقة لامو الواقعة على الحدود بين الدولتين، وربطه عبر طرق برية بجنوب السودان لتصدير النفط، وتوفير خدمات ملاحية لإثيوبيا[52]. كما أن هناك معلومات أخرى تفيد بأن المنطقة الحدودية تتمتع بمخزون هائل من النفط، وهناك على الأقل منطقة واحدة تشترك فيها كينيا مع الصومال، وهي منطقة «مربع 5»، حيث يقع ثلثها في الأراضي الكينية، بينما الثلثان الآخران يقعان داخل الأراضي الصومالية. وقد وقّعت الحكومة الكينية مع شركة توتال الفرنسية في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 2011 اتفاقًا تبدأ بموجبه عمليات التنقيب في هذه المنطقة[53].

أمّا أوغندا، فلم تكن ذات أثر يُذكر في الشأن الصومالي قبل عام 2007 عندما أرسلت قواتها إلى الصومال، وأغلبية القوات الأفريقية في الصومال من أوغندا، تليها قوات من بوروندي. وعلى الرغم من أهمية هذه القوات في حماية مطار مقديشو وميناءها والقصر الرئاسي، فإنه نظرًا إلى عدم وجود استراتيجيا واضحة لهذه القوات، وعدم وضع إطار زمني يُحدّد وجودها، وعدم تقوية

---

(51) Micah Zenko, «Somalia: Kenya's Invasion and Objectives,» (Council on Foreign Realtions, 27 October 2011), on the Web: <http://blogs.cfr.org/zenko/2011/10/27/somalia-kenyas-invasion-and-objectives/>.

(52) Francis Njubi Nesbitt, «History Repeats Itself with Somalia Invasion,» (Foreign Policy in Focus (FPIF), 31 October 2011), on the Web: <http://www.fpif.org/articles/history_repeats_itself_with_somalia_invasion>.

(53) «Kenya oo Shidaal ka Baaranaysa 3900 Sq Km ee Gudaha Dhulbadeedka aagga Raas Kambooni ee Jamhuriyadda Soomaaliya,» (Somalitalk, 14 October 2011), on the Web: <http://www.somalitalk.com/2011/badda/difaac60.html>.

الجيش الصومالي ليتولّى مهمات القوات الأفريقية، فإنه سيكون هناك رأي عام معاد لهذه القوات. كما أن كثيرين من أعضاء البرلمان والوزراء غير راضين عن أداء القوات الأفريقية، خصوصًا في أوقات القصف العشوائي للأحياء[54]. وعلى الرغم من أن مصالح أوغندا في الصومال يمكن وصفها بالطبيعية، فإنها ليست مثل مصالح إثيوبيا أو كينيا؛ وقد بدأت في الآونة الأخيرة تتدخّل بقوة في الخلافات التي تطرأ على مؤسسات الدولة الصومالية، وهو ما سيخلق لها تحديات سياسية وأمنية في المرحلة المقبلة.

4 - السودان

كان الدور السوداني مساندًا لمبادرات المصالحة الصومالية في الداخل والخارج. ولهذا الغرض، زارت وفود من الحكومة السودانية الصومال بين عامي 1991 و1994[55]. وأعادت هذه الحكومة تمثيلها الدبلوماسي إلى الصومال في مطلع تسعينيات القرن الماضي. كما استضافت في عام 2006 المحادثات التي جرت بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. وبعد انتخاب شيخ شريف رئيسًا للصومال، حاولت الخرطوم القيام بالوساطة بين الرئيس والشيخ حسن طاهر أويس الذي كان وقتئذ يمثّل رأس حربة المعارضة الإسلامية. كما قامت الحكومة السودانية بتوفير منح دراسية لآلاف من الطلاب الصوماليين. ومكّنت هذه المنح المجتمع الصومالي من إعادة تكوين مؤسساته التعليمية بمختلف مستوياتها. ويُعتبر السودان من البلدان القليلة التي قدمت إلى الرئيس الصومالي دعمًا ماليًا منتظمًا، وقامت بتدريب قوات الحكومة الصومالية.

5 - إريتريا

بدأ اهتمام إريتريا بالصومال في عام 1991، حين كلّفت مسؤول العلاقات الخارجية في السلطة الإريترية الانتقالية، محمد سعيد باري إجراء

---

(54) عثمان، ص 150.

(55) الشيخ علي، «مساعي السلام في الصومال،» ص 69.

سلسلة لقاءات مع جميع زعماء الفصائل، خصوصًا الجنرال الراحل محمد فرح عيديد وخصمه علي مهدي محمد. كما طالبت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 - أي بعد استقلالها الرسمي بأشهر عدة - مجلس الأمن بالتدخّل لتحقيق الاستقرار في الصومال. وبعد الخلافات السياسية بين إريتريا وإثيوبيا، تعاونت إريتريا مع بعض زعماء الفصائل السياسية في الصومال لفتح جبهة خلفية على إثيوبيا، لكنها فشلت في هذه المحاولات بعد أن هزمت إثيوبيا هذه الفصائل في عام 1999، لكن إريتريا واصلت بحثها عن حلفاء لها داخل الأراضي الصومالية لتنفيذ خططها الرامية إلى إضعاف إثيوبيا، فوجدت ضالّتها في اتحاد المحاكم الإسلامية، حيث قدّمت لها دعمًا ماديًا وتدريبات عسكرية ومعلومات استخبارية. غير أن إريتريا رحّبت على أراضيها، بعد هزيمة اتحاد المحاكم، بالقوى الإسلامية والوطنية التي قامت بتأسيس «تحالف إعادة تحرير الصومال» الذي واجه إثيوبيا سياسيًا وعسكريًا. ولم تقتنع إريتريا بانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال، بل واصلت دعمها المعارضة الإسلامية ضد الرئيس شيخ شريف وحكومته، وهو ما أفقدها تعاطف المجتمع الصومالي[56].

6 - جيبوتي

تُعد جيبوتي أول دولة في العالم سعت إلى حل الأزمة الصومالية، إذ استضافت أول مؤتمر للمصالحة بين الفصائل الصومالية، وذلك من خلال دعوة رسمية قدّمها رئيس جمهورية جيبوتي السابق الحاج حسن جوليد أبتدون إلى تلك الفصائل، في حزيران/ يونيو 1991. وعلى أراضيها جرى عقد أشهر مؤتمرات المصالحة بين الصوماليين «عرتا 2000» و«جيبوتي 2008/ 2009»، وجرى هناك انتخاب ثلاثة رؤساء للصومال: علي مهدي محمد وعبد القاسم صلاد حسن وشيخ شريف شيخ أحمد. ويتعزز جهد جيبوتي بدورها الحيادي في القضية الصومالية، وثقة الأطراف الصومالية بالقيادة الجيبوتية التي في إمكانها تفهُّم الطبيعة الصومالية، إضافة إلى الرغبة الجيبوتية في إعادة كيان صومالي قوي تتعاون معه. وينحصر دورها في

---

(56) عثمان، ص 146.

الوقت الحالي في تدريب القوات الحكومية، والقيام بجهد دبلوماسي مساندةً للحكومة الانتقالية.

7 - دول الخليج العربي

يتجلّى الجهد الأبرز لدول الخليج العربي، خصوصًا العربية السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، في الجانب الإنساني، إذ تقدّم هذه الدول دعمًا إنسانيًا سخيًا إلى المجتمع الصومالي عبر هيئاتها العاملة في الصومال، أو عبر هيئات الأمم المتحدة. وكان للعربية السعودية دور مساند للمصالحات الصومالية وما تمخض عنها، خصوصًا في عقب مؤتمرات جيبوتي في عام 1991، وعرتا 2002، وكينيا 2004. ودعمت الكويت مبادرة عرتا في عام 2000. وكان لقطر دور مساند للقضية الصومالية عشية الاحتلال الإثيوبي للصومال، إذ حاولت التوفيق بين الرئيس شيخ شريف والشيخ حسن طاهر أويس، وقدمت الإمارات دعمًا ماليًا إلى الحكومة الصومالية الحالية.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود مكتب ممثّل لجامعة الدول العربية في الصومال، فإنه ليس هناك دور يُذكر لها. وربما يرجع ذلك إلى غياب رؤية موحَّدة تتعامل الجامعة من خلالها مع الأزمة الصومالية، لكن نظرًا إلى انهيار الدولة الصومالية في ظل تفاقم الخلافات العربية - العربية بسبب الغزو العراقي للكويت، والتحوّلات الجذرية التي شهدها العالم في إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، والاستقطابات التي حدثت داخل المنظومة العربية، وبروز ظاهرة الإرهاب التي جعلت الصومال - وفقًا للتصريحات الغربية - مكانًا محتملًا لاحتضان الجماعات الإرهابية، يضاف إلى ذلك، أن غياب قيادات صومالية تستطيع التعاطي مع التطورات المحلية بصورة عقلانية، وتهدئة مخاوف القوى الإقليمية والدولية، والاستفادة من انتماءاتها العربية والأفريقية بصورة متوازنة، كل ذلك جعل القوى الإقليمية والدولية المتفاعلة بالشأن الصومالي تُبعِد الجامعة ودولها من الملف الصومالي. وخير دليل على ذلك ما يُقال عن رفض إثيوبيا عقد الفاعليات الختامية لمؤتمر جيبوتي الأخير في عام 2009 في العربية السعودية،

وتأييد الغرب هذا الرفض. وإذا كان هناك من موانع أمام الجامعة العربية في تفاعلها مع القضية الصومالية، فإن فشل الجامعة في دعم المؤسسات الثقافية والأكاديمية غير مبرر، وهو أمر إن لم تتداركه سيؤثر سلبًا في الجهد الشعبي الذي بُذِل خلال العقدين الماضيين لتعزيز الثقافة العربية وتنميتها في الصومال.

8 - تركيا

جاء الدور التركي في الصومال مباشرة من دون أن يعتمد على المنظومة الدولية والإقليمية، حيث قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، في 19 آب/ أغسطس 2011، بزيارة تاريخية إلى الصومال لمشاهدة الواقع الإنساني المتدهور. وخلال هذه الزيارة، افتتحت تركيا سفارتها في مقديشو، وذلك على عكس معظم الدول التي تدير علاقتها بالصومال بواسطة سفاراتها في كينيا وإثيوبيا. وبعدها توافد عدد كبير من المسؤولين الأتراك الذين يمثّلون القطاعات العامة والخاصة كافة والمنظمات غير الحكومية، وفي مقدمها[57] هيئة التعاون الدولي التركي (TIKA) والهلال الأحمر التركي ومنظمة IHH الخيرية وغيرها.

قدّمت تركيا أكبر دعم إنساني تقدمه دولة واحدة في الصومال خلال الأشهر الستة الماضية، إذ بلغ أكثر من 300 مليون دولار. وقدّمت خدمات تعليمية إلى الشباب الصوماليين داخل الصومال وفي تركيا، لكن من غير الواضح هل سيظل هذا الدور مقصورًا على الجوانب الإنسانية، أم سيتعداها إلى حل الإشكالات السياسية التي تولّدت منها المُعاناة الإنسانية.

تاسعًا: تطوّرات الأوضاع السياسية في المرحلة المقبلة

وفقًا للمعطيات الحالية في الساحة الصومالية، هناك ثلاثة سيناريوات للفترة المقبلة:

---

(57) Nuradin Dirie, «Could Turkey Succeed in Somalia Where the Rest Have Failed?,» *Turkish Weekly* (17 October 2011), on the Web: <http://www.turkishweekly.net/news/125150/could-turkey-succeed-in-somalia-where-the-rest-have-failed.html>.

- تجديد الحكومة الانتقالية مع إمـكان إحداث بعض التغييرات في البنية والأشـخاص، وهناك عوامل مقوية لهذا السـيناريو، وعوامل مضعفة له، كما أن هناك نتائج يمكن أن يفرزها هذا السيناريو:

العوامل المقوّية

- دعم القادة الحاليين للحكومة الانتقالية هذا السيناريو.
- دعم الدول المنتفعة بالواقع السياسي الحالي، خصوصًا أوغندا.
- عـدم وجود وسـيلة فاعلة للانتقـال من الواقـع السياسـي الحالي وخلق بديل له.
- تخوّف المجتمع الدولي من التجديد وما قد يحمله في طيّاته من عناصر مجهولة.

العوامل المُضعِفة

- ضعـف أداء الحكومـة مـن حيـث تحقيـق الأمن والاسـتقرار، وتوسـيع رقعتها الجغرافية، وتحقيق مكاسب سياسية غير مقبولة.
- الاختلافـات والانشـقاقات داخـل الحكومـة، المبنيـة علـى المصالـح الفردية.
- تُهم الفساد الموجّهة إلى بعض رموزها المتنفّذة.
- انتهاء المدة الأصلية للحكومة وكذلك المدة الإضافية.
- رغبة الدول الغربية في انتخاب قادة جدد.
- عجز الحكومة عن استيعاب القوى الفاعلة في المجتمع التي لا تعارض وجود الحكومة، أو لا ترفع السلاح ضدها.

النتائج المتوقعة:

- بقاء الوضع الراهن كما هو (Status Quo).

• استمرار ضعف الحكومة.

• استمرار الاعتماد على الدعم الخارجي والحلول المستوردة.

• ظهور قوي لمعارضة جديدة.

• انتشار الإحباط في الأوساط المحلية والإقليمية والدولية.

- ظهور إدارات إقليمية تفضي إلى انشطار الأقاليم وتبعثُرِها إلى كيانات هشّة وضعيفة

العوامل المُقوّية

• ضعف ثقة المواطنين بالحكومة المركزية.

• تشجيع بعض القوى الإقليمية والدولية لهذا الاتجاه.

• الدوافع الاقتصادية للقيادات السياسية المتمسكة بهذا الحل (عقود مع شركات أجنبية في التنقيب عن النفط، وإدارة الموانئ والمطارات).

• الطموحات السياسية للقيادات التي فشلت في تأمين موقع في الحكومة الانتقالية.

• البحث عن طريقة فاعلة لمواجهة حركة الشباب.

• الخوف من المركزية وما قد تسببه من مظالم مماثلة لما حدث في العهود السابقة.

العوامل المُضعِفة

• امتعاض الشعب الصومالي من الإعلان المتزايد لتشكيل إدارات إقليمية جديدة.

• عدم وجود إطار قانوني لتشكيل هذه الإدارات (الدستور).

• التوترات السياسية والمواجهات العسكرية بين الإدارات (الحدود والموارد).

• فشل الإدارات الإقليمية القديمة في تحقيق تنمية اقتصادية وسياسية، وإلى حد ما أمنية.

• تدخّل القوى الإقليمية في تشكيل هذه الإدارات وتضارب مصالحها في توجيه مسارها.

• فشل المشاريع والسياسات الدولية التي استهدفت دعم المشاريع السياسية من دون الدولة المركزية.

النتائج المتوقَّعة

• زيادة الانقسامات وتجدد الحروب الأهلية بين هذه الإدارات.

• زيادة التدخلات الخارجية في الشأن الوطني (السياسي والأمني والاقتصادي).

- ظهور قوى سياسية جديدة تستوعب مكوّنات المجتمع وتتفاهم مع المجتمع الدولي والقوى الإقليمية

العوامل المقوّية

• فشل سياسات المجتمع الدولي والإقليمي في إعادة كيان الدولة في الصومال.

• فشل الحكومات الموقتة التي جرى تشكيلها في المنفى.

• تزايد القوى الوطنية الزاهدة في التعويل على المشاريع الخارجية، وعلى الأنماط القبلية والعنف.

• الشعور العام في الوسط الصومالي بالخطر المهدِّد لوجود المجتمع.

• معاناة الشعب بسبب الحرمان والتخلّف والمجاعة في الداخل، والهجرة والذوبان والتضييق والعنصرية في الخارج.

• تأثير التكنولوجيا والثورات العربية في الشبان الصوماليين، علمًا بأن نسبة الشبان تشكّل 67 في المئة من المجتمع الصومالي.

• زيادة الدور العربي والإسلامي في الشأن الصومالي، وإن يكن ما زال مقتصرًا على المجال الإنساني (بعد تفاقم أزمة المجاعة).

• ظهور أحزاب سياسية وحركات شبابية ونسائية فاعلة في العمل الاجتماعي بدأت تتطلّع إلى المساهمة في المشروع السياسي.

العوامل المُضعِفة

• ضعف الرؤية والأجندة السياسية لهذه القوى (الموازنة بين الإسلام والقبلية والقومية).

• ضعف الآليات والقوالب المشكّلة حاليًا لاستيعاب الشرائح المختلفة من المجتمع.

• قلة الكادر القيادي المُتفرّغ للعمل العام.

• تخوّف المجتمع الدولي والجوار الإقليمي من ظهور قوى غير معروفة (قومية وقبلية ودينية).

• جاذبية المبادرات الإقليمية والدولية التي تُشجّع على السيناريوات السابقة لكثير من القدرات والكوادر الوطنية.

• وجود نخبة سياسية قوية (ماديًا على الأقل) مارست السلطة في حكومات وهمية لا تمتّ إلى الشعب بصلة.

• وجود قوى سياسية مسلحة تعمل بأجندات ضيّقة (قبلية أو خارجية).

النتائج المتوقّعة

• إعادة بناء الدولة الصومالية على أسس جديدة مركزة على حلول محلية وبأجندات سياسية لا تستفز دول الإقليم والمجتمع الدولي.

المراجع

1 - العربية

كتب

سالم، حمدي السيد. **الصومال قديمًا وحديثًا**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

عيسى، جامع عمر. **تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة**. القاهرة: مطبعة الإمام، 1965.

محمود، محمد شريف. **أسباب انهيار الدولة الصومالية الحديثة: في الطريق إلى الدولة الصومالية**. بيروت: مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

دوريات

حبريل، علي عدو. «اتفاقية جيبوتي بين الحكومة الانتقالية وتحالف إعادة التحرير: الدواعي والنتائج.» **الشاهد الدوري**: 2010.

عثمان، عبد القادر. «المجتمع الدولي وبناء الدولة الصومالية.» **الشاهد الدوري**: 2010.

الهادي، محمد الأمين محمد. «الإسلاميون في الصومال: النشأة والتطور،» **الشاهد الدوري** (القاهرة): العدد 1: **الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث**، كانون الثاني/ يناير 2010.

رسائل وأطروحات

الشيخ علي، محمد أحمد. «الصومال في مرحلة ما بعد تفكك الدولة: دور القبيلة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني في الفترة من 1991 -

1999.» (أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الخرطوم، 2004).

ـــــــ . «مساعي السلام في الصومال.» (رسالة ماجستير، جامعة أفريقيا العالمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 1999).

غيلي، طاهر محمود. «الحرب الأهلية في الصومال: جذورها وأسبابها ونتائجها.» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1995).

2 - الأجنبية

Books

Adam, Hussein M. and Richard Ford (eds.). *Mending Rips in the Sky: Options for Somali Communities in the 21st Century*. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1997.

Ciise, Jaamac Cumar. *Qaran Jabkii Soomaaliya*. Mombasa: [s. n.], 1994.

Drysdale, John. *Whatever Happened to Somalia?*. London: HAAN, 1994.

Issa-Salwe, Abdisalam M. *The Collapse of the Somali State: The Impact of the Colonial Legacy*. London: A. M. Issa-Salwe in Association with HAAN Associates, 1997.

Laitin, David D. and Said S. Samatar. *Somalia: Nation in Search of a State*. Boulder, Colo.: Westview Press; London, England: Gower, 1987. (Profiles. Nations of Contemporary Africa)

Lewis, Ioan M. *A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa*. 4th ed. Oxford: James Currey; Hargeisa, Somaliland: Btec Books; Athens: Ohio University Press, 2002. (Eastern African Studies)

——. *Understanding Somalia and Somaliland: Culture, History, Society*. New York: Columbia University Press, 2008.

Maxamuud, abdulqaadir Cismaan. *Sababihii burburka Soomaaliya*. Toronto: Neelo Printing, 1999.

Muxamed, Muxamed Ibrahim. *«Liiq-liiqato»Taariikhda Somalia*. Muqdisho: [s. n.], 2000.

Siyaad, Cabdullaahi Cosoble. *Am a Qaran Ama Qabiil*. Mogadisho: [s. n.], 1995.

Periodicals

Hagmann, Tobias and Markus V. Hoehne. «Failed State or Failed Debate? Multiple Somali Political Orders Within and Beyond the Nation-State.» *Politorbis*: no. 42, 2007.

Mukhtar, Mohamed Haji. «The Emergence and Role of Political Parties in the Inter-River Region of Somalia from 1947-1960.» *Ufahamu* (Somalia): vol. 17, no. 2, 1989.

Conference

«Learning from Operation Restore Hope: Somalia Revisited.» (Conference, Princeton University, Woodrow Wilson School of International Affairs, Princeton, 20-22 April 1995).

Document

International Crisis Group. «Islaamiyiinta kala qeybsan ee Somalia.» (Policy Briefing, Program Briefing; no. 74, Nairobi; Brussels, 18 May 2010).

الفصل الحادي عشر

الاستثمار العربي في القرن الأفريقي
تحديات وفرص وآفاق

عبد الله حمدوك[1]

اجتازت القارة الأفريقية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بصورة حسنة نسبيًا، مقارنة بمناطق العالم الأخرى. قبل الأزمة، كانت القارة قد حافظت على معدّل لنمو الناتج الوطني الإجمالي يزيد على 5 في المئة خلال الفترة 2001 - 2007، وعلى نمو تقاسمته بلدان القارة على نطاق واسع. ومع أن الطلب المرتفع على السلع وأسعارها كانا العاملين الأساسيين وراء هذا النمو الزائد، فإن دور الإصلاحات البنيوية كان أساسًا بصورة تامة؛ إذ أجرت بلدان كثيرة إصلاحات مؤسسية وقانونية بُغية تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والارتقاء بالتجارة والاستثمار والتنوّع الاقتصادي. كما أفاد الأداء الاقتصادي الجديد في أفريقيا من تخفيف عبء الديون، وزيادة المعونة وتدفق رؤوس الأموال الخاصة، وتوطيد السلام في كثير من مناطق النزاع.

---

(1) يشكر الكاتب المساهمات والمراجعات والتعليقات التي تلقّاها من جمال إبراهيم وهودان يوسف وإيمبت ميسفن وفرانسيس أكوم. ويشكر العون البحثي الذي قدّمه كلّ من سابا كاسّا وإيوراسي براكو ولوسي إيبودي نزو نوكو ومهاد عبد القادر. ولا تمثّل الآراء الواردة في هذه الدراسة بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

خلافًا للتصّورات النمطية لأفريقيا بوصفها قارة مثقلة بالمشكلات والأزمات، ترى فيها القوى الاقتصادية الصاعدة، مثل الصين والهند وتركيا والبرازيل، مكانًا يوفر الفرص وموضعًا للاستثمار وسوقًا مربحة ومنفذًا إلى الموارد. ولا يشذّ القرن الأفريقي عن بقية القارة، وهو ما يجعل الاستثمار العربي المتوقَّع يحتاج إلى مقاربات مماثلة لتلك التي تبنّتها الاقتصاديات الصاعدة[2].

تتيح صورة القرن الأفريقي الجديدة، بوصفه وجهةً للأعمال مقرونة بالنمو الاقتصادي، فرصًا جوهرية للاستثمار. وعلى هذه الخلفية تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل عام لاتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي هناك. وكي نضع تجربة القرن الأفريقي في سياقها، سوف نناقش اتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي، مع تحليل معدلات النمو في المنطقة ومواردها وهل تفضي إلى الاستثمار وإلى التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وتتناول محدّدات الاستثمار الأجنبي الأساس في المنطقة، خصوصًا مؤشرات الاقتصاد الكلي والحوكمة ورأس المال البشري والتكامل الإقليمي وفرص الاستثمار وتحدياته.

بعد هذا المدخل، يُقدّم المبحث الأول من هذه الدراسة، بإيجاز، خلفية للموضوع وسياقًا له، في حين يتناول المبحث الثاني فرص الاستثمار وتحدياته. أمّا المبحث الثالث، فيتطرّق إلى قضايا متعلّقة بآفاق الاستثمارات العربية في القرن الأفريقي، قبل أن يصل إلى ما في المبحث الرابع من ملاحظات ختامية.

أولًا: الخلفية والسياق

بعد «العقود الضائعة» في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، نمت أفريقيا منذ بداية الألفية الجديدة بمعدل زاد على 5 في المئة في العام. ويتيح

---

(2) Tom Cargill, «Our Common Strategic Interests: Africa's Role in the Post-G8 World,» (Chatham House Report, Royal Institute of International Affairs, June 2010).

النمو الاقتصادي في القارة فرصًا جديدة للأعمال، وهي فرص كانت قد تناولتها منشـورات عديدة صدرت مؤخّرًا كتبها كلٌّ من صنّاع السياسة ورجال الأعمال، وركّزت علـى العوائـد المرتفعـة للاسـتثمارات وعلى آفـاق النمو والاسـتثمار الإيجابية في القارة(3).

على هذه الخلفية، يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل لاتجاه الاستثمار المباشـر الأجنبي في القـرن الأفريقي الـذي هو أحـد أفقر مناطق القـارة. وكي نضع تجربة القرن الأفريقي في سـياقها، فإننا سـنناقش اتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي حديثًا، إلى جانـب تحليل النمو الجديد في المنطقـة، وتحليل موارده، ومـا إذا كان يُحفّـز علـى الاسـتثمار والتنميـة الاقتصاديـة الاجتماعيـة. وبعدها نعرض بصورة عامة المحدّدات الأساس للاستثمار الأجنبي في القرن الأفريقي، خصوصًا مؤشـرات الاقتصاد الكلّي، والحوكمة ورأس المال البشري والتكامل الإقليمي.

1 - تدفّق الاستثمار الأجنبي إلى القرن الأفريقي

شـمل العقد الماضـي تغييـرًا مهمًا طرأ علـى أحجام التدفقـات المالية إلى أفريقيا وتركيبها؛ فبيـن عامي 2000 و2010 ارتفع مجموع الاسـتثمار المباشـر الأجنبـي مـن محفظـة اسـتثمارات ومسـاعدات تنموية رسـمية ما يقارب خمسـة أضعاف، أي من 27 مليار دولار أميركي في عام 2000 إلى نحـو 126 مليار دولار أميركـي في عـام 2010(4). أمّا بالنسـبة إلى تركيب

(3) International Monetary Fund (IMF), *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: Resilience and Risks*, World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, 2010); Charles Roxburgh, [et al.], «Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies,» (Report, McKinsey Global Institute (MGI), Chicago, June 2010), and Steve Radelet, *Emerging Africa: How 17 Countries Are Leading the Way*, with an Introduction by Ellen Johnson Sirleaf (Baltimore, MD: Brookings Institution Press, 2010).

(4) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011* (Paris: OECD, Development Centre, 2011).

هذه التدفقات المالية الخارجية، فبات الاستثمار المباشر الأجنبي المصدر الأساس لتدفق رأس المال الأجنبي إلى أفريقيا، متجاوزًا في حجمه مساعدات التنمية القادمة من وراء البحار. وعلاوة على هذا، فإن حصّة الاستثمار المباشر الأجنبي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في أفريقيا خلال العقد الأخير تُقدَّر بـ 20 في المئة، مقارنةً بحصته البالغة 8 في المئة في البلدان النامية الأخرى[5].

على الرغم من الزيادة المهمّة التي شهدها تدفّق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا، فإن هذا التدفّق يبقى مُرَكّزًا في بضعة بلدان وقطاعات، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى التنوّع. وثمّة حصّة كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي تذهب إلى الصناعات الاستخراجية، إذ يتلقى 15 بلدًا مصدّرًا للنفط 75 في المئة من تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي. ويبقى اجتذاب الاستثمار إلى قطاعات متنوعة تنعم بقيمة مضافة مرتفعة، تحديًا بالنسبة إلى أفريقيا[6]. ومن بين المناطق الأفريقية الخمس، يُعتبر شرق أفريقيا الذي يضمّ القرن الأفريقي، ثاني أدنى متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر. أمّا بالنسبة إلى تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل بلد على حدة في المنطقة، فيبقى السودان البلد الذي يجتذب الحصة الأكبر (57 في المئة) من الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، تتلوه إثيوبيا (11 في المئة)، في حين تظلّ حصص البلدان الأخرى محدودة قياسًا إلى هذين البلدين.

إلّا أن احتمال أن تغدو دولة جنوب السودان الجديدة جاذبةً للاستثمار المباشر الأجنبي هو احتمال واضح. غير أن مشكلة النفط تبقى مشكلة خطِرة، في المستقبل القريب على الأقل، إذ تتركّز الأغلبية الساحقة من احتياطي النفط

---

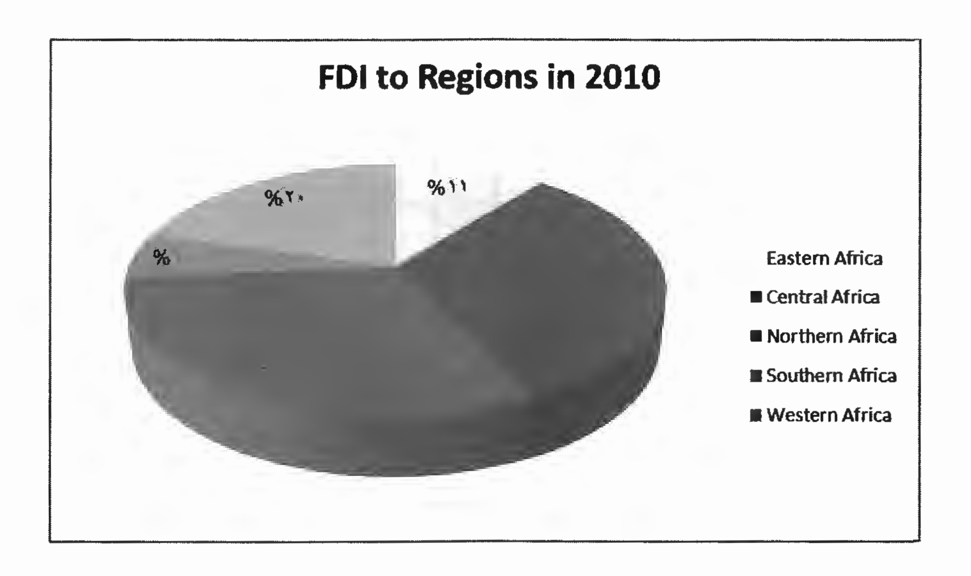
(5) المصدر نفسه.

(6) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development* (New York: United Nations, 2011).

السوداني في الجنوب، في حين تقع البنى التحتية النفطية (مصافي النفط ومرافق التصدير) كلها في الشمال.

الشكل (11 - 1)

توزّع الاستثمار المباشر الأجنبي بحسب المناطق في عام 2010
(شرق أفريقيا وأفريقيا الوسطى وشمال أفريقيا
وجنوب أفريقيا وغرب أفريقيا)(7)



على الرغم من مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي المتدنّي في القرن الأفريقي، قياسًا إلى سائر أجزاء القارة، فإنّه من الممكن رؤية مستوى مرتفع من الاستثمار المباشر الأجنبي خلال الأعوام الخمسة الأخيرة في معظم بلدان المنطقة.

(7) المصدر نفسه.

الجدول (11 - 1)
الاستثمار المباشر الأجنبي في القرن الأفريقي
(بملايين الدولارات الأميركية)[8]

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إثيوبيا	135	349	255	465	545	265	545	222	109	221	184
إريتريا(*)	28	12	20	22	8-	1-	0	0-	0-	0	56
جيبوتي	3	3	3	14	39	22	108	195	229	100	27
السودان	392	574	713	1349	1511	2305	3534	2426	2601	2682	1600
الصومال	0	0	0	1-	5-	24	96	141	87	108	112
أفريقيا جنوب الصحراء	8.109	16.095	12.933	16.505	16.803	28.229	26.650	40.782	51.968	44.381	39.714

(*) تم عرض تدفّقات الاستثمار المباشر الأجنبي وفقًا لقواعد صافية (تسجّل المعاملات المالية لرؤوس الأموال تدفقًا أقل بين المستثمرين المباشرين وشركاتهم الأجنبية الفرعية). يتم تسجيل الانخفاض الصافي في الأصول والزيادة الصافية في الالتزامات باعتبارها قروضًا (مع إشارة إيجابية). لذا، تشير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي التي تحمل إشارة سلبية إلى أن أحد مكوّناتها على الأقل سلبي ولا توازنه الكميات الإيجابية للمكوّنات المتبقية، وتُعرف بسحب الاستثمارات، انظر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development* (New York: United Nations, 2011).

---

(8) المصدر نفسه.

تحوّل تدفّق الاستثمار المباشـر الأجنبي إلى كلٍّ من السودان وإثيوبيا صعودًا نحـو الأعلى. وفـي السـابق كان معظـم الاسـتثمار المباشـر الأجنبي يسـعى وراء الموارد الطبيعية، في حين أن السـمة اللافتة التي تميّز الموجة الحالية من مشـاريع الاستثمار المباشر الأجنبي هي نطاقها الواسع في مجال القطاعات الصناعية. ومن سـمات الاسـتثمار المباشـر الأجنبي في إثيوبيا تقلّبـه الذي يعود في جـزء منه إلى المشاريع الكبرى المتعددة[9].

أمّـا إريتريـا فتعانـي قاعـدة تصديريـة ضيّقـة، وتعتمد بقـوة على الـواردات. ويلاحَظ أن تدفقات الاسـتثمار المباشـر الأجنبي متدنية تمامًا، لكنها زادت مؤخّرًا من خلال زيادة اهتمام المستثمرين الأجانب بقطاع التعدين. وتبقى صناعة التعدين في إريتريا محدودة وإن تكن على وشك أن تغدو دافع النمو الرئيس ومحلّ التبادل الأساس مع الخارج[10].

إن معظم الاسـتثمار المباشـر الأجنبي فـي جيبوتـي يتمثّل في مشـروع ميناء دورالـه، الواقع إلـى غرب الميـناء الحالي مباشـرة. ويتّسـع مرسـى الحاويات فيه لسفن شحن من الجيل السادس، ويعمل ميناء لإثيوبيا التي لا منفذ لها على البحر، ومكانًا مركزيًا للشـحن. وتشمل الاستثمارات المباشرة الأجنبية الأخرى بناء فندق قصر كمبنسـكي (Kempensky) ذي الخمسـة نجوم، ومشـروعًا أميركيًا لاسـتخراج الملح من بحيرة عسل، ومشاريع ناشئة في قطاع الطاقة المتجددة.

على الرغـم من غيـاب الحوكمـة الوطنية الفاعلـة في الصومـال، فإن هذا البلد حافظ على اقتصاد غير رسـمي نَشِـط، يقوم بصورة أسـاس على المواشي والحـوالات الماليـة والاتصـالات. والقطاعـات الأهـم هـي الزراعـة وصيـد الأسـماك. وقد شـهد قطاع الخدمـات الصومالي بعـض النمو. وتقدّم شـركات الاتصـالات خدمات لاسـلكية في معظـم المدن الكبيـرة، كما تقـدّم مكالمات دوليـة هي الأزهـد تكلفة في القـارّة[11]. وقطـاع الصناعات الغذائيـة هو القطاع

(9) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشـأن مراجعة سياسات الاستثمار في إثيوبيا (نيويورك: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2009م).

(10) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011.*

(11) <www.economywatch.com>.

الـذي يجتذب أغلبية الاسـتثمار الأجنبي (يشـمل الموز والسـمك)، إضافة إلى قطاع الاتصالات مؤخرًا.

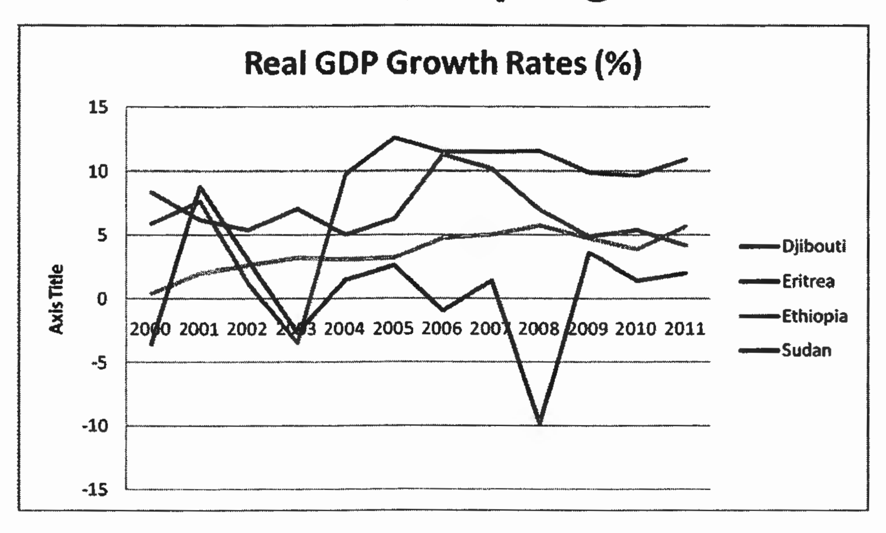
2 - تحليل النمو الحاصل في القرن الأفريقي مؤخّرًا: البحث عن مقاربة أوسع للتنمية

أتـى أداء بلدان القـرن الأفريقي، فـي مجال النمـو، أداءً قويًا خـلال العقد الأخيـر، علـى غـرار مناطـق أخرى فـي أفريقيـا، إذ بلـغ معـدّل الناتـج الوطني الإجمالي الفعلي الإقليمي 6.9 في المئة.

أمّا البلـد الوحيد الذي هبط فيه الناتج الوطنـي الإجمالي عمليًا بين عامي 2007 و2009، فهو إريتريا. وعُزي هذا الهبوط الحاد إلى أزمة الغذاء العالمية، وأزمة الوقود العالمية والجفاف الشـديد بصورة أسـاس. ولا عجب في ذلك ما دامت الأغلبية العظمى من السـّكان، نحو 80 في المئـة، تعمل في الزراعة، من دون أن تنتج أكثر من حصة صغيرة من الناتج الإجمالي.

الشكل (11 - 2)

معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي الواقعية (النسب المئوية)[12]



(12) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011.*

أفـاد الارتفـاع الأخير فـي أسـعار السـلع (النفـط والمعـادن) البلـدان الغنية بالمـوارد الطبيعيـة (السـودان وإثيوبيا)، وهو ما أبقـى على النمو في هـذه البلدان. وهـذا يطـرح السـؤال الخـاص بمصـادر هـذا النمـو، واسـتدامته وتأثيره فـي بيئة الأعمال، وفي التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة في المنطقة.

لا يكفـي في الحكم على التنميـة الاقتصادية أن ننظر إلى نمـو الناتج الوطني الإجمالـي وحـده. ولهـذا الأمر أهميتـه الخاصة فـي سـياق القرن الأفريقـي؛ هذه المنطقـة التي ابتُليـت بالفقـر والصراعات. صحيح أنهـا تتمّع بمـوارد طبيعية ثريّة وبعمالـة رخيصة، إلّا أن مواردهـا الطبيعية كلها تـكاد تُصدَّر من أجـل تكريرها أو إعـادة تصنيعها. وفي هذا السـياق، لا يشـكّل القـرن الأفريقي اسـتثناءً يختلف عن بقية بلـدان القارة. ففـي القارة ككلّ، تسـتخدم الصناعـة ما يقل عـن 10 في المئة من السكّان الناشـطين. وليس هناك بنية تحتية يمكن وصفها بالصناعية إلّا في ستة بلدان أفريقية فقط (جنوب أفريقيا وزمبابوي ومصـر والجزائر وتونس والمغرب). ومـا عدا هذه البلدان السـتة، لا تكفـي الوحدات الصناعية القائمة لتشـكيل شـبكة صناعية: أي إن المنطقة لا تزال تفتقد منظومة للتبادل الصناعي الداخلي[13].

علـى غـرار أمارتيـا صـن (A. Sen)، الاقتصـادي الحائـز جائـزة نوبـل، نـرى وجوب توسـيع مفهوم التنمية إلى ما هو أبعد من الناتـج الوطني الإجمالي ليغطي إزالـة العوائـق الكبرى التـي تعترض الحريـة، ألا وهي الفقـر، والأنظمـة القمعية، والفرص الاقتصادية المحدودة، والحرمان الاجتماعي المنهجي، وإهمال المرافق العامة[14].

3 - نحو تواشج التنمية والاستثمار الأجنبي: فهم الاقتصاد الكلّي والتنمية والتكامل الإقليمي في القرن الأفريقي

ثمـة مخـاوف متنامية من أنـه لا مجال، مـن دون إجراءات مدروسـة في

---

(13) Samir Amin, *Maldevelopment: Anatomy of a Global Failure*, 2nd ed. (Oxford: Pambazuka Press, 2011).

(14) Amartya Sen, *Development as Freedom* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1999).

إعادة التوزيع، ولو كان هناك نمو اقتصادي سريع، لإنقاذ تلك الأعداد الكبرى من السكّان الفقراء غير الآمنين غذائيًا (يتركّز معظمهم في المناطق الهامشية الرعوية والجبلية) من وضعهم البائس طوال حياتهم[15]. وبناءً على التحليل المُقدّم في المبحث السابق، وأخذًا بالحسبان توصيف أمارتيا صن لمسألة التنمية، فإننا ننوي استخدام مقاربته هذه في تحليل المحدّدات الأساس التي تحكم تدفّقات الاستثمار الأجنبي إلى القرن الأفريقي. وسوف يساعدنا ذلك في أن نكرّس سياقًا أوسع للتنمية في الأقسام التالية التي نُحلّل فيها كيف يمكن للاستثمار الأجنبي، خصوصًا الاستثمار العربي، أن يُساهم في تنمية القرن الأفريقي الشاملة المُعرَّفة على هذا النحو، في مَسْحٍ لشبكةٍ معقدة من التأثيرات المحتملة.

في سياق الإطار النظري أعلاه، يُخضع الجزء المتبقي من هذا المبحث للمقارنة المؤشّرات الاقتصادية للقرن الأفريقي في الفترة 2000 - 2010، ويتفحّص الوضع الاقتصادي العام، بما في ذلك تجارة السلع والخدمات، لكنه ينظر أيضًا في رأس المال البشري وتحديات الحوكمة والتكامل الإقليمي. فنظرًا إلى عوامل تتعلّق بجانب العرض، خصوصًا عدم الاستقرار وتحديات الحوكمة في المنطقة، من المرجّح أن يتدفّق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى اقتصادات سلمية ومستقرّة تنعم بإطار منظّم وبمعايير للحكم الرشيد وبنية تحتية يمكن التعويل عليها.

أ - الاقتصاد الكلي

تركّزت السياسة المالية بصورة أساس على الاستقرار المالي، خصوصًا التضخم الكابح. ولطالما شكّل القطاع المصرفي الشكلَ المؤسسي السائد في النظام المالي في القرن الأفريقي. لكن غياب الائتمان الفاعل،

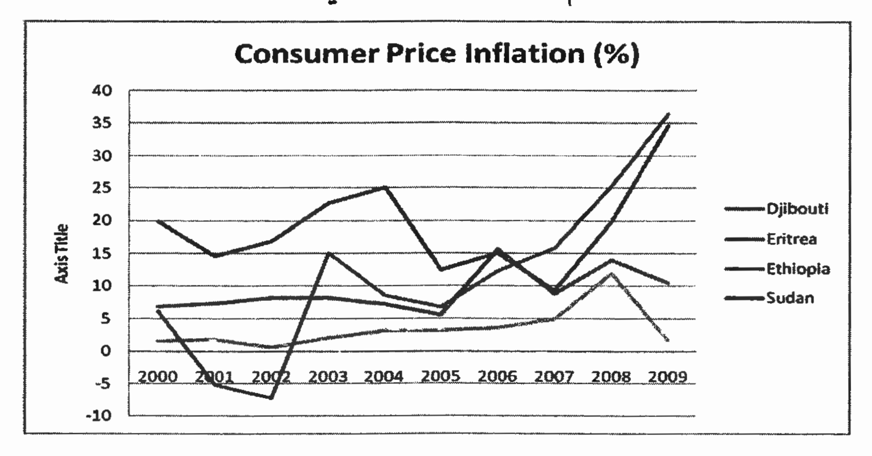
(15) Food and Agriculture Organization (FAO), *The Elimination of Food Insecurity in the Horn of Africa: A Strategy for Concerted Government and UN Agency Action, Final Report*, FAO Investment Centre Studies and Reports (Rome: FAO, 2000).

وغياب نظام الإقراض والدَّين، تركا آثارًا خطِرة في السلوك الاستهلاكي والاستثماري، مع تفضيل الأمد القصير(16).

غدا التضخم مشكلة كبرى في أرجاء القرن الأفريقي. أمّا أسباب هذه المشكلة فكثيرة، إلّا أن أحد العوامل المهمة كان يعود إلى الجفاف الذي أنهك المنطقة(17)، وأضر تغيّر المناخ بالزراعة في الوقت الذي ارتفعت أسعار النفط العالمية كثيرًا. وفي ضوء تضخم أسعار السلع العالمية، شهد بعض بلدان المنطقة أعلى تسارع في تضخم أسعار الغذاء في أفريقيا خلال الأعوام الأخيرة(18).

الشكل (11 - 3)

تضخم أسعار المستهلك (في المئة)(19)



لم يكف عقدٌ من النمو المطّرد لتعزيز الرصيد المالي في بلدان القرن الأفريقي، وواجهت زيادات كبيرة في عجزها المالي، الأمر الذي عرّضها لخطر شديد

(16) Ishrat Husain, «Trade, Aid, and Investment in Sub-Saharan Africa, Volume 1,» (Policy, Research Working Paper; no. 1214, World Bank, Washington DC, 30/11/1993), and Machiko K. Nissanke, «Financing Enterprise Development in Sub-Saharan Africa,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 25, no. 3 (2001).

(17) African Union, *African Elections Database* (Addis Ababa: African Union, 2008-2010).

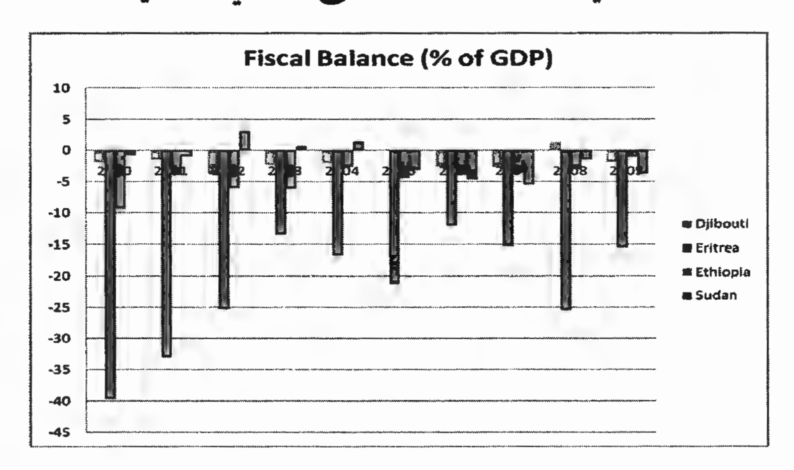
(18) المصدر نفسه.

(19) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2010* (Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2010).

يكمن في خسارة تدفقات رؤوس الأموال المستقرة الطويلة الأمد، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد عمل العجز في الرصيد المالي على إلقاء الضوء على عجز الحكومات عن رفع إيراداتها من الضرائب بما فيه الكفاية لتغطية النفقات.

الشكل (11 - 4)

الرصيد المالي (نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي)[20]



أدّت النزاعات وعوامل أخرى مختلفة، وخاصة الشروط المناخية البائسة، إلى فقدان الزخم الاقتصادي في المنطقة. أمّا الارتفاع الأخير في أسعار السلع (النفط والمعادن) الذي أفاد البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (السودان وإثيوبيا)، مع بقاء النمو قويًا باطّراد في هذه البلدان، فيطرح توقّعات جيدة بتحسّن النمو المتوسّط الأمد في المنطقة. لكن الاعتماد الزائد على النمو المدفوع بتحسّن شروط تجارة السلع يُخضِع المنطقة لرحمة الطلب العالمي غير الموثوق، ما لم يُترجَم تحسّن شروط التجارة إلى مزيد من الادّخار والاستثمار.

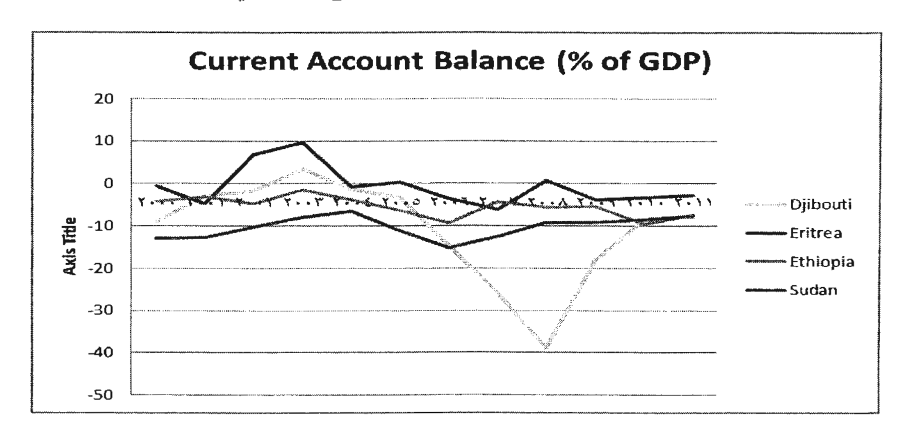
من المحتمل أن يتأثّر الطلب على الصادرات من أفريقيا جنوب الصحراء بسبب توحيد القوائم المالية في البلدان المتقدمة وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. وكذلك، يعني انخفاض أسعار النفط نقص الإيرادات المالية من النفط، مع ما يترتب على ذلك من عواقب تتعلّق بإنفاق الحكومات على البنية

(20) المصدر نفسه.

التحتية والبرامج الاجتماعية[21]. وهذه الآثار، متضافرةً مع العجز المالي الكبير الذي سبقت الإشارة إليه، جعلت وضع الميزان التجاري في بلدان القرن الأفريقي يزداد سوءًا، كما زادت الضغط على سعر الصرف.

الشكل (11 - 5)

رصيد الحساب الحالي (نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي)[22]



ب - مؤشرات ميزان المدفوعات

(1) التنمية البشرية

يمكن إجراء قياس أوسع للتنمية في بلدان القرن الأفريقي يتجاوز قياس الناتج الوطني الإجمالي، الذي هو قياس مقيِّد، باستخدام الدليل القياسي للتنمية البشرية (Human Development Index (HDI)). وتقارن هذه الوسيلة المعيارية في القياس بين الأجل المتوقّع، والإلمام بالقراءة والكتابة ومستويات المعيشة على مستوى بلدان العالم ككل.

تقع بلدان القرن الأفريقي كلها ضمن فئة البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية

---

(21) *Africa Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future* (Washington), vol. 4 (September 2011).

(22) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2010.*

المنخفض، التي تُسجّل أداءً بالغ البؤس كما تدل مؤشرات التنمية البشرية[23]. وقد بلغت قيمة الدليل القياسي للتنمية البشرية 0.328 في إثيوبيا في عام 2010، الأمر الذي يضع هذا البلد في المرتبة 157 من مجموع 169 بلدًا ومنطقة. أمّا في السودان، فبلغت القيمة 0.379 وكانت المرتبة 154. وفي جيبوتي كانت القيمة 0.402 والمرتبة 147. ولم تدخل إريتريا في حسابات الدليل القياسي للتنمية البشرية نظرًا إلى غياب المعطيات المتعلقة بواحد أو أكثر من المؤشرات. فلدى إريتريا معطيات عن ثلاثة من المؤشرات الأربعة المؤلِّفة للدليل القياسي للتنمية البشرية، لكنها تفتقر إلى المعطيات الخاصة بسنوات الدراسة الأساس. كما أن المعطيات المتعلّقة بالصومال وجنوب السودان ليست متوافرة.

إلّا إن الدليل القياسي للتنمية البشرية ليس مصمَّمًا لتقويم التقدّم في التنمية البشرية في مرحلة قصيرة، لأنَّ بعض مؤشراته الأساس لا يتغير بسرعة بتغيّر السياسات، كما هي حال سنوات الدراسة الأساس والأجل المتوقَّع عند الولادة[24]. لكن من المفيد مراجعة التقدّم المحرز خلال الأمدين المتوسط والطويل.

بين عامي 2000 و2010، ارتفعت قيمة الدليل القياسي للتنمية البشرية في إثيوبيا من 0.250 إلى 0.328، وهي زيادة تبلغ 31 في المئة، بمعدل سنوي للزيادة يبلغ 2.8 في المئة. وفي هذه الفترة، زاد أجل الحياة المتوقَّع عند الولادة في إثيوبيا نحو خمس سنوات، في حين بقيت سنوات الدراسة الأساس على حالها، وارتفعت سنوات الدراسة المتوقَّعة أربع سنوات. وارتفع الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 75 في المئة خلال الفترة ذاتها.

بين عامي 1980 و2010، ارتفع الدليل القياسي للتنمية البشرية في السودان من 0.250 إلى 0.379، أي 52 في المئة، أو بمعدل سنوي للزيادة قدره 1.4 في المئة. ويُصنَّف السودان، مع مثل هذا الارتفاع، في المرتبة 18

---

(23) United Nations Development Programme, *The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*, 20th Anniversary Ed., Human Development Report; 2010 (New York, NY: United Nations Development Programme, 2010).

(24) المصدر نفسه.

من حيث تحسّن الدليل القياسي للتنمية البشرية، على أساس قياس التقدم الحاصل مقارنةً بمتوسط التقدم في البلدان التي لها دليل قياسي بدئي مماثل للتنمية البشرية. وخلال العقود الثلاثة الماضية (1980 - 2010)، ارتفع أجل الحياة المتوقَّع عند الولادة أكثر من تسع سنوات، وسنوات الدراسة الأساس سنتين، وسنوات الدراسة المتوقَّعة سنة تقريبًا، في حين ازداد الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 89 في المئة خلال الفترة ذاتها.

بين عامي 2005 و2010، ارتفع الدليل القياسي للتنمية البشرية في جيبوتي من 0.382 إلى 0.402، وهي زيادة تعادل 5 في المئة، أو معدلًا سنويًا للزيادة نحو 1 في المئة. وفي خلال الأعوام الخمسة الماضية، ارتفع أجل الحياة المتوقَّع عند الولادة نحو سنتين، وبقيت سنوات الدراسة الأساس على حالها، وارتفعت سنوات الدراسة المتوقَّعة نحو سنة واحدة، وارتفع الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 13 في المئة خلال الفترة ذاتها.

أمّا إريتريا، فأحرزت خلال العقدين الماضيين بعض التقدم في الصحة والتعليم. وبين عامي 1980 و2010، ارتفع أمد الحياة المتوقَّع إلى ما يزيد على الستين عامًا، وارتفعت سنوات الدراسة المتوقَّعة سنتين بين عامي 1995 و2010، لكن الدخل القومي الإجمالي انخفض في إريتريا نحو 22 في المئة بين عامي 1995 و2010.

(2) تحدي الحوكمة الديمقراطية في القرن الأفريقي

حَكَمت الصراعات داخل الدول، وفي ما بينها، تاريخَ بلدان القرن الأفريقي الحديث الذي ابتُلي بانعدام الأمن طوال عقود من الزمن. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، تعيش المنطقة غيابًا للاستقرار السياسي بسبب الحروب الأهلية، والخلافات على الأرض، والإرهاب والقرصنة وتشريد السكان داخليًا، واللاجئين والأزمات الإنسانية المختلفة. وتُحيق بالقرن الأفريقي، الذي يُعَدّ من أكثر مناطق أفريقيا تقلّبًا، صراعات مضطرمة عديدة (الجدول (11 - 2))، خصوصًا داخل الدول، وتترك أثرًا شديدًا في المدنيين، ولا سيما في الأكثر هشاشة، مثل النساء

والأطفال والشيوخ. وغالبًا ما تقوم هذه الصراعات على أسس إقليمية وإثنية/ قبلية.

الجدول (11 - 2)

الصراعات الأخيرة في القرن الأفريقي بين عامي 1990 و2011[25]

صراعات داخلية	صراعات عبر الحدود
الحرب الأهلية في جيبوتي (1991 - 1993)	الحرب الإثيوبية - الإريترية (1998)
الحرب الأهلية في الصومال (1991 - إلى الآن)	النزاع الحدودي الجيبوتي - الإريتري (2008)
الحملة الإثيوبية ضد أوغادين وجبهة تحرير أورومو (2007 - 2009)	النزاع بين السودان وجنوب السودان (2011 - إلى الآن)
الحروب الأهلية في السودان (دارفور (2003 - لى الآن)، شرق السودان (1995 - 2005)، جنوب كردفان والنيل الأزرق (2011 - إلى الآن)	

اتَّخذت دول القرن الأفريقي خلال العقد الأخير خطوات واسعة والتزامات باتجاه الحوكمة الصالحة في المنطقة، لإدراكها تلك العلاقة المهمّة بين الاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وانسجامًا مع رؤية الاتحاد الأفريقي لقارة متكاملة وسلمية ومتطورة عبر الحكم الرشيد بصورة أساس، ضربت بلدان أفريقيا مثلًا في الالتزام الجدّي من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (African Peer Review Mechanism) (APRM)[26] بُغية تقويم قصور الحوكمة والتغلب عليه. والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي عملية تقويم ذاتي طوعية، أُسست في عام 2003 بقصد الارتقاء بالحوكمة على المستوى الوطني من خلال عملية تشاركية وشاملة وتشاورية.

---

(25) المصدر: African Union, «Tentative Elections Calendar, 2010-2011,» (African Union, Electoral Assistance Unit, Addis Ababa, 2011).

(26) مكوّن أساس من مكوّنات الحوكمة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (New Partnership for Africa's Development (NEPAD)).

قبلت ثلاث دول من بين الدول الست في القرن الأفريقي، جيبوتي وإثيوبيا والسودان، أن تقوم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران[27] بـ«فتح دفاترها»، والخضوع لعملية تقويم وطنية وخارجية بنّاءة، قائمة على مؤشرات الحوكمة الأساس. وتبيّن من هذا القبول أن قادة القرن الأفريقي يدركون أن الحوكمة السياسية المستقرة هي جزء أساس وجوهري من عملية الحدّ من الفقر والتنمية المستدامة عبر إقامة السلام.

تشمل الديمقراطية والحكم الرشيد (أو الحوكمة الصالحة) سلسلة من الأفعال التي تهدف إلى إنشاء مجتمعات أشدّ انفتاحًا وتشاركية، وتسعى إلى إرساء مزيد من المساءلة والشفافية في الشؤون العامة. وعلاوة على ذلك، لا بد من وجود تمسّك شديد بحكم القانون بطريقة تحمي الحريات الشخصية والمدنية والمساواة بين الجنسين، وتضمن السلامة والأمن العامين والعدل المتساوي للجميع؛ فضلًا عن وجود المؤسسات القانونية الفاعلة والمنصفة. كما أن من غير الممكن الحفاظ على الديمقراطية والحكم الرشيد في بيئة تتسم بالسياسة الحصرية الإقصائية[28].

لا شك في أن القرن الأفريقي يحتاج إلى نظام سياسي يوفّر الفرص لجميع المواطنين، بمن فيهم الفقراء والمحرومون، عبر توفير الشروط التي تشجّع مشاركة عناصر المجتمع كلها في الحوكمة والتنمية وصنع القرار، بما في ذلك تحديد مستويات الإنفاق العام والأولويات. وهو يحتاج أيضًا إلى نظام يؤمّن تداول السلطة والتجديد الدوري للقيادة عبر نظام متعدد الأحزاب وتمثيلي وتنافسي، لا يُقصي النساء والمجموعات المحرومة؛ إضافة إلى حاجته إلى إدارة انتخابية حيادية وموثوقة ومراقبة فاعلة لعمليات الانتخاب وتطلّبه مواطنة فاعلة وعليمة[29].

---

(27) جرى تقويم إثيوبيا في كانون الثاني/ يناير 2011.

(28) A. Hamdok, «The Challenges of Democratic Governance in the Horn of Africa,» (Inter Africa Group (IAG), Addis Ababa, 2009).

(29) A. Hamdok, «The Challenges of Democratic Governance in the Horn of Africa: A Perspective on Recent Trends with Particular Reference to Sudan,» Paper Presented at: Interdependencies for Sustainable Peace: The Search for Institutional Arrangement in the Post-referendum in Sudan (Addis Ababa, 2010).

لا تستطيع الحكومات أن تلبّي جميع حاجات المجتمع الاجتماعية والتنموية. ولذلك، من الضروري تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صوغ السياسات، وهذا يتطلب بدوره لامركزية السلطة، للتقرّب من صنّاع القرار وتمكين المواطنين من مراقبة أداء القادة المحليين. وثمة حاجة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في القرارات التي تؤثر فيهم. وقد جرت الإشارة إلى اللامركزية والتمكين المحلي بوصفهما مكوّنين أساسيين في أيّ استراتيجيا تسعى إلى تعزيز المشاركة والحكم الرشيد والمحاسبة. وتتطلّب اللامركزية من بين عوامل أخرى موارد مالية وبشرية على المستوى المحلي، إلى جانب القادة المحليين وسلطة تتيح لهم إدارة هذه الموارد وتخصيصها على أساس قرارات وحاجات محلية. أمّا دور القطاع العام فلا بدَّ أيضًا من أن يتغيّر فتغدو مهامه الأساس إنفاذ السياسات، وضمان عمل الأسواق على النحو الملائم، واتخاذ التدابير التنظيمية المطلوبة. وعلى القطاع العام أيضًا أن يدعم نشاط القطاع الخاص ولا يشكّل عائقًا يُعرقل عمله، كما حدث في الماضي. وسيكون من الضروري اتخاذ مزيد من التدابير المتكاملة لزيادة الإنتاجية في بقية القطاع العام[30].

ينطبق التوصيف السابق على بلدان أفريقيا كلها تقريبًا. أمّا التحديات الخاصة التي تُواجه الحوكمة الديمقراطية في القرن الأفريقي، فيمكن إيجازها في ما يلي[31]:

- التقاليد والثقافة الديمقراطية الضعيفة، العائدة بصورة عامة إلى تأخّر العملية الديمقراطية الممتدة وغياب الضوابط والموازين؛

- المؤسسات الضعيفة وغير الكافية التي أنشأتها عمليات سياسية أكثر

---

(30) A. Hamdok and H. Kifle, «Governance, Economic Reform, and Sustainable Growth: The Policy Challenge for International Development Organizations,» Paper Presented at: First International Forum on African Perspectives «Emerging Africa» (Jointly Organised by the African Development Bank and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, Paris, 3-4 February 2000).

(31) Hamdok, «The Challenges of Democratic Governance in the Horn of Africa: A Perspective on Recent Trends with Particular Reference to Sudan».

منها تشريعية، والتي تؤثّر سلبًا في الحكم الوطني والمحلي، وكذلك في المشاركة وإيصال الخدمات؛

- الأحزاب السياسية غير الفاعلة، وخاصة في ما يتعلّق ببنى الحكم داخل الحزب وماليته وقيادته وتمثيل النساء فيه؛

- مصاعب إدارة صراعات الهوية والصراعات الإثنية والدينية: تحدّي القيادة؛

- تحدي تحويل القطاع الخاص ليعمل محركًا للنمو والتنمية؛

- الفجوة بين الجنسين.

(3) التكامل الإقليمي: تحديات وآفاق

إن الأغلبية الساحقة من بلدان القرن الأفريقي أعضاء في اثنتين من الجماعات الاقتصادية الإقليمية (Regional Economic Communities (RECs)) الثماني المعترف بها لدى الاتحاد الأفريقي. والبلدان كلها أعضاء في «إيغاد» (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية Intergovernmental Authority on Development (IGAD)) ما عدا الصومال، وبقية البلدان أيضًا أعضاء في «كوميسا» (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)). وعلاوة على هذا، هذه البلدان أعضاء أيضًا في مؤسسات مالية تنموية تطاول تجمعات إقليمية مختلفة. ومن بين هذه المؤسسات بنك منطقة التجارة التفضيلية، والمصرف الأفريقي لتنمية الضفة الشرقية (East African Development Bank (EADB))، ووكالة تأمين التجارة في أفريقيا، وسواها من المؤسسات المالية التي تنعم بمدى إقليمي وعضوية أوسع[32].

ثمة اعتراف متزايد بما لدى القرن الأفريقي من موارد كامنة ودور عالمي؛ إذ إن هذه المنطقة غنية جدًا بالموارد الطبيعية، بما فيها الزراعة والمياه والطاقة.

---

(32) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2010.*

وقد تنبّأ العلماء خلال الخمسين عامًا الماضية بأن تكون هذه المنطقة سلّة غذاء أفريقيا أو الشرق الأوسط(33).

يؤدي القـرن الأفريقـي دورًا جيوسياسـيًا مهمًا مـن خلال اسـتضافته مقار كلٍّ مـن الاتحـاد الأفريقي واللجنـة الاقتصادية لأفريقيـا التابعة للأمـم المتحدة وسـواهما مـن المنظمـات الإقليميـة. وتوفّـر هـذه المنطقة موقعًـا اسـتراتيجيًا للتجارة والاستثمار. وحدهما إثيوبيا وجنوب السودان لا يطلاّن على البحر من بين بلدان القـرن الأفريقي. وهناك ثمانيـة موانئ في المنطقة: ميناء بورتسـودان في السـودان، وميناءا مصوّع وعصب فـي إريتريا، وميناء جيبوتـي في جيبوتي، وموانئ بربرة وبوساسـو ومقديشو وكسمايو في الصومال. وتطل موانئ المنطقة كلهـا على البحر الأحمر، ما عدا اثنين، مقديشـو وكسـمايو اللذيـن يطلان على المحيط الهندي.

وتتميز المنطقة بإرث استعماري مشترك يتمثّل في أن البنية التحتية القائمة كلها الخاصـة بالنقل، مثل الطرق والسـكك الحديـد متصلة بهـذه الموانئ، مع ندرة الصـلات الداخلية أو الإقليمية أو انعدامها، وهو ما جعل هذه البلدان كلها تتجه إلى التجارة مع شـركاء عبر البحار أكثر من التجـارة مع البلدان المجاورة. لذلك، إنَّ أحد التحديات الأساس التي تواجه التكامل في هذا السياق هو تعزيز الصـلات والتجارة بين بلدان المنطقـة. وهذا ما كان محلّ التركيز الأسـاس في خطة العمل الأفريقية 2010 - 2015 التي وضعتها الشـراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي(34).

يشـكّل إحداث ممـرّات للنقـل في المنطقـة مبادرة رئيسـة راهنة. وقـد تبنّت «كوميسا» ودولها الأعضاء فكرة الممرات لدى تطويرها البنية التحتية الإقليمية، في

---

(33) Theodore M. Vestal, «What if the Horn of Africa were in Tune?,» in: Ulf Johansson Dahre, ed., *Horn of Africa and peace: The Role of the Environment; a Report of the 8th Annual Conference on the Horn of Africa, Lund, Sweden, August 7-9, 2009* (Lund: Department of Economic History, Lund University; Lund Horn of Africa (LUHAF); Somalia International Rehabilitation Centre (SIRC), 2010).

(34) الشـراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الاتحاد الأفريقي. انظـر: African Union (AU) and New Partnership for African Development (NEPAD), *The AU/NEPAD African Action Plan 2010-2015: Advancing Regional and Continental Integration in Africa* (Addis Ababa: AU and NEPAD, 2009).

إطار مبادرات التنمية المكانية ((Spatial Development Initiatives (SPIs)). أمّا ممرّات النقل الكبرى في القرن الأفريقي، فهي: أديس أبابا - جيبوتي، كينيا - إثيوبيا، كينيا - السودان، أوغندا - السودان. وتعزّز مقاربةُ الممرّات الترابطَ الإقليمي، وتساهم بذلك في قيام شرق أفريقي مترابط ومزدهر ومسالم.

علاوة على ذلك، من المتوقَّع أن تعمل عملية بناء طريق دائرية ووصلات بالموانئ على ربط بلدان القرن الأفريقي، بما في ذلك السودان - كينيا، كينيا - إثيوبيا، السودان - أوغندا، وممرّ بربرة بين الصومال وإثيوبيا. وهناك اقتراح لإقامة سكتي حديد (أوغندا - السودان وجيبوتي - إثيوبيا)، فضلًا عن اقتراح برنامج لتيسير التجارة والنقل يشجع على التكامل. وسوف تُقدَّم هذه وسواها من المشاريع في مناطق أخرى لتندرج في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA)) وتحظى بالأولوية.

تتركّز الأولويات الخاصة بالطاقة على الربط بين إثيوبيا والسودان ومصر، بُغية ربط شرق أفريقيا بشبكة شمال أفريقيا. ويجري الآن بناء أو تخطيط الربط بين إثيوبيا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان بقوة 230 كيلو فولت، فضلًا عن مشاريع تربط السودان وإريتريا والسودان وأوغندا. وجرى تحديد مشاريع للصلات البيئية المرتفعة الفولتاج قائمة على الطاقة المائية في إثيوبيا، تفيد بلدان القرن الأفريقي (مثل إثيوبيا - السودان 500 كيلو فولت)[35].

أمّا بالنسبة إلى المياه، فكان التركيز على مشاريع إدارة المياه الإقليمية. وحدّد الخبراء ستة مشاريع أساس لتعزيز إدارة المياه وزيادة توفيرها في هذه المنطقة القاحلة وشبه القاحلة، من بينها تجميع المياه ومنتديات الحوار الإقليمية بشأن المياه، وتقويم المياه الجوفية وبناء القدرات في مؤسسات التخطيط المائي، وإنشاء صندوق ائتمان إقليمي للمياه وتوفير المياه للمناطق الريفية[36].

---

(35) المصدر نفسه.

(36) المصدر نفسه.

ثانيًا: فرص الاستثمار وتحدياته

يُبيّن ما سبق أن السودان حظي، نظرًا إلى ارتفاع عدد الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، بحصة الأسد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى القرن الأفريقي خلال العقد السابق. وفي غياب أي اكتشافات نفطية أو غازية في بقية المنطقة، كان اجتذاب الاستثمار الأجنبي متواضعًا.

يشكّل القرن الأفريقي، بسكّانه الذين يقارب تعدادهم 150 مليون نسمة[37]، سوقًا ضخمة محتملة، ووجهة ناشئة يمكن أن يتجه إليها عدد من فرص الاستثمار الجديدة. أمّا الفشل في اغتنام هذه الفرصة واجتذاب حصّة كبيرة من الاستثمار الأجنبي إلى القرن الأفريقي فتعزوه هذه الدراسة عمومًا إلى عدد من العوائق الكبرى، مثل بيئة ضعيفة للاقتصاد الكلي، وتدنّي مستويات رأس المال البشري، وعدم الاستقرار السياسي، والبنية التحتية غير الكافية، بما في ذلك نقص مشاريع البنى التحتية الإقليمية. وقد أحبطت هذه العوامل كلًّا من المستثمرين المحليين والأجانب، وجعلت من القرن الأفريقي مثالًا للبيئة غير الآمنة، حيث تتجاوز تكلفة الاستثمار عوائده. وعلاوة على ذلك، تتّسم بيئة الأعمال التي تشكّل أساس الاستثمار المباشر الأجنبي الساعي وراء الموارد عمومًا بضعف إمكان التنبّؤ بها، خصوصًا بالنسبة إلى الصناعات الاستخراجية التي تعتمد على التوقّعات في الحصول على الامتيازات.

ومن أجل تحسين كلٍّ من الاستثمارات المحلية والأجنبية في المدى المتوسط، بذلت بلدان القرن الأفريقي جهدًا واسعًا لتوفير بيئة أعمال محفّزة ولضمان انتعاش اقتصادي. وتركّزت هذه الإصلاحات على إجراءات الخصخصة والتحرير من القوانين والنظم والاستثمار في الاستقرار السياسي. ومن ناحية أخرى، تم إدخال إصلاحات تنظيمية بقصد زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في أرجاء المنطقة.

سعت الإصلاحات الاقتصادية، على الرغم من اختلافها من بلد إلى آخر،

---

(37) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2010*, Population Data Calculated for all Five Countries.

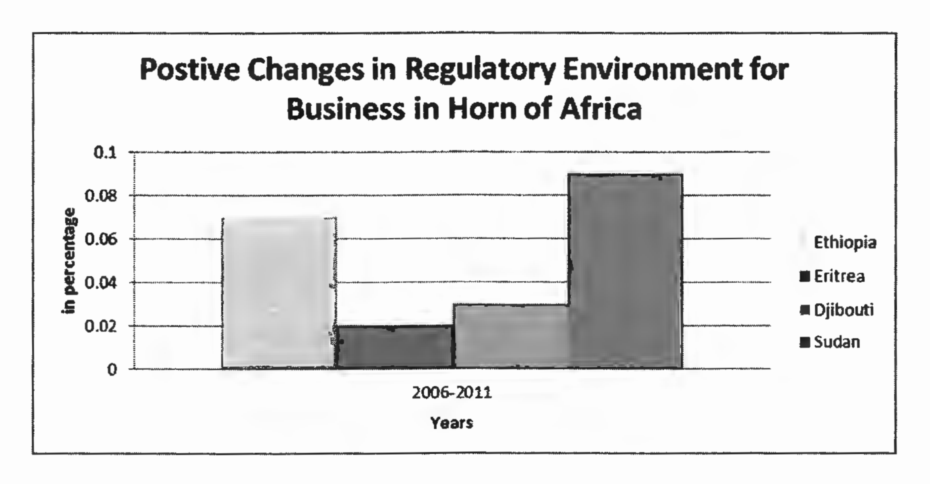
إلى توفير مناخ استثمار إيجابي وإلى ضمان الانخراط الديناميّ للقطاع الخاص بتلك الإصلاحات. وسوف تعمد الأجزاء التالية من هذا المبحث، عبر رسم خارطة لبيئة الأعمال التجارية في القرن الأفريقي، إلى تحليل التحديات والفرص المختلفة التي واجهت الاستثمار الأجنبي في المنطقة في العقد الماضي.

1 - خارطة بيئة الأعمال التجارية

من الملاحظ أن بلدان القرن الأفريقي، تبعًا للتقويم الخمسي للتغيّر التراكمي في مؤشرات تنفيذ الأعمال للفترة بين عامي 2006 و2011، أجرت تغييرات إيجابية، فأحرزت تقدمًا مطّردًا في البيئة الاقتصادية التنظيمية الخاصة بالأعمال التجارية، كما هو واضح من الشكل (11 - 6) الذي يُبيّن توزّع التغيّر التراكمي عبر المؤشرات التسعة المُقرّة الخاصة بتنفيذ الأعمال[38].

الشكل (11 - 6)

التغيّرات الإيجابية في البيئة التنظيمية الخاصة بالأعمال التجارية في القرن الأفريقي[39]



---

(38) هذه المؤشرات التسعة هي التالية تباعًا: مباشرة العمل التجاري؛ التعامل مع رخص البناء؛ تسجيل الملكية؛ توفير القرض؛ حماية المستثمرين؛ دفع الضرائب؛ ممارسة التجارة عبر الحدود؛ إنفاذ العقود؛ إنهاء العمل التجاري.

(39) *Doing Business, 2011: Making a Difference for Entrepreneurs* (Washington: International Finance Corporation (IFC); World Bank, 2010), on the Web: <http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2011>.

علاوة على ما سبق، ثمة إصلاحات استُحدثت لتوفير مزيد من الضمانات للمستثمرين وتأمين بيئة مناسبة لممارسة الأعمال التجارية، إذ خفّضت إثيوبيا على سبيل المثال بين عامي 2010 و2011 آجال المحاكمات عبر بناء القدرات البشرية وتطبيق إجراءات أكثر نجاعة في إدارة القضايا. وسهّلت عمليات نقل الملكية بشرعنة الإدارات المحلية، ودمج إجراءات السجل العقاري والبلديات. وأثّر ذلك إيجابيًا، وسهّل عملية إطلاق الأعمال التجارية في إثيوبيا[40]. وخفّض السودان ضريبة الدَّخْل للشركات وضريبة أرباح رأس المال بمعدل 15 في المئة و5 في المئة بالتتالي[41]، فضلًا عن إلغاء ضريبة العمل. ولم يكتف بذلك، بل بسّط إجراءات التخليص الجمركي، وربط مكاتب الجمارك بشبكة إلكترونية كي يمكّن التجار من إتمام وثائقهم عن بُعد. وبطريقة مماثلة، خفّضت جيبوتي زمن تسجيل الملكية 20 في المئة، من 49 يومًا إلى 40 يومًا، وحسّنت إدارة الموانئ بالحدّ من الوثائق المطلوبة لتصدير السلع واستيرادها[42]. أمّا إريتريا، فحسّنت مرافق التجارة عبر الحدود، خصوصًا البنى التحتية في ميناء مصوع، والطرق التي تربط بين مصوع والعاصمة أسمرا بما يُسهّل الحركة والتجارة، فباتت أكثر حداثة[43]. صحيح أن هناك غيابًا للحكومة المركزية، إلّا أن وجود اقتصاد مرن خفّف من معاناة الصومال. وبالفعل، يزدهر الاقتصاد نسبيًا بسبب حضور قطاع خاص ناشط وتحويلات ضخمة تدخل إلى البلاد[44].

يُلقي تقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام 2011 في جوبا الضوء على

---

(40) *Doing Business, 2010: Ethiopia* (Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2010).

(41) *Doing Business, 2010: Sudan* (Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2009).

(42) *Doing Business, 2011: Djibouti* (Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2011).

(43) *Doing Business, 2011: Eritrea* (Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2011).

(44) World Bank, «Country Brief Somalia,» (Washington, DC, 2011), on the Web: <www.worldbank.org>.

إمكانات غير محدودة لدى جنوب السودان، حيث الموارد الطبيعية الهائلة من نفط وأرض زراعية خصبة. وعلى الرغم من حقيقة أن جنوب السودان لم ينل استقلاله إلّا مؤخّرًا، فإن الحكومة أعلنت التزامها العمل من أجل نمو القطاع الخاص، وكانت قد بدأت من قبل بمواجهة التحديات التي تعترض مناخ الاستثمار في البلاد.

2 - زيادة الفرص أمام المستثمرين

يعمل الجهد المتسارع الذي تبذله حكومات القرن الأفريقي لتحسين بيئة الاستثمار العامة على بناء صدقية المنطقة وأهميتها شيئًا فشيئًا، كما يُساهم في التغلب على صورها السلبية. ومن بين التدابير المتّخذة لتحسين الاستثمار المباشر الأجنبي، ركّزت المنطقة على نطاقين اثنين لا بدّ من مراجعتهما بوصفهما فرصتين للاستثمار:

أ - تطوير القطاع المصرفي والمالي

إن القطاع المالي أساس في تنمية أيّ اقتصاد؛ وبناء مؤسسات الأسواق المالية مهمّ في نقل آثار السياسة المالية والائتمانية وانعكاسها على الاستثمار[45]. ونجد في المنطقة مصارف تجارية مملوكة خارجيًا ومحليًا على السواء، أمّا العامل المشترك بينها فيكمن في أن النظام الاقتصادي بطيء، والدولة تنافس إلى جانب القطاع الخاص. وفي بعض البلدان، مثل إثيوبيا وإريتريا، ثمة أدلّة على أن الدولة تسيطر على النظام المالي، في حين أن المصارف الأجنبية، خصوصًا العربية والإسلامية، تزدهر في السودان وجيبوتي. وتشكل الإصلاحات الجارية لتعزيز النظام المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي جزءًا من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تشجيع الاستثمار.

عمل القطاعان المصرفي والمالي ككل على تحسين إطاريهما التنظيميين

---

(45) Asian Development Bank (ADB), «Financial Sector Development, Economic Growth, and Poverty Reduction: A Literature Review,» (Economics Working Papers, Mandaluyong, Philippines, October 2009).

الخاصين بالاستثمار المباشر الأجنبي تحسينًا جوهريًا. وبات من الشائع الآن في القرن الأفريقي السماح بإعادة الأرباح إلى الوطن بحرّية، فضلًا عن تقديم مجموعة من الحوافز إلى المستثمرين الأجانب. وواصلت أغلبية الحكومات تطوير القطاع المالي، وأصدرت قوانين جديدة تحكم عمل المصارف وشركات الأموال وتنظّمه. واستحدثت إصلاحات بنيوية أخرى أيضًا، من بينها إصلاحات لقواعد الاستثمار، وللتشريعات الخاصة بالشركات وبحالات الإفلاس، إضافة إلى إصلاح قانون العمل[46]. وعزّزت ذلك هيئات لدعم الاستثمار، بغية اقتفاء أثر الاستثمار ومساعدة المستثمرين.

ب - تطوير البنى التحتية

شهدت الأعوام الأخيرة استثمارات مهمة في البنى التحتية، وحظي الإنفاق الحكومي على الطرق والطاقة والاتصالات بالأولوية بالنسبة إلى الإنفاق العام. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال البنى التحتية، خصوصًا في مجاليْ النقل والطاقة ضعيفة نسبيًا في القرن الأفريقي، الأمر الذي يحدُّ كثيرًا من النمو الاقتصادي ويحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرًا إلى إدراك أهمية مردود الاستثمار في البنى التحتية، حدّدت الحكومات مشاريع عدة رئيسة يجب القيام بها في أرجاء المنطقة.

- الطاقة: يشكّل توفير مصدر ثابت للطاقة عاملًا حاسمًا في التصنيع. وقد عملت حكومات المنطقة على تطوير الطاقة الكهرمائية وبناء محطات جديدة، وتوسيع الشبكات الوطنية[47]. ومع أن الحصول على الطاقة يتحسّن تدريجًا، فإن الإمداد المنخفض بالطاقة والبنية التحتية البائسة تعنيان فترات انقطاع متكرّرة في المنطقة. وكان السودان وإثيوبيا رائدين في رفع القدرة على توليد

---

(46) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011*, Djibouti Case Study/ Profile.

(47) الجمهورية الإثيوبية الديمقراطية الفدرالية، الموقع الرسمي لشركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية.

الطاقة الكهربائية. وتملك إثيوبيا 11 محطة كهرمائية ومحطة واحدة حرارية، و15 محطة ديزل تنعم بطاقة إجمالية تبلغ 1842.6 ميغاواط، و7.3 ميغاواط، و172.3 ميغاواط[48] بالتالي. وجرى بناء أغلبية مشاريع الطاقة الضخمة هذه في غضون الأعوام الخمسة الماضية. وتخطط إثيوبيا خلال الأعوام الخمسة المقبلة لمضاعفة قدرتها ثلاث مرات عبر بناء محطة ذات قدرة إجمالية تبلغ 5250 ميغاواط[49]. أمّا السودان، فتبلغ قدرته الإجمالية 2565 ميغاواط، من ضمنها 1250 ميغاواط يوفرها سدّ مروي[50].

إضافة إلى هذا، بدأت إثيوبيا تُصدّر الطاقة إلى جارتها جيبوتي، وتعمل حاليًا على إنجاز ربط داخلي بين شبكات الطاقة في كلٍّ من السودان ومصر وإثيوبيا، في محاولة لتحسين التعاون والتجارة في المنطقة. وثمة الكثير ممّا استُحدث أيضًا على طريق تطوير الطاقة البديلة وإدخال سياسات طاقة جديدة لتضمن مبادرات الطاقة الخاصة بالتنمية الريفية التوقعات المرجوّة. ومن جهة أخرى، اضطلعت دول الخليج العربي بدور أساس في الاستثمار في مجال الطاقة في السودان، وهو ما وفّر قرضًا بقيمة 93 مليون دولار أميركي من صندوق التنمية السعودي لكلٍّ من مشروع مصنع سكّر النيل الأبيض وتحسين سدّ الروصيرص. كما وافق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على منح 52 مليون دولار أميركي لمشروع السدّ ذاته، في حين ساهم صندوق التنمية السعودي في قروض ومِنح بلغت 150 مليون دولار أميركي لمشروع سدّ مروي.

– طرق النقل: لا بد من أن ترفع عملية توسيع شبكات الطرق في كلّ بلد وعبر المنطقة من القدرة التنافسية لصادرات المنطقة، وتقلل من تكلفة

---

(48) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011.*

(49) الجمهورية الإثيوبية الديمقراطية الفدرالية، الموقع الرسمي لشركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية .

(50) Sudan Country Energy Profile, <http://ssafla.org/wp-content/uploads/2011/05/Sudan-Energy-Profile1.pdf>.

الـواردات، ومن المتوقّـع لبرامج تطوير الممـرات الإقليمية المهمـة الواردة في الجـدول (11 - 3) أن ترفع من القدرة التنافسـية لصـادرات المنطقة وتحدّ من تكلفة الواردات.

الجدول (11 - 3)
مشاريع النقل في قيد التنفيذ في القرن الأفريقي

سكّة حديد جيبوتي - إثيوبيا (جيبوتي، دير داوا 114 كلم)
طريق جيبوتي - إثيوبيا (مفترق دارتا - جليلي)
جيبوتي - الصومال (جيبوتـي - هـرجيسا)
طريق كينيا - إثيوبيا (ايزيولو - نهر ميريلي - مرسابيت - تربي؛ مويالي - ميغا - اغريباريام)
طريق إثيوبيا - الصومال (توغوشالي - هرجيسا - بربرة) قيد الدرس
طريق السودان - أوغندا (جوبا - نيمولي - اتياك - غولو - كمبالا)
سكة حديد السودان - أوغندا (ملابا - توروورو) قيد الدرس

3 - الاستثمارات الحالية في القرن الأفريقي

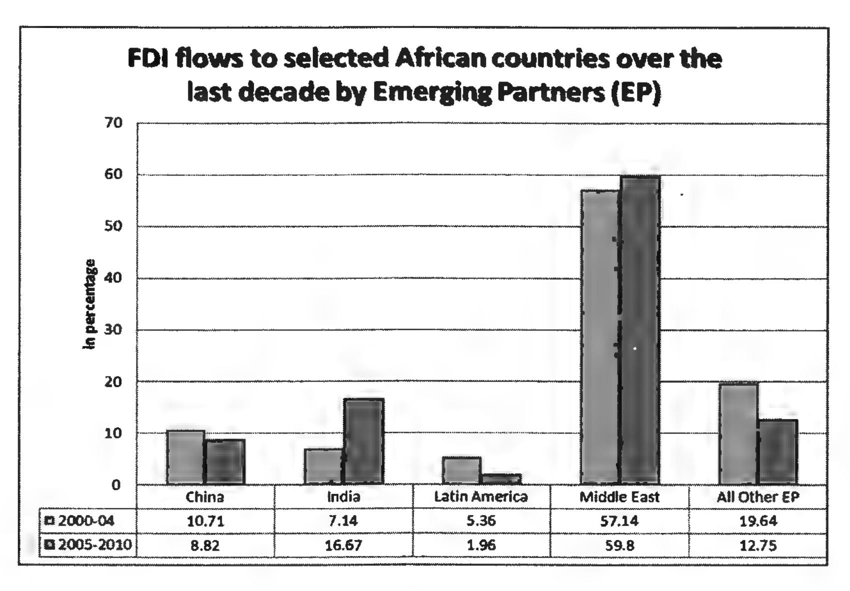
فـي الأعوام الخمسـة الماضية، ظهر اهتمـام متنام بالقـرن الأفريقي، حيث أتـاح موقعـه الاسـتراتيجي فرصة لإقامـة صلات وثيقةً بالشـرق الأوسـط. كما عملت سـهولة النفاذ إلـى الأسـواق وانخفاض تكاليف التشـغيل علـى تفضيل هذه البلدان لدى التصدير إليها. وكان عدد من الاسـتثمارات المهمة الآتية من دول الخليج أساسًـا في توليد النمو؛ إذ شكّل الاسـتثمار المباشر الأجنبي الآتي من الشـرق الأوسـط إلى أفريقيا في عام 2010 مقارنة بجميع الشركاء الناشئين نسـبة لافتة بلغت 58 فـي المئة[51]، وهي تنمـو باطّراد. وتركّزت الاسـتثمارات

(51) United Nations, Economic Commission for Africa (UNECA) and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), «The Mutual Review of Development Effectiveness in Africa: 2011 Interim Report,» (Report, UNECA and OECD, 2011), and African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011.*

الخليجية بشكل خاص على صناعة الخدمات والزراعة والاتصالات والتعدين. وفـي جيبوتي، حفّز حضـور المسـتثمرين الإماراتيين انتعاش الأعمـال التجارية في الموانئ والمطارات، وكان وجودهم محركًا رئيسًـا للنمو في الأعوام القليلة الماضية.

الشكل (11 - 7)

تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى بلدان أفريقية مختارة خلال العقد الماضي من شركاء ناشئين (EP)[52]



	China	India	Latin America	Middle East	All Other EP
2000-04	10.71	7.14	5.36	57.14	19.64
2005-2010	8.82	16.67	1.96	59.8	12.75

يوفّـر تنـوّع الشـركاء المتزايدين فـي القـرن الأفريقـي عمومًا فرصًـا هائلة لتعزيز الاسـتثمار المباشـر الأجنبي وتحفيز النمـو الاقتصادي فـي المنطقة. أمّا حاجات الاسـتثمار المباشـر الأجنبي في القـرن الأفريقي، فهي الأكثـر إلحاحًا في مجـال البنى التحتيـة، ولذلك ركّزت بلـدان المنطقة شـراكتها الأجنبية على الصين بصورة خاصة، لكـن انتباهًا جديدًا راح يتركّز على حاجة القرن الأفريقي إلـى معالجة قضايا التنميـة وتحدياتها الكبيرة التي تتخطى البنيـة التحتية وتعمّق

(52) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011.*

قدرتـه في قطاعات أخرى، مثل الزراعة والصناعة، خصوصًا في مجال تحسـين الاسـتثمارات التـي تولّـد العمالـة وتُحسّـن الأمـن الغذائـي. وهذا هـو النطاق الأفضل الذي يجب أن تصبّ فيه الاستثمارات العربية في القرن الأفريقي.

4 - تحديات الاستثمار

علـى الرغم من هـذه الالتزامـات الجديـة والجهـد الجدير بالثنـاء، يواجه القـرن الأفريقـي تحدّيات متعـددة. وهناك تفسـيرات عديدة لـلأداء الاقتصادي البائـس للمنطقـة؛ ففـي حيـن تشـير التغيّـرات الإيجابية التـي طرأت علـى بيئة الأعمـال التجارية المنتظمة، والتحسـين الجـاري على القطاع المالـي والتطوير الحاصـل في قطـاع الطرق إلـى الجهد الـذي تبذلـه الحكومات وإلى مـا يمثّله القـرن الأفريقي مـن وجهة جاذبة للاسـتثمارات المباشـرة الأجنبية، فـإن القرن الأفريقي يواجه أزمة اقتصادية كبرى تتّسـم بالمجاعة وسوء التغذية، وبمعدلات البطالة المرتفعة، وباللاجئين والفقر المدقع. وهو ينوء بقصور جدّي خطِر على صعيد الحوكمة، بما في ذلك غياب الشـفافية والمحاسبة، والفساد المستشري، ومصادرة الأملاك، والافتقار إلـى الآليات الناجحة في حلّ الخلافات التجارية، وتقلّبات العملة، وضبط سـعر الصّرف، والتدخّل الحكومي/ السياسي في صنع القرار. ولعـلّ إمكان التنبّؤ وغيـاب الاعتباطية هما أهم ضمـان يمكن توفيرهما للمسـتثمرين الذين يبدون قادرين على التكيف العملي مع أي شـروط ما دامت القواعد واضحة ومكرّسة مسبقًا ويجري اتّباعها[53].

بالفعـل، يبدو إمـكان الاسـتثمار هائلًا؛ إذ يملـك كلّ بلد فرصـه الخاصة وتحدياته، لكـن المقاربة الطويلة الأمـد والجهد المتواصل لا بـدّ من أن يثمرا. ويسـعى القرن الأفريقي وراء فرص للتنمية والنمو الاقتصادي الطويل الأمد مع الشركاء الناشئين، بمن فيهم الصين والهند والشرق الأوسط وسواهم، لكن ثمّة

---

(53) ورقـة قدّمـت إلى: الاجتماع السـتين للـدورة التقنيـة الثلاثين للجنـة التحضيريـة للاجتماع الخامس والعشـرين لمؤتمر الوزراء الدولي المعني بتنشيط الاسـتثمارات في أفريقيا: القيود والسياسات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، 30 آذار/ مارس 1995.

حاجة إلى تبنّي استراتيجيات فاعلة وواضحة الآفاق تصل بهذه المنافع إلى حدّها الأقصى(54). وكي يحرز القرن الأفريقي مكاسب رئيسة من الاستثمارات المتنامية، لا بدّ من التفكير الجديّ ومن التخطيط، ويجب توفير بيئة محفّزة للاستثمار، خصوصًا من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والارتقاء بالبنى التحتية؛ فالسلام والأمن هما أساسا الاستثمار. ونظرًا إلى آفاق النمو والتنمية الواسعة، يحظى استقرار بلدان المنطقة الآن بأهمية أعظم ممّا كان عليه من قبل، شأنه شأن الأمن الإقليمي.

ثالثًا: آفاق الاستثمارات العربية في القرن الأفريقي

على الرغم من عودة الصراعات داخل الدول، وفي ما بينها على مرّ الأعوام، وهو ما جعل من بيئة القرن الأفريقي من البيئات الأشدّ عداءً للأعمال التجارية في القارة، فإن المنطقة لم تشذّ عن ذلك الجذب المتنامي الذي تمثّله أفريقيا بوصفها محلًا للاستثمار ووجهةً تقصدها الأعمال التجارية. وعلى الرغم من التحديات البنيوية والمؤسسية الداخلية الطويلة الأمد والواسعة النطاق في المنطقة، بما في ذلك قصور حاد في مجال الحوكمة والتنمية، فإنها تبقى جزءًا مهمًا من الاقتصاد الأفريقي والعالمي(55). ومن المفارقات أن القرن الأفريقي، على الرغم من مستويات التخلف المرتفعة فيه والإمكانات غير المستثمرة، بما في ذلك موارده الطبيعية الضخمة (الأنهار والبحيرات والماشية والإمكانات الزراعية الكبيرة والنفط والذهب والملح والقدرة المائية والغاز الطبيعي)، يفتح آفاقًا عظيمة لكلّ من المستثمرين الخاصين والحكوميين، الباحثين عن منافذ استثمار بديلة نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عزّزت مخاطر الاستثمار والتكاليف في الأسواق التقليدية المتطورة والناشئة.

أمّا موقع المنطقة بوصفها جسرًا جغرافيًا وثقافيًا يربط بين أفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى موقعها الجيو - ستراتيجي وأهميتها الجيو - سياسية بالنسبة

(54) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، مصدر سابق.

(55) Sisay Asefa, «Prospects for Peace, Development and Cooperation in the Horn of Africa,» *African Prospect*, vol. 1, no. 1 (November 2007), p. 40.

إلى الأعمال التجارية والتجارة العالمية، نظرًا إلى قربها من بعض الممرات المائية الأكثر ازدحامًا في العالم، فيتضافران ليجعلاها مكانًا محتملًا للنمو ينعم بآفاق واسعة للشراكات الاستثمارية المربحة لجميع أطرافها. وبالنسبة إلى البلدان العربية الغنية التي تملك احتياطيات مالية ضخمة وتبحث عن أسواق جديدة وتتمتع بشروط للاستثمار، وتستشرف آفاق استثمار يعود بالأرباح، تبقى بلدان القرن الأفريقي متمتعة بمزيّة إضافية هي القرب الجغرافي والإلفة الثقافية.

طوّرت البلدان العربية أنماطًا متنوعة من صناديق الاستثمار والتنمية المخصَّصة لخدمة كلّ من حاجاتها التنموية الخاصة ودعم الاستثمارات والتنمية خارج منطقتها. وسبق لبعض هذه الصناديق أن قدّم موارد الاستثمار لكثير من البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدان القرن الأفريقي، ويمكن لهذه الموارد أن تزداد في المستقبل القريب نظرًا إلى البيئة الاستثمارية المناسبة. ومن بين المؤسسات العربية التي توفّر موارد للاستثمار والتنمية، والتي يمكن أن تفيد منها بلدان القرن الأفريقي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والمنظمات الإقليمية المتخصصة، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وصندوق أوبك (منظمة البلدان المصدّرة للنفط) للتنمية الدولية (OFID)، والبرنامج العربي للتمويل التجاري، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والبنك الإسلامي للتنمية، والشركة العربية الليبية للاستثمارات الأفريقية، والشركة العربية للاستثمارات، وبنك الإمارات للاستثمار، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية[56].

يوفّر الطابع المتنوّع الذي تتسم به الصناديق العربية مداخل استراتيجية مختلفة إلى ما يمكن وصفه بحق أنه أسواق القرن الأفريقي العذراء، خصوصًا في مجالات المشاريع الزراعية، ومشاريع الريّ وتطوير البنى التحتية، والتكامل

---

(56) من أجل الاطّلاع على التصنيف المناسب لهذه المؤسسات، انظر: «A Study on the Means to Encourage Arab Investment in Africa,» (Arab Bank for Economic Development in Africa, Khartoum, 2010).

الإقليمي، والاتصالات والسياحة، والطاقة والتعدين، والصناعات الخدمية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. بل إن آفاق الاستثمارات العربية في القرن الأفريقي تبدو أكثر جاذبية بسبب ما يبدو التقاء مصالح بين المنطقتين؛ إذ إن بلدان القرن الأفريقي «متعطشة لموارد الاستثمار كي تسرّع عملية التنمية فيها وتُحسّن آفاقها الاقتصادية العامة، في حين تبحث البلدان العربية عن فرص استثمار ومنافذ لاحتياطاتها النقدية الوافرة». لكن هذه الآفاق سوف تُحدّدها سرعة التغلب على كثير من التحديات التقليدية التي تواجه القرن الأفريقي، ولا سيما قضايا الحوكمة والسلم والأمن. ومع ذلك، تستثمر الصناديق العربية الحكومية والخاصة في منطقة القرن الأفريقي، وثمة آفاق لمزيد من الاستثمارات في المديين المباشر والمتوسط. ومن المفيد لذلك أن نتفحّص على نحوٍ موجز هذه الاستثمارات والاستثمارات المستقبلية في بعض القطاعات الأساس التي أشرنا إليها أعلاه.

1 - آفاق الاستثمار في القطاع الزراعي

تُعَدّ جغرافية القرن الأفريقي إحدى النّعم التي وُهِبَت لهذه المنطقة، إذ توفّر له الأرض الغنية الصالحة للزراعة والمياه والماشية. وعلى مدى السنوات الطويلة، كان يُنظر إلى هذه المنطقة على أنها يمكن أن تكون سلّة غذاء أفريقيا والشرق الأوسط. لكن هذه الإمكانات لم تُسْتَغلّ على الإطلاق لا كلّيًا ولا حتى جزئيًا بسبب تضافر عدد من العوامل، خصوصًا الحوكمة البائسة والصراعات والاضطرابات السياسيّة السائدة[57]. وقد بقيت المنطقة تعاني آلام الجفاف المتكرّر وانعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو ما جعلها هدفًا للهبات الخيرية الدولية. وبعد عقود من أعمال التدخّل القصيرة الأمد والمحدّدة، ثمة إدراك الآن أنّ حل أزمة الغذاء المتكررة في القرن الأفريقي يكمن في الاستثمارات الضخمة الطويلة الأمد في القطاع الزراعي، التي تطاول جوانب متنوعة تتراوح بين البحث والابتكار في مجال الزراعة، بما في ذلك تطوير

---

(57) Vestal, p. 127.

المحاصيل المقاومة للجفاف، وتطوير خطط للرّي وتقنيات الإدارة المثلى للحياة، وضروب التجديد التكنولوجي الخاصّ بتحسين الإنتاجية، وصولًا إلى إصلاح أنظمة ملكية الأرض وتشجيع أصحاب الموارد على الاستثمار الطويل الأمد، مع ضمان جني أرباح لهم(58).

تتطلب الابتكارات الزراعية الجارية في القرن الأفريقي استثمارات ضخمة لا يمكن لبلدان المنطقة الفقيرة توفيرها، وهذا ما يجعلها منطقة استراتيجية للاستثمار المباشر الأجنبي من الصناديق العربية، مع ضمان العوائد المؤكّدة. وكذلك قد يفتح الاستثمار في القطاع الزراعي آفاقًا لشراكات بين بلدان القرن الأفريقي والدول العربية المستثمِرة تكون مربحة للطرفين إذا ما وُضِعَت أرض القرن الأفريقي القاحلة والمنتجة في متناول المستثمرين العرب، إذ لن يقتصر الأمر على جني هؤلاء المستثمرين الأرباح من استثماراتهم، بل سيتعدّاه إلى استخدام الناتج الزراعي في تغذية السكان في أقطارهم.

أبدى بعض المستثمرين العرب في الماضي اهتمامًا بالقطاع الزراعي في القرن الأفريقي، وقدّم موارد مالية حيوية لدعم هذا القطاع. وأهم مثال على ذلك تدخّل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وهي مؤسسة مستقلة للاستثمار الزراعي المالي أُسست في عام 1976 بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتطوير الموارد الزراعية لدى الدول الأعضاء مع التشديد على إنتاج أقصى الكميات الممكنة من الغذاء، وزيادة تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية. وبغية تحقيق هذه الأهداف، تشجّع الهيئة مشاريع وضروبًا من النشاط ضرورية أو مكملة للنشاط الاستثماري والتنموي، وتموّلها ثم تنفّذها. كما تجري الهيئة أبحاثًا ودراسات زراعية، فضلًا عن تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بالاستثمار والتنمية(59).

تملك الهيئة أسهمًا في الشركات تبلغ قيمتها 332 مليون دولار أميركي

---

(58) انظر: *ILRI News* (September 2011).

(59) انظر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2003 - 2010، على الموقع الإلكتروني: <www.aaaid.org/arabic>.

(ما يُكافئ 95 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع، ويُغطي 24 شركة قائمة، ثمان منها سودانية، من بينها: شركة كنانة للسكر التي تملك فيها الهيئة حصة تبلغ 5.56 في المئة؛ الشركة العربية لحفظ وتصنيع المحاصيل الزراعية التي للهيئة حصة فيها تبلغ 42.5 في المئة؛ الشركة العربية للزيوت النباتية العربية السودانية التي تبلغ حصة الهيئة فيها 51 في المئة؛ الشركة العربية السودانية للزراعة في النيل الأزرق التي تصل حصة الهيئة فيها 51 في المئة أيضًا؛ الشركة العربية السودانية للبذور التي للهيئة حصة فيها تبلغ 25 في المئة؛ شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي التي تملك الهيئة حصة فيها تبلغ 25 في المئة.

في ظل صندوق الائتمان التابع للهيئة، استفاد السودان من 17 مشروع قروض صغيرة على شكل قروض دوّارة للفقراء. وشملت هذه القروض مناطق نائية تقع على بُعد يزيد على 800 كلم من الخرطوم تشمل أراضي زراعية تقليدية وممكننة وجماعات رعوية[60].

من الأمثلة اللافتة للاستثمار العربي في القطاع الزراعي الشركة الليبية العربية الأفريقية للاستثمارات، التي يُغطي مدى اهتمامها أركان القارة الأفريقية الأربعة، وفي قطاعات متعددة، من بينها الزراعة. وقد بلغت حصة الشركة الليبية في تأسيس الشركة الزراعية الإثيوبية الليبية المشتركة (Ethio - Libyan joint Agricultural company (ELACO)) في عام 1981، 49 في المئة. وفي عام 2000، أُسست الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (إثيوبيا)، التي ساهمت الشركة بـ 100 في المئة من ميزانيتها. أمّا الغرض من هذه الشركة، فهو توسيع مشاريع تصنيع الأغذية وغيرها من القطاعات. وبالمثل، دعم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الزراعة في القرن الأفريقي. وعلى سبيل المثال، ساهم الصندوق الكويتي للحياة الكريمة في تمويل المشاريع الصغيرة والصغرى في القطاع الزراعي عبر الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية[61].

---

(60) انظر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2003 - 2010، على الموقع الإلكتروني: <www.aaaid.org/arabic>.

(61) Libyan Arab African Investment Company (LAAICO), «Gateway to Investment in Africa,» (Tripoli, 2003).

على الرغم من الآفاق الواسعة التي يفتحها القطاع الزراعي في القرن الأفريقي، والحاجية الاستثمارات الطويلة الأمد في هذا القطاع لسدّ النقص الغذائي الحالي، يبدو أن المستثمرين العرب لم يعطوا الأولوية بعدُ للاستثمارات الزراعية، ولا يزال إنفاقهم في هذا القطاع محدودًا مقارنة بسواه من القطاعات، مثل إنفاقهم في تطوير البنى التحتية. ولا بد من السعي إلى تغيير ذلك، وعلى المستثمرين الآتين من القطاعَين العربيَين الحكومي والخاص، أن يلتفتوا إلى النداء الأخير الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي من أجل خطة الاستثمار الزراعي الطويل الأمد في القرن الأفريقي في أعقاب واحدة من أسوأ الأزمات الغذائية التي شهدتها المنطقة[62].

2 - آفاق الاستثمارات المُربحة في تطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي

تُعتبر البنية التحتية واحدًا من مفاتيح التنمية العالمية. وبلدان القرن الأفريقي، مثل نظيراتها في بقية القارة، في حاجة ماسّة إلى بنية تحتية وطنية وإقليمية كافية تجعلها قابلة للحياة اقتصاديًا. وليست البنية التحتية - خصوصًا الطرق والسكك الحديد والموانئ والطاقة والاتصالات - ضرورية لربط قطاعات الاقتصاد الحيوية، بما في ذلك الأسواق ومراكز الإنتاج فحسب، بل هي حيوية أيضًا للربط الداخلي والإقليمي الذي يوفّر تداول السلع والخدمات بسهولة. وينطوي تطوير البنية التحتية على إمكان فتح قطاعات اقتصادية أخرى في بلدان القرن الأفريقي، من بينها تسهيل توزيع الغذاء، الأمر الذي قد يُخفّف كثيرًا من تأثير حالات الجفاف المشهورة التي تضرب المنطقة، ويساعد في حل الأزمات الغذائية الناجمة عنها.

يمكن القول إن الاستثمار في قطاع البنى التحتية هو واحد من المداخل الاستراتيجية الأساس للمستثمرين العرب بما لديهم من إمكانات ضخمة،

---

(62) African Union, «Pledging conference for the Horn of Africa,» (25 August 2011).

وبما يوفر لاستثماراتهم أفضل العوائد. وقد أدرك شركاء بلدان القرن الأفريقي الدوليون ذلك، وكرّسوا على مرّ الأعوام حصصًا ضخمة من استثماراتهم الأجنبية المباشرة ومساعداتهم التنموية لتطوير البنية التحتية في المنطقة. وكانت الصناديق العربية وافرة النشاط في تطوير البنى التحتية للمنطقة. ومن المرجّح أن تواصل فعل ذلك في المديين المتوسط والطويل. وعلى سبيل المثال، وقّع صندوق أبو ظبي للتنمية في عام 2008 اتفاقين لقرضين يبلغ مجموعهما 275 مليون درهم إماراتي لتمويل مشروعي تطوير البنية التحتية في السودان، كما وقّع الصندوق في عام 2009 اتفاقًا لتمويل مشاريع بنية تحتية في إريتريا بلغت قيمتها الإجمالية 37 مليون درهم إماراتي. وفي العام ذاته، ساهم هذا الصندوق في تمويل مشروع للطاقة الكهربائية ولنقلها في إريتريا بقيمة 104 ملايين درهم إماراتي[63].

بطريقة مماثلة، نشط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في بناء البنية التحتية المادية في القرن الأفريقي. وفي أيلول/ سبتمبر 2011 جرى توقيع اتفاق بمنحة قيمتها 50 مليون دولار أميركي بين جمهورية السودان وهذا الصندوق لإعادة بناء وتطوير مشاريع صحية وتعليمية في شرق السودان. وتشمل هذه المشاريع أعمالًا هندسية خاصة بهذه المشاريع الصحية والتعليمية، وبناء معدّات ومرافق وتجهيزها، إضافة إلى الخدمات الاستشارية المطلوبة للإشراف على تنفيذ مخططات المشاريع. والأهم من ذلك، أنه جرى في آذار/ مارس 2010 توقيع اتفاق قرض بقيمة 23.8 مليون دولار أميركي مع إثيوبيا للمساعدة في تمويل مشروع طريق نيكمتي - باديلي[64].

كان صندوق أوبك للتنمية الدولية واحدًا من أكثر الصناديق العربية سخاءً تجاه بلدان القرن الأفريقي، وأفادت منه بلدان المنطقة كلها تقريبًا، مع تربّع السودان على عرش المستفيدين بقرض قيمته 235.92 مليون دولار

---

(63) انظر: Abu Dhabi Fund for Development, *Annual Report, 2010: For a Better Tomorrow* (Abu Dhabi: Abu Dhabi Fund for Development, 2010).

(64) انظر أخبار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لعام 2011 على موقعه الإلكتروني: <www.Kuwait-Fund.org>.

أميركي، وتلته إثيوبيا بقرض قيمته 173.2 مليون دولار، ثم جيبوتي بقرض قدره 46.55 مليون دولار، فالصومال 31.05 مليون دولار، ثم إريتريا 27.9 مليون دولار.

استهدف قرض جيبوتي مشاريع متعددة في القطاع العام، بما في ذلك تجديد البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة والصحة والتعليم. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2010، جرى أيضًا بين أوبك وجيبوتي الاتفاق على قرض بقيمة 7 ملايين دولار من أجل مشروع لتوليد الطاقة الحرارية. وقبل عامين من هذا التاريخ، وبالتحديد في تشرين الأول/ أكتوبر 2008، أُعطي قرض بقيمة 12.5 مليون دولار لكهرباء جيبوتي لإعادة تأهيل الطور الثالث من محطة بولاس للطاقة. كما حصلت جيبوتي على قرض آخر من الصندوق بلغ 27.9 مليون دولار، راح معظمه (21 مليون دولار) إلى مشاريع المياه والصرف الصحي والطاقة (5.91 ملايين دولار)، والصحة (1 مليون دولار). كما منحت المنظمة إريتريا قرضًا في عام 2006 لإقامة أول مرفق للعلاج الشعاعي في البلاد (مركز أسمرا للعلاج الشعاعي). أمّا قروض إثيوبيا من صندوق أوبيك للتنمية الدولية فاستُخْدِمَت في تنفيذ سلسلة واسعة من المشاريع، من بينها البنية التحتية للنقل والطاقة والصحة. وفي شباط/ فبراير 2011 حصلت الحكومة الإثيوبية من الصندوق على قرض بلغ 20 مليون دولار استخدمته في توسيع شبكة الطاقة الوطنية وتوفير الكهرباء لنحو 70.000 أسرة ريفية[65].

نتيجة ما سبق، وعلى الرغم من استمرار بلدان القرن الأفريقي بالإفادة من الصناديق العربية في تطوير بنيتها التحتية المادية، تركّز التمويل بشكل أساس على المشاريع الوطنية. وبخلاف مفوضية الاتحاد الأوروبي التي يبدو أنها تلحّ على مشاريع البنية التحتية الإقليمية في القرن الأفريقي، كما يتبيّن من إعطائها الأولوية لتحقيق ترابط شبكات البنى التحتية الخاصة في مجال النقل والطاقة

(65) The OPEC Fund for International Development (OFID), on the web: <www.ofid.org/COUNTRIES/Africa/Ethiopia.aspx>.

والموارد المائية، يبدو التمويل العربي مركّزًا على مشاريع البنية التحتية الوطنية السيادية. ولذلك، ثمة حاجة إلى أن تُشدّد الصناديق العربية على المشاريع الإقليمية باعتبارها سبيلًا لتعزيز التآزر والتواصل بين اقتصادات المنطقة.

3 - فرص الاستثمار في قطاع السياحة

ينعم القرن الأفريقي بتاريخ وثقافة يتّسمان بأقصى غنى، وقد وُهِبَ خصائص كثيرة شكّلت مواقع ومنتجات سياحية مربحة. ولا يقتصر الأمر على كون المنطقة التي هي منبع النيل تُعتبر من بلدان القرن الأفريقي الاستراتيجية، بل يتعدّاه إلى كون السودان يحتضن عددًا أكبر من الأهرامات مقارنة بمصر. غير أنه في حين تمكّنت مصر من تحويل أهراماتها إلى منتجات سياحية شعبية ومربحة، لم يتمكن السودان من فعل ذلك. وتجسّد إثيوبيا قدرًا كبيرًا من التاريخ والرمزية التي يمكن أن تجعلها وجهة سياحية مُخْتارة تتخطى اشتمالها على المقار الدبلوماسية للقارة، وكونها مركزَ المؤتمرات واللقاءات الدولية. ولا شكَّ في أن السياحة ميدان آخر يحتاج إلى الموارد لتطويره، وهو ما يجعله مدخلًا استراتيجيًا آخر للصناديق العربية.

4 - إمكانات قطاعي الطاقة والتعدين

في القرن الأفريقي أنهار كثيرة، من بينها النيل، يمكن استثمارها في توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لا لاستهلاك بلدان المنطقة فحسب، بل أيضًا لاستهلاك البلدان العربية والأفريقية المجاورة. ولذلك، يشكّل قطاع الطاقة قطاعًا مربحًا آخر ليس للمستثمرين وحدهم، بل للشراكات كلها بين القطاع الخاص والحكومات في كلٍّ من بلدان القرن الأفريقي والدول العربية الغنية بالنفط. ومن المهم أيضًا أن يشار إلى أن لدى بعض بلدان القرن الأفريقي رواسب معدنية غير مستغلّة، بما في ذلك النفط. صحيح أن ثمة حاجة إلى موارد الدول العربية الحالية لسبر مكامن بعض هذه المعادن واكتشافها، فإن ثمة حاجة أيضًا إلى خبرات تلك الدول، وإلى نقل التكنولوجيا، وهو ما يشكل شراكة ممتازة بين المنطقتين مربحة للجميع.

5 - إدارة المصالح الاقتصادية الخارجية المتنافسة في القرن الأفريقي

جرى الكلام مؤخرًا علـى تدافع جديد إلى أفريقيـا، متمحور إلى حدٍّ بعيد حول اسـتثمار مواردها الطبيعية، من اللاعبين الدوليين التقليديين (معظمهـم من بلدان الشـمال المتقدّمـة) والاقتصادات الناشـئة مثل الصين والهنـد والبرازيل؛ فيغـدو القـرن الأفريقـي، بحكـم موقعـه الاسـتراتيجي ومـوارده الكامنـة غيـر المستكشفة، ضحية هذا التدافع. ويُهدّد تاريخ الصراع في المنطقة الذي اجتذب فاعليـن خارجيين كثـر بمفاقمـة تعقيد هـذا التدافع. ولا شـكّ فـي أن الأعمال التجاريـة في القـرن الأفريقي هي محل تنافس شـديد، الأمر الـذي يعود عمومًا إلى تضـارب المصالـح الاقتصادية. ومن حسـن حـظ العالم العربـي أنه يملك الشـيء الأهم عند هـذا المفصل من اقتصاد العالـم السياسـي: موارد الاسـتثمار الفائضـة. ولذلـك، ينبغي ألّا يتـردّد في اغتنام اللحظـة والإفادة مـن الميزة التي يوفّرها له القـرب الجغرافي، والروابط التاريخية والألفة الثقافية كي يسـاهم في تنمية القرن الأفريقي وجواره.

خاتمة

يُبيّـن التحليل أن بلـدان القرن الأفريقي أبـدت، خلال العقـد الأخير، أداءً قويًا في مجـال النمو، على غرار مناطق أفريقيا الأخـرى التي يبلغ معدل ناتجها المحلـي الإجمالـي الإقليمي الفعلـي 6.9 في المئـة. ومن الملاحَـظ أن بلدان القـرن الأفريقي، تبعًا للتقويم الخمسـي للتغيّر التراكمي في مؤشـرات ممارسـة الأعمال التجاريـة للفترة بين عامـي 2006 و2011، أحدثت تغيـرات إيجابية، وأحرزت تقدّمًا مطّردًا في البيئة التنظيمية الاقتصادية للأعمال التجارية.

على الرغم مـن التحديـات البنيوية والمؤسسـاتية الداخليـة الطويلة الأمد والواسـعة النطـاق، بما في ذلـك القصور الحـاد فـي الحوكمة والتنميـة، بقيت المنطقـة جزءًا مهمًا مـن الاقتصاد الأفريقـي والعالمي. والمفارقة أن مسـتويات التخلف المرتفعـة في القـرن الأفريقي وإمكاناتـه غير المسـتثمرة، بما في ذلك موارده الطبيعية الضخمة، تفتح آفاقًا واسـعة لكلٍّ من القطاعين الخاص والعام،

الباحثين عن منافذ استثمارية بديلة على خلفية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عزّزت مخاطر الاستثمار وتكاليفه في الأسواق التقليدية للاقتصادات المتطورة والناشئة.

تضافر كلٌّ من موقع المنطقة باعتباره جسرًا جغرافيًا وثقافيًا بين أفريقيا والشرق الأوسط، وموقعها الجيو - ستراتيجي وأهميتها الجيو - سياسية للأعمال والتجارة العالميين، نظرًا إلى قربها من بعض الممرات المائية الأشدّ ازدحامًا في العالم، كي يجعلها محلًا لنمو محتمل، مع آفاق واسعة لشراكات استثمارية مربحة لجميع أطرافها. وبالنسبة إلى البلدان العربية الغنية التي تمتلك احتياطات مالية ضخمة، وتبحث عن أسواق جديدة تتمتع بشروط وآفاق للاستثمار ذات عوائد جيدة، تنعم بلدان القرن الأفريقي بميزة إضافية، هي القرب الجغرافي والألفة الثقافية. وقد طورت البلدان العربية أنماطًا متنوعة من صناديق الاستثمار والتنمية خارج منطقتها. وسبق لبعض هذه الصناديق أن قدّم موارد الاستثمار لكثير من البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدان القرن الأفريقي، وسيقدّم المزيد في المستقبل نظرًا إلى البيئة الاستثمارية المناسبة.

يوفّر الطابع المتنوّع الذي تتسم به الصناديق العربية مداخل استراتيجية مختلفة إلى ما يمكن وصفه حقًا بأسواق القرن الأفريقي العذراء، خصوصًا في مجالات المشاريع الزراعية ومشاريع الريّ وتطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي والاتصالات البعيدة والسياحة والطاقة والتعدين والصناعات الخدمية، كي نذكر بعضًا فحسب من هذه المجالات. بل إن آفاق الاستثمارات العربية في القرن الأفريقي تلوح أكثر مع ما يبدو كأنّه التقاء مصالح بين المنطقتين؛ إذ إن بلدان القرن الأفريقي «متعطّشة لموارد الاستثمار كي تسرّع تنميتها وتحسّن آفاقها الاقتصادية العامة، في حين أن البلدان العربية تبحث عن فرص استثمار ومنافذ لاحتياطاتها النقدية الوافرة». لكن سرعة التغلّب على كثير من التحديات التقليدية التي تواجه القرن الأفريقي هي التي ستحدّد هذه الآفاق، خصوصًا قضايا الحوكمة والسلم والأمن.

تقـدّم تجربة القرن الأفريقي دروسًـا قيّمة، إيجابية وسـلبية، في كيفية إدارة التنـوع وتسـويته والمناطـق الممتـدة والصراعـات الإثنيـة والقبليـة واختلافات الدِّين واللغة والثقافة. وبخـلاف التصورات النمطية بشـأن أفريقيا بوصفها مقرًّا للمشـكلات والأزمـات، تنظـر القـوى الاقتصادية الناشـئة، مثل الصيـن والهند وتركيـا والبرازيل، إليها بوصفها بؤرة للفرص ومكانًا للاسـتثمار وكسـب حصّة في السـوق وتأمين منفذ إلى الموارد. ويوفّر القـرن الأفريقي هذه الفرص ذاتها، ولذلك يجـب على الاسـتثمار والصناديـق العربية المتوقّعـة أن يتبنّيـا مقاربات شـبيهة بالتي تبنّتها الاقتصادات الناشئة. ويشير التحليل إلى أن النمو الاقتصادي المرتفع الذي شهدته أغلبية بلدان المنطقة يتيح فرصًا جديدة وجوهرية للأعمال التجاريـة، وآفاقًا إيجابية للنمو والاسـتثمار في المنطقة. غير أنـه لا تزال هنالك حاجة إلى معالجة العوامل الأسـاس التي تُحدّد للاسـتثمار في القرن الأفريقي، خصوصًـا السياسـات الاقتصادية الكبـرى، والحوكمـة والسـلم والأمن ورأس المال البشري وتحديات التكامل الإقليمي.

المراجع

Abu Dhabi Fund for Development. *Annual Report, 2010: For a Better Tomorrow.* Abu Dhabi: Abu Dhabi Fund for Development, 2010.

African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre. *African Economic Outlook, 2010.* Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2010.

——. *African Economic Outlook, 2011.* Paris: OECD, Development Centre, 2011.

African Union. *African Elections Database.* Addis Ababa: African Union, 2008-2010.

——. and New Partnership for African Development (NEPAD). *The AU/NEPAD African Action Plan 2010-2015: Advancing Regional and Continental Integration in Africa.* Addis Ababa: AU and NEPAD, 2009.

Amin, Samir. *Maldevelopment: Anatomy of a Global Failure.* 2nd ed. Oxford: Pambazuka Press, 2011.

Central Intelligence Agency (CIA). *World Factbook: Somalia.* Washington, DC: CIA, 2011.

Dahre, Ulf Johansson (ed.). *Horn of Africa and peace: The Role of the Environment; a Report of the 8th Annual Conference on the Horn of Africa, Lund, Sweden, August 7-9, 2009.* Lund: Department of Economic History, Lund University; Lund Horn of Africa (LUHAF); Somalia International Rehabilitation Centre (SIRC), 2010.

Doing Business, 2010: Ethiopia. Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2010.

Doing Business, 2010: Sudan. Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2009.

Doing Business, 2011: Djibouti. Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2011.

Doing Business, 2011: Eritrea. Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2011.

Food and Agriculture Organization (FAO). *The Elimination of Food Insecurity in the Horn of Africa: A Strategy for Concerted Government and UN Agency Action, Final Report.* Rome: FAO, 2000. (FAO Investment Centre Studies and Reports)

International Monetary Fund (IMF). *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: Resilience and Risks.* Washington, DC: IMF, 2010. (World Economic and Financial Surveys)

Radelet, Steve. *Emerging Africa: How 17 Countries Are Leading the Way.* With an Introduction by Ellen Johnson Sirleaf. Baltimore, MD: Brookings Institution Press, 2010.

Sen, Amartya. *Development as Freedom.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1999.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development.* New York: United Nations, 2011.

United Nations Development Programme. *The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development.* 20th Anniversary Ed. New York, NY: United Nations Development Programme, 2010. (Human Development Report; 2010)

United Nations, Economic Commission for Africa (UNECA). *The African Governance Report II, 2009*. Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2009.

Periodicals

Africa Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future (Washington): vol. 4, September 2011.

Asefa, Sisay. «Prospects for Peace, Development and Cooperation in the Horn of Africa.» *African Prospect*: vol. 1, no. 1, November 2007.

Nissanke, Machiko K. «Financing Enterprise Development in Sub-Saharan Africa.» *Cambridge Journal of Economics*: vol. 25, no. 3, 2001.

Conferences

First International Forum on African Perspectives «Emerging Africa» (Jointly Organised by the African Development Bank and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, Paris, 3-4 February 2000).

Interdependencies for Sustainable Peace: The Search for Institutional Arrangement in the Post-referendum in Sudan (Addis Ababa, 2010).

Documents

African Development Bank and African Development Funk. «Eastern Africa Regional Integration Strategy Paper 2011 – 2015: Regional Departments – East I and East II (OREA/OREB).» (African Development Bank, Tunis, September 2011).

«African Election Calendar, 2011.» (Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa (EISA), Johannesburg, 2011).

African Union. «Tentative Elections Calendar, 2010-2011.» (African Union, Electoral Assistance Unit, Addis Ababa, 2011).

Asian Development Bank (ADB). «Financial Sector Development, Economic Growth, and Poverty Reduction: A Literature Review.» (Economics Working Papers, Mandaluyong, Philippines, October 2009).

Cargill, Tom. «Our Common Strategic Interests: Africa's Role in the Post-G8 World.» (Chatham House Report, Royal Institute of International Affairs, June 2010).

«For an Arab-African Cooperation: Trade Flows Between African and Arab Countries 'High Level Forum on Arab-African Cooperation in Investment and Trade'» (Tripoli: 1999).

Hamdok, A. «The Challenges of Democratic Governance in the Horn of Africa.» (Inter Africa Group (IAG), Addis Ababa, 2009).

Hassan, Al Fadil Nayil. «The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation (I.A.I.G.C.): Its Role in Supporting African Export Credit.» (Inter-Arab Investment Guarantee Corporation, Kuwait, 1999).

Husain, Ishrat. «Trade, Aid, and Investment in Sub-Saharan Africa, Volume 1.» (Policy, Research Working Paper; no. 1214, World Bank, Washington DC, 30/11/1993).

Libyan Arab African Investment Company (LAAICO). «Gateway to Investment in Africa.» (Tripoli, 2003).

Roxburgh, Charles [et al.]. «Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies.» (Report, McKinsey Global Institute (MGI), Chicago, June 2010).

«A Study on the Means to Encourage Arab Investment in Africa.» (Arab Bank for Economic Development in Africa, Khartoum, 2010).

United Nations, Economic Commission for Africa (UNECA) and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). «The Mutual Review of Development Effectiveness in Africa: 2011 Interim Report.» (Report, UNECA and OECD, 2011).

القسم الثالث

المحور الاستراتيجي الأمني

الفصل الثاني عشر

تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الأفريقي

كيداني منْغِستيب

مقدّمة

يشكّل القرن الأفريقي فسيفساء من الثقافات ينعم بتنوّع إثني شديد على المستوى الإقليمي، كما في داخل كل بلد فيه. وإذا كان بمقدور اللغة أن تعمل وكيلًا للهوية الإثنية، فإنّه يُقال إن هذه المنطقة هي موطن 340 لغة. ولا يشكّل تنوّع الهويات بحدّ ذاته مصدرًا للنزاع، لأن معظم بلدان العالم تتّسم بتنوّع هوياتها من دون أن تعيش حروبًا أهلية بسببه. وما تبيّنه حروب الصومال الأهلية هو أن الهوية المتجانسة لا تضمن غياب الحرب الأهلية أيضًا. وتتنافس جماعات الهوية، بوصفها فاعلين سياسيين، على السلطة والموارد. وينجم عن هذا التنافس تحدّ يواجه إدارة الدول، وخاصة تلك التي يكون فيها البناء الوطني قيد التشكّل. وحين تُخفق الدول في إدارة التنوع على النحو الملائم، يغدو هذا التنوّع مصدر صراعات عنيفة. والواضح من عدد الحروب الأهلية المدمّرة

التي عاشتها بلدان القرن الأفريقي الكبير، أنها لم تُحْسِن إدارة تنوّعها إلى الآن. والغاية العامة لهذه الدراسة هي أن تتفحّص بعض العوامل الرئيسة التي تولّد الحروب الأهلية وتُعوق عملية البناء الوطني السلمية في المنطقة. وتولي هذه الدراسة اهتمامًا خاصًا بكلٍّ من طبيعة الدولة وعجزها عن معالجة مشكلات جماعات الهوية الموزّعة عبر الحدود الوطنية، فضلًا عن مشكلات التنمية غير المتكافئة.

غالبًا ما ابتُليتْ منطقة القرن الأفريقي الكبير بثلاثة أنواع من النزاعات المترابطة في ما بينها: الحروب بين الدول، والنزاعات والحروب الأهلية القائمة على الهوية داخل الدولة، والنزاعات بين الجماعات. وتركّز هذه الدراسة على النزاعات والحروب الأهلية القائمة على الهوية داخل الدولة، التي هي الأكثر حدوثًا والأكثر دوامًا، وربما الأشدّ رداءة بين أنواع النزاعات الثلاثة. وكثيرًا ما ترتبط هذه النزاعات والحروب بتحديات البناء الوطني؛ تلك التحديات التي واجهتها المنطقة منذ فترة تصفية الاستعمار قبل نحو نصف قرن. والغايات الأساس الموجزة لهذه الدراسة هي:

- تفحّص العوامل الرئيسة التي تقف وراء هذه النزاعات، مع الإلحاح على ما جعل دول المنطقة عاجزة عن التغلّب على تحديات البناء الوطني؛

- تفحّص بعض العواقب الأساس الناجمة عن هذه النزاعات؛

- استكشاف المقاربات الجديدة التي يمكن استخدامها في تناول هذه التحديات.

تُقسَم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث، يصوغ أولها بعض المفاهيم أو المصطلحات الرئيسة المجرّدة. ويتفحّص الثاني العوامل الأساس التي تتسبّب بالنزاعات والحروب الأهلية. ويتفحّص الثالث ما جعل دولة ما بعد الاستعمار عاجزة عن معالجة مشكلات البناء الوطني طوال ما يقارب نصف القرن.

ويحلّل الرابع أهم العواقب الناجمة عن فشل عملية البناء الوطني السلمية وما أدّت إليه من حروب.

أولًا: في المفاهيم

قبل أن نُحلّل العوامل التي تقف وراء النزاعات، سأحاول أن أوضح بعض المفاهيم التي تحتاج إلى إيضاح، مثل مفهوم البناء الوطني ومفهوم الهوية ومفهوم الحرب الأهلية. ينطوي مفهوم البناء الوطني على اندماج جماعات الهوية المختلفة أو تكاملها ضمن سكّان بلد ما، فتشكّل جماعة من المواطنين في ظلّ نظام مشترك من مؤسسات الحكم. وهذا يقتضي أن النجاح في تشكيل مجموعة المواطنين يقوم على تمثيل الهويات المتنوّعة في عملية بناء المؤسسات التي تحكمهم. والبناء الوطني هو ضرورة من ضرورات بناء الدولة، كما أنه ثمرة من ثمراته في الوقت ذاته، الأمر الذي يتطلّب بناء مؤسسات الدولة لتكون فاعلة في تقديم الخدمات المختلفة الضرورية لرفاه المواطنين. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون مؤسسات الدولة فاعلة في أوضاع الحروب الأهلية والنزاعات المزمنة الناجمة عن مشكلات البناء الوطني، بل إن من دون معالجة هذه المشكلات الأخيرة وما يرافقها من نزاعات، لا مجال لنجاح الحوكمة الديمقراطية، ولا التحول الاقتصادي.

1 - تنوّع الهويات

يبقى مصطلح الهوية أحد المصطلحات الأساس الأخرى التي تحتاج إلى إيضاح. وهو يشير عمومًا إلى معالِم واقعية أو متخيّلة (مبنيّة اجتماعيًا في الأغلب) تعزوها جماعات السكّان إلى نفسها أو إلى الآخرين كي تفصل نفسها عن هؤلاء الآخرين (نحن/ هم)، وكي تميّز الآخرين بعضهم من بعض. أمّا معالم جماعات الهوية المميّزة، فهي أهداف متحركة يصعب تثبيتها. لكن يمكن، مع ذلك، تصنيفها وفقًا لفئات بِدْئية واجتماعية. وفي حين تشكّل المعالم البدئية الشبكةَ التي يجد كلّ طفل نفسه عضوًا فيها عند

الولادة، فإن معالم الهوية الاجتماعية يمكن أن تتشكّل عبر المعالم البِدْئية[1].

تتمتع معالم الهوية البدئية بمستويات عدّة، يشمل المستوى الأول معالم الهوية الحصرية أو الإقصائية، مثل العرق والإثنية والدِّين واللغة والقرابة والعشيرة والمنطقة. لكن معالم الهوية البدئية ليست مقصورة على المعالم الحصرية؛ إذ إن حَمل جنسية بلد ما، أو التمتع بالمواطنة فيه، على سبيل المثال، معْلَمٌ من معالم الهوية يميّز مواطني بلد معيّن من مواطني سواه، في الوقت الذي يربط معًا الهويات المتنوّعة في ذلك البلد، بوصفه مجتمع مواطنين، تبعًا لمستوى تطور البناء الوطني[2]. ففي البلدان التي تتقدم فيها عملية البناء الوطني، يمكن للمعالم الحصرية، مثل الإثنية، أن تُفضي إلى سرديات قومية فرعية، تُبرز مواطَنة هوية قومية فرعية، مثل جماعة إثنية. ومن جهة أخرى، قد تؤدي معالم الهوية الحصرية، مثل مواطَنة بلد من البلدان، إلى سرديات الوحدة الوطنية وحب الوطن.

غالبًا ما تُطوّر جماعات الهوية المختلفة ثقافاتها الخاصة المميّزة التي هي في جوهرها دوالّ (signifier) هوية تنطوي على رؤية للعالم، ومنظومة قيم ومعايير، ومواقف ومعتقدات وتوجّهات وافتراضات رئيسة كامنة لدى جماعة الهوية المعنيّة. وتنعم الثقافة أيضًا، مثل معالم الهوية الأخرى، ببُعد قومي «جامع» وبُعد قومي فرعيّ «حصريّ»، قد يكونان مرتبطين واحدهما بالآخر عكسيًّا، تبعًا لمستوى البناء الوطني والبيئة السياسية القائمة في البلد.

---

(1) إلّا أن خط الحدود الفاصل بين الفئتين ليس واضحًا على الدوام، ويعود سبب ذلك، جزئيًا، إلى حقيقة أن الأفراد والمجموعات يمكن أن تغيّر هويتها بمرور الوقت. وعلى سبيل المثال، فإن الانتماء إلى طبقة اجتماعية يمكن أن يكون بدئيًا ومكتسبًا في الوقت ذاته. وحين يغيّر البشر دينهم، فإن الدِّين الجديد الذي يجري اعتناقه اختيارًا، يجعل الحدود بين الهويات البدئية والهويات الاجتماعية ضبابية.

(2) في البلدان التي بلغ فيها البناء الوطني مستوى متقدمًا، تكون الجنسية (المواطَنة) معْلمًا مهمًا من معالم الهوية. ويمكن النظر إليها باعتبارها معْلمًا بدئيًا لأن الأطفال الذين يولدون في ذلك البلد ينظرون إلى مواطَنتهم على أنّها معْلم لهم، مثل إثنيتهم، من دون أن يتطلّب ذلك في الأغلب ادّعاء إثنية روابط الدم. غير أن المواطَنة في بعض البلدان قد تُدْرَك أيضًا على أنّها تجسّد روابط الدم.

يتداخل كثير من معالم الهوية لدى جماعة هوية معينة مع معالم الهوية لدى الجماعات الأخرى؛ فغالبًا ما تمتدّ الجماعات اللغوية والدينية أبعد من القرابة أو الكيان الإثني بكثير. ولا يشكّل العرق والإثنية والقرابة والعشيرة جماعات متجانسة بالضرورة، لأن مثل هذه الجماعات قد تمارس ديانات مختلفة، وتعمل في ظلّ أساليب إنتاج مختلفة تعمل بأنظمة مؤسسية مختلفة، وتنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة. ولا تقتصر الهويات العرقية والإثنية والدينية أيضًا على نطاق دولة معيّنة أو سلطانها. وعلى سبيل المثال، تعيش جماعة اللو (Luo) الإثنية في كينيا وأوغندا والسودان وإثيوبيا وتنزانيا، في حين يتوزّع الصوماليون على أربعة من بلدان القرن الأفريقي الكبير. وكما لاحظنا، لا يُبقي بعض معالم الهوية صلابته بمرور الوقت. فالأفراد وحتى الجماعات، قد تُغيّر أسلوب إنتاجها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية ومؤسساتها ودينها، وقد تُغيّر في بعض الحالات هوية عشيرتها وإثنيتها. وتنقسم بعض الجماعات الإثنية والعشائرية إلى مجموعات مختلفة، في حين يتم امتصاص بعضها الآخر، أو استيعابها في جماعات أخرى بمرور الوقت.

تُعرَف بلدان القرن الأفريقي الكبير، مثل كثير من البلدان الأفريقية الأخرى، بالتنوّع الشديد لبعض المعالم البدئية الحصرية، خصوصًا الإثنية منها. ولو اعتبرنا أن اللغة تجسّد الهوية الإثنية، نجد أن في السودان (قبل انقسامه إلى السودان وجنوب السودان) 134 لغة، وفي إثيوبيا 89 لغة، وفي كينيا 62 لغة، وفي أوغندا 43 لغة، في حين أن في إريتريا تسع لغات، وفي جيبوتي ثلاث لغات. كما تتسم بلدان المنطقة بتنوّع ديني، حيث تتعايش طوائف مسيحية ومسلمة شتّى، إلى جانب أشكال متعدّدة من الديانات التقليدية.

تُعدّ أنماط الإنتاج وأنظمة الحوكمة ومؤسساتها من معالم الهوية المهمّة الأخرى، مع أن الأدبيات لا تعيرها سوى قليل من الاهتمام. وتتراوح أنماط الإنتاج السائدة في المنطقة من الرأسمالية المتقدّمة كثيرًا، التي ترمز إليها الأنظمة المالية وأسواق الأوراق النقدية (البورصة)، إلى الأنظمة الفلاحية والرعوية الكفافية. ولا شكّ في أن الجماعات الرعوية في المناطق الريفية

وجماعـات الأعمـال التجاريـة فـي المناطـق المدينيـة تُجسّـد هويـات مختلفة بأنظمة مؤسسـية مختلفة، وبقيم ثقافية مختلفة ولو انتمت إلى الجماعات الإثنية أو الدينية ذاتها. وينشـئ مثل هذا التشـظّي في أنماط الإنتاج، شـأنه شأن التنوّع الإثني والديني، فضاءات اقتصادية وسياسـية وثقافية مختلفة ضمن البلدان، كما ضمن الهويات الإثنية والدينية. ويُبقي تنوّع أساليب الإنتاج على أنظمة مؤسسية مختلفة. ويتجلّى التشظّي المؤسسي في تمسّك السكان الريفيين الذين يشكلون الأغلبيـة السـاحقة مـن سـكان المنطقـة، بمؤسسـات تقليديـة (غير رسـمية)[3] أولًا، مثـل القانون العرفي في ملكية الأرض وفي حـلّ النزاعات. وفي المقابل، تعمل دولة ما بعد الاسـتعمار على أساس مؤسسـات حديثة (رسمية) للحَوْكمة مسـتوردة بوجه عـام، وغالبًا مـا تتعارض مـع القيم الثقافيـة التقليديـة والوقائع الاجتماعية الاقتصادية الأفريقية.

لمّـا كانـت المؤسسـات تحكـم السـلوك والعلاقـات الاجتماعية، تجسّـد الأنظمة المؤسسية الموازية معاييرَ سـلوكية وعلاقات اجتماعية مختلفة غالبًا ما تكون متضاربة، مع أنّها تكمل بعضها بعضًا في جوانب كثيرة. وتكون مؤسسات الدولـة المسـتوردة والمرخّصـة مزروعـة خـارج بيئتهـا الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصادية. وعلى سـبيل المثـال، إن مؤسسـات العقيدة الاقتصاديـة الليبرالية والديمقراطية الليبرالية هي من خصائصِ الرأسـمالية المتقدّمة، ويبقى انسجامها مع الأوضاع الرعوية والفلاحية محلّ شـك كبير. وقد ساهم التنافر بين الأنظمة المؤسسـية التقليدية والرسـمية في مجال ملْكية الأرض مثلًا، مسـاهمة واسـعة في نزاعات الهوية داخل الدولة والنزاعات داخل الهوية نفسـها، وفي مشكلات البناء الوطني والحوكمة السـلمية في القرن الأفريقي، شأنها في كثير من البلدان الأفريقية.

تشـمل مجتمعات القـرن الأفريقـي الكبير، مثـل غيرها مـن المجتمعات، معالِـم هويـة أخـرى، كتلـك القائمة علـى الجنس والعمـر والتوجّه الجنسـي

---

(3) قد تُعتبَر المؤسسـات التقليدية مؤسسـات غير رسـمية، بمعنـى أن الدولة لا ترعاهـا، إلّا أنها مؤسسات رسمية ضمن الجماعات التي تعمل في ظلّها.

والأصل (أصلـي ومهاجر). وغالبًا مـا تكون الصراعات التـي تنجم عن غياب الإدارة الصحيحـة لمعالـم الهوية محدودة مقارنـة بتلك التي تنجـم عن غياب الإدارة الصحيحـة لمعالـم الحصريـة، مثـل الإثنيـة والعشـيرة والدِّيـن، مع أن المهاجرين واللاجئين هم ضحايـا الحصرية والإقصاء وإنكار الحقوق والعنف وسـوء المعاملة فـي كثير مـن البلدان. والنسـاء ما زلـن يواجهـن الإقصاء عن الموارد وصنع القرار أيضًـا. وتُنْكَر عليهن في كثير مـن البلدان حقوق الإرث، وحتى حقوق رعاية الأطفال في حالات الطلاق. وفي كثير من الحالات، تعيش النساء في حال من العبودية بسبب المهر، فلا يستطعن وضع حدٍّ للزيجات التي تُسـاء فيها معاملتهن مـا لـم يُعِد أهلهن دفـع المهور[4] التي دفعهـا أزواجهن[5]. ويُمكـن لإنكار حقـوق جماعات الهوية هـذه وفرصها المتكافئـة أن يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، الأمر الذي قد تترتب عليه آثار أوسع تزعزع الاسـتقرار ولـو لم تـؤدِّ إلى نزاعـات عنيفة شاسـعة. ويسـتطيع الشـباب الذين غالبًـا ما يواجهون عددًا من المشـكلات في بلدان المنطقة، أن يشـكلوا تهديدًا للاسـتقرار الاجتماعي. وثمة تحد من التحديات المهمة التي يواجهها الشباب هو فشـل أنظمة التعليم في إعدادهم لعمالة تدرّ دخـلًا. ويُعرّضهم نقص فرص النفاذ إلى العمالة في الأرض و/ أو خارجها إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وتكبّد المشقّات. وفي مثل هذه الأوضاع يمكن أن يتحوّل الشباب بسهولة إلى مصدر لتهديد الاسـتقرار الاجتماعي عبـر قيادتهم احتجاجات وأعمال شـغب وثورات مناوئة للنظام أو مناوئة للمؤسسـة، أو عبر مشـاركتهم فيها، كما فعلوا فـي إثيوبيا في سـبعينيات القـرن العشـرين، وفي مصـر وتونس خـلال «الربيع العربي» الأخير.

غالبًـا ما يُشـار إلى المجموعـة الثانية مـن معالـم الهوية بأنهـا معالـم هوية

---

(4) غالبًـا مـا يُنظَـر إلـى ثمـن العـروس كممارسـة تُسـهّل اضطهـاد النسـاء لأنهنّ لا يسـتطعن الانفصـال عـن أزواج سـيئين، خوفًـا مـن أن يضطـر أهلهن إلـى إعـادة المهر. غيـر أن بعـض الأبحاث والمسـوح يبيّن أيضًا أن المهـر يُرى باعتباره آليةً تُعزّز أهمية النسـاء في المجتمـع. وعمومًا لا يُعاد المهر إذا أسفر الزواج عن أطفال.

(5) Robert F. Gray, «Sonjo Bride-Price and the Question of African «Wife Purchase»,» *American Anthropologist* (New Series), vol. 62, no. 1 (February 1960), p. 26.

اجتماعية[6]. وهذا النوع من المعالم توسّعي، بمعنى أنه يُمكن أن يتشكّل عبر الهويات البدئية، كما عبر الجنسيات القومية. وغالبًا ما تقوم هذه المعالم على اختيارات هادفة أو ضرورات تكتيكية أو مصالح مشتركة أو التزامات أخلاقية عارضة[7]. وتشمل تلك المعالم الروابط المهنية والانتماءات السياسية والمجموعات الإعلامية، ومنظمات الأعمال التجارية والنقابات والجمعيات الأكاديمية وجماعات حقوق الإنسان، وغيرها من جماعات المجتمع المدني المختلفة. ويبدو أنه كلما تطوّرت معالم الهوية الاجتماعية، تعزّز الاعتماد المتبادل، وتعزّزت شبكات التفاعل عبر جماعات الهوية البدئية. لكن معالم الهوية الاجتماعية التوسّعية تكون أكثر تطورًا في البلدان التي يكون فيها كلٌّ من بناء الدولة والتنوع والترابط الاقتصاديين ومرافق التعليم وشبكات الاتصال ورأس المال الاجتماعي (المؤسسات المدنية التي تقع أعلى من العائلة وأدنى من الدولة) أكثر تقدّمًا. ومن المؤسف أن معالم الهوية الاجتماعية ضعيفة في القرن الأفريقي، الأمر الذي يعود في جزء منه إلى التنوّع المحدود في الاقتصاد وفشل الحكومات في إتاحة الحيّز السياسي الذي يُيسّر تطوّر منظمات المجتمع المدني. وتكمن إحدى المشكلات النابعة من تخلّف معالم الهوية الاجتماعية في كون كثير من الأحزاب السياسية ينتظم تبعًا لمعالم هوية بدئية مثل الإثنية أو الدِّين أو المنطقة. وينزع التنافس على السلطة بين هذه الأحزاب القائمة على هوية بدئية إلى توليد مشكلات في العلاقات بين الهويات البدئية، وإلى إعاقة عملية البناء الوطني السلمية.

2 - الحرب الأهلية

غالبًا ما ينطوي صوغ مفهوم الحروب الأهلية في كثير من الأدبيات على إشكاليات. وبوجه عام، تعرّف الأدبيات الحروب الأهلية بأنّها حروب داخل

(6) Denis-Constant Martin, «The Choices of Identity,» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*, vol. 1, no. 1 (1995), pp. 5-20.

(7) Clifford Geertz, *Old Societies and New States; the Quest for Modernity in Asia and Africa* ([New York]: Free Press of Glencoe; London: Collier-Macmillan, [1963]), and John Rex, «Ethnic Identity and the Nation State: The Political Sociology of Multicultural Societies,» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*, vol. 1, no. 1 (1995), pp. 21-34.

الدول؛ إذ تتشكّل أطراف الصراع من الدولة أو من ميليشيات أنشأتها الدولة من جهة، ومن جماعة أو جماعات سياسية مسلّحة، كأن تكون منظمات إثنية أو إقليمية أو دينية أو سياسية، من جهة أخرى. ويترك هذا التعريف بعض المناطق الرمادية بشأن الحدود بين النزاعات داخل الدولة والنزاعات بين الدول، حين يكون تركيب البلد باعتباره كيانًا سياسيًا محلّ خلاف. وعلى سبيل المثال، كان من الصعب التمييز بين الحروب الإثيوبية - الصومالية وحركات التمرّد في أوغادين في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. وكذلك لم يكن من الممكن تمييز حروب عصابات الشّيفتا[8] المسلحة في كينيا والحروب الكينية - الصومالية بعضها من بعض. ومن الصعب أيضًا وَضْعُ حروب، مثل الكفاح الإريتري من أجل الاستقلال، في صنف الحروب الأهلية بمعناها الدقيق، لأن الوطنيين الإريتريين كانوا يرون إريتريا مستعمَرَة لا جزءًا من إثيوبيا.

ثمة مشكلة أخرى تتعلّق بكيفية تمييز الحروب الأهلية من الحروب الأحادية الجانب؛ إذ تشير الأدبيات إلى أنَّه يجب على الخصوم أن يكونوا قادرين على إنزال 100 إصابة في السنة في جانب الحكومة كي يُعَدّ النزاع حربًا أهلية[9]. إلّا أن إحدى مشكلات هذا التوصيف للحروب الأهلية تكمن في ندرة قيام الدول في القرن الأفريقي بتسجيل أرقام إصاباتها حين تنخرط في صراع ضدّ متمردين. وينزع كلٌّ من الحكومات والجماعات المتمردة إلى المبالغة في عدد الإصابات التي ينزلها كلٌّ منهم بالعدو. لذلك، فإن أرقام الإصابات نادرًا ما تُعرَف بدقة، وهو ما يحول، بغياب المعطيات الموثوقة، دون تشكيلها ذلك المعيار الجيد في التمييز بين الحروب الأهلية والحروب الأحادية الجانب.

---

(8) حروب الشيفتا (1963 - 1967) هي صراع انفصالي حاول فيه سكان ينتمون إلى العرق الصومالي ويقطنون مقاطعة الحدود الشمالية في كينيا (هي منطقة يسكنها تاريخيًا وبشكل حصري الصوماليون عرقيًا) الالتحاق بزملائهم الصوماليين في الصومال الكبرى. وأطلقت الحكومة الكينية على الصراع اسم «شيفتا» لأن المصطلح يعني «قطّاع طرق» باللغة الصومالية، وذلك كجزء من تشويه سمعة الصوماليين (التحرير).

(9) Cirû Mwaûra, Gunther Baechler and Bethuel Kiplagat, «Background to Conflicts in the IGAD Region,» in: Cirû Mwaûra and Susanne Schmeidl, eds., *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa* (Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, Inc., 2002).

علاوة على هذا، تميل النزاعات بين الدول والجماعات المتمرّدة الإثنية أو الإقليمية إلى الاستمرار فترة طويلة، تتباين مستويات العنف فيها. وقد يفضي التمسّك بمعيار أرقام الإصابات في تمييز الحرب الأهلية، إلى النظر إلى ذرى مثل هذه النزاعات وتجاهل الفترات التي تخمد فيها حدّتها، فتُرى كأنها فترات لا حرب أهلية فيها مع أنها قد تكون حُبلى بدورة أخرى من العنف أكثر حدّة. وعلى سبيل المثال، تعود مشكلة الولاية الصومالية الإقليمية في إثيوبيا (أوغادين) إلى أوائل ستينيات القرن العشرين، مع أن مستوى العنف تقلّب بمرور السنوات وقادت التمرّدَ منظمات مختلفة. لكن يبقى من الأساس أن تُخاض الحرب ذاتها للأسباب ذاتها إلى هذا الحدّ أو ذاك. ولا يسجّل صوغ مفهوم الحروب الأهلية على أساس عدد الإصابات سوى فترات معيّنة من هذا النزاع المزمن.

تكمن المشكلة الثالثة في كون الحروب الإثنية والإقليمية في القرن الأفريقي تعكس بصورة أساس التحديات التي تشملها عمليّتا بناء الدولة والبناء الوطني، والنظر إلى فترات العنف الشديد وحدها قد لا يلتقط العوامل الأساس الكامنة في هذه النزاعات المزمنة. وبغية تجنّب هذه المشكلات المفهومية، تتناول هذه الدراسة فترات اشتداد العنف (الحروب الأهلية)، وفترات النزاع الخافت على أنها أجزاء من النزاع الواحد ذاته، على الرغم من تقلّبات مستوى العنف.

3 - عوامل الحروب الأهلية

هناك عدد من النظريات التي تحاول تفسير الحروب الأهلية. وهناك أيضًا عدد من النماذج التي تحاول أن تتنبأ بها (يجد القارئ لدى وولف ودبييل[10] قائمة ببعض هذه النماذج). لكن من الممكن اختصار معظم هذه النظريات في واحدة من نظريتين هما محلّ جدال واسع. ويُشار عادةً إلى الأول بين هذين

(10) Herbert Wulf and Tobias Debiel, «Conflict Early Warning and Response Mechanisms: Tools for Enhancing the Effectiveness of Regional Organisations?: A Comparative Study of the AU, ECOWAS, IGAD, ASEAN/ARF and PIF,» (Crisis States Research Centre Working Paper; series 2, no. 49, Crisis States Research Centre, London School of Economics and Political Science, London, 2009).

التفسيرين باسم نموذج الحرمان النسبي («التظلم وطلب العدل»)، وبحسب هذه المقاربة، يؤدي الحرمان النسبي إلى العنف الجمعي، ويُعرَّف الحرمان النسبي بأنّه الفجوة بين ما تعتقد المجموعات الاجتماعية أنها تستحقّه وما تناله[11]. والنزاع، بحسب هذه النظرية، هو بين القوى الاجتماعية التي تريد أن تغيّر وضعها المتّسم بالحرمان، أو تحافظ على وضعها المتميز من جهة، والدولة التي قد تدعم هذا الطرف أو ذاك، من جهة أخرى. ووجد عدد من الدراسات[12] أنَّ ثمة علاقة إيجابية طردية بين تفاوت الدَّخل ونشوب الحروب الأهلية. وثمة قناعة قوية لدى ستيوارت بأنه «... إذا ما كان هناك نزاع بين المجموعات، علينا أن نتوقّع تفاوتات اقتصادية حادّة بين المجموعات المتنازعة المعنية (أو يُعتقَد أنها معنية) مرافقة للتفاوتات في السيطرة السياسية»[13].

تدّعي النظرية المنافسة أن التدابير الناجمة عن المظالم الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية، مثل تفاوت الدَّخل، لا أثرَ منتظمًا لها في النزاع، وأنّها إذا كانت أحدَ عوامله بأيّ حال من الأحوال، فلن تعدو كونها خطابًا متمردًا يُستخدَم لتمويه أعمال السلب والنهب التي يقوم بها المتمرّدون ولتبريرها أمام أولئك الذين يلتمسون مؤازرتهم[14]. وتزعم هذه النظرية التي يُشار إليها عمومًا باسم «الطمع/الفرصة» («الطمع والسعي وراء الغنيمة» أو «رغبة الامتلاك»)، أن الطمع أو الدوافع والفرص الاقتصادية لا المظالم الإثنية، أو الاقتصادية الاجتماعية، أو السياسية هي التي تفسّر اندلاع النزاعات وتؤدي إلى استمرارها[15].

---

(11) Ted Robert Gurr, *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts*, with Contributions by Barbara Harff, Monty G. Marshall and James R. Scarritt (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1993).

(12) Jeni Klugman, «Kenya: Economic Decline and Ethnic Politics,» in: E. Wayne Nafziger, Frances Stewart, and Raimo Väyrynen, eds. *War, Hunger, and Displacement: The Origins of Humanitarian Emergencies*, Queen Elizabeth House Series in Development Studies, 2 vols. (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000), vol. 2: *Weak States and Vulnerable Economies: Humanitarian Emergencies in Developing Countries*, p. 248.

(13) المصدر نفسه، ص 248.

(14) Paul Collier and Anke Hoeffler, «Greed and Grievance in Civil War,» (Policy Research Working Paper; 2355, World Bank, Washington, DC, November 1999).

(15) المصدر نفسه.

صحيح أن نظرية «الطمع والسعي وراء الغنيمة» وثيقة الصلة في نواحٍ عدّة، إلّا أنها لا تساعد كثيرًا في تفسير الحروب الأهلية والنزاعات في القرن الأفريقي الكبير؛ فحرب استقلال إريتريا، على سبيل المثال، لا يمكن أن يكون دافعها الطمع والموارد، لأن إريتريا خلال كفاحها المسلّح لم يكد يكون لديها أيّ موارد معروفة، كي تسعى جبهة تحرير ذلك البلد لتسيطر عليها، بل كان الرأي السائد لدى المراقبين أن إريتريا المستقلة غير قابلة للحياة اقتصاديًا. وكذلك، لا يُمكن تفسير حروب أوغادين في إثيوبيا بالطمع. وثمّة مزاعم أن في أوغادين مخزونات نفطية بكميات غير معروفة. لكن ليس ثمّة أدلّة على أن الثروة النفطية كانت عاملًا من عوامل اندلاع الحرب في أوائل ستينيات القرن العشرين. وقادت الحروبَ الأهليةَ في الصومال مجموعاتٌ عديدة، منها الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال (SSDF)، والحركة الوطنية الصومالية (SNM)، والمؤتمر الصومالي الموحّد (USC)، ويصعب أن يكون الدافع وراء تلك الحروب الطمع والموارد. والأحرى أنها خيضت لإطاحة نظام سياد بري الذي اعتبروه نظامًا ظالمًا يحابي بعض العشائر على حساب سواها كي يُطيل أمد بقائه في السلطة. ومن الصعب أيضًا أن نعزو إعلان استقلال أرض الصومال عن بقية الصومال إلى أيّ ثروات أو موارد معروفة. وليس هناك أيضًا موارد معروفة يمكن أن تكون قد شكّلت الدافع وراء تمرّد الشيفتا وحروبها في ستينيات القرن العشرين في الإقليم الشمالي الشرقي من كينيا. وبالمثل، فإنّه يصعب أن يكون هناك أي أساس متعلّق بالموارد غذّى أو دفع نزاعات العفر والعيسى المزمنة في جيبوتي. وندرة الموارد هي عامل في نزاع دارفور، لكن من الصعب أن ينطبق الطمع على الوضع هناك. وحتى في حالة جنوب السودان الغني بالنفط، كانت بداية النزاع قد سبقت اكتشاف النفط بنحو ربع قرن[16].

تساعد نظرية الظلم/ الحرمان النسبي في تفسير كثير من الحروب الأهلية

---

(16) ربما كانت الثروة النفطية دافعًا للحركة الشعبية لتحرير السودان كي تغيّر معارضتها القديمة لتطالب بالاستقلال بعد وفاة قائدها جون قرنق، لكن الثروة النفطية لم تكن دافعًا للنزاع على الأقل قبل نحو عشرين سنة من اكتشاف النفط.

ونزاعات الهوية داخل الدولة في المنطقة؛ فنزاعات السودان، مثل تلك التي في جنوب السودان ودارفور وقبائل البجة في الشرق وجبال النوبة، هي نزاعات تخوضها جماعات مُهَمّشة ومُفْقرة. ويمكن أن نعزو إلى التهميش والفقر كثيرًا من مناطق النزاع في إثيوبيا، مثل الحرب التي قادتها الجبهة الشعبية لتحرير تقراي ضد نظام منغستو هيلامريام ونزاعات العفر وأوغادين، فضلًا عن نزاعات غامبيلا. حتى نزاع أورومو الذي قادته جبهة تحرير أورومو[17]، يمكن أن نعزوه إلى الحرمان، مع أنه في هذه الحالة حرمان من الوصول إلى السلطة السياسية والثقافية أكثر ممّا هو حرمان من النفاذ إلى الفرص الاقتصادية. أمّا حركات تمرّد العفر ضد الحكومة التي تسيطر عليها قبائل العيسى في جيبوتي، وحركات التمرّد في غرب كينيا وشرقها، والنزاعات في شمال أوغندا وغربها، فهي كلها تعبيرات عن مظالم جماعات هوية مهمَّشة ومُفقَرَة.

بيد أن نظرية الحرمان النسبي/ الظلم لا تفسّر جيدًا بعض الحروب الأهلية والنزاعات الأخرى في المنطقة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تفسير حرب استقلال إريتريا وحروب أوغادين، والنزاعات في الإقليم الشمالي الشرقي من كينيا، ونزاعات العفر في جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا بالحرمان النسبي وحده، مع أن الحرمان النسبي يؤدي دورًا مهمًا في معظمها؛ فهذه النزاعات هي إلى حدٍّ بعيد تحديات تواجهها هويات معيّنة لدى اندماجها في دولة لا تريد أن تكون جزءًا منها. وهذا ما يجعل هذه النزاعات، في المقام الأول، حركات تمرد تقوم بها هويات تجد نفسها ضمن الدولة الخطأ إمّا بسبب تقسيم الدولة الاستعمارية الهويات الإثنية على دول عدة، وإمّا بسبب ضمّ الدولة ما بعد الاستعمارية كيانات معيّنة كان قد اقتطعها الاستعمار، كما في حالة إريتريا. وبعبارة أخرى، تفسّر نظرية الحرمان النسبي/ الظلم النزاعات التي تنشب بسبب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، لكنها لا تفسّر تمامًا تلك النزاعات التي تتحدّى ترتيبات سياسية قائمة، بما في ذلك إدماجها في دول معيّنة.

---

(17) جبهة تحرير أورومو هي منظمة أنشأها القوميون في أوروميا ليروّجوا لحق تقرير المصير لشعب أورومو في وجه الحكم الحبشي الاستعماري (التحرير).

إذًا، ربما يوفّر تضافر نظرية الحرمان النسبي/ الظلم والإدماج القسري لجماعات هوية خضعت للتقسيم في دول لا تريد أن تكون جزءًا منها، تفسيرًا كاملًا للحروب الأهلية في القرن الأفريقي. إلّا أن في الإمكان معالجة تلك الحروب التي يشعلها الحرمان في معظم الحالات بإدارة أفضل للتنوّع تتصدّى للتهميش وللفقر. أمّا تلك النزاعات التي تُخاض ضد الإدماج القسري، فيُرَجَّح أن يتطلّب حلّها أكثر من معالجة التهميش.

ثانيًا: لماذا أخفقت دولة ما بعد الاستعمار في البناء الوطني؟

يتّسم كثير من العوامل التي عقّدت عملية البناء الوطني في القرن الأفريقي بجذور ما قبل استعمارية واستعمارية راسخة. وهناك عدد من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية وعلاقات القوة بين الهويات خلّفتها الإمبراطوريات التي سبقت الاستعمار ولم تغيّرها الدولة الاستعمارية لتظلّ مصادر مهمة للنزاع في عهد ما بعد الاستعمار. ومن بين الإمبراطوريات البارزة في المنطقة قبل الاستعمار كانت الإمبراطورية الحبشية[18] والدولة المهدية[19] في السودان. وقد خلّفتا كلتاهما آثارًا لا تزال تُساهم في نزاعات المنطقة. فالإمبراطورية الحبشية خلّفت وراءها تباينات عميقة في حقوق المواطَنة داخل البلد. وتعرّض السكّان في الأجزاء الجنوبية التي أُدْمِجَت بالبلد إلى غارات الرقيق[20]، وإلى أعمال النهب، وخضعوا في كثير من الحالات لعمليات واسعة من الاستيلاء على الأرض في أثناء إدماجهم في الإمبراطورية الجديدة في أواخر القرن

---

(18) الحبشة من أقدم الدول في العالم، وكانت لها حضارة ملكية منذ القرن العاشر قبل الميلاد، ووجد العلماء أنها أقدم حضارة (التحرير).

(19) هي الدولة التي أسّسها المدعو محمد المهدي بن عبد الله بن فحل (1843 - 1885)، وهو زعيم سوداني وشخصية دينية، أعلن نفسه المهدي المنتظر، وادّعى التكليف الإلهي بنشر العدل ورفع الظلم. ثار على الحكومة المصرية في السودان وأنهى حكمها في السودان وقتل حاكمها العام غوردون باشا. تبعه كثير من أهل السودان وسمّاهم الأنصار. توفي بعد استيلائه على الخرطوم بأشهر قليلة، وانتهت دولته بالغزو الإنكليزي - المصري للسودان ومقتل خليفتها التعايشي (التحرير).

(20) غارات تُشن عمدًا لاجتلاب الرقيق (التحرير).

التاسع عشر، وفي أعقاب ذلك. وتحوّل أولئك الذين فقدوا أرضهم إلى أُجراء[21]، يفلحون الأرض التي لم تُعد لهم لمصلحة الملّاك الشماليين[22]. كما أقامت الإمبراطورية تراتبية للثقافات احتلّت فيها الثقافات غير الحبشية في الأراضي التي جرى إدماجها حديثًا موقعًا خاضعًا. وعمل الإصلاح الزراعي في عام 1975 على قَلْب بعض ميراث الإمبراطورية، مثل فقدان الأرض نتيجة الاستيلاء عليها. وجرى إرساء نظام فدرالي بحسب دستور عام 1994 خفّف التفاوتات الثقافية. لكن التباين في الوصول إلى السلطة السياسية والاقتصادية بقي مصدرًا مهمًا للنزاع، الأمر الذي يبيّنه نشاط جبهة تحرير أورومو والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. وبطريقة مماثلة، خلّفت الدولة المهدية في السودان، التي أعلنت هوية عربية ودعمتها جماعات غارات الرقيق، وراءها ندوبًا في العلاقات بين الهويات، وخصوصًا بين جماعات الهوية الشمالية والجنوبية. وأدّت العلاقات غير المتكافئة بين الجماعتيْن في شطريْ البلاد إلى تفكّك البلد.

- ميراث الاستعمار

ترك النظام الاستعماري عددًا من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية التي لا تزال تثير نزاعات في المنطقة. ويكمن أحد هذه الترتيبات الواضحة في توزيع عدد من الجماعات الإثنية بين عدد من الدول. وغالبًا ما تكون حدود الدول اعتباطية، وليس في العالم سوى قلّة قليلة من الدول التي تقتصر في تكوينها على جماعات إثنية مفردة. لكن درجة الاعتباط في رسم الحدود، وما ينجم عن ذلك من تشظّي الجماعات الإثنية، يبدوان غير متناسبيْن إلى أبعد الحدود في أفريقيا، بسبب أن الاستعمار أنشأ معظم الدول فيها. وغالبًا ما نجم عن توزّع

(21) أدّت الإمبراطورية الحبشية دورًا مزدوجًا في تجارة الرقيق، إذ إنها قلّصت تجارة العبيد التي كانت تقوم بها ممالك أورومو، التي غزتها في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، مفرجةً عن ضحايا تلك الممالك في الأجزاء الجنوبية من البلاد، غير أنها في الوقت ذاته، انخرطت هي نفسها في تجارة الرقيق.

(22) Richard Pankhurst, *Economic History of Ethiopia, 1800-1935* (Addis Ababa: Haile Sellassie I University Press, 1968).

الجماعات الإثنية وتقسيمها ما يتجاوز تفكيك الروابط الاجتماعية والثقافية ليشمل العمليات الاقتصادية، عبر إعاقة حركة الجماعات التي تعتمد في بقائها على نظم بيئية إقليمية، كما يلاحظ سماتار[23]. صحيح أن التفتيت الذي طاول الشعب الصومالي وأدّى إلى ثلاث حروب كبرى بين إثيوبيا والصومال، يبقى المشكلة الأبرز، إلا أن كثيرًا من الجماعات الإثنية المفتّتة واجهت مشكلات مع دولها[24]. ويتسبّب تشظّي الجماعات الإثنية بمشكلات المواطَنة والهوية، ويؤدي في كثير من الحالات إلى تهميش هذه الجماعات. ويبدو أن جماعات الهوية الموزّعة تستجيب لمأزقها استجابات مختلفة؛ ففي بعض الحالات كان ثمّة تنامٍ للقومية الإثنية، ترافقها مطامح انفصالية. وفي حالات أخرى كان ثمّة كفاح مِن أجل حقوق مواطَنة منصفة وفرص اقتصادية متساوية. أمّا في حالات ثالثة، فلم يكن ثمّة استجابة تُذْكَر. ولا بدّ من مزيد من البحث لتفسير مثل هذا التنوّع في الاستجابة.

تشكّل التنمية غير المتكافئة بين المناطق والجماعات الإثنية داخل البلد إرثًا من الاستعمار. وبما أن غاية الاستعمار الرئيسة ترمي إلى استخراج موارد المستعمرات، وباتت المناطق الغنية بالموارد المعدنية والمناطق التي تنعم بأراضٍ خصبة ويسهل الوصول إليها، هدفًا للاستثمارات، فإننا نجد أن المناطق التي حُكِمَ عليها بأنّها غير مربحة قد هُمِّشت عمومًا. وعلى سبيل المثال، كانت مناطق وغندا في جنوب أوغندا متميزة بالنسبة إلى بقية البلاد[25]. وفي كينيا أيضًا اعتبر البريطانيون وسط كينيا ووادي الصدع مناطق مربحة، في حين همّشوا المناطق الغربية والشمالية الشرقية التي اعتبروها غير مربحة وشاقّة (تقرير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (African Peer Review Report (APRM)) كينيا، أيار/

(23) Abdi Ismail Samatar and Waqo Machaka, «Conflict and Peace in the Horn of Africa: A Regional Approach,» in: *In Quest for a Culture of Peace in the IGAD Region* (Nairobi: Heinrich Böll Foundation, Regional Office, East and Horn of Africa, 2006), pp. 26-55.

(24) ليس الأمر هنا أن التفتت الإثني بحدّ ذاته شرطٌ كافٍ لنشوب النزاع، بل إن التفتت غالبًا ما يعرّض الجماعات إلى التهميش، الذي يدفعهم بدوره إلى المقاومة.

(25) Phares Mukasa Mutibwa, *The Buganda Factor in Uganda Politics* (Kampala: Fountain Publishers, 2008).

مايو[26]. وكان جنوب السودان وشمال أوغندا من بين المناطق الأخرى في المنطقة التي همّشتها الدولة الاستعمارية نسبيًا[27]. ولا تزال هذه المناطق التي همّشها الاستعمار مهمّشة كلها، وغدت مراكز للنزاع.

يشكّل تشظّي الأنظمة الاقتصادية ومؤسسات الحوكمة إرثًا حاسمًا آخر من الاستعمار؛ إذ أدخلت الدولة الاستعمارية أنظمة اقتصادية ومؤسسات جديدة أقصت الأنظمة المحلية القائمة باتجاه الأطراف. ولا تزال دول القرن الأفريقي، مثل معظم البلدان الأفريقية الأخرى، تتّسم بالأنظمة الاقتصادية والمؤسسات المفتتة. فالروابط بين القطاعين الاقتصاديين الفلاحي والرعوي الكفافِيَّيْن وقطاعات الدولة والقطاع الحديث هي روابط واهية إلى أبعد الحدود. كما أن الأنظمة المؤسسية التي تستجيب للأنظمة الاقتصادية المختلفة هي أيضًا تتضارب في ما بينها؛ إذ لا تنسجم حقوق ملْكية الأرض القائمة على العرف وآليات تخصيص الموارد، إضافة إلى أنظمة الأحكام القضائية وحلّ النزاعات في المجاليْن التقليدي والحديث بعضها مع بعض، فهي تجسّد فضاءات اقتصادية وسياسية وثقافية مختلفة. ويعرّض مثل هذا التفتّت شرائح السكّان المتمسّكين بالأنظمة الاقتصادية والمؤسسية التقليدية إلى التهميش الاقتصادي والسياسي، كما تبيّنه معدّلات الفقر الشديد ونقص فرص النفاذ إلى الخدمات العامة بالنسبة إلى المجتمعات الفلاحية والرعوية. وتبقى كيفية عمل أنظمة الحكومة وتخصيص الموارد في ظلٍّ هكذا فضاءات اقتصادية اجتماعية مسألة حاسمة، نادرًا ما تناولتها الأدبيات الموجودة. كما أن حكومات المنطقة لم تُبْدِ سوى القليل من المؤشّرات على أنّها التقطت تمامًا ما يفرضه تفتّت الفضاءات الاجتماعية الاقتصادية على الحكومات من قيود. وهي عمومًا تواصل تجاهلها قوانين حقوق الملْكية وآليات تخصيص الموارد وأنظمة حلّ

(26) Mwaura, Baechler and Kiplagat, «Background to Conflicts».

(27) ثمة حجج شائعة على نطاق واسع مفادها أن النزاعات الإثنية تتسبّب فيها أساسًا نخبة مقاولة تحشد الجماعات الإثنية من أجل مصالحها السياسية الخاصة. لكن هذه الحجج تنزع إلى المغالاة؛ ففي كثير من الحالات تتمرد الجماعات الإثنية ضد الدولة لأنها تواجه التهميش. وفي مثل هذه الحالات لا يمكن عزو النزاع ببساطة إلى المقاولين السياسيين.

النزاعات في النظام التقليدي، إذ تكون الأغلبية الساحقة من السكّان محكومة، في معظم الأحيان، بالمؤسسات التقليدية[28]. وبما أن البناء الوطني ينطوي على إقامة مجتمع المواطنين في ظلّ مؤسسات مشتركة، فإن التشظي المؤسسي لا بدَّ أن يقوّض البناء الوطني.

من الواضح أن دولة ما بعد الاستعمار في القرن الأفريقي، شأنها شأن الدول في بقية القارة، لم تغيّر ميراث الاستعمار الذي لا يزال يقوّض عملية البناء الوطني. وسوف أحاول في هذا المبحث من الدراسة أن أقدّم تفسيرًا موجزًا لهذا الإخفاق الخطِر الذي مُنيت به دولة ما بعد الاستعمار. ويرتبط أحد تفسيرات ذلك بسيطرة قلة من الزعماء وغيرهم من موظفي الدولة على نظام سياسي يخدمون فيه أنفسهم. ويتطلّب تغيير ميراث الاستعمار، بما في ذلك مشكلات التنمية غير المتكافئة والتفتت المؤسسي، حوكمة ديمقراطية ولامركزية. لكن الأنظمة السياسية التي تحكم سكان المنطقة يتسلّط عليها في الأساس زعماء مسيطرون، ولا تقوم عبر حوار بين ممثلي الهويات المختلفة في بلدان المنطقة. ومثل هؤلاء الزعماء الذين يخدمون أنفسهم غالبًا ما يتمكّنون من إخضاع مصالح اجتماعية واسعة لمصالحهم الخاصة، بما في ذلك احتكار السلطة السياسية. وخلال العقد ونصف العقد الماضيين، تبنّت النخبة السياسية بشكل ضئيل بعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية بسماحها لأحزاب المعارضة بالعمل وإجراء انتخابات. وتجري بلدان المنطقة باستثناء إريتريا والصومال انتخابات منتظمة. وباستثناء كينيا لم تؤدِّ الانتخابات إلى تغيير الزعماء أو الحكومات. إلّا أن أولئك الزعماء باتوا متحكّمين في هذه التدابير، إذ لم تعد تتهدّد موقعهم في السلطة. ومضى على أربعة زعماء حاليين في السلطة في أربعة من بلدان المنطقة ما يقارب العقدين. ففي أوغندا مضى على

(28) تبيّن دراسة تناولت أربعة بلدان أن الأغلبية الساحقة من النزاعات في المناطق الريفية تُحلّ عبر مؤسسات حلّ النزاعات التقليدية. ويشير مسح غطى المناطق الريفية وتلك المحيطة بالمدن إلى أن نسبة النزاعات التي تعالجها المؤسسات التقليدية تبلغ 71.2 في المئة في جنوب أفريقيا، و65 في المئة في كينيا، و 59.2 في المئة في أرض الصومال، و 78.7 في المئة في إثيوبيا.

النظام 24 عامًا، وفي السودان 21 عامًا، وفي إثيوبيا وإريتريا 20 عامًا. وأدّى تصلّب النظام وعناده في الصومال إلى انهيار الدولة بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، لا تكاد الانتخابات تمثّل فئات السّكان التي تعيش في ظل أنماط الإنتاج والأنظمة المؤسسية التقليدية. ويشارك سكّان الريف في الانتخابات، بالطبع، لكن ليس هناك سوى القليل ممّا يشير إلى أن مجموعة المرشحين التي يختارونها تمثّل مصالحهم، أو حتّى أن أهل الريف يصوّتون للمرشحين على أساس مصالحهم.

غالبًا ما تغدو الأنظمة المستبدّة التي تخدم ذاتها أنظمة إثنوقراطية، كما يلاحظ[29] علي مزروعي[30]. وفي بعض الحالات، قد يعمل مثل هؤلاء الزعماء على استمرار حروب ونزاعات إثنية/عشائرية حين يجدونها ضرورية لدوام اعتلائهم السلطة. وسياد بري في الصومال هو أحد الزعماء الذين لجأوا إلى السياسات العشائرية لتوفير الشرعية لحكمه الباهت. وفي خلال تراجع حكم منغستو هيلامريام، حاول هذا الأخير أيضًا تصوير التمرد في إريتريا وتقراي على أنه ذو دافع إثني بغية البقاء في السلطة. ومن الصعب أن نتوقّع من دول يقودها مثل هؤلاء أن تغيّر الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القائمة.

يرتبط السبب الآخر لإخفاق الدولة في تغيير الميراث الاستعماري بغياب فهم طبيعة المشكلات التي تعانيها الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية على المستويين المنهجي والبنيوي، وغياب تصوّر الترتيبات البديلة. ولم تشهد المنطقة بروز زعماء يتجرّأون على الأنظمة التي ورثوها أو استوردوها، ويحاولون تطوير ترتيبات سياسية تعكس الوقائع الاجتماعية الاقتصادية لدى شعوبهم؛ إذ تكتفي القيادة بتعزيز النظام وطبيعة الدولة القائمَيْن وبتأمين استمراريتهما، بدلًا من تغييرهما. وبذلك يبقى ميراث الإمبراطوريات ما قبل

---

(29) Ali A. Mazrui, *Soldiers and kinsmen in Uganda: The Making of a Military Ethnocracy*, Sage Series on Armed Forces and Society; v. 5 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1975).

(30) علي الأمين مزروعي (ولد في 1933 في ممباسا في كينيا)، مفكر أفريقي مسلم يُعَدّ من أكبر مفكري القارة الأفريقية، وله مريدوه العديدون في جميع الدول الأفريقية تقريبًا، وفي أوروبا والولايات المتحدة التي يدرس فيها الآن (التحرير).

الاستعمار والدول الاستعمارية سليمًا، لم يكد يُمَسّ. ولم تَرَ الجماعات الإثنية المفتّتة في المنطقة من الترتيبات ما يمكن أن يساعد في رفع العبء عن كاهلها. ولا تزال هذه الجماعات التي كانت ضحية التنمية غير المتكافئة والتهميش، تنوء بثقل مصابها. ومن الأمثلة الأبرز على ذلك شرق إثيوبيا وجنوبها الشرقي، وجنوب السودان وغربه وشمال أوغندا وغرب كينيا وشمالها الشرقي. كما تواصل دولة ما بعد الاستعمار العمل على أساس المؤسسات المستوردة، على الرغم من محدودية مثل هذه الأنظمة. كما تغفل الدولة المؤسسات التي يتمسّك بها معظم السكّان، متجاهلةً تمامًا حقيقة أنه يُفْتَرَض بدولة ما بعد الاستعمار أن تكون عامل تحرير لمواطنيها لا جهازًا لقمعهم. ولذلك، لم يكن الجهد المبذول لتغيير أنماط الإنتاج التقليدية، ولإرساء انسجام بين أنماط الإنتاج المفكّكة، جهدًا كافيًا على الإطلاق.

ثالثًا: مفاعيل مشكلات البناء الوطني المتواصلة

بصرف النظر عن أسباب الإخفاق الذي مُنِيَت به دولة ما بعد الاستعمار، كانت للأزمة المتواصلة التي عاناها البناء الوطني وما اقترن بها من حروب أهلية ونزاعات آثار حاسمة في المنطقة برمّتها. ومن بين هذه الآثار:

– زعزعة الدولة: ففي أوضاع أزمة البناء الوطني، حيث تعاني مختلف جماعات الهوية مظالمها التي تتسبّب بها الدولة، تكون علاقات الدولة بالمجتمع بائسة، في حين أن شرعية الدولة متدنّية. وفي مثل هذه الأحوال تتزعزع الدولة وتُصبح هشّة إلى أبعد الحدود.

– النزاعات الإقليمية: تنتشر عادة الأزمة المزمنة للبناء الوطني أو ما ينجم عنها من نزاعات في البلدان المجاورة، وتثير نزاعات إقليمية وعدم استقرار. كما تنزع الحروب الأهلية، بسبب علاقات الهوية عبر الحدود وبسبب التنافس بين الأنظمة، إلى استدعاء التدخّل الأجنبي. أمّا تدخّل بعض بلدان المنطقة الواحد في نزاعات الآخر، فأمرٌ منتظم؛ فالسودان دعم حركات التحرر الإريترية والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وجبهة تحرير إريتريا، ودَعَمَ أيضًا

الجبهةَ الشـعبيةَ لتحرير تقراي ضد نظام منغسـتو هيلامريام في إثيوبيا. في حين دعمت إثيوبيا بدورها الحركة الشـعبية لتحرير السـودان ضد الأنظمة السـودانية المتعاقبـة. ودعمت أوغنـدا الحركة الشـعبية لتحرير السـودان فبادلها السـودان بالمثل عندما دعم جيش الرب للمقاومة (LRA)[31] ومجموعات متمرّدة أخرى. ودعم السـودان الجهاد الإسـلامي الإريتري في عامي 1993 و 1994، وبادلته إريتريا بالمثل بدعمها المجموعات السـودانية المعارضـة مثل التحالف الوطني الديمقراطي[32]. ويُقال إن إريتريا تدعم حاليًا الجماعات الإثيوبية المتمرّدة ضدّ النظام الإثيوبي، في حين يـردّ النظام الإثيوبي بدعم بعـض جماعات المعارضة الإريترية، بما في ذلك التحالف الديمقراطي الإريتري وجماعات أخرى أصغر، مثل المنظمة الديمقراطية لعفر البحر الأحمر (RSADO).

- النزاعـات بين الجماعـات: تميل الحـروب الأهلية والنزاعـات القائمة على الهوية داخل الدولة إلى الانتشار، متحولةً إلى نزاعات بين الإثنيات، ويعود ذلـك في جزء منه إلى أن الـدول تعمل على تعبئة جماعـات معيّنة كي تدعمها، إضافة إلـى كونها غالبًا مـا تتماهى مع جماعـات إثنية معيّنة. وبغـضّ النظر عن الأسـباب، فإن ثمّة خطـرًا من أن يؤدّي ذلـك إلى نزاعات خطِـرة بين الإثنيات، بـل قد يتسـبّب بالإبادة فـي بعض الأحيـان. والعنف الـذي اندلع فـي كينيا بعد الانتخابات كان بمنزلة تحذير.

- التدخّـل الخارجـي: إن القرن الأفريقـي منطقة اسـتراتيجية، وهي محلّ تنافس جيو - سياسـي عالمـي، إذ تتصارع قـوى مختلفة لإدخال هـذه المنطقة في مجال نفوذها. وتوفّر النزاعات الداخليـة القائمة على الهوية للقوى الأجنبية فرصـةً سـانحة للتدخّل دعمًـا لهذا الطـرف أو ذاك، بهـدف التحكّم فـي قيمتها الاسـتراتيجية. وعلى سـبيل المثال، حوّلت الحرب الأهليـة الصومالية جيبوتي إلى مركز تجمّع للقوات العسكرية الأجنبية.

---

(31) جيش الرب للمقاومة جماعة متمرّدة ثانوية أسـست في عام 1987، ونشـطت على أطراف أوغندا (التحرير).

(32) Gaim Kibreab, «Eritrean-Sudanese Relations in Historical Perspective,» in: Richard Reid, ed., *Eritrea's External Relations: Understanding its Regional Role and Foreign Policy* (London: Chatham House, 2009).

- الأزمـة الاقتصاديـة المتواصلـة والفقـر: تعـوّق أزمـة البنـاء الوطنـي والنزاعات المتواصلة تنمية المنطقة اقتصاديًـا. والقرن الأفريقي من أفقر مناطق العالم، وهو أيضًا منطقة تعاني نقصًا غذائيًا مزمنًا ومجاعات مدمّرة متكرّرة. كما أنـه غارق في قَـذْرٍ من التدهور البيئـي يُنْذر بالخطر. ومواجهة هذه المشـكلات مهمّـة عسـيرة، في حيـن لا تتـرك أزمـة البنـاء الوطنـي والنزاعـات المقترنة بها للمنطقة سوى فرصة ضئيلة للتغلّب على هذه التحديات الصعبة.

- اسـتحالة بناء الحكومة الديمقراطية: سبقت الإشـارة إلى أن تغيير البنى الاقتصادية الاجتماعية المثيـرة للنزاع يتطلب نظام حوكمـة ديمقراطيًا يتيح حلّ النزاعات عبر الحـوار بين جماعات الهويـة المختلفة. وعلـى الأرجح ألّا يقوم مثل هذا النظام الديمقراطي في ظلّ النزاعات. هكذا تبدو بلدان المنطقة أسـيرة حلقـة مفرغة؛ إذ إنهـا تحتاج إلى الأنظمـة الديمقراطية للتغلب علـى أزمة البناء الوطني والنزاعات المقترنة بها. والمؤسـف، أن الأزمات والنزاعات تجعل من الصعب تحقيق التحول الديمقراطي. ولعلّه يمكن كسر هذه الحلقة بواسطة قادة ينعمون بنَظَرٍ ثاقب، وهؤلاء هم من تفتقر إليهم المنطقة بأشد ما يكون.

المراجع

Books

Ballentine, Karen and Jake Sherman (eds.). *The Political Economy of Armed Conflict: Beyond Greed and Grievance*. Boulder, Co.: Lynne Rienner Publishers, 2003.

Geertz, Clifford. *Old Societies and New States; the Quest for Modernity in Asia and Africa*. [New York]: Free Press of Glencoe; London: Collier-Macmillan, [1963].

Gurr, Ted Robert. *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts*. With Contributions by Barbara Harff, Monty G. Marshall and James R. Scarritt. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1993.

Hassan, Salah M. and Carina E. Ray (eds.). *Darfur and the Crisis of Governance in Sudan: A Critical Reader*. Ithaca: Cornell University Press; [Amsterdam]: Prince Claus Fund Library, 2009.

In Quest for a Culture of Peace in the IGAD Region. Nairobi: Heinrich Böll Foundation, Regional Office, East and Horn of Africa, 2006.

Mazrui, Ali A. *Soldiers and kinsmen in Uganda: The Making of a Military Ethnocracy*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1975. (Sage Series on Armed Forces and Society; v. 5)

Mutibwa, Phares Mukasa. *The Buganda Factor in Uganda Politics*. Kampala: Fountain Publishers, 2008.

Mwaûra, Cirû and Susanne Schmeidl (eds.). *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa*. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, Inc., 2002.

Nafziger, E. Wayne, Frances Stewart, and Raimo Väyrynen (eds.). *War, Hunger, and Displacement: The Origins of Humanitarian Emergencies*. 2 vols. Oxford; New York: Oxford University Press, 2000. (Queen Elizabeth House Series in Development Studies) Vol. 2: *Weak States and Vulnerable Economies: Humanitarian Emergencies in Developing Countries.*

Pankhurst, Richard. *Economic History of Ethiopia, 1800-1935*. Addis Ababa: Haile Sellassie I University Press, 1968.

Reid, Richard (ed.). *Eritrea's External Relations: Understanding its Regional Role and Foreign Policy*. London: Chatham House, 2009.

Periodicals

Gray, Robert F. «Sonjo Bride-Price and the Question of African «Wife Purchase».» *American Anthropologist* (New Series): vol. 62, no. 1, February 1960.

Martin, Denis-Constant. «The Choices of Identity.» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*: vol. 1, no. 1, 1995.

Oxford Development Studies: vol. 28, no. 3, 2000.

Quénivet, Noëlle. «The Report of the International Commission of Inquiry on Darfur: The Question of Genocide.» *Human Rights Review*: vol. 7, no. 4, July–September 2006.

Rex, John. «Ethnic Identity and the Nation State: The Political Sociology of Multicultural Societies.» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*: vol. 1, no. 1, 1995.

Documents

African Peer Review Mechanism (APRM). «Country Review Report of the Republic of Kenya.» (Working Document of the APRM, Midrand, May 2006).

——. «Country Review Report of the Republic of Uganda,» (Report; no. 7, Midrand, January 2009).

Ballentine, Karen and Heiko Nitzschke. «The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation,» (Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Stockholm, April 2005).

Cobham, Alex. «Causes of Conflict in Sudan: Testing the Black Book.» (Queen Elizabeth House Working Paper; no. 121, Oxford, UK, January 2005).

Collier, Paul and Anke Hoeffler. «Greed and Grievance in Civil War.» (Policy Research Working Paper; 2355, World Bank, Washington, DC, November 1999).

Wulf, Herbert and Tobias Debiel. «Conflict Early Warning and Response Mechanisms: Tools for Enhancing the Effectiveness of Regional Organisations?: A Comparative Study of the AU, ECOWAS, IGAD, ASEAN/ARF and PIF.» (Crisis States Research Centre Working Paper; series 2, no. 49, Crisis States Research Centre, London School of Economics and Political Science, London, 2009).

الفصل الثالث عشر

تأثير قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في القرن الأفريقي

عدلان الحردلو

مقدّمة

ليس بين الدارسين اتفاق على تعريف منطقة القرن الأفريقي؛ هناك من ينظر إليها جغرافيًا ويحصرها في دول أربع: إثيوبيا والصومال وإريتريا وجيبوتي، ومنهم من يوسّع رقعتَها فيضم إليها السودان وكينيا. أمّا بعض الأدبيات الأميركية، فتضيف إليها تنزانيا ورواندا وبوروندي تحت مسمى «القرن الأفريقي الكبير»[1]. ولعل ما يُفسّر تعدد التعريفات هو أن للمنطقة دلالات سياسية تتعدى الجغرافيا التي تمتد مساحتها على ساحل المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، وتحتل مكانة عالمية مهمة لدى الدول الكبرى المتنافسة عليها لاعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية تتميز بها المنطقة التي تشمل مساحة واسعة من الأرض والبحار والممرات المائية،

(1) محمد الزين النور، «التحولات السياسية في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن القومي السوداني، 1991 - 2002،» (بحث غير منشور لنيل درجة بكالوريوس الشرف، جامعة الخرطوم، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، 2008)، ص 33.

وتُسيطر على باب المندب، وتُمثّل المدخل الوحيد لأفريقيا من جهة الشرق.

على الرغم من الجوار الأفريقي بين دول المنطقة وتداخل شعوبها والتفاعل التاريخي الحضاري بينها، فإنها كلها تعاني توترات سياسية وأمنية وإثنية وقبلية غالبًا ما تكون سببًا في حدوث نزاعات حدودية. فهناك نزاعات إثيوبية - صومالية، وصومالية - كينية، وإثيوبية - إريترية، وسودانية - إثيوبية، وجيبوتية - صومالية، وإريترية - جيبوتية، وجيبوتية - إثيوبية، تتمحور كلها حول الحدود والإثنيات والقبائل والأرض. هذا إضافة إلى متغيّرات النظام الدولي والتدخّل من جانب الدول الكبرى في الشؤون الإقليمية. وعلى الرغم من ذلك، ليس غريبًا أن نجد أنه في حالات بعينها تتحوّل النزاعات والتوترات إلى صداقة ومحفّزات لحسن العلاقات، لكنها لا تلبث أن تتحوّل إلى أداة ضاغطة قادرة على التهديد في لحظات العداوة.

هذه الأوضاع تجعل منطقة القرن الأفريقي كلًّا مركّبًا ومعقّدًا من الأمن الإقليمي الذي تنعكس فيه عادة قضايا أي دولة على الكل؛ ذلك لأن النزاعات المختلفة تتشابك وتغذّي بعضها بعضًا، وتنتج من مواقف معيّنة للسياسات الخارجية التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات بينها[2]. لذلك، نجد أن سياسات الجوار بينها تظل في تغيير دائم وتوازن هش.

معلوم أن علاقات العرب في منطقة القرن الأفريقي تجري داخل شبكة نُظُم من العلاقات الدولية المختلفة العاملة في المنطقة والشرق الأوسط، وهي تُعبّر عن مصالح متناقضة الأهداف مع الأهداف الغربية؛ إذ إن المنطقة هي مكان تنافس الدول الكبرى لأهميتها الاستراتيجية واعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، خصوصًا من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الذين يهدفون إلى عزل الدول الأفروعربية عن المنطقة، وحرمانها من أي نفوذ أو مبادرة لحل الصراعات الجارية في الإقليم كما يحدث في الصومال اليوم، وكما حدث في

---

(2) Sally Healy, *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and Peace Agreements Unravel: A Horn of Africa Group Report* (London: Royal Institute of International Affairs, 2008), p. 44.

الســودان خلال حربه مع جنوبه عندمـا أُجهضت المبادرة المصريـة - الليبية لحل النـزاع هنـاك[3]. ومن جهة أخـرى يحدث ذلك في شـكل مقاومة التيـار الإريتري العروبـي المتمثّـل فـي جبهـة التحريـر الإريتريـة، مـن جانـب إثيوبيـا والولايات المتحدة، والتمكين للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ذات التوجه غير العربي.

مـن هـذه الخلفيـة، وإدراكًا للتغييـرات السياسـية المهمة التـي حدثت في المنطقة منذ مطلع تسـعينيات القـرن الماضي، متمثّلة في تغيير النظام السياسـي في إثيوبيا في أعقاب سـقوط منغستو هيلامريام، واسـتقلال إريتريا وما تلاه من حرب بينها وبيـن إثيوبيا، وانهيار دولـة الصومال، وقيام دولة جنوب السـودان، وما نتج من ذلك كله من تشـكيل جديد لبعـض دول المنطقة - انطلاقًا من هذه الحوادث جميعًا، يهدف هذا البحث إلى استكشـاف تأثيـرات قيام دولة جنوب السـودان في التوازن الاسـتراتيجي في منطقـة القرن الأفريقـي الأخرى ومآلاته على السـودان نفسه، وعلى دول القرن الأفريقي، وما تعنيه هذه التطورات للأمة العربية وعلاقاتها بالقرن الأفريقي.

تشـمل الدراسـة مباحث أربعة رئيسـة، يطرح المبحث الأول السـؤال: هل كان انفصال الجنـوب حتميًا؟ وتحاول الدراسـة الإجابة عنه مـن خلال ما ورد في اتفاق السـلام الشـامل، وما صاحـب ظروف تطبيق بنوده وسـلوك شـريكي الحكم - المؤتمر الوطني والحركة الشـعبية لتحرير السودان، والتزامهما الوفاء لنص الاتفـاق وروحه مـن عدمه، وهو مـا دفع بنتيجـة اسـتفتاء الجنوبيين على الانفصال إلى نسبة تزيد على 98 في المئة.

يناقش المبحـث الثاني التحديات التـي تُواجه دولة الشـمال على مختلف الصعـد الاقتصاديـة والاجتماعية والأمنيـة، وتداعيات ذلك علـى مكوّناتها بعد قيـام الدولـة الجديـدة. أمّـا المبحـث الثالـث، فيتناول صُلـب القضيـة - أي - تأثيرات قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في القرن الأفريقي،

(3) هي المبادرة التي أطلقتها مصر وليبيا لحل أزمة السودان ولم تتضمن حق تقرير المصير الذي وافقت عليه القوى السياسية، لذلك رُفضت.

وتأثيراته في السودان والأمن القومي العربي، سواء بتأثيرات المنطقة الذاتية، أو عبر العلاقات الإقليمية والدولية. ويختم المبحث الرابع والأخير البحث بما يجب على السودان فعله، في واقع استراتيجي جديد متصور، كي يحفاظ على وحدته وأمنه ودوره المرجوّ تجاه خدمة العلاقات بين العرب ودول منطقة القرن الأفريقي لمصلحة الأمن القومي العربي.

هنا يجدر بنا التنويه إلى أن ما سيرد في المبحث الثالث من تحليلات وأفكار هو في الواقع أشبه بتحليل لسيناريوات محتملة تتعامل مع الحقائق كما يفعل التحليل الأكاديمي، لكنها تُركّز على المجهول، أي العوامل التي ليس بالمقدور التنبؤ بعواقبها بصورة واقعية، ذلك لأن تحليل السيناريوات الناتجة يمثّل فقط جزءًا من الناتج الكلي في خضم واسع ممّا يحدث في الواقع؛ إذ إن توليد السيناريوات يحتاج إلى مؤشرات تساعد في فهم ظروف الحوادث ومساراتها، لأن من الصعب تقويم الحوادث ومساراتها في ظروف غياب مسبق لقائمة من المؤشرات التي تجب مراقبتها[4].

كما ننوّه بأن موضوع هذا البحث جديد، فعند كتابته لم يكن قد مرّ على قيام دولة الجنوب سوى أربعة أشهر، ولهذا السبب شحّت المادة العلمية المنشورة عنه. لذا، لم يكن هنالك من بد سوى الاعتماد على ما نُشِر في الصحف السودانية من مقالات، وما جاء في بعض الندوات من آراء ومن أوراق وأبحاث غير منشورة، وما عنّ لي من تحليلات شخصية وإن لم يخلُ البحث من بعض المصادر الأوّلية والثانوية.

أولًا: هل كان انفصال الجنوب حتميًا؟

نُجيب بلا ونعم، من دون أن نناقض أنفسنا!! السودان من المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومشارك كاسب من قرار المنظمة في عام 1964 القاضي بوحدة الدول الأفريقية بحدودها الموروثة عن المستعمر. وكانت

(4) Alan Schwartz, «Scenarios for Sudan: Avoiding Political Violence Through 2011,» (Special Report; no. 228, United States Institute of Peace, Washington, DC, August 2009), p. 2.

وحدتـه مُجذّرة فـي التاريـخ، بغضّ النظـر عن كيـف مورسـت، أو كيف حكم بعضهم علـى طبيعتهـا ومحتواها. وجنـوب السـودان يمثّل جزءًا مـن مكوّنات الأمـة السـودانية، سـاهم أبنـاؤه فـي بنـاء السـودان وهويتـه، وإن ظلّـت هويته ووحدتـه تحديًا دائمًـا ونتيجة تجـارب مسـتمرة وتضحيات جمّـة، ومواجهات بيـن منظورين متناقضين؛ إذ نظـر أحدهما إلى الوحدة باعتبارهـا توحيدًا لجميع القوميـات والإثنيات والأقاليم فـي دولة واحدة كاملة التجانـس، بينما نظر إليها المنظور الآخـر باعتبارها تمثّل خيطًـا يربط بين القوميـات والإثنيات والثقافات كافـة في دولـة قوميـة واحدة علـى قاعـدة المواطَنة، تـاركًا البـاب مفتوحًا لأيٍّ من القوميـات والإثنيـات أن تحتفظ، أو لا تحتفـظ بهويتها في إطـار حق تقرير المصيـر الذاتي[5]. وهذا هو الخيار الذي تبنّاه اتفاق السـلام الشـامل الذي عقد في نيفاشـا - كينيا - في كانون الثاني/ يناير 2005 بين حكومة السودان، ممثَّلة بحزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان.

رافق الاتفاقَ مشروعٌ لنظام الحكم هدف أساسًـا إلى مخاطبة مطالب أهل الجنوب علـى كلٍّ من المسـتوى السياسـي والاقتصـادي والثقافـي. كما هدف المشروع إلى إعادة النظر في قواعد السلطة والثروة، بل في طبيعة الدولة نفسها. هكـذا أوقف الاتفاق الحرب، ووضع الأسـاس للممارسـة الديمقراطية، ونادى بحكومـة وحدة وطنية، كما وضع الأسـاس للامركزية حقيقيـة ارتضتها الأقاليم المتضررة مـن المركزيـة الظالمة، وأعطاها سـلطات لم تكن تمتلكهـا من قبل، ونادى بنظـام قضائي مسـتقل. وحـدّد الاتفاق فترة مدتها سـت سـنوات يحكم خلالها السـودان باعتباره دولة واحدة بنظامين إسلامي في الشمال وعلماني في الجنـوب - على أن يُسـتفتى مواطنو جنوب السـودان في نهاية الفتـرة الانتقالية ليقرروا مصيرهم إمّا وحدة مع الشـمال وإمّا انفصالًا يؤسس لدولة جنوبية ذات سيادة[6].

---

(5) عدلان الحردلو، «نظام الحكم في شمال السـودان خلال الفترة الانتقالية،» في: شمس الدين ضو البيت، محرر، بروتوكولات نيفاشـا ومسـتقبل السـلام فـي السـودان (الخرطوم: مؤسسـة فريدريش آيبرت، مكتب السودان، 2006).

(6) «The Comprehensive Peace Agreement,» (Nairobi, Kenya, 9 January 2005).

بهذه المبادئ والترتيبات أعطى الاتفاق السـودانيين، شـماليين وجنوبيين، الفرصة الأخيـرة للإجابة عن السـؤال الرئيس الذي ظل على الطاولة السياسـية السـودانية منذ عام 1947، وهو: هل تكون رغبـة مواطني الجنوب هي أن يبقوا في سـودان موحد أم في دولة مسـتقلة خاصة بهم[7]؟ ومن هنا يجدر التأكيد أن جوهر ما هدف إليه اتفاق السـلام هو السـلام المُسـتدام بين الشـمال والجنوب من خلال اسـتفتاء حر ونزيه وشفاف، بغضّ النظر عن نتائجه، وأن الفلسفة التي قامت عليها فكـرة الوحدة الجاذبة للسـودانيين الجنوبيين لم تكـن تعني تحقيق مستوى من التقدم المادي لجنوب السودان فحسب، على الرغم من أهمية ذلك، بل إن الأهم كان الجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية والبيئية والنفسية التي تؤمّن الأرضية لحل النزاعات في المسـتقبل. بهذا الفهم الشـامل لما هدف إليه الاتفـاق كان يمكن التطبيق السـليم للاتفـاق أن يكون مدخلًا سـليمًا لحل أزمة السـودان المركّبة بمفهومها الشامل. إلّا أن الخلافات السياسـية والأيديولوجية بين شريكي السلطة - المؤتمر الوطني والحركة الشعبية - وقفت دون أي وفاق على القضايا الكبرى المختلف عليها بينهما. كما أن المؤسسات التي كان عليها تطبيق الاتفاق ومراقبة سـيره لم تنشـط إلّا في الحالات والإجراءات التي تخدم مصلحـة خاصة بأحد الطرفيـن أو بكليهما. بل إن بعض هذه المؤسسـات لم يرَ النور أصلًا، أو قام وأصابه النسيان! وتخندق المؤتمر الوطني في مواجهة شعار «السـودان الجديد» الـذي طرحته الحركة الشـعبية؛ إذ قدّر أنه شـعار يهدف إلى سودان جديد يقوم على أنقاض السـودان القديم، ويُحوّل هوية السودان العربية الإسـلامية إلى هوية أفريقية. لذلك تصرّف وكأن شـيئًا لم يكـن على الرغم ممّا جاء في الاتفـاق، فرفض إلغاء أو تعديـل القوانين القائمة التـي تخالف الاتفاق والدسـتور الانتقالي، وقفـل الباب أمـام أي خطوة نحـو التحـول الديمقراطي، وأمّن احتكاره لسـنوات الفترة الانتقاليـة كلها، وهو ما أهّله للفـوز بالانتخابات العامة التي جرت في نيسـان/ أبريل 2010[8]. ولم تكن الحركة الشعبية مختلفة

---

(7) العبيـد مروح، «الإطـار الموضوعي للخطاب الإعلامي لقضية الوحدة الوطنيـة،» الأحداث، 2010/7/28.

(8) قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسـة، وشـابها قصور في عـدم مواكبتها للقواعـد المعمول بها دوليًا في الانتخابات الديمقراطية.

على هذه الجبهة عن شريكها وخصمها في الوقت نفسه! فانكفأت على الجنوب لتؤمّن سلطتها عليه. وفي النهاية لم يتطرق أي منهما خلال الأربع سنوات الأولى من الفترة الانتقالية إلى الوحدة، جاذبة أو غير جاذبة، إلّا بعد الانتخابات عندما ضمن كل منهما سيطرته على السلطة في إقليمه.

إن الخلل الذي صاحب تنفيذ الاتفاق والفشل في استصحاب روحه هما اللذان أدّيا إلى انهيار علاقة الشريكين وتصعيد دعاوى الانفصال، فأصبح المؤتمر الوطني يتحدث منفردًا عن الوحدة من دون أن يدفع استحقاقاتها، والحركة الشعبية منغلقة على جنوبها، قاطعة الشك باليقين من أن وحدة السودان أصبحت من الماضي، مُعلّلة ذلك بإصرار المؤتمر الوطني على نظام حكم ديني غير ديمقراطي لا يضمن أدنى حقوق المواطَنة، ليس لغير المسلمين فحسب، بل للمسلمين أنفسهم الذين لا يُشاركونه رؤاه[9]. هكذا بدت سنوات الفترة الانتقالية وكأنها استراحة محاربين انشغل فيها الشريكان عن تمتين الوحدة إلى تمتين النفوذ والثروة والسلاح، استعدادًا لجولة قادمة من الحرب إذا دعت الحال.

إن هذه الأوضاع والسلوكيات هي التي تدفعنا إلى القول إن انفصال الجنوب لم يكن حتميًا! لكن كان هناك من جانب آخر عوامل عدة عملت على ترجيح حتمية الانفصال. أول هذه العوامل وأهمها فشل النخب السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال في بناء هياكل للحكم تعكس الطبيعة الحقيقة للثقافات السائدة في الذاكرة الجمعية لأهل السودان والاختلافات بين شمال السودان وجنوبه. إن عجز الصفوة التي حكمت السودان منذ الاستقلال في عام 1956 عن حل عقدة هذه الخلافات، وفشلها في إدارة التنوّع القائم في المجتمع السوداني هما اللذان أدّيا إلى اشتداد حدة الصراعات على مختلف الصعد لأكثر من خمسين عامًا، وأدّيا إلى القتل والمعاناة الإنسانية وعمّقا الكراهية وفرّقا بين المواطنين وأجبرا الملايين منهم على الهجرة والنزوح، محرومين من سبل العيش الكريم والكرامة الإنسانية والأمل.

---

(9) «بيان الحركة الشعبية لتحرير السودان،» أجراس الحرية، 19 - 22/ 8/ 2010.

عامل آخر ساهم في حتمية الانفصال هو الصورة المزدوجة للسودان باعتباره دولة على المستوى الإقليمي والدولي. الأولى صورته كجسد أفروعربي يمهّد الطريق لتعايش هاتين الهويتين في دولة واحدة، والثانية عدم قدرة الهويتين على العيش معًا في دولة واحدة(10). إلّا أن تماس العِرق والدِّين، مع مرور الزمن، منذ عهد جعفر النميري وقوانين أيلول/ سبتمبر (الشريعة)، ثم مجيء سلطة الجبهة القومية الإسلامية في عام 1989 - تحت مُسمّى ثورة الإنقاذ الوطني - منذ ذلك الوقت تعمّقت هذه الثنائية بدلًا من أن تزول في ظروف هيمنة الإسلام السياسي في الشمال ودلالات ذلك على المسيحيين وأصحاب الديانات التقليدية في الجنوب. هذان العاملان وعوامل أخرى هي التي أدّت إلى توسيع الهوّة بين الشمال والجنوب.

حقق اتفاق السلام الشامل كثيرًا من مطالب الجنوب في مجال السلطة والثروة والحقوق السياسية والقانونية، لكنه لم يحقق الإشباع العاطفي والنفسي والإحساس بالمساواة والاحترام؛ فهو لم يساعد أهل الجنوب في نسيان الحواجز النفسية العميقة التي خلّفتها الأعوام الطويلة من الحرب والإهمال والتهميش. ويبدو أن مُغريات السلطة لم تكن كافية لقبول الوحدة في مناخ انعدام الثقة المتبادلة بين شريكي الحكم. هذا إضافة إلى البحث عن الذات الجنوبية التي لم تكن ذاتًا واحدة؛ فالحركة الشعبية لتحرير السودان كان فيها تيارات انفصالية خلال تاريخها كله، وكذلك المؤتمر الوطني، وهو ما عنى أن الوحدة لم تكن في الصدور أصلًا، لكن قيادة جون قرنق ومواقفه منها بأي وسيلة جاءت هي التي وقفت دون المناداة بالانفصال(11). وبعد وفاته، تغلّب

(10) Ali Mozrui, «The Multiple Marginality of Sudan,» in: *Sudan in Africa: Studies Presented to the First International Conference Sponsored by the Sudan Research Unit, 7-12 February, 1968*, Edited with an Introd. by Yusuf Fadl Hasan, Sudanese Studies Library; 2 ([Khartoum]: Khartoum University Press, 1968), and Peter Woodward, «The Duality of Sudan Multiplied,» Paper Presented at: «Crossing Borders: Sudan in Regional Contexts,» (22nd Annual Meeting of Sudan Studies Association (SSA), 3rd International Conference of SSA and SSUK, Washington, DC, 31 July - 2 August 2003).

(11) مقابلة شخصية مع جون قرنق في مكتبه يعترف فيها بأن أغلبية الجنوبيين انفصاليون، فهو يقول إنه يجادلهم كي يحاربوا معه حتى حدود الجنوب، ثم يواصل هو مع الشماليين، أديس أبابا في آب/ أغسطس 1987.

القوميون في الحركة، واستطاعوا تجنيد العدد القليل من القادة الذين كانوا يرون رؤية جون قرنق في صفّهم. وبعد تردد طويل، جاهروا جميعًا بالرغبة في استقلال الجنوب بعد أن انشغلوا طويلًا بأمور الحكم، وانقلبوا على ما وافقت عليه الحركة في اتفاق السلام - نظامين في دولة واحدة - الشريعة في الشمال والعلمانية في الجنوب. ثم جاءت [الحركة] في آخر اللحظات لتُعيد النظر في ما وافقت عليه، وتقول إنها لن تقبل العيش في دولة تحكمها الشريعة الإسلامية! أفلا يدلل هذا السلوك على أن الانفصال لم يكن قناعة عندها؟

في الوقت نفسه كان هناك كثيرون في الشمال يدعون إلى فصل الشمال عن الجنوب، ونشطوا في معارضة اتفاق السلام الشامل، واعتبروا أن الجنوب أخذ أكثر ممّا يستحق، وأسسوا لهم تنظيمًا باسم منبر السلام العادل رئسه أحد أقارب الرئيس البشير، وأصدروا صحيفة سمّوها **الانتباهة**، أخذت تصدر طوال الفترة الانتقالية وإلى اليوم، تحت علم المؤتمر الوطني وبصره! فلماذا سُمح بذلك إذا كانت الوحدة قناعة ثابتة لدى المؤتمر الوطني، وهو الذي كتم أنفاس جميع معارضيه!!

هناك أيضًا دور قامت به القوى الدولية، على رأسها الولايات المتحدة، في انقلاب الحركة على ما وافقت عليه في الاتفاق؛ فهي خلال أيام المبعوث الأول الأميركي إلى السودان دانفورت، كانت مع الوحدة، لكن بعد انفجار النفط يبدو أنها غيّرت سياستها! مع ذلك كله، لا نستطيع أن نقطع باليقين أن الانفصال كان حتميًا؛ إذ تعلّم السودانيون من التجارب أن الثابت في السياسة السودانية هو الذي لا يتوقعه الناس! ونقول أخيرًا إن هذه العوامل كلها التي ورد ذكرها ساهمت في أن يُدلي مواطنو الجنوب بأصواتهم في الاستفتاء الذي جرى في الأول من كانون الثاني/ يناير 2011 لمصلحة الانفصال وإعلان دولة الجنوب المستقلة في التاسع من كانون الثاني/ يناير من العام نفسه.

ثانيًا: تحديات تُواجه دولة السودان

يمثّل قيام دولة جنوب السودان حادثًا تاريخيًا مفصليًا يُنهي قرابة قرنين من الوحدة السياسية لبلد يُعد أكبر مساحة بين الدول العربية والأفريقية؛ إذ يُمثّل

تحديًا لا لدولتي الشمال والجنوب فحسب، وإنما للقارة بأجمعها وللحدود الموروثة لدولها.

بعد نصف قرن من الاستقلال يدخل السودان في أزمة عميقة ومعقدة وذات أبعاد مختلفة على الصعد كافة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبانفصال الجنوب، كان يفترض أن تكون دورة الصراع بين الشمال والجنوب التي بدأت في عام 1955 - قبل الاستقلال بعام واحد - قد انتهت، وأن مرحلة جديدة بدأت لتأسيس علاقات سلام دائم بين دولتين جارتين انقسمتا طوعًا، وتحرصان على التعاون المشترك بين الطرفين، وتسترشدان بالقيم والمصالح التي تربط بينهما، وتنظيم فرص الحوار بينهما بما يحقق المصلحة المشتركة[12].

إلّا أن ذلك لا يبدو واقعًا حتى هذه اللحظة لأسباب نوردها لاحقًا. وكان المأمول أن يتوافق السودانيون جميعهم على ذلك كله بحسب اتفاق نيفاشا، لكن هذا لم يحدث. وكان المأمول أيضًا أن تكون للوحدة أسبقية، وألّا تكون هموم الجنوب ومطالبه قضايا هامشية على أجندة التحالفات الشمالية الحاكمة كما كانت في الماضي منذ الاستقلال، حتى لا تفترق العناصر المكوّنة للإنسان السوداني ولا تطغى أي منهما على الأخرى في تعالٍ، كما حدث في الماضي. هذا كله لم يحدث، بل انشغل الحُكّام الممثّلون في طرفي الاتفاق، لست سنوات بالبنى الفوقية من دون النظر إلى جذور الأزمة والثقافة السائدة في الضمير الجمعي، وظل إدراكهم للوطن كما كان دائمًا إدراكًا مجزّءًا، بل إن كبار قادة المؤتمر الوطني استبشروا بالانفصال، واعتبروه دليلًا على ديمقراطية وسماحة السلطة الحاكمة واستدامة السلام باعتبار أن التنوّع العرقي والتعددية الإثنية واللغوية والثقافية لم يعودا قائمين في الشمال؛ إذ إن الجميع مسلمون، وجميعهم عرب بعد الانفصال! هذا في وقت فقد فيه السودان ثلث أرضه بما

---

(12) عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011)، ص 326.

عليهـا من مـوارد بشـرية (8 - 13 مليون نسـمة)[13]، وموارد طبيعيـة وثروات هائلـة وحيـاة بريـة ومواقع سـياحية جاذبـة. وتقلّص كذلـك عـدد دول جواره بخروج كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية، وبلغ ما فقده من حدود مع جيرانه السـابقين الذين كانت تربطهـم بـه علاقات اقتصادية ومنافع أخـرى ما يفوق الـ 8.600 كلم². وانعكست آثار الانفصال على حياة المواطنين في غلاء الأسعار وصعوبة المعيشة وانخفاض سعر الجنيه السوداني في مقابل العملات الصعبة. وفقد السـودان 30 في المئة من حصـة النفط التي كان يتلقاهـا قبل الانفصال، والتي كانت تشكل نسبة 60 في المئة من الميزانية العامة، وهو ما ينعكس على شـح النقد الأجنبي وتأثير ذلك في الاستثمار الأجنبي في ظروف اقتصاد عاجز وغير منتج.

يتمحور أحد التحديات الكبرى حول الحـدود مع دولة الجنوب باعتبارها أطـول الحدود بيـن دولتين في أفريقيـا، وما يترتـب عليها من مشـكلات تتعلق بقبائـل التماس والرعي عبر الحـدود ونزاعاتها، خصوصًـا أن الحدود أصبحت مصادر للثروة النفطيـة والزراعة ومرعى للثروة الحيوانية، فـإذا لم تمنع الحدود القديمـة بيـن الولايـات القبائل المجـاورة مـن التداخل فـي المرعـى والتجارة وغيرها، فإن الوضع بعد الانفصال سيكون أدعى إلى الاحـتكاك.

هناك أيضًا تجارة الحـدود وقضايا أبيي وكافياكنجـي[14]، والتأثير المتبادل بين الجنوب والشـمال في ولايات التماس. وأهم من ذلك هـو القضايا الواردة في قانون الاسـتفتاء، التي كان يجب بتّها قبل الاسـتفتاء، لكنها ظلت عالقة بعد الانفصال تنتظر الحل. من تلك القضايا الجنسية والأمن القومي والاستخبارات والأصـول والديـون وحقوق النفـط - بيئته وإنتاجـه وتصديره، وكذلـك العملة حتى وقت قريب.

---

(13) تقـدّر حكومـة السـودان تعداد الجنـوب بثمانية ملايين نسـمة، بينمـا يقدره الجنـوب بثلاثة عشـر مليونًا، بينما يُقدَّر سكان السـودان الموحد بـ 42 مليون نسمة، وبحسابات الانفصال سيهبط سكان السودان إلى 34 مليونًا أو إلى 29 مليونًا.

(14) منطقتان تتنازعهما الدولتان.

وممّا يزيد الأمر تعقيدًا هو انفجار الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهما الولايتان اللتان خصّهما اتفاق السلام الشامل ببروتوكولين منفصلين، وبما يُعرف بالمشورة الشعبية؛ إذ قبل أن تُستَكمَل هذه المشورة، وقبل أن يستيقظ السودانيون الشماليون من صدمة انفصال الجنوب، اندلعت الحرب في الولايتين بين الجيش السوداني والحركة الشعبية - قطاع الشمال، وما زالت رحاها تدور حتى كتابة هذا البحث.

ثالثًا: الانفصال وملامح التوازن الاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي

إن قيام دولة جنوب السودان سيؤدي على الأرجح إلى توازنات استراتيجية في المنطقة، إلّا أنها قد تستغرق زمنًا يطول أو يقصر قبل أن تتضح معالمها على الصعد كافة. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل العلاقات بين السودان ودولة الجنوب أولًا، وبينهما ودول القرن الأفريقي ثانيًا، كل على حدة، في محاولة للكشف عن التغييرات الاستراتيجية الجارية، وما قد يُحيق بأمن السودان ووحدته واستقراره، وكذلك بالأمن القومي العربي نتيجة انفصال الجنوب.

رأينا في ما تقدّم التغيير الكبير الذي حدث في جغرافية السودان بسبب تقلّص مساحته وحدوده وديموغرافيته، وما خسره من ثروات مادية وبشرية نتيجة ذلك، وهو ما أدى إلى ضعف قوّته الذاتية في محيط دول منطقة القرن الأفريقي بعد أن كانت هذه الدول تمثّل موقعًا متميزًا في العلاقات السودانية، وتتطلع إليه بحكم الروابط الثقافية وغيرها من المنافع المتبادلة. وبما أن الاستراتيجيا في معناها العام تعني فن استخدام القوة والتخطيط العام لتحقيق المصالح بالطرق المختلفة[15]، فإن قوة السودان بعد انفصال الجنوب، على الأقل في الوقت الحاضر، لن تمكّنه من القيام بما يلزم من التخطيط لتحقيق مصالحه الحيوية!

---

(15) عاطف علبي، «المدن - العواصم في الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا للإمبراطورية الإسلامية،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31 (صيف 2011)، ص 64 - 66.

في الجانب الآخر نجد أن دولة الجنوب، على الرغم من صغر حجمها ومن حداثتها، تتمتع بموقع جغرافي في منطقة مهمة في حساب المصالح والاستراتيجيات الدولية والقوى الباحثة عن موطئ قدم في هذه المنطقة الاستراتيجية من القارة الأفريقية، ولا سيما الولايات المتحدة، عرّابة الانفصال أصلًا. وبحكم التحديات التي تُواجهها داخليًا في صورة عدم الاستقرار وعجزها عن السيطرة على مناطق الجنوب كلها، لن يكون لها مخرج إلّا أن تسعى إلى حليف استراتيجي دولي هو الولايات المتحدة التي أظهرت انحيازًا واضحًا إلى الجنوب بعد اكتشاف النفط في الإقليم. كما أنه ليس بعيدًا أن يستدعي الوضع إقامة تحالف إقليمي يشمل كينيا وأوغندا وتنزانيا لحماية أمنها وإيجاد مخرج لدولة الجنوب إلى البحر وتمديد خطوط نفطها إلى مومباسا على الساحل الشرقي، وبذا تحرم السودان فوائد نقل النفط وتكريره وتصديره من ميناء بورتسودان كما يجري حاليًا، بل ربما يتطور الحلف هذا إلى جماعة أمنية بترتيبات أميركية، ويكون مستضافًا في جوبا عاصمة الدولة الجنوبية!

من جهة أخرى تجاور الجنوب ست دول هي أفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية وكينيا وإثيوبيا وأوغندا والسودان. ومن شأن هذه الجيرة أن تجعلها منافسة في التوازنات الإقليمية وتُحافظ على مصالحها التجارية مع هذه الدول.

«إن انفصال السودان إلى دولتين، إحداهما مولودة جديدة بمشكلاتها المُعقّدة قبليًا وأمنيًا، والأخرى بسبب أزماتها التاريخية المتأصلة التي أفضت إلى الأزمة في المقام الأول، سيجعل كلًّا منهما يُلقي بأزمته [كذا] على الأخرى، ويعمل على تغذية الصراع كل داخل حدود الآخر»[16]. وهذا ما نُشاهده حاليًا، إذ يدعم الشمال الميليشيات القبلية في الجنوب، والجنوب يدعم الصراع في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، بدليل الشكوى المقدمة من كلٍ منهما على الآخر لدى الأمم المتحدة.

---

(16) محجوب محمد صالح، «الشمال والجنوب وانعدام الرؤية الشاملة،» الأيام، 15/8/2011.

نتج من ذلك كله أن حدود السودان من ليبيا، مرورًا بتشاد وأفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان وإثيوبيا، أصبحت تشتعل حربًا بين حكومة السودان والحركات المسلحة الدارفورية والحركة الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، أو ما عُرِف بالجنوب الجديد. وليس بعيدًا أن تقود الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى تقوية موقف حكومة الجنوب التفاوضي بشأن القضايا الكبيرة العالقة التي ورد ذكرها آنفًا، أو تمتد جرثومة الانفصال إلى هاتين المنطقتين.

1 - إثيوبيا

بتقليص حجم السودان القومي تتضاءل قوته المعنوية نتيجة انفصال الجنوب؛ إذ من شأن ذلك تغيير موازين القوى لمصلحة إثيوبيا التي أصبحت القوة الأكبر في منطقة القرن الأفريقي، لجهة عدد سكانها الذين يفوقون السبعين مليون نسمة، كما بحكم أهمية الهضبة الإثيوبية التي تمد نهر النيل بـ 85 في المئة من مورده السنوي[17]. وهي تقاسمت حدود السودان مع دولة الجنوب، وتنشط معها حاليًا في علاقات استثمارية في مختلف المجالات. فاذا استطاعت أن تُحسّن اقتصادها الضعيف، وأن تُقلل من الفقر الذي يعانيه معظم سكانها، وأن تُحافظ على ديمقراطيتها الوليدة وتستوعب المعارضة، خصوصًا في جنوبها، سيكون تأثيرها في جيرانها كبيرًا.

تقف إثيوبيا اليوم على رأس دول حوض النيل ومشكلاتها مع مصر والسودان حول تقاسم المياه، إذ لا تعترف هذه الدول بالاتفاقات التي لم تكن مشاركة فيها، أكانت الاتفاقات التي عُقِدَت تحت سلطة الاستعمار البريطاني للسودان، أم تلك التي وُقِّعت بعد استقلال السودان - تحديدًا اتفاق 1959 بين مصر والسودان - الأمر الذي يُقلق مصر التي تعتمد في حياتها كليًا على مياه

---

(17) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات استراتيجية؛ 31 (أبوظبي: مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص 23.

النيل وتحرص على الاحتفاظ بما عندها من نصيب أقرّته الاتفاقات السابقة، إن لم تطمع بالزيادة.

كما أن إثيوبيا تحتفظ بقوات عسكرية قوامها 4200 فرد في منطقة أبيي المُتنازع فيها بين السودان ودولة الجنوب، وذلك بتكليف دولي لحفظ السلام في المنطقة. كما لا ننسى موقفها العدائي تجاه الصومال قبل تدخّلها في الحرب وبعده بإيعاز من الولايات المتحدة الأميركية، والتهديد بدخولها مجددًا في صف أوغندا وبوروندي في الصومال.

من جانب آخر تقف إثيوبيا على رأس الحزام الأمني الممتد جنوب الشرق الأوسط على الساحل الأفريقي. ومن هذا الموقع، والزيارة التي قام بها رئيس وزراء إثيوبيا في أيلول/ سبتمبر 2011، يُنبّه المحلل السياسي ومدير مركز الدراسات العربية والأفريقية في القاهرة، حلمي الشعراوي، الدبلوماسية المصرية والعربية إلى الطموح الظاهر من إثيوبيا لجعل العلاقة مع مصر علاقة استراتيجية تذهب بها إلى منافسة وضع مصر في أفريقيا والشرق الأوسط، وإلى أن الزيارة التي وصفها بـ «الناعمة» ليست زيارة لحل قضايا المياه، بل يجب النظر إليها من حيث إن إثيوبيا شريكة في المخططات الشرق الأوسطية، وأن في غياب مصر والسودان يمكن أن تقود إثيوبيا المنطقة في حوض النيل والقرن الأفريقي معًا[18].

قبل انفصال الجنوب، كان لإثيوبيا تأثير في صنع السلام في السودان، إذ كانت تمسك بخيوط عدة في العملية السلمية الداخلية بدءًا من احتضانها الشريكين – المؤتمر الوطني والحركة الشعبية – واليوم أصبحت شريكًا رئيسًا في حل النزاع بين حكومة السودان والحركة الشعبية في قطاع الشمال – في أعقاب حوادث الحرب في ولاية النيل الأزرق الشمالية. وبما أن حكومة السودان ترفض أي مبادرة خارجية في حربها في النيل

(18) حلمي الشعراوي، «إثيوبيا في قلب الشرق الأوسط،» الأحداث، 28/ 9/ 2011.

الأزرق وجنوب كردفان مع الحركة - قطاع الشمال - فإنها تتغاضى عن دور إثيوبيا وتعتبره جهدًا سودانيًا برعاية إثيوبية لا وساطة خارجية!

2 - إريتريا

إذا كان بين إثيوبيا والحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات تاريخية ظلت خجولة بعد اتفاق السلام الشامل، فإنه كان بين إريتريا وجبهة الشرق علاقات قوية وحميمة شكّلت عاملًا أساسًا في الوصول إلى اتفاق سلام شرق السودان في عام 2006. وقد ظلت حكومة السودان تتعامل مع الدولتين - إثيوبيا وإريتريا - بتوازن تام كي لا يخل بهذا التوازن تجاهلُ أيٍّ منهما.

وإذا كانت إثيوبيا قد اقتسمت حدود السودان مع دولة الجنوب، وأصبح لها ميزة في الضغط على السودان بورقة الجنوب في مقابل علاقات السودان بإريتريا، فإن إريتريا تمتلك ورقة جبهة الشرق التي يُمكن أن تضغط بها على السودان. ولعل إثيوبيا ما زالت تذكر أن السودان السلف كان المسؤول عن انشطار إريتريا!!

كان المأمول عند العرب أن تخدم إريتريا المستقلة استراتيجية الأمن القومي العربي؛ إذ علّقوا الآمال على العلاقات والمصالح المشتركة التي تربط الشعب الإريتري بالأمة العربية. فالسودان الذي يجاورها كان يشكّل العمق الاستراتيجي للثورة الإريترية في الماضي بحكم الروابط التاريخية والثقافية، «حتى أصبح الهمُّ الإريتري همًا سودانيًا»[19]. إلّا أنها ظلت تعاني خلافات بين فصائل الشعب الإريتري، خصوصًا بين جبهة التحرير الإريترية والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، إضافة إلى التداخل القبلي بينها وبين إثيوبيا والسودان وجيبوتي الذي لا فكاك من التعامل معه بموضوعية حتى لا يصبح عاملًا من عوامل النزاع بينها وهذه الدول، لأن عدم الاستقرار في المنطقة يجعل دول القرن أكثر

---

(19) الأمين عبد الرازق آدم، «دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر (1991 - 2000)،» بحث غير منشور لنيل دبلوم عالي، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2011).

استعدادًا للتعامل مع الأطراف المعادية للعرب[20]. فإريتريا دولة غير موثوق بها، وقد تكون هي الأقرب إلى مثل هذا السلوك، وذلك لحاجتها إلى الدعم المالي والقروض والمساعدات من إسرائيل والولايات المتحدة.

في إطار التسابق الإقليمي مع غريمتها إثيوبيا على القيام بالدور المؤثر، دخلت المسرح وبعثت بوزير خارجيتها إلى الخرطوم في الأسبوع الأول من اندلاع الحرب في النيل الأزرق، مستبقة بذلك إثيوبيا لتشارك في تهدئة الأوضاع في المنطقة.

3 - كينيا

ذهبت كينيا في انفصال الجنوب بمثلث أليمي الذي كانت تحتله منذ أيام الاستعمار البريطاني، الأمر الذي سيُبطِل أي دعوى للسودان بأحقيته به بعد أن فقد الحدود بين البلدين. كينيا تحتل أيضًا إقليم الحدود الشمالية الصومالي (NFD)، وتقف على مسافة واحدة مع إثيوبيا ضد الصومال. وتعوّل عليها الولايات المتحدة في محاربة الأنظمة السياسية المجاورة لها والمعادية للسياسات الغربية، والسياسات الأميركية بوجه خاص.

للحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات تاريخية خاصة بدولة كينيا التي استضافتها ودعمتها خلال سنوات الحرب الأهلية في السودان، وهي التي تولّت قيادة مساعي السلام من خلال رئاستها منظمة «إيغاد» التي توّجت مساعيها بمشاركة من عُرفوا بأصدقاء «إيغاد» - الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى - في كانون الثاني/ يناير 2005 بعقد اتفاق السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في العاصمة الكينية نيروبي. وقبل الانفصال، كانت كينيا تحلم بالاستفادة من جنوب السودان اقتصاديًا.

منذ قيام دولة الجنوب بدأت تخطط لمشاريع كبرى محورها جنوب السودان، إلّا أنها تخدم عددًا من دول القرن الأفريقي هي كينيا وأوغندا وإثيوبيا.

---

(20) المصدر نفسه.

ومن أهم المشاريع المزمع العمل على تنفيذها بتمويل دولي هو إحداث ثورة في الاتصالات والنقل والمواصلات في المنطقة، لا لمصلحة دولة الجنوب فحسب، بل أيضًا لمصلحة إثيوبيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وأجزاء من الكونغو الديمقراطية، «حيث تُصبح كينيا قطب الرحى في هذه المنطقة، والمركز الأساس للطرق والمواصلات والتصدير والاستيراد لدولة الجنوب المغلقة»[21]. ومن هذه المشاريع أيضًا بناء خط للسكة الحديد يرتبط بالخطوط الأوغندية إلى جوبا وأديس أبابا. كما يجري التخطيط لبناء خط أنابيب لنقل نفط الجنوب إلى ميناء لامو في كينيا، وإلى مصفاة لتكرير النفط. وبهذا لا يكون الكسب لكينيا وحدها، وإنما لمجموعة دول القرن الأفريقي المذكورة التي يُغريها نفط الجنوب والاهتمام الدولي بالدولة الجديدة الذي سيزيد من فرص الاستثمار فيها في شتى المجالات. وهناك أوغندا التي تبحث عن مشاريع مشتركة في الجنوب، وربما تكون أكثر الدول حماسة للانفصال بسبب ما تدّعيه من مساندة السودان لجيش الرب في شمال أوغندا بقيادة جوزيف كوني في مقابل مساندة أوغندا للحركة الشعبية في خلال حربها مع حكومة السودان. ولا يُستبعد أن يكون لها تأثير في سياسة الدولة الجديدة. وهناك إثيوبيا التي تنفّذ مشروعًا لإنتاج الكهرباء المائي كي تُصبح الدولة المركزية في المنطقة لتصدير الكهرباء إلى الدول الأخرى، بما فيها السودان.

رابعًا: مصر والسودان والدور المنتظر

يرتبط السودان بمحيطه العربي الإسلامي من حيث العمق الثقافي والديني واللغوي، علاوة على تفاعله مع القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية. وهو بهذه الصفة يمثّل البُعد الاستراتيجي العربي في جنوبه بما أن انفصال الجنوب قد يشكل ضربة قاصمة للأمن المصري والعربي عمومًا، إذا أصبحت دولة الجنوب الجديدة، بحكم انحياز الولايات المتحدة وإسرائيل إليها، نقطة انطلاق أميركي - إسرائيلي لتهديد أمن العرب عن طريق تأثيرهما

(21) صالح، «الشمال والجنوب وانعدام الرؤية الشاملة».

في سياسات دول القرن الأفريقي. فإسرائيل التي ستكون حاضرة في قلب عاصمة الجنوب - جوبا - لا تريد في الجنوب دولة تربطها صلة بالسودان ومصر، بل تريد سودانًا مقسّمًا وغير قادر على دعم العرب في صراعهم مع إسرائيل، ولا يفتح المجال للمد العربي الإسلامي إلى أفريقيا عمومًا.

أصبح انقسام السودان هاجسًا لمصر التي بنت علاقاتها وترتيب مصالحها الاستراتيجية المائية على أساس وحدة السودان؛ فهي تخشى تنامي النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، وخطورة السياسات المائية لدول حوض النيل بدخول إسرائيل والولايات المتحدة في توجيه تلك السياسات مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بهدف الضغط على السودان ومصر والعرب عمومًا في إطار التنافس بين العرب وإسرائيل في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر على المستوى الإقليمي.

هذه القضايا هي التي ترشّح علاقات السودان مع العرب إلى مزيد من الاستقرار والنمو، لا تعويضًا عن فقد الجنوب، وإنما تعويلًا على الدور الذي يجب أن يقوم به العرب في العلاقات بين دولة الشمال ودولة الجنوب. فمصر التي اتخذت قرارها مُجبَرَة أو طائعة - لا يهم - بأن تتعامل مع السودان ودولة الجنوب موحدتين أو منفصلتين، ومواجهة المصاعب والخسائر التي أفرزها انفصال الجنوب، تنشط حاليًا في دعم الجنوب في مجالات المياه والتعليم والكهرباء وغيرها من المجالات، وهو ما من شأنه أن يُحافظ على علاقات صداقة بين العرب والدولة الجديدة في الجنوب حتى لا تنحاز إلى إسرائيل. كذلك يمكنها أن تُقنع دول الخليج بالقيام بدور في توثيق الترابط مع دولة الجنوب عن طريق الاستثمار في المجالات المختلفة في الجنوب، لا لمصلحة الجنوب وحده، وإنما أيضًا لمصلحة المستثمرين العرب ومصلحة السودان، وتوثيق عُرى الترابط مع دولة الجنوب عن طريق الاستثمار في مجالات الطرق والجسور والنقل النهري، وجميع مجالات البنى التحتية التي تكاد تكون معدومة الآن في الجنوب، بما يضمن سهولة الاتصال بين الدولتين. كذلك على السودان - إذا أراد أن يقدّم خدمة للعرب - التمسك بالتعاون مع دولة

الجنـوب، والحفاظ على القيـم والمصالح المشـتركة التي تربط بيـن الدولتين. وعليه أيضًـا أن يُعظّم فرص الحوار بما يحقق المنفعة المشـتركة ويضمن لدولة الجنوب أمنها واسـتقرارها بما يصب باتجاه حُسْن العلاقات العربية بينهما وبين العـرب. وبدهي أن هـذا المنهـج يتطلّب ضـرورة تحقيق التوازن في سياسـات السـودان بيـن البُعديـن العربـي والأفريقـي، وتفاعل السـودان مع المؤسسـات الأفريقيـة والاضطـلاع بدور أكبر فـي القضايا الأفريقيـة، والتركيز علـى الأبعاد الاقتصادية في علاقات السـودان بـدول القرن الأفريقي، ودعم مشـاريع التنمية فيها لضمان استقرارها؛ إذ إن عدم الاستقرار في هذه المنطقة، كما ورد سابقًا - قد يجعـل دول القرن الأفريقـي المصابة به أكثر اسـتعدادًا للتعاون مع الأطراف المعادية للعرب.

إن لانفصـال الجنـوب تقاطعـات عديـدة مـع مسـتقبل علاقات السـودان بالدول الأفريقية ودول العالم الكبرى التي تهدد أمنه وترفع شـعار الحرب عليه من خلال جيرانه. لذا، عليه مراجعة اسـتراتيجية عمله الخارجي، وتغيير صورته السـالبة التي ارتسـمت خارجيًا - دوليًا وإقليميًا -خلال المرحلة السابقة وكأنه منطقة الحروب والنزاعات والتعدّي على حقوق الإنسـان. كل ذلك لن يحدث إلّا بإجراء إصلاحات سياسـية تُغيّر من طبيعة النظام السياسي القائم الذي فشل فشـلًا ذريعًا في حل أزمة السـودان المركّبـة. وهناك حاجة إلى تغييرات رئيسـة على طريـق تحديد كيـف يُحكـم السـودان إذا أُريد لأهلـه أن ينعموا بمسـتقبل مستقر ورفاه بعد انفصال الجنوب.

إن نظـام الحكـم الإقصائي القائـم لن يُحقق الاسـتقرار المطلـوب، وربما يمـدّد عمره سـنوات وعقودًا من خـلال المنـاورات والتكتيكات، لكنـه بالقطع سيُفاقِم الصراعات على مختلف الصعد.

المراجع

1 - العربية

كتب

البطحاني، عطا الحسن. **أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟.** الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011.

جواد، سعد ناجي وعبد السلام إبراهيم بغدادي. **الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي.** أبوظبي: مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999. (دراسات استراتيجية؛ 31)

سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العرب و العالم)

السلطان، عبد الله عبد المحسن. **البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 7)

ضواليت، شمس الدين (محرر). **بروتوكولات نيفاشا ومستقبل السلام في السودان.** الخرطوم: مؤسسة فريدريش آيبرت، مكتب السودان، 2006.

دوريات

أرسلان، هاني. «الحدود الجنوبية للوطن العربي.» **السياسه الدولية:** العدد 112، نيسان / أبريل 1993.

رأفت، إجلال. «إريتريا المستقلة والوطن العربي.» **المستقبل العربي:** 1994.

علبـي، عاطـف. «المـدن - العواصـم فـي الجيوبوليتيـكا والجيوسـتراتيجيا للإمبراطوريـة الإسـلامية.» المجلـة العربية للعلـوم السياسـية: العدد 31، صيف 2011.

النجار، أحمد السيد. «السودان بين الوحدة والتقسيم: خيارات السياسة المصرية المائية.» دارسات المستقبل: السنة 1، العدد 1، حزيران/ يونيو 2005.

نصر الديـن، إبراهيم أحمد. «مشـكلات الأطراف العربية في القـرن الأفريقي.» المستقبل العربي: السنة 7، العدد 74، نيسان/ أبريل 1985.

رسائل

آدم، الأمين عبد الرازق. «دور إريتريا في اسـتقرار منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمـر (1991 - 2000).» بحث غير منشـور لنيل دبلـوم عالي، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2011).

النور، محمد الزين. «التحولات السياسية في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن القومـي السـوداني، 1991 - 2002م.» (بحـث غيـر منشـور لنيـل درجة بكالوريوس الشـرف، جامعة الخرطوم، قسـم العلوم السياسية، الخرطوم، 2008).

2 - الأجنبية

Books

Healy, Sally. *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and Peace Agreements Unravel: A Horn of Africa Group Report.* London: Royal Institute of International Affairs, 2008.

Sudan in Africa; Studies Presented to the First International Conference Sponsored by the Sudan Research Unit, 7-12 February, 1968. Edited with an Introd. by Yusuf Fadl Hasan. [Khartoum]: Khartoum University Press, 1968. (Sudanese Studies Library; 2)

——. ——. Edited with an Introd. by Yusuf Fadl Hasan. [Khartoum]: Khartoum University Press, 1989.

Periodical

Cliffe, Lionel. «Regional Dimensions of Conflict in the Horn of Africa.» *Third World Quarterly*: vol. 20, no. 1: *Complex Political Emergencies*, February 1999.

Conference

«Crossing Borders: Sudan in Regional Contexts.» (22nd Annual Meeting of Sudan Studies Association (SSA), 3rd International Conference of SSA and SSUK, Washington, DC, 31 July - 2 August 2003)

Document

Schwartz, Alan. «Scenarios for Sudan: Avoiding Political Violence Through 2011.» (Special Report; no. 228, United States Institute of Peace, Washington, DC, August 2009).

الفصل الرابع عشر

إثيوبيا وجيرانها: عوائق الاستقرار في المنطقة

ميهاري تاديلي مارو

مقدّمة

تتفحّص هذه الدراسة الوضع في إثيوبيا، وتتناول علاقاتها بالبلدان المجاورة وتحدّيات السلام والأمن التي تواجه القرن الأفريقي. وتتقصّى، بصورة أكثر تحديدًا، ما يعترض سبيل السلام والأمن في القرن الأفريقي من عوائق كبرى، بما في ذلك كارثة دارفور والنزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان، وبين إثيوبيا وإريتريا، والسعي إلى إنشاء دولة مركزية في الصومال، فضلًا عن تحديد ما يواجه أمن إثيوبيا من تهديدات صارمة وأخرى ليّنة. وتكمن التهديدات الأساس التي تواجه استقرار منطقة القرن الأفريقي وأمنها في المجاعات المتكرّرة المدمّرة والفقر المدقع والنزاعات الحدودية بين البلدان المتجاورة خصوصًا إريتريا، والمشكلات الاقتصادية المرتبطة بالنفاذ إلى البحر، والتطرّف الديني الجذري وتهديدات الهجمات الإرهابية، وفشل الدولة في الصومال، والنزاعات المحلية والتدخّلات الدولية المفرطة في هذه النزاعات. ونظرًا إلى كون إثيوبيا نقطة الارتكاز التي يقوم عليها استقرار القرن الأفريقي، يبقى سلام هذا البلد وتنميته وأمنه من المصالح البعيدة المدى لكلٍّ من أفريقيا والعالم العربي.

تشـكّل إثيوبيـا بسـكّانها الذيـن يبلـغ تعدادهـم 80 مليونًـا سـوقًا ضخمة للعالـم العربـي. وتوفّر بقدرتها الماديـة ومواردها عددًا هائـلًا من فرص العمل. كما يمكنهـا، بالقدر نفسـه، أن تفيد كثيرًا من تنامي اسـتثمارات البلـدان العربية ومن التجارة معهـا، خصوصًا في مجـال الزراعة، ومن هجـرة العمالة الماهرة، وتربيـة المواشـي وغيـر ذلك من مجـالات التعـاون. وتجعـل الروابـط الثقافية والدينية والتاريخية والاقتصاديـة والجغرافية الطويلة الأمد التي تربط بين إثيوبيا والقرن الأفريقي والعالم العربـي، مثل هذا التعاون الوثيق بين هذه المناطق أمرًا طبيعيًا ومرغوبًا فيه. لذلك، تنتهي هذه الدراسـة إلى أن العلاقات الوثيقة الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلد الثاني في أفريقيا من ناحية عدد السكّان، واللاعب السياسي الأساس في المنطقة يجب أن تشكّل محورًا حيويًا من محاور السياسة الخارجية في البلدان العربية.

حجج البحث الرئيسة

يتشكّل القرن الأفريقي من بلدان شرق أفريقيا، أي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السـودان والسـودان. وليـس في أفريقيـا كلّها منطقة مُبتلاة بالنزاعات العنيفة مثل منطقة القرن الأفريقي. أمّا تحدّيات السلام والأمن التـي تواجهها هذه المنطقة، فيعبّر عنها وجود أكثر من إحدى عشـرة بعثة لحفظ السلام، و50 ألفًا من أفراد قوات حفظ السـلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقـي (في دارفور وأبيـي والصومال)، وآلاف القوات العسـكرية الغربية في جيبوتي، حتى بـات العنف وانعدام الأمن السياسـي والاضطرابـات والكوارث الطبيعية والناجمة عن فعل البشر سمة مميّزة للقرن الأفريقي.

إن ممّـا يُبيّـن طبيعـة المنطقـة العنيفة انهيـار الدولة فـي الصومـال في عام 1991، والفشـل المتواصل فـي قيامها، والحـرب الأهلية التي دامـت 21 عامًا في السودان، والأزمة القائمة في دارفور منذ عام 2003، والاستفتاء الذي جرى في كلٍّ من إريتريا وجنوب السـودان واستقلال هذين البلدين وما نجم عن ذلك

من نزاعـات حدودية وحروب مع إثيوبيا والسـودان بالتتالي. وكان أفول الحكم العسكري في عام 1991 في إثيوبيا، واعتراف هذه الأخيرة باستقلال إريتريا في عام 1993، ونقل السـلطة في كينيـا وجيبوتي، وإعـلان أرض الصومال[1] دولة مسـتقلة والاسـتقلال الذاتـي لأرض البنـط[2]، وقدرتهمـا على ضمان قَـدْر من السـلام والازدهار قياسًـا إلى الفوضى القائمة في جنوب الصومال، ساهم ذلك كلّه ببعث أمل بالتغيير والاستقرار في المنطقة.

وعـلاوةً على هذا، كان توقيع اتفاق السـلام الشـامل بين شـمال السـودان والجيش/ الحركـة الشـعبية لتحرير جنوب السـودان في عـام 2005[3]، واتفاق السـلام في دارفور بين جماعـات دارفور المتمرّدة والحكومة السـودانية مصدرًا إضافيًـا للأمل فـي اسـتقرار المنطقة. بيـد أنها علـى العكس، راحـت تنزلق إلى نزاعـات متفجّرة بيـن الدول، مثـل النزاع بين إريتريـا وإثيوبيا بيـن عامي 1998 و2000، والاسـتقطاب السياسـي المتواصـل بينهمـا، والنـزاع الحـدودي بيـن جيبوتي وإريتريـا، والمواجهـات الحدودية بيـن أرض الصومـال وأرض البُنط، والخلافـات الحدوديـة بيـن شـمال السـودان وجنوبه. وغـدا جنـوب الصومال محلّ حرب بالوكالـة بين حركة «الشـباب»[4] المتطرفة التي تدعمهـا إريتريا من

---

(1) جمهوريـة أرض الصومـال هي منطقة حكـم ذاتي تقع في شـرق أفريقيا في القـرن الأفريقي، على شـاطئ خليج عدن، وبالتحديد في شمال الصومال. وهي تعتبر نفسـها دولة مستقلة برغم عدم نيلها الاعتراف الرسمي من الأمم المتحدة (التحرير).

(2) أرض البُنـط منطقـة تقع شـمال شـرق الصومال، فـي منطقة نوغـال. أعلن زعماؤهـا في عام 1998 أنها دولة مسـتقلة، لكن الحكومة الحالية للصومال ترى في تلك الخطوة محاولة لجعل الصومال جمهوريـة فدراليـة. بخـلاف جارتهـا جمهوريـة أرض الصومـال، لا تطلـب أرض البُنط الاسـتقلال عن الصومال صراحةً (التحرير).

(3) اتفاق السلام الشامل أو اتفاق نيفاشا هو الذي أوقف أطول حرب أهلية في أفريقيا، ووقّعه كلٌّ من حكومة السـودان بقيادة حزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه الرئيس السـوداني عمر البشير، والجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق (التحرير).

(4) حركة الشـباب الصومالية أو الشـباب أو المجاهدون أو حركة المجاهدين أو حركة الشـباب الإسـلامي أو حركـة الشـباب المجاهديـن أو جنـاح الشـباب أو الشـباب الجهـادي أو وحـدة الشـباب الإسـلامي، كلهـا مسـميات لهـا دلالـة واحـدة وتُطلَق علـى فصيـل صومالي مسـلح ذي توجـه جهادي

جهـة، والحكومة الاتحاديـة الانتقالية[5] التـي يدعمها الاتحـاد الأفريقي والهيئة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنمية «إيغـاد»، والمجتمـع الدولي بمـا فيه الأمم المتحدة، من جهة أخـرى. وواجهت بلـدان القرن الأفريقي أيضًـا على الصعيد الداخلي، اضطرابات خطِرة ناجمة عن عنف نشـب غداة الانتخابات في كلٍّ من كينيا وإثيوبيا، وعن الطغيان والمشكلات الاقتصادية في إريتريا، والاحتجاجات الشـعبية في جيبوتي والسـودان، والأزمة المتواصلة في دارفـور، والتمرّد الإثني والمشكلات المتعلقة بالحكم والإدارة في منطقتي أوروميا وغامبيلا في إثيوبيا، إضافة إلى الحرب في جنوب الصومال.

باختصـار، كان ثمّة تعـارض في إثيوبيا بيـن أجزاء من الأجهـزة الاتحادية للحكم، في حين كانت شـرعيّة الحكومة السـودانية في حكـم الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية محلّ نزاع. وتقلّص تفويض الحكومة الكينية بفعل المشكلات المتعلقـة بالانتخابات، في حين عزلت مؤسسـاتُ الحوكمة الدوليـة والإقليمية الحكومـةَ الإريترية. وراحـت الحكومة المركزيـة في الصومـال تقاتل من أجل البقاء، في حين جرى تجاهل سعي أرض الصومال إلى الاعتراف بها.

واجـه القـرن الأفريقي أيضًـا مجاعـة رهيبة ناجمـة عن الجفـاف وعقبات أعاقت توزيع المعونة فـي الصومال. وهناك ما يزيد على 12 مليون نسـمة، هم بصورة أسـاس من الصومـال ويقطنون فيـه، يحتاجون إلـى المسـاعدة الغذائية الإنسـانية[6]. وهـذا أحد أعـراض تأثيـر التغيّر المناخـي في الدول الهشّـة الذي يتجلّى من خلال الجفاف المتكرر المدمِّر والمجاعة والتصحّر. وتترك المجاعة آثارهـا في ديناميات الأمـن في المنطقة، الأمـر الذي يدلّ عليه انسـحاب حركة

(التحرير).

(5) الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة لجمهوريـة الصومـال هـي الحكومة المعتـرف بهـا دوليًا في الصومـال. أُسسـت باعتبارهـا واحـدة مـن المؤسسـات الاتحاديـة الانتقاليـة وفقًا لمـا جاء فـي الميثاق الاتحـادي الانتقالي الذي جرى وضعه في تشـرين الثاني/ نوفمبر 2004، عن طريق المجلس التشـريعي الاتحادي الانتقالي (التحرير).

(6) صدر عـن مؤتمر الاتحاد الأفريقـي المخصص لتقديم التعهدات اللازمـة للتخفيف من وطأة كارثـة المجاعة في القرن الأفريقـي، بيان صحافي افاد أنه أمكن جمع 351 مليـون دولار أميركي، إلّا أن الرقم موضع تساؤل، (رويترز، 25/ 8/ 2011).

«الشباب» من مقديشو. ويعرقل تدهور البيئة بقاء المجتمعات الرعوية، في حين أن نزوح السكان إلى مناطق يمكنهم أن يجدوا فيها الماء والكلأ يطلق شرارة النزاع ويزيد أواره.

كان التنافس على الموارد بين المجتمعات، وانتهاك الدول المركزية حرمة المناطق الطَرَفية البعيدة من المركز، التي لم تكن للسلطات الحكومية سيطرة عليها تقليديًا بغية استخراج المعادن والنفط، قد تسبّبا بإثارة نزاعات بين الحكومات وتلك المجتمعات. ويرتبط بعض النزاعات في أفريقيا، إن لم يكن معظمها، بعمليات تشكّل الدولة - الأمّة، وهي منتجات ثانوية للتعارض بين مصلحة الحكومة في المركز الكامنة في السيطرة على المناطق الطَرَفيّة، وفي التحكم بها وفي استغلالها مواردها من جهة، وبين مقاومة الشعب في المناطق الطَرَفية. والصراعات الممتدة من الصومال إلى إثيوبيا، والصراعات التالية للاستفتاء في كلٍّ من إريتريا والسودان، هي أمثلة عن المواجهة بين دول ضعيفة تحاول أن تسيطر على الحيّز وعلى الموارد، وتسعى إلى فرض سيطرتها على سكّان لم يسبق أن حكمتهم دولة - أمّة «فعلية» على النحو السويّ. وتخوض الدول - الأمم كلها تقريبًا سيرورة مماثلة من بناء الدولة - الأمّة. وقُتِل في هذه السيرورة مئات آلاف البشر، وتشرّد الملايين بسبب الصراعات والمجاعة في القرن الأفريقي.

تتفحّص هذه الدراسة الموضوعات المذكورة آنفًا، فضلًا عن تحدّيات السلام والأمن في القرن الأفريقي عمومًا، وفي إثيوبيا بوجه خاص. وعلاوة على ذلك، تُناقش الأخطار المباشرة وغير المباشرة التي تهدّد الاستقرار في المنطقة. وما أراه هو أن شعوب القرن الأفريقي تحتاج إلى تلبية الأمن المباشر وغير المباشر كي يسود الاستقرار تلك المنطقة. ويشمل الأمن المباشر غياب الحرب والعنف والصراعات المدمّرة. أمّا الأمن غير المباشر، فيستلزم اجتثاث أسبابهم العميقة؛ إذ يولّد الفقر المدقع والظلم مختلف صنوف السخط والعنف والحرب. وتوفير الأمن غير المباشر للجميع يتسبّب بأمن غير مباشر مستدام. هكذا، يشكّل الفقر المدقع العقبة الأساس التي تحول دون حياة هادفة وتعوق

الاستقرار في المنطقة. ويشكّل التطرّف العنيف وغياب الديمقراطية، بما في ذلك العنف المرتبط بالانتخابات، العقبةَ الثانيةَ الأشدّ خطورة التي تعترض سبيل السلام والأمن في المنطقة. ويشكّل التطرّف الديني الجذري وتهديد الهجمات الإرهابية وفشل الدولة في الصومال، التحدي الثالث الذي يُهدّد أمن القرن الأفريقي. وفي حين أن معظم نزاعات القرن الأفريقي هذه الأيام هي من نوع النزاعات داخل الدول أو النزاعات المحلية، فإن الردود عليها تتخذ طابعًا دوليًا إلى درجة تحول دون أن تتدبّرها الدولة المحلية أو الجماعة المحلية المؤثرة في الكيانات دون الإقليمية والإقليمية. وضمن السياق ذاته تسبّبت مصالح الفاعلين الدوليين مثل الولايات المتحدة الأميركية والصين، في سعيهم وراء الموارد الطبيعية خصوصًا النفط والأسواق، بالتدخلات الدولية التي جعلت الدول و«إيغاد» والاتحاد الأفريقي أضعف من أن تستجيب لهذه التهديدات على نحوٍ فاعل.

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسة، بما فيها المدخل والاستنتاجات. يُركّز المبحث الأول على إثيوبيا وتحديات الحُكم فيها، خصوصًا تلك الناجمة عن بنيتها الاتحادية وفشل النخبة السياسية في النأي بنفسها عن سياسات السخط ومن ثم التركيز على المستقبل، ويتناول المبحث الثاني تحديات السلم والأمن في بلدان القرن الأفريقي المجاورة. ويُعْنى المبحث الثالث بالتعاون القائم والممكن بين إثيوبيا والعالم العربي. وأخيرًا، تقدّم الخلاصة ملاحظات عامة بشأن النقاط الأساس في الدراسة وتوصيات عن كيفية إقامة تعاون وثيق بين العالم العربي وإثيوبيا.

المنهج

تعتمد هذه الدراسة البحثية على الدراسة النظرية والتأويلات الشخصية، والمناقشات الآتية من المقابلات بصورة أساس. وقد أفادت في بعض الحالات من مواد وثيقة الصلة بالموضوع وتعود إلى الاتحاد الأفريقي، و«إيغاد»، والدول الإقليمية. وأتاح لي موقعي، بصفتي رئيسًا لبرنامج منع نشوب الصراعات

الأفريقية في معهد الدراسات الأمنية ومنسّقًا سابقًا وخبيرًا قانونيًا في مفوّضية الاتحاد الأفريقي، أن أناقش صنّاع السياسة وممارسيها في أفريقيا.

مدخل موجز عن إثيوبيا وصلاتها الدينية والتاريخية بالعالم العربي

اشتُهرت إثيوبيا في العالم المعاصر بأشياء ثلاثة: المجاعة الكبرى في عام 1986، والعدّاؤون الأولمبيون مثل آبيي بيكيلا[7]، وهايلي جيبري سيلاسي[8]، وقهوتها الرائجة دوليًا. كلّ هذا صحيح، لكنه لا يصف إثيوبيا وصفًا كاملًا، ذلك بأن إثيوبيا، بحضارتها البالغة القدم، تشتهر بآلاف الأشياء الأخرى.

تفاخر إثيوبيا، إلى جانب تاريخ الحضارة الأكسومية[9] القديم، بصلتها بالديانات الإبراهيمية الثلاث الأقدم والأكبر والأكثر شعبية: المسيحية والإسلام واليهودية؛ إذ دخلت المسيحية إثيوبيا في القرن الرابع وباتت الديانة الرسمية في الإمبراطورية الأكسومية. وفي القرن السابع، استضاف ملك إثيوبيا النجاشي أول هجرة بعث بها النبي محمد أتباعه إلى إثيوبيا حيث فرّوا يطلبون ملاذًا من الاضطهاد في مهد الإسلام[10]. وإثيوبيا بلد مقدّس تاريخيًا وثقافيًا لدى كلّ من الإسلام والمسيحية. ويشكّل كلٌّ من كنيسة أكسوم تسيون ماريام وجامع نجاش في تقراي، في شمال إثيوبيا، موقعيْن مقدّسيْن لدى كلّ من الديانتين. وينعم أتباع هاتيْن الديانتيْن الكبيرتين كلتيهما بمكان في التاريخ الإثيوبي، يمكنهم

---

(7) أول أفريقي ملون يحرز نصرًا أولمبيًا، عندما فاز بقدميه العاريتين في سباق الماراثون الذي جرى في مدينة روما في عام 1960، وسجل بيكيلا رقمًا عالميًا قياسيًا في سباق العشرين ميلًا وقدره ساعتان و15 دقيقة و16.2 ثانية. وبعد ذلك فاز بـ 12 سباقًا من أصل 13 خلال الفترة بين عامي 1960 و1966 (التحرير).

(8) صاحب الرقم العالمي الحالي لسباقات الماراثون (التحرير).

(9) مملكة الأكسوم هي المملكة الأفريقية التي أنشأها في عام 400 قبل الميلاد السبأيون (من مملكة سبأ القديمة التي امتدت من شواطئ البحر الأحمر والحبشة وضمت جنوب جزيرة العرب حيث تقع اليمن اليوم) وأخضعوها لهم (التحرير).

(10) Stuart C. Munro-Hay, *Aksum: An African Civilisation of Late Antiquity* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1991).

التماهـي به بفخـر. ولهذه الروابـط التاريخيـة والدينيـة والثقافية ببلدان الشـرق الأوسـط مكانة خاصة في سياسـة إثيوبيا للشـؤون الخارجية وسياسـتها الأمنية الوطنية وفي استراتيجيتها[11].

الحفاوة التـي اسـتقبلت بها إثيوبيـا أول المسـلمين الذين لاقـوا اضطهادًا في مسـقط رأس الإسـلام ذاته، وقرارها أن توفّر لهم ملاذًا، هما حقيقة تاريخية تُسيطر على العلاقة بين الطوائف المسيحية والمسلمة في إثيوبيا. وتشكّل بعض مناطـق إثيوبيا، مثل منطقة ويلّو التي تقع على بعد 500 كلم شـمال أديس أبابا، مثالَ التسـامح الديني. صحيـح أن ذلك ينطبق على مناطق كثيـرة في إثيوبيا، إلّا أن المسيحيين والمسلمين في ويلّو مختلطون ثقافيًا واجتماعيًا، حيث يتزاوجون في ما بينهم، ويعيشـون الحياة ذاتها تقريبًا كشعب واحد. والاستثناء الأبرز لهذا التعايش السـلمي هو هجوم أحمد جُرى[12] [الملقب بـ Gurey باللغة الصومالية وبـِ Gragn باللغـة الأمهريـة، وكلاهمـا يعنـي «الأعسـر»] فـي القـرن السـادس عشـر على هضـاب إثيوبيـا. وهذا مـا يجعـل التعايش السـلمي بين المسـلمين والمسيحيين الإثيوبيين على مدى قرون لم تتخللها سوى بضع حوادث أشعلتها دوافع سياسية، مثالًا يُحتذى.

إثيوبيا مـن الأمم القليلـة جدًا فـي العالم التي لم تُسـتعمَر قـطّ. وهي أول بلد أسـود وأفريقي يهزم إيطاليا الاسـتعمارية الأوروبية البيضاء عند نهاية القرن التاسـع عشـر في معركة عدوة. ولم يكن هذا الانتصار على القوة الاسـتعمارية الإيطالية انتصارًا للسـود فحسـب، بل لجميع الشـعوب المُحبّة للحرية. وطالما كانـت إثيوبيا في مقدمـة كفاح البلـدان الأفريقيـة من أجل الاسـتقلال ودعمت الحركة الساعية إلى تحقيق الوحدة الأفريقية. ونتيجة ذلك اضطلعت أيضًا بدور

---

(11) سياسـة جمهوريـة إثيوبيـا الديمقراطيـة الاتحادية للشـؤون الخارجيـة وللأمـن الوطني واسـتراتيجيتها، يمكن العـودة إلـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.mfa.gov.et/Foreign_Policy_And_Relation/Relations_With_Countries_Middle_East.php>.

(12) السـلطان أحمـد بن إبراهيم غـازي، المعروف بأحمد جُرى (القِران)، ولد فـي عام 1507 ومات في عام 1543. كان الإمام من سـلاطين الصومال الذين غزوا الحبشـة وهـزم العديد من الأباطرة الإثيوبيين، وألحق الكثير من الضرر بتلك المملكة (التحرير).

مهم في إنشاء أول منظمة للوحدة الأفريقية وطورّتها لتصبح لاحقًا الاتحاد الأفريقي. وأديس أبابا هي عاصمة أفريقيا الدبلوماسية، وتستضيف مقار الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى عدد من المكاتب الإقليمية لكثير من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وساهمت مئات السفارات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا من جميع أنحاء العالم في جعل إثيوبيا من بين أكبر خمسة تجمّعات دبلوماسية في العالم.

السعي إلى تحقيق الوحدة في التنوّع والتنمية الاقتصادية

إن اقتصاد إثيوبيا هو اقتصاد زراعي في المقام الأول، يستأثر بـ 80 في المئة من قوّتها العاملة، ويوفّر 42 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي. وتشكّل الصادرات الزراعية 80 في المئة من تجارة إثيوبيا الدولية. وأكّدت مؤسسات التنمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن نموّ إثيوبيا كان وسيبقى بين الأسرع في العالم. ووفقًا لمعطيات البنك الدولي لعام 2010[13]، بلغ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.7 في المئة في العام المذكور؛ إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 84 مليار دولار أميركي في ذلك العام، أي أنه عرف زيادة 30 مليار دولار عن عام 2007، الأمر الذي دفع إلى الاعتقاد بأن الاقتصاد الإثيوبي سينمو بصورة أسرع ليكون واحدًا من البلدان الخمسة الأسرع نموًّا في أفريقيا[14]. إلّا أن آثار هذا النمو الإيجابية تدنّت على نحو خطِر، متأثرة بالتضخم الشديد الذي تجاوز

---

(13) انظر التقرير القُطري الذي أعدّه البنك الدولي عن إثيوبيا على الموقع الإلكتروني: World Bank, «Country Overview-Ethiopia,» on the Web: <http://web.worldbank.org/> (Accessed 27/8/2011).

(14) المصدر نفسه.

هذا ما أكّده صندوق النقد الدولي في ما بعد في تقريره الذي صدر في آب/ أغسطس 2011 عن إثيوبيا، وانظر أيضًا المذكرة الإرشادية (أو الاستشارية) الذي أعدّتها الهيئة المشتركة لموظفي صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية التي تناولت خطة النمو والتغيير (2010/11 – 2014/15) في 15 آب/ أغسطس 2011، وهي متوافرة على الموقع الإلكتروني: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr11303.pdf>.

40 في المئة في عامي 2010 و2011[15]. وثمّة تقدير لإثيوبيا أيضًا على ما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة، وقد قطعت أشواطًا مهمة على طريق تحقيق هذه الأهداف في ميدانيْ الصحة والتعليم.

يبلغ متوسّط دخل الفرد في إثيوبيا 350 دولارًا أميركيًا، ويكسب الإثيوبيون ما يقلّ عن 700 دولار مقارنة بأبناء بقية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[16]. ويأتي 27 دولارًا (17 في المئة) من متوسّط دخل الفرد من الإغاثة الدولية، وهو ما يجعل إثيوبيا من البلدان التي تتمتع بإحدى أعلى النِّسب في مجال تلقّي المعونات. ولا يتجاوز عدد الذين يفوق دخلهم اليومي دولارين اثنين 25 في المئة من السكان. ويعيش نحو خمسة ملايين نسمة من الشعب الإثيوبي من برامج المعونة. وسوف يبقى الفقر المدقع يَسِمُ إثيوبيا في الأعوام المقبلة. وتُشكّل المجاعة والفقر الشديد تحديّين خطِريْن يواجهان السلام والأمن في إثيوبيا. ونظرًا إلى تلك الأولوية التي ثبتت صحّتها، تتطلّع سياسة إثيوبيا، بما فيها سياستها الخارجية، إلى الداخل لمعالجة الفقر الذي ترزح البلاد تحته[17]. لكن إضافة إلى مشكلات الحكم الصالح المتعلقة بتضييق حيّز الديمقراطية، تشمل تحدّيات الاستقرار في إثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي نظامها الاتحادي الفتي والتنافس التاريخي على نهر النيل، والنزعة الوطنية الإريترية القائمة على العداء لإثيوبيا، وغلاء التكلفة المرتبطة برسوم الموانئ، وفشل الدولة في الصومال وما ارتبط بذلك من تطرّف دينيّ جذريّ.

---

(15) انظر أيضًا المذكرة الإرشادية (أو الاستشارية) التي أعدّتها الهيئة المشتركة لموظفي صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية والتي تناولت خطة النمو والتغيير (2010/11 - 2014/15)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr11303.pdf>.

(16) انظر: World Bank, «Country Overview-Ethiopia».

(17) سياسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية للشؤون الخارجية وللأمن الوطني واستراتيجيتها، يمكن العودة إلى الموقع الإلكتروني: <http://www.mfa.gov.et/Foreign_Policy_And_Relation/Relations_With_Countries_Middle_East.php>.

أولًا: تحديات الحكم

1 - النظام الاتحادي (الفدرالية) بوصفه إدارة للصراعات

منذ عام 1991، بات لدى إثيوبيا دستور اتحادي إثني - لغوي يضمّ تسعة أقاليم على أساس إثني. ونظرًا إلى تنوّع البلاد الإثني وتاريخها السياسي المتّسم بالسيطرة الإثنية[18]، صمّم النظام الاتحادي الإثنية - اللغوية في إثيوبيا لمعالجة «المسألة القومية» (وهذا هو الاسم الشعبي الذي اتّخذه صراع ستينيات القرن العشرين ضد السيطرة الإثنية - اللغوية في إثيوبيا)[19]. وكان هذا الصراع السبب الأساس للحرب الأهلية وحركات التمرد الفلاحية في كثير من أنحاء إثيوبيا قبل عام 1991[20]. وبُغية معالجة هذه المسألة، نصّت المادة 39 من الدستور الاتحادي على أن لكلّ جماعة ثقافية - إثنية إقليمها الخاص وأرضها. وقامت على هذا الأساس تسعة أقاليم، هي تقراي وعفر وأمهرة وأوروميا والأقاليم الصومالية (التي اتخذت اسمها من الجماعات الثقافية - الإثنية المسيطرة بين السكّان)؛ وتشكّل هذه الجماعات متجانسةً إثنيًا إلى هذا الحدّ أو ذاك مع جماعة ثقافية - إثنية أخرى الأغلبية المسيطرة في كلّ إقليم. أمّا الأقاليم الباقية - شعوب جنوب إثيوبيا وقومياتها وغامبيلا وبني شنقول/ قماز وهرري - فهي متعدّدة الإثنيات وتفتقر إلى جماعة ثقافية - لغوية مسيطرة. وتندرج تحت كلّ إقليم مناطق ومقاطعات (باللغة الأمهرية وريدا) وبلديات (بالأمهرية كبله). ونظرًا إلى ما منحه الدستور الاتحادي للمجتمعات الثقافية الإثنية من حقّ مطلق في تقرير المصير، فإنّه من المتوقّع أيضًا أن تمنح الأقاليم مجتمعات الأقليات الثقافية الإثنية وضعًا إداريًا خاصًا، وهو ما سبق

---

(18) Andreas Eshete, «Ethnic federalism: New frontiers in Ethiopian politics,» Paper Presented at: The First National Conference on Federalism, Conflict and Peace Building (United Nations Conference Center (UNCC), Addis Ababa, 5-7 May 2003).

(19) Mehari Taddele Maru, «Federalism and Conflicts in Ethiopia: Group Rights, Liberalism, and Federalism,» *Africa Insight*, vol. 39, no. 4 (March 2010), pp. 127-148.

(20) Mehari Taddele Maru, «Migration, Ethnic Diversity and Federalism in Ethiopia,» (Unpublished Dissertation, University of Oxford, Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, 2004).

أن فعله بعضها، عبر خلق مناطق خاصة (تُعرف بالليا)، أو مقاطعات خاصة (تعرف بالليا وريدا). وهناك ست مقاطعات خاصة: واحدة في إقليم أمهرة الإقليمية، وخمس في إقليم جنوب إثيوبيا الذي يشمل شعوب الأمم الجنوبية وقومياتها. وكلّما ازداد التنوّع اللغوي في الإقليم، ارتفع عدد المقاطعات الخاصة التي يتوقّع أن يشتمل عليها[21].

للسياسة عواقب مقصودة وأخرى غير مقصودة، قد تكون إيجابية أو سلبية، بمساهمتها في السلم والتنمية في البلاد. لكن صانع السياسة الأفضل، من منظور صنع السياسات، هو الذي يُقدّر مخاطر العواقب غير المقصودة، ويصوغ آلية للتعامل مع كلٍّ من العواقب المقصودة وغير المقصودة التي تنطوي عليها سياسة معيّنة. ولعلّ العاقبة غير المقصودة الأشدّ سلبية للنظام الاتحادي اللغوي – الإثني، على الرغم من كونه ترياقًا فاعلًا ضد الصراعات المستحكمة التي تضرب بجذورها في الهوية اللغوية – الإثنية على المستوى الوطني، هي أنه يفاقم الصراعات القائمة ويتسبّب بأخرى عديدة، قد لا تقلّ خطورة. وطالما قامت صراعات المجتمعات الإثنية اللغوية، خصوصًا الرعوية، على الموارد مثل الأراضي الزراعية والمراعي والأنهار وسواها من المجالات الطبيعية، لكن الحدود الإثنية اللغوية المكرّسة قانونيًا فاقمت هذه الصراعات وخلقت منازعات قانونية على هذا الصعيد. أمّا العاقبة السلبية الثانية الناجمة عن النظام الاتحادي الإثني اللغوي فترتبط بانتهاكات حقوق الأقليات وحريات الأفراد الذين يعيشون في وحدات إدارية معيّنة قائمة على أساس إثني. وسوف نناقش أدناه عواقب النظام الاتحادي الإثني اللغوي هذه.

2 – النظام الاتحادي الإثني اللغوي وتوطّن الصراعات

فاقم النظام الاتحادي الإثني اللغوي الإثيوبي، في بعض الحالات، المشكلات التقليدية القائمة وغيرها من المشكلات المماثلة التي كان ينوي

(21) انظر: Mehari Taddele Maru, «Ethiopian Constitution Protects Diversity,» *Federations* (Ottawa) (October-November 2007), on the Webs: <http://www.forumfed.org/en/products/magazine/vol7_num1/ethiopia.php>, and <www.arpdafrica.org>.

معالجتها على المستوى الوطني، مثل سيطرة الأقليات الإثنية اللغوية في الأقاليم والصراعات الإثنية على المراعي والمياه. ولعل النظام الاتحادي الإثني اللغوي أنشأ نوعًا جديدًا من الصراعات نظرًا إلى قيام الحدود وتقاسم السلطة الشرعية وفقًا لـِ«سياسة العدد»[22]. وهذا ما أضفى على المطالب والحقوق طابعًا إثنيًا إلى حدٍّ ما[23]. ولا يؤدي النظام الاتحادي الإثني بحدّ ذاته إلى التعصب، ولا يتسبّب بصراعات إثنية. ومن الأمثلة الجيدة لذلك كلٌّ من سويسرا وبلجيكا والمملكة المتحدة. إلّا أن النظام الاتحادي الإثني اللغوي في إثيوبيا فاقم الصراعات المحلية نظرًا إلى تضافر جملة من العوامل. ومن الأمثلة نذكر الصراع في غامبيلا.

في نهاية عام 2003، عاش إقليم غامبيلا في إثيوبيا صراعًا إثنيًا عنيفًا، أدّى إلى نزوح ما يزيد على 20 ألف نسمة من السكّان تهجّروا داخل إثيوبيا أو فرّوا إلى السودان[24]. وأضرم شرارة الصراع هجوم على عربة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2003، قُتِل فيه ثمانية أشخاص، بينهم ثلاثة من العمال التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا يحاولون بناء معسكر جديد للاجئين في المنطقة من أجل قبيلة النوير (Nuer)[25] وغيرهم من اللاجئين السودانيين. وحُمِّلَت مسؤولية هذا الهجوم لجماعة جذرية من قبيلة الأنيوا (Anywaa). وقُتِلَ في هذا الصراع ما يزيد على 190 شخصًا، وأُحرِقَت مئات من البيوت[26].

3 - التداعيات التي تطال جنوب السودان

غامبيلا هي من الأقاليم غير المتجانسة إثنيًا، وتفتقر إلى جماعة إثنية لغوية مسيطرة، وذلك بسبب الهجرة (القسرية والعفوية). وتبدو الأقاليم التي

---

(22) Walter Kälin, *Decentralized Governance in Fragmented Societies: Solution or Cause of New Evils?* (Chur, Zürich: Ruegger, 2003), pp. 9-10, and Maru, «Migration, Ethnic Diversity».

(23) انظر: Maru, «Ethiopian Constitution Protects Diversity».

(24) Maru, «Migration, Ethnic Diversity».

(25) قبيلة النوير تسكن في فضاء جغرافي يقع أساسًا في إقليم أعالي النيل في السودان وتمتد إلى داخل حدود إثيوبيا (التحرير).

(26) Maru, «Migration, Ethnic Diversity».

لا سيطرة فيها لجماعة إثنية لغوية في إثيوبيا معرضة للصراعات الإثنية أكثر من تلك التي تسيطر فيها جماعة إثنية لغوية. وهي تتميّز أيضًا بظاهرة الهجرة العفوية وهجرة الرعاة (النوير غالبًا)، وما يلحق بها من آثار ديموغرافية وسواها مثل منظومة تقاسم السلطة على أساس إثني لغوي والصراع على الموارد. وعلاوةً على ذلك، تبدو الأقاليم الرعوية أشدّ ميلًا وعرضة للصراع من تلك الأقاليم المستقرة غير المتنقّلة. وكذلك تعكس الهجرة عبر الحدود (هجرة قبيلة النوير الرعاة واللاجئين من قبيلة الأنيوا الهاربين من الصراع في غامبيلا إلى جنوب السودان، إضافة إلى هجرة اللاجئين من جنوب السودان الهاربين من الحرب الأهلية في السودان إلى إثيوبيا) الوجه الإقليمي للصراع. ونظرًا إلى ما لإقليم غامبيلا من حدود دولية كثيرة الثغور مع جنوب السودان، فإن سكان المناطق الحدودية يتنقلون بحرّية من موسم إلى موسم. حتى إن موظّفي القطاع العام بمن فيهم الشرطة، يستقيلون ويسافرون للعمل في جنوب السودان. وتسبّب ذلك بجدالات وخلافات بشأن نتائج التعداد السكاني في عام 1994، نظرًا إلى تأثير نتائج التعداد في تقاسم السلطة بين الجماعات الإثنية اللغوية. وتملك غامبيلا عددًا من الجيوب هي عبارة عن قرى استقرّت هناك في ثمانينيات القرن العشرين قادمة من مناطق أخرى من إثيوبيا، فضلًا عن كثير من معسكرات اللاجئين القديمة التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وكانت هذه القرى والمعسكرات في قلب الصراعات العنيفة، وتعرّضت لهجمات متكرّرة.

4 - سياسات العدد والسلطة:
أقلية بالسلطة وأكثرية بالعدد والعكس بالعكس

كان للهجرة الواسعة (نحو 110 آلاف مهاجر قسري) إلى إقليم مثل غامبيلا يبلغ تعداد سكّانه نحو 160 ألفًا الأثر الواضح في النظام الاتحادي القائم على أساس إثني لغوي. وفي النظام الاتحادي الإثني اللغوي يجري تقاسم السلطة بتناسب طردي مع تعداد الجماعات الإثنية اللغوية. وحين يُعترَف بالجماعات الثقافية الإثنية دستوريًا بأنها حاملة حقوق الجماعة، مثل تقرير

المصيـر والحكم الذاتي، ينجم عن التركيب السـكّاني والتغيـرات الديموغرافية نتائـج كثيرة. ولاحـظ بوكمـان (Bookman) أن «أهميـة العدد في تحديـد كلٍّ من سـلطة الجماعـة السياسـية والاقتصادية بالنسـبة إلـى الآخرين لا تتثبـت إلّا في نظام قانوني تقـوم فيه الحقوق على الجماعة وليس علـى الفرد»[27]. وتؤثّر هذه العوامل في تقاسم السـلطة وتُفاقم الصراعات القائمة. ويقتضي التفوق العددي النسـبي للجماعات الثقافية الإثنية مزيدًا من السـلطة. ومن نتائج مثل هذا التغيّر العددي نشـوء ما يمكن أن يفضّل المرء تسميته «أقلية بالعدد وأكثرية بالسلطة». والنظام السياسـي الذي يدعم «الأقلية بالعدد كي تأخذ سلطة الأكثرية» هو نظام متحجّـر (غير ليبرالـي) بطبيعتـه. ويتمثّل الحـلّ الليبرالي الوحيد فـي تغيير مثل هـذا الوضع ومنح سـلطة الأكثرية إلى أكثرية السـكّان. ولا بدّ مـن أن تهدّد إذن هذه الأنواع من الهجرة وإعادة التوطين، السـكان الأصليين في الإقليم. ولذلك فإن حرية التنقـل والهجرة في النظام الاتحادي الإثني اللغوي، قد تؤثّر بسـهولة في التوازن الديموغرافي وعلاقات السـلطة بيـن الجماعات الإثنية اللغوية. وقد يتسبّب انقلاب النسب السـكّانية انعدامًا في توازن القوى وتنجم عنه حاجة إلى التعديل[28].

يواجه النظام الاتحـادي القائم على الإثنية اللغوية فـي إثيوبيا الآن كلًّا من نزعات التمركـز (Centralization) مع حزب حاكم قوي، وبعـض نزعات إقصائية مع حزب في الإقليم وموظّفين رسـميين ينتمون إلى الجماعـات الإثنية اللغوية الأخـرى. وكي نـورد مثـالًا محـدّدًا، توضّـح القـراءة التراكميـة للمـادة الرابعة والثلاثين، بشـأن الزواج الثقافـي والديني، والمواد الواحدة والخمسـين والثانية والخمسـين (البنـد الثاني) والخامسـة والخمسـين، بشـأن تقاسـم السـلطة، من الدساتير الاتحادية، أن الأقاليم تنعم بسلطة شرعية في الشؤون الثقافية والدينية، وبسـلطة تامة على القوانين المدنية وإلى حدٍّ ما علـى القانون الجنائي. ويتضافر هذا الأمر وحـقّ تقرير المصيـر والحكم الذاتي بالنسـبة إلى الجماعـات الإثنية

---

(27) M. Z. Bookman, *Ethnic Groups in Motion: Economic Competition and Migration in Multi Ethnic States* (London: Frank Cass, 2002) p. 152.

(28) Maru, «Migration, Ethnic Diversity».

اللغوية، ليحمل معه احتمال تصادم بكثير من الحقوق الفردية المنصوص عليها في الدساتير الاتحادية. كما يمكن أن يُهدّد حقوق الأفراد وإمكانات المشاركة الديمقراطية للأشخاص المهاجرين الذين ينتمون إلى أقليات أخرى، أو إلى الجماعة الإثنية اللغوية التي تحوز الأكثرية على المستوى الاتحادي[29].

5 - حقوق الإنسان والنظام الاتحادي

تتمثّل إحدى العواقب السلبية الناجمة عن النظام الاتحادي الجامع (الإثني اللغوي) في ميل هذا النظام إلى تقييد حرية الحركة والتمييز ضد المقيمين غير الأصليين. وقد شرّعت الحدود الإثنية التي أنشأها الدستور الاتحادي في إثيوبيا مقاومةَ الهجرة العفوية بين الإثنيات. وأدّت مثل هذه المقاومة (باعتبارها مقاومة قبيلة الأنيوا لهجرة قبيلة النوير، ومقاومة قبيلة الأري لهجرة المورسي) في بعض الأحيان إلى مواجهات وصراعات عنيفة. وعلاوة على ذلك، وكما أشار بحق كلٌّ من فينر (Weiner) وكاتزنشتاين (Katzenstein)[30]، يدعم الترتيب السياسي الاتحادي الإثني اللغوي أبناء الجماعات الثقافية اللغوية المحلية (أبناء الأرض) أكثر من دعمه المستوطنين الذين يعتبرون أنفسهم «مواطنين مهاجرين». وقد يُستخدم النظام الاتحادي القائم على الإثنية اللغوية أيضًا باعتباره مبرّرًا لانتهاك حقوق المهاجرين بشرعنة التنافس الإثني اللغوي على السلطة والموارد، وإقصاء الآخرين على نحوٍ غير دستوري[31].

يشعر البشر الذين يقيمون في مناطق تسكنها جماعات إثنية ثقافية مختلفة عن جماعاتهم وتعتبرها «وطنها»، بانعدام الأمن، ويحسّون بأنّهم غرباء، ويعتريهم شك في شأن حقوقهم. وتكون القوانين التي تحكم الترشّح للمناصب العامة والعمل في القطاع العام واللغة والتعليم والاستثمار معرّضة لأن تتضمّن

---

(29) Kälin, p. 6.

(30) Myron Weiner, Mary Fainsod Katzenstein and K.V. Narayana Rao, *India's Preferential Policies: Migrants, the Middle Classes, and Ethnic Equality* (Chicago: University of Chicago Press, 1981).

(31) Kälin, p. 9.

قوانين وممارسات تمييزية في الأقاليم التي تشمل بصورة طبيعية جماعات إثنية لغوية مسيطرة. ومن الواضح أن مثل هذه السياسة جعلت معرفة اللغة الرسمية للإقليم أمرًا ضروريًا للبقاء أو للعمل في القطاع العام. وشعر المستوطنون في بعض الحالات بأن بنية الدولة الاتحادية القائمة على الإثنية اللغوية تهدّدهم، وأن اللغة والسياسات التعليمية تؤذيهم نظرًا إلى توافر الخدمات العامة والتعليم الابتدائي باللغة المحلية. وتبلغ مثل هذه المعاملة حدّ التمييز وانتهاك المادة 25 من الدستور الاتحادي. وفي حين أن مبرّر إقامة الإقليم القائم على أساس إثني لغوي كان المطالبة بالمساواة والإنصاف، وحقوق الإنسان والتحرّر من السيطرة، فإنه من المفارقة ألّا تُقرّ مساواة المهاجرين وأبناء الجماعات الإثنية الثقافية الأخرى في المنطقة. وينص الفصل الثالث من الدستور الاتحادي على تطوّر الحكم الذاتي للجماعات الإثنية الثقافية أساسًا، إذ يشترط على إدارة الإقليم أن تحترم حقوق الإنسان كلها والحقوق الديمقراطية للبشر الواقعين تحت حكمها. ويعاني هذا النص قيدًا دستوريًا على السلطة الدستورية لجميع الجماعات الإثنية الثقافية وأقاليمها. وعلى الأقاليم أن تحترم كلّ الاحترام حقوق هؤلاء المهاجرين بوصفهم أقلية ضمن الإقليم، وتمثّلهم في الإقليم، وتتيح لهم المشاركة السياسية.

6 - نزعات المركزية وفاعلوها

علاوة على ذلك، عُرف عن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، وهي المهندس الأساس للدستور الاتحادي والحزب الذي حكم البلاد خلال العشرين عامًا الماضية، دعمها الشديد للمادة التاسعة (سيادة الجماعات الإثنية الثقافية)، والمادة التاسعة والثلاثين (حق تقرير المصير والانفصال)، والمادة الأربعين (الملكية الجمْعية للأرض) من الدستور الاتحادي. ولن تبقى الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي هي نفسها، في أعين كثير من البشر إذا ما غيّرت موقفها السياسي من هذه النصوص الدستورية. فهذه النصوص هي أحجار الأساس للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي. وفي الحقيقة، تكاد تكون الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب

الإثيوبي مرادفًا للنظام الاتحادي القائم على الإثنية اللغوية وحقّ الانفصال وملْكية الأرض الجمْعية.

7 - المركزية الديمقراطية لدى الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي

يتمثّل أحد أسباب التباين بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية (أو سلطة الأمر الواقع) في المؤسسات الاتحادية المركزية وفي المواقف التي تعمل ضد وجود نظام اتحادي مالي حقيقي ونقل فعلي للسلطة. والمؤسستان الأشدّ مركزية هما:

- الحكومة المركزية ووزاراتها التي لا تزال تحافظ على احتكارها مناطق عديدة من الحياة العامة اعتمادًا على الموارد التي تسيطر عليها، وخاصة تلك الناجمة عن المعونة الخارجية. وفي المقابل، فإنّ اعتماد الحكومة المركزية على المعونة يجعل الأقاليم والمقاطعات (الوريدا) تفتقر إلى قدرات مالية بالمعنى الدقيق للكلمة، نظرًا إلى اعتمادها المالي على الحكومة المركزية. وهذا ما يُحدّ، بدوره، من قدرتها؛

- تُسيطر الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي بوصفها الحزب الحاكم والمهندس الأساس للدستور الاتحادي، على الهيئات التشريعية والتنفيذية كلها للإقليم، وتنفّذ سياساتها عبر القنوات الحزبية. ولا يوفّر هذا الحزب لموظفيه المحليين المنتخبين أو المعيّنين أيّ حافز للتفكير المستقلّ والجرأة على تحدي الحكومة الاتحادية، أو ممارسة السلطة التي يمنحها لها الدستور الاتحادي. فلماذا يحدث ذلك؟

يقوم تنظيم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي على مبدأ المركزية الديمقراطية، وهي تمارس سيطرة صارمة على الحكومات الإقليمية والمحلية عبر بنية الحزب. ويعمل الحزب المنظّم على أساس المركزية الديمقراطية على نحوٍ شبيه بالجسم البشري، حيث الرأس والدماغ والذراعان والساقان.

ويناقض تقسيم العمل هذا بطبيعته كلًّا من النظام الاتحادي ونقل السلطة. فما يُقصَد بالنظام الاتحادي هو إنشاء أو إفساح المجال أمام إنشاء رؤوس وأدمغة وسيقان وأذرع عديدة وربما مختلفة. والحرية المحلية في صنع القرار السياسي والاقتصادي هي أساس إذا ما أريد للنظام الاتحادي ونقل السلطة أن يعملا على نحو فاعل ويعزّزا النمو الاقتصادي.

لذلك، وفي حين يوفّر الدستور الاتحادي أساسًا مؤسسيًا رسميًا ممتازًا لقيام إثيوبيا سلمية وامتلاك الشعوب المحلية السلطة على صناعة القرار، بما في ذلك القرار الاقتصادي، تمنع ثقافة حزب الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي وبنيته تنفيذ السياسات الضريبية اللامركزية تنفيذًا فاعلًا. وأبو الدستور - حزب الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي نفسه عبر ثقافته التنظيمية الخاصة ببنية حزب مركزي - هو الذي أضعف نقل السلطة؛ إذ يعارض تكوينه السياسي بالفعل ما كان قد أطلقه بالنسبة إلى نقل السلطة على مستوى المقاطعة الانتخابية. إن المركزية الديمقراطية هي نقيض النظام الاتحادي.

قد لا يأتي التغيير على هذا الصعيد في المستقبل القريب. وقد «خفتت» السياسة الإثيوبية الآن، منذ انتخابات عام 2005، بسبب إعلان رئيس الوزراء مليس زيناوي عن نيّته مغادرة منصبه في عام 2015. غير أن هذا الإعلان جرى أوّل مرّة بعد العنف الذي اندلع في عام 2005 بعد الانتخابات. وفي بداية عام 2010، قام الحزب الحاكم، الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، ورئيس الوزراء بوصفه رئيسه، بمراجعة إعلانه السابق أن نقل السلطة من قيادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي السابقة إلى قيادة جديدة سوف يحصل من خلال خطة خمسية للخلافة بدأت أصلًا في عام 2010. ولا بدّ من مراقبة نتيجة خطة الخلافة هذه عن كثب، للتأكد من أنها ستُحْدِثُ أيّ تغيير في الدستور، أو في الحكومة في إثيوبيا.

تواجه جنوب أفريقيا، بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي المشكلة ذاتها. فالمؤتمر الوطني الأفريقي هو حزب شبه اتحادي وإنما بسيطرة مركزية

صارمة[32]. ويُمكن المؤتمر الوطني الأفريقي أن يقيل بسهولة قادة الأقاليم في جنوب أفريقيا، وهم يوازون رؤساء الأقاليم في إثيوبيا، لأنهم قد لا يكونون بالضرورة من أعضاء حزب المؤتمر النافذين في ذاك الإقليم. ويعيّن رئيس حزب المؤتمر قادة الأقاليم[33]، وهذا ما يجعل سيطرة الحزب الحاكم المفرطة والاتجاهات والمواقف المركزية التي تتّخذها الحكومة العقبة الأصعب أمام التوزيع المالي الناجع في إثيوبيا.

أمّا العقبة المعوقة الثالثة التي تعترض عملية التوزيع المالي، فهي الافتقار الجدّي إلى الخبرة والكفاءة التقنية في مجال صنع القرار. ومن الواضح أن هنالك تحسّنًا من نواحٍ عديدة في أداء الحكومات المحلية، مثل تقديم الخدمات وبناء القدرات وعملية نقل السلطة. وعبّر البنك الدولي وغيره من المشاريع، مثل مشروع هارفرد، عن رضاهما عن تقديم الخدمات العامة الجارية واللامركزية في إثيوبيا[34]، لكنهما أشارا أيضًا إلى شكوك جديّة في قدرة الولايات الإقليمية والمقاطعات على تنفيذ مشروع اللامركزية الطموح؛ ففي إثيوبيا يتدنّى عدد الموارد البشرية المدرّبة جيدًا والخبيرة في الإقليم، وفي المستوى الأدنى من الحكومة مقارنة بالمركز. ويعتقد بترسون (Peterson) أن اللامركزية في إثيوبيا شتّتت القدرات البشرية لأنها أنشأت مؤسسات جديدة، ولذلك يجب أن تكون اللامركزية كما يرى، تطوّريًا لا ثوريًا كما هي الحال في إثيوبيا[35]. ويضيف بترسون: أندر الموارد في القطاع العام في إثيوبيا هو توافر الكادر الحكومي الكفؤ. لا يمكن لأيّ مقدار من الاستشارة الخارجية أو

---

(32) Junaid Ahmad, «Rethinking Decentralization in South Africa,» (Presentation Prof. Joseph Stern's Course at J. F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 2007), and Jennie Litvack, Junaid Ahmad and Richard Bird, *Rethinking Decentralization in Developing Countries*, Sector Studies Series; 21491 (Washington, DC: World Bank, 1998), on the Web: <http://www.1.worldbank.org/publicsector/decentralization/Rethinking%20Decentralization.pdf>.

(33) Ahmad, «Rethinking Decentralization».

(34) Stephen B. Peterson, «Financial Reform in a Devolved African Country: Lessons from Ethiopia,» (Development Discussion Paper; no. 766, Harvard University, Harvard Institute for International Development, June 2000), and World Bank, Working for a Word Free of Poverty, on the web: <www.worldbank.org/en/country/ethiopia>

(35) Peterson, p. 23.

السلع أو التمويل أن يحلّ مكان هذه الموارد. ويحدّد توافر الكادر الحكومي ونوعيته توقيت الإصلاح وتسلسله، وما هي الإصلاحات التي ستجري ومتى، إضافة إلى مستوى الكفاءة العملية التي يجب الحفاظ عليها في أثناء تنفيذ الإصلاحات[36].

في إثيوبيا، قد لا يشعر المسؤولون المحليون بأنهم خاضعون للمساءلة من جانب الشعب. وهم أقل مسؤولية عن إخفاق سياسات التنمية التي يضعونها، أو عن عدم وجودها، بسبب غياب أيّ آلية قوية للمحاسبة العامة، أو عدم توافر أيّ تحفيز لهم للقيام بذلك. وقد يميل المسؤولون المحليون إلى أن يكونوا أكثر استجابة للحزب الحاكم، الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، لأن مسيرتهم المهنية تتوقّف على قيادة هذا الحزب أكثر ممّا تتوقف على أصوات منتخبيهم. وليس ثمّة حوافز سياسية تحفّز المسؤولين المحليين على السعي إلى كسب دعم ناخبيهم كي يبقوا في مناصبهم، فذلك يتوقف على قرار الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي أكثر ممّا يتوقف على الانتخابات العامة. ومن جهة أخرى، إن أولئك الموظّفين الذين يهمهم أن يخضعوا لمساءلة الجمهور، هُم إمّا غير قادرين على تقديم سياسة تنموية مالية أو اقتصادية بديلة (نظرًا إلى افتقارهم إلى هكذا قدرة)، وإمّا غير قادرين على ممارسة سلطتهم الدستورية بصورة جريئة.

ثانيًا: السلام والأمن

1 - نهر النيل

كان التنافس التاريخي بين إثيوبيا ومصر على نهر النيل من أهم العقبات التي اعترضت التعاون بين إثيوبيا والعالم العربي. فمنذ زمن طويل ومصر تدّعي حقًّا تاريخيًا في حصّة سنوية تبلغ 5.55 مليار م^3 من مياه النيل، وهو ما يهدّد إثيوبيا التي هي مصدر 86 في المئة من مياه هذا النهر. وتقوم حجّة مصر على اتفاق النيل في عامي 1929 و1959 الموقّع بين المملكة المتحدة

(36) المصدر نفسه، ص 24.

ومصر والسودان في زمن الاستعمار. وتعارض إثيوبيا والبلدان الضفافية العليا الأخرى كلها هذا الادّعاءَ الحصري، وذلك لثلاثة أسباب. يرتبط السبب الأول بعدم قابلية الاتفاقات الاستعمارية للتطبيق، لأنَّ الدول الاستعمارية ليس لها أن تكون أطرافًا في هذه الاتفاقات، ولم تكن أطرافًا فيها. وإثيوبيا لم تُدَعَ، وكانت البلدان الضفافية الأخرى مستعمَرة في ذلك الحين. والسبب الثاني هو أن مثل هذا الحقّ الحصري في المياه ليس منصفًا، ولا يشرّعه القانون الدولي. والسبب الثالث هو أن هذه البلدان تدعو إلى الحوار والتعاون باعتبارهما الطريقة المنصفة والشرعية الوحيدة لحلّ الخلافات. ولهذا أنشأت البلدان الضفافية كلها بما فيها مصر مبادرة حوض النيل، ووضعت في عام 2010 الاتفاق الإطاري للتعاون (CFA) بين دول حوض النيل بغية إبرامها[37]. ورفضت مصر بقيادة الرئيس السابق حسني مبارك رفضًا قاطعًا إبرام الاتفاق، وطالبت بتعديلين جوهريّين موضوعيين أساسيين: حقّ الفيتو لمصر حيال أي مشروع تُقيمه على نهر النيل البلدان الضفافية العليا، واشتراط يرد في الاتفاق وينصّ على ضمان حصّة المياه التي تستخدمها الآن[38]، وهذا ما لم تقبله أغلبية البلدان الضفافية، لأنها توافق بذلك على المعاهدات الاستعمارية القديمة بصورة غير مباشرة.

غيّرت بعض الديناميات السياسية في القرن الأفريقي وشمال أفريقيا ديناميات مياه النيل، ولعلّ هذا التغيير كان إلى الأفضل؛ إذ وقّعت الآن ستة من البلدان الضفافية الاتفاق الإطاري للتعاون. ولا يزال على مصر والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية توقيعه. ومن المرجّح كثيرًا أن يوقّع جنوب السودان، وهو الدولة الجديدة في منطقة مبادرة حوض النيل، هذا الاتفاق خلال الأعوام القليلة القادمة، وهو ما يجعل عدد البلدان الموقّعة سبعة بلدان من مجموع عشرة. ويرجّح إبرام ذلك الاتفاق في الأعوام المقبلة. وعلاوة

(37) مسودة مبادرة حوض النيل، اتفاق إطاري للتعاون بشأن حوض نهر النيل، عنتيبي، أوغندا، 14 أيار/ مايو 2010.

(38) وزير مصر للمياه عن مبادرة حوض النيل، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.telegraph.co.uk/news/wikileaks-files/egypt-wikileaks-cables/8327160/EGYPTIAN-WATER-MINISTER-ON-THE-NILE-BASIN-INITIATIVE.html> (Accessed 1 November 2001).

على ذلك، أعلنت إثيوبيا نيّتها بناء سدّ عظيم على النيل، أطلقت عليه اسم «سدّ النهضة» أو «سدّ الألفية»[39]. ومع الانتفاضة وتنحّي حسني مبارك، عبّرت الحكومة المصرية الجديدة عن تغيير في سياستها الخارجية تجاه أفريقيا، وفي قضية نهر النيل[40]. وعلى الرغم من أن معظم القرارات الخارجية التي تصدرها الحكومة الانتقالية في مصر هي قرارات موقّتة ومحدّدة الغرض بطبيعتها، نظرًا إلى الديناميات السياسية في مصر الآن، فإن قرار مصر استشارة البلدان الضفافية للنيل هو إشارة إيجابية يجب تشجيعها من أجل السلام والأمن في المنطقة. كما أن الاتفاق بين إثيوبيا ومصر والسودان على إنشاء لجنة ثلاثية الأطراف لتقويم تأثير بناء السّد في تدفّق مياه النيل هو خطوة إيجابية[41]. ولا شكّ في أن تعاون البلدان الضفافية للنيل سوف يشكّل مثالًا لتحويل الموارد العابرة للحدود، مثل نهر النيل، من عوائق إلى جسور بين البلدان.

2 - الصومال وسعيه إلى تحقيق الدولة المركزية

يشكّل الصومال مثالًا نموذجيًا أصليًا للدولة الفاشلة والهشّة، بعد عقدين من غياب الدولة واستشراء الأعمال الإرهابية والتشريد والمجاعة والقرصنة والخطف. وتتجاوز تداعيات دولة الصومال الفاشلة ما وراء حدود الصومال لتؤثّر في السلام والأمن في القرن الأفريقي والمجتمع الدولي بوجه عام.

الصومال من بلدان أفريقيا النادرة من حيث اشتماله على جماعة إثنية ثقافية واحدة هي الصومالية (التي تضم قبائل عديدة). وبحسب تقديرات الأمم

---

(39) إعلان وزير الشؤون الخارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في 28 أيار/ مايو، اليوم الذي أطلق فيه سد النهضة، وزراة الشؤون الخارجية، قسم الصحافة، أسبوع في القرن، متوافر على الموقع الإلكتروني: <http://www.mfa.gov.et/Press_Section/Week_Horn_Africa_May_27_2011.htm#1> (Accessed 5/6/2011).

(40) رئيس وزراء مصر يزور إثيوبيا ويناقش موضوع النيل (منتديات إثيوبيا، 13/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ethiopiaforums.com/egypt-prime-minister-to-visit-ethiopia-and-discuss-on-nile>.

(41) وافق السودان ومصر على إنشاء لجنة ثلاثية لتقويم آثار سدّ النهضة الإثيوبي، انظر الموقع الإلكتروني: <http://ethiopiaforums.com/sudan-agrees-to-tripartite-committee-over-ethiopia%c2%80%99s-nile-dam>.

المتحدة في عام 2005، بلغ تعداد سكان الصومال 10.7 ملايين نسمة. وفيه دين واحد سائد هو الإسلام، ولغة واحدة هي الصومالية. وقد نال الصومال استقلاله في تموز/ يوليو 1960 بعد دمج الجزء الشمالي، أرض الصومال الذي كان مستعمرة بريطانية، وجنوب الصومال الذي كان تحت الحكم الإيطالي. وكانت بنية الحكم بعد الدمج موحّدة في القمة، لكن مركزيتها كانت واهية (اتحاد هشّ) على مستوى القاعدة[42]. وفي عام 1969 استولى الجنرال سياد بري على السلطة بعد إطاحته أول حكومة منتخبة ديمقراطيًا. وفي عام 1977 غزا سياد بري منطقة أوغادين في إثيوبيا، وهو ما أدى إلى اندلاع الحرب الإثيوبية - الصومالية في عام 1978 التي كانت نتيجة الحرب الباردة، شأنها شأن حروب أخرى في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ومع نهاية الحرب الباردة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، فقَدَ نظام سياد بري الاشتراكي السلطة على يد قوات التمرد الموجودة بصورة أساس في معسكرات اللاجئين شمال الصومال. وفي عام 1991 انهارت السلطة المركزية ولا يزال الصومال بلا دولة بعد مرور عشرين عامًا. وباستثناء القوانين القبلية والمحاكم الدينية، دُمّرت مؤسسات الدولة كلها تقريبًا، مثل البرلمان والمحاكم والجيش والشرطة.

سمح غياب سلطة الدولة على نطاق البلد ككلّ بحرّية التنقّل، بما في ذلك تنقّل الإرهابيين والأسلحة والأموال. وأتاح الموقع الجغرافي والقرب من العالم العربي ووجود الموانئ الرئيسة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، بالتنقّل غير الشرعي للبشر بمن فيهم الهاربون، وسمح بتهريب الأسلحة والأموال. وسمح فشل الدولة بتكاثر الأسلحة الخفيفة والدعوات الإسلامية المتطرّفة بطبعتها السَلَفية العنيفة، كما ساهم في انتشارها جميعًا[43]. وفي مثل هذا الوضع، كان حتميًا أن تتكاثر جميع المنظمات غير الشرعية بما فيها الجماعات الإرهابية. ومع مئات الملايين من أموال الفدية التي تُدفع إلى

---

(42) Paolo Contini, *Integration of Legal Systems in the Somali Republic* (Ibadan: Institute of African Studies, University of Ife, 1964), pp. 1-2.

(43) Mehari Taddele Maru, «The Threat of Terrorism and Its Regional Manifestations,» (Updated in August 2006), Paper Presented at: Counter-Terrorism International Conference, Riyadh, 5-8 February 2005.

القراصنة ويجري تمريرها عبر هؤلاء الإرهابيين أو أنصار «حركة الشباب»، وهو تحالف بين الإرهابيين ورجال الأعمال غير الشرعيين، باتت المنطقة بالغة الخطورة، وباختصار بات الصومال الذي ظلّ عقدين تقريبًا من دون سلطة مركزية وبقطاع عام ضعيف، ملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية الوافدة من خلفيات متنوّعة[44]. ويعتبر كثيرون من الدول والأكاديميين الغربيين القرنَ الأفريقي، خصوصًا الصومال والسودان، مصدرًا للمنظمات الإرهابية وموئلًا لها، ولا سيما المنظمات الراديكالية الإسلامية. ويجتذب غياب الدولة في الصومال المنظمات الإرهابية والدول التي لها مصلحة في زعزعة استقرار المنطقة وفي نشر التعاليم الإسلامية الراديكالية[45]. وفي حين أن معظم الضحايا من الأفارقة، فإن الأهداف هي المصالح الأميركية. وكانت السلطات الأوغندية والأميركية قد أحبطت هجومًا إرهابيًا على السفارة الأميركية في كمبالا[46]. وحضور المنظمات الإرهابية في القرن الأفريقي إنّما تعبّر عنه الهجمات الإرهابية المتكرّرة في كينيا وإثيوبيا والهجوم بصواريخ كروز الأميركية على السودان، فضلًا عن الردود العسكرية الإثيوبية والكينية على «الاتحاد الإسلامي»، واتحاد المحاكم الإسلامية[47]، و«حركة الشباب» في الصومال.

غدا القرن الأفريقي منطقة قتال بين البلدان الغربية بقيادة أميركا من جهة،

---

(44) Muluwork Gebre, «Trends of Responses to Terrorism in the Horn of Africa: The Ethiopian Experience,» (MA Thesis Unpublished, Addis Ababa University, Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa, 2010), and Tim Docking, «Terrorism in the Horn of Africa,» (Special Report; no. 113, United States Institute of peace, Washington, DC, January 2004).

(45) Gebre, «Trends of Responses to Terrorism».

(46) David H. Shinn, «Fighting Terrorism in East Africa and the Horn,» *Foreign Service Journal*, vol. 81, no. 9 (2004), pp. 26-27.

(47) اتحاد المحاكم الإسلامية هو مجموعة من المحاكم الإسلامية التي اتّحدت برئاسة شريف شيخ أحمد، وأصبحت حاكمة لأغلب مناطق الصومال، وهي تنافس الحكومة الانتقالية على الحكم. بعد انهيار الحكومة الصومالية في عام 1991 وانسحاب الولايات المتحدة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، نشبت حرب أهلية قبلية استمرت نحو أربعة عشر عامًا، وأصبح نظام المحاكم الإسلامية هو نظام القضاء في الصومال. ونما دور المحاكم وبدأت بتقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية، وأصبحت أيضًا تضطلع بدور الشرطة، واستطاعت سد الفراغ الأمني والقانوني والحد من نفوذ أمراء الحرب الأقوياء وحماية الضعفاء بعد الانهيار الكامل لدعائم الدولة الصومالية (التحرير).

والأصوليين من الشرق الأوسط والعالم الغربي من جهة أخرى[48]. نتيجة ذلك، غدا الصومال ساحة حرب ضد الجماعات الإرهابية مثل العناصر الأجنبية في «حركة الشباب»، لمنعها من أن تمدّ جذورها هناك. ويخضع القرن الأفريقي للمراقبة والتدقيق وسواهما من التدابير الغربية المناوئة للإرهاب، ويُعَدُّ من النقاط الاستراتيجية في «الحرب على الإرهاب». وبحسب السفير الأميركي السابق في إثيوبيا، ديفيد شن (D. Shinn)، فإن القرن الأفريقي مكان باتت فيه ممارسة استهداف الأميركيين بالعنف السياسي ممارسة متأصّلة. ويرى شن أن القرن الأفريقي وشرق أفريقيا «منطقة خطرة» بالنسبة إلى المصالح الغربية والإسرائيلية. ويقدّم شن تأريخًا للهجمات الإرهابية في القرن الأفريقي، الناجحة منها والفاشلة؛ إذ بدأت هذه الهجمات الإرهابية في عام 1973 باغتيال منظمة أيلول الأسود السفير الأميركي في السودان، لتأتي الهجمة الإرهابية الليبية عام 1986 على موظفي السفارة الأميركية في الخرطوم، وهجمتا عام 1998 على السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام[49]. وعلاوة على الهجمات الإرهابية في عام 1998 في كينيا، شهد عام 2002 هجمتين أُخريين في هذا البلد: إحداهما على فندق بارادايز (Paradise) في ممباسا، ومحاولة هجوم صاروخي على الخطوط الجوية الإسرائيلية. وتشكّل أوغندا وكينيا هدفيْن جديديْن لهجمات «حركة الشباب» وعمليات الاختطاف التي تقوم بها هذه المنظمة. وقد أدّت هجمات «الشباب» في كمبالا في أوغندا، إلى قتل ما يزيد على 76 شخصًا في 11 تموز/يوليو 2010[50].

إثيوبيا هي بلد إقليمي آخر يشكّل هدفًا للأعمال الإرهابية، خصوصًا تلك التي يمارسها «الشباب» وسواهم من المتطرفين المنضوين. وكان «الشباب» قد حذّروا إثيوبيا من أنهم سيعلنون الجهاد داخل أراضيها عبر تسليح الحركة

(48) Gebre, «Trends of Responses to Terrorism,» and Maru, «The Threat of Terrorism».

(49) Shinn, pp. 36-37.

(50) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Assistance (UNOCHA), «Horn of Africa Crisis,» (Situation Report; no. 20, OCHA, 28 Octobre 2011), on the Web: <http://reliefweb.int/node/456092>.

الانفصالية في أوغادين، مثل الجبهة الوطنيـة لتحرير أوغادين (ONLF). ومارس «الشـباب»، مع هذه الجبهة، نشـاطًا زعزع الاسـتقرار من خلال شنّهم هجمات على الحكومة الإثيوبية عبر اسـتخدام المنطقة الصومالية فـي إثيوبيا بهدف دفع الصومالييـن الإثيوبييـن إلـى الوقوف ضدهـا. وتشـكّل الدعوة إلـى «الصومال الكبير» جزءًا من دعوة الجهاديين الصوماليين إلى مناهضة الحكومة الصومالية. ودعمـت إريتريا كلًّا مـن الجبهة الوطنيـة لتحريـر أوغادين والجبهة الإسـلامية لتحرير أوروميا (IFLO)، وفتحت لهما مكتبيْن. ومنذ عام 1991، شـنَّ «الاتحاد الإسـلامي»، وهو الاتحاد الذي سبق «اتحاد المحاكم الإسـلامية» و«الشباب»، هجمات في المنطقة الصومالية من إثيوبيا بتعـاون وثيق مع جماعات في إثيوبيا تنعـم بالعقلية ذاتهـا، مثل الجبهـة الوطنية لتحريـر أوغادين والجبهة الإسـلامية لتحرير أوروميا، وجبهة تحرير أورومو (OLF)[51].

كمـا تبنّـى «الاتحـاد» عـددًا مـن الهجمـات الإرهابيـة والتفجيـرات التـي حصلت فـي أديس بابـا بين عامـي 1993 و1996، بمـا في ذلـك محاولة قتل عبد المجيد حسـين، الوزير السـابق والممثّل الدائم للأمـم المتحدة. وبعد عدد من المعـارك مع قـوات الدفـاع الإثيوبية، ضعـف «الاتحـاد»، لكنه تحـوّل إلى جبهـة مناهضة للحكومـة الاتحادية الانتقاليـة في الصومال، وبات يُعرف باسـم «المحاكم الإسـلامية» أولًا، ولاحقًا باسـم «الشـباب». وتضمّ قيادة «الشـباب» مشـبوهين إرهابيين سـبق أن اعتُقلـوا في كثيـر من بلـدان المنطقة، ومـن بينهم متطرّفون إسـلاميون من مصر واليمن والسـودان والعراق والبوسـنة والسعودية وأفغانسـتان وباكسـتان[52]. وفي هـذا الصدد، يشـكّل دور إريتريا في اسـتخدام الصومال سـاحةَ حرب بالوكالة، عقبة تعترض اسـتقرار منطقـة القرن الأفريقي. وقد قـرّرت الأمم المتحـدة، بدافع القلق من الدور السـلبي الـذي تؤديه إريتريا فـي المنطقـة، أن تراقـب هـذه الدولـة وتفـرض عليها عقوبـات. وقامـت تلك

(51) Gebre, «Trends of Responses to Terrorism».

(52) المصدر نفسه.

العقوبات على توصيات من «إيغاد»، وعلى عقوبات الاتحاد الأفريقي[53]. وفي تموز/ يوليو 2011، جاء في تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن إريتريا تواصل تعاونها مع «الشباب» وأجنحتهم في كينيا وأوغندا. ونتيجةً للهجمات الأخيرة على كينيا، ردّ الجيش الكيني بهجمات جوية وبرية على «الشباب» الذين يسيطرون على جنوب الصومال المحاذي لكينيا. وكان من الطبيعي بالنسبة إلى البلدان الأخرى التي وقعت ضحية الإرهاب أن تجد في إثيوبيا، التي هي ضحية سلسلة من الهجمات الإرهابية الخارجية (التي قام بها أجانب) والداخلية، حليفًا لها في مقاومة الإرهاب، كان له قصب السبق[54]. ومن مصلحة إثيوبيا وكينيا وأوغندا الأساس أن تجد القرن الأفريقي خاليًا من الإرهاب، ومن المنظمات الإرهابية مثل «الشباب». وفي هذا الصدد، يشكّل العالم العربي حليفًا حقيقيًا في هذه المعركة ضدّ الإرهاب.

في عام 2004، أُلّفت الحكومة الصومالية الاتحادية الانتقالية في كينيا بعد عملية سلام برعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويسّرت «إيغاد» ذلك، وكانت مع الاتحاد الأفريقي في مقدّمة بعثته في الصومال (AMISOM) التي صُرِّح لها بالعمل بعد انسحاب الجيش الإثيوبي من هذا البلد في عام 2007. وفي هذا الصدد، إثيوبيا عضو بارز في «إيغاد»، وقد اضطلعت بدور مهم في تشكيل كلٍّ من الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهي تقوم وكينيا بتدريب قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وسواها من الفِرق والمجموعات شبه المستقلة، في حين ساهمت أوغندا وبوروندي مباشرةً في قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأدّت إثيوبيا دورًا مهمًا في قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية وبقائها، ودورًا غير مباشر في تحقيق سلام المنطقة وأمنها، كما تربطها علاقات ممتازة بأرض الصومال وأرض البُنط، الحكومتين العاملتين اللتين أعلنتا نفسيْهما في الصومال.

---

(53) فريق الأمم المتحدة المعني برصد الصومال وإريتريا، رسالة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملًا بالقرارين 751 (1991) و1907 (2009) المتعلّقين بالصومال وإريتريا، إضافة إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة س/ 2011/ 433، الصادر في 18 تموز/ يوليو 2011.

(54) Shinn, «Fighting Terrorism in East Africa».

واستطاعت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تهزم «المحاكم الإسلامية» في نهاية عام 2006، بمساعدة القوات الإثيوبية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومنذ عام 2004، باتت الحكومة تسيطر على أجزاء محدودة من مقديشو. ومنذ انهيار السلطة المركزية في عام 1991، أعلنت أرض الصومال استقلالها كجمهورية، وهي أكثر استقرارًا وسلامًا من بقية البلاد. كما أعلنت أرض البُنط وغالمودوغ (Galmdug) استقلالهما الذاتي. غير أن جيوب السلام تلك في الصومال قد تنتهي إلى الفوضى، من غير معالجة سعي أرض الصومال إلى نيل الاعتراف، ومن دون تقديم المزيد من الدعم لهذه المناطق التي أعلنت استقلالها.

في جنوب الصومال، خيضت معظم المعارك بعد أفول حكم سياد بري في مقديشو وحولها. ومع أن مقديشو بعيدة جغرافيًا من مدن الصومال الإقليمية، وتأثيرها محدود في حكم أغلبية مناطقه، فقد اعتُبِرَت السيطرة الفاعلة عليها مصدرَ شرعية في حكم هذا البلد. وأُشير إلى حكم «اتحاد المحاكم الإسلامية» القصير لمقديشو بأنه علامة على قدرة «المحاكم» على حكم صومال صعب المراس.

منذ آب/ أغسطس 2011، راح «الشباب» ينسحبون من مقديشو بسبب عجزهم عن العمل مع المجتمع الدولي على تقديم المعونة الإنسانية إلى المحتاجين، أو بسبب عدم رغبتهم في ذلك. وزيادةً على هذا، خسر «الشباب» في كثير من أنحاء باي وباكول، وخصوصًا لدى عشائر دجيل ومرفلي. وانسحب الشيخ مختار روبو (أبو منصور) وهو من عشائر الراحانوين، وثاني أبرز قيادي في «الشباب» من الحركة، الأمر الذي يشير إلى خلاف متنام في قمّة قيادتها. وفي منطقة شبيلا الوسطى، تناقص عدد مقاتلي «الشباب» ليَصل إلى 250 مقاتلًا، ويملكون 23 قطعة بحرية حربية. وسوف تبقى كيسمايو في إقليم شبيلا السفلى، المعقل الأساس لحركة «الشباب». ومن المتوقّع أن يشنّ هؤلاء انطلاقًا من هذه المنطقة هجمات انتحارية على المقاتلين المناصرين للحكومة الاتحادية الانتقالية، وقوات هذه الأخيرة، وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في

الصومال وسـواها. لكن ذلك ينبغي ألّا يؤخَذ مؤشـرًا إلى تنامي قوة «الشباب»؛ إذ نظرًا إلى الانقسـام في قمة القيادة وفقدان السـيطرة على أجزاء من الصومال، سـوف تعانـي «الشـباب» مزيدًا مـن الضعف فـي المسـتقبل القريـب. وتحاول الحكومـة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي أن تسـيطرا على مقديشـو ومناطقها المجاورة. وقد زار هذه العاصمة كبار المسؤولين من بلدان فاعلة في العالم العربي والمجتمع الدولي بغية درء المجاعة عن الصومال، وهو ما يشكّل مؤشـرًا إلى تحسّـن الوضع الأمني في مقديشـو. ومن بين هؤلاء رئيس جيبوتي ورئيس وزراء تركيـا وعائلته[55] والأمير سـلطان من الإمـارات العربية المتحدة ورئيـس لجنة الاتحـاد الأفريقي ووكيـل الأمين العـام للأمم المتحدة للشـؤون الإنسـانية ومنسّـق الإغاثة الطارئة وسـكرتير الدائـرة البريطانية للتنميـة الدولية. وبهـذا الصدد، تأوي إثيوبيا نحو 200 ألـف لاجئ، وتُسـاند فتـح الممرّ المؤدي إلى مخيّم دولّو آدو في الصومال من أجل عمليات المعونة الإنسانية[56].

إن علـى الحكومـة الاتحادية الانتقالية أن تسـتفيد من هـذه الفرصة وتُعزّز سـيطرتها الكاملـة والفاعلة علـى العاصمة. ويشـكّل عجـز الحكومـة الانتقالية عن لمّ شـمل القوى المختلفـة المناوئة لـ «الشـباب» العقبة الأسـاس على هذا الصعيد. وفي هذا الصدد، أخفقت الحكومـة الاتحادية الانتقالية في تعبئة «أهل السـنّة والجماعة» في مناطق بنادير وغالغودود ومودوغ ومقاتلي عشـيرة هوادل المناصرة للحكومـة في بلدوين في منطقـة هيران، ومقاتلي عشـيرة مارهان في غدو، وعشـائر في شـبيلا الوسـطى التي ينحدر منها رئيس الحكومـة الاتحادية الانتقاليـة، والجماعـات المنظمـة الأخـرى، وأخفقـت فـي جمعهـم ودعمهـم والعمل معهم في مقارعة «الشـباب». وتبدّدت شرعية الحكومة منذ عام 2004 بسبب تفشّـي الفسـاد وإساءة اسـتعمال السـلطة السياسـية لمكاسـب اقتصادية شـخصية، والتنافس السياسـي الضيـق الأفق والتفكيـر الفارغ وانتهـاك ما يتمتع بـه المدنيون من حقـوق الإنسـان والنهب واغتصـاب المال العام مـن وحدات

---

(55) عبّرت تركيا عن نيتها فتح سفارتها في مقديشو.

(56) إعـلان وزارة الشـؤون الخارجيـة، قسـم الصحافـة، أسـبوع فـي القرن، 12 آب/ أغسـطس 2011

الحكومة ومسؤوليها. ومع هذه المشكلات كلها، فإنّ على الحكومة والعشائر التي تقاتل ضد «الشباب» أن تثبت أنّها يمكن أن تحلّ مكان «المحاكم» التي يقيمها «الشباب» و«اتحاد المحاكم الإسلامية»، وأن توفّر قانونًا ونظامًا أفضل.

3 - السودان وسعيه إلى تحقيق السلام

في حين يبحث الصومال عن حكومة مركزية، يبدو السلام والوحدة صعبيْ المنال في السودان. وما يسم الوضع السوداني الحالي من ناحية السلام والأمن هو الصراع بين السودان وجنوب السودان، والاحتجاجات الشعبية في الخرطوم وكسلا وأزمة دارفور. وكان السودان فريسة حرب أهلية منذ استقلاله في عام 1956 عن المملكة المتحدة. وفي عام 1972، جرى توقيع اتفاق أديس أبابا بين حكومة السودان والجماعات المتمرّدة في جنوب السودان. ولم يدم هذا الاتفاق سوى إحدى عشرة سنة؛ إذ مع اكتشاف النفط في الجنوب في عام 1978 تفاقم الصراع بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) التي كان يقودها الراحل جون قرنق، واتّخذ طابعًا دينيًا عندما فرضت الحكومة السودانية الشريعة الإسلامية مصدرًا أساسًا للتشريع على سكّان جنوب السودان المسيحيين[57]. واستغرقت هذه الحرب التي توصف بأنها أطول حرب أهلية، أكثر من ثلاثة عقود، وراح ضحيتها أكثر من مليوني نسمة[58]. وفي عام 2002، وقّعت الحكومة والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي اتفاق السلام الشامل (CPA). وكان هذا الاتفاق نتيجة جهود طويلة ومنهكة لتسوية النزاع بذلها كلٌ من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. ومُنِحَ جنوب السودان استقلاله، بحسب الاتفاق، مع الحقّ بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في عام 2011، ووفّر الاتفاق أيضًا حصّة متساوية من الدَّخل بين الشمال والجنوب.

---

(57) Ahmed T. El-Gaili, «Federalism and the Tyranny of Religious Majorities: Challenges to Islamic Federalism in Sudan,» *Harvard International Law Journal*, vol. 45, no. 2 (Summer 2004), pp. 503-546.

(58) المصدر نفسه.

بناءً على استفتاء كانون الثاني/ يناير، وُلِدت في 9 تموز/ يوليو 2011 أحدث دولة أفريقية وترتيبها هو الخامس والخمسين بين الدول الأفريقية، والعضو 193 في الأمم المتحدة: جمهورية جنوب السودان. ورافقت تعقيداتٌ كثيرة ولادتَها. صحيح أن الانفصال الشرعي وقع في تموز/ يوليو 2011، غير أن جنوب السودان كان دولة مستقلة فعليًا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. ومع هذا، فإن كثيرًا من القضايا العالقة لا يزال من دون حلّ لاستكمال الانفصال. ومن بين تلك القضايا، الحدود والمواطنة وإرث الديون والاستحقاقات الدولية والعملة وإيرادات النفط، وإدارة أنابيب النفط المارّة من الجنوب إلى الشمال، وغيرها من القضايا الاقتصادية. وإذا لم يجر تدبّر هذه القضايا بعناية، فإنّ تلك المسائل العالقة قد تثير صراعًا آخر بين السودان وجنوب السودان. علاوة على ذلك، تواجه جمهورية جنوب السودان باعتبارها دولة جديدة، كمًّا ضخمًا من التحديات الداخلية التي لا بدّ من تخطّيها كي تغدو دولة قابلة للحياة يمكنها أن توفّر القانون والنظام والأمن والخدمات للسكّان. أمّا تقلّص حصة شمال السودان من إيرادات النفط والتضخّم والبطالة وتضخّم أعداد الشباب هناك، فتعرّض الشمال لخطر انتفاضة سياسية شبيهة بثورات شمال أفريقيا.

كان اتفاق السلام الشامل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية قد شجّع الجزء الجنوبي الغربي الباقي من السودان على المطالبة بحقٍّ متساوٍ وحضور جدّي للحكومة السودانية في تلك المنطقة. وفي حين أن السبب المباشر لأزمة دارفور كان اتفاق السلام الشامل، فإن السبب العميق للأزمة كمن في الحكم الرديء والتمييز الذي مارسته حكومة الخرطوم.

أ - كارثة دارفور

كلمة دارفور هي حصيلة جمع كلمتين هما «دار» و«فور»، وتعني «الدار» البلد، أمّا كلمة «فور»، فهي اسم الشعب الذي يقيم في جنوب غرب السودان. ومعًا «دار - فور»، تعني هاتان الكلمتان «بلد الفور». وتساوي مساحة دارفور مساحة فرنسا، ويفوق عدد سكانها ستة ملايين نسمة. وتضمّ ثلاث ولايات:

شمال دارفور وجنوبها وغربها. وفيها بدوٌ رحّل ومستقرون معنيون أساسًا بالأرض والمكان.

بدأت أزمة دارفور صراعًا من أجل اللامركزية والاستقلال مماثلين للذيْن منحهما اتفاق السلام الشامل لجنوب السودان[59]. والجبهتان المتمردتان الرئيستان هما حركة/ جيش تحرير السودان (SLM/A)، وحركة العدل والمساواة (JEM)، وينتمي أعضاء هاتين الحركتين، بصورة أساس، إلى جماعات الفور والمساليت والزغاوة، وتمثل هذه جماعات إثنية ثقافية «أفريقية»[60]. ومنذ عام 2002، هاجمت حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة عددًا من قواعد قوات الحكومة ومكاتبها. ورأى السكّان «العرب» في دارفور في هذه الحركة من أجل الاستقلال تهديدًا لموقعهم المسيطر في السودان. وبهذا، كان الصراع هناك صراع هوية في جانبٍ منه: بين الجَنْجَويد[61] الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم عرب من ناحية، والزنوج «الأفارقة» من جهة أخرى. وردًّا على ذلك، قامت حكومة السودان بتسليح الجَنْجَويد كي يهاجموا السودانيين الزنوج. ومع أن عوامل أشعلت أزمة دارفور، فإن العامل الأهم يبقى الحرب الأهلية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية[62]. وقد أدّت أزمة دارفور إلى تشرّد ما يزيد على 2.6 مليوني نازح من أهل دارفور، وإلى مقتل مئات الآلاف. ووفقًا للبعثة الأفريقية في السودان، بلغ عدد الخسائر في الأرواح حتى أواخر عام 2005 نحو 500 ألف، في حين بلغ عدد المشردين

(59) Julie Flint and Alex de Waal, *Darfur: A Short History of a Long War* (London; New York: Zed Books; Cape Town: David Philip, 2005).

(60) Mekkides Mezgebu, «Darfur: Another Case of Genocide?,» (Unpublished Thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, 2007).

(61) «جنجاويد أو جنجويد مصطلح سوداني مكوّن من ثلاثة مقاطع هي: «جن» بمعنى جنى، ويقصد بها أن هذا الجنى (الرجل) يحمل رشاشًا من نوع «جي 3» المنتشر في دارفور بكثرة، في حين تعني كلمة «جويد» الجواد. ويصبح معنى الكلمة بالتالي هو: الرجل الذي يمتطي جوادًا ويحمل رشاشًا (التحرير).

(62) لمزيد من المعلومات، انظر التقرير الذي أعدّته لجنة التحقيق الدولية لدارفور للأمين العام للأمم المتّحدة، في 25 كانون الثاني/ يناير 2005، جنيف، عملًا بقرار مجلس الأمن رقم 1564 (2004)، الفقرات 78 - 97.

مليونيـن ونصف مليون (وهـم لاجئون ومشـرّدون داخليًا)[63]. ودُمِّرَت ثلاثة أربـاع قـرى دارفور[64]. وثمـة رقم قدّمـه البرلمان البريطاني يشـير إلـى أن عدد القتلـى فـي دارفـور هـو 300 ألـف[65]. ويعمـل الانقسـام الإثنـي بيـن العرب والأفارقة واستغلال النفط على عولمة هذا الصراع المحلـي القديم على الحيّز والأرض فـي دارفـور، ويدوّلـه إلـى درجة يخـرج فيها مـن أيـدي الدارفوريين والحكومة السودانية. ومن بين الفاعلين الرئيسين الجيش السوداني والجنجويد والجماعات المتمردة والتشـاد والاتحـاد الأفريقي والأمم المتحـدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والمحكمة الجنائية الدولية.

ب - الفاعلون وتحليل المصالح في دارفور

إضافة إلى الحكومة السـودانية والجماعات المتمردة، كان للجنجويد دور فـي الصراع فـي دارفـور. والجنجويد هو اسـم يُطلَق علـى المقاتليـن البدو في دارفـور، الذين يُزعم أنهم يسـاعدون قـوات الحكومة السـودانية[66]. وفي بداية الحـرب الأهليـة، كان هناك جماعتـان متمرّدتـان رئيسـتان في مناطـق دارفور: حركة تحرير السودان والحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة. ثم انشقت جماعة مينى ميناوي عن حركة/ جيش تحرير السـودان التي يقودها عبد الواحد نور. ومنذ ذلك الحين راحت الجماعات المتمردة تتشظّى من دون توقف.

تمتـد الحدود السـودانية التشـادية علـى طـول 600 كلم. ويسـكن الجزء الشـرقي من التشـاد جماعة من الإثنيـة الدارفوريـة. ونتيجة أزمة دارفور، تشـرّد

---

(63) William G. O'Neill and Violette Cassis, «Protecting Two Million Internally Displaced: The Successes and Shortcomings of the African Union in Darfur,» (Occasional Paper, Project on Internal Displacement, University of Bern, Brookings Institution, November 2005).

(64) Debarati Guha-Sapir, Olivier Degomme and Mark Phelan, «Darfur: Counting the Deaths Mortality Estimates from Multiple Survey Data,» (Report, Centre for Research on the Epidemiology of Disasters (CRED), University of Louvain, School of Public Health, Brussels, 26 May 2005).

(65) United Kingdom, House of Commons, International Development Committee, «Darfur, Sudan: The Responsibility to Protect,» (Fifth Report of Session 2004-2005, volume 1, Ordered by The House of Commons, London, 30 March 2005).

(66) لمزيـد مـن المعلومات، انظـر التقرير الـذي أعدّتـه لجنة التحقيـق الدولية لدارفـور للأمين العام للأمم المتّحدة، في جنيف، 25 كانون الثاني/ يناير 2005.

الملايين داخليًا، وفرّ مئات الآلاف إلى التشاد المجاورة، حتى باتت ملاذًا لأكثر من مليون لاجئ، وبات استقرارها وحيّزها الداخلي مهدّدين بسبب تدفق اللاجئين من دارفور. وساهمت تشاد مساهمةً فاعلة في جهد حلّ النزاع في دارفور، ذلك النزاع الذي يُعرّضها لمخاطر فعلية تهدّد أمنها واستقرارها.

تنصّ المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على أنه يحقّ للاتحاد أن يتدخل في دولة عضو عملًا بقرار الجمعية العامة في حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وهذه سلطة ناشئة جديدة ينعم بها الاتحاد الأفريقي، طُبّقَت في دارفور والصومال وغيرهما من الأزمات الأفريقية، حيث نشرت بعثة الاتحاد الأفريقي ما يزيد على سبعة آلاف جندي، قبل أن تتحول إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID). وفي عام 2006 قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إرسال بعثة لحفظ السلام هي بعثة مشتركة أيضًا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة تقف وراء الإجراءات كلها التي اتخذتها الأمم المتحدة للضغط على الحكومة السودانية كي تقبل البعثة المشتركة وتتفاوض مع المتمردين، في حين أن استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة في دارفور كانت مختلفة قليلًا عن استجابة الولايات المتحدة وأكثر حذرًا. وقدّم الاتحاد الأوروبي القسم الأكبر من الموارد المالية والخبرات إلى البعثة الأفريقية في السودان (نحو 60 في المئة من الموارد). ويبلغ مجموع ما قدّمه إلى جهد الاتحاد الأفريقي في دارفور أكثر من مليار دولار[67]. أمّا على الصعيد السياسي فيستخدم الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في الضغط على الحكومة السودانية. وتعدُّ الصين فاعلًا آخر في الصراعات السودانية. ومثل غيره من الفاعلين الكثُر، فإن الأسباب الأساس للتدخّل الصيني في صراعات السودان هي الطاقة اللازمة للاقتصاد الصيني والأسواق اللازمة لمنتجاته. لذلك لا يشكّل التدخل الصيني في السودان عرضًا للقوة أو للنفوذ في السياسات الإقليمية، بل تُحدّده بالأحرى دوافع اقتصادية براغماتية. وسوف يبقى الاقتصاد

(67) انظر: «EU Crisis in Darfur and European Commission's Response,» on the Web: <http://ec.europa.eu/echo/pdf_files/leaflets/darfur.pdf>.

الداخلي القوة الدافعة للانخراط الصيني، ولذلك فإن إعطاء الصين حيّزًا في عملية السلام سوف يساعد في التنفيذ الفاعل لتلك العملية.

كان الاتحاد الأفريقي، حتى فترة قريبة، رائدًا في محادثات السلام بين المتمردين والحكومة السودانية. والآن تبدو قطر والأمم المتحدة أكثر فاعلية في إجرائها. ومؤخّرًا أبدت قطر اهتمامًا وانخرطت بنشاط في محادثات السلام، لا في دارفور فقط، بل أيضًا في الحرب الحدودية بين إريتريا وجيبوتي، وفي انتفاضة اليمن، وفي الصراع في أفغانستان، فضلًا عن مشاركتها الفاعلة في هجمات الناتو على نظام معمر القذافي. ومع ذلك، فإن كثيرًا من الكتّاب وصنّاع السياسة يضعون نجاعة محادثات السلام في الدوحة تحت طائلة الشكّ الجدّي من ناحية رسالتها ومنهجها. وتشمل الآثار السلبية لعملية السلام القَطَرية التشظّي الشديد بين الجماعات المتمردة، الأمر الذي يجعل تسوية النزاع أشدّ صعوبة. إذ لا تملك الجماعات وحدة تنظيمية قوية. ومن الواضح أن الانقسام بين الجماعات المتمردة هو أحد المآزق الكبرى التي تعترض سبيل اتفاق سلام مستدام وممكن التطبيق. وفي عام 2005، انقسمت حركة/ جيش تحرير السودان إلى جماعتين، يقود إحداهما مينى أركو ميناوي، ويقود الأخرى عبد الواحد نور(68). ووقف عبد الرحمن قدورة، وهو قائد ميداني مشهور في جيش تحرير السودان، إلى جانب عبد الواحد نور. وفي حين ينتمي ميناوي إلى جماعة الزغاوة ويتلقى دعمًا من ليبيا، تنتمي جماعة عبد الواحد إلى قبيلة الفور بصورة أساس، وتشكّل هذه القبيلة ربع الدارفوريين. ولذلك لم توقّع اتفاق أبوجا للسلام في دارفور سوى الجماعة المنشقّة التي يقودها ميناوي. أمّا الجماعتان الأخريان - جماعة عبد الواحد وحركة/ جيش تحرير السودان، وجماعة خليل إبراهيم، الحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة - فرفضتا التوقيع، وكلتاهما أكثر شعبية بين الدارفوريين العاديين، وأكثر شعبية أيضًا بين قادة المتمردين. وقد سمح غياب الأساس التفاوضي المشترك بين

(68) «Sudan: Report on the Preparation for the Seventh Round of the Inter-Sudanese Peace Talks on the Conflict in Darfur,» (African Union Peace and Security Council 43rd Meeting, Addis Ababa, 22 November 2005).

الدارفوريين للحكومة السودانية بأن تتلاعب بهم بذكاء وتوقّع الاتفاق فورًا. وبهذا كان اتفاق دارفور «منًّا من السماء» على الحكومة السودانية، لكنه فاقم إضافة إلى محادثات الدوحة الانقسامات القائمة، وتسبّب بخلافات جديدة بين الجماعات المتمردة. وبالفعل، أضعفت المحادثات وحدة الجماعات المتمرّدة، وأدّت عمليًا إلى تحول في تحالفات القوى. وعلى سبيل المثال، عملت جماعة مينى ميناوي مع قوات الحكومة السودانية ضد حركة تحرير السودان والحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة. غير أن جماعة مناوي الموقّعة اتفاق أبوجا ما لبثت أن تمردت مرة أخرى وعادت إلى الميدان. وأسفرت محادثات الدوحة عن توقيع اتفاق جديد مع الحركة التي يقودها التجاني السيسي الذي أصبح بموجبها رئيسًا للسلطة الانتقالية في دارفور. ومن الممكن أن تنتهي هذه الترتيبات من الناحية العملية ضد المصالح الموحّدة لشعب دارفور.

تشكّل المحكمة الجنائية الدولية طرفًا فاعلًا مهمًا آخر، وذلك من خلال أمر الاعتقال الذي أصدرته بحقّ كلٍّ من الرئيس السوداني البشير وعلي كشيب ومحمد هارون[69]. وفي حين يمكن قرار الاعتقال أن يردع آخرين عن ارتكاب أفعال مماثلة تُعَدّ جرائم دولية، فإن دور مدّعي المحكمة الجنائية الدولية في صراعات السودان الجارية كان مثار خلاف، ورأى كثيرون من الكتّاب، من بينهم كاتب هذه السطور، أن قرار المحكمة الجنائية الدولية أحكم قبضة البشير على السلطة. وعقّد اتفاق السلام في دارفور، بوصفه اتفاقًا بين الجماعات المتمردة والحكومة السودانية واتفاقًا مفروضًا على الدارفوريين، الأزمةَ الدارفورية بتسبّبه بمزيد من الانقسامات بينهم. فالأصوب ألّا تقتصر محادثات السلام على الجماعات المتمرّدة وحدها. كما يجب أن يعترف باذلو هذا الجهد بأن تشظّي القوى السياسية الدرافورية الحالي هو العقبة الكأداء أمام عملية السلام المُستدامة في السودان. وكلما زاد انقسام القوى السياسية، زادت صعوبة تسوية النزاع. وبالنسبة إلى محادثات الدوحة، تحتاج أي عملية سلام

---

(69) انظر الأمر بإلقاء القبض على الرئيس السوداني متوافر على الموقع الإلكتروني: <www.icc-cpi.int/home.htm>.

أخرى في دارفور إلى أن تأخذ في حسبانها العناصر النقدية التالية؛ إذ زادت محادثات السلام التشرذم والتشظّي داخل الجماعات المتمردة. وفي محادثات أبوجا كانت الجماعات المتمردة جماعتين، حركة تحرير السودان والحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة، في حين بات هناك الآن نحو عشرين فصيلًا، من بينها المجموعة الرابعة، وفريق القادة التسعين، فضلًا عن انشقاق الحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة إلى مجموعتين، هما مجموعة خليل إبراهيم ومجموعة قادة آخرين ضمن الحركة[70]. وبما أن المجموعات المتمرّدة لن تمنح الشرعية الكافية لأي عملية سلام مُقبِلة، فإنه من الضروري إجراء استشارات عامة واسعة من أجل السلام الدائم في دارفور. ويجب أن تشمل مثل هذه الاستشارات زعماء العشائر والزعماء الدينيين وممثلي اللاجئين والشتات والشباب. وهذا أمر أساس مرتبط بغياب الديمقراطية داخل المجموعات المتمردة ودور الجماعات المسلّحة في تحديد مصير الشعب الدارفوري.

أمّا الاعتماد الزائد على الجماعات المتمردة كما لو كانت الممثل الشرعي لشعب دارفور، فهو خطأ جسيم يؤدّي إلى التشرذم وفشل عمليات السلام؛ إذ يُمكن لمعظم الجماعات المتمردة أن تؤمّن جيوبًا من شرعية الأمر الواقع العابرة، لكنها لا تستطيع أن تؤمن شرعية التفاوض على مستقبل دارفور، وينبغي ألّا تُعتَبَر صانعة القرار الوحيدة، في ما يتعلق بمصير دارفور وفي المفاوضات. أمّا عمليات السلام في أماكن بعيدة، مثل أروشا وأبوجا وأديس أبابا، والآن الدوحة، فهي من المساهمة في محادثات السلام. ويمكن إشراك ممثلي المشرّدين داخليًا واللاجئين في هذه المفاوضات، كما يمكن عقدها في دارفور لا في أبوجا أو أروشا أو سرت أو الدوحة، وذلك من خلال إقامة مناطق آمنة يمكنها أن توفّر فرصة لضمّ المهجرين واللاجئين إلى المفاوضات. وعلاوة على هذا، وكما رأينا في الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها الخرطوم

---

(70) مقابلة مع مراسل صحافي إثيوبي، ميهاري مارو، في أديس أبابا، إثيوبيا، 3 حزيران/ يونيو 2008، متوافرة على الموقعين الإلكترونيين: <http://ov.ethiopianreporter.com/>, and <www.arpdafrica.org>.

وكسلا، فإن أفضل مقاربة لمشكلة السودان هي النظر إلى البلد ككل بدلًا من النظر إلى المناطق الحدودية مع جنوب السودان ودارفور وشرق السودان ومنطقة بيجا. وثمة حاجة إلى إمعان النظر في إشراك حكومة الخرطوم، بمن في ذلك شعب شمال السودان الذي يشعر بأنه بات في موقع حرِج في هذه النكبة الكبيرة. والمسألة في أزمة دارفور سياسية كما هي إنسانية. وحلّها يكمن في تجاوز قصور الحكم الصالح في الخرطوم. ومن دون مثل هذا التغيير في الخرطوم، فإنَّ السودان قد ينتهي إلى ثلاث دول منفصلة.

ج - «سودان واحد أم ثلاثة سودانات؟»

الآن، وقد انفصل جنوب السودان عن السودان، هل حُسِم مصير السودان؟ هل سيشهد السودان مزيدًا من الانقسام أم سيبقى كما هو؟ لا تزال وحدة السودان حتى بعد انفصال جنوب السودان، موضع تساؤل في ظل استمرار أزمة دارفور. ويبدو السودان الآن رقعة من «اتفاقات السلام» بين مناطقه والخرطوم. وقد وقِّع في عام 2005 اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأدّى إلى ولادة الدولة الأفريقية الخامسة والخمسين. كما وقِّع في أيار/ مايو 2006 اتفاق السلام في دارفور الخاص بجنوب غرب السودان، واتفاق سلام شرق السودان، في حين أن اتفاق أديس أبابا بشأن أبيي هو اتفاق حديث آخر. وفي الشمال الشرقي يُطالب شعب البيجا السوداني حكومة السودان بنوع من الاتفاقات، خصوصًا بشأن التحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مناطق المناجم. وباختصار، فإن الدستور السوداني الحالي تفكّك (أو عُدِّل) بفعل اتفاقات السلام الكثيرة هذه.

لعلَّ سعي المناطق المختلفة وراء السلام يكون مفيدًا في غياب أيّ خيار آخر أقلّ راديكالية. غير أن حلّ معظم المشكلات في السودان يجب إيجاده بصورة أساس في الخرطوم. ولعلّ مبادرات السلام المتفرّقة والإقليمية التي أدّت إلى اتفاقات السلام السابقة لا تقوى على إقامة سلام دائم. وتتحوّل هذه الاتفاقات بالتزامن مع حركات التمرد والحركات الاجتماعية الإقليمية إلى عقبة

أساس أمام السلام الدائم في السودان. وتفكير حكومة السودان بألّا تتفاوض إلّا مع الجماعات المتمردة المسلّحة من دون المحتجين السلميّين شجّع بالفعل ولا يزال يُشجّع، أصحاب المظالم على التسلّح؛ إذ يبدو أن الحكومة أكثر استجابة لمن يحملون البنادق. وشكّلت أزمة جنوب السودان الاختبار الأول لمستقبل بقاء السودان، في حين أن أزمتي دارفور وأبيي ليستا سوى اختبارين إضافيّين. ويتوقف مستقبل السودان على الجرأة والشجاعة وبُعد النظر التي تتسم بها الخطوة التي يمكن أن تتخذها حكومة الخرطوم لتوفير مجال عادل مشترك يجمع بقية مناطق السودان.

د - الاحتجاجات الشعبية والصراعات في المناطق الحدودية

تورّطت الحكومة السودانية في هجمات عدوانية على ثلاث جبهات: دارفور، المنطقة الحدودية مع جنوب السودان، والاحتجاجات التي قامت مؤخرًا في مدينتي الخرطوم وكسلا. ومع استقلال جنوب السودان، سوف تواجه حكومة الخرطوم مزيدًا من المعارضة الداخلية باعتبارها حكومة ضعيفة تخلّت عن جنوب السودان. وستجعل مطالب مماثلة من دارفور وغيرها وحدةَ السودان موضع تساؤل. ومع مثل هذا الضغط الخارجي والداخلي ونقص الموارد النفطية المتزايد، ستواجه حكومة الخرطوم معارضة متزايدة وستردّ بالقوة على أي معارضة من هذا القبيل، وهو ما يزيد احتمال اندلاع الاحتجاج والحرب الأهلية في السودان، بل إن الخرطوم تواجه في الشارع احتجاجات جدية ومتنامية. ويبدو السودان أحد البلدان الأوائل التي قد يطاولها أثر الدومينو الناجم عن ثورة شمال أفريقيا. ومنذ شباط/ فبراير 2011، شهدت أبيي وكردفان - وهما منطقتان حدوديتان غنيتان بالنفط ومحلّ نزاع - أعنف الصدامات العسكرية بين قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش الحكومة السودانية. وقد بلغ ذلك الذروة عندما سيطرت قوات الحكومة السودانية على مدينة أبيي في أيار/ مايو 2011. ومنذ ذلك الحين والصدامات العسكرية العنيفة هي السمة المميزة للعلاقة بين شمال السودان وجنوبه.

يبدو توازن القوى في الحكومة السودانية كأنه يميل إلى مصلحة عدد قليل

جدًا مـن القادة العسـكريين أكثر مما يميل إلى مصلحة الرئيس البشـير. وتشـير التقارير إلـى أن الجيش يتّخذ قـرارات حيوية أكثر من ذي قبـل. وتقوم حكومتا السودان وجنوب السودان باقتلاع السـّكان وترحيلهم بغية التأثير في أيّ ترسيم مستقبلي للحدود، أو أي قرار بشـأن أبيي. أمّا المطالب التي عبّرت عنها مؤخّرًا سـلطات جنوب السـودان من أجل عودة اللاجئين من البلـدان المجاورة - بما فيهـا إثيوبيا، وعـودة المهجريـن داخليًا من أجـزاء أخرى في جنوب السـودان، فإنها تعكس كيف يمكن أن يُسـتخدم اقتلاع السـكان وعودتهم لخدمة السـلطة السياسـية. والواقع أن الطرفين كليهما يسـتخدم التهجير القسري وسيلة لتحقيق مكاسب في المناطق التي يسيطر عليها.

شـكّل تدخّل المجتمع الدولي وقاية فاعلة حمت دارفور ممّا كاد أن يكون الأزمة الإنسـانية الأسـوأ. ومع أنه يصعب تأكيد النجاح على هـذا الصعيد، فإنه لـولا تنسـيق الجهود من واشـنطن العاصمـة إلى أديـس أبابا، لـكان الوضع في جنوب السـودان وشـمال السـودان كابوسًـا من غير شـكّ. وبالمثـل، لا بدّ من بذل الجهد كله لإصلاح السـودان ككلّ، بمشـاركة حكومة الخرطوم؛ إذ تشكّل دمقرطـة حكومة الخرطوم جـزءًا من جهد العملية السياسـية الناجحـة في إنهاء أزمة دارفور أو أبيي. لذلك يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يولي اهتمامه ويدعم إرسـاء الديمقراطية في شـمال السـودان. وقد أدّت إثيوبيا دورًا بالغ الأهمية في العملية الرامية إلى توقيع اتفاق السـلام الشـامل، وفي ما انطوت عليه لاحقًا من استقلال.

4 - مساهمة إثيوبيا في حفظ السلام في السودان وغيره

تضطلـع إثيوبيا بدور حاسـم فـي عملية بناء دولـة قابلة للحيـاة في جنوب السـودان، وتعمـل شـريكًا موثوقًـا لحفـظ السـلام فـي المناطـق الحدودية بين السـودان وجنوب السـودان. وقد جـرى فـي 20 حزيران/ يونيـو 2011 توقيع اتفاق أديس أبابا بشـأن أبيي، بتسـهيل من ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المسـتوى التابع للاتحـاد الأفريقي، مـن جانب كلٍّ مـن قوات الحركة الشـعبية

لتحرير السودان والحكومة السودانية. والغاية الأساسية لهذا الاتفاق هي ضمان بقاء هـذه المنطقـة الحدودية منزوعة السـلاح إلى حيـن إجراء ترسـيم الحدود ترسـيمًا ملائمًـا. ويشـترط هـذه الاتفاق نشـر بعثـة لحفظ السـلام تابعـة للأمم المتحدة من إثيوبيا. ونصّ قرار مجلس الأمن رقم 1990 على إرسال قوة الأمم المتحـدة الأمنيـة الموقتة إلـى أبيـي (UNISFA) تحت الفصل السـابع مـن ميثاق الأمم المتحدة.

هذه القـوات المؤلفة مـن 4250 عنصرًا إثيوبيًـا، بينهم شـرطة مدنية، هي قوات فريدة لأسباب عديدة؛ فهي بخلاف معظم بعثات حفظ السلام في العالم، تتألف من عناصـر إثيوبية. وقائد هذه القـوات الفريق الإثيوبـي تاديس وريدي، هـو أيضًا رئيس البعثة. وتغدو هذه القوات مـع اكتمالها واحدة من أكبر البعثات بسبب اتساع مسـاحة المنطقة الجغرافية التي تغطيها: معدّل جندي إثيوبي واحد لحفظ السـلام لكلّ 2.3 كلم². وكان انتشـارها سـريعًا جـدًا مقارنـةً بغيرها من بعثات حفظ السـلام؛ ففي الأوضاع العادية، يسـتغرق نشـر بعثات السـلام وقتًا طويلًا، لأنه يتطلب إقناع البلدان المشـاركة، وحشـد الموارد المطلوبة ونشـرها على الأرض. أمّا قـوة الأمم المتحـدة الأمنية الموقتة إلى أبيي فنُشـرت في 22 تموز/ يوليو 2011، أي بعد شـهر من التصريح لها مـن مجلس الأمن في قراره رقم 1990 الصـادر في 25 حزيران/ يونيـو 2011. وكان هـذا القرار قد صدر بسـرعة أيضًا، بعد ثلاثة أيام من التوصّل إلى اتفاق أديس أبابا في 20 حزيران/ يونيو 2011 الذي طالب فيه الطرفان المتنازعان – الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان – بنشر قوات حفظ السلام الإثيوبية.

هناك عوامل عديدة أخرى تجعل نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقتة في أبيـي أمـرًا فريـدًا وسـريعًا مقارنةً ببعثـات حفظ السـلام الأخـرى. يتعلّق العامـل الأول منهـا بتقاليـد السياسـة الخارجيـة الإثيوبيـة وميولها؛ فاسـتنادًا إلى مبدئهـا في التعايش السـلمي والأمن الجمْعي، بدأت مسـاهمة إثيوبيا في بعثات حفظ السـلام التابعة للأمـم المتحدة بعد قيام الأمم المتحدة مباشـرةً. وخلال الغزو الإيطالي لإثيوبيا في ثلاثينيات القرن العشـرين، دعا الإمبراطور

هيلاسيلاسي عصبة الأمم إلى إنقاذ إثيوبيا من هذا الغزو على أساس مبدأ العصبة في الأمن الجمْعي. لكن البلدان الأوروبية القائدة في العصبة أدارت لطلب إثيوبيا هذا أذنًا صمّاء، وأخفقت حتى في أن تناقش الأمر كما يجب بعد خطاب الإمبراطور أمام هيئة المناقشة في العصبة. وأشار الإمبراطور، بصورة نبوئية وبعيدة النظر، إلى أن فشل العصبة في حفظ عهود الدفاع الجمْعي عن أعضائها لدى تعرّضهم لهجوم من عضو آخر سوف يؤدي بها إلى كارثة، ويؤدي بالعالم إلى محنة. ولم تمضِ ستتان حتى أعلن هتلر وحليفه موسوليني الحرب على أوروبا. وكي تبدي إثيوبيا التي وُلِدَت من تجربة الضحية هذه، إيمانها بالأمن الجمْعي، وبوصفها واحدًا من أوائل الأعضاء الموقّعين ميثاق الأمم المتحدة، راحت تبادر إلى جهد حفظ السلام في أفريقيا وأبعد منه.

منذ قيام الأمم المتحدة ساهمت إثيوبيا بنجاح في أكثر من عشر بعثات لحفظ السلام على المستويين القاريّ والعالمي. ومع قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقتة إلى أبيي، بات لإثيوبيا ما يقارب سبعة آلاف عنصر في مختلف بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذا يجعلها واحدًا من خمسة بلدان هي الأعلى مساهمة على كلٍّ من المستويين الأفريقي والعالمي. وفي خمسينيات القرن العشرين وستينياته، ساهمت إثيوبيا بنجاح في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كوريا والكونغو. ومؤخرًا ساهمت بنجاح في رواندا وبوروندي وليبيريا، وتساهم في دارفور وجنوب السودان. وكسبت قوات حفظ السلام الإثيوبية سمعة قارية وعالمية. ويحظى نشرها في دارفور بتقدير عالٍ لدى الحكومة السودانية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. علاوة على ذلك، عبّر اتفاق أديس أبابا بشأن أبيي عن الثقة التي تتمتّع بها إثيوبيا لدى كلا الطرفين السودانيين في الخرطوم وفي جوبا. وبالنسبة إلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تشير رغبة إثيوبيا في إرسال قواتها إلى أبيي إلى صدقية شراكتها مع المجتمع الدولي، وإلى الدور الذي أدّته إثيوبيا ولا تزال في الجهد العالمي الرامي

إلى حلّ أزمات السـودان. أمّا اتفاق طرفي النزاع في أبيي، فهو العامل المهم الثاني لنشر قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقتة في أبيي بسرعة.

هذا في حين يرتبط العامل الثالث بالنتائج الإقليمية المترتبة على الحروب الحدودية بين جنوب السودان وشماله. علاوةً على المسؤولية الإنسانية الواقعة على كاهل إثيوبيـا في توفير ملاذ لكثيـر من اللاجئين الذين بلغوا الآن عشـرين ألفًا، فإن الجماعات المتمردة التي تدعمها إريتريا قد تستغلّ عدم الاستقرار هذا لإثـارة القلاقل في المناطق الحدوديـة. ولن يقتصر الأثر السـلبي المترتب على حرب بين شـمال السـودان وجنوبه علـى هذين البلديـن، بل سـيطاول المنطقة برمّتهـا بما في ذلك إثيوبيا. وسـوف يؤثّر أيّ تصعيد فـي المناطق الحدودية في هـدوء المنطقـة لأنّ إثيوبيا وجيبوتـي تنظران إلى تـورّط إريتريا فـي الصراعات السـودانية بوصفه امتدادًا لحربها بالوكالة. وأخذت إثيوبيـا، بوصفها لاعبًا بارزًا فـي القـرن الأفريقـي ورئيـس الهيئـة الحكومية الدوليـة المعنيـة بالتنميـة، زمام المبادرة في نشر قواتها مباشرة في المنطقة المتنازع عليها.

إثيوبيـا، البلد الأكبر من ناحية عدد السـكان واللاعـب الإقليمي في الهيئة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنميـة، والبلـد الـذي يمتلـك واحـدًا مـن أقوى الجيوش في أفريقيا وأعرقها احترافًا ومسـاهمةً في حفظ السـلام العالمي، إنما يضطلـع بدور مهم في أمن أفريقيا وسـلامها. ويتوافق قراره الأخير بنشـر قواته فـي أبيي مع سياسـته الخارجيـة وتاريخـه، ومع اعتبـارات المصلحـة الوطنية. ويتجسّـد التحدي الآن في تحقيق النجاح ذاته في أبيي. وباستثناء مقتل وإصابة سبعة من قوات حفظ السلام بسبب لغم أرضي، فإنّ قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقتـة في أبيي تنجز عملياتها كما هو مُخَطَّط لها. وتبقى التحديات الأسـاس التـي تواجههـا اسـتعداد جيشـيْ الطرفين للانسـحاب مـن أبيي. وحتـى وقت قريب، لم يكن جيش شمال السودان قد انسـحب تمامًا من المنطقة المحايدة. والنتيجـة، أن الأمـم المتحدّة دانـت رفض الجانبين سـحب جيشـهما من هذه المنطقة المحايدة.

من بين التحديات الأخرى: حجم القـوات مقارنةً بالمنطقة الجغرافية التي

يُفْتَرض أن تغطيهـا، وعدم إمكان توقّع العمليات التـي يمكن أن يقوم بها جيش شمال السودان، ولا سيما عمليات القصف الجويّ، وتسييس المناطق الحدودية وتجييشها تحضيرًا لأي استفتاء يُمْكن أن يجري لتقرير مصير المناطق المتنازع عليهـا، وقابلية حكومة جنوب السـودان للحيـاة وقدرتها على توفير الاسـتقرار والأمـن في المناطـق الحدودية. ونظـرًا إلى سياسـة الحكومة الإريترية في بناء الوطن على أسـاس العـداء للبلـدان المجاورة، قد تُمسـي قوات حفظ السـلام الإثيوبيـة في أبيي هدفًا إضافيًا لدور إريتريا الهدّام في القرن الأفريقي. وبالنسبة إلى المجتمـع الدولي والأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقي والهيئـة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فإنَّ دور حكومة إريتريا السـلبي في السـودان هو قضية خطِـرة تحتاج إلـى أقصى اهتمامهـم من أجل حفظ السـلام في هـذا البلد. كما أن من بيـن التحديات الأخرى إقامـة إدارة مدنيـة انتقالية في المناطـق المتنازع عليهـا وإعادة المهجّرين واللاجئين إلى مناطقهـم الأصلية، ذلك أن الحكومتين كلتيهمـا، في شـمال السـودان وجنوبه، تمارس تشـريد السـكّان وترحيلهم بغية التأثير في أي ترسيم قادم للحدود، أو في أي قرار يخصّ أبيي.

5 - دور إريتريا في زعزعة الاستقرار

منذ اسـتقلال إريتريا فـي عام 1993، وبنـاء الوطن الإريتري على أسـاس العـداء للبلدان المجاورة، خصوصًا إثيوبيا، يشـكّل عقبة كبرى تعترض السـلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وتنتمي إثيوبيا وإريتريا إلى الجماعات التاريخية والثقافيـة واللغويـة والدينية ذاتهـا. فاللغة التغرية وسـواها من اللغـات التي لها المصادر ذاتها - الجعزيّة وسواها من اللغات الحامية السامية أو الأفروآسيوية - تُنْطَق فـي كلٍّ مـن إريتريا وإثيوبيا. والمسـيحية والإسـلام هما الديانتـان الأكثر شـعبية. وتاريخيًا، امتدّت المملكة الأكسـومية مـن إثيوبيا إلى الأجـزاء الكبرى مـن إريتريـا واليمن الحالييـن. وإلى حيـن الغزو الإيطالـي، بقيـت إريتريا جزءًا مـن الأنظمة الإمبراطوريـة الإثيوبية. واتّسـمت العلاقات الإثيوبيـة - الإريترية، التـي شـكّلتها تداعيات ثلاثيـن عامًا من الحـرب المدمّرة من أجل الاسـتقلال، باسـتحكام الخلاف وتواصله بعد حرب 1998 الحدودية التي أودت بعدد كبير

من الضحايا، أكان بين المقاتلين أم بين المدنيين. وكانت الحرب الإريترية حربًا كاملة، تقليدية بين جبهة التحرير الشعبية لإريتريا (EPLF) والحكومة الإثيوبية. وكانت إريتريا قد دخلت في وحدة اتحادية مع إثيوبيا في عام 1952. وكانت بداية الصراع نتيجة قرار ساذج متسرّع من طرف إثيوبيا بإلغاء النظام الاتحادي الذي كانت الأمم المتحدة قد رتّبته.

كانت الطغمة العسكرية الإثيوبية التي اختطفت الثورة في عام 1974، واستولت على السلطة من النظام الإمبراطوري قد خسرت الدعم الدولي لمطالبة إثيوبيا بإريتريا. وكان الصراع الإريتري، بالنسبة إلى الحكومات الإثيوبية، حربًا لتوفير السلامة والوحدة الإقليميتين، وكانت بالنسبة إلى الإريتريين حربًا من أجل الاستقلال، فإذا بنتيجتها تشريد أعداد ضخمة من السكّان إلى البلدان المجاورة كلاجئين مُعدَمين وتدمير الأملاك وتخريب سبل العيش، واجتثاث مجتمعات بأكملها. أمّا الشتات الإثيوبي والإريتري، فهو أساسًا نتيجة هذه الحرب المدمرة الطويلة الأمد. وخلال هذا الصراع لم يكن التطلّع الوطني الإريتري يسعى إلى تحقيق الاستقلال الكامل بالضرورة، خصوصًا خلال الأعوام الأولى من النظام الاتحادي وثورة 1974، وكان الترتيب الاتحادي والاستقلال الذاتي الحقيقي خيارًا ساذجًا لجبهة التحرير الشعبية لإريتريا. ومع ذلك فإن مثل هذه الخيارات بات بلا معنى في أثناء حكم منغستو هيلامريام العسكري. واقتنع المجتمع الدولي بأن الانفصال هو السبيل الوحيد للخروج من الحرب.

يعتقد كثيرون من الإثيوبيين، أن لم يكن أغلبيتهم، أن الحكومة التي تقودها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) فعلت أكثر ممّا تقتضيه قضية عادلة في سياق الحرب الإريترية والاستقلال الإريتري. فخلال الصراع المسلح بين عامي 1975 و1991، قاتلت هذه الجبهة ضد الحكومة المركزية إلى جانب جبهة التحرير الشعبية لإريتريا. ومنذ الصراع المسلح راحت الجبهة الديمقراطية الثورية تدفع ثمنًا باهظًا جرّاء هذا الموقف المتعاطف وغير المتوازن غالبًا والداعم استقلال إريتريا وقضيتها. وفي عام 1998، انقسمت

قيادة الجبهة الديمقراطية الثورية إلى قسمين، وغرقت قيادة الجيش في خلاف بشأن كيفية إنهاء الحرب الحدودية الإثيوبية الإريترية في ذلك العام. وفي حين أرادت الجماعة التي يقودها رئيس الوزراء مليس زيناوي إنهاء الحرب بعد استعادتها المناطق الحدودية التي كان يحتلها الجيش الإريتري، طمحت جماعة أخرى يقودها وزير الدفاع سي أبرهة إلى تدمير القدرات العسكرية للحكومة الإريترية الحالية التي يقودها أسياس أفورقي وإزاحتها. واستطاعت جماعة رئيس الوزراء أن تزيح الجماعة الأخرى، بعد صراع حزبي داخلي، وتعتقل أعضاء فيها.

بعد استعادة إثيوبيا الأرض التي احتلتها إريتريا في الحرب الحدودية في عام 1998، جرى إنشاء لجنة الحدود الإريترية – الإثيوبية، عملًا باتفاق الجزائر، بغية الفصل في النزاع وإصدار قرارها على هذا الأساس. وأعطت اللجنة إريتريا مدينةَ بادمي، وهي مدينة صغيرة في الوسط ورمز للحرب الحدودية. وكانت آثار خسارة بادمي بالغة الأهمية حتى إن شرعية كلا النظامين في أديس أبابا وأسمرا كانت معلّقة عليها. وفي حين تطالب إريتريا بحلّ النزاع الحدودي كما قررت لجنة الحدود منذ ست سنوات مضت، تعتقد إثيوبيا أن قرار ترسيم الحدود هذا ينبغي ألّا يُنفَّذ إلّا بعد حوار بشأن قضايا أخرى مهمة. والحقيقة أن قرار لجنة الحدود كان منطويًا على عيوب جوهرية؛ إذ لم تأخذ اللجنة في حسبانها ما للسكان الذين سيتأثرون بقرارها من حقوق إنسان. فلو أُجري الترسيم بحسب القرار، لباتت المدارس والكنائس في بادمي في الجهة الخطأ من الحدود، ولاضطر البشر إلى حمل جنسية ليست خيارهم، ولانقسمت الجماعات أو انعزلت عن بقية البلد. ولذلك كان يجب أن تؤخذ حقوق الإنسان واعتراضات أولئك الذين سيتأثرون بالترسيم في حسبان لجنة الحدود. وأدّت لجنتا الحدود لدى الطرفين دورًا مهمًا في حلّ هذه المعضلة. وأعطيت فرصة اختيار الجنسية للسكان هناك بما يعزّز السلام والأمن في المناطق الحدودية. ونصّ اتفاق كمبالا على أن الحوار بين البلدين وجماعات السكان كفيل بأن يساعد في وقف تشريد السكان من منازلهم وتدمير سبل عيشهم أو الحدّ منهما.

ردًّا على ذلك، وبنوع من الانتقام، وضعت إريتريا استراتيجية الهجوم المباشر على إثيوبيا. وهي تدرّب متمردين وإرهابيين وتجهزهم في الصومال، وداخل إثيوبيا وسوى ذلك من المواقع. وأشار تقرير حديث لمجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة مُقدَّم إلى مجلس الأمن إلى أن الحكومة الإريترية متّهمة بالتدخّل في النشاط السياسي والاقتصادي في القرن الأفريقي بما في ذلك السودان[71]. ويُعَدّ معسكر التدريب العسكري ساوا في إريتريا محجًّا لجميع الجماعات المتمردة في القرن الأفريقي، بما في ذلك دارفور وجنوب السودان. والحكومة الإريترية متورّطة في عمليات عسكرية، وفي تدريب الجماعات المتمردة وتمويلها، تلك الجماعات التي تقاتل حكومتيْ جنوب السودان وشماله على السواء. وتأتي محاولة إريتريا الأخيرة لتغيير صورتها ومشاركتها نتيجة تقرير مجلس الأمن بشأن دورها المزعزع للاستقرار وصلتها بالإرهاب في القرن الأفريقي. كما قدّمت إريتريا طلبًا لإعادة انضمامها إلى «إيغاد»، ولا يزال هذا الطلب قيد الدرس. كما التحقت مجددًا بالاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بإرسالها دبلوماسييها إلى هناك، علاوةً على إطلاق علاقاتها الدبلوماسية مع كلٍّ من أوغندا والسودان في الأشهر الأخيرة.

على الصعيد الداخلي، تعاني إريتريا وضعًا سياسيًا واقتصاديًا منطويًا على مخاطر. وقد لخّص رونالد مكمولن (R. McMullen)، السفير الأميركي السابق في إريتريا، الوضع الداخلي هناك بالقول: «نظام أسياس الهشّ هو بمنزلة الطلقة الأخيرة قبل الانفجار الداخلي. غير أن أسياس ذكي، وبارع في العمليات الأمنية وأصغر بعقدين من موغابي. وفي حين يتوق كثيرون في إريتريا إلى التغيير، فإنّ قلّة فحسب هم في الموقع الذي يمكّنهم من اجتراح هذا التغيير»[72].

بصرف النظر عن هذه الخلفية التاريخية وغيرها من القيم المشتركة، عبّر

---

(71) فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، رسالة من رئيس لجنة مجلس الأمن عملًا بالقرار رقم 751 (1992) و1907 (2009) المتعلقين بالصومال وإريتريا، رقم UNSC S/2011/433، 18 تموز/يوليو 2011.

(72) «Eritrea's Squabbling Colonels, Fleeing Footballers, Frightened Librarians,» Classified by Ronald K. McMullen (Wikileaks, 12/10/2009).

الإريتريون بوضوح عن تطلّعهم إلى الانفصال عن إثيوبيا. وهذه حقيقة لا مراء فيها. وعلى الإثيوبيين أن يقرّوا ذلك، وهم يتطلعون إلى حلّ قانوني وسلمي للمشكلة التي قد يواجهها الاقتصاد الإثيوبي بسبب افتقاره إلى منفذ على البحر. والحال، أن تعدادًا للسكان يبلغ 80 مليونًا، ويُنْكَر عليه الحقّ المعترف به تاريخيًا بمنفذ إلى البحر، لا بدّ من أن يشكّل تهديدًا خطِرًا للسلم والأمن في المنطقة الآن وفي المستقبل. وبصرف النظر عن المفاعيل المؤسفة للحرب الإريترية، تتمتع إثيوبيا وإريتريا بكثير من الروابط الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتاريخية المشتركة. وحتى استقلال إريتريا في عام 1993 وحاليًا أيضًا، يعيش أكثر من نصف مليون إثيوبي من أصل إريتري في مناطق شتّى من إثيوبيا. وحتى في زمن الحرب المديدة كان كثيرون من الإريتريين يسافرون إلى تقراي للالتحاق بالمدارس الدينية أو الزواج أو التجارة أو سعيًا وراء ملاذ في إثيوبيا. وقد يكون السياق التاريخي لهذه الحرب أهمَّ من العلاقات الحالية بين البلدين. وهذه أيضًا حقيقة لا مراء فيها. وتعتقد الأغلبية الساحقة من الإريتريين والإثيوبيين على السواء أن الحكومة التي تقودها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي هي الحكومة الأشدّ تعاطفًا مع القضية الإريترية. ولهذا السبب، من المتوقع أن تتبنّى أي حكومة إثيوبية تأتي بعد هذه الجبهة موقفًا عدائيًا جدًا تجاه إريتريا. ومع هكذا منظور مستقبلي، من مصلحة شعبي البلدين أن يعود الإريتريون إلى رشدهم وينخرطوا في حوار مع حكومة إثيوبيا الحالية. والحال، أن مستقبل العلاقات بين الشعبين يتطلب تطبيعًا مع التركيز على التعاون والتكامل الاقتصاديين، ذلك أن التكامل ليس واردًا من دون حركة السلع والخدمات والبشر بين البلدين. ولهذا، فإن الحكومة الإريترية تحتاج إلى أن تنهي من دون شروط عملية بنائها الوطني القائمة على أساس العداء لإثيوبيا.

ثالثًا: مجالات التعاون المحتملة بين العرب والقرن الأفريقي

تُعَدُّ إثيوبيا، بتعدادها البالغ 80 مليونًا ونموّها السكّاني البالغ 2.6 في المئة، ثاني أكبر مستهلك محتمل يحتاج إلى السلع المصنَّعة والموارد البشرية

المدرّبة. وسوف يبلغ تعداد سكان إثيوبيا في عام 2020 أكثر من 100 مليون، وأكثر من 126 مليونًا في عام 2035[73]. وهذه هي الوجهة ذاتها بالنسبة إلى القرن الأفريقي، إذ يبلغ تعداد السكان الإجمالي الحالي 126 مليونًا في بلدان القرن، وسوف يبلغ 375 مليونًا في عام 2050[74]. وسيشكّل هذا العدد أكثر من نصف إجمالي منطقة شرق أفريقيا وخُمس إجمالي سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيكون أكثر من 55 في المئة من هؤلاء السكان من الشباب (دون الـ 20 عامًا). وتُقدّر الأمم المتحدة أن معدّل التحضّر في أفريقيا يقارب 3.5 في المئة في السنة[75]، وهو أعلى معدّل في العالم، الأمر الذي يؤدي إلى نمو سريع في التجمعات المدينية في أرجاء القارة. وفي عام 2030، من المتوقّع أن تبلغ نسبة سكان المدن في أفريقيا 54 في المئة، مقارنة بالرقم الحالي البالغ 38 في المئة[76]. ومن المتوقّع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي ووجهات أخرى مثل أميركا الشمالية وبلدان الخليج. ووفقًا لطريقة إدارة المنطقة وتنميتها، قد تتسبّب هذه الزيادة السكانية باضطراب اجتماعي وتتمخّض عن مخاطر تهدّد الاستدامة البيئية، أو تفتح فرصًا للتنمية وتطوّر الأسواق. ومن الواضح أن هذه منطقة تحتاج إلى العالم العربي وغيره من القوى الاقتصادية من أجل أن يستثمروا في سلمها وتنميتها، وسيعود ذلك بالفائدة على المنطقتين على المَدَيَين القريب والبعيد.

تُعدُّ القهوة سلعة التصدير الأولى في إثيوبيا. كما أن إثيوبيا تحتل المرتبة العاشرة عالميًا في تربية المواشي. وتصدّر الجلود والبذور الزيتية والزهور. وتركز الاستثمارات السعودية الآن على الزراعة، وتبلغ قيمتها 532 مليون

(73) United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, available at: <http://esa.un.org/wpp/unpp/p2k0data.asp>.

(74) انظر الملف القطري التي أعدّته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لمنطقة القرن الأفريقي، وهو متوافر على الموقع الإلكتروني: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/et.html>.

(75) التقرير العالمي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: «المدن في عالم العولمة: تقرير عالمي عن المستوطنات البشرية» و«تقرير عن حالة المدن في العالم عام 2001».

(76) انظر الهامش رقم 18، ص 521 من هذا الفصل.

دولار أميركي. وبحسب نائب رئيس الوزراء الإثيوبي، ستوقّع السعودية وإثيوبيا اتفاقات لتعزيز الاستثمار السعودي في مجال تربية المواشي والزراعة والتنازل عن الازدواج الضريبي. وكانت الحكومة الإثيوبية قد حدّدت ستة مجالات للاستثمار المربح في إثيوبيا يمكن أن تثير اهتمام البلدان العربية، ألا وهي تربية المواشي والبستنة والمناجم والزراعة والسياحة والبناء والعقارات(77). وقد تستطيع إثيوبيا، مع بعض الاستثمار في قطاع تربية المواشي، أن تزوّد العالم العربي بما يكفيه من اللحوم ومنتجات الألبان. وقد يوفّر الاستثمار الكافي في الصناعة والبنية التحتية (النقل الجوي) للعالم العربي منفذًا للحوم ومنتجات الألبان العضوية من بلد قريب. أمّا بالنسبة إلى إثيوبيا، فإنّ الاستثمار في هذا المجال سيؤمّن لها، فضلًا عن القطع الأجنبي الذي يحتاج إليه الاقتصاد الإثيوبي أشدّ الحاجة، فرصة الارتقاء الجوهري بمستوى إنتاج الثروة الحيوانية. ولأنّ مالكي معظم المواشي في إثيوبيا هم إمّا مزارعون وإما جماعات رعوية، فإن التجارة والاستثمار في هذا المجال ربما يخلّصان ملايين العائلات الإثيوبية من الفقر، ويساهمان بصورة غير مباشرة في أمن القرن الأفريقي.

قد يشكّل التدريب وهجرة العقول العاملة مجالًا آخر من مجالات التعاون المتبادل المفيد. ففي كلّ عام يهاجر بصورة شرعية نحو 15 ألف إثيوبي متدرب طلبًا للعمل في البلدان العربية(78). ومن المتوقّع أن يبلغ هذا العدد أربعة أضعافه في عامي 2011 و2012 مع نيّة العربية السعودية تشغيل ما يزيد على 30 ألف عامل إثيوبي منخفض المهارة(79). وقد تُساعد هجرة العمالة هذه، التي لا تستنفد الموارد البشرية العالية المهارة الضرورية للتنمية، الحكومةَ الإثيوبيةَ في جهدها المبذول للحدّ من الفقر. وفي حين أن المهاجرين ذوي المهارة العالية يشكّلون نوعًا من هجرة الأدمغة، فليس هناك من «هجرة للعمال» نظرًا إلى استخدام ما يزيد على عشرة ملايين من الإثيوبيين الذين يعانون البطالة(80).

---

(77) Naif Masrabi, «KSA Wants 30,000 Laborers from Ethiopia,» *Saudi Gazette*, 13/6/2011.

(78) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، نشرة معلومات سوق العمل، 2009/ 10.

(79) Masrahi, «KSA Wants 30,000 Laborers from Ethiopia».

(80) World Bank, «Country Overview-Ethiopia,» on the Web: <http://data.worldbank.org/

وعلاوة على ذلك، يحـوّل معظم المهاجرين المتخصّصيـن الماهرين من المال أقلّ ممّا يحـوّل المهاجـرون ذوي المهـارة المنخفضة أو المتوسـطة، ذلك لأن المهاجرين الذين يتمتعون بالمهارات العاليـة يقيمون غالبًا في بلد الوجهة إقامة دائمـة. وقـد يلبّي تدريـب العمـال المهاجرين طلب البلـدان العربيـة المحتاجة إلى عمالـة متدنّية المهارة. ويمكن لتحويلات الإثيوبييـن ذوي المهارة الضعيفة والمتوسـطة أن تسـاعد عددًا كبيرًا من العائلات فـي إثيوبيـا؛ فالتحويلات التي تبلغ قيمتها عشـرة أضعاف قيمة المساعدة التنموية الرسـمية قد تساهم مساهمة مهمة في تحقيق سلم المنطقة وتنميتها.

ملاحظات عامة ختامية وتوصيات

إن لطبيعـة العلاقات بين دول القرن الأفريقي وديناميتها السياسـية والأمنية أثرَها المباشـر في صناعة السياسـة الخارجية وفي القرارات الاسـتراتيجية لدى حلفائهـا الإقليمييـن، بما لهم مـن مصالح جيوسياسـية ودينيـة وأيديولوجية في الـدول العربيـة. ويبدو غيـاب الاسـتقرار فـي المنطقـة وتداعياته السـلبية على مصلحـة العالـم العربـي واضحًـا، خصوصًا فـي مجال النقـل الدولـي والطرق التجاريـة. وبطريقـة مماثلـة يشـكّل الاسـتقرار والازدهـار والتنميـة فـي القرن الأفريقـي، خصوصًا إثيوبيا، بسـكانها الذيـن يبلغ تعدادهـم 80 مليونًا، مصلحةً كبـرى للعالم العربي. وعلاوةً علـى دور العالم العربي في تعزيز السـلم والأمن فـي القـرن الأفريقـي، سـتتحقق لـه فائـدة اقتصاديـة مباشـرة، إذ تشـكّل إثيوبيا سـوقًا ضخمة للعالم العربي. وهـي بقوّتها المادية ومواردهـا، توفّر فرصة هائلة للأعمال. كذلك يمكن إثيوبيا أن تستفيد بصورة هائلة من نمو استثمارات العالم العربي والتجارة معه، خصوصًا في الزراعة والعمالة الماهرة واللحوم وما يرتبط بها من منتجـات، وغير ذلـك من مجـالات التعـاون. ويمكن الروابـط القديمة الثقافية والدينية والتاريخيـة والاقتصادية والجغرافية بين إثيوبيا والقرن الأفريقي والشرق الأوسط أن تجعل مثل هذا التعاون الوثيق بين هذه المناطق أمرًا طبيعيًا ومرغوبًا فيـه. وتوفّر صـلات إثيوبيا والإثيوبييـن القديمة بالعالـم العربي فرصة

country/ethiopia; <http://web.worldbank.org/> (Accessed 27/10/2011).

للتفاهم والتعاون.

إن السلم الداخلي الإثيوبي والتنمية الإثيوبية يساهمان في السلم والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي. ولأن إثيوبيا تشكّل المرتكز الذي يستند إليه استقرار القرن الأفريقي، فإن تحقيق السلم والتنمية والأمن في إثيوبيا سيعود بالفائدة على القرن الأفريقي والعالم العربي على المدى البعيد. وتحتاج التجارة بين أفريقيا والعالم العربي إلى أقصى الإفادة من مرافئ البحر الأحمر. ولهذا، فإن تطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا لتحسين نفاذ إثيوبيا إلى البحر الأحمر هو أمر مهم. وعلى العالم العربي أن يضغط على الحكومة الإريترية كي تتخلّى كليًا عن عملية البناء الوطني على أساس العداء لإثيوبيا ولغيرها من البلدان المجاورة.

المراجع

Books

Contini, Paolo. *Integration of Legal Systems in the Somali Republic*. Ibadan: Institute of African Studies, University of Ife, 1964.

Flint, Julie and Alex de Waal. *Darfur: A Short History of a Long War*. London; New York: Zed Books; Cape Town: David Philip, 2005.

Kälin, Walter. *Decentralized Governance in Fragmented Societies: Solution or Cause of New Evils ?*. Chur, Zürich: Ruegger, 2003.

Munro-Hay, Stuart C. *Aksum: An African Civilisation of Late Antiquity*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1991.

Weiner, Myron, Mary Fainsod Katzenstein and K.V. Narayana Rao. *India's Preferential Policies: Migrants, the Middle Classes, and Ethnic Equality*. Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Periodicals

El-Gaili, Ahmed T. «Federalism and the Tyranny of Religious Majorities: Challenges to Islamic Federalism in Sudan.» *Harvard International Law Journal*: vol. 45, no. 2, Summer 2004.

Maru, Mehari Taddele. «Federalism and Conflicts in Ethiopia: Group Rights, Liberalism, and Federalism.» *Africa Insight*: vol. 39, no. 4, March 2010.

Shinn, David H. «Fighting Terrorism in East Africa and the Horn.» *Foreign Service Journal*: vol. 81, no. 9, 2004.

Weingast, Barry R. «The Economic Role of Political Institutions: Market-Preserving Federalism and Economic Development.» *Journal of Law, Economics, and Organization*: vol. 11, no. 1, April 1995.

Theses

Gebre, Muluwork. «Trends of Responses to Terrorism in the Horn of Africa: The Ethiopian Experience.» (MA Thesis Unpublished, Addis Ababa University, Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa, 2010).

Maru, Mehari Taddele. «Migration, Ethnic Diversity and Federalism in Ethiopia.» (Unpublished Dissertation, University of Oxford, Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, 2004).

Mezgebu, Mekkides. «Darfur: Another Case of Genocide?.» (Unpublished Thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, 2007).

Conference

Counter-Terrorism International Conference, Riyadh, 5-8 February 2005.

The First National Conference on Federalism, Conflict and Peace Building (United Nations Conference Center (UNCC), Addis Ababa, 5-7 May 2003).

Documents

Ahmad, Junaid. «Rethinking Decentralization in South Africa.» (Presentation Prof. Joseph Stern's Course at J. F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 2007).

Guha-Sapir, Debarati, Olivier Degomme and Mark Phelan. «Darfur: Counting the Deaths Mortality Estimates from Multiple Survey Data.» (Report, Centre for

Research on the Epidemiology of Disasters (CRED), University of Louvain, School of Public Health, Brussels, 26 May 2005).

O'Neill, William G. and Violette Cassis. «Protecting Two Million Internally Displaced: The Successes and Shortcomings of the African Union in Darfur.» (Occasional Paper, Project on Internal Displacement, University of Bern, Brookings Institution, November 2005).

Peterson, Stephen B. «Financial Reform in a Devolved African Country: Lessons from Ethiopia.» (Development Discussion Paper; no. 766, Harvard University, Harvard Institute for International Development, June 2000).

الفصل الخامس عشر

القيادة الاستراتيجية الأميركية الجديدة لأفريقيا (أفريكوم) التأثيرات في القرن الأفريقي والأمن القومي العربي

مضوي الترابي

مقدّمة

كانت القارة الأفريقية محلًا للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة، حين بدأ الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر، عندما أبحرت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب أفريقيا، وأنشأ البرتغاليون عددًا من الحصون الساحلية مارسوا من خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج والعبيد. وازدهرت حركة تجارة العبيد في تلك الفترة، وشارك فيها تجار هولنديون وبريطانيون وفرنسيون إلى جانب البرتغاليين، فيما أطلق عليه «مثلث الأطلسي للتجارة»، وكان التجار الأوروبيون ينقلون العبيد الأفارقة عبر المحيط الأطلسي للعمل مزارعين في الأراضي الأميركية. وبثمن المحاصيل الزراعية التي ينتجها العبيد وتُنقل إلى أوروبا لبيعها يشترون البنادق، ويجهّزون السفن لأسر عبيد جدد من أفريقيا، الأمر الذي سمّاه علي مزروعي «مثلث الشر» (The Evil Triangle) في

حلقاته التي موّلها وأنتجها التلفزيون البريطاني تحت عنوان «الإرث الثلاثي» (Triple Heritage)[1].

تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية، في أواخر القرن التاسع عشر، فيما أُطلق عليه «التكالب الاستعماري على أفريقيا» الذي كرّسه مؤتمر برلين في عام 1884 بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسة (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا) في القارة الأفريقية. وصوّرت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في مناطق العالم المتخلّف كلها ومنها أفريقيا، إلّا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلّف القارة؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجّهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي. وفي أواخر خمسينيات القرن العشرين وستينياته بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها تباعًا. وعلى الرغم من تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا، فإن التنافس الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسين؛ ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلّت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق محل القوى الأوروبية التقليدية (الإمبراطوريات القديمة)، مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية؛ إذ انتقل الصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية، لكن اهتمام القطبين بالقارة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كلّ طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت مؤشرات ودلائل عدة على تراجع الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية، وظهر اتجاه بارز في أدبيات العلاقات الدولية يؤكد أن القارة الأفريقية لم تعد تحتل أهمية كبيرة للدول الكبرى

(1) علي المزروعي، «الأفارقة: الإرث الثلاثي» (بحث وثائقي، هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، لندن، 1978).

الأوروبيـة أو للولايـات المتحـدة الأميركيـة، مسـتندًا فـي ذلـك إلـى تناقص معدلات المعونـات والقروض الموجهة من تلك القوى إلـى القارة الأفريقية، أو الربـط بيـن تقديـم المعونـات ومـدى التـزام الـدول الأفريقيـة بالتحـول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسـان في ما أصبح يُعرف باسـم: «المشروطية السياسـية»[2]. وفـي الوقـت نفسـه أدى بـروز دول أوروبـا الشـرقية واتّباعهـا نهـج الإصلاح الاقتصـادي إلى لفـت انتباه القـوى الكبرى إليهـا، وتخصيص قـدر متزايد من المعونـات والقروض لها على حسـاب المعونـات والقروض الموجهة إلى الدول الأفريقية.

بسبب ذلك تضاءلت أهمية القارة الأفريقية على المستوى الجيوبوليتيكي؛ مع تراجـع أهميتهـا الاسـتراتيجية باعتبارها مسـرحًا للصـراع بين المعسـكرين الشـرقي والغربـي. كمـا تراجعـت أهميتها تنمويًـا؛ حيث عـاد مركـز الثقل إلى دول وسـط وشـرق أوروبا، باعتبارها تمتلك بنية اقتصادية مناسـبة إلى حد بعيد لعمليات التحوّل نحو الليبرالية واقتصاد السـوق. لكن مع منتصف التسـعينيات بدأ اتجاه تهميـش القارة الأفريقيـة بالتراجع؛ مع بروز التنافـس الاقتصادي فيها بين القوى الكبـرى، خصوصًا الولايات المتحدة وفرنسـا. وعلـى الرغم من أن الأهمية السياسـية والعسـكرية للقارة تراجعت بعـد انتهاء الحرب البـاردة، فإننا نجد أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بها اقتصاديًا منذ منتصف التسـعينيات. ومن ثم كان انتهـاء الحرب الباردة دافعًـا لتغيّر صور الاهتمـام بالقارة ومظاهره مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالوجود الاقتصادي في القارة (الصين واليابان والهند وماليزيا وغيرها مـن دول حلقة دول المحيط الهادي المعروفة بالنمور). ويقتضـي التعرّف إلى أبعاد التنافس الدولي ومظاهره فـي أفريقيا في فترة ما بعد الحـرب البـاردة تحليل أهـداف القـوى الكبرى الأسـاس الفاعلة على السـاحة الأفريقية وتحليـل مصالحها وأدواتها، وهـو ما نحاول إلقاء الضوء عليه بشـيء من التفصيل.

---

(2) مبـدأ اختطّـه زبيغنيـو بريجنسـكي، مستشـار كارتر للأمـن القومي فـي عـام 1976، وأصبح مذهبًا لسياسة الرئيس كارتر في دورة رئاسته.

أولًا: السياسة الأميركية في أفريقيا

في فترة الحرب الباردة، لم تكن الدبلوماسية الأميركية جادة في التدخّل بالقضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسة:

- احتواء المد الشيوعي.

- حماية خطوط التجارة البحرية للوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

- دعم القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ونشرها.

- نشر ثقافة اقتصاد السوق لفتح الأسواق أمام شركاتهم، بإملاء شروط البنك وصندوق النقد الدولي.

إلّا أن المتغيّرات الدولية الجديدة وقيادة النظام الأحادي القطبية أديا إلى إعادة توجيه السياسة الأميركية نحو أفريقيا، وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها؛ فللولايات المتحدة في سفارتها في لندن مكتب يُعرف بـ Africa Watch Dog، مهمته متابعة التطورات السياسية والاقتصادية في القارة الأفريقية، والعناصر التي تعمل فيه هي تشكيلة من المنتسبين إلى وزارة الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي، وبعض الملحقين العسكريين وممثّل واحد أو أكثر لأجهزة رصد وتحليل المعلومات (الاستخبارات).

في عام 1996 وبدعوة للغداء من رئيس المكتب في ذلك الوقت (السفير جيم يونغ - الذي أصبح سفيرًا للولايات المتحدة في نيجيريا بين عامي 1997 و2001)، جرى نقاش طويل بيني وبينه علمت منه أن إدارة الرئيس وقتها، بيل كلينتون، أجازت استراتيجيا جديدة قسّمت فيها مراكز الاهتمام الجديدة كما يلي:

• حلقة منطقة المحيط الهادي، حيث خطط التنمية الانفجارية والإنفاق الفلكي.

• منطقة بحر قزوين للاحتياطيات النفطية المهولة أيضًا.

• القارة الأفريقية لوجود 40 في المئة من المعادن الصناعية والنفيسة على أرضها، إضافة إلى أسواق بكر تحتاج إلى كل شيء.

أضاف يونغ في حديثه الطويل معي أن أفريقيا نفسها جرى تقسيمها إلى مناطق دوائر اقتصادية وسياسية مثل:

- شمال أفريقيا، ولا تُحسب مصر من ضمنه، لأنها مصنَّفة دولةً شرق أوسطية، وبعد ترتيب الأوضاع في ليبيا (وكان القذافي وقتها في قمة معاداته الظاهرة لهم)، يمكن ربط هذا التجمع الذي يسعى إلى إقامة سوق مشتركة (تحت مظلة الاتحاد المغاربي) بمنظومة تجارة تفضيلية مع الولايات المتحدة الأميركية، وينظر في من تكون الدولة المفتاحية في داخله - الجزائر أو المغرب.

- تجمُّع غرب أفريقيا بالرؤية نفسها، والدولة المفتاحية أمرها محسوم (فنيجيريا ليس لها منافس).

- منطقة القرن بالرؤية نفسها أيضًا، والدولة المفتاحية بين السودان وإثيوبيا، فلكلٍّ من الدولتين مميزاتها وثقلها.

- منطقة البحيرات، وكان اختيارهم قد وقع على أوغندا ونظام موسيفيني باعتبارها دولة مفتاحية.

- تجمّع دول الجنوب الأفريقي كان سهلًا بالنسبة إليهم، إذ فيه منظومة اقتصادية فاعلة تقودها دولة جنوب أفريقيا[3] بلا منافس.

بعد لقائي السفير يونغ بسنة وبضعة أشهر فقط، قام الرئيس كلينتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت بزيارة لأفريقيا وصِفت بالتاريخية، زارا فيها دولًا عدة على مدى أكثر من أسبوع. ومن يومها بدأنا نشعر بأن اهتمامًا أميركيًا جديدًا

(3) غداء عمل داخل مبنى السفارة الأميركية في لندن مع السفير جيم يونغ، في 24 تموز/ يوليو 1996.

بالقارة قد بدأ، وستتبعه آليات سياسية واقتصادية وعسكرية لتجعله واقعًا على الأرض.

1 - الأهداف والمصالح الأميركية في القارة الأفريقية

لتأكيد ما ذُكر أعلاه، نجد أن السياسة الأميركية في أفريقيا ترتبط بمصالح عدة؛ فمن الناحية الاقتصادية تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم، وخاصة المناطق التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأميركية، تؤيدها في ذلك الشركات الأميركية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الواسعة أمام السلع والخدمات الأميركية.

يُمكن تلمُّس أهداف التحرك الاقتصادي الأميركي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997، بعنوان» تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا«[4]؛ إذ أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا. استنادًا إلى ذلك، عملت إدارة كلينتون على تطوير التجارة الأفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال مؤشرات عدة، أهمها زيارة الرئيس كلينتون القارة الأفريقية في عام 1998 التي أشرنا إليها أعلاه؛ حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار «التجارة لا المساعدات» سبيلًا إلى ازدهار القارة. وجاء إعلان هذا الشعار في إطار سعي إدارته إلى تأسيس شراكة أميركية - أفريقية جديدة يُكرس فيها مع الإدارة الأميركية الجديدة الجهد بعد موافقة الكونغرس على قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي يقوم على دعم الدول الأفريقية بالمساعدات الاقتصادية، لفتح الأسواق الأميركية أمام سلع دول القارة ومنتجاتها بشرط نجاح هذه الدول في تحقيق بعض الشروط المتعلقة بالديمقراطية والتحرر الاقتصادي.

---

(4) American Foreign Policy Council Report (June 1997).

لا شك في أن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأميركية في القارة الأفريقية يتطلب تنافسًا حادًا مع الدول الأوروبية التي سيطرت على الثروات والموارد الطبيعية للقارة لعهود طويلة؛ خصوصًا أن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير نسب التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم الخارجي لمصلحتها، وهي النسب التي تحتل فيها الدول الأوروبية النصيب الأكبر.

ومن الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان باعتبارهما ركيزتين رئيستين للسياسة الخارجية الأفريقية؛ المبدأ الليبرالي الذي يسمّى Ethical Policy، إلّا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأميركية لتحقيق مصالحها، وليست هدفًا تسعى إلى تحقيقه؛ فالمصالح الأميركية تتجه في بُعدها السياسي إلى تطوير العلاقات مع دول القارة الأفريقية بما يخدم الوجود الأميركي في القارة ويُعزّزه، وتتعامل مع هدف تشجيع الديمقراطية لدى النظم الأفريقية الحاكمة بمبدأ النسبية، حيث ترتبط بمدى الاهتمام الأميركي بحالة كلّ نظام سياسي على حدة، تبعًا لطبيعة المصالح التي قد تختلف من دولة إلى أخرى. كما تهدف الولايات المتحدة في الأساس من علاقتها بأفريقيا إلى الحد من النفوذ الأوروبي، والانفراد بالنفوذ في القارة من أجل الحفاظ على الزعامة العالمية. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية، تعمل على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عمومًا، وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهي من تسمّيها القادة الجدد في أفريقيا أمثال مليس زيناوي في إثيوبيا، وأسياس أفورقي في إريتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا وكابيلا في الكونغو[5].

أمّا من الناحية العسكرية والأمنية، فتسعى الولايات المتحدة إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة في الأمن العالمي بصفة عامة، وفي الأمن الأميركي بصفة خاصة، وأهمها الإرهاب (بالتعريف الأميركي). كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة

(5) الحارث إدريس الحارث، سلسلة مقالات في صحيفة الحياة اللندنية، خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1998.

في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والدولة السودانية بشكل يحقق مصالحها. وفي هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة تدخّل أفريقية وقيادة خاصة لمواجهة الأزمات استنادًا إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الأفريقية. إضافة إلى ذلك، تركز الولايات المتحدة على قضايا الإسلام السياسي في القارة، خصوصًا بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا.

2 - دوائر حركة السياسة الأميركية في أفريقيا

منذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة وبالتدريج، تدعيم علاقتها بالقوى الرئيسة المفتاحية في القارة، فأخذت تدعم علاقتها بنيجيريا التي تمثّل أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا وثالث مصدر للنفط الذي يصدّر إليها. وتسعى السياسة الأميركية إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق إكمال بسط الحكم المدني فيها، بإنهاء حكم النخب (الحلف القبلي المالي العسكري) ومحاربة الفساد وتوطيد سيادة القانون. وفي هذا الإطار أيضًا، تنظر الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا باعتبارها حليفًا استراتيجيًا؛ إذ تمثّل ثاني أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا، وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الأفريقي. إضافة إلى ذلك، تركز الولايات المتحدة على بعض المحاور الإقليمية ذات الأهمية الاستراتيجية لتحقيق مصالحها في القارة الأفريقية، ومن أهمها:

- منطقة البحيرات العظمى: تغيّر الموقف الأميركي من الأنظمة الحاكمة في المنطقة مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، حين سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق هدفين أساسيين في المنطقة هما: إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط أفريقيا، ومحاولة عزل نظام حكم الإسلاميين في السودان. لذلك عملت الولايات المتحدة على تعزيز روابطها العسكرية والاقتصادية مع أوغندا التي اعترفت لها الولايات المتحدة بدور إقليمي متميز، كما ظهر من حديث السفير يونغ، وساعدتها في تأدية دور أكبر كثيرًا من إمكاناتها، ورواندا

تحت حكـم الجبهة الوطنية التي تمثل الأقلية من التوتسـي بقيـادة بول كاقامي. وشـملت هذه الروابط تقديم مساعدات عسـكرية إلى البلدين من خلال برنامج المبيعـات العسـكرية الخارجيـة (FMS) التي تديرهـا وزارة الدفـاع (البنتاغون)، وبرنامـج المبيعـات التجاريـة الخاصـة، وبرنامج التعليـم والتدريب العسـكري الدولي.

من جهة أخـرى دعمت الولايـات المتحدة موقـف الحكومتيـن الرواندية والأوغنديـة الداعم لتحالـف قوى المعارضـة في الكونغـو الديمقراطيـة بقيادة لوران كابيلا، حتى استطاع كابيلا إسقاط نظام موبوتو في عام 1997، وشجعت التدخّل الأجنبي في شؤون الكونغو بحجة دعم حركة التحول الديمقراطي فيها. وعندمـا تراجع كابيـلا في عقب تولّيه السـلطة عـن وعوده للولايـات المتحدة، شـجعت الأخيرة تمـردًا عليه بدعم مـن رواندا وأوغنـدا بهدف إزاحتـه، إلا أنه اسـتطاع أن يحصل علـى مسـاندة دول أخرى، مثـل زمبابوي وأنغـولا وناميبيا، الأمر الذي وسّـع نطـاق الصراع في منطقـة البحيرات العظمـى بتحويل الحرب الأهلية في الكونغو إلى حرب إقليمية واسعة.

- **القـرن الأفريقي**: أفضت التطورات التي شـهدتها منطقـة القرن الأفريقي في أوائل التسـعينيات إلى ظهور ترتيبات وأوضاع إقليمية جديدة؛ إذ انهار نظام منغسـتو في إثيوبيا، ونظام سـياد بري في الصومـال، واسـتقلت إريتريا، وهو ما ساهم في إعادة ترتيب ميزان القوى بين السودان وجاراتها.

حرصـت الولايـات المتحـدة فـي هـذا الإطـار علـى الاحتفـاظ بعلاقات وطيدة مـع النظـم المجاورة للنظـام السـوداني، وتأميـن وجودها فـي المنطقة، فجـاء التدخّل الأميركـي في الصومـال والزيارة التـي قام بها الرئيـس الأميركي السـابق جورج بوش لتفقّد أوضاع القوات الأميركيـة المرابطة في الصومال في عام 1992، وهو التدخّل الـذي أعطى الولايات المتحدة خبرة سـيئة أثرت في تدخّلها العسكري المباشر في النزاعات الأفريقية في ما بعد.

مـن ناحية أخـرى، تحتفظ الولايات المتحـدة بعلاقات خاصة مـع إثيوبيا؛

علاقات ذات بُعد تاريخي قديم ومعروف منذ العهد الإمبراطوري. ويأتي الاهتمام الأميركي بإثيوبيا في إطار النظر إلى قضية المياه باعتبارها ورقة ضغط يمكن إثارتها في مواجهة الدبلوماسية المصرية، أو الترويج لمقولات حرب المياه في القارة الأفريقية. كما يأتي هذا التحالف الأميركي - الإثيوبي في إطار استراتيجية حلف المحيط التي تتّبعها الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب، ومحاصرة الأمن القومي العربي خاصة في امتداده المصري والسوداني، وإحكام الطوق على المنطقة العربية واختراقها من خلال محور إثيوبيا - إسرائيل - تركيا (خرجت تركيا بقيادة أردوغان من هذا الحلف الآن)، وبذلك كان يبدو مع بداية التسعينيات أن الولايات المتحدة تُعدُّ إثيوبيا لدور إقليمي محوري حتى تكون مرتكزًا لها في منطقة البحر الأحمر.

- الدور الأميركي في الأزمة السودانية: منذ وصول نظام الإنقاذ بقيادة عمر البشير إلى الحكم في عام 1989، انتهجت الولايات المتحدة ضده سياسة المواجهة، وأعلنت إدانتها نظام الخرطوم لانقلابه على سلطة ديمقراطية منتخبة، واتهامه بانتهاك حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، والمسؤولية عن استمرار الحرب الأهلية في الجنوب، وإعاقة جهود الإغاثة الدولية في مناطق القتال. واستمرت هذه السياسة طوال عهد كلينتون، فوضعت الولايات المتحدة السودان على قائمة الدول الراعية الإرهاب في عام 1993 بعد ضغط شديد من الكونغرس، وعملت على رسم إطار إقليمي معادٍ لحكومة الخرطوم شمل أوغندا وإريتريا وإثيوبيا، وقدمت دعمها السياسي إلى التجمع الوطني المعارض الذي مثّل الواجهة الأساس للمعارضة وللجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب بزعامة العقيد جون قرنق.

من ناحية أخرى، سعت الولايات المتحدة إلى تدويل القضية السودانية، وأيّدت علنًا خطة مجموعة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتصحر «إيغاد» (IGADD) في الشرق الأفريقي، وهي الخطة التي تنص على تأكيد حق

أهل الجنوب في تقرير مصيرهم[6] عبر استفتاء شعبي في حالة رفض النظام السوداني إقامة دولة علمانية ديمقراطية لامركزية. كما رفضت الولايات المتحدة على لسان وزيرة خارجيتها السابقة أولبرايت المبادرة المصرية - الليبية التي تقوم على تأكيد وحدة السودان.

مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة في الولايات المتحدة إلى السلطة، سعت إلى تحسين علاقاتها بالسودان، وبدأ السودان يُبدي حرصه على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة حتى قبل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وظهرت مؤشرات عدة تُبرز التحوّل في السياسة الأميركية تجاه السودان، حيث أصدر مجلس الأمن توصية برفع العقوبات التي فرضها عليه منذ عام 1996. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، وهو ما اعتُبِر تعبيرًا عن تقديرها للتعاون الأمني مع الحكومة السودانية. كما عطلت الإدارة الأميركية تشريعًا أقرّه مجلس النواب بحظر تسجيل الشركات الأميركية في البورصة الأميركية إذا شاركت في التنقيب عن النفط في السودان.

تمثّلت أهم الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأميركية بقيادة جورج بوش الابن حيال السودان في تعيين السيناتور السابق جون دانفورث مبعوثًا رئاسيًا إلى السودان، وهو الذي تمكنت الولايات المتحدة من خلاله في فترة قصيرة أن تؤثر في تطورات عدة على الساحة السودانية بداية من توقيع اتفاق جبال النوبة، ودعم جهد مكافحة عمليات الرق، حتى الاتفاق الإطاري (اتفاق ماشاكوس)[7] الذي وقّعته الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية في كينيا (تموز/ يوليو 2002) والقائم أساسًا على وثيقة أميركية تعطي الجنوب الحق في تقرير المصير بعد ست سنوات كفترة انتقالية. وفي إثره، وبعد اتفاق نيفاشا[8]، انقسم السودان بانفصال الجنوب عنه في 9 تموز/ يوليو 2011.

---

(6) IGAD(D), «Declaration of Principles,» (1966).

(7) وُقّع اتفاق ماشاكوس الإطاري في مشاكوس الكينية في 20 تموز/ يوليو 2002.

(8) وُقّع اتفاق نيفاشا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة البشير في 9 كانون الثاني/ يناير 2005 في منتجع نيفاشا الكيني.

وبذلك يمكن إجمال السياسة الأميركية في القارة الأفريقية في توجهات رئيسة عدة، من أهمها:

- التركيز على مناطق إقليمية معيّنة.

- اختيار دولة أو أكثر لممارسة دور القيادة فيها.

- طرح قضايا معيّنة ووضعها على أجندة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة وعلى رأسها الإرهاب والجريمة الدولية.

- العمل على محاصرة النظم غير الموالية التي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأميركية.

- تأمين فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة وتعزيزها، لكن في ظل إطار من المشروطية الاقتصادية والسياسية يسعى إلى فرض النمط الغربي للتنمية على الدول الأفريقية.

ثانيًا: القوى الأوروبية وأفريقيا

يرجع الارتباط الأوروبي بالقارة الأفريقية إلى عهود طويلة، حين تمكّنت القوى الأوروبية من احتلال القارة وتقسيمها بعد مرحلة طويلة من الكشوف الجغرافية، والمحاولات الفردية من بعضها. واستطاعت هذه القوى أن تحافظ على مصالحها في القارة؛ فحتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا، راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارة، كما سمحت لهم بالقيام بأدوار متزايدة في المواقف والأزمات المختلفة. بل قامت الدبلوماسية الأميركية في تلك الفترة على اعتبار القارة الأفريقية مسؤولية خاصة للأوروبيين في مقابل اعتراف الدول الأوروبية بمسؤولية الولايات المتحدة الخاصة في أميركا اللاتينية.

في ظل بلورة النظام العالمي الجديد في التسعينيات، نشأت بيئة جديدة أثّرت في الطرفين الأوروبي والأفريقي، ومن ثم في شكل ومضمون العلاقات في ما بينهما؛ إذ وجدت الدول الأوروبية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الأفريقية، أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأميركية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة مثل اليابان والصين والهند وغيرهما. لذلك عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على مستويات عدة، وفي أبعاد عدة؛ ففي إطار التعاون الجماعي يوجد أطر عدة للتعاون في الأبعاد الاقتصادية والأمنية. ومن الناحية الاقتصادية تتعدد أطر التعاون، ومن أهمها:

- إطار اتفاقية لومي: وهو من أهم قنوات العلاقات المتعددة الأطراف التي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ودول المحيط الهادي والكاريبي. ووُقِّعت في إطارها أربعة اتفاقات:

• بدأ الاتفاق الأول في عام 1975، وضم 46 دولة من دول أفريقيا والمحيط الهادي والكاريبي.

• توسعت العضوية حتى ضمت حوالى 69 دولة في اتفاق لومي الرابع الذي طُبّق في الفترة 1995 - 2000.

• حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تجديد الاتفاق بعد انتهائه؛ حيث صاغت اتفاقًا جديدًا هو اتفاق كوتونو في حزيران/ يونيو 2000.

إن اتفاقات لومي هي أساسًا اتفاقات تنموية استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها، أكان في النظام التجاري المعمول به، أم في المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية. إلّا أن الحوار بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي في الفترة التي سبقت إعلان اتفاق كوتونو الأخير كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاق التعاون بين الجانبين؛ حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الرشيد وحل

الصراعات، باعتبارها مبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشار إليها اتفاق لومي الرابع.

وقد كان الغرض من طرح الولايات المتحدة قانون النمو والفرص في أفريقيا - الذي سبقت الإشارة إليه - منافسة إطار اتفاقات لومي، وهو ما يُعدّ مظهرًا من مظاهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في أفريقيا.

- إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية: يلاحَظ أن الدول الأوروبية في تعاملها مع القارة الأفريقية عملت على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي؛ فإذا كان إطار اتفاقات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، فإنها شكّلت إطارًا جديدًا للتعامل مع دول الشمال الأفريقي؛ من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية. وقد أسس مؤتمر برشلونة في عام 1995 هذا الإطار تعبيرًا عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، بما فيها دول شمال أفريقيا، ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية. وفي المجال الأمني، أورد إعلان برشلونة مبادئها الخمسة الرئيسة:

- حل المنازعات بالطرق السلمية،

- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

- نزع أسلحة الدمار الشامل،

- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،

- احترام مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان:

- أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة،

- إقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى عام 2010،

- الحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات.

يُعدّ هذا المشروع بدوره - مثله مثل الإطار الأول - مُعبّرًا عن التنافس الأوروبي - الأميركي في القارة. فتأييد الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يصطدم بتأييد الولايات المتحدة للمشروع الشرق الأوسطي. كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أميركي - فرنسي؛ حيث طرحت الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو 1998 مشروع شراكة اقتصادية أميركية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث كبداية، تمهيدًا لإقامة منطقة للتجارة الحرة والتفضيلية (PTA) تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية بهذه الدول.

أمّا في ما يتعلق بالتعاون الجماعي على المستوى الأمني، فقد سعت الدول الأوروبية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وإلى البحث في إمكان تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساس الذي يمكن أن تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية، أو الاتحاد الأفريقي لاحقًا، حيث حاولت دول الاتحاد الأوروبي منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المُبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أمثلة النزاعات التي حاولت دول الاتحاد الأوروبي التدخّل لحلها الحرب الإثيوبية - الإريترية؛ إذ أرسل الاتحاد الأوروبي إلى أديس أبابا وفدًا ثلاثيًا يضم ممثلين عن ألمانيا والنمسا وفنلندا في مهمة وساطة لمحاولة تهدئة الصراع بين البلدين.

في إطار العلاقات الخاصة التي تربط بين بعض الدول الأوروبية وأفريقيا، تجدر الإشارة بشيء من التفصيل إلى العلاقات الفرنسية - الأفريقية وسياسة فرنسا في أفريقيا.

1 - السياسة الفرنسية في أفريقيا

تُعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى قيل إن أفريقيا تمثّل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية. وحافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلّت عنها نتيجة سياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبّقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة اعتبارات عدة، أهمها: انخفاض أهمية أفريقيا الاستراتيجية لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنزعة الأوروبية إلى العمل الجماعي عبر محطة بروكسل، والنشاط الأميركي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.

2 - المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية

تتشعب المصالح الفرنسية في القارة بين مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية أمنية. فمن الناحية الاقتصادية، تتركز المصالح الفرنسية في القارة على البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنّعة، والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، خاصة أن فرنسا تعاني نقصًا في هذه المواد داخل أراضيها. وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات، من أهمها التجارة البينية؛ فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام، والمصدّر الأول للسلع المصنّعة في بعض الدول الفرنكوفونية، والاستثمارات التي تُعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرنكوفونية (كوت ديفوار والغابون) وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين مختلف أجزاء القارة الأفريقية، وبين هذه الأجزاء وفرنسا، إضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من غرب أفريقيا ووسطها، وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية.

ظلت فرنسا تركز في فترة الحرب الباردة على تحقيق هذا الهدف؛ إذ

أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيكون مجالها الرئيس أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم يُصبح المجال الدولي الوحيد، الذي يُمكن أن يظل مفتوحًا أمام النفوذ الفرنسي بعيدًا من المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الأفريقية. إلّا أن مع انتهاء الحرب الباردة، تراجعت أهمية أفريقيا الاقتصادية لدى فرنسا، ولم تعد تمثّل اهتمامًا اقتصاديًا أوليًا، حتى أصبحت أفريقيا تعتمد على أقل من 5 في المئة من نسبة التجارة الفرنسية؛ كما لم تعد تستقبل سوى أقل من 20 في المئة من حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم. وفي الناحية السياسية، تهدف فرنسا إلى تحويل الفرنكوفونية من تجمّع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرنكوفوني في أفريقيا ذي صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنغلوساكسوني - الأميركي تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأميركية. كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية.

في سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي، توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية؛ فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرنكوفونية. كما تتميز فرنسا - مقارنة بالدول الغربية الأخرى - باستخدام الأداة الثقافية واللغة المشتركة؛ فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب القارة ووسطها، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية منتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة، إضافة إلى إطار المنظمة الفرنكوفونية التي تضم الدول الناطقة بالفرنسية، ومنها الدول الأفريقية التي توسعت لتضم دولًا غير فرنكوفونية، منها السودان على سبيل المثال.

من الناحية العسكرية والأمنية، كانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تهدف إلى منع انتشار النفوذ السوفياتي في القارة، أو الحد من انتشاره. وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح الخطر الرئيس الذي يتهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا هو الولايات المتحدة التي تحاول أن تدعم وجودها في القارة، والإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التسعينيات في القارة الأفريقية على أطراف

الصحراء وفي القرن الأفريقي، خصوصًا أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرنكوفونية مرتفعة. كما تسعى فرنسا إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض الدول الأفريقية؛ إذ اهتمت - على سبيل المثال - بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة مدخل البحر الأحمر الجنوبي.

في سبيل تحقيق هذه الأهداف، تعتمد فرنسا على آليات عدة، أهمها القواعد العسكرية التي أنشأتها في ست دول أفريقية منطلقًا لقوة التدخل السريع وفقًا لخطة عسكرية جديدة اعتمدتها في عام 1993، وتوجد هذه الآلية في جنوب غرب فرنسا، وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في أنحاء القارة كلها. كما قادت اتفاقات الدفاع العسكري المشترك مع دول عدة (منها الكاميرون وأفريقيا الوسطى وجيبوتي وكوت ديفوار وغيرها)، كذلك اتفاقات للتعاون والمعونة الفنية مع دول عدة أيضًا (منها بنين وبوركينافاسو وبوروندي والكونغو وغينيا والسنغال وتوغو وغيرها). كما أنشأت فرنسا في عام 1997 برنامجًا لدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية لمساعدتها في حفظ الأمن في القارة.

من أمثلة الحالات التي شهدت تدخلًا عسكريًا فرنسيًا في القارة التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح 1994 لمصلحة حكومة الهوتو، ومساندة الرئيس التشادي إدريس ديبي بقوات خاصة ضد التظاهرات الشعبية التي اندلعت في عام 1996. كما نظمت فرنسا في عام 1998، في إطار برنامج التعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا، مناورات عسكرية في السنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الأفريقي، وأخرى في الغابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الأفريقي.

3 - دوائر حركة السياسة الفرنسية في أفريقيا

تسعى فرنسا في استراتيجيتها الجديدة في القارة إلى توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي. وبصفة عامة، تهتم فرنسا بوجودها

فـي مناطق الاهتمام الأميركي نفسـها، ولذلك تحتدم المنافسـة بيـن البلدين في مناطـق البحيـرات العظمـى والقـرن الأفريقـي والغـرب الأفريقي؛ ففـي منطقة البحيرات العظمى، سـاندت فرنسا نظام الرئيس موبوتو سيسـي سيكو في زائير حاليًا (الكونغو الديمقراطية) في مواجهة كابيلا الذي دعمته الولايات المتحدة. وكان انهيار نظـام موبوتو دافعًا لظهور العديد مـن الاتجاهات التي أكدت قرب نهاية النفوذ الفرنسي في أفريقيا، وتدخلت عسكريًا في رواندا في عقب المذابح الإثنية في عام 1994 لمصلحة حكومة الهوتو.

في السـودان نشـأت المنافسـة الفرنسـية للولايات المتحـدة الأميركية من خلال مسـاندة فرنسـا لنظام البشـير الذي كان العـدو الأول للولايـات المتحدة في المنطقة. وسـاندت فرنسا هذا النظام الإسلامي لأسـباب عدة، أهمها الرغبة فـي إيجاد مرتكز لهـا في منطقة البحيـرات العظمى بعد أن تراجـع نفوذها فيها، واسـتخدام فرنسـا حكومة الإنقاذ - خصوصًا في فترة وجود حسـن الترابي في الحكم - في الوسـاطة بينهـا وبين الجماعات الإسـلامية الجزائريـة التي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية في الداخل، إضافة إلى تدفق النفط في بحر الغزال واحتمالات وجوده في الشمال أيضًا.

استطاعت فرنسـا بمسـاندتها حكومة الإنقاذ في السـودان أن تؤجّل تطبيق الخطـة الأميركيـة إلى حد مـا، إلّا أن الوجـود الأميركي في السـودان في الفترة 1995 -2005 أصبـح مكثفًـا مـع تراجـع الـدور الفرنسـي الـذي اقتصـر فـي تصريحات دبلوماسـية على شـجب الحرب وتأييـد مبادرة «إيغـاد» التي أفضت إلى الاتفاق الإطاري في ماشـاكوس، وهو الاتفاق الـذي أدى بدوره إلى توقيع اتفاق السلام الشامل في السودان عام 2005.

في منطقة القرن الأفريقي، تنافس فرنسا الولايات المتحدة من خلال نفوذها في جيبوتي، وهي أكبر قاعدة عسـكرية فرنسـية في أفريقيا، إضافة إلى العلاقات الطيبة التي تربطها بنظام أسـياس أفورقي في إريتريا؛ إذ إنها تدعمه باسـتثمارات ومسـاعدات فنية ومالية. كما كان لها موقف إيجابي مع جبهـة التحرير الإريترية منذ عـام 1982. وتجدر الإشـارة في هذا الصـدد إلى أن فرنسـا عضو في نادي

أصدقاء «إيغاد». وفي منطقة الغرب الأفريقي احتكارٌ فرنسيٌّ للأسواق في دول غرب أفريقيا الفرنكوفونية تحاول الولايات المتحدة منافسته. كما يوجد تنافس أميركي - فرنسي في منطقة الجنوب الأفريقي. وعندما تحفّظت جنوب أفريقيا على مبدأ «التبادل التجاري وليس المعونات» الذي أيّدته الولايات المتحدة، استغلت فرنسا هذا الموقف ولوّحت باستعدادها لتقديم برامج للتعاون الفرنسي - الأفريقي تعتمد في جانب منها على المساعدات الاقتصادية والمالية.

يتضح من العرض السابق أن مع منتصف التسعينيات، ساد التنافس على القارة الأفريقية بين الأقطاب المتعددة للنظام الاقتصادي الدولي، نتيجة تزايد فرص استغلال القارة استثماريًا وتجاريًا. وعلى الرغم من احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية خصوصًا فرنسا، على الساحة الأفريقية، كما اتضح من خلال سياستهما وردّات فعلهما تجاه حوادث القارة، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس لاعتبارات عدة، منها أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة حليفات، ولن تتصارع بعضها مع بعض بشأن طموحات هذا الجانب أو ذاك على الساحة الأفريقية. كما ان هناك من يُشير إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأميركية الذي يحث على أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في أفريقيا، لكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة مثل المملكة المتحدة.

لكن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأميركية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في أفريقيا، من أهمها اليابان والصين والهند، وحديثًا دخلت البرازيل. وتطورت سياسات تلك الدول تماشيًا مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة؛ فاليابان اقتصر دورها في البداية على تقديم المساعدات، إلّا أنها مع أواخر ثمانينيات القرن الماضي أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات والتبادل الثقافي وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم التنمية في القارة الأفريقية، وأثارت انتباه المجتمع الدولي

تجـاه أفريقيا بعد الاتجاه إلى تهميشـها؛ وذلك بدعوتها إلـى عقد مؤتمر طوكيو الدولـي الأول لتنميـة أفريقيا – المعروف باسـم «تيكاد» – في عـام 1993، ثم عُقِـد المؤتمر الثانـي في عـام 1998. وبصفـة عامة، تُركّـز اليابان فـي علاقتها مـع أفريقيا علـى الجانب الاقتصادي، مسـتخدمة فـي ذلك أدوات عـدة، أهمها المسـاعدات والاسـتثمارات والعلاقات التجاريـة. وتُعدّ اليابـان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في أفريقيا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

أمّا بالنسـبة إلى الصين، فتحوّل اهتمامها بالقارة الأفريقية من دعم حركات التحرير هناك في خمسينيات القرن الماضي إلى تبنّي سياسة ترتكز على المصالح العامـة والاسـتراتيجية البعيـدة المـدى لـكلا الطرفين. كمـا تطـوّرت العلاقات الاقتصاديـة بيـن الطرفين مـن الاعتماد علـى قناة واحـدة في صورة مسـاعدات صينية حكومية إلـى تعاون متبادل في صورة مشـاريع مشـتركة، وقروض بفائدة منخفضة، إضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

يُعـدّ هـذا التنافس الذي تعـددت أقطابه دليـلًا على عودة الاهتمـام بالقارة الأفريقية؛ وهو ما تجسّـد فـي الفترة الأخيرة فـي دعم الـدول الصناعية الكبرى لمشـروع الشـراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (المعروف باسـم «نيبـاد»)[9]. غير أن السـؤال الذي لا يـزال مطروحًا هـو: هل مشـروع التنميـة الجديد يُعبّـر بالفعل عن شـراكة جديدة، أم أنه مجرد مؤشـر جديـد إلى التنافس الدولـي في أفريقيا، ومحاولة لفرض النموذج الغربي للتنمية على الدول الأفريقية؟

ثالثًا: الاستراتيجيا الأميركية في غرب أفريقيا[10]

على الرغم ممّا تتسـم به الاسـتراتيجيا الأميركية من أنها استراتيجيا كونية، وغير مقتصرة على قارة أو إقليم أو منطقة، بل تشـمل العالم قاطبة، أرضًا وبحرًا

(9) NEPAD Is «The New Partnership for Africa's Development».

(10) عمـرو عبـد الكريـم، «الاسـتراتيجية الأمريكيـة فـي غـرب أفريقيـا،» (المسـلم نـت، 15/ 12/ 2006)، على الموقع الإلكتروني: <http://almoslim.net/node/85835>.

وجوًا، فإن هناك بعض المناطق التي تشكّل لها مجالًا حيويًا أكثر من غيرها، لما تتميّز به من موقع استراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة. ولعل هذا ما يجعل منطقة غرب أفريقيا تحتل موقعًا متميزًا في الاستراتيجيا الأميركية، حيث يمتد هذا الإقليم جغرافيًا من موريتانيا غربًا حتى النيجر شرقًا، ومن موريتانيا شمالًا حتى ليبيريا جنوبًا، ومن ليبيريا غربًا حتى نيجيريا؛ أمّا دوله فهي: مالي ونيجيريا وغانا والنيجر وبوركينافاسو وساحل العاج وموريتانيا وغينيا وغامبيا وبنين وتوغو وليبيريا وسيراليون والسنغال. والقارئ المتمعن في وثيقة الأمن القومي الأميركي التي صدرت في 20 أيلول/ سبتمبر 2002، أو تلك التي صدرت في 16 آذار/ مارس 2006[11] يهاله الاهتمام الذي أصبحت تسترعيه أفريقيا بصفة عامة، وتلك المنطقة بصفة خاصة. وبالجملة نُقل الاهتمام بأفريقيا إلى مواقع متقدمة في الاستراتيجيا الأميركية، حيث تنص الوثيقة الأخيرة على أن «تكتسب أفريقيا أهمية جغرافية - استراتيجية متزايدة وتشكل أولوية في جدول أعمال الإدارة الأميركية».

يظل القاسم المشترك في الوثيقتين أنهما تضعان خريطة العالم وتُعيدان ترتيب أوضاعه - دولًا وشعوبًا وثقافات - بما يتوافق مع المصلحة الأميركية البحتة، ولعل هذا هو المعيار الوحيد في ضبط الأشياء، لذا قال بوش في خطاب تدشينه وثيقة 2006 - والكلام نفسه قد سبق إعلانه في وثيقة 2002: «إننا نسعى إلى تشكيل العالم، وليس مجرد أن يشكلنا هو، وأن نؤثر في الحوادث من أجل الأفضل، بدلًا من أن نكون تحت رحمتها».

برزت منطقة غرب أفريقيا ضمن السياق العام للأهداف الكونية لاستراتيجية المحافظين الجدد واليمين الديني الأصولي المتطرف في شقيه الأميركي والصهيوني ومراكز القوى التي تشكل عصب المجمع الصناعي/ العسكري المُمْسِك بزمام صناعات النفط والسلاح والإعلام ورأس المال.

---

(11) George W. Bush, «The National Security Strategy,» (Presidential Rhetoric, March 2006), on the Web: <www.presidentialrhetoric.com/speeches/03.16.06.html>.

نجد أن كلتا الوثيقتين خاطبت الحاجة الملحة لأمن الولايات المتحدة وشراهتها للنفط - تلك الدولة التي تستهلك ربع نفط العالم - وجاءت القارة الأفريقية ضمن هذه الرؤية التي كوّنتها الولايات المتحدة في العالم الذي أصبح بموجب هذه الاستراتيجيات ساحة مفتوحة تحقق فيها مصالحها. وكما ذكر الرئيس بوش الابن، فإن: «حدود الولايات المتحدة الأميركية هي حدود نهاية مصالحها»، ولأن مصالحها كونية يجب أن تكون حدودها كذلك.

1 - النفط الأفريقي مصلحة استراتيجية أميركية

تتلخّص الفكرة المحورية في اهتمام أميركا الاستراتيجي بمنطقة غرب أفريقيا في النفط أولًا، حيث تحاول الولايات المتحدة:

- تقليل حدة اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، خصوصًا نفط منطقة الخليج.

- زيادة الضغط على الدول المصدّرة للنفط لزيادة إنتاجها، وصولًا إلى خفض الأسعار وإيجاد حالة من الانقسام بين الدول المنتجة.

- التوجّه إلى الاستثمار في نفط غرب أفريقيا، ولا سيما «تشاد - نجيريا - الكاميرون» بحيث أصبح النفط الأفريقي مصلحة استراتيجية قومية لأميركا.

لا نفهم كثيرًا من تحركات الولايات المتحدة في دارفور وخططها الخاصة بهذا الإقليم إلّا في ضوء الاستراتيجيا الأميركية التي أُسست على فصل الإقليم عن السودان وتأسيس كيان مستقل، مع العمل على بناء أنبوب لنقل نفط الإقليم (الحقول 12 و12 أ) بعد استخراجه وربطه بالأنبوب التشادي الذي موّله البنك الدولي بأكثر من ثلاثة مليارات دولار، إلى ميناء دوالا في الكاميرون على المحيط الأطلسي. وفي هذا الإطار سلّطت الخطة القومية للطاقة التي أعدّها فريق عمل نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، في عهد الرئيس بوش الابن، الضوء على منطقة غرب أفريقيا باعتبارها المصدر الأسرع

تطورًا للنفط والغاز للسوق الأميركية. ومن أجل تأمين مصادر أكثر أمنًا للنفط، طرقت إدارة الرئيس بوش أبواب أكثر الأنظمة استبدادًا وقمعًا في غرب أفريقيا، وبنت معها تحالفات. وتزايد الاهتمام بالنفط الأفريقي بعد استمرار الحرب في أفغانستان والعراق - وتدهور الأوضاع في هاتين الدولتين التي كانت الدوافع وراء احتلالهما نفطية بحتة - وبعد تبلور مواقف معادية للولايات المتحدة في فنزويلا، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها بعض الدول الشرق الأوسطية المُصدّرة للنفط.

إذا كانت دول غرب أفريقيا تقوم حاليًا بتغطية 15 في المئة من واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، فإن صُنّاع النفط في أميركا حينما يضعون أعينهم على نفط غرب القارة السمراء يتوقعون، كما يتوقع مجلس المعلومات القومي الأميركي، أن ترتفع هذه النسبة إلى 25 في المئة بحلول عام 2015. ويتوقع الخبراء أنه بحلول عام 2020، من الممكن أن تحصل الولايات المتّحدة على ربع نفطها من هذه المنطقة، في مقابل 30 في المئة من واردات أميركا النفطية التي تأتي من كندا والمكسيك، و26 في المئة من الخليج العربي. ويقول الخبراء إن مجال النفط في غرب أفريقيا يوفر العديد من الفرص الجاذبة، منها توافر الاحتياطيات النفطية وبكميات كبيرة. كما أن نوعية النفط عالية الجودة وخطوط الشحن إلى الولايات المتحدة أقصر عمومًا من أي خطوط أخرى ممتدة من مناطق إنتاج أخرى للنفط، ومن ثم تعمل الولايات المتحدة على استكشاف مصادر نفطية جديدة تُغذّي الشرايين الأميركية. وهنا يمثّل غرب أفريقيا مجالًا رئيسًا للأهداف السياسية التي وضعت أسسها إدارة بوش من ناحية النفط، حيث إنها تُعتبر منفذًا جديدًا تأمل واشنطن في أن يكون مخرجها من القبضة العربية التي تسيطر على أسعار النفط العالمية وتتحكم فيها إلى حد بعيد.

تتعدد أسباب الاهتمام الأميركي بالنفط في غرب أفريقيا وإن كان أهمها:

- وضع اليد الأميركية على مخزونات غرب أفريقيا من النفط؛ إذ

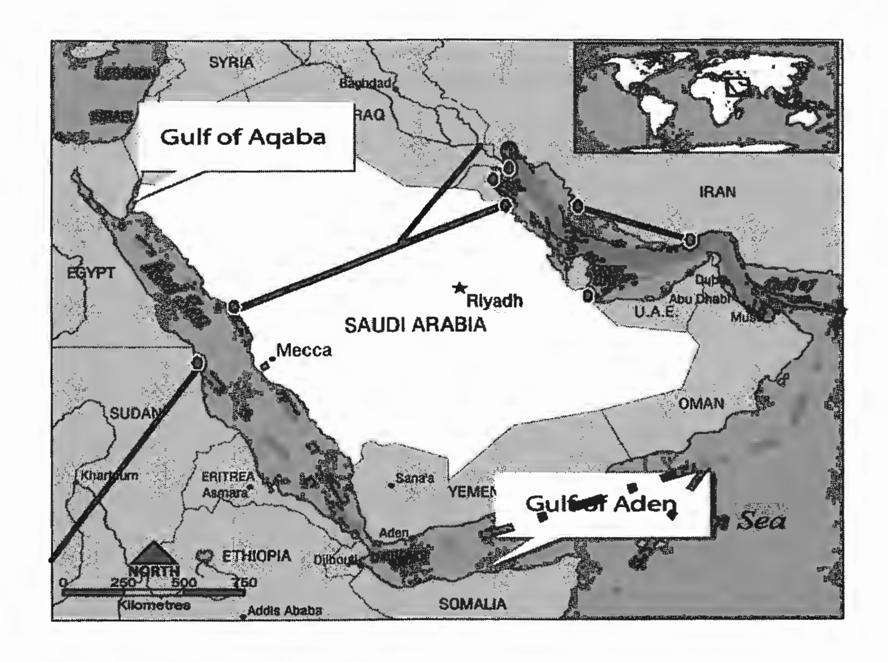
أغـرت زيادة كميات النفط المكتشـفة في هـذه المنطقة الولايـات المتحدة. ذلـك أن سـبعة مليـارات برميـل من مجمـوع ثمانيـة مليـارات برميـل نفط اكتُشـفت في العالم عام 2001 تقع في غرب أفريقيا، وتم اكتشافها بواسطة التنقيـب في أعماق البحار، الأمر الذي دفع شـركات نفطية أميركية عملاقة، مثل «إكسون موبيل» و«شيفرون»، إلى إقامة فروع ضخمة لها خلال الأعوام الأخيـرة في خليـج غينيا الاسـتراتيجي، كمـا أن إنتـاج النفـط الأفريقي زاد خلال الأعوام العشـرة الأخيرة بنسـبة 36 في المئة في مقابـل 16 في المئة لباقي القارات.

– الحصـول علـى النفـط بأسـعار مخفضـة، لأن النفط الأفريقـي يتمتع بميـزات متعددة بالنسـبة إلـى الولايـات المتحـدة، منها قـرب المسـافة بين مناطق النفط في خليج غينيا الاستوائية ومصافي النفط على الساحل الشرقي للولايـات المتحدة، وهو ما يُقلل نفقات الشـحن قياسًـا على نفقات شـحن النفط من الشرق الأوسط وبحر قزوين وروسيا وغيرها من مناطق الإنتاج في العالم، فضلًا عن تقصير الوقت. كما أن طرق الشـحن البحرية أكثر أمانًا من طرق الشحن الأخرى. علاوة على ذلك، فإن استيراد النفط من غرب أفريقيا يُجنّب واشـنطن مخاطـر الاعتمـاد على النقـل عبر قنـاة السـويس والخليج العربـي والبحر الأحمر، وهي ممـرات مائية تقع في بـؤرة صراعات محتدمة ومحتملة، إضافة إلى أنها محاطة بجماعات بشـرية لديها مشاعر عدائية تجاه الولايات المتحدة.

– تنويـع مصـادر الولايات المتحـدة من النفـط، ففي الوقـت الحالي تأتي الكميات المستوردة من أربعة مصادر رئيسـة: كندا في المرتبة الأولى، والعربية السـعودية فـي المرتبـة الثانية، بواقـع 1.8 مليون برميـل يوميًا، والمكسـيك في المرتبة الثالثـة، وفنزويلا في المرتبة الرابعة، وتسـتورد الولايـات المتحدة ثلثي إنتاجها من هذه الدول الأربع وحدها، وتستورد من مجمل القارة الأفريقية نحو 15 في المئة من استهلاكها.

الخريطة (15 - 1)

البحر الأحمر: خطوط عبور الناقلات وخطوط نقل النفط



- إحكام سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط العالمية، إلى جانب سيطرتها العسكرية، وهو ما يُسهّل تحكّمها في الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول المنافسة بشكل أكبر.

- محاصرة النفوذ الأوروبي، خصوصًا الفرنسي، في غرب القارة السمراء، إذ يُشكّل النفط الأفريقي محور الخطة الأميركية للسيطرة ومنافسة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي في القارة من خلال زيادة الصادرات والاستثمارات الموجهة إليها؛ فالسيطرة الأميركية على نفط أفريقيا تفتح أسواقًا جديدة للمنتجات الأميركية في دول القارة السمراء، ولا سيما أن كثيرًا من تقارير وزارة التجارة الأميركية كشفت عن أن نصيب الولايات المتحدة من السوق الأفريقية لا يزيد على 7.6 في المئة مقارنة بـ 30 في المئة لدول الاتحاد الأوروبي.

- بُعد الدول الأفريقيـة عن نفوذ منظمة الأوبك التي تبذل واشـنطن جهدًا حثيثًـا لتقويـض نفوذهـا، كان من ذلـك، الضغط علـى نيجيريا للانسـحاب من المنظمة، وهي الخطوة التي اتخذتها الغابون من دون ضغط في عام 1995.

- يلفت المحللون إلى سـبب آخـر فيقولون إن نسـبة الكبريت المنخفضة التـي يتميز بهـا النفـط الأفريقي تقلل مـن تكلفة عمليـة التكرير، كمـا إن وجود معظمه فـي البحر يقلل مـن احتمالات حـدوث احتكاكات بين شـركات النفط والسـكان المحليين، ويوفّر بيئة أكثر أمنًا لعمليات التنقيب والشحن، تُبعدها عن أي اضطرابات على البر.

- تتيح السيطرة على النفط الأفريقي للولايات المتحدة فرض نفوذها على منطقة جديـدة من مناطق الطاقة في العالم، وهو أمر متحقق بالفعل بالنسـبة إلى نفـط الخليج، وإلى حد ما بالنسـبة إلى عمليات التنقيب في بحـر قزوين، وهذه السيطرة تُعدّ جزءًا من السياسة القومية للطاقة التي وضعتها إدارة الرئيس جورج بـوش، والتي تعتبِـر «أمـن الطاقة مكوّنًـا أساسًـا للأمن القومي وشـرطًا مُسـبقًا لضمان النمو الاقتصادي المستديم».

- على العكس من سـيطرة الدول العربية والإسلامية على منظمة الأوبك، تتميـز دول غـرب أفريقيـا بتنافرهـا العرقـي والثقافي، الأمر الـذي يُعـوّق تبنّيها مستقبلًا سياسة نفطية موحّدة تجاه واشنطن، كما أن ذلك يضمن عدم تحوّل أي نزاع أو اضطرابات محلية إلى الصبغة الإقليمية أو الأيديولوجية، كما هي الحال بالنسبة إلى القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط والخليج العربي.

- الرغبة في تحجيم الدور الصيني المتنامي في القارة، الذي شـكّل إحدى زوايا الرؤية الأميركية حيال استراتيجيتها هناك؛ ففي السادس من كانون الأول/ ديسـمبر 2005، أصدر مجلـس العلاقات الخارجيـة الأميركي تقريـرًا حذّر فيه الولايات المتحدة مـن مواجهة منافسـة ضارية من الصين على إمـدادات النفط من أفريقيا، داعيًا واشـنطن إلى «انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك». وقال المجلس إن أهمية أفريقيا الاسـتراتيجية تتزايد،

وخاصـة بسـبب إمـدادات الطاقـة، وأنه يتعيّـن على الولايـات المتحـدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني، واعتبارها شريكًا.

2 - دعوى محاربة الإرهاب في الاستراتيجية الأميركية

تمثّل دعوى محاربة الإرهاب إحدى وسـائل أو أدوات السياسة الخارجية الأميركية فـي تحقيق مصالحها الاسـتراتيجية، حيث العالـم سـاحة مفتوحة أمام المخططيـن والاسـتراتيجيين لفـرض الأجنـدة الأميركيـة. ولعل هذا مـا كانت تقصـده الإدارة الأميركيـة بمبـادرة السـاحل الأفريقـي الكبيـر، هذا إلـى جانب المبادرة الخاصة في غرب أفريقيا، وهي بعنوان «الاستثمار النفطي الأميركي في خليج غينيا ومبادرة الجنوب الأفريقي لمحاربة الإرهاب».

غدت دعـوى محاربـة الإرهـاب وسـيلة ناجعة لإقنـاع الشـعب الأميركي بعد حـوادث 11 أيلول/ سـبتمبر 2001 لتدخّـل الولايات المتحـدة الأميركية فـي أنحـاء العالم كلـه، بما فيـه أوروبـا لخدمـة اسـتراتيجيتها الحقيقيـة التي لا نرى أن لها علاقـة بمحاربة الإرهاب. وكما يشـير تقرير لجنـة الأزمات الدولية الصادر في عام 2005 تحت عنوان: «الإرهاب الإسـلامي في السـاحل، حقيقة أم وهـم»: إن المنطقـة الشاسـعة المحاذية للصحراء التي تشـمل مالـي والنيجر وتشـاد وموريتانيا، لا تشـكّل مرتعًا للنشـاط الإرهابي، غير أن التصوّر والتعامل الخاطئين يؤديان إلى نتائج غير مرجوّة، في حيـن أن التعامل المتأني والمتوازن والجـدي مع هذه الـدول الأربع من شـأنه أن يُبقي المنطقة في أمان، فالسياسـة المُجدِيـة لمحاربة الإرهاب هناك تقتضـي التعامل مع هذا التهديد بأفق واسـع، من خلال المسـاعدات التنموية أكثر ممّا هو من خلال المسـاعدات العسكرية. ويضيـف التقرير: إن القول بتعاظم النشـاط الإسلامي في المنطقة، «بما في ذلك النشـاط العنفي»، هو قول ليس دقيقًا تمامًا، فالمسـلمون في غـرب أفريقيا، كما هي الحـال في مناطق أخـرى، يُعبّرون عـن معارضـه متزايدة للسياسـة الغربية، ولا سـيما الأميركية منها في الشـرق الأوسط، وفي الوقت نفسـه هناك تزايد في الاسـتقطاب الأصولي، ومع ذلك يجب الحذر من المبالغة في تقدير أهمية هذه

الأمور. فللإسلام «الأصولي» حضور هنا في الساحل منذ ما يزيد على 60 عامًا، من دون أن يرتبط بعنف الغرب المعادي.

على الرغم من ذلك، ما زال هاجس تنظيم القاعدة يشغل بال المخططين الاستراتيجيين الأميركيين. وعلى الرغم من المحاولات كلها التي قامت بها الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي انتظمت في إطار الحرب الأميركية على الإرهاب منذ تفجيرات أيلول/ سبتمبر 2001، لا تزال الولايات المتحدة تنفخ في دعوى محاربة الإرهاب، ومن هنا كانت الأهمية التي أولتها لأفريقيا عمومًا وغربها على وجه الخصوص خشية أن يشكل فيها تنظيم القاعدة محاولات لضرب المصالح الأميركية. وفي هذا الإطار، يمكن فهم المناورات الأميركية - الأطلسية المشتركة مع قوات بعض بلدان غرب أفريقيا في حزيران/ يونيو 2005 للتدريب على مكافحة «جماعات إرهابية» ومحاولات إيجاد جيش مشترك لمواجهة تحديات ما يسمّى الإرهاب، بل يُمكن فهم أيضًا سياسات إحاطة المنطقة بسلسلة من القواعد العسكرية.

تنطلق مصلحة الولايات المتحدة في غرب أفريقيا من قضيتين حاسمتين:

- الحصول على النفط الجيد النوعية والقريب من الشواطئ الأميركية.

- منع تنظيم القاعدة من تأسيس قواعد عملية في المنطقة، حيث لا تستبعد الاستخبارات الأميركية أن ينشط التنظيم في هذه الدول، وإن لم تكن له تحركات سابقة فيها.

واصلت الولايات المتحدة خططها ومحاولاتها توسيع حضورها العسكري إلى غرب أفريقيا، والبحيرات والقرن الأفريقي، ويبدو أن هذه الخطة جزء من إعادة هيكلة عالمية للانتشار العسكري الأميركي، ومن المحتمل أن يُعيد هذا المعطى الجديد تشكيل العلاقات الأميركية مع الدول الأفريقية. وقد تسلّم وزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد مسوّدة الخطط لتأسيس القواعد العسكرية في غرب أفريقيا، وفي جيبوتي وأوغندا وجنوب السودان. وذكرت التقارير أن المسؤولين العسكريين الأميركيين وصلوا إلى اتفاقات مع

العديـد من الدول في المنطقة لإنشـاء قواعـد جوية، ومن بينها غينيا الاسـتوائية والكاميـرون والغابـون، وتقدمـت المحادثـات أيضًـا مع المسـؤولين فـي بنين وساحل العاج ونيجيريا بشـأن القضية نفسـها. وكان واضحًا أن واشنطن مهتمة بوضـع اليد على نفـط غـرب أفريقيا وليبيا والسـودان فـي وقت مبكـر منذ عام 2002.

يـرى المراقبون أن هجمـات 11 أيلول/ سـبتمبر «فرضـت» حقيقة جديدة على المخططين العسـكريين الأميركيين الذين يحاولـون الآن المضيّ بعيدًا في خطة الانتشـار العسكري. ويعتقد هؤلاء أن المعركة ضد تنظيم القاعدة وحلفائه تتطلّب جيشًـا أميركيًا مرنًا في أغلب بلاد العالم الإسـلامي. وتتضمن المقاييس الرئيسة لهذا الأسلوب، الانتشـار الجديد في المسارح المحتملة للعمليات، مع تعاون طويل المدى مع الدول المضيفة. ويشـكّل التمكّن من اسـتعمال القواعد الجويـة في دول خليج غينيا السـاحلية خطوة أولى نحو تجسـيد هـذه المعايير، في حين من المحتمل أن تضمن المرحلة الثانية تحديدًا مسـبقًا لمواقع الأجهزة والمعدّات العسـكرية في المنطقة، محاكاة بنموذج واشنطن الذي استعمل لمدة طويلة في منطقة الخليج.

علـى أي حال، سـتكون نتائـج الوجـود العسـكري الأميركي فـي المنطقة بعيـدة المـدى. ومن شـأن هـذا الحضـور العسـكري أن يُعيد خريطـة علاقات المنطقـة بأميركا التـي لم تأبه لهـا كثيرًا سـابقًا. ويمكن أن تسـتفيد هـذه الدول أيضًا من التحالف مع واشـنطن اقتصاديًا وسياسـيًا وعسـكريًا. وفي الواقع، من المحتمل أن تعرض واشنطن بعض المسـاعدات والاستثمارات عربونًا للتعاون العسـكري. وليس مسـتبعدًا أن تحالف واشـنطن الطويل المدى مع أبوجا مثلًا سـيُجهد بوجود القوات الأميركية في غرب أفريقيا. ومن جانب آخر، تسـتقطب نيجيريا اهتمامًـا خاصًا مـن الولايات المتحدة، ليـس فقط باعتبارهـا أكبر منتج مهم لنفـط أفريقيا ومجهز أميركيًا، بل أيضًا لأن المسـلمين الذين يشـتركون في المؤسسـتين السياسية والعسـكرية في شـمال نيجيريا مسـيطرون تقليديًا وبعدد كبير، على صناعة النفط.

أبوجا غير راضية عن الاهتمام المتزايد للجيش الأميركي بالمنطقة؛ فنيجيريا التي لها أكبر وأقوى المؤسسات السياسية والعسكرية بين دول جنوب الصحراء الأفريقية، تفضّل الحفاظ على هيمنتها الإقليمية، والوجود العسكري الأميركي هناك يُعوق هذا الطموح. وإلى الآن اقتنعت واشنطن بالسماح للحكومة والجيش النيجيريين بالتحرك باعتبارهما قوة مفوضة، لمساعدة ضمان المصالح الأميركية في المنطقة. وحتى لو أنها ستواصل الاعتماد على نيجيريا للمساعدة في بعض المناطق، فإن الرغبة في دعم الاتفاقات وحشد الانتشار العسكري خصوصًا في الدول المجاورة، تعكس قلق واشنطن بشأن استقرار نيجيريا على المدى الطويل. في هذه الأثناء من المتوقّع أن تتحسن العلاقة بين الولايات المتحدة ومنافسي نيجيريا وخصومها مثل الكاميرون أو الغابون - وكلتاهما مستعمرة فرنسية سابقة، الأمر الذي سيصعّد التوتّر بين باريس وواشنطن.

رابعًا: «أفريكوم» ... خطة الاحتلال المهذب لأفريقيا

في 6 شباط/ فبراير 2007، أعلن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس أمام لجنة التسلح في مجلس الشيوخ الأميركي أن الرئيس بوش اعتمد قرارًا بإنشاء قيادة عسكرية أميركية جديدة للقارة الأفريقية بدلًا من الوضع الراهن الذي يقسم القارة إلى ثلاث قيادات عسكرية، وهي القيادة التي عُرفت باسم «أفريكوم» (AFRICOM) اختصارًا لعبارة (Africa Command).

1 - الاستراتيجية الأميركية للقيادة العسكرية لأفريقيا[12]

في 7 شباط/ فبراير 2007، أعلن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش (الابن) قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحّدة جديدة للقارة الأفريقية، وحدّد في إعلانه الملامح العامة للأهداف الاستراتيجية المراد تنفيذها بواسطة تلك القيادة، وأوضح أنها تستهدف:

(12) <http://www.ifriqiyah.com/cms/content/view/866/1/>.

- تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الأفريقية،

- توفير فرص جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب أفريقيا،

- نشر الديمقراطية في أفريقيا وتنميتها اقتصاديًا واحترام حقوق الإنسان،

- زيادة قدرة الحكومات الأفريقية في الحرب ضد الإرهاب.

وأصدر الرئيس بوش أمرًا لوزارة الدفاع الأميركية بأن تكون هذه القيادة الجديدة «أفريكوم» جاهزة للعمل ابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر 2008. ولفهم أسباب إنشاء القيادة الجديدة لأفريقيا ودوافعه والأهداف الاستراتيجية الأميركية المراد تحقيقها، علينا عرض الخطوط العامة لاستراتيجية القيادات العسكرية الموحّدة الثلاث الموجودة حاليًا، التي تُغطي تقريبًا سطح الكرة الأرضية كله، إضافة إلى قيادتين أخريين (قيادة شمال أميركا وقيادة جنوب أميركا). بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، تمّت إعادة تقسيم العالم - من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - إلى مناطق نفوذ سياسية مدعومة بالقوة العسكرية اللازمة لفرض الأمر الواقع بالقوة. لذلك اعتمدت الولايات المتحدة فكرة الوجود العسكري المسبق في تلك المناطق التي تشكّل مجالًا للتنافس الاستراتيجي المحتدم بين القوتين العظميين. وقامت بنشر قواتها المسلحة في شكل وجود مستقر لقيادات عسكرية ذات إمكانات قتالية متفوّقة (بحرية وجوية وبرية)، وبالتنسيق مع حكومات دول تلك المناطق، وذلك لحماية المصالح الاستراتيجية الأميركية، وإرسال إشارات قوية تدعم بها الدبلوماسية في الوقت نفسه.

انطلاقًا من تلك الاستراتيجيا، شكّلت الولايات المتحدة عددًا من القيادات، نتناول منها القيادات العسكرية الموحَّدة التي كانت مسؤولة عن أفريقيا:

- قيادة أوروبا (US EUROCOM).

- قيادة الهادي (US PACICOM).

- القيادة الوسطى (المركزية) (US CENTCOM).

يمكن القول إنه ليس هناك أي خطوط مواصلات جوية أو بحرية استراتيجية في العالم لا تقع تحت سيطرة تلك القيادات، المدعّمة بأعداد ضخمة من القوات، بكفاءة نوعية متقدمة، إضافة إلى الدعم المباشر بنُظُم الأقمار الاصطناعية. ويمكن عرض الحدود الجغرافية لتلك القيادات ومسؤولياتها لإيضاح دور قيادة أفريقيا الجديدة وتكاملها مع تلك المنظومة العسكرية الهائلة.

أ - قيادة أوروبا

يمتد نطاق هذه القيادة الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة وعبر الأطلسي، مرورًا بالجزيرة البريطانية حتى شرق أوروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط. وهي مدعومة بالأسطول السادس. وكانت تقع في نطاقها 90 دولة، منها 41 دولة أفريقية، إضافة إلى الكيان الإسرائيلي. وتتحدد مسؤولية تلك القيادة في الآتي:

- العمل بالتعاون مع حكومات الدول الواقعة في النطاق الجغرافي لتلك القيادة على دعم الأمن الأوروبي عبر الأطلسي، وحلف الناتو.

- تطوير نظام الأمن الإقليمي، بما في ذلك إسرائيل. والحماية المسبقة لمصالح الولايات المتحدة، وذلك بالوجود العسكري الفاعل (البري والبحري والجوي) في قطاع المسؤولية. والملاحَظ أن هذه المهمات كانت مصمَّمة أساسًا في زمن الحرب الباردة، وأن جهد هذه القيادة كان مركّزًا أساسًا على الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية.

- لم تكن هناك قواعد جوية وبحرية وبرية في جنوب أفريقيا ووسطها، فكان التركيز على شمال أفريقيا وغربها فحسب. ومع بروز أهمية أفريقيا، تقلّصت فاعلية تلك القيادة في أداء الدور المطلوب في هذه القارة.

ب - قيادة الهادئ

تُعتبر أكبر وأهم قيادة موحَّدة أميركية على الإطلاق؛ إذ يمتد قطاع مسؤوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأميركية وأميركا الجنوبية حتى سواحل قارة أفريقيا الشرقية، أي ما يُعادِل نصف سطح الكرة الأرضية تقريبًا. وتقع في نطاق مسؤوليتها الجغرافية 46 دولة، منها الصين واليابان والكوريتان وأستراليا ومعظم دول شمال شرق وجنوب آسيا، إضافة إلى الجزر البحرية كلها في هذا النطاق الهائل والقيادات العسكرية الست - وتضطلع تلك القيادة بمهمة الوجود البحري والجوي والبري الدائم، للحماية المسبقة للمصالح الأميركية، إضافة إلى السيطرة التامة على الممرات البحرية العالمية كلها في تلك المناطق، وذلك بالتعاون والتنسيق مع حكومات دول المنطقة. كما أن تلك القيادة تدعم بالأسطول السابع، بما يحويه من أعداد متنوعة من حاملات الطائرات. والجدير بالذكر أن قائد هذه القيادة الأميرال وليام فالون عُيّن قائدًا للقوات المركزية، وهو ما يُعدّ أمرًا لافتًا، وقد طُرِحت تساؤلات كثيرة في أثناء استجوابه أمام لجنة القوات المسلحة بالكونغرس عن تعيين قائد بحري لقيادة قوات برية، وهو ما دفعه إلى طلب الإجابة عنها في جلسة سرية، واستجيب لطلبه. وكُلّفت قيادة الهادئ بإرسال حاملتي طائرات إلى الخليج، كما كُلّفت بمهمات في أفريقيا، مثل الوجود البحري في ميناء جيبوتي والسيطرة على منطقة القرن الأفريقي. وشكّل ذلك عبئًا جديدًا عليها، الأمر الذي دعم الاتجاه إلى إنشاء قيادة لأفريقيا في ضوء المعطيات الاستراتيجية المستجدة على الساحة الأفريقية.

ج - القيادة الوسطى المركزية

تقع حدود قطاع المسؤولية الجغرافية لتلك القيادة في المسطّح الجغرافي الممتد بين كلٍّ من القيادتين السابقتين، بحيث يمكنها تحقيق الاتصال الجغرافي بينهما.

الخريطة (15 - 2)

منطقة مسؤولية القيادة الوسطى



تبلورت فكرة إنشائها في عهد الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، من خلال إنشاء قوات الانتشار السريع لتأمين منابع النفط في الخليج، ثم تطورت بعد ذلك إلى تكوينها باعتبارها قيادة موحَّدة، وظهر دورها واضحًا في حرب تحرير الكويت (1991). وتمتد الحدود الجغرافية لتلك القيادة من شرق أفريقيا حتى الحدود الغربية للصين. وتشمل هذه المنطقة دولًا في أفريقيا هي: مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي وليبيا. كما تشمل الدول العربية في آسيا: لبنان وسورية والأردن والعراق والسعودية واليمن والكويت والإمارات وعُمان وقطر، إضافة إلى عدد من الدول

الآسيوية: باكستان وأفغانستان وإيران وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وقرغيزيا وإندونيسيا. والملاحَظ أن القارة الأفريقية أصبحت بذلك موزَّعة بين ثلاث قيادات عسكرية، وهو ما يكوّن صعوبات متعددة، خصوصًا مع تركيز بؤر الصراع الحالية في الشرق الأوسط وأفريقيا في نطاق مسؤولية قيادة واحدة.

لهذه الأسباب كلها، ظهرت ضرورة إنشاء القيادة الأفريقية الجديدة، وتعديل النطاق الجغرافي للقيادة المركزية لينتهي عند السواحل الشرقية للبحر الأحمر. وستقع الدول الأفريقية كلها في نطاق القيادة الجديدة، ما عدا مصر باعتبارها دولة محورية في الشرق الأوسط وانتماءاتها إلى الصراعات الموجودة في المنطقة أكثر من انتماءاتها الأفريقية، بحسب وجهة النظر الأميركية.

يعكس إنشاء هذه القيادة الجديدة إعطاء القارة الأفريقية الأسبقية الأولى في المصالح الأميركية، ورغبة الولايات المتحدة في تحجيم أي دور مستقبلي لأي قوة عالمية أو إقليمية في القارة الأفريقية. كما يعكس الرغبة الأميركية في الانفراد التام بالترتيبات الأمنية، وبالتالي السياسية والاقتصادية، والسيطرة على النفط الأفريقي.

2 – مهمات القيادة الجديدة لأفريقيا

يمكن استنتاج الكثير من المهمات وفق المعطيات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأميركية، وعلى رأسها بطبيعة الحال تقليل الاعتماد المطلق على نفط الخليج باعتباره مصدرًا رئيسًا للطاقة، والاستفادة من النفط الأفريقي عن طريق السيطرة على منابعه والموانئ الأفريقية التي تُصدّره إلى الخارج. إذ ستوفر القيادة الأفريقية الجديدة بطبيعة الحال اقترابًا من أفريقيا أكثر عمقًا، كما ستقوي العلاقات العسكرية مع معظم دول الإقليم. وقد أعلن الرئيس

الأميركي جورج بوش المهمات الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة أفريقيا في خطابه يوم 7 شباط/ فبراير 2007، وهي:

- بناء إمكانات الشراكة مع الدول الأفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأميركية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاط الأمن والتعاون في المسرح الأفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد ما يسمّى الإرهاب.
- تقديم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- تشجيع ثقافة احترام حقوق الإنسان وتطوير هذه الثقافة.
- دعم المنظمات الأفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الأفريقي.

بطبيعة الحال، لم تُعلَن الأهداف أو المهمات الحقيقية من وراء إنشاء تلك القيادة، ولا عديد القوات التي توجد فيها ولا نوعيتها ولا أماكن تمركزها. وطبقًا لما هو معلن حتى الآن، فإن إثيوبيا هي الدولة المرشحة ليكون فيها مقر القيادة الرئيس. وسوف يتم إنشاء قواعد بحرية في معظم الموانئ الأفريقية، خصوصًا في مناطق الساحل الغربي المصدّرة للنفط والمواجهة مباشرة للساحل الشرقي للولايات المتحدة. كما سيكون هناك انتشار مكثف للقواعد الجوية والعسكرية في أركان القارة الأفريقية كلها.

أعلن البنتاغون أن المشاورات بين حكومات بعض الدول الأفريقية تجري في الوقت الحالي لتنسيق إمكانات الاستجابة للمطالب الأميركية، إضافة إلى التنسيق مع بعض الدول الأوروبية، وبصفة خاصة فرنسا التي لها أيضًا قواعد عسكرية في أفريقيا.

نحاول في السطور التالية البحث عن الأسباب والدوافع والأهداف التي دفعت الولايات المتحدة إلى إنشاء هذه القيادة الأفريقية.

3 - الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي

تُعتبر منطقة القرن الأفريقي على الدوام محط أنظار الدول الاستعمارية الكبرى، نظرًا إلى ما تتمتع به من أهمية جغرافية واستراتيجية، حيث يكتسب القرن الأفريقي أهمية حيوية من الناحية الجغرافية؛ ذلك بأن دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية. ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمية، خصوصًا تجارة النفط الموجّهة من دول الخليج إلى أوروبا والولايات المتحدة. كما أنها تُعدّ ممرًا مهمًا لأي تحركات عسكرية من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي، أو شرق أفريقيا.

إن أهمية القرن الأفريقي لا تقتصر على اعتبارات الموقع، وإنما تتعداها إلى الموارد الطبيعية، خصوصًا النفط الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان، وهو ما يُعدّ أحد أسباب سعي واشنطن الحثيث تحديدًا إلى إيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال. ولعل أحد تفسيرات تدخّل واشنطن في الأزمة الصومالية بعد نشوبها في عام 1990، هو بداية ظهور النفط في الأراضي الصومالية، ولا سيما أن واشنطن لم تتدخّل منذ بداية الأزمة، وإنما تدخّلت بعد اندلاعها بعام ونصف عام.

اكتسبت منطقة القرن الأفريقي أهمية ثالثة بعد بروز القوى الإسلامية في العديد من دول المنطقة، ومطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية، أكان ذلك في السودان أم في الصومال (المحاكم الإسلامية)، أم حتى في إقليم أوغادين الصومالي المحتل من جانب إثيوبيا، أو في إثيوبيا نفسها في إقليم الأورومو الذي يشكّل 60 في المئة من سكان إثيوبيا[13].

---

(13) مضوي الترابي، «ثلاثية القوة: قرن التعزيز الأميريكي،» الدفاع العربي، العدد 70 (2007)، ص 154.

في ضوء ذلك، اهتمت الولايات المتحدة بتحقيق نوع من النفوذ في القرن الأفريقي، وقامت وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت بزيارات عدة إلى المنطقة، وكذا الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون، في إطار الاهتمام بالحلول محل النفوذين الفرنسي والإيطالي هناك، وفي إطار جعل تلك المنطقة منطقة نفوذ وقواعد عسكرية، وفي إطار الرغبة الأميركية في محاصرة مصر والسودان والشمال العربي والأفريقي، بل والدول العربية المُطلّة على البحر الأحمر عمومًا. وعلى هذا، نرى أن القرن الأفريقي يحتل موقعًا مهمًا في الاستراتيجيا العسكرية الأميركية؛ فهو يتكوّن من أربع مناطق تدخل في نطاق اهتمام القيادة المركزية الأميركية، وهي مسؤولة عن الأمن في المنطقة الواقعة من كازاخستان شمالًا وكينيا جنوبًا، ومن مصر غربًا حتى باكستان شرقًا، وبالتالي فهي تضم أربع مناطق رئيسة:

- شبه الجزيرة العربية والعراق، وتضم دول الخليج العربي، إضافة إلى العراق.

- منطقة شمال البحر الأحمر، وتضم مصر والأردن.

- منطقة القرن الأفريقي، وتضم جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا والصومال وكينيا والسودان وجزر سيشل.

- منطقة جنوب ووسط آسيا، وتضم أفغانستان وإيران وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (كازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان).

تقوم استراتيجية القيادة المركزية على ثلاثة عناصر أساس:

- القتال لحماية مصالح واشنطن وتنشيطها في المنطقة المعنية، ولاحتواء أي تدفق غير منضبط لمصادر الطاقة فيها، وفي مقدمها النفط، والحفاظ على

استقرار المنطقة؛ وهو ما يتطلّب أشياء عدة، منها التلويح باستخدام القوة، والبقاء في وضع الاستعداد، والاحتفاظ بقوات لكسب أي حرب بشكل حاسم على مستويات الصراع كلها.

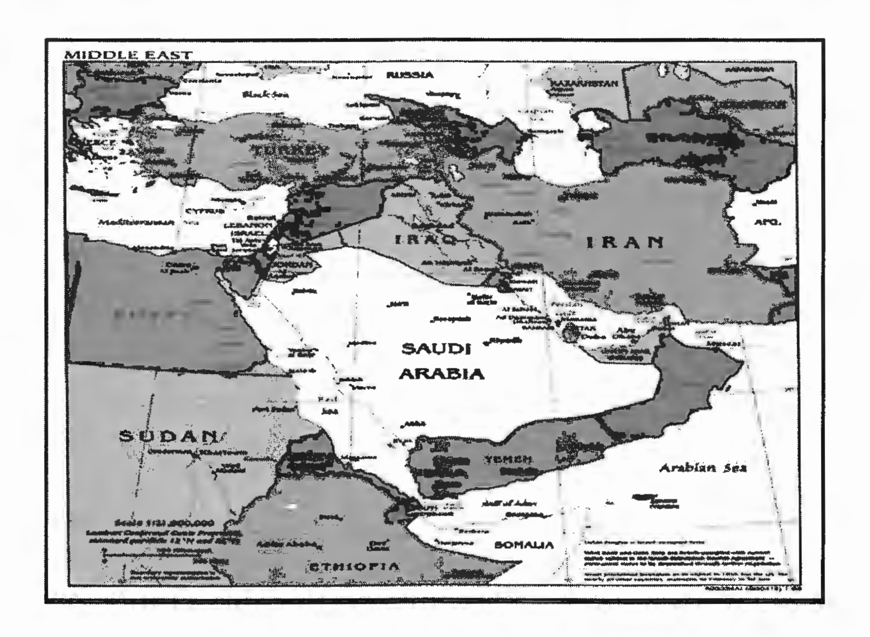
- التدخل للحفاظ على شبكة التحالفات القائمة، وتطوير شبكة المعلومات، خصوصًا في مجال الاستخبارات لمقاومة مخاطر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، مع الاحتفاظ بعلاقات ودّية بقادة المنطقة العسكريين والسياسيين على حد سواء.

- التوسع لدعم الجهد البيئي والإنساني وتعزيزه، وتوفير استجابة فورية في أوقات الأزمات البيئية والإنسانية.

من هنا يمكن القول إن الاهتمام الأميركي بالقرن الأفريقي ليس وليد اللحظة - كما يُظَن - وإنما هو اهتمام قديم يرجع إلى أهمية المنطقة الاستراتيجية. صحيح أن هذا الاهتمام ازداد في الآونة الأخيرة، بدليل التحركات العسكرية الأميركية، إلا أن الوجود كان سابقًا على ذلك، وهو ما يعني أن الوجود ليس من أجل ضرب العراق، كما كان يُعتقد في السابق، ولا توفير قاعدة إمداد خلفية للقوات العاملة في الخليج، فحسب، وإنما يهدف أيضًا إلى قمع القوى الإسلامية، أو «قوى الإرهاب»، كما يحلو لواشنطن أن تطلق عليها في المنطقة. أي إن هدف واشنطن من الوجود في المنطقة هو تحقيق هدفين في آنٍ واحد: **الأول**، مرحلي ويتمثّل في توفير قاعدة إمداد خلفية في حالة ضرب أي من الدول العربية «المارقة» مثل العراق في السابق، وإيران - الهدف المحتمل الآن. **والثاني**، مستمر ويتمثل في السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية.

الخريطة (15 – 3)

الوجود الأميركي في البحر الأحمر والإشراف على خطوط عبور الناقلات



في سبيل تحقيق واشنطن أهدافها السابقة، عملت على توثيق صِلاتها مع دول المنطقة. ويلاحظ أنها بدأت بجيبوتي، على الرغم من أن هذه الدولة محسوبة على فرنسا؛ حيث إن في جيبوتي أكبر قاعدة فرنسية في المنطقة، وقد يكون هذا هدفًا ثالثًا لواشنطن ألا وهو مزاحمة الوجود الفرنسي هناك، ولعل سبب اختيارها جيبوتي يرجع إلى اعتبارات عدة كشف عنها تقرير لصحيفة **نيويورك تايمز** يوم 17/ 11/ 2002، حيث ورد فيه أن اختيار جيبوتي جاء لاعتبارات عدة، من أهمها:

- موقع جيبوتي بالقرب من اليمن ومضيق باب المندب.

- صلاحية موانئها ومطاراتها للاستخدام في نقل العتاد الحربي إلى منطقة الخليج.

- تمتع جيبوتي بحالة من الاستقرار السياسي؛ وهو ما يؤدي إلى عدم حدوث مشكلات للقوات الأميركية حال وجودها.

- موافقة جيبوتي - من حيث المبدأ - على القبول بالوجود الأجنبي على أراضيها.

الخريطة (15 - 4)
الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي



من هنـا جرت الاتصالات الأميركيـة مع النظام هناك، وأسـفرت عن قبول الرئيس عمر جيلي السـماح بوجود قـوات أميركية على أراضـي بلاده. وبالفعل وصلت القوات الأميركية في أوائل عام 2002، وتمركزت في قاعدة «ليمونيه»؛ وبلغ عـدد أفرادها 900 جندي، مع أن بعض التقديـرات الأفريقية يقدر عددهم بـ 1900 جنـدي. واكتمـل قوام هـذه القوات فـي 13 كانـون الأول/ ديسـمبر 2002 بوصول حاملة الطائـرات «مونت ويتني» إلى المنطقة، وعلى متنها 400 جندي ينتمون إلى فروع القوات المسلحة الأميركية كلها.

فـي محاولة لتخفيف حـدة الانتقـادات الداخلية لهذا الوجـود، أعلن وزير خارجيـة جيبوتي مؤخـرًا أن الهدف هـو مقاومة الإرهـاب في المنطقـة، وليس ضرب العـراق أو أي دولة من دولها. وإذا كان هـذا الموقف قد صدر عن دولة

عربيـة مثـل جيبوتي، فـإن الوضع يختلف بالنسـبة إلـى دول الجـوار، خصوصًا إثيوبيـا وإريتريـا اللتيـن عملتا على كسـب ود واشـنطن بأي وسـيلة فـي الآونة الأخيرة، كي تقف إلى جانبهما في مواجهة إحداهما للأخرى.

عرضت إريتريا - التي تعاني في الفترة الأخيرة حالة أشبه بالعزلة الإقليمية بسـبب تجدد خلافاتها مع دول الجوار (اليمن وإثيوبيا والسـودان، وأخيرًا مصر بسـبب مصـادرة أسـطول صيـد السـمك المصري فـي الميـاه الدوليـة) - على واشـنطن في أثنـاء زيارة رامسـفيلد لها فـي 10 كانـون الأول/ ديسـمبر 2002 استخدام ميناءي عصب ومصوع في حالة ضرب العراق. وأكد الرئيس الإريتري في عقب المقابلة أن سـماح بلاده لواشـنطن بإقامة قواعد عسكرية فيها هو أقل شيء يمكن أن تقدمه أسمرا!!

إلى الأمر نفسـه ذهبـت إثيوبيا التي عملت علـى التركيز علـى قضية مهمة بالنسـبة إلى واشنطن، ألا وهي قضية القوى الإسـلامية «الإرهابية» في المنطقة؛ حيث عاودت أديس أبابا في أثناء زيارة رامسفيلد في أواخر عام 2006 التشديد على إمكان قيامها - نيابة عن واشـنطن - بشـن حرب ضد القوى الإسلامية في المنطقة، في إشارة إلى الاتحاد الإسلامي الصومالي تحديدًا.

يُلاحَـظ أن كينيا دخلت هي الأخـرى في الموضوع، خصوصًـا بالنظر إلى أهميتهـا في دعـم الحركة الشـعبية لتحرير السـودان بقيادة العقيـد الراحل قرنق في جنوب السـودان، وفيهـا وحدة اسـتخبارات تابعة للاسـتخبارات الأميركية. ولعل هـذا كان أحد أسـباب تعرّض المصالـح الأميركية في نيروبـي (1998)، والإسرائيلية (حادث مومباسا لاحقًا) لهجمات عنيفة.

يبدو أن واشـنطن عملت على اسـتغلال الأوضاع الاقتصاديـة لهذه الدول من ناحيـة، وخلافاتها البينيـة من ناحية ثانيـة للحصول على أعلـى الامتيازات، وهو ما ظهر بوضوح في جولة رامسـفيلد المشار إليها؛ حيث تبارت هذه الدول في تقديـم فـروض الـولاء والطاعة لواشـنطن، في مقابـل تخصيـص الولايات المتحدة مبلغ 373 مليون دولار لتحسين الأوضاع المعيشية فيها!

4 - «أفريكوم» ... هل هي احتلال آخر أم خطة احتواء؟!

في ضوء ذلك يمكننا تفسير إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش في 7 شباط/ 2007 تأسيس قوة عسكرية جديدة خاصة بالقارة الأفريقية تحت اسم «أفريكوم»، بموجبها تصبح القارة الأفريقية بأكملها - باستثناء دولة واحدة هي مصر - ابتداء من 30 أيلول/ سبتمبر 2008 تحت قيادة عسكرية أميركية واحدة، وسوف تُدار هذه القيادة موقتًا من قاعدة عسكرية أميركية في مدينة شتوتغارت الألمانية، إضافة إلى وجود بعض وحدات الإسناد في إيطاليا، وفي جيبوتي. وقد علّق الصحافي الألماني كنوت ملينثون في صحيفة يونغا فيلت على إعلان الرئيس بوش قائلًا: «قوة أفريكوم هي سادس قوة أميركية للتدخّل الإقليمي السريع في العالم، وجاء تأسيسها تنفيذًا لخطة وضعها المعهد الإسرائيلي الأميركي للدراسات السياسية والاستراتيجيات المتقدمة التابع للمحافظين الجدد»[14].

وأوضح ملينثون أيضًا أن القوى العسكرية الخمس الأخرى هي «نوردكوم» لأميركا الشمالية، و«ساوثكوم» لأميركا الجنوبية والوسطى، و«يوروبكوم» لأوروبا وروسيا، و«سنتكوم» للشرقين الأدنى والأوسط وأفغانستان وآسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، و«باسيكوم» للمحيط الهادي والصين. وأشار إلى أن النشاط العسكري الأميركي في أفريقيا تم توزيعه في السابق على ثلاث قوى هي: «سنتكوم»، وتشمل: مصر والسودان ومنطقة القرن الأفريقي، و«باكوم» وتشمل مدغشقر والجزر الصغيرة في شرق أفريقيا، و«أيكوم» لباقي الدول الأفريقية.

أضاف ملينثون أن من غير المعروف تعداد قوة «أفريكوم» الجديدة، أو اسم قائدها - كان أول قائد لها هو الجنرال الأميركي من أصل أفريقي وورد - وتؤكد المعلومات أن القيادة وقوّتها أصبحتا جاهزتين للقيام بمهماتهما وللتحرك منذ أيلول/ سبتمبر 2008، وأن مجال عملهما سيشمل الدول

---

(14) <http://www.iasps.org/index.php>.

الأفريقية كلها باستثناء مصر. واعتبر أن الأهداف الحقيقية لتشكيل «أفريكوم» هي تأمين واردات النفط الأميركية من نيجيريا ومنطقة خليج غينيا، والسيطرة على منابع النفط في منطقة خليج غينيا الممتدة من ليبيريا إلى أنغولا. وأرجع الاهتمام الأميركي بهذه المنطقة إلى اكتشاف النفط هناك مؤخرًا بكميات هائلة لم يسبق اكتشافها في أي مكان آخر في العالم.

5 - مبرّرات ساذجة لتبديد المخاوف!

أعلنت الولايات المتحدة مجموعة من الأهداف الظاهرة لـ «أفريكوم»، حيث ذكر مسؤولون رفيعو المستوى في البنتاغون - بتاريخ 25 نيسان/ أبريل 2007 - أن مقرّ القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا «أفريكوم» سيرفع مستويي الأمن والاستقرار الإقليميين، فيما يقوم بتنسيق الدعم الأميركي لقادة أفارقة، بحسب زعمهم[15].

في السياق ذاته قال مسؤول الشؤون السياسية في وزارة الدفاع ريان هنري بتاريخ 23 نيسان/ أبريل 2007 أن هدف «أفريكوم» هو ألّا تمارس دورًا قياديًا في القارة الأفريقية، بل أن تمارس دورًا داعمًا لجهد الزعامات الأفريقية، مضيفًا: «سنتطلع إلى أن نكمّل، بدلًا من أن ننافس، أي جهد قيادي جارٍ حاليًا». وخلال الفترة 15 - 21 نيسان/ أبريل 2007، قام مسؤولون عسكريون أميركيون بجولات في ست دول أفريقية بغرض «تصحيح المفاهيم الخاطئة عن القيادة الجديدة» بحسب زعمهم. وزار المسؤولون في سياق ذلك دولًا عدة مثل إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا، إضافة إلى أديس أبابا، مقرِّ الاتحاد الأفريقي. وأعلنوا خلال لقاءاتهم مع المسؤولين الأفارقة أنهم تمكّنوا من تصويب ما سمّوه «مفاهيم خاطئة عن القيادة المستحدثة»، وأنهم أبلغوا القادة الأفارقة ما يلي:

- لن تؤدي «أفريكوم» إلى نشر قوات أميركية على نطاق واسع في القارة، وحاليًا يتوجه آلاف عدة من الجنود الأميركيين إلى القارة كجزء من مناورات

(15) الموقع الرسمي لأفريكوم على الإنترنت: <http://www.africom.mil/>.

منتظمة وبرامج تدريب، ومن المقرر أن يستمر ذلك الترتيب مع تغييرات طفيفة.

- لن تؤدي «أفريكوم» إلى زيادة دراماتيكية في الموارد والاعتمادات المالية التي تخصصها لأفريقيا وزارة الدفاع أو غيرها من هيئات الحكومة الفدرالية.

- لا تزال «أفريكوم» في مراحل التخطيط المبكرة.

- لم تؤسَّس «أفريكوم» استجابة لتهديد محدّد أو لدواعي قلق استراتيجي، كما أنها لم تشكّل ردًا على الوجود الصيني في القارة، ولا لغرض المجهود المعزز لمكافحة الإرهاب، ولا لتأمين الموارد أو المواد الخام مثل النفط!!

كما قال المسؤولون الأميركيون: «في حين أن هذه قد تكون جزءًا من التركيبة، فإن السبب وراء تشكيل أفريكوم في أفريقيا هو أن أفريقيا بدأت تظهر على الصعيد العالمي باعتبارها لاعبًا استراتيجيًا، ونحن بحاجة إلى التعامل معها باعتبارها قارة».

لكن تلك المبررات والأسباب المذكورة كلها بالنسبة إلى قادة الرأي العام في أفريقيا لإنشاء القيادة الأميركية الجديدة لا رصيد لها من الصحة، لأن الواقع يؤكد عكس ذلك، كما أن معظم المحللين يميل إلى القول إن تلك المبررات هي للاستهلاك المحلي، في حين أن المفاوضات التي تجري خلف الكواليس استقرت على الشكل النهائي للوجود الأميركي في ثوبه الجديد في أفريقيا، وأن العملية السياسية في هذا السياق تخضع لكثير من القواعد والمصالح المتبادلة بين القادة الأفارقة - الموالين للغرب تحديدًا - والقيادة الأميركية الجديدة.

يعلّق المحلل السياسي سمير عواد[16] قائلًا: «يكشف المشروع العسكري الجديد «أفريكوم» عن أن واشنطن لا تزال تعوّل كثيرًا على سياسة التدخّل العسكري، وتسعى الآن لتقوية نفوذها في أفريقيا والاستعداد للقيام

---

(16) سمير عواد، تاريخ 21 شباط/ فبراير 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://wezaraty. ahlamontada.com/t937-topic>.

بنشاطات عسكرية حين تتطلب ذلك مصالحها الخاصة ... منذ سنوات يخطط الاستراتيجيون في واشنطن لنشر النفوذ الأميركي في أفريقيا بعد أن تجاهلتها الولايات المتحدة عقودًا طويلة وتركت بلجيكا وفرنسا وبريطانيا تنهب ثروات دولها وشعوبها وتستعمرها وتؤيد القادة المستبدين فيها طالما يساعدون المستعمرين، ما حرم شعوب أفريقيا من أبسط حقوق الإنسان على وجه البسيطة، ثم تركت كلًا منها لتنفجر فيها أزمات وصراعات وحروب أهلية، فضلًا عن المجاعة والفقر على الرغم من أن ثروات الدول الأفريقية تكفي لتوفير حياة رغيدة لشعوبها. وكانت زيارة وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول إلى دول أفريقية قبل سنوات ذات مدلول رمزي، إذ كانت واشنطن قبل سنوات قد قررت مد الجسور إلى أفريقيا وأرسلت وزير خارجيتها الداكن البشرة الذي ينحدر من أصول أفريقية للتأكيد على ذلك. غير أن الاهتمام الأميركي كان موقتًا، إذ إن بوش ركز اهتماماته بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 على أفغانستان ثم العراق، والآن أصبحت منطقة الشرق الأوسط تتخبط بالأزمات من العراق مرورًا بالمناطق الفلسطينية واستمرار الاحتلال الصهيوني، ثم الوضع المتأزم في لبنان وإيران والنزاع التركي الكردي... جورج دبليو بوش الذي يعتقد أن الله أرسله في مهمة تبشيرية للعالم كان يريد أيضًا التركيز على أفريقيا».

في حين يقول الكاتب السياسي حامد إبراهيم حامد في معرض تناوله إعلان واشنطن إنشاء قيادة عسكرية منفصلة لأفريقيا: «الأمر مجرد تحصيل حاصل، لأن الوجود العسكري الأميركي بالقارة السمراء بدأ منذ فترة طويلة، وإن القوات الأميركية التي تتخذ من جيبوتي مقرًا لها تنشر عيونها لتراقب أنحاء القارة كلها، بخاصة مناطق القرن الأفريقي والصحراء الكبرى وجنوبها». ويضيف أن «القوات الأميركية وأساطيلها لم تغب أصلًا عن القارة سواء عبر مراقبة مداخلها بالمحيط الهندي والبحر الأحمر وبحر العرب أم عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، بل بدأت هذه القوات في إجراء تدريبات مشتركة مع قوات أفريقية، وبدأت أيضًا في البحث عن مطلوبين ومشتبه بهم في الصحراء الكبرى ... إن إنشاء هذه القيادة هو مجرد إعلان رسمي لما هو

جارٍ أصلًا ورسـالة إلى الأفارقة والصينيين الذين ورثوا الاستعمار الغربي بإقامة تعـاون وثيق سياسـي واقتصادي مـع العديد مـن دول القارة حتـى وصل حجم التبادل الأفريقي الصينـي إلى أكثر من 40 مليار دولار سـنويًا ... فأميركا بعدما ضمنت وضعًـا مميزًا فـي الخليج ومنطقة الشـرق الأوسـط التـي أصبحت هي المهيمن سياسـيًا واقتصاديًا وعسـكريًا عليها تريد توسـيع رقعـة نفوذها لحماية مصالحها وربط هذا النفوذ بمناطق جديدة في أفريقيا، بخاصة أن القارة السمراء ينظر إليها الخبراء كمكان بديل من القاعدة التي تطاردها أميركا في أنحاء العالم كله، فالمشـاكل والأزمـات المسـتعصية التي تعصـف بالقارة هـي أيضًا دفعت أميركا إلى الاهتمام العسـكري بها بعدما فشلت جهودها السياسية والاقتصادية، وبالتالـي لا بد مـن ربط هذه الجهود وتتويجها عسـكريًا بإنشـاء قيادة عسـكرية للقـارة حتـى تتمكّن هذه القيـادة من تنسـيق التدخّل السـريع بدلًا مـن الانتظار لتعبئـة القوات من أوروبـا أو الخليج، فهذه القوات موجـودة أصلًا في المناطق المحيطـة بالقـارة وتوحيدها في قيـادة واحدة هدفه تسـريع العمليـات لمواجهة الطوارئ المحتملة، بخاصة أن هذه الأزمات تقتضي التدخل العسـكري السريع والخروج الأسرع».

يختتم حامد تحليلـه بالقول: «هناك مخاوف من أن تتحوّل هذه القيادة إلى بديـل من أي قوات دولية مثلما تم في العراق وأفغانسـتان، لكن على الرغم من هـذه المخاوف، إلا أن القيـادة الأميركية في أفريقيا لن تكـون بمعزل عن حلف الأطلسـي، بخاصة أن للعديـد من دول الحلف خاصة فرنسـا وألمانيا قوات في المنطقـة، وبالتالي فإن هذه القيادة تمثّل تعزيزًا للدور الغربي في القارة السـمراء في مواجهـة الأزمات والمشـاكل، ومواجهـة النفوذ الصينـي المتزايـد اقتصاديًا وسياسـيًا أيضًـا، بمعنى آخر فـإن خروج الاسـتعمار القديم يعود مـن جديد في شكل قواعد عسكرية على الرغم من أن هدفها مواجهة الأزمات».

يُعـدّد علي الفرجاني الأسـباب الحقيقيـة لإطلاق «أفريكـوم»، على النحو التالي:[17]

---

(17) علي الفرجاني، على الموقع الإلكتروني: <http://wezaraty.ahlamontada.com/t937-topic>.

- السيطرة على منابع النفط الأفريقي الذي يشكل حوالى 25 في المئة من المخزون العالمي، خصوصًا مع استمرار التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

- تحجيم النفوذ الصيني والهندي المتعطشين إلى النفط الأفريقي.

- احتواء أي تصاعد أو وجود للقوى المعادية لأميركا، أكان من جانب بعض الدول الأفريقية أم من جانب المنظمات الإرهابية بالمقياس الأميركي.

- تحجيم الوجود العربي والإسلامي (حتى الشكلي) في قيادة الاتحاد الأفريقي. ويتضح هذا الهدف من الإصرار الأميركي على تحجيم الدور المصري في أفريقيا، وإبقاء مصر تحت قيادة المنطقة الوسطى على الرغم من أهمية العمق الأفريقي للأمن القومي المصري.

- التغيير التدريجي للعقائد القتالية للجيوش الأفريقية التي عملت في الماضي (عبر منظمة دول عدم الانحياز، أو عبر منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي لاحقًا) في تنسيق قضايا الأمن القومي مع الدول العربية في أفريقيا، إلى مذهب مكافحة الإرهاب بمنظور أميركي، مقدمة فيه الولايات المتحدة الجزرة والعصا عبر القيادة الجديدة في الرؤية والمضمون.

أمّا عن الاحتمالات المستقبلية والسيناريوات المطروحة الآن، فيقول الفرجاني: «مع اكتمال تشكيل أفريكوم، سيتم استيعاب واحتواء الدول الأفريقية كلها، راضية أو مكرهة، تحت الغطاء العسكري الأميركي، وسوف يُصبح القائد العام الجديد لأفريكوم الآمر الناهي في القارة الأفريقية والمهيمن على القرارات والتوجهات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي. واقترح تقرير استراتيجية الأمن الوطني الأميركي NSS - الصادر في عام 2002 - أربع دول أفريقية رئيسة للقيام بدور الحليف الاستراتيجي والتدخل العسكري تحت الغطاء الأميركي، وهذه الدول هي جنوب أفريقيا، كينيا، نيجيريا، وإثيوبيا. وباشرت إثيوبيا العمل بالفعل في كانون الأول/ ديسمبر 2006 بتدخّلها العسكري المباشر في الصومال تحت الرعاية السياسية والعسكرية الأميركية والدعم المباشر من سلاح الجو الأميركي الذي ينطلق من جيبوتي، في ما عُرف بـ «الحرب بالوكالة».

بعد الانتخابات الرئاسية، وتولّي باراك أوباما الرئاسة الأميركية، باسم الحزب الديمقراطي الذي كان ينتقد «عسكرة السياسة الخارجية» الأميركية، قلّ الحديث عن «أفريكوم»، نظرًا إلى الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وإعادة ترتيب الأولويات، لكن تركيز أدواتها متواصل: فبعد تنصيب الجنرال وليام وورد رسميًا بصفته أول قائد لأفريكوم يوم 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، تتواصل المناورات العسكرية والتمارين المشتركة، وإعادة توزيع القوات بين القواعد العسكرية في أوروبا ونقاط الارتكاز في أفريقيا، وكذلك زيارات الوفود العسكرية والمدنية إلى أفريقيا، مع تغيير طفيف في البرنامج، تمثّل في تكثيف «العمل الإنساني» للجيش الأميركي في أكثر البلدان الأفريقية فقرًا.

إن الدول التي رفضت القواعد العسكرية (لأن ضررها أكثر من نفعها) لم ترفض توثيق التعاون الاقتصادي والعسكري مع أميركا؛ فالجزائر تستقبل جنودًا وسفنًا حربية أميركية للقيام بمناورات وتمارين مشتركة بصفة مستمرة، وتقيم علاقات عسكرية وأمنية واقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة. أمّا ليبيا، فـ «قامت بكل ما يجب» لتطبيع علاقاتها مع أميركا وأوروبا في عهد العقيد الراحل معمر القذافي، وخصخصت عددًا من القطاعات الاستراتيجية مثل النفط والبنوك، وكان نصيب الشركات الأميركية وافرًا. وتستمر كذلك المناورات العسكرية في حوض البحر الأبيض المتوسط بإشراف الحلف الأطلسي ومشاركة الكيان الصهيوني إلى جانب الدول العربية كلها المطلة (وحتى غير المطلة مثل الأردن) على المتوسط، من دون استثناء، لأن الكيان الصهيوني يبقى في الحالات كلها الحليف الاستراتيجي الثابت لأميركا والحلف الأطلسي، ويجب فرض حضوره ومشاركته على الجميع؛ إذ صرّح دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع الأميركي آنذاك)، في مناسبة انعقاد اجتماع قمة الحلف الأطلسي في صقلية (إيطاليا)، في فبراير/ شباط 2006، وبحضور ممثلي ست دول عربية مع الكيان الصهيوني: «تمثّل دولة إسرائيل مشكلة لعدد من البلدان، لكن ليعلم الجميع أن أمن دولة إسرائيل مهم وأساسي بالنسبة إلينا

كلنا» (أي جميع أعضاء الحلف الأطلسي)، هذا التأكيد ما زال قائمًا في عهد باراك أوباما الذي أحاط نفسه بغُلاة الصهيونيين في المواقع الاستراتيجية، في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية.

إن اهتمام الولايات المتحدة بالنفط الأفريقي يعود إلى المنافسة التي أبدتها الصين في القارة، وإلى التكلفة القليلة لنقل النفط والغاز من غرب أفريقيا، عبر الأطلسي إلى السواحل الأميركية، مقارنة بنفط الخليج العربي. أمّا المبادلات التجارية الأفريقية/ الأميركية، فإن 87 في المئة منها مكوّنة من النفط ومشتقاته، ومن حيث الكم فإن الاحتياطات النفطية في ليبيا تقدّر بـ 40 مليار برميل، وفي نيجيريا بـ 31 مليار برميل، وفي الجزائر بـ 12 مليار برميل، وأكثر من 3 مليارات برميل في بقية البلدان المحيطة بالصحراء. وعمومًا فإن الإنتاج الحالي يعادل 6 ملايين برميل يوميًا في منطقة خليج غينيا الممتد إلى نيجيريا وأنغولا. أمّا نفط التشاد والكاميرون، فيصل إلى الأطلسي عبر خطوط أنابيب تضخ 250 ألف برميل يوميًا، مرشحة للازدياد.

تكمن أهمية أفريقيا الاستراتيجية في معابرها التجارية وموانئها البحرية التي تطل على المتوسط والمحيطين الأطلسي والهندي، وفي ثروتها النفطية التي تقدر بـ 8 في المئة من الاحتياطي العالمي، إضافة إلى الغاز الطبيعي والثروة المعدنية الهائلة والمتنوعة. وستصبح سوقًا استهلاكية كبرى، حيث سيصل عدد سكانها إلى مليار نسمة بعد بضع سنوات، ولا تمثّل حاليًا سوى 2 في المئة من إجمالي التجارة الأميركية. وتعمل أميركا على تحسين صورتها بواسطة المنظمات غير الحكومية وما يقدم باعتباره عملًا إنسانيًا أو خيريًا لفائدة المواطنين. ومنذ الحرب الأطلسية الأميركية على يوغسلافيا، أصبحت الجيوش الغازية تدّعي القيام بأعمال إنسانية، أو القيام بدور المطافئ لإخماد نار كانت قد أشعلتها عنوة وعن قصد. والإرهاب هو نار قد تشعلها الإمبرياليات عمدًا لتبرير تدخّلها في ما بعد لـ «إعادة الأمن والسلم». وحيثما حلّت الجيوش الإمبريالية، تكاثرت الميليشيات والفقر والنزوح، وتزايد عدد اللاجئين، والقتل والإبادة الجماعية «على وجه الخصوص»، وتم تفكيك الدولة والمجتمع،

وتقسيم السكان إلى إثنيات وقبائل ومِلل ونِحل وأديان ومذاهب، ما كان للناس بها علم قبل الاحتلال (وما جرى في يوغسلافيا ويجري في العراق وأفغانستان والصومال خير مثال على هذا).

المراجع

كتب

الترابي، مضوي. حديث المبادرة. القاهرة: مطبعة المعرفة، 1997.

______. العلاقات السودانية الأميركية. الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2002.

تصميم الخرائط. الخرطوم: الأكاديمية العسكرية السودانية العليا، [د. ت.].

دورية

الترابي، مضوي. «ثلاثية القوة: قرن التعزيز الأميريكي،» الدفاع العربي: العدد 70، 2007.

وثائق

المزروعي، علي. «الأفارقة: الإرث الثلاثي.» (بحث وثائقي، هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، لندن، 1978).

القسم الرابع

المحور الفكري الاجتماعي

الفصل السادس عشر

الهوية والصراع في القرن الأفريقي
السودان نموذجًا

الباقر العفيف

مقدّمة

أسفر اتفاق السلام الشامل الذي وضع حدًا لأطول حرب في أفريقيا، عن انفصال جنوب السودان. وقد صوّت حوالى 98.83 في المئة من الناخبين لمصلحة الانفصال، وهو إجماع يوفّر دليلًا قاطعًا، لا على الفشل السياسي للطبقة الحاكمة فحسب، بل على الإفلاس الثقافي كذلك؛ فالثقافة العربية الإسلامية التي تتبنّاها الطبقة الحاكمة في السودان فشلت في التعايش مع «الآخر».

تهدف هذه الدراسة إلى توفير السند الداعم لفرضية مفادها أن الهوية الثقافية العربية الإسلامية التي يتبنّاها الشماليون في السودان تتمتّع بخصائص داخلية تجعلها تنزع إلى الاستعلاء والهيمنة؛ فهي تنظر بتعالٍ إلى الثقافات الأخرى، ولا تقبل من «الآخر» أيّ شيء أقل من التنازل التام عن هويته الأصلية وخلعها، وتبنّي الهوية العربية الإسلامية بدلًا منها، وأن هذا الإفلاس الثقافي حالة عامة في الوطن العربي تظل شاهدة عليه أوضاع ما

تسمّى الأقليات فيه، مثل الأقباط في مصر والأكراد في العراق والأمازيغيين في الجزائر، والأقوام الأفريقية في السودان (لاحِظ كيف صاروا أقليات على الرغم من حقيقة كونهم سكان البلاد الأصليين)، إذ عجزت الطبقات الحاكمة في هذه البلدان كلّها ومروّجوها الثقافيون، عن التعايش مع الثقافات المحلية واحترامها، وتبادل المنافع الثقافية معها. بل ظلت تنظر بعين الشك والريبة إلى رغبة أولئك الأقوام في المحافظة على هوياتها وتطوير لغاتها ورعاية خصائصها الذاتية. ساهم هذا الفشل الداخلي في الفشل الخارجي للعالم العربي في أن يستثمر في أفريقيا في شتى المجالات، سياسية واقتصادية أكانت، أم ثقافية.

السودان الذي كان حتى وقت قريب، أكبر أقطار أفريقيا مساحة، ظل مصابًا بجرثومة الصراعات والحروب التي لا تلبث أن تنطفئ إحداها حتى تندلع أخرى. اندلعت أول حروبه وأطولها عشية استقلاله في عام 1956، واستمرّت قرابة أربعين عامًا، على مرحلتين: **المرحلة الأولى** بين عامي 1955 و1972 حين وقّع اتفاق أديس أبابا الذي أوقف الحرب عشرة أعوام[1]. **المرحلة الثانية** بين عامي 1983 و2005 حين وقّع اتفاق السلام الشامل الذي انتهى بانفصال الجنوب في 9 تموز/ يوليو 2011، تاريخ الإعلان الرسمي لاستقلال جنوب السودان. جاء هذا الاستقلال بعد خمسين عامًا من الصراع الذي تسبّبَ بسقوط ملايين من القتلى والجرحى والمعوّقين، وتشرد ملايين أخرى من النازحين

(1) أعطى الاتفاق الجنوب الحكم الذاتي في إطار السودان الموحّد، إلّا أن في تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 1983 ألغى الرئيس جعفر النميري الاتفاق بعد أن وصفه بأنه ليس قرآنًا ولا إنجيلًا، وأنه وقّعه مع جوزيف لاقو، زعيم حركة تحرير جنوب السودان وقائد جيشها الأنانيا، وها هو الآن يتفق معه على إلغائه. أصدر الرئيس النميري قرارات أدّت إلى اندلاع الحرب مجددًا، منها تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ونقل الكتيبة الجنوبية 105 إلى الشمال. وعندما رفض قائدها تنفيذ أوامر النقل، أرسل قوات لإخضاعها فأدّى ذلك إلى هروبها إلى الأدغال الاستوائية لتصبح في ما بعد نواة للتمرد الثاني. فكلفت الحكومة العقيد جون قرنق بتأديب الكتيبة، إلّا أنه أعلن انضمامه إلى المتمردين مؤسّسًا الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. انظر: منصور خالد، **تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان** (القاهرة: دار مدارك، 2010)، ص 26.

واللاجئين[2]. وأدّى إلى أحزان ومآسٍ إنسانية تفوق الوصف[3]، ورغبة عارمة في الانعتاق عند أهل الجنوب عبّرت عنه أبلغ تعبير نتيجة الاستفتاء البالغة 98.83 في المئة[4]. فبالنسبة إلى الجنوب كان هذا الاستقلال نهاية تاريخ وبداية تاريخ آخر. أمّا بالنسبة إلى السودان، فيمثّل الجنوب القطعة الأولى التي سقطت من بناء يتشظّى.

في عام 2003 انفجرت حرب واسعة أخرى في إقليم دارفور، في الغرب الأقصى للبلاد، ما زالت نيرانها تتصاعد على الرغم من عدد من اتفاقات السلام المجهضة[5]. أسفرت هذه الحرب عن مئات الآلاف من القتلى، وما يقارب الثلاثة ملايين مشرد، ما بين نازح ولاجئ[6].

شهد عام 2011 احتلال القوات الحكومية مدينة أبيي في حزيران/ يونيو،

---

(2) أدّت الحرب إلى خراب أجزاء كبيرة في البلاد وحرمان البقية من الاستقرار والنمو والتنمية. دفعت الأمة السودانية جراء هذا النزاع ثمنًا باهظًا، حيث قُتل أكثر من مليوني شخص، ونزح أربعة ملايين شخص، ولجأ حوالى 600.000 إلى البلاد المجاورة للسودان.

(3) في خطاب الاستقلال، استعاد الرئيس سلفا كير مرارات التاريخ المثقل مع الشمال منذ تجارة الرقيق حتى الحرب الأهلية، وقال إنها ستُغفر كلها لكنها لا يمكن أن تنسى. انظر النص الكامل لخطاب الرئيس سلفا كير على الموقع الإلكتروني: <http://www.edigear.com/detail/index.php?id=671520>.

(4) يُذكر أن نتيجة الاستفتاء أظهرت أن النسبة العامة للانفصال في الولايات الجنوبية بلغت 99.57 في المئة، وفي الولايات الشمالية 57.65 في المئة، وفي الخارج 98.00 في المئة، بينما بلغت النسبة لصالح خيار الوحدة في الجنوب 0.43 في المئة، وفي الشمال 42.35 في المئة، وفي الخارج 1.45 في المئة. انظر الموقع الإلكتروني لمفوضية استفتاء جنوب السودان: <http://ssrc.sd/SSRC/newsview.php>,

و«نتيجة استفتاء جنوب السودان ٪98.83 لصالح الانفصال،» اليوم السابع (7 شباط/ فبراير 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=347725&SecID=88&IssueID=0>.

(5) وقّعت الحكومة اتفاق سلام دارفور في العاصمة النيجيرية أبوجا في 5 أيار/ مايو 2006، مع فصيل من حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي.

(6) قال جان إقلاند إن عدد القتلى في دارفور يقدّر بـ 400 ألف فرد، انظر: الأسوشييتد برس، 28/ 3/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://www.msnbc.msn.com/id/23848444/ns/world_news-africa/t/death-toll-disputed-darfur/#.TrwepXla-cc>.

وإجلاء جميع سكانها، ونهبها بالكامل[7]. كذلك شهد حربين جديدتين اندلعتا في جنوب كردفان والنيل الأزرق على التوالي، الأولى في حزيران/ يونيو، والثانية في أيلول/ سبتمبر بين القوات الحكومية والقطاع الشمالي من الجيش الشعبي لتحرير السودان. أسفرت هاتان الحربان عن مئات القتلى وعشرات الآلاف من المشردين، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[8]. هكذا نرى أن الحرب تكاد تكون هي السمة الثابتة في علاقات مركز الحكم مع الأطراف، وأنه ما إن ذهب الجنوب القديم حتى تشكّل جنوب آخر جديد وبسرعة مذهلة، وهو ما يدل على أن مركز الدولة في الخرطوم عبارة عن آلة لصنع الحروب وتصديرها إلى الأطراف المهمَّشة، وأنه ما لم يحدث تغيير جذري في تفكير مركز الحكم في البلاد، فإن تفكك البلاد واندثارها يصبحان بمنزلة القَدَر الحتمي الذي تسير إليه الطبقة الحاكمة مغمضة العينين.

ملامح مشتركة

هنالك ملامح مشتركة في هذه الحروب كلها. **أولًا**، تمثّل مناطق الحروب أكثر أقاليم السودان فقرًا وإهمالًا وتهميشًا. **ثانيًا**، هذه المناطق مأهولة بالسكان الأصليين ذوي الأصول الأفريقية الذين ليس لديهم أي مزاعم بالانتساب إلى أصول عربية، كما أن لهم بطبيعة الحال، ثقافاتهم ولغاتهم المحلية الخاصة بهم. **ثالثًا**، صنعت الحكومة في هذه الحروب ميليشيات تحارب معها، أو نيابة عنها، من القبائل العربية القاطنة في تلك المناطق، مثل «المراحيل» في جنوب كردفان، و«الجنجويد» في دارفور[9]. **رابعًا**، اتسم سلوك الجيش الحكومي والميليشيات

---

(7) انظر: <http://www.satsentinel.org/blog/abyei-crisis-scenes-agok>.

(8) دعا فاليري آموس، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إلى التحقيق في الجرائم التي ارتكبها الجيش الحكومي ضد المدنيين. انظر ملخص تقرير بعثة الأمم المتحدة في السودان (يونمس) على الموقع الإلكتروني: <http://www.satsentinel.org/blog/un-report-condemnation-insufficient-south-kordofan-atrocities>.

والموقع الإلكتروني للجزيرة بالإنكليزية: <http://www.aljazeera.com/news/africa/2011/07/20117199281022l479.html>.

(9) الباقر العفيف، وجوه خلف الحرب: الهوية والنزاعات الأهلية في السودان، ط 3 (الخرطوم: مدارك للنشر، 2011)، ص 93.

التابعة له في هذه الحروب كلها، بعدم مراعاة القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان[10]. وهناك أدلّة دامغة على اقتراف أعمال بشعة اعتبرت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[11]. خامسًا، صحبت هذه الحروب كلها حملات تعتيم إعلامي مكثف على أخبار الحرب والأوضاع الإنسانية التي تفرزها، إذ سدّت الحكومة المنافذ المستقلة التي من الممكن أن تنفذَ عبرها أخبار إلى العالم الخارجي، بما في ذلك طرد المنظمات الإنسانية وتقييد حركة مؤسسات الأمم المتحدة[12]. أمّا في مجال الرأي، فعادة ما تفسح الحكومة المجال للمتنسبين إليها بقيادة حملات لِـ «أَبْلَسة» معارضيها. تعبُر هذه الحملات عادة الخطوط الحمراء كلها، وتنزلق إلى حملات عنصرية محضة[13].

أسئلة رئيسة

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الأسئلة الأساس التالية: ما هي الأسباب

---

(10) انظر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول السودان لعام 2011 على هذا الموقع الإلكتروني: <http://www.amnesty.org/ar/region/sudan/report-2011>.

وستجد التقارير السنوية منذ عام 2007.

(11) انظر إفادة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، بشأن نتائج اللجنة الدولية للتحقيق في دارفور في 17 شباط/ فبراير 2005، التي وصف فيها دارفور بـ «الجحيم على الأرض»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.voanews.com/english/news/a-13-2005-02-17-voa5-66375957.html>;

تقرير المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عن دارفور، جان برونك، أمام مجلس الأمن في اجتماعه رقم 5392، بعنوان: «Continuing Killings, Rapes, Human Rights Abuse in Darfur Threaten Peace in Whole Sudan Special Representative Tells Security Council,» on the Web: <http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8668.doc.htm>.

موقع الأمم المتحدة للأخبار (UN News Center)، في 7 أيار/ مايو 2004: <http://www.un.org/apps/news/storyAr.asp?NewsID=10664&Cr=sudan&Cr1>.

(12) تفرض الحكومة قيودًا صارمة على المعلومة المستقلة، فتمارس الرقابة القبلية على الصحف. وتصادر أعدادها بعد الطبع، وتحاكم الصحافيين. وقد أصدرت المحكمة الدستورية حكمًا أقرت فيه بدستورية الرقابة القبلية على الصحف، وهو ما اعتُبر عارًا على القضاء السوداني، ودليلًا دامغًا على عدم استقلاله... انظر: خالد، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد، ص 95 - 97، والوطن (السودان)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=17328>.

(13) النموذج الفاضح لهذه الاتجاهات العنصرية هو جريدة الانتباهة ورئيس مجلس إدارتها الطيب مصطفى؛ إذ لا يخلو عدد من هذه الصحيفة من مادة تؤجج النعرات العنصرية والنزاعات الدينية.

الدفينة لهذه الحروب في السودان؟ وما هي الدعامات الثقافية التي تستندُ إليها؟ لماذا واصلت «الدولة» الحرب بنشاط وهِمَّة كبيرين منذ الاستقلال في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي؟ لماذا اتَّسمت حربها بالقذارة والتحلل من أي قيد قانوني أو أخلاقي؟ لماذا استهدفت المدنيين وقتلت الأسرى وأحرقت القرى واغتصبت النساء، وأغلقت منافذ الغذاء عن الجوعى حتى حصدتهم المجاعة، وزرعت في النفوس من الأحزان والضغائن ما سيبقى دهرًا مديدًا؟ ما الذي يحمل نُخَبًا تحكُم شعبًا فقيرًا ومتخلِّفًا على إشعال حرب باهظة التكاليف، ماديًا وبشريًا، ليس ضد عدو خارجي غازٍ ومعْتدٍ، بل ضد قسم من شعبها؟ ما الحافز على الاستمرار في الحرب هذه المدة كلها؟ أَلَمْ تكن الحرب خصمًا على حقوق الشعب في التنمية والصحة والتعليم؟ لِمَ لَمْ تنشأ عندنا حركة شعبية ضد الحرب مثلما نشأت في أميركا مثلًا إبان حرب فيتنام؟ أليس استمرار الحروب الأهلية مدة خمسين عامًا أمرًا يستدعي المقاومة الشعبية؟ لماذا تخرج عندنا تظاهرات الاحتجاج الشعبي الغاضبة ضد قتل المدنيين الأبرياء في فلسطين ولبنان على يد القوات الإسرائيلية، وضد قتل العراقيين على يد القوات الأميركية، ولا تخرج هذه التظاهرات ضد قتل المدنيين السودانيين في الجنوب ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق؟ مَن هم الأقرب إلى أهل سودان الوسط والشمال النيلي، ومن هو الأبعد؟ لماذا لا نتماهى مع القريب الذي يشاركنا الوطن مثلما نتماهى مع البعيد الذي يشاركنا الثقافة؟ هل نحن مصابون بازدواج المعايير حتى على مستوى المشاعر الإنسانية؟

الهدف الذي ترمي إليه الدراسة

هدفنا هو النظر إلى الجذور الثقافية للحروب التي تشنّها الدولة، بالتركيز على الطبيعة الإقصائية لهوية الطبقة الشمالية الحاكمة، ومحيطها الثقافي. نحاول أيضًا أن نميط اللِّثام، من جانب، عن الصِّلة بين أسلوب تعريف الشماليين لأنفسهم في العلاقة بـ«الآخرين» في البلاد، ونوع الاستراتيجيا المضادَّة للتمرد التي تبنَّاها الحكومة، وبين قبول العامة في الشمال، أو على الأقل عدم احتجاجهم على هذه الجرائم الوحشية التي تُرتكب ضد مواطني تلك المناطق،

من جانب آخر. ومن قَبِيل الاستطراد، سننظر أيضًا في بعض ردات الفعل في العالم العربي ذات الطبيعة الاعتذارية والمهادِنة تجاه تلك الفظائع، ونُرجعها إلى قضية الهوية. وحالما نُثبت ذلك، ننتقل لنربط بين الطبيعة الإقصائية لهوية الشماليين التي حاولوا أن يصبغوا بها البلاد كلها، وبين ردات الفعل العنيفة للمجموعات التي تقف على الطرف المتلقي لتلك التوجُّهات.

أولًا: الدولة المأزومة

طرحنا في الفقرات السابقة مجموعة من الأسئلة عن الدوافع والحوافز التي توفّر الوقود لاستمرار الحرب لأكثر من خمسين عامًا، على الرغم من تعاقب الحكومات المختلفة من عسكرية ومدنية، باختلاف أيديولوجياتها المتباينة من يسارية ويمينية وإسلامية. فالمشترك والثابت بين تلك الحكومات كلها كان استمرار الحرب. ويشير هذا بقوة إلى أن هناك مشكلة هيكلية تتعلق ببنية الدولة من جانب، وهوية الطبقة المسيطرة عليها من جانب آخر.

أُسست الدولة الحديثة في السودان بدخول قوات الخديوي محمد علي باشا في فترة 1820/ 1821 في ما يُعرف بالفتح التركي - المصري الذي وضع نهاية لعهد أكبر السلطنات التقليدية في السودان - سلطنة سنار، أو ما يُعرف بالسلطنة الزرقاء. وحصر محمد علي باشا هدفين لحملته يتمثّلان في جلب الرقيق وجباية الأموال[14]. وأُسست الدولة التركية - المصرية منذ البداية على هذا الاعتبار. لكن عندما وجد إسماعيل باشا، نجل محمد علي باشا، وقائد حملته لفتح السودان أن في البلاد أقوامًا مسلمة وتتحدث العربية، لم يستهدفها بالاسترقاق، وإنما استهدفها باعتبارها مصدرًا لجباية الأموال، وجعلها وكلاء لجلب الرقيق[15]. أمّا بقية أقاليم السودان، وبالذات تلك التي تقطنُها المجموعات السكانية الأفريقية في الجنوب وجبال النوبة، وجبال الأنقسنا في

(14) محمد عمر بشير، جنوب السودان: خلفية الصراع ([د. م.]: س. هيرست، 1968).
(15) المصدر نفسه، ومنصور خالد، السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام: قصة بلدين، ط 2 (القاهرة: مدارك للنشر، 2008)، ص 77 - 87.

منطقة النيل الأزرق، وبعض أجزاء دارفور، فكانت مسرحًا لغزوات اصطياد الرقيق[16].

لا جدال في أن تجارة الرَّقيق ليست اختراعًا تركيًا - مصريًا، إذ نشأت منذ عصور سحيقة وفي مناطق كثيرة من العالم. لكن أهمية دَوْر الفتح التركي - المصري للسودان هنا تعود إلى أنه حقق طلبًا ضخمًا للرَّقيق، إذ إن واحدًا من أهمّ دوافع الغزو مثلما ذكرنا كان جَلْبهم لبناء جيش من العبيد. في تلك الفترة عمل الشماليون وكلاء لتجار الرقيق الأتراك والأوروبيين والعرب، لكن بعد ذلك تاجر الشماليون أنفسهم في البضاعة الإنسانية منفردين، وباستقلال تام، فيما اتَّخذ دَوْر الوكالة شكلًا آخر[17].

بدأت الدول الأوروبية، ونتيجة الصيت الذي اكتسبته حركة إلغاء تجارة الرَّقيق، بالتعاون مع تركيا في محاربة هذه التجارة. ونجح الخديو إسماعيل مدفوعًا بتلك التوجُّهات، وبتعيينه الجنرال غوردون حاكمًا للاستوائية، في قمع تلك التجارة إلى حدٍّ ما. في تلك الفترة اختفى التجار الأوروبيون من الساحة، ولم يبقَ فيها أمام نظر الجنوبيين، سوى التجار العرب والسودانيين الشماليين وحدهم يتداولون تلك التجارة، ويقاومون جهد الحكومة لوقفها[18]. في تلك الفترة ربط الجنوبيون والنوبة وسكان النيل الأزرق «بين الإسلام واللغة العربية، من جانب، والإدارة الحكومية وتجار الرقيق، من الجانب الآخر»، وانخرط منهم النيليون خاصة في مقاومتهما. حدث ذلك في وقت كانت فيه الكنيسة، ممثَّلةً في الإرساليات التبشيرية الإنكليزية والفرنسية، تعمل ضد تجارة الرقيق[19]. وحينما حطَّم المهدي النظام التركي - المصري، عادت تجارة الرَّقيق بكامل زخمها، لكنها كانت هذه المرّة مؤسَّسة شمالية بحتة، استمرَّت وشملت مناطق متعدِّدة في البلاد لما يربو على عقدين من الزمان، بعد إعادة

(16) بشير، جنوب السودان.

(17) الزبير رحمة والعقاد لم يكونا مجرد تاجرين مستقلين بل أسسا حكمًا في بعض مناطق الجنوب. انظر: المصدر نفسه، ص 13، وخالد، السودان، ص 78.

(18) المصدران نفسهما، ص 13 و86 على التوالي.

(19) بشير، ص 13.

فتح السودان بقوات الحكم الثنائي في عام 1898. وواصل العرب البدو حملاتهم على النوبة في جنوب كردفان حتى عام 1912، أمّا في جنوب النيل الأزرق فاستمرّت التجارة بأهل الأنقسنا حتى عام 1928، حينما قُبض على بعض التجار وحوكموا[20].

تكمن مساهمة الحكم التركي - المصري في أنه جعل اصطياد الرق من أهم أعمال الدولة، وهذا هو الخلل البنيوي الأول الذي أشرت إليه سابقًا. أمّا الخلل البنيوي الآخر، فهو مساهمة الحكم المصري - التركي في تأسيس العلاقة بين الدولة وتلك الأقاليم وكأنها علاقة بين «سيد» هو مالك الرقيق، و«عبد» هو مجرد متاع يملك صاحبه حق أن يتلفه إذا أراد. بقيت الدولة التركية - المصرية أكثر من ستين عامًا، إلى أن قضت عليها الثورة المهدية في عام 1881. ومرّت الثورة المهدية مثل سحابة صيف عابرة، ريثما عادت الدولة الحديثة مجددًا، في شكل دولة الحكم الثنائي المصري - البريطاني في عام 1898[21].

استمرت دولة الحكم الثنائي أكثر من ستين عامًا، أورثت بعدها الحكم للطبقة الحاكمة الشمالية. فعندما حلّت هذه الطبقة محل السلطات الاستعمارية كان عمر الدولة الحديثة في السودان قد قارب المئة وعشرين عامًا، ظلت فيها بنيةُ الدولة وعلاقاتها واحدةً، وما تَغَيَّر هو «السيد» أو الحاكم الماسك بأعنّة السلطة. وأشار محمود محمد طه إلى هذا المعنى عندما حذّر عشية الاستقلال قائلًا، «قد يخرج الإنكليز اليوم أو غدًا ثم لا نجد أنفسنا مستقلين ولا أحرارًا، بل نتخبّط في فوضى ما لها من قرار»، وأن الاستقلال قد يتحول لمجرد «استبدال الإنكليز بإنكليز في أسلاخ سودانيين»[22].

---

(20) من التجار الذين كانوا ينشطون في منطقة الأنقسنا بجنوب النيل الأزرق الشيخ خوجلي الحسن وزوجته ست آمنة التي كانت واحدة من الذين حوكموا وسُجنوا، انظر: المصدر نفسه، ص 21.

(21) المصدر نفسه.

(22) الإخوان الجمهوريون، معالم على طريق تطور الفكرة الجمهورية خلال ثلاثين عاماً، 1945 - 1975، 2 ج (أم درمان: الإخوان الجمهوريون، 1976)، ص 1. هذا الكتاب تجده على الموقع الإلكتروني: <www.alfikra.org/chapter_view_a.php?book_id=93&chapter_id=3&keywords>.

ثانيًا: الهوية المأزومة

ورثت الطبقة الشمالية هذه الدولة بجوهر علاقاتها التحكمية الشائهة، وأفرغت فيها أزماتها الذاتية وتحيّزاتها وتصوّراتها المنحرفة لنفسها وللآخرين. وأشار كثيرون من الباحثين إلى أن السودانيين الشماليين يعانون أزمة في الهوية[23]، وأن الحرب الأهلية التي أدارتها الطبقة الحاكمة بنشاط ومثابرة إنما هي نتاج هوية منحرفة ومأزومة ومغتربة عن حقيقة ذاتها[24]. فمن هم الشماليون؟ هذا السؤال طرحه باحثون كثيرون[25]. هناك محاولات للإجابة عنه جاءت مختلفة باختلاف المرجعيات والأيديولوجيات والميول والأهواء التي تحرّك تلك الإجابات؛ إذ يصف بعض الشماليين أنفسهم بأنهم عرب سودانيون، وهذا يعني أنهم عرب أولًا، وسودانيون ثانيًا. وهناك من يقول إنهم سودانيون عرب، وهذا يعني أنهم سودانيون أولًا، بيد أن أصولهم عربية. وهناك الإسلاميون الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين سودانيين، وقلة منهم تُقدّم السودان على الإسلام. وهناك من يصفون أنفسهم بأنهم نوبة مستعربون، وآخرون يصفون أنفسهم بأنهم عرب متنوَّبون[26]. تقدِّم هذه الإجابات المتباينة دليلًا واضحًا على أن هناك غموضًا كبيرًا يحيط بالهوية، وأننا لا ندري على وجه الدقة من نحن. أمّا المدارس التي حاولت وضع أُطر نظرية للهوية تجيب عن سؤال من نحن، فهي، بحسب البطحاني، المفهوم العروبي والمفهوم الإسلاموي والمفهوم الأفريقاني، وهذه مفاهيم مثالية ومطلقة تسعى إلى تعريف البلد كله وفق صورتها. وهناك مفهومان واقعيان هما مفهوم

---

(23) خالد، السودان، ص 652، و Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995).

(24) Al-Baqir al-Afif Mukhtar, «The Crisis of Identity in Northern Sudan: The Dilemma of a Black People with a White Culture,» in: Carolyn Fluehr-Lobban and Kharyssa Rhodes, eds., *Race and Identity in the Nile Valley: Ancient and Modern Perspectives* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2004).

(25) عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011)، ص 43.

(26) قام كاتب الدراسة بإجراء مقابلات مع عدد من أفراد الطبقة السياسية والثقافية، كانت هذه حصيلتها.

الأفروعربيـة، ومفهـوم السـودانوية[27]. تسـعى هـذه المفاهيـم إلـى الاعتراف بالعناصـر المكوّنـة للمجتمـع مثلمـا هـي، من دون سـعي إلـى تغييرهـا، حتى تتساكن وتتعايش بسلام[28].

غير أن أغلبية الشـماليين تدّعي أنهـا عرب. الرواية الشـائعة التي يؤمن بها عامّة أهل الشـمال وكثيـرون من خاصّتهـم، تقول إن الشـماليين يتحـدّرون من «أب» عربي و«أمّ» نوبية أفريقية، أي إنهم هجين عربي - أفريقي. لذلك يعتبرون أنفسـهم عربًا لأن الانتماء وفق النظام الأبوي العربي إنمـا يكون للأب. وذهب الشـماليون في إرجـاع جذورهم العرقيـة إلى ما وراء اسـم الجد الأكبـر للقبيلة ليتصـل بالجزيـرة العربية[29]. هنـاك تعليق طريـف لمنصور خالد حول أسـطرة الأنسـاب الشـمالية، إذ يقـول: «كثيـرًا ما افتعلـت المجموعات الشـمالية نسـبًا لجدّهـا الأول مع آل البيت أو كبار الصحابة، علمًا بأنه ليس في التاريخ ما يؤكد أن صحابيًا واحدًا وفد إلى السـودان، وإن كنا نعلم بأنهم هاجروا واسـتقروا في الحبشـة المجاورة. ومن المثير أن أهلنا القدامى لم يختاروا غير القرشـية نسبًا، فلا كعبًا أرضتهم ولا كلابا»[30]. لكن حتـى وإن قبلنا بهذه الرواية، فإننا نجدهم يتماهـون مـع هـذا الأب العربـي ويقمعـون الأمّ الأفريقيـة[31]. بيـد أن مشـكلة الشـماليين هي أن هذه الأمّ التي يقمعونها متمكّنة من كامل سـيمائهم إلى درجة أن الأب أصبح غيـر مرئيٍّ تمامًا، إنْ لم نَقُلْ إنَّـه كان محض اختلاق ومن وَحْي الخيال. وشـكّك مؤرخ كبير في ادّعاء قبائل الجعليين الانتساب إلى العباس بن عبد المطلب[32].

تبنّى الشـماليون، لتدعيم هذا الادّعاء، طريقة انتقائية في التعامل مع تاريخ

---

(27) البطحاني، أزمة الحكم في السودان.

(28) المصدر نفسه.

(29) وردت في: خالد، السودان، ص 671.

(30) المصدر نفسه، ص 671.

(31) المصدر نفسه.

(32) Yusuf Fadl Hassan, *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh U. P., [1967]), p. 146.

السـودان؛ إذ جرى تهميش تاريخ الحضـارة النوبية والممالك المسـيحية، على الرغـم من كونه يمثّل الجزء الأطول والأكثر إنجازًا من تاريخ البلاد. ورُكّز على فترة دخول العرب السـودان بصورة مكثفة بما يوحي أن تاريخ السـودان لـم يبدأ إلّا بدخول العرب والإسـلام إليه[33]. وبحسـب منصور خالد، فـإن الإفراط في تأكيد الهوية العربية على حساب المواريث الثقافية الأخرى، إنما هو تعبير «عن عقـدة نقص تجـاه العرب الآخرين خـارج السـودان، قادت بدورهـا، إلى عقدة استعلاء تجاه غير العرب داخله»[34].

أمّـا النظريـة الأخرى التي ليسـت علـى القدر نفسـه من الـرواج، فهي أن الشـماليين نوبة مسـتعربون. هم نوبـة أبًا وأمّـا، لكن يبـدو أن أسـلافنا النوبيين حدثت لهم ظـروف تاريخيـة مريعة، وزلازل نفسـية هائلة هـزّت عالمهم الذي يعرفـون، ولـم يكن لهـم دين يلـوذون به بعـد انقطاعهم مـن الكنيسـة المصرية لقـرون، فأصبحـوا مثل الريشـة فـي مهب الريـح. وقـد أدّت هذه الأهـوال إلى اضمحلال الـذات النوبية أمام المثال العربي الإسـلامي الصاعد، حيث امتُصّت تمامًا بواسـطته. هكـذا خلع النوبيون أنسـابهم النوبيـة واتّخذوا لهم نَسَـبًا عربيًا بديلًا[35]. إن صح هذا الافتراض، نكون على مسـتوى ذاتنا الجمعية قد مارسـنا عملية قتل الأب الحقيقـي، واتّخاذ أبٍ بديلٍ منه. أمّـا الأمّ النوبية، وعلى الرغم من اعترافنا بها، فإننا مارسـنا عليها إقصاءً تامًا عن وعينا؛ فنحن من جانبٍ نبدو كأننا مصابون بعُقدة شبيهة بعُقدة أوديب (قتل الأب)، ومن الجانب الآخر، فإننا قطعًـا مصابون بعُقدة عنترة بن شـداد الـذي كان يكـره أمّه، ويُحَمِّلها مسـؤولية سَـوَادِه؛ فعنتـرة كان يـرى أمه تجسـيدًا للقبـح، «كأنها ضبـع ترعرع في رسـوم المنـزل»، لأنه كان يراها بعيـون الثقافة، ولـم يكن يراها بعيـون الابن، لأن الابن لا يرى أمه قبيحةً، بل يراها غاية في الجمـال. ومثلما «القرد في عين أمه غزال» كذلـك فإن «القردة فـي عين ابنهـا غزالة»، لكن مصيبـة عنترة أنه كان مسـتعمَرًا ثقافيـا، أي إن نظامه الرمزي كان منبثقًـا من ثقافة تضطهده وتسـتقبحه وتُقْصِيه.

---

(33) خالد، السودان، ص 678.

(34) المصدر نفسه، ص 678.

(35) العفيف، ص 41.

وهذه بالضبط هي حالنا في الشمال، حيث ننظر إلى العالم وإلى أنفسنا بعيون الثقافة العربية التي تزدري لون جلودنا، وتُقْصِينا، ولا ننظر إلى العالم وإلى أنفسنا بعيون سودانية أصيلة.

وليس أدل على هذا من كون الشماليين يتماهون مع المتنبي في هجائه كافور الإخشيدي، الذي يحفظونه عن ظهر قلب، على الرغم من أن كافور كان نوبيًا، أي سودانيًا شماليًا بلغة اليوم[36]. فإذا كان كافور هو نحن، فكيف تسنّى لنا أن نتماهى مع من يهجونا، وأن نتحيّز معه ضد أنفسنا؟ لفهم هذه المعضلة لا بدَّ من الإشارة إلى مصطلح دو بواه عن الوعي المزدوج (Double Consciousness)، وهو يعني الذات الممزقة بين هويتين متناقضتين، إحداهما تقمع الأخرى[37]. إن هنالك صورتين للذات في الوعي الشمالي: صورة ذهنية، وصورة جسدية. الصورة الذهنية مؤسسة على أسطورة كوننا عربًا، والصورة الجسدية تبقى شاهدًا على أننا نوبة مستعربون. لكن الصورة الذهنية تتمكن منا إلى درجة الإدراج الكامل في منظومتها، ومثلما يقول دوفوس (De Vos)، فإن مكوّنات الهوية لها القدرة على إدراج الجماعات تحت جبروتها، «بل حتى استعمارهم»[38]. هذا هو الفرق بين الاستعمار الثقافي والأصالة الثقافية؛ فالاستعمار الثقافي يعني أن ترى العالم بعيون الآخرين، وأن «تقيس روحك بميزان يبخسها»، بتعبير دو بواه (Du Bois)، بينما الأصالة الثقافية تعني أن ترى العالم بأمّ عينك، وأن تستقبله وتتعامل معه أصالة عن نفسك، وليس نيابة عن أي جماعة أخرى. الاستعمار الثقافي يعني أن تستعير النظام الدلالي للغة من مركز الهوية العربية مثلما هو، وأن تستخدمه من دون فحص أو غربلة، حتى وإن وصمك واحتقرك، والأصالة الثقافية تقتضي تَمَثُّل النظام الدلالي للغة

---

(36) المصدر نفسه.

(37) William Edward Burghardt Du Bois, *The Souls of Black Folk; Essays and Sketches* (Chicago: A. C. McClurg and Co., 1908), p. 3.

(38) George A. De Vos, «A Psycho-cultural Approach to Ethnic Interaction in Contemporary Research,» in: Martha E. Bernal and George P. Knight, eds., *Ethnic Identity: Formation and Transmission among Hispanics and Other Minorities*, SUNY Series, United States Hispanic Studies (Albany: State University of New York Press, 1993), pp. 235-268.

وإخراجه بصورة يصبح معها مُعَبِّرًا عن الذات الجمعية للجماعة، متصالحًا معها، ومتّسقًا مع ملامحها ولون بَشَرَتِها. وما تماهينا مع المتنبي واحتقارنا لكافور سوى دليل شاهد على عدم الأصالة الثقافية[39]. وبالقدر نفسه، يمكن أن نَرُدَّ تَمَاهِينَا بالفلسطينيين والعراقيين واللبنانيين باعتباره امتدادًا لتماهينا مع المتنبي، وعدم تَمَاهِينا بالجنوبيين والنوبة والدارفوريين باعتباره امتدادًا لعدم تَمَاهِينا بكافور الإخشيدي. وأخيرًا، فإن استبعاد التاريخ والحضارة النوبية عن وعينا وإدارة ظَهْرِنا لأفريقيا المعاصرة، يمكن ردُّهما إلى هذا الإفلاس الثقافي للثقافة العربية التي نستعيرها من مركز الهوية العربية.

إذًا نحن نعاني إشكالية ادّعاء العروبة. وبالنسبة إلى منصور خالد، المشكلة ليست في الادّعاء ذاته، وإنما «في استخدامه لتبرير الهيمنة على الآخرين»[40]. أما بالنسبة إليّ فالمشكلة تكمن في الادّعاء بحدٍّ ذاته، وذلك لسببين: الأول أن الهيمنة على الآخرين إنما هي نتيجة أزمة للادّعاء بالتفوق (supremacy)، تتحرك معها وجودًا وعدمًا، أي إنه يكاد يكون من المستحيل أن تجد مجموعة من الناس تشعر بالتفوق العرقي على الآخرين ثم لا تنزع للهيمنة عليهم. وفي هذا يقول البطحاني: «إن سعي المفاهيم المطلقة مثل مفهوم العروبة أو الإسلامية، أو الأفريقانية هو تحقيق التماهي واحتواء الفروقات وإلغاء التباين، لأنه لا يعترف بالتباين ويسعى إلى إلغاء الآخر بصفته آخر». ويؤكد: «إن ارتكاز المفهوم على المطلق يؤدي بالضرورة إلى مصادرة التباين والغيرية»[41]. هذا ما تدلنا عليه دروس التاريخ، أكانت تلك المتمثلة في الاستعمار الأوروبي وعبء الرجل الأبيض أم في أدبيات الرق أم التجربة النازية أم المأساة الرواندية. أمّا

(39) الشواهد على عدم الأصالة الثقافية كثيرة لا يمكن حصرها في إطار هذه الدراسة. لكن هناك نقاشًا قديمًا لهذا الموضوع بالذات في مجال الأدب والشعر، مثل كتاب الشاعر حمزة الملك طنبل، الأدب السوداني وما يجب أن يكون عليه، حيث دعا فيه الأدباء السودانيين إلى عكس واقعهم وظروفهم وبيئتهم، من دون تقليد أعمى للصور الشعرية العربية. ومن الكتب الحديثة التي ناقشت هذا الموضوع: منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي، ط 2 (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع؛ دار مدارك، 2009).

(40) المصدر نفسه.

(41) البطحاني، أزمة الحكم في السودان.

السبب الثاني فإن أشد الشخصيات خطرًا على الذات وعلى الآخرين هي تلك الشخصيات المغتربة عن ذاتها، تلك التي مارست قمعًا ذاتيًا؛ إذ يصبح قمع الآخرين طبيعة ثانية لها. وقد مارس الشماليون هذا القمع الذاتي عندما خلعوا هويتهم النوبية وتبنّوا هوية عربية. لذلك جاء قمعهم للمكوّن الأفريقي في السودان في منتهى القسوة واللاإنسانية.

ثالثًا: الاغتراب عن الذات

ذكرتُ في دراسات سابقة أن السودانيين الشماليين، من الناحية الثقافية، استعاروا كلَّ النظام الدلالي للثقافة العربية، وكذلك النظام الرمزي للغة العربية[42]. ومن المعروف أن النظام الدلالي للثقافة العربية والنظام الرمزي للغة العربية يكرِّسان اللون الأبيض، ويَصِمَان اللون الأسود، على المستويين الثقافي واللغوي[43]. التناقض هنا أن الشماليين الذين يتراوح لونهم في العادة بين «الأسمر والأسود»، أَخْضَعُوا أنفسَهم تمامًا لهذه الثقافة العربية التي هي جوهريًا تنظر إلى نفسها باعتبارها ثقافة «بيضاء»[44].

يغيِّبُ الشماليون ذواتِهم ويجسِّدون مركز الهوية العربية في استخدامهم النظام الدلالي لتلك الثقافة التي تحتقر اللون الأسود؛ فالذات الشمالية غائبة باعتبارها فاعلًا في هذا النظام، ولا توجد فيه إلّا باعتبارها موضوعًا يُنْظَر فيه بعيون هذا المركز العربي[45]. أمّا على مستوى استخدام اللغة، فالشماليون شأنهم شأن العرب، يستخدمون كلمتي «أبيض» و«أسود» للرمز إلى الخير والشر، السعادة والتعاسة، الطُّهْر والفساد، والتفاؤل والتشاؤم. وتجري تعبيرات مثل «اليوم الأسود» و«سوَّدت وجهي» أو «بيّضته»، و«قلب فلان أبيض أو أسود» على ألسنة الشماليين بصورة عادية، من دون أيّ إحساس أو شعور

---

(42) العفيف، وجوه خلف الحرب.

(43) عبده بدوي، الشعراء السود وخصائصهم في الشعر العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973)، ص 93.

(44) Mukhtar, «The Crisis of Identity».

(45) المصدر نفسه.

بـازدراء الـذات الكامـن في هـذا الاسـتخدام للغـة[46]. الهويـة الثقافيـة العربية انعـكاس خارجي للنفس العربية؛ إنها تعكس تصـوّرَ العرب للعالم، وهو تصوُّر لا بد من أن يكـون مختلفًا عن تصـوُّرات الآخرين للعالـم؛ لأن الناس يفهمون العالـم من خـلال الثقافة لا من خـلال الطبيعـة. إن اللغة العربيـة تعكس العالـم مثلمـا تراه العيون العربيـة، لأن هناك علاقة قوية بين الكلمـة والعالـم (Word and The World)، والخطـاب والكـون (Discourse and The Universe). فالكلمـات هي التعبيرات اللفظية عن محتويات الكون. وقد توصّل لاكان في تحليلاته النفسـية للثقافـات الغربيـة إلـى أن الثقافـات الغربية واللغـات الغربيـة تتميَّـز بالذكورة. وعندما تسـتخدم النسـاء هذه الثقافـات لا يسـتطعن أن يَكُنَّ فاعـلات بصفتهن نسـاء. وعندمـا يتحدَّثْـنَ فإنمـا يتحدَّثْـنَ لغـاتٍ مذكّـرة. ولا يسـتطعن، بالتالي، في إطـار البنيـة القائمة لهـذه اللغـات أن يحقِّقْـنَ رغباتهـن باعتبارهـن كائنات متحدِّثة[47]. ويوضـح لاكان كذلك كيف يدخل الطفل إلى عالم اللغة من خلال «رمزيتها الاجتماعية»، تحـدث هذه العملية بالتَّمَاهِي مـع الأب والاغتراب عن الأم. وباعتبار الطفل كائنًا متكلِّمًا فإنه «ينمو داخل عالم الأب»[48].

يمكن إثارة نقطة مشـابهة في علاقة الشماليين باللغة العربية؛ فعندما يدخل الطفـل الشـمالي عالَمَ اللغـة العربيـة، فهو يدخل فـي عملية التماهـي مع الأب العربي، والاغتراب عن الأم الأفريقية، لكن الشماليين يشعرون بالوجود الظاهر للأم في جلودهم ووجوههم. ومثلما أوضح فرانسـيس دينق: «ولا يحتاج الأمر إلى عالِم متخصّص بعلم النفس الاجتماعي، لاسـتنتاج أن هذا الاحتقار لبعض العوامل الظاهرة في ملامح الوجه، لا بد - على مستوى ما من مستويات الوعي - من أن يسبِّب لصاحبه درجة من التوتر والتشويش»[49]. تُعتبر طريقة الشماليين في التعامل مع هذا التوتر والتشـويش متفـرِّدة نوعًا ما؛ فبدلًا مـن محاولة إعادة

(46) المصدر نفسه.

(47) Teresa Brennan, *History after Lacan*, Opening Out (London; New York: Routledge, 1993).

(48) المصدر نفسه.

(49) Deng, p. 4.

صوغ اللغة وتدجينها أو سودنتها لتناسب ملامحهم، فإنهم يخترعون صورة خيالية لوجوههم لتلائم اللغة. لذلك يتفادون استخدام كلمة «أسود» لوصف أنفسهم، ويُصِرُّون إصرارًا مبالغًا فيه على أصلهم العربي. ويحدِّثنا أحمد الشاهي الذي درس قبيلة الشايقية قائلًا: «من الوقاحة أن تصِف الشايقي بأنه أسود، حتى ولو كان لونه كذلك، لأن هذا الوصف يساويه بالعبد»[50]. ولا جدال في أن هذا «التناقض» الصريح يؤدِّي إلى استبطان الدُّونية وتخفيض قيمة الفرد، وإلى الكراهية المطلقة للذات[51].

اجتماعيًا، وتمامًا مثلما يفعل العرب، يسمّي الشماليون سُودَ البشرة من الناس «عبيدًا»[52]، وهو ما يُعَرِّف ويُفَسِّر توجُّهاتهم القمعية تجاه المكون الأفريقي في البلاد، أتجسَّد هذا المكوّن داخل أنفسهم أم تَمَظْهَر خارجها في صورة الجنوبيين والدارفوريين ومواطني جبال النوبة والأنقسنا. ونفسيًا، يهفو السودانيون الشماليون بعامة إلى أن يكونوا بيْضًا أو ذوي بشرة فاتحة اللون[53]. هذا الوعي باللون هو من القوة، بحيث إن أول ما تفعله أغلبية الشماليين عندما يُوْلَد لها طفل أن تنظر إلى لون أُذُنِه خوفًا من أن تكون داكنة، إذ إن لون أُذُن الطفل يعطيها مؤشِّرًا عن لونه مستقبلًا[54]. تلك علامات واضحة على مركَّب النقص الذي يعانيه الشماليون، والذي يدفعهم دائمًا إلى أن يصبحوا مَلَكِيِّين أكثر من الملك، بالتركيز المُشْتَطّ على الهوية العربية[55].

بتبنِّي السودانيين الشماليين هوية وَضَعَتهم في تخوم هوية العرب

---

(50) Ahmed S. Al-Shahi, «Proverbs and Social Values in a Northern Sudanese Village,» in: Ian Cunnison and Wendy James, *Essays in Sudan Ethnography Presented to Sir Edward Evans-Pritchard* (London: C. Hurst, 1972), p. 97.

(51) Charles Taylor, «The Politics of Recognition,» in: Charles Taylor [et al.], *Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition*, Edited and Introduced by Amy Gutmann (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), p. 25.

(52) Al-Shahi, p. 97.

(53) Janice Boddy, *Wombs and Alien Spirits: Women, Men, and the Zār Cult in Northern Sudan*, New Directions in Anthropological Writing (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1989), p. 64.

(54) العفيف، ص 75.

(55) Mukhtar, «The Crisis of Identity».

«الأُصَلاء»، دفعوا بالسودانيين الآخرين إلى هوامش الهوية الشمالية، وبالتالي أصبح هؤلاء منفيِّين إلى هامش الهامش. لكن التناقض الأكبر في هوية السودانيين الشماليين يكمن في أنهم في حين يسَمُّون مواطنيهم من الأفارقة السُّود «عبيدًا»، فإنهم هم أنفسهم يسَمَّوْن «عبيدًا» من جانب العرب «الأُصَلاء» خارج السودان[56]. ومن هذا نَخْلُص إلى أن الشماليين بإلحاقهم أنفسهم بالعالم العربي على هذا النحو الشائه، هيَّأوا أنفسَهم لأداء دَوْرِ الوكيل الذي سيحمل إنابةً عن العرب رسالة ثقافية في السودان وما وراءه[57]. هكذا نرى استمرار دور الوكالة من حيث الجوهر، وتغيّره من حيث الشكل والمظهر. ففي مسيرة استمرت أكثر من مئة وثلاثين عامًا، تحولت الوكالة من مجال النخاسة البشرية إلى مجال النخاسة الثقافية، إذا صح المجاز.

رابعًا: الدولة الداعية لا الدولة الراعية

هكذا وقعت دولة ذات تشوّهات بنيوية تحت سيطرة طبقة حاكمة تعاني تشوّهات نفسية. طبقة تعمَّق عندها الإحساس أنها ضمن جماعة عربية اتفق وجودها في السودان بمصادفة تاريخية، وأنها موجودة في «بلاد السودان» - أي بلاد الأقوام السود - «حيث هي، بالوكالة عن العرب والمسلمين، لا بالأصالة عن نفسها»[58]. لذلك، وبدلًا من أن تكون لنا دولة راعية لمواطنيها على قدم المساواة معترفة بهم وبتنوّعهم الثقافي، مقرّة لهم بحالهم التي أنشأهم الله عليها، شهدنا الدولة الداعية المستعلية التي آلت على نفسها تنفيذ برامج هندسة اجتماعية كبرى، تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في هويات شعوب بأسرها لمصلحة الثقافة واللغة العربيتين والدِّين الإسلامي[59]. ومثلما عبّر عبد الله علي إبراهيم، ترتَّب على استعدادنا للقيام بدور الوكالة، «أنْ تَعَامَلْنَا

---

(56) العفيف، ص 75.

(57) عبد الله علي إبراهيم، الثقافة والديمقراطية في السودان (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996)، ص 31، وخالد، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد، ص 44. إذ ذكر أن غازي صلاح الدين القيادي الأبرز في الحكومة الحالية قال لوسطاء دول الإيغاد إن رسالتهم هي نشر الإسلام ليس في السودان فحسب، بل في كل أفريقيا.

(58) إبراهيم، الثقافة والديمقراطية.

(59) المصدر نفسه.

مع الجماعـات الأفريقية المسـاكِنة لنا في الوطن السـوداني، كأنهـا رِجْرِجَة بلا ثقافـة ولا ديـن. إذ اتَّهَمْنا لغتهـم بالعُجْمَـة، ودينهـم بالوثنية، واتصلـت دعوتنا الفكرية المدعومة بإجراءات الدولة الوطنية، لكسـر المقوّمـات اللغوية والدينية لهـذه الجماعـات الأفريقية لتسـتبدل لغتهـا باللغة الصـواب (العربيـة)، والدِّين بالدِّيـن الصحيح (الإسـلام)»[60]. ثم يمضي هـذا الباحث إلى نتيجـة مفادها أن دور الوكالة أدّى إلى تشـوّهين أساسـيين عند الشـماليين: الأول، أن السعي إلى إقامة دولة إسـلامية لم ينبع مـن حاجة داخلية للمسـلمين السـودانيين النازعين إلى السـلام والعـدل، بقدر مـا كان «دائمًـا مدفوعًا بحاجـات الجهاد والتبشـير الخارجية». أمّا التشـوّه الثانـي، فيتمثّل في عجـز الطبقة الحاكمة عـن أن توازن «بين مهمتهم كرجال دولة مسؤولين عن جماعات وطنية متباينة الثقافات، وبين مهمتهم كدُعَـاةٍ دعوةٍ مخصوصـة، وكثيرًا ما تغلَّـب الداعية على رجـل الدولة، وهذا ما يفسِّـر التوتر، بل الإخفـاق الذي لازم بناء الدولة السـودانية»[61]. وأكبر هذا الإخفاق هو العجز عن تحقيق السـلام؛ فاسـتمرار الحروب بعمر اسـتقلال البلاد لشعب بائس وفقير يُعْجز التحليل السياسي. واستمرار الحروب لا يمكن أن يكون مدفوعًا بحسـابات المصلحة، أو الربح والخسـارة، أكانت سياسـية أم اقتصادية؛ فالبداهة تقرر «هجر الطريق المسـدود، وسـلوك غيـره»، اللهم إلّا إذا كنا نقـع «خلف مرحلة التطور الحيوانـي»[62]. وهذا ما دعا أجيـالًا من الباحثين السودانيين لالتماس تفسـير لحروب داحس والغبراء السودانية هذه في التحليل الثقافي والتحليل النفسي.

خامسًا: ازدراء المكوّن الأفريقي

درج السياسـيون والمثقفـون الشـماليون علـى تـرداد عبـارة أن السـودان يُمثّل جسـرًا بين العالم العربي وأفريقيا. بيد أن جسـرهم هذا إنما هو جسـر ذو اتجاه واحـد، يحملُ المنتجات الثقافيـة العربية، بما في ذلك الدِّين الإسـلامي،

(60) المصدر نفسه، ص 31.

(61) المصدر نفسه، ص 31.

(62) محمد سليمان محمد، السـودان: حروب الموارد والهوية، تحقيق واستهلال صلاح آل بندر (كمبردج، إنجلترا : دار كيمبردج، 2000)، المقدمة، ص 4 – 5.

إلـى أفريقيـا، ولا يعود منهـا بشـيء. فأفريقيا عنـد نهاية ذلك الجسـر، بالنسـبة إلـى هؤلاء، عبـارة عن فـراغ ثقافـي وديني ولغـوي يَنْتَظِـر أن يُمْـلأ بالمنتجات المستوردة من وراء البحر الأحمر، ومهابط النيل، والشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط. ولو كان هؤلاء أمناء مع أنفسهم لقالوا مثلما قال غازي صلاح الديـن لرصفائـه الـوزراء الأفارقـة إن السـودان هـو منصـة الانطـلاق لتعريبهم وأسـلمتهم. فالسـلوك الغالـب على هؤلاء هو ازدراء المكوّن الأفريقي للسودان وتسـفيه ثقافاتـه ولغاته، والسـعي الـدؤوب لمحوها والقضـاء عليهـا باعتبارها «بدائيـة». كتب منصور خالد سِـفرًا كبيرًا أورد فيه نماذج كثيـرة لكتّاب وباحثين وسياسيين شـماليين تظهر تحقيرًا وتسـفيهًا للمكون الأفريقي السوداني ينمُّ عن جهل وتجاهل وتنميط وتشـكيك. تخلصُ تلك الكتابات كلها إلى نتيجة واحدة هي أن هذا المكوّن الأفريقي هو المُهَدِّد الرئيس للهوية العربية للسودان. تهدفُ تلك الكتابات أيضًا إلى تأسـيس علاقة نفـي متبادل، أو علاقـة صفرية، مع هذا المكوّن. وتخلـص إلى أن الحفاظ على الهوية العربيـة «يقتضي بالضرورة إلغاء ثقافات السودان الأخرى»[63].

درج السياسـيون الشـماليون علـى تضليل الرأي العـام العربي واسـتعدائه على المكوّن الأفريقي السوداني، وعلى امتداداته في أفريقيا. على سبيل المثال، كان الصـادق المهـدي يصرّح بأن هنـاك مؤامرة من شـرق أفريقيـا للقضاء على الهويـة العربية في السـودان، «وفـرض الهوية الأفريقيـة». كان يقـول أيضًا: «إن السـمة السـائدة لأمتنا سـمة إسـلامية وتعبيرها الغالب هو العربيـة، وكرامتنا لا تُحفظ إلّا تحت ظل صحوة إسلامية»[64]. وطوال سنوات الحرب، طاف هؤلاء السياسيون الدول العربية لجلب السلاح والذخيرة التي يحاربون بها بني وطنهم بدعوى أن «الهوية العربية للسـودان مهددة»[65]. كانوا يكذبون، لكنهم يستغلون رواج نظرية المؤامرة وسط العرب، واستعدادهم الطبيعي لشراء تلك الأكاذيب.

---

(63) خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية، ص 394.

(64) المصدر نفسه، ص 370.

(65) للدكتـور جـون قرنق ملاحظـة ذكية مفادهـا أن سياسـيينا لا يقولـون إن السـودان، باعتباره وطنًا، مهدد، وإنما يقولون إن هويته العربية مهددة.

اعترف الصادق المهدي في السنوات القليلة الماضية بذلك حين قال: «إن تصوير الحرب عبر السنين بأنها مؤامرة أفريقية ضد هوية السودان العربية ومؤامرة مسيحية ضد الإسلام واحدة من جنايات أحزاب الشمال». واعتذر عن ذلك أمام جمع من الجنوبيين قائلًا لهم: «لقد أخطأنا كثيرًا في حقكم وآن لنا أن نصلح من ذلك الخطأ»[66].

تناغم مع هذا الاستعداء محلّلون عرب، مثل فهمي هويدي وبقرادوني، إذ ظل محور حديثهم المهددات الخارجية لوحدة السودان، وأن هناك مؤامرة خارجية تحيكها الدول الغربية بالتحالف مع إسرائيل. فبالنسبة إلى هويدي، فإن هدف المؤامرة مزدوج، «تهديد الأمن القومي العربي بالسيطرة على منابع النيل لإضعاف مصر، وإيقاف المد العربي الإسلامي نحو قلب القارة»[67]، وأن دولًا من القرن الأفريقي مثل إثيوبيا وإريتريا وأوغندا، إضافة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها جون قرنق تمثّلُ مخالب القط في هذه المؤامرة[68]. أمّا بقرادوني، فيتحدث عمّا سمّاه نظرية «التفكيك المزدوج»، وهذه تضطلع بها أميركا وحليفتها اللصيقة بريطانيا في منطقة البحيرات العظمى. هذه المؤامرة صنو مؤامرة أخرى سمّاها «الاحتواء المزدوج» يقوم بها هذان البلدان في الخليج. وهدف نظرية التفكيك المزدوج مزدوج أيضًا، وهو «إبقاء القارة الأفريقية في حالة من التبعية والتخلّف تسمح له الإمساك بقرارها السياسي والاقتصادي»، وكذلك «درء الخطر الذي يمثّله النموذج السوداني الصحوي»[69]. يلاحظ منصور خالد أن آراء الكاتبين تُبنى على افتراضات بالغة الخطأ والخطل. الافتراض الأول أن الدول الأفريقية لا تملك من أمر نفسها شيئًا، وأنه «لا حول لها ولا طول في إدارة شأن بلادها». والافتراض الثاني أن نظام الإنقاذ، أو ما سمّاه الكاتب «النموذج الصحوي» في السودان، حوَّل السودان إلى دولة كبرى ترتعد منها فرائص الدول العظمى، على الرغم من أنه

(66) المصدر نفسه، ص 371.
(67) المصدر نفسه، ص 81.
(68) المصدر نفسه.
(69) المصدر نفسه.

ظل يسعى لـ«مؤسساتها الدولية ومنظماتها غير الحكومية لاستجداء الغذاء والدواء». والافتراض الثالث «أن إسرائيل تملك من القوة ما يجعلها عنصرًا أكثر فعالية من العرب في التأثير على الدول الأفريقية بالرغم من كل العلائق التاريخية التي تربط العرب بأفريقيا»[70]. إن مثل نقد هؤلاء الكُتّاب المستخف بأفريقيا وقادتها لا يعدو عن أن يزيد تجهيل القرّاء العرب بأفريقيا، وتغذية روح العداء للأفارقة بين العرب، وتكريس الصورة النمطية عن «الزنوج» التي تعجُّ بها كتب التراث العربي الكلاسيكي؛ فصورة الأفريقي الأسود النمطية في هذا التراث تصفه بأنه كريه الرائحة، ناقص جسدًا وعقلًا، ومنحرف عاطفيًا. المقولة العربية: «الزنجي إذا جاع سرق، وإذا شبع زنى»[71]، تلخّص هذه الصورة تلخيصًا وافيًا، وحيث تمثّل عبارة «يا ابن السوداء» قمة الإساءة التي يمكن أن توجَّه إلى الرجل الأسود. وهذا ما نصمه بالإفلاس الثقافي.

ما العمل؟

تتداخل الحالتان الإشكاليتان إزاء أفريقيا: الحالة السودانية الشمالية، والحالة العربية. فكلتاهما تشير إلى فشل ثقافي يبلغ حدَّ الإفلاس. أثبتت الأيام أن الطبقة الحاكمة الشمالية في السودان لن تتوقف عن ممارسة النفي والإقصاء لكل ما يمثّل «الآخر»، وأنها لا تتعلم دروس التاريخ؛ إذ ما إن انفصل جنوب السودان، وأعلن دولته المستقلة حتى ظهر جنوب جديد، هو ما تبقى من المكوّن الأفريقي في البلاد. تشتعل الآن حرب في جبهة تمتد من دارفور في الغرب حتى الحدود الإثيوبية في الشرق، الله وحده يعلم متى تنتهي. وأخشى ما يخشاه أهل السودان أن تشتعل حرب بين الدولتين الجديدتين. إن هذه المسيرة لن تؤدي إلّا إلى تشظّي السودان. عندها ستكون نهاية هذا الوعي الثقافي القديم الذي أعلن إفلاسه. هذا الوعي الذي لا يرى في الهوية العربية الإسلامية إلّا غولًا يريد أن يبتلع الآخرين، وأن يفسح المجال لوعي جديد

---

(70) المصدر نفسه.

(71) John O. Hunwick, *West Africa and the Arab World: Historical and Contemporary Perspectives*, J. B. Danquah Memorial Lectures; ser. 23 (Accra: Ghana Academy of Arts and Sciences, 1991), p. 2.

أُسّس على اكتشاف الذات السودانية ومعرفتها وقبولها والتصالح معها؛ وعيٌ أُسّس على قيم الاحترام وقبول الآخر والمساواة والتعاون والتحرر من الرغبة في الهيمنة. هذا الوعي الجديد سيجعل من السودان جسرًا للتواصل الحقيقي المبني على التبادل والتعاون والأخذ والعطاء.

يحتاج السودانيون الشماليون إلى استعادة القسم الأطول والأبهى من تاريخهم النوبي؛ فالسودان الشمالي الحالي هو موطن الثقافة النوبية التي ازدهرت طوال آلاف عدة من السنين قبل مولد المسيح، هو موطن الممالك النوبية العظمى. وتقف الأهرامات حتى الآن في أرض النوبة شاهدةً على عظمة الأمّة النوبية. وقد قامت المملكة النوبية في القرن الثامن قبل الميلاد باحتلال أرض مصر كلها، وفرضت سلطانها على وادي النيل[72]. وكانت مملكة النوبة لاعبًا رئيسًا في المسرح العالمي في العالم القديم، وأقامت الصِلات مع حضارات عدة. ومثلما أوضح لويدس بنغاي: «للسودان الشمالي حضارة قديمة مزدهرة، سابقة حضارة مصر الفرعونية ومجيء الإسلام. وكانت النوبة ذات علاقة مع كل حضارة ظهرت في مصر؛ الإغريق، الرومان، العرب، الأتراك والبريطانيين»[73]. دخلت المسيحية إلى النوبة في القرن السادس وحوّلتها إلى مملكة مسيحية استمرت ألف عام. ومباشرةً بعد ظهور الإسلام في القرن السابع، فَتَح المسلمون مصر وطرقوا أبواب دُنقلة، عاصمة النوبة. ومع أن مقاومة النوبيين نجحت في وقف الزحف الإسلامي، فإنها لم تُفلح في طرد العرب من الأراضي النوبية نهائيًا[74]. وقد أدَّت حالة التوازن التي قامت بين الطرفين إلى تسوية سياسية، وأُبرِمَت معاهدة بين النوبيين والعرب في عام 651 / 652م، وتُفَسَّر هذه المعاهدة تفسيرات مختلفة من طرف الكُتّاب المعاصرين؛

(72) Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (New York: Barnes and Noble Books, 1974), and Lloyd Binagi, «The Genesis of the Modern Sudan: An Interpretive Study of the Rise of the Afro-Arab Hegemony in the Nile Valley, 1260-1826,» (Ph. D. Dissertation, Temple University, 1981), pp. 2-3.

(73) Binagi, pp. 3-4.

(74) Abd el-Fattah Ibrahim el-Sayed Baddour, *Sudanese-Egyptian Relations: A Chronological and Analytical Study* (The Hague: M. Nijhoff, 1960), p. 17.

فبينما يراها بعضهم في مصلحة العرب[75]، يعتبرها آخرون نصرًا للنوبة[76]. لكن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن مملكة النوبة حقَّقت ما لم تحققه مملكة أخرى في الزمان القديم، وهو وقف الزحف الإسلامي الذي كان لا يقاوَم. وعلى الرغم من أن المعاهدة ضمنت سيادة النوبة مدة ألف عام تقريبًا، فإنها فَتَحَت المجال للعرب ليدخلوا بحرِّية من أجل التجارة، وهو ما دشَّن عملية الأسلمة والتعريب التي قادت في نهاية المطاف إلى انهيار المملكة.

يُرجِع المؤرخون الشماليون الهوية العربية الإسلامية عادةً إلى القرن السابع الميلادي، إلّا أنها في حقيقة الأمر ظاهرة حديثة نسبيًا؛ فوِفْقَ منطوق المعاهدة، يدخل المسلمون أرض النوبة عابرين غير مقيمين. دام هذا الأمر طوال سريان المعاهدة التي استمرت زهاء السبعة قرون. بيد أن القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين يعتبران فترة تغيير في السودان النيلي؛ فالحركات الاجتماعية، وتحديدًا تلك التي تخصّ العرب والفونغ، مصحوبة بالتطورات الاقتصادية والثقافية الوافدة من الأقطار المجاورة[77]، وفَّرت ظروفًا مواتية لعمليات الأسلمة والانتماء إلى العرب.

هكذا نرى أن النخب الشمالية خلعت التاريخ الغني كله ورمت به خارج إطار وعيها الثقافي، مثل الخرقة البالية، وتعاملت معه باعتباره ماضيًا وثنيًا ومسيحيًا جَبَّهُ الإسلام، وهذا لعمري منتهى الضحالة والإفلاس الثقافي. وأدّت هذه الحالة العجيبة إلى تقصير الجذور الثقافية للشخصية السودانية فجعلتها مثل النباتات العشبية ذات الجذور القريبة من سطح الأرض، تقتلعُها الرياح بسهولة وتجري بها في كل اتجاه، بدلًا من أن تصبح مثل الأشجار الاستوائية الضاربة الجذور في أعماق الأرض، لا تعبأ بالأعاصير العاتية.

إن استعادة التاريخ النوبي العظيم وإدماجه في الوعي الثقافي شرط

---

(75) المصدر نفسه.

(76) المصدر نفسه.

(77) Muḥammad Ibrahim Abu Salim and J. L. Spaulding, eds., *Some Documents from Eighteenth-Century, Sinnar* (Khartoum: Khartoum University Press, 1992), p. 8.

لاستعادة الشخصية السودانية، وكذلك فإن استعادة الشخصية السودانية شرط الأصالة الثقافية. والأصالة الثقافية تقتضي تَمَثُّل الثقافة العربية وإعادة إنتاجها سودانيًا، أو بعبارات أخرى سودنة الثقافة العربية. فالأصالة الثقافية، على سبيل المثال، تقتضي اتخاذ موقف نقدي من الصور التي تقلل من قيمة أفريقيا والأفارقة، ومن الدلالات العنصرية ضد السود، التي تعجُّ بها هذه الثقافة. فالأصالة الثقافية التي أحرزها الأميركان السود، على سبيل المثال، ساهمت في جعل اللغة الإنكليزية المعاصرة أكثر حيادًا، وأكثر إنسانية وحساسية من حيث نظامها الرمزي، كذلك ساعدت في تنقيحها من الدلالات الرمزية السالبة في حق اللون الأسود. وهكذا تجد أن تعبيرات مثل Negro، أي «زنجي»، تختفي من لغة التداول اليومي كي تخلي الطريق لتعبير Black American، «الأميركان السود»، التي بدأت بدورها تُخلِي الطريق لتعبير African American «الأميركان الأفارقة». أمّا في بريطانيا، فقد حل تعبير Bloody Sunday «اليوم الدموي»، محل تعبير Black Sunday. فالمسيرة التي قطعتها الثقافة الأوروبية البيضاء هي مسيرة في الأنسنة، واعتبار الآخر، وقبوله بدلًا من إقصائه، فاللغة يمكن أن تقصي أيضًا. والبداهة تقرر أن الفرد، أي فرد، لا بدَّ من أن يحس بالمهانة والإقصاء إذا استُخدِم لون بشرته للدلالة الرمزية على القبح والشر والفساد. الأصالة الثقافية هي شرط قبول الذات ومعرفتها ورؤية العالم بأعينها ذاتها لا بأعين سواها.

إن استعادة السودانيين المستعربين هويتهم المخلوعة تُعتبر المقدِّمة الضرورية لصحة علاقتهم بأقوامهم الأفارقة الذين يساكنونهم الوطن، ولصحة علاقتهم ببقية أفريقيا، ولتصحيح علاقة العرب بأفريقيا. من الخير للعرب ألّا يسيروا على حذاء كُتّاب من أمثال الذين أشرنا إليهم هنا، والذين يُنذِرون بالنزاع وخراب العلاقات مع أفريقيا. إن ما يحتاج إليه العرب هو تمتين أُطر الصلات والمصالح المشتركة مع أفريقيا. لكن ذلك يقتضي معرفة الواقع الأفريقي واحترامه، والكفّ عن اعتباره فراغًا ثقافيًا وأرضًا للفتح الإسلامي. ويعني أيضًا القطيعة مع الصور النمطية المغلوطة المتوارثة عن الأفارقة. وهذا لا يتمُّ إلّا بالإصلاح الثقافي.

المراجع

1 - العربية

إبراهيم، عبد الله علي. الثقافة والديمقراطية في السودان. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996.

الإخوان الجمهوريون. معالم على طريق تطور الفكرة الجمهورية خلال ثلاثين عاماً، 1945 - 1975. 2 ج. أم درمان: الإخوان الجمهوريون، 1976.

بدوي، عبده. الشعراء السود وخصائصهم في الشعر العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.

بشير، محمد عمر. جنوب السودان: خلفية الصراع. [د. م.]: س. هيرست، 1968.

البطحاني، عطا الحسن. أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟. الخرطوم:مطبعة جامعة الخرطوم، 2011.

خالد، منصور. تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان. القاهرة: دار مدارك، 2010.

______. جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي. ط 2. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع؛ دار مدارك، 2009.

______ السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام: قصة بلدين. ط 2. القاهرة: مدارك للنشر، 2008.

العفيف، الباقر. وجوه خلف الحرب: الهوية والنزاعات الأهلية في السودان. ط 3. الخرطوم: مدارك للنشر، 2011.

محمد، محمد سليمان. السودان: حروب الموارد والهوية. تحقيق واستهلال صلاح آل بندر. كمبردج، إنجلترا : دار كيمبردج، 2000.

2 - الأجنبية

Books

Abu Salim, Muhammad Ibrahim and J. L. Spaulding (eds.). *Some Documents from Eighteenth-Century, Sinnar*. Khartoum: Khartoum University Press, 1992.

Baddour, Abd el-Fattah Ibrahim el-Sayed. *Sudanese-Egyptian Relations: A Chronological and Analytical Study*. The Hague: M. Nijhoff, 1960.

Bernal, Martha E. and George P. Knight (eds.). *Ethnic Identity: Formation and Transmission among Hispanics and Other Minorities*. Albany: State University of New York Press, 1993. (SUNY Series, United States Hispanic Studies)

Beshir, Mohamed Omer. *Revolution and Nationalism in the Sudan*. New York: Barnes and Noble Books, 1974.

Boddy, Janice. *Wombs and Alien Spirits: Women, Men, and the Zār Cult in Northern Sudan*. Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1989. (New Directions in Anthropological Writing)

Brennan, Teresa. *History after Lacan*. London; New York: Routledge, 1993. (Opening Out)

Cunnison, Ian and Wendy James. *Essays in Sudan Ethnography Presented to Sir Edward Evans-Pritchard*. London: C. Hurst, 1972.

Deng, Francis M. *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*. Washington, DC: Brookings Institution, 1995.

Du Bois, William Edward Burghardt. *The Souls of Black Folk; Essays and Sketches*. Chicago. A. C. McClurg and Co., 1908.

Fluehr-Lobban, Carolyn and Kharyssa Rhodes (eds.). *Race and Identity in the Nile Valley: Ancient and Modern Perspectives*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2004.

Hassan, Yusuf Fadl. *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century*. Edinburgh: Edinburgh U. P., [1967].

Hunwick, John O. *West Africa and the Arab World: Historical and Contemporary Perspectives*. Accra: Ghana Academy of Arts and Sciences, 1991. (J. B. Danquah Memorial Lectures; ser. 23)

Taylor, Charles [et al.]. *Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition*. Edited and Introduced by Amy Gutmann. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Thesis

Binagi, Lloyd. «The Genesis of the Modern Sudan: An Interpretive Study of the Rise of the Afro-Arab Hegemony in the Nile Valley, 1260-1826.» (Ph. D. Dissertation, Temple University, 1981).

الفصل السابع عشر

تحطيم عدسة الاستشراق:
النظرة المتبادلة بين القرن الأفريقي والعالم العربي

ستيف هوارد

ولسوف يأتي اليوم
الذي تحكم فيه شريعة النبيّ
أرجاء الأرض، وتمدّ فيه إثيوبيا
يديها إلى الله، وترقى بذلك
ذروة الحضارة

ريتشارد برتون

عندما عدتُ إلى الولايات المتحدة في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، بعد سنوات من العمل في السودان، كي أنهي أطروحتي للدكتوراه في جامعة ولاية ميشيغان، سرعان ما أُصِبْتُ بحالة شديدة من «الحنين» إلى شعب السودان. وسرعان ما رحتُ أحييّ كلًّ من أراه في الحرم الجامعي من الطلاب الإثيوبيين بأعدادهم الغفيرة حينذاك، وأستوقفُهم في كثيرٍ من الأحيان في المكتبة وسواها لأسألهم هل هم سودانيون؟ وفي فترة بعد ظهرِ أحد الأيام، عند موقف باص الجامعة، سرّني أن أجد رجلًا سودانيَ القسماتِ على نحوٍ واضح. والحال أنه طالما فتنني أن بشرًا تعدّدت ألوانُهم يصرّون على إطلاقَ أسماء محدّدة على ألوان بشراتهم الكثيرة – مثل أسمر، أخضر، أصفر، أحمر،

أزرق، لوني المفضَّل - وأدهشني دخول لون أيضًا هو الأسود في اسم بلدهم. هكذا كنتُ واثقًا من جنسية هذا الرجل الأخضر، فدنوت منه مبتسمًا وصافحته محييًا: «الأخ سوداني؟» فسارع الرجل إلى إفلات يدي وراح يصرخُ في وجهي، إذ بدا أنني أهنته أشدّ الإهانة. قال لي إنّه ليس سودانيًا بل سعوديٌّ. كنتُ قد طابقتُ خطأً بينه وبين لونه على أنّه شخصٌ أفريقي، ذلك الإرث الجليّ الذي أبى أن يعترف به. كان حوارنا المقتضب مترعًا بالتباين، إذ كنتُ أجد وسامةً في السودانيين الذين تعدّدت ألوانهم، في حين لم يُسرّ الرجل السعودي أن يقاسم السودانيين أيّ قَدْر من الجمال الذي أراهم عليه. فلو فعل، لكان أَقَرَّ بسواده.

في حين نظرت الشعوب المجاورة إلى المنطقة العربية والقرن الأفريقي بعضها إلى بعض عبر تحديدات وتعريفات قدّمتها التقارير الأكاديمية - بما فيها تقاريري - والإعلامية الغربية، تشير قرون من التجارب المشتركة في الصراع والعبودية والتجارة والحجّ إلى أن لدى هاتين المنطقتين القدرة على وصف روابطهما بنفسيهما. وحين أحكي حكاية «بحثي عن سوداني» لأشخاصٍ من السودان أو سواه من بلدان القرن الأفريقي، ينقبضون أو يهزّون رؤوسَهم وهم يعلمون العلم كلّه أن هذا الحادث معهود، وأنّه دليل دقيق على ما لدى السودانيين من وعي مزدوجٍ منغّصٌ في بعض الأحيان، مقترنٍ بوجودهم المادي في أفريقيا وقربهم الثقافي والمادي من العالم العربي.

كذلك تواجه مصر جارة السودان من الشمال، التي تتقاسمُ وإياه مياه النيل، قضايا الهوية اللعينة التي تفحج بين العالمين الأفريقي والعربي. وتشرف مصر على القرن الأفريقي بطرائق كثيرة، وتنظر إلى نفسها على أنّها الحافظ للثقافات التي نشأت فيه والمدخل الأساس لأيّ اهتمام إقليمي أو عالمي له أثره في القرن الأفريقي. إلّا أن المصريين يُبدون ازدواجيتهم نحو جيرانهم القريبين بطرائق قاسية، مشيرين مُزاحًا إلى السودان على أنّه بلاد البوّاب، في تلميح إلى كلٍّ من «بلاد السود»، وهو النعت الذي أسبغه العرب على تلك البلاد منذ قرون مضت، وحقيقة أنَّ المهاجرين السودانيين إلى مصر يعملون غالبًا بوّابين وحرّاسًا لا تكاد تخلو منهم بناية سكنية في المدينة.

طوّرت بلـدان القـرن الأفريقـي - جيبوتـي وإريتريـا وإثيوبيـا والصومال والسودان - جماعات وفرادى، علاقات مع البلدان العربية يُنْظَر إليها على أنها من بين أهمّ صلاتهـا. بل إن جيبوتي والصومال والسـودان أعضاء في الجامعة العربية، وإريتريا عضو مراقب[1]. ويرى الغرب في القرن الأفريقي منطقة صراع واضطراب وجفاف ومجاعات ولاجئين وجنود أطفال ومنطقة تطرّف إسـلامي وخـزّان عمل مهم بالنسـبة إلى البلـدان العربية الغنيّـة. أيضًا هـي المنطقة التي بدأ فيهـا الجنس البشـري، الأمر الذي يوضّحه اكتشـاف بقايا الهيـكل العظمي المسـمّى «لوسـي» من أشـباه الإنسـان في صحراء دناكيل (Danakil). إن القرن الأفريقـي والجزيـرة العربيـة اللذين يـكاد حجماهمـا أن يكونا متماثليـن، كانا متصليـن باعتبارهما جزءًا من القارّة الأفريقية قبـل وجود البحر الأحمر ووادي الصدع منذ نحو 15 مليون عام. وكانت دول منطقة الخليج حتى فترة قريبة في عام 1950 تشـارك القرن الأفريقي فقـره، فكان ناتجُ الفـرد المحلي الإجمالي مماثـلًا لنظيره في البلـدان الأفريقيـة القريبـة؛ 25 دولارًا في قطر، على سـبيل المثـال[2].

لعلَّ الروابـط القديمة والصلات الفريـدة التي تربط القـرن الأفريقي بجزء آخر من العالم من دون أن تشـارك فيها بقية أفريقيا، هي ما يدفع شـعوب القرن الأفريقـي إلـى أن يلتفت واحدها إلـى الآخر في الحـرب والسـلم، وعبر البحر الأحمر أيضًا، نظرًا إلى ما يربط بين هؤلاء من مراجع ثقافية كبرى. إن ما تحظى بـه الأغاني السـودانية - بالعربية - من شـعبية في إريتريا وإثيوبيـا والصومال لا تحظى به في بقية أفريقيا، مع أن التقاليد الموسـيقية تعبرُ الحدودَ بسـرعة. فهذه بلاد سـليمان وسـبأ، يخترقُها النيلُ وروافـده ويربط المنطقة بأولـى الحضارات البشـرية. هنا تُنْطَـق اللغات السـامية، وتلفت «الأسـطورة الحاميـة» الانتباه إلى

(1) رأى الرئيس الإريتري أسـياس أفورقي ألّا تسعى بلاده وراء عضوية كاملة في الجامعة العربية لأنَّ هذه الأخيرة «تفتقر إلى الفاعلية».

(2) Angus Maddison, *The World Economy: A Millennial Perspective*, Development Centre Studies (Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2011), p. 267.

صلات عرقية/إثنية بين شعوب القرن الأفريقي وشعوب الشرق الأوسط. وهنا ضَرَب التوحيد بجذوره قبل أيّ مكان آخر من العالم، باستثناء «الأرض المقدّسة» ذاتها؛ إذ اعتنقت إثيوبيا المسيحية حوالى 400م. وكان السودان بقيادة المهديّ، أول بلد أفريقي يهزم قوة استعمارية غازية في عام 1885، لتتلوه إثيوبيا بعد فترة قصيرة بقيادة الإمبراطور مِنِليك (Menilik) في عدوة عام 1896. ولإثيوبيا تجربة مع الاستعمار من أقصر تجارب القارة الأفريقية (1936 – 1941). ولا يشكّل الاستعمار الاستيطاني جزءًا من تاريخ القرن الأفريقي، ويعود جزء من ذلك إلى مناخات القرن الأفريقي القاسية. شهدنا في السنوات الأخيرة نشوء أمم جديدة مثل إريتريا وجنوب السودان انفصلت عن دول أقدم تتّهمها بممارسة احتلال استعماري أفريقي، ولعلّ هذا آخر نَبْذٍ للخارطة الاستعمارية. وكان لإثيوبيا والسودان والصومال صلات ثقافية متجاذبة مع بقية أفريقيا. والسؤال، هل القرن الأفريقي، الموخوط بصحاريه، بما فيها الصحراء الكبرى، هو «أفريقيا جنوب الصحراء»؟ هل هو «أفريقيا السوداء»؟ هذه الضروب من الالتباس كانت قد وُضِعت جانبًا في السنوات الأخيرة خدمةً للتضامن القارّي، إلّا أنها تبقى حاضرة في الطريقة التي ينظر القرن الأفريقي من خلالها إلى بقية أفريقيا. وفي حين أساءت التعميمات الكثيفة والخاطئة للقارة الأفريقية بأكملها، فإن كوارث القرن الأفريقي وانشطاراته السياسية والثقافية الداخلية التي لا تُحصى تميّزه ذلك التميّز الذي يجعل منه منطقة تختلف عن أيّ منطقة أخرى في أفريقيا. غير أنه يبقى عليَّ أن أشير إلى ميلي تجاه المزيد من فصل القرن الأفريقي عن بقية أفريقيا الأم، حيث أخشى أننا حين نفعل ذلك نكرّسُ بعض النزعات الرديئة لدى تلك المجتمعات لتُمَاهيها مع الجزيرة العربية قبل أفريقيا. وكان هذا في شمال السودان واحدًا من الأسباب الكبرى لاستقلال جنوب السودان مؤخّرًا، نظرًا إلى تماهي الشماليين الصارم مع «عروبتهم»، وهو ما أشعرَ الجنوبيين بأنّهم معزولون وليسوا جزءًا من سياسة وثقافة وطنيتين.

بيد أنّي أريد في هذه الدراسة أن أراجع كيف ينظر القرن الأفريقي والعالم العربي واحدهما إلى الآخر في الخطاب الفكري الآن، وأقوّمُ ما أحدثته

منظورات الماضي الاستشراقية من ضرر. ومن الأمثلة الدالّة على هذه المشكلة الأخيرة نسبة المؤرّخ البريطاني ج. سبنسر تريمنغهام (J. Spencer Trimingham) (1949) السودان إلى ما يدعوه «الهامش الإسلامي»، مع أن المسافة من بورتسودان إلى مكّة هي، مثلًا، خمس المسافة من الدوحة إلى مكة. وما يقوله تريمنغهام ليس مجرّد ترفّع جغرافي بالطبع، فهو يستخدم مصطلح «الهامش» أيضًا تعليقًا على البدعة ما بعد الوهابيةِ التي انطوى عليها تمسّك مسلمي القرن الأفريقي بالصوفية، الأمر الذي لا شكّ في أنه يثيرُ حفيظة شعوب تنظر إلى نفسها، وإلى تاريخها مثلما وصفنا أعلاه.

لعلّه من الصحيح أيضًا أن هذه «المكانةَ الهامشية» التي تميّز إسلام السودان والقرن الأفريقي قد تكون بوتقة الطوائف الحداثية التي نشأت في المنطقة، وأطلقت رسالة مفادها أن بمقدور المسلمين أن يكونوا قوى تقدّمية بعقيدتهم، وأن بمقدور هذه العقيدة أن تضمن للمرأة المسلمة على سبيل المثال، دورًا أساسًا يفوق ما تضمنه لها تلك المجتمعات المسلمة التي حُدَّ فيها من الصوفية أو جرى تدميرها. ولأن الإسلام هو عماد المجتمع الأساس في كثير من دول القرن الأفريقي، تمثّل هذه الميول الحداثية الشجاعة شيئًا من مقاومة سلطة إسلام الخليج وأمواله التي عملت بكدّ، وغالبًا ما نجحت في إبعاد مسلمي القرن الأفريقي عن أفكار المفكرين المسلمين التقدميين في السودان وفي غير مكان. وكأنّي بأموال الخليج هذه تطرح السؤال: «كيف يمكن أفريقيا أن تنتجَ أي معرفة نافعة بشأن ديننا الإسلام؟»، مرددةً بذلك أهواء المستشرقين.

بالعودةِ إلى أعمال ج. سبنسر تريمنغهام، فإن قراءة هذه الأعمال تغوص بالمرء في عالم أفريقي لم يعد له وجود، ولعله لم يوجد قطّ. إنها استشراق نموذجي، مُفَصَّل على نحوٍ لافت، يصف شعوب «القارة السوداء» بتسليطه ضوءًا باهرًا على أعينهم فلا يعود بمقدورهم أن يروا الراصد أو الملاحِظ. والرديء في الأمر أنه ما من تقرير ميدانيّ يصف ردات فعل الشعوب التي وقعت عليها تحديقة تريمنغهام المتفرّسة وحوّلتها إلى آخر. ولا نجد في كتبه

أيّ مقابلات مع أبناء الثقافات التي يدرسها، أو أيّ محاولة في تحليله تلك الممارسات الدينية الأفريقية. والمقطع التالي من كتابه الإسلام في إثيوبيا[3] مُثقَل بالتعميمات وبالتدابير المادية الغربية التي لم يعد لها كبير وجود في الأبحاث التي تتناول المنطقة هذه الأيام، وهو ينمّ أيضًا عن سعي تريمنغهام الذي لا يكلّ وراء مكانة تجعل الشعوب التي تنال حظوة لديه أقرب إلى «المثال الأوروبي» في حين تنأى بالشعوب الأخرى بعيدًا من ذلك المعيار:

في عهد لا ترقى إليه معرفتنا، غزتْ أفريقيا، ربما من جنوب الجزيرة العربية، موجاتٌ من القوقاز - الحاميون الذين ينتمون إلى الفرع البشري ذاته الذي ينتمي إليه معظم الأوروبيين. والمصريون ما قبل عهد السلالات في الماضي وشعب البجة (أو البجاة) اليوم هم ممثّلو هذا العرق الذين لم يكد يطرأ عليهم أيّ تغيير. ويوضح بنو عامر الذين هم ممثّلو شعب البجة المميزون، أن هؤلاء كانوا ينعمون برؤوس طويلة، وبقامات متوسطة، مع قسمات منتظمة من النمط الأوروبي [التشديد لي]، وأنوف مستقيمة ضيقة، وبشرات تتراوح بين الصفرة والسمرة النحاسية، وشعور مجعّدة لكنها ليست خشنة البتّة، وشفاه غالبًا ما تكون غليظة لكنها ليست مقلوبة مطلقًا، وذقون نحيلة خفيفة الشعر. وعادةً ما يُعرَف هؤلاء الحاميون من شمال شرق أفريقيا باسم الكوشيين.

تكمن غاية الاستشراق، مثلما وصفها إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق، في تقديم معيار أوروبي تُقاس بقية البشرية وفقًا له. وخطره الأكبر هو أن «يساهم الشرقيّ في شَرْقَنَة نفسه»[4]، وأن يتّخذ المنظورات التي سلّطها عليه الغرب. وفي مقطع آخر لتريمنغهام[5]، من كتابه الإسلام في السودان هذه المرّة، نستشف في نبرته رهبة أدقّ وهو يصف منظومة اجتماعية - دينية هي في آنٍ واحد همجية، وإن كان يصونُها منطقها الداخلي الخاص:

(3) J. Spencer Trimingham, *Islam in Ethiopia* (London; New York: Oxford University Press, 1952), pp. 5-6.

(4) Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979).

(5) J. Spencer Trimingham, *Islam in the Sudan* (London: Frank Cass and Co., 1965), pp. 109-110

الحياة بالنسبة إلى السودانيين ضيّقة وبائسة على نحوٍ يدعو إلى اليأس، والتوق إلى الإفادة من الوسائل المتاحة توق شديد، فلا عجب من أن تكون لعبادة الأولياء والخرافة والسحر مثل هذه السيطرة. أمّا إله المسلمين الأتقياء، فرفيع ولا يُطال لدرجة أنّه لا يُتاح إلّا من خلال الأولياء الذين يعملون على أنهم وسطاؤه. أعادت منظومة الإسلام هذه توجيه العقائد الشعبية، وبَنَتْها على غرارها الحياتيّ الخاص وضمنت بذلك استقرارها وتواصلها. ولا سبيل للافتراض أن هذه الجماهير الزراعية سوف تتأثّر يومًا بالقيم الغربية إلى الدرجة التي تفقد فيها إيمانها بتلك العقائد.

ثمة شيء لا بدّ من قوله، إذ على الرغم من أن حياةَ الجماهير الدينية ضرب من العبودية للمجهول، وعلى الرغم من كونها مزيجًا من المادية الفاحشة والتقوى العميقة، فإنها تتمتع فعلًا بأوجهها الشفيعة المخلِّصة. **ففي انقطاعهم المحموم إلى الأولياء، وفي نشوتهم عند الذِّكْر، يشعّ توقهم وينير حياة مغلولة إلى أرض خشنة ودين عقيم**[6].

يبسط تريمنغهام في كتابه الإسلام في السودان أقوى آرائه في عقيدة المسلمين، موضحًا أن المسلم، إذ يتمسّك بها، لن يحظى بأيّ تقدّم من الطراز الغربي. وما يشغلُني بصورة أساس هو أن الجهل الملحوظ بالإيمان الإسلامي كان له أثره المتواصل في الفهم الغربي لهذه العقيدة:

يلحّ المسلمون أشدّ الإلحاح على مظاهر التديّن الخارجية، ولا يولون المقتضيات الأخلاقية أيّ أهمية. وسنّة سلوكهم الدينية - الاجتماعية هي سنّة موحّدة وفي المتناول. وهم لا يعيشون مثل المسيحيين، في حالٍ من التوتر ينجم عن شعور المرء بأن حياتَه لا ترقى إلى معياره الديني. ولذلك لا يعانون أيّ مشقّة. وحياتهم الدينية مسألة سلوك وامتثال بالكامل[7].

من الطبيعي أن يغدو تريمنغهام بعجرفته وبتناقضه وبحججه المضلّلة،

---

(6) التشديد للمؤلف.

(7) المصدر نفسه، ص 107.

هدفًا للباحثين هـذه الأيام. ومـع ذلك فـإن كتبه الكثيـرة عن جوانب الإسـلام المختلفـة فـي أنحـاء القـارة الأفريقية لا تـزالُ تملأ رفـوف المكتبـات بوصفها ذلك المرجع الدائـم. والأهمّ من هذا، أن عمل تريمنغهام كان يعكس السياسـة الاسـتعمارية البريطانيـة حينـذاك، ويوجّهها فـي آنٍ واحـدٍ. كان صوته الصوت الموثوق والمعتمد في العهد الاستعماري: إذ فتن لندن بحكايات شعب غريب، وأسـدى النُّصح للمدراء الاسـتعماريين الشـباب بشـأن أفضل الطرق للسـيطرة على من في عهدتهم من السكّان. وهو يفيد اليوم في تذكيرنا بقوة بذلك الحوار الأحادي الجانب مع الآخر الذي لا صوت له.

لو عدنا إلى ما نجده اليوم من ضروب توصيف العالم العربي، فإن الصوت الاستشـراقي لا يزال مرتفعًا وواضحًا. وإذ بدأ العالم العربـي يخطو بثبات نحو «ربيعـه»، فإن الإعـلام الغربـي والمحللين الأكاديمييـن يزيدون السـرعة، مثلما فعـل تريمنغهام وزملاؤه فـي مطلع حقبة إنهاء الاسـتعمار في القـرن الأفريقي. وغـدا مصطلح «الشـارع العربـي»، تلك العبـارة التـي روّجها تومـاس فريدمان الـذي يكتب في صحيفـة النيويـورك تايمز الأميركيـة، ذلك المصطلـح الملائم والاختزالـي الذي أرهص بما حـدث في الفترة الأخيـرة الماضية من تونس إلى البحريـن. غير أن المـدوّن المصري حسـن مالك يـرى ببعض الألـم، أنّ عبارة «الشـارع العربي» عبارة «تثير في الذهن مكانًا غامضًا وجاهلًا وقاسـيًا، يقيمُ فيه أمّيون، ضيّقو الأفق، لا يرقون إلى تحمّل مسؤوليات الديمقراطية الليبرالية»[8].

مـن التعليقات الفريدة على هذه الأوضاع ما سـبق أن قدّمـه بوضوح بالغ، ومنذ أكثر من خمسـين عامًا مضت، فرانز فانون (Frantz Fanon)، الطبيب النفسي الأسـود من مستعمرة المارتينيك الفرنسـية الذي التحق بالثورة الجزائرية وعمل ناطقًا باسـمها. كان همُّـه أن يحلّ تضامنًـا عربيًـا – أفريقيا محلّ انـزلاق العالم العربي عائدًا إلى روابط التبعية الأوروبية/ الاستعمارية/ الاقتصادية:

بالمثـل، فإنه كان علـى دول عربيـة معيّنـة، وإنْ كانت قد صدحت بنشـيد

(8) Hassan Malik, «The Myth of «the Arab Street»,» (World Policy Blog, 31 January 2011).

النهضة العربية الرائع، أن تدرك أن موقعها الجغرافي وروابطها الاقتصادية في منطقتها كانت أقوى حتى من الماضي الذي ترغب في أن تحييه. هكذا نجد اليوم الدول العربية ترتبط مرّةً أخرى ذلك الارتباط العضوي بمجتمعات متوسطية في ثقافتها. وحقيقة الأمر أن هذه الدول خاضعة لضغط الحداثة ولأقنية تجارية جديدة، في حين اختفت شبكة العلاقات التجارية التي كانت سائدة في المرحلة العظيمة من مراحل التاريخ العربي[9].

إن أفريقيا التي أُبقيت خارج المعادلة الجديدة كانت تشغل فانون، إذ كان يجوب القارّة الأفريقية ملتمسًا الدعم للثورة الجزائرية.

نلتمس اليوم التغلّب على الأحكام المُسْبقة والصور النمطية والمواقف الذرائعية التي باعدت بين شعوب القرن الأفريقي وشعوب العالم العربي، لننتقل إلى لقاءٍ منتج قائم على التفاهم. ومن الطبيعي أن يمثّل المؤتمر الذي دُعيت إليه للمشاركة بهذه الدراسة خطوة عظيمة باتجاه ذلك التفاهم. لذلك فإن جعل هذا الحوار منتظمًا أمر مهمٌّ إلى أبعد حدّ. ولعلّه يبدأ بدعوة مجموعات فاعلة من الصحافيين والأكاديميين من أنحاء المنطقتين لاستكشاف التصورات التاريخية والثقافية المغلوطة والصور النمطية التي لا تخدم أيًا منهما. ويمكن للصحافيين والأكاديميين من القرن الأفريقي أن يفعلوا الشيء الكثير لتعريف نظرائهم العرب بمجتمعات مهمّة في بقية أفريقيا.

من المطالبِ الكبرى التي يجب أن يرفعها هذا اللقاء، تقديم البلدان العربية المزيد من الدعم لاستعادة دولة الصومال. وعلى الرغم من النيات الطيبة الكثيرة التي تقف وراء المساهمات المالية الضخمة التي قدّمتها دول الخليج خلال المجاعة الحالية في القرن الأفريقي، لا يزال هناك الكثير من العمل المستدام الذي يجب القيام به. إن تَرْك الصومال يتقيّح على مدى عشرين عامًا من دون حكومة فاعلة ومُعْتَرَف بشرعيتها، لهُوَ فشل ذريع سطّرته حوليات العلاقات الدولية. وإن تَرْك بلد بمثل هذا القرب من الجزيرة العربية يتدهور إلى

---

(9) Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth*, Pref. by Jean-Paul Sartre; Translated from the French by Constance Farrington (New York: Grove Press, 1963), pp. 216-217.

مثل ما تدهور إليه الصومال لا بدَّ من أن يطرح أسئلة تتعلّق بالنيات. ولسوف يمثّل دعم قيادة محترمة تجلب السلام والاستقرار إلى الصومال، ولا تتركه يتقطّع إربًا صغيرة، فعلًا رائعًا من أفعال الأخوّة مع القرن الأفريقي. أنا أعلم أن في القرن الأفريقي ذاته قوى تفضّل أن ترى الصومال يتفكّك، إلّا أنّه تمامًا كما كمنت فكرتي، وهي الإصغاء لصوت الشعب ذاته، إنني مقتنع أن الصوماليين يريدون استعادة دولتهم وكيانهم. وفاعلية أرض الصومال دليل على ذلك، مثلما هي دليل على أن بمقدور الصوماليين إدارة منطقة القرن الأفريقي تلك الإدارة الناجعة.

لعل الصوماليين يعانون إحساسَ أن إخوتهم المسلمين في خليج عدن تخلّوا عنهم. هم يشتكون من أن المساعدة الوحيدة التي يتلقّونها في مجال التعليم هي التعليم الديني، وأن «القرآن الذي يقدّم مجانًا» سمة منتظمة تسمُ التدخّل السعودي في التعليم الصومالي. ويشعر الصوماليون الذين يعيشون في الجزيرة العربية القريبة أنه ليس بمقدورهم أن يمضوا بعيدًا على سلّم الارتقاء، حتى أولئك الذين ولدوا هناك يخضعون للترحيل المنتظم. وجالياتهم في دبي أو أبو ظبي هي بمنزلة معازل لا تربطها بما يحيطها سوى أوهى الروابط.

تتعلق توصيتي الثانية بالجانب النظري بعيدًا من الأحكام المسقطة والأفكار الخاطئة. فليست مجرد مصلحة ذاتية أن نقترح على بلدان الخليج أن توظّف أموالها في دراسة القرن الأفريقي وفي تناوله بالبحث، بدءًا بدعم اللغات الآخذة بالزوال في تلك المنطقة. فلسوف يلقى الترحاب والامتنان دعمُ باحثي القرن الأفريقي كي يحفظوا اللغات المحكية في المنطقة، ثم كي يستكشفوا مزيدًا من أبعاد الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية هناك عبر معاهد بحث القرن الأفريقي وجامعاته.

الغاية من هذا النشاط هي بلوغ حدٍّ يمكن عنده لهؤلاء الجيران على ضفتيّ البحر الأحمر أن ينظروا بعضهم في أعين بعض وليس عبر العدسات المشوّهة أشدّ التشويه التي تطلّ منها النظرة الاستشراقية. ومن الطبيعي أن يكون التفهّم الثقافي عبر الارتقاء بالتعليم والتواصل أمرًا أساسًا في مثل هذه العملية المهمّة.

المراجع

Fanon, Frantz. *The Wretched of the Earth*. Pref. by Jean-Paul Sartre; Translated from the French by Constance Farrington. New York: Grove Press, 1963.

Harrow, Kenneth W. *Faces of Islam in African Literature*. Portsmouth, NH: Heinemann; London: J. Currey, 1991.

Hiskett, Mervyn. *A History of Hausa Islamic Verse*. London: University of London School of Oriental and African Studies, 1975.

Maddison, Angus. *The World Economy: A Millennial Perspective*. Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2011. (Development Centre Studies)

Said, Edward W. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1979.

Trimingham, J. Spencer. *Islam in Ethiopia*. London; New York: Oxford University Press, 1952.

____. *Islam in the Sudan*. London: Frank Cass and Co., 1965.

الفصل الثامن عشر

صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحّالة والجغرافيين العرب والمسلمين وتأثيراتها الممتدة

عبد الله الفكي البشير

مقدّمة

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على ملامح صورة شعوب منطقة القرن الأفريقي في كتابات الرحّالة والجغرافيين العرب والمسلمين، في العصر الوسيط. تناولت الدراسة ثلاثة عشر كتابًا لاثني عشر مؤلِّفًا. امتدت المساحة الزمنية التي غطتها تلك الكتب من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي حتى القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. تلتزم الدراسة بالمنهج التوثيقي، حيث تقف على النصوص الواردة عن شعوب المنطقة[1] في تلك الكتب، باعتبارها المصادر الأولية، وتثبتها وتدرس مدى حجم التشابه في ما بينها. ثم تقارن الدراسة بين النصوص، مع مراعاة الفارق الزمني، لتقف مجيبةً عن الأسئلة التالية: هل النصوص الواردة عن المنطقة[2] في تلك الكتب هي نتاج زيارات ومشاهدات تم تسجيلها؟ أم هي أخبار سُمعت ومن ثم سُجّلت؟ وهل المدة التي أمضاها هؤلاء في المنطقة كافية لمعرفة أحوال البلاد والعباد؟

(1) متى ما ورد لفظ «شعوب المنطقة»، فإن المقصود شعوب منطقة القرن الأفريقي.

(2) متى ما ورد لفظ «المنطقة»، فإن المقصود منطقة القرن الأفريقي.

هـل نقـل بعـضُ الرحّالة عـنٍ بعضهـم الآخر؟ ومـا هو حجـم النقـل؟ وما هي طبيعة ذلك النقل؟ هل هو نقلٌ حرفيٌّ؟ أم نقلُ معانٍ وتصورات أخبار ومشـاهد ومناظر؟ تقدِّمُ الدراسـة بعض التحليل والتعليقات بشـأن النصوص وخصائص التدويـن والخصائص العامـة لكتابات الجغرافييـن والرحّالة المتعلقـة بالمنطقة وشـعوبها. تؤكد الدراسـة أن الرحّالـة والجغرافيين العرب والمسـلمين، رفدوا مجلّدَ الحضارة الإنسانية بمسـاهمات معرفية باكرة وأصيلة وعظيمة؛ إذ وصفوا بلدان العالم وأقاليمه وأقوامه، ولا سـيما منطقة القرن الأفريقي. مثّلت كتاباتهم عـن منطقة القـرن الأفريقـي، ولا تزال مصـدرًا علميًـا مهمًا، ولا غنـى عنها في دراسـة المنطقة في المجالات كافة. اتسـمت كتابة بعضهم عـن المنطقة بالجِدّة والأصالة، بينما نسـخ بعضهـم عن كتابـات الآخرين. جاء الوصف والتسـجيل للانطباعات والمشـاهدات عنـد بعضهم مطابقًـا للواقع ودقيقًا، فـي حين ذهب بعضهـم الآخر إلـى المبالغـات والخرافـات. تزعم الدراسـة أن ملامـح صورة شـعوب المنطقة في كتابات الرحّالة والجغرافيين[3] تأثرت بالموروث من الأمم الأخـرى مثـل اليونانيين وغيرهـم، مثلما تأثـرت خصوصًـا عند الرحّالـة بنزعة الإخبار والإبهار والتشـويق، والانشـغال بإمتاع السـامعين وإدهاشـهم بالغريب من المشـاهد، فامتـزج الواقعـي والحقيقـي بالخيـال والخرافة. تزعم الدراسـة أيضًا، أن بعـض النصوص والوصوف الـواردة عن المنطقة فـي كتابات الرحّالة والجغرافيين، تتشـابه أحيانًا، إلى حـد التطابق بين أكثر من مؤلـف. وقد قدّمت الدراسـة نمـاذج عديـدة لذلك التشـابه فـي النصوص، وهـي ترجّـح أن ملامح الصورة التـي وردت في كتابات الجغرافيين عن شـعوب المنطقة، رسـخت في المخيلة العربية، بما فيها من سمات وخصائص ووصوف سالبة، لا يزال تأثيرها حيًا وممتدًا حتى اليوم.

تخلـص الدراسـة إلى أن بنـاء المسـتقبل للعلاقـات بين العرب وشـعوب القرن الأفريقي، على أسـس التعـاون والتكامل، يتطلّب أول مـا يتطلب مواجهة

---

(3) متـى مـا ورد لفـظ «الرحّالـة والجغرافيـون»، فـإن المقصـود الرحّالـة والجغرافيـون العـرب والمسلمون.

الماضي. إن مواجهـة الماضي وتفكيك التصورات الناشـئة منـه وعليه، يمثّلان الحد الأدنى لشروط بناء المستقبل. وبناء المستقبل على أسس جديدة لعلاقات العرب بشـعوب القـرن الأفريقـي أمرٌ تفرضـه متطلبـات حالة اليقظـة والصحو التـي تعيشـها المنطقتـان. وتجلت حالـة اليقظـة والصحو فـي المنطقـة العربية من خـلال الثـورات الشـعبية، ولا تـزال تنـداح وتتمدد فـي دول أخـرى، بينما تجلّت حالـة اليقظة والصحـو في بعض منطقـة القرن الأفريقي ومنـذ عقود في الثورات المسلحة. تنشـد تلك الثورات من بين ما تنشـده، إحداث التغيير وبناء المسـتقبل على أسـس الاعتراف بالتنـوع الثقافي عبر التشـريع وحسْـن الإدارة، ومعالجـة قضايا الهويات. فالثقافـة العربية باعتبارها جزءًا مـن مكونات ثقافات تلك المنطقة، سـتكون من ضمـن معطيات المسـتقبل لمنطقة القـرن الأفريقي، الأمر الـذي يفرض القـراءةَ الجديـدة للماضي والتاريخ المشـترك، عبـر إِعمال النقد واسـتمرار البحث والتنقيب لتصحيح صورة شـعوب المنطقتين في مخيلة كلٍّ منهما. ولهذا، فإن الحاجة ماسـة إلى تأسـيس المزيد مـن المنابر الحوارية، واسـتمرار الحـوار النقدي الحر، والتوسـع فـي الانفتـاح بين نخـب المنطقتين وشعوبهما.

أولًا: الإطار الجغرافي للدراسة

إن مصطلـح القـرن الأفريقي الـذي يُمثّل الإطـار المكاني لهذه الدراسـة، لم يرد ذكـره فـي كتابـات الرحّالـة والجغرافيين، وإنمـا وردت الإشـارات إلى شعوبه وديارهم وبلدانهم مثل: بلاد الحبشـة، ديار البجة، وبلاد النوبة، والبجة، والزغـاوة... إلـخ، وإلى بعـض المـدن والقرى مثل: مقديشـو، عيـذاب، زيلع، باضـع، دهلَـك، قرية سـمهر الحبشـية، دُنقلة، سـوبا، علـوة، وسـواكن... إلخ. كذلك ورد ذكر ممالكهم وبعض ملوكهم مثل: ملك النوبة كابيل/ كاسل، وملك الحبشة النجاشي... إلخ.؛ فمصطلح القرن الأفريقي، مثلما هو معلوم، مصطلح حديث نُحت مؤخرًا. واسـم أفريقيا نفسـه مثلما هو معلوم أيضًا، لم يُطلَق على القارة إلّا فـي العصر الحديـث. كانت أفريقيا عنـد الرحّالة والجغرافيين وسـمّا

لضاحية قرطاج[4]، فمدينة على نهر فاس[5] ثم الإقليم الممتد من برقة إلى طنجة[6]، فبلاد تونس الحالية. كانت مساحة أفريقيا تزيد وتنقص وفقًا للمعطيات السياسية والإدارية في المنطقة. كان الأفريقي[7] من يُنسب إلى ذلك الإقليم بغضّ النظر عن أصوله العرقية. كانت الكلمة أو المصطلح الجغرافي السياسي «أفريقيا» حتى عصر ابن خلدون (732هـ/ 1332م - 808هـ/ 1406م) وبعده، لا تعني القارة، بل ولا تعني المغرب كله[8]. ولما دوَّن الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بـ «ليون الأفريقي»[9] (888هـ/ 1483م - 957هـ/ 1550م

---

(4) عندما استولى الرومان على قرطاج وخربوها أسسوا مكانها إقليمًا دعوه «بروفانسيا أفريكا» التي أصبحت أفريقيا عند العرب، وكانت تطلق على بلاد تونس الحالية تقريبًا. انظر: الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 2 ج، ط 2 (بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1983)، ص 27.

(5) يقول اليعقوبي: «... ثم يدخل إلى المدينة العظمى التي يقال لها مدينة أفريقيا على النهر العظيم، الذي يقال له فاس، ... وهي مدينة جليلة، كثيرة العمارة، والمنازل». انظر: أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، السلسلة الجغرافية؛ 6 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1988)، ص 49.

(6) يقول المقدسي: «فأول كورة من قبل مصر برقة ثم أفريقية ثم تاهرت ثم سجلماسة ثم فاس... وأما أفريقيا فقصبتها القيروان...». انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 2 (ليدن: مطبعة بريل؛ بغداد: مكتبة المثنى؛ القاهرة: مؤسسة الخانجي، 1906)، ص 216. وعن حدود أفريقيا يقول الحميري: «وطول أفريقيا من برقة شرقًا إلى طنجة غربًا وعرضها من البحر إلى الشرق وبها يصاد الفنك الجيد...». انظر: محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار: معجم جغرافي مع فهارس شاملة، حققه إحسان عباس، ط 2 (بيروت: مكتبة لبنان، 1984)، ص 47 - 48.

(7) وعن معنى أفريقيا تحدث الحميري قائلًا: «إفريقية: ... سميت بافريقس بن أبرهة ملك اليمن لأنه غزاها وافتتحها، قيل كان بالشين المعجمة ثم عرب بالسين، وقال قوم: معنى إفريقية صاحبة السماء، وقيل سميت بافريق بن إبراهيم عليه السلام من زوجه قطورا، وقيل أهل إفريقية من ولد فارق بن مصر...». انظر: الحميري، ص 47 - 48.

(8) عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي، «أفريقيا والعرب والإسلام،» مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية (الدوحة)، السنة 3، العدد 3 (1991)، ص 64.

(9) الحسن بن محمد الوزان، رحالة عربي، وُلد في غرناطة. كان قد أبحر في عام 1520م من تونس عائدًا إلى المغرب، فوقع في أيدي القراصنة الإيطاليين فأسروه، وأخذوه إلى نابولي ثم قدموه هدية إلى البابا في روما. أغدق عليه البابا وناشده اعتناق النصرانية. تظاهر بالتمسح وحمل اسم مالكه وحاميه البابا فصار يدعي (J. Léon) أو يوحنا الأسد الغرناطي أو الأفريقي. عاش ليون في روما حياة علمية وأقام صلات ودية مع العلماء. تعلم الإيطالية واللاتينية، ودرَّس العربية في البلاط البابوي. ألّف العديد من الكتب، منها كتاب جامع في سير ثلاثين من مشاهير العرب في الفلسفة والطب. وألّف معجمًا =

«تقريبًا»)، رحلاته التسع[10] التي قام بها في الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادي، في كتابه الموسوم بـ وصف إفريقيا[11]، نجد أن حدود أفريقيا عنده توسعت[12] عمّا كانت عليه، فشملت بلاد البربر ونوميديا والصحراء الكبرى وبلاد السودان.

الشاهد أن النظرة السائدة[13] عند الإغريق والعرب كانت النظرة الإقليمية لا القارية للمعمورة، أمّا في العصر الحديث، ومع ظهور الدويلات المتعاصرة والمتتابعة غرب مصر ومع التوسع الأوروبي وغلبة مصطلحات الجغرافيا الحديثة، أصبح اسم «أفريقيا» اصطلاحًا قاريًا. واليوم أصبحت كلمة «أفريقيا» تعني القارة بأسرها. أمّا كلمة «أفريقي» فأصبحت ذات مدلولات عرقية

= عبريًا - عربيًا - لاتينيًا، وغيره كثير من الكتب. ألّف كتابه وصف إفريقيا لقرائه الطليان في عام 1526م، أي بعد ثمانية أعوام من الإقامة في إيطاليا. نُشر كتابه في مدينة البندقية في عام 1550م، ثم تُرجم إلى الفرنسية والإنكليزية واللاتينية والهولندية والألمانية. ظل كتاب وصف إفريقيا المرجع الأساس مدة قرنين في أوروبا عن الدول العربية والأفريقية ودول شعوب أقطار الساحل، وتلك التي تقع جنوب الصحراء الكبرى. يشير بعض المصادر إلى أن الحسن الوزان استطاع الإفلات من إيطاليا بعد عتقه، بين عامي 1528م و1530 إلى تونس. انظر: الوزان، ص 10 - 11، وعبد الرحمن حميدة، **أعلام الجغرافيين العرب ومقتطفات من آثارهم** (دمشق: دار الفكر، 1995)، ص 627 - 634.

(10) تمت الرحلات خلال الفترة من 914هـ/ 1508م إلى 926هـ/ 1520م، وضمّنها الوزان في كتابه: وصف أفريقيا. يمثّل هذا الكتاب القسم الثالث من كتاب الجغرافيا العامة الذي ألّفه الحسن الوزان باللغة العربية. ثم ترجم المؤلف هذا القسم إلى اللغة الإيطالية، أو اعتمد عليه في إنشاء وصف أفريقيا بالإيطالية، وأتمّه في عام 933هـ/ 1526م في روما. انظر: الوزان، ص 15.

(11) جزّأ الحسن الوزان أفريقيا في كتابه، إلى أربعة أجزاء هي: بلاد البربر شمال سلسلة جبال الأطلس الممتدة من تخوم مصر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا. وبلاد الجريد جنوبي جبال الأطلس التي كان الرومان يطلقون عليها نوميديا. والصحراء الكبرى المترامية بعد بلاد الجريد. وبلاد السودان الواقعة وراء الصحراء. انظر: المصدر نفسه، ص 14 - 15.

(12) وعن حدود أفريقيا، كتب الحسن الوزان قائلًا: تحد أفريقيا، بحسب رأي العلماء الأفارقة والجغرافيين، بالنيل من الناحية الشرقية ابتداءً من روافد بحيرة كاوكا جنوبًا إلى مصب هذا النهر في البحر المتوسط شمالًا. فتبتدئ أفريقيا شمالًا من مصب النيل وتمتد غربًا إلى أعمدة هرقل، ثم تمتد غربًا من هذا المضيق إلى نون الذي هو آخر أجزاء ليبيا على ساحل البحر المحيط. ومن ثم يبتدئ جنوب أفريقيا ليمتد على طول البحر المحيط الذي يحيط بها كلها إلى صحراء كاوكا. انظر: المصدر نفسه، ص 27 - 28.

(13) عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي، **بعض أوراق جوانب من الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا** (أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2005)، ص 87.

وحضارية وسياسية[14]، غير تلك المدلولات التي كانت عليها في السابق.

أطلق الرحّالة والجغرافيون في تعاطيهم مع أفريقيا القارة اليوم وشعوبها، تعبير بلاد السودان على البلاد الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من القارة الأفريقية[15]. كذلك استخدموا اسم بلاد الحبشة وبلاد البجة وبلاد النوبة وبلاد الزنج وبلاد التبر، وكلها تقع ضمن التسمية المتزامنة لهذه التسميات، وهي بلاد السودان التي سادت لاحقًا حتى فترة الاستعمار الأوروبي في العصر الحديث. كان الإغريق وقدماء المصريين قد سبقوا العرب في تسمية هذه المنطقة، وفقًا للون البشرة؛ إذ استعمل الإغريق كلمة إثيوبي (الأسود أو محرق الوجه) لسكان إثيوبيا القديمة وسكان مدغشقر وسكان جنوب جزيرة العرب أيضًا[16]. الشاهد، أن تعبير بلاد السودان ظل قائمًا حتى فترة الاستعمار الأوروبي. ففي حوالى عام 1870 شاع استخدام اسم السودان في المكاتبات الرسمية، فشمل الأقاليم الواقعة شمال البحيرات العظمى كلها وحتى القرن الأفريقي والسواحل الصومالية[17]. يقول عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي (1930 – 2011): السودان هم كل سكان أفريقيا ... والإشارة أصلًا لبلاد السودان ... وفي فترة الاستعمار الأوروبي كان هناك السودان الفرنسي، والسودان الإنكليزي – المصري. سقطت كلمة بلاد. وبعد الاستقلال عادت بلاد السودان الفرنسي إلى أسمائها القديمة، بينما أبقى سودان وادي النيل اسم السودان لجمهوريتهم بعد الاستقلال[18].

الشاهد أن مصطلح القرن الأفريقي الذي يمثّل الإطار المكاني لهذه

---

(14) المصدر نفسه، ص 87.

(15) قاسم وهب، «أخبار النوبة والبجة في مصنفات الجغرافيين العرب خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (التاسع والعاشر للميلاد)،» في: السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، تحقيق نوري الجراح (أبو ظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 17.

(16) البيلي، بعض أوراق جوانب من الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا، ص 88.

(17) عبد الغفار محمد أحمد، السودان والوحدة في التنوع: تحليل الواقع واستشراف المستقبل، ط 2 (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992)، ص 15.

(18) عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي، بعض أوراق هموم عربي أفريقي (الدوحة: مكتبة دار المتنبي للنشر والتوزيع، 1992)، ص 120.

الدراسة، يختلف مفهومه اليوم عند الجغرافيين عن الأنثروبولوجيين وعلماء اللسانيات، كذلك يختلف عن مفهوم الساسة وتقسيمات السياسة الدولية؛ فالمصطلح لا يشكّل مفهومًا أصيلًا نابعًا من التطور التاريخي والحضاري لسكان المنطقة، وإنما هو مدرَك جغرافي يرتبط بالموقع على الخريطة[19]. والموقع يتّسمُ بأهمية استراتيجية بالغة، إلى جانب أنه يطل على ممرات مائية حيوية: المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر ومضيق باب المندب. هذه الأهمية الاستراتيجية جعلت منه ميدانًا للمنافسة والصراع الإقليمي والدولي، الأمر الذي جعل المنطقة في حالة تشكّل وإعادة تشكيل مستمر. لهذا نجد الوحدات السياسية التي تحت مظلته في حالة توسّع وتغيير. ففي حين يرى بعضهم أن منطقة القرن الأفريقي تضمُّ تحت لوائها: إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا، يضيف بعضُهم الآخر السودان وكينيا، وكذلك جمهورية جنوب السودان، الدولة الوليدة في تموز/ يوليو في عام 2011. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول في عام 2001 دفعت الاعتبارات الأمنية ببعض أدبيات التفكير الاستراتيجي الغربية إلى التوسع في استخدام مفهوم القرن الأفريقي ليشمل اليمن وربما بعض بلدان الخليج العربية[20]. ولا تزال المنطقة، بسبب أهميتها، وحدّة الصراع والمنافسة الإقليمية والدولية عليها، تشهد محاولات لإعادة التسمية، وربما طرح بدائل لتسمية القرن الأفريقي. إذ رشح في الفضاء السياسي مفهوم القرن الأفريقي الكبير، وكذلك أطروحة الدول المتشاطئة أو المطلة على البحر الأحمر، وهناك أيضًا أطروحة دول الأخدود الأفريقي العظيم وهكذا.

إن المقصود بمصطلح القرن الأفريقي لغرض هذه الدراسة، هو تلك المنطقة التي تضم الدول التالية: إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا والسودان. وهي دول متداخلة جغرافيًا وتاريخيًا، وسياسيًا، وكذلك مجموعاتها السكانية. عُرف إقليمها بأسماء عديدة مثلما ورد سابقًا. ولم يستخدم الرحّالة والجغرافيون

(19) حمدي عبد الرحمن، «الملامح الجيوسياسية للصراع في القرن الأفريقي،» (الجزيرة نت، 29/ 9/ 2009)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net> (Accessed 30/10/2011).

(20) المصدر نفسه.

من بين هذه الأسماء الخمسة سوى اسم السودان والحبشة لكنهم أشاروا مثلما ورد آنفًا إلى المنطقة وشعوبها من خلال الأقوام والأماكن.

ثانيًا: الرحّالة والجغرافيون ومنطقة القرن الأفريقي

من المعروف أن الأدب والتدوين الجغرافي العربي والإسلامي بلغا أوج تطورهما في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي؛ ففي القرون الثلاثة الأولى للإسلام لم تكن معرفة العرب والمسلمين بأفريقيا السوداء، وبالطبع بمنطقة القرن الأفريقي على محدوديتها، تعتمد على معاينات الرحّالة والجغرافيين ومشاهداتهم بقدر اعتمادها على الأخبار والمرويات التي تدور على ألسنة التجار والمسافرين وسواهم من الأسرى والرقيق المجلوبين من تلك الأصقاع المترامية الأطراف[21]. تحدّث عبد الرحمن حميدة عن بدايات ظهور الجغرافيا عند العرب قائلًا: «فبينما كان لدى العرب بعض مؤرخي عصورهم (Historiographers)، لم نجد لديهم أي مؤلف انصرف لوصف مشهد الأرض الطبيعي. وكان علينا أن ننتظر حتى مطلع القرن الثالث الهجري، كي نجد لدى بعض التأريخيين (Chroniqueurs)، الواقدي مثلًا (.... - 208هـ/ 823م) بعض أوصاف جزيرة العرب وهي أولى المحاولات الأدبية المطبقة على وصف العالم. هكذا ظهرت الجغرافيا في بداياتها، عند العرب مثلما ظهرت عند القدامى، شديدة الارتباط بالتاريخ وأحيانًا تابعة له»[22].

لم يستخدم العرب والمسلمون حتى القرن السادس عشر تعبير جغرافيا؛ إذ استخدموا مصطلحات عديدة، منها: علم الأطوال والعروض، علم تقويم البلدان، علم المسالك والممالك، وعلم عجائب البلدان[23]. ارتبط الأدب الجغرافي عند العرب والمسلمين في المشرق والمغرب، بنمط كتب المسالك

(21) وهب، ص 17.
(22) حميدة، ص 40 - 41.
(23) المصدر نفسه، ص 37.

والممالك. كان ابن خرداذبة قد دشَّن هذا النمط بكتاب عنوانه: **كتاب المسالك والممالك**، وهو العنوان الذي اعتمده كثيرون في ما بعد. وظهر هذا النمط في **كتاب البلدان** لليعقوبي، قبل نهاية القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي[24]. ثم ظهر الوزير أحمد بن سهل البلخي (236هـ/ 850م - 322هـ/ 934م) صاحب كتاب **صورة الأقاليم، أشكال البلاد، أو تقويم الأرض**[25]. ثم جاء الإصطخري وألّف كتابًا عن العالم الإسلامي والأقطار المتاخمة عنوانه: **المسالك والممالك**، استند فيه إلى كتاب البلخي. ثم ظهر ابن حوقل بكتاب **صورة الأرض**. أشار ابن حوقل إلى أنه التقى أبا إسحاق الفارسي الإصطخري الذي طلب منه إصلاح كتابه **المسالك والممالك**، قائلًا: «ولقيت أبا إسحاق الفارسي ... وقال: قد نظرتُ في مولدك وأثرك، وأنا أسألك إصلاح كتابي هذا حيث ضللت فأصلحتُ منه غير شكل وعزوتُه إليه، ثم رأيت أن أنفرد بهذا الكتاب وإصلاحه وتصويره أجمعه وإيضاحه...»[26]. يرى بعضهم أن ابن حوقل انتحل كتاب الإصطخري[27]. وفي الربع الأخير من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي ظهر المقدسي بكتاب **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** الذي اعتبره عبد الرحمن حميدة نموذجًا لنمط المسالك والممالك[28]. وهكذا استمر ظهور الكتب، ومن ثم ظهرت المعاجم الجغرافية واللغوية مثل: معجم ياقوت الحموي (575هـ/ 1179م - 627هـ/ 1227م) **معجم البلدان**، ولاحقًا ظهرت الموسوعات التاريخية والجغرافية مثل **صبح الأعشى** للقلقشندي (... - 821هـ/ 1418م) وغيرها. كذلك كان هناك المؤرخون مثل اليعقوبي (وهو جغرافي أيضًا) والطبري وغيرهما. وكانت كذلك كتب الرحلات مثل: سفر

(24) المصدر نفسه، ص 67 و76.

(25) يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب (الخرطوم: سوداتك المحدودة، 2007)، ج 3، ص 106.

(26) أبو القاسم محمد بن حوقل، كتاب صورة الأرض (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1992)، ص 284.

(27) منهم: حميدة، ص 76.

(28) المصدر نفسه، ص 76.

نامه لناصر خسرو، ورحلة ابن جبير التي عرفت بـ رحلة ابن جبير، ورحلة ابن بطوطة المسماة تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار وغيرها. وتختلف «كتب الرحلة» عن كتب المسالك بأنها دُوِّنت على شكل «مذكرات يومية» أو ما يقارب ذلك في الالتزام بالتدوين اليومي[29].

الشاهد أن جلّ مؤلفات الرحّالة والجغرافيين تضمَّنت إفادات ووصفًا وإشارات متفاوتة في حجمها ونوعها وزمانها، عن شعوب منطقة القرن الأفريقي وبلدانها. فالمنطقة تقع مجاورة للجزيرة العربية، وتربط بين المنطقتين روابط وصلاتٍ منذ فجر التاريخ؛ إذ تشير الدراسات التاريخية الجيولوجية إلى أن الجزيرة العربية كانت ملتصقة أرضًا بأفريقيا. وفي التكوين الجيولوجي في «حقبة البلايستوسين» حدث التصدع الأفريقي الذي أحدثه الأخدود وأدّى إلى تكوين البحر الأحمر وخليج عدن[30]. وبعد ذلك «ولصغر حجم الفاصل البحري... كانت السواحل المواجهة اليمن بشرق أفريقيا تعيش بيئة عربية واحدة ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد. ومع نشاط الطريق البحرية للتجارة منذ القرن الثاني قبل الميلاد، بدأت الهجرات وتصاعدت بين عامي 3000 و1500 ق. م... وفي القرنين السابقين للميلاد عَبَر الحميريون وبعض الحضارمة البحر الأحمر واستقروا في الحبشة، وتوغل بعضهم حتى بلاد النوبة، وصاهروا قبائل البجة»[31]. ومع ظهور الإسلام زادت تلك الهجرات، وسلك العرب المسلمون إلى القارة الأفريقية الطرق نفسها التي سار عليها أجدادهم من قبل، من أجل التجارة أو الهجرة[32]. فمن الخليج العربي عن

---

(29) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 106.

(30) قائد محمد العنسي، «التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية 1900-2000،» (أطروحة دكتوراه، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، 2003)، ص 19.

(31) جوزيف أومارا وخديجة صفوت، «سرديات رحلات العبور التاريخية وأسلمة سلطنة الفونج في القرن السادس عشر، أثر بعض تنويعات الرحّالة والتجار على التاريخ الإسلامي والتاريخ الشعبي،» في: السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، ص 68 - 69.

(32) يوسف فضل حسن، انتشار الإسلام في أفريقيا (الخرطوم: أعمال الخدمات السريعة، 1979)، ص 2 - 3.

طريق مضيق باب المندب، وكل طرق البحر الأحمر إلى الحبشة وأعالي النيل الأزرق، إريتريا وسودان وادي النيل (السودان الشرقي)... وعبر المحيط الهندي إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، ومن ثم إلى وسطها[33]. أوجد الإسلام أبعادًا جديدة لدوافع الهجرة والاستقرار، وقدّم إليها المبرر الديني والغطاء السياسي، فضلًا عن أن الإسلام زاد لاحقًا، من الهجرات العكسية بسبب التوجّه إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج والعمرة[34]. أدّت موانئ منطقة القرن الأفريقي دورًا عظيمًا في عبور الحجاج من الأراضي المقدسة وإليها. عبَر ضمن هؤلاء ممن وصلتنا كتاباتهم، من الذين سجلوا ملاحظاتهم ودوّنوا مشاهداتهم، المؤرخ والجغرافي والتاجر والسائح والفقيه وعالم الدين والشاعر وموظف البلاط والديوان، وبعضهم كان يجمع أكثر من صفة من بين هذه الأوصاف. لم يكن جميع أولئك الرحّالة متمكنًا في علم التاريخ، أو حريصًا على توخي الحقائق ونقد الروايات، إذ طغت على بعضهم نزعة الإخباريين وحب إمتاع القارئين واستثارة خيالهم، وذلك اتجاه موجود في أدب الرحلات عمومًا[35].

تتناول هذه الدراسة مجموعة من مؤلفات الرحّالة والجغرافيين، وقفت على شهاداتهم وإشاراتهم وملاحظاتهم التي سجّلوها عن منطقة القرن الأفريقي. وتشمل المجموعة التي تناولتها هذه الدراسة قائمة الكتب أدناه، وفقًا لتسلسلها الزمني:

---

(33) محمود خيري عيسى، مشرف، العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة (القاهرة؛ بغداد: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص 3 و23.

(34) عبد الله الفكي البشير، «العلاقات الخليجية الأفريقية في النصف الثاني من القرن العشرين، مع التركيز على دولة قطر،» إشراف يوسف فضل حسن (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، الخرطوم، 2004)، ص 7.

(35) قيصر موسى الزين، «المدن السودانية في كتابات الرحّالة المسلمين والعرب،» في: السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، ص 148.

- كتاب البلدان وتاريخ اليعقوبي، لليعقوبي[36] (حوالى[37] 225هـ/ 839م - 294هـ/ 907م).

- كتاب المسالك والممالك، لابن خرداذبة[38] (...- 272هـ/ 885م).

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي[39] (336هـ/ 947م - 380هـ/ 990م).

---

(36) هو أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح، المعروف باليعقوبي. وهو مؤرخ وجغرافي عربي. نشأ في بغداد وخرج منها في سن الشباب متجولاً في ربوع الدولة الإسلامية، وزار بلدانًا عديدة. يُعدّ أول جغرافي ورحالة عربي وصف الممالك وسجل عنها ملاحظاته. تحدث عن ممالك البجة والنوبة والحبشة، ووصف البلدان في منطقة القرن الأفريقي. يُعدّ كتابه تاريخ اليعقوبي أقدم كتاب عربي يتضمن التاريخ من آدم حتى ظهور الإسلام وحتى عصر المعتمد على الله العباسي في عام 259هـ. أمّا كتاب البلدان الذي ألفه حوالى عام 278هـ/ 891م، فيُعتبر أقدم ما صنّف في مجاله، وهو كتابه الوحيد في الجغرافيا. وله مؤلفات أخرى.

(37) مضيوف عبد الملك الفزار، «اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب «إسحاق» بن جعفر بن وهب بن واضح بن عبدالله المنصوري، الكاتب العباسي، الجغرافي المؤرخ صاحب كتاب مشاكلة الناس لزمانهم،» في: الجغرافيا الإسلامية (الدوحة: مطابع قطر الوطنية، [د. ت.])، ص 23.

(38) هو أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، جغرافي من أصل فارسي، من أوائل الجغرافيين المسلمين الذين دشنوا نمط كتب المسالك والممالك؛ إذ يُعد كتابه: المسالك والممالك من أوائل كتب الجغرافيا العربية الموضوعة قبيل التحرر من النتاج اليوناني. ويرى البعض أن خرداذبة هو أبو الجغرافيا العربية بحق، لكونه وضع نمطًا وأسلوبًا للجغرافيا في اللغة العربية، على الرغم من أنه تأثر بالكتابات الإيرانية في علم الجغرافيا، خصوصًا أن الكتاب يزودنا بمعلومات تاريخية مستقاة من المصادر الفارسية عن الحياة في الجاهلية. والمرجح أن ابن خرداذبة وضع كتابه في عام (232هـ/ 846م)، وظل يضيف إليه بعض الزيادات إلى أن ظهرت نسخته الثانية عام (272هـ 885م). انظر: أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن خرداذبة، المسالك والممالك (بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.])، ص 1 - 2.

(39) هو شمس الدّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، المعروف بالبناء وبالبشاري، وبالشامي والمقدسي. وُلد في بيت المقدس. وكان حفيدًا لبناء اشتهر ببنائه ميناء عكا في عهد أحمد بن طولون. تعلم القراءة والكتابة وشيئًا من النحو وعلوم اللغة وحفظ القرآن. ارتحل إلى العراق حيث تفقّه على مذهب أبي حنيفة وجالس العلماء والفقهاء. كانت له ميول معمارية. سافر وتجول في الأقطار الإسلامية متعرفًا على الناس وباحثًا عن عقائدهم. بدأ في تأليف كتابه في عام 375هـ/ 985م وأنجزه في بحر ثلاثة أعوام. يتميز المقدسي بأنه دقيق الملاحظة وناقد يتحرّى ما ينقل. يُعتبر كتابه أفضل ما خُط في الجغرافيا العامة، لأنه عوّل في كثير ممّا كتبه على اختباراته الشخصية ومشاهداته العيانية، مثل لزوم المكتبات لتحقيق ما سمع. زار العراق والشام والمغرب ومصر وأقطار عديدة. تحدث عن النوبة والحبشة والبجة، ووصف بعض مدنهم.

- المسالك والممالك، للإصطخري[40] (... 340هـ/ 951م).

- كتاب صورة الأرض، ابن حوقل[41] (... 367هـ/ 977م).

- أخبـار النوبة والمقرة وعلوة والبجة والنيل، لعبدالله بن أحمد بن سـليم الأسواني[42] (... - 386هـ/ 996م). ضمن المقريزي (... - 386هـ/ 996م)، المواعظ والاعتبار.

- سفر نامه، لناصر خسرو[43] (394هـ/ 1003م - 481هـ/ 1088م).

---

(40) أبو إسـحق إبراهيم بن محمد الفارسـي الإصطخري. يعود أصله إلـى إصطخر، وهي مدينة فارسية. زار أكثر أقطار آسيا حتى بلغ سواحل المحيط الهندي، ودخل الهند. وقسّم العالم الإسلامي إلى عشـرين إقليمًا جغرافيًا في كتابه المسـالك والممالـك. وصف في كتابه العرب والسـند والهند والمغرب والأندلس وبلاد الشـام ومصـر، وبعض نواحي منطقة القـرن الأفريقي ومناطق أخـرى كثيرة. تحدث عن الجبال والبحار والأنهار والمدن وطرق المواصلات والتجارة والصناعة... إلخ.

(41) هو أبو القاسـم محمد بن علي الموصلـي المعروف بابن حوقل. رحالة مـن علماء البلدان. كان تاجـرًا. رحل من بغداد في عام 331هـ ودخل المغرب وصقلّيّة، وجاب بلاد الأندلس وزار شـمال أفريقيا وفارس وبـلاد ما وراء النهر وأجزاء من بلاد السـودان، وبلاد النوبة، ومملكـة علوة وغيرها. يرى بعضُهم أنه «كان عينًا للفاطميين». عاد من أسـفاره في عام 362هـ/ 973م، بعد نحو ثلاثين عامًا. اشـتهر ابـن حوقل بكتـاب وحيد طُبع في ليدن وفي الطبعة الأولى نُشـر باسـم: المسـالك والممالـك، والمفاوز والمهالك، ثم حُسّـنت هذه الطبعة ونُشرت بعنوان: صورة الأرض. التقى أبا إسحاق الإصطخري في عام 340هـ/ 951م، الذي طلب منه إصلاح كتابه المسـالك والممالك، قال ابن حوقل: «ولقيت أبا إسـحاق الفارسـي... وقال: قد نظرتُ في مولدك وأثرك، وأنا أسـألك إصلاح كتابي هـذا حيث ضللت فأصلحتُ منه غير شـكل وعزوتُـه إليه، ثم رأيـت أن أنفرد بهذا الكتـاب وإصلاحه وتصويره أجمعـه وإيضاحه...». ويرى بعضهم أن ابن حوقل انتحل كتاب الإصطخري.

(42) هو عبد الله بن أحمد بن سـليم الأسـواني، الداعية الفاطمي. أرسـله القائد الفاطمي جوهر الصقلي إلـى قيرقي ملك المقرة في نحو 365هـ/ 975م ليدعوه إلى الدخول في الإسـلام، ويطلب منه أن يفي النوبيون ما عليهم من متأخرات البقط، الذي كان قد توقف الالتزام به منذ عهد الأخشـيديين. قام الأسـواني بالرحلة وزار بلاد المقرة، وبلاد علوة، وتوغل حتى بلغ سـوبا حاضرة علوة، ويرى بعضُهم أنه لم يصل ديار البجة. كان من نتاج تلك الرحلة كتاب: أخبار النوبة والمقرة وعلوة والبجة والنيل، والكتاب مفقود ولكن ورد جزء منه في كتاب المقريزي المواعظ والاعتبار.

(43) هو أبو معين الدين ناصر خسـرو القُبادياني المروزي، فارسـي الأصل والنشأة والثقافة. وُلد فـي بلدة قباديان مـن أعمل مرو. نال حظًـا وافرًا من المعارف. عـاش نيفًا وأربعين عامًا مـن حياته عاملًا حكوميًا متوسط الحال بمدينة مرو في ديوان السلاجقة. اعتراه تحولٌ نفسي عميق دفعه إلى التجوال سبع سنوات، بعد أن ظلّ يعيشُ حياة ترفٍ وملاهٍ وملذات، وبدأ حياة جد وسفر وعلم وتقوى. سافر إلى الحج =

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للإدريسي[44] (493هـ/ 1100 - 560هـ/ 1166م).

- رحلة ابن جبير، ابن جبير[45] (539هـ/ 1144م - 614هـ/ 1217م).

- آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني[46] (600هـ/ 1203م - 682هـ/ 1283م).

= ثم تنقل في عدد من البلدان، منها: بيت المقدس ودخل سورية وقصد حلب، وزار الشاعر الكفيف أبا العلاء المعري في معرة النعمان، وسافر إلى مصر وجاء إلى منطقة القرن الأفريقي في طريقه لأداء الحج عن طريق ميناء عيذاب. ويغلب الظن أن اعتنق المذهب الإسماعيلي في القاهرة، وأصبح داعية متحمسًا لمذهبهم في وطنه. وصل إلى بلخ في عام 1052م ولكن السلاجقة نظروا إليه كخطر وطاردوه، فاضطرّ إلى الفرار إلى بلاد ما وراء النهر وبقي في منفاه إلى أن توفي. صنّف كتاب سفر نامة باللغة الفارسية، الذي تضمن وصفًا دقيقًا لرحلاته. كان يسجل شهاداته أولًا بأول، وكان دقيق الملاحظة.

(44) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحموي، الشهير بالإدريسي، ولد في سبتة. انتقل مع أسرته صغيرًا إلى قرطبة. تلقى العلم في جامعاتها، ودرس فيها العلوم والرياضيات وكان له اهتمام بدراسة التاريخ والجغرافيا. بدأ أسفاره في سن مبكرة. وفي عام 1138 سافر قاصدًا بالرمو عاصمة صقلية تلبيةً لدعوة ملكها روجر الثاني حيث كلّفه بتصنيف كتاب شامل في وصف مملكته وسائر الأصقاع المعروفة في ذلك العهد. ظل الإدريسي وثيق الصلة بروجر حتى وفاة الأخير في عام 1154م، بعد أن أنجز له كتابه الشهير: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، في عام 518هـ/ 1123م. كان الكتاب يُنسب إلى أمير البلاد فيقال: كتاب رجار أو الكتاب الرجاري. غادر الإدريسي صقلية في أيام شيخوخته راجعًا إلى مسقط رأسه سبتة وتوفي فيها. قدّمَ في كتابه معلومات دقيقة عن نهر النيجر وعن السودان ومنابع نهر النيل. انظر: حميدة، ص 388 - 394.

(45) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير، الأندلسي، الشاطبي. ولد في بلنسة، ينحدر من أسرة عربية سكنت الأندلس. كان من علماء الأندلس في الفقه والحديث. اشتهر بكتابه رحلة ابن جبير، الذي وضعه بعد أن قام بثلاث رحلات، أهمها رحلة استغرقت أكثر من ثلاث سنوات، بدأها في عام 578هـ/ 1182م. وختمها في عام 581هـ/ 1185م. وابن جبير قويُّ العاطفة الدينية، يختم كلامه كله بالدعاء إلى الله تعالى والتوكّل عليه جلّ جلاله. استقر في آخر رحلته في مصر والإسكندرية، حيث توفي فيها في عام 614هـ. انظر: أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير، رحلة ابن جبير (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر؛ دار بيروت للطباعة والنشر، 1964)، ص 5 - 6.

(46) هو أبو عبد الله بن زكريا بن محمد بن محمود القزويني. وُلد في بلدة قزوين الواقعة في شمال إيران. رحل في شبابه إلى دمشق ودرس فيها وتأثر كثيرًا بمحيي الدين بن عربي. ثم ذهب إلى العراق واستقر به وتولى القضاء، وكان ذلك في خلافة المستعصم العباسي، وظل في منصبه حتى سقطت بغداد في يد المغول في عام 656هـ. خلّف القزويني معجمًا جغرافيًا يحمل عنوانين مختلفين أقدمهما: عجائب البلدان، والعنوان الثاني: آثار البلاد وأخبار العباد. وفيه وصف للبلاد وسكانها، وقسمها إلى سبعة أقاليم. نقل القزويني ممّا كتبه سابقوه من الجغرافيين المسلمين واستفاد من مشاهدات الرحّالة عن الأندلس وبلاد أوروبا الغربية ومنطقة القرن الأفريقي وأواسط أفريقيا. وله كتب أخرى. انظر: حميدة، ص 503 - 504.

- الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد بن عبد المنعم الحميري[47] (...- 27هـ/ 1336م).

- تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ابن بطوطة[48] (704م/ 1304م - 779هـ/ 1377م).

تتضمّن هذه المجموعة مؤرخين، وجوّابي آفاق، وجغرافيين من مؤلّفي الكتب على نمط كتب المسالك والممالك، ومنهم واضعو المعاجم الجغرافية، ومنهم الرحّالة الذين زاروا المنطقة وسجّلوا مشاهداتهم ووصفوا البلدان والأقوام وحيواتهم. شملت كتاباتهم الفترة من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي حتى القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي.

---

(47) هو محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري، يُكنى بأبي عبد الله، ويُعرف بابن عبد المنعم، من أهل سبتة. أخذ ببلده عن أبي إسحاق الغافقي، ولازم أبا القاسم ابن الشاط وانتفع به وبغيره من العلماء. جاء غرناطة مع الوفد الذي أتى من أهل سبتة عندما صار إلى إيالة الملوك من بني نصر لمّا وصلوا بالبيعة. اشتهر بمعجمه الجغرافي: الروض المعطار في خبر الأقطار. وبترتيب معجمه ترتيبًا هجائيًا، اهتم بوصف المدن والأقطار والجزر والبحار. نقل الكثير من مادة معجمه من السابقين.

كان يعتمدُ في تصنيفه على الكتب. انظر: الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، مقدمة المحقق.

(48) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي الملقب بشمس الدين، المعروف بابن بطوطة. ولد في طنجة، ومكث فيها إلى أن بلغ الثانية والعشرين، فاندفع بدافع التقوى إلى الحج. وانساق بحبه الأسفار إلى التجوال فطاف في مصر وسورية وجزيرة العرب وأفريقيا الشرقية وآسيا الصغرى، وروسيا الجنوبية والهند والصين والأندلس والسودان. استغرقت رحلاته الثلاث تسعة وعشرين عامًا. أقام في الهند حيث تولّى القضاء عامين، ثم في الصين حيث تولى القضاء عامًا ونصف عام. تغلغل في أفريقيا وأعطى عنها معلومات قيمة. نزل بعد رحلاته في فاس وأقام في حاشية السلطان أبي عنان من أمراء بني مَرين، يحدّث الناس بما رآه وما سمعه، فأمره السلطان أن يكتب هذه الأخبار؛ ولما كان الهنود قد سلبوه في بعض جولاته في الهند كل ما كان قد دوّنه في مذكراته، أملى ما تذكّره على كاتب السلطان محمد بن جُزَيّ الكلبي، وسمّى مجموعة أخباره **تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** ولكنها تُعرف اليوم بـ رحلة ابن بطوطة. لم يكن ابن بطوطة عالمًا ولا مفكرًا ولا منشئًا بليغًا، وإنما جوّاب آفاق، دقيق الملاحظة، انظر: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بطوطة، رحلة ابن بطوطة (بيروت: دار صادر، 1962)، ص 5 - 7.

ثالثًا: دوافع الرحّالة والجغرافيين إلى زيارة منطقة القرن الأفريقي

عدَّد عبد الرحمن حميدة[49] ثلاثة عشر سببًا من الأسباب التي دعت العرب والمسلمين وحثتهم على جَوب الأرض والترحال فيها. كانت الأسباب، مثلما أشار، أكثر تعقيدًا وتنوعًا من تلك التي حملت الأمم القديمة مثل الفينيقيين واليونان والروم على التوسع في معرفة الأرض والتنقّل في البلدان بقصد التجارة والاستيلاء على البلاد والسياحة في الأمصار. وفصّل عبد الرحمن حميدة هذه الأسباب في نحو عشرين صفحة من كتابه الآنف الذكر. والأسباب، من دون تفصيل، هي: الدين الإسلامي الذي حث على السير في الأرض، وأقوال العرب المأثورة التي تحث على السفر أيضًا، والعوامل السياسية، حيث الفتح والاستيلاء على الممالك في أفريقيا وآسيا وأوروبا، ثم التجارة وكسب العيش التي سلك الناس فيها الطرق البرية والبحرية، والسياحة وميل العرب الغريزي إلى البحث والاطّلاع، وكذلك الحج إلى بيت الله الحرام، وهو فرض من فروض الإسلام الخمسة لمن استطاع إليه سبيلًا، والاستكشاف وحب الاطّلاع لمعرفة الأرض، ولا سيما البعثات التي أُرسلت لاكتشاف السواحل والبحار. يضاف إلى ذلك طلب العلم الذي يحث الإسلام عليه، إذ رحل الناس من أجل العلم من الأندلس إلى بخارى ومن بغداد إلى قرطبة وهكذا. كذلك الرغبة في معرفة الطرق والمسالك وتقدير الأبعاد بالفراسخ والأميال للتخطيط للأسفار البعيدة والرحلات النائية، والرغبة في معرفة مدهشات العجائب ومكنونات الغرائب، إلى جانب معرفة ما جاء ذكره في القرآن وكتب الحديث وأشعار العرب وأخبارهم، من الأماكن والجبال والمياه والقفار والرمال والبلاد ... إلخ، وكذلك المعرفة الفقهية في ما يتعلقُ بأحكام الجزية والخراج والفيء. وكذلك تخفيف الدين الإسلامي على المسافرين في ما يتعلق بالصوم والصلاة ما سهل الرحلات وشجّع على القيام بها.

كان من أشهر الرحّالة والجغرافيين الذين ربما زاروا منطقة القرن الأفريقي: ابن خرداذبة والإصطخري وابن حوقل وابن سليم الأسواني وناصر

(49) حميدة، ص 41 - 61.

خسرو والإدريسي وابن جبير وابن بطوطة. كان منهم العرب والفرس، وكان بعضهم من المشرق، وبعضهم الآخر من المغرب والأندلس. ويرى بعضهم أن الرحّالة المغاربة لهم الفضل الأكبر في كشف مجاهل تلك المنطقة ومناطق بلاد السودان الأخرى. وهناك من أرجع اهتمام الرحّالة المغاربة ببلاد السودان، وتقع ضمنها بالطبع منطقة القرن الأفريقي، إلى الأسباب التالية[50]:

- لأنهم أقرب إلى أواسط أفريقيا من المشارقة.

- لأن علماء الدين والفقهاء المالكية من المغاربة كانوا ينزلون تلك البلاد لنشر الدين والمذهب.

- لأن التجارة متصلة بين الشمال الأفريقي ووسطه.

أشار نقولا زيَادَة في كتابه **الجغرافية والرحلات عند العرب**، إلى أن رحلات المغاربة إلى المشرق كانت على العموم أكثر من رحلات المشارقة إلى المغرب. فمركزُ الحج في المشرق، ومدن العالم الأولى فيه، فكان من الطبيعي أن يزور المغاربة الشرق أكثر من زيارة المشارقة لبلادهم[51]. ويرى المؤرخ السوداني يوسف فضل حسن أن الجزء الشمالي من سودان وادي النيل، خصوصًا بلاد النوبة وديار البجة، كان يدور في فلك الدولة الإسلامية اقتصاديًا وسياسيًا، وله علاقة خاصة بمصر. كانت مصر مركز تجمّع مهم للحجيج الوافد من الأندلس وبلاد المغرب، وبلاد السودان وسودان وادي النيل، وسلك هؤلاء الحجاج طريق عيذاب التي تمرُّ بسودان وادي النيل الذي ازدهر مع انتعاش مصر الاقتصادي والعلمي، ولظروف المجاعات وسنوات الشدة التي أدّت إلى خراب طريق سيناء، هذا إضافة إلى استشراء الخطر الصليبي عبر تلك الطريق[52].

---

(50) مروان العطية، «منهج الرحّالة المسلمين في التعريف بالأمصار: السودان نموذجًا،» في: **السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب**، ص 41.

(51) نقولا عبدو زيادة، **الجغرافية والرحلات عند العرب** (بيروت: مكتبة المدرسة؛ دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، 1962)، ص 167.

(52) حسن، **دراسات في تاريخ السودان**، ج 3، ص 105 و124.

الشاهد أن الرحّالة زاروا بعضَ نواحي المنطقة، وسجّلوا ملاحظاتِهم، ودوّنوا مشاهداتهم. كانت دوافعهم لزيارة المنطقة مختلفة، أهمها الدافع الديني وقصد الأراضي المقدسة. وكذلك دوافع تعود إلى السياحة والرغبة في الاكتشاف مثلما هي الحال في رحلات ابن جبير وابن بطوطة. وهناك رحلات تمّت لدوافع أخرى مثلما هي الحال بالنسبة إلى رحلة ابن سليم الأسواني الذي أرسله القائد الفاطمي جوهر الصقلي إلى قيرقي ملك المقرة في نحو 365هـ/ 975م ليدعوه إلى الدخول في الإسلام، ويطلب منه أن يفي النوبيون ما عليهم من متأخرات البقط الذي توقف الالتزام به منذ عهد الإخشيديين[53]. وربما انطبق سبب رحلة ابن سليم الأسواني على رحلة ابن حوقل.

من المهم الإشارة إلى أن الرحّالة والجغرافيين لم يتحدثوا في زياراتهم وكتاباتهم عن منطقة القرن الأفريقي كلها؛ وإنما زاروا بعضها مع تفاوت في ما بينهم، وكتبوا عن بعض نواحيها مع تفاوت أيضًا في حجم كتاباتهم عنها، مثلما هي حالهم مع أقاليم المعمورة الأخرى، ولا سيما «بلاد السودان». ومن المهم الإشارة أيضًا إلى الفواصل الزمنية في زيارتهم لها أو كتابتهم عنها؛ فالمنطقة في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي لم تكن مثلما كانت في الرابع الهجري/ العاشر الميلادي أو ما بعده.

رابعًا: تشابه كتابات الرحّالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي

أشار عدد من العلماء والباحثين إلى التشابه بين كتب الرحّالة والجغرافيين العرب والمسلمين في ما يتعلق بوصف منطقة القرن الأفريقي. ووجدوا بعض النصوص يتطابق تمامًا، لا في الفقرات وإنما في الصفحات أحيانًا. يقول عبد الرحمن حميدة[54]: إننا نجد المؤلفات المنتسبة إلى زمرة **المسالك والممالك** تحتوي على شبه كبير في ما بينها؛ فهي تتشابه في طريقة العرض، وفي طريقة معالجة التاريخ والمعلومات حوله. وتتماثل هذه المؤلفات أيضًا في الثُّغَر

---

(53) المصدر نفسه، ج 3، ص 111.

(54) حميدة، ص 77 - 78.

التـي نجدُها فيهـا، خصوصًا تلك الناتجة مـن نقص معـارف مؤلفيها عن بعض الأقطار، إذ نجدهم يجمعون معلوماتهم عن تلك الأقطار من المسافرين وبعض الرحّالة؛ فقد لاحظت أن التشـابهَ كبيـر وكثير وواضح جدًا بيـن هذه الكتب في مـا ورد عن منطقة القرن الأفريقي؛ ويبدو لي أن بعضهـم نسـخ كتابة بعض آخر، ربما نسخ صفحات أو فصلًا من كتاب أو أكثر من الفصل. هذا إلى جانب النقل للمعلومـات والوصف في حدود الجمـل، والفقرات، وهذا كثيـر جدًا. ويمكن الوقوف على هذا التشابه من خلال النماذج التالية:

1 - الإصطخري وابن حوقل

أوضح ما يكون التشـابه في كتاب ابن حوقل مقارنـةً بكتاب الإصطخري، حيـث أوردت آنفًـا، أن بعضهم يرى أن ابـن حوقل انتحل كتـاب الإصطخري. وقفْتُ على التماثل بين الكتابين، في ما ورد عن منطقة القرن الأفريقي، فوجدْتُ التشابه يكاد يكون متطابقًا تمامًا، مع ملاحظة أن ابن حوقل كان يتحدث بتوسع أحيانًا. ففي حديثيهما عن بادية البجة ووصفها:

يقـول الإصطخـري[55]: «وإذا أخذت مـن القلـزم غربي هذا البحـر، فإنه ينتهـي إلـى بريـة قفـرة، لا شـيء فيهـا إلّا أن يتصـل ببادية البجـة، والبجـة قوم أصحاب أخبية شـعر، أشد سـوادًا من الحبشـة في زي العرب، لا قرى لهم ولا مـدن ولا زرع، إلّا ما يُنقل لهم من مدن الحبشـة واليمن ومصر والنوبة، وينتهي حدهم إلـى مـا بيـن الحبشـة وأرض النوبـة وأرض مصـر، وينتهي إلـى معادن الذهب، ويأخذ هذا المعدن من قرب أسـوان مصر على نحو من عشـر مراحل، حتى ينتهي إلى حصن على البحر يسمى عيذاب...».

يقول ابـن حوقل[56]: «وإذا أخذت من القلزم غربي هـذا البحر، فإنه ينتهي إلى برية قفرة، لا شـيء فيها إلّا ما قدمت ذكره من الجزائـر والبجة في أعراض

(55) أبو إسـحق إبراهيم بـن محمد الإصطخري، المسـالك والممالك، تحقيـق محمد جابر عبد العال الحسيني؛ مراجعة محمد شفيق غربال (القاهرة: دار القلم، 1961)، ص 31.

(56) ابن حوقل، ص 55.

تلك البرية، وهم أصحاب أخبية شعرٍ وألوانهم أشد سوادًا من الحبشة في زي العرب لا قرى لهم ولا مدن ولا زرع، إلّا ما يُنقل إليهم من مدن الحبشة واليمن ومصر والنوبة. وينتهي حدهم إلى ما بين الحبشة وأرض مصر وأرض النوبة معدن الزمرد والذهب، ويأخذ هذا المعدن من قرب أسوان على أرض مصر نحو عشر مراحل، حتى ينتهي على البحر إلى حصن يسمّى عيذاب...».

وفي حديثيهما أيضًا عن ديانات البجة وألوانهم وتصنيف ديارهم بالنسبة إلى «دار الإسلام»، نجد التماثل بين النصوص واضحًا، يقول الإصطخري: «البجة قوم يعبدون الأصنام وما استحسنوه، ثم يتصل ذلك بأرض الحبشة وهم نصارى، وتقرب ألوانهم من ألوان العرب بين السواد والبياض، وهم متفرقون في ساحل هذا البحر إلى أن يحاذي عدن، وما كان من النمور والجلود الملمعة وأكثر جلود اليمن 'التي تدبغ للنعال' تقع منها إلى عدوة اليمن، وهم أهل سلم ليسوا بدار حرب، ولهم على الشط موضع يقال له زيلع...»[57].

يقول ابن حوقل: «البجة أمّة تعبد الأصنام بهذه الناحية وما استحسنوه... وتتصل بلادهم ببلاد النوبة والحبشة وهم نصارى، وتقرب ألوانهم من ألوان العرب بين السواد والبياض، وهم متفرقون مجتمعون إلى أن يحاذوا عدن، وما كان من جلود النمور والجلود البقرية الملمعة، وأكثر جلود اليمن التي تدبغ للنعال فيقع من ناحيتهم إلى عدن وعدوة اليمن. والجميع أهل سلم وليست دارهم بدار حرب، وعلى شط البحر بنواحيهم منهل يقال له زيلع... »[58].

كذلك نجد تشابهًا بينهما في ما يتعلق بالإشارة إلى مصادر المعلومات والروايات السماعية في أثناء جمع الأخبار، والاختلاف في نصيهما طفيف: يقول الإصطخري عمّا سمعه: «وبلغني أن في بعض أطراف الزنج صرودًا فيها زنج بيض، وبلد الزنج هذا بلد قشف قليل العمارة وقليل الزروع، إلّا ما اتصل بها من مستقر الملك»[59]. بينما يقول ابن حوقل: «وقد ذكر قوم أن في أطراف

---

(57) المصدر نفسه، ص 31.

(58) ابن حوقل، ص 55 و60 - 61.

(59) الإصطخري، ص 32.

الزنج صرودًا فيها زنج بيض، وقد قدمت أن بلدهم قشف قليل العمارة قشف تافه الزرع، إلّا ما اتصل منه بمستقر الملك»[60].

هكذا الحال بين ابن حوقل والإصطخري، تكاد النصوص تتطابق. ومعلوم أن التشابه والتماثل في الكتب الأخرى موجود، لكن بشكل أقل.

2 – المقدسي والإصطخري/ ابن حوقل

من نماذج التشابه في المعلومات التشابه بين المقدسي والإصطخري، وكذلك ابن حوقل. من المعروف أن ثلاثتَهم تعاصروا، إذ عاشوا في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. ويصعب تحديد من هو الناقل، هل نقل المقدسي عن أحد الاثنين أم العكس هو الصحيح؟ الشاهد أن التشابه ورد في نصوص عديدة بين ثلاثتهم، ولم يكن حرفيًا مثلما هي الحال في بعض النماذج التي ورد ذكرها آنفًا. ومن بين نماذج التشابه مثلًا حديث ثلاثتهم عن أرض (بلدان) السودان:

يقول الإصطخري: «وبلدان السودان بلدان عريضة إلّا أنها قفرة قشفةٌ جدًا، ولهم في جبالهم عامة ما يكون في بلاد الإسلام من الفواكه، إلّا أنهم لا يطعمونه، ولهم أطعمة يتغذون بها من فواكه ونبات، وغير ذلك ممّا لا يُعرف في بلدان الإسلام...»[61].

يقول المقدسي: «أمّا أرض السودان، فإنها تتاخمُ هذا الإقليم ومصر من قبل الجنوب وهي بلدان مقفرة واسعة شاقة، وهم أجناس كثيرة، وفي جبالهم عامة ما يكون في جبال المسلمين من الفواكه، غير أن أكثرهم لا يذوقونه ولهم فواكه أخر وأغذية وأطعمة وحشائش لا توجد عندنا...»[62].

من نماذج التشابه بينهم أيضًا، حديث ثلاثتهم عن التمساح، وكيف أن السلاح لا يعمل إلّا تحت إبطيه.

---

(60) ابن حوقل، ص 63.
(61) الإصطخري، ص 20.
(62) المقدسي، ص 241.

يقول الإصطخري: «وفي هذا النهر يكون التمساح... لا يعمل السلاح فيه إلّا تحت يديه ورجليه ومكان إبطيه»[63].

يقول المقدسي: «وفي النيل دابة تسمّى التمساح... لا يعمل فيه السلاح إلّا تحت إبطيه»[64]. وقال بذلك ابن حوقل مثلما وردت الإشارة آنفًا.

3 - الإدريسي والحميري

من نماذج التشابه الواردة عن منطقة القرن الأفريقي، التشابه بين الحميري والإدريسي[65]. وهو تشابه يصل في بعض النصوص إلى حد التطابق. وفي الأغلب أن الحميري نقل عن الإدريسي[66]، لأن الإدريسي سابق له. ومن الملاحظات المهمة أن الحميري نقد الإدريسي بشدة، ومع ذلك نقل عنه؛ ففي حديثيهما عن النوبة ووصف جمال نسائهم، يكاد النص يكون متطابقًا.

تحدّث الحميري عن مدينة نوابة، وعن نساء النوبة ووصف جمالهن قائلًا: «إليها يُنسب النوبة وبها عرفوا، وهي مدينة صغيرة وأهلها مياسير، ولباسهم الجلود المدبوغة وأُزر الصوف ومنها إلى النيل أربعة أيام، وشرب أهلها من الآبار، وطعامهم الذرة والشعير، ويُجلب إليهم التمر، والألبان عندهم كثيرة، وفي نسائهم جمال فائق ولهن أعراق طيبة ليست من أعراق السودان في شيء. وجميع بلاد النوبة في نسائهم جمال وكمال وشفاههم رقاق وأفواههم صغار ومباسمهم بيض وشعورهم سبطة، وليس في جميع السودان والزنوج والحبشة والبجاة وغيرهم من شعور نسائهم كشعور نساء النوبة فإنها سبطة مرسلة، ولا أحسن للجماع منهن ويبلغ ثمن الجارية منهن ثلاثمئة دينار، ولهذه الخلال التي فيهن يرغب فيهن ملوك مصر، فيتنافسون في أثمانهن ويتخذونهن أمهات أولاد لحسنهن وطيب مباضعتهن»[67].

---

(63) الإصطخري، ص 39 - 42.

(64) المقدسي، ص 193.

(65) أبو عبد الله محمد بن محمد الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (بور سعيد، مصر: المكتبة الثقافة الدينية، [د. ت.])، مج 1.

(66) المصدر نفسه.

(67) الحميري، ص 585.

تحدّث الإدريسي عن مدينة نوابة، وعن نساء النوبة ووصف جمالهن قائلًا: «وإليها تنسب النوبة وبها عرفوا وهي مدينة صغيرة وأهلُها مياسير ولباسهم الجلود المدبوغة وأُزر الصوف ومنها إلى النيل أربعة أيام، وشرب أهلها من الآبار وطعامهم الذرة والشعير ويُجلب إليهم التمر، والألبان عندهم كثيرة، وفي نسائهم جمال فائق وهن مختتنات ولهن أعراق طيبة ليست من أعراق السودان في شيء، وجميع بلاد أرض النوبة في نسائهم الجمال وكمال المحاسن وشفاههم رقاق وأفواههم صغار ومباسمهم بيض وشعورهم سبطة وليس في جميع أرض السودان من المقازرة ولا من الغانيين ولا من الكانميين ولا من البجاة ولا من الحبشة والزنج قبيل شعور نسائهم سبطة مرسلة إلّا من كان منهن من نساء النوبة، ولا أحسن أيضًا للجماع منهن وإن الجارية منهن ليبلغ ثمنها ثلاثمئة دينار وأقل من ذلك، ولهذه الخلال التي فيهن يرغب ملوك أرض مصر فيهن ويتنافسون في أثمانهن ويتخذونهن أمهات أولاد لطيب متعتهن ونفاسة حسنهن»[68].

4 - القزويني والإصطخري/ ابن حوقل

على الأغلب أن القزويني نقل عن الإصطخري، أو ربما عن ابن حوقل، فهو لاحق لهما؛ إذ عاش القزويني في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. وقد رصدتُ التشابه في نصوص كثيرة بين القزويني والاثنين. وهو تشابه في الفكرة الأساس، أمّا النصوص فهي مختلفة، أي أن التشابه في الفكرة لا في الصوغ. يقول الإصطخري: «ويقال إن عيذاب ليست من أرض البجة، وإنما هي من مدن الحبشة»[69]، بينما وصف القزويني أهل عيذاب: «أهلُها صنفٌ من الحبش...»[70]. هذا مع ملاحظة أن العدد الأكبر من الجغرافيين والرحّالة تحدّث عن أهل عيذاب بأنهم من البجة.

---

(68) الإدريسي، ص 31.

(69) الإصطخري، ص 20.

(70) أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت: دار صادر، [1960])، ص 18 - 19.

5 - الحميري وابن جبير

من نماذج التطابق شبه الحرفي أيضًا، ذلك ما نجده بكثرة، عند الحميري مع ابن جبير، وعلى الأغلب أن الحميري[71] نقل عن ابن جبير، لأن ابن جبير سابق للحميري، وليس هناك أدنى شك في زيارة ابن جبير لمنطقة القرن الأفريقي. والأمثلة التي رصدْتُها في تماثل النصوص وتطابقها بين الاثنين كثيرة.

من نماذج التشابه بينهما، ما ورد بشأن أهل عيذاب عندهما:

يقول ابن جبير: «ولأهل عيذاب في الحجاج أحكام الطواغيت، وذلك أنهم يشحنون بهم الجلاب حتى يجلس بعضهم على بعض وتعود بهم كأنها أقفاص الدجاج المملوءة، يحمل أهلها على ذلك الحرص والرغبة في الكراء حتى يستوفي صاحب الجلبة منهم ثمنها في طريق واحدة ولا يبالي بما يصنع البحر بها بعد ذلك، ويقولون: علينا بالألواح، وعلى الحجاج بالأرواح... والأولى بمن يمكنه ذلك أن لا يراها وأن يكون طريقه على الشام العراق...»[72].

يقول الحميري: «ولأهل عيذاب في الحجاج ظلم الطواغيت فإنهم يشحنون مراكبهم حتى يجلس بعضهم على بعض وتعود بهم كأنها أقفاص الدجاج، يحمل أهلها على ذلك الحرص والرغبة في الكراء حتى يستوفي صاحب المركب حقه في طريق واحد، ولا يبالي بما يصنع البحر بهم ويقولون: علينا بالألواح وعلى الحجاج بالأرواح، وهذا مثل متعارفٌ عندهم. قالوا: والأولى لمن يمكنه ألا يراها، وأن يكون طريقه على الشام إلى العراق...»[73].

الشاهد أن هذه النماذج تكشف عددًا من النتائج، أهمها أن التشابه في كتابات الرحّالة والجغرافيين جرى بحسب انتماءاتهم الإقليمية. فالتشابه عند الرحّالة والجغرافيين المغاربة في ما بينهم، مثلما هي الحال بالنسبة إلى الرحّالة والجغرافيين المشارقة؛ فالتشابه كان بين الحميري وابن جبير، وكذلك بين

(71) الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار.

(72) ابن جبير، ص 46 - 47.

(73) الحميري، ص 423.

الإدريسي والحميري وجميعهم من المغاربة ومن الأندلس. أمّا التشابه بين المشارقة، فتجلّى بين المقدسي والإصطخري وابن حوقل. ولما كان بعض الوصف والتسجيل للمشاهدات عند ممن نُقل عنهم، يجنحُ نحو الخيال والخرافة والشطح والتشويق، شاع بعض تلك الوصوف، وأصبح يمثّل بعضًا من ملامح صورة شعوب المنطقة.

من الملاحظات المهمة أيضًا، أن كتبَ الرحّالة والجغرافيين اتسمت بسمةٍ تكاد تكون من بين القواسم المشتركة بينهم، هذه السمة هي التكرار وكثرته، تكرار المعلومات وتكرار الوصف. فهذه السمة واضحة جدًا في معظم كتاباتهم.

خامسًا: ملاحظات بشأن الخصائص العامة لصورة القرن الأفريقي عند الرحّالة والجغرافيين

خضعت ملامح منطقة القرن الأفريقي ووصوفها التي وردت في كتابات الرحّالة والجغرافيين العرب لبعض العوامل والخصائص العامة التي اتسمت بها كتاباتهم. وربما كانت هذه العوامل والخصائص مشتركة في تعاطي الرحّالة والجغرافيين مع المناطق الأخرى من أقاليم الأرض. ولا بدَّ من التأكيد هنا، أن هذا الأمر لا يُقرأ بمعزل عن سياقه التاريخي، والمناخ المعرفي العام. ومن بين هذه العوامل والخصائص التي اتسمت بها كتابات الرحّالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي:

1 - منطقة «الآخر» والإشارات إلى الوجود العربي والإسلامي فيها

مثّلت منطقة القرن الأفريقي، «الآخر»، بالنسبة إلى الرحّالة والجغرافيين، فوسموا أهل المنطقة بالأعاجم والمجوس والنصارى، وأحيانًا بعابدي الأوثان والمشركين واللادينيين. مع ملاحظة أن الأقوامَ والمجموعات التي ورد الحديث عنها في كتابات الرحّالة والجغرافيين هم سكان المنطقة الأصليون، فحتى ذلك الوقت لم يكن هناك وجود عربي مكثف في المنطقة، فالمجيء

العربي المكثف جاء لاحقًا. ففي وصف للبجة قال الإصطخري وكذلك ابن حوقل مثلما ورد آنفًا، أن البجة «قوم يعبدون الأصنام وما استحسنوه، ثم يتصل ذلك بأرض الحبشة وهم نصارى...». كذلك وصف ناصر خسرو البجة قائلًا: «وهم قومٌ لا دين لهم ولا ملّة لا يؤمنون بنبي أو إمام...»[74]. ويقول الإدريسي: «وبين أرض النوبة وأرض البجة قوم رحالة يُقال لهم البليون ولهم صرامة وعزم وكل من حولهم من الأمم يهادنونهم ويخافون ضرهم وهم نصارى خوارج على مذهب اليعقوبية وكذلك جميع أهل بلاد النوبة والحبشة وأكثر أهل البجة نصارى خوارج على مذهب اليعاقبة»[75]. وتحدث القزويني عن بلاد النوبة قائلًا: «هي بلاد واسعة، وأهلُها أمّة عظيمة نصارى بعامتهم...»[76]. الشاهد أن الرحّالة والجغرافيين تعاطوا مع شعوب المنطقة على أساس أنهم آخر بالنسبة إلى العرب والإسلام، على الرغم من أن بعضَهم شبّه شعوب المنطقة بالعرب، وشبّه بعض نواحي المنطقة باليمن في الجزيرة العربية. مثلًا تحدث القزويني في وصفه لمدينة دُنقلة، وبلاد النوبة قائلًا: «وبلادهم أشبه شيء باليمن...»[77]. وشبه الإصطخري البجة بالعرب قائلًا: «والبجة، أشد سوادًا من الحبشة في زي العرب... وتقرب ألوانهم من ألوان العرب بين السواد والبياض...»[78]. واستخدم ابن حوقل الوصف نفسه في نصّ متطابق تمامًا[79]. وأشار بعضهم إلى الوجود العربي في المنطقة، يقول ابن حوقل: «... حتى ينتهي على البحر إلى حصن يسمّى عُيَّذاب، وبه مَجْمَع لربيعة تجتمع إليه يُعرف بالعَلَّاقِيَ...»[80]. وفي موقع آخر من كتابه تحدث ابن حوقل قائلًا: «ثم يتصل السيف إلى سواكن، وهي ثلاث جزائر

(74) ناصر خسرو، سفر نامه، ترجمة يحيى الخشاب (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1983)، ص 32.

(75) الإدريسي، ص 47.

(76) القزويني، ص 24.

(77) المصدر نفسه، ص 39.

(78) الإصطخري، ص 31 – 32.

(79) ابن حوقل، ص 55 و61.

(80) المصدر نفسه، ص 55.

يسكنها تجار الفرس وقومٌ من ربيعة ويدعي فيها الصاحب المغرب، وهي محاذية لجدة ...»[81].

أشار بعضهم أيضًا إلى وجود الإسلام والمسلمين في المنطقة، يقول ابن حوقل: «والنهر المعروف بالدُّجْن يأتي من بلاد الحبشة ... وإلى وسط هذا الوادي تفلين قري أيضًا للبادية منهم ينتجعونها للمراعي حين المطر. ولهم مَلِكٌ مسلمٌ يتكلم بالعربية من قِبَل صاحب علوة، ويختص أهل تفلين بالإبل والبقر ولا زرع لهم. فيهم مسلمون كثيرون من غير ناحية على دينهم يتجرون ويسافرون إلى مكة وغيرها»[82]. وفي وصف لمدينة عيذاب، أشار ناصر خسرو إلى مسجد الجمعة قائلًا: «ومدينة عيذاب هذه تقع على شاطئ البحر وبها مسجد جمعة...»[83]. ثم أضاف قائلًا: «والناس هناك مسلمون... وحينما رآني الناس طلبوا إلي إن أكون خطيبَهم فلم أردهم وخطبت لهم تلك المدة حتى أتى الموسم ثم سارت السفينة شمالًا إلى أن بلغنا جدة...»[84]. وكانت المدة التي قضاها ناصر خسرو في عيذاب ثلاثة أشهر. وأشار كذلك ابن بطوطة إلى ذلك المسجد وقال إنه يُنسب إلى القسطلاني[85]. وفي وصف جزيرة دهلَك يقول الحميري مشيرًا إلى هجرة أصحاب النبي (ﷺ) إلى سواحلها وتحدث عن مساجدها قائلًا: «جزيرة بينها وبين بلاد الحبشة نصف يوم في البحر، وطول هذه الجزيرة مسيرة يومين، وحواليها ثلاثمئة جزيرة معمورة أهلها مسلمون، وإذا أتت الحبشة لمناجزتهم صعدوا جبلًا عاليًا يقابل جزيرة دهلَك وأوقدوا فيه نارًا فيخرج المسلمون إليهم في السفن، وإلى ساحل جزيرة دهلَك هاجر أصحاب النبي (ﷺ) إلى النجاشي، وفي هذه الجزيرة مساجد جامعة وأحكام عادلة، وقد ولي القضاء فيها بعد الأربعمئة محمد بن يونس، مالكي من أهل الأندلس»[86].

---

(81) المصدر نفسه، ص 48 - 49.
(82) المصدر نفسه، ص 61 - 62.
(83) خسرو، ص 32.
(84) المصدر نفسه، ص 32.
(85) ابن بطوطة، ص 52 - 54.
(86) الحميري، ص 244.

ويشير كذلك القزويني إلى المسلمين في الحبشة، وأنهم قليل، يقول القزويني عن بلاد الحبشة: «هي أرض واسعة، وأكثر أهلها نصارى يعاقبة، والمسلمون بها قليل...»[87]. وتحدّث الحميري عن جزيرة باضع وأهلها قائلًا: «... إلى جزيرة باضع، وهي أيضًا في ساحل البجاة والحبشة وأهلها مسلمون»[88]. وتحدث ابن بطوطة عن طائفة من العرب تعرف بـ «دغيم»، وأشار إلى قبر ولي الله أبي الحسن الشاذلي في حميثرا، ومما قاله ابن بطوطة: «ثم جزنا النيل من مدينة أدفو إلى مدينة العطواني، ومنها اكترينا الجمال. وسافرنا من طائفة من العرب تعرف بدغيم بالغين المعجمة في صحراء لا عمارة بها إلّا أنها آمنة السيل. وفي بعض منازلها نزلنا حميثرا حيث قبر ولي الله أبي الحسن الشاذلي...»[89]. كذلك أشار ابن بطوطة إلى معرفة سلطان مقديشو باللغة العربية قائلًا: «وسلطان مقديشو... إنما يقولون له الشيخ، واسمه أبو بكر ابن الشيخ عمر. وهو في الأصل من البرابرة، وكلامه بالمقدشي، ويعرف اللسان العربي»[90].

الشاهد أن الرحّالة والجغرافيين تعاطوا مع شعوب منطقة القرن الأفريقي على أنهم آخر، على الرغم من احتفائهم بالوجود العربي والإسلامي فيها. وعلى الرغم من أن النبي الكريم محمد (ﷺ)، وضع بعض المرتكزات لتعاطي المسلمين مع الحبشة والنوبة، وجاء ذلك في أحاديث أوردها بعضُ هؤلاء الرحّالة والجغرافيين العرب والمسلمين في كتاباتهم. مثلًا قال اليعقوبي: «ولما رأى رسول الله (ﷺ) ما فيه أصحابه من الجهد والعذاب وما هو فيه من الأمن بمنع أبي طالب عمه إياه قال لهم: ارحلوا مهاجرين إلى أرض الحبشة إلى النجاشي فإنه يحسن الجوار. وأقام المسلمون بأرض الحبشة حتى ولد لهم الأولاد. وجميع أولاد جعفر ولدوا بأرض الحبشة ولم يزالوا بها في أمن وسلامة. واسم النجاشي أصحمة...»[91]. وأورد القزويني عن بلاد النوبة قائلًا:

---

(87) القزويني، ص 20.

(88) الحميري، ص 332.

(89) ابن بطوطة، ص 52 - 54.

(90) المصدر نفسه، ص 254 - 257.

(91) أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي (بيروت: دار العراق للطباعة والنشر، 1955)، ج 1، ص 17 - 18.

«هي بلاد واسعة، وأهلُها أمة عظيمة نصارى بعامتهم، ولهم ملك اسمه كابيل يزعمون أنه من نسل حمير؛ قال (ﷺ): «خير سبيكم النوبة». وقال أيضًا: «من لم يكن له أخ فليتخذ أخًا نوبيًا»»[92]. وورد مثل هذه الإشارات عند كثيرين منهم. على الرغم من ذلك، فإننا لا نلمح أن هؤلاء الرحّالة والجغرافيين، وبعضهم علماء دين وفقهاء، أخذوا في كتاباتهم عن شعوب القرن الأفريقي بهذه الأحاديث باعتبارها سنة نبوية.

من المعروف أن هناك عددًا من المشاريع البحثية التي تسعى إلى دراسة رؤية العرب والمسلمين في القرون الوسطى للآخر[93].

2 - الوصوف الموروثة «شرار الناس» و«سباع الإنس»

إن بعض ملامح صورة شعوب القرن الأفريقي التي وردت في كتابات الرحّالة والجغرافيين العرب والمسلمين لم تكن نتاج زيارة للمنطقة؛ وإنما كانت موروثة، وكانت نتاج التأثر ببعض المعتقدات عند الأمم الأخرى. معلوم أن الرحّالة العرب والمسلمين تفوّقوا على الأمم الأخرى في مجال الجغرافيا، ولا سيما الرومان لأنهم دخلوا أفريقيا والصين وغيرهما، وصحّحوا الكثير من الأخطاء الجغرافية[94]؛ إذ أشار عبد الرحمن حميدة في ملاحظاته بشأن نقد الأدب الجغرافي عند العرب (عن كراتشكوفسكي)، إلى أن العيب الأساس للأدب الجغرافي العربي يكمن في خضوعه للنظريات العلمية الموروثة

---

(92) القزويني، ص 24.

(93) من بين هذه المشاريع، مشروع رابطة الشرق والغرب/ بروتا؛ وهو مشروع: «عالم القرون الوسطى في أعين المسلمين»، وتقوم عليه سلمى الخضرا الجيوسي، المديرة العامة لرابطة الشرق والغرب/ بروتا. وقد أشارت إلى المشروع في تقديمها لكتاب أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك. قالت الجيوسي: يدور المشروع «عالم القرون الوسطى في أعين المسلمين» أولًا حول رؤية العرب والمسلمين في القرون الوسطى للآخر. انظر: محمد بن علي سباهي زاده، **أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك**، تحقيق المهدي عيد الرواضية، ط 2 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2008)، ص 5 - 7.

(94) علي عبد الله الدفاع، **رواد علم الجغرافية في الحضارة العربية الإسلامية**، ط 2 (الرياض: مكتبة التوبة، 1993)، ص 45.

عن الأوائل وسيرهم على غرار اليونان[95]. من ملامح ذلك أن نَقَلَ الرحّالة والجغرافيون العرب والمسلمون بعض معتقدات الأمم الأخرى، سواد لون الشعوب، وأكل لحوم البشر، ومنابع النيل في القمر... إلخ. ونلمس تأثير جالينوس عند الإدريسي من دون الإشارة إليه. يقول الإدريسي: «وأمّا أهل الصحارى من الزنج والحبشة والنوبة وسائر السودان الذين سبق ذكرهم، فلِقِلة الرطوبة البحرية وتوالي إحراق الشمس لهم وممرها عليهم دائمًا تفلفلت شعورهم واسودت ألوانهم وأنتنت أعراقهم وتقشفت جلود أقدامهم وتشوهت خلقهم وقلت معارفهم وفسدت أذهانهم، فهم في نهاية الجهالة واقعون وإليها يُنسبون وقلما أبصر منهم عالم أو نبيل وإنما يكتسب ملوكهم السياسة والعدل بالتعليم من أقوام يصلون إليهم من أهل الإقليم الرابع[96] أو الثالث[97] ممن قرأ السير وأخبار الملوك وقصصها»[98].

الأمر أكثر وضوحًا عند القزويني، إذ إنه أشار إلى جالينوس في حديثه عن بلاد الزنج ووصف أهلها. يقول القزويني عن بلاد الزنج: «شمالُها اليمن وجنوبها الفيافي، وشرقها النوبة وغربها الحبشة...[99] ومدينة مقديشو: مدينة في أول بلاد الزنج ...»[100]. ثم أضاف في وصف الزنج قائلًا: «زعم الحكماء أنهم شرار الناس ولهذا يقال لهم سباع الإنس. قال جالينوس: الزنج خُصصوا بأمور عشرة: سواد اللون وفلفلة الشعر وفطس الأنف وغلظ الشفة وتشقق اليد والكعب، ونتن الرائحة وكثرة الطرب وقلة العقل وأكل بعضهم بعضًا، فإنهم

---

(95) حميدة، ص 40 - 41.

(96) الإقليم الرابع كما عرفه الإدريسي قائلًا: «مبدؤه من المغرب الأقصى حيث البحر المظلم ومنه يخرج خليج البحر الشامي مارًا إلى المشرق وفي هذا الجزء المرسوم بلاد الأندلس المسماة باليونانية إسبانيا وسميت جزيرة الأندلس جزيرة لأنها شكل مثلث وتضيق من ناحية المشرق حتى تكون بين البحر الشامي والبحر المظلم المحيط». انظر: الإدريسي، ص 525.

(97) الإقليم الثالث كما عرفه الإدريسي: «مبدؤه من البحر الكبير المحيط بالجهة الغربية من كرة الأرض وفيه من الجزائر جزيرة ساوة قرب البحر المظلم» (في الأغلب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط). انظر: المصدر نفسه، ص 217.

(98) المصدر نفسه، ص 525.

(99) القزويني، ص 22.

(100) المصدر نفسه، ص 62.

في حروبهم يأكلون لحم العدو، ومن ظفر بعدو له أكله. وأكثرهم عراة لا لباس لهم... »[101]. وهنا تبرز القصة الشائعة، قصة أكل لحوم البشر، فهي موروثة من الأمم الأخرى، أخذ بها بعض هؤلاء الرحّالة والجغرافيين. وتحدث ابن بطوطة كثيرًا عن أكلة لحوم البشر، مشيرًا إلى مصادر معلوماته عن أكل لحوم البشر بقوله «ذكر لي عنهم» و«أخبرني» ... وهكذا. ومن الأمثلة على ما أورده ابن بطوطة، حديثه عن أكلة لحوم البشر، وإشارته إلى أن الكف والثدي من أطيب لحم البشر. يقول ابن بطوطة: «قدِمت على السلطان منسى سليمان جماعة من هؤلاء السودان الذين يأكلون بني آدم، معهم أمير لهم. وعادتهم أن يجعلوا في آذانهم أقراطًا كبارًا، وتكون فتحة القرط منها نصف شبر، ويلتحفون في ملاحف الحرير. وفي بلادهم يكون معدن الذهب. فأكرمهم السلطان وأعطاهم في الضيافة خادمة، فذبحوها وأكلوها، ولطخوا وجوههم وأيديهم بدمها، وأتوا السلطان شاكرين. وأخبرت أن عادتهم متى ما وفدوا عليه أن يفعلوا ذلك. وذكر لي عنهم أنهم يقولون إن أطيب ما في لحوم الآدميات الكف والثدي»[102].

أشار ابن بطوطة من بين إشاراته العديدة إلى أكلة لحوم بني آدم، قائلًا إنهم لا يأكلون من كان لونه أبيض، وحكى قصة تعبّر عن ذلك المعنى، قائلًا: «إن رجلًا تمّ نفيه إلى بلاد الكفار الذين يأكلون بني آدم، فأقام عندهم أربع سنين، ثم رده إلى بلده. وإنما لم يأكله الكفار لبياضه، لأنهم يقولون: «إن أكل الأبيض مضر، لأنه لم ينضج. والأسود هو النضج بزعمهم أيضًا»»[103].

يظهر التأثر بنظريات الأمم الأخرى، في ما ورد عند بعض الرحّالة والجغرافيين حول منبع نهر النيل، إذ تأثروا بنظرية بطليموس القائلة إن مصدر نهر النيل هو تلة في القمر. وأشار عبد الرحمن حميدة في ملاحظاته عن نقد الأدب الجغرافي عند العرب (عن كراتشكوفسكي)، أنهم تأثروا بالأفكار المسيحية الأولى القائلة إن الأنهار الكبرى تنبع من الفردوس[104]. ومن نماذج

(101) المصدر نفسه، ص 22 – 23.
(102) ابن بطوطة، ص 693.
(103) المصدر نفسه، ص 692.
(104) حميدة، ص 62.

ذلك التأثير، قول ابن خرداذبة: «ومخرج نيل مصر من جبل القمر»[105]، ويقول المقدسي: «وأمّا النيل فمخرجه من بلد النوبة ثم يشق إقليم مصر فيتشعب خلف الفسطاط، فنهر يفيض بالإسكندرية ونهر بدمياط. وذكر الجيهاني أنه يخرج من جبل القمر ثم ينصب في بحيرتين خلف خط الاستواء ويطيف بأرض النوبة»[106]. وبذلك تحدث أيضًا، ناصر خسرو قائلًا: «ويقال إن حقيقة منابع النيل لم تعرف، وسمعت إن سلطان مصر أرسل بعثة لتتبع شاطئ النيل سنة كاملة ودرسه ولكن أحدًا لم يعرف حقيقة منبعه، ويقال إنه يأتي من جبل في الجنوب يسمّى جبل القمر»[107]. وهكذا، إن بعض الملامح التي انطوت عليها صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحّالة والجغرافيين العرب، موروثة من الأمم الأخرى، مثل اليونانيين وغيرهم.

3 – أثر المناخ السلطاني وإشارات ابن حوقل إلى العصبية

إن ملامح صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحّالة والجغرافيين العرب والمسلمين، تأثرت إلى حد كبير بالمناخ السلطاني، أو مناخ البلاط والديوان، في الفكرة وفي التدوين ومنهجه. ذلك لأن الأدب الجغرافي ارتبط منذ نشأته عند العرب والمسلمين بالبلاط والملوك والساسة والسادة. وهذا ما أشار إليه ابن حوقل في مقدمة كتابه، وهو يتحدث عن علم معرفة الأقاليم، والممالك والمسالك قائلًا: «إنه علم يتفرد به الملوك الساسة، وأهل المروات والسادة من جميع الطبقات»[108]. ولهذا، فإنه من الطبيعي أن نجد بعض الكتب والرحلات، أُنجزت بطلب من السلاطين والملوك، مثلما هي الحال مع الإدريسي الذي وضع كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تلبيةً لطلب رُجَّار الثاني (ت 548هـ) صاحب جزيرة صقلية. واشتهر الكتاب قديمًا باسم كتاب رُجّار. وكذلك رحلة ابن سليم الأسواني التي وردت الإشارة إليها آنفًا،

(105) ابن خرداذبة، ص 176.
(106) المقدسي، ص 22.
(107) خسرو، ص 19.
(108) ابن حوقل، ص 10.

فإنها كانت بمنزلة التقرير عن المنطقة التي زارها. ويرى بعضهم أن كتاب ابن حوقل يصبُّ في الاتجاه ذاته؛ إذ إنه «كان عَيْنًا للفاطميين». أمّا ابن بطوطة فنزل بعد رحلاته في فاس وأقام في حاشية السلطان أبي عنان من أمراء بني مَرِين، يحدّثُ الناس بما رآه وما سمعه، فأمره السلطان أن يكتب هذه الأخبار؛ ولما كان الهنود قد سلبوه في بعض جولاته في الهند ما كان قد دوّنه كله في مذكراته، أملى عن ظهر قلبه ما تذكره، على كاتب السلطان محمد بن جُزَيّ الكلبي[109]. وحكى ابن بطوطة رحلته في مسجد فاس في عام 754هـ/ 1353م، بعد أن مضى عليها نحو عقد من الزمان. تحدّثَ محمود الشرقاوي في كتابه رحلة مع ابن بطوطة من طنجة إلى الصين والأندلس وأفريقيا، عن النقد والشكوك حول رحلة ابن بطوطة. وأشار إلى عدد كبير من النقاد، وكان أول الشاكين أو المشككين وأعلاهم صوتًا، الرحّالة والمؤرخ ابن خلدون الذي عاصر ابن بطوطة، وسمع عن بعض ما تحدث به من أنباء رحلاته، فكتب ابن خلدون في مقدمته نقدًا للحكايات التي رواها ابن بطوطة. أورد محمود شرقاوي أحد النصوص النقدية لابن خلدون، حيث أشار فيه إلى موقف الناس من حكي ابن بطوطة قائلًا: «فتناجى الناس بتكذيبه»[110].

الشاهد أن كتابة التقارير للملوك والسلاطين، وحكي الرحلات في مجالسهم، وتولي كُتابهم التحرير لرحلات مضى على القيام بها أكثر من عقد من الزمان؛ ربما عزز النزعة التشويقية عند الروِي والحكِي أو عند التحرير بالجنوح نحو الغريب والمدهش، والشطح في تصوير المشاهد، سعيًا إلى إمتاع السامعين والقراء واستثارة خيالهم وإدهاشهم بالغريب من المشاهد والأخبار. من المعروف أن عدد القراء في ذلك الوقت كان محدودًا، ولهذا، فإن للحكي والروي تأثيرًا كبيرًا خصوصًا في مجالس السلاطين والملوك. لكن من هم السامعون في تلك المجالس؟ هم ملوك وسلاطين ووزراء وكبار الديوانيين، ومستشارو بلاط... إلخ. الشاهد، أن المناخ الديواني أو السلطاني ليس مناخًا

---

(109) ابن بطوطة، ص 5 – 7.

(110) محمود الشرقاوي، رحلة مع ابن بطوطة من طنجة إلى الصين والأندلس وأفريقيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968)، ص 13 – 16.

مناسبًا أو أمينًا أو صحّيًا لكتابة التاريخ، ولكنه المناخ الأنسب لصوغ المعاني والمفاهيم، ورسم الصور، وتنزيلها أو تسريبها إلى الرعية.

يُضاف إلى ذلك أمر مهم، وهو أن ما جاء في كتب الرحّالة والجغرافيين لم يكن بمعزل عن مسألة العصبية للبلدان أو العصبية للأقوام، أكانت العصبية لدى الجغرافي أو الرحّالة أو في المناخ السلطاني، بحكم الصراعات السياسية، والرغبة التوسعية ... إلخ، أم لدى إفادات من سأله الرحّالة أو الجغرافي في أي إقليم من أقاليم الأرض. الشاهد أن ما جاء في بعض كتب الرحّالة والجغرافيين لا يخلو من عوامل هذه العصبيات. ولعل ما أورده ابن حوقل يؤكد ذلك. قال ابن حوقل: «... وبعض ما أنا ذاكرُه فقد يوجد في الأخبار متفرقًا، ولا يتعذر على من أراد تقصي شيء من ذلك من سافرة أهل كل بلد، وإن كانت المتعصبة للبلدان والقبائل جارية على خلاف ما توخيتُه، وشرعتُ فيه ورسمتُه من قصدها لحقائق، وإيرادها على ما هي عليه من طرائفها»[111].

4 - إطلاق الأحكام وتعميمها على شعوب المنطقة

تُبيّن الكتابات أن بعض الرحّالة والجغرافيين أطلق أحكامًا في وصفه، وعممها على شعوب منطقة القرن الأفريقي، مثل وصف ابن بطوطة لمدينة زيلع، فهو يقول: «ووصلت إلى مدينة زيلع... وهي مدينة كبيرة لها سوق عظيمة، إلّا أنها أقذر مدينة في المعمور وأوحشها وأكثرها نتنًا»[112]. ووصف ابن جبير لأهل عيذاب البجاة قائلًا: «أهلها الساكنون بها قبيل من السودان يعرفون بالبجاة... وهذه الفرقة من السودان المذكورين فرقة أضل من الأنعام سبيلًا وأقل عقولًا... وبالجملة فهم أمّة لا أخلاق لهم، ولا جناح على لاعنهم»[113]. وتكررت الوصوف وإطلاق الأحكام وتعميمها على شعوب منطقة القرن الأفريقي. يبدو لي أن مسألة إطلاق الأحكام تقرأ في سياقها

---

(111) ابن حوقل، ص 11.

(112) ابن بطوطة، ص 252.

(113) ابن جبير، ص 48 - 49.

التاريخي، وفي تقديري أنها تعود إلى المناخ العام وطبيعته وقتئذ؛ إذ لاحظت أن إطلاق الأحكام على شعوب أقاليم «المعمورة» واضح جدًا في كتابات الرحّالة والجغرافيين، وهذا أمر يحتاج إلى مزيد من البحث والتنقيب. ومن النماذج على إطلاق الأحكام، والاستنتاجات بثقة مفرطة، وهي كثيرة، منها مثلًا قول المقدسي: «واعلم أن كل بلد فيه صاد فأهله حمق إلّا البصرة، فإن اجتمعت صادان مثل المصيصة وصرصر فنعوذ بالله، وكل بلد نسبت صاحبه إليه فلقيت الزاي الياء فهو داه مثل رازي مروزي سجزي، وكل بلد آخره آن فله خاصية أو طيبة مثل جرجان موقان أرجان، وكل بلد شديد البرد فأهله أسمن وأضخم وأحسن وأكبر لحى مثل فرغانة وخوارزم وأرمينية، وكل بلد على بحر أو نهر فالزنى أو اللواطة فيه كثير مثل سيراف وبخارا وعدن، وكل بلد يحيط به أنهار، فإن في أهله شغبًا وخروجًا مثل دمشق وسمرقند والصليق، وكل بلد رحب رخي فإن المعايش به ضيقة إلّا بلخ»[114]. وكذلك قول اليعقوبي وهو يصف العراق، ويفضلها على معظم البلدان، فالعراق مثلما قال اليعقوبي: «ليست كالشام الوبيئة الهواء، الضيقة المنازل الحزنة الأرض، المتصلة الطواعين، الجافية الأهل. ولا كمصر المتغيرة الهواء، الكثيرة الوباء، التي إنما هي بين بحر رطب، عفن، كثير البُخارات الرديئة، التي تولد الأدواء، وتفسد الغذاء، وبين الجبل اليابس الصلد، الذي ليبسه، وملوحته، وفساده، لا ينبت فيه خضر ولا ينفجر منه عين ماء. ولا كأفريقيا (منطقة تونس) ... الجافية الأهل، الكثيرة العدو...»[115].

يبدو أن إطلاق الأحكام كان سمة العصر، ولا يتصل الأمر بإقليم بعينه، ففي حديثه عن ذكر الخصائص في الأقاليم، تحدث المقدسي بإسهاب عن صفات أهل كل بلد وسماتهم. ومن بين ما قاله وصفه بكل ثقة أهل بعض البلدان قائلًا: «وأهل بغداد قليلو الأعمار، وصنعاء ونيسابور بالضد، وليس أكثر ولا أرذل من مذكري نيسابور، ولا أطمع من أهل مكة، ولا أفقر من أهل يثرب،

---

(114) المقدسي، ص 33 – 35.

(115) اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، ص 9.

ولا أعف من أهل بيت المقدس، ولا آدب من أهل هراة وبيار، ولا أذهن من أهل الري، ولا أنقب من أهل سجستان، ولا أبخس من أهل عمان، ولا أجهل من أهل عمان، ولا أصح موازين من أهل الكوفة وعسكر مكرم، ولا أحسن من أهل حمص وبخارا، ولا أقبح من أهل خوارزم، ولا أحسن لحى من الديلم، ولا أشرب للخمور من أهل بعلبك ومصر، ولا أفسق من أهل سيراف، ولا أعصى من أهل سجستان ودمشق، ولا أشغب من أهل سمرقند والشاش، ولا أوطا من أهل مصر، ولا أبله من أهل البحرين، ولا أحمق من أهل حمص... إلخ»[116].

الخلاصة أن إطلاق الأحكام على الأقوام والشعوب وأهل الأمصار كان سمة سائدة في ذلك العصر.

5 - الخرافة وعناصر الدهشة

كانت الخرافة والمبالغات واضحة في كتابات الرحّالة والجغرافيين. ويبدو أنه كلما كانت المنطقة جديدة أو بعيدة من إقليم الجغرافي أو الرحّالة، مثلما هي الحال بالنسبة إلى منطقة القرن الأفريقي، كانت تلك المنطقة ميدانًا للمبالغات والخرافة. ومن الملاحظات أن بعض هؤلاء الرحّالة والجغرافيين كان يصدق ما يُحكى له من أساطير وخرافات، ويدوّنها من دون تمحيص أو تدقيق. تحدث القزويني مثلًا عن بلاد التبر، وهي عنده بلاد السودان، مثلما أشار، وتحدث عن قطف الذهب قائلًا: «والذهب ينبت في رمل هذه البلاد كما ينبت الجزر بأرضنا، وأهلها يخرجون عند بزوغ الشمس ويقطفون الذهب»[117]. وقال عن بلاد البجة: «بلاد متصلة بأعلى عيذاب... بها معادن الزمرذ... وزمرذها أحسن أصناف الزمرذ الأخضر السلقي الكثير المائية، يسقى المسموم منه فيبرأ، وإذا نظرت الأفعى إليه سالت حدقتها»[118]. وحكى ناصر خسرو قائلًا: «وقد حكى لي رجل أعتمد على قوله من مدينة عيذاب قال كنت في سفينة محملة بالجمال

(116) المقدسي، ص 33.

(117) القزويني، ص 18 - 19.

(118) المصدر نفسه، ص 18 - 19.

لأمير مكة فمات جمل منها فرموه في البحر فابتلعته سمكة في الحال ولم يبق خارج فمها غير رجله فجاءت سمكة أخرى وابتلعت هذه السمكة بالجمل ولم يظهر عليها أي أثر من ذلك ويسمى هذا السمك بالقرش»[119]. ومن الخرافات أيضًا، ما أورده ابن بطوطة عن «ذكر النساء ذوات الثدي الواحد» قال ابن بطوطة: «وفي بعض تلك الجزائر، رأيت امرأة لها ثدي واحد في صدرها، ولها ابنتان إحداهما كمثلها ذات ثدي واحد، والأخرى ذات ثديين، إلّا أن أحدهما كبير فيه اللبن، والآخر صغير لا لبن فيه. فعجبت من شأنهن...»[120]. وتحدث ابن بطوطة في وصفه لمرسى عيذاب وسواكن قائلًا: «ورأيت في ذلك المرسى عجبًا، وهو خور مثل الوادي يخرج من البحر، فكان الناس يأخذون الثوب ويمسكون بأطرافه ويخرجون به، وقد امتلأ سمكًا، كل سمكة منها قدر الذراع...»[121]. مثلما وصف أحد الأبطال من بلاد الحبش، وهو مثلما أشار (من عبيد السلطان)، بأنه رجل ضخم يأكل الشاة عن آخرها وحده. قال ابن بطوطة: «وكان أمير علابور بدر الحبشي من عبيد السلطان، وهو من الأبطال الذين تضرب بهم الأمثال، وكان لا يزال يغير على الكفار منفردًا بنفسه، فيقتل ويسبي، حتى شاع خبره واشتهر أمره وهابه الكفار. وكان طويلًا ضخمًا يأكل الشاة عن آخرها في أكلة. وأخبرت أنه كان يشرب نحو رطل ونصف من السمن بعد غذائه على عادة الحبشة ببلادهم، وكان له ابن يدانيه في الشجاعة»[122].

جاء أيضًا في بعض كتابات الرحّالة والجغرافيين وصف لبعض حيوانات المنطقة التي أدهشتهم، مثل الزرافة وفرس البحر، والتمساح في النيل، وغيرها. مثلًا يقول اليعقوبي: «والنيل يجري من وراء علوة إلى أرض السند في النهر الذي يقال له مهران، كما يجري في نيل مصر... وفي نهر مهران التماسيح، كما في نيل مصر...»[123]. ويقول المقدسي: «وفي النيل دابة تسمى التمساح على

(119) خسرو، ص 32.

(120) ابن بطوطة، ص 298.

(121) المصدر نفسه، ص 244.

(122) المصدر نفسه، ص 271.

(123) اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، ص 94 - 95.

شبه الحرذون رأسه ثلث بدنه لا يعمل فيه السلاح إلّا تحت إبطيه وفمه يختطف الإنسان...»[124]. ويقول الإصطخري: «وفي هذا النهر يكون التمساح... وربما خرج من الماء فمشى في البر، وليس له في البر سلطان ولا يضر أحدًا، وجلده يشبه السفن الذي تتخذ منه مقابض السيوف، لا يعمل السلاح فيه إلّا تحت يديه ورجليه ومكان إبط...»[125]. يقول الحميري: «والتمساح لا يكون إلّا في نيل مصر... وهو بري وبحري لأنه يخرج إلى البر ويقيم به اليوم والليلة»[126]. ويقول المقريزي: «ومن عجائب النيل فرس البحر. قال عبد الله بن أحمد بن سليم الأسواني في كتاب أخبار النوبة: ومسافة ما بين دُنقلة إلى أوّل بلد علوة أكثر مما بين دُنقلة وأسوان... وفي هذه الأماكن جزائر عظام مسيرة أيام فيها الحيات والوحوش والسباع... وفرس البحر يكثر في هذا الموضع»[127]. وتحدث القزويني عن الزرافة قائلًا: «والزرافة أيضًا، وهي دابة عجيبة منحنية إلى خلفها لطول يديها وقصر رجليها...»[128]. وتحدث الحميري عن دابة بحرية في مراسي عيذاب وسواكن، وهي تشبه المرأة، قال في وصفها: «... وهناك دابة من دواب البحر يقال له الطلوم لها فرج كفرج المرأة وثديان كثدييها يقع عليها الملاحون، وتسير منها السفن إلى جزيرة باضع، وهي أيضًا في ساحل البجاة والحبشة وأهلها مسلمون»[129]... وهكذا.

6 - الوصف ومستوى المعرفة ونوع التعليم

يبدو أن المستوى المعرفي ونوع التعليم الذي تلقّاه الرحّالة أو الجغرافي، يتحكم بنوع اهتماماته، وطبيعة انطباعاته، ونوع المشاهدات التي سجلها. فكلما كان الرحّالة أوسع في معرفته وتعليمه كان أكثر معقولية وأقل شطحًا

---

(124) المقدسي، ص 193.

(125) الإصطخري، ص 39 - 42.

(126) الحميري، ص 588.

(127) أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ص 82، من: المكتبة الإسلامية الشاملة، على الموقع الإلكتروني: <www.islamport.com> (Accessed 17/6/2011).

(128) القزويني، ص 39.

(129) الحميري، ص 332.

وأقل نزوعًا إلى الخرافة. وربما كان أكثر تفصيلًا في وصفه، وأكثر تركيزًا على جوانب حضارية، تكون غائبة عند الآخرين. نلمح ذلك عند الإدريسي، إذ وصف النساء واحتفى بجمالهن، وكان في وصفه دقيقًا للغاية، ربما يعودُ ذلك لاهتمام خاص منه بالنساء. وكذلك فعل الحميري. ونلمح ذلك أيضًا عند الإصطخري والمقدسي وابن بطوطة في وصف الأهرامات، وستأتي الإشارة إلى ذلك لاحقًا. كان تأثير الفقه واضحًا أيضًا في انطباعات بعضهم. نظر ابن جبير، وهو الفقيه والعالم في الحديث النبوي، الذي كثيرًا ما يختم الفقرات في نص رحلته بـ: «فسبحان الموجد للعجائب لا إله سواه»[130]، وما شابه ذلك، نظر ابن جبير إلى المنطقة في أثناء زياراته لها، من خلال رؤية الفقيه، وبمنظار عالم الدين، فالبحر «بحر القزم، الحبشة، المالح (البحر الأحمر)... إلخ»، عند ابن جبير هو بحر فرعون، والبجة أمّة لا أخلاق لها، ويفتي بأن لا جناح على لاعنهم، فهو يصف البجة قائلًا: «وبالجملة فهم أمة لا أخلاق لهم، ولا جناح على لاعنهم»[131]. ويصف مدينة عيذاب، بأنها مدينة ملعونة لأن الحجيج يعاني فيها. فهو يقول: «وأعظم أجور الحجاج على ما يكابدونه ولا سيما في تلك البلدة الملعونة، ومما لهج الناس بذكره قبائحها حتى يزعمون [كذا] أن سليمان بن داود، على نبينا وعليه السلام، كان اتخذها سجنًا للعفارتة»[132]. وعن أهل عيذاب يقول: «لكنهم ببلدة لا رطب فيها ولا يابس قد ألفوا بها عيش البهائم؛ فسبحان محبب الأوطان لأهلها، على أنهم أقرب الوحش منهم للأنس»[133]. على الرغم من ابن جبير وصف في بادئ الأمر عيذاب من أحفل مراسي الدنيا، قائلًا: «وهي من أحفل مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها زائدًا مراكب الحجاج الصادرة والواردة». من الواضح من هذه النصوص ونصوص غيرها لدى ابن جبير، أنه صبَّ غضبه على البجة وعلى مدينة عيذاب وأهلها، بسبب عناء ومعاناة الحجيج، هذا إذا ما نظرنا إلى الأمر

---

(130) ابن جبير، ص 35 – 38.

(131) المصدر نفسه، ص 48 – 49.

(132) المصدر نفسه، ص 49 – 51.

(133) المصدر نفسه، ص 46 – 47.

بحسْـن نية. وهنا يبرز بعض الأسئلة التي تطرح نفسـها[134]: من الذي كان يدير عمليات سـفر الحجاج عبر البحـر من عيذاب؟ هل هم البجـة أم غيرهم؟ وهل كان البجة يعرفون ركوب البحر؟ هذا ما كان بشـأن ابـن جبير عن أهل عيذاب. أمّـا عند ابن بطوطة، فأهل عيذاب غير أولئك الذين هجاهم ابن جبير. يقول ابن بطوطـة: «وصلنا إلى عيـذاب ... فتلقانا أهلهـا بالخبز والتمر والمـاء وأقمنا بها أيامًا واكترينا الجمال ...»[135].

7 – الإشارة إلى الآثار وعراقة المنطقة الحضارية

علـى الرغم مـن العراقـة الحضارية لشـعوب القـرن الأفريقي، إذ شـهدت منطقتهـم حضـارات عظيمـة ومبـادرات حضاريـة باكـرة، مثل كوش وأكسـوم وغيرهـا، فإنـه لم ترد إشـارات إلى هـذه العراقـة الحضارية، مثـل الحديث عن الآثار ونحو ذلك، في كتابات الرحّالة والجغرافيين العرب والمسـلمين، سـوى بعض الإشـارات المحدودة. تحدث الإصطخري عـن الأهرامات، وقدم وصفًا مفصّـلًا عن طولها وعرضها وارتفاعها، وأشـار إلى كتابـة يونانية على جدرانها، ومن قوله: «... وفي هذين الهرمين طريق فـي باطن الأرض مخترق، وأصح ما سـمعت في الأهرام أنها قبـور الملوك الذيـن كانوا بتلـك الأرض»[136]. ويقول المقدسـي في حديثه عن مصر والنيـل: «وفيه عجائب منها الهرمـان اللذان هما أحد عجائـب الدنيا من حجارة شـبه عمارتين ارتفـاع كل واحـدة أربعمئة ذراع بذراع الملك في عرض مثلهـا قد ملئت بكتابة يونانية وفي داخلهما طريقان إلى أعلاهمـا وطريق تحت الأرض نبية موضوعة في الرمال وسـمعت فيهما أشـياء مختلفة، فمنهم من قال هما طلسـمان ومنهم من قال كانتا أهراء يوسـف، وقيل بل كانت هي قبورهم. وقرأت في كتاب ابن الفقيه أنهما للرمل المحبوس ويقال مكتوب عليهمـا إني بنيتهمـا، فمـن كان يدّعي قوة فـي ملكه فليهدمهمـا»[137].

(134) هذه الأسـئلة المهمة، لفت نظري إليها أسـتاذي البروفيسـور يوسـف فضل حسن، وذلك أثناء نقاش وحوار بيني وبينه عن هذه الدراسة.
(135) ابن بطوطة، ص 281 – 284.
(136) الإصطخري، ص 40 – 42.
(137) المقدسي، ص 194.

وتحدث ابن بطوطة قائلًا: «والأهرام بناء بالحجر الصلد المنحوت، متناهي السمو مستدير متسع الأسفل، ضيق الأعلى كالشكل المخروط ولا أبواب لها، ولا تعلم كيفية بنائها»[138]. وفي الأغلب أن عدم ذكر الأهرامات والآثار إلّا لدى قلة من الرحّالة والجغرافيين، يعود إلى الجهل بها، وهذا أمر طبيعي. فالإصطخري الذي كان من بين القلة التي تحدثت عن أهرامات المنطقة نجده يصف أهلها بأنهم ليسوا من أهل الممالك التي تستحق الذكر. إذ تحدث عن صورة الأرض وأشار إلى أن بها أربع ممالك هي: مملكة إيرانشهر، وهي مملكة فارس وقصبتها بابل، ومملكة الروم والشام ومصر والمغرب والأندلس، ومملكة الروم، ومملكة الصين، ثم قال: «ولم نذكر بلد السودان في المغرب والبجة والزنج ومن في أعراضهم من الأمم، لأن انتظام الممالك بالديانات والآداب والحكم وتقويم العمارات بالسياسة المستقيمة، وهؤلاء مهملون لهذه الخصال، ولا حظّ لهم في شيء من ذلك فيستحقون به إفراد ممالكهم بما ذكرنا به سائر الممالك...»، ثم استدرك مشيرًا إلى صلات ممالك النوبة والحبشة قبل الإسلام بالروم، قائلًا: «غير أن بعض السودان المقاربين لهذه الممالك المعروفة يرجعون إلى ديانة ورياضة وحكم، ويقاربون أهل هذه الممالك مثل النوبة والحبشة، فإنهم نصارى يرتسمون بمذاهب الروم، وقد كانوا قبل الإسلام يتصلون بمملكة الروم على المجاورة، لأن أرض النوبة متاخمة لأرض مصر والحبشة على بحر القلزم، وبينها وبين أرض مصر مفازة فيها معدن الذهب، ويتصلون بمصر والشام من طريق بحر القلزم، فهذه الممالك المعروفة، وقد زادت مملكة الإسلام بما اجتمع إليها من أطراف هذه الممالك»[139].

هذا عين ما قاله ابن حوقل وبتطابق تام[140]، الأمر الذي يفيد أن أحدهم نقل عن الآخر.

قدم اليعقوبي وصفًا شاملًا لممالك منطقة القرن الأفريقي، وأشار إلى

---

(138) ابن بطوطة، ص 17.

(139) الإصطخري، ص 15 – 17.

(140) ابن حوقل، ص 19 – 20.

أنها تتكوّن من ست ممالك، ثم تحدث عنها واصفًا حالها وأحوالها، وحدّد حدود بعضها. هنا، تجدر الإشارة إلى أن الممالك الست التي أشار إليها اليعقوبي تكاد، من حيث حدودها الجغرافية، تمثّل منطقة القرن الأفريقي التي هي موضوع هذه الدراسة وفقًا للإطار الجغرافي الذي وردت الإشارة إليه آنفًا. تحدث اليعقوبي عن البجة وأنهم بين النيل والبحر، ولهم ممالك عدة، أولها مملكة البجة من حد أسوان، وهي آخر عمل المسلمين. والمملكة الثانية هي مملكة بقلين، وهي كثيرة المدن، واسعة. ثم المملكة الثالثة: بازين، وهم يتاخمون مملكة علوة من النوبة، ويتاخمون بقلين من البجة... والمملكة الرابعة يقال لها: جارين، ولهم ملك خطِر، وملكه ما بين: باضع، إلى موضع يقال له: حل الدجاج. والمملكة الخامسة يقال لها: قطعة، وهي آخر ممالك البجة، ومملكتهم واسعة من باضع، إلى موضع فيكون. ثم المملكة السادسة، مملكة النجاشي، وهي بلد واسع، عظيم الشأن، ومدينة المملكة كعبر، ولم تزل العرب تأتي إليها للتجارة، ولهم مدن عظام، وساحلهم دهلك. والنجاشي على دين النصرانية اليعقوبية، وآخر مملكة الحبشة الزنج، وهم يتصلون بالسند وما ضارع هذه البلدان، ويتصل أيضًا بما دون الزنج ما يتاخم السند والكرك، وهم قوم لهم حساب، واجتماع قلوب[141]. بينما تحدث ابن حوقل عن ملوك النوبة قائلًا: «وملوك النوبة اثنان: ملك المقرة، وهو ملك دُنقلة، وملك علوة وملك المقرة تحت ملك علوة... أمّا بلد الحبشة فملكتهم امرأة مذ سنين كثيرة، وهي القاتلة لملك الحبشة والمعروف بالحضاني. وهي مقيمة إلى يومنا هذا مستولية على بلدها وما جاورها من بلد الحضاني في دبور بلد الحبشة، وهو بلد عظيم لا غاية له ومفاوز وبرارٍ يتعذر مسلكها»[142]. هنا، لا بدَّ من ملاحظة الفاصل الزمني بين ابن حوقل واليعقوبي. وتحدث أيضًا ابن خرداذبة عن ملوك الأرض، وأشار إلى ملوك بعض الممالك في منطقة القرن الأفريقي مثل: «ملك النوبة كابيل، وملك الحبشة النجاشي»[143]. كذلك أشار القزويني، أيضًا، إلى ملك النوبة، وكذلك

(141) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص 217 - 219.

(142) ابن حوقل، ص 25.

(143) ابن خرداذبة، ص 16 - 17.

الإدريسي الذي كتب قائلًا: «وأمّا بلاد النوبة... فمنها مدينة كوشة... وملك النوبة يسمّى كاسل، وهو اسم يتوارثه ملوك النوبة وقرارته ودار ملكه في مدينة دُنقلة»[144].

الشاهد أن كتب الرحّالة والجغرافيين أشارت إلى ممالك البجة والنوبة والحبشة، لكنها خلت من الحديث عن الآثار الحضارية لممالك كوش وأكسوم وغيرها، باستثناء إشارات قليلة قدمت وصفًا للأهرامات.

سادسًا: بعض ملامح صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحّالة والجغرافيين

اتّسمت وصوف الرحّالة والجغرافيين لشعوب منطقة القرن الأفريقي وبلدانهم بالاختلاف في بعض الجوانب والاتفاق في جوانب أخرى. ويمكن الوقوف على ذلك من خلال الآتي:

1 - وصف الأقوام والشعوب

وصف الرحّالة والجغرافيون بعض النواحي التي زاروها في منطقة القرن الأفريقي، وصفًا دقيقًا شمل الأقوام (الرجال والنساء) والبلدان والأرض والمياه والأنهر والطعام واللغة والدين والقبائل والتقاليد والعادات... إلخ. وهم لم يكونوا على اتفاق في وصفهم؛ إذ اتفقوا في بعض الوصوف، واختلفوا في بعضها الآخر. وتناقضت أحيانًا أوصافهم لسمات الأقوام وخصائص البلدان. كان هناك اتفاق، إلى حد ما، على سواد ألوان شعوب المنطقة، وتحلّيهم بسِمة الشجاعة، وأنهم «رماة الحدق» (البجة والنوبة). يقول اليعقوبي: «والبجة ينزلون خيام جلود، وينتفون لحاهم، وينزعون فلك ثدي الغلمان لئلا يشبه ثديهم ثدي النساء، ويأكلون الذرة وما أشبهها، ويركبون الإبل، ويحاربون عليها كما يُحارب على الخيل، ويرمون بالحراب فلا يخطئون... ومذهبهم مثل مذهب الحدارية، وليس لهم شريعة إنما كانوا يعبدون صنمًا يسمّونه ححاخوا»[145]. ووصف

(144) الإدريسي، ص 39 - 40.

(145) اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، ص 95.

الإصطخري البجة وكذلك ابن حوقل، مثلما ورد آنفًا، بأنهم أشد سوادًا من الحبشة، وقالا إن ألوانهم تقرب من ألوان العرب بين السواد والبياض. وعن شجاعة البجة والنوبة يقول الحميري: «ولما افتتحت مصر أمر عمر (ﷺ) أن تُغزى النوبة فوجدهم المسلمون يرمون الحدق فذهبوا إلى المصالحة فأبى عمرو بن العاص (ﷺ) من مصالحتهم حتى صرف عن مصر ووليها عبد الله بن سعد بن أبي سرح سنة إحدى وثلاثين، فقاتلوه قتالًا شديدًا، فأصيبت عين معاوية بن حديج (ﷺ) وعيون جماعته، فحينئذ سمّوا رماة الحدق. قال الشاعر: لم ترَ عيني مثل يوم دمقلة [دُنقلة]... والخيل تعدو بالدروع مثقلة»[146]. كذلك وصف ابن بطوطة البجة بأنهم سود الألوان، وبأنهم أهل نجدة وشجاعة بقوله: «... البجاة، وهم سكان تلك الأرض سود الألوان، لباسهم الملاحف الصفر، ويشدون على رؤوسهم عصائب حمر، عرض الأصبع، وهم أهل نجدة وشجاعة...»[147]. وفي موقع آخر من رحلته تحدث ابن بطوطة عن عيذاب وأهلها قائلًا: «وأهلها البجاة، وهم سود الألوان يلتحفون بملاحف صفراء، ويشدون على رؤوسهم عصائب يكون عرض العصابة أصبعًا وهم لا يورثون البنات. وطعامهم ألبان الإبل ويركبون المهاري، ويسمّونها الصهب»[148]. وهذا يفيد أن بعض الكتب تحوي التكرار.

وصف معظم الرحّالة والجغرافيين البجة بأنهم أهل سماحة وكرم، جاء ذلك عند الإصطخري، وكذلك عند ابن حوقل في وصف متطابق بأن البجة: «فيهم كرم وسماحة في إطعام الطعام...»[149]، وآخرون غيرهم. بينما شذ عن ذلك ابن جبير الذي وصف أهل عيذاب، البجة (وعنده البجاة)، قائلًا: «أهلها الساكنون بها قبيل من السودان يعرفون بالبجاة... وهذه الفرقة من السودان المذكورين فرقة أضل من الأنعام سبيلًا وأقل عقولًا لا دين لهم سوى كلمة التوحيد التي ينطقون بها إظهارًا للإسلام، ووراء ذلك من مذاهبهم الفاسدة

---

(146) الحميري، ص 236 - 237.
(147) ابن بطوطة، ص 244.
(148) المصدر نفسه، ص 52 - 54.
(149) ابن حوقل، ص 56.

وسيرهم ما لا يرضى ولا يحل، ورجالهم ونساؤهم يتصرفون عراة إلّا خرقًا يسترون بها عوراتهم، وأكثرهم لا يسترون»[150].

يذهب ابن جبير مطلقًا حكمه بل مفتيًا، وهو العالم بالفقه والحديث، قائلًا: «وبالجملة فهم أمة لا أخلاق لهم، ولا جناح على لاعنهم»[151]. أمّا أهل عيذاب عند ابن بطوطة، فهم غير أولئك الذين هجاهم ابن جبير. يقول ابن بطوطة: «وصلنا إلى عيذاب ... فتلقّانا أهلها بالخبز والتمر والماء وأقمنا بها أيامًا واكترينا الجمال...»[152].

في ما يتعلق بمسألة السلم والحرب في ديار البجة وبلاد النوبة، أجمع الرحّالة والجغرافيون، إلّا واحدًا هو ابن جبير، على أن البجة والنوبة أهل سلم، وليسوا بأهل شر، وأشار بعضهم إلى اتفاق البقط. إن اتفاق البقط في الواقع جعل المنطقة «دار صلح»، وبهذا فهي ليست «دار حرب» أو «دار إسلام». ومن المعروف أن ذلك الاتفاق حكم العلاقات بين المسلمين والنوبة لفترة تقارب الستة قرون. قال اليعقوبي عن البجة: «وهم بين النيل والبحر، ولهم عدة ممالك... وهم مسالمون للمسلمين، والمسلمون يعملون في بلادهم في المعادن»[153]. وقال ابن خرداذبة: «... البجّة والنوبة، وهم مصالحون على ضريبة تسمى البقط وليس بينهم وبين المسلمين محاربة»[154]، وكذلك قال الإصطخري، مثلما ورد آنفًا، أن البجة والنوبة: «أهل سلم ليسوا بدار حرب...»، وكذلك ابن حوقل في حديثه عن البجة والنوبة قال: «والجميع أهل سلم وليست دارهم بدار حرب». ويقول الإدريسي: «وبين أرض النوبة وأرض البجة قوم رحالة يقال لهم البليون، ولهم صرامة وعزم وكل من حولهم من الأمم يهادنونهم ويخافون ضرّهم وهم نصارى خوارج على مذهب اليعقوبية، وكذلك جميع أهل بلاد النوبة والحبشة وأكثر أهل البجة نصارى خوارج

(150) ابن جبير، ص 49.
(151) المصدر نفسه، ص 48 - 49.
(152) ابن بطوطة، ص 281 - 284.
(153) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص 217 - 219.
(154) ابن خرداذبة، ص 365.

علـى مذهـب اليعاقبـة»[155]. ونجـد ناصر خسـرو وصـف البجة بأنهـم لا دين لهم، لكنهم ليسـوا أشـرارًا. بل تفرد عن غيـره من الرحّالـة والجغرافيين واصفًا البجة بأنهم لا يسـرقون، بينما كان المسـلمون يسـرقون أبناء البجة ويحملونهم إلى المدن الإسـلامية ليبيعوهم فيها. تحدث ناصر خسـرو عـن ذلك دون غيره قائـلًا عن البجة: «... وهم قـوم لا دين لهم ولا ملّة لا يؤمنـون بنبي أو إمام ... وهم ليسـوا أشـرارًا فهم لا يسـرقون ولا يغيـرون بل يشـتغلون بتربية ماشـيتهم ويسرق المسـلمون وغيرهم أبناءهم ويحملونهم إلى المدن الإسلامية ليبيعوهم فيها»[156]. ولم يشـذ في هـذا إلّا ابن جبير. وصـف ابن جبير البجـة قائلًا: «... البجاة، وهم نوع من السودان سـاكنون بالجبال، الذي يسلم منهم يصل عيذاب كأنه منشـر من كفن، شـاهدنا منهم مدة مقامنا أقوامًا قد وصلوا على هذه الصفة في مناظرهم المسـتحيلة وهيئاتهم المتغيّرة، آية للمتوسمين»[157]. من المهم هنا أن نلاحظ مسـألة الفاصـل الزمني بين ابن جبيـر والآخرين، إلـى جانب أن ابن جبير مثلما ورد آنفًا، يتحدث من خلال تجربته وتجربة الحجيج في عيذاب.

وردت إشـارات أيضًا فـي بعض كتب الرحّالـة والجغرافيين عـن الزغاوة. تحـدث الحميري عنهم، وأشـار إلى ديارهـم وتجارتهم وطعامهم ولبسـهم ... إلـخ. ووصفهم بأنهـم أكثر السـودان حزنًـا، تحدث الحميـري قائـلًا: «زغاوة: من بلاد السـودان، بينها وبين أنجيمي سـتة أيـام، وزغاوة مجتمعـة الكور كثيرة البشـر، شـرب أهلها من الآبـار، ولهم تجـارات يسـيرة وبضائع يتعاملـون بها، وأكلهم الذرة ولحوم الجمال المقددة والحوت المصبر، والألبان عندهم كثيرة، ولباسـهم الجلود المدبوغة يسـترون بها، وهم أكثر السـودان حزنًا، وفي مانان يسكن أمير زغاوة وعاملها»[158].

في حين تحدث بعض الرحّالة والجغرافيين، ولا سـيما القزويني وغيرهم،

---

(155) الإدريسي، ص 47.

(156) خسرو، ص 32.

(157) ابن جبير، ص 46 – 47

(158) الحميري، ص 294.

مثلما ورد آنفًا، عن أكل لحوم البشر والعرى واللباس ...»[159]، مثل قول القزويني عن أهل مدينـة دُنقلة: «مدينة عظيمة ببلاد النوبـة ... وأهلها عراة...»[160]، نجد الإدريسـي يتحـدث عن لبـس النوبة قائـلًا: «مدينة نوابـة ... إليها تنسـب النوبة وبها عرفوا وهي مدينة صغيرة وأهلها مياسـير ولباسـهم الجلـود المدبوغة وأُزر الصوف...»[161]. وأشار المقدسي إلى أن النوبة والحبش يبادلون السلع بالثياب قائـلًا: «أمّا القرماطيـون فتعاملهـم بالملح، والنوبـة والحبش بالثيـاب...»[162]. ونجد كذلـك الحميري يصف أهل مدينة دمقلة [دُنقلـة] قائلًا: «... وهي قاعدة ملـك النوبة، وأهلهـا سـودان، ومن النيل يشـرب أهلهـا، لكنهم أحسـن الناس وجوهًا وأجملهم شكلًا وطعامهم الشعير والذرة، والتمر يجلب إليهم من البلاد المجاورة لهم، وشـرابهم المـزر المتخذ من الذرة[163]... وهـم نصارى يعقوبية ويقرأون الإنجيل بلسـان الروم الملكانية، وهم يغتسـلون من الجنابة، لا يطأون في الحيضة...»[164].

2 – وصف النساء

اختلـف الرحّالـة والجغرافيون فـي وصفهم نسـاء المنطقـة؛ فبينما تحدث بعضهم عن جمال نسـاء المنطقة الفائق، وحلاوة معاشرتهن، وأنهن مختونات، ولهن أعراق طيبة، وهناك من أشـار إلى غير ذلك، تحدث الإدريسـي عن نسـاء النوبة، وقدّم وصفًا تفصيليًا لجمالهن ونعته بالفائق. كذلك قارن بين نساء النوبة ونسـاء المجموعات الأخرى في المنطقة، وفضّل نساء النوبة في بعض السمات الجماليـة علـى نسـاء البجـة والحبشـة والزنـج. تحـدث الإدريسـي عـن النوبة قائـلًا: «وفي نسـائهم جمال فائق وهـن مختتنات، ولهن أعراق طيبة ليسـت من أعراق السـودان في شـيء، وجميع بلاد أرض النوبة في نسائهم الجمال وكمال

(159) القزويني، ص 22 – 23.
(160) المصدر نفسه، ص 39.
(161) الإدريسي، ص 27 – 31.
(162) المقدسي، ص 241.
(163) الحميري، ص 236 – 237.
(164) المصدر نفسه، ص 236 – 237.

المحاسـن وشفاههم رقاق وأفواههم صغار ومباسـمهم بيض وشعورهم سبطة، وليس في جميع أرض السـودان من المقازرة ولا من الغانيين ولا من الكانميين ولا من البجاة ولا من الحبشـة والزنج قبيل شعور نسـائهم سبطة مرسلة إلّا من كان منهن من نساء النوبة ولا أحسن أيضًا للجماع منهن...»[165].

تحـدث اليعقوبـي عـن البجة وأشـار إلى ختـان الإنـاث قائـلًا: «وهم بين النيـل والبحـر، ولهـم عـدة ممالك ... فـأول مملكـة البجـة من حد أسـوان... والمملكـة الثانية مملكة بقليـن: وهم الذين يتفـون لحاهم، ويقلعـون ثناياهم، ويختتنـون...»[166]. وتحـدث الحميـري عن النسـاء المقورات من نسـاء النوبة قائلًا: «ومن النوبة النسـاء المعروفـات بالمقورات لا يقدر أحـد على افتضاض أبكارهن ولا مباشرتهن حتى يفتق القوابل من قبلها بقدر ما يحتاج للوطء، وهن أطيب النسـاء خلوة، فإذا حملت المرأة منهن وأقربت زاد القوابل في شـق ذلك المكان، فإذا وضعت حملهـا عادت تلك الزيادة بالأدويـة الملحمة حتى يلتئم، أخبر بذلك الثقات»[167].

ختم الحميري حديثه عن النسـاء ومعاشـرتهن بعبارة «أخبر بذلك الثقات». من الملاحـظ أن معظم الرحّالـة والجغرافيين في مِثل هـذه المواقف التي تتعلق بوصف النسـاء ومعاشـرتهن ... إلخ يختمون حديثهم بـ «أخبـر بذلك الثقات»، أو «حدثنـا ممن نثقُ فيهـم»... وهكذا. ويبدو لـي أن الأمر هنا يعـود إلى الوازع الديني إلى جانـب أن بعض هؤلاء الرحّالـة والجغرافيين يصنّف نفســه، ويصنّفه الآخـرون في مصـاف الفقهاء وعلمـاء الدين وعلمـاء الحديـث وبعضهم قضاة. من الملاحظات المهمة أن بعض الرحّالة والجغرافيين أشـار إلى بعض العادات والمظاهـر التـي لا تـزال مسـتمرة حتـى يومنـا هذا. ومـن هـذه العـادات، عادة ختـان الإناث، فهي عادة لا تزال مسـتمرة ومنتشـرة في معظـم دول منطقة القرن الأفريقي، على الرغم من الجهد المبذول، على تفاوتها، في محاربتها.

---

(165) الإدريسي، ص 27 - 31.

(166) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص 217 - 219.

(167) الحميري، ص 58.

ارتبطت المنطقة بالجواري والخدم والرقيق، أيضًا؛ إذ أشار عدد كبير من الرحّالة والجغرافيين إلى ذلك الارتباط. يقول المقدسي: «... والنوبة من وراء مصر، والبجة وراء عيذاب، والحبش وراء زيلع. والخدم الذين ترى على ثلاثة أنواع: جنس يحملون إلى مصر وهم أجود الأجناس، وجنس يحملون إلى عدن وهم البربر وهم شر أجناس الخدم، والجنس الثالث على شبه الحبش...»[168]. وتحدث المقدسي عن خصي الخدم، وتوسع في الحديث عن كيفية الخصي، والمتخصصين به، وتحدث عن جنسيات الخدم، وأشار إلى أن بعضهم «... يحملون إلى مدينة خلف بجانة أهلها يهود فيخصونهم...»[169]. وتحدث الإدريسي عن الجواري من نساء النوبة، وعن أسعارهن، وكيف أنهن موضع رغبة واستحسان لدى الملوك، قال الإدريسي: «نساء النوبة ولا أحسن أيضًا للجماع منهن، وإن الجارية منهن ليبلغ ثمنها ثلاثمئة دينار وأقل من ذلك، ولهذه الخلال التي فيهن يرغب ملوك أرض مصر فيهن ويتنافسون في أثمانهن ويتخذونهن أمهات أولاد لطيب متعتهن ونفاسة حسنهن. وذكر بعض الرواة أنه كان بالأندلس جارية من هؤلاء الجواري المتقدم ذكرهن عند الوزير أبي الحسن المعروف بالمصحفي، فما أبصرت عيناه قط بأكمل منها قدًا ولا أصبح خدًا ولا أحسن مبسمًا ولا أملح أجفانًا ولا أتم محاسن، وكان هذا الوزير المذكور مولعًا بها بخيلًا بمفارقتها»[170].

أشار الحميري في حديثه عن مدينة سواكن إلى أن رقيق البجة والحبشة يخرج منها، تحدث الحميري قائلًا: «سواكن: مدينة بقرب جزيرة عيذاب، وهي ذات مرسى، ومنها تسير السفن إلى مدينة سواكن، وهي مدينة عامرة في ساحل بلاد البجاة وبلاد الحبشة، وفيها متاجر، ويخرج منها رقيق البجاة والحبشة واللؤلؤ الجيد...»[171].

---

(168) المقدسي، ص 241.

(169) المصدر نفسه، ص 241 - 242.

(170) الإدريسي، ص 27 - 31.

(171) الحميري، ص 332.

الشاهد أن بعض الرحّالة والجغرافيين وصف النساء بالجمال الفائق، وأشار ضمن حديثه عن قيم حضارية متقدمة مثل النظافة والاهتمام بالأجساد وتطيبها ... إلخ. بينما تحدث آخرون، مثل القزويني، عن سمات هي أقرب إلى القبح منها إلى الجمال، إلى جانب الرائحة النتنة ... إلخ. ووردت الإشارة إلى ذلك آنفًا. كذلك أشار ابن بطوطة، مثلما ورد آنفًا، في حديثه عن أكلة لحوم البشر، إلى أن الثدي عند أكلة لحوم البشر هو من أطيب لحم البشر، وبالطبع فإن المقصود هو ثدي المرأة.

3 - وصف الأماكن (المدن والقرى)

قدّم الرحّالة والجغرافيون وصفًا دقيقًا لبعض بلدان المنطقة في بلاد الحبشة وديار البجة وبلاد النوبة. وصفوا حياة الناس في تلك البلدان، وأنواع طعامهم وصناعاتهم وتجاراتهم وأسواقهم ووسائل نقلهم. تحدثوا عن المدن والقرى في الداخل والساحل، ووصفوا المراسي ونشاطها، وأشاروا إلى السفن الوافدة وبلدانها. تحدث بعضهم عن بلدان تخصصت بأنواع من الصناعات، وبلدان أخرى تميزت برعاية الجِمال وتسويقها. في وصفهم البلدان كانت هناك بلدان ملعونة وأخرى قذرة، وأخرى مستضيفة للفجور. هنا لا بدَّ من مراعاة الفواصل الزمنية بين الرحّالة وزياراتهم المنطقة؛ إذ تحدث اليعقوبي عن ممالك المنطقة، وهي عنده ست ممالك في بلاد الحبشة وديار البجة وبلاد النوبة، وأشار إلى ملوكها ومدنها، وردت الإشارة إلى ذلك آنفًا. تحدث اليعقوبي وعدّدَ كثيرًا من مدن المنطقة وبلدانها، ومن نماذجِ ذلك حديثه عن زيلع التي وصفها قائلًا: «زيلع وهي حِيال المَنْدَب، ثم دَهْلَك وهي حِيال غَلافِقَة وهي جزيرةُ النجاشي، ورحسوا وهي حيال الدهلك، وباضِع وهي حيال عَثْر وهي ساحل بَيّش بلاد كنانة»[172]. وتحدث ابن حوقل مقارنًا بين بلد النوبة والحبشة، قائلًا: «والنوبة نصارى أيضًا، وبلدهم أوسع من الحبشة في نواحيه وعمارتهم أكثر مما بالحبشة، ومن أعمر بلادهم نواحي علوة، وهي ناحية لها قرى متصلة

---

(172) اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، ص 80.

وعمارات مشتبكة حتى أن السائر ليجتاز في المرحلة الواحدة بقرى عدة غير منقطعة الحدود ذوات مياه متصلة بسواق من النيل...»[173]. وصف القزويني مدينة دُنقلة قائلًا: «مدينة عظيمة ببلاد النوبة، ممتدة على ساحل النيل، طولها مسيرة ثمانين ليلة وعرضها قليل، وهي منزل ملكهم كابيل، وأهلها نصارى يعاقبة، أرضهم محترقة لغاية الحرارة عندهم، ومع شدة احتراقها ينبت الشعير والحنطة والذرة. ولهم نخل وكرم ومقل وأراك. وبلادهم أشبه شيءٍ باليمن، وبيوتهم أخصاص كلها، وكذلك قصور ملكهم. وأهلها عراة مؤتزرون بالجلود، والنمر عندهم كثيرة، يلبسون جلودها، والزرافة أيضًا وهي دابّةٌ عجيبة منحنية إلى خلفها لطول يديها وقصر رجليها، وعندهم صنف من الإبل صغيرة الخلق قصيرة القوائم»[174].

وصف القزويني قرية سمهر الحبشية، التي اشتهرت بصناعة الرماح، وتحدث عنها قائلًا: «قرية بالحبشة، بها صنّاع الرماح السمهرية، وهي أحسن الرماح...»[175]. وأورده الحميري في وصفه لبلدتي بذونة وجنبيتة الحبشيتين، وهو ما يفيد الاختلاف في مستوى البلدان في بلاد الحبشة. وتحدث الحميري عن بلدة بذونة قائلًا: «في أرض الحبشة على الساحل، وهي خراب قليلة العمارة وحشية المساكن قذرة البقاع وعيش أهلها من السمك ولحوم الصدف والضفادع والأحناش والفيران والورل وأم حبين، وغير ذلك من الحيوانات التي لا تؤكل، وهم يتصيدون في البحر عومًا بشباك يصنعونها ويربطونها بأرجلهم، وهم أهل فاقة وفقر وضيق حال، وهم في طاعة الزنج»[176].

وصف بلدة جنبيتة قائلًا: «مدينة من أرض الحبشة متحضرة في برية بعيدة عن العمارة وتتصل عمارتها وبواديها إلى النهر الذي يمد النيل ويشق في بلاد الحبشة؛ ومنبعه من خط الاستواء، وفي آخر نهاية المعمور من جهة الجنوب،

(173) ابن حوقل، ص 61 – 62.
(174) القزويني، ص 39.
(175) المصدر نفسه، ص 45.
(176) الحميري، ص 85.

فيمر مغربًا مع الشمال حتى يصل إلى أرض النوبة فيصبّ هناك في ذراع النيل الذي يحيط بمدينة بلاق، وهو كبير عريض عليه عمارات للحبشة»[177].
وتحدث الحميري عن دهلَك قائلًا: «جزيرة بينها وبين بلاد الحبشة نصف يوم في البحر، وطول هذه الجزيرة مسيرة يومين، وحواليها ثلاثمئة جزيرة معمورة أهلها مسلمون، وإذا أتت الحبشة لمناجزتهم صعدوا جبلًا عاليًا يقابل جزيرة دهلك وأوقدوا فيه نارًا فيخرج المسلمون إليهم في السفن، وإلى ساحل جزيرة دهلَك هاجر أصحاب النبي (ﷺ) إلى النجاشي، وفي هذه الجزيرة مساجد جامعة وأحكام عادلة، وقد ولي القضاء فيها بعد الأربعمئة محمد بن يونس، مالكي من أهل الأندلس»[178].

تحدث القزويني عن مدينة مقديشو قائلًا: «مدينة في أول بلاد الزنج، في جنوبي اليمن على ساحل البحر. وأهلها عرباء لا سلطان لهم، ويدبر أمرهم المتقدمون على الاصطلاح، وحكى التجار أنهم يرون بها القطب الجنوبي مقاربًا لوسط السماء وسهيلًا، ولا يرون القطب الشمالي البتة، وأنهم يرون هناك شيئًا مقدار جرم القمر شبه قطعة غيم بيضاء، لا يغيب أبدًا ولا يبرح مكانه، يُحمل منها الصندل والآبنوس والعنبر والعاج إلى غيرها من البلاد»[179].

أمّا مدينة مَقْدَيشو على أيام ابن بطوطة، فيبدو أنها تغيّرت كثيرًا؛ إذ أصبحت مركزًا تجاريًا وصناعيًا مهمًا، تُصدّر بعض صناعاتها إلى مصر. وصفها ابن بطوطة بأنها مدينة متناهية الكبر يحكمها سلطان يتحدث العربية، وأشار إلى تطور صناعتها وتجارتها وإلى دار الطلبة فيها، فهو يقول: «ووصلنا مقدشو وضبط اسمها بفتح الميم وإسكان القاف وفتح الدال المهمل والشين المعجم وإسكان الواو، وهي مدينة متناهية في الكبر، وأهلها لهم جمال كثيرة ينحرون منها المئين في كل يوم. ولهم أغنام كثيرة، وأهلها تجار أقوياء، وبها تصنع الثياب المنسوبة إليها التي لا نظير لها. ومنه تحمل إلى ديار مصر وغيرها»[180].

---

(177) المصدر نفسه، ص 176.
(178) الحميري، ص 244.
(179) القزويني، ص 44.
(180) ابن بطوطة، ص 252.

تحدث عن استضافته من السلطان في دار الطلبة، وهي مثلما أشار ابن بطوطة: «دار معدّة لضيافة الطلبة»[181]. أمّا مدينة زيلع، فإن ابن بطوطة وصفها بأنها أقذر مدينة في المعمورة، وتحدث قائلًا: «ووصلت إلى مدينة زيلع وهي مدينة البرابرة، وهم طائفة من السودان شافعية المذهب، وبلادهم صحراء مسيرة شهرين. أولها زيلع، وآخرها مقدشو. ومواشيهم الجمال، وهي أغنام مشهورة السمن. وأهل زيلع سود الألوان، وأكثرهم رافضة. وهي مدينة كبيرة لها سوق عظيمة، إلّا أنها أقذر مدينة في المعمور وأوحشها وأكثرها نتنًا. وسبب نتنها كثرة سمكها ودماء الإبل التي ينحرونها في الأزقة. ولما وصلنا إليها اخترنا المبيت بالبحر على شدة هوله، ولم نبت بها لقذرها»[182].

أمّا مدينة عيذاب، فاختلفت الآراء حولها؛ بعضهم وصفها بأنها مرسى كبير تأتي إليه السفن من مختلف أنحاء المعمورة، ولا سيما الهند وغيرها. ووصفها بعضهم الآخر بأنها مدينة صغيرة، مع ملاحظة الفواصل الزمنية بين الرحّالة. وصفها الحميري قائلًا: «ومرسى عيذاب مأوى لجماعة بني يونس، والفجور فيهم فاش لا ينكره منهم منكر، ولا يكترى منه بيت إلّا يشترط نفقة صاحبة البيت وإجراء الخلوة بها، وهم يأخذون من التجار عُشُورًا، وفيها قبالة الكلب، وهو كلب كان هناك للأمير في القديم»[183]، بينما وصفها ناصر خسرو بأنها مدينة صغيرة ضمن حديثه عن صحراء المنطقة قائلًا: «... وليس في هذه المسافة الشاسعة سوى مدينتين صغيرتين تسمّى الأولى بحر النعام والثانية عيذاب...»[184]. وفي موقع آخر يصف ناصر خسرو مدينة عيذاب قائلًا: «ومدينة عيذاب هذه تقع على شاطئ البحر، وبها مسجد جمعة، وسكانها خمسمئة، وهي تابعة لسلطان مصر، وفيها تحصل المكوس على ما في السفن الوافدة من الحبشة وزنجبار واليمن، ومنها تنقل البضائع على الإبل إلى أسوان في هذه الصحراء التي اجتزناها، ومن هناك تنقل بالسفن إلى مصر في النيل»[185].

---

(181) المصدر نفسه، ص 254 - 257.
(182) المصدر نفسه، ص 252.
(183) الحميري، ص 11.
(184) خسرو، ص 32.
(185) المصدر نفسه، ص 32.

أمّا عيذاب في أيام ابن جبير، فوصفها بأنها «...البلدة الملعونة...»[186]، وأن سيدنا سليمان «...اتخذها سجنًا للعفارتة»[187]، وقال إن «لأهل عيذاب في الحجاج ظلم الطواغيت»، واتفق معه في ذلك الحميري الذي في أغلب الظن نقل عن ابن جبير، ووردت الإشارة إلى ذلك كله آنفًا، على الرغم من أن ابن جبير نفسه وصف عيذاب بأنها من أحفل مراسي الدنيا، قائلًا: «وهي من أحفل مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها، زائدًا مراكب الحجاج الصادرة والواردة».

تحدث كثير من الرحّالة والجغرافيين في وصفهم المدن والبلدان عن الجِمال في منطقة القرن الأفريقي، وأشاروا إلى أنواعها وأسواقها وأهميتها. يقول الإدريسي: «ومن بلاد البجة مدينة بختة، وهي أيضًا قرية مسكونة وبها سوق لا يعول عليها وحولها قوم ينتجون الجمال، ومنها معايشهم وهي أكثر مكاسبهم، وإلى هذه القرية تُنسب الجمال البختية وليس يوجدُ على وجه الأرض جمال أحسن منها ولا أصبر على السير ولا أسرع خطًا...»[188]. وعن الجمال تحدث ناصر خسرو قائلًا: «ويقال إن الجمال النجيبة لا توجد في مكان آخر غير هذه الصحراء، وهي تُنقل منها إلى مصر والحجاز»[189]. وأشار المؤرخ السوداني يوسف فضل حسن إلى أن الجمال النجيبية التي وردت عند ناصر خسرو صوابها البختية، وقال: «ولا شك أن تصحيفًا قد حدث من النساخ حوَّل الجمال البختية إلى النجيبية»[190]، ثم عزّز رأيَه بما جاء عند الإدريسي أعلاه. الشاهد أن رأي المؤرخ يوسف المعزز بما كتبه الإدريسي يتفق أيضًا، مع رواية الحميري، وهذا ما يرجح صحة ما ذهب إليه المؤرخ يوسف بأنها «الجمال البختية» لا «الجمال النجيبية». يقول الحميري عن بلدة بختة: «بلدة في بلاد البجة من أرض الحبشة، وهي مسكونة، وبها سوق، وإليها تنسب الجمال

---

(186) ابن جبير، ص 49 – 51.

(187) المصدر نفسه، ص 49 – 51.

(188) الإدريسي، ص 47.

(189) خسرو، ص 32.

(190) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 117.

البختية، وليس يوجد على وجه الأرض جمال أحسن منها ولا أصبر على السير ولا أسرع خطى، وهي بديار مصر معروفة بذلك»[191]. كذلك تحدث الحميري عن الجمال في قرية جوة بأرض الحبشة قائلًا: «جوة قرية بأرض الحبشة يتخذون الإبل ويكتسبونها ويشربون ألبانها ويستخدمون ظهورها وهي أجل بضاعة عندهم، ويسرق بعضهم أبناء بعض ويبيعونهم من التجار فيخرجونهم إلى أرض مصر في البر والبحر»[192].

من الواضح أن بعض المواضع والمدن والموانئ في منطقة القرن الأفريقي كانت تمثّل مراكزَ إقليمية للتبادل التجاري بين تجار المنطقة وشعوبها. فإلى جانب ما ورد ذكره أعلاه، أشار الحميري إلى اجتماع تجار النوبة والحبشة، وكذلك تجار مصر في أيام الصلح والمهادنة مع النوبة، في مدينة بلاق، فوصف مدينة بلاق قائلًا: «من مدن النوبة، وهو بين ذراعين من النيل، وأهلها متحضرة ومعايشهم حسنة، وربما وصلت إليهم الحنطة مجلوبة، والشعير والذرة عندهم ممكنة موجوعة، وبها يجتمع تجار النوبة والحبشة، ويسافر تجار مصر إليها إذا كانوا معهم في صلح وهدنة، وأرضها تسقى بالنيل وبالنهر الذي يأتي من بلاد الحبشة، وهو نهر كبير جدًا يمدّ النيل، وموقعه بمقربة من مدينة بلاق وفي الذراع المحيط بها، وعليه مزارع أهل الحبشة وكثير من مدنها، وليس في مدينة بلاق مطر ولا يقع بها غيث البتة...»[193].

خاتمة: العرب وشعوب القرن الأفريقي - مواجهة الماضي وبناء المستقبل

لا شك في أن كتابات الرحّالة والجغرافيين العرب والمسلمين تمثّل مساهمة معرفية أصيلة في مجلد الحضارة الإنسانية. وفي تقديري أن المساهمات المعرفية الأصيلة، دومًا يكون تأثيرها في مخيلة الشعوب عظيمًا. إن كتابات الرحّالة والجغرافيين، كان لها تأثير كبير، على الصعيدين العربي

(191) الحميري، ص 48.
(192) المصدر نفسه، ص 180.
(193) الحميري، ص 619.

والعالمي. ولهذا، فهي تستحق منا إعادة القراءة والتأمل، وإعمال الحس النقدي. ففي تعاطيهم مع منطقة القرن الأفريقي حفظ لنا هؤلاء الرحّالة والجغرافيون بما سجلوه من إفادات ومشاهدات عن المنطقة، معلومات هي غاية في الأهمية، ولا غنى عنها لدراسة المنطقة في مختلف المجالات[194]. كانت معلومات بعضهم عن المنطقة قليلة، كذلك تركزت معلومات بعضهم الآخر على جهات معيّنة من المنطقة. إن الرحّالة والجغرافيين في الواقع لم يغطوا في زياراتهم وكتاباتهم منطقة القرن الأفريقي كلها، وإنما زاروا بعضها، مع تفاوت في زمن وميادين زياراتهم، وكتبوا عن بعض نواحيها، مع تفاوت أيضًا، في حجم كتاباتهم وميادينها، كذلك هي حالهم مع «بلاد السودان» وغيرها من أقاليم المعمورة. وعلى الرغم من أن منطقة القرن الأفريقي منطقة عريقة وتتمتع بثراء وتراكم حضاريين منذ أمد بعيد، فقد قدّمت إلى البشرية مبادرات حضارية باكرة، ظلت آثارها ماثلة تحكي عن قصة العراقة والعطاء الحضاري، على الرغم من ذلك، نجد أن كتب الرحّالة والجغرافيين تكاد تخلو من الحديث عن الآثار الحضارية لممالك المنطقة مثل: كوش وأكسوم وغيرها، سوى إشارات قليلة وبوصف مختصر لبعض الأهرامات.

اتسمت بعض كتابات الرحّالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي

(194) من الشواهد على أن كتب الرحّالة والجغرافيين تنطوي على كثير من المعلومات عن منطقة القرن الأفريقي، من خلال تجربتي البحثية المتواضعة، أذكر أنني حينما كنت طالبًا في كلية الآداب بجامعة الخرطوم، وجّهني أستاذي البروفيسور يوسف فضل حسن وأنا في السنة الخامسة (مرتبة الشرف) إلى أن يكون موضوع بحث تخرجي هو: تاريخ سوق تمبول وآثاره الاجتماعية والاقتصادية. سوق تمبول هي أكبر سوق للجمال في السودان. ومدينة تمبول تقع على بعد 120 كلم جنوب شرق الخرطوم. بدأت العمل في البحث، كان أول ما شغلني هو معنى مفردة تمبول ودلالاتها. وبدأت البحث عن المعنى في الكتب وفي المعاجم الجغرافية في السودان، وعند أهل الاختصاص، وقابلت عددًا من كبار السن في المنطقة وسألتهم، ولم أظفر بشيء. خلاصة الأمر أكملْتُ بحثي من دون الإشارة إلى معنى تمبول. كان ذلك نحو عام 1997. وظللت منذ ذلك الوقت مشغولًا بمعنى تمبول (تنبول)، حتى ظفرت قبل نحو عام بالمعنى لدى ابن بطوطة. أشار ابن بطوطة إلى أن تنبول هو نوع من الشجر لا ثمر له، وإنما المقصود ورقه، يوجد حول مقديشو وكلوة، وفي الهند. وتحدث بإسهاب عن مكان زراعته، وعن خصائصه وفوائده، وقال إنه طيب النكهة، ويذهب بروائح الفم، ويهضم الطعام، ويقطع ضرر شرب الماء على الريق، ويفرح آكله، ويعين على الجماع. انظر: ابن بطوطة، ص 262 - 264 و587.

بالتشابه والتكرار؛ إذ تكررت بعض المعلومات في الكتاب الواحد، وأحيانًا كان التكرار في أكثر من كتاب. تشابهت أيضًا بعض الكتب في بعض معلوماتها إلى حد التطابق في النصوص، الأمر الذي يفيد بأن بعض الرحّالة والجغرافيين نقل معلوماته عن البعض الآخر؛ فالتشابه كان واضحًا بين الرحّالة والجغرافيين المغاربة في ما بينهم، وكذلك الحال عند المشارقة في ما بينهم. اتفق الرحّالة والجغرافيون أيضًا في بعض الأخبار والمعلومات والأوصاف، بينما اختلفوا بل تناقضوا في بعض الأخبار والمعلومات. الشاهد أننا أمام نقل الرحّالة والجغرافيين للمعلومات والأخبار عن المنطقة في ما بينهم، وأمام تشابهها عند بعضهم، ربما نكون اقتربنا من الإجابة عن الأسئلة التالية: هل كانت الفترة الزمنية التي أمضاها الرحّالة والجغرافيون في زيارتهم للمنطقة، كافية لمعرفة المنطقة؟ وهل ما ورد من أخبار ووصف مفصل لشعوب المنطقة وبلدانها، كان نتاجًا لمشاهدة الرحال وتجربته في أثناء إقامته في المنطقة، أم أن بعض ما ورد من معلومات ووصوف كان نقلًا وأخبارًا سماعية سجلها الرحّالة من دون أن يقف عليها ويلاحظها أو يتأكد من مدى صحتها؟

نلاحظ أيضًا أن صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحّالة والجغرافيين، تأثرت بأراء ومعتقدات الأمم الأخرى مثل اليونانيين وغيرهم. وتجلّى ذلك التأثير في مسائل عديدة منها: أكل لحوم البشر، وسواد الألوان، وأن منبع نهر النيل من القمر... إلخ. كانت الخرافة واضحة في كتاباتهم. كذلك، كتبوا بدهشة واستغراب عن بعض الحيوانات التي ربما كانت جديدة عليهم مثل التمساح والزرافة وعروس البحر ... إلخ. كذلك يبدو لي أن هذه الكتابات لم تسلم من مناخ العصبية، والمناخ السلطاني. وكلا المناخين غير صحي لكتابة التاريخ أو حفظ حوادثه؛ إذ أُنجزت بعض الرحلات والكتب بطلب من السلاطين، ورُوي بعضها في مجالس السلاطين والملوك، وحُرر بعضها بواسطة كُتّاب السلاطين والملوك، وقُدّم بعضها باعتبارها تقارير للسلاطين والملوك. يفيد ذلك كله أن هذه الكتب تحتاج إلى إعادة القراءة وإلى مزيد من النقد وإقامة الحوار حولها، وذلك لإعادة تقويمها.

تعاطى الرحّالة والجغرافيون مع شعوب القرن الأفريقي على أنهم «آخر»، وهذا ما يجعلنا أمام تناقض واقعي وماثل وله آثار واضحة ومعاشة اليوم؛ فالتناقض يتجلّى بوضوح في ما بين وضعية منطقة القرن الأفريقي في صحائف الرحّالة والجغرافيين وهي «منطقة آخر»، وبين وضعية دول القرن الأفريقي بالنسبة إلى العرب اليوم. فهذه المنطقة التي كانت منطقة الآخر كما ذكرنا، صار من دولها اليوم مثل جيبوتي والصومال والسودان ما يتمتّع بكامل العضوية في جامعة الدول العربية. وهذا أمر يحتاج إلى مزيد من الحوار والتنقيب والدراسة.

في تقديري أن كتابات الرحّالة والجغرافيين أيضًا ساهمت ربما بطريقة غير مباشرة، ضمن عوامل أخرى بالطبع، في تعزيز حالة الانفصال التي يعيشها بعض شعوب المنطقة عن جذورها الحضارية في ممالك كوش وأكسوم والممالك النوبية؛ إذ كانت هذه الكتابات قبل الوجود العربي المكثف في المنطقة. وحينما ارتبطت المنطقة بفلكِ العروبة والإسلام، وتبع ذلك استقرارُ العرب المكثف في بعض نواحيها، وتعريب لسان بعض أقاليمها وشعوبها، لم تجد الأجيال اللاحقة من شعوب تلك المنطقة شيئًا من تاريخها سوى ما كتبه الرحّالة والجغرافيون العرب والمسلمون. ولم يكن في كتاباتهم شيء يذكر عن حضارات المنطقة القديمة. ولما كانت كتابات الرحّالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي متأثرةً في بعض جوانبها بآراء واعتقادات موروثة من الأمم الأخرى مثل اليونانيين وغيرهم، فربما كان لتلك الأمم الأخرى مع كتابات الرحّالة والجغرافيين دور في حالة انفصال المنطقة عن جذورها الحضارية. يضاف إلى ذلك أن كتابات الرحّالة والجغرافيين تُرجمت، مثلما هو معلوم، إلى معظم اللغات الأوروبية، وكانت أحد المرتكزات التي قامت عليها النهضة الأوروبية. وفي تقديري، أن كتابات الرحّالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي كان لها تأثير كبير وفي نواحٍ عديدة، وهي لم تُقرأ بعد. لهذا، لا بدَّ من إعادة قراءتها ودراستها مقارنة بما كتبته الأمم الأخرى عن المنطقة. ولهذا لا بدّ من تطوير المشاريع البحثية المطروحة، وطرح مشاريع بحثية جديدة لقراءة كتابات الرحّالة والجغرافيين بما يخدم مواجهة الماضي في علاقة العرب بشعوب القرن الأفريقي، وذلك من أجل بناء المستقبل على أسس جديدة.

مواجهة الماضي وبناء المستقبل

إن العلاقة بين العرب وشعوب القرن الأفريقي، مثلما هو معلوم، تعود في تاريخها وتطورها إلى ماضٍ سحيق. وإن الوضع القائم حاليًا بين شعوب ودول المنطقتين هو نتاج تراكم تاريخي ينطوي على قضايا وحوادث عديدة. هذا التراكم التاريخي، رسمَ في مخيلة كل شعب من شعوب المنطقتين (العرب وشعوب القرن الأفريقي) صورة عن الآخر. هذه الصورة تتفاوت في سلبيتها وإيجابيتها. ولمّا كان استمرار العلاقة بين المنطقتين حتمية يفرضها التطور التاريخي والمصالح المتبادلة والمصير المشترك، فإن مواجهة ذلك الماضي وتفكيك التصورات الناشئة منه وعليه، يمثّلان الحد الأدنى لشروط بناء المستقبل. إن بناء المستقبل على أسس جديدة لعلاقات العرب بشعوب القرن الأفريقي، من أجل التعاون والتكامل، أمر تفرضه متطلبات حالة اليقظة والصحو التي تعيشها شعوب المنطقتين؛ إذ تجلّت حالة اليقظة والصحو في المنطقة العربية، من خلال الثورات الشعبية، ولا تزال تنداح وتتمدد في دول أخرى، بينما تجلت حالة اليقظة والصحو في بعض منطقة القرن الأفريقي ومنذ عقود في الثورات المسلحة. تنشد تلك الثورات، من بين ما تنشده، إحداث التغيير وبناء المستقبل على أسس جديدة. تتشكل هذه الأسس من عدد من القضايا أبرزها قضايا الهويات والاعتراف بالتنوع الثقافي عبر التشريع وحسْن الإدارة. فالثقافة العربية باعتبارها جزءًا من مكوّنات ثقافة تلك المنطقة ستكون من ضمن معطيات المستقبل، الذي هو هدف التغيير الآن. كان المعنيون بالمستقبل، وأصحاب المصلحة المباشرة فيه، وهم الشباب، كانوا ولا يزالون حاضرين، ولاعبين رئيسين في ميادين تلك الثورات، الشعبية والمسلحة. إن بناء المستقبل على أسس جديدة يمثّل تطلعًا مشروعًا، ومطلبًا ملحًا، أكان ذلك على المستوى الداخلي للدولة أم على مستوى منظومة الدول العربية، أم على المستوى الإقليمي والعالمي، ولا سيما مع دول الجوار العربي، خصوصًا دول منطقة القرن الأفريقي. إن بناء

المستقبل يتطلّب إعمال العقول لمواجهة الماضي ونقد السائد والمألوف، بما يضمن اتساق العمل البحثي والفكري مع نبض الشارع وتطلعات الشعوب. ولهذا، لا بدَّ من توسيع الحوار وتأسيس المنابر الحوارية وإقامة المشاريع البحثية بين نخب المنطقتين لدراسة الماضي ومواجهته. إن مواجهة الماضي هي شرط الأساس لبناء المستقبل.

المراجع

كتب

ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **رحلة ابن بطوطة**. بيروت: دار صادر، 1962.

ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد. **رحلة ابن جبير**. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر؛ دار بيروت للطباعة والنشر، 1964.

ابن حوقل، أبو القاسم محمد. **كتاب صورة الأرض**. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1992.

ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله. **المسالك والممالك**. بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.].

أحمد، عبد الغفار محمد. **السودان والوحدة في التنوع: تحليل الواقع واستشراف المستقبل**. ط 2. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992.

الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد. **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**. بور سعيد، مصر: المكتبة الثقافة الدينية، [د. ت.].

الإصطخري، أبو إسحق إبراهيم بن محمد. **المسالك والممالك**. تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني مراجعة محمد شفيق غربال. القاهرة: دار القلم، 1961.

البيلي، عثمان سيد أحمد إسماعيل. **بعض أوراق جوانب من الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا**. أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2005.

ـــــــ. **بعض أوراق هموم عربي أفريقي**. الدوحة: مكتبة دار المتنبي للنشر والتوزيع، 1992.

الجغرافيا الإسلامية. الدوحة: مطابع قطر الوطنية، [د. ت.].

حسن، يوسف فضل. **انتشار الإسلام في أفريقيا**. الخرطوم: أعمال الخدمات السريعة، 1979.

ـــــــ. **دراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب**. الخرطوم: سوداتك المحدودة، 2007.

حميدة، عبد الرحمن. **أعلام الجغرافيين العرب ومقتطفات من آثارهم**. دمشق: دار الفكر، 1995.

الحميري، محمد بن عبد المنعم. **الروض المعطار في خبر الأقطار: معجم جغرافي مع فهارس شاملة**. حققه إحسان عباس. ط 2. بيروت: مكتبة لبنان، 1984.

خسرو، ناصر. **سفر نامه**. ترجمة يحيى الخشاب. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1983.

الدفاع، علي عبد الله. **رواد علم الجغرافية في الحضارة العربية الاسلامية**. ط 2. الرياض: مكتبة التوبة، 1993.

زيادة، نقولا عبدو. الجغرافية والرحلات عند العرب. بيروت: مكتبة المدرسة؛ دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، 1962.

سباهي زاده، محمد بن علي. أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك. تحقيق المهدي عيد الرواضية. ط 2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2008.

السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب. تحقيق نوري الجراح. أبو ظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006.

الشرقاوي، محمود. رحلة مع ابن بطوطة من طنجة إلى الصين والأندلس وأفريقيا. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968.

عيسى، محمود خيري (مشرف). العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة. القاهرة؛ بغداد: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

القزويني، أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود. آثار البلاد وأخبار العباد. بيروت: دار صادر، [1960].

المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. ط 2. ليدن: مطبعة بريل؛ بغداد: مكتبة المثنى؛ القاهرة: مؤسسة الخانجي، 1906.

المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

الوزان، الحسن بن محمد. وصف إفريقيا. ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر. 2 ج. ط 2. بيروت : دار الغرب الاسلامي، 1983. (منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر)

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب. **تاريخ اليعقوبي**. بيروت: دار العراق للطباعة والنشر، 1955.

ـــــــ. **مختصر كتاب البلدان**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1988. (السلسلة الجغرافية؛ 6)

دورية

البيلي، عثمان سيد أحمد إسماعيل. «أفريقيا والعرب والإسلام.» **مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية (الدوحة)**: السنة 3، العدد 3، 1991.

رسائل وأطروحات

البشير، عبد الله الفكي. «العلاقات الخليجية الأفريقية في النصف الثاني من القرن العشرين، مع التركيز على دولة قطر.» إشراف يوسف فضل حسن (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، الخرطوم، 2004).

العنسي، قائد محمد. «التداخل السكاني واثره في العلاقات اليمنية الحبشية 1900 - 2000.» (أطروحة دكتوراه، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، 2003).

الفصل التاسع عشر

الدِّين وقضايا الجوار والانتماء: دراسة في جدلية الصراع والتعايش الدِّيني في القرن الأفريقي وجواره العربي

عبد الوهاب الطيب البشير

تُعتبر منطقة القرن الأفريقي الكبير واحدة من أهم المناطق التي تتميز بالتعددية الدِّينية، إذ تحوي الخارطةُ الدِّينية الأديانَ السماوية كلها المسيحية والإسلام واليهودية، إضافة إلى استمرارية وجود المعتقدات التقليدية المحلية، وهي الأصل في المنطقة التي كانت ولا تزال محل تنافس للتجنيد ما بين المسيحية والإسلام.

يبدو أن خصائص المكان في منطقة القرن الأفريقي ساهمت كثيرًا في رسم معالم الخارطة الدِّينية لدول المنطقة، خصوصًا في ما يرتبط بجغرافية الجوار الدِّيني؛ فاليهودية أتت إليها من الشمال في بواكيرها الأولى واستقرت في إثيوبيا واليمن والسعودية. وتُعتبر الأخيرتان دولَ جوار عربي مهمة لدول القرن الأفريقي. وتكرر السيناريو نفسه في دخول الديانة المسيحية التي احتضنتها إثيوبيا، وانتشرت في دول القرن الأفريقي كلها، على خلاف اليهودية

التي ظلت حبيسة إثيوبيا. أمّا دور العامل الجيو/ ديني في تحديد علاقة منطقة القرن الأفريقي بالإسلام، فمنحها فرصة أن تكون أولى المناطق التي توجّهت إليها الهجرة الإسلامية من مهبط الإسلام في الجزيرة العربية في ما عُرف في التاريخ بالهجرتين الأولى والثانية، وقصدت، كما يُقال، منطقة إثيوبيا الحالية واستقرت في منطقة نجاش الموجودة حاليًا في إقليم التقراي، ومنها إلى بقية مناطق القرن الأفريقي.

لعل الكيفية التي دخلت بها الأديان السماوية الثلاثة منطقة القرن الأفريقي وطريقة انتشارها، أظهرت أهمية وخطورةَ الأبعاد الجيو/ دينية التي ظلت حاكمة ومحدِّدة لطبيعة العلاقات وشكلها بين الدول والجماعات والأفراد، وبدرجة أخرى محددة اتجاه المصالح والتكتلات، وهو ما جعل هذه المنطقة مشدودة الأطراف إلى مناطق الثقل الدِّيني، وهي حالة تفسر بأن منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي يظلان مشدودين ومتحركين بتأثيرات العناصر الفاعلة الدِّينية المحورية في الإقليم، متبوعة بمساندة العناصر الفاعلة الدِّينية الدولية بحسب طبيعة الانتماءات الدِّينية والمذهبية لكل دولة أو مجموعة أو تيار.

في سياق هذا التوصيف تمثِّلُ إثيوبيا أكبر العناصر الفاعلة الدِّينية المسيحية بصفة عامة، وأكبر مكوّن للمذهب الأرثوذكسي في أفريقيا. وبهذه الميزة تكتسب وضعيتَها الاعتبارية الجيو/ دينية والدِّينو/ استراتيجية في منطقة القرن الأفريقي. واستنادًا إلى هذه التعددية الدِّينية في المنطقة، يُلاحَظ أن طبيعة التقسيم والتصنيف الدِّينيين لدول منطقة القرن الأفريقي وضعت إثيوبيا وإريتريا وكينيا ودولة جنوب السودان في دول الحزام المسيحي، بمحاذاة جوار أفريقي مسيحي صرف، تمثِّله دول أفريقيا الوسطى والكونغو وأوغندا وتنزانيا، وكأنها مكملة هذا الحزام المسيحي. وهي مسألة ليست وليدة الصدفة، لأنها بحسابات الغرب الجيوبوليتيكية تقع ضمن دول القرن الأفريقي الكبير. من جهة أخرى نجد أن السودان وجيبوتي والصومال تمثّل دول الخارطة الإسلامية في المنطقة، مستندة إلى جوار عربي أفريقي يمثّل ثقلًا وقوة إسلامية كبيرة، متمثلة في السعودية واليمن ومصر وليبيا وتشاد.

الجدير بالإشـارة أن أسـس التصنيـف الدِّيني لـدول المنطقة تكـون على معيـار الأغلبية الدِّينيـة، وتكـون أحيانًا أخـرى على أسـاس المجموعـة الدِّينية المسـيطرة على السـلطة، أكانت أغلبية أم أقلية. وربما جمعـت بعض الدول ما بين المعيارين، مثلما هي حال السـودان وجيبوتي والصومال التي مثّل الإسـلام فيهـا دين الأغلبيـة والسـلطة، وكينيا وأوغنـدا باعتبارهمـا دولتين ذواتـي أغلبية مسـيحية مسـيطرة. أمّا إريتريا وإثيوبيا، فأخذتا صبغتهما المسـيحية على أساس الأقلية المسـيحية المسيطرة على السـلطة، ولم تشـفع لهما أغلبيتهما الإسلامية في التصنيف. أدّى هذا الوضع إلى بروز إشـكالية واضحة أخذت تعانيها منطقة القرن الأفريقي، وهي إشـكالية الدِّين والسلطة، وفي مستوى آخر أزمة الأقليات والأغلبية الدِّينية. ويزداد الأمر تعقيدًا عندما نجد أن الدِّين والسـلطة والأقليات، كلهـا مرتبـط ومتداخـل بالعامـل العرقـي علـى نحو مـا هـو واضح فـي الحالة الإثيوبيـة التي تتبـادل فيها الحكم قوميتـا الأمهرة والتقـراي باعتبارهمـا أقليتين مسيحيتين، على حساب أغلبية القومية الأورومية والصومالية والعفرية والهررية الإسـلامية. وفي إريتريا تحكم الأقلية التغرينية المسـيحية على حساب الأغلبية الإسـلامية لقوميـات التغـري والبلين والعفـار والسـاهو. وفي السـودان تحكم أغلبية المجموعات العربية المسـلمة على حسـاب الأقلية المسيحية. وفي كينيا تحكـم قبيلتا الكيكويـو والمادنقو باعتبارهما أغلبيتين مسـيحيتين على حسـاب القبائل الصومالية والمجموعات العربية في الساحل، وفي دولة جنوب السودان الوليدة برزت البداية سـيطرة الأغلبية الدِّينكاوية على حساب أقليات مهمة مثل الشـلك والنوير. وتأسيسًـا على هـذا التوصيف تأتـي أهمية دراسـة «الدِّين» في دول منطقة القرن الأفريقـي، وأهمية قياس أثرها في قضايا الجوار والانتماء بين دول المنطقة وفي مستوى آخر مع دول جوارها العربي، التي يمكن إجمالها في التالي:

- التعريف بشـكل الخارطة الدِّينية وطبيعتها وتوزيعاتها المذهبية في دول منطقة القـرن الأفريقـي، وكشـف خصوصياتها من حيـث مقاديـر الديموغرافيا الدِّينية وشكل العلاقات الدِّينية والمذهبية في داخل كل دولة، وبين نظيراتها في دول الإقليم الأخرى.

- إظهار شكل العلاقات والمترابطات القائمة على الدِّين والأيديولوجيات تاريخيًا وحاليًا ومستقبلًا بين دول منطقة القرن الأفريقي ودول جوارها العربي، خصوصًا اليمن والسعودية ودول الخليج العربي ومصر وليبيا، ومن جهة أخرى جوارها الأفريقي، خصوصًا أوغندا وتنزانيا والكونغو وأفريقيا الوسطى وتشاد. وتوضيح علاقة ذلك بدفع محركات الصراع أو التعايش في منطقة القرن الأفريقي وانعكاساته على جوارها العربي.

تتلخص أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول فكَّ طلاسم الوجود والاهتمام الإيراني والتركي والإسرائيلي والأميركي والفرنسي بمنطقة القرن الأفريقي، بأبعاده الدِّينية والأيديولوجية الموصولة بتحقيق مصالح سياسية واقتصادية في دول المنطقة، خصوصًا أن للدول المذكورة روابط تاريخية في هذه المنطقة، إذ ظهر أنها تسعى إلى استخدامها باعتبارها غطاءً لمشروعية تدخّلها أو ارتباطها بدول منطقة القرن الأفريقي وجنوب غرب الجزيرة العربية المجاور له.

تمتد مميزات الأبعاد الجيو/ دينية وخصوصياتها لأن منطقة القرن الأفريقي ارتبطت دينيًا وحضاريًا بإيران بأبعادها الدِّينية والسياسية الشيعية، وذلك بوصف إيران دولة جوار غير مباشر، كما أنها ارتبطت بتركيا بأبعادها الدِّينية السُنيّة العثمانية، الأمر الذي جعل هذه المنطقة محور تنافس وبؤرة صراعات دينية وسياسية واقتصادية قوية للنفوذ الإيراني والتركي والإسرائيلي والأميركي والفرنسي، هذا إلى جانب العرب والأفارقة بصفة عامة. هذا الوضع الجيو/ ديني يجعل من منطقة القرن الأفريقي منطقة جديرة بالاهتمام والدراسة والكشف والتنقيب في واقع العلاقات الدِّينية، المؤثرة في العلاقات السياسية، بل إن الدِّين يُعتبر أحد العوامل المؤثرة والحاكمة في تحديد اتجاه السياسة الخارجية لدول القرن الأفريقي بالدول العربية والآسيوية والأفريقية الأخرى المجاورة له. وتحضر هنا الحالة الإثيوبية باعتبارها نموذجًا في علاقاتها بالعرب، خصوصًا مع السودان ومصر ودول الخليج. فجملة الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية التي يدخل فيها الدِّين باعتباره عاملًا قويًا ومؤثرًا

فـي دول القـرن الأفريقـي الكبير كلهـا، جعلت هـذه المنطقة جديـرة بالاهتمام البحثي، وخصوصًا الميداني منه، لأن لهذه المنطقة امتداداتها العضوية والحيوية المؤثرة في العمقين العربي والأفريقي، ولكونها محطّ اهتمام وتدخل دوليين.

بناءً على هذه الخلفيـة التي تعكس أهمية المنطقة، وضـرورة البحث فيها، يمكن القول إن المرجوَّ من هذه الدراسة تحقيق عدد من الأهداف، وهي:

- محاولـة قراءة مكوّنـات الخارطـة الدِّينية لـدول منطقة القـرن الأفريقي الكبيـر وجوارهـا العربـي بطريقـة تُظهـر خصوصيتهـا الإحصائيـة وتوزيعاتهـا الإثنية والمذهبية، والسـعي إلـى إظهار العلاقـة المزدوجـة أو المتداخلة للدِّين بالمكونات الأخرى، مثل الدِّين والسياسة، الدِّين والمجتمع، الدِّين والاقتصاد، الدِّين والثقافة، الدِّين والتاريخ، في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي.

- كشـف دور الدِّيـن والتباينـات الدِّينيـة فـي تحديـد اتجـاه العلاقـات الاجتماعية بين المكونات الإثنية/ العرقية بطبيعتها الدِّينية، واتجاهات العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية لدول منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي.

- السـعي إلى إيجـاد تفسـير وتحليل لـدور التبايـن الدِّيني في مشـكلات الصراعات وأزماتها بين دول منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي.

- محاولـة التقصّـي والتدقيـق فـي العلاقـة الترابطية بيـن الدِّيـن والعامل الخارجـي، المتمثّـل فـي تدخّل الغرب وإسـرائيل فـي الشـؤون الداخلية لدول منطقة القرن الأفريقي على أساس الدوافع الدِّينية، لخدمة المصالح السياسية.

- كشـف أبعـاد تأثيـر الصراعات والحـروب الأهليـة الداخليـة، وكذلك الحروب الإقليميـة في دول منطقة القـرن الأفريقي وجوارهـا العربي في عملية التعايش والتماسـك الوطني داخليًا على مسـتوى كل دولة على حدة، وخارجيًا على مستوى كتلة دول الإقليم.

اسـتنادًا إلى ما جرى ذكـره، تتلخص مشـكلة البحث في سـؤال محوري: إلى أي مـدى يمكن أن تـؤدي عملية الاختـلاف أو التباين في تركيبـة الخارطة الدِّينيـة العرقية بين دول القرن الأفريقي وجوارها العربي، إلى أن تعيش المنطقة

في حالة من الصراع الدِّيني المفضي إلى صراع سياسي مسلّح على مستوى الحلقتين، الداخلية وهي الخاصة بكل دولة من دول القرن الأفريقي، والخارجية التي تمثّلها حلقات التداخل بين دول المنطقة؟ أو بشكل آخر: كيف يمكن خلق تعايش ديني على المستويين القطري والإقليمي لمنطقة القرن الأفريقي في ظل الارتباط والتداخل المعقد لظاهرة الدِّين بالسلطة والعِرق والنزاعات؟ وتأسيسًا عليه، تقوم هذه الدراسة على عدد من الفرضيات التي تمثّل إجابات أولية عن مسألة الجدلية القائمة بين التعايش والصراع، وسعي الحكومات والجماعات والأفراد إلى تنزيل التعايش والسلام في ظل استمرار سياسات الصراع بصورة مخيفة ومزعجة في منطقة القرن الأفريقي الكبير، وتخوم جواره العربي الآسيوي والأفريقي، والفرضيات هي:

- أتاحت طبيعة الجيوبوليتيك الإثيوبي المتمثّلة في توسطها خارطة دول منطقة القرن الأفريقي الكبير، ملامسة دول الإقليم الرئيسة كلها حدودها، وهي حوالى ست دول، غير أنها في حالة حروب مسلحة طويلة مع اثنتين منها هي إريتريا والصومال. إضافة إلى نزاعات حدودية مع السودان، ونزاعٍ محتملٍ مع دولة جنوب السودان، مع وجود توازنات سياسية وعسكرية حرجة مع كلٍّ من جيبوتي وكينيا، هذا الوضع يؤدي دائمًا إلى تجذّر تعقيدات الصراع وتعميقها، ويُضعف من فرص التعايش الإقليمي بمنطقة القرن الأفريقي.

- بروز إريتريا في عام 1993 وجنوب السودان في عام 2011، باعتبارهما دولتين جديدتين في خارطة القرن الأفريقي الكبير، أدّى إلى دخول المنطقة في توازنات صراعية جديدة ومعقدة، أفضت إلى اختلال ميزان التعايش والاندماج على المستويين القطري والإقليمي لمصلحة ميزان الصراع في القرن الأفريقي وأقاليم جواره العربي والأفريقي، خصوصًا جنوب غرب الجزيرة العربية (اليمن) وإقليم البحيرات العظمى.

- طول أمد الحرب الأهلية في الصومال نتيجة الصراعات العشائرية التي بدأت تأخذ أبعادًا دينية (صراع إسلامي - إسلامي)، إلى جانب صراعها مع إثيوبيا بشأن إقليم أوغادين، الذي يدخل فيه الدِّين ضمن الحسابات التي تغذي

الصراع بينهما (صراع مسيحي - إسلامي) وتدعمه؛ يؤدي ذلك كلّه إلى تعرّض منطقة القرن الأفريقي الكبير إلى مزيد من عمليات النحت والتفتيت والتقسيم التي تؤثر بدورها سلبًا في عملية التعايش والاندماج بين دول المنطقة وجوارها الإقليمي.

- التدخّل الدولي الذي ظل حاضرًا في حروب منطقة القرن الأفريقي وصراعاتها لخدمة مصالحه السياسية، والجيوبولوتيكية (الأمنية والعسكرية) والاقتصادية والدِّينية، في مساندة ودعم الفاعلين من الدول المسيحية والدول حاضنة الأقليات اليهودية (إثيوبيا واليمن). هذا الوضع دفع الفاعلين الدوليين إلى توجيه سياساتهم واستراتيجياتهم نحو دعم استمرارية الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية ومواصلة مساندة مشاريع النحت والتفتيت في منطقة القرن الأفريقي. وكانت إريتريا، وآخرها جنوب السودان، والمنتظر في الخارطة جمهورية أرض الصومال، وبلاد البُنط، ومخرجات ومآلات بؤر الصراع في المتبقي من السودان، وخصوصًا منطقة النيل الأزرق ومنطقة أبيي وجنوب كردفان ودارفور. ويؤدّي ذلك كله إلى إضعاف خارطة التعايش والاندماج على مستوى الدولة والإقليم.

نظرًا إلى طبيعة الدراسة المتداخلة بين الدِّيني والسياسي والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي، سيجري استخدام منهج الدراسات التداخلية (Interdisciplinary Approach)، ويتمُّ التركيز بصفة أساس على المنهج الوصفي التحليلي والوثائقي التاريخي والبنيوي والنسقي والوظيفي ومنهج تحليل النظم. واقتضت طبيعة هذه الدراسة، وطبيعة المناهج المستخدمة فيها، أن يستعين الباحث بعدد من الأدوات؛ إذ جرى استخدام الملاحظة المباشرة بالمشاركة والمعايشة، خصوصًا أن الباحث جزء من مجتمع الدراسة بحكم سودانيته، كذلك قام بعمل ميداني في إثيوبيا. ومن جهة أخرى، فإن المقابلات هي إحدى الأدوات المهمة إلى جانب إجراء عدد من الحلقات النقاشية المركزة مع عدد من المنتسبين إلى دول منطقة القرن الأفريقي بالاستفادة من وجودهم في جامعة أفريقيا العالمية.

أولًا: المقاربات النظرية بشأن قضايا الصراع والتعايش في منطقة القرن الأفريقي

1 - المقاربة الأولى: السلم الإقليمي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في القرن الأفريقي لرابو شارامو وبيروك ميسفين[1]

اهتمت هذه المقاربة النظرية بقضايا الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي، مركزةً على مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حين ناقشت قضايا الصراعات الإثنية والحروب الأهلية وحللتها بمستوياتها المختلفة وديناميتها وتداخلاتها المحلية والإقليمية والعالمية، وتطوراتها وآثارها الآنية والمستقبلية. كذلك عالجت، بإسهاب، النزاعات الحدودية بين دول الإقليم، إلى جانب مشكلة الإرهاب؛ فالدراسة عبارة عن مجموعة متنوعة من الأبحاث قام بها عدد من الباحثين والأكاديميين من ذوي خلفيات متعددة في العلوم الإنسانية في الإقليم، الأمر الذي أثرى هذه الدراسة. وغطّى الباحثون معظم مشكلات هذه المنطقة، مثل الحرب الإريترية - الإثيوبية، وقضايا الأمن والإرهاب في الصومال، وإشكاليات تحقيق الوحدة و السلام في السودان، ومشكلة المياه في حوض النيل، وغيرها من القضايا الشائكة التي تشغل المهتمين بشؤون القرن الأفريقي. الجدير بالذكر أن هذه الدراسة التي تقع في 465 صفحة موّلها معهد الدراسات الأمنية في كندا. ولما كانت الدراسات كلها تدورُ حول تشريح الصراعات في الإقليم، كان هنالك شبه إجماع على أن أبرز نتائجها هو تقليل فرص الوحدة الجاذبة والتعايش والاندماج القطري والإقليمي، ومن ثم تهديد الأمن القومي الإقليمي.

2 - المقاربة الثانية: الفرص الضائعة في القرن الأفريقي لسالي هيلي[2]

هدفت الباحثة في هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان «الفرص الضائعة في القرن الأفريقي» إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء انهيار اتفاقات

---

(1) Roba D. Sharamo and Berouk Mesfin, eds., *Regional Security in the Post-Cold War: Horn of Africa* (Pretoria: Institute for Security studies, 2011).

(2) Sally Healy, *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and Peace Agreements Unravel: A Horn of Africa Group Report* (London: Royal Institute of International Affairs, 2008).

السلام وفشلها، والرجوع إلى مربّع النزاعات في منطقة القرن الأفريقي، وذلك عبر عرض ثلاثة اتفاقات سلام وتحليلها: أولها الاتفاق الذي وقِّع بين إثيوبيا وإريتريا في عام 2000، وثانيها المصالحة الوطنية في الصومال في عام 2004، وثالثها اتفاق السلام الشامل في السودان في عام 2005.

3 - المقاربة الثالثة: الإسلام والمسيحية في القرن الأفريقي لهاقيا إيرليك[3]

متخذًا من كلّ من الصومال وإثيوبيا والسودان نموذجًا، عرض الباحث من خلال هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان «الإسلام والمسيحية في القرن الأفريقي»، تاريخ الديانتين في المنطقة وحاضرهما، محللًا تجارب الصراع والتعايش الدِّيني فيها. إلى جانب ذلك، ناقشت الدراسة علاقة الدِّين بالسياسة في الإقليم من خلال تناولها موضوع الإسلام السياسي والتطرف والإرهاب الدِّيني في منطقة القرن الأفريقي.

4 - المقاربة الرابعة: الدِّيناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج في القرن الأفريقي: المتغيّرات الداخلية والصراعات الدولية[4]

جاءت مقاربة إبراهيم نصر الدين المتخصص بشؤون القرن الأفريقي متناولةً عددًا من الموضوعات في القرن الأفريقي بالعرض والتحليل، مثل النشاط السياسي للقوى المحلية الفاعلة في إثيوبيا، وكشف الميراث الإمبراطوري، خصوصًا البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإثيوبي، إضافة إلى نشأة المسألة القومية. وتعرضت الدراسة أيضًا، إلى عملية التغيير، وممارسات الدرج أو (الدرك) في حقبة منغستو الشيوعية، موضحةً مسار

---

(3) Haggai Erlich, *Islam and Christianity in the Horn of Africa: Somalia, Ethiopia, Sudan* (New York; Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2010).

(4) إبراهيم أحمد نصر الدِّين، الدِّيناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج في القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).

التغيير ابتداء من عام 1974 وسياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادي الاجتماعي، واختتمت ببحث موقف الدرج من المشكلة القومية في إثيوبيا، وتأثيراتها في دول القرن الأفريقي. هدفت هذه المقاربة إلى معرفة العوامل التي مكّنت نظام هيلاسيلاسي من الاستمرار فترة طويلة من الزمن، على الرغم من المتغيرات الداخلية والدولية العديدة التي أحاطت به. كذلك ناقشت العوامل التي تفسرُ توقيت التحول في الإمبراطورية ونمطه، ومعرفة القوى التي قادت عملية التحوّل، وأسس اختيار البديل الراديكالي من دون البديل الإصلاحي في إحداث عملية التغيير. كذلك ناقشت الكيفية التي واجهت بها إثيوبيا الاضطرابات الداخلية والقومية بعد خلع نظام الإمبراطور.

5 - المقاربة الخامسة: دراسة حسن مكي («إثيوبيا والتغير السياسي») المنشورة في مجلة دراسات أفريقية[5]

قدّم مكي مقاربته النظرية بخلفيات خبرته العملية العميقة واختصاصه بشؤون القرن الأفريقي، متناولًا تاريخية الصراع السياسي في إثيوبيا. وعرض أيضًا الصراع الإثيوبي مع الأقطار المجاورة بتركيز خاص على السودان في فترتي هيلاسيلاسي ومنغستو، مشيرًا إلى نمو حركتي الثورة الإريترية والثورة التغراوية في ظروف الثورة الإثيوبية، وتعرض لسياسات منغستو تجاه السودان. كذلك تناولت الدراسة بشيء من التفصيل إثيوبيا، والعلاقات الدولية في ظل نظام زيناوي. واختُتمت الدراسة بقراءة لمستقبل القرن الأفريقي. وهدفت هذه المقاربة، بصورة عامة، إلى إبراز التشكلات السياسية في إثيوبيا في أعقاب صعود الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا (EPRDF) إلى سدة الحكم.

توصّل مكي في مقاربته إلى عدد من النتائج، من أهمها، أن هنالك فرصة كبيرة لتحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للاستمرار في السلطة لاعتبارات

(5) حسن مكي محمد أحمد، «إثيوبيا والتغيير السياسي،» دراسات أفريقية، العدد 10 (كانون الأول/ ديسمبر 1991).

إنجازها ومساهمتها التاريخية في القضاء على نظام منغستو. يضاف إلى ذلك ما تحقّقَ للأقليات الإسلامية، والأغلبية الأورومية، من ترقية لأوضاعهم، ونيل مكانتهم الطبيعية في حركة السياسة والدولة. كذلك أظهرت الدراسة أن ميلاد إثيوبيا الجديدة جاء متزامنًا مع الانفراد الأميركي - الإسرائيلي بحكم العالم، الأمر الذي يضع إثيوبيا في أولويات الحسابات الأميركية الإسرائيلية نسبة إلى اعتبارات موقع القرن الأفريقي، وأمن البحر الأحمر وقضية المياه، وتجديد عمر المشروع الصليبي، والدور الإثيوبي المتوقّع في هذا الشأن، كذلك موجة التحوّل الديمقراطي والتكيف الهيكلي.

6 - المقاربة السادسة: القوميات الإثنية المتنافسة على الدولة والتحول نحو الديمقراطية في إثيوبيا[6]

قدّم ميرارا غودينا (M. Gudina) مقاربته النظرية بشأن أبعاد التغيير الحديث بعد أن أُطيح نظام منغستو، وبروز عناصر التعددية السياسية، ولامركزية السلطة القادمة القائمة على معايير الإثنية اللغوية. وبذلك تحدثت الدراسة عن عبور إثيوبيا من إمبراطورية تطغى فيها قومية واحدة، إلى مفهوم الدولة الأمّة التي تتساوى فيها القوميات العرقية، وتعبر من الظلم والتسلط إلى الديمقراطية. إلّا أن هناك مشكلة الجبهة الشعبية لتحرير التقراي وإطارها الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية (TPIF-EPRDF) التي يمثّل خطابها على الورق حرصًا على الحرية والديمقراطية، في حين أن عقليتها وسلوكَها تسلّطيان. ويدل على ذلك أن مسلسل الانتخابات المتعددة هَدفَ إلى تثبيت حكم الحزب الواحد. ولم يساهم إلّا بالقليل في بسط الديمقراطية في إثيوبيا. كما أن مفهوم الحرية لم يتجاوز إنهاء قبضة الاقتصاد أو المركزية الاقتصادية، بينما بقيت الدولة الإثيوبية على طبيعتها القمعية والسلطوية، على غرار مشروع بناء الأمّة الذي انتهجه النظام الإمبراطوري، نظام اشتراكية الثكن للنظام العسكري في السبعينيات

(6) Merera Gudina, «The State, Competing Ethnic Nationalisms and Democratisation in Ethiopia,» *Africa Journal of Political Science*, vol. 9, no. 1 (June 2004).

والثمانينيات. ويبدو أن مردّ هذه الاستمرارية التاريخية للسياسات القديمة في صور جديدة، إلى أن قيادات الجبهة الشعبية لتحرير التقراي تتلمذت على مفاهيم الديمقراطية الثورية المؤسسة على المفاهيم المستمدة من أفكار ماو تسي تونغ، بأن السلطة تنبع من فوهة البندقية، وكذلك مبادئ الديمقراطية المركزية.

ثانيًا: البنى والبيئات المتحكّمة في التعايش والصراع في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي

يبدو واضحًا أن هنالك بعض المكوّنات الرئيسة في بنى وبيئات الدول التي تشكل خارطة منطقة القرن الأفريقي الكبير، والتي كان لها بالغ التأثير في تحديد محركات (ديناميات) عمليتي الصراع والتعايش، حيث إن مقادير هذه المكوّنات من حيث الارتفاع والانخفاض، والسلب والإيجاب، تعمل إلى حدٍّ كبير في تحديد حالة أجواء المنطقة؛ فارتفاع معدلات بعض المكوّنات، مثل الفقر والأميّة والجريمة والنزوح واللجوء والحروب والنزاعات وغيرها إلى آخر القائمة، وانخفاض معدلات مكوّنات أخرى، مثل الإنتاج والصحة والتعليم والتنمية... إلخ، يُعتبران مؤشرين إلى مكوّنات بنيوية وبيئية مؤثرة في مجريات حالتي الصراع/ التعايش لمجموع دول منطقة القرن الأفريقي الكبير. وعليه، يكون عرض وتحليل بعض البنى والبيئات المؤثرة في تشكيل حالتي الصراع / التعايش وصناعتهما في هذه المنطقة، ودول جوارها العربي، على الشكل التالي:

1 - الوضع الجيوبوليتيكي لمنطقة القرن الأفريقي في بعض أبعاده الطبيعية والبشرية المؤثرة في التعايش والصراع

يظهر من خلال المتابعة بوسائلها كلها، والمعايشة بأشكالها كلها في البيئات والبنى المكوّنة لدول منطقة القرن الأفريقي ودول جوارها العربي،

أن البعد الجيوبوليتيكي، بكل ما يحمل من محركات جغرافيته الطبيعية والبشرية، واحد من أهم المؤثرات في تحقيق التعايش، أو إحداث الصراع. فمعالم الجغرافيا السياسية تشير إلى أن النواة الأولى التي تشكّلت عليها منطقة القرن الأفريقي، لم تكن لتتعدى الحدود السياسية للصومال الكبير، وهو ما يعني أن بدايته من حيث الجغرافيا البشرية كانت محصورة في مكون القومية الصومالية[7]، غير أن خارطة القرن الأفريقي تعرضت بعد ذلك لعمليات تقسيم وتجزئة، وإضافة وحذف، ومدٍّ وجزر، الأمر الذي أثّر في بقية مكوّناتها الأخرى، خصوصًا السكانية والجيولوجية والاقتصادية والثقافية والسياسية. لكن يبدو أن نواة القرن الأفريقي الصغير التي قامت على تخوم الصومال الكبير وحدوده حصل لها تقسيم وتجزئة، فانسلخت من الصومال جيبوتي، ثم اقتُطع إقليم أوغادين الصومالي وأُلحق بإثيوبيا. كذلك ألحقت منطقة إقليم الحدود الشمالية الصومالية بدولة كينيا التي أصبحت تسمّى إقليم شمال شرق كينيا[8]. وتمدّدت منطقة القرن الأفريقي وتوسّعت في تخوم جديدة، فضمّت إليها دولًا جديدة وإثنيات جديدة، وذلك على أسس جيوبوليتيكية بحسب التفكير السياسي والأمني والعسكري الغربي والإسرائيلي، لأن كلَّ ما هو مؤثر ومتأثر بما يحدث في منطقة القرن الأفريقي الصغير ملحق ومضاف إلى خارطته، حتى أُطلق عليه القرن الأفريقي الكبير، فأصبحت إثيوبيا وكينيا وإريتريا تضمُّ أجزاء من الصومال. ولعل ذلك يفسر التمدّد والتوسّع الأول في الجغرافيا السياسية والحالة الجيوبوليتيكية لمنطقة القرن الأفريقي، خارج نطاق جغرافية الصومال بأبعادها الطبيعية والإثنية والسياسية والتاريخية. أمّا السودان ودولة جنوب السودان التي تشترك وتتداخل في أرض عليها نزاعات حدودية مع إثيوبيا،

---

(7) قدم بروفيسور حسن مكي تحليلًا مفصلًا لمكونات الهوية الصومالية الإثنية والدِّينية والثقافية في: حسن مكي محمد أحمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير: قرن أفريقيا، 1887 – 1986 (الخرطوم: المركز الإسلامي الأفريقي، 1990).

(8) جاء عرض تداخلات القضية الصومالية مع كينيا في مقاربة: محاسن عبد القادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا (الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2000).

فجُعِلا ضمن المجال الحيوي والرقعة الجغرافية للقرن الأفريقي، فربما تمثّل حالتهما التوسع الثاني لنواة القرن الأفريقي. هذا التوسع الذي أحدث عمليات التمازج والاندماج والتعايش، انفجرت منه، في الوقت نفسه، بؤر الصراعات العرقية والحدودية الإقليمية كلها بين دول الإقليم. ويبدو أن هذه التحوّلات الجذرية الكبيرة التي خضعت لها منطقة القرن الأفريقي، من خلال عمليات الفك والتركيب، والتجزئة والتقسيم، في خارطتها الإثنية والدِّينية والسياسية والجغرافية الطبيعية، شكّلت «جيوبوليتيكا» جديدة. ولّدت هذه الجيوبوليتيك الجديدة محركات وعناصر فاعلة جديدة ومتحولة باستمرار، أدّت إلى تأثير عميق ومباشر في تهديد عمليات التعايش والاندماج وزيادة معدلات الصراعات والنزاعات[9].

بالنظر والتدقيق في الجدول (19 - 1)، يمكن قراءة واستنتاج عدد من المؤشرات والنتائج التي تؤكد تأثير الجيوبوليتيك الجديد في الأوضاع السكّانية، وصيرورة حركة التفاعل والعيش المشترك في مجتمعات دول القرن الأفريقي بتمايزاتها واصطفافاتها الدِّينية الطبقية في مستوياتها المسيحية والإسلامية.

يبلغ مجموع سكان منطقة القرن الأفريقي، بحسب ما أشارت إليه آخر الإحصاءات لعام 2011، حوالى 178.341.062 نسمة، وبمعدلات نموٍّ سكاني متباينة، انفردت إثيوبيا بأعلاها (3.19 في المئة)، وأدناها في الصومال (1.6 في المئة). وتبرز أهمية تباين المعدلات السكانية وخطورته في هذه المنطقة وتأثيراته في مسألتي التعايش/ الصراع، في أنها تنعكس بطريقة تراكمية على مكوّنات مؤشرات أخرى مرتبطة ارتباطًا لصيقًا بالحراك السكاني وقضايا العيش المشترك للشعوب المليونية في دول هذه المنطقة.

---

(9) تناول العديد من الأبحاث، وبتحليل واف، النزاعات العرقية والدِّينية والحدودية في القرن الأفريقي. لتفاصيل أكثر انظر: بيريكيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، و Sharamo and Mesfin, eds., *Regional Security in the Post-Cold War.*

الجدول (19 – 1)
بعض مؤشرات التنمية البشرية المهمة والمؤثّرة في بنية وبيئة التعايش والصراع في دول القرن الأفريقي[10]

البلد	معدل النمو السكاني (في المئة)	معدل الفقر (في المئة)	نسبة المتعلمين من السكان (في المئة)	نسبة الإنفاق الحكومي في التعليم من الناتج المحلي (في المئة)	نسبة الإنفاق الحكومي في الصحة من الناتج المحلي (في المئة)	نسبة الحضر من السكان (في المئة)
إثيوبيا	3.19	38.7	42.7	5.5	3.6	17
إريتريا	2	50	58.6	2	7	22
الصومال	1.6	50	37.8	غير متوافر	غير متوافر	37
جيبوتي	2.23	42	67.9	8.4	6.4	76
كينيا	2.49	غير متوافر	85.1	7	12.2	22
السودان	2.48	40	61.1	4	7.3	40
جنوب السودان			27			22

على سبيل المثال نجد أن معدلات وقياسات عالمية عالية للفقر تميزت بها أغلب دول القرن الأفريقي، ووصلت إلى 50 في المئة في كلٍّ من إريتريا والصومال، وأدناها في إثيوبيا بنسبة 38,7 في المئة. أمّا التعليم فيبدو أنه أحد العوامل المهمة والمؤثرة في قضايا التعايش/ الصراع في المنطقة لما له من صلة بتكوين المدركات والتصورات لشعوب هذه المنطقة بعضها لبعض؛ أي صورة الأنا والآخر لأفراد وجماعات وحكومات دول المنطقة. ففي هذا الصدد أشارت بعضُ الإحصاءات إلى أن أعلى نسبة للتعليم في دول المنطقة تصدّرتها

(10) جدول من عمل الباحث بالاستفادة من المواقع الإلكترونية التالية: World Fact Book: <www.cia.gov>; Wikepidia: <www.wikepidia.org>, and Nation Master: <www.nationmaster.com>.

كينيـا، إذ بلغت 85.1 في المئة، بفارق كبير جدًا عن أقل نسـبة متعلمين حازتها دولـة جنوب السـودان الوليـدة، وهي 27 فـي المئـة، أي بفارق 58 فـي المئة. والجدير بالإشارة أن إثيوبيا والصومال لحقتا بدولة جنوب السودان في معدلات النسب المتدنية لعدد المتعلمين، حيث بلغت 42.7 في المئة، و37.8 في المئة على التوالي، بينما اصطفت مع كينيا في معدلات تفوق الـ 50 في المئة كل من جيبوتـي، 67.9 في المئة، والسـودان، 61 في المئة، وإريتريـا 58.6 في المئة. والجديـر بالإشـارة في سـياق هذا التحليـل أن أضعف الـدول تعليمًـا هي أكثر الـدول عرضة للصراعـات والحروب الأهليـة، أي جنوب السـودان والصومال وإثيوبيا. وفي مقاربة بين نسـب التعليم من السـكان ونسـب الإنفـاق الحكومي فـي التعليم من الناتج المحلي، نلاحظ أن ضعـف الإنفاق الحكومي في التعليم وشـحّه أدّيا إلـى الحالة الضعيفـة والمتردية للمسـتويات والمعـدلات التعليمية لدول منطقة القرن الأفريقي. وهنا برزت جيبوتي باعتبارها أعلى دولة في معدل الإنفـاق الحكومي في التعليم بنسـبة بلغـت 8.4 في المئة، بينما جـاءت إريتريا في آخر القائمة بنسـبة 2 في المئة. وفي مستوى آخر، عند النظر إلى عامل البيئة الحضريـة ومحاولة ربط ذلـك بعوامل الفقـر والتعليم وتأثير ذلـك في توازنات الصـراع والتعايش، نلاحظ تدنّي البيئة الحضرية فـي جميع دول القرن الأفريقي إلى ما دون 50 في المئة باستثناء جيبوتي التي مثّلت البيئة الحضرية فيها 76 في المئـة. ولعل ذلك يرجـع إلى أن جيبوتي هـي الدولة الميناء والدولة العاصمة، حيث تقل فيها المسـاحة وعدد السـكان. وفي المقابل تقوقعت إثيوبيا باعتبارها أقل دولة في تعداد نسـبة الحضر من السكان، حيث بلغت 17 في المئة، آخذين باعتبارات التحليل أنها الدولة الأكثر سـكانًا في دول القرن الأفريقي. ويتناسب هذا طرديًا مع حالة الأزمـات والصراعات التي تعانيها إثيوبيا، ووصول تأثيراتها إلى دول القرن الأفريقي[11].

(11) كل النسـب والإحصاءات الواردة في سـياق هـذه التحليل وردت في المواقع الإلكترونية:
<www.cia.gov>; <www.wikepidia.org>, and <www.nationmaster.com>.

2 - شكل الخارطة الدِّينية وطبيعتها
في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي

يبدو أن الدِّين أو الظاهرة الدِّينية عمومًا تمثّل واحدة من القضايا الشائكة والمعقدة في منطقة القرن الأفريقي. فهي تحتاج إلى عملية متواصلة من الكشف والتقصي. ولربما عاد ذلك، في المقام الأول، إلى طبيعة توزيع الخارطة الدِّينية لدول المنطقة، وخصوصيات جوارها الدِّيني، خصوصًا الجوار العربي. فبالنظر إلى شكل الخريطة الدِّينية وطبيعتها التي تنظم مجتمعات دول منطقة القرن الأفريقي، يظهر بكل وضوح أنها تفردت في الخصوصيات. ولا شك في أن هذه الخصوصيات عملت على امتداد التاريخ على إحداث تحوّلات وتغيّرات جذرية في شكل الدولة والمجتمع في المنطقة. كما أنها أثّرت وتحكّمت في تحوّلات جوارها العربي خصوصًا اليمن وسلطنة عُمان والسعودية وبقية دول الخليج العربي. ومن جانب آخر، أثّرت في منطقة البحيرات العظمى، ولا سيما أوغندا وتنزانيا وزنجبار. في هذه البقاع كلها ظهرت هذه المترابطات والثنائيات في علاقة الدِّين/ السلطة، الدِّين/ الاقتصاد، الدِّين/ الثقافات، الدِّين/ الحضارة، الدِّين/ الصراع[12].

لعل أبرز الخصوصيات التي تميّزت بها منطقة القرن الأفريقي تمثّلت في:

الخصوصية الجيو/ دينية؛ إذ يظهر من خلال القراءة في توزيع الأديان بمذاهبها ومِللها المختلفة أن العامل الجغرافي الذي يحكم تموضع المجتمعات أدّى دورًا كبيرًا ومؤثرًا في عمليات الحراك والتفاعل بين المكوّنات الدِّينية المختلفة بمختلف تشكلاتها، أكانت أحزابًا دينية أم جماعات دينية، أم طوائف، أم مذاهب. ومن خلال التأمل في خارطة التوزيع والانتشار للأديان والمعتقدات في دول منطقة القرن الأفريقي، يتضح أنها اختلطت بالأديان كافة (اليهودية

(12) لمزيد من الإيضاحات انظر: الأمين عبد الرزاق آدم، دور أرتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الفترة (1991 - 2002) (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008)، ومحمد صغيرون الشيخ الفكي، بناء الأمم: إرتريا من الثورة إلى الدولة (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010).

والمسيحية والإسلام). هذا إلى جانب الأديان المحلية التقليدية (الوثنية). وتؤكد الملاحظة والمعايشة أن هذه الأديان والمعتقدات موجودة في شكل أغلبيات وأقليات[13]؛ فاليهودية التي دخلت مبكرًا إلى منطقة القرن الأفريقي واستقرت في منطقة شمال غرب إثيوبيا فوق بحيرة تانا في مناطق الأمهرة، تحديدًا في منطقة قوندر. نشأت واستمرت، وما زالت باعتبارها دين أقلية عرفت باسم «الفلاشا» أو «بيتا إسرائيل». ولا يتجاوز تعدادهم بعد عمليات التهجير من إثيوبيا إلى إسرائيل بضعة آلاف. ويبدو أن خصوصية الأبعاد الجيو/ دينية قد ظهرت في المكوّن اليهودي بإثيوبيا، الذي أشار إليه عدد من الدراسات بأنه نتاج هجرة يهود التيه من منطقة الشام (فلسطين) لتستقر أعداد كبيرة منهم في بحيرة تانا الحالية بإثيوبيا. ويبدو أن اختيار المكان وطيب المقام ومسافة الهجرة مثّلت محددات رئيسة في تاريخية الوجود اليهودي في إثيوبيا دون دول القرن الأفريقي الأخرى. وتكتمل أهمية الأبعاد الجيو/ دينية لخارطة الانتشار اليهودي في القرن الأفريقي بأنها قريبة من المجموعات اليهودية الموجودة في كلٍّ من اليمن ومصر، أقرب الدول وأهمها بالنسبة إلى إثيوبيا[14].

تتمتّع خارطة منطقة القرن الأفريقي الجيو/ دينية بخصوصيات ومميزات تجعلها متفردة عن أي منطقة في أفريقيا خاصة، والعالم عامة؛ فهي في جوار مباشر لمناطق مهبط الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام. وهي تمثّل بذلك المجال الحيوي الدِّيني لحركة الأديان والمعتقدات والمِلل والنحل والطوائف والمذاهب المتكوّنة أو المتشكلة من رحم الأديان السابقة،

---

(13) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004).

(14) لاحظ كاتب هذه الدراسة روايات المسألة اليهودية وعايشها واستمع إليها في أثناء وجوده في إثيوبيا والتقائه بعض عناصر الفلاشا العائدة من إسرائيل بغرض الزيارة إلى إثيوبيا بجوازات سفر إسرائيلية في مناطق منابع النيل بمدينة بحر دار عند بحيرة تانا، وذلك من خلال النقاش والحوار والأسئلة معهم في الفترة بين 15/ 8/ 2005 و6/ 1/ 2006، وللمزيد عن اليهود وهجرتهم من منطقة القرن الأفريقي، انظر: محمد إبراهيم طاهر، الفلاشا الجذور والأبعاد (الخرطوم: مطبعة أرو التجارية، [د. ت.])، وياسر عبد القادر، التغلغل الصهيوني في أفريقيا: إشارة للعلاقات الصهيونية الأثيوبية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 1998).

الأمر الذي جعلها مكانًا خصبًا لميلاد ونشأة التيارات والحركات الدِّينية المشهورة في العالم[15]. ولعل هذا الجوار الحيوي جعلها في جوار مباشر لليهودية واليهود بالشرق الأوسط. ويبدو أن ذلك ما جعلها أحد خيارات الهجرة اليهودية على عهد سيدنا موسى، فاستوطن اليهود الفلاشا في إثيوبيا، إضافة إلى استيطان جيوب من اليهود في المدينة المنورة بالسعودية في عهد الرسول محمد (ﷺ) ومجموعات منهم في اليمن. والمشهور والمعروف أن بعض دول منطقة القرن الأفريقي الكبير كانت أحد الخيارات المرشحة لإقامة وطن قومي لليهود في أفريقيا. ووقعت الترشيحات على أوغندا ورواندا وبوروندي وإثيوبيا. ومن جهة أخرى وقعت منطقة القرن الأفريقي في جوار مباشر لأهم المواطن الأصلية للمسيحية الأولى، وهي دول الشام ومصر. فكانت إثيوبيا أول دولة تدخلها المسيحية في شرق أفريقيا، متفوقة بذلك، من حيث الأقدمية الدِّينية، على غرب أفريقيا وجنوبها ووسطها[16]. ومن الخصوصيات والمميزات الجيو/ دينية لمنطقة القرن الأفريقي أنها وقعت كذلك في جوار مباشر مع السعودية مهبط الديانة الإسلامية. فكانت إثيوبيا أول المستقبلين للدِّين الإسلامي في أول هجرتين خارج موطن الإسلام الاصلي مكة المكرمة[17].

ثالثًا: توزيعات الديموغرافيا الدِّينية في دول القرن الأفريقي وتأثيرها في عملية الصراع والتعايش

يبدو من ملاحظة واضحة لقراءة الإحصاءات المعنية بأعداد الأديان ونسب حجمها وتفرعات مزاعمها وتياراتها، أنها أفصحت عن تناقضات

---

(15) أحمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة و إريتريا (القاهرة: شركة الطوبجي للطباعة والنشر، [1982]).

(16) جاء الحديث عن ارتباط المسيحية بالقرن الأفريقي وإثيوبيا في كثير من الدراسات، انظر: Erlich, *Islam and Christianity.*

(17) عن هجرة المسلمين الأوائل وعلاقة الإسلام بإثيوبيا والقرن الأفريقي، انظر: Alex De Waal, ed., *Islamism and its Enemies in the Horn of Africa* (Bloomington: Indiana University Press, 2004).

الإحصاءات التي جاءت بها المصادر الرسمية للحكومات والهيئات والمنظمات والمجموعات، الإسلامية منها والمسيحية على حد سواء. ويظهر أن التعدادات الإحصائية جاءت في أغلبها متحيزة، وتحكم بهذا التحيز محددين أساسيين:

- الانتماء إلى الاعتقاد الدِّيني

هو علاقة المعتقد أو الديانة أو المذهب بالسلطة وجماعات الضغط الدِّيني الكبرى، أو بالهيئات الدِّينية العليا المسؤولة عن الإحصاءات، غير أن هذه الإحصاءات تُعطي مؤشرات تقريبية مهما يكن تحيّزها، إضافة إلى أن شواهد الواقع المعيش تمكّن من الوصول إلى تعدادات تقديرية باستخدام المقارن بين ما هو وارد في الإحصاء، وملاحظات تعداد الواقع. وهنا تبرز الحالة الإثيوبية باعتبارها مثالًا على الجدول عن الديموغرافيا الدِّينية لهذه الدولة المهمة والمحورية في مسائل القرن الأفريقي، لأن التوازنات والحسابات الديموغرافية تدخل في كثير من المعادلات السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لخدمة مصالحها المحلية، فزيادة عدد المسلمين في إثيوبيا أو تأثيرهم باعتبارهم أغلبية لا يخدم إثيوبيا في مصالحها مع الغرب، وفي الوقت ذاته ميلها إلى زيادة عدد المسيحيين بصفتهم أغلبية لا يخدم مصالحها وعلاقاتها بالدول العربية والإسلامية عامة، وقس على ذلك بقية حالات دول القرن الأفريقي مثل إريتريا وكينيا باعتبارهما دول تمثيل للمسيحية، والسودان والصومال وجيبوتي باعتبارها دول ثقل إسلامية[18].

بغضّ النظر عن مسألة التحيزات الإحصائية في تعداد أتباع الأديان والمذاهب في دول القرن الأفريقي، فإن المهم هو أن هذه الإحصاءات الواردة

(18) لمزيد من الإيضاح ارجع إلى كل من: محمد صالح ضرار، **تاريخ قبائل الحباب والحماسين بالسودان وأرتريا**، ط 2 (الخرطوم: الدار السودانية، 1991)، والزمزمي بشير عبد المحمود حبيب، **المؤثرات السياسية والأمنية على العلاقات السودانية الإريترية في الفترة من 1991 - 2007م** (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007).

في الجداول أدناه أظهرت مؤشـرات كلية مهمة لقـراءة الخارطة الدِّينية في هذه المنطقة، وهي[19]:

الجدول (19 – 2)

عدد معتنقي الديانات ونِسبهم في دول القرن الأفريقي[20]

البلد	عدد السكان	الإسلام		المسيحية		الديانات التقليدية	
		العدد	النسبة في المئة	العدد	النسبة في المئة	العدد	النسبة في المئة
إثيوبيا	82000000	27.798.000	33.9	50922000	62.1	3280000	4
إريتريا	5200000	2496000	48	2600000	50	104000	2
الصومال	9900000	9801000	99	00	--	00	--
جيبوتي	516055	485092	94	30963	6	00	--
كينيا	39000000	4368000	11.2	32214000	82.6	1950000	5
السودان	33419625	32183098	96.3	1236527	3.3	00	--
جنوب السودان	8260490	1982517	24	2891171	35	3386800	40
المجموع	178296170						

(19) التعـدادات والنسـب عـن الأديـان والمذاهب في هـذا التحليـل وردت كلها في: الرسـائل الإخباريـة القصيـرة (sms) لشـركة الهاتف السـيار زيـن – السـودان؛ United States, Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor and United States, Department of State, Bureau of Public Affairs, «The International Religious Freedom Report,» (Bureau of Public Affairs and dept. of State, Washington, DC,2011; World Fact Book: <www.cia.gov>, and Wikepidia: <www.wikepidia.org>.

(20) الجدول من إعداد الباحث بالاستفادة من: الرسائل الإخبارية القصيرة (sms) لشركة الهاتف السيار زين – السودان، و United States, Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor and United States, Department of State, Bureau of Public Affairs, «The International Religious Freedom Report,»

الجدول (19 - 3)

عدد معتنقي الديانات ونسبهم في دول القرن الأفريقي[21]

البلد	عدد السكان	الإسلام		المسيحية		الديانات التقليدية	
		العدد	النسبة في المئة	العدد	النسبة في المئة	العدد	النسبة في المئة
إثيوبيا	82101998	27832577	33.9	51560055	62.8	2709366	3.3
إريتريا	5224000	1906760	36.5	3265000	62.5	52240	1
الصومال	9925640	9925640	100	00	00	00	00
جيبوتي	864000	812160	94	51840	6	00	00
كينيا	41070934	4107093	10	32035329	78	4928512	12
السودان	30894000	29967180	97	926820	3	00	00
جنوب السودان	8260490	صفر	00	4130245	50	4130245	50
المجموع	178341062	74551410	41.8	91969289	51.6	11820363	6.6

(21) الجدول من إعداد الباحث بالاستفادة من الموقع الإلكتروني: <www.wikepidia.org>

الجدول (19 – 4)

عدد أفراد الديانات ونسبهم في دول القرن الأفريقي[22]

البلد	عدد السكان	الإسلام	المسيحية			الديانات التقليدية	أخرى
			أرثوذكس	كاثوليك	بروتستانت		
إثيوبيا	90873739	30806198	39530076	636116	16902515	2362717	636116
إريتريا	5939484	00	00	00	00	00	00
الصومال	9925640	9925640	00	00	00	00	00
جيبوتي	757074	711650	00	45424	00	00	00
كينيا	41070934	4107093	00	13553408	18481920	4107093	821419
تنزانيا	42746620	14961317	00	4488395	00	14961317	00
أوغندا	34612250	5172341	00	29039677	00	1349878	311510
السودان	37047502	00	00	00	00	00	00
جنوب السودان	8260490	00	00	00	00	00	00
المجموع	271233733	65684239	39530076	47763020	35384435	22781005	1769045

(22) الجدول من اعداد الباحث بالاستفادة من الموقع الإلكتروني: <ww.cia.org/>.

الجدول (19 ـ 5)

نسب الديانات في دول القرن الأفريقي[23]

البلد	عدد السكان	الإسلام	المسيحية			الديانات التقليدية (نسبة مئوية)	أخرى
			أرثوذكس (نسبة مئوية)	كاثوليك (نسبة مئوية)	بروتستانت (نسبة مئوية)		
إثيوبيا	90873739	33.9	43.5	0.7	18.6	2.6	0.7
إريتريا	5939484	--		Majority		--	--
الصومال	9925640	All	00	00	00	00	00
جيبوتي	757074	94		6		--	00
كينيا	41070934	10	--	33	45	10	2
تنزانيا	42746620	35		30		35	00
أوغندا	34612250	12.1		83.9		3.9	0.9
السودان	37047502	Majority		--		--	--
جنوب السودان	8260490	--		--		--	--
المجموع							

(23) المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاستفادة من الموقع الإلكتروني: <www.cia.org/>.

الجدول (19 – 6)

الخريطة العرقية (القوميات – القبائل – العشائر) في القرن الأفريقي[24]

الدولة	عدد السكان	القبائل الأساسية							
إثيوبيا	90.873.739	أورومو 34.5 في المئة	أمهرة 26.9 في المئة	صومالية 6.2 في المئة	تغراي 6.1 في المئة	سيداما 4 في المئة	قوراقي 2.5 في المئة	ولايتا 2.3 في المئة	عفر 1.7 في المئة
إريتريا	5.939.484	تقرنيا 55 في المئة	تقري 30 في المئة	ساهو 4 في المئة	كوناما 2 في المئة	رشايدا 3 في المئة	بلين 2 في المئة	(بن عامر، عفر،نارا) 5 في المئة	
الصومال	9.925.640	الدارود 35 في المئة	هوية 23 في المئة	إسحاق 23 في المئة	الدير 7 في المئة	الرحوين والديجل 11 في المئة			
جيبوتي	757.074	قبيلة عيسى 49 في المئة	قومية العفر 35 في المئة	قبيلة إسحاق 4 في المئة	قبيلة سمرون 3 في المئة	بعض القبائل العربية اليمنية والقبائل الأخرى 9 في المئة			
كينيا	41.070.934	كيكوي 22 في المئة	لوحيا 14 في المئة	لور 13 في المئة	كالينجين 12 في المئة	كاميا 11 في المئة	كيسي 6 في المئة	ميرو 6 في المئة	قبائل أفريقية أخرى 15 في المئة
السودان	36.787.012	سود 52 في المئة	عرب 39 في المئة	بجا 6 في المئة	أجانب 2 في المئة	أخرى 1 في المئة			
جنوب السودان	الدينكا	نوير 20 في المئة	شلك 8 في المئة	باريا	المنداري	التبوسا	التوركانا	الزاندي	المورلي

(24) الجدول من إعداد الباحث استنادًا إلى المواقع الإلكترونية التالية: <www.wikepidia.org>; <www.cia.gov>, and www.nationmaster.com

رابعًا: البيئة الصراعية في القرن الأفريقي وجواره العربي المؤثرة في قضايا التعايش والصراع

اتّسمت منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي والأفريقي المباشر وغير المباشر بأنها منطقة صراعات دائمة، إذ ثبت ذلك بطريقة متواترة في أغلب المصادر والمراجع التي ذكرت تاريخ هذه المنطقة القديم والحديث والمعاصر، فتحدثت عن حروب وصراعات مسلحة، الأمر الذي أدّى إلى تصنيف الحروب والصراعات فيها بأنها من نوع الصراعات المتأصلة، وذلك من حيث العمق والجذور التاريخية، ومن نوع الصراعات الحلقية، وذلك من حيث تداخل دوائر الحروب والصراعات بين دول الإقليم والإثنيات على المستوى الداخلي لكل دولة، وتماشيًا مع مطلوبات العرض والتحليل لمكوّنات البيئة الصراعية في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي والأفريقي يستحسن تناولها على مستويين:

المستوى الأول: البيئة الصراعية الداخلية الخاصة بكل دولة على حداها.

المستوى الثاني: البيئة الصراعية الإقليمية الخاصة بالصراعات الحلقية بين دول الإقليم.

- ملامح البيئة الصراعية الداخلية في دول القرن الأفريقي

تُظهر أولى الملاحظات المهمة والأساس في مسألة البيئة الصراعية الخاصة بكل دولة من دول القرن الأفريقي وبجميع دول المنطقة السبع: إثيوبيا والصومال وإريتريا وجيبوتي والسودان وكينيا وجنوب السودان من خلال الجدولين (19 - 7) و(19 - 8).

تشير قراءة الجدولين إلى أن جميع دول منطقة القرن الأفريقي السبع السابقة الذكر تعاني احتدام الصراعات والحروب بكل أنواعها؛ فمن حيث طبيعة الانتشار، تعاني نوع الصراعات المتأصلة، وهي المتجذرة رأسيًا، والنوع الآخر الصراعات الحلقية، وهي الموصوفة بتمدداتها الأفقية. أمّا من حيث درجة شدة الصراع في نوعية المتأصل والحلقي، فتحوي الأنواع كلها، إذ في كل

دولة من هذه الدول نجد درجة من الصراع الخفي. وفي مستوى آخر نجد درجة من الصراع السطحي، وفي مستوى ثالث نجد درجة من الصراع المفتوح وهو الصراع العنيف المسلح، وهو المشهور في دول هذه المنطقة. والجدير بالإشارة والتأكيد أن الصراعات في دول القرن الأفريقي تكون دائمًا صراعات متحوّلة من درجة الصراع الخفي المستبطن إلى صراع سطحي، ومن ثم انفجارها إلى درجة الصراع المسلح المفتوح، وهو أخطر أنواع الصراعات في المنطقة.

الجدول (19 - 7)
الصراعات الداخلية في دول القرن الأفريقي[25]

الدولة	أطراف الصراع داخل الدولة		تاريخ الصراع	طبيعة الصراع
إثيوبيا	النظام الحاكم	EPPF	1998	سلطة
	النظام الحاكم	OLF	1974	انفصال
	النظام الحاكم	ONLF	1984	انفصال
	النظام الحاكم	CUD,UEDF	2005	سلطة قومية
	إقليم أو قومية أوررومو	إقليم / قومية الصومال	2005	ثروة، استغلال
	النظام الحاكم	TPDF	2002	استغلال

يتبع

(25) مقابلة مع محمد صالح مسؤول مكتب التحالف الديمقراطي الإريتري- متخصص في شؤون القرن الأفريقي، الخرطوم، الأربعاء 18/ 10/ 2011؛ مقابلة مع عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مدير المشاريع في المجموعة الأفريقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية والتنموية (اقداس) - متخصص في الشؤون الأفريقية، الخرطوم، الخميس 19/ 10/ 2011، و University of Heidelberg, Heidelberg Institute for International Conflict Research (HIIK), «Conflict Barometer, 2008: Crises - Wars - Coups d'état- Negotiations - Mediations - Peace Settlements: 17th Annual Conflict Analysis,» (November 2008), on the Web: <http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer_2008.pdf>.

الصومال	TFG	مجموعات عشائرية مسلحة (حركة الشباب الإسلامي)	1960	أيديولوجية سلطة
	جمهورية أرض الصومال	الحكومة الفدرالية الانتقالية	1991	استقلال
	منطقة بونت لاند	الحكومة الفدرالية	1998	حكم ذاتي، استقلال
	جمهورية أرض الصومال	منطقة بونت لاند	1998	نفوذ إقليمي حدود/ موارد
	UIC	TFG	2006	أيديولوجي سلطة/ نظام
	جمهورية أرض الصومال	ماخير	2007	متعدد
	النظام الحاكم	جبهة الخلاص الدمقراطية الصومالية SSDF		
	النظام الحاكم	الحركة القومية الصومالية SNM		
السودان	النظام الحاكم	JEM, SLM/A, SLM/A-AS, SLM, SLM/A-AW, SLM/A-MM, SLM/A-Unity, SFDA, JEM/PW, NMRD, DLM, RDFF, RUM, G19	2004	حرب أهلية سلطة / ثروة
	النظام الحاكم	جبهة الشرق	2005	
	LRA	SPLM, SPLA	1994	نزاع إقليمي
	النظام الحاكم	SPLM/A	1955	أرض، موارد، انفصال
دولة جنوب السودان	النظام الحاكم : الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان	الحركة الديمقراطية لجنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان/ التغير الدمقراطي SPLM/DC جيش دفاع جنوب السودان SSDA	2011	أيديولوجي/ عرقي / سلطة/ ثروة
	مجموعة القبائل الاستوائية (الفراتيت، المادي) / الشلك، النوير	قبيلة الدينكا	صراع تاريخي قديم	عرق / سلطة / ثروة

يتبع

تابع

إريتريا	النظام الحاكم	التحالف الديمقراطي الاريتري ويضم أحد عشر تنظيمًا ما بين إسلامي وعلماني: التيارات الإسلامية: الحزب الإسلامي الاريتري للعدالة والتنمية EIPJD حركة الإصلاح الإسلامي الاريترية EEIM حزب المؤتمر الإسلامي الاريتري EICP	1993	سياسي أيديولوجي
	النظام الحاكم	التيارات الوطنية العلمانية: جبهة التحرير الإريترية ELF الجبهة الشعبية الديمقراطية الإريترية EDPF الحركة الفدرالية الديمقراطية الإريترية EDFM حزب الشعب الديمقراطي الإريتري EPDP جبهة الإنقاذ الوطني الإريتري FSNE حزب النهضة الإريتري (جبرتة)	1975 2006	سياسي أيديولوجي سياسي أيديولوجي
	النظام الحاكم	أحزاب المعارضة الإثنية: -الحركة الديمقراطية لعفر البحر الأحمر ASADM الحركة الديمقراطية لكوناما إريتريا EKDM	1997	سياسية إثنية
	النظام الحاكم	أكثر من ٥١ تنظيمًا معارضًا خارج التحالف أقل وزنًا من حيث الثقل السياسي وتتنوع ما بين القومية والإثنية: حزب التعاون الإريتري ECP حزب الشعب الإريتري (القيادة الثانية)	1997	سياسية إثنية
	النظام الحاكم	حركة الساهو حركة تنظيم بلين	2010	
	النظام الحاكم	حزب قوات التحرير الشعبية PLFP	2009	سياسية
	النظام الحاكم	حزب المؤتمر الإريتري ECP	2005	
	النظام الحاكم	حزب التعاون الإريتري ECP حزب الشعب الإريتري (القيادة الثانية)	2002	

يتبع

تابع

	النظام الحاكم	مجموعات معارضة من داخل النظام الاريتري الحاكم مجموعة الخمسة عشر 15G وهي مجموعة التيارات السياسية والشعبية في الدولة والحزب الحاكم يقودها محمود شريفو ووزير الخارجية السابق هايلي دروع ووزير الداخلية السابق بطرس سلمون	1999 حتى الآن	
	النظام الحاكم	مجموعة الإثني عشر 12G وتتشكل من الاساتذة الأكاديميين على قيادتها برخت سيلاسي . محمد خير عمر	2000 حتى الآن	سياسية
	التحالف الديمقراطي الاريتري EDC	التنظيمات الإثنية : الحركة الديمقراطية لكوناما الحركة الديمقراطية للعفار		
كينيا	Garre, Murule, Pokt	SLDF, Soy . MF, Ndorobo, PRM .	1991	حرب أهلية سلطة / ثروة
	النظام الحاكم	Mungiki sect	2002	أيديولوجي نظام/ ثروة/ نفوذ أقلي
	ODM, Luo, Kalenjin, Luhyas	PNU, Kikuyu	1999	نفوذ سلطة، ثروة
	النظام الحاكم	SLDF, Soy, MF, Ndorobo, PRM	1955	استقلال إقليمي
جيبوتي	النظام الحاكم	جبهة FRUD المسلحة	1991	أيديولوجي عرقي / سلطة
	قومية العفر	قبيلة العيسى	1977	سلطة (نفوذ) انفصال

الجدول (19 - 8)

قائمة الصراعات الإقليمية الحلقية المتأصلة بين دول منطقة القرن الأفريقي[26]

الرقم	الصراع	تاريخ الصراع	حلقة الصراع (المناطق المتصارع حولها)	العرقيات المتأثرة مباشرة بالصراع	عدد العرقيات المتأثرة	أسباب الصراع
1	النزاع الإثيوبي الصومالي	1954 - الآن	حول منطقة الأقادين	القومية الصومالية (الأوقادينيين)، الهرري، أو الأدرى	3	سياسية (انفصالية) - دينية، دولية
2	النزاع الإثيوبي الإريتري	1961 - 1991 انتهى بانفصال إريتريا 1998 - الآن	حول منطقة إريتريا (سابقًا) حول منطقة بادمي - ترونا زالا امبسا-	في إريتريا: كوناما، يروب، ساهو، عفار في إثيوبيا: تقراي	5	سياسية (انفصالية سابقًا)، حدودية (حاليًا)، اقتصادية، دولية
3	النزاع الإثيوبي السوداني		حول مناطق (مثلث أم بريقع والفشقة (الصغرى والكبرى)	إثيوبيا: أمهرا، تقراي السودان: لحويين، مساليت، هوسا، رشايدة، شكرية	7	حدودية (سياسية + اقتصادية)
4	النزاع الإريتري الجيبوتي	1995	حول منطقة دميرا	قومية العفار	1	حدودية (سياسية)

يتبع

(26) جدول من عمل الباحث بالاستفادة من: مقابلة مع محمد صالح مسؤول مكتب التحالف الديمقراطي الإريتري- متخصص في شؤون القرن الأفريقي، الخرطوم، الأربعاء، 18/ 10/ 2011؛ مقابلة مع عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مدير المشاريع في المجموعة الأفريقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية والتنموية (أقداس) - متخصص في الشؤون الأفريقية، الخرطوم، الخميس 19/ 10/ 2011، و University of Heidelberg, Heidelberg Institute for International Conflict Research (HIIK), «Conflict Barometer, 2008,» on the Web: <http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer_2008.pdf>.

تابع

5	النزاع الصومالي الكيني	1963	حول منطقة شمال شرق كينيا NFD	القومية الصومالية	1	حدودية (سياسية +انفصالية)
6	النزاع السوداني الجنوبي	1955 – 9/ 7/ 2011 انتهى بانفصال الجنوب 9/ 7/ 2011 – الآن	حول مناطق أبيي، جنوب كردفان النيل الأزرق	أبيي :المسيرية، الدينكا جنوب كردفان: البقارة النوبة، الحوازمة، النيل الأزرق حوالي أكثر من 60 قبيلة جميعها متأثرة	أكثر من 65	حدودية (سياسية + اقتصادية)، دولية
7	النزاع السوداني المصري	1958 – الآن	حول منطقة مثلث حلايب	مشتركة: بعض قبائل البجة: (عبابدة، بشارين)	2	حدودية (سياسية + اقتصادية)
8	النزاع الإريتري اليمني	1995 – 1997	حول جزر حنيش الصغرى والكبرى	إرتيريا: العفار (دناكل)، سمهر، أهل مصوع رشايدة	4	حدودية (سياسية جيوستراتيجية)
9	صراع كينيا وجنوب السودان	1931 – 9/ 7/ 2011 حكومة السودان 9/ 7/ 2011 – الآن دولة جنوب السودان	حول منطقة مثلث أليمي	إثيوبيا:(الميريل، النيانقتوم أو دونقيرو السودان/ جنوب السودان : (التبوسا كينيا (توركانا	4	سياسية

يتبع

تابع

10	صراع إثيوبيا ودولة جنوب السودان	سيكون موروثًا من صراعات السودان قبل الانفصال	حول قطاع البارو	مشتركة : نوير، وأنواك، شلك إثيوبيا: أوررومو	4	حدودية (سياسية + اقتصادية)
11	نزاع أوغندا ودولة جنوب السودان	سيكون موروثًا من صراعات السودان قبل الانفصال	كل المناطق على طول الشريط الحدودي بين الدولتين	مشتركة: الأشولي، الزاندي		سياسية عرقية (معارضات مسلحة) + نفوذ إقليمي
12	الصراع السوداني الإريتري	1995 - حتى الآن	كل المناطق على طول الشريط الحدودي بين الدولتين	كل القبائل الحدودية المشتركة والمتداخلة خاصة البني عامر، الهدندوة (هداريب)، الحباب، الرشايدة، التقري، كناما، باريا، شكرية وبلين	9	سياسية (نفوذ إقليمي + تبادل دعم معارضات مسلحة)
المجمـــوع		12 صراعًا	16 منطقة حدودية		101 إثنية حدودية	9 أسباب مؤدية إلى الصراعات

خاتمة

إن قوة عملية النحت العرقي/ الدِّيني في القرن الأفريقي تزيد الصراع تأججًا وتضعف فرص التعايش: يدرك الملاحظ والمعايش لطبيعة الأوضاع الداخلية في كل دولة من دول هذه المنطقة أن مشكلة العيش المشترك عامة والتعايش الدِّيني بصفة خاصة، ارتبطت كثيرًا بطبيعة التشكيل والتكوين (القومي) للإثنيات؛ فالقرن الأفريقي يعتبر (متحف القوميات)، أو منطقة وإقليم (التجميع القومي والقبلي والعشائري والطائفي). ويظهر القرن الأفريقي في هذه المسألة في شكل مختلف تمامًا عن الأقاليم المجاورة كلها، خصوصًا جنوب غرب آسيا العربي، ومنطقة البحيرات الأفريقية، ومنطقة وسط أفريقيا المشهورة بتجمع دول السيماك الست. فالمسألة الإثنية في القرن الأفريقي تتميّز بطابع (النحت) العميق والدقيق لمكوّنات الخارطة الإثنية على أسس «قومية وقبلية وعشائرية»، بمعنى أن هذه المكوّنات السابقة في أبسط صورها هي مجموعة من الناس متجانسة ومتماسكة وذات هوية واحدة تجمع وتوحد بينها مشتركات وروابط العرق والدِّين واللغة والثقافة والتاريخ، في إطار رقعة جغرافية، لكنها تختلف من حيث الحجم والثقل العددي والسياسي والدِّيني، فربما تحكم قومية صغيرة قوميات كبيرة كما في حالة التقراي في إثيوبيا، وربما تحكم قبيلة صغيرة قبائل كبيرة، كما في حالة التقرينجا في إريتريا، وهكذا الحال في عشائر الصومال وقبائل جنوب السودان وكينيا.

أتت قوة وعمق (النحت) للقوميات والقبائل والعشائر والطوائف في القرن الأفريقي من قوة خصوصية الفروق والتباينات السلالية واللغوية والثقافية والدِّينية. ويبدو أن الذي زاد من قوة النحت للخصوصية القومية في الحالة الإثيوبية، والخصوصية العشائرية في الحالة الصومالية والحالة القبلية في كل من كينيا وجنوب السودان وخليط هذه المركّبات في كل من إريتريا والسودان بجانب العامل الثقافي السابق، هو العامل الطبوغرافي التضاريس، حيث عملت وعورة التضاريس والطبيعة الجبلية لمحميات قومية (محميات عرقية) أدت إلى

تحصيـن وحماية كل مكوّن إثني، وعـدم القدرة على الذوبـان والامتصاص في إطار قرن أفريقي متجانس ومتماسك ومتعايش.

زاد احتفاظ كل قوميـة بخصوصياتها وعدم رغبتها فـي التعايش والتداخل القومي/ العرقي من حدة مشـكلة الصراعات والنزاعات العرقية التاريخية. وهنا يدخل عامل السـلطة السياسـية في تأصيل وتجذير هذه الصراعات لأن السلطة نفسها قامت وارتكزت على أسس قومية/ عرقية احتكرتها قوميتا الأقلية الأمهرية والتجراوية [التغراوية] ضد أغلبيات وأقليات قومية عانت الظلم والقهر والقسر السـلطوي كانت نتيجته الغبن والمظالم والمطالـب القومية، الأمر الذي زاد من المسافات القومية وعمّقها.

أدّت هذه التراكمـات التاريخية كلها للعملية القومية/ العرقية إلى أن تصبح الخارطة الإثيوبية الداخليـة عبارة عن دولة «الدول القوميـة المتجاورة». وأدت سياسـات كثير من النظم، خصوصًا الإمبراطورية الأمهرية، إلى شقها وانقسامها على الرغم من زعم المحاولة في بعضها إلى الوحدة والتماسـك، لكنها فشلت في أن تجعل في إثيوبيا حتـى مجرد (دولة الدول القوميـة المتحدة)، فضلًا عن القـدرة على صوغ «أمـة إثيوبية واحـدة»، أو «قومية إثيوبية» تجمع بينها قواسـم «العيـش المشـترك» و«المواطنـة» والتعايـش القومـي أو الوطنـي. هـذا الوضع لا يسـمح بإذابة وتكسـير صخور «النحت القومـي» الذي يمنـح الخصوصيات «القوميـة» أكثـر ممّا يمنـح الخصوصيـات «الوطنية، الأمـر الذي تُصبـح مآلاته ونتيجتـه مطالب «تقريـر المصيـر» و«الانفصال» و«الاسـتقلال»، كمـا في حالة إريتريـا. ولعـل عمـق وقـوة النحت القومـي لقوميـات مثـل الأورومـو والعفار والتقـراي والصوماليين والبني شـنقول والقامبيـلا يؤديان إلـى تفكيك الخارطة الإثيوبية؛ فالنحت القومي والخصوصية القومية يصبحان عوامل مهددة وناسـفة لعملية «التعايش الدِّيني»، وأكثر من ذلك «التعايش الوطني».

1 - ارتباط إثيوبيا العضوي بصراعات القرن الأفريقي

تُعتبـر منطقـة القـرن الأفريقـي، أكان بمعناه الصغيـر أم بمعنـاه الكبير، من

أسخن بؤر الصراعات والنزاعات الإقليمية والعالمية وأقواها؛ فجميع دول القرن الأفريقي مأزومة ومتوترة في أوضاعها الداخلية والخارجية. وجميع دول القرن الأفريقي تعاني أزمة ومشكلة بناء الدولة وعدم استقرار النظم السياسية. ولعل من أكثر الأزمات التي تواجهها مشكلة النزاعات العرقية التي تأخذ أنواعًا مختلفة بحسب طبيعة الخارطة العرقية لكل دولة. فهي تتنوع ما بين صراعات قبلية عشائرية، كما في حالات الصومال وجيبوتي وإريتريا، وصراعات قوميات، كما في حالة إثيوبيا، وصراعات مركّبة من القومي/ العشائري القبلي/ الإقليمي كما في حالة السودان. واستنادًا إلى طبيعة التداخل العرقي/ الدِّيني لإثيوبيا مع خمسة أقطار من دول القرن الأفريقي هي السودان وإريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا، وقربها الشديد من بقية دول القرن الأفريقي الكبير التي تعاني أيضًا الصراعات مثل دول البحيرات وشرق أفريقيا، أصبحت إثيوبيا عاملًا فاعلًا في أي نزاع من نزاعات هذه المنطقة، خصوصًا أنها ليست ببعيدة من صراعات وحروب الخليج العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي.

لعل طبيعة إثيوبيا الجيوسياسية، خصوصًا بعد انفصال إريتريا واستقلالها، منحتها موقعًا أصبحت تتوسط من خلاله دول القرن الأفريقي. بمعنى آخر، أخذت دول هذه المنطقة بنزاعاتها تحيط بإثيوبيا، كما يحيط السوار بالمعصم. هذا الموقع جعل إثيوبيا تؤثر في كل شيء يحصل لأي دولة من دول القرن الأفريقي وتتأثّر به؛ فهي تمثّل قاسمًا مشتركًا في ثلاثة نزاعات إقليمية تُعتبر من أقوى النزاعات في أفريقيا، هي: النزاع الإثيوبي - الإريتري، النزاع الإثيوبي - السوداني، النزاع الإثيوبي - الصومالي، إضافة إلى النزاع الصومالي - الكيني، ومن قبل النزاع الإريتري - اليمني.

على مستوى آخر، تعاني إثيوبيا انتقال عدوى وتأثير النزاعات الداخلية التي تعانيها دول الجوار الإثيوبي الخمس، التي تصنّف بأنها من أقوى أنواع النزاعات وأخطرها، وهي النزاع الاجتماعي المتأصل، وذلك وفق نظرية آزار ويمرتون، أي النوع نفسه من الصراع الذي تعانيه إثيوبيا. وعليه، ظلت إثيوبيا متأثرة ومتورطة بشدة في النزاع العشائري الصومالي والصراع والحرب الأهلية

في جنوب السودان، وحرب دارفور والنزاع القبلي العشائري بشأن السلطة في جيبوتي والنزاع بشأن السلطة في إريتريا.

تكمن خطورة تأثير النزاعات الداخلية المتأصلة لدول الجوار الإثيوبي في أن لإثيوبيا امتدادات عرقية/ دينية مع جميع هذه الدول الخمس، الأمر الذي يحتّم انعكاس أي توترات وعدم استقرار في داخل إثيوبيا على هذه الدول، والعكس صحيح، بل إن خريطة إثيوبيا العرقية/ الدِّينية ربما تضم طبقات عرقية/ قومية غير منسجمة مع الكل العرقي المكوّن للمجموع العرقي الإثيوبي، كما في حالة إريتريا التي انفصلت، والقوميات الصومالية والعفارية والأورومية التي تحاول دائمًا الانفصال، أو البقاء المشروط بالاستجابة للمطالب والحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وغيرها.

وعلى مستوى ثالث، ربما لم تكن إثيوبيا بعيدة من حوادث الصراعات والحروب الدولية في الخليج العربي والصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع في البحيرات التي تنعكس على مواقف النظام السياسي والمجتمع الداخلي ونزاعاته في الدولة الإثيوبية، ويدل على ذلك الوجودان الأميركي والإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي بقواعده العسكرية الموجودة في جيبوتي ونشاطها السياسي والاستراتيجي المرتكز على إثيوبيا وأحيانًا إريتريا، تحت مظلة موجة مكافحة الإرهاب الإسلامي المصنَّف به كلٌّ من السودان والصومال.

لعل هذه المستويات أو السيناريوات الثلاثة تعكس مدى الإقحام والارتباط الإثيوبيين بصراعات القرن الأفريقي والصراعات الأخرى من حوله، وهي حالة يتأكد معها عدم قدرة إثيوبيا على تحقيق استقرار داخلي يؤدي الى تحقيق تعايش ديني أو وطني لعدم قدرتها على التحكم في منع التدخلات والتداخلات الصراعية المرتكزة على الدِّين والعِرق في المنطقة.

استنادًا إلى هذا التحليل، تبرز نتائج عدة مستندة إلى التحولات والمستجدات المتوقّعة في منطقة القرن الأفريقي، ويمكن قراءتها في الآتي:

- التحوّل المحتمل في إثيوبيا المبني على اتجاهات السياسة والدِّين،

وتحالفات السلطة والثروة في المنطقة، حيث تكون له انعكاساته على إريتريا وجيبوتي والسودان. وربما قلل الصعود الإسلامي في إثيوبيا من الرؤية التاريخية في مخيلة الدولتين السودانية والإثيوبية، ويُساهم من ثم في تعديل الصورة النمطية المتبادلة.

- ربما انجرت إريتريا في الأغلب، فتبعت الحراك السوداني، لأن شرق السودان يؤثر في إريتريا اقتصاديًا وتجاريًا وسياسيًا وثقافيًا.

- التفاعلات السكانية والتجارية وتواصل الطرق وارتباط هذه المنطقة بالخليج العربي والجزيرة العربية يمهد لتحولات ثقافية وحضارية كبيرة في إطار حوار الثقافات وجوار الثقافات. ولذلك يتفاعل ارتفاع الموجة الإسلامية في المنطقة العربية مع ارتفاع هوية التدين والصعود الإسلامي.

- مستقبل التعايش في المنطقة تحدده الدول الكبيرة والمحورية، وهي السودان وإثيوبيا، متماسكة أو متفككة. ويرى كاتب هذه الدراسة أن الهوية السودانية ذاهبة باتجاه التجذر والتماسك، على الرغم من فقدان السودان ثلث مساحته بانفصال الجنوب، وعلى الرغم من حروب السودان في دارفور والنيل الأزرق وأبيي وجنوب كردفان.

- تشبُّث الأقلية بالقيادة والزعامة (التقراي) في وجه الحركة القومية الموازية المسؤولة عن الملف الإثيوبي في القرن الأفريقي، وهي الأمهرة، يزيد من الصراع المسيحي - المسيحي. وهذا الصراع قابل للتوظيف من جانب جيران إثيوبيا.

- احتمال توظيف التقراي للعمل الإسلامي باعتباره قيمة مضافة إلى مجابهة نفوذ الأمهرة، لكن هذا الخيار ربما قاد بشكل غير مقصود إلى صعود إسلامي على حساب الأمهرة والتقراي.

- يتحرك العامل الإسلامي في إثيوبيا تحت مظلة القوميات والاعتراف بها لغة وثقافة وسياسة لأن التمكين للقوميات يؤدي إلى تمكين المسلمين؛ فتمكين العفر يمكّن المسلمين، وتمكين الأورومو يمكّن المسلمين، أيضًا.

2 – الحالة الصومالية في مستقبل التعايش

على الرغم من حالة الحرب الطويلة في الصومال، حدث انكماش في الثقافات الإنكليزية والإيطالية والفرنسية، وتجذّرت الثقافة العربية والإسلام؛ فالتعليم والتجارة والسياسة تجري في المستويات كلها باللغة العربية. يُضاف إلى ذلك عامل التجارة مع دول الخليج والسعودية. كما أن المرجَّح هو قيام دولة إسلامية في الصومال، بغضّ النظر عن اتجاهات الحكم الإسلامي في أرض الصومال أو أرض البُنط أو جيبوتي أو الصومال. كما أن انتشار الصوماليين في أنحاء القرن الأفريقي يؤدي إلى انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية في كينيا وأوغندا وإثيوبيا. يضاف إلى ذلك أن الصوماليين شعب مقاتل، حريص على تماسك هويته، وعلى شخصيته الإسلامية.

المراجع

1 – العربية

كتب

آدم، الأمين عبد الرزاق. **دور أرتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الفترة (1991 – 2002)**. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008.

أحمد، حسن مكي محمد. **السياسات الثقافية في الصومال الكبير: قرن أفريقيا، 1887 – 1986**. الخرطوم : المركز الإسلامي الأفريقي، 1990.

حبيب، الزمزمي بشير عبد المحمود. **المؤثرات السياسية والأمنية على العلاقات السودانية الإريترية في الفترة من 1991 – 2007م**. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007.

سيلاسـي، بيريكيت هابتي. **الصراع في القـرن الأفريقي**. ترجمـة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.

الصافي، محاسن عبد القادر حاج. **المسألة الصومالية في كينيا**. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2000.

ضرار، محمد صالح. **تاريخ قبائل الحباب والحماسين بالسودان وأرتريا**. ط 2. الخرطوم: الدار السودانية، 1991.

طاهر، محمد إبراهيم. **الفلاشا الجذور والأبعاد**. الخرطوم: مطبعة أرو التجارية، [د. ت.].

عبد القادر، ياسـر. **التغلغـل الصهيوني في أفريقيا: إشـارة للعلاقـات الصهيونية الأثيوبية**. الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 1998.

الفكـي، محمـد صغيـرون الشـيخ. **بنـاء الأمـم: إرتريا مـن الثـورة إلـى الدولة**. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010.

مـاح، أحمـد برخت. **وثائق عـن الصومـال والحبشـة و إريتريا**. القاهرة: شـركة الطوبجي للطباعة والنشر، [1982].

نصـر الدِّيـن، إبراهيم أحمـد. **الدِّيناميات السياسـية فـي إثيوبيا من نظـام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج في القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1985.

وهبـان، أحمـد. **الصراعـات العرقيـة واسـتقرار العالـم المعاصـر: دراسـة فـي الأقليـات والجماعات والحركات العرقية**. الإسـكندرية: الـدار الجامعية، 2004.

دوريـة

أحمد، حسـن مكي محمد. «إثيوبيا والتغيير السياسـي.» **دراسات أفريقية**: العدد 10، كانون الأول/ ديسمبر 1991.

2- الأجنبية

Books

De Waal, Alex (ed.). *Islamism and its Enemies in the Horn of Africa.* Bloomington: Indiana University Press, 2004.

Erlich, Haggai. *Islam and Christianity in the Horn of Africa: Somalia, Ethiopia, Sudan.* New York; Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2010.

Healy, Sally. *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and Peace Agreements Unravel: A Horn of Africa Group Report.* London: Royal Institute of International Affairs, 2008.

Sharamo, Roba D. and Berouk Mesfin (eds.). *Regional Security in the Post-Cold War: Horn of Africa.* Pretoria: Institute for Security studies, 2011.

Periodical

Gudina, Merera. «The State, Competing Ethnic Nationalisms and Democratisation in Ethiopia.» *Africa Journal of Political Science*: vol. 9, no. 1, June 2004.

Document

University of Heidelberg, Heidelberg Institute for International Conflict Research (HIIK). «Conflict Barometer, 2008: Crises - Wars - Coups d'état- Negotiations - Mediations - Peace Settlements: 17th Annual Conflict Analysis.» (November 2008), on the Web: <http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer_2008.pdf>.

الفصل العشرون

استخدام الإنكليزية لغة للتدريس وأزمة التعليم في القرن الأفريقي إثيوبيا نموذجًا[1]

تيكيستي نيغاش

مقدّمة

ترى هذه الدراسة أن استمرار استخدام اللغة الإنكليزية لغةً للتعليم إنّما يدمّر قدرة أبناء القرن الأفريقي على تطوير ثقافة الثقة الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة. وهي تقوم على افتراض مفاده أن البلد الذي يستخدم لغته الخاصة للتدريس من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي (في مقابل استخدام لغة أوروبية) يكون مؤهّلًا لارتقاء سلّم التنمية في جوانب المجتمع كلها. ولا شكّ في أن إتقان اللغتين الإنكليزية والعربية في القرن الأفريقي ييسّر التفاهم والتعاون، غير أن الأمر يختلف تمامًا حين يتعلّق بإقامة نظام تعليمي مفصّل وفقًا للغات الأوروبية. أمّا هذا البحث، فيعدّ توليفًا يعكس نتيجة أبحاثي بشأن هذا الموضوع خلال السنوات العشرين الأخيرة.

---

(1) هذه الدراسة هي نسخة منقحة ومزيدة من محاضرة أُلقيت في اللقاء السنوي الأول للأكاديمية الإثيوبية للغات والثقافات، الذي عُقد في جامعة أديس أبابا، في 11 حزيران/ يونيو 2011.

أولًا: النُظم التعليمية قبل وصول اللغة الإنكليزية

قد تكون إثيوبيا الدولة المسيحية الأولى في العالم. ولا ينازعها موقع الفخار هذا سوى أرمينيا. وإثيوبيا هي أيضًا أول موطن للإسلام خارج الجزيرة العربية. وجرى الاعتراف بدين الإسلام وقبوله في إثيوبيا (التي لطالما وُصفت بأنها بلاد الحبشة التي يحكمها النجاشي) قبل أن يصبح ديانة الشرق الأوسط ثمّ ديانة عالمية بوقت طويل. بل يرى بعض الأكاديميين الإثيوبيين المسلمين أن الملك الذي وفّر الملاذ لأتباع النبي محمد اعتنق الإسلام هو نفسه. ولعل هذا صحيح، لأن من ضروب التماثل بين الإسلام والمسيحية ما يفوق استعدادنا أو رغبتنا في الاعتراف به. كما أن إثيوبيا من أوائل البلدان التي ساهمت في صقل أيديولوجيا الدولة الأمة[2]؛ إذ وجدت فكرة الأمة - بوصفها جماعة يوحّدها الدِّين والنخبة المتعلمة والأيديولوجيا السياسية - في إثيوبيا، قبل نحو سبعة قرون من ظهورها في بريطانيا العظمى في القرن الثالث عشر، وقبل أكثر من ألف سنة على ظهورها في بقية أوروبا.

مع أن في الإمكان تتبّع وجود الإسلام في إثيوبيا إلى زمن الهجرة الأولى (أي إلى عام 615 أو قبل نحو سبع سنوات من انتصار النبي محمد في عام 622، فقد بقي دين الأقلية التي جرى التمييز ضدّها في بعض الأحيان، لكن هذه الأقلية لم تعرف سوى التسامح معها في الأغلب الأعمّ. وكان الاستثناء البارز خلال النصف الأول من القرن السادس العشر عندما هزم المسلمون الإثيوبيين في مدينتيْ زيلع[3] وهرار[4]، بدعم فاعل من الإمبراطورية العثمانية الوليدة، الدولةَ الإثيوبية المسيحية. كان ذلك وقتًا وجدت فيه إثيوبيا نفسها تحت وابل من نيران حرب بين العثمانيين الذين بلغوا المناطق العربية من البحر

---

(2) Adrian Hastings, *The Origins of Nationhood* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

(3) مدينة ومرفأ في الصومال تقع على خليج عدن (التحرير).

(4) مدينة في شرق إثيوبيا تقع على على قمة تل شرق المرتفعات الإثيوبية، وتبعد نحو 500 كلم من أديس أبابا (التحرير).

الأحمر من جهة، والبرتغاليين الذين كانوا يتوقون أشدّ التوق إلى إبعادهم من تجارة المحيط الهندي من جهة أخرى. وخلال ما يزيد على العقد بقليل بين عامي 1527 و1543، كان الحاكم الأعلى لإثيوبيا الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي (المعروف في اللغات الإثيوبية باسم أحمد جُرى). ولم يكن أحمد بن إبراهيم الغازي ملكًا متوَّجًا لأنه فشل في القبض على خصمه الملك المسيحي.

من غير المجدي في نطاق هذا البحث أن نناقش ما كان يمكن أن يحصل لو أن الأمير محمد بن الغازي ربح الحرب واعتلى العرش الذي كان مقرًا مميّزًا للأباطرة المسيحيين. والأرجح أن المسيحية كانت ستبقى على نحو ما بقيت في مصر على الرغم من الهجرات العربية/الإسلامية الكثيفة من منطقة الشرق الأوسط.

غير أن المهمّ لأغراض هذا البحث، هو السؤال كيف تمكّنت إثيوبيا من البقاء باعتبارها كيانًا مستقلًا منذ أعادت بناء نظامها السياسي وفقًا للقوالب المشار إليها في العهد القديم. من الصعب أن نفسّر بقاء الدولة والمجتمع الإثيوبيين من دون أن نأخذ في الحسبان دور الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية؛ فهي الكنيسة التي وضعت أسطورة وحدة الشعب، بوصفه شعب الله المختار. وهي التي حافظت على اللغة والكتابة الوطنيتين وطوّرتهما وارتقت بهما. وهي التي حافظت على تاريخ المجتمع الإثيوبي، الديني والسياسي على حدّ سواء. وعلى الرغم من أن دور الكنيسة الإثيوبية في الحفاظ على فكرة الأمة الإثيوبية لا يزال ينتظر دراسته على نحوٍ وافٍ، فإن الدراسات القليلة المتاحة توضح تمامًا أنها كانت واحدًا من العوامل الكبرى في التاريخ الإثيوبي.

من المهمّ أن نلاحظ أن معرفة القراءة والكتابة في إثيوبيا سبقت وصول الكنيسة الأرثوذكسية. وكان إثيوبيو القرن الأول جزءًا من العالم المعولم في ذلك الحين. وكان قادتهم يجيدون اللغة اليونانية، ونحن نعرف من هؤلاء ملكًا واحدًا على الأقل في القرن الأول. وإضافةً إلى المصادر المكتوبة من خارج البلاد، هناك كثير من البقايا الأثرية التي تبرهن (سواء من خلال شكل العملات أم من خلال المخطوطات الحجرية) أن الإثيوبيين كانوا على معرفة

كافية بالسبأية (جنوب الجزيرة العربية)، واليونانية، إضافةً إلى الجعزية، لغتهم الخاصة.

كانت ترجمة الكتاب المقدس من اللغة اليونانية إلى اللغة المحلية - الجعزية - بين القرنين الرابع والخامس واحدًا من العوامل الحاسمة في تطور الدولة الإثيوبية والمجتمع الإثيوبي وتوطيد أركانهما. وكان الكتاب المقدس يُستخدم باعتباره مصدرًا للإلهام في إعادة هيكلة السياسات، ومصدرًا للتعلّم. ومن الصعب تمامًا أن نستخفّ بالبراعة التي أبداها الإثيوبيون في ترجمتهم الكتاب المقدس إلى لغتهم، أو بالأثر الذي تركه الكتاب المقدس المترجم إلى اللغة المحلية في وعي الإثيوبيين السياسي والثقافي؛ إذ أغنى الإثيوبيون الكتاب المقدس الذي تلقّوه بتضمينه كثيرًا من النصوص المحرّفة الأخرى، بل أغنوا مجمع القديسين بإضافة شخصيات محلية خاصة بهم، افترضوا أنها تكافئ القديسين المعروفين في الكتاب المقدس. وعمل الإثيوبيون، كما نقول اليوم، على تحديث الكتاب المقدس ليناسب حاجاتهم الاجتماعية والثقافية والوجودية. وأدّى ترسّخ المسيحية وانتشارها إلى تنامي الأديرة المتخصّصة التي وفّرت المواد (على هيئة نصوص مقدسة) والتعليم اللازم لتلبية احتياجات الكنيسة.

يصحّ الشيء ذاته على الجماعة الإثيوبية المسلمة، إذ بقي الإسلام الوسيلة الرئيسة لإنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها. وبقيت هرار واحدًا من مراكز الفقه الإسلامي، وعُدَّت من بين الأماكن الإسلامية المقدسة. واحتفلت هرار بألفيتها الثانية منذ بضع سنوات في عام 2007.

منذ أول أيام المسيحية والإسلام حتى بداية القرن العشرين، والتعليم في إثيوبيا يخضع للسيطرة الحصرية للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، أو الجماعة الإثيوبية المسلمة. ولم يكن عدد الذين يجيدون القراءة والكتابة مرتفعًا، لكن الإلمام بهما ظل جاريًا وحيًّا على مرّ القرون. وكان الطلاب الطموحون الذين يرغبون في ارتقاء مدارج العلم كاملةً يمضون أكثر من عشرين عامًا في التفقّه قبل أن يمكنهم التخرّج.

دفعـت الفجوة التكنولوجية بين إثيوبيا وأوروبـا، التي تجلّت في ثلاثينيات القـرن العشـرين مـع الغـزو الفاشـي للبـلاد والسـهولة اللاحقـة التـي أُدمجت فيهـا إثيوبيا باعتبارها شـبه مسـتعمرة للغـرب، إلى التشـكيك في دور الكنيسـة الأرثوذكسية في التاريخ الإثيوبي. وعلى الرغم من المناهج المتطوّرة التي كانت مُعَدَّة لتدريب جيل المسـتقبل من النخب الإثيوبية، إلّا أن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبيـة لم تُجْرِ النقلـة التي أجرتها الكنيسـة الكاثوليكية فـي أوروبا منذ عصر النهضة. وهذا نقد مشـروع تمامًا، ولا بد من الإجابة عنه. غير أن قدرًا كبيرًا من النقد يغفل دور الكنيسـة الأرثوذكسـية من دون أن يأخذ في الاعتبـار ما اكتنفها من قيود داخلية وخارجية[5].

صحيـح أن الكنيسـة الأرثوذكسـية الإثيوبية لـم تلحق بركـب العصر، ولم تؤسـس لأوضـاع ملائمـة لتطويـر الحقـول ذات الصلـة، وبالتحديد فـي الطب والقانـون، وهما الفرعان المهمـان اللذان تطوّرا انطلاقًا من الكنيسـة في أوروبا منذ القرن الخامس عشـر، إلّا أن تناول القيود الداخلية والخارجية المشـار إليها لا يدخـل ضمن نطاق هذا البحـث. يكفي أن نذكر أن الجغرافيا والدِّين سـاهما تلك المسـاهمة الواسـعة في عزل البلد عـن بقية العالم. وملاحظـات [المؤرخ وعضو مجلـس العموم البريطانـي] إدوارد غيبون القاطعة بشـأن تأثير الاحتلال العربي/ الإسـلامي للبحـر الأحمر فـي القرن السـابع الميـلادي جديـرة بالنظر على الرغم من المبالغة التي تشـوبها؛ إذ كتب يقول: «لقد نـام الإثيوبيون الذين أحاط بهم أعداء ديانتهم من كلّ صوب، ما يقارب ألف سـنة، وقد نسيهم العالم الذي نسـوه»[6]. غيـر أن الاحتلال العربي/ الإسـلامي للبحر الأحمـر، مهما بدا مقنعًا، ليست له سـوى قيمة تفسـيرية محدودة. ويفوقه أهميةً بكثير ما كان لدى الإثيوبييـن من نفـور من المرتفعـات التي يقـلّ علوّها عن ألفيْ متر فوق سـطح

---

(5) كانـت المسـيحية الديانة الرسـمية للنظام الملكـي الإثيوبي. واعتُبر الإسـلام ديانـة أقلية ولم يشـكّل جزءًا من الثقافة السياسـية. وقد صُمّم الدسـتور الذي سـاد حتـى عام 1974 كي يحمـي العقيدة من الانزلاق إلى الكاثوليكيـة والبروتسـتانتية. انظـر: Tekeste Negash, *Rethinking Education in Ethiopia* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1996), p. 38.

(6) Edward Ullendorff, *The Ethiopians; an Introduction to Country and People*, 3rd ed. (London; New York: Oxford University Press, 1973), p. 55.

البحر. وكان الإثيوبيون الذين اعتنقوا الديانة المسيحية يعيشون جميعًا في المرتفعات. ولم تكن المنطقة الساحلية التي تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي ذات أهمية ديموغرافية كبيرة لدى سكّان المرتفعات الإثيوبية. وعلاوة على ذلك، دفعت التغيرات البيئية (سواء التي تسبّب بها الإنسان أم الطبيعية) الدولةَ الإثيوبيةَ في القرن السابع نحو الداخل بعيدًا من المنافع التي كان يمكن جنيها من التماس المتواصل مع البحر الأحمر والثقافات المتوسطية. وكانت الجغرافيا نعمة المجتمع الإثيوبي ونقمته. ففي حين حمت المرتفعات والتلال الوعرة إثيوبيا من الغزاة الأجانب من الشرق والغرب على حد سواء، عملت السمات الجغرافية ذاتها على جعل تطور نظام سياسي دائم ومركزي أمرًا صعبًا. وساعدت الجغرافيا الوعرة على ظهور مشاعر إقليمية قوية. ولطالما كان الإثيوبي على شفا الانهيار، غير أن فكرة الأمّة الإثيوبية هي التي أنقذته دومًا. لكنه كان لا بدَّ من تجديد فكرة الأمة الإثيوبية هذه باستمرار لأنّها لا تني تواجه خطر التداعي.

لو تتبّعنا خط تفكير غيبون، لوجدنا أن تجربة الإثيوبيين، حين عاودوا الاتصال بأوروبا أخيرًا في القرن السادس عشر، تمخّضت مع السياسات الأوروبية عن حرب أهلية دامت عقدين. وكمن جوهر ذلك الصراع في المحاولة الأوروبية لهداية المسيحيين الأرثوذكس الإثيوبيين إلى الكاثوليكية. وفي عام 1632، طردت الدولة الإثيوبية جميع الأوروبيين الذين كانوا في البلاد، واختارت أن تعزل نفسها عن أوروبا، لتستمر هذه العزلة التي فرضتها على نفسها ما يقرب القرنين من الزمان.

بالفعل، شكّلت العزلة عن البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، متضافرةً مع جغرافية البلد، عوامل مهمة تحتاج أن تؤخذ في الاعتبار عند أي تناول مقارن (صريح أو ضمني) لدور الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية وأدائها. وهناك عوامل أخرى أيضًا؛ إذ إن توسّع الحدود الإثيوبية إلى مناطق تسكنها أغلبية من المسلمين هو أحد العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان. وكانت الدولة الإثيوبية التي واجهت القوى الاستعمارية الأوروبية مختلفة تمامًا عن

إثيوبيا القرن السادس عشر وما قبله. ويشكّل ضمّ مناطق شاسعة وما ترتب عليها من تداعيات (إذ يصف بعض العلماء هذه المرحلة بالاستعمار الداخلي) جزءًا من تأريخ القرن العشرين. ولهذا التأريخ أثر كبير في السياسة التعليمية، كما سأبيّن لدى مناقشة الروابط بين اللغة والتنمية.

ثانيًا: إدخال المدارس الحديثة

كان إدخال نظام المدارس من النوع الأوروبي في المقام الأول ردة فعل على تجربة إثيوبيا مع الدول الأوروبية. بالفعل، خرج البلد من عزلته التي فرضها على نفسه في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفي منتصف ذلك القرن ذاع صيت إثيوبيا على نطاق واسع في أوروبا بسبب حضارتها المسيحية القديمة وكونها موطنًا لجالية يهودية (عرفت باسم بيت إسرائيل، أو مجتمع إسرائيل). وشهد القرن التاسع عشر بأكمله دراسات وسجالات عن أصل الجالية اليهودية الإثيوبية وصلاتها بإسرائيل وبعالم الشتات اليهودي.

عمل افتتاح قناة السويس على جعل إثيوبيا قريبة جدًا من البحر الأبيض المتوسط. أمّا سياسات التزاحم على أفريقيا، فوضعت إثيوبيا والقوى الأوروبية العظمى على مسارات التصادم والتعاون. غير أن تجربة الحرب الإيطالية - الإثيوبية بين عامي 1894 و1896 هي التي أقنعت الدولة الإثيوبية باستخدام النظام التعليمي باعتباره أداة من أدوات السياسة الخارجية.

بلغت الحرب الإيطالية الإثيوبية ذروتها في 2 آذار/ مارس 1896 في معركة عدوة[7]، حيث تمكّنت إثيوبيا من هزيمة القوى الإيطالية العازمة على استعمارها. غير أن الدرس الأهم بالنسبة إلى النخبة الإثيوبية في تلك الفترة كان سبب الحرب (الرسمي على الأقل). ذلك أن الحرب الإيطالية - الإثيوبية (1894 - 1896) خيضت من أجل عبارة في بند من بنود معاهدة الصداقة الموقّعة بين إيطاليا وإثيوبيا في أيار/ مايو 1889. وتُرجمت العبارة المعنيّة بطريقة معيّنة إلى اللغة الأمهرية، وهي اللغة الرسمية للدولة الإثيوبية، في حين

---

(7) بلدة سوق تقع في شمال إثيوبيا (التحرير).

ترجمت بطريقة أخرى مختلفة قليلًا، لكنها دالة إلى اللغة الإيطالية. واستنادًا إلى النص الإيطالي، أعلنت الحكومة الإيطالية للعالم (وفقًا لمعاهدة برلين 1884 - 1885) أن إثيوبيا باتت الآن محمية إيطالية.واكتشف الإثيوبيون في النهاية خداع الطليان، وألغوا معاهدة الصداقة بأكملها، فردّت إيطاليا بغزو إثيوبيا مباشرة، لكنها خسرت الحرب في معركة عدوة الشهيرة في آذار/ مارس 1896.

على الرغم من إنكار إيطاليا، في أعقاب الحرب، مطامعَها في إثيوبيا، ومن ثم اعترافها بالسيادة الكاملة لهذا البلد، فإن النخبة الإثيوبية تعلّمت أنّه كان يمكن تجنّب الحرب لو وجد هناك ما يكفي من الإثيوبيين الذين يتكلّمون اللغات الأوروبية بطلاقة(8).

أُسست أول مدرسة موّلتها الدولة الإثيوبية في عام 1908. وفي هذا الوقت كانت هناك مدارس عديدة أسستها البعثات التبشيرية المسيحية الأوروبية وأدارتها. وفي إثيوبيا كانت البعثات التبشيرية السويدية هي المهمة، أمّا في إريتريا فكانت السلطات الاستعمارية الإيطالية والبعثات التبشيرية الدينية قد بدأت نشاطها التعليمي منذ أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر.

عارضت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية إقامة أول مدرسة حكومية انطلاقًا من أن هذه المدرسة العلمانية كفيلة بأن تقوّض تعاليم الكنيسة وتهدّد موقعها في المجتمع الإثيوبي. واستجابة لمخاوف الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية ومطالبها، قرّرت الحكومة الإثيوبية أن يقتصر التعليم في المدرسة على تعليم اللغات الأجنبية، وأن يكون الأساتذة من أقباط مصر(9).

(8) انظر: Sven Rubenson, *The Survival of Ethiopian Independence*, Lund Studies in International History; 7 (London: Heinemann Educational Books, 1998), and Negash, *Rethinking Education in Ethiopia*.

(9) Tekeste Negash, *The Crisis of Ethiopian Education: Some Implications for Nation-Building*, Uppsala Reports on Education; 29 (Uppsala, Sweden: Department of Education, Uppsala University, 1990), and Bahru Zewde, *Pioneers of Change in Ethiopia: The Reformist Intellectuals of the Early Twentieth Century*, Eastern African Studies (Oxford: James Currey; Athens, Ohio: Ohio University Press; Addis Ababa: Addis Ababa University, 2002).

تجدر الإشارة إلى أنه لم يُنظرْ إلى أول مدرسة حكومية (ثانوية منليك الثاني)[10] باعتبارها أداة لتطوير البلد، إذ اقتصرت دوافع إنشائها على المبررات السياسية. وكان الغرض منها تخريج إثيوبيين ملمّين باللغات الأوروبية. ورأت الدولة الإثيوبية صلة مباشرة بين الاستقلال ووجود إثيوبيين قادرين على التواصل مع العالم الخارجي[11]. ولذلك كانت ثانوية منليك الثاني، خلال السنوات العشرين الأولى من وجودها، أشبه بمعهد للغات منها بمدرسة بالمعنى الحقيقي للكلمة، حيث لم تكن ثمّة سنٌّ محدّدة للقبول، في حين كانت معرفة اللغة الأمهرية شرطًا مسبقًا. أمّا اللغات الأجنبية التي كانت تُدَرَّس، فهي الفرنسية والإيطالية والإنكليزية والعربية.

في عشرينيات القرن العشرين، كانت معارضة الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية إنشاء مدارس علمانية وتبشيرية قد خفتتْ كثيرًا. وكان لشخصية الإمبراطور الراحل هيلاسيلاسي (الذي كان زعيمًا بحكم الأمر الواقع بين عامي 1916 و1930 ثمّ تُوِّج إمبراطورًا بين عامي 1930 و1974) أثرها الكبير في إضعاف معارضة الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية.

في عام 1922 افتتح هيلاسيلاسي[12] المدرسة الحكومية الثانية في أديس أبابا[13]. وكانت المدرسة المثالية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، هي المدرسة التي أسستْها البعثة التبشيرية السويدية التي شدّدت على الولاء للملك والبلاد[14]. حتى عام 1935، كان النظام التعليمي الإثيوبي ضيّق النطاق وضعيف الانتشار، فلم يشمل سوى بضعة آلاف من الطلبة. وكانت ثمة

---

(10) كان الإمبراطور مِنِليك الثاني (1844 - 1913) واحدًا من أعظم أباطرة إثيوبيا. وقد نجح في توسيع رقعة البلاد وتحديثها، وجعل إثيوبيا بلدًا مستقلًا في وقت كانت فيه القوى الأوروبية تتصارع لتأسيس مستعمرات لها في أفريقيا (التحرير).

(11) Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, p. 1.

(12) تبوّء تفاري مكونن العرش في عام 1930 واتّخذ لقب هيلاسيلاسي الأول، ويعني هذا اللقب قوة الثالوث.

(13) كان اسمها ثانوية تفاري مكونن.

(14) انظر: Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, p. 3, and Zewde, p. 23.

مكافأة في مقابل الإلمام الأوّلي باللغة الأمهرية، الأمر الذي يعني تعلّم الأمهرية في المدارس التي تديرها الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية قبل دخول المدرسة الحديثة.

عمل الاحتلال الإيطالي القصير (بين عامي 1936 و1941) على تعطيل ذلك النظام التعليمي الناشئ حديثًا تعطيلًا خطِرًا؛ إذ كانت للإيطاليين غايات مختلفة تمامًا؛ وقد عملوا الكثير لتخريب النظام التعليمي الذي ورثوه[15]، فأغلقوا المدارس، وأطلقوا نظامًا مدرسيًا جديدًا أدنى كثيرًا من ذاك الذي كانت تديره الحكومة الإثيوبية. وحين رحل الإيطاليون عن إثيوبيا في عام 1941، بدأت الحكومة الإمبراطورية بوضع الأسس التعليمية من الصفر. غير أن إثيوبيا كانت قد فقدت هذه المرة قدرًا كبيرًا من الثقة بالنفس التي كانت تنعم بها قبل نصف قرن، ذلك أن الهزيمة الساحقة التي ألحقتها بها إيطاليا الفاشية كانت صفعة كبيرة نزلت بثقة الإثيوبيين بأنفسهم.

ثالثًا: نمو الدولة الحديثة والتحديث وعصر التعليم الذهبي

بين عامي 1941 و1970، كانت ثمة فكرتان كبيرتان تلهمان قطاع التعليم الإثيوبي. الأولى هي قناعة الإمبراطور هيلاسيلاسي بأن التعليم الحديث، وخصوصًا ذلك الذي تقوم به البعثات التبشيرية اللوثرية، هو استراتيجيا ممتازة لتعليم المواطنين الذين يجلّون الملك والوطن والدِّين، وهو وسيلة فاعلة لتدريبهم. وشجّع اندماج إثيوبيا المتنامي مع الغرب عمومًا، ومع أفريقيا بوجه خاص، على نمو المدارس الحديثة في المناطق المدينية. وفي عام 1970، بلغ معدل التسجيل في التعليم الابتدائي الإثيوبي 12 في المئة، وفي التعليم الثانوي 4 في المئة. ومن الجدير بالملاحظة أن نحو 25 في المئة من خريجي المدارس الثانوية في عام 1970 كانوا عاطلين من العمل[16].

---

(15) انظر: Tekeste Negash, «The Ideology of Colonialism: Educational Policy and Praxis in Eritrea,» in: Ruth Ben-Ghiat and Mia Fuller, eds., *Italian Colonialism*, Italian and Italian American Studies (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

(16) انظر: Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, p. 8.

أمّا الفكرة الثانية التي ساهمت في صوغ قطاع التعليم في إثيوبيا، فهي رؤية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) لدور التعليم في التنمية الاقتصادية للبلد، التي تقوم كليًا على نظرية الاستثمار في رأس المال البشري التي ساهم ثيودور شولتز في تطويرها[17]. وتبيّن هذه النظرية أن هنالك صلة مباشرة بين الاستثمار في التعليم وزيادة الدخل على كلٍّ من المستوى الفردي والمستوى الجمعي. وأوضح شولتز أن العائلات التي استثمرت في تعليم أولادها، وفي صحتهم، أشهدت كيف كسب أبناؤها أولئك أكثر كثيرًا ممّا كانوا يكسبونه. وكانت زيادة الدخل هذه على علاقة مباشرة بالاستثمار في التعليم، أو في رأس المال البشري بصورة أدق. غير أن تبنّي اليونيسكو الإجمالي لنظرية شولتز في رأس المال البشري أدى إلى تحريفات خطِرة وإلى مفاهيم خاطئة بشأن ما يمكن أن يحققه التعليم.

أمّا الجانب الجوهري في نظرية شولتز، فيكمن في ذلك الرابط العضوي بين المحتوى والملاءمة؛ فالبرهان على ملاءمة محتوى تعليمي معيّن هو مدى تمكينه أولئك الذين يكتسبونه من تنظيم حياتهم بطريقة أرقى نوعيًا.

شهدت أواخر ستينيات القرن العشرين نهاية ذلك العصر الذهبي الذي كان فيه التعليم استثمارًا مربحًا. ولم يعد في مقدور القطاع العام استيعاب خريجي المدارس الثانوية، ولم يكن هناك أي قطاع خاص حديث يستحق. ووجدت إثيوبيا نفسها في وضع متناقض تمامًا: كان 25 في المئة من خريجي المدارس الثانوية عاطلين من العمل، في وقت لم يبلغ فيه التسجيل سوى 4 في المئة من الفئة العمرية المعنيّة. وفي عام 1974، كانت البلاد أمّية فعليًا، كما كان معدل البطالة مرتفعًا جدًا بين أولئك الذين تخرجوا من المدارس الثانوية.

كان لثورة عام 1974 التي أطاحت النظام الملكي أن تدخل عنصرًا جديدًا في الخطاب التعليمي؛ إذ بقيت نظرية شولتز، لكن غاية التعليم تحددت هذه المرة تبعًا للأيديولوجيا الماركسية. وتوسّع نظام المدارس من دون أن يرافق

---

(17) انظر: المصدر نفسه، ص 84 - 88.

ذلك توسّع في توفير مواده. ومنذ عام 1980 فصاعدًا، اكتسبت المشكلات التعليمية الناجمة عن استخدام اللغة الإنكليزية باعتبارها وسيلة تعليمية، أهمية خاصة في الخطاب التعليمي.

رابعًا: مشكلة الإنكليزية: ما وراء البعد اللغوي

ربما يكون الاستعمار قد مات، لكن اللغة الإنكليزية بوصفها آخر أدوات الاستعمار لا تزال حية ومزدهرة. والدافع الأساس وراء هذا البحث هو القول إن الاستخدام المستمر للّغة الإنكليزية لغةً للتدريس، كفيل بأن يدمّر قدرة الشعب الإثيوبي على تطوير ثقافة الثقة بالنفس، الضرورية لإطلاق عملية تنموية مستدامة. وحين تستخدم اللغة الإنكليزية لغةً للتدريس، تمارس دورًا هدّامًا تجاه الثقافة الإثيوبية أسوأ من الدور الذي مارسه الاستعمار المباشر. وفي عام 2006، في بحث تناول التعليم الإثيوبي، قدّمت فرضية بشأن الرابط السببي بين استخدام اللغة المحلية (الأمهرية والأورومية في حالة إثيوبيا) لغةً للتدريس، والتنمية المجتمعية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) لبلد من البلدان. ووفق هذه الفرضية، يصبح البلد الذي يستخدم لغات محلية لغةً للتدريس، بدءًا بالصفوف الابتدائية إلى ما بعد الثانوية (في مقابل اللغة الإنكليزية وغيرها من اللغات الأوروبية) جاهزًا للارتقاء بمستوى تنمية في جوانب المجتمع كلها. أمّا الجانب الآخر في الفرضية، فمفاده أن البلد الذي يستخدم اللغات الأجنبية لغةً للتدريس، لا يكون جاهزًا لإدارة التنمية على الإطلاق.

أرى الآن أن هذه الفرضية صحيحة. وحين نسمّي بلدًا ولغة التدريس فيه، يكون في مقدورنا، وفقًا لفرضيّتي، أن نحدّد على نحو يقيني مسارات التنمية في ذلك البلد؛ إذ نجد تنمية صاعدةً في البلدان التي تستخدم اللغات المحلية لغة للتدريس عبر مراحل النظام التعليمي. ونلاحظ اتجاهات معاكسة في البلدان التي تستخدم اللغات الأجنبية (الأوروبية) لغة للتدريس. وفي حال صحّة هذه الفرضية، وهي صحيحة برأيي، فإننا نستطيع أن نطوّر نظرية في التعليم

تنسـجم إلى هـذا الحد أو ذاك مع الأسـس التي قامـت عليها محاولـة مايميري ميناسيماي[18].

أقـدّم أقوى الحجـج لأقول إن الوقـت قد حان كـي تسـتخدم إثيوبيا اللغة الأمهرية بدلًا من اللغة الإنكليزية. إذ سـتتيح اللغـة الأمهرية وغيرها من اللغات الإثيوبية، ابتـكار علامات ضرورية وملزمـة لتعبئة موارد البلد المادية والبشـرية ولاسـتغلالها اسـتغلالًا عقلانيًـا. وسـوف يشـكل اعتمـاد اللغـة الأمهريـة لغـة للتدريـس في النظـام التعليمي بأكمله الشـرطَ المسبقَ الحاسـمَ لنهـوض البلد الثقافي والسياسـي والاجتماعي؛ ذلك أن مسـتقبل البلد يتوقف عليها. والتنمية هي إلى حـدٍ بعيد نتـاج التواصل بين أنـاس تجمعهم وحدة سياسـية واقتصادية بقدر ما هي نتاج لاسـتغلال الموارد البشـرية والمادية بصـورة عقلانية. وإثيوبيا فقيـرة اليـوم، لأنـه ليـس ثمـة اسـتغلال عقلانـي ودينامـي لمواردهـا البشـرية ولمواردها المادية.

خامسًا: السياسات اللغوية للحكومات الإثيوبية

طالما شكّلت قضية اللغة التي يعتمدها النظام التعليمي الإثيوبي وعلاقاته المعقدة بنوعية التعليم ومحتواه، موضع اهتمـام متكرّر. وفي عام 1931، قدّم إرنسـت وُورك، وهو أميركي أسـود، تقريرًا عـن وضع النظـام التعليم الإثيوبي ومساره المستقبلي إلى الإمبراطور هيلاسيلاسي، وأشار فيه إلى أنه يجب على إثيوبيا أن تبني نظامها التعليمي باستخدام لغتها الخاصة، وهي الأمهرية بالنسبة إليـه. وكان وُورك يدرك تمام الإدراك مسـألة فـرض اللغات الاسـتعمارية وما تخلّفه من آثار في المستعمر. وكان يأمل أن يتاح لإثيوبيا تطوير ثقافتها الخاصة من خلال بنـاء نظام تعليمي قائم على أسـاس اللغة الأمهرية. واسـتطاع وُورك أن يتبيّن ما ينطوي عليه اسـتخدام لغة أجنبية لغـة للتدريس من وضع متناقض. تجدر الإشـارة إلـى قوله: «قبل أن يتمكّـن صبيّ إثيوبي من القيـام بأي نوع من

---

(18) Maimire Mennasemay, «Towards a Critical Ethiopian Theory of Education,» in: Paulos Milkias and Messay kebede, eds., *Education, Politics and Social Change in Ethiopia* (Los Angeles, CA: Tsehai Publishers and Distributors, 2010).

أنواع الدراسة، عليه أولًا أن يتعلّم لغةً من اللغات الأجنبية، وأن يحصل على معلوماته من لغة ليست لغته، ولذلك فإن كل ما يتعلّمه بعد هذا العناء [كذا] هو عن بلد آخر غير بلده»[19]. ويبقى السؤال المحيّر، وهو، لماذا أخفقت إثيوبيا في إطلاق نظام تعليمي يقوم على الأسس التي اقترحها وُورك منذ عام 1931؟

غادر وُورك إثيوبيا قبل الغزو الإيطالي تاركًا خطة عمل عن كيفية بناء نظام تعليمي مرتكز على اللغة والثقافة الإثيوبيتين وراسخ فيهما. ويبدو أن أحدًا من المفكّرين الإصلاحيين الإثيوبيين الذين درس بهرو زيوْدي سيرتَهم الجمْعية دراسة مدقّقة لم يفكّر كما فكر وُورك. ومع احترامي الشديد لآراء روّاد التغيير في إثيوبيا[20] واهتماماتهم النبيلة ونظراتهم الثاقبة، فإنني أميل إلى الاستنتاج أن أحدًا منهم لم يرَ الصلة بين اللغة الأمهرية والتنمية المستقلة[21]. صحيح أنهم كانوا قد أشاروا إلى أن إثيوبيا لم تشهد تطوّرًا موزايًا لتطوّر اليابان، لكن يبدو أنهم لم يدركوا دور لغة التعليم على هذا الصعيد؛ إذ استوعبت اليابان ما أخذته عن غيرها عبر ترجمته إلى اللغة اليابانية، في حين حاولت إثيوبيا أن تقلّد بطريقة غير ناجحة تجربة العالم الغربي التعليمية. وكانت اليابان تنسخ التجارب والدروس من أوروبا وتعمل في الوقت ذاته على إدخال هذه الإلهامات إلى ثقافتها الخاصة من خلال لغتها الخاصة، في حين أن إثيوبيا اختارت سبيل التقليد على الرغم من الجهد البطولي الذي بذله عدد من الأكاديميين الإثيوبيين لاستخدام اللغة الأمهرية بوصفها لغة التواصل الرئيسة[22]. وثمة فرق ضخم بين النسخ والتقليد في إطار لقاء الثقافات. واعتقد وُورك أن الإثيوبيين، الأذكياء

(19) ورد في: Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, pp. 103-106.

(20) روّاد التغيير في إثيوبيا: المفكرون الإصلاحيون في أوائل القرن العشرين، هو عنوان كتاب من تأليف الأستاذ الفخري في جامعة أديس أبابا بهرو زيودي في عام 2002 (التحرير).

(21) انظر: Zewde, *Pioneers of Change in Ethiopia.*

(22) إنني ممتن للأستاذ المساعد فيكادي عزيزي الذي لفت انتباهي إلى حقيقة أن كثيرًا من هؤلاء المفكرين كتبوا باللغة الأمهرية. ووعدني فيكادي عزيزي أن يكتب دراسة معمّقة عن هذا الموضوع.

والنابهين، ارتبكوا بسبب تضارب النصائح والاقتراحات التي قدمتها إليهم الشعوب الأوروبية المختلفة[23].

لا شك في أن الاحتلال الإيطالي الوجيز، إنما الكثيف، لإثيوبيا قد اضطلع بدور مهم في انتشار شعور الدونية بين الإثيوبيين من المشارب كلها. ولعل الوضع شبه الاستعماري الذي خضعت له إثيوبيا حتى عام 1944 ساهم في فقدان الثقة. صحيح أن مسألة اللّغة تُركتْ معلّقة بين عامي 1931 و1935، إلّا أنها كفّت عن كونها مسألة قائمة بذاتها بعد عام 1941؛ إذ اندفعت الحكومة الإمبراطورية، تلبية لنصيحة من الإصلاحيين الذين بقوا بعد الهجوم الاستعماري الإيطالي، ومن المبشرين الذين كانوا يديرون نظامًا تعليميًا موازيًا لنظام الدولة، ومن السلطة البريطانية في إثيوبيا، إلى بناء نظام تعليمي ساد في البلدان الأفريقية المجاورة التي استعمرتها بريطانيا العظمى. وبعد عام 1941 أفسحت فرنسا والنفوذ الفرنسي المجال أمام اللغة الإنكليزية والثقافة الأنغلوساكسونية. ويبقى من الصعب التكهّن إلى أي مدى فرض البريطانيون والأميركيون تبنّي الاستراتيجيا التعليمية والتنموية الاستعمارية بلطف لكن بحزم، وإلى أي مدى كان قرارًا اختياريًا؟ وعلى أي حال، خسرت إثيوبيا من دون أدنى شك فرصة إنشاء نظام تعليم يستند إلى تمكين لغتها على النحو الذي نصح به أحد خبرائها.

بدلًا من ذلك، تبنّت إثيوبيا سياسة تعليمية لا تكاد تختلف عن تلك السياسات المعتمدة في مناطق أفريقيا المدارية المستعمرة. ومن السخرية بالفعل أن الأميركيين (بصفتهم مستشارين) نصحوا الحكومة الإثيوبية باستخدام اللغة الأمهرية في التعليم الابتدائي في أرجاء البلد كافة، وقُدّمت تلك النصيحة في عام 1955.

في عام 1980 عادت مسألة اللغة إلى الواجهة ثانية؛ ففي هذا العام، أصدرت وزارة التربية وثيقة سياسات (من خمسة مجلدات) طرحت فيها

---

(23) ورد في: Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, p. 103.

استخدام اللغة الأمهرية في المدارس الابتدائية والثانوية، وجدوى إحلال اللغة الأمهرية مكان اللغة الإنكليزية. وفي هذه الوثيقة، طُرحت فكرة إنشاء أكاديمية للغات أول مرة.

في عام 1983، أصدرت الحكومة قرارًا يدعو إلى مراجعة نظام التعليم. وكان السبب الأساس لهذه المراجعة الضعف الواضح في نوعية التعليم. أمّا الغاية الأساس لهذه المراجعة فكانت استنباط استراتيجيات تمكّن الحكومة من إقامة نظام تعليم يُلبي الحاجات الموضوعية للأمّة، والحاجات الأيديولوجية للمجتمع. وكانت ثمرة القرار إطلاق واحدة من أضخم آليات المراجعة وأكثرها تكلفة، وهي التي تُعرف باسم البحث التقويمي لنظام التعليم العام في إثيوبيا. وكان ذلك عبارة عن منظمة ضخمة مؤلفة من أربع لجان، في كلٍّ منها ما لا يقل عن خمسة عشر شخصًا. وحظيت هذه المنظمة بتمويل ضخم من المانحين الشماليين والبنك الدولي. وطاول المشروع جوانب النظام التعليمي الإثيوبي كله منذ عام 1983 حتى منتصف عام 1986، وأسفر عن عشرة مجلدات وخلاصة باللغة الإنكليزية.

لست أرغب في تحليل عيوب هذا البحث التقويمي تحليلًا مفصلًا، غير أن من الملائم أن أشير إلى المسائل المرتبطة بالموضوع الذي نتناوله؛ إذ ذكر البحث التقويمي بين عامي 1983 و1986 أن المدرّسين يجدون اللغة الإنكليزية لغة يصعب استخدامها. ونصحت لجنة البحث التقويمي بأمرَيْن اثنيْن. الأول هو إعلان سياسة لغوية وسياسة خاصة بلغة التعليم، والثاني هو الإشارة إلى حاجة ملحة لاستخدام اللغة الأمهرية عوضًا من اللغة الإنكليزية، لأن مشكلات التعليم والتعلّم الناجمة عن الإنكليزية هي مشكلات بالغة الخطورة في الحقيقة[24].

مع أن الأكاديمية اللغوية أُنشئت في عام 1985، فإنه لم تتخذ أي خطوة للتخلي عن اللغة الإنكليزية. وجرى التخلي عن معظم توصيات البحث

(24) المصدر نفسه، ص 52.

التقويمي ما إن ذهبت الحكومة التي أنشأت تلك اللجنة، مع إنفاذ بعض التوصيات، كما يحصل في العادة. وتضمّنت مخلّفات الدولة الاشتراكية/ العسكرية استخدام الأمهرية حتى الصف الثامن (في المناطق التي تكون فيها هي اللغة الرسمية)، وإعادة تنظيم المراحل الابتدائية وما بعد الابتدائية على النحو 8 + 2 + 2. ومن المهم أن نؤكد أنه كان ثمة وعي بمشكلة استخدام الإنكليزية لغة للتعليم، وبالمكاسب المجتمعية التي يمكن أن تنجم عن استبدال اللغة الأمهرية باللغة الإنكليزية منذ ثلاثين عامًا. وفي أواسط ثمانينيات القرن العشرين، كانت اللغة الأمهرية على وشك الحلول محل الإنكليزية حتى المستوى الثانوي. وإذا لم تخنّي ذاكرتي، جرت محاولة واحدة على الأقل لاستخدام اللغة الأمهرية في بعض مساقات المستوى الجامعي. وكانت محاولة جريئة وإن كانت غير منسّقة.

ويمكننا الآن، في عام 2011، أن نصف أزمة النظام التعليمي الإثيوبي على نحو عريض بأنها ترتبط مباشرة بعاملين اثنين. أولهما هو أجنبية اللغة الإنكليزية وغربتها الفعلية عن المشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي الأثيوبي، والثاني هو توسّع قطاع التعليم توسّعًا سريعًا وغير مضبوط، من دون استثمار ملائم في الموارد التعليمية.

سادسًا: مزايا اللغة الإنكليزية لغةً للتعليم

لعل الاستعمار البريطاني في أفريقيا مات ودُفن منذ أكثر من نصف قرن، لكن اللغة الإنكليزية (وقد أضعفتها اللكنة الأميركية) لا تزال تفرض سلطانها باعتبارها لغةَ تعليم. وهي تكسب مواقع جديدة حتى في بلدان مثل ناميبيا ورواندا وموزمبيق التي لم تختبر الاستعمار البريطاني وتفوّق اللغة الإنكليزية من قبل. أمّا تنزانيا، فهي البلد الوحيد في أفريقيا المدارية الذي أبدى رغبة (منذ عام 1967) في أن تستبدل اللغة السواحلية باللغة الإنكليزية. ومع أن عام 1973 كان نقطة التحوّل إلى اللغة السواحلية، إلّا أن اللغة الإنكليزية بقيت لغة التعليم في المراحل ما بعد الابتدائية من النظام التعليمي. ويُفسَّر هذا النفور

مـن التحوّل إلـى السـواحلية بطريقتين. الأولى هـي القول إن أصـل الفاعل من نقل التكنولوجيا يتم على أحسـن وجه عبر اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة تعليم. والثاني هو أن الإنكليزيـة تمكّن التنزانيين من التواصل بفاعلية مع بقية شـعوب العالم.

تنزانيا هـي البلد الذي نجـد فيه قدرًا كبيـرًا من الأبحاث بشـأن الصلة بين اسـتخدام اللغـة الإنكليزيـة باعتبارها وسـيلة تعليميـة والتفكير المجـرد. يقول روباغوميا، اسـتنادًا إلى سلسلة من الدراسات والأبحاث التي أجريت في أواخر ثمانينيات القرن العشرين:

تتجسّـد إحدى عواقب اسـتخدام اللغة الإنكليزية في بيئـة لا تنطق بها في أنها تعوّق القـدرات التي تتيح صوغ المفاهيم، حتى لـدى تلك القلّة التي تتمتع بميزة التعلـم من خلال الإنكليزية. ويجب أن يُتـاح للطالب التنزاني لا أن يتعلّم مـواده المختلفة فحسـب، وإنمـا أيضًا أن يفكـر بما تعلمـه، وأن يُظهـر حصيلة تفكيره؛ إذ يفقد الطالب التنزاني هذه الوظيفة، ولا تقتصر مشكلته على أن قدرته على صوغ المفاهيم باللغة السـواحلية تُبتَر في مرحلة باكرة، بل تشمل كون هذه القدرات لا يتاح لهـا أن تتطور كثيرًا باللغة الإنكليزيـة أيضًا. وبدلًا من أن تغدو لغة التعليم عامل تحرّر وإتاحة فرص، تغدو عامل تضييق وتقييد[25].

مؤخـرًا، درس كويـزي بـراه[26] الرابـط بيـن اللغـة والتنميـة فـي أفريقيـا المداريـة. ورأى أن الافتـراض الـذي مفاده أن لغـة الغربيين هي اللغـة الطبيعية للعلـم والتكنولوجيـا ينطوي على وجـه معاكس مفـاده أن اللغـات الأفريقية لا تسـتطيع بطبيعتها اسـتيعاب المعرفة والعلـم الحديث. كمـا رأى كويزي براه أن هذا الموقف الشـائع والمقبول على نطاق واسـع يجـب أن يتبدّد إلـى الأبد إذا أردنـا تحقيق تقـدّم على مسـتوى التعليـم والتنمية فـي أفريقيا. غيـر أن الروابط

(25) Casmir M. Rubagumya, ed., *Language in Education in Africa: A Tanzanian Perspective*, Multilingual Matters; 57 (Clevedon, [England]; Philadelphia: Multilingual Matters, 1990), pp. 50-51.

(26) Kwesi Kwaa Prah, ed., *Between Distinction and Extinction: The Harmonisation and Standardisation of African Languages* (Johannesburg: Witwatersrand University Press, 1998), p. 5.

الاستعمارية عبر اللغة الإنكليزية تُشَجَّع في كثير من بلدان أفريقيا. وبحسب دراسة أجراها روي كامبل[27] بشأن المواقف من استخدام اللغات الأفريقية لغات للتعليم في المدارس الثانوية في تنزانيا وزمبابوي، يبدو أن العائق الأعظم هو مواقف الشعب العادي والطلاب والأهالي والمجتمع بوجه عام، فضلًا عن الأساتذة ومديري التعليم والقادة السياسيين. ولعل تفوّق الإنكليزية الذي لا يُنازَع هو ذاك الذي يرى في ناميبيا وجنوب أفريقيا. وكتبت برجيت بروك أوتن التي أطلقت حملات لإعادة تأهيل اللغات الأفريقية لغةً للتعليم خلال الأعوام العشرين الأخيرة، أن جميع الناميبيين الذين استقت منهم معلوماتها (من طلاب وأساتذة وأهالٍ) كانوا يفضّلون الإنكليزية لغة للتعليم منذ الصف الأول فصاعدًا. وقيل لها إن هناك اتفاقًا عامًا على أن الشخص الذي لا يعرف الإنكليزية لا نفع فيه، ولا يهم المجتمع[28].

توصّل كروسمان إلى نتيجة مماثلة من استقصائه آفاق أَفْرَقَة التعليم والبحث. ورأى كروسمان أن الأفرقة تدور حول: تطوير تفكير نقدي ومستقل وإقامة تعاون جنوبي - جنوبي ومقاومة البحث المشروط والمحدود؛ تشجيع استخدام اللغات القومية/ المحلية وتعزيز التعاون الأفريقي الداخلي؛ استكشاف بدائل مؤسسية أخرى. غير أن الأفرقة لا تحرز كثيرًا من التقدم في الأوساط الأكاديمية بسبب السيطرة المتواصلة التي تمسك بزمامها رؤيةُ العلم الغربية (الأوروبية والأميركية الشمالية)، في مفهوم تكوين الجامعة الأفريقية ومهامها[29]. وبحسب تعبير لولات الموفّق[30]، فإن الجامعة الأفريقية هي في أفريقيا، لكنها ليست من أجل أفريقيا بعد.

اسمحوا لي أن أبقى قليلًا في تنزانيا لأنها تفيد كمثال يُلقي الضوء على

---

(27) Z. M. Roy-Campbell, «Attitudes Towards the Use of African Languages as Media of Instruction in Secondary Schools: Reflections from Tanzania and Zimbabwe,» in: Prah, ed., p. 263.

(28) Birgit Brock-Utne, «Education for All: In Whose Language?,» *Oxford Review of Education*, vol. 27, no. 1 (March 2001), p. 201.

(29) ورد في: Negash, «The Ideology of Colonialism.»

(30) Y. G-M. Lulat, *A History of African Higher Education from Antiquity to the Present: A Critical Synthesis*, Studies in Higher Education (Westport, Conn.: Praeger Publishers, 2005), p. 108.

المشـهد الإثيوبـي، حيـث جـرت مؤخـرًا مراجعـة الوضـع التعليمـي التنزاني، واستخدام الإنكليزية المتواصل لا يزال يتسبّب بمشكلات خطِرة. ومنذ ما يزيد قليلًا على السـنتين، توصلـت مارثا كرّو[31] إلـى أن التعليم المنقـول عن طريق اللغـة الإنكليزيـة باعتبارها لغـة للتعليم لا يمكّـن الطلاب من اكتسـاب المهارة والإبـداع. وحددت كرّو، بتوافق تـام مع كويزي براه والأميـن المزروعي، ثلاثة تأثيرات سـلبية: أولها هو التقليل من شـأن الذات، بالقـول إن اللغات الأفريقية لا تناسـب التعليم العالي بما يكفـي. وثانيها هو الفجـوة التواصلية بين الطلاب والأهـل، الناجمـة عن كـون النظـام التعليمي يتـم بلغة مختلفـة تمامًـا، وأخيرًا الاعتمـاد الدائـم علـى المانحين فـي تقديـم العـون المالـي وتطويـر التقنيات. أمّـا التأثيـر الإجمالـي فيكمـن فـي إعـادة التأكيد علـى مـا سـبق لروباغوميا أن قاله منـذ عشـرين عامًا مـن أن الطـلاب التنزانييـن لا يتعلمـون الإنكليزية، ولا السواحلية[32].

من الصعب أن نتخيل نموًّا ديناميًا ومستدامًا في المجتمع التنزاني مع نظام تعليمي مثل الموصوف أعلاه. ولن تستطيع تنزانيا تحقيق تنميتها ما دامت اللغة الإنكليزيـة هي لغـة التعليم. غير أنـه يجدر بنـا أن نلاحظ أن الوضع فـي تنزانيا أفضل كثيرًا مقارنة بجارتيها (كينيا وأوغندا) لأنّ لدى التنزاني لغة قومية تقوّض هيمنة اللغة الإنكليزية ببطء، لكن بثبات.

آن الأوان لإزاحـة اللغـة الإنكليزيـة عـن موقعهـا باعتبارهـا لغـة للتعليم وتحويلهـا إلـى لغـة أجنبية مـن المفيـد اكتسـابها. وكما ذكـرتُ من قبـل، فإن النظام الاشتراكي/ العسـكري كان على وشك أن يسـتبدل اللغة الأمهرية باللغة الإنكليزية. غير أن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي أطاحت التجربة المتراكمة بعيـدًا؛ إذ إنها أعطت الأولوية لتوسـيع التعليم الابتدائي قياسًـا على

---

(31) Martha A. S. Qorro, «Parents and Policy Makers Insistence on Foreign Languages as Media of Education in Africa: Restricting Access to Quality Education- for whose Benefit?,» in: Birgit Brock-Utne and Ingse Skattum, eds., *Languages and Education in Africa: A Comparative and Transdisciplinary Analysis*, Bristol Papers in Education. Comparative and International Studies (Oxford: Symposium Books, 2009), p. 68.

(32) المصدر نفسه، ص 73.

مشكلة اللغة الإنكليزية، نظرًا إلى اهتمامها بتعزيز الإطار الاتحادي. وعلاوة على ذلك، فإنّ السعي اللاهث إلى تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في عام 2015 لم يترك مجالًا لمناقشة قضايا اللغة نقاشًا عامًا. بيد أن مشكلة استخدام اللغة الإنكليزية في النظام الإثيوبي غدت أكثر حدّة وصراحة. وثمّة دراسة ممتازة قام بها ميشيل دانييل أمباتشيو[33] بشأن مهارات القراءة بالإنكليزية، وجد فيها أن «التلاميذ في نهاية المرحلة الثانية من التعليم الابتدائي (أي مع نهاية الصف الثامن) يستطيعون بصعوبة القراءة باللغة الإنكليزية. ومع ذلك، يُنتظر منهم أن يدرسوا المواد كلها باللغة الإنكليزية من الصف التاسع فصاعدًا».

الحق يقال إن الحكومة الفدرالية لم تبادر طوال فترة طويلة إلى القيام بأي فعل يذكر، لمواجهة قضايا النوعية الناجمة عن استخدام اللغة الإنكليزية والتوسع غير المنضبط لهذا الأمر. ولم تظهر أولى بوادر اهتمامها بهذا الموضوع إلّا في عام 2003، نتيجة ضغط من خارج الدولة (الأهالي والأوساط الأكاديمية والصحافيون) ومن الأساتذة والمكاتب التعليمية. وصار واضحًا أن هنالك حلقة مفرغة يرسب فيها الطلاب بسبب اللغة الإنكليزية المستخدمة لغة للتعليم، ويعجز فيها الأساتذة عن تقويم طلابهم بسبب هذه اللغة ذاتها. وإذ أدركت الحكومة هذا الوضع المتداعي، قرّرت أن تُدخِل التعليم المتلفز كحلّ. ولا شكّ أنه تم اعتماد مفهوم التعليم المتلفز (التعليم بواسطة شاشات البلازما التلفزيونية) باعتباره استراتيجيا قد تصطاد عصفورين بحجر واحد. وكانت فرصة كي يتعرّف كلٌّ من المدرّسين والطلاب إلى اللغة الإنكليزية.

مشكلة اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة للتعليم هي أكثر تعقيدًا؛ فالإنكليزية ليست مجرد لغة، بل هي حامل منظومة قيمية. وكون الدروس كلها باللغة الإنكليزية يساوي تبنّي تلك الثقافة الكلية التي تجسّدها اللغة الإنكليزية، على

---

(33) Michael Daniel Ambatchew, «The Effect of Primary English Readers on Reading Skills in Ethiopia (A Study in African Educational Needs),» (Ph. D. Dissertation, University of Pretoria, Pretoria, South Africa, 2003), p. 49.

حساب لغة المرء الأصلية والقيم التي تشتمل عليها هذه اللغة. ثمّ إن استخدام المحاضرة المتلفزة بدلًا من المدرّس، يجري في سياق يتبدّد فيه دور المدرّس بصورة مستمرّة. ومن غير المتصوَّر أن تترسّخ اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة تعليم (مع شاشات البلازما أو من دونها، وعلى الرغم من النيات الطيبة والأموال كلها التي يمكن أن يقدمها المجلس الثقافي البريطاني ووكالة إعلام الولايات المتحدة الأميركية مجتمعيْن) في بيئة فقر مدقع. فأكثر من 90 في المئة من السكان يكافحون يوميًا بغية تغطية نفقاتهم. وليست اللغة الإنكليزية مجرد لغة ثانية في إثيوبيا؛ وحتى أولئك الذين يحسنون استخدامها لا يتوافر لهم المنفذ إليها على النحو الذي يمكّنهم من استخدامها كما يجب. فاللغة الإنكليزية في إثيوبيا هي لغة أجنبية، مثل الصينية واليابانية.

عاجلًا أم آجلًا، سوف يتم التخلّي عن الإنكليزية لغة للتعليم في إثيوبيا، إلّا إذا تخيلنا تكرار الاستعمار الأوروبي وتوأمه الاستعمار الجديد الأميركي الشمالي على نحوٍ شبيه بذاك الذي تركناه خلفنا منذ ما يزيد قليلًا على نصف القرن. غير أننا، إذ نفترض أن لا حاجة إلى عودة الاستعمار، نجد أن القضية تغدو ما هي اللغة/ أو اللغات التي ستحل محل اللغة الإنكليزية لغة للتعليم؟ على الرغم من خطاب «العولمة» المشحون أيديولوجيًا الذي يميل إلى تعزيز وضع اللغة الإنكليزية وهيمنتها المتواصلة، يمكن أن نكون على ثقة بأن اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة تعليم تحتضر بسرعة في أفريقيا المدارية عمومًا، وفي إثيوبيا على نحو خاص. وحان الوقت بالفعل لتحويل اللغة الإنكليزية من لغة تعليم إلى لغة أجنبية يستحسن اكتسابها؛ فتشجيع المواطنين على تعلم ما أمكنهم من اللغات الأجنبية التي تساعدهم في التواصل مع الثقافات الأخرى يختلف تمامًا عن تأطير نظام التعليم في مجتمع ما بلغات لا يكاد ينطقها أو يفهمها أكثر من 95 في المئة من السكان.

أمّا اللغة الأمهرية، فتتمتع بالمزايا كلها؛ فهي اللغة الرسمية للبلد ولغة التعليم غير الرسمية في أرجاء هذا البلد. ولا بد من التحذير هنا من أن المناخ

اللغـوي الـذي لاحظتُه فـي جيمـا[34] عــام 2006 يؤكد مـا قلته أعـلاه لكنني لا أسـتطيع قول الشـيء ذاته عن جامعة أدَمـا[35]، إذ لم تتح لي فرصـة زيارتها. وأود أن أشـير عند هذا المفصل إلى أن تمكين أقسام اللغة الأمهرية والأورومية والتغرينيـة مـن تدريسـها وإجـراء الأبحـاث فيها هـو علامـة إيجابية إلـى أبعد حد. وبحسـب فيكادي عزيـزي، فإن عملية اسـتحداث شـهادات البكالوريوس والماجسـتير والدكتوراه في مجالات الأدب والفولكلور الأمهريين وباسـتخدام اللغة الأمهرية لغة تعليم، كانت عملية طويلة ومعقدة. ولم يدعم ذلك مسـؤولو الجامعـة والحكومـات الإثيوبيـة المتعاقبـة. وقد بـادر المحاضرون والأسـاتذة أنفسهم إلى إلقاء الدروس باللغة الأمهرية.

والخطـوة التاليـة هـي إحـلال اللغـة الأمهريـة محـل اللغـة الإنكليزية في مقـرّرات وبرامج أخرى كانت إلـى الآن تدرّس باللغة الإنكليزية. وقد تسـتغرق هذه العملية عشـرين سـنة. لكن المهم هـو إدراك أهميـة الحاجة إلـى مثل هذا التغيير.

سابعًا: ما الذي سيحدث للغة الإنكليزية حين تحل محلها اللغتان الأمهرية والأورومية؟

من الملائـم أن نتأمل لوهلـة في السـؤال المتعلق بمصير اللغـة الإنكليزية وما سـيحدث لها يـوم تكف عن كونهـا لغة للتعليـم؟ ومن المهم هنـا أن نؤكد مـا هو واضح. فلا خطر علـى الإنكليزية أن تتبخر عبر النافذة ولا تعود. سـوف تظـل الإنكليزية اللغة المحببة لـدى إثيوبيا والإثيوبيين. وتقـدّر الجالية الإثيوبية في الولايات المتحـدة الأميركية بما يقارب المليون نسـمة، الأمر الذي سـيظل يجعل الولايـات المتحدة موطنًا ثانيًـا لكثيرين من الإثيوبييـن. وتأثير الإثيوبيين في الشـتات في الاقتصـاد والثقافـة والمجتمع فـي إثيوبيا كبير أصـلًا. لذلك لا

---

(34) أكبر مدينة في جنوب غرب إثيوبيا (التحرير).

(35) أو جامعـة أدمـا للعلـوم والتكنولوجيـا، وهي أول معهـد في إثيوبيـا يقدّم برامـج للمعلّمين التقنيين، وعرف قبلًا باسم كلية الناصرة للتكنولوجيا (التحرير).

خطر على مستقبل اللغة الإنكليزية. وستدرسها ملايين كثيرة من الإثيوبيين وتحقق بها منافع كبيرة. غير أن من الأمور الهدامة ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا أن نقيم أساس نظام التعليم على لغة غريبة تمامًا عن التجارب اليومية للأغلبية الساحقة للشعب الإثيوبي. ومن المستحيل على إثيوبيا أن ترتقي مدارج التطور إذ هي تستعمل اللغة الإنكليزية لغة للتعليم، ومع أن هناك سببًا وجيهًا لإطراء نمو الرأسمالية العدواني في السنوات العشر الأخيرة، فإن من الخطر البالغ أن نستخف بالأسباب الأساسية التي تقف وراء الصراع الناجم، من بين أشياء أخرى، عن السياسات اللغوية القائمة.

وجدتُ فرضيتي عن الصلة السببية بين لغة التعليم وديناميات التنمية نصيريْن في الشتات، هما ميساي كيدي ومايميري ميناسيماي. ولن أحاول أن أعرض تفكيرهما المعقد بلا ضرورة، غير أنني أجد أفكار ماميري جديرة بالاعتبار[36] حين يقول: «إن قرنًا من اعتماد التعليم الأوروبي من دون تفكير ترك إثيوبيا مع مزيد من الفقر والفساد والطغيان يفوق ما عرفته قبل أن تواجه هذا التعليم المستورد». ورأى ميساي كيدي بنبرة مشابهة، أن ما من بلد حدّث ثقافته ومجتمعه باستيراد التغريب استيرادًا كاملًا، «والسبيل الوحيد للخروج من ذلك هو إرساء تحديث على قيم الشعب الإثيوبي ومعتقداته التقليدية»[37]، كما عبّر فيكادي عزيزي عن الآراء ذاتها في سلسلة من مقالاته.

كي يثبت التعليم أنه مرتبط بتحديث المجتمع الإثيوبي، لا بد من أن يقوم على العناصر الإيجابية في الثقافات الإثيوبية، ولا يمكن التعليم أن يساهم في عملية التغيير الذاتية إلّا إذا تم تأطيره وتخطيطه وتنفيذه بتلك الطريقة. ولا يمكن بلوغ تلك المعرفة الذاتية بالموارد الثقافية الخاصة إلّا حين يكون خطاب التعليم باللغات الإثيوبية. والمسألة المربكة الآن هي تفسير معارضة كثيرين من الأكاديميين وصنّاع السياسات والأهالي لإحلال اللغات الأفريقية مكان اللغة الإنكليزية. فما هي الحجج التي يعتمدها هؤلاء ضد اللغات الأفريقية؟

---

(36) Mennasemay, p. 71.

(37) Messay Kebede, *Survival and Modernization-Ethiopia's Enigmatic Present: A Philosophical Discourse* (Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1999), p. 168.

هل هي، كما يمكن أن نستنتج من تحليل كويزي براه، أن عددًا من المجتمعات الأفريقية ومن بينها إثيوبيا، مرتاحٌ تمامًا إلى متلازمة عقدة النقص في علاقته بالعالم الناطق باللغة الإنكليزية؟ إن كانت تلك هي الحال، فإن في مقدورنا أن نفترض أن مسألة تقرير المصير الفكري سوف تبرز إلى الواجهة في مرحلة ما في هذا الحرم الجامعي وفي غير مكان في أفريقيا.

غير أن عملية استعادة الاستقلال الفكري عبر تمكين اللغة الأمهرية وغيرها من اللغات قد تعوّق كثيرًا إذا ما واصلنا مديح أثر الاستعمار كما وصفه كارل بولاني بعد نهاية الحرب العالمية الأخيرة. فقد كتب يقول[38]: «إن الضرر الأعظم الناجم عن السيطرة الاستعمارية هو تفكيك البيئة الثقافية الأفريقية. ولعل العملية الاقتصادية - إدخال السوق - أن تكون قد وفّرت حامل الدمار بصورة طبيعية، وعادة ما تدفع الدونية الاقتصادية الضعيفَ إلى الاستسلام، غير أن السبب المباشر لخرابه ليس اقتصاديًا. فهو يكمن في الأذية القاتلة التي أحاقت بالمؤسسات التي تجسّد وجوده الاجتماعي. والنتيجة هي فقدان احترام الذات والمعايير، أكان عند الشعب أم عند الطبقة، أكانت العملية نابعة ممّا يدعى «الصراع الثقافي» أم من تغيّر موقع طبقة ضمن حدود مجتمع ما».

سوف يسارع كثيرون من الإثيوبيين من مختلف المشارب إلى تذكير أنفسهم والآخرين بأن إثيوبيا لم تستعمر. غير أنه لا تكاد توجد أي دراسة جوهرية عن تأثير السنوات الخمس التي وقعت فيها البلاد في قبضة الفاشية وما لديها من أسوأ أشكال الأيديولوجيات الاستعمارية. ونظرًا إلى ما يسم الخطاب الإثيوبي بعد عام 1941 من نفي مطلق لإثيوبيا وحضارتها، فإنني أميل إلى القول إن وصف كارل بولاني الوارد أعلاه ينطبق على إثيوبيا أيضًا.

هل يمكن البيئة الثقافية الأفريقية التي دمّرها الحكم الاستعماري أن تستعاد؟ هل معونات التنمية التي يدبّرها البنك الدولي هي الاستراتيجيا الصحيحة لاستعادة البيئة الثقافية التي دمرها الاستعمار ولإعادة تأهيلها؟

---

(38) Karl Polanyi, *Origins of our Time: The Great Transformation* (London: V. Gollancz, 1957), p. 159.

أميل إلى الاعتقـاد أن معظم مجتمعـات أفريقيا المدارية، بمـا فيها إثيوبيا، لا تزال تصارع عواقب الدمار الذي أوقعه الاستعمار، وما سـماح المجتمعات أفريقيـا المداريـة بـأن يسـتغرقها تمامًـا خطـاب التنمية المسـيطر - أي سياسـة اللحاق والخوف من الإهمال - سوى إشارة قوية إلى الأثر المستمر للاستعمار في النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمعات الأفريقية. ومن المؤسف كثيرًا أننا لا نبـذل اهتمامًا يذكر تجـاه دور الثقافة في التنمية. وفي دراسـة قديمة نوعًا ما، كان هانز بـوس من جامعة هيدلبير قـد توصل إلى ما توصل إليـه كارل بولاني، وهو أن السـيطرة الغربية تشـوّه توجيه ثقافات البلدان المتخلّفة وتقمعها وتسيء إليهـا. ويتجلّى التشـوّه البنيـوي الـذي أحدثته السـيطرة الغربية على مسـتويين: فردي وجمعـي، فهو يتجلّى على المسـتوى الفـردي في الانشـطار الحاد الذي تعانيه الشخصية النفسـية الداخلية. ويظهر على المستوى الاجتماعي في تفكك المجتمعات المحلية[39].

بيـد أن هنالك علامـات علـى أن إثيوبيا قد تكـون على عتبة ثـورة فكرية. والأهميـة التي توليها جامعة أديـس أبابا للغات الأمهريـة والأورومية والتغرينية هو مؤشـر فـي الاتجـاه الصحيح. ويحظـى إنشـاء الأكاديميـة الإثيوبيـة للغات والثقافـات بالأهمية ذاتها. أمّا قـرار إقامته خـارج الحرم الجامعـي فيمكّنها من المحافظة على اسـتقلال واضـح إزاء الجامعة. وآمل أن توقف الحكومة إنشـاء الجامعـات وتكرس مـا يكفي مـن المـوارد للأكاديميـة الإثيوبية للغـات فتقوم بدورها كما يجـب[40]. وتقع على عاتق المجتمع الجامعـي بوصفه حامل القيّم الأساسية مسؤولية كبرى في أن يضع الأسـس لنهضة ثقافية على أساس التراث الثقافي للمجتمع الإثيوبي، حيث اللغة هي المتغيّر الحاسم.

---

(39) Hans Bosse, «Socio-Cultural Factors of Underdevelopment: Overcoming Underdevelopment as a Learning Process,» *Journal of Peace Research*, vol. 12, no. 4 (Special Issue): *Overcoming Underdevelopment* (1975), p. 317.

(40) في عـام 1996، كان في البلـد جامعتان. وفي عـام 2008 كان هنـاك 23 جامعة عامة و49 مؤسسـة خاصة للتعليم العالي. والعدد الإجمالي للمتسببين إلى التعليم العالي يقارب 320 ألف متسب. من أجل مزيد من التفاصيل، انظر: Ethiopia, Ministry of Education, *Education Statistics Annual Abstract, 2001 E.C. /2008-2009 G.C.* (Addis Ababa: Education Management Information System, 2010), p. 58.

المراجع

Books

Ben-Ghiat, Ruth and Mia Fuller (eds.). *Italian Colonialism*. New York: Palgrave Macmillan, 2005. (Italian and Italian American Studies)

Brock-Utne, Birgit and Ingse Skattum (eds.). *Languages and Education in Africa: A Comparative and Transdisciplinary Analysis*. Oxford: Symposium Books, 2009. (Bristol Papers in Education. Comparative and International Studies)

Ethiopia, Ministry of Education. *Education Statistics Annual Abstract, 2001 E.C. /2008-2009 G.C.* Addis Ababa: Education Management Information System, 2010.

Harris, Roxy and Ben Rampton (eds.). *Language, Ethnicity and Race Reader*. London; New York: Routledge, 2003.

Hastings, Adrian. *The Origins of Nationhood*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Kebede, Messay. *Survival and Modernization-Ethiopia's Enigmatic Present: A Philosophical Discourse*. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1999.

Levine, Donald Nathan. *Greater Ethiopia: The Evolution of a Multiethnic Society*. 2nd ed. Chicago: University of Chicago Press, 2000.

Lulat, Y. G-M. *A History of African Higher Education from Antiquity to the Present: A Critical Synthesis*. Westport, Conn.: Praeger Publishers, 2005. (Studies in Higher Education)

Machalík, Tomáš, Kateřina Mildnerová and Jan Záhořík (eds.). *Viva Africa, 2008: Proceedings of the IIIrd International Conference on African Studies, 25-26 April 2008*. Pilsen, Cz: University of Bohemia, Dept. of Anthropology and History, Faculty of Philosophy and Arts, 2008.

Milkias, Paulos and Messay kebede (eds.). *Education, Politics and Social Change in Ethiopia*. Los Angeles, CA: Tsehai Publishers and Distributors, 2010.

Negash, Tekeste. *The Crisis of Ethiopian Education: Some Implications for Nation-Building*. Uppsala, Sweden: Department of Education, Uppsala University, 1990. (Uppsala Reports on Education; 29)

——. *Education in Ethiopia: From Crisis to the Brink of Collapse*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 2006.

——. *Rethinking Education in Ethiopia*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1996.

Negash, Tekeste. *The Crisis of Ethiopian Education: Some Implications for Nation-Building*. Uppsala, Sweden: Department of Education, Uppsala University, 1990. (Uppsala Reports on Education; 29)

Polanyi, Karl. *Origins of our Time: The Great Transformation*. London: V. Gollancz, 1957.

Prah, Kwesi Kwaa (ed.). *Between Distinction and Extinction: The Harmonisation and Standardisation of African Languages*. Johannesburg: Witwatersrand University Press, 1998.

Rubagumya, Casmir M. (ed.). *Language in Education in Africa: A Tanzanian Perspective*. Clevedon, [England]; Philadelphia: Multilingual Matters, 1990. (Multilingual Matters; 57)

Rubenson, Sven. *The Survival of Ethiopian Independence*. London: Heinemann Educational Books, 1998. (Lund Studies in International History; 7)

Ullendorff, Edward. *The Ethiopians; an Introduction to Country and People*. 3rd ed. London; New York: Oxford University Press, 1973.

Zeleza, Paul Tiyambe. *Manufacturing African Studies and Crises*. [Dakar]: Codesria, 1997. (Codesria Book Series)

—— and Adebayo Olukoshi (eds.). *African Universities in the Twenty-First Century*. 2 vols. Dakar, Senegal: Codesria; Oxford, UK: Distributed Elsewhere by African Books Collective, 2004.

Zewde, Bahru. *Pioneers of Change in Ethiopia: The Reformist Intellectuals of the Early Twentieth Century*. Oxford: James Currey; Athens, Ohio: Ohio University Press; Addis Ababa: Addis Ababa University, 2002. (Eastern African Studies)

Periodicals

Bosse, Hans. «Socio-Cultural Factors of Underdevelopment: Overcoming Underdevelopment as a Learning Process.» *Journal of Peace Research*: vol. 12, no. 4 (Special Issue): *Overcoming Underdevelopment*, 1975.

Brock-Utne, Birgit. «Education for All: In Whose Language?.» *Oxford Review of Education*: vol. 27, no. 1, March 2001.

Thesis

Ambatchew, Michael Daniel. «The Effect of Primary English Readers on Reading Skills in Ethiopia (A Study in African Educational Needs).» (Ph. D. Dissertation, University of Pretoria, Pretoria, South Africa, 2003).

فهرس عام

- ث -

- ج -

- د -

- ذ -

- ر -

- ش -

- ص -

- ك -

- ل -

– م –

– و –

هذا الكتاب

ينظر "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" إلى الوطن العربي باعتباره حقلًا بحثيًا واحدًا متكاملًا ومترابطًا. كما ينظر إلى دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، القرن الأفريقي) على أنها دول ذات تأثير مباشر ومتبادل مع الدول العربية، ولا سيما في الجغرافيا والديموغرافيا والمصالح الحيوية كالمياه؛ أي أن ثوابت الجيوبوليتيكا ومتغيرات الجيوستراتيجيا لها شأن كبير في تقرير مصائر العلاقات البينية، أكان ذلك في قضايا الأمن أم الاقتصاد أم السياسة. وعلى أهمية دول القرن الافريقي من حيث الموقع والمجاورة والتداخل البشري، ولا سيما أن ثلاثًا منها تحتل مقاعد في جامعة الدول العربية (الصومال وجيبوتي وجزر القمر)، فإن العرب اهتموا، بالدرجة الأولى، بإيران وتركيا، وأغفلوا، إلى حد بعيد، الاهتمام بدول الجوار الأفريقي. وهذا الكتاب يسد ثغرة في هذا الميدان، ويُضاف إلى مجموعة الكتب التي أصدرها المركز عن إيران وتركيا لتشكل كلها مراجع مهمة في مجالها.

المؤلفون المساهمون

إجلال رأفت	الطّيب زين العابدين	كيداني منغستيب
أماني الطويل	عبد الله حمدوك	محمد أحمد الشيخ علي
إيرما تاديا	عبد الله علي إبراهيم	محمود محارب
الباقر العفيف	عبد الله الفكي البشير	مضوي التّرابي
بيتر وودوارد	عبد الوهاب البشير	ميهاري تاديلي مارو
تيكيستي نيغاش	عدلان الحردلو	النَور حمد
ستيف هوارد		يوسف فضل حسن

السعر: 28 دولارًا

ISBN 978-9953-0-2821-7

9 789953 028217

